



جههُورية بيصث والغربية

مَعَلِّكُ الْمُنْ الْم

# المُوْعِينَ اللهِ

الأحكام الصنّ درة مِن الهيئه العَامة المتواد الدرنت والتجارية ومن الدّائرة المدنت من ومن داري والأحوال الشخصية

السنة الثالثة والثلاثون

الحـــزء الثانى (سنة ۱۹۸۲) من يونيه إلى ديسمبرسنة ۱۹۸۲

الفاهر<u>اة.</u> الهيئة العسامة لشئون ا<del>لطاح الاميرية -</del> ١٨ ٢ / ١ الزا

### حِمَلُسَةً ٢ من يونية سنة ١٩٨٢

برئامة للسبدالمستشار محمود منان دوریش نائب رئیس المحكمة ، وصفویة السادة المستشارین ه أحمد صبری أسمد ، بحد إبراهيم خایل ، أحمد شاپی ، وجمد عبد الحمید سند .

# (118)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) تعويض . مسئولية .

النهمو يعش المستعق لأفراد القرات المسلحة عنه الرفاة أو العجز يسبب الملدة • ق ١٦٠ قسنة ١٩٦٤ - لايحول دون مطالبة المضرور بحقه فى النحو يض الكامل الحار المضرر استنادا إلى المستواية التقصيرية - عدم جنواز الجمع بين التعويضين •

(٢) إختصاص "إختصاص ولائي". تعويض "مقادم دعوى التعويض".
 تقادم "" تقادم مسقط" " تفادم ثلاثى ".

١ — لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المماشات والمكافآت والمتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الحزئي بسبب الحدمة أو العمليات الحربيسة وهي أحكام يقتصر تطبيقها — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة — على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون المذن عول دون مطالبة المضرور يحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر

الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قاعمًا وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الفرر الخطأ التقصيرى ، إلا أنه لايصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين .

٢ - تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ على أنه لا يجوز لكافة الحهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عند ما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الحدمة أو العمليات الحربية ٤ ومفاد ذلك أن الحظر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليسه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند إلى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ٤ ولا يتعداها إلى غيرها من دعاوى التعويض التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى ٤ ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التفادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدنى ٤ .

### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر ير الذي تلاه السيد المستشار المقررزيه والمرافعة و بعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ماييين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن – تخصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٨٢٩ سنة ١٩٧٦ مدى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لم ميلغ ٢٣٠٠٠ جنيه والفوائد ، وقالوا بيانا للدعوى أن جنديا بالقوات المسلحة تابعا للطاعن كان يقود بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ احدى سيارات الحيش وتسبب يخطئه فى فتسل المرحوم الملازم أول ... ... .. مورث المطعون عليهم إذ اصطدمت تلك السيارة بسيارة أحرى بلجيش كان يستقانها المورث المذكور فاصب باصابات أودت بحياته وحررت عن الحادث الحنجة العسكرية رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٧٣ شرق القاهرة ، وأحيل المنهم إلى الحاكمة العسكرية ، غير أن قيام سنة ١٩٧٣ شرق القاهرة ، وأحيل المنهم إلى المحاكمة العسكرية ، غير أن قيام

حرب أكتوبر حال دون إتمام المحاكمة . وفقدت أوراق تلك القضية . فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان دفـع الطاعن بسقوط الدعوى بالتقادم . و بتاريخ ٢٩/١٠/١٩ حكت المحكة برفض هذا الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن مورثهم آفف الذكر كان يعولهم ، وأن اضرارا مادية قد لحقت بهم من جراء وفاته ، و بعد سماع أقوال شاهديهم حكت المحكة بتاريخ ١٩٧٨/١٥ بالزام الطاعن بأن يؤدى للطعون عليهم مبلغ ٢٠٠ جنيسه كتعويض عن الضرر الموروث ومبلغ ١٠٠٠ جنيسه كتعويض عن الضرر الموروث ومبلغ والفوائد بواقع ٤/٠ استأنف الأدبي ومبلغ ١٠٠٠ بستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكة استأناف القاهرة بالاستثناف رقم ٢٧٣ عسنة ٥٠ ق مدنى طالبياتهم ، كما استأنفه الطاعن بالاستثناف وقم ١٩٧٨/١٢/٢٨ حكت بطعن الطاعن في هذا الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت جلسة لنظره ، وفيها الترت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفص الطعن ، جلسة لنظره ، وفيها الترت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفص الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت بالسة لنظره ، وفيها الترت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المسادة ١٩٦٨ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ – التي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها بتاريخ ١٩٧٤/١٩٩ – كانت تمنع كافة جهات القضاء من نظر دعاوى التعويض عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المساحة بسبب الحدمة أو العمليات الحربية ، وكان هسلذا الحفل قامرا على دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المذكور ، ولا ممتد إلى غيرها من دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المذكور ، ولا ممتد إلى غيرها المطون فيه ذهب إلى أن هذا النص قبل الحسكم بعدم دستوريته يعتبر مانعا قانونيا من رفع الدعوى يترتب عليه وقف التقادم الثلاثي باللسبة المطعون عليهم حتى ١٩٧٤/١/١٩ ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفق يشكون الحسكم بالتقادم رغم أن الدعوى أقيمت استنادا إلى القانون المدنى فيكون الحسكم المطعون فيه قد أخطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافأت والتامين والتعوياض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الحزئى سبب الحدمة أو العمليات الحرسية وهي أحكام يقتصر تطبيقها ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ على الحالات المنصوص علمها في هذا القانون ولاتتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون المدنى ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويضالكامل الحاير للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائمًا وفقا لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، إلا أنه لا يصح المضرور أن يجمع بين التعويضين ، لا يغير من ذلك ماورد سُص المــادة ١١٧ من ذات القانون من أَنَّه لا بجوز الْكَافَة الحيَّات القضائية النظر في دعاوي التعويض الناشئة عن إصابة " أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة "بسبب الحدمة أو العمليات الحربية ، إذ أن الحظر من نظر دعاري التعويض الذي تصت عليسه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوي التي تستند إلى الحالات المنصوص علمها في ذَاكَ القانون تُمَا وَالاَ الشَّاهِ إلى غيرها من دعاوى التعويض الى ترفع طبقاً لأحكام القانون المدنى ، وَمَنْ يُهَا النَّصِ دُونَ سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٦ من القانُّونَ المَّدَى ، و إِنَّ خَالِفَ الحسكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن هذا التقادم كان موقوفا طبقا المسادة ١١٧ سالفة الذكر حتى تاريخ الحسكم بعدم دستوريتها في ١٩٧٤/١/١٩ رغم أن المطعون علمم أقاموا الدعوى بطاب التعويض تأسيسا على قواهد المسئولية التقصيرية لَوفاة مورثهم أنف الذكر نتيجة خطأ تابع الطاعن ، وهــو أساس معا ولذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، فإن الحسكم المطعون فيه يحكون قد أخطاً في تطبيق القانون مما نستوج ب نقضه لهذا السهبُّ دون حاجة إلى محث باق أسباب الطعن •

### جَلَسَةً ٣ مِنْ يُونِيُو سَنَّةً ١٩٨٢

برئامة السهد الستشار/ حافظ رفق نائب وتیس المکة ، وعضو یدالسادة استشارین » حاصم المرافی ، بوست آبو زید ، درویش عبد المحید ویل عمور .

# (110)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٩ القضائية :

الترام . ° الشرط الفاسخ الصريم ٬٬٬ عقد . ° فسخ العقد ٬٬ بيع . الانفاق على لدرط اناسخ السريح في لدقد عند المأعير في حداد باقي النمن • فيول البائع الوفاء المناس . اثره • اعتباره تنازلا عن اعمال الدرط الفاسخ الصريح ·

إذا أشمن المقد شرطا صريحا فاسخا فانه يلزم حتى يفسخ المقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم المدول عن إعماله وتحقق الشرط الموجب لسريانه ، فان كان يثبت قيامه وقوع الفسخ مرتبط بالتأخير في سداد يلق التمن في الموجد الحدد له وتبين أن المباتم أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المدرد لصالحه عنه التاحر في سداد بافي التين في موحده بقبول السداد بعد هذا الموجد منها بلاك عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فان تمسكه بهذا الشرط من بعد فلك لا يكون مقبولا.

### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاء السيد المستشار المقرر » والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم على ما بين من المم المطون فيه وسائر الاوراق سستقصد ل في أن الطاءنين أقاما الدموى رفم ٢١١٤ سنسة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ الدقسد المؤرخ ٧/١٧ / ١٩٧٤ المنتضمن بيمها لهما حصة شائعة في العقار المبين بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقداره ١٩٦٧ ج تقاضت منه بجلس العقد مبلغ ٩٦٠ ج واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ، وأن المطعون ضدها رفضت التوقيع على هذا العقد كما أبت استلام باقي الثمن و بتاريخ ١٩٧٦/١/١١/١٣ وجهت المطعون ضدها للطاعنين دعوى فرعية بفسخ العقد لتحقق الشرط حكت المحكمة في الدعوى الفرعية ١٩٧٤/٤/١١ في الموجها العامنان هذا الحكم لدى محكة استثناف القاهرة بالاستثناف وقم ١٩٧٨ ممن الطاعنان منه ه و وناريخ ١٩٧٥/٤/١٩ قضت هذه المحكمة بالتأييد . طمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة النظره وفيها الزارمت النيابة رأيها ،

وحيث إن يما ينماه الطاعنان على الحكم الطعون فيه القصور في السبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما بمسكا أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضدها نزلت عن الشرط الفاسخ الصر مح بدلالة أنها قامت بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ و بعد صدور الحكم الابتدائي بصرف باقى الثن المودع على ذمتها ، لكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري المؤيد بالمستندات القاطعة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحبث إن هذا النبى صحيح ، ذلك بأنه إذا تضمن المقد شرطا صريحافا عظائه إذا تضمن المقد شرطا صريحافا عظائه بإذم حتى بفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن أعماله وتحفق الشرط الموجب لمر يانه ، فإن كان وقوع الفسخ مرتبطا بالتأخير في سداد باقى المثن في الموعد المحدد له وتبين أن البائم اسقط حقه في استمال الشرط الفاصح المقرر لصالحه عند التأخر في سداد باقى النمن في موعده بقبول السداد بعد هذا المورد منبئا بذلك عن تنازله عن اعمال الشرط الصريخ الفاسح فان تمسكم جذا

النبرط من بعد ذلك لا يكون مقبولا ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعنان قد تمسكا في مذكرتهما الحتامية الني قدماها أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضدها نزلت عن الشرط الفاسخ الصريح بدلالا أنها قامت ساريخ ٢ / ٢ / ١٩٧٨ - و بعد صدور الحكم الابتدائي – بصرف باقي النمن المودع على ذمها ، وقدما لتلك المحكمة المستندات أرقام من ٦ إلى ١٠ يحافظة مستنداتهما النانية – وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد اعملا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه و برقص دعوى الطاعين بصحته ونفاذه لم يعرض لدقاعهما الحومري سالف البيان ، وهو دفاع لو محصته المحكمة و أق أن تتغير الرأى في الدعوى ، فاله يكون مشو با بالقصور في التسبيب بمنا ليوجب نقضه لهذا السبب والإحالة دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

### جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار /حافظ وفق قالب وثميس الهكمة ، وعضوية الساهة المستشارين ، عام المراغى ؛ يومف أبو زيد ، درويش عبد المجيد وعل عمور .

( 117):

الطعن رقم ١٥٥ اسنة ٤٦ القضائية :

إيجار ﴿ إيجار الأماكن " .

تشليم العين المؤسرة الستأس · كيفية تحققه. هجرد الرَّ فيص لاستأس بالانتفاع مع وجود عائق يتحول دوله واوكان واجعا إلى فعل الفير · عدم اهتباره تسليا ، النسليم الصحيح · ماهيته ·

النص في المادة ع70 من القانون المدنى على أن قع ينزم المؤجر أن سلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لأن تفي بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين " ، وفي المادة ٢٦٥ منه على أنه قد يسرى على الالتزام بتسليم العين ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام . . . " وفي الممادة ٣٥٥ من هذا القانون على أن قد يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستولى عليه استيلاء ماديا مادام المبائع قد أعلمه بذلك ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع "، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن تسليم الهين المؤجرة يحصل بوضعها تحت تصرف المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولا يكنى بحرد محلى المؤجر عن العين المؤجرة والإذن المستأجر بالانتفاع بها إذا وجد عائق يحول دونه إذ لايم التسليم في هذه الحالة إلا بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد تصوض مادى أو تتيجة تعرض قانوى ناشئا عن فعل المؤجر أو أحد أتباعه أمراجعا الى فعل الغير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم الم فعل الغير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المها المؤجرة وأو أحد أتباعه أمراجعا المن فعل المفير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المين فعل المفير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المكان المفير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المين المقدر أيا كان طالما قد وقع قبل حصول النساء ، و وينبغى في التسليم المينات المينات المينات الميار الميارة المينات المينات وقع قبل حصول النساء من المينات المينات المينات المينات المينات المينات وقع قبل حصول النساء وقع قبل عمول المينات وقع قبل حصول النساء وقع قبل حصول النساء وقع قبل حصول النساء وقع قبل الميار الميانات المينات المينات وقع قبل حصول النساء وقع قبل و

أن يكون تسليا للعين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها في الزمان والمكان الواجبين والمتفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على جزء من العين أو العين دون ملحقاتها أو كان التسليم والعين في حالة غير حسنه أو تأخر التسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسليا صحيحا و لا يسوغ الؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجزي، به عن التسليم الصحيح ، والمستأجر في جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو انقاص الأجرة مع التعويض تطبيقًا للققرة الأولى من المادة ٣٦٥ من القانون المدنى .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حَيِثُ أَنَّ الطَّعَنَّ أَسْتُونًى أُومُ امه الشَّكَامِة .

وحيث إن الوقائم حدى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حسة تقصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى الاسكندرية ولى المطعون خده اطالة الحكم بالزامهما أن يدفعا لحما مبلغ عثمرة آلاف جنيه ، وقالت بيانا لدعواها أنها أرمت بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣ مع الممثل القانونى لفندق ... .. .. التابع الشركة المطعون ضدها الأولى عقدا بمقتضاه استأجرت دارى السينا الصيفى والشتوى الملحقتين بهذا الفندق بسسيمها العين المؤجرة عند بدء الأجازة إلاأنه لم ينفذ إلترامه في الموجد بهذا الفقد بتسليمها العين المؤجرة عند بدء الأجازة إلاأنه لم ينفذ إلترامه في الموجد المتفق عليه على حجرة آلات التشفيل السينائي ووضع مها منة ولاته مدعياً أن عقد إيجاره لا يزال قائما ، فبعث بانذار إلى الفندق المؤجر بتاريخ ١٩٦٨/٢ ما طالبة تمكيمها من الانتفاع بالعين المؤجرة وتسايمون من الانتفاع بالعين المؤجرة وتسايمون أيليغت الشرطة فتح باب من الانتفاع بالعين المؤجرة وتسايمون ثبت منه أن محقق الشرطة فتح باب

حجرة آلات العرض السيبائي غنوة وأخرج منها منقولات المطعون ضده الثاني إلا أن هذا الإجراء سرعان ما ألغي بقرآر النيابة العامة فقد أمرت بإعادة منقولات هذا الأخير وتمكينه من حيازة تلك الحجرة الأمر الذي حدا بها لإقامة الدعويين رقمي ٦٣٢٧ و٧٦٧٨ لسنة ١٩٦٨ مستعجل الأسكندرية بطلب عدم الاعتداد بقرار النياية الصادر بشأن العين المؤجرة وطرد المطعون صده الثاني منهاء وظل النفاعها بدار السينيا الصيفي معطلا لهذا السبب ، أما عن الدار الشتوية فقدكان الفندق المؤجر يستعملها مخزنا لوضعمنقولاته ومكانا لنوم عماله ولمهينفذ إلترامه بتسايمها إلها في الميعاد المتفق عايه بالعقد ، وأردفت الشركة الطاعنة قائلة في دعواها أن أضرارا جسيمه حاقت بها إذ لحقتها خسارة بما تكبدته من مصاريف انفقتها في سبيل إصلاح الدارين وإعدادهما للاستغلال وفاتها كسب من عدم استقلالها ، وإذ كانت هذه الأضرار نتيجة إخلال الفندق المؤجر في تنفيذ إلتزامه وليد عقدالابجار ممايحقق مسئوليته العقدية عنالتعويض وكذلك نتيجة خطأ المطعون ضده الثاني في التعرض دونحق في انتفاعها بالعين المؤجرة بما يتحقق معه مساءلتهما عن التعويض وفقا لقواعد المسئولية التقصيرية ولذا فقد أقامت دعواها ليحكم لها بالتعويض المطلوب ـ وأثناه سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عدلتِ الشركة الطاعنة مطلبها من الدعوى إلى الحكم بفسخ عقد الإيجار وإلزام المطعون ضدهما أن مدفعا لهسا تعويضا مقدارة مُعَسَّةً عَشْرَ أَلْفَ جَنِيهُ ﴾ وأبدى الفندق المؤجر طَّلبا عارضًا للحكم بفسخ ذلك العقد ، وبتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بفسخ العقد وندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق عناصر التعويض وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بالزام المطعون ضدهما أن يؤديا المشركة الطاعنة مبلغ، ١٢٣٠ جنبها . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم طالبة تعديله لمبلغ التعويض المطلوب ، كما استأنفه المطعون ضدهما طالبين إلغاءه ورفض الدَّعوى ، وقيدت الاستانافات الثلاث بأرقام ١٤٦ ، ١٧٨ و١٩٦ لسنة ٢٩ القضائية الاسكمندرية وبتاريخ ٢٥ منينايرسنة ١٩٧٥ قضت محكمة الاستاناف بقبول الاستئنافات شكلا و سندب خبير الحدول ، و بعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٦ ــ بتعديل الحمكم المستأنف إلى إلزام المطعون صده الثاني أن يؤدي الشركة الطاعنة مبلغ ٣٤٩٦ جنيها وه۸م مليا ورفض ا دعوى بالنسبة الطعون ضدها الأولى . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى منقض الحكم المطعون فيه ، و إذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت لنظرة جاسة التزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخط في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحمكم خلص في قضائه إلى رفض الدعوى قبل الفندق المؤ-ر التابع للشركة المطعون ضدها الأولى أسيسا علىأنه نفذ التزامه بتسليمها دارىالسيها المؤ-رتين في أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ وأر تعرض المطَّعوذ صده الثاني كا. تاليا لهذا التسايم وهو لم يقصر في دفعه ، وهذا الذي أسس عايه الحكم قضاءه خاطي. فى القانون إذ من المقرر وفقا لنصوص المواد ٤٣٥ ، ٥٦٥ و٢٦٥ من القانون الملانى أن المؤجر يلتزم بتسايم العين المؤحرة وملحقاتها على أوجه الذي يتمكن معه المستأجر من الانتفاع بها أنتفاعا كاملا يتفق مع ما أعدت له دور ما عائق وَالِا تَجَازُ له طَلَبِ الفَسَخَ مَعَ التَّعُو يُصِّ إِنْ كَانَ لَهُ مَقْتَضَ ، وقد ثبت من تحقيق الشرطة فى المحضر رقم ٣٢٤٩ لسنة ١٩٦٨ إدارى الرمل ومن الحكم الصادو في الدعويين المستعجلتين اللتين إقامتهما بطلب طرد المطعون ضده الثاني. وعدم الاعتداد بقرار النيابة العامة الصادر في هذا التحقيق وكذلك من تقرُّ و مكتُّب خبراء وزارة العدل المقدم لمحكة أول درجة وتقرير الحبير الآخر المقدم لمحكة الاستاناف أن العين المؤجرة لم تسلم تسليها شاملا بجيع أجزائها إلىالشركة الطاعنة في الموعد المنفق عليه ، إذ كانت الحجرة المخصصة لوضع آلات العرض السيفاقي بدار السينها الصيفي في حوزة المطعون ضده الثاني مدعيًا بأن عِقْد إيجارة السَّابق على عقدها لم ينقض بعد فلم يتمكن الفندق المؤجر بسبب هذا التعوض من تنفيذ الترامه بالتسليم الصحيح الذي من شأنه أن يحقق لهما استغلال العين المؤجرة في الموعد المتفقُّ عليه ، أما عن دار السينما الشتوى فقد ثبت من تقريري الحبيرين المقدمين لمحكمة الموضوع أنهذه الداركانت محزنا لمنقولاته ومكانا يوضعه أسرة النوم لعالدولم نسلمها للشركة الطاعنة إلا في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، و إذ كان الجكم المطعون فيه قد أعرض عن مواجهة هذه الأدلة جميعها فلم يتناولها بالتمحيص

وبنى قضاءه على ماعزاء إليها من إقرارها محصول التسليم مستدلا على ذلك بالإنذار المستعجلة المرسل منها إلى الفندق المؤجر ف194/٦/٩١ وما ورد بصحيفة دعواها المستعجلة ومذكرة دفاعها وإنذارها المعلن إلى الفندق في ١٩٧٠/٥/١٧ مع إن ما جاء بهذه الأوراق وحسيا أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته لا يحتمل تأويلا بأنه اعتراف بحصول التسليم في ميعاده المتفق عليه ومل الوجه الذي يحقق الانتفاع بالحيين المؤجرة دون عائق بل يظهر تمسكا منها بعدم حصوله ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشاب استدلاله الفساد وعاره القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك بأن النص في المسادة ع٥٦٤ من القانون المدني على أن '' يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصاح معها لأن تفي بما أعدت له من المنفعة وفقا لماتم ديه الاتفاق أو بطبيعة العين " وفى المسادة ٢٦٥ منه على أنه ويسرى على الالتزام بتسايم العين مايسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام . . . . " ، وفى المــادة د١/٤٣٥ من هذا القانون عِلَى أَنْ ﴿ يَكُونَ النَّسَلِيمِ بَوْضِعِ الْمَبِيعِ تَحْتَ تَصَرِفِ الْمُشْتَرَى بَحِيثُ يَمْكُنَ من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء عاديًا مادام البائع قد أعلمه بذلك ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيع الشيء " ، يدل ــــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ على أر تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تجت تصرف المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولا يكفى مجرد تخلَّى المُؤجر عن العين المؤجرة والإذن للمستأجر بالانتفاع بها إذا وجد عائق يحول دونه إذ لا يتم النسايم في هذه الحالة بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد تعرض مادى أو نتيجة تعرض قانونى ناشئا عن فعل المؤجر أوأحد اتباعه أم راجعا إلى فعل الغير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول التسليم ، وينبغى فى التسايم أن يكون صحيحا بمعنى أن يكون تسايها للعين المؤجرة جميعها هي وماحقاتها في الزمان والمكان الواجبين أو المثفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على بزء من العين أو العين دون ملحقاتها أوكان التسايم والعين فى حالة غيرحسئة أو تأخر التسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسلما لصحيحاً ولا يسوغ الؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجترئ به عن التسليم الصحيح ، وللستأجر في حميع

هذه الأحوال أن يطلب النسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويض تطبيقا للفقرة الأولى من المــادة ٦٦٥ من القآنون المدنى ، و إذ بيِّين من عقد الإيجار المرفق بأوراو الطعن أن الشركة الطاعنة أبرمته بتاريخ ٢٣ من إبريل سنة ١٩٦٨ لاستثجار دارى السينما الصيفى والشتوى الملحقتين بالفندق والمؤجر بقصد استغلالها في عرض الأفلام السيّمائية ، وجاء بالبند الثّاني من العقد أن تسليم العين المؤجرة لاشركة المستأجرة يكور تمحضر تسليم يحوى بيانا الوجودات ونص بالبند الرابع على أن مدة العقــد ثلاث سنواتُ يبدأُ سريانها من أول مايو سنة ١٩٦٨ ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن تقريرى الحبيرين المقدمين لمحكمة الموضوع بدرجتيها توافقا على أن الفندق المؤجر لم ينفذ إلتزامه بتسليم دارى السين المؤجرتين إلىالشركة الطاعنة في الموهد المتفق عايه إذ تعذر عليه تسايم دار السينما الصيفى على الوجه الذي يم قمق استغلالها بسبب تعرض المطعون ضذه الثانى المستأجر السابق للدار وحيازته للحجرة المخصصة لآلات العرض السينائى وتراعى الفندق في تسايم الدار الشتوى حتىشهر نوفُهُو السَّمَّةُ ٨١٩ ٢ أَوْ إِذْ كَانَ رأى الحبير وإن خضع لمطلق تقدير محكمة الموضوع إلا أنها إذا ما أطرحته وذهبت بمالها من سلطة التقديرالموضوعية إلى نتيجة مخالفة تعين علمها أن تورد الأدلة المسوغة لها ، ولما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن دارى السينا سلمتا إلى الشركة الطاعنة في أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ تسليها فعايا دون تحرير محضر مكتوب بالتلسيم على ما أورده من دلائل حضرها فى قوله و ( 1 ) إقرار الشركة المستاجرة باستلام دارى السينما الصيفى والشتوى المؤجرتين عدا الكابينة المخصصة لآلات العرض وذلك في اذنذار الموجه منها للفندق المؤجّر والمعلن له في ١٩٦٨/٦/٢ والذي طلبت فيه تُمكُّيُّهَا من اخلاءً كابينة السبنما وتسليمها لها خالية مما يشغنها وقد جاءيه أنها اضطرت إلى توجيه خطاب بشأن الكابينة المشار إليها إلى إدارة الفندق في ١٩٦٨/٥/١٧ وذلك بعد الاتصالات المتكررة مع مدير الشئون القانونية وشئون الأفراد -وفي ذلك ما يقطع بتسليم داري السينما المؤجرتين قبل ١٩٦٨/٥/١٧ فياعدا الكابنــة المخصَّصة لآلات العرض (٢) ما ورد – بمذكرة دفاع الشركة المستأجرة من أنها التجأت إلىالشرطة بناريخ ١٩٩٨/٦/٨ تشكو المستغل السابق ... ... وتطالب الفندق المؤجر تسليمها الكامينة وأنه تم في المحضر الذي خُرُّرُ

في التاريخ المشار إليه فتح الكابينة بالقوة وجرد محتوياتها وسلمت المحتويات لإدارة الفندق ، وأصبحت كابينة العرض متذ ذلك التاريخ ١٩٦٨/٦/٨ فحوزة الشركة الستأجرة ، (٣) إقرار الشركة المستأجرة باستلام دارى السينا و إعدارهما وتجهيزهما وذلك في صحيفة الدعوى رقم ٦٣٢٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى مستجل اسكندرية المرفوعة منها والمعانة للفنــدُق المؤجر في ١٩٦٨/٩/١٠ و إقرارهما في ذات الصحيفة بأن كا ينة السينما أصبحت في حيازتها في ناريخ سابق على يوم ١٣ ٦٩٦٨/٦ ، ﴿ ٤ ﴾ إقرار الشمركة المستأجرة بالإتذار الموجه منها إلى الفندق المؤجر والمعلن في ٧/٥/٠٥ ااستمرار حيازتها لدارى السينيا الصيفية والشتوية ومطالبتها أيا. بعدم التعرض لما في تك الحيازة ما لم يصدر حكم من القضاء بالتسايم ، وحيث إنه يبين مما تقدم أن الفندق المؤجر قام بتسايم دارى السينما المؤجرتين والانتفاع بهما دون عائق فى أوائل شهر مايو سنة١٩٦٨ و إذ كان هذا الذي أورده الحكم المطعور فيه لا يكشف في دلالة. عن تنفيذ الفندق المؤجر لالتزامه بتسليم العين المؤجرة على نحو يتفق مع ما يتطابه القانون يشأن هــذا التسايم وفقاً لمــاساف بيانه ي ذلك أن ما سجله الحكم استظهارا من الإنذار المبعوث من الشركة الطاعنة إلىالفندق المؤجر في ١٩٦٨ ١٩٦٨ لايفيد إقرارا بحصول التسليم بل على المنتيض من ذلك يمثل استمساكا بأن انتفاعها بالعين الرَّجرة لم يتحقن حتى هذا التاريخ بسبب عدم تمكينها من الإنتفاع بجزِء جوهري بها ولازم لاستغلالها هو الغرفة المُحَمِّسة لآلات عرض الأفلام السيمائية، أماعن الإقرار الذي تحدث عنه الحكم وقال بوروده بمدكرة دفاع الشركة الطاعنة و بصحيفة الدعوى الستعجلة فهو فضلاً عن أن ذكر الحكم له جاء في عبارة مجملة مقتضية لاتنبىء عنفوى العبارات التي استلخص منها قيامالإقرار وموصعها من تلك المذكرة أو هذه الصحيفة فإن الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعويين المستعجلتين وما أبانه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيسه من تحصيل لواقع الدعوى أن وفاع الشمركة الطاعنة قام على إصرار بأن المستأجِر السَّابق كان مستجودًا على الحجرة المعدة لوضع آلات عرض الأفلام فلم يتمكن الفندق المؤجر من تسليمها وأنه و إن كان محقق الشرطة قدفتحها عنوة وسلمت لَمَا يوم ١٩٦٨/٦/٨ إلا أنه أعقب ذلك بعد خمسة أيام إصدار النياية قرارها بإلغاء الإحراء الذي أتخذه محقق الشرطة ويتمكين المطعون ضده الئاني من حيازة

تلك المجرة مما دعاها لإقامة الدعوين المستعبلين بطلب طرد، وعدم الاعتداد قرار النيابة ، وهذا الدفاع المساق من الشركة الطاعنة لا يفيد ثمت إعتراف منها بنقيذ المؤجر إلتزامه بتسليم العين المؤجرة تسليا صحيحا دون حائل بتبح لها استغلاله المحاصدت له ، كذاك فإن الإندار المؤرخ ١٩٨٠/ ١٩٨٠ المذى أشار إليه الحكم لا يعنى إقرارا بحصول تسليم العين المؤجرة على وجه حقق الانتفاع بها في ميعاده المتفق عليه بل جاء قاصرا على احتجاج الشركة الطاعنة بالاستمراد في حيازة ما تمكنت من وضع يدها عليه من تك العين حتى يفصل القضاء في النزاع الموضوعي الطروح ، كما كان ذلك فإن الحكم الطعون فيه يكون قد شابه الصداد في الاستدلال والقصور في التسبيب أدى به إلى الحطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بافي أسباب الطعن .

## جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئامة قلميد المستشاد / حافظ رفق نائب دئرس المتكة ¢ وهضو به السادة المستشاوين عاصم المراخى ¢ يوسف أبو زيد ¢ درويش عبد المحبدوهل عموو ٠

# (11Y)

### الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٨٤ ق :

(١) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق النكليف بالحشور لديب فى الاعلان . ندبى . لصاحب المصلحة رحده التمك بد .

(٢) إثبات د الاقرار ". محكمة الموضوع .

الاترار . شرطه . استخلاصه أو نفيه • من سلطة خكمة الموضوع •

(٣) تفادم " تقادم مسقط " . دفوع . نقض .

النقادم المسقط . وجعوب التمسك به أمام محكمة الوضوع • حدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة للندّمن . حلة ذلك •

( ٤ ) بيع . <sup>رو</sup> تفادم مكسب " . <sup>وو</sup> تفادم خمسي " .

السبب المصديح المسكسب لملسكية العقار بحوازته خمس صنوات مع حسن النية ، ماهيته \* عدم جواز تعسك المشترين المتزاحين أحدهم قبل الآخر يتملك العقار المبيم والتقادم الخمس \* طالما كان البائع لم راحدا .

١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان - وعلى ماجرى
 به قضاء هذه المحكة - هو بطلان نسي مقرر لمصاحة من شرع لحمايته
 وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لفسير الخصم الذى بطل إعلانه
 الدفع يه .

٧ — المقرر فى فضاء هذه المحكة أنه يشترط فى الاقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تفيد ثهوت الحق المفر به على سبيل اليقين والجزم وأن استخلاص الاقسرار بالحق شمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من سلطة شكة الموضوع مادام استخلاصها سائفا .

الدفع بالتقادم المسقط لايتماق بالنظام العام وينبغى التمسك به أمام
 الموضوع فى مبارة واضحة جلية لاتحتمل الاجام ، كما لا بحوز التمسك لاول
 أمام أمام محكة النقض بتملك العقار بالمدة الطويلة المسكسبة لللكية باعتباره
 سببا جديدا لا يقبل التحدى به أمامها لأول مرة

ع — النص في الفقرة الثالثة من المارة مرم من الفانون المدنى على أن السبب الصحيح الذي تكسب به ماكية العقار بحيارته خمس سنوات مع حسن النبة هو السند الذي يصدر من شخص لايكون مالكا للشيء الذي يماذ كسبه بالتقادم ٢ يدل على أنه متى كان البائع المشترين المتراحسين بعقودهم واحدا فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين بتملك المبيح بالتقادم الخمس .

#### المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحسكم المطعون نَيفه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم الآحد عشر الأول أقاموا المعوى وقع ٧١٢٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدهما الأخرين طالبين الحكم : أولا ؛ بالزام المطعون ضده الأخرين طالبين الحكم : أولا ؛ بالزام المطعون ضده الأخرير طالبين

الشهر العقاري - باتخاذ الاجراءات لتسجيل الحكم الصادر في الدعوى رَقم ١٤١٢ سنة١٩٥٧ مدنى كلي القاهرة بالنسبة للأرض الزراعية البالغ مساحتها ٤ س ٩ ط ١ ف المبينة بالصحيفة وعو النسجيلات التي توقعت علمها ٠٠ ثانيا : بانفساخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٦/١ فيا زاد عن الأطيان الزراعية سالفة البيان وإلزام الطاعنة والمطعون ضدها الثانية عشرة بتسليمها إليهم وقالوا بيانا لها إنه بموجب عقد بيسع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٦/٦/١ اشترى مورثهم من المطعون ضدها النانية عشرة أربع أفدنة موضحة الحدود والمعالم به قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلي القاهرة بعد أن سجل مورثهم صيفتها في ٥٠/١٩٥٨ برقم ٣٣٦٥ شهر عقاري القاهرة ، ولاختصاص البائعة بمساحة يمس ٩ط ١ف مفرزة بموجب قرار لحنة القسمة بوزارة الأوقاف في المسادة ٣٤٦ أقام مورثهم الاعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة طِالبًا حَلُولُهُ عَلَمُهَا فَى تَلَكَ الأَطْيَانُ وَلَكُنَّهُ قَضَى بَرْفَضُهَا كَمَّا إِمَّنْتُمَ الشَّهُورُ العقارى عن تسجيل الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مُدَنِّي كُلِّي القَّــاهرة بالنسبة المفرزة سالفة البيان لأن ملكيتها قد انتقات إلى الطاعنة بعقد البيع المسجِّل برقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٤ شهر عقارئ البخيزة فاقاموا دمواهم بطلباتهم َ ٪ و بناريخ ١٩٧٦/١١/٩ حكمت المحكمة بطلبات المطعون ضدهم الأحد عشر الأول ؛ فاستأنفت الطاعنة هذا الحسكم لدى محكة استنناف القاهرة بالاستثناف رقم٣٠٧٣ سنة ٩٣ قضائية ، وباريخ ٢٣ نناير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بتاييد الحسم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هـــذا الحسم بطريق النقض وقدمت النيـــابة مذكرة أبدت فيهـا الرأى برفض العامن ، وإذ عرض الطعن ملى المحسكة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيهــا الترمت ً النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاءنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحلطاً في تطبيق القانون وفي سان ذلك تقول أنها تمسكت أمام الحكمة ببطلان إملان المطعون ضدها أثنانية عشرة بصحيفة المعوى لعدّم إملانها بها في على إقامتها بل في عمل إقامة المطعون ضده الخامس و بالتالى امتبار المدعوى كان لم تكن لعدم إعلان المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفع الدعوى غير القابلة للتجزئه . و إذ رفض الحكم ااطعون فيه هذين الدفعين تأسيسا هلى أن هذا البه لان مقرر لمصلحة المطعون ضدها الثانية عشرة ولايجوز للطاعنة التمسك به فإنه يكون قد أخطأ في ثطبيق اتمانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه الى كان بطلان أوراني التكالف بالحضور لعيب في الاهلان — وعلى ماجري به قضاءهذه المحكمة 🗀 هو بطلان نسي مقرر اصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا بجوز لغير الخصم الذي بالم إعلانه الدَّفع به ، وكان ميماد الثلاثة شهور المحددة بالمــادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور الجزاء المقرر فيها لعدم مهاءاته ـــوهو اعتبار الدموى كأن لم يكن ــ إذ لم يتم تكليف الدعى عليه بالحضور خلاله هو جزاء لايتعلق كذك بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصاحته ولوكان له مصلحة في ذلك ، أوكان إلموضوع غر قابل للتجزئة ، وأَحَاكَان ذلك وكان الثابت من الحسكم المعامون فيه أن المطعون ضدها الثانية مشرة لم تمسك ببالان اعلانها بصحيفة المدوى أو باعتبارها كأن لم يكن إعمالا السادة ٧٠ من قَاتُونَ المرافعات، ومن ثم فلا يجوز للطامنة أن تدفع ببطلان هذا الاعلان أو بامتبار الد وي كان لم يكن بالذسبة لغيرها و إذ النزم الحسكم المعامون فيه هذا النظر وقضى يرفض هذين الدفعين المبديين من الطامنة لعدم جواز التمسك جمعا إلا ممن شرعا لمصلحتها وهي المطعون ضدها الثانية مشرة ولوكان الموضوع نغير قابل للتجزئة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون و يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس ،

وحيث إن حاصل الدب "نالى أن الح كم المطعون فيه قد خالف القَانُونَ وَهُ فَالِنَ خَالِفَ القَانُونَ وَهُ فِينَا وَاللّهُ اللّهُ عَلَمُهُ السّمَعَافُ إِنَّ مُورِثُ المُعلمونُ ضَدهم الأحد عشر الأول أقام عليها وعلى المطعوق ضدها التآنية عشرة الدوي وقم ٤٤٧٧ع سنة ١٩٩٦ مدنى كلى الفاهرة ظالبا حلوله محل الأخيرة في الأطيان أتى اختصت بها بموجب قرار لحنة القسمة بوزارة الأوقاف و بعد وقاله عجلها ورثته وعدلوا طباتهم إلى حلول مورثهم محل البائمة له من الأطيان التي آلت إليها ميرانا عن شفيفها بما مفادة إقرارهم إقرارا فضائيا بمناؤلم عن الأطيان المبيعة لحا من ذات البائمة لمؤرمهم ويحقها فيها وإذ ذهبُ

الحسكم المطعون فيه إلى أن هذا التمديل للطلبات لايعد كذلك فإنه يكون قد خالف الفانون .

وحيث إن هذا النعى في غير ممله ذلك أن المغرر في قضاء هــذه المحكمة أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم وأن استخلاص الاقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الحصم أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوعمادام استخلاصها سائغا، وكان الحكم المطعون فيه قد رد ولي دفاع الطاءنة بشان تعديل المعامون ضدهم الأحد عشر الأول لطلباتهم فى الدعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ٢٩٦٦ مدنى كلى القاهرة إلى حلول مورثهم عل البائعة له - المطعون ضدها الثانية وشرة ف الأطيان التي آلت إلها مراثا عن شقيقها يعد نزولا منهم عن حتهم في الأطيان موضوع النزاع وإقرارا قضائيا منهم محقها فيها بقوله « إن هذا القول يفتقر إلى سند صميح محمله ذلك أن النزول من الحق لا يفترض ولايؤخذ بالطن بل يتعين أن يتوافر لدى الحصم إرادة النزول أكيدا ، وإذ كان ترك الدموي برمتها لايعني بذاته التنازل عن الحق فمن باب أولى تعديل الطلبات فيها لايعني هذا النزوَّل .... وللساكان المُستَّانَف عليهم الأحد عشر الأول قد عللوا تعديل طلباتهم ــ على حد قول ذات المستأنفة ــ اطاعنة ــ لتعلق حق الغير على القدر محل دعوى مورثهم بأن ذلك ومنهم يكون تعرضا لتطبيق قانونى وليس بواقعة ومن ثم فإنه لايصلح أن يكون مجالا لإقرار جازم « مما مفاده أن الحسكم المطعون فيه قد قضى بأسباب سائغة وعلى النحو السالف البيان إقرار المطعون ضدهم الأحد عشر في الدعوى المشار إليها على وجه جازم صريح بأحقية الطاعنة فى ألأطيان موضوع النزاع وهو من المسائل الموضوعية آلتي تستقل باستخلاصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى لمساكان. ذلك فان النمي بهذا السبب لايعدو في حقيقته أنَّ يكون جدلًا لاموضوعيا ينحسر منه رقالة محكمة النقض.

حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب النالث على الحسكم المطعون فيسمه محالفة القانون من وجهين أولهما أنها تمسكت أمام محكة الاستئناف بسقوط الحسكم الصادر فيدموى صحة ونهاذ عقد البيع الصادرمن المورث المطعون ضدهم الاحد عشر الأول رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بالتقادم لمضى أكثر من مس عشرة سنة بين تسجيل صحيفتها في ٥ من مايو سنة ١٩٨٥ ورفع الدعوى المستأنف حكمها في آخر دنسمبر سنة ١٩٧٥ كما أنها أكتسبت ملكية الأطيان موضوع النزاع يالتقادم الطويل لأنها والبائعة لها وضعتا اليد علمها مدة تزيد على خمس عشر سنة وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك فإنه يكون قد أهدر حقها في الدفاع وخالف القانون وثانهما أنها تمسكت في صحيفة الاسة نناف يتملكها الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسي لأنها اشترتها من المطعون خدها الثانية عشرة في ه/١٩٦٤/٠/ بحسن نية وبسبب صحيح ووضعت يدها الدفاع بأنها سيئة النية طال أن عقد الشراء لأحق لتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ولذا يفترض علمهما بعقد البيع الصادر من ذات البائعة لهـــا لدافع تلك الدعوى وهو مورث المطعون حُدِهِمِ الْأَحَدُ ءَشَرُ الأُولُ في حين أن سوءَ النية لايفترض وأنها اشترت من مَالَكُمُ تُمُوجُبُ قُرَارٌ لِمُنهُ القسمة المشهر مما يعيب الحسكم المهاهون فيه بمخالفة القانون فضلا عن تناقضه فى التسبيب إذ قرر أن تسجيل مورث المطعون ضدهم الأحد عشر الأول لصحيفة دعوى صحة التعاقد لايترتب عليه نقِل الملـكية إليَّةُ طالمًا أنه لم يؤشر بالحكم الصادر في تلك الدعوى على هامش تسجيل الضَّحْيَقَةُ شم عاد وقرر بأن الطاعنة سجلت عريضه دءواها بصحة ونفاذ نقد البيع والحكم الصادر فما فانتقلت إلها الملكية عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى في وجهه الأول غير مقبول ذلك أن الدفغ بالتقادم المسقط لايتعلق بالنظام العسام وينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جليه لا تحتمل الإبهام ، كما لا مجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتملك العقار با امدة الماويلة المكسبة للامكية باعتبارة سببا جنيشا الأولى مرة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن العاعنة لم تتمسك أمام عسمة الموضوع بسقوط الحكم الضادر في الدعوى رقم ١٤١٢ مستده به المطعور ضدها عند به ١٤١٧ مدنى كلى القاهرة بضمة و إنفاذ عقد الليغ التصادر من المطعور ضدها الثانية عشرة لمورث المنعون ضدهم الاحد

هشمر الأول بالتقادم السقط أو بأكتسابها ماكية الأطيان موضوع النزاع بمضي المدة الطويلة فلا يحق لها أن تنعي على الحكم المعامون فيه بأنه لم يتعرض لهــذا الدفع أو ذلك الدفاع كما أن النعي بالشق الأول من الوجه الثاني من السبب الثالث غير منتج ذلك أن النص في الفةرة الثالثة من ١١ـــادة ٩٦٩ من القانون المدنى على أن السبب الصحيح تكسب به ملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية هذا السناد الذي يصدر من شخص لايكون مالكا للشئ الذي يرآد كسبه بالتقادم يدل على أنه متى كان البائع لاشترين المتزاحمين بعقودهم واحد فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين بتملُّك المبيَّع بالتقادم الخمس و إذْ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المعامون فيه أد الطاعنة تمسكت في مواجهة المطعون ضدهم الأحد مشر الأول بتملكها العقار المبيع لها من ذاتالبائعة لمورث المطعون ضدهم المذكورين بالتفادم الخمسي وهو غير جآئز كما ساف بيانه فإن النعي على تَقريرات الحكم القانونية في رفض هذا الداع ــ أيا كان وجه الرأى فيما ــ غير منتج ولاجدُوى منه . كما أنه في شقة الناني غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه في مجال الرد على دفاع الطَّآءنة بتملكها للا طيان المبيمة لها من ذاتُ البائعة لمورّث العامون ضدهم الأحد مشر الأول أورد بمدوناته قوله « ولما كان مجرد تسجيل المرحوم[ "... "..."... لصيحيفة دعوى صُعَة التُعاقدوق مُ ١٤١٣ سنة ١٩٥٧ مدني كلي الفاهرة الحاصل في ٥/٥/١ برقم ٣٣٦٥ شهر مقارى القاهرة لم ينقل إليه ماكية عين التداعي طاالًا لم يؤشر بالحكم الصادر في المدعوى على هامش تسجيل العريضة لحين البيسع الحاصل للستافية ( الطاهنة ) بتاريخ ٥/١٠/١٠ بان البيع الحاصل الستانفة يكوز صادرا لهُ من مالكه » ولم يقرر بأن ملكية الأطيان المتنازع عليها قد انتفات إلى الطامنة دون المورث المذكور و يكون النهي عليه بالتناقض في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعتة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفى بيان ذلك تقول إنه إذ قضى بالزام المطعون ضده الأخير — مصاحة الشهر العقارى باتخاذ إجراءات التأشير بالحسكم الصادر فىالدعوى رقم ١٤١٢ سنة١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة على هامش تسجيل صحيفتها في ١٩٥٨/٨/٥ باللسبة للأطيان التى آلت المطعون ضـــدها الثانية عشرة بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وعمسو التسجيلات الى اتخذت عليها فى حين أن تلك المصلحة كانت قد رفضت طلب المطعون ضدهم الاحد عشر الأول با جراء هذا التأسر لمضى أكثر من خمسة عشر سنة على صدور الحسكم سالف البيان بما يعيب الحسسكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هــــذا النمى مردود بأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكة الهوضوع مما يعتبر معه سببا جديدا لانجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .

### جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٨٢

بريامة السيد المستشار حدن الستباطى قائب رئيس الهكمة ، وعضو ية الساء: المستشاو ين : أحمد ضياء سبد الرازق ، سعد حدين بدر ، هد سعيد عبد القادر وعلى عد الفتاح عديل .

# $( \wedge \wedge \wedge )$

### الطعن رقم ٧١ م لسنة ٤٩ القضائية :

١ -- أحوال شخصية " الولاية على المال " . " الولاية على القاصر " .
 أهلية .

تعسرت الأب فى عقارات القاصر دون إذن فك، العبرة و تحديد، يقيب نصيب فقاصر فى المقار المبيح -

٢ -- محكمة الموضوء . إثبيات وو إجراءات الإثبيات " . خبرة .

تميين أخير و الدموى من الرشمر الحنولة القاص الموصوّع - أو رفض طلب تديين الخبير. وفي كان ذلك قائمًا على أسباب تهروه -

١ — النص في المسادة ١/٧ من المرسوم بقانون وقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ الخاص بأحكام الولاية على المسال على أنه "لا يجوز للا ب أن يتصرف في مقار القاصر أو في أوراقه المسالية إذا زادت قيمة أي منها على تلائمائة جنيه إلا إذن الحكة " والنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن الأصل في الولاية هوشمولها لمسال القاصر كله إلامايؤول إليه من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه في المسادة المشار إليها هو تحقيق رعاية مصلحة الصغير مما مفاده أن العبرة بقيمة نصيب القاصر في العقارات الصغير بدون إذن المحكة إذا كانت قيمتها لاتريد على يتصرف في عقارات الصغير بدون إذن المحكة إذا كانت قيمتها لاتريد على شهريما و إلا فيجب إذن المحكة .

#### الحيكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ع والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع حلى ما يمين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق اللغن تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٧٠ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضده الثمالى بصفته وليما طبيعيا على ولديه الطاعن والمطعون ضده الثالث بطاب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧١/٢١١ المتضمن بهع الاخير له و وبهذه الصفة و قطعة أرض مساحتها وحل و ١٨س مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد القداء ثمن قدره تحسيائة جنيه ، دفع الطاعن الذى اختصم في الدعوى بعد بلوغه سن الرشد بيطلان البيع لعدم استفدان محكة الأحوال الشخصية فيه ، كما طلب ندب شبير بوفض المدعوى ، إسائدان عكمة الأحوال الشخصية فيه ، كما طلب ندب شبير برفض المدعوى ، إسائدان ألمعون ضده الأول هذا الحكم بالإستثناف رقم ٨٩ برفض المدعوى ، إسائدان المعون ضده الأول هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٧١/ الاستثناف بالفاء الحكم المستأنف و بصحة ونفاذ عقد اليع موضوع الذاع ، اطمن الطاعن في هذا الحكم المستأنف و بصحة ونفاذ عقد اليع موضوع الذاع ، فيما الرأى منقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفعا الزيرت البنابة رأيها .

وحيث إن الطعن قد أقيم على سهبين ينعى الطاعن بالسهب التانى مهما على الحكم المطعون فيسه القصور فى التسبيب والإخلال بحق ادفاع من وجهين : (الأول) أن عكمة أول درجة لم ترد على دفاع الطاعن بأن البيع تم بغين فاحش يزيد عن الخمس ، (التانى) أن محكة الاستثناف لم ترد على دات الدفاع أو تحققه حال أنه يتعين لصحة تصرف الولى توافي شرطين هما ، عدم تعريض أموال العاصر للخطر وإلا يزيد الغبن في الثمن عن الخمس ، وم يتحقق أى من هذين الشرطين في التصرف موصوع التداعى ، إذ أن فيمة العقار الذي بيسح هذين الشرطين في التصرف موصوع التداعى ، إذ أن فيمة العقار الذي بيسح

وحيث إن هسذا النبى في وجهه الأول غير مفهو. ذلك أنه يرد عن الحكم الابتدائي ولا يصادف محملا في قضاء الحكم الاستئنافي المطعور فيه والذي أقام قضاءه بصحة العقد على رفض ا مفع ببطلانه لمسدم استصدار إدن من محكة الأحوال الشخصية ، تأسيسا على أنه لاموجب لذلك لان فيمة العفار بالنسبة للطاعن لا يتجاوز ثلاثما ثة جنيه ، والنبي في وجهه النالي غير مفهول أيضا لان الطاعن لم يفدم صورة رسمية من الأوراق أو المذكرة التي يقول أنه عسك فيها بأن البيع ثم يغين فاحش يزيد عن محس قيمته والبين من مه ونات الحكم الابتدائي وكذا الحكم الاستثنائي المطعور فيسة أن دفاعه لدى محكة الموضوع إتصر على الدفع ببسلان البيع لعسام استئذان محكة الأحوال الشخصية في التصرف ، ومن ثم يكون نعيه في هذا الحصوص عاريا عن اليل

وحيث إن الطاعن يعمى بالسبب الأول من سبي الطعن على الحكم المطمون فيه الحظا في تطبيق العانون والقصور والإخلال بحق المفاع وفي سيان ذلك يقول أنه دفع ببطلان عدد البيع موضوع النزاع الصار من والده المطمون ضده الناق بصفته وليسا على أن محكمة الأحوال الشخسية لم تأذن بالبيح ، إلا أن الحكم المطعون في رفض هسسنا الدفع استنادا إلى أن مؤدى المادة ٧ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بأ حكام الولاية على المذال سنة ١٩٥٢ سنة ١٩٥٠ بأ حكام الولاية على المذال سنة ١٩٥٠ بأ حكام المعاون في عمار القاصر إذا زادت قيمة مع ثل الدن المحكمة سعو أن العرة بقيمة نصيب كل قاصر على حدة سو أنه لما كانت قيمة العقار بالنسبة لذه يب العاصر كل قاصر على حدة سو أنه لما كانت قيمة العقار بالنسبة لذه يب العاصر كل قاصر على حدة سو أنه لما كانت قيمة العقار بالنسبة لذه يب العاصر كل قاصر على حدة سو أنه لما كانت قيمة العقار بالنسبة لذه يب العاصر

هى . ٢٥٠ ج - نصف النمن المحدد بالعقد - فلا حاجة لإذن المحكة بالبوسع بالنسبة لدلك القدر في حين أن مفاد المادة سالفة البيان أن العرة بتيمة العقار المتصرف فيه كله وليس بنصيب كل قاصر فيه ، هذا إلى أن الطاعن طلب إلى محكة الموسوع ندب خبير لتقدير قيمة العقار فالتفتت عن هذا الطلب و بذلك يكور الحكم - فصلا عن خطفه في تطبيق النانون - مشوبا بالقصور والإخلال محن الدفاع .

وحيث إن هذا النحي مردود - في وجهه الأول – بأن النص في المادة ٧ ١ من المرسوم بنانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص أحكام الولاية على المـال على أنه ﴿ لَا بُحُورُ لَلا بُ أَن يَتَمْرُفَ فَي عَالَرُ القَامِرُ أُو فِي عَسَلُهُ التَّجَارِي أو في أوراقه المالية إذا زادت قيمة أي منها على ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكة ووالنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن الأصل في الولاية هو شمولها لمسال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه في الَّــادة المشار إلها هو تحقيق رعامة مصلحة الصغير مما مفاده أن العبرة بقيمة نصيب القامم في العقار المنصرف فيه لا بقيمة العقاركله ، فيجوز للأبأن يتصرف في عقارات الصغىر مدون إذن المحكمة إذاكانت قيمتها لاتزمد على ثلاثمائة جنيه وإلا فيجب إذن المحكة ، و إذ التزم الحكم المطعون فيه هـــذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون والنعي مردود ـ في وجهــه الثاني ـ بأن ندب الحبر في الدعوى ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليسه في ذلك متى كان رفضه لطلب ندب الخبير قائمًا على أسباب ميررة له عدليا كان دُّلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - صحيحًا - إلى الاعتدَّاء بقيمة نصيب القاصر في العقار وهو نصف الثن المحدد بالعقد وقت التَصْرُفُ فيه ، فلا على محكمة الموضوع إن التفتت عن طلب الطاعن ندب خير في الدعوى طالما أنها وجدت في أوراقها ما يكفى لتكون عقيدتها للفصل فيها بأسباب سائغة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيسه بالحتا فى تعبيق القانون والقصور والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمما تقدم يتعين رفض العامن برمته .

### جِلسة r من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار حسن السنباطي ماب رئيس اذكمة ، وعضوية السادة المتشاريع: أحمد شواء عبد الرازق ، صعد حسين بدر ، عهد صعيد عبد القادر رعل عبد المفتاح خليل .

# (119)

الطعن رقم ١٨٣٣ اسنة ١ ٥ القضائية :

حكم . " إصدار الحكم" . بطلان .

وجوب توفيع جيسع أهضاء الهرئة التي أصدرت الحسكم على مسودته المشتملة على أسبايه . جواء نفافقة ذلك . يطلان الحسكم • م ١٧٥ مرافعات .

١ - يدل نص المدادة ١٧٥ من قانون الموافعات - على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه مؤقفا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته و إلا كان الحكم باطلا .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر . والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على مايبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فمأن المطعون ضده الأولأقام الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى أسوان ضد الطاعن و باقى المطعون ضدهم يطلب الحكم باحقيتسه فى أخذ العقاد المهين بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير الثمن الذى تم بيع العقاريم وقدره • ٢٣٦٠ و والملحقات وقدرها • وج والتسليم ، وقال بيسانا لدعواه أن العامن اشترى من باقى المطعون ضدهم قطمة الأرض الكائنة ببندر إدفو محافظة أسوان والبالغة مساحتها ١٣٦٨ مترا مربعا و إذ كان شريكا على الشيوع فى حملة مسطحها بحصة قدرها • ٢٩٨ مرانا عن والده ، و ٧٠ م ٢ بالحكم رقم ٧٣٧٧ صنة ١٩٧٧ مدنى إدفو المسجل برقم ١٩٧٣ توثيق أسوان ومن ثم يحق له أخذ هذا العقار بالشقعة ، و إذ أعلن هذه الرغبة لكل من الطاعن والبائمين له بإنذار رسمى ٤ وأودع النمن الوارد بالعقد والمعروفات خزانة محكة أسوان الابترائية أول درجة بعدم قبول الدعوى لدم اختصام المشترى الثانى ، إستأنف المامون ضده الأول هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠ س ٥٥ ق أسيوط ح مأموزية أسوان حر وبتاريخ ٥ م/١٩/١ مهمة نظير النمن المشار إليسه والنسام و وباحقية المستأنف في أخذ العقار بالشقعة نظير النمن المشار إليسه والنسام عن الطاعن فى هذا الحكم بطويق النقس وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت طعن الطاعن فى هذا الحكم بطويق النقس وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت علمها المؤى بنقض الحكم ٤ عرض الطمن عى هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحدوت عليه المناق بيقوم الترمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الاول من سبي الطعن على الحكم المطاون في الحكم المطاون عن الحكم المشتملة على منطوقه وأسبا به سوى رئيس الدائرة التى اصدرته وأحد عضويتها – وهو عقد اليسار – ولم يوقع على تلك المسودة عضو اليمين بالمائرة فيكون الحكم باطلاطيقا لنص المسادة 170 من قانون المرافعات .

وحيث إن هسذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المدادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عندالنطق بالحكم والاكان باطلا" يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته و إلاكان الحكم باطلا ، كماكان ذلك

وكان يبين من الاطلاع على مسودة أسباب الحكم المعامون فيسه أنها أودعت بساريخ ١٩٨١/٦/١٥ مربيلة بتوقيع رئيس الدائرة التي أصدرته وهو المستشار ... .. وعضو اليسار بالدائرة وهو المستشار ... .. دون أن يوقع عليها عضو اليمين بها المستشار ... ... وكان مؤدى ذلك عدم تحقق الحكة التي توخاها الشمارع من إيجاب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ليقوم الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كون باطلا بما ستوجب نقضه لهسنذا السهب دون حاجة إلى عث باق أسباب الطعن .

### جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٨٢

برناسـة السيه المستشار / الدكتون معطفى كرة نائب وليس الحكمة ، ومصرية الساهة المستشارين : صلاح الدين هيد الدفلم ، الدكتور أحمد حسى ، الدكتور عل صيدالنجاح وعد عبد المنصم حافظ .

## ( Tr · )

#### الطعن رقم ١ • ٥ لسنة ٤ ٤ القضائية :

 (١) بطلان ، نياة علمة . دعوى ، " تدخل النابة في دعاوى التصر" ، نقض . "سبب الطن" .

ُ إِفَالَالَ كَانِبُ الْمُنْكِمَةُ إِنْعَطَارِ الْدَايَةِ بِقَضَاءًا المُصرِ • بِطَلَانُ نَسِي • عدم جواز النّسادي إِد لأرل مراة أنام تحكيلة المُقضُّنُ •

(٢) نقض ووالمصلحة في الطعن ".

وجوب توافر المصلحة فى الطمن بالنامض • مناط الصلحة •أن يكون الحكم أألطُّـونَ عَمْهِ تنه أشر بالطاعُ • -

(٣) الالزام "تجديد الالتزام ".

تجديد الانتزام بتغيير موضوعه م ٢٥٣١ مدئي • ماهينه ً •

( ٤ ) نقض و سبب الطعن . التناقش " .

الندةض الذي يفسد الحكم . ماهيته .

 مى كان هدف الشارع من تدخل النيابة في الفضايا الحاصة بالقصر إنما هو رعاية مصلحتهم . ومن ثم فان البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكة إخطار النيابة بهذه الفضايا يكون – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – بطلانا نسبيا مقررا لمصاحة القصر و بالتالى يتمين ملهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام. حكة النقض .

٧ ــ لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو عتملة إنما هو كون الحمكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دور البعص الآخر فلا مصلحة للطاعن فيا يكور قد صدر به الحمكم وفقا لطلباته أوعمقنا لمقسوده منها .

س - تجديد الالتزام متغير موضوعه وفقا لما تنضى به الفقرة الأولى من المدة ٢٥٣ من القانون المدنى هو عقد يتفق فيه الطرفان مع انقضاء التزام سابق وأن يحلا محله التزام آخر بختلف من الأول فى علمه أو فى مصدره كواستخدس تجديد الالتزام أمر موضوعى يستقل به قاضى الموضوع متى كانت الاسباب التي أقامت عليها المحكمة حكها من شانها أن ودى إلى الفول لملك .

ع - التناقض الذي يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - هو ما تماحى به الأسباب عميث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكة ما قضت ه في منطوقه .

#### المحكمة

بعد الإطلاع عنى الاوراق وصماع التقوير الذى تلاه السيد المستشاو المقرر » والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاء، الشكلية .

وحيث ن الوفالع ب على ما بين من الحركم المطعون فيه وسائر أفواق العلمن -متحصل في أن الطامنين و المطعون ضدهن الثلاثة الأخيرات أصحاب الشركة

المصرية للنسيج '' الطباخ إخوان '' أقا وا «لى الشركة المصرية المت-دة الغزل والنسيج - المطعون ضدها الأولى - والمطعون ضده اثناني الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٧١ نجارى كلى جنوب قاءرة بطلب الحكم بندب خبير لبيان سلب الدين المبين بعقدي الرهن رقمي ١٢٩ سنة ١٩٦٤ ، ١٤٦ سنة ١٩٦٤ ــ توثيق شبراً — وتصفية الحساب بينهم . ثم الحكم ببراءة دمة :مركة الظاعنين من الدين الوارد العقد الأول و بطلان الرمن وشطبه و إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تره إليهم السندات الاذنية الموقع الميها من شركتهم كضامنة والمبالغ المستحلة لدم النائجة من صفية الحساب ـ وقالوا بيانا للدوي أنَّه في أواثل سنة ١٩٦٣ كان المطعون ضده الثاني يشتري الغزل لمصنعه من الشركة المطعون ضدها الأنولى ويدفع لها الثمن نفدا أو بالأجل بمقتضى سندات إذئية يحررها و مد فترة من النعامل كان المرحوم .. .. بي بصفته مديرا لشركة الطاعنين ويوقع على مض هذه السندات الإذنية كضامن الطعون ضده الناني ، ثم قام يعد ذلك بتظهير بعضها للبشؤلة المطعرن ضدها الأولى كطابها ضمانا لاستمرار تجاهلهم المطبون ضعه الناني بالأمل ، و إذ امتنع هذا الأخير من سداد بقيمة السنَّدات الاذنية T نفة الذكر أوقعت المطءون ضده ا حجزاً تحقيقًا على أموال شركتهم تحت يد الغير مم أرهفها ، فسعت الأخرة لدى الأولى لرفع الحجز وتنسيط الدين ، فاشترطت المطهون ضدها الأولى لذلك قيام كل من شركتهم والمطعون ضممه الثاني برهن مصنعيهما لها فتم وهبهما بالمقدن المشاو إليهمًا ٤ كما أرم يينهما مُقد الرَّمت شركتهم بمفتضاء بتشفيل المصنعين المذكررين لحساب المظعرن ضدها الأول نظير أجرة تستوفى منها أقساط دَيُوْمُهَا ، وأنْ عَلَى الرَّغُم مَنْ أَرْ شَرِكُمْمُمْ لا تَعَدُّو أَنِ تُكُونَ ضَامِنَةً لِلطَّعَوْن أَضْدُهُ الْنَالِي إِلَّا أَنَّ الْمُطَّعُونَ صَدِهَا ٱلأُولَىٰ عُمدت إِلَى أَخْفَاءُ هِذْهِ ٱلْجِدَايَّةُ إِيرَاد اللدين كله البَّالْغُ ١٠٢٨٢٧ ج و ٣٧١ - في عقد الرهن رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٦٤ الخاص شركتهم وقصره على مبلغ ٢٥٣٧٤ ج و ١٤٥م في مقد الرهن رقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ الخاص المطعون صدر الثاني \_ المدن الأصلى \_ وذلك للايهام بتعدد الدين خلافًا الواقع ، ولهذَا فان شركتهم بصفتها صامنة تبرأ ذمتهما بمقدار ما أبرىء منه المدين الأصلي ، كما ترأ من أتى الدين بسبب الاضرار التي ُ لحقت بها أمن الأخطأءاتي ارتكيتها المطعون ضَدَّها الأولى في إدارة وتَشْغَيلُ

مصنع المرين واخلالها بعقد التشغيل المريم بينهما محماً أدى إلى فرض الحراسة الادارية على هذا المصنع وتصفيته وحرمان شركتهم بذلك من مصدر تمويل الرين . ندبت تحكة جنوب القاهرة الابتدائية جديرا حسابيا و بعد أن قدم تقريرا ثم تفريرا تحكيبا حكت بناريخ ١٨/ ١٩٧٣/ برفض المحوى . إستانف الحسكوم عليم هدا الحكم بالاستثناف وقم ١٨٧ / ١٩٧٣/ بحكت عكمة استئناف العاهرة بتمديل الحكم المستانف وتاريخ ١٩٧٤/ الرهن الوارد على مصنم العاعنة الأولى و بيراة ذمتها من مبلغ ١٥٠٠ ج وتأييره في عدا الحكم من مبلغ ١٥٠٠ جو تأييره في عدا الحكم بين العاهن في هذا الحكم بين العلمين على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحد: بطسة لنظره وفيها الترمت العامن وأما .

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أسباب يشمى العادون بالسبب الأولى منها على الحكم المطعون فيه الوطلان في الإجراءات ممسا أثر فيه و يقولون في بيانه أن بمن المستأنفين كانوا قصراومشمولين بوصاية وولاية الطامن الأول ممساكان ومن بهض المستأنفين كانوا قلدوني الحراية مصالحية موافقة المسادين ١٨٩ ٥٠ من قانون المرافعات ، وإذ فات فلم الكتاب اخبار العباية بذلك تجاهر الإجراء فان جاء فان جاء فلك هو البطلان م

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن هدف الشارع من تدخل النابة في القضادا أخاصة بالقصر إنما هو ره ية مصلحتهم، ومن ثم فإن البطلان المرتب في القضادا كاب المحكة الخطار النبابة بهذ، الفضادا يكون - وعلى ما برى به قضاء هذ، المحكة - بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة النصر وبا تنالى يتمين هابهم التحسك به أمام محكة الموضوع ، و إذا فاجم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول سرة أمام محكة الموضوع ، و إذا فاجم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول سرة بوضاية وتولاية الطاعن الأول لم يشروا هذا البطلان أمام محكة الاستئناف فإن إداء، أمام محكة الاستئناف في المدارة على المدارة والدارة المحكة الاستئناف في المدارة المحكة الاستئناف المدارة المحلول .

وحيث إن الطاعتين ينمون بالسبب الذني هل الحكم المطعون فيه مخالفة المنا نون والخطأ في اطبيقه برناويله من وجهين (أولهما) أن الحكم رد على دفهم ببطلان

هقد رهن محلهمالتجاري لمخالفته لنصر المسدة ١٠ من"ة انون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذي يحظَّر الرهن لغير البنوك وبيوت التسليف المرخص بها ، يتقريره أن أحكامٌ هذا الزَّانونُ لا تنطق إذا وقع الرهن على ذات العقار الذي يُشغله المحل التجاري أو ما به من ءتارات بالتخصيص ، في حين أن حظر الرهن وأنا لأحكام القانون آنف الذكر هو حظر مطلق . (وثانيهما ) أن الحكم أطرح دة مهم إنعدام آثار عقد القرض المشمول بالرهن لابرامه من المدير السابق لشركتهم خارج حدود سلطاته واصورية العقد ، بتنويره أن المدير السابق الشركتهم قد ظهر للطمون ضدها الأولى سندات إذنية قيمتها ٢٩٢٣١ ج ، ٥٣ م ، ووقع على سندات إذنية أخرى قيمتها ٢٥٥٤٥ ج و ٢٧٢ م كضامن لاطعون ضده الثاني، وأن ذلك التظهر وهذا الضان مما يدخل في سلطة الدير فتنصرف آثاره إلى شركتهم وأن هذا الالتزام القديم قد تجدد باستبدال قرض به ، في حين أن التجديد لا يصح وفقا للفقرةالأولى من المسادة ٣٥٣ منالقانون المدنى إلا إذا خلا كل من الالترامين المقدم والجديد من أسباب البطلان ، والنابث من تقرير الخبير أنَّ المدير السابق لشركتهم وقع على السندات الإذنية الأخيرة كضامن ، وذلك بصفته الشخصية ولهذا فلا بجوز إلزامها بتميمة هذء السندات وفوائدها ولا أن تكون محلا التجديد بقرض مع هذه الثمركة .

وحيث إن النبي مردود في وجهه الاول بأنه لما كانت قاءدة المساحة مناط المدفوى وفق الممادة النالثة من قانون المرافعات تطبق حين العلمن بالنقض كا تطبق في الدعوى حال رفعها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إما هو كون الحيم المعلمون فيه قد أخر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى لا يسمضها دون البرض الآخر ، فلا مصلحة المطاعن فيا يكون قد صدو له الحكم وفقا الطباته أو محققا لمفصوده منها ، لما كان ذلك . وكان الجمم المفاهدين فيه قد قضى بشطب الرهن الوارد على مصنع شركة الطاهدين تأسيسا على عدم سريانه في حقهم لابرامه من المدير السابق الشركتهم خارج حدود ساطاته ، يما يحقق متصودهم من طلب بطلان عتد الرهن وكان لا مصلحة لهم سهده بالمنان بنع ورهن المحال التعاون وما نعهم في هذا الحصوص يكون مهذه المنان بع ورهن المحال التعاون وقع هذا الحصوص يكون

: غير مقرول ، والنعي مردود في وجهه الناني أن تجديد الانتزام يتغيير موضوعه رُونَةًا لمَا تَقْضَى بِهِ الفقرة الأولى من المسادة ٣٥٢ من الفانون المدنى هو عقد يتفق فيه الطرقان على انقضاء التزام سابق وأن يملا محله انتزلما آخر يختلف من الأول في محله أو في مصدره ، واستخلاص تجديد الانتزام أمر موضوعي يستقل به قاض الموضوع ومتى كانت الأسباب التي أقامت المحسكمة عليها حكمها من شأنها أن تؤدى إلى أقول ذاك إن تولسا كان الحميم المطمون فيه قدد أقام قضاءه في هذا الحصوص بتقريره أن مديونية شركة الطاعنين نشأت أصلا يمن الترامها سداد قيمة سندات إذنية مظهره منها للعلمون صدها الارلي 6 وسندات أخرى ضادرة ،ن المعلمون ضدهالثاني للاخبرة بضانه الهمر يكالمتضامق مدير الشركة الأولى. ، وأن تظهير هذو السندات وضائها ممنا يخل في أعمال مدير الشركة ، ولا يقال أن العمان يخرج منها لجواز: أن يتم بالتبادل مع تاجر آخر ليحرز كل منهما ائتمانه إاتجارى ويمتج بهذا الضان على الشركة من المستفيد حسن النية ؛ وأن مدير شركة الطاعنين قد أنفق معالمطه ون ضدها الأولى على تجديد الانتزاع واعتباره قيرضا مضيمونا برهن ، ومن شأن ذلك ترتيب التزام شمركة العاجنين بالدين وانتفاء ادعائها يعبوريته بدو إذكان هذا باستخلاصا موضوه يا وسائنا وله أصله الثابت ؛ من الهُم وإن ويتاو ير الخبير،، فإن النبي على الحكم المطعون فيه بذلك يكون ولي غير أساس .

وحيث إن الطاعنين سعون بالمهبين الثالث والرابع على الحكم المعامون فيه نخالفة الثابت بالأوراق والقصور في السبيب ويقولون في المهم أمم تمسكوا في دفاعهم في الاستكناف ببراءة ذمتهم من مبلغ ٢٥٣٧ج و٣٤٣م تأسيسا على أن المطعون ضده الأولى إذ أبرمت مع شركتهم عقد الرهن رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا تأمينا لقرض يشمل هذا المبلغ الذي يمثل دينها قبل المطعون ضده الثاني ، م حادث فأ برمت مع الأخير عقد الرهن رقم ١٤٦٠ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا تأمينا لحذا الدين في صورة عقد قرض مما يعتبر تجديدا مبرئا لذمة شركتهم من هذا المبلغ باعتبارها أحد المدين المتضامين عملا بحكم المادة ٢٨٦ من القانون المدنى ، وقد طرح الحكم هذا الدفاع تأسيسا على نص المسادة ٢٨٦ من القانون المدنى ، مع أنهم لم يستندوا إلى هذا النص ، واغفل يذلك بيان أثر هذا التجديد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لماكان الحكم المطعون فيسه قد رد هلى دفاع الطاعنين بأن محل إبراء ذمتهم بمقدار الدين الذي تجدد بالقرض المبرم مع المطعون ضده الثانى أن يحصل الاتفاق على التجديد في غيبة شركتهم المدينة المتصامة الأخرى ، وأن الحاصل أو.. المطعود ضدها الأولى قد حرصت على تأكيدمديونية الشركة المذكورة كمدينة متضامتة بالاتفاق معها عن تجديد الدين الملازمة به واعتباره قرضا ، وكان هـلذا الرد قد واجه دفاع الطاعنين بما يتفق وحكم المادة ٢٨٦ من القانون المدنى وحسب محكة النقض أن تصبحح هذا الخطأ إلى المادة ٢٨٧ من الفانون المدنى وحسب محكة النقض أن تصبحح هذا الخطأ ، ومن ثم فإن النعى عليه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين ينعون بالسبب الخامس عمالحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيانه يقولون أنه انتهى في تكيفه للقرض الوارد بعقد الرهن رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا بأنه تجسديد لالتزام مدير شركة الطاعتين ، ثم جاد وقرير أن اساس المديونية سندات بعضها مظهر والآخر موقع عليه من هسطا المدير بصفته كفيلا ، كما قرر الحكم أن الكفيل ملام بالنضامن مع المدين الأصل في سداد قيمة هذه السندات عملا بالمادة ١٣٩ من قانون التجارة مع أنه لاعمل تعطير العمن أن المدير وطحقه ومن تحساذج سندات الدين المقدمة في الطمن أن المدير السابق لشركة الغامنين لم يوقع على هذه السندات سواء بصفته ضامنا أو بصفة، الشخصية .

وحيث إن هـذا النمى مردود بأن التناقض الذى يفسد الحكم و ولل ماجرى به قضاء هذه المحكة حـ هو ما تماحى به الأسياب محيث لا يمكن معيد أن يفهم على أي أساس قضت الحكة بما قضت به في منطوقه . ولما كان تجديد الدين يستوجب قانونا أن يكون الالزام الجديد مختلفا عن الالزام المديم في محلة أو في معمدره ، فإن الحكم الطمون فيه إذ الزم هدا النظر وراب قضاءه على هذا الاساس فإن النمى عليه بالتناقض يكون على غراساس ، ولا يربل من الطاعنين التحدى لأول مرة أمام عكمة النقص بعدم انطباق حكم المادة ١٣٩٠ من قانور التجارة مقولة أن مدير شركتهم لم يوقع أصلا على سندات الدين لأن هذا الدفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطاءن .

### جِلْسَةً ٧ من يُونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستدار / الدكتور مصطفى كبرة نائب رئيس المحكمة ، وعضو أالساهة المماشادين : صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسى ، الدكتور على عبد الفتاح ومحمد طوم .

# (171)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٩ القضائية و ضرائب

ضرائب '' ضريبة الأرباح النجارية والصاهية '' . '' الإمفاء منها '' ... معات ... معات ...

الإمداء المقرآر فجمعيات التعارثية من ضر بيسة الأرياح النجارية والصناعيسة ﴿ مَ ٢/٩ مَنَ ا الفافوان رقيم ١٩٧٨ السنة ٧٤٪ إنشانيا افقاء الجمهيات انتماونية من بعض الضرائب ، شرطه ، » أجورالعاملين بها: يتبيروبهية من اطاق الإمقال ».

#### 1. 1.4

النص في الفقرة الثانيسة من المبادة الأولى من القانون ١٢٨ السنة ١٩٥٧ الخاص بإعفاء الجمعيات التعاونية من المبادة الأولى من القانون أنه "ويشترط لمتسمح الجمعيات بهذا الإعفاء بعد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تبلغ معاملات أعضائها ١٥٠/ من مجموع معاملات أعضائها " ينصرف إلى الحدمات الى تؤديها الجمعية لاعضائها وققا للغرض الذي أنشئت من أجله والذي أفصحت عنه المدة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية من توريد المعدات والادوات للإعفاء وتصريف منتجاتهم وتقديم الإرشادات الفنية وتطوير الإنتاج وهو مايتفق وما تغياه المشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية والغرض منها ، وكانت الأجور التي تتقاضاها الاعضاء تحرج عن مدلول المعاملات إذ لا يتحقق منها معى الخدمات التي تؤديها الجمعية ، وإذ الذي المحكم المعاملات فيه هذا النظر فإن النعى عليه مخالفة القانون يكون على غير أساس .

#### الحيكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن حتصل في أن مأمورية الضرائب قدرت صافى أرباح الطاهندة في المدة من ١٩٦٣/ ١٩٦٢/ ١٩٦٢ بمبلغ ٢٦٠ج و ١٦٤٢ م يخضع منه لفرية الأرباح التجارية والصناعية مبلغ ٢٦٠ج و ٢٦٠ م و إذ لم ترتض الطاهنة هذا التقدير فقد أحيل الحلاف إلى لحنة الطعن التي قورت بشاريخ ٢٣/ ١٩٧٠ تأييد تقديرات المأمورية حطمنت الطاعنة في هذا القرار بالمعوى رقم ٢٨٦ من من ١٩٧٠ أمام محكة المنصورة الابتدائية التي قضت بتاريخ ٥/ ١٩٧٧ بتأييد قرار لحنة الطعن من إسما نفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف وقم ٢٥سنة ٤٤ من المنصورة و بتاريخ ١٩٧٧/٢١ حكمت محكمة استئناف المنصورة و بتأييد الحكم المستأنف المنصورة و بتأييد الحكم ملوريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هدنه المحكمة في غرفة مشورة فدرت جاسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون و سبانا لذلك تقول إن الحكم بنى قضاءه بعدم سريان. الإعفاء من ضريبة الأرباح النجارية والصناعية المقررة بأبادة الأولى من القانون. وقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ على إيرادات الطاعنة لعدم توافر شرط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى السالفة الذكر وهو " أن تبلغ معاملات أعضائها " 10 / من مجوع معاملات أع شائها " تنصرف إلى مايشتريه الأعضاء من الجمعية من مواد خام أو مصنعة بقصلة توزيعها ولا تنصرف إلى الأجور التي تدفعها الجمعية لأعضائها منابل الأعمال التي يقومون بها ، في حين أن مدلول تلك العبارة ينصرف إلى هسنده الأجور.

باعتبار أنها مقابل عملية التصنيع التي يقوم بها الأمضاء بعد استلام مواد الإنتاج من الجمعية .

وحيث إن همذا الذي مردود ذلك أن النص في الفترة الثانية من المادة الأولى من الفانون رقم ١٩٥٨ سنة ١٩٥٧ على أنه "و يشترط لتمتع الجمعيات بهذا الإهفاء بعسد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تبلغ معاملات أعضائها ١٥٠/ من مجوع معاملاتها سيل على أن عبارة "معاملات أعضائها" تنصرف إلى الحلمات التي تؤديها الجمعية لاعضائها وقاة الغرض الذي أنشلت من أجله والذي أفصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخل للجمعية من توريد المعلمات والأدوات اللاعفاء وتصريف منتجاتهم وتقسديم الإرشادات الفنية وتعاوير الإنتاج وهو ما يتفق وما تفياه المشرع من إنشاء الجمعيات القماملات والغرض منها، وكانت الأجور التي يتقاضاها الأهضاء تخرج ون مدلول المعاملات أذ لا يتحتى فيها مني الخدمات التي تؤديها الجمعية ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا المناو فيا منير اساس .

9/3 -a/2.

### جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢

. برئاسة المسيد المستشار /د عبد الرحمن عباد نائب رئيس الهكمة وعضوية السادة الممتشاويرع. عبد الحيد المشلوطي ؟ عبد زعلول عبد الحميد ؟ د • منصور وجيه وعبد بإذت خفا بي •

## (177)

الطّعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) محاماه .

الحامى العامل يافيةات والمتوسسات العامة والوضفات الالتصادية للنايعه لها عمارسته الحامان. أصلا عن نفسه أو لحساب غربه . لا يطلان ، علمة ذلك ، م ده ق 11 تستة 1978

( ٢ ) عقد <sup>وو</sup> تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

صلطة عكم المرضوع في ندير للمقود والمشارطات وماثر المحروات • إنزامها بعدم الخروج هن المدى الظاهر لعباراتها •

(٣) حكم و تسبيب الحكم " .

النافض الذي ينسد الأحكام . ما هتيه .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " .

إنقضاء الشركة القائمة بن المستأمر وشريكه بالمين المؤجرة • أثره • فقد الشراك صنده -في لميمًا • بالمين • فضاء المدكمة براخلانه لا يمانض وطاب المستأمر طوره • هلة ذلك •

إ - النص في المادة ٥٥ من قانون المحاماه وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ على أنه ولا يجوز المحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الانتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاولة أي عمل من أعمال المحاماه المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بها " يدل على أن الشارع لم يضح شرطا من شروط صحة العمل الذي يقوم به المحلى المدى يعمل بالجهات.

الواردة بالنص بل أصدر إليه أمرا لا يعدو غالفته أن تكون غالفة موضوعية تقع تحت طائلة الجزاء الإدارى ولا تستبع تجريد العمل الذى قام به المحامى من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقا للأوضاع التى تطلبها القانون سواء مارسه المحامى لنفسه أم لحساب غيره وكل ما يترتب على هذا الحفار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توقيع العقو بات التأديبية التى نص عليما القانون .

٢ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح فى الدعوى ولا رقابة لحكمة النقض عليه فى ذلك مادام لم يخوج فى تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها .

التناقض الذي يفسد الإحكام هُو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ما تتعارض منه الأسباب وتتها ترفيتها ويسقط بعدها ما يمكن حل الحكم عليه .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي نلاء أسيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفاع م مل ما يبين من الحكم المطهور فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون خده أقام الدعوى رقم ٣٢٩٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلي السكندرية بطلب طرد الطاعن من عين النزاع التي كان يشاركه الانتفاع بها ككتب للحاماه بموجب العقدد المؤرخ ١٩٧١ وإنتهاء مدنه ، وبتاريخ ٢٧ وإنها معنى المتعلقة برفضي الدعوى ، استأنف المطعون خده هذا الحكم بالاستاناف رقم ٣٣٥ سنة ٣٠ ق اسكندرية وفي ١٩٧٧/١٢/١٦ علمين المحكمة بإلغاء إلحكم المستأنف و بإخلاء الطاعن من عين النزاع ، طمن المقاعن في هذا الحكم بالويق الدقيق وقدمت النيابة مذكرة ألمت فيها الرأى برفص الطمن وإذ عوض على الدابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينمى الطاءن بالسدين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدة يعمل عضوا بالإدارة القانونية لإحدى شركات القطاع العام و يحظر عليه القانون رقم ٤٧ لسنة ٩٧٣ ٢٠ ارسة مهنة المحاماة للنعوى وهي غير الشركة التي يعمل بها وراذ وقع المطعون ضده على صحيفة افتتاح المدعوى وهي غير خاصة بعمل الشركة فإنها تكون باطلة عملا باحكام القانون وقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ الماس بلحاماه و يتعلق هذا البطلان بالنظام العام و يجوز له التمسك بمذاالسب القانون المحدون فيه المعدون فيد المحدون فيه المعدون فيد لم يعن يحقيق دفاعه بأن القانون يحظر على المطعون فيده ممارسة مهنة المحاماء والمحدون فيد المحدون في المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون في المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون في المحدون فيد المحدون في المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون فيد المحدون المحدون فيد المحدون ا

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود بأن الص في المادة ٥٥ من قانون المحاماه رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ علم أنه و لا يجوز المحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهما وشركات القطاع العام مزاولة أي عمل من أحمال المحاماه المنصوص علمها في هذا القانون لغير آلجهات التي يعملون بما " يدل على أن الشارع لم يضع المرطا من شروط معة العمل الذي يقوم به المحامي الذي يعمل بالجهَّات الواردة بالنص بل أصدر إليه أمرا لاتعدو مخالفته أن تكون مهنية تغم تدت طائلة الحزاء الإدارة ولانستنبع تجريد العمل الذىقام به المحامي منآثاره القانونية ولاتنال من صمته متيتم ونقا للأوضاع التي تطلبها القانون سواء مارسه المحامي لنفسه أم لحساب غره وكل ما يترتب على هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ هُو توقيع العقوبات: التأديب إلى نص عليها القانون ، لما كان ذلك فلا يترتب على توقيع المطعون ضده على صيغة افتتاح الدعوى أي بطلان لكونه محاميا بالإدارة القانونية لإحدى شركات الفطاع العام ، والنون في شقه الثاني فير صبيح إذ جاء بمدونات الحكم المطمون بيه أن غالفة قانون الإدلوات الفانونية عالها الحاسبة الإدارية إن وجدت أما عبد الاتفاق وعند الإنجار فليمنا المتراجو ما يوقونهما وإثارهما ولا يؤثر فيهاكون المستأنف لدحق الأشغال بالمحامآه الحكوة أبو أبه خالف القاصلة في دلك . . . والبين من هذه الأسباب أنّ الحِكم المطعون فيه لم يجز المطعون ضده ممارسة مهنة المحاماه وكم يستند في قضّائه لصور فوتوغرافية جحدها الطاعن وإنما قسور أن ممارسة المطعون ضده لمهنة المحاماه على خلاف الحظر الوارد فى الغانون مجالها المحاسبة الإدارية ومن ثم فلا قصور .

وحيث إذ الطاعن سمى على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثالث والخامس والسادس الحطا في تطبيق القانون وبخالفة النابت بالأوراق وفي بيان ذلك ي<sup>ح</sup>ول أن الحكم أخطأ في تكبيف العقد المؤرخ ٣٠ / ١٩٣٨ . أوله أنه عقد شركة لاستغلال مكتب الحاماء مخالفا بذلك الممنى الظاهر لنصوص العقد التى تفيد استفجاره لحزء من مكان خال من الباطن محتفظ كل طرفه منهما بعائد جهده وغير صحيح ما قسرره الحكم لتبرير قضائه بأن المطعون ضده لم يحقق المزايا المرجوة من الناجر من الباطن إذ الثابت من العقد أنه يحتفظ لنفسه محجرة المرجوة من الناجر من الباطن إذ الثابت من العقد أنه يحتفظ لنفسه محجرة

بعين النزاع ويساه معه فى أهباء الأجرة والمصروفات كما خالف الحكم النابت بإيصالات سداده الأجرة للجهة المسالكة بصفته شريكا فى الإيجار سما يفيد إجازتها للتأجير من الباطن إلا أن الحكم اعتبره نائبا عن المطعون ضده فى السداد وأغفل ما جاء بالايصالات بخصوص المشاركة فى الإيجار وفسد أوقعته عذ. الأخطاء فى خطأ آخر عدما قضى بإخلائه من عين النزاع لانتهاء مدة العقد حالة أنه يستأجرها من الباطن فيستفيد من الامتداد القانوني للعقد ولا يجوز إخلاؤ. لغير الأسباب الواردة على سبيل الحصر بقانون إيجار الأماكن وليس من بنها انتهاء مدة العقد .

وحيث إن النعي في غير محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الملوضوع السلطة المطلقة في تفسير العةود والمشارطات وسائر المحررات واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصخيح في المعوى ولا رقابة لمحكة أأنقص عليه في ذلك ما دام لم يخوج في تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استفاهر أن طوفي العقد المَوْرِخِ وَالْمُوالِهُ الْمُوالِمُ الْمُولِدُ الْمُسْتِعْلَلُهُ مَكْتُبُ الْمُعْلَمَاهُ اسْتَنَاذًا إلى ما جاء ببنود العقد من اشتراكهما مناصفة في مصرونات ناثيث وتشغيل المكتب ومدخله ومصاريف الصيانة والأجرة وثمن استهلاك الكهوياء والمياه وأجرة البواب والفراش وأتعاب القضايا لهتي يوكلان فيها معا وأد المطعوري فسده لَم يحقق من ذلك مزية التاجير من الباطن ولا يغير من ذلك استقلال كل منهما بقضاياه الخاصة فايس تمة ما يمنع الشركاء من تنظيم توزيع عائد النشاط على الوجه الذي يرونه كفيلا بتحقيق مسلحتهم وهي أسانيد سائغة تنفق مع المعني الظاهر لَعْبَارَاتِ العَقَدُ وَ وَرَى إلى صحة ما استخلصُه الحُمْمُ المَطْعُونُ فَيْهُ فَيْ الْكَيْفُ مُعْلَم ومن ثم فإن النمي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض و إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن العقد المؤرخ ﴿ ﴿ أُو الْمُوْرَةِ ۗ وَاللَّهِ الْمُوالِدُ شركة وليس عقد إيجار من الباطن ومن ثم فإن هذا أمقد هو الذي يحدد ملاقة بين طرفيه ولا يغير من دلك ما أثبته الجهة المسالكة بظهر إيصالات سداد الأجرة بأن الطاعن شريك الطعون صده في الأجارة إذ لا حجية لما أنه قبل للمطمور ضده فضلا عن صدور هذه الايصالات باسم هذا الأخبر وإد انتهى

الحكم إلى أن سداد الأجرة بمعرنة الهااعن لا يعنى أكثر من أنها دفعت منه نباية يمن المطعون ضد، ولا بمعلمة شريكا في الإيجار فإن يكون قد الترم بنطاق العلاقة الناشئة عن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ ولا يعيبه أي قصور > ولما كان عتد الشركة موضوع الدعوى لا يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وانما يحكم النانور المدنى وتدبي الشركة باتهاء مدتها الواردة في العتد عملا بلمادة ٢٥/٥٢ من القانون المدنى وإذ اتهى الحمل المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عن القانون ويكون من أسيسا على انتهاء عقد الشركة فإن يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ويكون الدي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعود فيه بالسببين أثماني والسابع الخطاق تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض في بيان ذلك يتول ألب المطعون ضده طلب الحكم بطرده من عين النزاع لانهاء العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦٠٣٠ و إذ تضى الحكم بالإخلاء فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وتناقض مع أسبابه إذ أن الإخلاء لا يكون إلا بصدد علاقة إبجارية ولأحد الأسباب الوادة على سيل الحجر في قانون إيجار الأماكن وليس من بنها الثماء مدة العقد بما مفاده الثماء مدة العقد بما مفاده وحيث إن الدي موقع بالإحلام وحيث الالتحاد على مفاده وحيث إن الذي مردود بأن التناقض إذى يفسد الإحلام هو وعلى جوى بد

وحيث إن الذي مردود إن التناقش إلمي يفسد الأجكام هو وعلى جرئى به قضاء هذه المحكمة ما تتمارض فيه الأسباب وتتماتر فتياحى ويستط بعضها بعضها على يفسد لا يبق بعدها ما يمكن حمل الحكم طليه ، ولما كان الحكم المطمون فيه قد انهي إلى تكييف العقد المؤرخ ٣٠/٩/٩/٩ أنه عند شركه وكان من المناو فيه في المدة ١٩٥٦ من العناون المدنى أن الشركة تنهي بانقضاء الميعاد المعين في المدادة ١٩٥٨ العامون ضده ومن تم فإنه يعد مغتصبا إذ لم يعد له سند في البقاء بها و إذ قضى الحكم المطمون ضده فيه بالإحلاء تأسيسا على ما تقدم فلا يكون مشو با بالناق في ولا يغير من ذلك أن المطمون ضده طلب طود الطاعن إذ أن الإخلاء والطرد لفظان بمنى واحد يفيران بان الطاعن لم يعد له الحق في البقاء مين النزاع و يكون الحكم قد فسل في مشركة هذا القدد واوضح أنه غير قائم لانهاء مدنه و يكون النهى عي غير أساس.

#### جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٨٢

يوقاما الديد المستشار / عهد عا سنجرة اثبر وترس الأكمة وده ويا اسادة المدان ويرج ه بجد الموسى فتح الله ، عبد المنعم أحمد بركه ، مرزوق بسكرى عباالله ويبرج من اسحق عبسة للسيد -

### (117)

### الطعن رقم ٣٣٣ السنة ٨٤ قضائية :

وكالة '' الوكالة المستترة : آثار الوكالة '' . عقد . شهر عقارى . سيع . الركالة المسترة ، قد فها - تسجيل فيم اصادر لاكن المسخر . أثره · نقلُ الملكِّية من الغيرَّلاكلِ المسترَّر باهرة في الدلاة: بن الركيل رااركل ·

لمسكانت العلَّدَّة بين الوكيل المـخر والموكل سظمها عقد الوكالة الذي أبرماه فياترم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيل البع الصادر للوكيل المسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المسترر في العلاقة بن الوكيل والموكل .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد الستشار المنرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبن من الحسكم الماطعون فيـــــه وسائر أوراق الطمن تتحصل فى أن الطاعنة الأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٩٧ سنة ١٩٧٧ حدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليها بطلب تثبيت ملكيتها للائرض الزراعيــة لحليينة بالصحيفة على سند من القول أنها تضع اليد عليها وضع يد هادئ ظاهر مستمو بنية الملك منذ مسدة نزيد على عشرين عاما ومن ثم مفترض لها كسب ملكيتها بالتقادم الطويل المكسب وإذ نازعتها المطعون عليها في ذلك فقد لحات إلى الدعوى فحكم لها بعلماتها . دنعت الطعور عليها الدعوى بتملكها لعين النزاع من مصاحة الأملاك بمقتضى عقد البيع المسجل رقم ١١٠٩ في ١٩٦٤/٤/١ ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، و بعد أن قدم تقريره وتدخل الطاعن الثانى وبرفض الدءوى استأنف الطامنان هذا الحبكم بالاستثناف رقم ١٦٤ سنة ٣١ ق الاسكندريه ( مأمورية دمنهور ) على أسباب من بينها أن المطعون عليها قد أقرت كتابة أثرًا مجرد اسم مستعا, في العند المسجل برقم ١١٠٩ سالف الذكر لشنيقها انتدخل الذي اكتـب الملكية بموجبه ثم نقلها إلى الطاعنة الأولى بموجب أحكام نوفيق أوضاع ملكية الأسرة طبقاً للقانون .٥ سنة ١٩٦٩ ، وفي ١٩٧٧/٢/١٩ قضت محكمة استثناف الاسكىندر بة بإحَالَةُ الدُّوي إلى التحقيق ليثوت الهاعنان أن العقد السجل الصادر للعامون عايبها من مصلحة الأملاك هو على حقيقته بيغ لصالح العامن الثاني وأن المطعوق عليها لم تكن إلا اسما مستعارا فيه ، و إذ لم ينفذ حكم التحقيق بَعَد أن دَفْعِتُ النَّطَعُونُ عَلَيْهَا بَعَتَ دُمْ جَوَانَ الاثباري إلا بالكتابة عادت المحكة وحكمت في ١٩٧٧/١١/١٩ بتابيد الحسكم المستانف . طعن الطاعنان في هذ الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن علىهذه المحكة فىغرفةمشورة حددت جلسه لنظره وفيها الترمت النياية رأيها .

وحيت إن ثما ينعاه اله اعنان على الحكم المعامون فيه مخالفته للقانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان أن القرينة القضائية أمر يستنبطه القاضى من أمور أحرى ثابته لديه وأن هذا الاستخلاص يجب أن يكون سائغا وأن تكون الوقائع المستنبط منها ثابتة بشكل قاطع حتى يسكون الاستنباط الذى بني عليها سليا ، وإذ تمسك الطاعنان فى مذكرتهما المقسدمة لمحكة الاستنباف بجلسة ١٩٧٧/٢١٩ أنهما يستندان فى ملكيتهما فضلا من

وضع اليد المدة الطويلة إلى انصراف العقد المسجل الذي ركنت إليه المطعون طهاً في إثبات نقل ملكيتها إليهما لأنها لم تكن إلا اسما مستعارا لاطاعن الثاني في النبراء وأنه قد نقل الحق إلى الطاعنة الأولى عملا بالعانون . ه سنة ١٩٦٩ ودللا على ذلك بالإقرار المؤرخ ٥/١/٧٣/ الذي أقرت فيه المُطَّعَرِن عليها ﴿ أَنَّهَا لم تدفع ثمنا لهذه الأطيان وأنها من حتى الطاعن النانى ، وقد أقرت بصدور هذا صلح مدل عنه وهو حجة عليها وإن مدل عنالصلح وقد تأيد هذا الإقرار بماقدماه من إيصالات سداد الثمن إلى مصلحة الأملاك منذ سنة ١٩٥١ وأقرت الملعون علمها في محاضر أعمال الخبر مذلك وهو ما يمكن اعتباره على أقل التقديرات مبدأ ثبيرت بالكتابة وعلى استعداد لتكلته بالبينه فضلا عن أن صلة الإخوة بن المُطَّمِّونَ علمًا والطَّاعَنِ الثاني تعتـــر ما نعا أدبيا يبيح له إثبات تسخيره لاسمها بكافة طرق الإثبات ، و إذ كان الطاعن الثاني لم يقل إنه استهدف من تسخير اسم اخته في الشراء الهروك من قوانين الاصلاح الزراعي ( و إلا كان دفاعه موصومًا بخالفة قواعد النظام العام ) ولكنه قرر صراحة أنه أشترىالصفقة باسم اخته المعلمون عابها حتى لايصعلم بتعلمات مصلحة الأملاك التي كانت تحرأ على كَبَار الملاك الشراء منها في ذلك الوقَّتِ ، إلا أن الحكم الم معرِّن فيه قد نفي أ استخدام العاعن التانى لاسم اخته في الشراء لنفسه علىالقولُ بأن قانون الاصلاح الزراعي لم يكن قد صدر سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم يكن هناك مايدعو الطاعن الثانى إلى استخدام اسم اخته في الشراء ، وكانت الواقعة التي استنتج مُمَّا الحكم هذه المرينة واقعة غيرُ ثابتــة ، دون أن يرد على دفاعُهما وآ دليل عبيه مكتفياً بالغول بأن إقرار العاصة الاولى بالملكية للطاعن النأنى يتعارضهم تمكمها ذات الأطيان بالتقادم ، في حين أن الدعـــوي قائمًا على أن العاهنة الأولى تستعد ماكيتها من العاهل الثانى بعسد أن خلفته إعمالا لتوفيق الأوصاع الذن ورد به القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ — الحاص بالاصلاح الزراعي ٤ مما يعيب هذا الحسكم بالقصور والفساد في الاستدلال ترتب عايه الخطأ في تطبيق الفانون.

وحيث إ. هـــــذا الذي في مماه ، ذلك أنه لمــاكانت العلاة بين الوكيل المسخر والمركل ينظمها عقد الوكاة الذي أبرماء فيلترم الوكيل المسيخر بتنفيذ

الوكالة أفي - مدودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر ينقلُ أَلْمُلكية مباشرة من الغير إلى الموكل المستتر في العلاقة بين الوكيل والموكل ، وكان الاستناد إلى وضع اليد المدة العاويلة المكسبة للملمكية لايمنع من الاستناد إلى سبب آخر لا كتساما ، لما كان ذلك وكان بجوز في الاستئناف مع بقاء موضوع العالب الأصلى على حاله تغيير سببهوالإضافه إله وفنا لحكم المادة ٢٣٥ من قانوز المرافعات ، وكان "ثابت من صيفة الاستناف المدمة صـــورتها الرشمية من الطاعنين ومن الصورة الرشمية لمذكرة العاصين المددمة لجلسة ١٩٧٧/٢/١٩ وأن "طاعنين أسسا طلب الحركم بتثنيت ملكية العاعنة الأولى لأطنيان النداعى على تمذكها إيادا بالنادم المكسب وبموجب العند المسجل الصادر للعامون عليها من مصاحة الاملاك لانصراف أثره إلى الطاعن الثاني كشتر وأن المط ورعامها مد يخرة عنه فيه، نم انتقالها فيه إلىالطاءمة الأولى بموجب إقرار تغير أوضاع منكُمة الأسترة وأفقا لنص المادة الرابعة من الفانون رقم ٥٠ سنة ٢٩ أو، وأن العاءن النَّاني لحا إلى النَّبْرُاء يطوِّيق النِّسِيخِير يَفاديا لتعلُّمات المصامة البائعة بعدم البيع لكرار الملاك مَوْرَ كَمَا فَيْ إِنْبَاتَ وَالَّيْ إِلَى اللَّهِ قِسْرار المذ وب إلى المعاهون عليها الْمُؤرِّخ ﴿ ١/٣٧﴾ أَ وَ إِلَّىٰ سَنَادُالاً قَدَاطُ عُنَّ الصَّفَقَةُ \* دون المعامون مليها إلى أ'صاحم البائعية ، وطَّالبا أحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة التعاقد الصادر للعاهون ملمها باعتبار الدلالتين سالفتي البيان مبدأ شبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينه ، إضافه إلى وجود مانع أدى بين العاءن والمطعون عليها يجيز اللجوء للبينة في إثبات ماكان يجب إثباته بالكتابة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ اجتزأ فىالردملى هذا الدفاع وطلب إنبات عقد الوكالة المستتر بالقول بعدم توفر موجب الإ-الة إلىالتحقيق لأن الطاعن النانى لميهد مبررا للتيخفي وراء اسم المطعون عليها في الشراء لأنه في ذلك التاريخ لم يكن قد صدر قانون الاصلاح الزراعي وكان بإمكانه الشراء باسمه أو في القليل باسم زوجته وأنه لا توجد فى أوِراقَ الدعوى ما يعززها وأن مايثيره الطاعنان منأن المطعون عليها قد أقرت 

مايتعارض مع ادعاء الطاعنة الأولى تملكها بالتقادم ، على الرغم من أن الطاعن التانى لم يدع اللجوء إلى عقد التسخير للإفلات من قانون الاصلاح الزرامى و ببرر الحجوء إلى معقد التسخير للإفلات من قانون الاصلاح الزرامى و ببر الحجوء إليه بتعليات مصاحة الأملاك آلذاك ، وقدم من الأداة والقرائن عليه ماقد يتغير بتحققه وجه الرأى فى الدعوى ولا يوجد ثمة تعارض بين ادعاء الطاعنة الأولى اكتساب الملكية بالتقادم و بين اكتسابها لحا تشجة لتغيير أوضاع ماكية الأسرة بينها و بين الطاعن الشائى وفقا للقانون بعد أن اكتسب هو الملكية بموجب عقد البيع المسجل الذى سخرت فيه المطعون عليها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجه للحدث في أساب الطعن .

### جِلسة به من بوئية سنة ١٩٨٢

برقامة الديد المستشار / محمود هذبان درويش نائب رئيس المحكة ، وعصوبة السادة المستشارين : أحسد صرى أسد ، عد إبراهيم خليسل ، عبسد المنصف ماهر ، وعهد عبد الحيد سند .

## (188)

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(۲،۱) إرتفاق. ملكية .

(١) حتى الارتفاق - ماهيته ﴿ إنتقاص من نظاق ملسكية العقار الخادم •

(٢) سقوق الاوتفاق - خضوء المقراعد المقررة في سند إنشائها . إن محق الاوتفائي.
 بالمقادم . الحيازة أماس انتقادم هى التي تحدد مداء .

١ - حق الارتفاق طبقا لنص الحادة ١٠١٥ من القانون المدر - وعلى ما جرى به قضاه هذه اللحكة - هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار لمرتفق فيحد من منفعة الأول ويجمله منقلا بتكايف لفائدة الثانى وهو وإد لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينقص مز نطاقها ويوجب عيه الا يمس.
ف استمائه لحقوق ملكته عن الارتفاق .

 ٢ حتوق الارتقاق وفقا للاحدة ١٠١٩ من الفاون المدنى نخضع للفواعد المقررة فى سند إنسائها . و إذ كان سبب إنساء الارتفاق بالتقادم فان الحيازة.
 الني كانت أساسا للتقادم هى التي تحدد مدى الارتفاق .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر يرالذى ثلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الط-ن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيت إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق ، الطعن - تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٧١ سنة ١٩٧٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليمها بطلب الحكم بغلق المطل المبين بالأوراق، وقال بيانا للدعوى أنه يمتلك مذلا ملاصقا لمنزلهما وقد فتما نافذة تطل على منزله بحكت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة المدل بالزقازيق لبيان ما إذا كان بخكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة المدل بالزقازيق لبيان ما إذا كان بخلاه المدهون عليهما قد فتما تلك المنافذة ومدى أحقيتهما في هذا المطل و وبعد أن يقدم المدهون عليهما هذا الحكم لدى محكة استثناف المنصورة بالاستثناف وقم ٢٤١ سسنة ٢١ ق مسدني ( مأمورية الزقازيق ) طالين إلفء و وبتاريخ ٨٢/١/٢٩ محكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض اللدوى و وبتاريخ ما الرائزة ورفض اللدوى و طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت في الرأى بنقض الحكم المطموز فيه ، وعرض الماءن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة انظره وفيها النزمت النيابة رأما .

وحيث إن مما ينعاه الداعن على الحكم المعاهرن قيمه الحطا في تطبيق التانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن من كسب بالتعادم حق ارتفاق بالمعال يستطيع أن يزيد مو سعه المطل الذي كسبه بالتقادم في حين أن حق الارتفاق إذا كسب بانتقادم فانه يكسب في نطاق الحيازة التي كات إساسا للتقادم ، وهذه الحيازة هي التي تحدد مداه فيكون الحكم المسعون فيه قد أخطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى في عمله ، ذلك أن حق الارتفاق طبقا لنص المادة وحيث القانون المدنى ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة هـ ، هو خدمة يؤديها العقار المرتفق فيحد من منفعة الأول و يجعله مقلا بتكليف لفائدة الثانى ، وهو و إن لم يحرم مالك العقار الخادم من ما كيته إلا أنه ينتقص من نطاقها ويوجب عليه ألا يمس فى استعاله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق وحقوق الارتفاق ووقوق الارتفاق ووقق المدادة ١٠١٥ من ذات الفانون تخضع القواعد المفررة فى سند إنشام الاوتفاق المتقادم فإن الحيازة التي كانت أساسا للتفادم هى التي تحدد مدى الاوتفاق وعلى مالك العدار المرتفق عملا بنص المدت ١٠٢٠ من الفانون المذكور أن يستعمل حق الارتفاق على الوجه الذى لا ينشأ عنه . في القانون المذكور أن يستعمل حق الارتفاق على الوجه الذى لا ينشأ عنه أية ويادة فى عب الارتفاق ما يمد من حاجات العقار المرتفق أية ويادة فى عب الارتفاق من كسب بالتقادم حق ارتفاق قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن من كسب بالتقادم كيفا شاء فان الحكم المطون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يستوجب نقضه لهذا السبب المطل ستطبع إلى تحسف بالق أسياب الطعن .

### جلسة q من يونيو سنة ١٩٨٢

بر ئامة السيد المستشار / مجد كاله حباس نائب رئيس الحكمة وعشوية للسادة المستشارين ء عجد ابراديم الدسرق ، فهمي عوض مسعد ؛ جهدان حسين هبداقه ومحمود شوق أجمد .

## (170)

العامن رقم ٥٧٥ اسنة ٤٩ القضائية :

(١ – ٤ ) إيجار . " إيجار الأماكن" – " تحديد الأجرة" – " أجرة الفيادق" .

 الإسلامات والنحسينات الجديدة الى يدخلها المار مفاهمين المؤجرة ، جواز يقو يمها و إضافة مقابل الإنتفاع بها إلى أبرة الأساس ، وجوب إعمال اتفاق الطرفين مالم يقبعه مضيم التعمايل على الما فرث .

(۲) الترخيص للمناجر بالناجر من الباطن مفروضا • ميزة جديدة • جواز تقو يمها و إنسافتها إلى الأحرة • م ۲۸ ق ۲۵ اسمة ۹،۹۹ و م ٥٤ قد ٩٤ أسمة ١٩٧٧ •

(٣) الأبرة الحددة وفقا الفائول ٢ ه اسعة ٩٩٦ م الفصلة عثم الانتفاع العاقبية بالتين الماؤية بالتين الماؤيرة عن الماؤيرة عن الناجرة من الباطن مفروشاء مسميزة بحق الخوبر تقالى .
 مقابل هتما .

(ع) الترخيص لستأجر بالمتعمَّل المسكان المؤجر فنسدنا يشارى على النصريخ أبع بالتأجر. بالفرش . حن المؤجر في افتضاء فريادة الأجرة . الأجرة ، الإشاقية تستحق في كل صحيد التأجير. بالمفروضة - المسادتان (م) ق (7 أ أسنة (1974 و - 2) ق (2 لسنة (1974 )

١ حرى قضاء محكة النقض على أن الإصلاحات والتحسينات الحديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستاحر بها إلى الأجرة التي قررتها تلك القوانين فإذا انفق الطوفان على ذلك وجب إعمال انفاقهما مالم يثبت أن القصد منسه هو التحايل على أحكام القانون . فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقرير .

٢ - يعتبر في حكم التحسينات التي بدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة.
 جددة يوليها المستأخر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجرة القانونية .

٧ — إذا كانت المحادة (١٠) من القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحديد أجرة الأماكن الحاضمة لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمبانى وذلك في حالة الانتفاع العادى محيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المحكان من الباطن مفروشا فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات فيجوز لأؤجر أن يتقاضي مقابلا عنها وهو مانصت عليه المحادة ٨١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من أنه: "في جميع الأحوار التي يجوز فيها للتستأجر تأجير مسكنه مفروشا ستحق المحاك أجرة إضافية تعادل ٧٠/ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا " مدلت بذلك على أن تحديد الأجرة وفقا للنسب المعينة التي حددتها المحادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لايعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانتفاع العادى وأن ليس ثمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشا .

إلى إذ كان الترخيص المستاجي باستهال المكان المؤاجي فقيد قا ين طوى على التصريح له بالتاجير بالفرش الذي يحق مصه المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠ / من الاجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى على واقعة الدعوى حتى ١٩٧٧/١/ من الاجرة العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ الذي رفع هذه الزيادة إلى نسب حددها في المسادة ٤٥ بأن نص على أنه "في جميح الاحوال التي يجوز فيها المستاج تأجير المكان أوجرة من المكان المؤجر مفروشا يستحق المسالك أجرة الستاج تأجير المكان أوجرة نسبة من الاجرة القانونيمة تحتسب على الوجه الآتى : "أ " ب ، ... ج " ماء وخمسون في المسائة ( ١٥٠ / ) من الإماكن المنشأة منذه توفير سنة ١٩٦١ م حتى تاريخ العمل جذا العانون " وذلك استضحابا لمسائح الدورة المنافزة في حسبانها الإعمال الأغلب الاعلى الانتاكن وهو السكنى ولا يستساخ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الاجرة على الأماكن الى تستسلم في غير هسذا الغرض و بالذات في الأغراض الاجماء الاجماء في الأماكن الى تستسلم في غير هسذا الغرض و بالذات في الأغراض .

التجارية والمهتبة التي تدر عائدا بجزيا فيصبح من العدالة زيادة هسده الاجرة تعويضا لالاك عما يحيط بالاستعال لغير السكني من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك الميني . وقد قطع تقرير لحنا الإسكان بجاس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المسادة وفي من الفانون وع لسنة ١٩٧٧ فاكد أن " الأجرة الإضافيسة قيمة تستحق في كل صور المفروش ومنها الفادق واللوكاندات بدلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافيسة تستحق في كل صور التاجير المفروش " فكشف المفروش — سواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقا له وذلك عن مدة التاجير مفروشا . لما كان ذلك وكانت عين للنزاع تبي أجرها الطامنان الهامون مندهما مقروشا . لما كان ذلك وكانت عين للنزاع تبي أجرها الطامنان الهامون مندهما قد أجرت لاستهالها ماحقا للمادين علم حكم المادين المحاكم المادين وقد خلف المناون ؟ له لسنة ١٩٧٧ من هن القانون وع للمناون .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر ير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إنَّ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـ على ماجين من الحكم المظعون فيه وسائر أوراق الطمن ـ يقصيل في أن الطاعنين أقاما الدعوى وقيمة ، 34 لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الاستدائية ضد المطعون ضدهما وطلبا الحكم بالزامهما بدفع مبلغ ٢٩٣٥، وحدهما معولة أنه بمقتضى المدنة مقود إيجاد مؤرخة (١٩٧٦/٨) استاجر المطعون ضدهما الطاعنين المدنة شقق بالعقار المين بصحيفة الدعوى بقصد استمالها ملحقا لفندى سان جوفافي أجرة شهرية قدرها ٢٠٫٥٠٠ لكل شقة يضاف إليها الضربية العقارية والزيادة القانونية بواقع ٧٠ / إعمالا للقانوني وقم ٥٧ لسنة ٦٩ مقابل التاجير مفروشا فتكون الاجرة الشهرية يواقع ٣٠ ج و٣١١ م إذ صدر القانون

وقِيمَةُ ﴾ السنة ١٩٧٧ وعمل به اعتبارا من ٩/٩/٧١ ونصت المــادة ٤٥ منه عِلَىٰ احتَسَابُ الزيادة القانونية بواقع ١٥ ٪ بالنسبة للاماكن المنشأة اعتبارا من ه/٦١/١٧ حتى تاريخ العمل به وكان العقار الذى به وحدات النزاع قدأنشي. بعدُ هذا التَّاريخ فتكون الزيادة القانونية الواجب أداؤها بواقع ٢٣ ج و٨٤٥ م لكل وحدة بحيث تصبح الأجرة الشهرية الشاملة لكل منها بوقع ٥١ جو٠٥٠م. والمبلغ المطالب به هو عن شهری دیسمبر سنه ۱۹۷۷ و بنایر سنة ۱۹۷۸ فضلا عنالفروق المستحقة من ٩/٩/٧ حتى مه/١١/٣٠ ولقد أقام الطعون ضدهما. الدغوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ الأسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وطلبا الحكم يَتَّحديد القِيمَة الإيجارية لكِلشقةِ من شقق النزاع بمبلغ، ٢٤ جنيها سنويا و إلزام. الطاعنين برد مبلغ ٧٥١ ج و٢٩٥ م قيمة ماتم تحصيله من أجرة زائدة عنالأجرة القانونية . قررت المحكة ضم الدعويين و بتاريخ ١٨/٥/١٨ حكت في الدعوى وقم ٤٤٠ لسنــة ١٩٧٨ بالزام المطعون ضدهما بدفع المبلغ المطالب به وقدره ٤٠٣ ج و٣٩٥م وفي الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ برفضها استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستاناف رقم ٧٣٥ لسنة ٣٤ ق الأسكندرية . وبتاريخ ٧٩/١/١٧ حكمتُ المحكمة ۚ بَالْغَاءُ الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعنين رقم ٤٤٠ لسنة ٧٨ وفي الدعوى رقم ٣٩ إلى السنة ٧٨ يتجديد أجرة كل شقة بواقع مُبَاغ ٢٣ ج و١٩٤ م وَ بِالزَّامُ الطَّاعِنينُ بَانَ يَؤَدِيًّا لَلْمَطْعُونَ صَّدَهُمَا مبلغ ٨٤٨ ج و٩٩٧ م . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه غالفة القانون ويقولان .
في بيان ذلك أن الحكم قضى بعدم أحقية الطاعنين للزيادة الفانونية بواقع ٧٠/ المقررة بالمادة ٢٨ من الفانون٥٧ لسنة ٦٩ ثم ١٥٠/ للزيادة المفررة بمقتضى المادة ٥٥ من الفانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ استنادا إلى أن اتفاق المتعاقدين على وجه الانتفاع بالعين المؤجرة في غرض معين كلحق الفندق ليس من قبيل المغيزة الإضافية التي يستحق المؤجر مقابلا عام زيادة على الأجرة المانونية في حين ألقواعد المفررة لتحديد الأجرة المواضفة ألما استهدفت أرالقواعد المفررة لتحديد الأجرة بمفتضى النشريعات الاستثنائية إنما استهدفت

تحديد الأجرة بالنسبة إلى الانتفاع العادى أما إذا كان المستأجر قد خول مرة إضافية إن رخص له في التاجير منمروشا سواء أكان للاتفان على ذلك ملحوظا وقت التعاقد أم لاحقا له فإن هذه الميزة تعتبر في حكم للتحسينات ويحق لاؤجر أن يتماضي عنها ازيادة المقررة قانونا بمقتضى هاتين المادتين لعموم النص و إطلاقه وكانت عقود الإيجار قد خولت المستأجر ، استمال العين المزجرة فندقا فإن المستأجر مفروشا و إذ خالف الحكم الملعون فيه هذا النظر فرنه يكون قد أخطا في تطيق الدانون .

وحيث إن هذا النمي في ممله ذلك أن قضاء النقص قد جرى على أن الإصلاحات والتحسينات الحدرة التي يكون المؤجر قدأدخلها في العن المرجرة تنومو يضاف مقابل انتفاع المستأجر ما إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تلك الفوآنين فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إنمال اتفاقها ما لم يثبت أن الفصد منه هو التحايل عن أحكام القانون فيكون للقاضي عندند سلطةالتفدير ويعتبر في تُحكّم التّحَسّينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جددة يو لها المُستأجِّزُ عَمَا لُوكًا : محروما من حق التاجير من الباطن مفروشا فرخُص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تنوم وتزاد على الأجرة القانونية • ولما كانت المادة مرا من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحدد أجرة الأماكن الحاضعه لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمبانى وذلك في حالة الانتفاع العادى بحيث إذا خولُ المؤجر المستاجر علاوة عني هذا الانتفاع مزة إضافية أَلَنَّ رخص له في تأجير المكان من الباطن مفروشا فإن هذه المزة تعتبر في حكم التحسّينات فيجوز للؤجر أن يتناضى منابلا عنها وهو ما نصت عبه المسادة بمهرّ مَنَ الْقَانُونَ ٣٥ لسنة ٦٩ من أنه ود في حميع الاحوال التي بجوز فيها المستأجر تُأْجِير مسكنته مَفْرُوشًا يستحق المساك أُجَرة إضافية تعادل ٧٠ / من الأجرة الفانونية عن مدة التأجر مفروشا فدلت بذلك على أن تحديد الأجرة وفرا للنسب المعينة الني حددتها المسادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ لايعدو أن يكونني وسيلة لتحدد أجرة عاءلة في حالة الانتفاع العادى وأن ليس ثمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تاجير المكان من الباطن مفروشاً ولماكان الترخيص للستأجر باستعال المكان المؤجر فندقا ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذي يحق معه

تَطْوُجِرُ وَ يَادَةُ الأَجِرَةُ بِنسبة ٧٠٪ من الأجرة الفانونية فإن هذه الزيادة تسرى على واقعة الدعوى حتى ٩/٩/٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٧. ١ الذي رفع هذه الزيادة إلى نسب حددها في المسارة وع بأن نص على أنه في "حميع الأحوال التي يجوز فيها لاستاجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المسالك أحرة إدافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأحرة القانونية تحتسب على الوجه الآتي أ. . ب. . ج مائة وخمسون في المائة . ١٥ / ١ عن الأماكن المنشأة منذُ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بُهذا القانون " وذلك استصحابًا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الايجارات تأخذ في حسبانها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن ولايستساغ أن تسرى هذهالأحكام ومايتعلق بتحديد الأجرةعلىالأماكن التي تستعمل في غير هـ ذا الغرض و بالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائدا بجزَّريا فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً ﴿ لاكْ عماميط بالاستعال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبئي وقد قطع تقوير لحنة الاسكان بجلس الشُّعبُّ في الإنصاح عن نطاق تطبيق المسادة ه ع عن القانون وع لسنة ٢٩٧٧ فاكد <sup>رو</sup>أنّ الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المغروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبلسونات والمنطق المغروش ألمفرونه وعر ذلك من صور التأجر المقروش " فكشف ألك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المُقرُّوشُ وسوَّاء انفق عليه لا يُ ثُدُّ التَّعَاقد أو لاحقاله وذلك عن مدة التأجير مفروشًا لما كان ذلك وكانت عين النرآع التي أجرها الطاعنان لاطعون ضدهما قدأجرت لاستعالها ماحقا الهندق سانجيوفاني فإنه يسرى علما حكم المسادتين ٧٨ من القانون ٥٢ السنة ١٦ ١ ، ٥٥ من القانون ٩ ع السنة١٩٧٧ و إذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ما يستوجب نقضه .

### جلسة ١٩٨٠ س يُؤنيو سنة ١٩٨٢

برقامة المسهد المستشار حافظ واتى نائب رئيس الحكمة وعموية المستناوين عامم المراغى ب. يوسف ابر ؤيد 6 مصطفى صالح ماير 6 دوريش عبد الحبد .

## (177)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ﴿ } الفضائية :

(١) مسئولية "مسئولية تقصيرية " .

. هلاة التبعية ــ وجوب أن يكرن للنبوع ملطاً فعاية — طالت ملتها أو فصرت ـــ في امدان. الأوام لنا بع بإداء "ميل معين لحساب المنبوع .

· (٢) عمل و عقد العمل . مقاولة . عقد .

حقد العمل . تعيِّزة مَنْ عُقد المفاولة وغرة من العقود بترافو عنصر النبعية

١ - حلاقة التبعية لاتقوم وفقا لحكم المادة ١٧٤ من الفانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - الا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يحون للتبوع سلطة فعائية سه طالت مدتها أن قصرت - في إصدار الأوامر إلى التبابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذه هذه الأوامرو عاسته على الخروج عليها .

" لا تكييف عند العمل وتمييزه عن عقد الفاولة أو غيره من العانود هو يتوافر عند التهمية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو مانصت عليه المادة ١٧٤ من التقنين المدنى بانولما أن «عتد العمل هو الذي سبتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه منابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، ومانصت عليه كذلك المادة لا يشتغل تحت العمل من قانون العمل وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه « العقد الذي سيتعهد بمنتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل و إشرافه مقابل أجر » .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التةرير الذى تلاه السيد المستشار المةرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحسكم المعامون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسوا وبصفتها وصبة على أبنائها النصر أقامت الدعوى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٧١ مدنى كلي جنوب الهاهرة على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والنالث طالبة الحكم بالزأمهم متضامنين أن يؤدوا لهــا مبلغ خمسة آلاف جنيـــه ، وقالت بيانا لدعواها أنه في يوم ١٩٦٧/٧/٨ كان المالمون مده الثالث باشر أعمال طلاء واجهة أحد المباني وأثناء ما كان يقف بأعلى البناء سقطت منه قطعة مر الحشب أحدثت بمورثها المرحسوم بسيس ... .. إصابات أودت بحياته وأجرى عن الحادث تحقيق في القضية رقم ٢٢٨، لسنة ١٩٦٨ جنح الأز بكية التي صدر فيهما حمكم جنائى بات قضى پادانته ، وأنو إذ كان حرتكب إلحاديث تايتا! العامون ضده الشانى والشركة الطاهنة ووقع آلهادت منه أنناء تأديته عمله فإنهما يكونان مسئولين معه بالتضامن طبقاً لنص المبادة ١٧٤ من القانون المدنى عن تعويض ماحاق بها و بابنائها القصر المشمولين بوصايتها من أضرار مادية وأدبية نسبب موت مورثهم ولذا فتد أقامث الدعوى ليحكم لها بما طلبت و بتاريخ ١٥ من مايو سنة ٣. ١٩ حكمت محكمة أول درجة بالزام الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والنااث متضامين أن يؤدوا للطعون ضدها الأولى عن نفسها -و بصفتها مبلغ ألفين من الجنيات . استأنف الشركة العاعنة هذا الحكم لدى محكمة -استنناف القاهرة وقيد الاست'ناف برقم ٤٤٧٦ لسنة ٩٠ القضائية ، و بتاد يخ ٣٠ من أبريل سنه ١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف ، طعنب الآمركة الماعنة في هذا الحسكم بطريق النقضوقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت المظوم جلسة التزمت فيها النيابة رأيها . وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحدكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والحاطأ في تطبيق الغانون ، وفي سان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أمام محكة الموضوع بدرجتها . إنها قد المتدلت إلى المقاول المطعون ضده الناني عملية طلاء المبنى بمقتضى عقد المقاولة المقدم منها لتلك المحكة ، ولم يرد بهذا العقد ثمث ما يشير إلى حقها في التداخل في أعماله بل تضمن نصوصا تفيد استقلال المقاول في أداء عمله ومسئوليته عنه الم تضمن نصوصا تفيد استقلال المقاول في أداء عمله ومسئوليته عنه الحسكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك وقصرت أسبا به عن بيان مدى توافر علاقة النبعية التي تقوم على الولاية في الرقابة والتوجيه واكتفى في التدليل على أن الماهور ضده الثاني عامل تابع لها وليس مقاولا من مجردماورد بالمغند من أنبات أنها قدمت إليه أحشا با ليستخدمها في العمل مع أن ذلك لا يفيد تحقق عنصر البعيقة ومن ثم يكون معيها بالهسد في المستدلال والقصور مما أدى به إلى المعل في تعليبيق القانون .

وحيث إن هذا اللعي سائد ذلك بأن علاقة النبعية لا تقوم و أنا لحكم المحادة الولاية في القانون المدنى — وعلى ماحرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بتوافر الولاية في الرقابه والتوصية بأن بكون للتروع سلالة فعليسة — طالت مدتها أو قصرت في إصدار الأوام إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في التنفيذه هذه المؤوالس ومحسبت على التوابي على الورج عليها ، وإذ كانت السركة أقااعنة قد محسكت في دفاعها أما أم عكمة الموضوع بانتماء علاقة المتبعية بينها وبين أي من المطعوق ضده من المطعوق ضده المتلفول تطبقاً للقصوص من المطعوق لله المقابل تعليه المنافي على المنافق على المنافق على المنافق على المنافق على من الحسكم الابتدائي إنه لم يعرض في قنها أو بحلة منتضود قوله هان الناب من الحسكم الابتدائي إنه لم يعرض في قنها أوجت مدى توافر علاقة التبعية من واقع الدعوى بل اجترأ في أسبابه بعبارة مجلة متنضود قوله « إن الثابت من الأوراق أن المدى عليه الثالث أقد ارتكب الحادث أثناء و بسبب تأدية عمله لدى المدعى عليه الأول بصفته» ، ولميفصح عمله لدى المدعى عليه الأول بصفته» ، ولميفصح عمله لدى المدعى عليه الأول بصفته» ، ولميفصح

الحسكم عن ماهيـــة الأوراق التي استقى منها أن المطعون ضده الثاني يعمل لدى الشركة الصاعنة ، وكان الحسكم الاستثنافي المطعون فيه قد أورد بأسبامه مانصه « وحيث إن الحكمة ترى أن حسكم محكمة أول درجة في عمله للا سباب التي مِن علما والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتتخذها أسبابا لها وتضيف إلىها أن المقاول من الباطن التابع له العــــامل التسبب في الحادث في الوقت نفسه تابعا للشركة المستأنفة فيمآ يَّتُوم لحسابها ببعص أعمال لأن لها عايه سلطه الرقابة والتوجيه فهي مسئولة عن وعما تسبب وهو وعماله من اضرار للغير ولاعسسرة A تنعيه الشركة ااستأنفة من أنها اشترطت عليه أن يكون مستولا عما نسببه عماله من اضر أر للغير لأن هذا الشرط لا يتعدى أثره غير عاقديه لأنه فخسول للشركة انستأنه الرجوع على المهاول من الباطن ولكنُّ لايحولُ دون مُسئوليتها والتزامها قبل الغبر وذلك كله فضلا عن أن هذا العقد الذي قدمته متضمنا أن الأخشاب وفيها العرق الذي وقع وكان سبب الحادث كان مملوكا للشركة ... .. مما يقطع أن القاول من الباطن لم يكن أكثر من عامل تابع للشركة باتفاق مقطوعية ولو أعطى لعملية آتية تسمية ... .. « ولما كان لحكة النقض أن تُراقب محكم الموضوع في تكييف العقد اعتباراً بأن أنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابتها وكان تكييف عقد العمل وتميزُه عن القاولة أو غبره من العقود وهسسو بتوافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لاشراف رب العَمَّلُ ورقَّابَتهُ وهو ما نصت عليه المادة ٩٧٤ من التقنين الدني بقولها أن « عقد العمل هُو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخروتحت إدارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر « وما نصت عليه كذلك المــادة ٤٢ من قانون العمل رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ بأنه العقد الذى يتعهد بمنتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل واشرافه مقابل أحر» ، وكان الذي سبن من مدونات الحسكم الطعون فيه إن قوله بأن للشركة الطاعنة ساطة الرقالة والتوجيه على عمل المطعون ضده إنثاني جاء مرسلا مجهلا في بيان المصدر الذي استمد منه دليل قيام هذه السلطة ، وهو إذاردف بعدئذ قوله بأن المطعون ضده الثانى مامل تابع للشركة الطاعنة وليس مفاولا وفقاً للوصِف الوارد بالعقد لم يستظهر قيام علاقة العمل الذَّى يلزم الثبوتها بيان مدى خضوع المطعون ضده النانى فى تنفيذ عمسله لاشراف الشركة الطاعنة ورقابتها بل أرجم تحدى هذه العلاقة على ما تضمنه العقد من اثبات أن الشركة الطاعنة قدمت له أخشا بالاستخدامها فى العمل مع أن هذا الأمر بمجرده لا ينفى عن العقد أنه مقاولة إذ من الحائز فى عقد المقاولة أن يقدم رب العمل المقاول أدوات لاستخدامها فى عمله بل وله أن يقد حدم المائة ذاتها التى يستخدمها فى الهمل محل المقاولة تطبيقا لذي المائة 124 من القانون المدنى ، لماكان ذلك فإن الحسكم المطون فيه يكون مشو با بالقصور فى الفساد فى الاستدلال عما أدى به إلى الحاطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب العامن .

### جلسة . ﴿ من يونية سنة ١٩٨٢

برقامة السيد المستشار عمدى الخول قائب رئرس الحكة وعشوية السادة المستشارين : هزت حدورة c وعلى السعانى c وجد غنار منصور c وعمود نييل البناوى -

## (17Y) -

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٨٤ الفضائية :

تزوير. إثبات. حكم.

إبراد ترائن بما كرة شواهد النزو ير لإثبانه • فير مانع من إضافة فرائن أخرى • رفضي يحث مذه القرائن الجديدة - خطارقسور .

لما كان الطاعن قد ركن في إثبات ادعائه بالتزوير إلى قرائن أوردها بمذكرة شواهد التزوير بما لايمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان فد أوردها بمذكرة شواهد الزوير فإن الحديدة استنادا إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالحطأ في تطبيق التانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن ... . . أقام الدعوى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى

طالبا الحكم برد و بطلان عقدالبيع الابتدائي المنسوب سوهاج ضد ابنه .. صدوره منه لا دعى عليه عن بيع ثلاثة أفدنة شائعة في مساحة قدرها بن في و ١٤ ط و ١٢ س مبينة الحدود بصحيفة الدعوى وقال بيانا لها أنه علك هذه المساحة وعلم أن ابنه المدعى عايه زور عليه عقد بيع عن مساحة ثلاثة أفدنه منها . ولمــا كانْ هذا العقد لم يصدر منه ولا يعرف شيئا عن بياناته فقد أقام دعواه للمكم لد مطلباته أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٩٥ مدنى كلى سوهاج صد والده طالبا الحكم بصمة التعاقد عن عُند البيع الابته دائى المزرخ ١٩٥٤/٨/١٦ والمتضمن بيعه له فدا نين نظير ثمن مقبوض قدَّره ٨٥٠ج ، وبتاريخ ٨٦/٦/٨ و١ قررت المحَمَّة ضم الدعوى الأولى إلى الثانية ليفصل فيهما بحكم واحد. ولما توفى . ... أدعى الطاعنان بتزوير العقد المذكور وطابا رفض الدعوى . وبتاريخ ٢٩/١/٢٦ ( أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . وبعد أن سمعت شهود الطرقتين قضت بناريخ ٢٩/٦/٢٩ . فصرالادعاء بالتروير . إستأنف الطاعنان هــذا الحكم للدى عُكمة استاناف أسيوط طالبين إلغاء والحكم برد و بطلان عقدالبيع ورفض دعوى المطعون ضده الأول وقيد الاستثناف برقم ٢١٥ السنة ٤٢ ق ، وبتاريخ ٢٩٦٧/١١/٣٠ ـ حكمت الحكمة الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا الاستثناف دفع المطعون صده الأول بعدم جواز الاستاناف وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٧ حكمتالحكمة رفض الدفع و بسول الاستانات شكلا ثم قضت في ٥/٥/٨٩ في موضوع الزو ير بإلغاء آلحكم المستأنف ورد و بطلان عند البيع المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ . طنن المعامون ضده الأول بطريق التقص فيهذين الحكمين بآاطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ ق و بعد أن نقضت المحكمة الحكمين المطعون فيهما وقضت بتَّاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨ بعدم جواز الاستأناف. عجل المُطوون ضده الأول دعواه أمام المحكمة الابندائية طالبا الحكم له بطاباته فيها تمسك الطاعنانُ بأن عقد المعمون ضده الأول مزور وأنهما اشتريا القدر عَلَ النَّزَاعَ بِعَقْدَ مُسْجِلُ فِي ٢/٩/٥/١/ بَرْقِمِ ٢٦٤ . وبتاريخ ١٩٧٥/٤/١٤ حكمت الحكمة بصحة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ٦ /١/٤٥٠ إستانف التاعنان هذا الحكم والحكم السابق صدوره بتاريخ ٢٩/٦/٦٢٩ لدى محكمة استثناف أسيوط بالاستثناف رقم ١٤٣ لسنة ٥٠ ق مأمورية سوداج '' طالبين إلغاءهما والحكم برد و بطلان عقبُ البيع ورفض دعوى المطعون ضده الأول .

و بناريخ ١٩٧٨/١/١٨ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحسكم يطريق الطعن بالنقض اماثل وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبدول الطعن بالنسبة المطعون ضدهما الثانية والثالثة أبدت الرأى في موضوعه منقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المطعون ضدهما الثانية والثالثة لم تكونا خصمين ق الاستثناف الذى صدر فيه الحمكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذاك أنه لما كان من القرر في قضاء هسدة المحكمة أن الخصوم في الطعن بالنفض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الدين فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان الطعنان وحدهما هما اللذان استانفا الخصومة الحكم المعلون ضده الأولى فإن الحصومة في الاستثناف تكون قاصرة على هؤلاة الخصوم وحدهم دون المنظمون ضدهما النابة وإناائة و يتمين لذلك الحسكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاء الشكلية بالنسبة للطعون ضده الأول 🕟

وحيث إن ثما منعاه الطاعنان في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الفنانور ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بصحيفة استثنالهما بالأدلة واللواذين التي ساقنها محكة الاستهذف بمحكها المنتوض والفاضي برد و بطلان عقد المطعون ضده الأول المؤرخ ١٩/١/١٥ أن الحكم المطعون نيسه أمرض من بحثها على سند من أنها تعتبر دفاعاجديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة الاستثناف غالفا بذلك نص المحادة ٢٣٣ من قانون المرافعات عا بستوجب تقضه .

وحيث إن هذا النمى في محله ، ذاك أه لمساكان الطاهن قد ركن في إثبات ادمائه بالنزوير إلى قرائ أوردها بمذكرة شواهد النزوير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها ولكن الطاعن قد بمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان قد أوردها بمذكره شواهد النزوير ، مان الحكم المطمون فيه ، إذ رفض بحث هذه الغرائن الجديدة استنادا إلى حدم ورودها بمذكرة شواهد التروير فان يكون معيب بالخطأ في تطبيق الفانون والقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لهجث باقى سبى الطهن .

وحبث إن هذا الطعن للوة التانية .

## جَلْسَةً . ١ من يونيه سنة ١٩٨٢

رياسة السيد المسئشارا بجدى العولى قالب وتهمر الحكمة 6 بوهضرية السادة السلمة أو ين 8 هترت حنوره 4 هلى السمائ 6 عهد مختاز مصور وعمية لبيل البناوى ..

## (ITA)

## الطُّعن رقم ٢٢٢٥ أحنة ٥٠ القضائية :

(١) دعوى " الصفة في الدعوى " .

تمثيل المحافظ: أو رئيس الرحدة الحابسة لقروع الوزارات في المحافظات م ٢٧ ق ٣٤ لمنة ٩٧٩ : تسرر علىما نقل اختصاصه للوحدات الحابة دون ماتعان بسامة الإشراف دون التهمية . المحافظ لا يمثل وحدات وزارة الهاشاية بحافظته - علة ذاك .

### ( ٢ ) تمو يض \* عناصر الضرو \* . مسئواية .

النمو يش همالضرر المسادى اقدى لحقّ المضرور كثّريَّة فوقاة شخص آخر ثبوت أن المتوفى كان برل المضرور فعلا وانت وفائد على تحو مستمر و إن فرصة الاحتراز محققة أحمّال وقوع الضرو... لا يكمنى تحسكم بالمصورين ...

<sup>1 -</sup> مفاد المسادة ٢٧ من الفانون ٤٣ لسنة ٧٩ بشأن الحكم المحلى أن المشرع بعد أن ستبعد الهيئات الفضائية والحهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم الحلى ، قسم نورع الوزارات في المحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصالة إلى الوحدات المحافية والحقة بها وصار من توابعها و بالنالى يمثله قانونا المحافظ أو رئيس الوحداة المحلية حسب الأحوال ، وقدم أبق اختصاصاله للوزارات النابع لحد أصلا ولم يعهد إلى المحافظ سوى يجرد الاشراف عليه دون تبعيته له و بالنابي فلا يمثله قانونا ، لما كان ذلك . وكانت الفقوة النانية من المسادة ٢٣ من ذات القانون ننص على أن مح المحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم من ذات القانون ننص على أن مح المحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم المحافظة يساونه في ذلك مدير الأمن في إطار السياسة إلى يضمها وزير

الداخلية وعلى مدير الأمن أن يجمث مع المحافظ المعاط الماصة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعبادها و يلزم مدير الأمن باخطاره فورا هن الحوادث ذات الأهمية الحاصة على أذ يتم إصداد التداير اللازمة في هذا الشأن بالإنفاق بينهما " بما مؤداه أن المشرح لم سقل المختصاصات الأمن وزارة االداخلية إلى الوحدات المحلية إذ لم يجمل أجهزة الأمن بالمحافظ، تابعة تبعية مطلقة المحافظ و إنما جمل مسئولية هذا الأخير منها مجود مسئولية إشراف في إطار من التعاون بينه و بين مدير الأمن ، ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاصة اوزارة الداخلية وموظفوها تما بين وزير الداخلية .

٧ — المقرو في قضاء هذه المحكمة (١) أن العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه تنبجة رفاة آخرهي شوت أن المتوفى كان بعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على دلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفتد عائله و يقفى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما جرد احمال وقوع الضرر في اللسنقبل فلا يكفي للمكم بالتعويض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرابعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسأثر أوراق الطعن ـ تقصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٣٦٣ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى الاسكندرية على وزير الداخلية ومدير إدارة اله فاعالمدنى والحريق بالاسكندرية

<sup>(</sup>١٠) فَقَصْ ١٠٤/٣/٢٧ س ٣٠ ع أ ص ١٩٤١ م ١

(الطاعنين) وتابعهما طالبين الحكم بإلزامهم متضامنين بأداء مبلغ أربعين ألفجنيه تعويضا لهم عما لحق بهم من اضرار مادية وأدبية ننيجة وفاة زوج واند القصر المشمولين بوصايتها وآبن المطعون ضده آلثاني بسبب خطا تابع الطَّاعنين المقضى بإدانته نَهائيا عن هذا ألحادث في القضية رقم ٢٩٥٩ سنة ١٠٧٧ جنعُ محرم بك يتاريخ ١٠٧٠/١٢/١٦ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهم (الطاعنين وتابعهما) متضآمنين بأن يدفعوا الطعون صدها الأولى عن نفسها ألف جنيه ولها و بصفتها وصية ثلاثة آلاف حنيه بالتساوى ولاطعون ضده الثاني ألف جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استثناف الأسكندرية بالاستثناف رقم ٣٠ سنة ٣٧ فى طالبين إلغاءه والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير فىصفة واحنياطيا برفض الدعوى كم استأنفه المطعون ضدهما بالاستئناف رقمة سنة ٣٧ ق طالبين تعديل الحكم المستأنف إلى الحكم لهما بكل طلباتهما . و بعدأن ضمتالحكمة الاستثناف الأخير إلى الأول،قضت بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ برفض الاستئناف الأول وفي الثاني بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين وتابعهما متصامنين أن يَؤدوا إلى المطعون ضــدها الأولى عن نفسها مبلغ ألفين جنيه ، و بصفتها وصية مبلغ ستة آلاف حِنيه بالتساوي وللطعون ضده الناني ألف جنيه . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحبكم المطعون فيه عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيانة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، ينمي الطاعنان أولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا بعدم قبولًا الدعوى لوفعها على غير ذى صفة لان وزير الداخلية لا يمثل إدارة ا، فاع المدنى والحريق تحافظة الأسكندرية متبوعة السائق الذى ارتكب الحادث وإنما يمثلها محافظ الأسكندرية عملا بالمادتين ع ، ٧٧ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧٩ في شأن نظام الحكم الحلى ، وإذ أقام حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه برفص هذا ادفع عن سند من أن اعتبار المحافظ الرئيس المحل لميح وحدات الوزارات محفافته وإسناد الاشراف له عليها لا يمنع من مخاصة الاصيل في هذا الشأفي وهو وزير الداخلية بصفته الذي لا شك أن إدارة المفاح المدنى والحريق وموظفيها تابعين له أساسا قبل محافظ الاسكندرية ، يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٧٧ من الفانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧١ بشأن نظام الحكم المحل على أن " يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخلُ في اختصاص وحدات الحكم المحل وفغا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المغررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائع ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية كما يرأس حميع العاملين فى نطاق المحافظة و عارس المحافظ حميم اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين بدائرة المحافظة فيالحهات التي آلت اختصاصاتها إلى وحدات الحكم المحلي منتضى هذا الذانوز (٢). . (٣) ويتولى المحافظ الاشراف على حميع فروع الوزارات التي لم تنتقل اختصاصاتها إلى الوحداتُ فيما عدا الهيئات الفضائية والجهات المعاونة لها" مفاده أذالمشرع بعِدْ أَنِ استبعدُ الهيئات الفضائية والجهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم المحلى ،" قسم فروع الوزارات في المحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصاته إِلَىٰ الوحداتُ المحلَّية فألحقه بها وصار من توابعها و بَالتالى بمثله قانونا المحافظ أورئيس الوحدة الحلية حسب الأحوال وقسم أبق اختصاصاته للوزارات أتتابع لها أصلاً ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الإشراف عايه دون ترميته له و بالتالى فلا مثلة قانونا لما كان ذلك وكانت ُ القفرة الثانية من المادة ٢٦ من ذأت الفانون تنص على أن " الحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم أعامة بالمحافظة يعاونه في ذلك مدر الامن في إطار السياسة التي يضعها وزير الداخاية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالحفاظ على أمنَّ. المحافظة لاعباًدها و يلزم مدىرالأمن بأخطاره قورًا عن الحوادث ذأت الأهمية الخاصة على أن يتم إعداد التدابر اللازمة في هــذا الشَّالُ . بَالْآتُفَّانُ بينهما " بمامؤداه أن المشرع لم ينقل اختصاصات الأمن من وزارة الداخلية إلىالوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالحافظة تابعة تبعية مطلقة للحافظ وإنما جعل مسئولية هذا الأخير عنها مجرد مسئولية إشراف في إطار من التعاون بينه و س مدىر الامن ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاضعة لوزارة الداخلية وموظفوها تا بعين

لوزير الداخلية . كماكان ذلك ، فإن الحكم المطنون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدءرى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن إشراف المحافظ على إدارة الدفاع المدنى والحريق لا يغسير من تبعيتها وموظفيها لوزير الداخلية ، يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الذي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلط في تطبيق القانون والقصوو في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في صحيفة الاستلنافن بخطأ حكم محكمة أول درجة بقضائه بتعويض عن ضرر مادى للطعون ضده الثانى دون أن يثبت أن أبنه المحنى عليه كان يعوله فعلا قبل وفاته وإذ أيد الحكم المطعون فيه ذلك القضاء ملتفتا عن هذا الدفاع يكون معيبا بالقصور والحطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي في محله ذلك أنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبره في محقق الممرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي مجوب أن المتوفى كان يعوله فعلا وقَتُ وَفاته على نجو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار عَلَى ذَلِكَ كَانَتُ مُحْقَقَةً وِعَنَدَئَكُ يَقَدُرُ ٱلقَاضَى مَا صَاعِ عِلَى الْمُضِرُورَ مِن فُرَصَةً بَفَقَد عَائِلُهُ وَيَقَطَىٰ لَهُ بِأَلْتَعُو بِصَ عَلَى هَذَا الْأَسَاسُ أَمَا مَجْرَدُ احْتَالُ وَقُوعَ الضرر في المستقبل فلا يكفي للحُكُم بَالْتُورِضِ ، وكَانَ حُكُمْ عُنْكُةَ أُولُ دُرْجَةَ المؤيد في هذا الخصوصُ بالحُمُمُ المُطعُونُ فَيهُ ﴿ قَدَ أَقَامَ قَضَاءُهُ بِالتَّعُويُصُ عَنَ الضَّرُو المسادى والأدبى للطُّعونُ ضدَّه الثائن على ما أورده بمدوناته من أن <sup>وم</sup>الحبي عليه يُملغ مَنْ العمر خمسين عاما ويَعتبر أن والده في سن الشيخوخة وتجب نفقته على نجله المحنى عليه " دون أن تتحقق مما إذا كُانْ عنصر الضرر المادي متوافراً أو غير متوافر باستظهار ما إذا كان المتوفى يعول والده فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشه وعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خاص إلى استحقاق المطعون ضده الثاني للتعويض عن الضرر المادي وكار المبلغ المُقضى به له شاملا التعويض عن الضررين المادي والأدبي معا دون تخصيص يَكُونَ مُعِيبًا بِالقَصُورُ مِمَا يُوجِبُ نَقْضَهُ نَقْضًا جُزِّيًّا بَالنِّسِبَةُ لَمَا قَضَى بِهِ لَصَالَح المطعونُ ضدّه الثاني .

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السهد السنشسار / سلم هودا قد رايم فائب وثيس الحسكة ومضوبة الساقة المستشارين: درايح لتافي جمة > هيد المتمه وشدى > مصطفى ومزوع والحسين للسكتاني .

## (171)

## الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٩٤ القضائية :

### (١) استئناف و نطاق الاستئناف " .

قبول الاستثناف: شكلا . مؤداه ، وجوب النهرض الوضوع الاستثناف سمته وبكل ما اشتل عليه من أرجه دفاع التراما بالاترائدا ما للاستثناف احراض الحركم المامون فيه عن مناقشة موضوع التراع بقولة أن الحركم المسئان انتهائى لصدوره في ظل الفانون ١٢١ أسنة ١٩٤٧ خطأ وقصور .

### (ُ ٧ ) إيجان " القواهدالعامة في الإيجار " . إثبات " طرق الإثبات ". حكم « عيوب التدليل " .

الأدلة التي تعد مقدرا الاثبات خضرهها القانون الساوى وقت إعدادها أو ألذى كان ينيني فه عمدادها م به مدني نشره العادقة الايجارية في ظلى القانون المدني الماض . اثباتها لا يكون يالا بالسكتانية أو هالاترار أو بالامتناع من التهين . م ٣٦٣ مدني قديم . إثبات هذه الدلاقة بالدينة حسر رغم إلا ترتاض غل ذلك حسر وإقامة المسكم قضاء على ما اضغاصه من الوالة الشهردة خطأ . حالة دلك .

### (٣) عَجَمَة المُوصُوع . ود مسائل الإثبات » . ود البينة » .

تخالف أنفسم من أخضور بغير عاد أو ابتناعه من الإنباية تنفيذا خكم الامتهواب أثرة. يَتَوَازُ فِيرُلُ الاثبات بالبينة والهرائن في الأحرال التي مَا كان يجرزُ فها ذلك \* م م 11 من قانون الاثبات •

#### ( ٤ ) نقض " سلطة محكة النقض " .

انتشار اللهن بالنقش في المرة الأولى هل شمكل الاحتشاف . وروه العامن في المرة الثانية على ما تشى به في الموضوع • أثره • الحكة هند النقش الاحالة دون انتساس الوضوع • جلة ذلك • ١ – إذ كانث محكة الاحالة – التزاما بالحكم الناقض – قضت بقبول الاستثناف شكلا ، فإنها تمكون قد استنفذت ولايتها في هذه المسألة بحيث يمتنع عليها معاودة النظر فيها ، و يتعين عليها الزاما بالأثر الناقل للاستثناف أن تعرض لموضوع الاستثناف برمته و بكل ما اشتمل عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه لقضاء سبه يواجه عناصر الذاع الواقعية والهانونيه ، وإذ خالف الحمم المطعون فيه هذا النظر وأعرض من مناقشة سبي الاخلاء يحجه انتهائية الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعرض من مناقشة سبي الاخلاء يجمهة انتهائية الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعرض عن مناقشة سبي الاخلاء يحبه انتهائية الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعرض عن مناقشة سبي الاخلاء يحدد خالف القانون وشايه قصور .

٧ : ٣ - من اخرر واعمالا للسادة الناصة من الغانون المدنى ماييين الأدلة التي تعد مقدما لا تبات النظريات الفانونية ، فيضع في إثباتها للفانور السارى وقت إعداد الا لبل أو في الوقت الذي كان بابغي فيه إعداد ، ولما كان العلاقة الإيجارية المدعى بها قد نشأت في سنة ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أى في ظل الفانون المدنى الملنى فانها تخضع في إسابتها لا يجوز إثباته إلا باقرار المدعى مليه أن وقد الايجارية بالمحتان بغير الكتابة لا يجوز إثباته إلا باقرار المدعى مليه أو امتناه عن اليمين ، فلا يجوز الاعتماد في إثباته على البينة أو القرائن ، فك شكة الاستثناف قد أجازت وغرائة الشرائن الخلاقة أن تشارها المطاهون فيه على ما استخاصه من أقول الشهود ومن القرائن ، فإن الحكم المطاهون فيه يكون ما استخاصه من أقول الشهود ومن القرائن ، فإن الحكم المطاهون فيه يكون منافس الفاتون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصبح هذا الحطأ استناد الحكم إلى قد خالف الفاتون وأخطأ في تطبينة كان بحوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة في الاحوال التي ما كان بحوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة في الاحوال التي ما كان بحوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة بالاحبوال التي ما كان بحوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة بالاحبوال التي ما كان بحوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور بطسة جادت سابقة على حكم الاستجواب الموجه المعمون ضده الأول دون الطاعن .

غ - إذ كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكة النقض من نقض الحكم المطعوز فيه - وكان الطعن الرة الثانية - أن تمكم في الموضوع الا أن التصدى لموضوع الدءوى - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة - يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة المارة

الأولى ، وكان الطعن الأول قد اقتصر على النعى علىشكل الاستثناف وانصب فى هذا الطعن على ماقضى به فى الموضوع وهوما لم يكن معروضا أصلا فى الطعن الأول فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

### المحكمة

سد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الدى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فىأن المطعون صده أقام الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٩ كاى المنيا بطلب الحدكم باخلاء الطاعن من المتزل المؤجر له من قبل الملاك السابقين ـ باقي المطعون ضدهم -- وذنك لتا خره في دفع الأجرة والنيام حالة ضرورة بالمطعون صده الأول تلاجُّته إلى السكري في ملكه بنفسه بعد أن عقد خطبته ، بينما حجد الطاعن تلك العلاقة مرعيا تملكه المنزل بالتفادم . يتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢ قضت المحكمه بالاخلاء لثبوت العرقة الايجارية ولتوافر حالة الضرورة الملجئة أ استأنف الطاءر بالاستثناف ١٧٣ لسنة ٧٧ ق العاهرة ، وفي ١٩٥٩/٣/٥ وحكت المحكمة مدم جواز الاستثناف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النمض بالطعن ١٨٥ لسنة ٣٠ ق ، وفي ١٩٦٥/١/١٨ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضير إلى محكمة استداف بني سويف التي نضت في - ١٩٦٨/٥/١ بقبول الاستَثَنَّاف شكلا ، وأحالت الدعوى إلى التحفيق ـرغم اعتراض الطاعن ــ لاتباتونفي قيام العلامة الإنجارية وشروط التمافد، ثم حكمت باستجواب المطعون ضده الأول، ويعد سماع بينة هذا الأخر، قضت في ١٩٧٩/٦/١٤ يرفض الاستشاف دون أن تعرض لسبهي الاخرد. قدمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذِكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم ، و إذ عرض عن المحكمة في غرفة مشووة حددت جلسة لنظره ، وفها النَّرْمَتُ النيابة رأبها . وحيث إن حاصل النعنى بالسرب الأول أن الحسكم المطعون فيسه قد حجب نفسه عن التصدى لموضوع النزاع ، إذ لم يعرض لمناقشه سببي الاخلاء مهدرا بذلك الأثر الناقل للاستثناف ، فجاء على خلاف ما تقضى به المسادة ٢٣٧ من قانون المرافعات ، هذا إلى أنه انهمي إلى تأييد الحسكم الابتدائى دون تسبيب أو إحالة فجاء مشو با بالقصور

وحيث إن هذا النبي في عله ، ذلك أنه لماكات محكة النقش في الطمن السابق قد نقضت الحكم بعدم جوار الاستثناف على ما ارتآه من أن الحكم الابتدائي الصادر بالاخلاء إذ فصل في مسآلة أوابيسة تخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٤٧، ، فإنه يخضع من حيث جواز الطمن فيه بالاستناف للقواعد العامة ، وكانت محكة الا الة سالزاما بالحكم الناقش سقط ، وقضت بقبول الاستئناف شكلا ، فإنها تمكود قد استنفدت ولايتها في هذه المسألة بحيث يمتنع عليها ، معاوده النظر فيها ، ويتمين عليها انتزاما بالأثر الناقل الاستئناف أن تعرض لموضوع الاستئناف برمنه و بكل ما اشتل عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر التراغ الواقعية والقانونية ، و إذ خالف كمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر التراغ الواقعية والقانونية ، و إذ خالف الخلمون فيه هذا النظر وأخرض عن مناقشة بهيمي الاجلاء عجمة انتهائيه الحكم في خصوصها الصدوره في ظلى القانون وشاية قضور

وحيث إن خاصل النعى السوب الثالث ، إنه لمساكات العسلاقة الايجارية المدعاء قد نشآت في ظل القانون المدنى المبغى ، فإنها تخضع لحسم المادة ٣٣٣ منه التي تقصر الاثبات حالة تخلف السكتابه على الاقرار أو الهين و إذ لحات يحكم الاستئناف في إثبات تلك العلاقة إلى البينة رغم اعتماض الطامن واستندت في حكها إلى أقوال الشهود ، فإن حكها المطعود في يحكون مشو با همخالفة القانون والحلطا في تطبيقه ، ولايسوغ تبريرا لذلك الاعتصام بحسم المحادة ١١٣ من تانون الاثبات التي تجسير الاثبات بالبينة في الأحوال التي ماكان يجوز فيها ذلك حالة تخلف الحصم عن الحضور للاستجواب بغير عدن مقبول أو امتنع من الإجابة ، طالما أن الاحالة إلى التجعقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب .

وحيث إن هـ: النعي سدد ، ذلك أنه من المقر، و اعمار للكاءة التاسعة من القانون المدى ، أن الأدلة التي تعد مقدمًا لا ثبات التصرفات القانونية تخضع في إثباتها للغائدين السارى وقت اعداد الدليل أو في الوقت الذي كا ، ينبغي فيه إعداده ، ولما كان العلاقة الايجارية المدعى بها قــد نشأت في سنة ه ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ - أى في ظلُّ القانون المدنى الملنى - فإنها تخضع في اثباتها لحمكم المادة ٣٩٣ منه التي تنص على أن عقد الابجار الحاصل بغ الـكتابة لا بجوز إثباته إلا ياقرار المدعى عليه أو امتناعه عن اندن ، فلا بجوز الاء برد في إثباته عا. البينة أو القرائن ، وكانت محكمة الاستثناف قد أجازت ــ رغم اعتراض الطاعن \_ إثبات العلاقة الامجارية بكافة الطرق عما فيها ابينة ، وأقامت قضاءها المطعون فيه على مااستخلصته من أغوال الشهود ومن القرائن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولايصحم هذا الخطأ استنادِ الحسكم إلى المسادة ١١٣ من قانون الانبات التي تجدر المحكمة أن تقبل الاثبيات بالبينة والقراين في الأحسوال التي ما كان بجوز فها ذلك من تخف الحصري عن حضور جلسة الاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع غن الاجالة 6 ذلك أن الاحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب الموجه للطعون خده الأول دون الطاعن .

وحيث إنه لمـــا تقدم فإنه يتعين نقش الحــكم دون حاجة لبحث بانى أسباب الطعن •

وحيث إنه وإن كانت الماده ١٩٦٥م من قانون المزافعات توجب على محكمة التقض عند نقض الحسكم المطعون فيه – وكان الطعن الدة الثانية – أن شكم في الموضوع الدعوى ب وعلى ماجرى به قضاء هسنده المحكمة – يقتصر على ما إذا كان الطعن فى المرة الثانية بنصب على ماطعن عليه فى المرة الأولى قد اقتصر على الدعى على الاستثناف وانصب فى هذا الطعن على ماقضى به فى المرضوع وهو مالم يسكن معروضا أصلا فى الطعن الاولى ، فإله يتمين أن يكون مع النقض الاحالة .

### جلسة ١٠ من يونيو سة ١٩٨٢

## (14.)

## الطعن رقم ٥٥٥٨ لسنة ١٥ قضائية إ:

١ - حكم دو إصدار الحكم " .

ضم طعن فی قرار بلخه تحدید الإبجارات الی دعوی بالب الإخلاء ایسدر فها حکم واحد . ورود اسم اعهدس فی دیباجه الحکم حمق تشکیل میثه الحکم الابتدائرة عملا برص الحکاده ۱۵ ی وی اسنه ۱۹۷۷ و بالنسبه العلمن فی قرار الجمه . عدم کفارته فی ذاته دلیلا حل اشتراکی المهدنس فی المداونة فی دعوی الإسلام بر

٢ - دعوى ( تَقَادَر قَيمة الدعوى ، التَّقَامَن ( الاختصاص القيمي ) .
 ١ - استاناف .

المنزاع حول عليمة الملافة الإيجارية وما إذا كانت عرص خالة أم مفروغة اثره . اهتبار الدعوى الشافة بهذا الزراع فر تقدرة الفيسة فيامات الاعتصاص ينظرها للمكمة الابتدائية ، ويجوز الطمن بالاستثناف في الحسكم الصادر فيها .

٣ – محكمة الموضوع ( تقدير الدليل " . نقض " السبب غير المنتج " .

تحصيل فهم الواقع فى الدموى وتقسدر الأدلة المقدمة فرا من حائلة قاض الموضوع مَّى كان استخلاصه سانفا وكاميا لحل الليجة إلى إنتهى إليها - النمى عنى الحمكم فيا استطره إليه قريدا تهريرا الفضائة فيرمنج - مثال بشأن تأمير مفروش

إيجار "إيجار الاماكن " " محديد الأجرة " . حكم " سبيب الحكم" ما لا يعد قصورا " .

إمادة النظر فى تقدير أجوة باتى وحدات الأماكن المؤجرة راو لم تىكن محملا للمان من فوى للشأن - مناطء - أن يحكم فى موضوع العلمن بالغيرل - م ٢/١٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - o - حكم العلبات " و إغفال الفصل في بعص الطلبات " .

إغذال الحدكم الفصل صراحة أو ضنا في أحد للذلبات " تداوكه بالرحوع إلى الحبكة الن أصدرته وايس والطمن حايد م م ١٩٣٣ مرافعات • النص في منطوق الحسكم \*\* ووفات ما عدا ذلك من الطلبات \*\* لا يعد قضاء! فيها أغامات المحبكمة الفصل فيه م إنسرانه غسب إلى ما كمان محلا البحث من الطابات .

١ — إذ كان النابت أن يحكم أول درجة قد ضمت دعوى الطاعن بطاب تعديل قرار لجنة تحديد الإنجارات إلى دعوى المطاءون ضده الأول بطاب الإخلاء ليصدر فيها حكم واحد ، ولما كانت المادة ١٨ من الفانون ٩٤ لسنة١٩٧٧ قد نصت عن أن يلحق بتشكيل الحكمة الابتدائية التي تنظر الطمون على قرارات لجان تحديده الأجرة مهندس معارى أو مدنى ، فإن ورود اسم هذا المهندس فيدياجة الحركم الابتدائي ضن تشكيل هيئة الحكمة لابعدو أن يكون الوالما منص المادة المشار إليها ولابدل في حد ذاته على أنه قد اشترك في المداولة الوامن عن مرحا في دعوى الطاعن ، بلأن النابت في صدر مدونات الحركم الابتدائي أن الداولة تمدورات الحركم الابتدائي أن الداولة تمد وذات الحركم الابتدائي أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وليس في الأوراق ما يدل على خلاف ذلك .

٧ - إذ كان جوهر النراع دائرا حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وما إذ كانت عن عين خاليه فيمتد عقد إيجارها أم عن عين مفروشة فلا يمتد العقد على المائلة عن عن مفروشة فلا يمتد العقد على المقدد والمائلة المقدى المعقد إلى المتدر باعتبار المقابل النقدى للمدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار لمائها في الدَّعويَ المطروحة غير محدودة فإن هذه الدعوى تكون غيرة الجه لتقدير قيمةًا فينعقد الاختصاص بنظرها للحكة الاجتمال .

٣ - إذكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد . بالحكم المطعوزنيه أنه أقام قضاءه باعتبار شقه النزاع مؤجرة مفروشة على قوله " ... أ ٨ ببين من مطالمة قائمة المنقولات المرفقة بعقد الإيجار والموقع عليها من المستأجر

بالاستلام ومن أقوال شاهدى المعامون ضنده الأول التي تطمئن إليها المحكمة أن شقة انزاع تصوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كافية ومفيده في الانتفاع بها وأن منفقها تغلب على منفعة الممكان خاليا ... مما تنتفي معه شبهة التحايل على القانون ... ، مما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تأدير جدية الفرش أو صووتيه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ، فإن ما استخلصته المحكمة في هذا الشأن وفي حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو استخلاص سائغ يمكمي لحمل قضائها ويؤدى إلى النتيجة وتقدير البابع و لا يعيب الحمكم ما استطرد إليه تزيدا من أن قيمة المقولات تتناسب مع الفرق بين الأجرة القانونية العين خالية و بين الأجرة المنتفق عليها في المقد .

ع - النص في الفقرة الثانية من المادة 19 من القانون 19 السنة 197٧ على أنه "ديترب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات التي شها قرار بلنة تحديد الأجرة ويُعيِّر الحج الصادر في الفان مارما لكل من المسألك والمستأجرين" بدل على أن مناطأ إعادة التطر في تقدير أجرة باقي الوحدات ولا لم تكن محلا العطرة أمن أدوى الشأن أن محلم المحلون بالقبول ؟ أما وقد انتهى الحكم المطون فيه إلى رفض دعوى الطاعي فلا محل المتحدي بالمنص سالف البيان هقا ومن المقرر أنه إذا النفت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النقيجة التي انتهى إليها فإله لا يكون معيبا بالقصور ولا الإخلال عن الدفاع .

٥ — من المقرر أن الطعن لا يقبسل إلا عن الطلبات إلى فصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحدالها لمبات، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ١٩٣٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما فاتها الفصل فيه وكما كان الثابت أن شحكة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب المطعون صده الأول تسليمه المنقولات وكانت عبارة «ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . الواردة متنظوق حكها لا تنعرف لله على ما لم تتعرض للفصل فيه ، إلا إلى الطلبات التي كانت على مجها ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه ،» لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أقام استنافه للحكم له في طلب مسليمه المنقولات الدى أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإنه كان يتمين الحكم بعدم قبول هذا الاستثناف ، و إذ قضى الحكم المطعون فيسه بقبوله و باجابة المطعون ضدة إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون .

### الحكمة

حيث إنْ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائِع – على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تُحْصِل فِي أَن المُطعُونِ صْدِهِ الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٢٩ سنة ١٩٧٨. مدى كلى المنيا طالبًا الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والمؤجرة الطاعن مفروشه وتسليمها مع المنقولات والأثاثات الموصحة بالكشف الملحق بعقسد الإيجار المؤرخ ٢٨/ - ١٩٧٥/ تأسيسا على انتهاء مدة العقدد ، أبدى الطاعن طابا عارضًا دفع به هــــذه الدءوى بصورية عقد الإيجار وملحقه طالبًا الحكم باعتبار الشقة خاليا كما أقام الدعوى ١٧٧٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا بطاب الحكم بتعديل قرار لحنة تحسديد الإيجارات عن شقسة الزَّاع استنادا إلى أنه يْسَتُنَاشِرَهَا خَالِية وليسَتّ مُقْرُوشَة ، دفع المطعون صَده الأولُ يَجْذُه الدعوى بعدمُ هَبُوْمُاكُ الْمُنْتَقَاءُ مُصَلَّحَة الطاءن في رفعها لأن العين مؤجرة مقروشة قُلا تخضع لقواعد تحديداًالأجرة ، ضمت المحكمة المعويين للارتباط وإعالتهما إلى التحقيق و بعد إجرائه حكمت بتــاريخ ٤٦/٠/١/٠ في الدعوى الأولى برفض الطلب العارض و بإخلاء الطاءن من شقة النزاع وتسليمها ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، وفي المُتموى النانية برفض الدَّفع بعدم قبولها وفي الموضوع برفضها -إستأنفُ الطاعن هذا ألحكم بالاستثناف ٢٩٥٧ سَنَة ١٦ ق مأمورية المنيا بطلب يطلانه وُاختياطيًا بإلغائه و برفض دعوى المطنون سده الأول ، والقصاء له

بطلباته فى الطلب العارض وفى دوواه ، كما استأنف المطهور ضده الأول المستثناف ٢٠٤ سنة ١٩ ق مأمورية المنيا ابتغاء الحكم فى طلب تسليمه المنقولات الذى أغفل الحكم المستأنف الفصل فيه ، ضمت المحكمة الاستثنافين وقضت فى ١٩٨١/٤/١٨ برفض الاستثناف الأولى ، وفى النافى بتعديل الحكم المستأنف إلى إخلاء الطاعن من العين المؤجرة و بتسليمها مع المنقولات للعلمون ضده الأولى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على الحكمة فى غرفة مشورة حددت جلية لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأما .

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أسباب ، يسمى الفاعن باولها على الحكم المطعون فيه البطلان والحطأ في تطبيق الة نون وغ لفة الشابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكة الاستنذف بأن الحكم المستأنف على ما بين من مدوناته حصر بين هيئة يضم تسكيلها مهندسا مما يدل على اشتراك هذا المهندس في المداولة في الحكم اصادر في دعوى الإخلاء ، وفي المسائل الأثولية السابقة على تقدير الأخرة في دعوى الطمن على قرار لحة تحديد الإيجارات أو في القليل أنه بحض المداولة مع أن حقوره يجب أن يكون قاصرا الحكم ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بأسباء فإنه يكون يدوره باطلا.

وحيث إن دلما النعى مردود ، ذلك بأنه وقد ضمت محكة أول درجة دعوى الطاع بطلب تعديل قرار لحة تحسديد الإيجارات إلى دعوى الطعون ضده الأول بطلب الإخلاء ليصدر فيما - هم واحد ، والحاكات المحادة الم من القانون وع سة ٩٧٧ أفد نصت على أن يلحق بأشكيل المحكمة الابتدائية التي تنظر الطعون على قرارات لجان تحسديد الأجوة مهندس معارى أو مدى ، أن ورود اسم هذا المهدس في دباجة الحكم الابتدائي شمن تشكيل هيئة المحكمة لايعدو أن يكون التراما ضمن المحادة المشار إليها ولا يدل ذلك في حد ذاته عن أنه قد اشترك في المداولة أو أنه حضرها في دعوى الإخلاء أو في المسائل الأولية السائل أن الثابت في صدر

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني و مالوجه الثياني من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيق، إذ سام محكمة أول درجة فيها انتبت البـــه من أنها مختصة قيميا منظر دموى المطعون ضده الأول بطاب مقدر القيمة فينعقد الاختصاص ينظر الطابين معا الحكة الالتدائية طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات ، في حين أن هذه المادة تخص المحكة الحزيبة فما لوعرض عليها طاب أصلي تختص به قيميا ثم يطرح عايما طلب عارض يخرج عن اختصامها القيمي إذ بجب علما إحالة الطلبين إلى الحكمة الاستدائية من رأت أد الحكم في الطلب الأصلي وحده يرتب ضررا بسير العدالة ، ولا يجوز النحدى بأحكام المادة الذكورة في حالة ما إذا رفع الطلب الأصلي إلى المحكمة الابتدائية هذا إلى أن الحكم الابتدائي قد أخطأ كذلك إذ ذهب إلى أن الطب القيمة محتص المحكمة الابتدائية بنظره حارة أنه طب مندج في الطلب الاصل فنقدر قيمة بقيمة هذا العلب عملا بنص المادة ٣٨ من قانون المرافعات ، ولم-اكانت قيمة كل من هذن الطعبين تدخل في النصاب الإنتهائي لمحكمة أول درجة الله الله تثناف المرفوء من المقامون صده الاول يكون غر جائز .

وحيث إن هذا النمى في غير محله ، ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيا اسندت السسه محكمة أول درجة تبريرا لاختصاصها منظر دهوى الإخلاء المقامة من المعامون صده الأول ، وأيا كان وجه الرأى فيا أثاره الطاعن في هذا الخصوص غان الواقع في هذه الدعوى الما أقيمت مطلب الحكم بإخلاء الطاعن من شقسه الزاع تأسيسا على أنها مؤجرة مفروشة فلا تخضع للامتسه اد الفانونى ، فدنع الطاع الدعوى — في صورة طلب عارض — بأن ما أثبت في المقسد من أن الشقة مفروشة صورى وأنه إستاحها خالية فتخضع للامتداد الفانونى ، إذ كان الشقة مفروشة صورى وأنه إستاحها خالية فتخضع للامتداد الفانونى ، إذ كان الشقة مفروشة حمور النزاع على هذا النحو يكون في حقيقة الواقع دائرا حول طبيعة العلاقة لإيجارية بين الطرفين وما إذا كانت عن عين خالية فيمتد عقد إيجارها

أم عن عين مفروشة فلا يمتسد العقد ، ولمساكانت المدادة ١/٣٨ من قانون المراكزة المقد فلا يمتسد العقد ، ولمساكانت المداد العقد فلا التقدير باعتبار المقابل انتقدى الدة التي قام النزاع على اعتداد العقد إليها ، وكانت المدة المساد إليها في الدعوى المطروح ، فإن هسده الدعوى تكون غير قابلة لتقدير قيمتها فينعقد الاختصاص بنظرها لاحكمة الانتدائية و جوز الطعن في الحكم الصادر فيها بالاستثناف ، وإذ انتهى الحكم الانتدائي المؤيد بالحكم المعادن فيه إلى هذه المتبعة فإنه يكون قد انفق مع صبيح القانون .

وحيث إن -اصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فىالقا نون. وشايه القصور والنساء في الاستدلال ، وفي بيان دلك يقوا. الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه فصلاءن صورية كشف المنقولات الملحق بعقد الإيمار فإن قيمة هسله المنقولات تافهة ويدخل أغلبها فى تهيئة المكان المؤجر للانتفاء به خاليا بمــا لايمكن معه تغليب منفعتها على منفعة العين المؤجرة وبمــا يكشف عن أن ما ورد بالمقد لم يقصة بدسوى التحايل على قانون إيجار الأماكن للتخلص من الأحكام الآمرة المتعلقة تتحديد الأجوبة الغانونية والامتداد القانوني ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الداع مع أنه جوهري وتبني أسباب الحكم الابتدائي لذي استخلص من أقوال شاهدي المطعون ضده الأول ومن واقع الكشف الملتحق بالعقد أن هــذا الكشف جدى تتناسب قيمة المنقولات المبيَّنة به مع الفرق بين الأجرة القانونية اشغة النزاع خالية وبين الأجرة المتفق علمها ، فأه الحكم مخطئا في هذا المعيار إذ لا يصح الاعتداد به في معرض عدم تمتع الاجارة بالامتداد الفانوني ، هذا إلى خطابه في تطبيق هسداً المعيار على الأدوات التي تدخل في أه أد المكان للاستعال خاليا ، كما أنه في تاريخ تحرير العقد لم تكن الأجرة القانونْية للدبن خالْية قد تحدَّدت ، هـــــذا ولا يَكْحَفَّى أَنْ يكون الكشف بمـا ورد به مرّ منقولات جه يا و إبما يتعين لكي لاتتمتع الاجارة بالاستداد الدانوني أن تكون المنقولات التي زودت بها السين المؤجرة لها قيمة ذَاتُهُوْ ثَبُرُ مُغَايِبٍ منفعتها على منفعة المكان المؤجِّر .

وحيث إن هذا النهى مردود ، ذلك بأن البين من مدونات الحكم الابتدائي. المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار بثقة النزاع مؤجرة مفهوشة على قوله و ... ... أنه يدين من مطالعة قائمة المنقولات الموقفة بعقد الإنجار والموقع عليها من المستأجر بالاستلام ومن أقوال شاهدى المطعون ضده الأولى التي تطمئن إليها المحكمة أن شقة الزاع تحوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كافية ومفيدة في الانتقاع بها وأن منفقها تغلب على منفعة المكان خاليا ... مما تنتفي معه شبهة التعابل على القانون ... " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ، فإن ما استخلصته المحكمة في هذا الشأن وفي حدود مسلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدايل هو استخلاص سائع يكفي لحمل مسلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدايل هو استخلاص سائع يكفي لحمل مطاقها ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولا يعيب الحركم ما استطرد إليه تريدا من أن قيمة المتقولات تناسب مع فرق بن الأجرة القانونية المين خالية وين الاجرة المتفق عليها في العقد .

وحيث إن حاصل ما ينماه الطاعن بالسبب الحامس أن الحكم المطمون فيه خالف القانون وأخطأ في عطبية إذ أبد الحكم الا شدائي فيا قضى به من وفض دعوا كالتي أظامها طمنا على قرار لحنة تحديد الإنجازات مع أنه قدى برفض الدفع بعدم قبوله السبت على قرار لحنة تحديد الإنجازات مع أنه قدى برفض الدفع أن تعيد النظر في تقدير أجرة جميع وحدات العقار عملا بنس الفقرة النائيسة من المادة 14 من القانون 21 سنة ١٩٧٧ وهو نص يتعلق بالنظام العام عالم على المناف بيعن الدفاع قاصر التسبيب محلا محتمة الاستنفاف فإن الحكم المطفون فيه لم يعن بالرف على المفاو قاصر التسبيب محلا محت الدفاع .

وحيث إن هذا النبي غرصيح ، ذاك أن الحكم الاستدائي أقام مخماة الرفض الدقع بعدم قبيل دعوى الطاعن على قوله " أن هذه الدعوى يقصد بها الاحتياط الدقع ضرو سوف يلحقه حبا فها لو قضى في الزاع باعتبار الشقة خالية يتمثل في فوات ميعاد الطعن في قوار تقدير الأجوة فتكون له مصاحة في وفعها ... " كوهذا الذي قضى به الحكم لا يحول دون القضاء في موضوع الدعوى برفضها متى ثبت المحكمة أن الشقة مرجرة مفروشة ، ولما كان النص في الفقرة الثانية من المسادة ١٩ من القانون ٤٤ شنة ١٩٧٧ على أنه " ويرتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة إلى الوحدات الى شملها قرار لجنة تحديد الا برق

ويعتبر الحكم الصادر فى الطعن منزما لكل من المسالك وااستأجرين علا على أن ممناط إعادة النظر فى غدير أجرة بافى الوحدات ولو لم تكن محلا للطعن من ذوى الشأن أن يحكم فى موضوع الطعن بالقبول ، أما وقد انتهى الحكم المطعور فيه إلى رفس دعوى الطاعن فلا محل للتحدى بالنص سالف البيان ، هذا ومن المقرر أنه إذا انتفت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا يكون معيبا بالقصور ولا الإخلال محق الدفاع .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السهب النالث على الحكم المطعون قبه عالمة القانويد إذ قضى في الاستثناف المرقوع من المطعون ضده الأول بقبوله و بتعديل الحكم المسة نف بإصافة تسليم المنقولات المبينة بالكشف المسلمة بعقد الإنجار المطعون ضده المذكور تأسيسا على أن محكمة أول درجة أغقلت الفصل في هذا الطلب في حين أن تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى المحمة ذاتها عملا من قانون المرافعات وليس بالطعن في الحكم الاستثناف عدا من هانقضاء بعدم قبوله .

وحيث إن هذا النعى في علمه ، فلك أنه من المقرر أد الطعن لا يقبل إلا من الطلبات التي قصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا يجوز العلمن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، و إنما يتمين وفقا لنصر المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى الحكمة التي أصه وته لتستدوك مافاتها غصل فيه والحاكان الثابت أن محكة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب المطعور ضده الأول تسليمه المذاولات ، وكانت مبارة "ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات"، الواردة بمنظوق حكها لا تتعمرف إلا إلى الطابات التي كانت على ممهم الامتمال المحلون ضده الأول قدأقام استثنافه للحكم له في طلب تسلمه المنقولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإله كا يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستثناف ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بفوله و باجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف الغانون بما يوصب نقضه جزئيا في هذا المعصور ،

وحيث إن الاستثناف ع.٣٠ سنة ١٦ قضائية مأمورية المنيا المقام من المطءون خـده الأول صالح للفصل فيه .

## جلسة ١٩٨٢ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار كر عد البندارى الشرى قائب رئيس المبكة. > ومصوية الساهة المستشادين : دكتور سميد عبد الماجد > ابراهيم فراج > وليم يدوى وزكى العمرى -

# (171)

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ١٥ القضائية :

عمل . بدلات ووبدل طبيعة عمل " .

استمهاق الدامل بالنطاع العمام بدل طبيعة لاممل . • هرطه ، اعتباد الرزير المختص للنوائم التي محددما مجلس إدارة الرحدة الانتصادية بناء هل قرار مجلس الرؤراء ، وإفرار وزر الخزانة خلم اللهوائم . • الفضاء بأحقية العامل الهممل بجمهرد اعتباد الوزير المختص القوائم دون النظر إلى إلى مُوافقة وزّير الخزائة . خطأ في تطهيق النافون .

مؤدى نص الفقسرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١/١٧/١ وقرار بجلس الوزراء في ١٩٧١/١٧/٢١ وقرار بجلس الوزراء في ١٩٧١/١٧/٢١ وقرار بجلس الوزراء في المامارين بالقطاع العام أن قرار بجلس الوزراء قداشترط لاستحقاق البدل الذي تقرر فضلا عن اعاد الوزير المختص للقوائم التي تحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية — إقرار وزير الحزاية لمسلم القوائم التي تقرير البدل واعاد القوائم ومن ثم فإن موافقة وزير الحزائة تعتبر إجراء جوهريا لا يمكن بدونه أن يكون لمن تقرير لهم البدل الحق في تقاضيه أو صرفه . لماكان ذلك وكان الحركم المعلمون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه معدى عث دفاع الطاعنة الحوهري القائم على أن موافقة وزير الحسرانة على الصرف لم تم وأقام قضاءه باحقية المطلمون ضدهم في بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن المؤسسة قضاءه باحقية المرامي لركاب الأقاليم التي تبديها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم المامة للذقير الماري لركاب الأقاليم التي تبديها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم المامة للذقير الماري المناتفة قد أعدت قوائم المامة للذقيرة المورد عند المؤسنة المورد عند الماري الماري المناتفة قد أعدت قوائم المامة للذقيرة المورد عند المؤسنة واحتية المورد عند المناتف قد أعدت قوائم المامة للذقيرة المارية عند المؤسنة واحتية المورد عن أن المؤسنة المؤسنة المؤسنة المورد عن أن المؤسنة المؤسنة المورد عن أن المؤسنة المؤسنة

بالوظائف الى ستحق بدل طبيعة عمل ومنها وظائف المطعون ضده واعتمدها وزير النقل الذى تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعاده للاحاطة وأه قد ثبت المصدد القانوني للحق المطالب به فلا ينال منه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الحزانة على صرف هذا البيدل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير النقل باعتماد قوائم الوظائف التي أحدتها المؤسسة العسامة لمختصة وهو السبب المنشىء للتى في البيدل والأثر الفانوني لقرار مجلس الإدارة ولا يجوز لوزير المخزانة الاعتراض والقول بغير فلك يعنى ليس سلط وزير على وزير آخر فحسب بل يجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصدر الفانوني للتى في البيدل وهو محمل الوزراء الذي وضع شروط منح البدل بإخطار وزير الخزانة لذراره عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل بإخطار وزير الخزانة لذراره جوهر نظام إقرار منح بدل ظبيمة العمل كما أنه ليس شرطا لنشوئة . لما كان جوهر نظام إقرار منح بدل ظبيمة العمل كما أنه ليس شرطا لنشوئة . لما كان دفاع الشركة الحوهري بعدم صدور موافقة وزير الخزانة على قرار منح البدل وتبين لذلك نقضه .

# المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراقيه الطعن ضدهم أقاميل الطعن ضدهم أقاميل الطعن في حدود مايتطلبه الفصل فيه — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاميل الدعوى وقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى كفر الثبيخ على الشركة الطاعنة بالسائد أحقيتهم في صرف بدل طبيعة عمل و إلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى لكل مهم. الغروق المستحدة وهي - ١٤٥ جلكل بالنسبة لفريق منهم ، ١٤٠٠ جلكل بالنسبة

لفريق آخر ، ١٢٠ ج لكل بالنسبة لفريق ثالث ، وقالوا يساء لدلك أن المؤسسة المصرية العام لنقل لزكاب ولأقالم أصدرت قراره الننظيمي رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ متضمنا منح بدل طبيعة عمل لشَّاغلي الوظ ثف الواردة به ومنها وظائف مفاجئ ومفتش التي يشغنونها وذلك اعتبارا من أول منابر س. ١٩٧٢ بوافع ١٥ / من مدارة ربط الفئه الوظيفية ، إلا أن أشيركة الطبير تسامتنعت من صرف هذا البدل لذا فقدأفاموا الدعوى استنادا إلى قرار المؤسسة والقرارات الجهورية أرقام ١١١ 6 ٧١٦ لسنة ١٩٧١ وقرار يجلس وزراء الصمادر بجلسة ١٩٧١/١٣/١ ، قضت محكة أول درجة سَــاريخ ١٩٧٧/١٢ برقمر الدفع بعدم اختصاصها قيميا منظر المعوى وندبت خبترا لأداء المهسة الموضحة بمنطوق حكمناً ؛ و بعد أن قدم الحبر تقر ريةضت بجاسة ١٩٨٠/٣/٣ إحقية المطعون ضدهم في بدل طبيعة عمل بواقع ١٠٠٠ من أول مربوط الفئة المالية التي يشغلها كل منهم و سقوط حقهم في الفروق المسالية عن المسدة السابقة على ١٩٧٣/٣/٢٤ بالتنادم الحمس ، و إلزام الشركة بأن تؤدى لكل منهم المبلغ الذي حَدَّدُهُ الحِكُمُ . إستأنفت الشركة الطاعِنة هــذا الحكم أمام محكة استثنافُ طنطا (مأمورية كفر الشيخ) برقم ١١ لسنة ١٣ ق وبتــاريخ ١٩٨٠/١٢/٩ قضت المحكمة برفض الاستنتاف وتأييدالحكم المستأنف. طعنت الشركه الطاعنية في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقِض الحكم . و إذ عرض الطعن على المحكمة في غرفةٍ مشورة حددت جلسية لنظره وفيها التزمت النباية برأيها .

وحيث إن المطمون صده الثانى توفى قبل إعلانه بصينيفة الفاض ، وَلَمْ تَقْمَمُ اللّهُ وَكُمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ الل

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبـاق الماعون ضدهم .

وحيث إن مما تنعاه الذبركة الطاعنة على الحكم المطعون فيسه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتقول في سيسان ذلك أن المسادة ٢٠ فقرة أولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ تجيز لمحبلس الوزراء أن يقرر منح العاملين بدلات خاصة تقتضها طبيعة العمل محد أقصى ٣٠ /٠ من بدأية ربط أفئة "وظيفية وقد صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/١٢/٢١ قمرار ينص على أن محدد مجلس الإدارة المختص بكل وحدة اقتصادية قوائم الوظائف التي تنطبق عليها القواعد المعتمدة من مجلس الوزراء على أن تشمل هذه القوائم على مسه يات الوظائف انهى ينقرر منحها بدل طبيعة العمل وفقا لجداول التقييم الممتمدة لاوحدة على أن تعتدد هــذه القوائم من الوزير المختص لكـفالة التنسيقُ على مستوى اقطاع الواحد ، وتوافي وزارة الخزالة في موعد أقصاه ١٩٧٢/١/١٠ بقوائم الوظائف ونسب البدل المةورة لها وحملة الأعياء التي تترتب على إقوار البدلات عما يسمح بمواجهها وإقرارها تمهيدا لصرف البسدلات مع مرتب يتماير سمة ١٩٧٢ و إن رتبط النسدل بأعمال الوظيفية التي يتقرر من أجلها و يهم ف لشاغلها بصفه أصلية أو منتدب كما ومؤدى ذلك أن قرار مجلس إدارة الشركة هو الذي ينشي للعامل الحق في بدل طبيعة العمل بعد افتماده من وزير النقل والتصديق عليه من وز برالخزانة و مذلك فإن الحكم المطعون عليه إذ ذهب إلى أن مجلس الوزراء له صلاحية تقرير البدل دان إقرار وزير الحزانة للقوائم ليس ضررا لنشوء الحق في البدل يكون قد خالف القا ون وأخطأ في تطبيقه إذ أن إقرار وزير الخزانة هو إجراء جوهرى وليس مجرد إحاطة لأن البدل يجب أنه يصدر في حدود الامتهادات المسالية المقررة و إلا تعذر تنفيذه .

وحيث إن هذا النحى فى محله ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المسادة ٢٠٠٠ من نظام العاملين بالفطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ على أنه يوزلحباس الوزراء أن يقرر منع العاملين الحاضمين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك محد أقصى قدره ٢٠٠/ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العسامل وصدور قرار مجاس الوزراء فى ١٩٧١/١٢/١٢ بالموافقة على منسح دل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام ، ومحديده المبادئ والقواعد التى تحكم منع البدلات والعاصر التى تحدد على أسامها سب البدل،

والمعابر والضوابط الموضوعية لكل مثها وذلك على النحو الموضم بالماحق المرافق على أن يتولى كل قطاع إعداد ادراسات التفصيلية اللازمة لتطبيق القواعد السالفة على وظائف القطاع باعتبارها الأساس لتقرير بدلات طبيانه الممل ، وإذ نص قرار مجلس الوزراء المشار إليه على أن يحدد مجلس الإدارة المنتمر بكل وحدة اقتصادية قوائم بالوظائف التي تنطبق عليها القواعد المعتمدة من مجلس الوزواء على أن تشمل هذه النوائم على مسميات الوظائف تمي يتقرر منحها يدل طبيرة عمل وفنا لجداول انتقيم المعتمدة للوحدة على أن تعمد هذد العوائم من الوزير المحتصر لكفالة الننسية على مستوى الفطاع الواحد وتوافى وزارة الحزاية في موعد أقصاه ١٩٨٢/٢/١٠ بقوائم الوظائف ونَّسب البدل المقررة لهـ ا وجملة الأعباء التي تترتب على إقرار البدلات بمــا يسمح بمواجعتها وإقرارها عيبــدا لصرف البدلات مع مرتب يناير سنة ١٩٧٦ . قرآن مؤدى ذلك أن قوار بجلس الوزراء قد اشرط لاستحاق البدل الذي تامرر فصلا عن اعتمار الوزير الختص للقوائم إقرار وزير الخزانة لهذه القوائم تحديدا للتكلفة ولتدبير الصرف المسالى كإجراء مكل لموافقة الوز برالمختص على تقر بر البدل وانهاد المواتم ، ومن ثم فإن موافقة وزير الخزانة تعتير إجراء جوهر يالايمكن بدونه أن يكون لمن تفرر لهم البدل الحقُّ في تقاضيه أو صرفه . لمما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه عن محث دفاع الطاعنة الحوهري القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تمْ وأقام قضاء. ياحقية المطعون. ضدهم فى بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن المؤسسة العامة للنقل البرى لركاب الأقالم التي تتيمها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم بالوظائف التي تستحق بدله طبيعة عمسسل ومنها وظائف المطعون ضدهم واعتمدها وزبر النقل الذى تتبعه المزسسة وأمن بإخطار وزارة الخزانة بقرأر اعتماده للاحاطة وأنه وقد تثبت المصدر القانونى للمق المطالب به فلا ينــال منــه الاحتجاج بعدم موافقة وز بر الخزانة على صرف هذا البدل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير النقل باعتماد قوائم الوظائف التي أعدتها المؤسسة العمامة المختصة وهو السبب المنشئ للحق قى البدل والأثر القانوني لقرار مجلس الوزراء ، ولا يجوزلوز بر الحزالة الاعراص والقول بغیر ذاک یعنی لیس تسلط وز بر علی وزیر آخر فحسب ، بل یجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصَّدر الما نوني للحق في البدل وصَّاحب الحق.

في توجيه وتفادر دور وزير الخزانة بسد تأشيرة وزير النقل وهو عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل و بإخطار وزير الحزانة بذلك للاحاطة ورعب الحدامة على قرار الخزانة بذلك للاحاطة نظام إقرار منح مل خلك أن موافقة وزير الحزانة على قرار النفل أيس من جوهر غزان الحدكم المطاحون فيسه يكون قد خالف الذانون بما حجبه عن بحث دفاع الشركة الحاصة المحودي بعدم صدور موافقة وزير الحزانة على قرار منح البدل يويتمن لذلك نقضه مع الإجالة دون حاجه لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشا ر/ دكتور صعيد عبد المساجد نائب وثيس المحكمة ، وعضوية المسادة المستشارين : دليم بدوى ، ذكن المعرى ، عبد لطنى السيد ومل عبد الفتاح خليل .

# (141)

#### الطعن رقم ١٨٥٩ أسنة ١٥ القضائية:

### ( ١ ) عمل وو علاقة عمل : العاملون بالقطاع العام " .

اللماملون بالقطاع العام - هلانته بم بالشركات فتى يوملون بها هلانة تعاندية وايست شظيمية . المقوارات التى تقررها تلك الشركات لوست من قبيرالقراوات الإدارية . إغتصاص اغضاء المادي ينظر المفارهات المتعلقة بها • صدر قراد نقل العامل أو تدبه من الوزير المختص لا يؤثر في تلك المعلاقة للنماقدية •

#### (٢) عمل و العاملون بالقطاع: نقل وندب العامل " .

نفل قلما لم يا لقطاع العام أو بديد من وحدة اقتصادية إلى أخرى ، جوازه في تفعي المستوى الموظين - شرطه - مصلحة للعمل وا تتماء انتصف .

#### (٣) عمل . ندب العامل . تعويض .

ندب العامل بقرار خاص، من جانب الشركة . ثبرت النمو بيش العامل. عما أصابه من أشرار تتوجة ذاك القرار . أثره وجوب القصاء بالنمو بيش . إنجائز اسكل ضرو متصل السبب بأصله المضار . اشتماله على ما فوته العمل الضار أو لمعرف الإدارى الخاطيء من كسب العامل . القضاء بتعويض إجمالي يشمل على عناصر لا تدخل في الصرو الماضي بالنمو بيض هنه ، أثرة .

١ -- من المقرر -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هى علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية وأنها بذلك نخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة \_\_ ومن بينها النظام العمادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقعة

هذه الدعوى باعتباره حزءا متمما لعقد العمل ، ومقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هــده الشركات في شأن العاملين بها لا تعتبر من قبل القرارات الإدارية ، ومن ثم فإن جهة القضاء العادى هي التي تختصر بنظر المنازعات المُتعلقة بها . ولا يغيرا من ذلك أن المادتين ٢٦ و٢٧ من نظام العاماين والقطاح العام الصادر بالقانون ٦٦ السنة ٧١ المشار إليه تجيزان نقل العامل إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته أو ثدبه للقيام مؤقتا بعمل وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أوجهة حكومية مركزية أو علية . وتشترطان أد يتم النقل أو الندب في بعض الحالات بقرار من الوزير المختص لان ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بين العامل والشركة لا يغير من طبيعة هذه العلاقة فضلا عن أن أداة النقل أو الندب لا تسبخ على العامل صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافوة . لمـــا كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضده الأول تقوم على المنازعة فى قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٢ اسنة ٧٧ بندبه إلى شركة أخرى إد كان هذا الندب قد صدر في نطاق العلاقة التعاقدية القائمة بينه و بين الشركة الطاعنة » ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن أداة الندب كانت قرارًا من الوزير المحتص، فإن المُنَّازِعَةَ المتعلقة بهذا القرار تظل بمنأى عن اختصاص القضاء الإدارى . ويختص بنظرها القضاء العادى . وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإن النعي ءيه تخالفة القانون بالحطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غبر أساس .

٧ – و إن كان نظام العاماين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقع اله العوى ، يجيز لدب العامل من وحده اقتصادية إلى أخرى فى نفس مستوى وظيفته الأولى ذلك مشروط بأن يتم الندب طبقا للإجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمصلحة العمدل بريئا من التمسف وسوء القصد ، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر يسبه . ولو كان هذا الضرر أدبيا .

٣ - ك كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه و يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحــــــق المضرور طبقـــا لأحكام المادتين ٢٢١ و٢٢٢ مراعيا في ذلك الظروف المسلاسة ، وكان النص في المــادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بدل على أن الفانون يوجب التعويض الحابر لبكل ضرر متصل السبب بأصله الضار ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان يطالبه من رَجِّعان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطيء وضار كذلك وإذ كان البن من مدونات الحدكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار الندب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطّعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاماين بها أو أن ذلك يعد خطأ ــــ من جائب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني نسبب للطعون ضده الأول ضررا ماديا تمثل في حرمانه من المزايا الما<sup>نية</sup> التي فوتها عليه قسرار الندب وهي الحوافز والمكافأت التي فصلها تقرير الخبير المقسدم في الدعوى فضلا عن الأضرار الأدبية التي أصابته ... وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى حراهاة لها لظروف الدعوى وملابساتها أن ميلغ ألف جنيه كاف لحبر كافة الأضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون ضده الأول متعويض إحمالي دون أن محدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبي ولامقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهي على ما أثبته خبير الدعوى فى تقريره حوافز الانتاج ومكافأت مجلس الإدارة والمنطقة . والمزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المسالية وعلى ما سبن من تقرير الخير إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتر عنصرا من عناصر التعويض المادي فإن مدم حصول الطامن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر. التعويض المحكوم به ... 🚓 لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضي ستعويض إحمالي للطعون ضده الاول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار الندب من فرصة الحصول على حوافز الإنتاج وعلى مكافأة شئون العاماين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذء الحوافز وتلك المكافآت

لم يكن مرتبطا قرار الندب ولا يتوافر فى شامه عناصر المسئولية التى توجب الحكم بالندو يص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها شمن عناصر الضرر الذى يتعنن النعويض عنمه يكوز قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . وإذ كان لا يمكن تحديد ماخص هذه العناصرالمنصرنة من التعويض المخطل المفضى به فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فى خصوص معدلات التعويض المحكوم يه مع الإحالة .

### المحكمة

بعد الاطلاع مل الاوراق وسماع النقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر & والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما بين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن حسمت وسائر أوراق الطعن حسم العامل الطعن حسم المعال من المطعون ضده أقام المدعوى رقم ١٣٤٧ سنة ١٩٧٧ عال حمل جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بصفته طالبا الحكم ببطلان القوار الوزارى رقم ١٤٤٦ لسنه ١٩٧٧ الصادر من الأخير ينديه الحيشركة القنال العامة فما ولات و إلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار الطاعنة بنقله من وظيفته الأصلية إلى وظائف أخرى بذات الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار نانونية ، و بالزامهما متضامين بأن يدفعا له تعويضا قدره ألفي جنية ، وقال بيانا لذلك أنه كان شغل بالشركة الطاعنة وظيفة رئيس قمم أفراد جانف الشركة المحادرة عن المال وأن الشركة المحذه الإجراءات التعسقيه على أثر اشتراكه مع زبيل وأن الشركة المحذه الإجراءات التعسقيه على أثر اشتراكه مع زبيل وأن الشركة المحذه الإجراءات التعسقيه على أثر اشتراكه مع زبيل عليه هذه الاجراءات التعسقية ما كان يحصل عليه من المزايا فقد أقام دعدواه عليه هذه الاجراءات التعسقية ما كان يحصل عليه من المزايا فقد أقام دعدواه بالطالمات السالفة . وبتاريخ ١٩٧٥/١٩٧١ قضت محكة أول درجة بوض

الدفع بعدم اختداصها ولائيا سنظر الدعوى واحتصاصها ، ودبت خبرا لأداء المهم المبينه بمنعاوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبر تقرره قصت بتاريخ المهم المبينه بمنعاوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبر تقرره قصت بتاريخ المهم المهم الدءى استفاف العاعن هذا الحسكم أماء محكمة استئناف الفاهرة والاستئناف وقم ١٩٨١ السنة ٩٨ قضت محكمة الاستئنف في بعلان الرا الوزارى رقم ٩٩ للسنة ٧٧ الصادر بندب المعامون ضده الأول للعمل شركة الفنال العامه المعاولات والمائم ومارتب عليه من آثار ، و ازمت الشركة الطاعنة والمعمون ضده الثانى بصفته يأن يؤديا المعامور ضه ه الأولى سلغ الف جنيه ، وتأبيد الحكم الستأنف في عدا الحسم بعلويق النفص وقدمت الشركة لط عنه في هدا الحسم بعلويق النفص وقدمت المعابدة في غرفة مشورة وأت أنه جدير اللظر وحددت جاسة لنعره وفيها الترمت المنابذ رأيا ،

وخيت إن الطن يقوم على الانه أسباب تنهى الغاهدا بالسببين الأول والنافي منها على لحسكم المعاهون فيه شالفة اله انون والخطأ في عابينه وتاويله ، وفي بيب فذلك ته ول إن دعوى المعاهون ضده الأول اتجهت صراح إلى محاصمة قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٢ عند ١٩٧٧ بنديه إلى شركة الفال الدارة للا القرار وتد صدر عن وزير الاسكان بوصفه عضوا في السلطة ولما كان هدذا القرار وتد صدر عن وزير الاسكان بوصفه عضوا في السلطة التنفيذية وقصد به أحداث مركز قانوني معين فإنه يكور قرارا إداريا نهائيسا توافرت له أركال الفرار الادرى ومقوماته وون ثم منعقد الاحتصاص بطلب التعويض عنه لحاكم كم مجلس الدولة دور غيره اعملا بنص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ وقعت الشركة الطاعنة بعسدم اختصاص المحكة ولائيسا بنظر الدعوى ، وإذ النفت الحمل المدود فيمه عن اختصاص المحكة ولائيسا بنظر الدعوى ، وإذ النفت الحمل المدود فيمه عن وزير الإسكان وبتعو يض المعاهود ضده الأول بمانغ الف حنيه من الاصرار من وزير الإسكان وبتعو يض المعاهور ضده الأول بمانغ الف حنيه من الاصرار الدياسالة والم يناف حنيه من المعاهود عند خالف الفانون وأخطا في تطبية القرار المنافق تطبية المنافقة المقرار فإنه يسكون قد خالف الفانون وأخطا في تطبية الدياسالة والمنافقة وال

وحيت إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه من المقرر – وعلى ماجري به قضاء وليست علاقة تنظيميا وأنها بذلك تخضغ لأحكام قوانن العمل كانخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ومن بينها النظام ألصادر بالفانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقمة هذه الدعوى باعتباره جزا متمما لعقد العمل ، ومقتض ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن العاملين مها لاتتبر من قبيل القرارات الإدارية ومن ثم فإن جهة القضاء العادى هي التي تختص بنظر المنازعات المت<sup>م</sup>لقة بها ، ولا يغير من ذلك أن المـادتين ٢٦ ، ٢٧ من نظام الماماين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تجيزان نفل العامل إلى وظيفة من ذات ومستوى وظيفته أو "ديه النيام مؤقت يعمّل وظيفة في نفس وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواءكان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقنصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أوهيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ، وتشترطان أن يتم النقل أو الندب في بعض الحالات من الوزير المُختص لأن ذلك لايندو في حثيقته أن يكون تنظيما للملاقة التماقدية القائمة بين العامل والشركة لايغير من طبيعة هذه العلاقة ، فضلا عن أن أداه النقل أو الندب لا تسبغ على العامل صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة . لماكان ذلك وكات دعوى المطعون ضده الأول تفوم على المنازءة في قرار و زير الاسكان رقم ٤٩٢ لسنة ٧٧ بندبه إلى شركه أخرى ، وكان هـــذا الندب قد صدر في زطاق العلاقة التعاقدية القائمة بينه و بين الشركة الطاعنة ، ولايغير من طبيع هذه العلاقة أن أداه الندُّب كانت قرارا مَّن الوزير المختص ، فإن المنازء المتعلقة بهذا القرار تظل بمناى من اختصاص الفضاء الإدارى ، وتختص بنظرها القضاء العادى . و إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في الغانون فإن الذي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقة وتأويله يكون على قَدُّ أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيسه عالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، من وجهين ، وتقول في بيان الوجه الأول أن الحكم المطمون فيه قضى للطعون ضده الأول بتعويض عن الضرر

الأدبي تأسيساعلى أندبه إلى شركة أخرى قد سبب له ضررا أدبيا ، في حين أن الضرر الأدبي لا يتحقق إلا حيث يم النقل إلى وظيفة أقل من وظيفته الممين عايبا العامل، والناست أنه نقل لوظيفة نماثلة اوظيفته في إحدى وحدات القطاع العام وهو أمر يجيزه القانون و إذ كان لا يحق له التمسك بالعمل في وحده معينة فإن الضرر الأدبي يكون منتفيا و يكون النعويض عنه منطويا على غالفة القانون ومن شأنه أن يكون منتفيا و يكون النعويض عنه منطويا على غالفة القانون ومن شأنه أن يُودي إلى إثراء المطعون ضده الاول على حساب الطاعنة بفيرسبب.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه و إن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة هذه الدعوى ، مجتزندب العامل من وحده افتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته إلا أن ذلك مشروط بأن يتم الندب طبقا للاجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمضلحة العمل بريئا من التعسف وسوء القصد ، و إلا شكل خطأ يوجب تعويض الدامل عما يصيبه من ضرر بسببه ، ولو كان هذا الضرر أدميا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضاله إلى أن قرار ندب المطعون ضده الأول كان يتعين صدوره من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة بعد عرض الامر على لحنة شئورُ العاماين ، و إن إغفال عرضه علمها ، وصدور قرار من وز بر الإسكان بهذا الندب ، أهدر حق المعامون ضده الاول ف مراقبه تلك اللجنة لأمر الندب ومعرفة أسباب ومدى مشروعية الغابة التي هدف إليها وإبداء افتراحاتها بشأنه تطبيقا لمسانصت عليه المسادتان ١٢٠١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١، وهو - طأ من جانب الشركة ووزير الإسكان سبب المطعون صده الأول ضررا أدبيا تمثل فىالآلام النفسية التيأصابته ، وهو عضو منتخب بمجلس إدا, ةالشركة: العاعنة ، نتيجة إبعاده بطريه، مخالفة للقانون عن ممارسة عمله وسط زملائه من أختاروه لتمثيلهم بجلس إدارة الشركة ، وكان هذا الذي انتهني إليه الحسكم المعامور. فيه سديدا في القانون لان الندب الذي يتم على خلاف القواعد المقررة في القانون ويؤدي إلى حرمان المطعون ضده - وهو عضو منتخب نجلس إدارة الشركة الطاءبة مزممارسة عمله وسط زملائه الذين أختاروه لتثيلهم بجلس الإدارة يسوغ ما انتهى إليه الحكم من أنه قد سبب الطعون ضده الاول آلاما نفسيه وصفها بأنها أضرارا أدبيه يتعين تعويضه عنهاطبقا للقانون،ومن ثم فإن ماتنعاه

الطامنة من انتفاء الضرو الأدبى الذى قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض عنه يكون على غر أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تقول في بيان الوجه الثاني من السدب الثالب للطعن أن الحكم المطمور فيه إذ قض الطعون ضده الأول يتعويض إحمالي عن الضرر الأدى ، وعن الضرر المسادي الذي تتمثل في المزايا التي فوتها عهم قرار الندب والني فصلها تقرير الخير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله نظرا لتخلف الشروط التي أوجب القانون توافرها في الغير المسادي طبقا المادة ١٦٣ من القازن المدني إذ الثابت أن الحكم المطعون فيه اعتمد في تقدس الضرر المبادي الذي شمله التعويض المقض به على المزايا التي كان محصل علمها المطعون صده الأول وفوتها عليه قرار الندب وهي كما جاءت في تقرير الخيير حوافز الانتاج ، ومكامأت مجلس الإدارة ، والمنطقة ، والمنزانية ، وشون العامان على التوالى في حين أن المطعون ضـــده الأول لم يكن له حق فها ذلك أنمناط استحقاق حوافز الانتاج هوالعمل الفعلي وبمعدل يزيدعن المعدلات القياسية ، والمطعون ضده لم يكن يعمل لدى الشركة الطاعنة ، وكان بمكنه الحصول على همذه الحوافز من الشركة المنتدب إلها إذا كان امتاجه نرمد عن المعدلات القياسية . أما مكافأة مجلس الإدارة فهي مقابل نفقات فعلية متكبدها العضو فييحق له استردادها والمطعون ضده الأول لم شكيد نفقات محق له استردادها ، ومكافأة المنطقة فمناط استحقاقها هو الاقامة في المنطقة ائتي تقررت لها هذه المكافأة ، وهي لا تخول للعامل حقاً في العمل منطقة معينة لأن من حق رب العمل نقل العامان من مكان لآخر فضلا عن أن هذه المكافأة ليست قاصره على الشركة الطامنة وإنما متد نطاقها إلى كافة شركات الفطاء العام . أما بالنسبة لمكافأة المزانية ومكاناة شئون العاملين فالثابت أن المطعون ضده الأول لم يكن عند صدور قرار نديه الذي ألغاه الحكم المطعون فيه يعمل بإدارة شنون العامان التي تستحق فربا هانهن المكافأتين وإنماكان قد صدرقرار بثقله إلى وظيفة أخصائ مشتريات وقد رفض الحكم المطعورفيه إلغا هذاالقرار مقرا بصحته وترتيبا على ما تقدم فإن مقدار التعويض المحكوم يه لا يكون له أساس من القانون و يؤدي إلى إثراء المطعون ضده الأول بلا سبب .

وحيث إن هذا الذمي في محله ذلك أنه لمما كما نت الممادة . ١٧ من القانون المدنى تنص على أنه ــ " يقدر الناضي مدر التعويض عن الغيرو الذي لحق المضرور طبقا لأحكام الما تبن ٢٢٢،٢٢١ مراعيا فيذلك الظروف الملابسة. " وكارُّ النُّصُرُ في المسادَّة ٢٢١ عَلَى أن يشملُ التَّعُو يُصُ مَا لَحْقِ الدَّائِنُ مِن خَسَارَةً وما فاته من كسب يدل على أن الفانون يوجب النعويض الحابر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . ولا مانع في القانوب من أن يحسب فى عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطىء ومار كذلك ، وإذكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قوار الندب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالفانون رقم ١٧١ اسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس عبس إدارة الشركة بعد إعرض الأمر على لحنة شئون العاملين مها ، وأن ذلك يعتبر خدًا من جاتب النهركة الطاهنة والمطعون صده الثاني سبب للطمون ضده الأول ضررا ماديا تمثل في حرمانه من المزايا المالية الى فوتهاعليه قرار الندب وهي الحوافز والمكادآت التي فصالها تقرير الخبير المقدم في الدعوى فضلا عن الاضرار الادسيــــ التي أصابته على بحو ما سبق به القول في الوجه الأول من النعي ، و الصت المحكمة أن ذلك إلى أنها ترى مراعاة منه لظروف الدموى وملابساتها أن مينغ ألف جايه كاف لحبر كافة الاضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المطه ون فيه قضى للمعون ضده الأول بتعويض إحمالي دون أن يحدد مخدار النعويض عن الضرر الأدبي ، ولا مقدار النعويض النسبة اكل منصر من هناصر الصرر المسادى وهي على ما أثبته خبير الدعوى في آنرير. حوافزً الانتاج ومكافات مجلس الادارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المسالية ــ على ما يبين من تقرير الخبير ــ إذا كار نوات الحصول على بعضها يعتبر عنصرا .ن عناصر اتعويض المسادى ، فأن عدم حصول الطاعن الى بعضها الآخر لا بجوز أن يدخل ضمن عناصرالتمو بص المحكوم به فمكافات مجاس الادارة تعتبر عنصرا من عناصر النعويض المادي لأن ماة الندب بعد أن ذادت عن سنة بموجب القرار اللاحقرقم ٦٤٧ لسنه ٧٧ – على نحو ما جاء يتقرير الخبرسد نحول دون ممساوسة المطنون ضده الأولءلمه كلهضو

بجلس الإدارة و بالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الادارة، وكذلك الأمر بالنسبة لمكامأة المبزانية ، ذلك أد زعم النمركة العاعنة بأنها قاصرة عن العاملين بقسم شئون الماملين غير منبول لأمه دفاع جديد لم بنبت إبداؤه أمام محكمة الموضوع، إذ البن من تقر بر الحبير أن ممثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكافأة تصرف لجميع العاملين بها في حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تحجب إلا عن الحاصلين عن تفرير ضميف ، وإذ لم تقـم الطاعنة ما يفيد حصول المطعون ضده الأول على تفرير ضعيف فقمد رأى الحكم المطعون فيه صائبا استنادا إلى تقرير الخبير استحقاقه لهدده المكافأة ، ومن ثم يكون قرار الندب قد فوت عليه فرصة الحصول علما عما يعتبر عنصرا من عناصر الترويص المـادى ، أما مكافأة شئون العاملن ، و ﴿ يجورُ أن تدخل ضمن عناصر التمويض المحكوم به ، لأن استحقَّاقها قاصرٌ على العاملين بفسم شئون الماملين ، ولم يكن المطعون ضده الاول من بينهم وقت صدوو قرار الندب لذي قصي الحكم المطمون فيه سطلانه ، إذ أنه كان قبل صدور قرار المندب قد نقل من هذا القسم إلى وظيفة أخصائى مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ السنة ١٩٧٧ الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الذي رفض الحكم المطعون فيه طلب إلغائه ونفي عنه التسف وسوء القصد فظل قائمًا وصحيحًا مرتبًا لآثاره ، ومن ثم يكون الغمر رالناشيء من حرمان المطاون ضده الأول من مكافأة شئون العاملين غير مرتبط بالخطأ المنسوب صدوره من الشركة الطاءنة والمطمون ضده الثاني . وكذلك الأمربالنسبة لحوافز الإنتاج فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر الدمو يض المحكوم به ما فات المطمون ضده الأول من فرصة الحصول على ما قاءت الشركة الطاعنة بصرفه منها خلال قرة نديه لأنها طبقا للسادة ٢٢ من قانون نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقيم ٦٦ لسنة ١٩٧١ — و لذي محكم واقعه هده الدعوى — تعتبر نظاما قانونياً مفورا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محمددة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بم الماملون بالشركة الطاعنة ، فاذا كان المطعون ضده الأول لم يحصل على حوافز الانتاج من الشركة الطامنة خلال فترة نديه لأنه لم يعمل بها فعلا فقد كان من حقه الحصول عليها من الشركة التي ندب للعمل

مها إذا توافرت في حةه شروط استحقاقها التي نص عايما القانون . وبذلك لا تكون قد فاتت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز ، كما لا مجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المعامون ضده الأول من الحصول على مكافاة المذه قة ذلك أنه حالى ما جاء بتقرير الحبير – لم يحصل على مكافأة منطقة أثناء عمله الشركة الطاعنة إلا لمدة شهر واحد بعد إلحاقه العمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضى قرار رئيس مجلس الادارة وقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يطالب في هذه الدعوى بالغائه واعتباره كأن لم ٰيكن ، و إذا كان الخبير قد انتهى إلى أن الماهون ضده الأول كان يعمل بالنواحي الاشرافية على عمليات الشركة المنتدب لها بانشاص وأنه لو زاول هذا العمل وفي تلك الظروف بالشركة الطامنة لحصـــل على عشرين جنها شهويا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١/١٩٧٧ حتى ٥/٩/٨٧٨ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به في مجال تقدير التعويض؛ لأنه لا يمثل ضروا متصل السبب أصله الضاو . أَ كَانَ ذَلِكُ ، وكان الحكم المطعون ميه قد قضى بتعويض إجمالي لاطعوزضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المسادى ما نوته عليه قرار الندب من فرصه الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافاة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتك المكافات لم يكن مرتبطا – على ما سبق القول – بقرار الندب ولا تتوافر في شأنه عناصر المسئولية التي توجب الحكم بالنقض ومن ثم فان الحكم الماهون فيه إذ أدخانها ضمن مناصر الضرر الذى تتعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وإذكان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر النلاية من التعويص الاحمالي المقضى به فإنه يتعين نَفُضَ الحَمْكُمُ نَقَضًا حِرْبُيا في خصوص مقدار التعويص المحكوم به مع الاحالة -

# جُلْسَةً ١٤ من يُونيه سنة ١٩٨٢

برئاسسة فلسيد المستثنار / الدكتور مصطفى كرة نائب وئيس الحكمة ، وعضو د الساهة المستثناري ، د مسلاح الدين هيسد العظم ، الدكتور أحسسد حسى ، وعجد طموم وعجد هيد المتم حافظ ،

# (177)

## الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٤ القضائية :

### (١) إعلان " بطلان الإعلان " . نقض .

تقديم المطعون صده مذكرة يدفاعه في الميماد القانوني • تمسكه بيطلان إعلاه دون بيسان حصاحته في ذلك أثره عدم قبول الدفع •

## ( ٢ ) تامينات مينية « رهن » . وكالة . بنوك « عقد فتح اعماد » .

الهائن المرجن ومن حيازة اعباره ركبلا من المدين الراهن . مؤداء . أن هايه بهذا الوصف عبده إنهات مادنده إلى الغير عن موكله ومرافاة موكله بكافة المعلومات الفسرووية هما وصل الهه حن تفيد الوكلة وأن يقدم حسايا مفصلا عها م ه ٧ مدنى . (مشال لمقد فتح اعتباد بحساب جارى مضمون برمن البضائع ) .

### ( ٣ ) نقض " سبب الطعن . عرف العرف التجاري " .

تملك الطاعن بدة عه أرام محكمة الاستنباف بأن حقود النسايف بترويد الأقطان يحكمها الدوف للتجارى م هذم تقدم الدلول على قوام هذا العرف التجارى • فمي عار عن الداول •

٧ - الأصل هو براءة الدمة وانسفالها عارض ويقع عب الإثبات على عات من يدعى مايخالف النابت أصلا مدهيا كان أو مدعى عليه . وكان النابت من عنه منه فتح المعادن المؤرخ . . . بين البنك الطاعن ومورث المطعون ضدهم أنه حساب جار مضمون الوفاء بتأمين بضائع يودعها طرف البنك الطاعن رهنا عن مورث المطعون ضدهم في بيسع تلك البضائع المرتهنة بالكيمية التي براها عققة لمصلحة طرفي العقد وأن عليه بهذا الوصف عب البات مادفعه إلى الغير عن موكله إعمالا بنص المحادة ٥٠٥ من التعين المدنى التي توجب على الوكيل أريوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكاة وأن يقدم أحسانا عنها ه

٣ \_ إذكان البنك الطاعن قد تمسك بدفاعه أمام محكة الاستثناف أن عقود التسليف إيضان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص محكها العرف التجارى دون أن يقدم الدليل على قيام هذا العرف التجارى الذي يحكم تلك العقود ومدى تأثيره في الفصل في النزاع فإن النمي يكون عاريا عن الدليل .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائم — على ما سين من المكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن المطمون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية بطلب إلزام البنك الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ١٨٥٨ ج و ٥٠٠٠ قيمة وصيد مورثهم امائن لديه كما أقام الأخير دعوى فرعيسة بطلب إلزام المطعون ضدهم متضامنين بأن يدفعوا من تركه مورثهم مبلغ ٢١٣١ ج و ١٣١ م حى ما ١٩٥٢/١٠/١ والفوائد بواقع ٧/ سنويا يضاف إلى الأصل شهريا من تازيخ الاستحقاق حتى السداد الدى يمشسل رصيدا مدينا لمورثهم لديه ، و بشاريخ ١٩٥٧/١/٣ ندبت المحكمة خبيرا لأداء المأمورية المبينة بمنطوقه وبعــد أن قدم الحبير تقويره طلبالمطعون ضدهم إلزام البنك الطاءن بأن يدفع لهم مبلغ ٢٠٠٣ج و ٩٦٣ م والفوائد وان يدفع لهم مبلغ ألغى جنيه كتمويض عماسيبه البنك الطاعن من أضرار بمصالحهم و بتآريخ ٢ /٦/١٦/ حكمت المحكمة في الدموى الأصلية بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهم مباغ ١٥٠٠ ج وفي الدعوى الفرعية بإلزام المطعون ضدهم متضامنين بأن يدفعوا للبنك الطاعن من ثركة مورثهم مباغ ٣٠٠٢ج و ١٠٩م وَالْفُوانْدَحْتِي تَمَامُ السَّدَادُ . اسْتَانَفُ الْمَطَّمُونَ صَدْهُمْ هُـٰذًا الحكم بَالاستنتاف رقم ٣٧٢ اسنة ٨٧ ق القاهرة كما استأنفه البنك الطاعن والاستثناف رقم ٨٠٨ لسنة ٨٧ ق الناهرة و بعــــدهم الاستثنافين حكمت المحكمة بتـاريخ '٣١/٥/٣١ في الاستنناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى الأصلية بالزام البنك الطاعن بأن يؤدى إلى المطعون ضدهم مبلغ ١٨٥٨ج و ٧م والفوائد القانونيـــة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وفي دعوى البنك الطاعن الفرعية برفضها وفي الاستنباف الثاني برفضه . طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض دفع المطعون ضده الأول ببعالان الطعن لبطلان إعلان صحيفته وقدمت النيابة مذكرة برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، عرض العلمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، قرأته جديرًا بالنظر ، وبالحلسة المحددة إلتزمت النيابة رأمًا .

وحيث إن الدفع غير سديد ، ذلك بأنه لما كان النابت أن المطعون ضده الأول قدم مذكرة بدفاعه فى الميساك الأول قدم مذكرة بدفاعه فى الميساك بالبوالان الذى يدعيه فإنه — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة — تكون الناية من الإعلان قد تحققت وتتنفى هذه المصلحة فى الدفع بالبطلان .

حيث إن الطمن إحنونى أوضاعه الشكلبة .

وحيث إن البنك الطاعن ينمى بالسبب الاول والشق الثانى من الوجه الثانى للسبب الثانى على الحكم الطعون فيه مسخه وقائع الدعوى وخمالفة قواعد الإثبات وفي بيال ذلك يقول إن الحمكم قضى برفض الدعوى الفرعية للبنك الطاعن على أساس عجز الأخير من إثبات مديونية مورث المطون ضدهم للبنك الطاعن

في البلغ المطالب به في حين أرب مورث المعلمون ضدهم قد أقر كتابيا في ١٩٥٠/١٩/١٨ بمديونيته للبنك الطاعن في مبلغ ٧٦٦٧ ج و ٩٤٠ م وطبانا لقواء الإثبات فإلى عن المطمون ضدهم إثبات تخالص مورثهم من الدين بإثبات مابيع لصالحه من أقطان وما تم توريده من قيمتها لحسابه سدادا لدينه إذ أن مورث المطمون ضدهم هو الذي قام بتسليم الأقطان إلى شركة حلاجي الاقطاد و باعها بنفسه وقد أغفل الحكم ما أثبته خبير الدعوى من أن مشترى بلغت ١٠٤٩ج و ٢٤٤م .

وحيث إن هذا الذمي غير سديد ، ذلك أن الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض ويقع عب، الإنبات على عانق من يدعى ما يخالف التابت أصلا مدعيا كان أو مدعى ءايه . وكان الثابت من عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٠/١١/١٨ بين البنك الطاعن ومورث المعامون ضدهم أنه حساب جار مصمون الوفاء تتأمين مضائع يودعها طرف البنك الطاعن رهنا وتأمينا للوفاء برصيد هذا الحساب وقد ورد قيـــه أن البنك الطاعن يعتبر وكيلا عن مورث المطعون ضه هم في بيع تلك البضائع المرتهنة بالكيفية التي يرادا محققة اصاحة طرق العقد وأذ عليسه مذا الوصف عبء إثبات مادفعه إلى الغير عن موكله إعمالًا لنص المادة ٧٠٥ من التقنين المدنى التي توجب على الوكيل أن يوافى موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يزدم له حسابا عنما و إذكان ادعاء البنك الطاعن في الدعوى الفرعية المقامة منه ضد المطعون ضدهم مشغولية ذمة مورثهم بالمباغ المطالب به أساسه قيامه بسداد هذا المبلغ إلى المشترين لأقطانه بامتباره فروقاً ناتجة عن الحفاص رتبة الأقطان عن رتبت في الفرز الاستدائي . وكان الحكم الماهون فيه قد قضى برفض الدعوىالفرعية للبنك الطاعن إذ لم يقدم المستندات الدالة على مديونية مورث المطعون ضدهم له في هــذا المبلع الذي يدعيه ، و إذ التزم الحكم هذا النظر وجعل عهـ ، الإنبأت على عا ق البنك الطاعن فإنه يكون صحيحا و يكون النبي بهذ السبب على غير أساس .

وحيث إن البنك الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى هلى الحكم المطعون فيسه مخالفة القانون ، وفي بيهان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكة الاستثناف بأن عقود النسايف بضمان وريد الأتطاد هي عقود من توغ خاص محكما العرف التجارى إلا أن محكة الاستثناف قد أخطأت في القانون إذ أقامت قضاءها على غير القواعد التي استقرعايها هذا العرف

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن البنك الطاعن تمسك بدفاعه أمام هيمة الاستثناف بأن عقود التسليف بضان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجارى دون أن يقدم الدليل على قيام هسذا العرف التجارى الذى يحكم تلك العقود ومدى تأثيره في انفصل في النزاع ومن ثم يكون النعى عاديا من الدليل .

وحيث إن البنك الطاءن ينعى بالشق أغانى من الوجه الثانى للسبب الثانى من سببي الندى على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون ، وفى سبان ذلك يقول إنه بمسك أمام محكمة الاستثناف بأن القيود التي يجريها البنك على حساب مورث المطمون ضدهم تعتبر معتمدة وفير متنازع نيما بمضى حمسة عثبر يوما ولى إرسالها إلى العميل دود استراض الاخير عايما وذلك عملا بالبند الثالث من عقد فتسع الاعباد المبرم بينهما وقد تم إخطار المعادور ضدهم بالفروق المديدة على حساب مورثهم دون اعتراضهم عليها .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن البنك العاعن لم يقدم الدليل على عسكه أمام محكة الاستناف بحجية الإخطار الذى يرسله إلى عميلة إسمالا للبنك التالث من العقد المبرم معدد ومن ثم يكون نميه عاريا من الدليل ولا يجوز له التسك بتلك الحجية لأول مرة أمام هذه المحكة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٨٢

برقام، السوسة المستشار مجد خاه سنجر قائمه وثيمن الحكمة ودهوبه السادة المستشار بي به عجد المرسى فنح الله ، عبد دالمنهم احمد بركه ، صرورق فسكرى عبدالله ويهرج من المحترر عبسة خسينه .

# (171)

الطعان رقمًا ١٩٨٥ ، ٢٧٢ اسنة ٤٠ قضائية:

(۱ - ۲) بيع "الزامات المشترى " • الترام " تنفيسـذ الالترام .
 "حق الحيس" .

(٣) عقد <sup>رو</sup> فسخ العقد " .

ثيرت الفسخ في العقود الملزنة لجانبين بنص لقائرن ١٥٧٢ مدنى • دام بواز الحرمان أرا لد من تطانه إلا باتفاق سريدح •

( ٤ ) عقد " نسخ العقد " . بيع " ثمار البيع " •

القضاء آقسة عقبه البهيم • أثره · انحلال المهند باثر ربيعي ما نشوله . الآيام المشترى بعاد فسخ لبيم برد تماو المبهم -

(ه) التزام هم أوصاف الانتزام » . تضامن . تعويض • مسئولية <sub>.</sub> \* المسئولية التقصيرية » •

التضامن لا يقترض - وجوب رده! إلى نمو قانوتي أو اتفاق مع يعم أو شنى - تضامتي. المسئولين هن الفعل الضاد في قدّامهم بالتنويض م ١٩٩ منت ، هرطه . ١ - وإن كان يحق للمشترى حدير النمن إذا وقع تعرض له بالفعل أو إذا تشين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن ذلك مشروط للا يكون المشترى قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أوكان في العقد شرط يمنمه من استعاله .

تمين لاعتبار الايداع مرئا للذمة ألا يكون الدمرف معاقما على شرط الا يحق الوكان فى المقد شرط الا يحق الوكان فى المقد شرط يمنعه من استعاله .

٣ — ان ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقنين المدنى من تخويل كل من المتعاقدين في المقدد المازمة للجائبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف أحد المنعاقدين بالتزامه هو من النصوص المحكلة الارادة المتعاقدين ولهذا فان هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص الفازن و يعتبر المقد متضمنا له واو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريم يحظر فيه طلب النسخ.

ع. النمار تثبت لمالك الشيء اعمالا للمادة ١٠.٨ من التقنين المدنى ،
 وإذ يرتب على فسخ العقد انحلاله بأثر رجبى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن
 ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه ، ن قبل فان ثمار المبيع – إذا ما قضى بفسخ عند البيع – تكون من حق البائع اعتبارا من تاريخ البيع ولاحق المسترى فيها .

التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن واكن ينبني أن يرد إلى نصى في الدازن أو إلى اتفاق صر هج أو شمني و إذا كانت المسادة ١٩٦١ •ن التاذين المدنى تقضى بتضاءن المسئولين عن العمل الضار في التزاءهم بتعويض الضر إلا أن ذلك مثمر وط بأن يكون الضر و المطلوب التعويض عنه هو ذات الفرر المدنى أسهم خطأ السئواين في احداثه دون أن يكون في الوسع تعيين من أحدث المضرو حقيقة من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم في إحداثه .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو & والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على مايبين من الحكم المطعون فيــه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدُّموي ٦٤٣ سنة ١٩٩٦ مدني الزفازيق الابتدائية ضدد الطامنين بعلب الحركم بفسخ مقد البيع المؤرخ ٦/١١/ ١٩٦٥ الصادر منها اليهما وإلزاءيما بتسليم الأطيان المبيعة وأدآء تعويض قدره ثلاثة الاف جنيه مع الربع حتى انتسليم وقالت بيانا الطلباتها أنها باعت لحما أطيانا زراعية مساحتها خمسون فدانا نثن قدره خمسة عشر أنف جنيه سدد منه المشترون مبلغ خمسة آلاف جنيه وقت العقد وانفق على سداد البــاقي خلال شهرين و إذ تخلفا عن السداد ووضما اليــــد على الأرض بالمخالفة للمقد و بعاريق النش فقد أفامت دءراها — بتاريخ ٨/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة بفسخ الاطيار ، وبيان تاريخ وضعُ اليد وصافى الربع . استأنف اطاءن الاولـهذا الح. كم بالاستثناف رقم ١١٣ سنة ١٠ق استثناف المنصورة وممامورية الزقازيق وم واستأنفه الثانى بالاستثناف رقم ١٢٨ سنه ١٠ ق استثناف المنصورة مأمورية الزفازيق وبهد أن قدم الخبيراة ربره لحكمة أول درجة حكمت في ٢٣/٥/٢٧٩ بالزام الطامنين متضامنين بأن يؤديا للطون عليما مبلغ - ١٨٠١مج قيمة الريع العااءن الأول هذا الحـكم بالاستثناف رقم ١٢٩ سنه ١١ ق استثناف المنصورة وه مأمورية الزقازيق " وتدخل الطاعن الشماني منضا الا ول في طلباته ٤ بتاريخ ٢٢/٤/٢٢ حكمت المحكمة في الاستثناف ١١٣ سنة ١٥ق بعدم جوازه بالنسبة لما قضت به محكمة أول درجة بندب الخبير وفي الاستئنافات الثلاثة يقبرلها شكلا ومندب مكتب الخبراء لتصفية الحساب بين الطرفين بعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٠/٦/٢١ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن المحكوم

هليما في هذا الحسكم بطريق التقض الأول بالطعن رقم ٩٨٥ سنة - عقد والثاني بالطمن رقم ٢٧٢ سنة - ع ق وقدمت النيابة مذكرة في كل أبدت فيها الرأى يرفضه و إذ عرض الطعنان على الحكة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها تقرر ضم الطعن الناني للاول والتزمت النيابة رأيها .

وحيث ن حاصل الذي السبين الناى والعاشر من الطمن الأول والسبين الأول والثانى من الطعن الآمر أنه رتب على الأطيان المبيع حق امتياز ضسمه المطعن در على الأطيان المبيع حق امتياز ضسمه المطعن در المائمة الأصلية نظر الباق من ثمن بيعها لها وأن البنك العقرى اتحد إحراءات التنفيذ المقارى لى الأطيان المبيعة ضمن أطيان أحرى المثن الأ أن الحسم المطاري فيه رفس دفاعهما على سند من أن حق الأمياز لم يجد وأنه صدر حكم بإيقاف إحراءات التنفيذ العمارى مؤقتا على الأطيان في حين أن عدم تجديد حق الامتياز لا سفط حق البائمة الاصلية في التنفيذ وبيمة شياط ال الأطيان المبيعة خاصة وأن عقد البيع لم سجل بعد وأن الحكم بإيماف المبيعة المتعان المبيعة المتعان على الخطاف في التنفيذ هاجا إذا الم يف ثمن بيم الأطيان تطبيق القانون المناكوه وما يعيب الحكم بالخطاف تطبيق القانون والقصور و التسبيب والفساء في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذي مردود ذك إنه وإ. كان يحق للشرى حبس النمن إذا يقم تبرض له بالفعل أو إذا تبن وجود سبب جدى يخمي معه نزع المبيع من تحت يد. إلا أن ذلك مشروط بالا يكون المشترء قد نزل من هذا الحق به سله شوة له أو كان فالد مشروط بنعه من استماله ، لم. كان ذلك وكان مقل المبيع من طرضوع المدوى قد نص في البند الخامس منه على أن الأرض المبيعة مشقله يعرب لبنيك الاراضي المنز مع في البنك العاري المصرى الذي كان بداين البائمة الأصيه وتحملته البائمة "المطمون عليه" بمقدار حصة شرائها وهو ، وفي والزمت بالسحضار كشف رسمي من البنك يحسابه عني تاريخ التصديق وانفق الطرفان على حصم ما يتضح للبنك من باقي انتين . وأن للبائمة الاصيمة قائم، امتياز مسجله في المحرف والم تجدد حتى تاريخ العقد فإذا جدد سجيل تلك القائمة قبل تسجيل العقد

كان من حق المشترين سداد دين البائعة الاصلية من باق الثمن المستحق و إلا كانا ملزمين يدفع ،ا يكون مستحقا بعد دين البنك بالكامل "كانص العقد على التزام المشترين بسداد باقى الثمن في مدة لا تجووز النهمرين من تاريخ نحرير العند ونص بالبند السابع على الترام البائعة ستقديم المستندات والتوقيع على العقد النهائي عند طلب المشترين خلال الشهوين سالفي الذكر ـــ لمـا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه براض الدفع بالحبس على سند مما تضمنه العقد من أنه ليس للشترين خصم قيمة دين البَّائعة الأصلية إلا إذا جددرتهذه الأخيرة قائمة الامتياز المسجلة في ١٩٥٥/٤/٥٥ وهي لم تجدد حتى وقت حلول الأجل المحدد لاستحقاف الثمن والتصديق علىعقد البيع العهائ ومزأندين البنك العقاري يقل من قيمة الثن الأساسي بالنسبة لباقي العدار ات المتخذيشانهما إحراءات نزع الملكم وأيه لهذا قضى بوفف إحراءات الننفيذ مؤقتا بالنسية للاطيار المبيعة كما عرض الحكم المدمون فيسه لما أثاره دناع العامن شأن جواز استمرار البنك العدّارى في التنفيد على الاطيان المبيعة إذا لم يكفى نمن باقى الأطيان للوفاء بدين البنك بقوله \* وأن من المتفق عليه في البند الخامس من عقد أن يقوم المستأنفا. بخصم ما يكون مستحقًا للبنك من باقي الثمن ثم دفع الياتي بعد ذلك لليائمة ومفاد ذلك أنه ليس للمستأنفين الحق في حبس الثمن لقاء ماللبنك من دين قبل المستانف صدها بل لها الحق قي تطهير العبن من هذا الدن يحصمه من بافي الثمن على أن يقوما بالوفاء بما يتبق بعد ذلك من باق الثمن إلى البائعة دون الحق ف حبسه هذا بالاصافة إلى أن دين البنـك الذي يبلغ ٤٨٤٤ ج و ٧١ م على ما هو ثابت من تنبيه نزع الملكة يعل مكثيرًا عن إ قى الثمن الذي يزيد عن سبعة آلاف جنيه معخصم قيمة العجز فىالأطيان ... " و إذ كات هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت من عقد البيع وتؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بحرس باقى الثمن فإل النعى يكون ع<sub>د،</sub> غير أساس .

وحيث إن حاصل الذي بالسبب السابع من الطعن الأول أن الحكم اعتبر أن ايداع باقى الثمن غير مبرىء للذما على سند من أن صرف المبلغ لمودع مشروط بإلمصل فى الاستثناف لصالح المودع فى حين أن الفصل فى الدعوى يمتضى حيّا التعرض لمساتهمك به من وجود عجز في المبيع ووجوب مداد ماعلى الاطيان من ديون وأد اشتراط الفصل في الاستئناف لصالحه لا يتطوى على تعسف أو مخالفة للقانون هذا إلى أن الحكم لم يعرض الإقرار الصادر من الصراف والمتضمن سداده مبلغ من قيمة الأموال الأميرية المستحقة على الطعون عليما ورفض توجيه اليمن الحاسمة بشأنه بما ينطوى على مخالفة للقانون و إخلال محق الدفاع .

وحيت إن هذا النعي مردود ذلك أنه يتعين لاعتبار الإبداع مبرئا للذمة ألا يكون الصرف معلفا على شرط لا يحق للودع فرضه لنزوله من حقه فيسه يعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله ، لما كان ذلك وكان النابت أون العاعن الأول أودع بناريخ ١٩٦٩/١/٦ بخزينة المحكة مباغ ٧٠٨٧ج و٧٠٧م يعمرف الطعون عليها بعد قيامها نسداد دس سك الأواضي المشار إليه بالبند الخامس من العة ـــ و تطهير الاطبأن المبيعة من حق الامتياز الصادر للبائعة الأصلية وخصم قيمة العجز في الأطيار التي إختص بها والحمكم لصالحه فى الاستثنافين المقامين منه وكان التزام المشترين بسداد باق الثن ليس معلقاً على قيام البائعة بسداد كامل دين البنك العقاري أو تطهير الأطيان المبيعة من حق الامتياز الصادر للبائعة الأصلية على نحو ما سلف بيانه في الرد على السببين الثاءن والعاشر من هذا الطمن فإن ما اشترطه الطامن كصرف المبلغ المودع للَّطَعُون عليها لا يتفق مع ما النزم به فى عقد البيع و بالتالى لا يحق للطاهن فرض هذه الشروط على البائعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظو إذ أطرح الايداع الحاصل من الطاءن لما أورده في مدوناته من أن صرف المباغ مقيد بالشرطين آسالفين فهو بالنالى غير مبرىء للذمة و إذ كانت هذهالأسباب سائفة وتكنفى وحدها لإقامة ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص دون حاجة لأى أساس آخر فإن تعييبه فيما استطرد إليه من أن الابداع كان مشهروطا كذلك بالفصل في الاستأنافين لصالحه يكون ــ أيا كان وجه الرأى فيه نعيا غير منتج ــــ لمـــا كـان ذلك وكـان يشترط لقبول توجيه اليمين الحاسمه أن تكون الواقعة محل ايمين مما يتوقف على ثبوتها أو نفيها حسم النزاع فى الدعوى وإذرفض الحكم المطعون فيم توجيه اليمين اكونها غير منتجة في النزاع ـــ نظرا لأن ذمة

الطاعن تبقى منشغلة بباقى الثمن وقدره ٦٧٢٣ ج و٢٠٧٧ م بعد استبعاد المبلغ الذي تضمنه هذا الإقرار فإن النجي برمته يكور على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسهب التاسع من الطمن الأول والسبب السادس من الطمن الآخر أن عقد البيع لم يتضدن ما يشير إلى إمكان فسخه و إنما نصى في سده النامن ولى أنه إذا أخل أحد العرفين بالتزامه يكون ملزما بدفع تعويض مع نفاذ المقد وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع أمام محكمة الاستنفاف الأأن الحكم يعرض له أو يناقشه بما يعيبه مخالفة القانون والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن ما تنص عليه المادة ١٥٥ من التقدين المدنى من تخويل كل من المتعاقدين فى العقود المازمة للجانبين الحق فى المطالبة فيستغ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه هو من النصوص الممكلة لارادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكر منهما سنص الفانون و يعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أوالحد منه إلا باتفاق صريح محظر فيه طلب الفسخ و إذ لم يتضمن عتد البيع مثل هذا الشمرط فإن دفاع الطاعنين المشار إليسه بسبب النعى يكون مرسلا وعلى غير أساس ولا يصح النعى على محكة الموضوع إغفالها الرد عليه .

وحيث إن حاصل النهى بالسبب الثالث من الطون الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسهيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بإلزامه والطاعن الثانى بالتمويض على سند من أنهما وضما اليد على الأطيان بطريق الغصب في حين أن المطون عليها صرحت له بالمعرف على الأطيان تحت إشراف آخر وفقا لمقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/١١/١ مما ينطوى على النصر يح له يوضع اليد على ما يخصه من الأطيان المبيعة ورغم أنه قد أثار هذا الدفاع أمام المحكمة إلا أن الحكم التفت عنه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطانةفى تفسير للمستندات وصيغ الدفود بما تراه أوفى بمقصود العاقدين وفى استخلاص ما ممكن استخلاصه منها ولا سلطان لحكمة النقض هايما من كانت عبارة المقد تحمل المعنى الذي حصلته عكمة الموضوع وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أد عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١١/٦ تضمن الاتفاق على أن يكون تسليم الأطيان للشترين بعد المتصديق على عقد البيع النهائي وسداد بن الأمرف على أن يتولى شخص آخر مباشرة زراحة الاطيان والاشراف على أن يتولى شخص آخر مباشرة زراحة الاطيان والاشراف علىها وشعا حتى يحل ميعاد التسميم منما من بوارها وأن الطاعنين أقرا بالحلسة بأشهما وضعا اليد على الأطيان المبيعة قبل الأجل الحد دون موافقة المعمون على الهامين وضعا ما تضمنه عقد الاتفاق وهو استخلاص ما أنغ لا خروج فيه على الدلالة الظاهرة لعبارات المعقدين ولما أقرا به بالحلسة ويتعاوى على رفض دفاهه المشار إليه لعبارات الديمدين ولما أقرا به بالحلسة ويتعاوى على رفض دفاهه المشار إليه بسبب النعى فإن الذعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصلالنعي بالسبب السادس من الطعن الأول والسبب الخامس من العامن الثاني أن الحكم قضى بالزام العاعيين بأداء الربع للطون عليها في حين أن من حق المشترين اقتضاء ثمن البيع وتماثله من وقت تمام البيع وقد تمسكا بهذا الدفاع أمام الحكمة إلا أنها لم تماقده أو تردعايه نما يعيب الحكم بمخالفة القانون والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النهى في ضرعماه ذلك أن منكية النمار تثبت لمالك الشيء إعمالا للددة ؟ ٨٠ مر التقنين المدنى و إذ يترتب ها فسخ الع، د إمحلا للمددة ؟ ٨٠ مر التقنين المدنى و إذ يترتب ها فسخ الع، د إمحلا أم أو ممان منذ نشونه و يعتبركان لم يكن و يعاد كل شيء إلى ماكان عليه من قبل فإن نماو المبيع — إذا ما قضى بفسخ عقد البيع — تكون من حق البيائع اعتبارا من تاريخ البيع ولا حق للشترى فيها — و إذكان ذلك فإن دفاع الساعتين في هذا الحصوص يكون على غير أساس من الفانون ومن ثم لا يكون الحكم قد شابه قصور في التسبيب إذا لم يرد على ما تمسك به الطاعنان في هذا الصدد .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الحامس من الطعن الاول والسبب الثالث من "طعن الثال القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم لم يرد ملى ماورد بصحيفة الاستثناف وما ضملته المذكرات من أوجه دفاع جوهرية لم تكر تحت بصر محكة أول درجة كما أنه ثبت من وقائمالنزاع وجود عجز بالأطيان المبيمة وأن البائمة لم تسلم بعض المنازل المحقة بالأطيان غير أن الحكم لم يشر لذلك بما يستوجب نفصه .

وحيث إن هذا النعى ذير منهولذلك أن القانون أوجب بيسان سبب الطعن بالنقض في صيفته المعريفاً به وتحديداً له لإمكان النموف على المقصود منسه وإدراك العيب الذي شاب الحكم وكان الطاعنان لم يكشفا بصحيفة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التي أثيرت بصحيفة الاستناف والمذكرات وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عايها ولم ييما دلالة العجز المدعى به وأثر ما ينسبانه للحكم من النصور في قضائه فإن النبي بهذين السبين يكون غير مقبول لورود، مجهلا .

وحيث إنه ثما ينعاء الطاعنان بباق أسباب الطعنين على الحكم المطعون فيه الحلماً فق تطبيق الفانون والتناقض وقالا بيانا لذلا أنه لم يقع منهما غصب مشترك للأطيار على انتداع بل استقل كل في وضع يده على ما اشتراه منها كما ألكم أورد بمدوناته أن كل منهما قد شترى قدرا مستقلا عن الآخر إلا أنه قضى رغم ذلك بالزامهما بأداء الربع والتعويض متضامنين دون سند من العقد أو القانون بما يعيبه بالحطا في تطبيقه القانون والتنافض .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن التضامن لايفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبنى أن يرد إلى نص في الفانون أو إلى انفاق صريح أو ضمى وإذا كانت المسادة بمن يقضى بتضامن المسئولين عن العمل المضار في النامهم بتعويض الضرر إلا أن ذلك مشروط بأن يسكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الفرر الذي أسهم خطا المسئولين في أحداثه دون أن يكون في الوسع تعين من أحدث الضرر حقيقه من ينهم أو تحديد سبة مساهمة كل منهم في أحداثه سلكان ذلك وكان البن نما أورده الحميم المطعون فيه أن البيع ينظرى على صقدن أولهما بتضمن شراء الطاعن الأولهم فدان وتانهما تتضمن شراء الطاعن الأولهم فدان وتانهما يتضمن شراء الطاعن الأعراد افران وكالا المساحين محددة بما يجعلها منفصلة بتضمن شراء الطاعن الأحداث وكالا المساحين عددة بما يجعلها منفصلة

وغير مندمجة في الاخرى وأن العقد خلا من نص على النضامن بين المشترين وأن كلا الطاعنين قد وضع اليد على ما اشتراه مستقلا عن الآخر ومن ثمار وتعويض لايسال إلا عما نشأ عن فعسله هو وذلك برد ما-صله هو من ثمار وتعويض ماسببه للطعون عليها من ضرو مستقل من الضرد الذي سببه لحا الآخر و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتضامن الطاهبين في أداء الربع والتعويض على سند من المادة ١٦٩ من التقنين المدنى فإنه يمكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لمجت بافي أسباب الطعن .

## جَلْسَةً ١٩٨٥ من يُونية سنة ١٩٨٢

برثامة السيد المستشار عجد طه صنجر فائب وئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ، عبد المرس فنح الله ؟ مبذ أحمد بزك ، مرزوق فكرى عبد الله وعجد عبد المنعم جابر .

# (170)

الطعن رقم ١٥٣٧ اسنة ٤٨ القضائية :

: إنَّبات '' طرق الإنَّبات : الإقوار '' . ملكية '' إنَّبات الملكية '' . الإرار بالملكية '' ماهرته '' .

الإقرار بالملكية هو نوول من المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات مايدعيه من ملكية واخيار منه بملكية سابقة للقر له وحجة على المقردون حاجة إلى سحيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحى دليلا للقوله فى إثباته للملكية قبل المقو يما مجيزله طلب الحكم بصحته وتفاذه .

#### المحكمة

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق — تتحصل فى أرب مررث المطعدون ضلعهم أقام الدووى رقم ٢٠٣٢ السنة ١٩٧٠ مدنى كلى قنا ضدالطاعن بطلب الحكم بصحة ونقاذ الإقرار المؤرج٢/-١/٥/١ والتسليم. وقال بيانا لدعواه أن الطاعن قد أقر له بموجب

ذلك الإقرار الرقى بماكيته لمساحة قدرها ١٦س وه ١طو٧ف و ذ نازعه الطاعن فيذا الطاعن في ذلك فقد أقام دعواه ، حكت المحكمة للدعى به لباته .استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ٥٣ ق أ-بوط «مأمورية قنا» و بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ حكت عكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة أمامة مذكرة أبدت فيها الرأى برقص طعن . وحرس طن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جسة المنظره وفيها المزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب سعى الطاعن بالسبين الأول والنائى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في المسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه دفع الدءوى بأن الإقرار موضوع الدءوى لم يكن باتا بل علق أمر نفاذه على تسوية الحلافات القائمة بين أطرافه وقد سلم لأمين ربيًا تم تلك النسوية وتحرير عقدصاح نهائى بنهما إلاأن هذا الأمين انائلامائة وسلم الإقرار المورث المطعور ضدهم ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق على أنه لا يجوز إثبات المائلات بالكتابة في حين أن ما طلب إثباته يتعلق بوقا م مادية عن أمر غير مشروع مما يجوز إثباتها بكافة طرق الانبات ، يتعلق بوقا م مادية عن أمر غير مشروع مما يجوز إثباتها بكافة طرق الانبات ، كاوانه قدم صور مستحقيقات الشكوى وقر 184 استمالا المائل على مدعاه ، إلاأن الحكم الاستدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فهم خطأ أن الخاله على مدعاه ، إلاأن الحكم الاستدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فهم خطأ أن الخاله على مدعاه ، إلاأن الحكم الاستدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فهم خطأ أن الخاله على مدعاه ، الاأن والقصور في النسبيب .

وحرث إن هذا الدين مردود عا هو مقرر في فضاء هذه المحكة من أن لمحكة الموضوع حق تتحصيل وفهم الوافع في المدعوى وفي تفسير الإقرارات وسائر المحررات بما تراه أو في بمقصود عاقديها أو أصحاب الشأن فيه دون رقابة لحكمة المنقض عليها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن لمني الذي تتحمله عبارات المحرو وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الحصر إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت

في أوراقها ما يكفي لتكوين عفيدتها ولما كان الحكم المطعور فيه قد أورد في أسباء '' بأن الإقرار سند الدعوى لم يتضمن ما يفيد تعليم نفاذ. على انتهاء تسوية ستتم بين الطرفين – ودن ثم يكون طلب الإحالة إلى التحقيق على غير أساس و تتعين الانتفات عنه "كما جاء باسباب حكم أول درجة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص بأنه لم شبت لديها من الأوراق أن أقو ل المدى من " مورث المطعول علمهم " قد سمعت تتحقيقات اشكوى الإدارية المذكورة كما لم شبت قيام نيابة قا نونية أو انفاقية للدعو .. .. .. عن المدعجية الذي كَانَ مِجْرِدُ أُمِّينِ لحفظُ الأوراق وَالنَّابِتُ مِنْ أَقُوالهُ تَلْكُ أَوْ النَّزَاعِ بِينَ الطرقَينَ قد انتهى وعليه نقد قام بتسايم كل من الطرفين في حضور الطرف الآخر أوراق. ومن بنها الإفرار موضوع التداعي الذي تسلمه المدعى الأمر الذي يتنافي مهدفاع المدعى عليه "الطاعن" بآر الرقوار كان مبدئيا وغير نهائي وهذا الذي استخلصه الحكم سأثغ وله أصل في الأوراق وايس فيسمه خروج عن عبارات الإقرار ومداولها الظاهر ويكنفي لإقامة ما انتهى إليه من قصاء ولا على محكة الموضوع إن هي النفتت عن طلب إحالة الدعوى إلى النعة قبق لما كان ذلك وكان اليس من مذكرة الطاعن المقدمة لحكمة أول درجة بجلسة ٢/٥/٧٧ أنه تمسك بما وررَ تحضر الشكوي رقم ٢٩٨ أسنة ١٩٧٧ إداري أبو طشت باعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة . فإن النمل على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبين النااث والرابع على الحكم الماعمون فيسه الحلما في تطبيق الفانون والفصور في التسبيب حوف بيان ذلك يقول إن مفاد طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار ساف الذكر هو الحصول على حكم يقوم تسجيله منام الإقرار في إثبات ملكية مورث المه مون عنهم للاطون المبلكية مما يقتضى عدم إجابة هذا الطابر إلا إذا كان المقر يلك الإقرار الملكية فإن الحبر الطاءون فيه قد أمام قضاعه على اقراض أن الإقرار هو سهب كسب ملكية مورث المعمون عنهم رغم أنه بعليميته كاشف لهذه الملكية وإيس ماشنا لها دور أن سين السبب الذي اكسسب موجبه ملكية الاطيان موضوع الإقرار ، وقفى بالتسليم مورث المطون عليم بم جوجبه ملكية الاطيان موضوع الإقرار ، وقفى بالتسليم طبقا لحص المساحدة المحمد من القانون المدنى بوصفه أثرا من آثار حق الملكية فإنه يكون مع با بالحمد في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة بأن الإقرار بالملكية هو نرول من المار عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه من ملكية وإخبار منه بملكية سابقة المقر له وحجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل طالما صدر مه عن إرادة حرة ويضحى دليلا المقرله فى إثباته اللكية قبل المقر يما يجيز له طلب المحرك بما يحين له المحتمة ونفاذه ، لماكان ذلك وكان التسليم أثر من آثار الملكية فإن الحكم المطعون فيه إذ أزم الطاعن بتسليم المطمون عليهم الأطيان التي أقر بملكيتهم لها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون و يكون النعى عليه بهذين السبين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### **ج**لسة ١ من يونية **سنة ١٩٨**٢

برئاسة السيد المستشار هد طه سنجر نائب رئيس ألحكمة ، وهضوية الساءة استشارين » يجد المرمى فتح الله ، ديد الماءم أحمد بركه كومرزوق فسكرى هبدالله . وهد عبدالمذم جابر ه

# (147)

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ القضائية :

إنبات " إزام الحصم تقديم مستند" .

الجزامات في تمالى المحكمة تونيمها علىاناهم المنخاف عن ايداع المستندات المكلف يتقديها -ماهيها . اعتبار الصننه غير موجود . شرطه •

مفاد المادة ٩٩ من قانون المرافعات والسواد ١٤ ، ٥ ، ١٥ من قانون الاثبات يدل عير أن المشرع قد نظم الجزاءات التي تملك المحكة توقيعها على الخصم المتخلف عن ايداع المستندات التي تحكفه المحكة بتقديمها ف خلال الأجل الذي مددته وهي الفسرامة والوقف واعتبار الدعوى كان لم تمكن مالم يضاو خصمه من الجزائن الاخيرين ولا تملك الحكة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلا بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥ من قانون الاثبات على كان ذلك وكان الين من الحكم الابتدائي أن اطاعن قدم عقد البيع موضوع النداع لحجكة أول درجة التي اطلعت عليه وأثبت بياناته وكانت المطمون عليها لم تنكر صراءة توقيعها عليه واكتفت في دفاعها أمام المكتف دون أن تخفذ هذه الاجراءات بالفعل ، ولم تتبع المحكة الإجراءات التي ناهمتها المحادة ١٥ من قانون الاثبات لاعتبار المحرو غير موجود ، فإن الحكم المطمون في إذ يعرض لدلالة ما أثبت بالحرا على أساس من اعتبار المقد غير موجود ودون. أن يعرض لدلالة ما أثبت بالحرا على مضمونه يكون معيبا بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقر تير الذى تلا**ه السيد المستشار المقرو** <sub>وا</sub>لمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس على ما يرين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرف المؤرخ در ١٩٧١ الصادر له من المطعون «ليها والمنضمن بيعها له قطعة أرض فضا ممدة للبناء والمبينة بصحيفة الدوى لقاء ثمن قدره ( ١٩٦٠ ج ) استانف و بناريخ ١٩٧٦/٦/٢٤ و حكمت الحكة باجابة الطاعن إلى طلباته استانف المسكندرية المابة الغاءه، و بناريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ حكمت محكة الاستئناف بالغاء الحسم المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن في هذا الحسم بطريق النقض المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن في هذا الحسم بطريق النقض وقدمت النيابة مسذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن و إذ حرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن سمى على الحسكم المطعون فيسه خالفة القانون والقصور بن التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن قوامد قانونى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن قوامد قانونى ماهو منسوب إليه منخط أو إمضاء ، والايجوز اعتبار الحرر فير موجود إلاباتباع الاجراءات المتصوص علما فى مذا الشأن ، وإذ لم تنكر المطعون عليها صدور العقد حاكمت بمجرد قول باحتفاظها بالحق فى الطعن عليه بالتزوير دون أن تخصد اجراءات الادعاء به ، فان الحمل المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى اللغاع على سند من امتناعه عن رد مقد البيع العرفى الذى يستند إليه فى دعواه بعد سحبه لإجراء شهره تنفيذا للحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل يكون قد سخاف القانون وشابه القصور وافساد فى الاستدلال .

وحدث إن هــــذا النمي في محله ذلك أن النص في المــادة ٩٩ من قانون المرافعات ملى أنه " تحـكم الحكمة على من بتخلف من ... الخصوم عن ايداع المُستندات ... في الميعاد الذي حددًا له المحكمة بفرامة لاتقل من جنية ولاتجاوز عشرة جنبهات ... ويجوز للحكة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أَنْ تَحَكُّمْ بُوقَفَ الدَّعُوى لمدة ﴿ تَجَاوِزُ سَنَّةَ أَشَهُرُ وَذَلَّكَ بَعْدُ سَمَاعَ أَقُوالَ المدعى عليه ، و إذا مضِتِ مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به الحكة جاز الحكم بأُعْبَارِ ٱلْدُعْوَى كَانَ لَمْ تَكَنَّ " وَفَيْ ٱلْمَـادَةَ £1 مَن قَانُونُ الاَّبَاتُ عَلَى أَنْهُ يهتر الحرر العرفي صادرا ممن وقعه مالم شكر صراحة ماهو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو بصمة " وفي المادة . ٥ من ذات القانون على أنه " على مدعى الزوير أن يسلم قلم الكتاب الحرر الم لمعون فيه إن كان تحت يده 6 أو صورته المملنة إليه ، فإن كان المحور محدَّد المحكم أو الكانب وجب إيَّداعه قلم الكتابُّ وفي المادة ٥١ منه على أنه " إذاً كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد اطلاعه على التقوير أن يكلف فورا أحد المحضرين بتسام ذلك المحسور أو يضبطه وايداعة قلم الكتاب ، فإذا امتاع الخصم عن تسايم المحرر وتعذر ضبطة اعتبر غير موجود ولابمنع هذا من ضبطة فيا بعد إن أمكن " يدل على أن المشرخ قد نظمُ الحـــزاءات آتى تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن ايداع المستندات الَّى تكلفه الحكمة بتقديمها في خلال الأجل الذي حدَّته وهي الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن مالم يضار خضمه من الجزائين الاخيرن ولاتملك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلابعد اتحاذ الاحراءات المنصوص علمها في المادتين ٥٠ ،١٥ من قانون الاثبات ، لما كان ذلك وكان البين من الحسكم الابتدائي أن الطاعن قدم مقد البيع موضوع التداعي لحكة أول درَجَّة الَّتِي اطلعت هذه وأثبتت بياناتُه وكأت المطفُّون عليها لم تشكر صراحة توقيعها عليه واكتفت في دوَّعها أمام الحكة الاستثنائية بالقول بأن العقد مزور بالفعل ، ولم تتبع الحكة الاجراءات التي نظمتها المسادة ٥١ من قانون الاثبات لاعتبار المحرر غر موجود ، فإنَّ الحسكمُ المُلمون فيه إذ قضي برفض دعوى الطاعن على أساس من اعتبار العقد غير موجود ودون أن يعرض لدلالة ما أثبت بالحسكم المستأنف عن مضمونه يكون معيبا بالخطأ فى ءطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

### جلسه ۱۹۸۲ من یونیه سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشار ، بهد طه سنجر نائب رئيس المحكة ، وعضو به السادة المستشارين. يجد المرسى فتح اقف ، عبد المنهم أحمد برفة ، مرزوق فيكرى عبد الله وحوجمس اسحق عبد السيد .

# (144)

### الطعن رقم ١٥٨١ اسنة ٤٨ ق :

(١) (٢) مسئولية ( المسئولية العقدية " . تعويض ( الشرط الجزائي " .
 إثبات ( عبء الإثبات " .

( ۲ ) الشرط الجنزائي عن التأخير في تنعيذ الانترام استثناء من تمراحد الدفية العبني الانترام .
 احتصافه من تماس الدين في تنفيذ التزاحه لا يلزير لاعماله طاب التنفيذ العبني ابتداء .

( ۲ ) الشرط المنزائق • محقيقة بجمل الضرو وإنما في تقدير الماء تدين - حب. إثبيات عدم.
 وقوده طرعاتين المدين .

١ — إن كان الأصل هو تنفيد الالتزام انفيذا عينيا فلا يصار إلى عوضه متى كان ممكنا إلا أن هذه الفاءة لا تمرى على الشرط الجزائى عن التأخير في تنفيذ الاللتزام لأن النعويص بمقتضى هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه رجوز أن يجتمع معه التفيذ العينى، ومن ثم فلا تطلب لاعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب ابتداء التنفيذ العيني للالتزام الأصلى .

٧ -- مؤدى حكم الحاة ٢٧٤ من القانون المدنى - وعلى ما جوى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد ، فان تحقق مثل هذا الشرط يحمل الضر و واقعا فى تقدير المتعاقدي فلا يكلف الدائن باثباته ، و إنما يقع على المدن عبد إثبات أن الضرر لم يقع .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقويرالذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاء، الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يمين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق - تقصل في أن المطعون عليه تقدم بطلب إلى السيد رئيس محكة الوقازيق الابتدائية طالبا صدور الآمر بالزام الطاعن باداء مبلغ ٠٠٠ جنيه ، وقال في سانه انه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ الرّم الطاعن بأن بسلم منقولات حجرة النوم المبينة به والرّم بدفع مبلغ ٠٠٠ جنيه في حالة نقص أو تغيير هذه المنقولات أو تأخره في تسليمها ، و بتاريخ ١٩٧٧/٢ أنذره بتسلم منقولات المجرة أو دفع تمنها فلم يستجب . وفض السيد رئيس المحكة إصدار الآمر وحدد حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يسلم المطمون عليه منقولات حجرة النوم الموضحة بعقد الاتفاق المؤوخ ٢٦ / ١٩٧٨/١٢ عينا أو يرفع تمنها البالغ قدره ٥٠٠ جنيه استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وقع ١١١ لسنة ٢٦ في مذى المنصورة مامورية الزام الطاعن بأن يؤدى إلى المطمون عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه والطاعن في هذا الحكم بالاستثناف وقعت النياية مذكرة أبدت فها الرأى الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فها الرأى لنظره ، وفها المؤدمة المازية رأيها ،

وحيث إن الطعن أقم على سبيرين ينعى الطامن بأولها على الحكم فيه الحلماً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول ان الأصل هو تنفيذ الالتزام عينا ولا يجوز اللجوء إلى التعويض النقدى إلا إذا كان في التنفيذ العيني إرهاق للدين بشرط أن يكون الدائن طلب بداءة التنفيذ العيني، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض النقدى دون أن يثبت أن في هذا التنفيذ إرهاق للدين الطاعن ، فإن الحكم يكون قد أخطا في تطبيق الغانون وتاويله .

وحيث إن هدا النمى غير سديد، ذلك أنه وان كان الاصل هو تنفيذ الااترام تنفيذا عينيا فلا يصار إلى عوصه من كان ممكنا، إلا أن هده القاعدة لا تسرى على الشرط الجزائي عن التأخر في تنفيذ الااترام لان التعويص ، مقتضى هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين في تنفيذ الزامه و يجوز أن يجتمع معه الننفيذ الدينى ، ومن ثم فلا يتطلب لاعمال هذا الشرط أن يكون الذائن قد طلب ابتداء التنفيذ العينى الااتزام الأصلى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام مقفولات غرفة اليوم الملاون فيه أقام منقولات غرفة اليوم المبينة فيه و بدفع مبلغ . . ه جنه إذا تأخر في تنفيذ الترامه وأن الطاعن تراخى في تنفيذ هذا الالتزام رغم اعذاره فلا على المطمون عليه الموان هد وأن الطاعن تراخى في تنفيذ الترامه على عرف الشام على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالقة القانون، وفي بيان ذلك ية ول ان الحكم أقام قضاءه على سند من أن المبلغ المقضى به يعتبر ته ويضا اتفاقيا يتعين القضاء به طالما لم يقم دلبل على نبو لحوق ضرو. بالمطعون عليه ، في حين أنه يتعين للقضاء بالتعويض نبوت ضرر لحق بالدائن، ومعلى الاغير وليس المدين حبء إجائه مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن مؤدى حكم المسادة ٢٧٤ من الفانون.
المدنى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – انه متى وجد شرط جزائ.
ق العقد ، فان محقق مثل هذا الشرط بجعل الضرو واقعا فى تقدير المتعاقدين.
فلا يكلف الدائن باشباته ، وإنما يقع على المدن صب، إشبات أن الضرر لم يقع .
لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزاء العامن بالملق لمنافق عليه عند الاخلال بالااترام ، المقض به استنادا إلى أنه يمثل التمويض المتفق عليه عند الاخلال بالااترام ، وأن الأوراق قد خلت من دليل على عدم لحوق ضرو بالمطعون عليه فإنه لا يكونه قد خالف القانون .

ولمسا تقدم يتمين رفض الطمن .

## جلسة ١٥ من يونيو هنة ١٩٨٢

برئامة السبد المستشار عد مجمود الباجورى نائب وتوع الحسك، وحضو الدادة المستشاد ن عد بلال الدين وافع ، مجمود حسن ومضأن ، بلال الدين أنس وواصل حلاء الدين .

## ( 1Th )

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٥ الفضائية :

(١)أحوال شخصية ووالتطليق للضرر".

التطليق الضرير لا يُستطاع معه دوام العشرة بين التروين - ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ -همطه . ثيوت المضرر وعجز القاضي عن الاصلاح بين الترويين -

(٢) دعوى " نظر الدعوى" "ما بدور بالجلسة " . " محضر الجلسة " .

استبجاء المصوم أو عاجتهم بما اتخذ ذالدموى من إجواءات الاثبات وما أدلوا به أو وكلاتهم من إفرادات أو أبدوء من دفوح ودفاع شعامة بالجلسة · هرطه أن تسكود واودة فى محاضر إلحلسة وبدوة بوامطة الكاتب مثال •

 ٢ ــ النص فى المسادة ٢٥ من قانون للرافعات على أنه و يجب أن يحضر مع الفاضى فى الحلسات وفى جميع إجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر و يوقعه

١ — النص في المادة السادسة من القانون وقم ٥٠ لسنة ١٩٢٩ مل أنه دوام العشرة بين اذا ادعت الزوجة إخرار الزوج بها عا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمنالها بجوز لها ان تطلب من القاض النفريق وحيثلة يطلمها القاض طلقة بائنة إذا ثبت الضرو وعجز عالاصلاح بينهما "يدل — وعلى ما مرى به قضاء هذه الحكة — أن المشرع اشترط للحكم بالتطايق في هذه الحالة بن شبت أضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما

من القاض و إلا كان العمل باطلا " . وفي المسادة ١٥٩ من قانون السلطة المنشائية وقم ٤٩ لسنة ١٩٩٧ على أنه على كتاب المحاكم والنيابات الذن يحضرون الحلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " . يدّل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للاثبات وما أداء أبه أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوه من دفوع وأوجه دفاع شفاها بالحلسات أن تكون واردة في شاضم مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز المحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجارز ما دون فيها يخصوص هذه الاحراءات وتلك النقريرات ، وكان النابت من عاضر جاسات محكى أول وأنها درجه أنها خلت من إنبات أن شاولات الاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما المصرح لهم بالصلح لم مستجيعوا لحذه المحاولات بحسا يتحقى به شرط عجز القاض عن هذا الاصلاح اللازم للحمج بالتصابي للضرر، فإن ما تضمنه به شرط عجز القاض عن هذا الاصلاح اللازم للحمج بالتصابي للضرر، فإن ما تضمنه وضعته لا يكون له سند من الأوراق و يكون قضاؤه بالتطابق رغم تخلف هذا المرط قد جاء خالفا للقانون(٢) .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع \_ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق \_ آتفصل فى أن المطعور عليها أقامت الدعوى رقم ٨٢ لسسسة ١٩٧٩ أخوال شخصية نفس أمام محكمة قنا الكاية بطلب الحكم بتطليقها على الطاعن طائمة بائنة ، وقالت شرحا لها أنه تزوجها ودخلها وعاشرها معاشرة الازواج

<sup>(</sup>١و٦) ذات المبادى. فىالطعن رقم ٣ ه لسنة ١ ه ق (أحوال شخصية) جلسة ٢٩ /٦/٦/ ١

وأنها لا زالت على عصمته وفي طاعته ، وإذ هجرها وتعدى عليها بالفترب وأذ هـ ا فعل واله ول بما لا يستطاع معه دوام الدشرة بن أمثاءا ، فقد أقامت الدهوبر ، و بتاريخ ٢/ ٩٨ احكمت لمحكمة بتطليقها على الطور طلقه باثنة، استأنف الطور هذا الحكم ؛ لاستئاف وقم ع ٥٥ ق أصيوط مأمر ربة فنا طالبا إلغاه ، و بدّ مرا الحكم ، الاحتمال المتكمة بلحالة الذعوى إلى التحقيق لتثبت لم هون عليها وقائم الاخرار التي تدعيها ، و بدّ سماع شهود الطرف تحكمت في ١٩٨٥/١٩٨٤ متأييد الحكم المستأنف . طعن الطون في هذا الحكم يطربق النقض ، وقدت اليابه مذكرة أبدت فيها الرأى برفصر الطعن ، عرض الطعم على هذه المحكمة في غرف مذورة فحددت جلسه المنظم وفيها النزمت الميابة رأيا .

وحث إن تما بنماه الطان على الحكم المطمون و ه غالة القانون يه وق بيان ذلك يقرل ان الحكم قضى و لتطبق للضرر دور أن تعرض الحكمة الصلح على الزوجين المتخاصين ، في حن أنه يشترط للتعلق في هذه الحلة أن يعجز "قاضي عن الإصلاح بيها وقد خات محاضر الحلسات في مرحلتي التقاض مر أية إثارة إد أن صلح قد عرض على الزوجين ، و من ثم فإن ما جاء بالحكم المطعون فيه بن ع ض الصح على المطعون عما لا يكون له سند من الأوراو ، ووو ما يع به تخالفة العارن .

وحيث إن هذا النمى في على ذلك أن النص في المسادة سادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ على نه" إ ادعت الزوجة ضرار الزوج . بمسأ لا يستطاع معه دوام العشرة بن أشالهما بحور لها أن تطاب من القاضي طقة اثنة إدا ببت الضرو وعجز عر لإصلاح بن ما ... " يعدل حسوعيا معرى به قداء مده المحكمة حد أن المشرع اشرط لخسكم بالتهدى هده الحالة أن بنبت إضرا الزوج نزوجته بما لا ستطاع مه دوام الهشرة وأن معجز الداخي عن لا - لاح بينهما . لما كان ذ ، كركان النص في المحادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن تحضر مع القاض في المحسات ، وفي حميم إحراء ت الاثبات كان يحرر المحضر ويوقعه من في المحسرة ووقعه من وقوقعه من

الفاضى، و إلا كان العمل باطلا . " وق المسادة ١٥٥ من قانون السلطة الفضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أنه " على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون المحلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " ، يلل على أنه يتمين لاحتجاج الخصوم أو محاجهم بما أغذ في الدعوى من إجراهات للأبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إفراوات أو أبدوه من دفوع وأوجه دفاع شفاها بالحلسات أن تكون واردة في عاضر مدونة بواسطة الكاتب ولا يجوز هذه الاجراهات وتلك التقريرات ، وكان النابت من محاضر جلسات محكمتي أول وثانى درجة أنها خلت من إثبات أن عاولات للاصلاح بين الزوجين قد بذلك وأنهما أو وكلائهما المصرح لها بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات للماض أثما المحلاح الازم للحمج بالتطليق للفرو غما يتحقق به شرط عجز الفاض عن هذا الاصلاح اللازم للحمج بالتطليق للفرو فإن ما تضمنه الحكم المطمون فيه من أن صاحا قد ورض على طرق الثراع فإن ما تضمنه الحكم المطمون فيه من أن صاحا قد ورض على طرق التراع وأن المطمون عا با رفضته لا يكون له سند من الاوراق و يكون قضاؤه بالتطليق وفي أن المطمون عا با رفضته لا يكون له سند من الاوراق و يكون قضاؤه بالتطليق رفم تخذف هذا الدج المحفرة على القالة الذرع ما النقض الإحالة .

### جلسة ١٥ من يونية صنة ١٩٨٢

برئامة السبدالمستشار مجد محمود الباجيرى نائب رئيس الحكة ، ومدّرية السادة المشارين ؛ مجد جلال الدين والم ، محمود حسن ومضان ، جلال الدين أنس راصل ملد، الدين .

# (141)

# الطعن رقم م ١ اسنة ١ ٥ القضائية :

(٢) أحوال شخصية " وقف النفقة مند الامتناع من الطاعة " . تطليق .

وقف نفقة الورجة فى حالة إمتناعها دون حق من طامة تروجها • م ٢ مكرد ثانها . من الفانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون وتم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مثل المحكمة إشخاط إجراءات التمكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ -- ١٩من ذات القانون فى حالة استمكام. المعلاف بين الزوجرن رطاب الورجه التطليق .

(٢) أحوال شخصية . إثبات " البينة " .

شروط ضمة أداء الشهادة فى الفقه الحنفى - ويعوب أن يكون الشاهد عالماً بالمشهودية وطوفى الخصرية -

١— مؤدى نص المادة ٦ مكرا نائيا من الفانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بلط الله المشافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بدل على أنه يشترط لتطبيق الاحكام المواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنعت عن طاعة زوجها ٤ ودعاها للعودة لمنزل الزوجية هلى يد محضر ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوة ٤ فإذا إستوفي الاعتراض شكاء القانوني وجب على الحكمة عندنظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ٤ فإذا إتضح لها أن الحلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجه التطابق إتحذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد ٧ — ١١ من ذات الغانون و وهذه المصورة الني يقتصر الأمر فيها على مجود ثبوت إستحكام الحلاف بين الزوجين.

دون محر لسببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة ينص المسادة السادسة مرذات القانون والتي يشترط لتحققها شبوت محد الزوج إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها .

٧ - من المقرر - ق قضاء هذه المحكة (١) - أن من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفي أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به ، وذا كرا له وقت الأداء فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوما حتى يتيسر الفضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضي صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به .

### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع م على ما يمين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن متحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٨ أمام محكة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاءن للحكم بتطليقها عليه طلقة بائنة، وقالت شرحا لدعواها أنه تزوجها بصحيع العقد الشرعي في ١٩٧٥/٥٢٥ ولكنه لم يعد لها مسكنا للدخول فيه ، وأخذ يلاحقها بالسب والإهائة وامتنع عن الاتفاق عليها ، وإذ أضر ذلك بها ضررا بالغا فقسد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، و بعد سماع الشهود قضت بالتطليق أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، و بعد سماع الشهود قضت بالتطليق استأنف الطاعن هذا الحسم بالاستهاف رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية نقص المناه ورة ، و باريخ ١٩٨٠ أحوال شخصية نقص المناه ورة ، و باريخ ١٩٨٠ أحوال شخصية فقض المناه ورة ، و باريخ ١٩٨٠ أحوال شخصية فقض المناه ورقم هذه الحكمة بأيد الحكمة المناه على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها فوضت النيابة الرأى للعكمة .

وحيث إن الطعن أقم على سبهين ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه نحالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه دعى المطعون صليها للدخول في طاعته ولكنها اعترضت على ذلك أمام ذات المحكة التى كانت تنظر دوي التطليق المقامة منها ، فطلب نظر الدعويين معا ، وهو ما كان يستوجب اتخاذ أجراءات التحكيم قبل الفصل في طلب التطليق وفقا لنص المادة ٦ مكردا ثانيا من الفانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وإذ قضى الحكم بالتطليق دون اتخاذ هذه الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٦ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أند اذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع. وتعتبر ممتنعة دون حق إذاً لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة على يد محضر وعليه أن ببين في هذا الاعلان المسكن، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام الحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان ، وهلها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية اتى تستند إليها في امتناعها عن طاعته و إلا حكم بعدم قبول اعراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم في الميعاد . وعلى المحقة عند نظر الاعتراض أو سناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق أتخذت المحكمة إحراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧إلى ١١ من هذا القانون" بدل على أنه يشترط لنطبيق الأحكام الواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد امتنعت عن طاعة زوجها ، ودعاها للعودة لمنزل الزوجية على يد محضر ، ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوة فإذا استوفي الاعتراض شكله القانوني وجب على الحكمة عند نظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، فإذا إتضح لها أن الحلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة النطايق اتحذت الهكمة إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ — ١١ من ذات القانون . و إذ كانت هذه الصورة التي يقتصر الامر فيها على مجود ثبوت استحكام الخلاف بن الزوجين دون تحر لسبيه. أو محدد أى من الزوجين سأل هنه نمتنف عن تلك الواردة بنصالما دة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحققها ثبوت تعمد الزوج إبذاه زوجته بالقول أو الفعل هلى نمو لا يستطاع معسه دوام العشرة بين أمنالها ، وكان الثابت أن المطمون عليها قد طلبت التطليق هلى سند من توافر حالة الإضرار هذه ، وقدمت البينة على مدعاها ، وقد أقام الحكم المطمون فيه قضاءه بإجابة طلبها على ما تحقق للحكمة من شبوت إضرار زوجها الطاعن بها على نمو يوجب إعمال نص المسادة السادسة سالفة الإشارة ، وكان هذا الذس لم ستلزم انحاذ إجراءات أطبحكم إلا إذا رفض طلب الزوجة ثم تكررت الشكوى منها وأخفقت في إثبات أوجه الإحراءات يكون على غير أساس ،

وحيت إن الطاعن ينمى بالسهب الثانى على الحكم المطمون فيه غالفة الفانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن شهادة شاهدى المطمون عليها أمام عكمة أول درجة جاءت في عبارة عامة وغير محدة الوقائم في الزمان والمكان وهي بذلك شهادة قاصرة في نظر الشريعة الأسلامية لا تكفي للحكم في الدعوى المطلبات المطمون عليها ، كما لم يبن كل من الشاهدين ما إذا كات معلوماته سماعية أو عن مشاهدة شخصية ، في حين أن الشهادة في دعاوى التطليق لابد أن تكون عن مشاهدة ولا تصح بالدياع ، مما يعيب الحكم نخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذاك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكة أ أن من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفي أن يكون الشاهد عالماً أ بالمشهود به ، وذاكرا له وقت الأداء فلو نهي المشهود به لم يجزأن يشهد ، أ وأن يكون المشهوديه معلوما حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح أ المشاهد للقاضي صاحب الحق ومن عاسمة الحقى ونفس الحق المشهود به ، عد وكان الدين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الإبتدائى المؤيد به أنه أقام قضاءه في خصوص ثبوت مضارة الطاعن لزوجته المطعون هايها على ما أجمعت طبه كلمة شاهديها من أن الطاعن أهرض عن زوجته المطعون عايها ولم يدخل بها رفع انقضاء أربع سنوات على عقد الزواج وامتنع عن إعداد المفروشات اللازمة لمسكن الزوجية مما أدى إلى حدوث شقاق بونهما وأن العشرة بينهما بالتحميدية ، وهي أقوال تكشف عن علمهما بالمشهود به وتتوافر فيها شروط حمدة الشهادة فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى خصوص اعتداده بشهادتهما يكون على غير أساس .

## جلسة ١٩٨٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيدالمستشارا محمد الباجورى نائب وتوس الحكة، وهنو ية السادا الستشارين 3 مجمد جلال الدين واذم > محمود حسن ومضان > جلال الدين أنس وأمل ملاء الدين -

# (12.)

### الظُّعن رقم ٥٤ اصنة ١٥ القضائية :

( ۲ ، ۲ ) استثناف " الطلب الجديد" . دوى " الطابات الحتامية" . تتفيـذ .

 (١) طلب التنفية العيني والتنفيذ بعاريق لابدو بض ، قسيان بنفاسمان نفيذ التراما المدين ه جواق الجمع بينهما م إقامة الدموى بأحدهما أمام عكمة أول هرجة لا يمام من إبداء الآشو أمام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .

( ٢ ) طلب العادعة إلزام المعادر هابه. بتمو يضها من ضياع استحقاقها فى اعيان الوائف طبقاً لأحكام المسمولية القصيرية وتوسى تنفيذا يعاريق التمويض لا انتزام فى جانيم استحاله تنفيذه دينا . مقايرته تماما طابها الحمكم باستحقاقها ومورثها حسة فى أهيان الوقف على أماص منافرعة المطمون عليهم فى ملسكيتها م فضاه الحمكم العادون فيه بدّم قبول الاستنتاف بمالندية لطلب الاضتحقاق على منه من أنهما طايان جديدان لا يجوز قبولما م و٣٣ مرافعات. صحيح .

#### (٣) دعوى <sup>دو</sup> تكييف الدووى " .

محكمة الموضوع غير مقيدة في تسكييف الدعوى بوصد الخصوم لها . الترامها بالتسكييض. الفانوني الصحيح .

١ — طلب التنفيذ الديني والتنفيذ بطريق التهويض قسيان يتفاسمان تنفيذ الرام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجـــوز الجمع بينهما ولايمنع إقامة الدعوى يأحدهما أمام محكمة أول دوجة من إبداء الآخر أمام محكمة الاستثناف ولا يعــد في هذه الحالة طلبا جديدا نما لايجوز قبوله طبقا لنص المــادة ٣٣٥ من قانون المرافعات .

٧ - لم اكان الدين من الأوراق أن الطلبات الحتامية للطاعنة أمام محكة قول درجة والتي تحدد بها نطاق الحصومة من حيث موضوعها هي طلب الزام المطعون عليم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لأحكام المسئولية المقصرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانهم استعال سنفيذه عينا وهسو ماينا برتماما في موضوعه طلب الطاعنة الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف على أساس من منازعة المطعون علهم في ملكيها فإن الحكم المطعون علهم في ملكيها على سند من أنها طلبان جديدان لايجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٢٣٥ من على سند من أنها طلبان جديدان لايجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٢٣٥ من عانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٣ -- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه
 بها الخصوم و إنما بما تتبينه الحكمة من وقائمها في ضوء أحكام القانون دون تقيد
 منها يتكييف الحصوم لها

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافية و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحسكم المطعون فيسمه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد المطعون عليهم عدا الاخير للهكم باستحقاق مورثها المرحوم ... ... حصة على الشيوع في أعيان وقف المرحومين ... ... ... ولدى ... ... المبينة بكتابي إنسائه الصادرين في غرة شوال سنة ١١٤٩ هو وغرة ذى الحجة سنة ١١٤٦ هو واستحقاقها حزما من هذه الحصة بطريق المراث عن والدها المذكور و بالزام المدعى عليهم بأسليمها هذا النصيب ٤ و إذ ندب خير لبيان تسلسل الاستحقاق في الوقف وتحديد نصيب الطاعنة فيه تقدم بتفريره

متضمنا تعذر إتمام المـأمورية لخلو الأوراق من إملامات الوفاة والوراثة التي يمكن التعرف منها على تسلسل طبقات المستحقن في الوقف ولزوال معالم بعض الأعيان الموقوفة على الطبيعة وعدم كفاية البيانات الخاصة بالبعض الآخر وخلو السجلات الرسمية من إيراد مسطح البعض النااث في تكايف الواقفين ، ويتاريخ ٨/٥/٧٧ حكت الحكمة بعدهم اختصاصها محايا بنظر الدعوى وإحالتها إلى عكمة الاسكندرية الابتدائية الخنصة وأمامها قيدت الدعوى برقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية الأسكندرية وحددت الطاعنة طِلْبَاتِهَا يَاخُكُمُ أَصَايًا بِالزَّامِ المُطْعُونَ عَلَيْهِمْ عَدَا الْآخِيرُ بَانِ يَدْفَعُوا لَهَا مبهنم ٢٥٧٨١٩ ج و٢٢ م بصفة تعويض عما لحق بها من ضرر تتيجة لضياع مقدار استحقاقها فى الأعيان الموقونة شاملا الريع المستحقعنه واحتياطيا بإلزام المعامون عليهم الأول ومن الرابع إلى السادسة بأن يدف والما مبلغ ٧٧٢٨ ج قيمة مقدار استحقاقها شاملا الربع المستحق عنه في العين الثالثة ( الحنينة ). الموقوفة والمبينة بحجة إلحاق الوقف الصادرة في غرة ذي الحجة سنة ١١٥٧ هـ . وقالت سانا لذلك أنه تبين من تقارير الخيرة المقدمة في الدعوى أن معالم بعض. أعيان الوقف ضاعت بسبب سوء تصرف وزارة الأوقاف والنظار السابقين من مورثى المعامون عليهم من الرابع إلى السادسة ومنها ما تركوه نهيا للغير دوزأن ينازعوه فيحيازته إلى أن إكتسب ملكيته بوضع البدالدة الطويلة وهو ماترتب هليه ضياع استحقاقها في هذه الأعيان وريعها مما تستحق تعويضا عنه . دفير المطعون عليهم الأربعسة الاول بسقوط الدءوى بالتفادم وأنضمت إليهم المطعون عليها السادسة . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٩ حكمت المحكمة ،تمتخي هذا الدفع . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١ لسنة ١٩٧٩ تصرفات الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بالنعويض وباستحقاق مورثها المرحوم ... ... ...حصة قدرها ٢ ط و١٢ س شيوما في أعيان الوقف موضوع الدعوى و باستحقاقها ميرا اا عنه خمسة أسهم من هذا القدر . وفى ٩/٥ ١٩٨١ حكت محكمة الاستثناف بعدم قبول لاستثناف بالنسبة لطلبي الاستحقاق ـــ ويتأبيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن . ومرض الطمن ملي هذه المحكمة في غرفة مشورة فمددت عبلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على صبين تنعى الطاعنة بأولما على الحكم المطاءون فيه الخطأ في تطبيق الفانون وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءة بعدم قبوله الاستئناف بالنسبة لعلنى الاستحقاق على صند من أنهما طلبان جديدان لا يجوق إبداؤهما في الاستئناف لأول مرة طبقا لنصر المادة و٣٣ من قانون المرافعات عموم من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن تعسديل طلباتها إلى الرام المطعون عليهم بتعويضها عما ضاع من استحقاقها ومورثها فيه ولأن الفصل في طلب الا يتضمن التنازل عن طلب التحويض يترتب على الفصل في لاستحقاق ذاته باعتبار أن التنفيذ العيى لالالترام وقسد أصبح مستحيلا بمثلك الغير أعمان الوقف بوضع اليد الملة الطويلة فإن طلب الاستحقاق طلب الاستحقاق طلب الاستحقاق طلب الماء الاستحقاق طلب العامار لا مفايرة ينهما .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وائن كان طلب التنفيذ العبنى والتنفيذ بطريق النمويض قسبان يتفاسان تنفيذ النزام المدين و يتكافئان قدراً هيث يجوز الجم ونهما ولا يمنع أقامة الا عوى باحدهما أمام محكمة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكمة الاستثناف ولا يعد في هذه الحالة طلبا جديدا مما الايجوز قبوله طبقا انص الممادة د ٢٣ من قانون المرافعات ، إلا أنه لمماكان الين من الاوراق أن الدلبات الختامية للطاعنة أمام محكمة أول درجة والتي تحدد بها نعاق الحصومة من حيث موسوعها هي طلب إلزام المعامون المبم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بعلويق النعويض لالتزام في جانهم استحال تنفيذه عينا وهو مايغاير تماما في موضوعه طلب الطعافة الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف في أساس من منازعة المطعون عليم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه في أساس من منازعة المطعون عليم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه أساس من منازعة المطعون عليم في المكتبة عناؤن المرائمات يكون عديدان لا يجوزة وله إطبقا لنص المدادة و٣٧ من قانون المرائمات يكون قد طبق المفاون المرائمات يكون الذي عايه بهذا السبب على غير أساس و

وحيث إن حاصل النمى بالسبب النانى أن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه يسقوط الاعوى بالتقادم على أساس أن المطلوب المطاوب فيها تعويض من عمل غير مشروع في حين أنها أقيمت بطلب الزام الماهون عليهم بأداء ثمن حصة الطاعنة في اله قف بعد إنه أكبر بوصع اليد المسدة العاويلة وترتب على هذا التكيف الخاطىء تطبيق أحكام النقادم المنصوص علما في المادة ١٧٧ من الله نون المدنى، هذا إلى أنه وعلى فرض صحة التكيف فإن مدة التقادم اللطويلة لم تك قد انقضت بعد عند رفع الدعوى لوقوع الفعل غر المشروع في ١٩٦١/٤١ مبلغة الشابت بتقرير الحبير المفدم إلى لجنة القسمة ولان الطاعنة لم تعلم بالدر و الشخص المسئول عنه إلا قبسل رفع الدعوى سبضعة أشهر عالم سطيق في شأنه كذلك النقادم الثلائي وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والطط في فهم الواقع •

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن المقرر في نضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكيف إ دعوى ايس بما يصفه بها الخصوم و إنما بما يدينه المحكمة من وقائمها في ضـــوء أحكام الله نون دون تقيرُ منها بتكييف الخصوم لها ، و إذ كانت الطلبات الحتامية في الدعوى هي إلزام المعلمون عليهم بتعويض الطاعنة عنضياع استحقاقها في أعيان الوقف بتملك الفسسر لها نتيجة خطأ بعضهم ومورثي البعض الأخر بما يتمق مسع تكبيف المحكمة لها بأمها دعوى تعويض من ضرر مرتب على عمل غرمشروع وكان الحكم الابتدائي لمؤيد لأسبابه بالحكم المعامون فيه أقام قضاءه بسقوط الدعوى بالتقادم على أُســوله ووكانت المدعمة تطالب بالتعويض من حراء خطأ تدعيه أدى إلى علك الغر لنصيبها في الوقف بالتفادم المكسب ومفهوم طنها على هذا النحو سليم منها بأن الفعل غر المشروع الذى كان تتيجته تملك الغرر لحصتها في الوقف قد مضى عليه 1كثر من خمسة عشر عاما من قبل ابدائها اطلب التمويض مما يجعل دعواها طبقا للملبات التي استقرت الذَّى أو. ده الحـــكم له أصَّله الثابت في الاوراق ويتفقُّ مع ما أثدته تفرير الخبير المنتدب من لجنة الِقسمة الرَّرخ ١٩٦١/٤/٢٨ من أن الغير وضع اليدعلَ الأعيانُ موضوع الدعوى بنية التملك أكثر من ممسين عاما وما سلمت به الطاعنة من اكرُر مَّن خمِسين عاما وما سلمت به الطاعنة من اكتساب الغير لللكية وهـــو ما اتخذته أساسًا ﴿عُواهًا ﴾ وإن الحسسكم لا يكون قسد خالف القانون أوأ خنا في فهم الواقع و يكون النعي عليه في هذا الحصوص على غير أساس. ولمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٨٢

رئامة السهد المستشار / محمود عنان دوريش نائب رئس الحكمة ، وعضوية السادة المستشاوين : أحمد صبى أمدد ، عمد إبراهيم عليسل ، حبد المنصف هافم ، وأحمد لهلي

# (111)

### الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٩٤ القضائية :

( ٢ 6 ١ ) تنظيم . نزع الملكية النفعة العامة . تعويض . دعوى .

 ا حس صدر قرار المحافظ باعتباد خداراً. التنظيم م ١٢ ق ٥ به لسنة ٦٣ . أثره . مثم إجراء أحمال البناء أو النماية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - لأولى للشاؤ الحق في المعريضي
 إذا تحقق موجه .

٢ - القمويض عن ترخ الملكية النامة العامة - عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى الحكة الهاب عدم حراز الالتجاء مباشرة إلى الحكة الهاب و مراز المباشرة الإحرادات التي أوجب التأثرث المباشرة المباشرة

١ — مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المبانى السابق رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتهاد خطوط التنظيم فإنه محظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أصمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد ، حسبا ورد بالمذكرة الإيضاحية لحذا القانون . فقد نص المشرع على الزام الإدارة بتدويض أولى الدأن تعويضا هادلا إذا تحقق موجبه .

٢ – أوجبت المادين الخامسة والسادسة من الغانون ٧٧ه لسنة ١٩٥٤ على الجمهة القائمة بإجراءات نزع المذكبة للنفعة العامة أن تتحذ الإجراءات المحددة بها واتى تنتهى بقد ير كشوف تنضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته وإسم مالكه وأصحاب الحق فيه وعمل أقامهم والتعويض المقدر لهذا العقار وهرض

هذه الكشون مع الحرائط في الأماك المحدد، والنشر عنها ، و إخطار أصحاب الحقوق الشأن بها ، كما خوات المحادة السابقة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق ولاعتراض على هذه البيانات بماني ذلك تقدير النمويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء مدة عرض الكشرف سالفة الذكر . و ببلت المحادة الثالثة عشر تشكيل المجنة المختمة بالفصل في المعارضات الحاصة بالتعويضات وأجازت وبين من هذه المحتمة المابينة أمام المحكمة الابتدائية ، ولم المحكمة المابدائية ، المحكمة بطلب النمويص المه و إن كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة المي المحكمة بطلب النمويص المستحق عن نوع المملكية ، إلا أن هذا الحظر و مهلى ما جرى بد قنماء هذه المحكمة حسم مروط بأن تكون الجهة نازمة المملكية قصد اتبعت من جانبها الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون المحاديد التي حددها القانون كان لها حب الحق أن بلجا إلى الحكمة المختصة المطالبة بالتعويض المستحق .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر كه والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقاما الدعوى رقم ١٩٧٥ سنة ١٩٧٣ مسدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحريم بالغاء قرار تقدير ثمن الحزء الضائع للننظيم بالعقار المبين بالأوراق وتفدر الثمن المناسب له وقالا بيا : للدعوى أر يحافظة الداهرة قامت بنزع ملكية ٧٧ مترا مربعا من المفاو الملذكود ٤ وقدرت تمن المريم يحتم المربعات، وأخطر بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦ للمستلام الدعوي ضل هد فقا الاساس ٤ وك كان ممن المريقد وقت تزع للمستلام الدعويض على هدن جنها فقد أقاما الدعوى بطلها تهما سالفة البيان ٤

و بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ حكت المحكة بعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحسم لدى عكمة استثناف الفاهرة بالاستثناف رقم ٧٤٧ سنة ٩٩ ق مدنى طالبين الغاءه وتقدير نمن المتر بمبلغ خمسين جنبها و بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ وحكمت المحكمة بتأييد الحسم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحسم بطويق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أجت فيها الرأى بنقض الحسم المطمون فيسمه عورض الطعن على هذه الدائرة في غرف مشورة فرأت أنه جدير بالنظرة وحدمت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطمون فيه الحلطا في تطبيق القانون والنصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقرلان، أنهما بمسكا أمام محكةالموضوع بأن التزاع المطروح إنما هو مطالبة بتعويض عن مساحة بارزة عن خط الننظيم، وهو ما تحضم لا حكام القانون رقم وي لسنة ١٩٦٧ نضلا عن أن الجمهة المنوط بها نزع الملكي الم تتخذ الاجراءات المنصوصر عليها في القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ غير أن الحمم المطمون فيه أطرح هذا الدفاع وأيد حكم محكة أول درجة بعلم قبول الدموى على سند من الدول بأن أحكام العانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ تمنع الالتجاء إلى المحكمة بدعوى مبتدأة لطاب التعويض فيكون الحسكم المعلمون فيه قد شابه الخطأ في تطبيق القانور والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النحى في محله ، ذلك أنه لما كانت المحادة ١٢ من قانون نطيم المبانى السابق رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ المنطق على واقعة الدعوى قسد جرى نصها بأن يصدر باعتاد خطوط تنظيم الشوارع قرار من المحافظ بعد مواقلة المحلس المحتص ، ومع عدم الاخلال بأحكام قانون نرع الملكية بحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم ، ويعوضر أصحاب الشأن تعويضا عادلا ...... "مما مقاده أنه إذا صدو قرار من المحافظ باصاد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة من خطأ التنظيم غير أنه حماية لحقوق الأفراد — حسبا ورد بالمذكرة الإيضاحية لحلة القانون — فقد نص المشرع على إلزام الادارة بتعويض أولى الشأن تعويضا هادلا إذا تحقق موجبه ، لماكان ذلك وكان القانون رقم ٧٧ه لسنة ١٩٥٤ قلم

أوجب في المادتين الخامسة والسادسة على الحهة القائمة باحراءات نزع الملكية النفعة العامة ــ أن تتخذ الاجراءات المحددة بهما والتي تنهى بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ماكيته واسم مالكه وأصحاب الحق فيه ومحل إقامتهم والتعويض المقدر لهذا العقار ، وعرض هذه الكشوف مع الخرائظ في الأماكن المحددة والنشر عنها ، وإخطار أصحاب الشأن بها ، كما خولت المادة السابقة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على هسذه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتماء مدة عرض الكشوف سالفه الذكر ، وبينت المادة الثالثة عشر تشكيل المجنة المختصة بالفصل في المعارضات الحاصة بالتعويض ، وأجازت المادة الرابعة هشر الطمن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، ويبين من هــــذه النصوص أنه وإن كان لايجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى الحكمة بطلب التعويض المستحق من نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر 🕳 وهلي ماحرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بأن تكون الحهة نازعة الملكية قد اتبعت من جنانها الاحراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير النعويض ، فإن لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الحق أن بلجأ إلى المحكمة المحتصه الطالبة بالتعويض المستحق ، لماكان ماتقدم وإذ لم يلتزم الحسكم المطعون فيه هذا البظر وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنين الجوهري سالف البيان، فإن الحسكم يكون قد أخطأ في تعابرق القانون وعاره القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى محت. واقبي أسباب الطعن .

### جلسة ۲۱ من بوبيه سنة ۱۹۸۲

برئامسة السهد المستشار / الدكتور مصطفى كبرة نائب رئيس الحكما ، وعضر بد الساهة المستشارير ، صلاح الدين عبد العلم ، المدكنور أحمد حسنى ، والدكتور على عبدالفتاح وعجد طموم .

## (127)

### **#طعن رقم ٣٨ ه لسنة ٤١ القضائية :**

- (١) نقض (وسبب الطعن . محالفة الثابت بالأوراق " .
  - مخالفة الثابت بالأوراق التي نبطل المسكم ماهيتها
    - (٢) إثبات " الإقرار القضائي " .
  - الإدرار القضائي . م ٣ ١ -ن قانون الإثبات . ماهينه .
  - (٣) عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع " .

الفسر المدّره وإستثنار نية طرفها • من ملطة محكة الموضوع من تام قضاؤها على أصبات حائفة وطالمــاً متخرج عن المدى الظاهر لعبارتها •

الإقرار الفضائي وفغا لنص المادة ١٠٥٣ من فانون الإشبات هو اعتراف الخص أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليمه أشاء سر الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يبنى عليه إقالة خصمه من إقامة اندليل على الله الموقعة .

المخالفة النابت فى الأوراق التي تبطل الحكم هى تحريف محكمة الموضوع
 للنابت ماديا ببعض المستندات ، أو إبتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفا
 لمك هو تابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناضلة من الخصوم .

٣ - تفسير العقود و إستظهار نيسة طرفيها أصر تستقل به عكة الموضوع
 مادام قضاؤها في ذلك ية وم على أسباب سائنة وطالما أنها لم تجرج في تفسيرها
 للعقد و إستظهار نية المتعافدين عن المعنى الظاهر لعباراته

#### المحكمة

بمد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ك والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ ملى مايبين من الحكم المطعون فيــــه وصائر أوراق. الطعن – تخصل في أن البنك المطعون ضده الأول استصدر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ أمر حجز تحفظي ما للدين لدى الغير ضد الطاعن وفاء لميلغ ٣٣٧٥ج و ٤٥٧م والفرائد بواقع ٥٦٦٪ سنويا اعتبارا من ١/٦٥/٧/١ وذلك تمت يد المعامون ضدهم الآخرين و بعد توقيع الحجز و إبلاغه تقدم البنك المطعون ضده الأول إلى محكمة القادرة الابتدائية باستصدار أمر أداء بالدين ضد الطاعن وشركة الإسكندرية العامة للقاولات على وجه التضامن مع صحة إجراءات الحجوز الموقعة وجمالها ننفيذية فامتنع السيد رئيس المحكمة من آصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقال البنك المطعون ضده الاول بيــانا اطلبــه أنه يداين الطاءن برصيد مدين قدره ٣٣٧٥ج و ٤٥٧م حق ١٩٦٥/٦/٣٠ خلافًا للفوائد بواقع ٥٦٠/٠ سنويًا اعتبارًا من ١٩٦٥/٧/١ وأن هذا الدين نشأ من عقــــد فتح اعتماد جارى مدين فتحه البندك العربي المحدود في ١٩٦٠/٢/٩ والذي اندمج بعد ذلك في سك مصر ، وأن الدين تأكد بمقتضى إقرار وقعه الطاءن في ١٩٦٣/٧/٣ يتضمن مديونيشـه في ٤٤٨٠ج و ٦٩٢ م حنى ١٩٦٣/٤/٣٠ بخلاف مانستجد من فوائد وعمولات ومصروفات مصرفيسية. ابتداء من ١٩٦٣/٥/١ وتعهد العااعن أن يسدد قيمة الرصيد على أقساط إلا أن الطاعن سدد القسط الأول وقدره . . . ١ ج ولم يقم بسداد قيمة الأقساط

الاخرى وملحقاتها وأصبح رصيد حسابه مدينا في مبلغ ه٣٣٧ج و ٤٥٧ م حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ مخلاف الفوالد بواقع ورد / تضاف إلى الأصل شهريا اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ حتى تمام السداد وأن الاعتماد سالف الذكر كان مفتوحا يغرض مناولة أعمال المقاولات الخاصة بمنشأة الطاعن التي كانت بامم منشأة ... .. مقاولات عمومية وهي منشأة فردية أنمت ثم أدنجت بقرار وزير الإسكان رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٤ في شركة ا إسكندرية العامة للقاولات الأمر الذي تعدّر معه الشركة الأخرة خلفا له ومن ثم تكون ملزمة مع الطامن على وجه التضامن فها بينهما بسداد مطلو باله تقيدت دعوى برقم ٢٤٩ لسنة ١٩٩٦ تجاري القاهرة الابتدائية وبتاريخ ٣٠٠/٣,٣٠ حكمت الحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسية لشركة الإسكندرية العامة للقاولات و بإلزام الطامن بأن يدفع للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ٣٢٧٥ج و ٤٥٧م والفوائد القانونية وُصحة الحجز التحفظي الموقع نحت يد المطمون ضدهما لثانية والنالثة وآخرين وجعله نافذا استأنب الطاعن هــذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٧ اسنة ٤٨٤٪ . تجاري وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستثناب باللسبة لشركة الاسكندرية المامة الفاولات لانتهائية الحكم المستأنف بالنسبة لها وتأسد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحركم بطريق النفض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها ارأى برفض الطعن . عرض اطمن على هذه الحكمة في غرف مشورة ، فرأته جديرا بالنظر، وبالحلسة المحددة التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعن سنى بالسبب الاول على الحكم المطمون فيه عنافة الثابت بالاوراق . وفي سيان ذلك يقول إن الاصادكان مقتوحا بغرض مزاولة أعمال المقاولات الحاصة بمنشأة فردية وقد ألمات ثم أدنجت في شركه اسكندرية العامة القاولات ، الأمر الذي تعتبر معه الشركة الاخرة خلفا له ومن ثم تسكون ملزمة معالطاعن فيها بينهما بسداد مطلوب البيرى وقد أففل الحكم هذا المني .

وحيث إن هذا النبى غير صديد ، ذلك أن نخالفة الثابت في الاوراق التي تبطل الحركم هي تحريف محكة الموضوع النابت ماديا سعن المستندات ، أو ابتناء الحركم على فهم حصلته المحكمة غالفا لمساهو ثابت بأوراق الدعوى من

وقائع لم تكن محل مناحلة بين الخصوم . لماكان ذلك ، وكان ماقال ، البنك المطَّعُونَ صَدَّهُ الأول في طلَّب أمر لجز وأمر الأداء و من أن دين سنك مصر الذي فتح من أجــله الاعتماد إنمـا يتعلق بمنشأة ... ... التي أممت وأدمجت في شركة الإ- كمندرية العامة القارلات " لم يكن أمر ثابت بالأوراف المقدمة في الدعوى سواء كان ذلك في مة ــ فتح الاعتماد المؤرخ ٢/٩/ ١٩٦٠ أو بالا تفاق المؤرخ ٧/٣ مرم ١٩٦٣ أو بغير ذلك من مستندات ا هوى إنما هو لايعدو مجرد ادعاء من البنك المطمون ضده الأول تبرير طلباته الموجهة منسه إلى شركة الاسكندرية العامه للقاولات واتى أدمجت فيها تلك المنشأة بعد تأميمها تأسيسا على أن الشركة تعستير بذلك خلفا للصاعن وتكون من ثم ملزمة معه على وجه التضامن فيها بينهما تسداد لدين . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الادعاء بأدلة سائنسة وكافية ,ذ قرر " أن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ٢/٩ -١٩٦٠ وعقــد الاتفاق النابت التاريخ في ١٩٦٣/٧/٨ قد وقعا من الطاعن بصفته الشخصية ولم يرد بهما ذكر للشركة أو المنشأة الأمر الذي بدل على أن العلاقة لم تنشأ بين البنك والمشأة وإنما تشأت بينسه و بين العامن م م . • فإن النعي على الحكم بخالفـــة الثابت في الأوراق يكون على هرأساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم الطعون فيه الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أهدر دلالة وحجية إقرار البنك المطعون ضده الأول في الدعوى بأن مقد فتح الاعتاد الذي أشبح الدين المطالب به كاريتملق بمزاور أعمال المقاولات الخاصة بمشأة ... .. وهو إقرار قصافي يعتبر حجة قاطعة على المقر و ستوجب التراهه به وعدم خروجه عليه وإذ انهى الحكم المطعون فيه إلى إهدار هدا الإقرار واعتر دين البنك دينا على منشأة ... .. فإنه يكون قد أخطأ في الفانون وقد حجبه هذا الحط عن شروع دفاع الطاعن بشأن عد جواز رجوع في الفانون وقد حجبه هذا الحط على شركة الإسكندرية العامة للقاولات مما يعيبه للبك عليه قبل الرجوع أولا على شركة الإسكندرية العامة للقاولات مما يعيبه كذلك بالاخلال محق الدفاع .

وحيث إن هسذا الذي غير سدي ، ذلك أن الإقوار القضائي وفقا لنص المسادة ١٠ من قانون الإثبات هو اعتراف الخيم أمام القضاء بواقعة قانوئية مدعى بها عليه أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما ينبى عليسه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الو انعة . لما كان ذلك ، وكان ماقوره البنك المطعون ضده الأول من " أن عقد فتح الاعتباد الذي أشتج الدين المطالب به كان مفتوحا بغرض مناولة أعمال المقاولات الخاصة بالطاعن والتي أممت فيا بعد وأدبجت في شركة الإسكندرية العامة "قاولات ومن ثم تكون الشركة مسئولة بالتضامن مع الطاعن في سداد الدين المطالب به " إنما هو في حقيقة الأمر ادعاء بواقعة يستدر إليها في تهرير طلب إلزام شركة الاسكندرية العامة القاولات بالدين بالتضامن مع الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هسذا الادعاء الأسباب السائفة التي أوردها — على النحو السالف بيائه عنه الرد على الديب الأول من أسباب الطعن ، فإذ النعي عليه بالخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس ،

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النالث على الحكم المطعون فيسه القصور في التسهيب والقساد فى الاستدلال والخطأ فى القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن " منشأة ... ... مقاولات عمومية " هى منشأة فردية مجلوكة له وليس لها كيان قانونى أو شخصية اعتبارية فإذا ما أبرم مقمد قرض مع البنك تقويل أعمال المقاولات الى تقوم بها هدف المنشأة فإن اسمه هو الذى يظهر فى عقد فتح الاعتباد و يكون من القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال أن يعتبر الحكم المطعون فيه مثل هـ أذا القرض منبت الصلة بتلك المنشأة لمجرد ورود اسمه — أى امم الطاعن بحد بحردا ، كما يكون الحكم قد أخطأ فى القانون بإثباته الشخصية الاعتبارية لملشأة فردية ،

 من الهاود . وكان الحكم المطعون فيسه قد الترم فى نفسيره لعقد فتح الاعتباد موضوع الدعوى وعقدالاتفاق الثابت فى ١٩٦٣/٧/٨ عباراته الواضحة واستخلص لأسباب سائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق ــ أن عقد فتح الاعتباد قد أبرم لصالح الطاعن تخصية عن الدن النامج عن هذا العقد ولا علاقة لمنشأة الطاعن جذا الدين ومن ثم فإن النبي على الحكم بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والحطأ فى القانون والإخلال محقى الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين وفض الطعن .

### حلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٢

برقامة السيد (المسائشار / د. عبد الرحو مياد نااب وابس الحدكمة ، ودغرية الساهة الممتشارين ، عبد الحرد المنافرس ، محد زدادل عبد الحيد ، د متصور بربه وهمك وأقت عضابي .

## (127)

#### الطعن رقم ٤٤٧٤ اسنة ١ ٥ القضائية :

(١) نقض . " أثر النقض " .

نقض الحسكم المعامون فيه والاسالة ، أثره . قدم - ابداء أرج، دفاح ودفوخ جهيدة أمام عكمة الإمالة .

(٢) عكة الموضوع . "ساهاتها فى تفدير الدابل " . حكم • " سهبب -الحكم " .

محكة الوضوح مسلمها في المهم أثواله الشهود . لها ألا تأشأ بياطر الوالم دوي. البهطي الآسر وبالموال راسد أر أكثر دون هيره . عدم لنزاءها بيبالا مهم ترجيمها شياهة على أشرى

، ﴿ ٣ ) حكم . ه "سارب الحبكم " . " إنه ن البينة " ، استثناف .

الله عنه الدين والمشهود، فح كما الاست. ف الزنج، هـ اب الحكة أول دوية ، عام از وم بيائها : أهباب ذلك

(٤) ناض . "أثر نقض الحكم".

تنظم الحسكم المطموط فيه والاسالة - أثره - ربّ الأكمة الذال ابنها و تحديل فهي الواضع في الدحوى وتو من غير الخويق التي كانت تممد مسمنه منها من قبل - لحا أن تحاطف وأبها إلى . والوارل - وينوب اتبادها بدكر النظر في المدألة المام بقائل فصل فيها - ^  ١ -- من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أقر به أو ما قرره أو رتبه من حقوق بين طرفيه ، وأن للخصوم إبداء ما يعن لهم من دفوع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاحالة .

٧ - تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكة الموضوع فلها أن تأخذ يبعض أفوالهم دون البعض الآخر و بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبا يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون مازمة ببيان سبب ترجيعها لما أخذت به و إطراحها لغيره دون معتمب عليها في ذاك .

 ٣ - لحكة الاستثناف أن تحالف محكة أول درجة فها استخاصته من أقوال قلشهود دون لروم لبيان أسباب ذلك ما دام استخلاصها سائفا .

ع -- من المادر في قضاء هذه المحكة أنه يترتب على نقض الحسكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكة الحال إليها حريتها في تحصيل فهم الرافع في المعودي ولوكان ذلك من غير الطويق التي كانت قد حصاته فيها من قبل مل أن نخالف رأيها الأول فيا تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيدها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشاو المقرو ــ والمرافعة وبعد المداولة -

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

حبث إن الوقائم - ولى ما يبين من الحكم المطعوز فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاهن أقام الدعوى رقم ١١٧٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى السكندريه على المطعون ضدهما طالب الحبكم باخلائهما من الدين المؤجرة وتسليمها إليه خالية مما يشغلها ، وقال بياتا لها أنه بموجب عقسد

مؤرخ ١/١٠١/١ ١٩ يستأجر منه المطمون ضده النابي العن المذكورة . إلا أنه قام بتأجيرها إلى المطعون صده الأول من ناطنه دون علمه و بغير إذن كتابي منه مخالفًا بذلك حكم الفقرة ب من المـ دة الثانيه من القانون ١٢١ سن ١٩٤٧ و مجلسة ١٩٧٥ ٧/١ قضت الحكمة باءانة الدعوى إلى النحقيق اينبت "طاعن أن الماعمون ضدء الناني قد أجر عن النزاع من باطنه إلى المطعون ضده الا ول مع التصريج لهما سنمي ذلك ، و بعد تنفيذ هذا الحكم بسماع أقوال شهود الطرفين قضت المحكمة بجلسة ١٩٧٦/٢/١٨ باخلاء المطعون ضدهما من الدبن الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى وتسليمها -الية إلى الطاعن . اسنألف المطعون ضده الأول هذا الحَكم بالاستئذف ٢٠٠ اسنة ٢٢ ق اسكندرية بغية إلغائه ورفض دعوى العاعن ، و بجلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٨ قضت الحكمة ياحا. الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف وو المطعون ضده الاول " أن زوجته وأولاده قيمون بعين الزاع منذ تاريخ عقد الإيجار وأن المستأنف عليه الثاني " المطعون صده الثاني "حَرر العقد بعرض إسكان شقيقة زوجة المستأنف. ولعدم تنفيذ هذا الحكم ، إذ لم يحصر المطمون ضمده الاول شهوده قضت ا كمة يجلسة ٢/٢٦ و برايد الحكم المستانف. طعن المطعون خده الأول في هذا الحكم بطريق النفض بالطنن ١٠٥٦ لسنة ٤١ فضائيه فضت الحسكمة بتاريخ ٢/٢/ ١٩٨١ بنقص الحـكم وأحالت الرضية إلى محكمة استنناف اسكندرية فقام الطاعن يتعجيل نظرها أمام للك الحكمه ويجاسة ٢٠١٦ / ١٩٨٠ قضت الكمة بعدم قبول طلب ملستأنف ود المطهون ضده الأول " و إلزام المستأنف صده لاول " الطاعن يحرير مقد إنجار وقبر الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أنه كاريقي وعائلته مع المستأنف ضده ثاني و المطعون ضده الناني " بعين النزاع إقامة مستقرة اسمَوت لمدة صنة ساءَه على ترك المذكور لها وتاريح ذلك الرك وان بهم الامر البقي ، وبعد سماع شبون الطرفين قضت المحكم بجلسة ١١/٤/ ١٩٨٠ وفي موضوع الاستثناف بالغاء الحكم المستأنف ورفص دموى المستأنف ضدهالا ول الساعن طعن الاخرر في هدا الحكم بطريق النقض وق مت النياية العامة مذكره أيدت فيها الرأى رفض الطمن ، وإذ عرض الطعن على هد. المحدكمة في غرفة مشووة حددث جلسة لنظر. وفها الزمت النيابة وأبها

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بها على الحسكم المطعونُ فية القصور في التُّسْبيبُ ، والفساد في الاستدلال ويقول في بيان ذلك أَيْد كَانَ يَتَّعِينَ عَلَى الْمُحَكَّمَةِ الْاسْتَنَنَافِيةَ أَلَا تَتَجَاُّوزَ حَدُودَ الْمُسَأَلَةِ الَّذِي نَقَضُ الْمُحَمِّم السابق تسبيها إلى النظر في الادلة وأوجه الدفاع والطلبات الحديدة ، ومن ثم فان بحثها لذؤع المطمون ضده والذي قرر فيه أنه كان يساكن المستأجر الأصلي تنكون فيه قد بحثت وقائع جارية خلافا لحكم القانون كما أن مذهبها في ذلك سناة من الاقرارات الفضآئية الصادرة من المطعون ضده الأول والتي يذكر فيها لَّاشتِرَاكُ المَالْمُونَ صَاءَهُ الثَّانِي في المسكن بعين الزَّاعِ ﴾ وقد تُكرُو ۚ [فرآره يِّذَاكُ فى صحيفة استثنافه ومذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ والتحقيق ق الشكوى رقم ٩٩٣ هنة ١٩١٢ إ.ارى اللبان ولو نظرت محكم: الاستشاف إلى هذه الاقرارات لمــا اعتدت بدفاعه القائم هلى ما يخافها ، وقيام الحــكة بإ ماله المعوى إلى التحقيق لإنبات واقعة إذمة المطعون ضده الاول مدة سنة مابقة مترحته و الطعون ضده التالي " المستأجر الأصلى " واستنادها في قضائها إلى ثبوتها تكون معه قد ناقضت تلك الافوارات القضائية كما تكون قد عرلت على أفوال شاه عن المطعون صدم الأول أمامها والتي جاء بها أن المذكور كان يقم مع المطعون ضده الثانى بعين النراع رغم أن أحد هذين الشاهدين قـــد ذكر يا تُتَحَمِّينَ في الشكرى آنفة الذكر أنَّ المُعْمَونَ صَدَّهُ الأولَ هُو الذي استقلَّ وحده بالإقامة دون المطمون ضدَّه الثاني بالسَّكن محل النَّزاع كمَّا لم يلق الحكم أهتيارا لاقوال شهود المطعون ضده الاول أمام محكمة أول درجة التي حاصت إلى ذبك أيضا مما يخالف أقرال شاهديه أمام عبكة الاستثناف ، ﴾ أن الحكم المطعون فيه لم يتناول المستندات المقامة من الطاعن أو المطمون صَده الأول تُفسه وغم أنها ذات تأثير في الدعرى بأن غفل من دلال المستند المَّذَاءَ مِن الأَخْرِ فَبَلُّ إصدار الحَكَمُ التَّحَقِيقِ ، إذ تَضَمَّنُ أَنْرارِ شَر يَكَذِينِ في المِثَّارِ وأحد المُقيمين به أن المطعون ضده الاول هو الذي يُسكن شقة التراع هون المطعون ضده الثاني آ ذي لم يكن مقيا فيه أبدا ، كما لم يعرض لصحيفتي الحالة" الحنائية وشهادة وفاة نجلالمطعون ضده الأول وهي المستندات التي نقض بسهبها الحكم الأستثناف السابق، وبالتالى فإن الحكم المطمون فيه إذ لمرتحص آلك المستندات يكون قد وقع فى نفس خطأ الحكم السابق ومع ذلك فإن هذه المستندات لاقيمة لهافى التدليل عل إقامة المطعون ضده الأول بعين النزاع خاصة وأن الثابت بالشهادة

الصادرة من مكتب السجل المدنى المفدمة من الطاعن أن الذكور عنوانا آخر قبل استخراج بطانة سخصية بدل فافد .

وحيث إن هذا النمي في غير محله ، ذلك أن من المفرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أس به أو ما قرره أو رتبه من حقوق بن طوفيه ، وأن للخصوم إبداء ما يعن لهم من دفوع وأوجهدفاع جديدة أمام محكمة الإحالة ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستثناف المحال آليها الدموى بعد نقض الحكم إن هي استمت إلى الدفاع الحديد اللطعون ضده الأول الفائم على مساكنته المستأجر الأصلي وحقه في ألمقامة بالسكن بعد تركه إياه وأخذت به بعد أن حققته ، ولا يقرح في ذلك النفات الحكم المطعون فيه كما يقرر الطاعن **عن الإقرارات الصادرة من المالمون ضد**. الأول والمدعى بخالفة الحسكم المذكور لها ، ذلك أنه لم يسبق له التمـك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستثناف يما يكون معه نعيه في هذا الخصوص ذرمقبول . ولما كان تقدير أقرال الشهود ، هو مما تستقل به حكمة الموضوع فنها أن تأخذ سعض أقوالم دون البعض الآخر وبأقوال واحا أو أكثر من النهود دون غيرهم حسماً يطمئن إليه وجدانها من غيرأن تكون ملزمة ببيار سبب ترجيحها لمساخذت يه و إطراحها لغره دين معتب عليها في ذك ، ولحكمة الاستثناف أن تخالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أفوال الشهيرد دون لزوم ابيا- أسباب ذلك ما دام استحلاصها سائغا ، لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم المُعْمُونَ فِيهِ أَنْهُ قَـــدحصل من أقوال شاهدى الْمُطَّمُونَ صَدَّهُ الأولُ الَّيُّ اطمأت إليها الحكمة في التحقيق الذي باشرته من المستندات المقدمة في الدعوى أن المطعون ضوم الأول كان يقيم مع المطعون ضواه الشأني " المستأجر الأصلي " في الشقة على الزاع ماة سنة سابقة على ترك هذا الأخرِ لها إلى مسكن آخر ، وإذ كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت في الأوران فإن ما يثيره الطاعن بصدد قيام المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق واستنادها إلى أفوال شاهدى المطعون ضده الأول في التحقيق الذي أجرته أمامها دون التفات لأقوالهم أمام أول درجة أو بالشكوى ٩٣ه صنة١٩٧٧ إداري اللبان إنما يمثل جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي أخذت به

المحكمة الاستثنافية بغة الوصول إلى نتيجة أخرى غرالي انتهى إلها قضاؤها بما لا بجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة ، وما يقرره الطاعن بعد ذلك شأن النفات الحكم المطعون فيه عن المستند المتدم منه وهو الشهادة الصادرة من مكتب السجل المدنى والثابت منها أن للطعون ضده عنوا: آخر فإنه مردود بأن الحكم قد عرض لهذا المستند منوها إلى أن ما ثبت به لا يغر عقيدة المحكمة نشأر إقامةً المطعون ضده الأول وزوجته بعن النزاع لمدة سنة سابقة عاترك المطعون صده الناني لتلك العين والتي تحققت المحكم من شبوتها من أقوال الشهود الذين سمعتهم أمامها ، أما استناد الطاعن في نعيه إلى عدم تحييص الحكم المطعون فيه المستندات المقدمة من المطعون ضده الأول والمشار إلها في وجه النبي فهو غير مقبول ذلك أن المقرر في قصاء هذه الحكم أنه يترتب على نقض الحكم المُطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكمة المحالة إليها حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وأو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته عنها من قبل بل لها أن تخالف رأيها الأول فيا تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيدها ف ذلك إلا أن تنبع حكم النقض في المسألة القانونية الي فصل فيها ، لماكان ذلك وكان آبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل سائغا من أقوال شاهدى المطعون صده الأول في التحقيق الذي أحرته محكمه الاستلناب أمامها هلى إقامة المذكور يشقة النزاع لمدة سنة سابقة على ترك المطمون صده الثاني لها، وكان تقدير الأدلة هو مما تسقل به عكمة الموضوع دون معنب عليها في ذلك متى كانت مستمددة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي أنهت إليها ، فلا على الحكم المطعون فيه رد التفت عن تلك المستندات ، بعد أن ثبت للحكمة فيما حصلته من أفوال شهود المطعون ضده الأول سلامة دفاعه ، و يكون هذا النعي أيضا جدلا موضوعيا في تفدير الدليل الذي أخذت به محكمة الموضوع بما لا مجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة .

ولم تقدم يتعين رفض الطعن .

#### جلسة ۲۲ يونيه سنة ۱۹۸۲

برئامة السيسة الممتشار مجد طه صنجر تائب وثيس الحكة ومضوية السادة الممتشادين ء بجد المرس فتح الله ، مرزوق فكرى عبد الله ، جوجس اصحة مبد السيد ومجد عبد المندم جابر ه

# (111)

الطعنان رقما ٤ ه ٠ ٢ ، ٢٠٧٦ لسنة . و القضائية :

(١) إختصاص . حراسة " حراسة إدارية " نقض "الطعن بالنقض" .
 عكة القي .

استصاص محكمة القم ينظر المنازهات المندلة بالمراسات التي فرضت قبل الدمل بالقائرن ٢٤ لسنة ١٩٧٦ - ما يكون من دلمه المنازهات معاروسا حل المماكم يحديم درجائها وجورب إصالته إلى محكمة القر مالم يكن قد نقل باب المرافعة قبها م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ - العلمن بالقض في حكم تبائل صادر قبل العمل بالقائرن الماكرو اعتصاص محكمة التأخص بنظره - حاة ذلك .

( ٢ ) دەوى " انعقاد الحصومة " إعلان بطلان . استانناف .

اندقاد الخصورة , شرطة . إدلان المدمى هايه صحيفة الدعرى ، الخصورة لا تنعقد إلا بين : أطراف أحياء والاكات مدومة لاترب أثرا .

( m ) حكم " الطعن في الحكم وقف ميعاد الطعن " .

جهل الخصم كوفاة خصمه يعد علوا يترتب هايه وقف مريان المبماد عدم توجهه الاستثباف إلى ورانة الخصم جملة في الميعاد . أثره , سقوط الحق في الاستثناف .

(١) إن كات المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة قد جعات محكة الديم مختصة دون غيرها فظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التمويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض المحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة علها وأوجبت إحالة جميع المنازعات

المطروحة على المحاكم الأخرى إليها مالم يكن قد قفل فيها إب المرافعه ودون أن ينص صراحة على استثناء الطنون، المنزوضة على محكمة الناض من ذلك إلا أن البن من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالها إلى محكمة الفيم هي تلك المناز الله الموضوءية التي تدور حول تقرير الحق أونفيه، والعامن النقض طريق طمن غرعادى لا يؤدى إلى طرح فس الخصرمة التي كانت مردد. بين الطرفين أمام محكه الاستثناف و إنما إلى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق الفانون عني الوقائع الى أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبينة بيان حصر ، فحصومة الطعن بالنقص لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذهبي لاتهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ل يرتصر الأسر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب فانوئية . هذا إلى أنه وقد استثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القبم الدعاوي التي قَفَل فيها باب المرافعة قبل ألمِمل به فإن هذا الا تثناء بجب أن ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ و إن طعن فيه بطريق النقض إذ ايس من شان هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو وقف تنفيذه ولا يصح القول بأر المشرع وقد ناط محكة القبم أَلْفُهُ لَ فَى كَافَهُ المُنازعات المتعلقة بالحراسة ونصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد أسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كات نهائية بمآنجول تلك المحكمة نظر ا'وم وع منجديد إذا أحيل إليها الطعن بمالته من محكمة النقص ذلك أن الزاع الموضوعي ـــ ودلى ما سلف بيا يه ـ يخرج عن نطاق الطعن بالنقض فضلا م أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على أسقاط هذه الأحكام فإ إ لا تسقط بطويق الاستنتاج لماً يترتب على أسفاطها من المساس بالحةوق المكتسبة للخصوم وأن مجود الطمن بالنقص في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه إمادة عوض الزاع على محكمه النقض وإنما نظل هذه الأحكام محتفظة بحجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لا سقط إلا بنقص الحكم إذ فهده الحالة فقط تسقط عن الحبكم النهائي -صانته ـــ لما "كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادره في منازمات متعلقة

بالحراسات يظل منعقدا لحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالاحالة على غير أساس متعين وفضه .

(٢) يلزم لرفع الاستنناف وفقا الحادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تودع صحيفته فلم كتاب المحكة المرفوع إليها وفقا للا وضاع المقرة لرفع الدعوى ويتمين أيضا إعلانالصحيفة إلى المستانف ضده ذأن هدا الإجراء الأحرلازم لانه قاد المحصومة بين طرفيها و يترتب على عدم محققه بطلانها — لما كان ذلك وكات الخمه ومة لا تقوم إلا بين الأحياء ولا تنعقد أصلا إلا بين أشخاص وجودين على قيد الحياة و إلا كانت معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق وعلى من ريد عقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاه أو تغرب في الشفة قبل اختصامهم قانونا .

(٣) جهل الخصم بوفاة خصمه يعد حسوملى ما جرى بدقصا. هذه الحكة حسوا يترتب هليه وقف سريان الميماد فى الفترة التي تبدأ منوقت توجيه الإحراء فى مواجهة المتوفى وتشهى فى وقت العلم جذه الوفاه إلا أنه كال يتعين على رافع المعامن أن يعيد توجيه طعنه إلى الورة جملة فى الموعد الفانولى الذى إنفتح من وقت علمهم بالوفاة وفقا لحدة ٢١٧ من قانون المرافعات وإذ لم يقم المطوون عليهم الثلاثة الأول حالمستانفون فى كلا الاستثنافين باتباع هذا المنافعين على عادل العامة عليه المنافعين باتباع هذا المنافعين بالما المنافعين بالمنافعين بالمنافعين بالمنافعين المستانفين بالمنافعين المستأنفون فى المستأنفون بين وبن المستأنفين من المستأنف المستأنفين من المستأنفين من المستأنف المستأنفين من المستأنف المستأنفين المستأنفين من المستأنفين من المستأنفين من المستأنفين المستأنفين من المستأنفين من المستأنفين المستأنفين المستأنفين المستأنفون فى المستأنفين المستأنفين المستأنفين المستأنفون فى المستأنفين المستأنفي

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريراً الى تلاه السيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائم — على ماجين من الحكم المطعون فيـــ وسائر أوراق الطمن ـــ تتحصل في أن أارحوم ــــ ـــ ـــ ـــ ـــ أم الدعود ٤٣٦ منة

١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد السيد رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين والسيد وزبر المالية بصفته المشرف الى جهاز تصفية الحراسات والسيد رئيس جهاز تصفيه الحراسات والسبدوزير العدل بصفته المشرف على مصلحه الشهر العقارى والسيد رئيس مصلحة الشهو العذارى بطلب الحكم باعتبار عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٣/٤/١٠ المتضمنين بيع العقارين الموضحين بالصحيفة ملغيان والتأشير بذلك لدى مصلحا الشهر العقارى وإلزام المدعى عليه الأول بتسليم العقارين إآيه فى مواجها باقى المدعى عليهم وقال بيانا لدعواء أن الحراسة فرضت على أمواله وممتلكاته ومنها العقارين عمل التداعى بأس رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ وقد تصرف الحارس العام في هذين المقارين بأبيع إلى شركة الشرق للتأمين بموجب عقدى بيع مؤرخين ١١ / ٤ / ١٩٦٣ تم سجيلها بثمن يقدر بمائة وعشرين مثلاللضر يبة الأصلية المفروضه مليها تمصدو القانون ٦٦ سنة ١٩٧٤ الذي نص على زيادة الثمن إلى مائة وستن مثلا للضر سة و إذ لم تسدد الشركة المُشترية النمن والزيادة والقوائد قبل نهاية المهلة المنصوص عليها في الفانون فقد أقام الدموي للحكم بالطابات السافة، بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ حَكَمَتُ الْحَكَمَ بَاجَايَةُ الْمُدَّعَى لَطَلَبَأَتُهُ ﴿ اسْنَا نَفْتَ شَرِكَةَ الشَّرْقُ لَلتَّأْمِنَ ﴿ لَمُ الحكم بالاستثناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق القاهرة – كما استأنفه السبد وزير الماليه والسبد رئيس جهاز تصفيه الحراسات بالاستثناف رقم ٢٠٩ سنة ٩٦ ق القاهرة ـــ وقد وجه المستأنفين الاستثنافين للحكوم له فمثــُـل ورثته بالجلسه ودفعوا بدقوط الحق فى الاستلنافين وسبطلانهما واعتبار كل منهما كآن لم يكن — بتاريخ ١٩٧١/١/٢٩ حكمت محكمة الاستثناف بقبول الاستثنافين شكلا و برفض الدفوع المبداة من ورثة ... .. و يتحديد جاسة لنظر الموضوع ــ وبتاريخ ٣٠/٦/٣٠ حكمت بتايين الحكم المستأنف فيا قض به من إلفًاء عَمْدَى البَيْعِ وَبِتَعْدَيْلُهُ فَمَا قَضَى بُهُ مَن تَسَلِّمُ العَقَارِينِ الخَاضَعِ إِلَى تَسَايِمُ وَرَثَّمه حصة عينية شائعة فيهما نوازى ثران ألف جنيه ، طعن السيد رئيس مجاس إدارة شركة الشرق للتأمين في هذا الحركم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٠٥٤ سنة .ه ق – كما طعن ورثه المرحوم ... .. في الحكمين بنفس الطريِّق وفيد طعنهن برقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في الطمن الأول أ دت فيها الرأى 'برفضه ومذكرة في الطمن الناني أبدت فيها الرأي ينقض الحكمي

المطمون فيهما وإذ عرض الطعنان على هـــده المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن النانى للائول والتزمت النياية وأيها . ودفع الحاضر عن شركة الشرق لتأمين بإحالة العمنين إلى محكمة القيم وطلبت الطاعنات بالطعن رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق والنيابة رفض الدفع .

وحيث إن ميني الدفع بالاحالة أن القانون ١٤١ سنة ٨٨١ نص في مادته السادسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص مليها بالقانون ٥٥ سنة ١٩٨٠ دون غيرها منظر المنازمات المتعلنة تحديد الأموال وقيمة النعويضات وكذا المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات وأوجب على المحاكم يجيع درجاتها إحالة هذه القضايا إلى عكمة اللم وأن نص هذه المادة قد ورد بصبغ عامة ومطلقة عيث يشد ل حميد عالمنازعات بحافي ذلك الطعون المعروضة على محكمة المنقض .

وحيث إن هــذا الدفع غير سديد ذلك أنه و إن كانت المــادة السادسة من الغانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرص الحراسة قدجعلت محكمه القبمختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة النعويضات واانازعات الأخرى المتعلق بالحراسات التي فرضت قبسـل العمل بالفانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المرتبة عايمًا وأوجبت إ-الة \_ جميع المنازعات المطروسة على المحاكم الأخرى إليها مالم يكن قد قفل فيها باب المرآفعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة الناض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصدالمشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضُّومية لأت تدور حول تقرير الحقُّ أو نفيه والطعن بالنُّمُص طويق طعن غير عادى لايؤدى إلى طرح نفس الخصومة الى كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الاستثناف وإنمــا إلىط ح خصومه أخرى هي أبيعث حول صحة نطبيق القانون على الوقائم الى أكدها الحكم المطمور: فيه وفي أحو ل مبينة سيان حصر فخصومة الطمن بالقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الحصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ مى لاتهدفكقاعدة عامة إلى تقرير حق أو تفيه أو إلى إحلال حكم جديد على الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق

هذا الحكم مع النطبيق الصحيح للقانون ومعالحة مايكون قد شابه من عيوب قانونين . هذا إلى أنه وقد امتثني المنهرع في المادة السادسة من القانون من الاحالة إلى محكمة القبم الدعاوي التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل مه فان هذا الاستنفاء يجب أنْ ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها محكم نهائي نافذ وإن طمن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطمن أن بمس بقوة هذا الحكم أو بوقف تتفيذه ولايصح القول بأن المشرع وقد ناط محكة القر الفصل في كافئ المذرعات المتعلمة بالحراسه بقصد بتصفية الأوضاع الناشئة عنها ــ قــد المقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كات نهائية يما يخول تاك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن محالته من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعي ــ وعلى ماسلف بيانه ــ يخرج عن نطاق الطعن بالنقض - فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على اسقاط هذه الأحكام فإنها لانسقط بطريق الاستنتاج كما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للصوم وأن مجرد الطَّعن بالنقض في هــــذه الأحكام لا بنال من قوتها ولا يترتب عايه إعادة عرض النزاع على محكة النقض وإنما نظل هذه الأحكام محتفظة محجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لاسقط إلا بنقض الحكم إذ في هذه الحالة نقط بسقط عن الحسكم النهابي حصانته - لما كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحاها و يكون الدفع بالاحالة على غير أساس متعين رفضه .

وحيث إن الطعنين استوفيا أرضاعهما الشكلية .

#### عن الطهن رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق

وحبث إنه مما تنماه الطاعنات بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطا في تطبيقة وقان بيانا لذلك أبهن تمسكن أمام بحكمة الاستنناف بإطلان الاستثنافين المفامين عن الحكم الابتدائي من المطعون عليهم وسقوط الحق فيهما واعتباركل منهما كأن لم يكن وأسسن دفعهن على أن المطعون ضدهم الثيلاثة الاستئنافين لمورثتهن المرحوم سديد وتم إعلائه وغم الحلالة وغم

وفاته فى تاريخ سابق على تقديم صحيفتى الا تثنافين فلا تكون الحصومة قد انعقدت فى طلبهما ما يجعلما عه يمى لأثر ، وكان يتمين على المستأنفين توجيه الاستثناف بالى الورثة ، إلا أنهم لم يقرموا النباع ،ا فرضه القانون فيكون حقيم فى لاستثناف قد سقط بموات ميعاد، ، وإذ قضى الحكم برفض الدنع فانه يكون معينا بالحطا فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى ســـديد، ذك أنه يلزم لرفع الاستمناف وفقًا للمادة ٢٣٠ من فا ون المرافعات أن تودع صحيفته فلم كتاب المحكمة المرفوع إليها وفقا للا وضاع المقررة لرفع الدعوى ويترس أيضا إعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده ، إذ أن هذا الأجراء الأخير لازم لانمفاد الحصرمة بين طرفيها ويترتب على عدم تحققه به لانها . الما كأن ذلك ، وكانت الخصومة لا يقوم إلا بين الأحياء ولا تن قد أصلا إلا بين أشحاص موحودين على قيد الحيرة و إلا كات معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق وعلى من يريد عقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصامهم فانوناً • وكان الين من الحكم المطعون فيه أن صحيفتي الاسةاناؤن قدمتا لقلم كتتاب المحكمة في ١٩٧٩/١/٢ واختصم في كايم..ا مورث الطاعنات الذي كان قد توفي في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ فإن الخمه ومة في الاستثنافين لا تكون قد أنه قدت بين طرفها ولا يترتب على تنديم صحيفتي الاستثنافين أي أرَّ ـــ ولا يغير من ذلك أن يكون المط ون عليهم (المستأنفير) قد جولوا رفاة المحكوم له قبل رفع الاستثنافين وأتهم لم يعلموا بذاك إلا عند إعادة إعلانه بالاستثناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق في ٢/٧/ ١٩٧٩ وحضور الطاصات بجلسة ٢٩٧٩ ٢٩٧٩ ذَلَكَ أَنَّهُ وَ إِنْ كَانَ جَهُلَ الْحَصَّمُ بُونَاةً خَصْمَهُ يَعْدُ ﴿ وَلَى مَا بُرَى بَقْضَاءُ هذه المحكمة ــ عذرا يترةب عايُّه وقف سريان الميماد في الفترة اللَّ تبدأ من وقت توجيه الاجراء في مواجهة المتوفى وتنتهى في وقت العلم بهذه الوفاة . إلا أنه كان يتعين على رافع الطعن أن يعيدتوجيّه طعنه إلى الورّية جملة في الموعد المَا نُونَى الذي اتضح من وقت علمهم بالوفاة وفقًا للـ دة ٢١٧ من قانون المرافعات. و إذ لم يقم المطعون عايهم الثلاية الأول ـــ المستأنفون في كلا الاستثنافين باتباع هذا الذي يفرضه ألقانون ، فان استشافهم يكون باطلا ،

ولا يصححه حضور الطاعنات (ورثة المستأف عليه); إذ لا أثر لذلك في عقد الخصومة بينهن و بين المستأنفين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقض برفض الدفع المبدى من الطاعنات وبقبول الاستثنافين شكلا والفصل في موضوعها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتمين نقضه درن حاجة لبحث بافي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كانت الممادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على هذه المحكمة – إذا ما نقضت الحركم المطعون فيه – أن تحكم في الموضوع إذا كان صالحا للفصل فيه ، ولما الموضوع صالحا للحكم فيه ، ولما القدم يتعين الحكم بمطلان الاستثنافين .

#### عن الطعن رقم ٢٠٥٤ سنة ٥٠ ق

حيث إنه لما كان هذا الطعن مقاما من المطعون عليه الأول في الطعن السابق عن ذات الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد نقض ببطلان الاستئناف المقام من الطاعن بما يرتب عليه صيورة الحكم المسنأنف نهائيا في حقه ، ومن ثم فان طعنه يصبح ولا عمل له ذون حاجة لبحث أسبابه .

### چلسة ۲۲ من يونية سنة ۲۲ N

برقامة للسيد المستشار عمد طه منجر نائب رئيس المحكمة ، وهندريّه العادة المماشارين ع مجد المرمى فتح اقمه ، هبد المنصر أ حمد يركم ؟ مرثروق فكرى هبدائة وسرجس أسحق هبدالديد -

# (150)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ القضائية :

إيجار ''[بجار الأماكن''. '' إثراء بلاسبب'' ''دفع غيرالمستحق''. نظام عام . بعلمان . نقادم .

ه موی تخفیض أبيرة الأماكن الخامه للنشريات الاستشائیو اعتلافها عن دعوی استرداد ما دفع زائدا عن الأبيرة اتفانونهة من حرث الاتدال بالنظام.الدام والزرل عن هذا الحق بأثره ، خذوع الحق فيها لذواعة العامة لدفع فيرا المستحق ومتها تواهة التقافع - ۱۸۷ مشق ،

<sup>(</sup>١) الدعوى بالب تخفيض أجرة الأماكن الحاضمة التشريعات الاستثنائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مبتاها بطلان الانفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا فتنصل بالنظام الدام ولا يعد سكوت المستأجر عنها نزولا عن الحق المطالب به لا صراحة ولا ضمنا وهي بهذه المثابة تختلف عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة الفانونية التي تنصب على مظالبة المستأجر بحق مالى يتمثل في فروق الاجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأفصى الائجرة الفانونية التي تنصب على مظالبة عن الحد الأفصى عن هذا الحق سلماكن ذلك وكان يتعين رد أي مبلغ يزيد عن الحد الاقصى عن هذا الحق سلماكن ذلك وكان يتعين رد أي مبلغ يزيد عن الحد الاقصى للائجرة طبقا للقواعد العامة في دفع غر المستحق — مما مقتضاه أن الحق في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر الأجان بمنى الأدث سنوات تسرى من اليوم الذي يعلم فيه المستأجر بحقه في الاسترداد أو في جمع الأحوال بانقضاء من اليوم الذي يعلم فيه المستأجر بحقه في الاسترداد أو في جمع الأحوال بانقضاء عمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقا المادة ١٨٥٨ من الفانون المدنى و

#### 15/41

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع حسى ما سين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن - تخصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ١٩٦٥ سنة ١٩٦٩ مدل الفاهره الابتدائية بطب الحكم بالزام الطاعن والمطون عايمهم مر النائي الا خرم متضامين بأن بدف والد ميخ م ١٩٦٥ حروقال بيانا لدعراه أنه بموجب عقدين مؤرخين ١٩٥١/١٥ ١٩٤٩ ١ ع ١٩٥١ استاجر من مورث المطعون عايمهم من اثنائي للا خبرة الحلات المبينة بما بأجرة قضى شخيفها بالحكم الصادر في المعوى وقم ١٩٩١ سنة ١٩٦٧ مدني القاهرة الابتدائية وإذ لم يستوف في المعوى وقم ١٩٨١ موجب الغانون م ١٥ سنة ١٩٦٤ فقلد أقام دعراه حباريخ ١٩٧١/١٢/١٤ ، حكمت الحكمة المبائلة الماعون عايمه الأول الطاباته استانف الطاءن هذا الحكم المستأنف بتأييد الحكم المستأنف والمنابئة المنابئة مذكرة المدت فيها النياة وأنها المؤرد الخارة المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة المنابئة مذكرة المدت فيها النياة وأنها المنابئة المنابئة في فرفة مشورة حددت جارة المنابة المنابئة المنابئة في فرفة مشورة حددت جارة المنابغ المنابئة منابئة منابؤة مشورة حددت جارة المنابغ المنابئة ا

وحيث إنه تما ينعاه الطاعن على الحكم المعاهون فيه نحالفة القانون والخطأ وتعبيقة وفي سيان ذلك يقول أنه دفع بسقوط الحق في المعالمية بالتقادم إلا أن الحكم لمطموز فيه قضى برفض هذ الدفع على سند من أن سهب الدموى هو الحصول على أجرة تزيد عن الحد المقرر قانونا مما لا يسقط بالتقادم في حين أن التكيف الصحيح للدعوى هو استرداد ما دفع بغير حتى قتسرء عليها أحكام التقادم ومن ثم يسقط الحق في المطالبة بالفروق المستحقة حتى ١٩٥٤/١/١٥ المحرق محنى تعمل عشرة سنة من ناريخ السداد كما يسقط الحق في استرداد الفروق عن الدرة التالية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إقامة دعوى التحفيض رقم ٢٩٨١ سنة ٢٠٨١ كلى القاهرة

وحيث إن هذا النمي في عله ذلك أن الدءوي بطلب تخفيض أحرة الأماكن الحاضعة للنشم يعات الاستتنافية – وعلى ما حرى به قضاء هذه الحكمة – مهناها بطلان الانفاق على أحرة نزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا فتتصل بالنظام العام ولا يعد سكوت المستأخر عنها نزولا عن الحق المطالب له لاصراحة ولا ضنا وهي جذه المنابة تخناف عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الاجرة القانونية الني تنصب على معالبه المستأحر هنق مالى تثنل في فروق الأجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأقصى للا حرَّهُ أَمَّا أَوْلِيةٌ فلا تتعلق بالنظام العام وتسقط بكل عمل يستخلص منه : ولا عن هذا الحق – لمساكا فلك وكان يتعين ودأى مبلغ يزيد عر الحد الأقصى للاعجرة طبفا للقواعد العامة في دفع فر المستحق - مما منه أن الحق في الاسترداد يسقط بالنقادم بانفضاء أقصر الأجلين بمضى ثلاث سنوات آسرى من اليوم الدى يعلم فيه المستأجر بحقه فى الاسترداد و عبع الأحوال بالقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقاً للسادة ١٨٧ مَن القانون المدنى و إذ كان يجوز رفع الدعوى بطاب استرداد ما دفع زائدًا عن الأحرة القانونية مستقلة مبتدأه أو مُندَّجِه في دعوى تخفيض الأحرة إذ أن أفامتها ابست معلقة على صدور حكم نهائي يتحديد الأجرة . لمُ كَانَ ذَلِكَ وَكَانَ الْحَكُمُ المُعَامِونَ فَيهِ قَدْ قَضَى بَرْفَضُ الدَّفْعُ بِسَقُوطُ الْحَق في المطالبة على أن من حتى المستأجر استرداد ما دفعه بالزيادة مهما طالت المدة وأن التقادم المنصوص عليـــه بالمــا ة ١٧٢ من التقنن المدنى لا يسرى ـ إلا من تاريخ انقضاء حرمة المؤحر الناشة؛ عن تقاضيه أجرة تريد عن القرر و بثيوت علم المستأجر بحقه في الاسترداد بحصوله على حكم بنحديد الأجرة -فإنه يكون معيبا تخالفة القانون والخطأ في طبيقه مما سترجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باني أسياب الطمن

وحيث إنه وإن كان يتمين بعد نقض الحكم إحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعامون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب المحسوم وذلك وفقا للفقرة النائية من المسادة ٢٩٩٧ من قانون المرافعات إلا أنه لمساكات المدعوى من المنازعات المتملقة بالحراسات اختصت محكمة القيم وحدها بظرها عطبيقا للمادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٩٨ فإنه يتمين إحالة القضية البها.

## جلسة ۲۶ من يونية سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشار عجدى الخولى قائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين : هزت حدورة ، على الممعدل 4 عجد مختار منصور وعمود نبون البناوى .

# (127)

## الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ١٥ الفضائية :

مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

وكن الدباية فى المسئولة التقميرية - مناط تحققه - أثرا فر الديب المديم الفائل هون السبي. العارض وال الآرن به ــــ مثال لسبب عارض -

ركن السببية في المسئولية التقصيرية لا يقوم الاعلى السبب المنتج الفعال. المحدث للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهماكان قد أسهم مصادفة في إحداثه بأن كان مقرنا بالسبب المنتج الفعال في وفاة أبن المطمون ضدهما هو إشعاله النار في نفسه عمدا أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الفرر ومن ثم لا يتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولا يعتر أساسا لها .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة. و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحـكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رفيم ١٠٩٦ سنة ١٩٧٨ مدني كلي كفر الشيخ على الطاعن بصفته وو وزير الدفاع ته طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ثلاثن ألف جنيه تعويضاً لهما عن الأضرار الناشة عن وفاة ابنهما سبب خطأ تابعيه وقالا بيانا للدعوى أن ابنهما كان جنديا متطوعا بالحبش و إذ اتهم في سرقة وأودع سجن الوحدة أهمل حارسه في ملاحظته فتمكن من الانتحار باشعال أنار في نفسه ، وقدرا اتتعو يض بالمبلغ المطلوب . بتاريخ ٣٧/٣/ ١٩٨٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن مدفع للطعون ضدهما ألغي جنية. استأنف الطاعن هذا الحسكم لدي محكمة استئناف طنطا مأمورية كفر الشيخ بالاستثناف ١٦٧ سنة ١٣ ق طالبا إلغاءه والحكم أصايا بعدم اختصاص الحكمة ولائيا بنظر الدعوى ــ واحتياطيا بعدم جواز نظرها أو برفضها . كما استأنفه المطعون ضدهما بالاستئناف ١٧٠ سينة ١٣ ق طالبين تعديل الحسكم المستأنف إلى القضاء لهما بكامل طلباتهما . و بعـــد أن ضمت الحكمة ثاني الاستانافين إلى أولهما قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/١ - بتعديل الحسكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع للطعون مدَّهما خمسة آلاف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيامة مذكرة أمدت الرأى بنقض الحسكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيالة وأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالوجه النانى من سبب الطعن على الحـم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن مانسب إلى تابعيه من إهمال فى الحراسة لم يكن هو السبب فى وفاة ابن المطعون ضدهما وإنما تسأت الوفاه عن خطئه الشخصى بإشعاله النار عمدا فى نهسه وبذلك تخاف ركن المحلاقة السهيمية مناط قيام المسئولية فى حقى تابعى الطاعن التى تقوم عليها مسئولية الطاعن كتبوع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الغارض الذئ ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهماكان قد أسهم مصادفة فى أحداثه بأن كان مقترنا بالسرب المنتج . وكان مناط تقيد القاضى المه ني بحجية الحسكم الحنائي دو أن يكون هذا الحسكم قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المسكون للاساس المشترك بن الدعويين الجنائية والمدنية حتى لايتاح المحكمة المدنيه إعادة يحث هذا الأساس المشترك بما قد يسفر عن محالفتها لم أستقر بالحسكم الحنائي . لما كان ذلك ، وكان السبب المنتج الفعال فروفاة إن المطعون ضدهما هو إشعاله النار في نفسه عمدا أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ايس من شأنه بطبيعته أحداث هذا ألضرو ومن ثم لايتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولابعتبر أساسًا لها ، ولمــاكان هذا الاهمال هو موضوع الجنحة العسكرية رقم ١٩٢ سمسنة ١٩٧٨ ميدانية عليا "فايد" التي قضي فيها بإدانة تابسي الطاعن ، فإن حكم الإدانة هذا لا يكون قد فصل في أي أساس مشترك مع الدموي المدنية و بالتالي لاتناميد به المحكمة المدنية في هذا الخصوص . وإذ أفام -كم محكمة أول درجة المؤيد بالحسكم المطمون فيه قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على سند من قوله إن الحكم الحنائي المذكور " فلاحاز قوة الأمر المقضى أمام هذه الحكمة من توافر أركان المستولية قبل الحندين المذكورين من خطئهمًا انتمثل في إهمالهما أخطأ في تطبيق الفانون بما يرجب نقضـــه دون حاجه إلى بحث باقي سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولماتقدم يتمين الحكم في موه وع الاستنتافين بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدهما

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

برثامة المديد المداشار / عدى الحرق ثائب راس الحكمة ؛ رعة رية العادة المعان الدين » عزت حنورة ؛ على السعدن ؛ محمد تجار مصور ومحمرد الدارى

# (1 £ Y)

اله عن رقم ١٤١٣ لسة ٨٤ القضائية :

تزوير . و مسائل عامة " .

تتغير الحقيقة التردى إق اعديار الهور متهور - ماديته. الاغفىل الذي ايس من شأنه تحالفة مضمون الحدور أرصحته أو قوته الذائرنية في الصورة الما فوذة مه لا يسة تز وبرا - ( مثل ) -

تغيير الحقيقة الذي يؤدى إلى اعتبار الحرر مزورا هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث مخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به . ومن تم إذا كان إغفال إدراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يترتب ثمة خالفه لمضمون الذي أثبته محجاب الشأن في ، ذا الأصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونيه ، فان هذا الاغفال لا يعد من قبيل اتزوير .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى نلاه السيد المستشار المقور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراذ الطعن ـ تقـصل في أرا الطعون ضدهما الأوليين أفاما الدعوى رقم ٥٠٠ اسنة ١٩٧٤مدني العطارين طالبين الحكم في مواجهة المطعون ضده اثالث. بدو بطلان الصورة الرسمية الخطية من العقد المسجل برقم ٥٠٠ مسنة ١٥٥ التي قدمها الطاعنون في الدعوى رقم ٧٩٤ مسنة ١٩٥ مستمبل الاسكندرية ، وقالا بيانا للدعوى أن ترويرا تم يتلك الصورة باسقاط بعض العبارات الواردة بأصل العقد . أحيات الدعوى إلى محكة الإسكندرية الابتدائية وتبيدت أمامها برقم ٣٠٩ سنة ١٩٧٥ وبعد أن ندب المحكمة أحد أعضائها الذي انتقل إلى مكتب الشهر العقارى والدوثيق بالاسكندرية واطلع على أصل المحرر المطعون عل صورته بالتروير ، قضت بناريخ ١٩٧٧/٥/١٦ لاطمون ضدها الأولين بطلباتهما . استأنف طلعامنون هذا الحكم لدى محكة استثناف الاسكندرية بالاستثناف وقم ١٩٥٣ في المستأنف الاسكندرية بالاستثناف وقم ١٩٥٣ مستة ٣٣ ق طالباتهما . استأنف المستأنف المستأنف المنابعة ألم الموضوع برقضه . عرض الطمن على الحكم بطويق الذائف و قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث لخرو وفها الرمت النيابة رأمها .

وحيث إن المطون ضده النالث بصفته "وزير العدل" لم ينتخم في الدعوى أصلا إلا للحكم في مواجهته ولم توجه إليه أو منه ثمة طلبات نيها ولم يحكم له أو عايه بشء في الحكم المطعون فيه ، فن ثم لا يعتبر خمها حقيقيا للطاعدين و بالتالى يكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباتي المطعون ضدهم قد استوفي أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في السبين الأول والثانى من أسباب الطمن هلى الحكم المطعون فيه للقصور في التسبيب . وفي سان ذلك يقولون أن حكم شحكة أول درجة أقام قضاءه برد و بطلان الصورة الرسمية محل النزاع على مجرد خلوها من هبارة وردت بأصل العقد هي "وللعقارات أعلام حقوق ار فاق على شريطي الارض الآتي بيانها بعد ولاتدخلان في التعامل الحالى "وقد تمسكوا في صحيفة الاستشناف بأن سقوط هذه العبارة لا يؤدي إلى اعتبار الصورة من وورة لانه لم تتغير به الحقيقة حبث تمكر ذكرها في أكثر من موضع بالعقد . إذ ورد مضمونها فى صدر العقد . ثم وردت تفصيلا فى البند الأول منه وقد تطابقت معه الصورة المطعون عليها مماكان يرجب رفض الدعوى . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم المستأنف درن أن يواجه هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه الـا كان تغير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المحرو مزبرا هو ما يتغير به مضمون هذا المحرو محيث نخالف حقيقة الممنى الذى قصد إثباته به ، ومن ثم إذا كان إغمال إدراج بعض الساات فى الصَّورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يرب ثمة محالفة للضَّمون الذي أثبته أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونية ، فان هذا الإغفال لا يعد من قبيل التزوير. أسا كان ذلك ، وكان العامنون قد تمسكما في صحفة الاستئناف الاسقه طرسطر من أسطر أصل المحرر في الصورة الرسمية المطمرن عليها لم تتغر به الحقيقة لتكرار وروده في أكثر. من مرضم بِالأصل والصورة مَمَّا في صَدَّرُ العقد وفي البند الأول منه . وكان هذا الدفاع جوهر يا لأنه لو ضح لتغرُّ به وجه الرأى في الدعوى ، فان الحكم الطنورُ فيه · إذ لم يعن بمراجهة هذا الدفاع وأقام قضاء، بتأبيد الحكم المسنانف على القول مأنه " وضح للحكة من مطالعة محضر انتقال محكة أول درجة لمكتب توثيق الاسكندرية به أن بعض البيانات الواردة من الأصل أسقطت من الصورد المطاون عليها والتي وصفت بأنها صورة طبق الأصل للحرر ، فمن ثم يكون الحكم الممتانف قد أصاب الحقيقة ،، إذ قض برد و بفلان الصورة الخلمية المطعون علما . فإنه يكون قد شاب القصور في التربيب ، مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بان أسباب الطان .

## جاسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

برة الله المستشار / عدى العولى نائب رئيس الهكمة وعضوية السادة المستشارين ع حوّت حنوره ، على السعد ي عد خمار منصور وعمرد بديل البيتاري .

# ( 1.EA )

الطعن رقم ٤٥ و لسنة ٤٨ القضائية :

حكم "سبيب الحكم " " القصور في النسبيب " .

وجوب اشتمال الحكم بذاته على جميع أسبابه • الإحالة إلى أسباب حكم أ عر • شرطها •

الأصل فى الحكم أن يكون مستوفياً بذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل لم أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بن نفس الحسوم ومودعا ملف الدعوى وأضح من ضن مستنداتها عنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم فى دلالته ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكمة فى ذات اليوم فى دعوى مقامة بن الخصوم أنفسهم ما لم تكن الحكمة قد ضمت هذه الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ليتناضل الخصوم فيهما معا .

#### 1521

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المـتشار المقرر. والمرافعة وبعد المرارلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع 🗕 على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق

الطمن تتحصل فى أن الطاعن بصفته مصفيا لتركبي المتوفيين ... و ... و ... من أقام على المطعون ضدهم انتماس إعادة النظر رقم ٣٠٣٦ سنة ٩١ ق أمام محكة استثناف الفاهرة فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/١ فى الاستثناف رقم ٧٧٦ من نواس الانتماس على اسباب من بينها أن المذكورة لم تمثل فى الاستثناف الصادر فيه الحكم الملتمس فيه . بتاريخ ١٤٧٨/٤/١ فضت المحكة بعدم جواز قبول الانتماس طن الطاعن فى هذا الحكم بطريق انتقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنغض الحكم . عرض الطمن على الهنكة . فى غرفه مشورة فعددت جلسة لمنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن فى السبب النانى من أسباب الطعن على الحمج المطعن في الحمج المطعن في المسبب ، وفى بيان ذلك يقول أن هذا الحكم قد أقام قضاءه بعدم جواز نظر الانتماس على أن السيده / ... .. قد مثلت فى الاستثناف تمثيه صحيحا دون أن يورد لذلك أسبابا اكتفاء منه بالاحالة إلى أسباب حكم تمثيه صحيحا دون أن يورد لذلك أسبابا اكتفاء منه بالاحالة إلى أسباب حكم تحرصدر بذات الجاسة فى دعوى أخرى لم تكن مضمومة إلى ملف الانتماس الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه ثما يعيب هذا الحكم بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هسذا النمى في عمله ، ذلك أنه لما كان الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ولا يصبح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قدسبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها عنصرا من عناصر الاثبات فيها يتناضل الخصوم في دلائته ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المحال الى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في ذات اليوم في دعوى مقامه بين الخصوم أنفسهم مالم تكن الحكمة قد ضمت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم

المطمون فيه ليتناضل الخصوم فيهما معا . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد. بمدوناته قوله " من حيث إنه عن السببين الأول والسادس من أسباب الالتماس ومبناهما عدم تمثيل السيدة / ... .. .. تمثيلا صحيحا في الخصومة أمام عكمة الاستثناف فقد انتهى القضاء في الاستثنافي رقم ١٤٠ سنة ٩٣ ق المحجوز للحكم مع هذا الالتماس أنها مثلت تمثيلا صحيحا ومن ثم ينهار هذان السهبان " ٤ فإن الحكم المطمون فيه يكون معيما بالقصور في التسبيب ١٤ يوجب نقضه ع ون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ۲۶ من يونيه سنة ۱۹۸۲

بِرَّامة السيد المستشار/ حافظ وفقى نائب رئيس الهُكمة ، وعضوية السباد؛ المستشارين ؛ هاسم المراغى ، يوسف أبو زيد ، مصانحى سالح صليم ، ودوويش عبد المحيد .

# (129)

الطعن رقم ٢ ١٣٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض ووصيفة الطعن " . بطلان . موطن .

وجوب اشتمال مخدِمة الطدن هل بربان دوطن الخصم • ٣ ٣ ٥ مراذمات • الفرض منسسه تحقق الغابة من الأجر ا. • لايظلان • م ٢٠ مراذمات • مثال •

(٢) مة . إعلان . نفض ، يطلان .

يطلان إعلان الرفيسة في الشفمة • عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة الدقش • حاة ذك -

(٣) شفعة . بيع .

الفقيع . وجوب مباشرته إجراءات دهواه قال مشترى العقار هون اعتداد بالبيع الصاهو منسه الآخر طالماً كان البيع في تمار يخ تمال التحجيل إعلان الرفية في الشفعة . م ١٤٧ ما في .

١— إذ نصب المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت إعلام ذوى الشأن به حتى يتسى إعلام بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ماتحققت همذه الغابة التى تغياها المشرع من الإجراء فلا يحكم بالمطلان تطبيقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان النابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها بيان موطن المطعون ضدها الأولى مثبتا رقم المنزل الذي تقم به والحي ودائرة قمم الشرطة الكائن بهما دون إنبات إسم الشارع فتقدم محلى الطاعنين إلى علم كتاب المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم علم كتاب المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم علي المنابع المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المنابع المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المنابع المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون من المحكمة بطلب تضون من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سموا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تصويف المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بالمحكمة بطلب المحكمة بطلب المحك

إعلانها به وأودعت مذكرتها فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فإن فى ذلك مايحقق الغاية التى يشدها "قانون ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير اساس .

٢ - بطلان إجراءات الإعلان الانتصل بالنظام العام الا يجوز للطاعنين
 التحدى ببطلان إعلان الرغبة في الشفعة الأول مرة أمام محكمة النقض

٣ - الحرفى المسادة ٩٣٨ من القانون المدنى على أنه (إذا اشترى الشخص عينا بمجوز اشفعة فيها ثم ياعها قبل أن تعلن أية رغية في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا الحسادة ٩٤٧ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى النانى وبالشروط التي اشترى بها " ، والنص في المسادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه "لايسرى في حق شفيع أى رهن رسمى أو أي حق اختصاص أخذ ضد المشترى ولا أي بيع صدر من المشترى ولا أي حق عيني رتبه أو ترتب ضده إذا كان فدتم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة " ، مفادهما أنه إذا مارس الشفيع حقم في الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشترى العقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشترى متى ثبت أن البيم مشترى العقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشترى متى ثبت أن البيم قد تم في تاريخ تال لنسجيل إعلان الرغبة في الشفعة .

#### المحكمة

بعد الافلاع على الأورق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر كه والمرافعة و بعد لمداولة .

حيث إن الوقائع حسم على مايين من الحكم المطعون أيه وسائر الأوراق حس تتحصل فى أن المطعون ضدها لأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن الأول و باقى المظعون ضدهم طالبة الحكم باحقيتما فى أخذ العقار حسللبين بالصحيفة حسب بالشفعة والمبيع من المطعون ضدهم السبعة الأخيرين إلى الطاعن مع تسايمه لها مقابل ما أودعته خزانة المحكمة

من ثمن ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمتلك حصة مقدارها ه ط و ٣ س مشاعا في العقار آنف الذكر بيما يمناك المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير باقي العقار ونمي إلى علمها أنهم باعوا مايم بكونه إلى الطاعن لقاء ثمن مقداره ١٢٨٧ ج ، و . ٢٥٠ م فأندت رُغيتها في أخـــذ الحصة المبيعة بالشفعة باعتبارها شريكة في الملكية الشَّائعة للعقار وأعانت هذه الرغبة إلى البائعين والمشرَّى في ٢٤ و٢٦ من سائر سنة ١٩٧٦ فأعرضوا عن الاستجابة لرغبتها الأمر الذي حدابها لإقامة دعواهاً بعد إيداعها ما يعادل ثمن "مقار المبيع خزانة المحكمة . وبتاريخ ٢٠ من أبريل صنة ١٩٧٧ حكمت الحكمة للمطعون ضدَّها الأولى بطلباتها . آستأنف الطاعن الأول هذا الحكم لدى عجه استثناف القاهرة بالاستثناف الذي قيد برقم ٢٩٢٢ لسنة ٩٤ أقضائياً طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وأثناء نظر الاستثناف طلبت الطاعنة الثانية قبول تدخلها خصا منضا إلى الطاعن الأول فى طنباته ، وبتاريخ ٢٢ من ما يو سنة ١٩٧٨ قضت المحكم، بقبول تدخل الطاعنة الثانية ويرفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هسذا الحكم بطريق النقض ، ودنيت المطمون ضدها الأولى سطلان المعلن ، وقدمتُ النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض هذا الدفع ورفض الطعن موضوعا وإذ عرض الطعن على الحكم. في غرف المشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها انتزمت النيالة رأمًا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطمون ضده الأولى أن صحيفة الطمن لم يرد بها بيان صحيح عنموط تا وفقا لما ترجبه المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات إذ جاءت ففلا من ذكر الشارع الذي يقع به المنزل الذي تقيم فيه مما يؤدى إلى يطلان الطعن 6 وأما التصحيح الذي أحراه الطاعنان في سهيل إعلاجا لتدارك النقص في بيان موطنها نقد جاء تاليا لا تقضاء ميعاد الطعن فلا يترتب عليه زوال هذا البطلان .

وحيث إن هذا الدنع مردود بأن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت هلى أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت اعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى اعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت همله المناية التي تغياها المامرع من الاجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقا لنص الماحد ٢٠ق٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان النابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد. بها بأن موطن المطعون صدها الأولى مثبتا رقم المنزل الذى تقيم به والحىودائرة. قسم الشرطة الكائن بهما دون إثبات ام الشارع فتقدم محامى العاعين إلى قلم كتاب الحكمة بطلب تضمن ما سقط سهوا اثباته من بيان هسدا الموطن فثم اعلائها به وأودعت مذكرتها في الميماد القانوني بالرد على أسباب الطعن فإن ذلك ما يحقق الغاية التي ينشدها القانون و يسكون الدفع بيطلان الطمن على غر أساس .

#### وحيث إن "طعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطامنان بالسبب الأول منها على الحسيم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تابيقه من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقبول الطاعنان أن اعلان الرغبه في الشفع الذي عول عايه الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا إذ تم تسليم صورة الاعلان لحهة الادارة دون أن يعقبه إرسال كتاب مسجل إلى المعان إليه متضمنا أن الصورة سلمت لحهة الاداره طبقا لنص المحدة ١١ من قانون المرافعات مماكن متعينا على الحسكم المطعون فيه وقد ثبت هذا البطلان أن لا يتخذ من ذلك الإعلان سندا لقمائه كوراصل الوجه التاني أن الدعوى رفعت بطلب الشقعة قد الحسن بالمقد المسجل بتاريح المالايم المنافعة في البيع الحاصل بالمقد ما منافعة في التيم الحاصل بالمقد المسجل بتاريح ومال الوجه المنافعة في النابع المنافعة في المنافعة في المنافعة في تاريخ المنافعة في المنافعة في المنافعة في تعاليق في بنك الرغبة بالذبيه لحدا الهيم التالي لاعلانها يركون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن بطلان إجراءات الإعلان لاتمصل بالنظام العام فلا يجوز للطاعنين التمحدى برطلان الرغبة فى الشقعه لأول مرة أمام محكه النقض ، كذلك فإن ما يثيره العااعدان من القول بأن هذا الإعلان لا تمتد آثاره إلى البيع المحرر عنه العقد المسجل بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ يعد سبيا جديدا يقوم على واقع لم يسبق طرحه على عكمه الموضوع فلا يجوز إبداؤه لأول مرة. أمام محكه النقض . وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الناني على الحسكم المطعون فيه الخطأ في عطيبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن اختصام المشترى الثاني في دعوى الشفعه من الاجراءات الأساسية التي يترتب على افقالها عدم قبول الدعوى بغض النظر عن مدى صحة أو صورية عقد هذا المشترى ، وإذكان قد ثبت بالأوراق أن العامن الأول باع المقار المشفوع فيه إلى الطاعنه الثانية وأشهر هذا البيع في ١٩/٩/ ١٩/١/١ أى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة فقد تمسك الطاعنان لدى محكمة الاستئناف بعدم قبول دعوى الشفعة امدم اختصام الطاعنه النانية في إجراءاتها ، وإذكان الحسكم المعامون فيه قد أطوح هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٩٣٨ من الةانون المدنى على أنه : وو إذا اشترى الشخص عينا تجوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن أن تمان أية رغبة في الشفعة أو قبل أن يتم "سجيل هذه الرغبه طبقا المادة ٩٤٢ فلا بجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشنري الثاني و بالثمر وط التي اشتري جا " ، والنص في المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه " لايسرى في حق الشفيع أي رهن رسمي أو أي حق اختصاص أخذ ضد المشترى ولا أي بيعصدر من الشترى ولاأى حق عيني رتبه أو ترتب ضده إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبه في الشفعة " مفادهما إنه إذا مارس الشفيع حقه في الأخذ بالشفعه فإنما يتخذ إحراءات دمواه قبل مشترى المقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هَذَا أَاشْتَرَىٰ مَتَى ثَبْتَ أَنَّ البَيْعَ قَدْ تَمْ فَى تَارِيخَ ۚ تَالَ لَتُسْجِيلَ إَعْلَانُ الرغبه فَى الشفعة ، وإذ كان النابت من مدوات الحسكم المطعون فيه أن إعلان الرغبه الثانيه المشهر في ١٩ من سبتمبر سنه ١٩٧٦ فان البيع الصادر إليما لايسرى فحق الشفيعة الطعون ضدها الأولى ولاتكون بالتالى في حاجة لاختصام هــــذه المشترية الثانيه في دعوى الشفه ، وإذ التزم الحسكم المطعون فيه هــــذا النظر يمكون قسد وانق صحيح القانون ويسكون أأنعى عليه بهذا السهب ملى **عْد أساس** .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب النالث على الحكم المطعون فيه الفصور والفساد في الاست لال من وجوه أو بعة ، وفي بيان الوجه الأول يه ولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكة الاستناف بأن الهيع الصادر من أولهما لى ثانيهما قد انعقد قبل اشهاره بالعقد العرفي المؤرخ ه/١٩٧٥/١ و إنه يتبنى الاعتداد بهذا الناريخ الذي بسبق إعلان الرغية في الشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول عايد اسنادا إلى صوريته التي استمدها من مجرد قيام علاقة الزوجية بين الطرفين مع أن هذا العلاقة في حد ذا تها لا تكشف عن المصورية تما يديب الحكم بالفساد في لاستدلال فضلا عن القصور في السبيب .

وحيث إن هذا النمي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة الصورية مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان البن من مُدُوِّنات الحِليم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى طعنت. بالصورية مِنَى التَّارِيخُ ٱلْمُعْطَى لَعْقَدَ البيعِ العرقي الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية وَقَضَّى الحُكُم فَيُ أُسِيَّابِهِ بهذه الصورية الَّتي ،ستمد تبوتها من قرائن متعددة أباتها في قوله فُخَاوِلاً ؛ أنَّ الخصيمة الذَّلثة هي زوج المستأنف. وقد ملمت برغبة المدتا ف عليها الأولى فيَّ أخَذُ الْعِفَارُ مُوضَوَعَ الدَّعْوَى بالشَّفَعَةُ منذ إنذارها لمستأنف برغبتها إذ خاطب المعفر الذي باشر إعلان الرغبة المستأنف فشخص زوجته التي رفضت استلام الإنذار ولوكان عالمها قد انعقد قبل إنذار الرغبة بالشفعة وتسجيله لبادر المستأنف أو الحصيمة الثالثة إلى نذار طالبة الشفعة مجصول هــذا البيع ولأبدى الممتأنف بهذأ الدفاع أمام محكمة أول درجة ولتدخلت المشترية الثانية في الخمسومة أمام محكمة أول درجة . ثانيا : ومما يؤكد أن عند مشترى الخصيمة النالثة تال لتاريخ تسحيل الرغبة في الشفعة أن جميع ، لإجراءات التي انخذت بخصوص البيع العدادر من المستأنف إلى زوجته الخديمة الثالثة قد تمت في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل الإنذار بالشفعه وبعد أن سارت الدعوى أمام محكم أول درجة شوطا بهيدا إذ بينما تمسيل علان الرغبة بالشفعة ف ١٩٧٦/٢/٢١ فإنالحه يمة الثالثه قامت بشهر مقد شرائها في ١٩٧٦/٩/١٩ ولم تحطر المستانف عليها الأولى بشرائها العفار إلا في ١٩٧٦/٩/٢٨ ... أي بعد حوالي سبعة أشهر من إقامة الدعوى بالشقعة

كما أن المستانف لم يبد هذا الدفاع ,لا في صحيفة الاستاناف ... .. " ، و إذ كانت هذه الغرائل الى ساقها الحكم المطعور فيه سائغه واستنبطها ،اله أصل بالأوراق وتكنمي لحمل قضائه فإن النعي بهذا الوجه يكون جدلا موضويا فها تستقل بتقديره محكة الموضوع شمسر عنه رقا فم محكة المقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والنائث أد الحكم المطمون فيه لم يرد على دفاع الطاعنين الذى أثاره بشأن به لان الحكم الابتدائى لابتناء الحصوما فيه على اعدنات اصطنعت بطربق النش والتحايل ، كما لم تحص دفاعهما بأن المطمون ضدها الأولى سارمت الطعن الأولى في شراء حصتها التي تملكها بالمقار موضوع التداعى بما ينطوى على نوول من حقها في الشنعه الأمر الذى يعيب الحكم المطمون فيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا الدمى غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدما الدليل لذى يفيد تمسكها أمام محكمه المموضوع بذلك الدفاع ، ومن ثم يكون نعيها في هذا الصدد حاريا من الدليل .

وحيث إلا حاصل الوجه الرابع أن الحكم المدءون نيه شابه القه ور .ذ لم يرد على دفاعهما الذي تمسكا فيه بأن ملكيا المطعون ضدها الأولى للمقار الشفوع به غير ثابته وأنها لم نشهر حق الإرث الذي شخذه سبيا لللكيه .

وحيث إن هذا الدى فى غير محله ذلك أن الثابت من مدومات الحسم الابتدائى الخدى اتخذ الحسم للطمون أيه أسبابه أسبابا له أن المطمون ضدها الأولى قدمت سندا لملكميمها للمقال المشقوع به عقد بيع و إقرار ملكيه و إشهار أرث مسجل برقم ٢٦٦٢ لما من 1 ط مراتا عن أبها عملك ١٨س ١ ط مراتا عن أبها هدس مراتا عن والدتها و ٢س ١ ط مشترى من أخواتها وجملة ذلك ٢ س ٣ ط

وعقد بيع آخر مسجل برقم ٧٧٧ القليوبية في ١٩٤١/١٩٤ يغيد شراهها في دات العقار حصه قدرها ٢ط، وخلص الحكم إلى ثبوت ملكية المطعون ضدها الأولى من هذن المستندن ، ومن ثم يكون ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بنا لحكم المطعون ضدها الأولى وسهبها يحل الرد الضمني على ما أثاره الطاعنان من جدل حول مدى ثبوت هذه الملكية و يكون النعي جهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطمن .

### جنسة ۲۶ من يونيو سنة ۱۹۸۲

برئاسة للديدالمستشار / سليم عبد الله سليم نائب رئيس الحكمة، وعفرية السادةالمسنشاوين ﴾ عبد المنتم وشدى عبد الحميد 6 مصفاني زمزوع 6 حدين عل حسين والحميني ابراهيم السكنا ...

(100)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٥ القضائية:

(1) استثناف و الاستثناف الأصلى " و رفع الاستثناف " .

الاستثناف الأصل • ماهيته • الاستداف الذي يفيمه أجد المحكوم هايم • وجوب إقامته يصمعيفة - م ٢٣ • ٢٣ • مرافعات • إقامته بملكرة • أثره • هام قبول العلمن . هلة ذك •

ر — ان كان البين من الأوراق أن الاستلناف المرفوع من الطاعنة ممذكرة أثناء نظر استئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون مستئنافا أصليا وليس استئنافا مقابلا — على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خطا — باعتبار أن الطاعنة والمطعون ضد ده الأخير محكوم عليهما في الحكم المستأنف فلا يعتبر استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر أو ردا عليه — وباعتبار أن الطاعن قد ضمنت استئنافها أسبابا مستقلة نعيا على الحكم المستأنف تمتلف عن تلك تي أوردها المطعون ضده بصحيفة استئنافه — وإذ أقيم هذا الاستئناف بمذكره وليس بصحيف بالمخالفة لنص المادتين ٦٣ ، ٢٣ من قانون المرافعات مماكان يتمين معه على محكم الاستئناف أن تقضى وإجراءات تقاضى من النظام العام — بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي وسعه القانون

#### 45.21

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع– على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائرالأوراق – تتحصل في أن المطعون ضدهم الأولين ــ ورثة المؤجر ــ أقاموا الدعوى ٨٩٣٤ سنة ٧٦ مدنى كلى شمـال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الأخرر بطلب الحكم باخلائهما من الشقة المبيد بالصحيفة تأسيسا على أن هذا الأخير استأجرها بعقــُد مَوْرخ ١٩٥٨/٦/١ — لاستعالها سكنا خاصا له ولكنه تنازلَ عن الإيجار للطاعنة بِدُون إذَن كَانَى خالفا بذلك شرط الحظر الوارد بالعقد وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ حكت الحكمة بالحلاء الطاعنة والمطعون ضـــده الأخير من العين المؤجرة وتسليمها الطعون ضدهم ورثم المؤجر استأنف المطعون ضده الأخير – المستأجر الأصلى – هذا الحكم بالاستثناف ٣١٩٥ سنة ٩٦ ق القاهرة، وأثناء حجز الدعوى للحكم وخلال الأجل المصرح فيه بتقديم مذكرات تقدمت الطاعنة بمذكرة تضمنت استئنافها الحكم وقيدهذا الاستثناف برقم ٧٣.٧ سن ٧٧ ق القاهرة – وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ حكمت المحكم أولا : – في الاستناف الأصلي بسقوط الحق فيه لرفعه بعـــد الميعاد ، ثانيا : ـــ فى الاستناف المقابل ( المرفوع من الطاعنة ) بعسدم قبوله لعدم اختصام أحد ورثة المؤجر المحكموم لهم – طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وإذ عُرض الطعن على المحكمة في غرف مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل الذى بالأول والناني منها أن الحدكم المطمون فيه اخطأ فى القانون إذ أقام قضاءه بعاسدم قبول الاستثناف المقابل على أن أحد المحكوم لهم لم مجتمع حالة أن المذكرة التي رفع بها الاستناف المقابل تضمنت أيهماء جميع المحكوم لهم ، كما أنهم منلوا بوكل عنهم بالجلسات فضلا عن أنه كان يتعسين على المحكمة أن تأمر بادخال من لم يمتصم مهم •

وحيث إن هذا النمي غير منتج ذلك أنه ولئن أخفا الحكم الماهون فيه إذ القضى بعدم قبول استئناف الطاعنة لعدم اختصام أحد المحكوم لم حالة اختصام الطاعنة لم جميعا ، ولئن كان البسين من الأوراق أن الاستئناف المرفوع من الطاعنة بمذكرة أثناء نظر استئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون استئنافا أصليا وليس استئنافا مقسابلا — على ما ذهب إليه الحكم الماهون فيه خسأ — باعتبار أن الطاعنة والمطعون ضده الأخير محكوم عليهما في الحكم المستأنف فلا يعتببر استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر وودا عليه — و باعتبار أن الهاعنة قد ضنت استئنافها أسبابا مستقلة نعيا على الحكم المستأنف منتخلف عن تلك التي أوردها الماهون ضده بصحيفة استئناف وإذ أقي هذا الاستئناف بمذكرة وليس بصحيفة بالمخالفة لنص المسكرين ٢٣٠٠٣٣ وإذ وإحرامات "تقاضى من النظام" مام — بعدم قبوله لوقعه بغيرالها ورق الذي رسمه من قانون المراقعات مما النقام العام بعدم قبوله لوقعه بغيرالها ورق الذي رسمه من قضاء بعسم آليم الماهون فيه القانون — لئن كان ما تقبل الماهم المحاكم المطعون فيه من قضاء بعسم أله المحاكم المطعون فيه المناتبة فإن النمي لا يحق للطاعنة سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوي مع هذه المنتبعة فإن النمي لا يحق للطاعنة سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية منه المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية المناوية المناوية سور المناوية المناوية سوى مصاحة نظرية بحتة هما المناوية الم

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال على الحكم المطعون فيه الإخلال على الدفاع وفي بيان ذلك تقد ول أنها تقدمت بمذكرة أمام المحكمة الاستثنافية تمضمنت أوجه دفاعها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفسل الإشارة إلى هذه المذكرة مما يعتبر إخلالا بمقها في الدفاع .

وحيث أن هذا انهى غير مقبدول ذلك أن الطاعنة لم تبين في صحيفة الطمن أوجه الدفاع التي تنمى على الحكم المطمون فيه إغفال الإشارة أو الرد عليها .

و لما تقدم يتعين رفض الطون • •

## جلسة ۲۷ من يونيه سنة ۱۹۸۲

برئامة الديد الممتشار / حدن المعتباطي نائب وتبعي المحسكة ، وده و به السادة الممتشارين ، أحمد ضياء ميد الرازق ، معه حدين يدر ، عمد صيد عبد القادر ، وطل حمد الفتاح خليل .

# (101)

الطعن رقم ٧٣١ اسنة ٤٩ النضائية :

إنبات و و طرق الإثبات " . صورية . وصبة .

طَعَنْ أَسِدُ الْتَعَالَمِينَ فَي عَلَمُه البِيعِ المُسكِترِينِ بَلْهِ بِمِنْ وَمِيّةٌ . طون بالصورية النسبية م علم جوالو أنجائه إلا بالسكالية :

#### المحكمة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المعلمون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تخصل في أن المطعون ضدها أقامت الدهوى ٢٠٠٧ سنة ١٩٧٥ مدر كان سوهاج على الطامن طالبه الحكم ببطلان عقد البيع المسجل في ١٩٧٣/٤/٢٢ برقم ١٩٥٧ شهر عقارى الاقصر واعتباره كأن لم يكن . وقالت بياناً لدَّمواها أنها بموجب العقد سالف البيان أوصت لابنها الطامن بالأطيان الزراءية الواردة به وقد أفرفت هذا التصرف في صورة بيع بعد أن حرر لحا إقرارا النزم فيهُ بالوفاء بجبع احتياجاتها كما أنها لم تتخلُّ عن حبازة نلك الأطيان أو الانتفاء بها وقد أخلُّ الطامن بالتزامانه ، ومن ثم يحق لها الرجوع قى وصيتها ، و بتاريخ ٣ /١١/١٧ قضت المحكمة بندب خبير لبيان واضع لليد على أطبان النزاع والمتنفع با و بعد أن قدم الحبير تقريره و بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨ فضت ببطلان عقد الببع آنف الذكر واعتباره كأن لم يكن ، استانف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٥ سنة ٥٣ ق سوهاج ٥ وبتاريخ ٩٧٩/٢/٧ قفت المحكمة بتأييد الحُكم المستأنف . طعن الطَّاعن في همدًّا الحُكم بطريق النقس ودفعت المطمون ضدها سبطلان صيفة الطمن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برقض هَـَـذَا الدفع ، وفي المُرضوع بنقش الحبكم . ومرض الطمن على هـ أنه المحسكة في غرفة مشورة فحدث جاسة النظره ، وفيها النزمت النياية رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الميدى من المطعون ضدها هو أن ما أثبته الهضر من أن بداية انتقاله لمحل إقامتها لاعلانها بصحيفة للطعن كان فى السامة النانية مساما يتنافى مع ما أثبته من أن هذا الانتقال كان فى الساءة الراحدة مساما كما أنه قيام باعلانها مخاطبة مع شينع البلد لغيا بها وغلق مسكنها دون أن يذكر أنه لم بجد من يتسلم الاعلان كيابة هها ه وحيث إن هذا المفع غير مقبول ، ذلك أنه لما كات الفقرة الثانية من الممادة ٢٠ من فانون الموافعات تنص على أنه "د لا يحكم بالبطلان وغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " ، وكان الثابت أن المطمون ضدها الأولى علمت بالطمن وأودعت مذكرة في اليعاد الفانوني بالرد على أسبابه فإن الفاية التي تغياها المشرع من الاملان تكون قد تحققت و يكون هذا الدفع على غير أساس .

وُحْيِثُ إِنْ الطَّعَنِ اسْتُوفِي أُوضَّاهُ، الشَّكَّلِيةِ .

وحيث إن بما ينماه المطاعن على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي سان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار أن النصر في تعليبية ، وفي سان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار أن النصر في وصية لوازيث مضافة إلى ما بعد الموت وأجاز لها إثبات صوريته المسيبة بكافة طرق الانبات بحرف لك على سند من المحادة ١٧٥ مدنى واعتبر المقد الظاهر لا وجود له في حين اله لا يفيه من المنص السائف إلا الوارث بالنسبة للتصرف الصادر من موريه لوارث أخر و أبيا العلاقة بين المنصرف والمتصرف المتصرف المتابة المداني على الكافرة المنابقة المنابقة

وحيت إن هذا النمى في علمه ، ذلك أنه لما كانت المدادة ٢٢٤ / ١ من الغانون المدنى تنص على أنه "إذا أرم عقد صورى فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسى النية أن يتسكوا بالعقد المستتر و يثبتوا مجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم مما مقاده أن لدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الله ورى كما أن لحم أن يتمسكوا بالعقد المدتر و يثبتوا بجميع العلرق صورية العقد الذى أضر بهم أما المتعاقدين فلا يجوز لمما إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالبكتابة ، وكان الطمن على متد البيع أنه يحتر وصية هو طمن الصورية النسبية بطريق التستر ، ومتى كان العقد المفاورية النسبية بطريق التستر ، ومتى عاقديم أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملا بنص المادة ١٦١ / ١

من قانون الإثبات ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخبي وصية بجبع الطرق كما يجوز له الاستفادة من القرينة المفررة لصالحه بالمسادة "٩١٧ من القانون المدنى عند توافر شروطها. ذلك أن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث و إنمــا من الفانون مباشرة على أساس أن النصرف قد صدر إضرارا عقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون. ولما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطمون فيه أن عقد البيع الذي ركن إليه الطاعن في إثبات دفاعه هو مقد مكتُّوب ذكر فيه سبب الالزَّام . إذ أثبت به أن المطمون ضددا فيضت كل الثمن ، وكان الطامن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات الصورية التي تدءيها المطعون ضدها إلا بالكتابة، وكان الحُكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به ـ رهم عدم تمديم المطعون ضدها دليلا كتابيا على الصورة ، قد استدل عليها بما بأن من تقرير الحبير أمام محكة أول درجة من أن المطمون ضدها احتفظت بحيازة الأرض محل العقد المطعون عليه وتقوم متأجرها للغبر وتنتفع بها دون أجل محدد وأتاح بذلك للطعون ضدما الاستفادة من القربنة القانونية المقررة لصالح الوارث بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى باعتبار أن عقد البيع الصادر منها يستر وصية فانه يكون قد خالف القانون بما يعتوجب نقضه درن حاجة ليحث باقى أسباب الطمن .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٢

برثامة لاسد المستشار / بهد محمود الباجورى فائب وثوس المحكمة ، وحضوية السادة المستشاوين : (بهد جلال الدين وافع ، محمود حسن ومضان ، جلال الدين أنس وواصل علاءالدين ﴿

# (101)

## الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ القضائية "أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية " الطمن بالنقض " . نقض " إجراءات الطمن " .

إبراءات العلمن بالنقض في مسائل الأحوال الشخسية - خضوعها لحسكم المبادئين ( ۸۸ مرافعات الله و ۱۹۸۰ مرافعات الله و ۱۹۸۰ م مرافعات قديم ۲۰۱۶ من المائون المراقعات الحالم المعانة بالفائون ( ۲۱۸ نسسة ۱۹۸۰ م عدم الزام الطاعن إيداع مورة ونمية من الحسكم المعلمون فيه ،

- (٣٠٢) أحوال شخصية . إستناف "ميماد الاستناف" . معارضة "ميماد المارضة" . حكم " الطعن في الحكم " .
- ( ٣ ) ميماد نظمن بالممارعة في الأحكام الصادرة في مسائل الأخوال الشخصية . يدق من تاريخ إملان الحكوم عليه بالصورة التنتيذية .

ميماه العامن بالاستثناف في الحسكم الصاهر في المعارضة · احتسابه من تاريخ صفور الحبكم المستأنف أو من تاريخ إعلام به ·

(٣) قشاء الحكم يقبول الاستثناف شكلا ٤ لا يتعاوى على قشاء ضمنى بصحة إعلان
 المطمون عايما بالحكم العباي ، عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم للطمون فيه ينطلان الاعلان .

١ - من المقرر فقضاء هذه المحكة أنالم ادة ٣ من قانون السلطة القضائية وقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية خاضعة لحكم الماءتين ٣٣٤ ٥ ٨٨١ من قانون المرافعات القدم وقد ألغيت بقانون السلطة الفضائية الحالى وقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ فإن هذه الإبراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ صائفة الإشارة إليها

والتي أبقي عايها الفانون رقم ١٣ اسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى والمــادة ٢٥٥ منه والتي حات عمل المــادة ٢٣٥ من قانون المرافعات القديم ، ولمـــا كان ذلك ، وكات المــادة ٢٥٥ المشار اليها بعد تعديلها بالفانون ٢١٨ لسنة ، ١٩٨ لاتلزم الطاعن بإيداع صورة رسميسة من الحمكم المطمون فيسه ، فإن الدفع بيطلان الطعن الهدم قيامه بإيداع هـــــذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحتى للعمل بهذا الفانون يكون على غير أساس ،

٧ — إنه وإن كان ميعاد الطعن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بهدا وفقا لنصر المهارة ٢٩٣ من لاتحة ترتيب الحاكم الشرعية من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية من الحكم الغيابى المعارض فيه إلا أن ميعاد الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى المعارضة لا يرتبط بهسفا الإعلان و إنما يحتسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ المحلانه به . . .

 ٣ - قضاء الحكم بقبول الاستثناف شكلا لاينطوي على قضاء ضمى بصحة إملان المطهون عليها بالحكم النيا ، و بالتالى لا يتعارض مع ماقض ، الحكم المطمون فيه من بطلان هذا الإعلان .

#### المحكمة

مِد الاطلاع على الأوراق وسماع النةوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائم حـ على ما يمين من أوراق الطمن حـ تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٦ اسنة ٧٥ أحوال شخصية أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطمون عليها بغيسة الحكم بتطايقها عليسه للهجر . وبتاريخ /١٩٧٨ حكمت المحكمة غيابيا بالتطليق ثم قضت في المارضة المرفوعة عنسه يعدم قبولها لوقعها بعد الميعاد إستأنفت المطعون عليها هـذا الحكم بالاستلناف وقم ٥ السنة ٢٢ ق المنصورة عمامورية الزقازيق تن وبتـاريخ ١٩٧١/١٢١٢

حكت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ثم قضت مجلسة ه ١٩٨٠/١٩١٥ بإمالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها حدمادفعت به الدعوى من أنها لا تقم بالمدوان الذي وجهت إليه إحلانات الدعوى وأنها لا تمت بصلة قربي أو بصاموة لمن سلم تلك الإملانات و بعد سماع شهود الطرقين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ و وبطلان إحلانات صحيفة الدعوى وحكم التحقيق والحكم المنيا و وبالان الحكم الابتدائي الصادر قالدعوى ، طمن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطمن للتوقيع على تقريره من عام لم يصدر له توكيل من الطاعن . قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان المطمن المدم إيداع صورة رسمية من الحكم المعاون فيه ، و إذ هوض العامن على حدة مادائرة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ، وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدقع المبدى من النيابة ببطلان الطعن فهو غير صديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه الحكة أن المادة ٣ · ن قانون السلطة الفضائية وقم ٣٤ اسة ٥٠٥ ووالتي كان من شأنها بفاء إجواءات العامن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاصة لحكم المادتين ٨٨١ ٥ والتي المرافعات القدم وقد ألغيت بقانون السلطة الفضائية الحالي وقم ٢٤ اسنة ١٩٧٦ ما المادة ١٩٨٥ منافة الإشارة والتي أبقي عليها القانون وقم ١٣ اسنة ١٩٦٨ بإصدار فانون المرافعات الحالي والمادة ١٥٥ منسه والتي حالت على المادة ٣١٥ منافقة الإشارة ولما كان ذلك وكانت المادة ٥٥٠ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٨١٨ ولما المناة مناف المحدورة رشمية من الحكم المطعون فيسه في الداريخ المعدورة رغم التقويز به في تاريخ الماس .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المطعون هليها بعدم قبول الطعن للتقوير به من محام لم يصدر له توكيل من الطاعن ـ فهو غير سديد ذلك أنه لما كان المقرو في قضاء هذه الحكمة أنه لا بشترط فيمن يقوو بالطعن بالنقض إلا أن يكون عماما مقبولا أمام محكمة النقض وموكلا عن الطاعن يستوى في ذلك أن يكون التوكيل صادرا من الطاعن مباشرة أو من وكيله المصرح له بتوكيل الهير فالتقرير

بالطمن بالنقض وكان الثابت أن توكيلا قد صدو إلى المحامى الموقع على تقرير الطمن من الاستاذ ... ... الحامى الموكل عن الطاعن بتوكيل مصرح له فيه توكيل الغير فى الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه فإن الدنم بعدم قبول الطعن للتقرير به من عام غير موكل من الطاعن مباشرة يكون على غير أساس .

وحيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بن على سبيين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكمة المطعون فيه التناقض والحلها في عطبيق الغانون ، وفي بان ذلك يقول أن المحكمة قضت بنار يخ ١٩٧٩/٦/١٢ بقبول الاستثناف شكلا وقبل الفصل في الموصوع بإعادة الاستثناف للرافعة لتقديم الصورة التنفيذية المهانه من الحكم الغيابي وذلك تحقيقا لما دفعت به المستأنفة ( المطعون ملها ) من بطلان إعلانها بها ، في حين أن التعرف على تاريخ هذا الإملان لازم لتحديد بدء سريان مواهيد الطعن بالممارضة بالاستثناف فيكون قضاء هذا الحكم الغيابي قد جاء قاصر البيان من قبل تحديد تاريخ إملان المطعون عليها بالحكم الغيابي قد جاء قاصر البيان غطانا في تطبيق القانون قضلا عن انطوائه على قضاء قطعي شمى بصحة الإعلان غطانا في تطبيق القانون قضلا عن انطوائه على قضاء قطعي شمى بصحة الإعلان وربطلان المطعون عليها بالحكم المطمون فيه من رد و بطلان ورقة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه وإن كان ميماد الطمن بالمارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بيدا وفقا لنص المادة ٢٩٣٠ من لائحة المحاكم الشرعية من ناريخ إصلان الحكوم عليه بالعورة التنفيذية من الحكم النبائي الممارض فيه إلا أن ميماد الطمن بالاستذاف في الحكم الصادر في الممارضة لا يرتبط مهذا الإعلان وإنما يحتسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به ، ومن ثم فإوب قضاء الحكم الصادر في المعمون على قضاء ضمى بصحة إعلان المطعون عليم المحكم الغيابي وبالتالي لا يتمارض مع ما قضى بصحة إعلان المطعون فيه من بطلان هذا الاعلان ، وإذ كان النابت أن المطمون عليما المحلمة المحددة ونا

فإن النمى على الحكم المطعون فيه بالتناقض والخطأ فى تطبيق الفانون يكون على غرأساس .

وحبت إن الطاعن سعى بالسوب الثانى على الحكم المطعون فيسه الفساد في الاستدلال وفي بياز ذلك يقول أن المطعون عليها وقد ادعت بنزوير ورقة إعلانها بالحكم النياني وكافة الإملانات الأخرى بمقولة أن من تسلم هذه الإعلانات لا يساكنها ولا يقيم معها مماكان من مقتضاه وقسد أحرت الحكمة بتحقيق هذا الادعاء أن تكلفها بإثبات أن الخاطب معا في هذه الاعلانات لا ساكنها ولا يقيم معها واكن الحكمة خالفت قواعد الاثبات وكلفت المطعون عليها بإثبات أنها لا تقيم مع الخاطب ولا ساكنه وهو ما يعيب الحكم بسوء الفهم في تحصيل الواقع فضلا من الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النبى مردود ذلك أن تكليف المطعون عليها بإثبات أنها لا تقيم ولا نساكن المخاطب معه في أوراق الاعلان المدعى بعلانها يؤدى في نتيجته إلى مارمت إليه الحكة من احالتها الدعوى على التحقيق طالما أزالهدف هو إنبات أن الخاطب معه والمان إليها لا تقيان مها بالحل الذي تم فيه الإعلان وهو ما شهد به شهود المعامون عليها ومن شم يكون النبي بهذا السليب في غير محله وحيث إله لما تقدم يتعن رفض الطعن .

### جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئامة السهد المستشار / محمدی المولی نائب رئیس الهسكة ، وعفریة السادة الممتشارین ، عزت حنورة ، علی السمدتی ، محمد مختار منصور رمحمره نیرل البناری .

# (104)

الطُّعن رقم ٧٠١٧ لسنة ١٥ القضائية :

سجيل <sup>مع</sup>طبيمة نظام التسجيل » . مساولية » المساولية التقصيرية <sup>تع</sup>شهو مقارى . ملكية .

اللسجيل نظام شخص يجرى ونقا الاسماء لا يحسب الدقارات ... لا يصحح العقره الباطلة أو يكمل العقره الناقصة ، قيام مصلحة الشهر العقارى بيحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الدأن رالأوراق المؤردة لها ، إجراء الشهريمه التحقيق هي صحة مدّه البيانات ، لا مسئولية ،

(۱) المقرر في قضاء هذه المحكة أن التسجيل طبقا لأحكام النانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٨ بتنظيم الشهر العقارى هو نظام شعم، مجرى وفقا الاسماء لابحسب المقاوات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لايصحح الهقود الباطلة أو يكل العقاود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجيت الماية ٢٧٠ن هذا القانون اشتمال طلبات اشهو عليها ومنها البيانات المتملفة بأصل لحق المايكية أو الحق الهيني عصل التصرف وامم المالكية أو الحق الهيني عصل التعرف الهيني الميه ، ومتى قامت مصلحة الشهر المقارى ببحث أصل الملكية أو الحق الهيني في حدود هسذه البيانات والأوراق الثويدة لما نلامسةولية عليها بإن هي اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحرر استنادا إليها والو لم اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحرر استنادا إليها والو لم اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحرر استنادا إليها والو لم اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحرر استنادا إليها والو لم يترتب على هذا المسجيل انتقال المق إلى طاب الشهر لديب في سند الملكية

أو لكون المتصرف غير مالك للحق المنصرف فيه طالمـــا أن الأوراق.والمستندات فالمدمة لاتفيء من العيب المـــانم من انتقال الحق .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرانمة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع – على مايبين من الحسكم المطعون فيســه وسائر أوراق الطُّمَن تَقْصَل في أن المطمون صَدَّه لأول أقام الدعوى ٣٨٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب الفا مرة على الطاعن (وزير العدلُ بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى ) و باقى الطعون صديم وآخرين طالبا الحسكم بالزامهم متضامنين إِنْ يَدْفُوا لَهُ مَهِاتُمُ ثَلَائِكُ جَنِيهِ ﴾ وقال بيانا للدعوى أنه بموجب عقد سُدْهُر برقم ١٠٤٠٣ في ١٠١٠/٣٥ أَهُ أَشُهِرَ مَقَارَى ٱلْقَاهِرَةِ اشْتَرَى مَنِ الولى الطبيعي على باقى المطعون ضدهم يصفته قطعة الأرض المبينة بصحيفة افتتاح لدعوى لقاء ثمن مقداره تسعائه لمجنيه و إذَّ نازَعه أَخْرُون في ملكيته لهذه الأرض على سند من عدم ملكية من باعها له ، فقد أقام مليهم الدعوى ١٧٧٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كل الفاهرة طالبا تبوت الكيته لها فقضى فيها بالراض تأسيسا على أن البائع له لم يتملكها رغم تسجبل عقد شرائه لأنه تلقاها أصلاءن ذير مالك وبذلك تمكون مصاحة الشهر المقارى قسد أخلت بالتزامها ببحث سند ملكية البائم الأول فتحصل المشترى منه على عقسـد مسجل اعتمد عليه المطعوب ضــــده الأول في الشراء منه بدوره مما ألحق به الضرر المطلوب التمويض هـ. ثديت المحكمة خبيرًا في الدَّوى و بـ لـ أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ بالزام المطعون ضدهم مدا الأول منهم بأن يدفعوا له في حدود ما آل إليهم من تركة مورثهم مع الطاءن والتضامم فيما بينهم مباغ أنف وخمسائة جنيه . استأنف الطاعن هذا الحركم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٢٤٠٤ سنة ه٩ ق طالبـــا إلغاؤه والحسكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٩١١/٢/١٩ قضت المحكمة بتأييد الحدكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم . موض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن أقم على سبب واحد ينعى به العاعن على الحسكم المطعون فيه الحفا في تطبيق الفانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول أن نظام الشهر العقارى طبقا المقانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول أن نظام الشهر المقارى طبقا المقانون رقم على المؤارات وتتم اجراءاته بناء على طاب ذوى الشان وفقا المسالحين لا بحسب العقارات وتتم اجراءاته بناء على طاب ذوى الشان وفقا مصاحة الشهر العقارى لا سأل عن حجية الحروات التي تشهر وفقا لاحكامه ، مصاحة الشهر العقارى لا سأل عن حجية الحروات التي تشهر وفقا لاحكامه ، بالتعويض على أن الشهر العقارى أخطأ في بحث اصل الملكية وتساسلها للوصول بالتعويض على أن الشهر العقارى أخطأ في بحث أصل الملكية وتساسلها للوصول إحراءات الذهر العقارى التي تحت صحيحة طبقا للقانون وطبقا المبيانات المقدرة من أصحاب المثان يدكون معيبا بالخطأ في تطبيق الفانون والقصور عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبى في عله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أمن انتسجيل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ يتنظيم الشهر المعارى و نظام شخصى بجرى وفقا للاعماء لابحسب المقارات وليست له جمية كامة في ذاته فهو لا يصحح الدقود الباطلة أو يكل العةود الناقصة بل تم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجبت المددة ٢٢ من هددا النانون اشتال طابات الشهر عام ومنها ومنها البيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العينى على النصرف واسم المدلك السابق أو صاحب الحق العينى وطريق انتقال الملكية أو الحق العينى في السه ومي قامت مصلحة الشهر المقارى مبحث أصل الملكية أو الحق العينى في احدود هذه البيانات والأوراق المؤدة لها ، فلا مسؤولية عابراً بأن هي اعتمدت هدفه الميانات والك الأورق وقامت بشهر المحرر استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا الميانات والك الأورق وقامت بشهر المحرر استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا الميانات والك الأورق وقامت بشهر المحرر استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا

### جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

رثمامة السيد المستشار/ بعدى الخول نائب رئيس الهكمة - ، وعضوية العادة كالممتشارين ؛ هزت حزرة ، ، على السعلن ، مجمره مختار منصور ومجمرد نبيل البناري .

# (011)

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٨ القضائية :

مسئولية ومسئولية تقصيرية" "مسئولية الشخص الإعتبارى" .

الشخص الاعتبارى . مسئوايته عن الأخطاء الى يرتسكها عناره يسبب ما يؤدره لحسابه من أعمال . عدم مسئوليته عن أعطائهم الا خصية .

إن كان القاض الموضوع السلطة المطلقة فيا يستخلصه من الوقائم المطووحة عليه ، إلا أنه وعلى ماجرى و قضاء هذه المحكمة - يجب عليه أن يبين العناصر الوقعية التي استخلص مها النتيجة التي انهم إليها ، و إذ كان الشخص الاعتبارى يال عن الاخطاء التي يرتكها ممثلوه سبب مايؤدونه لحسابه من أعمال ، ولا يمال عن اخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطمون فيه قد اعتبر أن هذا الذي وقع من محافظ القاهرة السابى ، ممثل خطأ شخصيا استنادا إلى مجرد صدور الأمر به منه شخصيا ، دون بيان ما إداكان في ذلك بباشر شاطا لحساب المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر البيان .

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ علىمايبين منالحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصــل في أن العااعن أقام الدعوى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدني كلي جنوب القاهرة ملى المطمون صدهم طالبا الحكم ببطلان تنازله عن عقد استثجاره للجراج المبين بصحيفة الدعوى وبطلان عقد الإيجار الصادر للطعون ضده الثاني عن ذات الدين وتمكينه منها ، أو القضاء له يتعويض مقداره .... ١٠٠ وقال. بيانا لها أنه بموجب عقد .ؤرخ ١٩٦١/١/١ كان يُستأجر من المطمون ضده الأول جراجا استفله في تحميسل وتجريح سيارات الأجرة للاً قالم إلى أن أصدر عافظ القاهرة قرارا رقم ٧٧ اسنة ١٩٦٧ شأن إنشاء شغيل موقف السيارات بشارع أحمسه علمي ، وبتاريخ ٩٦٧/٣/٢٧ ، أمر المحافظ بإغلاق الحراج ثم استدعاه وأكرههِ على التنازل عن الإيجار وأمر المطعون ضده الأول ود مالك الحراج " ستأجره للمعلمون ضده الناني ه مدير أمن القاهرة بصفته " وإذكان هذا التنازل باطلا الزكراء الواقع عليه فقد أقام دمواء للحكم له بطلباته ، متاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ حكت الحكمة برفض الدموي ، إستانف الطاعن هذا الحكم لدى عكمة استشاف القاهرة بالاستنمان رقم ٤٤٢٢ سنة و ٩ ق طالبا إلغاء. والفضاء له بطلباته ، بشاريخ ٢٠/١٢/٢ أقضت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هــذا الحكم بطريق النقض . قدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى سَقَصَ الحُكمَ ، مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره ، وفيها التزمت النياية رأيها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاهز على الحكم المطعون فيه فى سهيى الطعن القصور فى التسهيب ، وفى سيان ذلك يقول إنه احتبر أن مانسم لمحافظ الفاهرة من غلق الجراج و اكراهه على التدازل عن الإيجار خطأ شحصيا لاتسال حنسمه محافظة القاهرة دون أن يورد سببا لذلك ثما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه و إن كان لقاض الموضوع السلطة المطلقة فها يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه ، إلا أنه وهلي ما جرى به قضاء هذه المحكة حد يجب عليه أن بين العناصر الواقعية التي استخلص منها النتيجة التي انتهى إليها ، و إذ كان الشخص الاعتباري يسأل عن الأخطاء التي بوتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ، ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن هذا الذي وقع من محافظ الفاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصيا استنادا إلى مجرد صدور الأمر به مند شحيصا ، دون بيان ما إذا كان في ذلك بباشر نشاطا لحساب المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر اليان مما يوجب نفضه .

### جلسة ٣٠ من يونيه صنة ١٩٨٢

وثمامه السيد السنشار/ عدى الحول فائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ؛ هزت حنورة ، على المسدن ، عد غمار متصور وعمود نبيل المبنادى .

# (100)

#### الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ القضائية :

(۱) بطلان . دموی . نیابة مامة .

البطلان المنافئ. من عدم اخبار النوابة العامة بالدعاوى [المناصة بالترسر نسبي • عدم جواق النحدي به لأرل مرة اما بحكمة انقيض •

(٢) إلتزام علوفاء بالالتزام". وكالة . قضالة .

براءة دُمة المدين بانوار الدائل الوفاء الذي تم الغير ، أنره ، اعتبار الغير وكيلا يعد أن كان فضولها .

۱ --- البطلان المزرّب على عدم إخطار النيابة العامة بالدورى وفقا للمادة بمرة فانون المراقعات -- هو بطلان أسي هن قانون المراقعات -- هو بطلان أسي الايجوز النمسك به إلامن صاحب المصلح فيه ، ولا يجوز النمدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

 ٢ – المغرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – آنه إذ كان الوفاء لفير الدائن أر نائبه تبرأ ذمه المدين إذا أقر الدائن هذا الوفاء ويكون من أثر هذا الوفاء – على ماتنص به الماء ٣٣٣من القانون المدن أومذ كرته التفسيرية أن ينقلب – الفير وكيلا يعد أن كان فضوليا .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقر يو الذى تلاه السيد المستشار المقرو & والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على مايين من الحكم المطعون فيــــه وسائر أوراق. الطعن – تتحصل في أن المطمون ضده الاول – عن نفسه و بصفته وايا طبيعيا . على ولديه ... ... و ... أ... و باق المطعون ضدهم عدا الخامس منهم أماموا الدموى رقم ۱۹۷۰/۳۰۷۷ مدنى كلى الاسكندرية مل اطاعن بنفسه و بصفته وليا طبيعيا على ولده ... .. - والمطعون ضده الحامس طالبين الحكم صعة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٣/٥/٥٧ والمتضمن سبع الطاعن بصفته لهم ( الثلث ) شيومًا في أرض و بناء العقار المبين بصحيفة الدعوى و الخلام الشُّقة التي يشغلها الطامن في العقار المذكور ويتسليمها والحصة المباعة لهم ، وقالوا بياناً للدموى أنه بموجب عقد سيم مؤرخ ٣/٥/٥/١ باع لهم الطأعن بصفته حصة قدرها (النلث) شائعة في العبار والمبينة بصحيفة الدعوى نظر ثمن قدر. . . ٣٦٠ج دفعوا منه عند التماقد مبلغ . . . هج وتههدوا بسداد باقى الترز عند التوقيم على العقد النهائي وتعهد الطاءن ﴿خلاء الشقة التي يشغلها في العقار المبيع وتسليمها إليهم في ميماد غايته ١٩٧٥/١١/١ والما تخاف عن تنديم المستندات اللازمة أشهر عقد البيع وتصرف الزوجة بالبيع في 1⁄4 من الفدر المبيع أقاءوا الدموى للحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ ٢٠/٦/٦٧٦ قضت الحكة بعدُّم قبول الدَّوى ، استأنفُ المطَّونُ ضدهم الآر بعة الأول الحبكم لدى محكمة استلماف الاسكمندرية بالاستئناف رقم ٢٠٥ سنة ٣٢ ق طالبين إاناءه والحكم لهم بطلبانهم، بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف و بصحة ونفاذ عقد البيع التَّوْرخ ٣/٧/١٩٥ ــ و بإخلاء الثقة المبينة بع حيفة الدعوى و بتسليمها والقدر المبيع للطعون ضدهم الأربعة لأول ، فطمن الطاعن ِ في هذا الحكم بطريق النقض ، رقد.ت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض.

الطدن ، مرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفيها فائترمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن بن على ثلاثة أسباب ، ينمى العامن بالديب الأولى منها على الحكم المطعون في البطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدهم الأولى بصفته والنائة والرابعة لم يكونوا خصوما في الدعوى أمام محكة أول درجة كما لم غاصم هو أمامها بعمفته وايا طبيعيا على ولده ... .. ، إلا أن المحكم المطعون فيه قبد ألله أن المحكم المعامون فيه بهذه الصفة ومن المعامون ضدهم آنف البيان ، هذا كما أن النيابة العامة لم تخطر بالدعوى أمام محكة الاستثناف وغي وجود قصر فيها تما يعيب الحبكم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث إن هذا النمى ــ فى شقه الأول غير صحيح ، إذ الثابت من مدونات الحديم الابتدائي أن الطامن اختصم في الدعوى أمام محكمة أول درجة عن نفسه و بِصَفَّتِهُ وَلِيا طَيْرِعِيا عِلِي وَلَدَهِ القَاصَرِ ... ، وأن المُطَّعُونَ صَدِّمِ الأولَ بِصَفّته وألثالثة والرابعة كانوا خصوما للطاعن بصفته أمام تلك الحكمة وفى الشق الثانى غير مة ول ذلك أنَّ البطلان المترَّب على مدم إخطار النياية العامة بالدعوى وفقاً للسادة ٨١ من قانون الرافعات ــ وعلى ما حرى به قضاً. هذه المحكمة ـــ هو يطلان نسي لا يجوز التمسك به إلا من صاحب المصلحة فيه ، ولا مجوز التحدي به لأول مرة أمام محكة النقض ، لما كان ذلك وكان الطامن بصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر ... لم يتمسك أمام عكمة الاستثناف بعدم إخطار النيابة العامة بالدءوى ، فلا بجوز له التمسك ببطلان الحكم المطعون فيه استنادا إلى ذلك أمام محكمة النقض ، و يكون النعي عذا السهب في أحملته على غير أساس. وحيث إن الطامن ينمى بالسبب الثانى على الحبكم المطعون فيه مخالقة الثابت بالأوراق والخطأ فيتحصيل وفعم الواقع فمالدهوي والفساد فيالاستدلال وفى بيان ذلك يةول أن النابت من عقد البيع أن البيع صدر من الأستاذ ... ... الحامى ـــالمطعون ضده الخامس ــ بصفته وكيلا منة بصفته الشخصية ولم يذكر أنه يمثله بصفته وايا طبيعيا مل ولد ... ممامة تضاه أن البيع قد أنصب على حصته وحدُّه دون حصة الفاصر وقدرها 1⁄4 اط إلا أن الحكم المطعون فيه أورد بمدوناته أن البيع صدر منه وشمل الحقين معا مما يعبيه مخالفة الثابت بالأوراق

والخطأ في تحصيل الواقع في الدعوى والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحبكم المطعون فيه أقام قضاءه حسما أورده بمدو الله •ن قوله ° وحيث إنه لمــا كانت الحصة المبيعة مملوكة للستأنف عايه الأول عن نفسه و بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر "الطاءن" وكان التوكيل الصادر باليم للأستاذ ... ... ألحامي -المطمون ضده - الخامس - قد صدر من المستأنف عليه الأول عن نفسه وبصفنه المدكورة - لماكان مدّا فإن البيع الذي صدر المستأنفين و المطعون ضدهم الأربعة الأول" عن تلك الحصة يكون قد صدر من المستأنف عليه الأول عن نفسه و بصفته وايا ولا يقدح في ذلك أن الاستاذ ... ــ الحامي لم يفصح في المقد الذي أبرمه بصفته موكَّله على ابنه الفاصر لأن ظروف التعاقد تؤكَّد أن نلك الصفة كانت ملحوظة بن المتعاقدين إذ أنها ثابته من مند الوكالة ومن عقد البيع سند ملكية البائع بدعم ذلك أن المستأنف هليه الأول قد قوو يتحقيق الشكوى الإدارية رقم ١٩٧٧/٣٥٠ محرم بك أنه أقر بصحة المقسم الذي قد تم يمونة الاستاذ ... .. وأنه يعرض فقط على الثمن ، مما مفاده أنه لا يُمترض على موضوع العقد الذي يتناول الثلاثة قراريط . . . <sup>يم</sup> وكا<u>ن</u> لفاض الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى طالما كان له سنده ولا خروج فيه على الثابت بالأوراق . وكان الحكم المعامون فيه قد استخلص أن البيع صدر من الأستاذ ... .. المحامى الثابته وكالنه عن الطاعن بصفته ، وهو استخلاص سائغ له سنده ولا يخالف النابت بالأوراق ، و إذ كان ما أورده الحمكم المطعون فيه من أن البيع صدر من الطاعن ، إنما كان في مج ل بيا ه لدفاع المطعون ضدهم فإن النعي به بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يدمى بالسبب الثالث على الحكم الطمون فيه غالفةالنا بت بالأورق والحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول الدعوى الأن الوفاء بمقدم الثمن تم لغير ذى صفة إلا أن الحكم المطاون فيسه ذهب إلى أن الأستاذ ... .. بعيفته وكيلا عنه تعبرف في النمن بعد أن قبضه بأنسلمه لزوجة والشقيقه ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم بخانف أشابت بالأوواق لأنه لم بثبت من عقد البيع أن الوكيل قد تسلم عقدم الثمن ولم يقرر الوكيل ذلك عند استجوابه أمام محكمة أول درجة و إذ رتب الحكم المطمون فيه عل ذلك قضاءه برفض الدفع يكون معيبا أيضا بالحطا في تطبيق القانون .

وحرث إن هسدا النبي غير منتج ، ذلك أنه من المترر — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكة — أنه إذا كان الوعاء لغير الدائن أو نائبه تبرأ ذمة المدن إذا أقر الدائن هذا الوغاء ، ويكون من أثر هسدا الوغاء — على ما تنص به المادة ٣٣٣ من الفانون المدنى ومذكرة التفسيرية أن ينقلب الغير وكيلا بعد أن كان فضوايا . ولما كان المحمكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ان وقولهة إبرام العقد تمت في مجلس واحد ضم المشترين ووكيل البائمة هو وحده صاحب الصفة في التعاقد وفي قبض وأني فإنه بغرض استلام الشقيقة والوجة لمعجل النمن — فإن ذلك قد تم بموافقة قد تم مجوافقة والمشترين لمعبل النمن في المخاص لزوج الطاعن وإجازة صاحب الصفة في القياض و بالتالي يكون سحداد المشترين لمعبل النمن فحد تم مجوافقة وتمني ليست على ما انتهى إليه والمنافقة وتعي ليست على الدعامة الأخرى التي أوردها المسكم من صحة الوفاء مجتمل النمي وإليا النبي منه ، يكون غير منتج ويسكون النعي مها السهب على من أساس م

# جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئامة الدور المستشار / مبد للعز يز عبد العاطى إسماعيل ثاقب وتوس الحكة وعضوية السادة المستشار بن سيحيى العمورى نائب رئيس الحكة عبد المرسى فنح الله ، أحمد سياء عبد الرازق ، وسعد بدر .

### (107)

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ القضائية :

#### (١) محاماه . نقض ﴿ إيداع الأوراق ، وكاله .

 ١- حام تقديم الحامى التوكيل السادر من بعض الطاه من إلى وكوابهم الذى وكله فى الطعن يها ليقض حتى تمام المرافعة .. أثره - هدم قبرل الطعن با انسبة لهم .

#### (٢ – ٤ ) تجزئة . حكم " الطعن في الحكم " نقض .

۲ -- الحكم انسادر في موضوع فررقابل الدجزئة . قيام الحكرم هاجا بالعلمان عاد بعلمن و احد رفع صحيحا من يعقبه و باطلا من الآس بن لا أثر له على شكل الطمن المترفرع صحيحا من الأولين الاخرين النحشل منضمن إلى الأولين في طلهاتهم . قدرهم من ذلك . وجوب اختصامهم في اللمدن علة ذلك .

٣ - انفاياق أحكام المادة ٢١٨ من قارن المرائدات على كانة طرق العلمن . الاستثناء مارور يشأنه نص خاص صريان حكم الفقرة الثانية مما على العلمن بالمعنية لعدد المحكوم عليهم دون المحكوم هم .

 ٣ ـــ إغفال المناهن اختصام بعض المنكوم لهم فى الحمكم المعاهون فيه والعدادو فى موضوع هــ نا ل الدجزئة ( الاحراض على قرئم: شروط البيم ليطلان الإجواءات) أثره • وجوب الأمر بالمختصاميم فى الطعن •

 إليه من الطامن الثالث من نفسه و بصفته وكيلا من الطامنات الرابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع \_ أو يقدم للحكة لدى نظر الطمن وتداوله بالجلسات \_ التوكيل المذكر لاتحقق من صفة الطامن الثالث فيه ولبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجز له توكيل مجام للطمن بالنقض ، كما كان ذلك فإن الطمن \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ يضحى \_ بالنسبة للطاعنات. الرابعة والسابعة \_ غر متهول لرفعه من غر ذى صفة .

٧ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص. في الشق الأول منها على أنه " إذا كان الحِسكم صادرًا في موضوع غير قابل للتجزئة ... جاز لمن قوت ميعاد الطمن من المحكوم علمهم أو قبل الحسكم ، أن يطمن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليـــــه في طلباته فإن لم يفعل أمرت الحكمة الطاعن باختصاءً في الطعن " وكان مؤدى. مَّ تَقَدَمُ قَيْامُ ذَلَكَ آلْحَقَ لَلْحَكُومُ عَلَيْهُ حِتَى لُوكَانَ قَدْ سَبَقَ لَهُ أَنْ رَفَعَ طَعَنا قضى ببطلانة أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم وْ بْآغَلا مَنْ الْآخرين فإزذلك لا يؤثر فىشكل الطمن المرفوع صحيحًا من الأولين على أن يكونُ لأوليُّكَ ــُـ الَّذِينَ قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم - أنَّ يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدوا من ذلك وجُب عل ألحكمة أن تأمرالطاعن باختصامهم فيه ـــ وذلك. تغليبا من المشرع لموجبات صحَّ الطن واكتما لها على أسباب بطلانها وقصورها. باعتبار أن الغانم من الاجراءات هي وضمها في خدمة الحــــق وذلك شمكين العمجيح من الباطل ليصححة لا تسايط الباطل على الصحيح فيبطله ـ فإذا ماتم اختصام بانى المحكوم عليهم استقام شكل الطمن واكتملت له موجبات. قبروله.

٣ ــ لما كات المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طوق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباقى تلك الأحكام ما ما يكون قد ورد بشأ نه نصرة اص مغاير.

مما مؤداه انطباق حمم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطعن بطويق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها ـ سالف الذكر ـ فقط الذي يواجمحالة عدد المحكوم عليهم ، دون شقها الآخر المتعلق محالة تعدد المحكوم عليهم إذ وود بشانها في الفصل الحاص بالطعن بطريق النقض حمم مغاير هو بما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على وجوب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء حميم الحصوم الواجب اختصامهم ، المفاده ـ وعلى ماجرى به قضاء هـذه الحكمة ـ أنه إذا أففل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحسكم المطعون غيد والصادر في موضوع غير قابل المتجزئة كان طعنه باطسلا ومن ثم غير معسول .

ع - لما كان الدين من مدونات الحسكم الما عدون فيه أنه صادر في موضوع قوامه الاعتراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيسا على بطلان إجماءات التنفيذ الاتوجه الواددة بتدرير الاعتراض المرفوع من الحائزين للمقار على قائمة شروط البيع ، والذين يعقبون جده المنابة طرفاً واحد في تلك الحضومة والتي لا يحتمل القصل فيها إلا حلا واحدا بعينه نما لازمه أن يكون الحكم الصادو فيها واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة، ولما كات المحكمة فد خلصت نما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحسكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة وصحيحا بالنسبة للباقين وهو ما انتهت فيه إلى عدم قبول الطمن بالنسبة لمن فإنه بكون من المتعين إذاء ختم امهن في الطعن .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقويرالذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع—على حايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تقصل في أن بنك الأراض المطعون ضده الأول اتخذا إحراءات زع الملكية ضد مدينة عن العقارات الموضحة بقائمة مشروط البيع وتنبيه نزع الملكية المسجل وذلك بالدعوثى رقم ٥٨ لسنة ٦٣ بيع كالى المنصورة بتاريخ ١٩٦٤ / ١ / ١٩٦٤ اعترض العاعنون على الفنصورة وقضت عكمة الدرجة الأولى برفض الاعتراض ، استا ف العاعنون الحدكم بالاستشناف رقم ١٩٠٩ السنة ١٩٥٣ المنصورة . ندبت المحكمة غييرا ثم قضت في ١٩٧٢/١٢/١٤ بتأييد الحكم المستأنف حدم المنابق النقص وقدمت النبابة الدامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطمن من الطاعنات لرابعنة النبابة الدامة والسادسة والسابعة لرفضه من غير ذى صفة لمدم تقديم سند الوكالة الصادر عنهن الطاعن النابة الصادر الخاص النابة الماد ويقوله شكلا من باق الطاعن نظر الطمن أمام المحكمة في غرفة بمشؤرة فيعددت بئسة المغاره وفيها الترمت النبابة رأيها .

وحيث إنه لما كانت المساقة قوم بمن قانون المرافعات قسد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن ، وكان النابت أن الحامي الذي رفع الطعن عن الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلا صادوا إليه من الطاعن النالث عن نفسه و بصفته وكيلا من الطاعنات الرابعة والسادسة والسابمة إلا أنه لم يودع – أو يقدم لمسحكة لدى نظر الطمن وتداوله بالحلسات – التوكل المذكور للتحقق من صفة الطاعن النالث فيه ولبيت نما إذا كان هذا التوكيل بجيز له توكيل محام الطعن بالنقض ، لماكان ذلك ما إذا كان هذا التوكيل بجيز له توكيل محام الطعن بالنقض ، لماكان ذلك الرابعة والسادسة والسابمة غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة ، إلا أنه لماكان الثاقيرة النابة من المسادة عرمة ما في موضوع غير قابل للنجزئة ... جاز لمن فوت في المعن من الحكوم عليم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الوامن ميماد الطعن من الحكوم عليم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الوامن ميماد الطعن من الحكوم عليم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الوامن

المحكمة الطاعن باختصامه في العلمن " . وكان مؤدى ما تقدم قيام ذلك الحق للحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم فبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع محيحاً من بعضهم و باطلا من الآخرين فإن ذلك لايؤثر في شكل الطمن المرفوع صحيحا منالأوان على أن يكون لأولئك ــ الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهمــ أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاءن باختصامهم فيه ـ وذلك تغليمًا من المشرع لموجبات صحة الطمن واكتهالها على أسباب بطلانها وقصورها ، بأعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكينالصحيح من الباطل ليصححه لاتسليط الباطل على الصحيح ليبطله ـ فإذا ما تم اختصام بانى المحكوم عليهم استقام شكل الطعن و اكتمات له موجبات فبوله . لما كان ذلك وكأت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عايمًا بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطمن فيالأحكام ، وكان الأصل هو انطباق تلك الأحكام|لعامة على كافة طرق الطمن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها \_ سالف الذكر \_ فقط الذي يواجه حالة تمدد المحكوم عليهم ، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو مما نصت هاية المـادة ٣٥٣ من قانون المرافعات على وجوب اشتمال صحيمة الطعن على أسماء حميع الحصوم الواجب اختصامهم مما مفاده ـ وهلي ما حرى به قضاء هذه الحكة ـ أنه إذا أغفل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهرق الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزيَّة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول • لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحريم المطمون فيه أنه صادر في موضوع

قوامه الأغراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيسا على بطلان إجراءات التنفيذ للأوجه الواردة بتقرير الاعتراض المرفوع من الحائزين للمقار على قائمة شروط البيع ، والذين يعتبر ون جمده المنابة طرفا واحدا في تلك الحصومة والتي لايحتمل الفصل فيها إلا حلا واحدا بعينه مما لازمه أن يكون الحكم الصادر فيها واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ولما كانت المحكمة قد خاصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسه والسابعة وصحيحا بالنسبة للباقين وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة لذاء ذلك اختصامهن في الطعن وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة ليقوم أبي الطاعن في المتالى المرافعة المقاعدين بالختصام الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه كانتها المقصل في الطاعن الما المقامن وهو ما يقتضى والسادسة والسابعة منه كانتها الماعين والموادة والسادسة والسابعة منه كانتها الماعين والموادق الماعين والمادية والسادسة والسادسة والسابعة منه كانتها المعرفة والموادق المعرفة والمسادسة والسادسة والسابعة منه كانتها المؤلمة والمعرفة والمسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والسادسة والمعرفة والمؤلمة والمؤلمة والمعرفة والمؤلمة المؤلمة والمؤلمة والمؤلم

وحيث إن الطعن باللسبة لبَّاق الطاهٰدَيُّنَّ قد استوفى أوضاعه الشكاية .

### جلسة ٣١ من أكتوبرسنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار / محمسسد البنداوي العثرى فائب وئيس المحكمة c وعضوية المساوة المستشارين : ابرأوم فزاج c وحد النويز فودة c وعمد لعلق السيد c وعمد لبيب المعشرى o

# (10V)

#### الطعن رقم ٣٤٣ اسنة ٤٤ القضائية :

(١) عقد ( أز العقد " . عقد بيع .

مقد البيع المرائى درن الدنمة الإبتدائ. هو قرانون المندافهين . شهرطه • أن يكترن مسلما المدتم صحيحاً وخرانها الطامن ( مثال لذرت صورية النمن في الدنمة المهائد) .

- (٢ ــ ؛ ) محكمة الموضوع <sup>20</sup> سلطتها في فهم الواقع واستخلاص القرائن وتقدير الدايل <sup>30</sup> . خرة . حكم <sup>20</sup> سبيب الحركم <sup>40</sup> .
- ( ۲ ) لحكمة المرضوع فهم الواقع واصخلاص القرائق بفر معقب من عمكة النقض , شرطه ه
   أن يكرن استخلاصها سائدًا وله سنده من الأوراق .
- (٦) شكة الموضوع متى أحافت الدمور إلى التحقيق أن تعتمد في استجاد الحاياة على أخد قريئة تطرح طبيا
- (ع) فحيكة الموضوع أن ترغذ يتقربو المهار ... يه على أسابه عدم الزامها بالرد استقلالاً
   على الملدون الموج اليه •

( ٧ و ٣ ) المقرر أنه لامعقب من النقض على محكمة الموضوع فى فهمها للوافع وفى استخلاصها للقرائن متى كان استخلاصها لمــا استخلصت سائغة

رس لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكة أن عقد البيع النهائي - دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هــــذا العقد صحيحا وخاليــا من المطاعن .

وتقبولا وله سنسده من الأوراق وأنه منى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أر نفيها كان لهما أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على غر بنة تطرح عليها .

 إن محكمة الموضوع من رأت فى حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير المنخير لانتناعها بصحة أسبابه فإنها لاتكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالا حلى
 على ما يوجهه إلخصوم من طعون إلى ذلك التقرير

#### الحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والهرافية وبعد المداولة م

حيث إن الطعن استولى أوضاعه الشكلية ."

وحيث إن الوقائع – على ما سين من الحكيم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تقصل في أن الطاعتين أقامتا الدعوى وقم ٢٩٧٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما بطلب الحيكم بالزاههما متضامنين أن يؤديا لهما ميلغ ٢٩١٤ ج و ١٩٧٧ م منسه مبلغ ٢٩١٤ ج و ١٩٧٥ م فرق الثمن المستحق لهما ومبلغ ٢٠٠٠ كتمويض وقالتا بسانا لها أنه بموجب عقد بسيع مؤرخ في ١٦/٤/١٩ ومشهر في ١٩٧٤/١٩ اشترى والدهما ووالديهما قطعة أرض فضاء لقاء تمن قسدره ١٩٠٤ ج و ١٩٠٣ م على أن يكون للطاعنتين حتى المرقبة ولوالديهما حق الانتفاع ، و بسار في ١٩٦٨/١١/١ باع والدهما بصفته مؤلى طبيعيا عليهما الأرض المشار إليها للعلمون ضدهما بموجب عقد بيع أشهر وليا طبيعيا عليهما الأرض المشار إليها للعلمون ضدهما بموجب عقد بيع أشهر في طبيعيا عليهما الأرض المشار إليها للعلمون ضدهما بموجب عقد بيع أشهر ينطوى على عن يزيد على خمس ائتن ولها الحق في تكلة الثين إلى أربعة أنهماس ينطوى على عن يزيد على خمس ائتن ولها الحق في تكلة الثين إلى أربعة أنهماس تقدل المنهما السائفة البيان ، وبتاريخ ١٩٥/١٧ محكة بمؤلف الدعوي ، إسائفت الطاعتيان ، وبتاريخ ١٩٥/ ١٧ محكة قامت الطاعتيان ، وبتاريخ ١٩٥/ ١٩ معكة قسمت المحكة برفض الدعوى ، إسائفت الطاعتيان ، وستاريخ ١٩٥/ ٢ معكة المناس المحكة بمؤلف المحكة بمؤلف المحكون مندها المحكمة مؤلف المحكون الدعوي ، إسائفت الطاعتيان ، وستاريخ ١٩٥٨ معكة المحكة برفض الدعوى ، إسائفت الطاعتيان هيداً الحكون مناسة المحكون مناسة المحكون المحكون بعوب عقد بعدون المحكون المحكون عليه المحكون ال

استفناف القاهرة بالاستفناف وقم ٢٤٨٦ سنة ٩٣ ق - و مجلسة ١٩٧/٢/١٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل في الموضوع بشدب خبير لأداء المامورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكت يتاريخ ١٩٧/١٢٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ماتدون بمنطوق الحكم ، وبعد تنفيذه قضت في ١٩٧/١٢١ بتأسيسة الحكم المستأنف . طمنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ك ومحدد لنظره أغرا جلسة ١٩٥/١٩٢٩ وفيها النزمت النيابة رأبها ،

وحيث إن الطعن أقم على ستة أسباب تنعى الطاعنتان بالوجهين الأول والثانى من السهب الأول وبالأسباب الرابع والحامس والسادس على الحكم المطعون فيسمه الحطأ في تطبيق القانون والحطأ في نهم الواقع ومخالفة النات ق الأوراق، وفي بيان ذلك تقولان أنهما أسستا دفاهما على أن عقد البيسم النهائي ، دون العقد الابتدائي \_ وهو مايتمين الاعتداديه وأنه لابجوز إثبات عَكُس ماجاء فيه إلا بالكنتابة وطبرًا للفانون فإن من يدعى صوريته عليه عب. إثبات ذلك ، ولكن محكمة الاستثناف لم تعتد بالعقد النهائي وفهمت خطأ من إقصاح الطاعنتين عن السبب في رفع مقدار الثن في المقد الابتدائي أنهما تدفعان مصوريته وأن العقد النهائي ورقة ضد له ومبدأ ثبوت بالكتابة يجز إثبات حكسَ ماجاء فيه بغير الكتابة ثم أحالت الدموى إلى التحقيق لتثبت الطاعنتان صورية اليمن الذي جاء فيمه وأن الثمن الحقيق هو ماجاء في العقد النهائي فقلبت بذلك صبرء الإثبات وجعلتِه على الطاهنتين ثم أنتهت إلى تأسيد الحكم المستأنف فيها قضي به من رفض الدعوى تأسيسا على أن العاصنين قد أخفنتا في إثبات صُّور يَهُ الثُّن الوارد بالعقد الابتدائي وأن الثَّن الوارد به حَدِّبقي والثُّن الوارد في العقدد النهائل صوري و بذلك تكون قد استبعدت العقدد الهائي وخالفت الثابت فيه وقضت بصوريته بغير دليل ممسا يجعل الحكم المطعون فيسمه مشوبة بالحطأ في تعابيق القانون وفي فهم الواقع ومحانمة الثابت في الأوراق ويتمن نقضه.

وحيث إن هذا النمي مردود ذلك لأنه وائن كان من المقور في قضاء هـــذه ﴿ لَحْكُمْةُ أَنْ عَقَدَ البِيعِ النَّهَائِي \_ دون العقد الابتدائي \_ هو الذي "ستقر به العلاقة بين الطرفين و يصبح قانون المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هسدا المقد صحيحا وخالياً من المطامن ، ولما كان المطعون ضدهما قد طعنا على عقد البيع النهائى بصورية الثمن المنصوص عليه فيه وقدما عقد البيع الابتدائي الصادر من الطاعنتين للتــــدليل على ذلك فاعتبرته محكمة الاستئناف في حكمها الصادر فى ١٩٧٨/٢/١٥ دليلاكتابيا وورقة ضد تنفي ماجاء في العقد النهائي وكان قول العاصنتين أمام الحبير طبقا الــا أقرتا به فى تقريز الطعن من أن السبب فى رفع مقدار الثمن في الدقد الابتدائي راجع إلى أنه أعد لتقديمه للجنة الإبجارات بقصد تحسين أجرة وحدات المبنى يسوغ عقلا ومنطقا مافهمته محكمة الاستثناف من أَنْ الطَّامَنَةُ تَدْفَعَانَ بِصُورَتُهُ وَقَدْ قَدْمَنَا المَقَدْ النَّهَائِي للتَّدَّالِي عَلَى ذَلَكُ فَاعتبرتُه المحكمة دليلا كتابيا ورقة ضاء تنفي ماجاء فيه ثم أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثوت كل من طُرَق الدُعوى مدّعا إستجار قلقيقة في مقدار الثمن الذي لم يعد أمامها دليل كتاب كامل يكُنِّي لتُنكُّون عقيدتها في شأنه واست مت إلى أفوال شاهد الطاعنين فلم تطمئن لجب وماقت القرَّائ التي استخلصها استخلاصا سائفا من أوراق الدموى بلا مطمن إلهما في ذلك واستندَّت إلها في تكوين عقيدتها بأن عقد البيع الابتدائي عقد جدى وأن الثمن الوارد فيه هو الثمن ألوارد فيه هو الثمن الذي اتفق عليسه المتعاقد ان أما الثمن الوارد في العقد النهائي فهو ثمن صورى ، ومؤدى ذلك أن الثمن الوارد في عند البيع الابتدائي هو ذات الثمن المتفق عليه بن المتعاقدين في العة لم النهائي وهو الذي آستقرت دليه العلاقة بينهما ولا يقدح في ذلك أن يكونا قد اشتراء بثمن صوري آخر ذكراه في عقـــد البيــع النهائي وثبتت صوريته ، ذلك أن ثبوت الصورية سطل الظاهر وينهض مه المستور صحيحًا ، ومن ثم فلا فرق بين العقدين الابتدائي والنهائي في الثمن الحقيق المنفق عليه بين الطرفين والذي اعتد به الحكم المطعون فيسه ويكون الحكم على خلاف ما لاعيه الطاعنتان ـ. قد اعتد بالعقد النهائي طبقا لحقيقته التي ثبتت اللحكمة بعد ثبوت صورية ماجاء فيه من ثمن وثبوت أن الثمن الحقيق هو ماجاء في العقد الابتدائي إذ العبرة قانو نا هي بالحة ينة الواقعية التي تثبت المحكمة بطرق

الاثبيات المقبولة قانرنا لابميا يدعيه الحصوم على خلاف الحقينة ولو تضملته ورقة مكتوبة . والحاكان من المقرر أنه لامعقب من النقض على محكمة الموضوع في فهم له الواقع وفي استحلاصها للقرائن متى كان استخلاصها لما استخلصت سائغا ومقبولاً وله سنده من الأوراق وأنه متى قررت المحكمة إحالة الدموى إلى التحقيق لإثبيات واقعة ما أو نفها كل. لها أن تعتمه في ا. تجلاء الحقيقة على أية قرينة تطوح عليها ، وكان مؤدى فهم محكمة الاستانافالواقع على هذا البحو الصحيح أن الطُّ عندن قد دفعتا بصورية العقد الابتدائي فيكون تحميلهما عبء إثبات الصورية الى تدعيانها صحيحا في القانون و إذكان المطهون ضدهما قد دفعا بصورية العند النهائي طبقا لما تقدم وكانت المحكمة في حكها الصادر الجلسة ١٩٧٨/٣/١٥ أهدرت الدليل الكتابي الذي قدمه كل طوف للندليل على صحة دفعه بالدليل الكتابي المقدم من لآخر ، ومفاد دلك أن الدوى في خصوص الثمن الحقيق المتفق عليه في العقد الذي يتناضلان حول أصبحت خلوا من أي دايل كتابي في شأنه ومن ثم فلم يعسمد أمامها حائل قانوني بمدنها وهي في سبيل استجلاء الحقيقة أن تحيل الدعوى إلى التحفيق ابثبت كل طرف مدعاه في شأنه ولمنفيه الآخر وقد تنفذ حكم التحقيق والتفتت الحكة عن أقوال شاهد الطائنن بما لها من سطة مطلقة في تقسدير الأدلة وساقت القرائن التي استخصتها من الأوراق استخلاصا سائغا ومقبولا من أنها ناقشت ولدالطاعنتين ووليهما الطبيعي في شأن توقيعه على العند الابتدائي وعلى إيصال استلامه هو وزوجته مبلغ . . ، ٢٦ ج وهو مانساوي ضعف الثمن الوارد في العقد النهائي تقريبا – فقال إنه لم يخضرُ للاستجواب وأنه لايعلم شيئا من هذا الموضوع وامتنع من الإجابة عما إذا كان التوقيع لِنما بت على مقد البيع الابتدائي وعلى الايصال هو توقيعه ، ومن أنه ليس يعقل أن يدفع المشتر ىالثمن إلىالبائع أمام مأمورية الشهر العقارى في الطريق العام حكما قرر شاهدا طاءني حـ وقد حضرالطرفان إلى المأمورية للتوقيع على العقد النهائي وأنه لم يجر العرف بأن يدفع كامل الثمن عند التوقيم على العقد النهائي أي بعد انحاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع عليه ، ومن مج وع ذلك انتهت المحكمة إلى أنها تطمئن إلى أن عةــــد البيع الابتدار، دو علمد جاى غير غر صورى وأن الثمن الوارد به هو الثمن الذي آتفق عليـــه المتعاقد ن أما الثمن

الوارد بالعقد النهائي فهو نمن صورى – ولما كانت هذه القوائن كافية لهل قضائها – وكان مانقدم – فإن الحمكم المطعرن نيسه يكون قد فهم الواقع فهما صحيحا وجاء فضاؤه موافقا لصحيح المانون ومجمولا على قرائن مستخلصة من الأوراق استخلاصا سائفا وكافية لحمله ويكون النبي عليه بالحطأ فى تطبق القانون والحطأ فى فهم الواقع ومخلفة الثابت فى الأوراق على غير أساس ومتعينا رفضه •

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالوجه المناث من السبب الأول وبالسبب الثالث بطلان الحكم المطعون فيسه لوروده على غير محل وتتناقض في الزمباب وفي الناث الحكم الصادر فيلسة ١٩٧٧/١/٦٣ قض بإلغاء الحكم المستأنف وباتالي فإن المحكمة تكون قد استنفات ولايها ولا يسوغ لها بعد ذلك مقاودة بجيت تعديليا. أو تأييسده رمع ذلك فقد عادت المحكمة وقاات في اسباب حكما اللاغير الصادر في ١٩٧٨/١/١/١ أن الاستأناف قد أقم على السباب حكما اللاغير الصادر في ١٩٧٨/١/١/١ أن الاستأناف قد أقم على الما غير أساس متعيناً وفضه وتأييسد الحكم المستأف ، ومن ثم دَن الحكم المطعون فيه باطلا لوروده عمل قاير على ظائمة في الأسباب .

وحيث إن هسدا الذي غير سديد ذاك إن الهين من الحكم الصادر بجاسة من الحكم الصادر بجاسة من المراب و ال قضاء في المنطق بإلغاء الحكم المستأنف مرتبط بما أورده من أسباب في هذا الخصوص من أن العقد سند الطامنين في دعواهما بتكالة التن ودرء الغين الذي قف الحمكم المستأنف في أسبابه ببد لانه اعتباره وصية مسترة في عقد الذي عقد الديم المسترة في عقد الذي الحكم المستأنف في منطوق الحكم الصادر في ١٤/١/١٧ يكون قد انصب على القضاء ببطلان العقد دون القضاء في موضوع الديوي يكون قد انصب على القضاء ببطلان العقد دون القضاء في موضوع الديوي برفة با والذي نظل إقياحي تأيد بالحكم الأخير المطاور فيه ، كما أنه من المقرر أن التناقض الذي يتمال الحكم هو "تناقض في الأسباب الذي تتمالى به فلا سبق في مناقص الذي تدميه الطاعنتان هو في حقيقه تناقض بن منطوق الحكين وأن تردد هسذا المنطوق في لأسباب في عدمية الطاعنتان هو فإن الذي به غير مقبول ومن م يكون النمي برمته في غير محله .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الناني على الحكم المطمون فيه القصور في التسوير في التسوير في التسبب والاخلال محق الدفاع وفي بيار ذلك تقولان أن الحكم لم يرد على دفاعهما فإن العقد النهائي ـ دون الابتدائي ـ هو الذي يحدد العلاقة بين الطرفين كما أن الحكم لم بناقش دفاعهما من أن الحمير قد استبعد مستند اتهما الدالة على الونفاع نمن الأرض عما قدره الحمير .

وحيث إن هذا النعى مرديد في وجهه الأول بمنا سبق أن تناوله الرد على الوجهين الأول والثانى من السبب الأول ون أز مائوت للحكة باسبب صحيح هو أن النمن الحقيق المنفق هايه بن المتمافدين في العقدين واحد لم يتغير ٤ كما أنه مردود في وجه هـ ه الثانى بأر يحكه الموضوع متى وأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فزنها لاتكون بعد ذلك مائوة بالرد استقلالا على ما يوجهه الحصوم من طون إلى ذلك التنزير ومتى كان ذلك فإن النعى على الحكم الطمون فيسه بالقصور والاخلال محق الدفاع يكون على أغير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتدن رفسر الطعن .

### جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٢

وقاصة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كرة نائب وثيس المحكة ، وعضو به السادة المستشارين : مديد عبد المساجد ، صلاح الدين عبد العظيم ، نائبا رئيس الحكمة ، الدكتور. أحد حشى -

### (101)

### الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٩ القضائية :

" ضرائب " ضريبة تركات" دنع غير المستحق" .

طلب الوارث المترداد مادفه من ضربه التركات استندا المدم استحقاق مصلحة الفراب له الالتجاء إلى القضاء في الشرة سرودرن مرتب موضح الزواع على بلدة العامل سد بعية احدد مادفع بقر وجه و محتفظ من حاد ذلك .

لما كان المطبون صدهن قد أسس دمواهن على أن الفرق في تقدير قيمة المقار المخلف عن المورث نتيجة إعمال القانون وقم ٣٧ لسنة ٢٩٦٩ و مقداره ٢٣٠ جنها لا تنديج في أصول التركة ولا تخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلوله ومن حقين اسرداد المبالغ التي سدنتها الصلحة الضراب لأنها غير مستحقه لها قانونا ، ولما كات الدعوى هلى هذه الصورة هي دعوى رد مادفع بغير وجه حق ولا تنتير اعراضا على تقديرات المصلحة العناصر الزكة بحيث تخضع لحمكم الممادة به يكون لا له طون تخضع لحمكم الممادة المنافع المائدة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ السنة ١٩٤٤ ، بل يكون لا طون صدهن أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لان الفيريية حدوما ما جي به قضاء هذه المحكمة ١١٠ ــ لا ترزيكن في أساسها على، باغ عقدى بن مصلحه التقير الب

 <sup>(</sup>١) أقض جلسة ١٩٧٤/٦/١٩ - المعن رقم ٧٠ اسنة ٨٣ ق - مجموعة ١٨.ك عب الفني.
 سنة ٢٠ ص ١٠٨٧ .

العام ما بحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها . فللممول أن يسترد ما دفعة بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو يستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بال تمادم . لما كانذلك وكان الحمكم المطمون فيه قد انتزم هذا النظر فإنه لا يكين قد خالف الفانون .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعة الشكلية .

وجيث إن الوقائع – على ما يبين من الحبكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهن أقمن الدَّوي رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٧١ ضرائب كلى شمال القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بتطبيق أحكام القانون وقمر٣٧ سنة ١٩٦٦ على مقار المرضح بصحفة الدءوى والذى آن إلهن بالميراث وخصم فرق التقدير وقدره .٩٢٣ جنها من مناصر التركة وقلن سانا لذلك أن مروثهن توفى في ١٩٦٦/٤/١٠ وعلف حصة شائعة في عقار قدرت قيمتما على أساس الصريبة العقارية الى كانت سارية فى تا يخ وفاة الورث ثم صدر القانون رُقْم ٧٧ سَنة ١٩٦٦ بناريخ ١٩٦٦/٨/١٥ - وقضى تخفيض القيمة الإنجارية الواردة بدفاتر الخصر بنسبة ٢٠ / اعتارا من أول بناير سنة١٩٦٦ وذلك بالنسبة للعقارات الى خفضت قيدتها الإيجارية طبقا للغانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وتزنبها على ذلك يحق لهن خصم فرق المقدر من عناصر الركة ، وبتاريخ ٢٦ ٣ ١٩٧٨ قضت محكمة شمال العاهرة الابتدائية بتطبيق أحكام القانونُ رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ على العقارِ محل الدعوى الذي آل إلى المطعونُ ضدون بالميراث عن مورثهم .. .. وخصم فرق التفدير من عناصر التركة -استأنفت الطاعنــة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٣٧ سـة ٥٥ ق الفاهرة و بنار یخ ۱۹۷۹/۳/۱۹ قضت محکمة استثناف القاهرة بتأبید الحکم المستأنف – طمئت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وعرض الطمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لمظره وفيها النزمت النيابة رأيها

وحيث إن العلمن أقيم على سبب واحد تنهى به الطاعنة على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون ومحالفة الثابت بالأوراق و بيانا لذلك تقول أن الحكم بن قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن الدعوى وفقا لطلبات المطعون ضدهن هي استرداد ما دفع دون وجه حق ورتب على ذلك ولاية الحكمة الابتدائية بنظرها ابتداء ، في حين أن الدعوى – وفقا لطلبات المطمرن عليهن والوقائع المطووحة – تقرم على الطعن في تقدير عناصر الركه وهو ما يوجب عرض النزاع على لجنة الطعن دون الجموء مباشرة إلى الحكمة .

وحيث إن هذا الذي مردود ذلك إنه لما كان المطعون ضدهن قد أسس دعواهن على أن الفرق في تقدير قيمة العقار الخلف عن المورث نايجة أعمال التانون رقم ٢٧ سنة ١٩٦٦ ومقداره ٩٧٣٠ جنبها لا يندرج في أصول التركة ولا يختصع لضريبة الركات أو رسم الإيلولة ومن حقهن استرداد المبالغ الى سدتها لمصلحة الضرائب لانها غير مستحقة لها قانونا ولما كانت الدعوى على مقده الصورة هي دعوى ردما دفع بغير وجه حي ولا تعتبر اعراضا على تقديرات المصلحة لعناصر التركة بحيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون على تقديرات المصلحة لعناصر التركة بحيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون وتم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ على يكوث للماهود ضدهن أن يرفعها إلى القضاء مباشرة خلك لاز الضريبة حوامل ما جرى به قفاء هذه المحكمة – لاترتحن في أساسها على باط عقدى ويرمصلح الهرائب والحول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ولا بن هذه القرانين ولا في القاون العام ما يحول دون تدارك الخطاالذي يقع ولي بن في هذه القرانين ولا في القاون العام ما يحول دون تدارك الخطاالذي يقع زيادة على ما دفع ما يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . لما كان ذلك وكان ذلك وكان قد خالف الفانون مما يتمن عد رفصر الطعن .

## جلسة ٤ مڻ نوفمبر سنة ١٩٨٢

رِثَا مَةَ السهِ المُمتَشَارِ / ﴿ يَ مَا النَّوْلُ فَائْبُ رَئِسَ الْحُكَةُ وَهُوْيَةِ السَّادَةِ المُمتَشَادِعِ عَـ هوت جنوره ٤ مل للمدنِّن ٤ عَلَمْ محتار مصرو رحمره نبيل آيتاري •

(101)

العُعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ١٥ القضائية :

بيع . ملكية . شيوع .

يهم نشريك المستماع لجزء من المقار «شاهر» أيس للمشرى طالبه تاييت لمسكريه لحاً المبيع قبل لمبراه القسمة ووقرعه في تصييب الوثم له ولو كان عقه مسجلا ، م ٢٨٨٦ سان .

النصر في الفقرة النائية من المددة ٨٢١ من أقانون المدنى على أن " إذا كان التصرف خصيا على مزء مفرز من المدلى الشائم ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف النصرف إليه من وقت النصرف إلى الجزء اللهي آل إلى المصرف بطريق القسمة " يدل على أن برح الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائم قبل إجراء القسمة بين الفركاء لا يجز المشترى طلب تنبيت المكيته لما اشراه مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب "بائم له واو زن عقده مسجلا .

#### الحكة

بعد الاصلاع علىالأور ق وسماع التقرير لذى تلاه "سبد المستشار المقرر ك والمرافعة و بعد لمداولة .

حيث إن الطعن السوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعوذ فيه وسائر أرراق الطعن ــ تَ صَلَ فَي أَنِ المُطعونَ ضَدُّهُما أَقَامَا الدُّوي رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الحزة على الطاعن طالبين الحيكم ينابتت ماكيتهما لفطعه أرض فضاء مساحتها ١٣ ط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسايمها لهما ومنع تعرض الطاعن لهما فيها • وقالا شرحاً لدعواهما أنهما بملكان هذه الارض. ويضعان اليدعايها . بموجب عقد ببيع مشرر في ١٦/٤/٤/١٦ يوفم ٢٤٥٤ شهر عقارى الحزة . وإذ قام العاس – بنصما مدعيا ملكيته لحسا فقد أفاما الدمري للحكم لهما بطلبانهما . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن أودع الحبير قريره قعت بتاريخ ١٩٧٩،٣/٣٨ برفضها . اسناف المطعرن ضدهما هذا الحسكم لدى محكمة استنتاف القاهرة بالاستثناف رقم ٢٠٩٧ اسنة ٩٦ ق طالبين إلغاءه والنظماء لهما بطابلتهما ، ندست الحكمة خبرا آخر في الدهري ، وبعد أن قدم مقريرً ﴿ سُحَكُمْتُ بَنَارِيخِ ١٩٨١/١١/٢١ بِالغَاءِ الحُكُمُ المُستَأْنِفُ ويتنهيت ملكية المطعون ضدهما الارتض على النزاع وتسليمها لهما ومنع تعرض ـ الطاعن لهما فيها . طَعَن الْقُلَامِن فِي عَلَمْ الحَكَمَ بَطْرِق النَّاصُ ، وقدمت الداية مذكرة أبدت فيها لرأي بتنض الحكم المجامون فيد . عرض الطعن على الحَكَدُ في غرفة مشورة فحددت لنظره مبلسة ، وفيه النترمت النيابة رأيها .

وحبت إن مما يتعاه الطاعن بالمدبب الرابع على الحكم المطعون فيه عالفة الفارن، وفي بيان ذلك يقول إن النابت بعقد البيع صند المطعون فدهما أن محله جزء مفوز في أرض شائمة ، وإذ لم يكن يحق للبائع لهما أن يختص بهذا الجزء فمبل حد ول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتنبيت ملكية المطون ضدهما له فبل حد ول الله حد يكون قد خالف الفانون .

وحيث أن هذا النبني في محمد ذلك أن النبي في الفقرة الثانية من المسافق ٢٠٩ من الفانون المدنى على أن <sup>دو</sup> إذا كان النصرف منصبا على جزء مفرزا من المسال الشائع ولم ايقع هسذا الحزء عند القسمة في نصيب المنصرف استقل حق المتصرف إليه من وقت النصرف إلى الجزء الذي آل إلى المنصرف يطريق القسمة " يدل على أن بيع الشريك المشتاع لمؤه مفوز من الدفار الشائع قبل إجراء القسمة بن الشركاء لا يجز للشرى طلب يتبيت ملكيته لما اشتراه مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقد، مصبحلا لما كان ذلك، وكان الثابت عمل حصله الحركم المطمون فيه أن المطعون ضدهما اشتريا المساحة عمل الزع مفرزة في أوض مملوكة على الشيوع البائمين لهما والطاءن وأنه لم يثبت حصول قسمة بين الشركاء المشتاعين ، فان الحركم المطعون فيه ، إذ قضى بتنبيت ملكية المطعون ضدهما لمسلحة بكون المطعون فيه ، إذ قضى بتنبيت ملكية المطعون ضدهما لمسلحة بكون قد خالف القانون ، عما يوجب نقضه درن حاجة البحث بافي أسباب الطعن.

### **جاسة ۹ من نوفم**بر سنة ۱۹۸۲

برقامة للمديد المستشار / حبد الدزيز حبد العاطى فاقب رايس الهكذ، ومضوية السادة : المستشاوين : يحي العمورى فائب رئيس العكمة ؛ أحمد ضهاء حبد الرانوق ، معمد يدو وجرجس اسحق .

# (17.)

#### الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٨ القضائية :

#### (١) تركة " تصفية الركة " ، " المنازعة في الحرد "

المنازعة فى صحة الحرد . وجوب وضهايهر يشة تفدم لاحكمة من كل ذى همان فى دوراد الدائر. يعوما من تاريخ إخطار المنارع إداع النائمة . هذم الإخطار . أثره ، الحق فى وقع المنازعة إلى ما فيل تمام النصفية . م . ٩ /٨ مدنى .

#### (٢) نقض "الأسباب الجديدة " .

الدفع بيطلان الذرار صند الدين لسدوره بعد وفاة المدين • دفاع قانون يخالسه واقع . عدم جواز الذركة لأول مرة أمام محكمة الذمني •

### (٣) تركة " المنازهة في الجرد" . أمر على هريضة . إختصاص .

ا ننارهة في صمة الجرد . ما تمجر بة الهكمة في شأن در يشتها هـر أمر ولائي من اعتصاص قرض الأمور الوقنية · جوار النظر مه طبقالأحكام أموا د م ١٩٤ ـــ ١٩٩ مرافعات .

ا حفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٨٠٠ مدنى أن كل منارعة فى صحة الحدد ترفع بعد يعرب بعد يعمد الفقرة الأولى من المادة ١٨٠٠ مأن خلال الثلاثين يوما التالية للاخطار با يداع القائمة ١٤ مؤداه أن المشرع جمل انفتاح هذا الميداء رهنا يقيام المصفى باخطار المنازع بايداع القائمة ، أما ذوو الشأن المذين لم يخطروا بايداع القائمة فلا يتقيدون بهذا الميعاد لتوقف الانتزام به على حصول

الاحكام بايداع القائمة ومن ثم فإن الولاء أن يرفعوا بنازهتهم في صحة الحرد إلى المحكة في أي وقت إلى ماقبل تمام التصفية .

إذا - إذا - الأوراق مما يدل على سبق قيام الطائن! بداء الدفع سبه لان القرار سند الدين بقول صدوره بعد وفاة المدين أو انتسك به أمام محكمة المرض وع ، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع مما لا يجوز إبداؤه لأول مرة. أمام محكمة النقض .

٣ - مقاد نصر المادة . ٨٩ من القانون المدنى أن المنازعة في صحة الحدد وما تجربة الحكة إبتداء في شأن عريضتها \_ هو أمر ولائى على عريضة نما أناطه القانون بقاضى الأمور الوقتية عملا بالمادد ١٩ من العامات ومن ثم فإن المقدود بلفظ «الحكمة » الوادد بالمادة . ٨٩ مدنى سالف الذكر هو قاضى الامور الوقتية بالحكمة وايس الحكمة بحامل هيئتها ويكون له أن يجرى في العريضة أمره بالقبول أو الوفض ، وهو ما يحوز التظلم منا طبقاً لأحكام الواد من ١٩٩٤ من فعات .

#### الحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر يرالاى تلاه السيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاءة الشكاية .

وحيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تقصل في أد / ٢/١/ الى الديد قاضي تقصل في العرب المالية الله قاضي الأمرو الوقاية تحكمة قنا الاشدائية بطلب إصدار الأمر باضافة مباغ ١٩٥٩ م ١٩٧٨ جوا أغوائد إلى إلى قائمة جود تركة ... .. المقيدة رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وذلك قيمة لدين المستحق على المورث والمقضى به من اللجمة العايا للأموال المصادرة مع الفوائد ، إلا أن المصرفي لتركة المورث لم يدرج هسداً الدين ضمن

ديون التركة المذكورة ولم يخطر الوزارة بايداع أقائمة ، وإذ رفض هذا الطلب فقد تفلم منه المطمون ضده المام يحكم قما الابتدائية بصحيفة قيدت بقلم كتاب في ٢٧٠/ ١٩٧٠ و بالتظلم المقيد رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٠ كلى قنا قضت محكمة قنا الابتدائية بقبرل التظلم شكلا وفي الموضوع بالفاء الأمر المنظلم من واعتباره كأن لم يكن وأمرت باضافة مبلغ ١٩٧١ جو ٩٣٠ مليم وانموائد واقع ٧/١ من حملة الدين وقدره ٧٠١١ و ١٩٧٠ و ١٩٧٠ و ١٩٠١ من محلة الدين وقدره ١٢٠١ و ١٩٠١ مليم اعتبارا من ١١/١٠/٧ حتى السداد دينا اللين قائم التركة ، استانف الحمام المان هذا الحسكم بالاستثناف وقم ١٢٧ خطون الطائمين في هذا الحسكم المستأنف، خوان التركة عند عرض الطون على المحكمة بنابيد الحسكم المستأنف، خوان الرائق برفض الطون عرض الطون على المحكمة في غزفا مشورة فعددت جلسة الخطرة وفيمًا التركين التيابة مذكرة أبدت الخطرة وفيمًا التركين النيابة مؤرباً .

وحيث إنَّ الطَّاءَنَّ ينعني عِلَى إلحُكُمُ المطعون نيسه الخَطَّا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وذلك من تلاثة وجُره ، قال في بيان أولها أنه دفع أمام عكمة الاستثناف بسقوط حق ا'طعون ضده في المنازها في قائمة الحرد وطلب إضافة لدين إلى القائمة ، لتقديمها بعد الانذار الموجه إليه من الطاعن بصفته ف //٢٢,١١/ بعدة سنوات مما يستنظ حقه في تلك المنازمة عملا با اسادة ٨٩٠ مدنى ، إلا أن الحكم ا'طمون في التفت عن هذا الدفع بمقوله أن العبرة في ذلك هى محصول الاخطار بالانداع بخطاب موصى عليه عملا بالمادة ٨٨٧ مدني ودون أن يغني عنه أي اجراء آحر في حين أنه يجرز لصاحب الشأن اتخاذ إيراء أقوى من الحطاب كالانذار . وفي بيـ ن الوجه الثاني قال الصاءن أن القرار الصادر من لحنة الاموال الحمادرة في ١٠/٥ ١٥٤، والزيد بقرار اللجنة العليب الصادر في ١٥٦/٢٥٥ قد صدر يُمد وفاة ١ ورث في ١٠/٥٥٥٠ ومن ثم فإنه يكون باطلا و إذا اعتد به الحكم المطعون فيه رغم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون – واستطرد أطاعن في سيان الوجه الثالث قا لا أنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص قاضى الأمور الوفتيسية بنظر المازعة كن عجية الحارد إذ كان سَّمين على وزارة الخزانة أن ترفعها إلى الحكمة بكامل هيئتها على صحي ها تفصح عنه المــارة ٨٩٠ مدني ، ولوكان المشرع يقصد رفع هــده المنازعة إلى قاضى الأور الوقتية لنص على ذلك صراحة ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما هو مترر بنص المـــدة . ١/٨٩ مدنى من أن كل منازعة في صحة الحرد ترفع بعريضة للحكمة بنساء على طاب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما التألية بالاخطار بايداع المائمة مما مؤداه أن الشرع جعل انفتاح هذا اليعاد هنا بقيام الصفى باخطار المنازع بايداع القائمة ، أماذوو الشأن الذين لم يخطروا بايداع القائمة فلا يتقيدون بمذا الميماد لتوقف الالزّام به على حصول الاخطار بايداع القائمة ، ومن ثم فإن لمؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الحرد إلى المحكمة في أي وقت إلى ماقبل تمام "تصفية لما كان ذلك وكان الانذار الموجه من "طاعن إلى المطعون مده في ١/١١ أ١٩٦٠ لايتضمن مايفيد ايداع قائمة الجرد ، وكانت الأوراق قد خلت من الاخطار الذي اشترطه الغانون في هذا الصدد ، وكانت وزارد الحزانة قد أقامت منازعتها في قائمة الحرد قبل تمام التصفيه فان لدفع المبدى من الطاعن بسقوط حق الحزالة في رفع هذه المنازعة يكون في غير محلة ، وإذ الترم الحسكم المطهون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . والنمى فى وجهه الثانى غير مقبرل إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق قيام الطاعن بإبدائه الدفع ببطلان القرار صند الدين بمقولة صدوره بعد وفاة المدين أو التمسك به أ ام محكمة الموضوع ، وهو دناع قانونر يخالط. واقم نما لابجوز ابداؤه لاول مره أمام محكمه النقض . والنعي في وجهه النالث مردود بأن النهي في الماءة ١٩٠ مدنى على أن " كل منازعة فى صحه الجرد ... ترام بعريضه بناء على طلب كل ذى شان ... وتجرى الحكمة تحقيقا، اإذارأت أن الشكوى جدية أصدرت أسرا بقبولها ويصح التظلم من هذا الأمر وفنا لأحكام غانون المرافعات ، ومفاده أن المنازعة في صحة الحرد -ومحاصة ماكان متعلقا باغفال أعيان أو حنوق لتركة أوعليها أو باثباتها وماتج مه المحكمة ابتداء في شأن عريضتها هو أس ولائي على عريضة فما أماطه الفانون لقاضي الامور الوقتية عملا بالمبادة ١٩٤ مرافعات ومن ثم كان المنصود بلفظ ﴿ الْحَمَّةُ ﴾ الوارد بالمسادة . ٨٩ مدنى سالف الذكر هو فاضى الأمور الوتئية بالمحكة وليس المحكمة بكامل هية با ويكون له أن مجرى في العريضة أمره بالقبول أو الرفض ، وهو ما يجوز النظلم منه طبقاً لأحكام المواد من ١٩٤ إلى ١٩٩ مرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المنازمة المراوعة من المطعون ضده موضوع الطمن المائل حقد النزم في رفعها ونظرها والفصل فيها هذا السبيل القانوني الصحيح مما يضحى معه لدفع المبدى من الطاعن على خلاف ذلك بعدم اختصاص فاضى الأمور الوقتية بنظر الفازعة مسوقاً على أساس ويكون الذمى على الحسكم المطعرن فيه بهذا الوجه غير صحيح .

ولما تقدم يتمين رفض الطمن .

### **ج**لسة ۹ من نوف<sub>م</sub>ر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السهد المستشار مبدالدار ديدالداطئ ناب رئيس المحكة، ومطوية الساءة المستشارين ا يحيي الدموري دنّب رئيس المحكة بد الموم فتح الله ، سعد بدر ، وجرجس أسحق .

### (171)

#### الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٨٤ القضائية :

( ۲ ، ۲ ) سيع " البيع المزاد العلى " . عقد

 البيع عطريق الممارسة أر المزاهة . تمامه وفقا للفراعة والإجراءات والشراط المبيئة ها الاتحة الدقيلية للدانون ١٩٩٠ ١٩٩٠ .

الأحكام التي انتظمها اللائمة الما كورة بثران فروط البح ، طبيمتها ، جواز نخر لله الشروط ا وخرجية منها ، عام ذلك .

<sup>(</sup>١) إذكانالمشرع قد نصر في القانون ١٠٠ اسنة ٩٣٤ على أن يكون البيخ يطريق الهارسة أو المزاد العالى وفقا للقواهد والإجراءات والشروط الى محددها اللائمة التفيذية فقد أقصح في المذكرة الإيضاحية على أن المدف من هذه الإحالة حرترك ما يتطلبه تفصيل الاحكام وما يتملق بالاحتمالات الى تكشف عنها تطبيقه لنما لجها اللائمة حتى يتيسر تعديلها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال لماكنات وكان المستفاد من الأحكام التي انتظمتها اللائمة بشأن شروط البيع ومنها شروط صداد الثن حرائها تقرم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع يطريق الممارسة أو ازاد العالى و بواسطة لحان خاصة ضمانا لسلامة الإجراءات وكفالة لحقوة ذوى الشأن وفيا عدا ذلك فإن تلك النصوص لا تعدو أن تكون

تبيانا للقواعد والإجراءات التي ترخص للجهة الإدارية الفائمة على البيع مراعاتها مما يسبخ ممه النول أنها وضعت قرودا على حق الدوله فى وضع شروط أكثر ملامة لا تتضاء حقه النول أنها وضعت قرودا على حق الحلا من أن عقد البيع من المقود الوضائية التي تتم وفقا للشروط التي ترتضيها طرفاه . و إذ كان ذلك وكان المشرع لم ترتب البطلان جزاء مخالفة تملك الشروط الموضوعية ولم يحظر الاتفاق على شروط منازه ومن ثم فإنها لا تكون متعلقة بالنظام العام و بالتالى شجوز الانفاق على شالفتها .

(٢) لما كات الممادة ٣٥٠ من اللائحة التنفيذية اتمضى بأنه يجسب على المترايدين أن يوقعوا على فائمة شروط البيع بالمزاد قبل دخو لم فيه وكان التقدم بالمطاء ليس إلا إيجابا من صاحب هذا السطاء وفق شروط المزاد الذي قبل دخول على أساسها ، وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى في حرود سلطته التقديرية و باسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها إلى أن الطاعن تقدم بعطائه في المزاد وهو عالم وموافق على شروطه دون اعراض منه عليها وأنه لا يقبل منه بعد ذلك المقول أن تنقل المقد ونق شروط أخرى .

# المحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاءن أقام الدعوى ٢٥٥٥ سنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بالصحيفة وقال القاهرة الابتدائية بالصحيفة وقال بيانا لدعواء أن الهيئة المطعون ضدها أعانت عن سع القطعة المذكورة – بظريق المزاد وقاء الأحكام الهانون ١٠٠٠ سنة ٤٣٤ . وكان أن رسى مزادها على الطاعن بثن قدره ١٧٠٠ جنيه دفع منه مقدما من إلى على أن يقوم — طبقا لإحكام

اللائحة النفيذية للقانون السالف بسكانة مقدم النمن بعد رسو المزاد ليصبح ٢٠ / وأن يقسط الباقى على عشرين سنة بلا أن الميثة ذهبت على خلاف ذلك بلا أن الميثا ذهبت على خلاف ذلك بلا أن الميثا أن الميثا أن الميثا أن الميثا أن الميثا أن الميثان الميثان أن الميثان أن الميثان المي

وحيث إن أسباب الطون تجمل فيا يتعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه غالفة القانون والحالماً في تطبيقه وفي سان ذلك يقول أن النص في الغانون وقم ١٠٠ سنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع وفقا للقواعد والإحراءات والشروط التي تحددها الإنجة التنفيذية مؤداه الزام الجهة الإدارية شلك القراءد والشروط د ن أن يكون لها سلطة تعديلها أو الحروج عليها ولا يسوغ الاستدلال على خلاف ذلك بما نصت عليه اللائعة من جواز تعجيل كامل الثمن مقابل تحفيضه بنسبة ٣ / إذ أن تلك الزحمة عنوحة لاشترى وحده – كما لا ينال من حق الطاعن في القسك بحكم القانون في هذا الصدد دخوله المزاد وهو عالم بشروطه الموضوعه إذ أن هذا العلم لا يستفاد منه موافقته على شروط تخالف القانون فضلا عن عدم جواز الانفاق على ما يخالف أحكامه .

وحيث إن هذا النمى سردود ذلك أنه إذاكان المشرعة نص في الفانوز - ١٠ لسنة ١٩٣٤ على أن يكون البيع بطريق الهارسة أو المزاد العلى ونقا للقواءد والإجراءات والشروط التي تحددها اللائمة التنفيذية فقد أفصح في المذكرة الإيضاحية على أن الهدف من مذه الإحالة هو ترك ما يتطلبه تفصيل الأحكام وما يتعلق بالاحمالات التي يكشف عنها تطبيقه لتعالجها اللائمة حتى يتيسر تعدياها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال . لما كان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التي انتظمتها اللائمة بشأن شروط البيع حومها شروط سداد الني تقوم على أساس جوهرى هو أن يم البيع بعاريق الهارسة أو الزاد

اللماني و بواسطة لحان خاصة ضمانا لسلامة الإحراءات وكماله لحقوق ذوى الشأن وفها هذا ذلك فإن تاك النصوص لا تعدر أن تكون تبيانا للنواءك والإحراءات الله وخس بجهة الإدارية القائمة على البيع مراعاتها مما لا يسوغ معه القول أنها وضعت قيومًا على حقَّ الدولة في وضع شروط أكثر ملاءمة لاقتضاء حقهاً في هذه البيوع وفي إطار المسلم أصلا منأنَّ عقه البيم من العفود الرَّمَائية لتي،تر وفقا للنهروطُ الى يرتضها طرفاه 🗕 و إذ كان ذُّلكُ وكان المنسرع لم يرَّبُ البطلان مزا. مخالفة ؟ الكالشروط المرضوعية والمحظر الاتفاق على شروط مغامره وَمَنْ ثُمَّ فَإِنَّهَا لَانْكُونَ مَتَعَلَّقَةً بِالسَّظَامَ العام \_ و بِٱلتَّالَى يَجُوزُ الاتَّفَاقُ على خُلْفُتُّها \_ الما كان ما وزام وكات الماءة ومور من اللائحة التنفيذية تقض وأنه بجب على المتزادن أل يوقموا على قائمة الشروط البيم بالمزاد قبل دخولهم فيه وكان التقدم بالعطاء ليس إلا إمجابا من صاحب هذا العطاء وفق شروط المزاد الذَّرَ قبل دخوله على أسامها \_ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهم في حدرد \_ صاطنه التدرية و بأسياب ساعة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عاما إلى أن الطامن تقدم بعطائه في المزاد وهو عالم وموافق على شروطه ودون اعتراض منه عَلَمُا وَأَنَّهُ لَا يَقَبِّلُ مَنْهُ مِمْدُ ذَلِكَ القَوْلُ بَانْفَقَادِ العَقْدُ وَقَيَّ شُرُّوطُ أَخْرِي فَإِنَّالَتِنِي يكون على قرير أساس مما يتقرن معه رقض الطمن .

### جلسة ١٠ من اوفمز هنة ١٩٨٢

رئاسة الديد المدتشار / محمود مثيان دوريش نائب رئيس الحكمة ، وعضرية السادة المستشاوين ، أعمد صبرى أممه ، فه ايراه بر طليسلي ، حيد النصف هاذم ، وأحد لمثلمي

### (171)

#### الطعن رقم ٢٢٠ إسنة ٤٩ القضائية :

سيح . يطلان . "سجل . نظام عام , إيجار . <sup>22</sup> إيجار الأماكن . بهم المات المبى أو جز. منه لمدّر ثان بدقد لاحق . ولوكن ، جلا ... بعد سبق بيعه لمشتر آخر . ياطل بغلا مامدة ا معاد ذاك .

المــ أدة الأولى من الأصر للعسكرى وقم ع اسنة ١٩ ١٩ قد جرى نصها بأن يماقب بالمقوبة المدروة في المــ أدة ٣٣ من نانون الدة وات كل من أجر مكانا بهينا أو خوا بنه لا كثر من مستأجر من نفس المدة ، وكذلك كل من باع مناهذا لمكان لا كثر من شخصر واحد، مما معاره أل يع لمائل المكن لا كثر من شخصر واحد، مما معاره أل يع لمائل المكن المبنى أو جزء منه له شر أنا مقل لاحق بعد سبق بهمه المكان المبنى بطلانا مطلقا لمخالفة ذلك للنظام العام ، ذأن مقتض تجريم بهم المكان المبنى أن صدو الأمن العسكرى رقم ع المنذ ١٩٧١ حتى صدو و القانون رقم ٤٩ أن صدر الأمن العسكرى رقم ٤٤ السنة ١٩٧١ والذي نص في المددة ٣٣ منه على أن يعقب مقوبة جريمة النصب المنصوص عليها في قانون العقر التعلق المائل الذي بيم وحدة من المنى لغير من تدقد معه على شرائها وأن بمطل كل تصرف يالهيم لاحق لحذا الناريخ رلم كان مسجلا ، لما كان ذلك وكان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارن نيه أن الطاء بن باعرا الشقة على الراح كان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارن نيه أن الطاء بن باعرا الشقة على الراح كان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارن نيه أن الطاء بن باعرا الشقة على الراح كان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارنات ! لمكم المعارنات ! لمكم المعارنات ! لمكم المعارنات المقارنات المعارنات ! لمكم المعارنات المنابع المقارنات المقرنات المقارنات المكان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارنات المكرنات المعارنات المقارنات المكان الغابت من مادرنات ! لمكم المعارنات المعارنات المكرنات المعارنات المكرنات المعارنات المكرنات المعارنات المكرنات المكرنات المعارنات المكرنات المكان المعارنات المكرنات المكرنات المكان المعارنات المكرنات المكرنات

لماني المطعون علمها أشار يخ ٩ / ٣ / ١٩ / ٩ م قاموا ببيعها إلى غيرها صرة أخرى في تاريخ لاحق بعقد مسجل بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ فيكون هذا البيع اللاحق باطلا بطلاا مطلة لمخالفته للمظام العام ، لا يقور ، ن ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ٢ / ١٩٧٤ ، ولا يحول تسجيلا دون الحكم الطعون علمها بصح<sup>ور</sup> عقدها ونقاذه لأناقد جول لا يصحح عقدها باطلا .

#### 15×1

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطُّعَنُّ قد استوفَّى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوة تع على ما بين من الحكم المطعون فيه وماثر الأوراق و تختصل في أن المفهون عليها أقامت الدعري رقم ١٩٩١ اسمة د١٩٩٧ وهي جنرب الفاهرة الابتدائية مسسد الطاعنين بظلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع مؤرخ ، فوات بيانا للدعري أن الطاعنين باعوا لها بموجب ذلك المقد الشقة المبينة بالأورق لفاء من مقداره . . قرح على أن تنسلمها بعد قيامهم بإعدادها للسكن محلل عنر بن شهرا من تاريخ اليع عبر أمهم تراخوا في تنقيذ الزابهم فأقامت الدعري بطلباتها سألقة البيان ، و تاريخ ١٩٧٥/١١/١٥٥ حكت الحكمة بعده و زياد المقد المذكر و والنساع ، استاني الطاعنون هذا الحكم لهي عكمة استماف الفاهرة بالاستشاف رقم ٢٥ ٢٥ سفة ١٩ ق ماني و ترروا من الشقه على الزاع بيعت لآخر بعقد مسجل واختصر في الاستشاف وطنبت و بتاريخ م ١٩٧٥/١١/١٥ حكمت لحكمة بعدم جواز زحال الحمم الحديد لأول مرة في الاستثناف والعدم قبول التهاب الأخير العامون عليها و بتأييد الحسم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحم بطريق الذعن ، وقدت النيابة المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحم بطريق الذعن ، وقدت النيابة المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحم بطريق الذعن ، وقدت النيابة فى غرفة ،شورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظره وفيها الزمت المنيابة العامة رأيها .

وحيث إن "طمن أم على أربما أسباب ينهى الطامنون الأسباب الثلاثية الأولى منها على الحكم المدامون فيه الحطأ في تطبيق القانون ونحالفة الثايث بالأوراق والاخلال بحقهم في لدفاع ، وفي بيار ذلك يقولون أن الحكم اعتبر بعد الشقة موضوع النزاع إلى المرباطلا لأنه أشهر بتاريخ ١٩٧٥/١٢,٢٢ عقب عقب إبرام البيع للطمون عليها وصدور الحكم الابتدائي بتاريخ ٥ /١٩٧٥/١١ نظائف نصا جنائيا ورد الأمر العسكرى رقم ٤ اسنة ١٩٧٧ رقام على ساب مخالف للنظام العام والنفت الحكم عما عسكوا به من أن عقد أبيع المذكور قدم طلب شهره بتاريخ ٢ /١٩٧٤ قبل صدور حكم محكة أول درجة كا أنه لا يتضمن اتفاقا على مخالفة نص جنائي ، هذا إلى أن محكة الموضوع كما أنه الطاعنين إلى انطباق أحكام الأمن العسكرى آنف الذكر بشأن عقد البيح المنافق عنها الذكر بشأن عقد البيح المنافق في المنافق نعابيق القانون ، ومخالفة المناب الأوراق والاخلال بحق الدفاع :

وحيث إن هذا الدى برمته مردود، ذلك أن المسادة الأولى من الأمرالسكرى رقم ع لسنة ١٩٧٣ قد جرى فصها بأن يعاقب بالدقوبة المقررة في المسادة ٣٣٦ من فانون العقوبات كل من أجر مكانا مبنيا أو حزما منه لا كرثر من مستأجر عن فقس المدة، وكذلك كل من باع مثل هذا المكار لا كرثر من شخص واحد، حمد سبق بيعه لمشتر آخر يكون باطلا بطلانا معاقما لخالفة ذلك المظام أحام ، بعد سبق بيعه لمشتر آخر يكون باطلا بطلانا معاقما لخالفة ذلك المظام أحام ، إذ أن منتضى تجريم بيع المكان المبني أو جزء منه في هذه الحالة يرتب البصلان. وهو ما اتجه إليه المشرع منذ أن صدر الأمر العسكرى رقم ع لسنة ١٩٧٣ مسنة ١٩٧١ منه على أمر الما المناون رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ منه على أمر الما يوسي في المسادة ١٩٧٦ لسنة ١٩٧١ عليا في قانون العقوبات المسالك الذي يبيع وحدة من المبنى لغير من تدافد معمد عليا في قانون العقوبات المسالك الذي يبيع وحدة من المبنى لغير من تدافد معمد على شرائها وأن يبطل كل تصرف بالمبيم لاحق لحذا التاريخ ولو كان مدجلا على شرائها وأن يبطل كل تصرف بالبيع لاحق لحذا التاريخ ولو كان مدجلا

لمساكان اذك له وكان الناس من مدونات الحكم المطمون ليه أن الطاعدين باموا الشقة عمل النزع إلى المطمون عليها بتاريخ ٢/٩/١/١/ ثم قاموا بيرمها إلى غيرها مرة أخرى في تاريخ لاحق مقدمسجل بتاريخ ١٩٧/١/٢/٢ فيكون هذا البيع اللاحق باطلا بطلانا مطقا لمحافقته للنظام الدام لا يغير من ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ١٩/٤/١/٢ ولا يحول تسجيله دون الحكم المطمون عابها بعدما وتد فد لأن التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، وإذ أنترم الحكم المطمون فيه هذا النظر فا له يكرن قد التزم صحيح الفانون ، لمما كان ما تقدم ، وكانت عمكة الموضوع غير ملزمة بأن تلفت نظر الحصوم إلى مقتضيات الدفاع في لدءوى وحسبها أن تقم قضاءهما وفقا المستندات و لأدلة المطروحا عليها في لدءوى وحسبها أن تقم قضاءهما وفقا المستندات و لأدلة المطروحا عليها بما يكون ثم فان هذا الذمي يكرن على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع أن الحكم المطمون فيه شابه القصور في السبب الرابع أن الحامون فيه شابه القصور في التسديب تم ذلك أن الحطور عايما مقاعت عن استلام الشقة على النزاع في الوعدالح لمد في المقدالم برنهما و بينهم، مما حدا بهم إلى فسخ المقد والتصرف في الشقة بيعها للفير، غير أن الحكم المطمون فيه لم يتفت إلى هذا الدفاع الجوهري فيكون الحكم مشوبا بالقصور التسبيب .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الطهن رنع بتاريخ ١٩٧١/١ قبل صدور تقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذى أوجب على فلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ماف الفضهة بجميع مفوداتها ، ولم يتدم الطامنون رفق طعنهم عقد البيع موضوع أنزاع ، ومن ثم فإن نعيم فى هذا الحصوص يكون مجردة عن الدليل .

وحيث آنه لمسا تقدم يتمين رفض الطمن .

## جلسة ١١ من نوفمز منية ١٩٨٢

برئامة السهد المستشار/هامم المراقى فاقب رئيس الحكمة ¢ وهفوية آسادة السائنارين ¢ يوسف أبو زيد ¢ ومعافق صالح ملم ¢ وابراهم زفو ¢ وبد انزم جابر ·

### ( 777 )

#### الطعن رقم ٥١٧ اسنة ٩٤ القضائية :

#### (١) إختصاص ( إختصاص ولائي " ، إستبلاء ،

قرارات خان تقدیر آنمیان وتعمر بضات مایدتولی هایه که از تمرین المیلاد بالموادالتوبیقة -الهلمان هایها آمام المحاکم الایترانیة المختصة استثناء لایجوز النوسع قیه - ق ۵ و انستة ۵ و و ۲ آز ذاک در عدم المحتصاص تملک المحاکم بنظر الدهاری الی ترفع إلیها بطاب تمقدر النمویش ابتداء -

#### (٢) تهو يض " الحطأ المرجب للتعويض " .

تأس تشكل بدان تندير أثمان وتعريضات ما يدنر إدايه لغازا ثمر بن البلاء بالواد الترقية. أثره - جواقر النجا. فوى الشان إلى المحاكم بطب تدويضهم هما يصيبهم من ضرر أليجة هذا المناخير .

١ مفاد نصوص المواد ١ ع ع ٤ ع ١ ع ع من المرسوم بقا ون رقم ٩٥ السنة ٥٩ و ١ الحاص بشئون التموين المحسداة بقرار رئيس الجمهودية بالقانون وقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع وأى لامتبارات تتملق بالصالح العام أن يدح في ظروف استثنائية معية الاستيلاء ولى أية مصلحة عامة أو خاصة أو مصنع أو عمل صيناء أو وقار أو منقول . . . واشترط لذلك أن يموض صاحب الشأن عن حذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التهويض والجهة الى تتولى هذا النقدير فحص بها الجال الى يصدر بها وزير التموين قرار بإنشائها الى تتولى هذا النقدير فقا للأسمس الى ينها هذا المرسوم بقانون ثم ومم الطريق على المحريق المربق الطريق المرسوم بقانون ثم ومم الطريق المرسوم بقانون ثم ومم الطريق المحريق المربوم المحريق المرسوم بقانون ثم ومم الطريق المرسوم المدرسة المرسوم بقانون ثم ومم الطريق المرسوم بقانون ثم ومم المرسوم بقانون ثم ومه الطريق المرسوم بقانون ثم ومه الطريق المرسوم بقانون ثم ومه المحريق المرسوم بقانون ثم ومه المرسوم بقانون ثم ومه المرسوم بقانون ثم ومه المرسوم بقانون ثم ومه المحريق المرسوم بقانون ثم ومه المرسوم بقانون ثم ومه المحريق المحريق المرسوم بقانون ثم ومه المحريق المرسوم بقانون ثم ومه المحريق الم

الذي يتبم للطعن في هــــذا التمدير إذا لم يرتسيه صاحب الشأن فنص على أن محصل هذا الطعن بطريقة المعارسة في قرار لحنة تتمدر أمام الحكمة الابتدائية المُنتصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحديم الذي يصدر فهما يكون التهائيا وغير قابل للطعن بأي طرية له من طرق الطعن العادية أوغير المآدية . ولما كات القواعد المتقدمة الذكر الى وسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلقة بالنظام العام ولا يجوز نحالفته وكا . تخو بل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون في الغرارات السادرة من لحان التقدير ـــ وهي قرارات إدارية ـــ يهتبر احتناء من الأصل الذي يقضي باختصاص مجلس الدولة منظر الطمون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المدَّ وص علمها في المرسوم بِقَانُونَ وقم هـ السَّمَةِ هِ١٩٤ وجعل ولايا المحكمة الابتدائية في هــــذا الحصوص مقصورة في النظر فيا يرفع إلها من طعون في الفرارات التي تصدرها لحان التندير البينة في المسادة لايريمن ذلك المرسوم بقانون اللا تحتص بنظر الدعاوى الى ترفع إلىها بطلب تعامر ألستخذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرَّارها فيه ، والنول بغير ذلك يترتبُّ عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الأعكام وفتح لباب تقدير التمويض بغير الطريق والقواعد الى رسمها كرسوم إلمانون رقم وه لسنة ه١٩٤ ممــا يؤدى إلى إهدار . ممالحه **.** 

٢ — أن تخويل اللجان المنصوص علمها في الموسوم يقانون رقم ه السنة ه ١٩٤٥ الخاص بشؤون النمو من دون غيرها سلطه تهذير التمويض المستحق عن الاستهلاء ابتداء لا يحول دون النماء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر النائم، عن تأخر تشكيلها أو تأخرها في إصدار قراراتها وذك على أساس المسؤولية النفصيرية إذ توافرت الشروط اللازمة لتحقق هـ ذه المسؤولية إذ يمتر هذا الناخر بغير مسوغ شرعي تفتضه فاروف الأحرال خطا يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المنسبب عنه .

#### الحركمة

بعد لاطلاع على الأوراق وسماع "يَرْ بِر الذي تلاه الديد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

الطمن حد تفصل في أن الطمور ضده الأول أمام الدعوى رقم ١٨٩٤ اسنة ٧٤ مدنى كابي الحيزة ضد الشركه الطاعنة و باقي المطمون ضدهم لطلب ندب خبير لة ورما ستح له يسهب استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على مطحنه وانتفاع الشركه الطاءنة به خلال الفترة من ١/٦/١١/١ إلى ١٩١٠/٨/١٩ و والزام الشركة الطاعنة وبانى المطمون ضدهم منضامنين بأن يدفعوا له المرانع للنى يسفر عنه تقر رالخبير استنادا إلى أن السيد وزير التموين - الطَّمُون ضده الرابع ﴿ وَصَافَتُهُ ﴿ أُصِدُو القَوَارُ رَقِمُ ١١٩ أَسَنَةً ١٩٦٧ ۚ وَلَاسْتَبَلَاءَ عَلَى مُطْحِنَهُ لَصَالح الشركة الطاعنة وذلك إبان سريان عقد إبجار المطحن الصادر منه إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث وأن قرار الاستيلاء تنذذ بتسار يخ ١٩٦٧/٦/٧ ثم بتاريخ ١٩٦٩ ٨/١٣ تسلم المطحن بنــاء على قرار وزير التموين رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٩ بإلغاء الاسترلاء و بتــاريخ ١٣/٤/١٣ ، ندبت الحكمة خبيراً في الدءوى وبعد أن ق م تقريره قضت بآريخ ٣١٥/٥/٣١ برفض الدموى بالنسبة للطمون ضدهما الثاني والنالث وبعام قبولها بالذبها للطعون ضده لرابع وبعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القرنوني بالذبة للثمركه الطاعنة . إسنأنف لمطعون ضده الأولُ هَذَا الحَكُم لِهِ ي مُحَكَّةُ اسْتَمْنَافُ القَاهِرَةُ بِالْاسْتَمْنَافُ رَقْمِ ٤٧٤٥ س ٩٥ طالبا إلغاءه و إلزام الشركه الطاعنا و باقى المطدون ضدهم منضاً منين بأن يدفعوا له مبلغ ۲۹۲۲ج و ۱۹۳۶م ، و بتساریخ ۲/۲/۹۱ ۱۹ نضتُ الحکمۃ بانغاء آلحکم ِ المَسْأَنَفُ بِاللَّمْءِلِهُ للشَّرَكُ الصَّامِنَا وَإِزَّامِهَا بَأَنْ نَدَفَعَ لِلْطَعُونَ صَدْهِ الأول المُبلِّغُ T نف الله كر . طعنت هذه الشركه في هذا الحكم بطريق النقض ، وة مت النيارة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في فرفة مشورة حددت جاسة المظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطامنة على الحكم الطعرن فيه تخالفة القانون والحطأ في تطبية و تفسيره وفي سان ذك تةول إن ْقرار الاستيلاء قد صار استنادا إلى نص المادة الأولى فقرة خمدة من المرسموم برانون رقر ٥٥ لدنة ٤٠ الذي نصت لمـادة ٤٧ نده على أن تخص يتقرير التعويض عن لاستيلاء لجنة يصدر بتشكيلها وتحالد اختصاصها قرارمن وزير النموين ونصت المحادة ، ٤ منه على أ- قية ذرى الشَّان في الطعن على قرارات تلك اللجنة أمام لمحكمة لابتدئية المختصة خلال أسبوع ن تاريخ إخهارهم بالقرار بخداب مسجل بعلم الوصول ويكور الحكم فى الاعتراض غير قابل للطعن فيه إي طريق من طرق الطمن وإن وزارة البُّوين قد شكات لجنه التقدير التعويض المستحق للطعون صده الأول وأنه رغم علمه بقرار الجنة وإخطاره في حيمه لم يتخذ إحراءات الطس عليه وفقا لنص لمسادة ن ٤٨٠٤٧ من المرسوم يِهَا نُونَ السَّالَفَ إِلَاشِارَةَ إِلَيْهِ وَمِنْكُ طَرِيقَ الإِرْعَاءَ إِبْدَاءًا أَمَامُ الْهَكُمُ الإستدائيةُ ﴿ بعد سبع سنوات من تقدير الجنية المختصة للتعويض المستحق ل فتكون دعواه غير مقبوله ، وإذ خالف ألحكم إلمطعون فيه هذا النزار وتضي بإرام الشركة الطاعنة أن تدفع للمط ون ضا ه الأول ميلغ ٢٩٢٢ج وه ٢٥ فإنه يـ ون قدخالف الفاون وأحطأ في تطبيته وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هـ أن المستما النعى سدند ذلك أن المادة الأولى من الرسوم بقانون وقم ٥٥ الدنة ، ٤ لخاص شفون التموين هدلة بقرار وئيس الحهورية بالقانون مقم ١٩٨٦ لمنة ٥٦ فد نصت على أنه و يجوز أوزير التموين لفنهان بموين البلاد ونتحة في المدالة في التوزيع أن يقفذ بقرارات يصدرها بموفقة لحنا التموين العايا كل التدابير الآتيدة أو بعفها أ ... .. (٥) الاستراك على أية صاحة مامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عفار أو منقرل أو أى مادة أو المسلمة و ونصت لمادة على من المرسوم بقانون آنف لذكر على أن وه ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في لمادة الاولى مند (٥) بالاتماق الودى فإرب تعذر الاتفاق طلب أداؤه يطريق لخير وأن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في موبض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي ... "ونصت المارة ٧٤ مناه على أن عدد الاتمان والتمويضات والحزاء تعالم المارة ١٤٤ واسطة أن عدد الاتمان والتمويضات والحزاء تا المشار إليه في المادة ٤٤ واسطة

لحان تة بريصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التمون . كما نصت المادة ٤٨ ملي أنه " تقدم المعارضة في قرارات لحان التقدر إلى الحكمة الاستدائية الخنصة بناء علم طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم مخطاب مسجل بذاك الغرارات ، ويجب على قلم كتاب تلك الحكمة أن يقدم العريضة في خلان ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المحتصة ومحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكنة ب الخصوم بالمومد بخطاب معجل بعلم الوصول برسله قبل مرعد الحاسا محمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة مل وجه الاستعجال ولاعبوز الطمن في حكمها بأي طريقة من طرق الطعن العادية أو ف المادية و ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى لاهتبارات نتملق والصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينا الاستبلاء على أية مصلحا خاصة أو مصنع أو محمل صناعة أو عار أو منتول ... ... واشترط لذلك أرب يموض صاحب الشان من هذا الاستبلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير النهويض والحمة الى نتولى هذا النقدير فخص بها الجازالي يصدر وزير التموين قرارا بانشائها على أن يحصل التقدير وفقا للاسس التي بينها هذا المرسوم بة أنرن . ثم رسم الطرية الذي بتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشان فنصُّ على أن يحصل هذا الطَّعن بداريق المعارضًا في قرآر لِحنهُ التَّمَدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إحراءات خاصة للفصل في هذه المارضة كما نص على أن الحمكم الذي يصد أر فيها يكون انتهائيا وغير قابل للَطْعَن بأى طريق من طرق الط ن أعادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بذانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد نبها متعلق بالمظام للعالم ولابجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الظعون في الفرارات الصادرة من لِحان التقدير ـــ وهي قرارات إدارية – يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضي باختصاص مجاس الدولة ينظر الطعون في القرارات الإدارية أإنه يجب قصر هذا الاستشاء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ وجمر ولاية المحكمة الايتدئية في هذا الحصوص منصورة على النظر فما يرفع إبها من طعون ف القرارات الى تصدرها لِح ز التقدير المبنية في المادة yo من ذلك المرسوم

بقانون فلاتختص بنظر الدهاوى التي ترفع إلىها بطلب تقدير هذا التعويض إسداءا وقبل أن تصدر اللجنة الختصة قرآرها فيه والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذى ابتغاء المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطربق والفواء آلئي رسمها المرسوم بفانون رقم ٥٥ لسنة ١٠٤٥ مما يؤدى إلى إه ار أحكامه . وغن عن اليان أن تخويل تلك البمان دون غيرها سلطة تندير التعويض المستحق عن الاستبلاء التداءا لا عول دون التجاء ذوى الشأن إلى الحاكم بطاب تدويضهم عن الضرو الناشئ عن تأخر تشكيلها أو الخبيرها في إصدار قرارتها وذلك على أساس المسئولية التقصيرية إذا تهيافوت ٱلشِروطُ ٱللازما لتحدّق هذه المسئولية إذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ شرعى ته تضييه ظر ف الأحوال خطأ يستوجب استولية فاعلة عن الفرر التسبب عنه . لما كان ذلك ، أن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقض بالنسبة لْلَشْرَكَةُ الْطَاهَنَةُ بَقَبُولَ الدَعْوَى الْمَبْدأَ. التي رامها المطمون ضده الأول أمام الحكمة الابتدائية بطاب بدب خرير التهدير ما يستحقه من تعويض استبيار المطعون ضده الراع بصفته على مطحنه والمتناع الشركية الطاهنة خلال الفترة من / ١٧/٦ الى ١٩٦١/٨/١ مع الحكم له بما تسفر عنه تقرير الجبير - وألزم الشركة الطاعنة بأن مدفع إليه المعاءون ضاء الأول مباغ ٢٩٢٢ ج و ٣٥٤ م وذلك استنادا على ما قاله من أحَقيِّة المطعون ضده الأول في الالتجاء مباشرة إلى القضاء بدعوى مبتدأة ما دام لم يثبت أن لحنة قدد شكات لتقدير التعويض المستحق له وأنها أصدرت قراراً في هَذَا أَلشَان . فأن هذا الحكم يكون فد خالف الفانون واخطأ ف تطبيقه ونفسره بما يوجب نقضه دون جاجة أبيحث باقي الأسباب .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه لما تقدم . يتمن تأبيد الحسكم المستأنف في خصوص قضامه في الدعوى رقم ١٩٤ سنة ١٤ . مدنى كلى الحيزة. بعدم قبولها لرزمها بغير العاريق القانوني بالنسبة للشركة الطامينه .

## جَلَمَة ١١ من نوفَبَرَ سنة ١٩٨٢

برثامة السهد المستشار/ عامم المراغى نائب وابعن الهكمة، وعضوية السادة المستشارين ؛ مصطفى صالح سام ، «دويش عبد الحبيد ، إبراهيم زغو و يجد عبد انتمم جابر ·

# (171)

#### الطعن رقم ٧٨ ١ السنة ٨٤ القضائية:

(٣٠٢٠١) الشفعة . "النزول عن الحق فى الأخذ بالشفعة" . دموى . " ترك الحصومة فى الدەوى" . محكمة الموضوع . " مسائل الواقع " .

- (١) أالزول عن الحق في الأعد بالشفعة م جوازه قبل الرم أو يعده توحيّق صدور الحكم نها م الشراط أن يكون الزول شاه تار الدعرى مسبوقا بالمداه ترك الخصوم م خطأ م علة ذلك .
- ( ۲ ) الزول عن ا لمن فى الأخذ بالشاهة ، جو ز أن يكوز سر ما أو ضمنام ، "سنخلاص.
   الزول العدى من ساط محكمة الوضوع متى كان سائنا مستمدا عما له أمله بالأور ق .
- ( ٣ ) الأورل الضدى : ماديد . مسارة الشفيح الشرى . يبع الدنار له أو متاسمة فيه أو إشراكه في مزه شه . مفاده . وضائه بالشرى مالكما و إستاط حته في أعده الشفهة .

 إنص في المادة ١٤٨ من القانون المدنى بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في ألا حوال إلآتية ٠ :

(۱) إذا نزل الشفع عن حقه في الأخذ بالشفعة واو قبل البيع الذي هو سبب الشفعة قد يكون تأليا له سواء أكان هذا النزول قبل رفع الدموى الشفعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم منها ، ولا يشترط في النزول لذي يصدر أثناء سبر الدعوى على ما يحتج به الطاعنان أن يكون مسبوقا بابداء ترك الخصومة وفقا للطريق الذي رسمه قانون المرافعات ، ذلك أنه منى كان

النص على النزول ورد عاما مطل ا فلا على انتهيد، يشكل معين أناء سر الدءوى وني القول يتطب هذا الشرط استحداث لحكم مغاير لم يأت به النصو تخصيص لممومه بدر مخصص م هذا إلى أسرك الحصومة يقتصر التنازل فيدع بالمحصومة درد أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائمًا في حين أن النزول عن الحق المتداعي بشأنه يؤدي إلى زوال ذات الحق و إسقاطه ، ومن ثم فلا حاجة للاشراط صلوك طربق ترك الحصومة عند التحقيق من النزول عن الحق .

٧ — انزول عن الحق و الأخذ بالشفعة قد يصدر صر شا. فإنه قد يكون ضمنيا بإتيان الشفيع بعد البيع عمار أو اتخاذ. موقفا يكشف بوضرح في دلالته عن هذا النزول ، واستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي بستقل بها قاضي الموضوع من كان استخلاصه سائفا مستمدا له أصل ثابت باورا في الدعوى .

م النزول الضمى من الحق في الاخذ بالشقمة ، ذلك هو كل ما يدل على رضا الشفيع بالبيع وحكه المشترى وهو ثير بت الملك له رشاء أو بقيد النزول من الحق في الاخذ بالشقمة ، فاذا ساوم الشقيع المشترى على المقار المشفوع قيه بمن طلب بيمه له بنن شرائه أو بما يزيد عنه ، فان ذلك يعنى طلب تمايك بعقد جديد من هذا المشترى ، وفي ذلك دلاله الرضا به مالكا بمقتضى البيع السار إليه ، كذلك فان طلب الشقيع من المشترى مقاسمته العقار المشفوع فيه أو إشراك في حزء منه يفصح في د لته عن الاعراض عن استمال الحق في الأخذ بالشقمة ورضائه بالمشترى مالكا ، وهذه أمور امترت لهذا السهب من مسقطات الشقمة في فقه النمريمة الاسلامية التي حي مصدر نظام الشفعة في القانون المدنى .

#### الحكمة

جد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار-المقرو والمرافعة ربعد المداولة .

حيث إن الط-ن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم هـ70 سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة ﴿ لِي المطمون ضدهما طالبين الحكم بأحقيتهما في الأخذ بالشفعة الأرض الزراعية المبينا بالصحيفة والميعة من لمطمون ضد. الثاني إلى الطعون ضده الأول بصفته وايــا طبيعبا الى أبعائه القصر بالمقد المؤوخ ٢٢ /٦ [ ٩٩٧٤ والسجل بتازيخ ١١ /١١ /١٩٧٤ لقاء الثمن الحقيق وملحفاته و قدار ذلك مبلغ ٧٠،٦٧ ج و ه ٧ م مع تسلم الأرض إليهما ، وقالا بيانا لد واهما أنهما بمتلكان أرضا زرافية منافئة بنهما بمدضى عقد لديمع سجل بتاريخ (٢/٥/٢١) وإذ كات أرضهما تجاوز الأرض الشفوع أياً ملامقة من جهتن شمالا وغربا كما أن لأرضهما علمها حق ونا ق بلرى والمرور فإنه محق لهما أخذها بالشفعة ، وقد أنحذ إجرارات طلها بالدء الربية في الإذار المعان إلى المطعون ضدهما في ١٩٧٥/١/٤٤ والذي أعقبه إبداع الثمن وملحقانه خزانة الجكمة ق ٢٦ ٥ /٥ ٥ ، ثم أقاما دعواهما للحكم بالطبات آ فمة إليهان. ودنع المطعون ضده الأول صفه بعدم جواز الاخذ إلى نمعة على صند من أن العقار قد بيرم لعدة أشخرص مشاءًا بينهم الاتجوز الشفعا أيه إلا تتمامه وإذ اقتصر طلب لطاعنين على الحصة الشائعة المبعة لا وحده فلا تكون الشفمة جائزة لما في ذلك من تجزأة للصهقا ، ودفع أيضا بسة وطحق "طاعنين في الأخذ بأنشفعة أنزولها الضمني عن هذا الحق المسنفاد, من مساوتها شراء العناو المشفوع فيه منه بما يدل على رضائهما إلبيع وملكيت المبيع ، وبتاريخ ٢١ مِن فرايرسنة ١٩٧٦ فضت شكمة أول :رجة بناب خبير وبمد أن قدَّم ألحبير تقريره حكمت بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١١٧٦ برفض الدعوى تأسيسًا ملي أن طلب الشفعا يتضمن تجزئه للصفقة المبيعة . اسمًا ف الطاعنان مدَّا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٤٩٩ لسنة ٩٠ تقضائبة ، وبتاريخ ٢٤ من مايوسنة ١٩٧٧ قضت الحكمة ُ باءالة الدعوى إلى أتبحا ق ليثبت المطعون ضده الأول أن "طا نين سارماه في شراء العقار لمشفوع فيماً عا يقيد نزرلهما عن الحق في الشفعة ولينفي الطاعنان ذلك، و بعد سماعها شهود الطرفين حكت شاريخ ١١ من يونيه سنة ١١٧٨ بتعديل الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاءنين في الأخذ بالشَّفعة ـ طعن "طامنان في هذا الحـكم

مِعْلُو بق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها لمرأى ينقض الحسكم المطمون فيه ، و ذ هرض السامن على المحكه، في غوفه انشورة حدمت جاسة لنظوم وفيها الزمت النيابة رأيها .

و-بث إن الطمن أفم على أربع<sup>1</sup> أسباب ، ينعى الطاعنان بالسهبين الأول والرابع على الحسكم المطعود فيه مخالفة الثابت بالأوراق والانحراف عن مدلول أفوال الشهود والحطأ في فهمها والقسور في التسبيب من وجوء ثلاثة حاصلها (أولا) أن الحمكم حن استعرض في أسبابه أقوال شهود الإنبات أوردها ف عبارات عجلة أسقط منها ألفاظا هامة وحاسمة دون تيان سبب ذلك وأوجز أقرال شاهد النفي ... .. .. مالا يظهر حقيقة ما أدلى به من شهادة . ﴿ ءَانِيا ﴾ إن الحـكم إذ استخلص من أقول "شهود أن الطاعنن قد عوضا على اللطمون ضدة ألأول شراء الأرض المشفوع فيها قسند خالف ما أجمع عليه الشهود إثبانا ونفياً إذُّ لم يُرَّدُّ على لسال أسدهم هذه الواقعة بل قرروا أن العرض جاء إما من المطفوَّن ضَلَّتُهُ الأَوْلُ أَوْ مَنْ وَسَطَائَهُ أَوْ مَنْ رَجَالُ الأَمْنِ وخالف الحكم أيضا أثابت بأقوال الشهود في موضع آخر حين استظهر منها أنَّ الطَّ عَنِن عَرَضًا عَلَى المُطْعَوَنَ صَدَّهُ الأُولُ ۚ أَنَّ يُلْخَذَّا مَنْهُ فَدَانَينَ مَن الأرضَ المشفوع فيها مقابل إنهاء خضوفاة فاعوى الشفعة تمشغ أن أشداءمن شهود الطرفين لم يشهد يذلك . ( ثالثا ) أن مفهوم الشهادة التي أدلى بُهْمَا الشهود تسكشف أن المساومة والمفاوضات التي دارت بين طرفي الخصومة ما كان متصودا منها رغبة الطاءنين شراء الأرض المشةوع فبها منالمطعون ضدهالاول بلكان مستهدفا منها إنهاء الزاع على قيــــام حق أرتفاق الري والرور المقرن لارضهما على الارض المشفوع فيها وهو النزاع الذى احتدم وهدد امن المنطقة واستدعى تدخل رجال الامن ، و بالرخم من أن الطاعنين قد تمسكًا في دفاعهما ً عَدْهُ الحَقَّ فَهُ أَمَامُ مُحَكَّمُ لَا سَلَمْافِ إِلَّا أَنْ الحَرَكُمُ المَطَّمُونُ فَيْهُ أَغْفُلُ مُواجهة هذا الدفاء .

وحيث إن النمى بالوجه الاول مردود بأن محكة الموضُّوع ليست ملزمة أبيُّ تعرضوا با مباب حكمها نصا كاملا للشهادة التي أهل بها كل شاهديني التجفيق

الذي أحرَّه وحسب الحـكم أنب يُشرِ إلى مضمون ماورد بأقوال الشهود مَا بِنِّيءَ مِن مراجِعتُها ، و إذ كان تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها ثما استقل به قاضي الموضوع فإنه لايكون ملزما بتصديق الشاهد في كل قوله بل له أن يطرح منه مالا يطمئن إليه وأن ياخذ باقوال واحد أو أكثر من الشهود دون الآخرين من غير أن يكون ملزما ببيان أصباب ترجيحه لمـــاأخذ به وإطراحه لغيره لأن هُــــذا ثمَّا تتناوله سلطته في تقدير الأدلة . والنعي بالوجه الثاني خير صحيح ذلك أن الثابت من التحقيق الذي أجرته محكمة الاستثناف أن شاهد الاثبات الأول أفصح في شهاته أنه كان وسيطا لإنهاء الخلاف بنطرفي التداعي وأنبأئه الطاعنة الثانية قبولها شراء الأرض المشفوع فيها من المُطعون ضــــده الأول بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه للفدان فاتصل به ونقل إليه هذا العرض فطاب يزيادة الثمن إلى ثلاثة آلاف وخممائة جنيه نلم يصادف طلبه قبولا لدى الطاعنة الثانية ، وأبان شاهد الإثبات الثاني اعلامه بذه الواقعة من الطاعنة الثانية التي كلفته بدوره بالاتصال بالمطعونضاه الأول وتجديد عرض آخر عليهبأن تتنازل بالطاعتين لمناقشة هذا العرض وبعد اللقاء ألذى لم يحضره أخبره المطعون خده الأول أن الطاعنين إنما يعيان تنازله من فدانين مقام عليهما مرافق الرى بالارض المشفوع فيها ورفضا نزوله من فدانين آخرين منها بموقع آخر وشهد شاهد الاثبات الثالث بحضوره الاجنماع الذى التَّقَى فيه الرُّوجَان الطاعنان بالمطمون ضده الأول وأن الطاءن الاولُّ تحدث من العرض الذي كان سببا في الاجنماع وهو التنازل له ولزوجته عن فدانين من الأرض المشفوع فيها حدد موقعهما مقابل إنهاء النزاع في قضية الشفعة فرفض المطعون ضده الأول العرض لأهمية ،وقع الفدانين ، وصرح الشاهدان الرابع والحامس بأسهما حضرا اجتماعا بمقر انشرطة دار النقاش قيه بين وسطاء الطرفين حول وغبسة الطاعدين شراء الأرض المشفوع فيما من المطعون ضده الأول ؛ بلغ الاثة آلاف جنيسه وتوقف النقاش لخلاف حول تحديد الثمن ، إذ كان ذلك هو الثابت منالتحقيق وكأن الحسكم المطمون فيه قد أورد باسبابه مؤدى شهادة مؤلاء الشهود بملايناقض أو يخالف النابت بأقوالهم ثم استخلص منها أن الطاعنين ساوما المطعون ضده الأول على شراء الأرض المشفوع فيها بنمن يزيد على النمن الذي اشرى به

وهرضا عليه أيضا أخذ فدان من هذه الارض مقابل إنهاء النزاع في دعرى الشفعة فإنه يكون قد استفاير أمرا صحيحا ثابتا بأقوالم ولم يخرج بشهادا بهم إلى مالايؤدى إليه مدلولها . والنعى بالرجه النالث مردود بأن تقدير أفوال الشهود منوط بحكة الموضوع ولاسلمان علما في تكوين مقيدتها بما يدلى به الشهود أمامها ، ولها أن تأخذ بمعنى للشهادة تحتمله عبارتها دون معنى آخر وأوكان محتملا ، وحسيها أن تدين هذه الحقيقة الى اقتنعت بها دون أن تدكون ملزمة المطمون فيه استخلاصا من شهادة الشهود حويل ماساف بيانه حيواتي مع مدلول هذة الشهادة وما نعنيه أقوالهم وفي بيان الحكة لحذه الحقيقة التي اطمان مدلول هذة الشهادة وما نعنيه أقوالهم وفي بيان الحكة لحذه الحقيقة التي اطمان بيانه حداع يتعلق المها الموجد أنها الرجه ينعل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل مما تنحمر عنه وقابة عند الغقض .

وحيث إن الطاعدين ينميان بالسهين الثانى والثالث على الحكم المطمون فيسه المخطأ في تطبيق الهانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن المفارضة والمساومة التي تحدث عنها الحكم إنما تعتبر من قبيسل النمهيد للصلح وهي بالتمالي طالما لم يم الصلح بالشفعة إذ من بعد ولم الدموى بطلب الشفعة تقوم الحصومة بوجه وسمي تجمل مركز الشفيع في موازعة على ملكية غير مستقرة وفي بائية فلا وثر نهائية فلا وثر نهائية فلا وثر نهائية فلا وثر المشفيع في معازمة على ملكية غير مستقرة ولل الحمج المذعون فيسه وغير نهائية فلا وثر المشفعة فيم منازما المفاور المشفوع فيسه وسقطا لما في في الأخذ بالشفعة فيتبقي أن يقرر الشفيع بداءة تركه لدعوى الشفعة لكي يزيل أثرها الذي جعل حق المشترى متنازعا فيه وملكينه غير مستقرة ويجب أن يتم الرك وفقا للطرق الى أوردتها المادة (١٤) من قانون المرافعات على سهيل الحصر ، و إذ كان الطاعنان لم يسلكا سهيل ترك المصومة على النحو على سهيل الحصر ، و إذ كان الطاعنان لم يسلكا سهيل ترك المصومة على النحو الدي يتطابه قانون المرافعات فإن الحمج المطون فيسمه إذ ذهب إلى تأويل المساومة وبفاوضات الصلح بأنها منطوى على نزول شمني عن الحق في الأخذ

بالشفعة بالرغم من أنها لاتفيد عزونا من استعال هذا الحق أو امترافا بالمشترى مالكا فإنه يكوز معيبا بالخطأ في تعابرق القانون مشو با بالفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن البص في المبادة ١٤٨ من الفانون للدنى بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : (١) إذا َّرُلُ الشَّفَهِم مَنْ حَقًّا فَى الأَخَذُ بِالشَّفَمَةُ وَاوَ قَبِـ لَ البَّيْمِ \* ، ، مَادٍ. أَنَ النَّزول عن الحق في الأخذ بالشفعة كما قد يكون قبل البيع الذي مو مبب الشفعة قد يكون تاليما له صواء أكان هذا الزول قبل رفع الدموي بالشفعة أو من معسد رفعها وحتى صدور الحكم فيها ، ولا يشترط في النزول الذي يصدر أثماء ســــر الدهوى ــ ملى مايح مج به الطاعنان ــ أن يكون مسبوقًا بإداء نرك الخصومة وفقا للطريق الذي وسمه قانون المرافعات ذلك أنه مني كأن النص على النزول ورد عاما مطاقا فلا محل لتقييده بشكل معين أثناء سير الدءوى ، وفي القول يتطاب هذا الشرط استحداث لحكم مغام لمريأت به النصر وتخصيص العمومة يغير مخصص ، هذا إلى أن ترك الخصومة ينتهم التنازل فيه عن إحراء الخصومة دون أحب يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائمها في حين أن الزول عن الحق المتداعى بشأنه يؤدى إلى زوال ذات الحق و إسقاطه ، ومن ثم فلاحاجة لإشتراط سلوك طريق ترك الخصومة عند التحقق من أنزول عن الحق ، ولما كان ألنزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قديصدر صر محا ، فإنه قد يكون ضمنها بآليان الشفيع بعد البيع عملا او اتحاذ ووقفا يكشف بوضوح فردلالتا عزهذا النزول ، واستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي بستقل بها قاض الموضوع متى كان استخلاصه سانغا مستمدا مما له أصل نابث بأوراق الدعوى ، و إذ كان الحكم المعامون فيه قد استخاص نزول الطاعنين عن حقهما في الأخذ بالشفعة بما أورده في مدوناه من قول بأن " حاصل مَّا تعامنُن إليه هذه المحكمة من أقوالُ الشهود أن المستأنفين ("طاعنين) قد عرضا على المستأنف عليهالاول (االطعون ضده الأول) شراء الأرض الشفوع فيها يثمن بزيد على التمن المشتراه به وُهو ما يعد مساومة أو عرضا للشراء فيه تَسَلِّيم بملكيته للأرض المشفوع فيها كما أنهما عرضاعليه أخذ فدانين منالأرض المشفوع فيها لإنهاء النزاع وهو أيضا يعداءترافا بملكيته للائرض المشفوع فيها يسقط حقهما في الآخذ بالشفعة

ولا ينال من ذلك القول منهما بأن ذلك كان مفاوضة في صلح إذ أنهما ماداما قد مرضا أو قبلا شراء الارض بثمن يزيد عن ثمن شراء المستأنف عليه الأول فإن في ذلك نسليم مهما بملكيته للأرض الشفوع فيها يسقط الحق في الاخذ بالشفعة كما أن طلبهما قطعة من الارض المشفوع فيها لإنهاء النزاع لا يعد هو الاخر مفاوضة في صلح و إنما تسليم بالملكية يسقط هو الآخر الحق في الأخذ بالشفمة ... " لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم لا مأخذه الصحيح من واقع ما ثبت من شهادة الشهود ، و يعد استدلالا سا ثغاً على الزول الضمنيُّ من الحق في الأخذ بالشفعة ، ذلك بأن كل ما يدل على رضا الشفيع بالبيع وحَكُه للشَّرَى وهو ثبوت الملك له من شأنه أن يفيد النزول عن الحق في الأخَّذُ بالشفعة فإذا ساوم الشفيع المشرى على العقار المشفوع فيه بأن طلب بيعه لدنثن شرائه أو بما يزيد عنه فإن ذلك يعني طاب تمايك بمقد جديد من • لـ ا المشترى وفى ذلك دلالة الرضا به ،الكا بمقتضى البيع الصادر إليه ، كذلك فإن طلب الشفيع من المشترى مَفَاحَمَتُه الدَّفَارِ المَشْفُوعَ فَيْهِ أَوْ إِشْرَاكَهُ فَيْ حَرْءُ مَنْهُ يَفْصِيح في دلالته من الاعراض من استعال الحق في الأخذ بالشفعة ورضائه بالمشترى مالكاً ، وهذه أمور احتبرت لهذا السبب من مسقطات الشفعة في فقه الشريعة الأسلامية التي هي مصدر نظام الشفعة في القانون المدنى ومن ثم يكون الحسكم المطمون فيه قد أنزل القانون منزل الصحبح على واقع الدموى ، ويكون النمي عليه في هذا العمد د على غير أساس

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٤ من نوفمتر *سنة* ١٩٨٢

برثامة المسيد المستشار بجد البندارى الدثرى ثائب رئهس الحكمة كا وحضو منز السادة المستشاوين؟ حبد العزيز قولة » ولم وزق بدوى » وجد لعلنى السيد ، و بجد لبوب المضرى ...

# (170)

### الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(۱) دعوی . " المسائل التي تعرّض سير الخصومة " . " ترك الخمومة والتنازل عنها " .

الداؤل عن الحصورة أو تركها . شرطه . ألا يكرن مقروقا بشرط يقيد التمسك بالخصسومة كي باأرمني آثارها - مشال لداؤل مشروط .

(۲) دموی "الطابات نی الدموی" . " طلب التأجیــــل" . محکة الموضوع . " إمراءات نظر الدموی" .

(٣) إثبات " إجرا ات الإثبات " . " الإحالة إلى التحقيق " . عكة الموضوع . " مسائل الإثبات " .

إبراء النحقين ايس جمّا لخصوم العكمة أن ترفض إجابتسه منى وجدت في أوراق الدهرى ومستنداتها مايكفي لنسكوين متهيدتها فيها .

۱ — التنازل من الخصومة أو تركها لايجوز أن يكون مقرونا بأى شرط أو تحفظ من شأنه بمسك النارك القصومة أو المتنازل عنها جها أو بأى أثر من آثارها كان تنازل الطاعن من السير في الخصومة معلقا على شرط أنه في حالة النازل من طلب الرد يعفى من الغرامة وكان تحقق هــذا الشرط تأباه

أحكام القانون ذلك أن ترك الحسومة في الاستثناف يترتب هليه إلغاء إجراءات الخصومة بمسا في ذلك صحيفة الاستثناف ولكن لايمس الحكم المستأنف الذي قضى على الطاعن بالفرامة وطلب الطاعن في الاستثناف بالخاءها الأمم الذي يجعل إعفاء منها تمسكا منه بالخصومة في الإستثناف ، وإذ انتهى الحكم المطمون فيه إلى وفض طلب الدناول عن طلب الرد فائه يكون قد انتهى إلى تقيجة صحيحة في القانون .

٢ - الحكة غير مارة بار تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدموى مستوفاه وأن الـأجيل ايمس حقا للخصم يتمين على الحكمة إجابته وإنمسا يرجع الأمر فيه إلى محض تقديرها واستعال المحكة حقها رفض طلب الناجيل الايمتير إبداء للرأى مسبقا في موضوع الدموى .

 ٣ - المقرر في قضاء هذه الحكمة أن طلب إجراء التحقيق ليس حقا للنصوم
 وإعما للحكة مدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستندا بها ما يكفى لتسكون عقيد بها فها

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمراضة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما جين من الحمكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تضمل في أن الطاعن و مر المستشكل في الاشكال رقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠مد ، تنفيذ عا دين قرر بتاريخ ١٩٧٠/١٧٠ بقلم كتاب محكة استثناف الفاهرة برد السيد القاض المطعون ضده الأول من نظر ذلك الاشكال على أساس أنه كون رأيا مسبقاً فيه بدليل مصادرته للدفاع بعدم أجانته طلب التأجيل لتقديم المستندات رغم موافقة الحصم المستشكل ضده على ذلك الأسم الذي يجعله غير

صالح للفصل فيه طبقا لنص المسادة ١٤٦ مرافعات وقدم مذكرة بهذا الطلب و انتهى فيها إلى طلب الحكم أصايا برد السيد القاضي المطعون ضده الأول عن نظر الاشكال واحتياطيا الإحالة إلى التحقيق لاثبات ما دار بالحلسة نشأن ما دى من السيد الفاضي واعتبره هو منه إبداء لرأيه والحكم في الاشكال ومن قبيل الاحتماط العدد طاب النزول بالغرامة إلى الحد الأدني وقد أجاب السيدالفاض المطلوب رده كتابه على طلب الرد مقررا أن سبب الرد لا يندوج ضمن الأسباب المبينة بالمبادة ١٤٦ مرافعات على مبيل الحصر وقيد الطلب رقر ١ ٨٩٠ لسنة ١٩٧٠ مدني كلي الفاهرة و مجلسة ١٩٧١/٤/٢٥ قضت محكمة أول درجة رفض طلب الرد وألزمت الطاعن بالمصروفات مع تغريمه خمسين جنيها 🗕 طُمَنَ الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٤٣ سنة ٨٨ق القادرة وبتقرير. مؤرخ ٤ //٥/٧٧ اطعن الطاعن بالنزوير على محضر الحلسة المؤرخ ١٩٧/٥/١ ١٩٧ فى قضية الاشكال رقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠ مدنى تنفيذ عابدين ثم قسدم مذكرة مدةاعة ائدت فيها أنه يُتنازل عن الطعن بالــــتزويز ويتناول عن طلب الرد مع اعفائه من الغوامة وانتهى في ختام مذكرته إلى طلب الحسكم أولا : ياثبات التنازل عن الطعن بالتزوير في عضر جلسة ٢١/٠/١٠/١١ دون غوامة ثانيا : أصليا برد السيد الدخي عن ظر الاشكال واحتياطيا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما دار يحضر الحلسة وعلى أن "سيد القاضي كون رأيه مقدما ثالثا : وفي حالة قبول التنازل عن طلب الرد مع الإعقاء من النرامة [ثبات التنازل عن الطلب وابعا : وهلي أي الأحوال رمن قبيل الاحتياط البعيد فإن الطاعن يلتمس النزول بالغرامة إلى الحد الأدر - بجلسة ١٩٧٣/١/٣٠ قضت محكمة استثناف الفاهرة بإثبات تنازل المستأنف من الادعاء بالنزوير وتأييد الحبكم المديَّانف ــ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة. آيدت فيها الرأى رفض الطعن و إذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرنة مشورة. فرأت أنه جديرًا بالنظر حددت جلسة 'فظره وفيها الزمت النهاية رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد من أربعا أرجه بنمى "طاعن على لحمكم المطمون فيه بالرجه الأول خالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه عندما قور يتناؤله عن طاب الرد رد الحمكم المطعون فيه عليه بأن ذلك كان محله تبر أن يبدعه السيد القاضى طلباته فى طلب الرد وقبل أن تفصل محكمة أول درجة فيه وهذا القول لا سندله فى القانون ذلك أن الطاعن لا يتصل بالدعوى إلا بعد أن يقدم القاضى رده إذ أنه عقب ذلك تحدد الجلسة كما أن الاستثناف يهيد الدعوى إلى حالتها الأولى .

وينمى الطاعن بالوجهين النانى والنالث على الحكم المطمون فيه القصور في السبيب وفي ببان ذلك يقول أنه قدم طلبا للتأجيل للاطلاع على شهادة القصاية والرد عليها ولا يكفى أن يصرح له بالاطلاع والرد في فزة وجيزة لان الامركان يقتضى الاتصال بالمختصين في أيطانيا ولا يجدى في الرد على ذلك قول الحكم المطمون فيه أن يصرح له بالاطلاع وتقديم ما غالف المستندات المقدمة من الحصم كما أن الحكم المطمون فيه قرر بأنه من غير الممقول أن تقضى المحكمة في الاشكال بغير أوواف المنتفيذ مع أن الواقع كان عدم وجود الحكم المطلوب تنفيذه بملف الدعوى حتى الحكم فيها مما كان يتمين معه على للحكمة تأجيل الدعوى و وينمى الطاعن بالوجه الرابع على الحكم المطمون فيه الإخلال على الدعوى وينمى الطاعن بالوجه الرابع على الحكم المطمون فيه الإخلال على الدائل بيقول أن المحكمة في الحملة في بيان ذلك يقول أن المحكمة في المدائع وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة في المدائع ما يسبد الحكم الطمون فيه عن الطمن بالنزو ير تكون قد أخلت محقد في الدائع مما يسبد الحكم الطمون فيه .

وحيث إن النبي مردود في وجهه الأول ذلك أن التنازل عن الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقرونا بأي شرط أو تحفظ من شأنه تمسك التارك للقصومة أو المتنازل عنها بها أو بأي أثر من آثارها ولما كان تنازل الطاعن من السبر في الخصومة معلقا على شرط أنه في حالة التنازل عن طلب الرديعني من الغرامة وكان تحقق هذا الشرط تأبه أحكام الفا ون ذلك أن ترك الخصومة في الاحتلناف يترتب عليه إنفاء إجراءات الحصومة بما في ذلك صحيفة الاستئناف ولكن لا يمس الحكم المستأنف الذي يجعل إعفاءه منها تمسكا منمه بالخضوعة في الاستئناف إلغاءها الأمل الذي يجعل إعفاءه منها تمسكا منمه بالخضوعة في الاستئناف ، وإذ انتهي الحكم المطون فيه إلى وقض طلب التنازل عن طلب في الاد يجدى الرفق عليه للك فلا يجدى الرفق و بحسيد ذلك فلا يجدى

الطامن تعبيه له بما أخطأ به في تقريراته القانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح ما وقع فيه الحكم من تقرُّ برات قانَّرنية خاطئة ومن ثم فإن النمي بهذا الوجُّه غير منتج والنمى مردرد في آلوجهين الثاني والثالث ذلك إنه من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن المحكمة غر ملزمة بأن تجيب طاب التأجيل متى تبن لها أنالدعوى مستوفاه وأن النأجيل ليس حتما للخصر نتعين علىالمحكمة إجابته وإنما يرجم الأس فيه إلى عيض تقدرها واستمال الحكمة حقها رفض طلب التأجيل لا يمتعر إيداء للرأى مسبقاً في موضوع الدموى لما كان ذلك فإن رد الحسكم على دفاع الطاءن بأن رفض محكمة الاشكال تأجيـــــل الدعوى والتصريح للطأعن بتقديم مستندات ومذكرات للردعلي الشهادة المفدمة من الفنصلية الإيطالية وأوجه الدفاع الاخرى يتبن منه أن القاضي لم يظهر رأيه مسبقا في الدعوى رد صحيح وكان لحمل قضائه ومسقط ضمنا لحجج الطاعن فلا يسكون الحسكم بعد ذلك هازما ستعقب الطاعن في أوجه دفاءه وحججه خاصة وأن الحسكم المطعون فيه حرض ضمن ماهرض له إلى ماذ كره الطاعن من أنه لايقبل أن تقضى المحكمة فى الاشكال إذا تبين لما هدم وجود الحكم المستشكل فيه أو إذا تبين لها عدم وجود توكيل للحامى الحاضر عن الورثة وخلص منه إلى نتيجة سائغة ومقبولة هي أنه يبن أن السيد القاضي المطلوب رده لم يظهر رأيا مسبقاً في الدعوىومن. ثم فإن النَّمَى بوجهيه يضحى على غير أساس •

والذي بالوجه الرابع مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكة أن طلب إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم و إنما الحكة مدم الاستجابة إليه من وجدت في أوراق الدعرى ومستنداتها ما يكفى لتكوين مقيدتها فيها وإذ كان الحسكم المطمون فيه قد رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لأنه أصبح في غير محله بعد أن تنازل الطاعن عن الادعاء بالزوير وكان ذلك صحيحا قانونا إذ لاسبيل إلى البيات عكس الثابت بمحضر الحاسة لأنه حجة بما دون فيه مالم يتبين تزويره فإن ما انتهت إليسه الحكمة من وفض طلب الإحالة إلى التحقيق يكون مجمولا على ما يسكفي لحمله ولا اخلال فيه محق الطاعن في الدفاع و يضبحي الذمي بهذا الوجه في غر محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩٨٢ من نوفمبرَ سنة ١٩٨٢

بريامة السيد المستشار عد البينداري المشرى تائب رئرس الاكمة ، وحدرية السادة المستشارين و إبراهم فراج ، عبد المر بز فوده ، عهد العاني الديد وجد اييب الخضري .

# (177)

### الطعن رقم ١١٦٩ اسنة ٨٤ القضائية :

(١) وقف . " الوقف على غير الخيرات " . حراسة . "حراسة قانونية "

حل الأوقاف على فير الخبرات ق - 18 لمنة ٢٥ و ١٥ . أثره . إنقضاء المرقف وصرورة أحواك ملكا الواقف أو المستعقين - حاطة الناظر كذابس قانوني حتى تسليم الأموال بالهم ثلاً تج ا . وفاته . أثره - مودة الصفة في التقاش الواقف أو المستحقين .

(۲) حکر .

حتر الحكر . ماهيته ه

١ - مؤدى نصوص المرسوم بفانوز رقم ١٨٠ لسنة ١٩٠٧ بحل الأوقاف على فر الحرات أن الأوقاف الأهلية إعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها على فر الحرات أن الأوقاف الأهلية إعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها للما الوانف أو المستجملة المدين تبلك النصوص وإلى أن يتم للما الأموال إليهم فإنها تكون بحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتمكون للمناظر في هذه الفترة صفة الحارس محنظ المسال ويعطيه القانونية بطبيعتها المسال الموضوع تحت حراسته وتمكون إلى صفة النيابة الفانونية من صاحبة الحقى في المال الموضوع تحت حاصته وتمكون إلى صفة النيابة الفانونية من صاحبة الحقى في المال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق في حالة الوقف المنتهى هم الواقف أو للمستحقين باعتبارهم الأصلاء .

٢ حق الحكر يمسـد حقا هيليا يرّب الهماحية على أرض الغير و يراد به
 الإنتفاع بالأرض مدة طويلة هي ممدة الحكر فيكور المعتكر الاستقرار
 والبقاء فيها .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاء أسيد المستشار المقرر 4 والمراقمة وبعد المداولة •

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المعامون فيا وسائر أور و العامن ــ تقصل فأز المرحومة ... بعنهما ناظرة على رنف ... .. أقاءت الدعوى وقم ٣١٩٨ أسنة ١٩٦٠ مدني كابي القاهرة على المطعون ضده الاول يطلب الحُكم باستبقاء المبني الذي أقامه المطاور خده الأول على أرض الونف لغاء ميلغ . . ه ي قيمة المدي وستحق الإزالة و إلزامه أن يقدم كذ ف حساب هما حصله وما أهمل في تحصيله من أحرة ومقاس التفاعه جزء منسه مذ إقامة البناء حـّ رقع اله عوى وما يستجد مع احتاز ل قيما البناء مستحق الإزالة من الثمار التي يسقر عنها الحساب ، وقاأت بيانا لها أن المذكور اغتصب أرض الوقف المشار إليها وأقام عليها مبان فأنذرته بإزالتها بعسد ان قض تهائيا في الدعوى وقر ٤٨١٣ اسنة ١٩٥٣ كاني القاهرة ببطة ن عقسد البيع الصادر له منها و برفض دعواء الفرعية بطالب تعويضًا من المبدأتي التي أنا يُمَّا عَمَّا وَفَقَّم المطعون ضده الأول بعدم قبول الدءوى لرفعها من غير ذي صفة . ويتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٩ قضت الحكمة برفض الدفع و بندب خبير في الدوي و بعد أن قدم الخير تقريره عدلت واقعا الدعوى طلباتها إلى طلب الحكم باستبقاء المبنى مقابل دفع قبمته مستحق الإزالة و إزام المطعون ضدهالأول بتسليمه إليها وبأن يدنع لهما مبلغ ٣٢٣٠ج و ٧٩٥م مع إجراء المقاصة بين مالهما وما طها.

حكت الحكة فـ ١٩٧١/١/ ١٩٩٨ بالزام المطهون ضده الأول بقيليم المبانى و بدنع ميام ٢٥٢٧ ج و ١٩٦٥ م استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام بحكه استئناف القادرة بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٨٦ ق . و بجاسة ٩/٥/ ١٩٧٠ فضت المحكة بانقطاع سير الحصومة أو فاة المرحومة ... .. (المستأنف المها) فقت المحلون ضده بتعج لها في واجهة المطمون ضده الثانى بصفته ظافا لهل وتدخل بعض الطامنين بجاسة ١٩٧٢/٤/١٧ و وذوا بسقوط المحصومة كما طلبت المطون ضدها بجاسة ١٩٧٢/١١/١٧ قبول تدخلها في الزناع ، و بشاريخ المنطون ضدها بجاسة ١٩٧٢/١١/١٧ قبول تدخلها في الزناع ، و بشاريخ المنطون ضدها بجاسة المحكمة بقبول الاستئاف شكلا و برنضر الدفع المبدى من المستأنف ملية الملكون ضده الاول) بعدم قبول لدعوى لوقيها من غير ذى صفة . طعن المطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكوة أبدت الطامؤن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكوة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وحرض الطون على الحكة في ذرقة مشورة فحددت لنيابة وايها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالديب انهابي من أسباب الطعن على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والجطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الثابت أن الوُّنف الحمَّدَكُر الذي كانت تمثل مورثتهم باعتبارها باظرة عليه ورفعت الدموي باسمه وحيم لما ابتدائيا على المطعون ضده لأول الذي استأنف الحكم قبلها هو وقف أهلى انتهىي بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ فإذا ماتوفيت الحارسة عليه غدت الصفة في تمثيله الستحقين ومن بينهم الطاعنون باعتبارهم ورثةٌ للحارسة التي كانت في نفسَ الوقت من ضمنَ المَسْتَحَقِّين وقد آمَرْف لهـــا ا ولهم الحكم المطعون فيه يذلك وقبل تدخالهم على هذا الأساس ، ومن ثم كان من المتمن تعجيل الاستثناف قبلهم في الميماد القانوني وإذ امتد الحكم المطعون فيه تتعجيله قبل المطعون ضده الثاني بصفته (وزير الأوقاف) بناء على أن وزارة الأوقاف تعتبر ناظرة على كلروقف شاغر من النظارة وأن الحراسة لانورث ورتب على ذلك رفض الدفع اسقوط الحصوبة لعدم تعجيلها ضدورثة الحارسة المستحقين في حين أن وزارة الأوقاف لاصفة لهمًا قانونا في عثيل الاوقاف المنعلة – و إنما الصفة السنحقين لذين كانت ننوب عنهم الحارسة في حيازتها و بانتهاء الحراسة تكور الصفة لهم إصالاً ، فأنه يكون قد خانف القانون وأخطأ في اطبيقه .

وحيث إن هذا النمي في محسله ذلك لأن ،ؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٠٧ بحل الأواف على غير الحيرات أن الأوقاف الأهابسة إمترت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ماسكا حراً للواقف أو المستحقن على النحو المبين بنلك النه وص وإلى أن يتم تسلم هــذه الأموال إليهم فإنها تكون محت يد المناظر لحفظها وإدارتها وتكون الناظر في هذه انفترة صفة الحارس محكم الفانون ، والحراسة الفانونية بعابيعتما إجراء تحفظي يقتض من الحارس حفظ المه ال ويعطيه القانون سلطة إدارة المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النياية الفانونية ، من صاحب الحق في المسال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق فى حالة الونف المنتهى هم الواتف أو المستحةون على النحو المبين في نصوص القانون ، فاذا ماتوقى الحارس أو الأمين صارت الصَّفَـــةُ للواقف أو المستحقين باعتبرارهم الأصلاء – لمدا كان ذلك – وكان حق الحكر حقا عينيا ، يرتب اصاحبه ملي أرض النسير ويراد به الانتفاع بالأرض مددة طويلة هي مسدة الحسكر ، فيسكون للحتكر الإستقرار والبقاء فها ، فإنه بانتهاء الوقف الأهلي الحتكر يلنقل هذا الحسق إلى الواقف أو المستحقين و إلى أن يتم تسليمه إليهم فإنه يكون تحت يد الناظو بصفته مارسا ، ولما كان الثابت من مدونات آلحـُكم المطعون فيه أن رافعة الدُّوي أقامتُها بصفتُها ناظرة ملى وقف ... ... المنحلُ والمحتكَّرُ لقطعة الارض التابمة لوقف تايل الخيرى فهي بهذه الصفة تعتبر حارسة على حق الحـكر وقد اهترف الحديم الابتدائي لها بهذه الصفة كما أقيم الاستثناف عليها في حياتها بهذه الصفة أيضا و بعد وفاتها عجل الاستئناف قبل وزارة الأوقاف باعتبارها خلفًا لهــا فى النظارة ء على الوقف الذى اعتبره الحبُّهم المطمون فية قائمًا وشاغرًا في حين تدخل الطامنون في لاستثناف وأمرت الحكمة ﴿ ادخال بعضهم وقبلت المحكة التدخل والادخال على أساس أن الطاعنين ورثة الحارسة ومستحقون عنها في الوتف باعتبارها مستحقة أصلا فيه رقد دنموا بسقوط الحصومة ف الاستئناف على أساس أن المستأنف المطهون ضده الأول لم يعجل الاستئناف فبلهم في الميعاد وإذ قضى الحكم المعون فيه براض الدفع يسقوط الحصوما على سند من أأقول بأنه علم كان المستأنف (المطمون ضده الأول) قد عجل دعواه مختصها وزير الأوقاف باعتباره الناظرعلي كل وقف لاناظرله وكانت الخصومة

تدور أصلا بن المتوفاء باعتبارها حارسة على الوقف ولم يعن عليه حارس آ عر جدها فإن في اختصام وزارة الأوقاف ما يكفى لاستئناف الاستثناف سيره إذ أن الحراسة لا تورث و إنما تنقضى بوفاة الحارس ومن ثم فإن الدفع بسقوط الحصومة يكون على غير أساس ويتمين لدلك راضه ... .. " وكان السحيح في القانون أن الوقف قد انتهي وأن حراسة الناظرة عليه قد !نتمت أيضا بوفاتها وأنها كانت بصفتها حارسة على-ق الحكر الذى انحل عنه الوقف تمثل المستحقين فيه ومنهم الطاعدون بلا خلاف على ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون بما يتمن معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسياب الطمن م ولما كان الاستثناف صآلحا للفصل فيه و إذ يبين مزمدونات الحكم المطعون فيه أز الحكمة قضت في ١/٥/٠/٥ بانقطاع سير الخصومة في الاستثناف لوفاة المستأنف طها ولم يعجل الاستلناف قبل الطامنين وهم الخصوم الحقيقيون فيه ولا أمتبار لتعجيله قبل وزارة الأوقاف، وقد حضر الطاءنون بجلسة ٢٩٧٢/٣/٢٤ طالمين التدخل فى الامتلناف ودافعين ستوط الحصومة لمدم إعلامهم بالتعجيل في الميماد كما أدخل المطعون ضده الآول الطامنة بي الثانية والثانمة في ألا بتثناف بصحيفة أعلنت إليهما في ١٩٧٩/١٢/٢ بناء على طلب المحكمة رقد قبلت المحكمة تدخل الطاءنين بانية ذاك في أسباب الحكم المطعون فيه على أنهم مستحقون فالوقف و بذلك بكوز حضور الطاهنين في الاستثناف لأول مرة في ١ ٩٧٢/٣/١ ١ يمد انقضاءً أكثر من سنة على انقطاع سير الحصومة في ١/٥/٠/٥ وهو آخر إجراء صحيع من إجراءات المقاضي و يتعين قرول الا فع والحكم سقرط الحصومة في الاستثناب

## جلسة ١٩٨٢ من نوفمبر صنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار / عد البندارى العارى نائب وئيس الحسكة ، ومضوية الساء: المستشارين: ابراهيم قراح ؛ نائب وئيس الحكمة ، هيد العزيز فود، ، ولي دزق . وى وبعد الطفى السيد .

# (177)

الطعن رقم ٤٠٥ نستة ٢٦ القضائية :

(١) عقد . \*سبب الالترام في العقد " . صورية . "إثبات الصورية " .

إثبات و و عبء الاثبات " .

(١) مدم ذكر صبي الانترام في الدند ، افتراض أن الدند صبيا .شروها الدين البات حكس ذلك ، صبي الانترام المذكرو في الدند . اعتباره الدبب الحايش . إثبات الهدين موريته . أثر. ، نفــــل عهد إثبات الدبب المفهقي مشروعيته إلى الدائن . م ١٣٧من .

(٢) همكمة الموضوع . ومسائل الواقع " .

(٢) فحكة الموضوع السلط الثامة في الهم الرائع في الدموى واستخلاص ما العلمان إليه فيه
 مثى كان استخلامها صائفاً من أصل ثالث في الأوراق -

١ — النصر في القاترة الاوق من المسادة ١٣٧ من الفاتون المدنى على أن كل النزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سدا مشروما ما لم يقم الدليل على غر ذلك وفي الفاترة "لا يقام إلى يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيق حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، قاءا قام الدليل على صورية السبب قمل من يدعى أن للالنزام سببا الحرمشروها أن يثبت ما يدهي ، وقداء أن ثمة فرضين ، الأول أن يكون السبب غرمذكور في العقد ، وقد دلما الغرض وضع المشرع قرينة قانونية يفرض بمقتضاها أن للعقد سببا شعره ما

ولو لم يذكر هذا السبب ، على أن الذرينة قابلة لاثبات العكس ، فإذا ادعى المدين أن لامقد سببا غير مشروع يقع على عائقه عب البيات ذلك ، فان أثبت ذلك فعايه أيضا أن يثبت علم الدائن جذا السبب . والفرض الثاني أن يذكر السبب في العائد ، وفي هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على أن السبب المذكور في العائد هو السبب الحقيق ، وهذه التارينه أيضا قابلة لائبات العكس، ويكون على المدين إما أن يقتصر على إثبات الصورية ، وفي هذه الحالة ينتقل هب أثبات السبب الحقيق ومشروعيته إلى الدائن ، وإما أن يثبت وأسا أن السبب الحقيق للمقد غير مشروع ، نشمة فارقا بين الفرضين المذكورين .

٧ - لحكة الموضوع السلطة اثناءة في نهم الواقع في الدعوى واستخلاص ماتطمئن إليه متى كان استخلاصها اثناء من أصل ثابت في الأوراق ولها السلطة في تقدير أقوال النهود وكل دليل يعلوح أمامها ، وهي ليست مازمة بتتبع مناحى دفاع الحصوم لأن في الحقيقة التي استخلصته أوأوردت دليلها الردالضمة على كل حجة مخالفة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاز المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقى الطعن – تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٥/١١/٥٥ استصدرت المرحومة ... ... مورثة المطعن عليما الأولى والثانية أمر أداء بالزام الطاعنين من ترك مورثتهم المرحومة ... ... مباغ ٢١٥٧ ج بناء على سند مصدق على التوقيع فيه بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢ الزمت فيه المورثة المذكورة بأن تدفع لـ ... .. .. المبلغ المذكور – تظلم الطاعنون من هذا الأمر بالدعوى رفم ١٩٥٨ سنة ١٩٥٥ مذنى كلى القاهرة على القاهرة كلى القاهرة المدى كلى القاهرة كالما المعامرة المدى كلى القاهرة المدى المدى كلى القاهرة المدى كلى المدى كلى المدى كلى القاهرة المدى كلى المدى كلى القاهرة المدى كلى المدى كلى القاهرة المدى كلى المدى كلى

هلى المرحومة ... .. .. بطلب الحكم ببطلان الدين الصادر به الأمر لصدوره في مرض الموت وصوريته لانعدام سببه – وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٨ قضت محكة أول درجة في الدهو بين برفضهما وتأييد أمر الأداء المعارض فيه استأنف الطاعنون الحسكم أمام محكة استئناف القاهرة بالاستناف رقم ٢٠٣٧/٣ منة ٨٨ ق، و بتاريخ ٢٠٣/٢/٨ أمام محكة استئناف القاهرة بالاستناف بحص الطاعنون على هذا الحكم بعلريق النقص وقدمت النيابة الحكم المستأنف – طعن الطاعنون على الحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظاره ، وفيها الزمت النبابة رأبها .

وحيث إن الطعن بني على سبين ينعى الطاعنون في أولهما هال الحكم المطاون فيه هالفة الفانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكمة أقامت قضاءها بعدم قبول 
الطعن بالنزويره في أساس أن منافشة موضوع سند الدين يعد تسليا منهم بصحته 
في حين أن مناقشة وضوح المحرد و إن كات تسقط حتى الحصم في إنكار الحط 
أو الإمضاء طبقا لنص المسادة ١٤ من قانون الاثبات ، إلا أنها لا تسقط الحق 
في الطعن على المحر و بالتزوير ، وإذ خلط الحكم الطعون فيه بين العامن بالانكار 
والادعاء بالتزوير يكون مخالفا للقانون ممسا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غررمقبول ، ذلك أن المقرر و فقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل ممديلها بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ والمنطبقة على هذا الطعن حال ما يتمكون به من أوجه الطعن حال ما يتمكون به من أوجه الطعن في المواهيدالتي حددها القانون ، و إذ لم يقدم الطاعنون رفق طعنهم صورة رسمية من الحكم الذي قضى بعدم قبول الادعاء بالتروير حتى تستطيح المحكمة التحقق من صحة الذي عليه ، اسلف ومن ثم يضحى النعى بغير دليل و يتعين عده قبوله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه الخلط فى تطبيق القانون والقصور فى التسديب ، و يقولون بيانا لذلك أنهم دفعوا بيطلان سند الدين الصادر بمقتضاه أمر الادعاء لانعدام السبب اعمالا لنص المادة ١٣٦ من القانون المدنى ، فقد تحور السند المذكور – بتاريخ ٢/١٦٤

موعوفيت المدينة فيه بتاريخ ٧/٧/٥٥٥؛ ولم نكن هذه الاخبرة في حاجة إلى اللاقتراض كما أن الدائنة لم يكن لديها ماء نرضه فسهبه التحايل على قواهد الإرث المتعلقة النظاء العام و يكون السبب المستتر غير مشروع مما يبطل الالتزام ، وأضافوا أنهم ساقواً قرائن على صورية السبب هي إقرار الدائنة في إعراءات طلب توقيع ألحجر على المدينة بأن الأخيرة لم تتمرف لها بالبيم أو الهبةَ فرشيء من أطيانها ، وفي تاريخ صدور سند الدين محرر سندين آخرين فها بينهما ببيع سيارة وما كينة حرث وقبض البائعة للثمن في حين كان المتمين خصم هذا الثمن من قيمة مالاشتريد من دين في ذمة البائعة عمايدل على محاولة السيدة ... مدتجريد بوالدتها من معظم أموالها ، وكان رد الحسكم المطعون فيه على ذلك بأن ثمة فارقا جِن حكم كل من أقرتي المادة ١٣٧ من القانون المدنى فيها يتعلق بالاثبات وأنه عَيْسِ للطَّامِنِينِ أَنْ يَرَكُنُوا إلى حَكُمُ الفقرة الثانية في إقامة الدَّليل على الصورية كأن حكم هذه الفقرة فأصر على حالة ما إذا 'ذكر للا انزام سبب في العقد ، في حن أن حكم الفدرتين واحد بالنسبة للاثبات ، كما قال ألحكم المطمون فيه بأن الطاهنين لم يتمسكوا بقدم مشروعية السبب حال تمسكها بذلك أمام محكمة أول درجة مخالفا بذلك النابت في الأوراق وخلصوا إلى أن الحكم المطعون لم يناقش القرائن العددة على الصورية وجّاءت أسباً به غامضة مهمة وفي هذا قصور في التسبيب وخطأ في نطبيق القانون يوجب نقضه .

و -يث إن هسدا النمى مردود فى شقة الأول ، ذلك أن النص فى العقرة الاولى من المسادة ١٣٧ من الهانوز المدنى على أن كل التزام لم يذكر له سهب قى العقدة ١٣٧ من الهانوز المدنى على أن كل التزام لم يذكر له سهب قى العقد فى العقد على أن يعتبر السبب المذكور فى العقد هر السبب الحقيق حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فإذا أقام الدليل على صورية السبب فىلى من يدعى أن المحاتزام صدبا آخر مشريعا أن يجهت ما يدعى ، مؤداة أن ثمة فرضين ، الأولى أن يكون على المسابب فير مذكور فى العقد ، وفى هذا الفرض وضع المشرع قريئة قانونية المنون مقتضاها أن العقد سهبا مشروعا وأو لم يذكر هذا السبب ، على أن يقترض بمقتضاها أن العقد سهبا مشروع والعرب أن المقد سببا غير مشروع على عام الدائن المهد سببا غير مشروع منهم على عائمة عمده انبات ذلك فإن أثبت ذلك نعلية أيضا أن يتبت على الدائن

بهذا الديب. والغرض الثاني أن يذكر السيب في العقد ، وفي هذا الفرض أيضا ئمة قريتا قانونية على أن السبب المذكور في العفد هو السبب الحقيق ، وهذ، القرينة أيضا قابلة لاثبات العكس ، ويكوز على المدين إما أن يقتصر هلى إثبات الصررية وفي هــــذه الحالة يلتةل عبء إثبات السبب الحقيقي و شروعيته إلى الدائن وإما أن يثبت رأسا أن السبب الحقيقي للعقد غير مشروع . نشمة فارقا يبن "فرضين المذكورين ، لمـاكان ذاك وكان الحكم المطعون فيه بمــا أحال عايه من أسباب الحكمُ المستأنف أقام قضاءه على أنَّ صند الدين موضوع الدموي لم يذكر فيه سببه رفسر ذاك بأنه الباعث على الاقتراض ورتب على ذاك أن مب ، إثبات عدم مشروعية السهب يفع على عاتق الطاعنين ، ولا يجوز لهم إثبات صورية السهب الذي لم يذكر توصلًا إلى قال حب. أثبات مشروعية السبب إلى عاتق المطمون عليهم فإنه يكون قسد التزم صحيح القانون بالنسبة للباعث ملى القرض من جانب مورثه الطاعنين ، أما القرض نفسه باعتباره سهبا للديونيا فإن الحسكم المطمون فيه قبل من الطاعدين دفعهم بصوريته وأحال الدعرى إلى التحقيق لإثبات هــذه الصورية و إثبات أن التصرف صدر في مرض الموت وانتهى إلى عدم اطمئنان المكمة إلى أقوال "هود الطاءنين و إلى اعتبارها دايلا على الصورية أو صدور "تصرف في مرض الموت وإلك لم يسكن الحسكم محاجة إلى تكليف المعاً ون ضدهم إثبات سهب مشروع للدير لاز الموض تبرن أنه حقيق بفشل الطاعنون إثبات صوريته وأنه مشروع على قرينة أن "باعث عليه لم يذكر فى العقد — والنعي في شقه الثاني مردود ، إذ من المقرر – على ما بري به قضاء هذه المحكة – أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما نطمئن اليسم متى كان أستخلاصها سائغا من أصل ثابت في الاوراق ولها السلطة فى تقـــدير أقوال الشهود وكل دايـــل يطرح أمامها ، وهي ليست ملزمة يتتبع مناحى دفاع الخصوم لان فى الحقيقة الىاستخلصتها وأوردت دايلها الرد الضمني على كل حجا نخالها ــ لما كان ذلك وكان دفاع الطاعدين قد قام على أن الاقرار سند الدعوى قد حرر في مرض الموت!ضرارا بور؛ المدينة

مما يجمايهم من "فرق نظر الفانون ويبيح لمم أن يبيتوا المدام سبب الدين وصوويته بكانة طرق الاثبات ثم طعنوا بالنزوير على السند المذكور ودفعوا بعد ذلك بعته وغلة المدينة في السند وقت تحريره ، وكان الحكم المطعون فيه قسد استخلص سائفا أن المرحومة ... .. هندما صدر عنها سند الدين على اينتها ... .. كانت تتمنع بالأملية الكاملة التصرف ولم يكن بها أي عنة أو فغلة ، وكان الحسكم المستانف الذي أحال عليه الحسكم المطعون فيه في شأن باقي المطاعن الموجهة إلى سند الدين قد خطور باسباب مائفة إلى أن الطاعنين قد حجزوا عن إقامة الدليل على هدم توافر سبب مشروع للقرض كما لم يقدموا دايلا يثبت صورية القرض أو صدور النصرف في مرض موت المتصرفة ، وكان ذلك عن الحكمة بن فيل ما المحدد السلطة القديمة لحكمة الموضوع بلا معقب عليها من النقض فإن مناحى النعى في هذا الحصوص تضحى من قبيل الحدل الموضوعى غيا الحدل الموضوعى

وحيث إد لما تقدم يتعين ونض الطمن .

## جلسة ١٥ من نوفمرسنة ١٩٨٢

برئامة السهد المستشار / الدكتور سميد عبد المساجد نائب رئيس المحكة رئيسا ، وهضوية المسادة المستشاريني : صلاح مبدالمظيم نائب رئيس الهكمة ، الدكتور أحمد حسني ، بمد طموم في كل المصرى .

# (177)

### الطعن رقم ۲۱۷۲ لسنة ۵۱ ق (تجاری):

(١، ٢) إفلاس . قد إشهار إفلاس ٣ . محكمة الموضوع .

(١) الهبار الافلاس . براه يقدمر تونيه، دل النجار الذين يتونفرن من سداد ديوم.
 احرّاف الأعمال النجارية لا يقرّض . رؤوع عهد إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع
 خإل الحميم بالمهار الاللاس ، اللحقق من توافر سقة النار في حق المدين .

 ( ۲ ) أ كنفاء الحكم المامين فيه في ثهرت احتراف الطاعنين النجارة على ما جاء من قولي حرصل بصحيفة افتتاح لدعرى درن تحقيق ذلك • خطأ رقصور •

١ - ان النص في المادة ١٩٥٥ والمادة نالاولى والثانية من قانون التجارة يدل على أن اشهار الافلاس في التشريع المصرى هو جزاء يقتصر توقيمه على التجار الذين يتوقفون من سداد ديونهم التجارية تايجة اضطراب مركزهم الممالى وان وصف التاجر لا يصدق إلا على كل من يزاول التجارة على سبيل الاحتراف واحتراف الأعمال التجارية لا يفترض فيقع على من يدعيه عبء البياته. ومن تم يتمين على محكة الموضوع قبل الحمكم بإشهار الافلاس التحقق عن قبام صفة التاجر في حق المدين الذي توقف عن دفع ديونه التجارية وأن تمين في حكما الأسباب التي استندت إليها في اعتراره تاجرا.

٢ - إذا كنفى الحكم المطمون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ٤
 وكان ألبين من مدوزات الحكم الإخير أنه استند في ثبوت إحتراف الطاعدي

المتجارة وقيام شركة عضامن تجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى من أنهما تأجرن و يُستغلان بالتنجارة ويكونان شركة تمضامن بجارية فيا بينهما ، لمما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور في التدبيب نضلا عن مخالفة القانون والحطا في تطبيقه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى لاه السيد المستشار المقرر م والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطِّمن استوفى أوضاعه الشكلية .

 وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسوين الارل والنابي هُمَا أَمَّةَ النَّا أُونَ وَالْحُطَّا فَي تَطْبِيقَهُ وَالْقَصُورُ فِي النَّهِ بِيهِ ﴾ وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم العامون فيه أبد الحكم الإشدائي - الذي قضي بإشهار إفلاسهما أخذا أسبا به رغم أن دفاعهما أمام عكمة الاستثناف كان يقوم أساسا على أنهما لا يحترنان النجارة ، وابست بينهما شركة تضامن تجارية وأن السندن الأذنين محل الزاع غرموقع عليهما من الطاعنة النائية ولم يكن تحر مرها مرتبا على معاملات تجارية . ورغم أن هذا لدفاع الحوهري كان مطروعاً على محكمة الاستثناف وتحت بصرها الأأنها أعرضت عنه ولم تحصه واكتفت بتأييد الحكم لابتدائي لأسبابه رخم أنه أستند في قضائه إن ما جاء بصحيفة افتناح الدعري من قول مرسل بأن ألعاءن يحترفان النجارة وتقرم بينهما شركة تضامن تجارية في حين أن احتراف المدن للتجارة شرط أساسي للحكم بإشهار إفلاسه وهو لا يقترض ويقع عب أثباته على الدائن الذي بطاب إشهار إفلامه و يجب على الحكمة أن تثبت من قيام عناصره قبل الحكم بإشهار الإفلاس لأن أحكام الإفلاس إنما تتملق بالنطام العام و إذ أعرض الحكم الطعون فيه من هذا الدفاع الحوهري دون أن نثبت لده احترافهما للتجارة فإنه يكون ندخالف وأخطآ في تطبيقه وشابه قصور في التسبيب

وحبث إن هذا "نبى سديد، ذلك أن النص في المسادة ١٩٥٥ من قانون التجارة على أن "كل تاجر وقف عن ديونه ، يعتبر في حالة الإنلاس ويازم إشهار الخلامه بحكم يصدر بذلك " والنص في المسادة الاولى من ذات القانون على أن كل من اشتفل بالمعاملات التجاوية واتخذها حرفة معتاده له فهو تاجر "كل من اشتفل بالمعاملات التجاوية واتخذها حرفة معتاده له فهو تاجر بحايص في المسادة الثانية من ذات الفانون عمل أن " يعتبر بحسب العانون عملا تجاريا م وجميع السندات التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عايها عاجرا أو غير تاجر إنما يشترط في الحالة الاخبية أن يكون تحريرها مترتبا على ما ملات تجارية ... " يدل على أن إشهار الافلاس في النشريع المصرى هو جزاء يقتصر توقيمه على التجار الذي يترقفون عن سداد ديونهم التجارية تاجة يأمضراب مركزهم المسالى وأن وصف التاجر لا يصدق إلا على كل مز يزاول المنجارة على سديل الاحتراف واحتراف الأعمال التجارية لا يقترض فيقم التجارية لا يقترض فيقم

هلى من يدعيه صه إثباته ومن ثم يتمين على محكة الموضوع قبل الحكم بإشهار الإفلاس التحقق من قيام صفة التاجو في حق المدين الذي توقف عن دفع ديونه التجارية وأن تبين في حكها الأسباب التي استندت إليها في اعتباره تاجوا كمان ذاك وكان الثابت من مدونات الحكم المطهور فيه وأوراق الطعن أن دفاع الطاعنين يقوم أساسا على أنهما أيسا تاجرين ولا تقوم ينهما شركة تضاءن تجارية وأن الطاعنة الثانية لم توقع على صندى المديونية ، وأن التوقيع المديوب إلى الاول منهما مزور عليه فقد كان يتمين على محكمة الاستثناف أن تتحقق من قيام صفة التاجر في حقهما وأشهما شريكان في شركة تضامن بجارية وإذا كنفي الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الإبتدائي لاسبابه ، بحارية وإذا كنفي الحكم المؤخر أنه استند في شبوت احتراف الطاعنين التجارة وقيام شركة تضامن بجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة التجارة وقيام شركة تضامن بحارية ويشندان بالتجارة ويكونان شركة تضامن تجارية فيا بينهما ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشو با بالقصور فالتسبيب فضلا من خالفة القانون والحطاً في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى عث بناق أوجه الطعن .

# جلسة ١٥ من نوفر سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستثمار / الدكتور صعيد عبد المساجه فائب رئيس المحكمة وعضوية المساهة المشتمارين : صحاح الدن عبد العظم فائب رئيس المحكمة ، الدكتور أحسد حدى ، محمد طعوم و تركن المصرى .

# (174)

## الطعن رقم ٩٨ ١٥ لسنة ٤٨ ق \* ضرائب \*

### (١) ضرائب . دفاتر الممول . تفتيش .

هفاكرالمبوله • حق موظن مصلحة الفرائب ومندويها في الاطلاع عليها • مناطه • المسولة ١٩٣٨ • تمنيش مسكن الممول المسولة ١٩٣٨ • تمنيش مسكن الممول ومرى نشاطه • خضوعه بمقراحة الخاصة به المراودة في قانون الإسواءات الحنائية باعتباده المهامة من إسراءات البعقين و معام الزام المسلحة بهذه الفراعة • أثره • يظلان الفقيش و بطلان المبلحة بالمبلحة بالمب

#### (٢) ضرائب ، ربط الضريبة ، مشروعية الدليل ،

و يط الضرية • إلزام معامة الفرائب في مبيله بشروعية الدلوســـلى ، قواتين الفرائب لا تعذيها من هذا الانزام ، الذرل يتير ذلك تحالف الدخور .

#### ( ٣ ) نقض . وه سبب الطعن » . .

هقاع جديد يخالطه والم . عدم جواز إنارته لأول مرة أمام مح كمة الـقش .

(١) أن الفانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمنان المضريبة على إيراهات رؤوس الأموال المتقولة وعن الأرباح النجارية والصناعية قد نظم في المسادي ١٩٥٨ منه حنى الإطلاع عن دفار المحواب التي تلزمهم القوانين بإمساكها وكذلك غرها من الحورات والدفار والوثائن الملحقة وأوراق الإيرادات والمصروفات ، وأعطى هذا الحق لمرظني مصلح الضرائب ومندوبها وفرض في المسادة ١٨منه عقو يتجائية على الامتناع عن تقديم هذه الدفار والأورا في فضلا عن التهديدات

المسالية التي قررها لإلزام الهواين بتقديمها ، ولكنسه لم يتعرض التفتيش. ومن ثم يتمين الرجوع بشأله إن "قواعد الحاصة به والتي وردت في قانون الإجراءات الحنائية باعتباره عملا من أعمال التحقيق لا يجوز الالتجاء إليه لا يمقنص أمر من السلطة المختصة وحيث نتوافر لدلائل الكافية على وقوع جريمة من جرائم التهرب "ضربي ، وإذكان النابت بالاوراق أن تقتيش مسكن المطعون ضده ومكتبه للحاماه ... الذي أسفر عن ضبط أوراق ومستندات اعتمدت عابم المصلحة الطاعمة في الربط الإضافي عن السنوات .. والربط الأصلى عن سنتي ... قد تم بدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف الفانون عليسه ماشرة من آثار .

(٣) ما ذهبت إليه الصلحة الطاعنة من أن قوانين الضرائب لا تقيدها في سيبل ربط الضريبة والحصول على حقوق الحزائة العامة بمشروعية الدايل فهو قول لا سند له من القانون ويتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور إن يستباح حريات الأفراد في سيبل الحصول على موارد المدولة من الضرائب بينا كفل الدستور هذه الحريات عند استمال الدولة لحقها في العقاب فلم يطلق يدها في المساس بحريات الأفراد وإنما وضع من الدين في منزلة أعل من الدستور ودا مر فرول .

(٣) كما كار دفاع الطاعنة بأن هناك ادلة أخرى صحيحة اعتمد عليها الربط بخلاف التمتيش الياطل لم يعرض لها الحكم المطمون فيده و دفاع يخاطه واقع ويخالف ما جاء بمدونات الحكم نقلا عن صحيفة استئذاف المصلمة الطاعنة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستئذات والملفات الى استقت منها المدلومات التي كانت أساس تقدير الضريبة ، وكانت الطاعنة لم تقدم ماييث أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع وليس في الحكم المطاون فيه ما يفيد دلك ، فإن ما تثره الطاعنة في وجه النمي يعتبر سهيا جديدا الا يجوز التحدى بدلاول مرة أمام محكمة النقض .

#### الحكمة

بعد الاطلاع حلى الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ﴾ والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يعين من الحكم المطمون وسائرأوراق الطمن ــ تحصل ني أن مأمورية ضرائب الموسكي كانت قد ربطت الضربية على المطعون ضده عن نشاط. في مهنه الهاماة عن السنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ ربطا حزافيا ويتاريخ ٨٨/٦/٧٨ قامت شرطة الضرائب بتفتيش مسكنه ومكتبه للحامأه وضبطت ما لديد من أوراق وقضايا ومستندات وأوراق خاصة نقلت لفحمها دون جرد . ثم قامت المأمورية بإجراء ربط إضافي عن ذات السنوات وأخطرته هِ فَى ١/١//١// على النموذج رقم ٢٠ ضرائب فطعن فيه أماء لجـة الطعن ودفع ببطلانه و ببطلان التفتيش وعدم جواز إءادة التفدير ويسقوط حق مصلحة الضرائب المدعى به حتى نهاية سنة ٩٦١٪ . ويتاريخ ٧٠/٥/٢٥ قررت لحنة الطمن رفض الدفع و إعادت تقدير صاني أرباحه عن السنوات ١٩٥٤ حي١٩٦٤ على نحو ما جاء بقرارها وكانت المسأمورية قد قامت يتقدير صافى أر بأحه عن سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ وربطت اليه "ضريبة ربطا أصلياً وأخطوته بالتقدير والربط على الهاذج الفانونية فاعترض عليها وأحيل الحلاف إلى لحنة الطعن فاصدرت قرارها في ذات التاريخ تخفيض تقدير المأمورية على النحو الوارد بقرارها . طمن المطعون ضده على قرار اللجنة الاول أمام عكمة القاهرة الابتدائية برقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٦٩ ضوائب كلي الفاهرة ، كما طعن على الفراو الثاني رقم ٢٢٤٣ لسنة ٩٦٩ : ضرائب كلى القاهرة . و بعد أن ضمت محكة أول درجة الطمن الناني للا ول قيد برقم ٩٩هـ٨ اسـة ١٩٧١ ضرائب كلي شال القاهره و بتاريخ ٤ :/١٩٧٨/ قضت بالغاء القرارين المطمون فيهما استنادا إلى بطلان نفتيش مسكن ومكتب المطمون ضده.اسة نفت الطاعنة هذا الحكم الاسثناف رقم ١٦٠ لسنة ٩٥ ق . و بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩ قضت محكمة استثناف القاهرة

بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة • لمكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت. النيابة رأيها .

وحيث إن العامن بنى على سهبين تنمى الطاعنة بنانيهما على الحكم المطعون فيه خالفة القانون والحطا في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن قانون الضرائب له ذاتيته الحاصة و يستقل بأحكامه ومبادئه ، فإذا كان المشوع الضويي لا يعنى بمشروعية المشاط الخاضع الضرية فإنه — من باب أولى سد لا يعتد بمشروعية الدليل على قيام هذا المشاط عند ربط العبر بهة عليه ولما كان قسد ترتب على تفتيش منزل ومكتوب المطعون ضده أن تجمعت لدى مصلحة الضرائب بعض عناصر الإنبات التي استندت إليها في ربط الضريبة عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الربط استنادا إلى طلان التفتيش يكون قدخالف المانون وأخطا في تطبيقه وتأويله .

وسميت إن هذا الدى مردود ، ذاك أن القانون وقرع له لسنة ١٩٣٩ بشأن الفريسة على إبرادات رؤو سالأموال المنقولة وطم الأوباح التجارية والصناعية قد نظم في المادتين ١٨٦ ، ٨٨ منه حتى الاطلاع على دفاتر المحواين الى تلزمهم القوانين بامساكها وكذلك فرها من الحروات والدفاتر والوثائي الماسحة وأوواق الابرادات والمصروفات، وأعطى هذا الحق الوظفى مصلحة الضرائب و ددو بها ورض في المادة ٨٣ منه عقوية جنائية على الامتناع عن تقديم هذه الدفائر والأوراق فضلا عن التهديدات المالية التي قورها لإلزام المولين يتقديمها والأوراق فضلا عن التهديدات المالية التي قورها لإلزام المولين يتقديمها والي وردت في قانون الإجراءات الحنائية باعتباره عملا من أعمال التحقيق لا مجوز الانتجاء إليه إلا بمقتضي أمر من السلطة المنتصة وحيث تتوافر لدلائل لا مجوز الانتجاء إليه إلا بمقتضي أمر من السلطة المنتصة وحيث تتوافر لدلائل الماكانية على وقوع حريمة من حرائم النهرب الضريح، و وإذ كان الثابت بالأوراق أن تفتيش مسكن المطعون ضده و مكتبه للحاماه الذي أسفر عن ضبط أوراق ومستندات اعتمدت علىها المصلحة الطاعنة في الربط الإضافي من السنوات

من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ والربط الاصلى عن سنى ١٩٦٥ و ١٩٦٢ و يبطل إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف المقانون فإنه يكون قد وقع باطلا و يبطل بالتنالى كل ما استمد منه وماترت عليه مباشرة من آثار . أما ماذمبت إليه المصلحة الطاعة من أن قوانين الضرائب لانتيسدها في سايل ربط الضريبة والحدول على حقوق الخزانة العامة بمشروعة الدليل فهو قول لا سند له من القانون و يتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور أن تستباح حريات الأفراد في سبيل الحصول على موارد الدولة من الضرائب بينا كفل الدستوو عجر يات الأفراد و إنما وضع من القيود والإجراءات ما يكفل صيانتها والفولي بغير هذا يجمل القانون الضريبي في منزلة أعل من الدستور فهو أمر غير مقبولي بغير هذا يجمل القانون الضريبي في منزلة أعل من الدستور فهو أمر غير مقبولي وإنستذ ات التي أسفر عنها النفتيش الباطل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الذي عايه بهذا السبب على غير أساس .

وحيت إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعونةيه بالسبب الأول خالفة النابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وغالفة القانون وفى بيان ذاك تفول أن النابت فىالأوراق أن الريط قد استند إلى طائفتين من الأدلة الأولى سابقة على التفتيش وهى التحريات والمناقشات والنائية هى التى أسفر عنها النفتيش وإذ انهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان الربط استنادا إلى بطلان النفتيش دون أن يمز بن الأدلة الصحيحة والأدلة الباطلة فإله يكون قد خالف الثابت بالأوراق وخالف الفائون كما شابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا الذي غير مقبول ، لما هو مقور بقضاء هذه المحكة من أنه متى كان وجه النعى قد تضهن دفاعا جديدا يخالطه واقع لم يثبت إبداؤه أمام عكة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض ، ولمساكان وقاع الطاعنة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة اعتمد عليها الربط بخلاف التفتيش الباطل لم يعرض لها الحكم المطمون فيه هو دفاع بخالطه واقع و يخالف ما جاء عمدونات الحكم تقلا عن صحيفة استثناف المصلحة الطاعنة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات الى استقت منها المعلومات التى كانت أحاس تقدير الفرية ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يتبت أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع وليس فى الحكم المطمون فيه ما يفيد ذلك ، وأن ما نثيره الطاعنة فى وجه انهى يعتبر صبيا جديدا لا يجوز التحاى ولأولمية المام عكمة النقض ويتمين عدم قبوله .

ولما قدم يتمين رفض الطمن .

# جَلْسَةً ١٧ من نوفُجَرَ سَنَةً ١٩٨٢

برقامه السيد السنشار / محموى عنمان درويش نائب رئيس المحسكة رئيسا ، وهذرية الساسة: المستشارين ، أحمد صرى أدمه ، محمد اراهم خلول ، عبد المنعث هائم ، رأحمد شابي .

# (171)

### الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٧ القضائية :

حيازة . " دهوى منع للتعرض " .

دعوى منع لايعرض .تجاق أصامها بمجرد تمكير الحيازة والمذَّونا أنها . لا يُشتَرط في النعرض. إلحاق ضرر بالحائر -

دِعْرَى منع النعوض ترمى إلى حماية الحيازة ، والنعوض الذى يصلح أساسة لرفها يتحقى بجرد تمكير الحيازة والمنازعة فيها،ولا يشترط فى النعرض أن يكوث قد ألحق ضررا بالحائز .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد الستشار المنهور والمرافعة و بعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أرضاعه الشكلية .

التي تتوسط الباني المبينة بالأوراق وإزالة ماقام به المطعون عليه الأول لتوسعة الكشك المؤجر لدوالموضح بصحيفة الدموى وإعادته إلى نفس حالته ومساحته التي كان ملها ، وقال بيانا للدووى أن وزارة الأوقاف أنشأت ثلاث عمارات تفعمل بينها ممرات مشتركة ، وقد استأجر إحدى هذه العهارات منذ سنة ١٩٤١ الاستغلالها كفندق ، بنها استأحرت المحلات التي يمثلها المطعون عليه الأول مساحة محـــددة بأحد انمرات آنفة الذكر أقيم عليهــاكنـك زجامي ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥ قام المطعون مليسه الأول بتوسعه الكشك المذكوو ملى مساً. له من أرض الممر استأجرها من المطمون عليه الثاني ، مما يعتبر تعرضا للطامن في استمال حزء من المر مخصص لانتفاعه فأقام الدعوى يطلبانه سالقة البيان، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٦ حكمت المحكمة بمنع تسرض المطمون عليهما للطاعن ف المرات مالفة الذكر و إزاله النوسمة الى قام بها الطعون عليه الأول ف الكشك آنف لذكر . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استكناف القاهرة أُولًا بالاستاناف رقم ٥٨٥ سنة ٥٠ وثانيهما بالاستاذ ف رقم ٧٩٨ سنة ٥٠ ق مدنى طالبين إلغاءه، وبناريخ ١٧٧/١/٣ وحكت الحكمة بالانتمال لماينة المرات والكشك موضوع النزاع، و بعد إحراء المعاينة حكمت المحكمة بتاريخ ٢٣/٥/٧٧ إلناء الحكم المستأنف و بعدم قبول لدءوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطموز فيه ، ومرض الطعن على هذه الدائرة في غوفة مشورة فرأت أنه جديرً بالنظر ، وحددت جلسة النظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحبث إن ثما ينعاء الطاءن على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق الفانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم تضى بعدم قبول الدءوى تأسيسا على إن إقامة المطعرن اليه الأول ماحقا للكشك موضوع النزاع بتوء مة طرله لا تمتبر تعرضا لحيازة الطاعن لأنها لم تؤثر على سعا المعر المنام به الكشك والمؤدى إلى مدخل فندق الطاعن ، وإذ كانت دءوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحيازة فان مجود تحقق التعرض فيها يكفى لقبول هذه لدعوى ، فيرأن الحكم فإن مجود تحقق التعرض فيها يكفى لقبول هذه لدعوى ، فيرأن الحكم المطعون فيه خالف ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إن هذا النبي مصيح ، ذلك أن دعوى منع التعرض إنما "مى إلى حماية الحيازة والتعرض الذي يصلح أساسا لرفعها يتحقق مجود تمكيرا لميازة والمنازعة فيها ، ولا يشترط في التمرض أن يكون قد ألحق ضروا بالحائز ، علما كان ذلك ، وكان الحمك المعامون فيه قد خالف هذا النظر وفضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن ما قام به المطعود عليه الأول من زيادة طول الكشك عمل النزاع وتوسعته لم يؤثر على سعة المرور آنف الذكر أو يعوق احتمال العاعن له رضم ما في ذلك من منازعة في حيازة الطاعن ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق الممانون عما يشوجب نقضه لهذا السبب دون عاجة إلى بحث باقى أمباب الطمن ،

## جلسة ١٨ من نوفمبرسنة ١٩٨٢

برئامة للسود المستشار/ عامم المرافئ نائب وئيس الحكة، وعضوية السادة المستشارين ؛ يوسف ابر زيد نائب رئيس الحكمة ، درويش م.د المجيد ، ابراهيم زغر و مجد عبد المندم جارٍ «

# (179)

### الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) استثناف . إعلان الاستثناف . " امتبار الاستثناف كأن لم يكن "

اهتبار الاستداف كان لم يكن لعدم إملان المستأنف هايه خلال ثلاث أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم السكتاب يسبب يرجسم إلى المستأنف جواؤى للحكة م ٧٠ سرافعات مدالمة بالفازن ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

### (٢) قانون . ﴿ سريان القانون من حيث الزمان ﴾ .

مريان أحكام القانون الجديد ، تطاقه عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكور. المقد قبل العدل بد من تصرفات أو تحقق مز أوضاع .

### (٣) النزام . " حق الحبس " . بيع . محكمة الموضوع .

حق المشترى فى حيسر الهن ، متاطه ، ويبود سبب جدى بخش منه نزع اسبيع من تحت. يده ولو لم يكر للا ثم يد فيه ، تقدير جنية هذا السبب ، استفلال ناضى الموضوع به متى ألهام قساءه على أصراب سافدة .

( ٤ ) ببح • ''الشمر ط الفاسخ'' . عقد · '' فديخ العقد'' · ''الشمر ط الفاسخ'' . الرّام · '' حق الحبس '' .

الشرط الفاعج الصريح بزاء عدم الوفاء بالثن فى الميماد المتنق عايد - عدم تحقته إلا إذا كان التخلف من الوفاء يغير حتى . قيام حتى المشترى فى حبس الش - لا محل لإنعال الشرط الفاسخ ولوكان صريحا . ( ه ) الزّام . "انقضاء الالزّام" " الوفاء" " الموض والإيداع " . محكة الوضوع .

الشرط الذي يجمل المرض و لايساع غير مرثرن الذمة هو الشرط التمسنى . لهمك الو**ضوع** الدلما: في تقدير سلامة هذا شرط .

١ - مقاد نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذي استحدثه المشرع بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ . والمنطبق على واقعه الدوى - أن المشرع أشرط لتوقيع الجزاء القرو بهذا النص - والذي سرى على الاستشاف طبقا لحكم لمادة ٢٤ من قانون المرافعات ، ألا يتم إعلان المدعى عليه يصحيفة الدوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ قديم الصحيفة قلم كتاب الحكة نسبب رجع إلى فعل لمدعى وألا يوقع الجزاء إلا بناء عني طلب المدعى عليه مع جعل أمر توقيعه رغم توافر هذن الشرطين جوازيا للحكة لتكون لها مكتبة التمدير أبوازنه بين مصاحة طرق التداعى قي هذا الشأن وتقدر أبهما أولى بالرعاية من الآخر.

٧ - من المبادى، الدستورية القررة أن أحكام القوانين لا سرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف إثارها على ما وقع قبلها ما لم يتصالفانون على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم جواز السحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قسد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يحكم هذه وتلك الفانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها اعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين .

س س أجاز المشرع للمشترى في المسادة /ه؛ من الفانون المدنى الحق من حيس الثمن إذا تبين و و د سبب جدى يخشى معه نزع المبيح من يده ، ومفاد هذا النص أن مجرد قيام هذا السبب، واو لم يكن للبائم بد قيه بحول للمشترى الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الحطر الذى بهدده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الحدية في نفس لمشترى من نزع المبيع من تحت يده سوعلى ما جرى به قضاء هذه في نفس لمشترى من نزع المبيع من تحت يده سوعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكة — من الأمورالي يستقل بها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك من محكه الذنف من أقام قضاءه على أرباب ساتفة .

ع - لا يحول دون استمال المشترى لحنى حبس الثمن تضمين العقد الشرط الفاسخ جزاء م م وفا. المشترى بالثمن فى الميعاد التفقى عليه ، ذلك أن هذا النموط لا يتحقق إلا إذا كال التخاف عن الوناء بغير حق ، فان كان من حق المشترى قا ونا أذ يحبس الثمن عن البائع فلا عمل الشرط الفاسخ ولو كان صريحًا .

- - الشرط الذي يجمل العرض والإيداع غير مرئين للذم: هو الشرط التعسفي الذي يَكُونُ للدين حق في فرضه ، وأَحَكِمُ المُوضُوعُ السَّاطَةُ في تقدير مدى سلامة الشمرط الذي بسرغ قيد العرض والايداع به ، وإذ كان الحكم المنظمون فيه قد أثبت بمدونا في آن حق الطمون ضدها في حبس باق الثمن ظل قائمًا طوال فترة سريان أحكام الأمن العسكرى رقم ع اسنة ٩٧٦ إلى أن ألغى بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ٨ من سه مبرسنة ١٩٧٧ وأن الطاعن بادر برفع دعواه بطلب الحكم بانفساخ عقد البيع أثناء قيام حق الحبسَ ثم أصر في دفا له أمام عُكمهُ الأستثناف على حصول الآنفساخ وأبدى إعراضًا عن تنهيذ الترامه بنقل الملكية أو المعاونة في إتمام-إحراءات النسجيل ورفض قبول عرض باتى الثمن الذي تم بالحاسة طليقا من ثمة قرود ، واستخاص الحكم من مسلك الطاعن على هذا النحر ما يجز للطعون ضدها بعا رفض الدرض تعليق صرف باتى الثمن المودع خزالة المحكمة على اصا ور الحكم النهائي في دعوى صحة ونفاذ البيع الني آقامتها . لمما كان ذلك ، وكان التعابل الذي ساقه الحكم المطعون فيه لسلامة الشمرط الذي قيدبه إيداع باقى الثمن سانغا مستمدا مما ل أصل بالأوراق ، فإن النعى الذي يديره العااعن ينحل إلى جدل موضوعي في مسأن صردها سلطة محكة الموضوع التقديرية مما تنحسر عنه رقا به محكمة النقض .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التزرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع – هلى ما يبهن من الحكم المالهمون فيـــه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاص أقام الدعوى رقم ١٤١٦ اسنة ١٩٧٧ مدني كلى شمال القاهرة على الطعون ضـــدها طالبا الحكم باعتبار عقد البيع المؤرخ ٨/٨/٩٧٦, مفسوخا ، وقال بيانا لدعواه أنه باع بمرجب هذا العقد إلى المطمون ضه ها أرض فضاء معدة للبناء - مبينة بالصحيفة -لقاء ثمن مقداره عن أنف ج و ٣٣٠ م دفيت بنه أثناء التماقد مانغ ٢٠ ألف ج، و اتفق بالعِمَّد هلى التزام البائع بشهو سند ملكيَّ، العنار البيع وتسايمه المشترية التي تلتزم بأداء باقي الثمن خلال شهر من "سلمها هذا السند و إلا اعتبرالعالم مفسوخ من المناء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم قضائى ، واله إذ كان قد سلم المطعون ضدها في ١٢/١٠/١٧٦ سند ماكيته مـجلا ، و الرفم من ذاك لم تموف باقي الثمن إبان الأجل المحدد ممى يتحقق منه الشرط الفاسخ الصريم الوارد بالعتمد . لذا فقد اقام دعواه ليحكم بمطلبه منها — و تأريخ ٨ من ما يو سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة للطاعن بطُّاباته • استأنفت الطمرن ضدها هذا الحكم أمام محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ٢٩٠٨ لسنة عه القضأئية ودفع الطاعن باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لمدم إدلانه بالصيحيفة خلال اللائة أشهر من الريخ القريمها قسلم كتاب الدفع و بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ـ طمن الطاعن في هذا الحكم بطراق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى إبرفض الطعن . و إذ عرض الطعن على المحكم: في غرفة المشورة حددت لنظره جاحة التزمت فهما النيابة رأيها •

وحيث إن الطمن أقيم على أوبعة أسباب ، يتعى الطامن بأولها على الحسكم المطعون فيه مخالفة الفانون والحطا في تطبيقة أما قضى به من رفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، إذ بنى قضاء على أن التأخير في إعام الإعلان - لال ميماد الأشهر الخلاف المقرر بالمادة ، ٧٠ قانون المرافعات لم يكن مرجعه إلى نعل المطعون ضدها و حدها بل كان سببه أيضا البيان الخاطىء الذي عليه المحضر عند الانتقال الأول إلى موطن الطامن من إثبات هذه الاستدلال عليه في هذا الوطن بالرغم من أنه قد أعلن به بعد ذلك ، وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاء عناف للقانون ، ذلك أن المسئولية في مباشرة الاعلان من عابعة المراءاته حتى إنماه إنما تق على كاهل المان وحده دون المحضر على المعلى التالى تاميق المحافرة ضدها ويستبع على التالى تاميق الحزاء الذي تمسك به .

وحيث إن هذا الثَّمَى حرَّدُود ، ذلك بأن المسادة إ ٧٠ من فانون المرافعات يعد التعديل الذي امتحدثه المشرع بالقانون وقم ٧٥ اسنة ١٩٧٦ — والمطبق عَلَى واقعة الدعوى ـــ "ننص على أنَّه "ه يجون ساء على طاب الدعى عايمه لمعتبار الدمرى َ أن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى هليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب، وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى " ، ، مَفَاد ذلك أن المشرعُ اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذا النص ــ والذي بسرى على الاستئناف طبقا لحكم المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ــ الا يتم إعلان الدعى عليه بصحيفة الدموى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة قلم كتاب الحكمة بسبب يرجم لى فعل المدعى وألا يوقع آلجزاء إلا بناء على طاب المدعى اليه مع جعل أمر توقيما رغم توافر هذين الشرطين جوازيا للحكمة ليكون لها مكنة التقدير فتوازن بين مُعلمة طرفى التداعى في هــــذا آشان ونقدر أيهما أولى بالرعاية من الآخر ، لما كان ذلك • وكان الحكم المطعون فيه قد أبان : دوناته أن الحكمة لم تر توقيع الحزاء المقرر بالمساره ٧٠ من قانون الرافيات اعتبارا بأن توقيعه جوازی ولیس وجو بیا ، ومن ثم فلا تثریب علی محکمة الموضوع إن لم تشأ تطبيق حزاء أخضهه القانون لطلق تقديرها و يكون الذمي على الحكم المطون فيه فيما استطرد إليه من إيراد تقريرات أخرى نتمه ل بمدى توافر أحد شرطى. تطبيق الحزاء — أيا كان وجه الرأى فيه – فير منتج .

وحيث إن الطاعن بنعى باسبب النابى على الحسكم المطمون فيه مخالفة المقانون ، وفي بيان ذك يقول أنه صدر الأسر المسكرى وقم ع لسنة ١٩٧٦ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٩ / ٢٠٧١ وجاء هذا الآمر يحظر في مادته الناسعة على أعضاء الحميات التماونية لبناء المساكل النصرف في الأراضي والوحمات الخصصة لهم جهذه الصفة إلى غير أعضاء هذه الجميات وإلا كان التصرف باطلا ، وهذا الحزاء يتعلق بالنظام العام ولا الأثر القورى في التطبيق ، مما كان متبينا على الحمكم المحمون فيه تطبيقه على عقدالبيم الذي أصبح محكوما يذلك الحظر ولوكان قد أبرم قبل العمل بالأمم العسكرى ، وليس من شأن يأماء هذا الأمر بعد ذلك بالغانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن يعمت العقد الباطل إلى الرجود ، وإذكان الحكم المطون قيه قد اعتبر العقد صحيحا ولم يوقع جزاء البطلان فرنه يكون قد خالف الهانون .

وحيث ان هذا المتمى غير صدد ، ذلك بأنه من المبادئ الدستورية المفررة. أن أحكام الهوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع غيالها ما لم ينص المقانون على خلاف ذلك ، عما وداه عدم جواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يحج هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقومها اعمالا لمبدأ عدم رجعيا القوانين ، وإذ كان عقد البيع على التداعى قد انمقد في ١٩٧٦/٩/ أي قبل سريان أحكام الأمر المسكرى رقم يخ لسنة ١٩٧٦ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٩ ولم يرد به نص على مطبيقه يأثر رجمي فإن الحظر وجزاء البطلان المقروين بنص المادة الناسعة من هذا الأمر لا ينسحبان على هذا العقد في خصوص سلامة انمقاده وصحة التعموف الثاب به ، وإذ كان الحكم المطمون فيه اعتبر البيع قد وقع صحيحا لا يمتد اليه جزاء البطلان استفادا إلى أن أحكام الأمر العسكرى لا تسرى على هذا البيم لا ناماده قبل العمل بها ، فإنه يكون قد وافق صحيح الفانون ويكون النمى عليه بهذا السهو على غير أساس ه

وحيث إن الطاهن يتمى بالسبب النالث على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق المانون من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقول إن الحكم قد عول على الدفع الذي أحدته المطعون ضدها من الحق في حبس باقى الثمن طوال فترة العمل ياحكام الأمر العسكرى رقم ع السنة ١٩٧٦ باعتباره سهبا يخش معه تعذر تسجيل البيم وانتفال ملكية العقار المبيع مع أن الهقد قد تضمن شرطا صحيحا فاسخا إذا لم تسدد المطعون ضدها باقى الثمن خلال شهر من تاريخ سلمها سند ملكية البائع وقد تحقق هذا الشرط ، وابس من شأن العمل باحكام الأمر العسكرى أن يعتبر سببا مبروا لحبس باقى الثمن حقى واو تعذر إنما الله حيل إذ لا يد للطاعن البائع في هذا السبب ولم يكن متوقعا من جانبه ، فيضلا عن أن سريان الأمر العسكرى ما كان يعوق إجراءات التسجيل بدلالة أنه قد تأثمر من مكتب الشمو المقارى على عقد البيع بما يفيد صلاحيته للشهو في تاريخ الل للعمل بهذا الشمر والمقارى على عقد البيع بما يفيد صلاحيته للشهو في تاريخ الل للعمل بهذا الأمر ، ومن ثم يكون الحم المطعون فيه وقد قضى على خلاف ذلك قد أخطأ في الحبيق الفانون .

وحرث إن هذا النمى فى غير عمله ، ذلك بأن المنبرع أجاز المشرى في المدادة ٧٥٤ من الحانون المدنى الحق فى حبس التمن إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده ، وإلما كان مفاد هذا النمى أن مجرد قيام هذا السبب ولو لم يكن للبائه يد فيه يخول المشترى الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من النمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وكان تقدير جدية السبب الذى يولد الحشية فى نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الامور التي يستقل من أساب سائفة ، وكان الا يحول دون استمال هذا الحق تضمين العقد الشرط على أسباب سائفة ، وكان الا يحول دون استمال هذا الحق تضمين العقد الشرط الفاسخ حزاء عدم وفاء المشترى بالنفر فى المجاد المذبي عليه؛ ذلك أن هذا الشرط الفاسخ ولو كان صريحا ، لا يخقق إلا إذا كان التنظف عن الوفاء بغير حق ، فان كان من حق المشترى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض فى قضائه لما تمسكت به المطعون ضدها من الحق فى حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطاعن لالترامه بقل من الحق فى حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطاعن لالترامه بقل من الحق فى حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطاعن لالترامه بقل من الحق فى حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطاعن لالترامه بقل من الحق فى حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطاعن لالترامه بقل

ملكية العقار المبيع إذاء صدورالام السكرى رقم ع لسنة ١٩٧٦ فاورد عموناته قوله عد أن قيام الامر العسكرى الذي سرى العمل به بعد العقد ولكن قبل شهره وقبل حدوث الواقعة الله انفق في البدد الحامس من العقد على أن يعد أمنها ميعاد الوفاء بباقي النمن من شأنه أن يعد سوا جديا بررخشية المستأنفة تعذر قيام المستأنف عليه تنفيذ النزامة العقدى بنقل ملكية العقر المبيع إليها محما بجوز لها ما يحسكت به من حق في حبس باقي النمن ولا يقدح في ذلك محمولها في ١٩٧٦/١٠/١٥ من جهة الشهر العقاري على مشهر وع العقد النهائي في وما يخم الصلاحية للنهر إذ هذا في ذاته لا يزيل الحشية الحديد من نحول في ذلك الأمر العسكري دون إيما الذي يووز المطون ضدها استهال حتى حبس ما قضاء في قيام السبب الحدى الذي يجوز المطمون فيد يعد سانفا وكافيا المناف في النمن فان من شان قيام هذا الحق أن يقف حائلا دون إيمال الشمر الصريح ويكون النمي عليه في هذا الحصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الرجه الثانى أنه تمسك في دفاعه أمام محكة الاستغناف بأن الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالمقد قد حدد مهلة ثم بر للوفاء يبيا في الفين من تاريخ تسلم المشترية لسند ملكية البائع فلوصح اعتبار الأمرالعسكرى صببا يجز استمال حتى الحبس طوال سرياله فاله وقد ألفي هذا الأمر يصبح متينا احتساب الشهر المحدد للوفاء بهاتي الثن من تاريخ أغاله وهو يوم ١٩٧٧/١/١ ويكر ن الشرط الفاصخ قد تحقق بعرض المعمون ضدها باقي الثن في ١٩٧٧/١/١ أي بعد فوات الذهر ، و إذ كان الحمكم المطمون فيه لم يمتد بهذا الأجل ولم بعمل أي بعد فوات الذهرى و إذ كان الحمكم المطمون فيه لم يمتد بهذا الأجل ولم بعمل منا من جابه ما بقيت الدموى قائمة و محق المشترى الحذا السبب حبس باقي الثن دون جابه ما بقيت الدموى قائمة و محق المشترى الحليل الفانون .

وحيث إن هذا النمى فر صحيح ، ذلك أن النابت من مدونات الحريم المطعون فيه أنه نم يعتبر رفع دءوى الفسخ تعرضا من جانب البائع بحول

المسترى - ق حبس باقى النمن إنما أورد بأسبابه الله بعد إلفاء الأمر المسترى وقم ع اسنة ١٩٧٦ نشأ موقف جديد . إذ كان قد صدر الحميم بالا شدائى باعتبار عقد البيع فمسوخا التحتى الشمرط الصريح و بالرغم من خطأ هذا الحكم لنبوت قيام حق الحبس المطعون ضدها بان معريان أحكام الأمر العسكرى من اعتبار عقد البيع مفسوخا واتضح من الاعراض عن تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع أو معاونة المطعون ضدها فى التوقيع على العقد النهائى بعد حصولها عن تنفيذ التزامه عند رقضه قبول باقى النمن المعروض عليه بجلسة ٢ من نوفجر عن أصرار على الامتناع عن تنفيذ التزامه عند رقضه قبول باقى النمن المعروض عليه بجلسة ٢ من نوفجر سنة ١٩٧٧ واستخلص الحمم المطعون فيه من تاك الأمور جميعها ما يسوغ في القانون ما يحسكت به المطعون ضدها مقب إلغاء الأمر العسكرى وقبل عرض بنقل ملكية العقار المبيع ع ومن ثم لا يكون صحيحا ما ساقه التناعن بهذا الوجه من نعى على ذلك المحمر المبيع على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر عن نعى على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر عن نعى على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر عن نعى على ذلك المحمر من نعى على ذلك المحمر عن نعى على ذلك المحمر على المحمور على المحمور عن نعى على ذلك المحمر على المحمور عن المحمور على المحمور عن المحمور ع

وحيث إن حاصل السبب الرابع خطأ الحمّم المطمون فيه في تطبيق القانون، إذ قد اتفق في العقد على التزام المشترية بسداد باقي النمن خلال شهر من تسلمها صند ملكية البائع ولم يعلق الناقدان وفاء النمن على إتمام تسجيل مقد البيع، ومن ثم فإن ايداع المطمون ضدها لباقي النمن خزاة المحكمة بعد وفض العرض مقرف العاعن إلا بعد صدور الحمّم النهائي في دعوى صحة وتفاذ عقد البيع التي أقامها يكون إيداعا غير مرى الذمة وهو ما تمسك به أمام محكة الاستثناف. ورفة قضى الحمّم بصحة العرض والايداع يكون معيبا بالخطا في تطبيق الفانون.

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك بأن الشرط الذي يجعل العرض والايداع غيز مبرئين المذمة هو الشرط المتحسنى الذي لا يكون للدين حتى ف.فرضه ، و لا كمة الموض و السلطة في تقدير مدى سلانة الشرط الذي يسوع قيسسد العرض والايداع به ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته أن حتى المطعون ضدها في حبس باقى الثمن ظل قائما طوال فترة سريان أحكام الأمم العسكرى

رقم ع لسنة ١٩٧٧ إلى أن ألغى بالفانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ وأن الطاعن بادر برنع دعواه بطلب الحكم بانفساخ عقد ١٩٧٨ وأن الطاعن بادر برنع دعواه بطلب الحكم بانفساخ عقد البيع أشاء قيام حق الحبس ثم أصر فى دماعه أمام محكة الاستثناف على حصول الانعساخ وأبدى إعراضا عر تنفيذ التزامه بنقل الملكية أو المعاونة فى إتمام إجراءات التسجيل و فن قبول عرض باقى الثن الذي تم بالجلسة طليقا هن ثم تحقود ، واستخلص الحركم من مسلك الطاعن على هذا النجو ما يجيز على صدور الحمكم النهائى فى دعوى صحة و نفاذ عقد البيع الى أقرتها ، لما كان ذك وكان التحليل الذي ساقه الحكم المعلمون فيه لسلامة الشعرط الذى قيد به إلماء بافى الثن سائما مستمدا نما له أصل بالأوراق فإن الذي الذي ثيره الطاعن يشره الطاعن عنى الذي يشره الطاعن عنى الذي يشره الطاعن عنه رقابة عكمة الموضوع التقديرية بما تحسر عنه وقابة عكمة المقص ويكون الذي عابه عالى السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاما السيد المستشار عدى الخرلى نائب رئيس الهكمة وعضوية السادة المستشارين ۽ حوث حدورة ، على السعدن ۽ عمد مختار منصور ومجمود بيول البناوى .

# $(1 \vee \cdot)$

الطعن رنم ٤ ٥ ٥ اسنة ٢ ٤ التضائية :

(١) بيع ﴿ ضُمَانَ الاستحقاق " . ملكية .

تصرف البَّائع في المنقرلُ المبينُ بالذات لمشتر ثان • تصرف من غير مالك ، هسلة قـ ال . تعرض المشترى الأرل ثنائي • حتى الأخير في الرجوع على البائع بضان الاستحداق •

(٢) سيع " ضمان الاستحقاق ".

خلان الاستحقاق . شراه . لا يشرط لقيامه صدور حكم قضائل بنزع السكوة المبيسع من بالمشامى .

١ - ملكية المنقول "تقل - فيا بين المتعاقدين و النسبة للغير - مجرد التعاقد إذا كان على الا لتزام شيئا معينا بالذات ، مما مفاده أن تصرف البامح في الشيء المشتر ثان يكون صادرا من غير اللك لأن ملكيته قد انتقلت منه إلى المشترى الأول - إذا تعرض الاخير المشترى الثانى مدعيا ملكية المبيع وانتزعه منه ، حق المشترى الثانى الرجوع على بائمه بضمان الاستحقاق .

 ٧ - يكنى للرجوع بغيمان لاستحقاق أن يحرم المشترى فعلا من المبيع لاى سهب سابق على البيع لم يكن له يدفيه ، أوليس فى مقدوره دنعــه ولا يتوقف
 وجوده على صدور حكم فضائى بنزع ملكية المبيم من المشترى .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

### حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيـــه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطمون صده الأول أقام الدعوى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى لإسكندرية على طاعنة طالبا الحكم الزامها أن تدفع له مباغ.٣٠٠٠ج وقال في سِانها أنه بموجب مقد منايضة ؤرخ ٦ /٩٧٣/٣ تبادل مها عن سيارته سيارتها رقم ... .. .. .. .. التي قدرت قيمها في القلد بمبلغ ١٨٠٠ج ، و بتأريخ ٤ /٨٩/٩/١ وقعت ... .. حجزا تحفظيا على السيارة الأخرة ، فأضطر أنسليمها الحارس الذي عن من قبلها ، كما نقلت ترخيص تلك السيارة لإسميا استنادا الى حكم صدر لحا ضد المالك الأصلي بصحة ونفاذ سعه السيارة لها ؛ ولما كان قد أخطر الطاعنة بما نقدم ، واستحقت السيارة للغير فتحذق موجب الرجوع بالضان فقد أقام دعوا. . قامت الطاعنة بإدخال المطمون ضده الثاني ــ البائم لها ــ في الدعري طالبة الحكم عليه مما حسى أن يحكم به علمها للطمون ضده الأول . بتاريخ ١٤/٥ م ١٩ قضت الحكمة بإزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده الأول مبلغ ١٨٥٠ج والفوائد بواقع ٤٪ باللسبة لميلغ ١٨٠٠ج إعتبارا من ١٩/٣/٨/٤ وَفَى دَّمْرَى العُمَانُ بالزام الطَّوْنِ ضده "ثاني بأن يدفع للطاعنة ماحكم به عليها في الدهوى الأصلية . إستا ف المطور ضده الثاني دذا الحكم لدى محكة استلناف الإسكندرية بالاستلناف رقم مه و سنة ٣٠ ق واستأنفته الطاعنة بالاستاناف رقم ٣٠٤ سنة ٣٠ ق ٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ قضت المحكمة في الاستثنافين برفضهما وبتأبيد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هسذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى رفض الطعن ، عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيانة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، تنمى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الحط في تطبيق الفائون ، وفي بيان ذلك تقول إنه يشترط للرجوع عليها بضان الاستحقاق أن يكون المنعرض قد استند في ادعائه إلى سهب فائوني محتج به على المشترى وأن برفي على الأخير دعوى استنادا إلى هـذا السبب ، ولحاكان المطعون ضده الأول لا يحاج بعقد شمراء ... \_ السيارة أو بالحكم الصادر لها بصحة البيع ، وكانت الأخيرة لم ترفع عليه دعوى باستحقاق السيارة التي سلمها لها بجرد المجز عليها ، فان ذلك لا يعد أن يكون تعرضا ماديا لا يرتب الرجوع عليها بضان الاستحقاق ، وإذ خالف الحكم المعامون فيه هذا النظر. فانه يكون معيها بالخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إن النمي بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن ملكية المنقول تنتقل 🕳 فيًّا بين المتعاقدين و بالنسبة إلى الغير - مجرد التعاقد إذا كان محــــل الا اترام شيئًا معينًا بالذات ، تمما مفادم أن تصرف البائع في الشي مشتر وان يكون صادرًا من عبر مالك لأن ماكيته قد انتقلت مند. إلى المشترى الاول . فاذا تعرض الأخر للشتري الثاني مناغيا هاكية المهيم وانتزعه منه ، حق للشتري الثاني الرجوع على بائمه بضمان الاستخفاق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطمون فيه أن ... .. اشاءت السيارة من مألكها الأصلي بمرجب عقد مؤرخ ف - ١٩٦٩/١١/١ قضى بصعة وتفاذه بالحكم رقم • ١٩٣٥/١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة وأن هـــذا ألبائل قد باع الميارة مرة نائية لآخر بموجب مقمد مؤرخ في ١٩٧٠/٦/٨ وتوالت ألبيوع آلي أن اشترت الطاعنة تلك السيارة من المطعون ضدهالثاني بالعقدالمؤرخ ٢/٩ / ١٩٧١ فبادات بها المطعون ضاه الأول بموجب عقد منايضة مؤوخ ٣/٣/٣/٢٩ ممامفاده أن ملكية السيارة انتقات لي ... ... قبل البيع العادر لسلف الطاعنة ، وإذ تمكنت المذكورة استنادا إلى عقدها الذي قَضَى بصحته ونفاذه ، من الحجز على السيارة وانتزامها من يدالمطعون ضده الأول ، ومن نقل قيــد تلك السيارة بسجلات المرور لإسمها ، وكان انتقال الملكية على ماسلف حجه على الطاعنة فانه يحق للطعون ضده الأول الرجوع عايها بالعان لاستحقاق السيارة للدير، ذلك أنه يكنى للرجرع بضمان استحقاق أن يحرم المشترى فعلا من بيع لأى سهب سابق على البيع لم يكن له يد فيــه ، أوليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائ بنزع ماكية

المبيع من المشترى . لمساكان ذلك ، وكان الحسم المطمون فيه قله النزم هـذا النظر إذ انهى إلى تحقق موجب الرجوع على الطاعنة بضان الاستحقاق فان المنمى عليه بالحطا فى تطبيق الفانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالديب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون وفي سيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تقدير التعويض إذ قا و قيمة السيارة وقت الاستحق ق ما قدرت به وقت التعاقد قولا منه بأن قيمتها لم تفل فيا بعد عن هذا المبلغ ، والرمها بمصار في دموى استحق لم رفع على المطعون ضده الأول ، وقضى عليها با فوائد من تاريخ الحجز وهي لا ستحق الا من تاريخ الحجز وهي لا ستحق يعيب الحجز بمالة استحقاق للديارة مما يعيب الحكم المطون فيه بخالفة الفاون .

وحيث إن النمي بهذا السبب غير مقبول ؛ ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف لأسباء في خصوص تقديره للنعويض المحكوم به : ولماكات الطاعنة لم تعرض على محكة الاستاناف ما تثيره بهذا السبب ، فرن النعى به يكون صهبا جديدا لا يحوز انتمدى به لأول مرة أمام محكة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من نوفرَ سنة ١٨٨

رئامة السهسد المستشاد / هام المراقى نائب دئيس الهكمة ، وحضوية السسافة المستفادين ؛ يومف أبو زيد نائب دئيس الهكمة ، ودوويش هبه الحبيد ، و إبراهيم زخر » ومجد هبد النبم جار .

## $(1 \vee 1)$

### الطعن رقم ٧٠٧ اسنة ٤٩ القضائية :

(١) إستثناف <sup>عد</sup> إعلان الاستثناف " . إعتبار الاستثناف كمان لم يكن . دفوع . نظام عام .

الدفع باعتبار الاستنتاف كان لم يكل لعدم إدادن صوفته في المداد الدانوني دفع شكلي فرر متعلق بالاظام العام م م م م مرافعات فيل تعديلها بالقرائرن دم لسنة ١٩٧٦ أثر ذلك م وجوب إبدائه قبل التكلم في المرضوع ، بقاء هذا الدفع قائمًا مالم بازل هنه المنسك به صراحة أوضيا بدأ

### (٢) الدفوع ﴿ الدفوع الشكلية ﴾ . محكمة الموضوع .

امتخلاص الذول الغدى من الدنوع الشكاية من إطلاقات محكة الموضوع ، طلب تأسيسل. الدحرى لنقدم مستندات - لايعد نزولا عن الدنم الشكلي ، هذم وجوب إيداء التسك بالدقم يكل جاءة طالما أيدى صحيحا -

الدفع بعدم إعلان صحيته الدموى في الميماد وفقا للمادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالفانون ٧٥ السنة ١٩٧٧ من الدفوع الشكلية فير المتعلقة بالنظام العام ٤٠ ويتمين على المتحسك به إبدائه قبل التكلم في موضوع الدموى وإلا سقط الحق فيه ويظل هذا الدفع قائما إذا أبدى صحيحا مالم ينزل هنه المتمسك به صراحة أوضمنا .

٧ — إستخلاص النزول الضمنى عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكة الموضوع مادام هذا الاستخلاص قد بنى على أسباب سائفة ، ولا يعتبر نزولا مخيياً عن الدفع الشكلى بعد إبدائه صحيحا طلب تأجيل الدهوى لتقديم مستندات كما لا يلزم أن يثبت من له حق فى الدفع به فى كل جاسة تالية تمسكه به مادام قد أبدى صحيحا .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاء السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاءً الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر اوراق الطمن – تحصل في أن الطاعن أقام الدموى وقم '١٣٠ لسنة ٩٧٦؛ مدنى كلى الجيزة ضد المعمون ضده عن نفسه و بصفته وصيا على أخود الفصر بطب الحكم بصمة ونفاذ هذر البيع العرفي المؤرخ ٢١/١٠/٢١ الصادر له من المرحومة ... .. لورثة الطرة يرسيع حصة قدوها ١٢ط إ يعشر قيراط في كامل أرض و بناء المنزل المبين بالعقد وصحيفة الدعوى ثمن قــــدره . . ع ج . وبتار يخ٦٦ إه ١٩٧٦ اصدرت محكمة أول درجة حكمها الطاعن طلباته إستأنف المَعْمُونَ صَدُّهُ هَذَا الحُكُمُ وقيد استثنافُ بَرْتُم ٣٣٨٧ لسنة ٩٣ ق القاهرة ، و بجلسة ٤/ - ٩١٧/١ , دفع الطاءن أمام الحكمُ الاستنافية وقبلالة كام ف1 اوضوع باعتبار الاستثناف كان لم يكن اهدم إعلانه بالصحيف<sup>ي</sup> في الميماء القانوني 🖫 وبتاريخ ٢٠ /٣/٣/ قضت عجمة الاستثناف يسقرط حق الطا بن (المستأنف عايه) فَالنَّمْسَكُ بَهَذَا الدَّفعُ وَإِحَالَةُ الدَّعُوى إِلَى النَّحْقِيقِ ثُمَّ أَصْدَرَتْ حَكَمَهَا فَيهُ ١٩٧٩/٢ فَي مُوضُوع الاستثناف بالفاءالحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن (المستأنف عُايَّهُ ﴾ • طَّعن الطاعن في هذا الحُنكم بطريق النفض ؛ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض المكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيالة رأيها .

وحيث إن مما ينعاء الطاعن على الحكم المطمون فيه خالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في بيان ذاك يقول في تطبيقه والقصور في بيان ذاك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستثناف وقبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستثناف قيد كان لم يكن لإعلانه بالصحيفة بعد المياد القانوني إذ أن الاستثناف قيد

بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ ولم تعلن صحيفة الاستاناف إليه إلا في ١٩٧٧/١/١٩ إلا أن يحكمة الاستانافي أصدرت حكمها بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ اسقوط حقه في التسك بهذا الدفع ناسيسا على تنازله ضمنا منه بطلبه تأجيل الدعوى لتذديم عقد البيم موضوع الزاع وهدم إصراره على الدنع في الحلسات التالية وقد شاب هذا الحركم الحطا في اتحانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب إذ إنه لم ينازل عن د مه صراحة أو ضمنا وأنه لم يطمن على استقلال في الحكم الاستان الصادر بتاريخ ٢٩٧٨/٢/٠ إلا بصدور الحكم النهائي المنهى الخصومة في ١٩٧٩/٢/٥

وحيث إن النمى في ممله ذلك أنه لما كان اله فع بعدم إعلان صحيفة الدعوى في الميماد وفقا للحادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ اسنة ١٩٧٦ مِن الدَّفُوعِ الشَّكَالِيةِ فِي المِنْمَاقَةَ بِالنظامِ العامِ ﴾ ويتعين على المتدسك به إبدأته قبل التكلُّم في مُوضَوَّع لَدْعوى وَ إلا سقط الحق فيــه و يظل هذا الدفع قائمًا بذا أبدى صحيحاً ما لم ينزل عنه المتبمسك به صراحة أو ضيناً ، وكان استخلاص الزول الضمني من لدنوع اشكلية من إطلاقات عجمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص قد بن ملى أحباب سائغة ، ولا يعتر نزولاً ضمنيا من الدفع الشكلي بعد إدائه صحيحا طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات . كما لا يازم أن يثبت من له حق في الدفع به في كل جاسة تالية تمسكه به ،ادام قد أبدى صَّحيحًا مُ وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكة الاستاناف بجلسسة ١٩٧٦/٨/ أن صحيفة الاستثناف قدرت لقلم الكتاب في ١٢/٨/١٢ ولم تعلن للمستأنف عايسه (العالمن) إلا في ١٩١٧/١/٨ وقد تمسك الطاعن بجلسة ٤/٠١/١٩٧٧ وقبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستثناف كان لم يكُنّ أعدم إلىانه با اصحيفة في ظرف البلانة الشهور . و إذ أسس هذا الحكم قضاءه يستوط حق الطاعن في التمسك بهذا الدفع على تنازله الضمني عن إبدائه بطلب تأجيل الد وى لنقديم عقد البيع وعدم إصراره علىدفعه بالحلسات التالية وكات هاتمان الدهامتان المؤسس عليهما هذا الحكم لا تؤديان إلى اعتبار الطاءن متنازلا صمنيا عن دفعه الذي أ دى محيحا و يكون بالتالي الحكم المطعون فيه الصادوع بجاسة ٢٠٨٠/٣/٠ قد شابه الفساد فى الاستدلال فى استخلاص نزول الطاءن ضمنا عن دفعه الامر الذى حجبه عن إبداء كامنه فى هذا الدفع مما يعيبه بالقصور فى النسبيب و يكون متعين نقضه لهذين السهين دون حاجة لبحث النااث .

## جلسة ١٨ من نوف<sub>ر</sub> صنة ١٩٨٢

رئامة السهد المستشار التب رئيس المحكة عاصم المراغى وعضوية السانة الممتشاوع ، يوسف أبو زيد قائب رئيس الحكة و معانى صالح سام ؟ إبراهيم زغو وهد عبد المنحم جايز ،

# (144)

الطعن رتم ٢٢٩٩ لسنة ١٥ القضائية :

دعوى ووالصفة في الدعوى .

مرفق الإسكان بالحافظات · اعتباره من وحدات الحبكم المحلى · حدم تمثيل وزير الإسكان والمرافق 4 أمام النضاء · ملة ذك .

مفاد المواد ١٩٧١ ، ٣ و من القانون ١٩٧٤ لسنة ١٩٧١ ، والمو ١٩٧٦ : ٣ من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٩ والفانون ٢٥ لسنة ١٩٧٩ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٩ أن ور ير الإسكان والمرافق لا يمثل مرزى الإسكان بالحافظات ــ وهي من وحدات المسكم الحلى \_ أمام القضاء ، لما كان ذلك وكانت الدهويان ... ... مدنى كلى الاسكندوية قد أفيمتا تاريخ ٢/٢/٠/ ١٩٧٠ ، ٢٢/٥ ١٩٧١ أن الحال ... أن في ظل مريان أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ أن الاسكان الحقافظة الاسكنارية ، في حين أن وزير الاسكان لا يمثل مراقى الاسكان والميافظة الاسكنارية ، في حين أن وزير الاسكان لا يمثل مراقى الاسكان وزير الإسكان الا يمثل مراقى الاسكان وزير الإسكان المدهد ١٩٧١ ، كالم يسطى وزير الإسكان المدهد ١٩٧١ ، كالم يسطى وزير الإسكان علم المعنف وزير الإسكان علم المعنف وزير الإسكان عام المعنف ورير الإسكان عام المعنف مدرا بعد ذلك في شأن نظام الحميم الحمل ، ومن ثم تكون الملدويان قد أتي تاعلى غير ذي صفة .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار الم**قرر** والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنالوقائع ـ على ما يبين من الحكم الطعوز فيه ومائرأوراقالطمن ـ تتحصل في أن الطون ضدهم الأربعة الأول أفا وا الدعوى رقم ٥٩٠٩ صنة ١٩٧٤ مدنى كلى الإسكنندرية على الطامن بصفته وباق المطمون ضدهم قالوا شرحا لهما أن دور ثيهم المرحومان .. ، ... قتسلا في حادث تهدم العهارة وقم ٧١ شارع محرم بك بمدينة الإسكندرية التي انهاوت مبانها على سأكنها وضُبط في شأن هذا الحادث الجنحة رقم ٤٦٥٣ سنة ١٩٧١ محرم بك والتي قضي فيها نهائيا بإدالة المطعون ضدهما السادس والسابع عن تهمه القتل الحطا ومن ثم فأنهم سـ أمح المتامون ضه هم الأربية الأول يطلبون الحبكم بالزام الطاعن بصفته و باقى المطعون ضدهم بدفع أمو يض مقداره ٢٥ أنف جنيه والفوائد بالتضامن غما بينهم ، على سند من مسئولية حارس الأشياء بالنسبة الطحون ضدهما الثاني وأثنالت والمسئولية التقصيرية بالنسبة للطاعن بصفته الذى أصار ترخيص تعلية البناء الذي انهار على سَاكنيه . كما أذام المطعون ضه ه الحامس عن نفسه وبه فمنه وليسا شهر ميا على أرلاده القصر الذعوى رقم ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الإسكندرية على ذات الخصوم في الدموي رقم ٩٥٥ سنة ١٩٧٤ مدني كلي الإسكندرية المشار إليها آنفا وعلى سندها القانوني بطاب الحكم بتعويض مقداره ه٢ ألف جنيه والفوائد بالنضامن نتيجة فقدزوجته التي قتات في حادث إنهيار العمارة المذكورة . ودفع الطاهن بصفته بعدم قبول الدعو بين لرفهها على غير ذى صفة استنادا إلى أن وزير الإحكان والمرافق لايشــل مرفق الإ-كان مجانفاة الاسكدرية طبقا للقانون رقم ١٢٤ صنة ١٩٦١ وأن الذي يمثل هــــذا المرفق هو محافظ الاحكمندرية الذي يتمين اختصامه في الاعويين – ومحكمة الا كندرية الابتدائية بمــدأن أمرت بهنم الدمو بين مالغ الذكر ليصدر فيهما حكم واحد حسقت بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ برفض الدفع انبدى من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعرى وقبولها ، و بإلزام الطاعن بصفته و بلق المطون ضدهم عدا الخمسة الأول بمالغ التعويض الحكوم بها بالتضاءن فيها بينهم . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٦٧ سنة ٣٣ ف ، وأبدى من بن أسباب استثناف بمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وعكمة استثناف الإسكندوية بعد أن ضمت إلى هدذا الاستثناف استثناف المنتافية في هذا آخر من مرفوعين عن ذات الحكم بالسنة أف م والمحكوم عليهم ، قضت بحاسة بهرا الإمراد، بتأبيد الحكم المستانف . طمن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه أو إذ عرض العامن على الحكمة في غيرة المشارة حددت جاسة المنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينما و الغاءن بعبفته على الحكم المطمون فيه نمائمة القانون والحلما في تعابيقه ، وفي ساز ذلك يقول إن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدء يين ٢٥٩ سنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكنار با لرفعها على فير صفة على سند من أن الطامن من نفسه يعلم بأرب المساولية هي مسئولية وزارة الإسكان التي يمثلها وان الحافظ ليس إلا ممثلها في دائرة الحافظة ومن ثم فإن الحكم ينضرف الحالفظ ليس إلا ممثله لأن المؤدى واحد ، وما ذهب إليه الحكم المطمون فيه عالما الأصل أو إنى ممثله لأن المؤدى واحد ، وما ذهب إليه الحكم المطمون فيه الدولة ، وإذ كان وزير الإسكان يمثل الدولة بالنسبة الشمون وزارته ، فان الدولة ، وإذ كان وزير الإسكان عالم المقول الإسكان وذلك عملا بأحكام القوانين ١٣٤ سنة ١٩٧٠ وإذ خالف الحكم المعامون فيه هذا النظر واعتبر وزير الإسكان ممثل المرفق الإسكان عماضة الإسكان عماضة الإسكان وأحطأ في تعابيقه بمنه محافظ الاسكندرية ، فانه يكون قد خالف القانون وأحطأ في تعابيقه بمنه عافضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن القانون / هاسنة ١٩٧١ في شان الحكم الحلى – والذي عمل به اعتبارا من ٣٠/٩/٣٠ – نص في مادته الرابعة على أن " ننشأ بكل مح فظة مجلسان يسمر أولهما المحلس الشعبي ويسمى الثاني المحاس الة فيدى " كما نص في المسادة ٢١ منه ٤ على أن يكون المحافظ رئيسا للجاس التنفيذي ، وقضت المسادة ٣٣/٤ منسه على أن يختص المجاس التنفيذي بالخماذ لإجراءات النفيذية التي تكفل نحةبق الخطط والبرامج الخاصة ببرنامج العمل الوطني في نط و المحاظا ومن بينها إدارة الموانق و لمشرومات سكانصت المسادة 1 ه من القانرن المذكور على أن تانحي من نصوص آنمانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ باصدار قانوز نظام الإدارة المحلمية ماتمارض مع أحكام أغانون ٧٥ سنة ٧١، إنشار إليه . و إذ كانت المادتان ٣٤ ، ٣٠ من القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩١٠ لانترارض أحكامهما مع أحكام القانون رقيم / ٥ سنة ١٩٧١ فنصت السادة ١/٣٤ منه على أن وو تباشر بج لس المان بوجه عام في دائرتها الشئون الاقتصادية والاحمامية والتالميمية والثقافية والصحية ومرفق تنظيم والبياه والإنارة والمحارى والانشاء والتعمير . . . " و نصت المادة م ه على أن " يقوم رئيس المحلس بتمثيله أمام الحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلانه مع أغير" ــــ ثم صار القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٥ باه دار فانون نظام لحكم الحلى 🗕 وعمل بهُ من ٤٤//٥/ ٥/ ٩/ وقد أننى القانونين ١٣٤ سنة ١٩٦٠ ، ١٥ سنه ١٩٧١ ، ونص في مادنه الرابة على أن " يمنل اله انظة محانظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى وثيسها وذلك أمام النضاء وفى مواجهة الغير ثم صدر القانون رقم ٤٣ منة ١٩٧١ بأصدار قانون الحكم الحلي 🗕 وعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/٦/٢١ ــ الذي أنني القرنون ، ٥ سنة هُ١٩٧ ونص في المارة الرابعة منه على أن يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها رذلك أمام النضاء وقءواجية الغير فقد دلت هذه النصوص ميما على أن وزير الاسكان والمرافق لايمثل مرفق الاسكان الحافظات ـــ وهي من وحدات الحكم المحلى ـــ أمام أقضاء . لما كان ذلك ، وكات لدعويان ٢٥٥ هنة ١٤/ ١٩ مدني كلي الاسكندرية ، ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدني كلى الاسكنندرية قد أقيمتا بتاريخ ٢٨/٧/٢١ ، ٢٦/ه/٥/١٩ علىالتوالى – أى في ظل سريان أحكام الفانون وقم ٧٥ سنة ١٩٧١ في شأن الحكم الحمل سواختصم فيهما وزير الاسكان باعتباره المسئول عن مرفق الاسكان بالمحافظات الاسكندرية ، في حين أن وزير الاسكان لا يمثل مرفق الاسكان بالمحافظات على ماسلف الاشارة وفقا للقانون ٧٥ سنة ١٩٧٥ ، ٤ كما لم يمطى وزير الاسكان هذه الصفة وفقا للقانونين وقمى ٥٢ سنة ١٩٧٥ ، ٣٤ من إ٩٧٥ اللذي صدوا بعد ذلك في شأن نظام الحكم المحل ، ومن ثم تكون الدعويان قد أقيمتا على غير في صفة ، ويكون الدفويين لموديين لم فيه عنى صفة ، ويكون الدفويين لم الطاعن بصفته بعدم قبول الدعويين لم فيه هذا النظر على فيرذى صفة صحيح في القانون ، وإذ لم ياتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر على فيرد في سفة صحيح في القانون وإخطأ في تطهيقه بما يوجب نقضه لهذا السهب دون حاجة لبحث با في أوجه الذي .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيسه حس ولما تقدم شمين إلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به بالنسبة الطاهن بصفته فى الدعويين ١٥٩ ما سنة ١٩٧٤ ع ١٨٢٤ سنة ١٨٧٥ مدى كلى الاسكندرية والحكم بعدم قبول الدعويين بالنسبة للطاهن بصفته لرفعهما على غير ذي صفة .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رائامة المديد المستشار / مجمود جسن ربضان نائب رائيس الحكمة ، وهفوية السادة . المستشارين ، أحمدكال عالم ، مجد رأنت غفاجى ، محمد صيد هبدالفادر وماهر تلادد .

## $(1 \vee r)$

### الطعن رقم ٢٦٥ اسنة ٨٤ القضائية :

- ( ١ ، ٣ ) إستئناف قد الأثر الناقل". إيجار قد إيجار الأماكن " . الإخلاء لمدم الوفاء بالأجرة " . " التأجر من الباطن " .
- ( ) أثر الاستداف . "إند ل الزاع إلى محكة الدرجة الثانية بما وبق أن أبداه المستأنف حايه من دفوع وأرجه دفاع أمام محكة أول درجة ما لم يتنازل عبا مراحة أو ضمنا .
- ( ۲ ) طاب الثرير إعلاد المستأبر امدم الرفاء بالأبرة الممتحقة واتبا يربين الباطن. القضاء بالإخلاد السيب "ثنان ، قضاء المحكة الاست. انه بالإخلاد المسدم الموفاء بالأبرة بعد أن تحققت من هدم تخل الزبر عن هذا الطلب . لا خطأ ، عه ذك .
  - (٣) حكم و نسبيب الحكم ». نقض " السبب غير المنتج ».
- ( ٣ ) إنمامة الحسكم على هدامات متعادة ، كشابية إ-هاها لحل قفائه و النبي هابي في ياقى فلدهامات الأخوى أيا كالروبيه الرأى فيه . غير منتج ،
- ( ؛ ٧ ) حكم " تسبيب الحكم " . محكة الموضوع " تذمير الادلة " . نقض " أصباب الطعن " . إيجار " إيجار الأماكن " . " الإخلاء المدم الوفاء بالأحرة " .
- ( ؛ ) فضاء الحديم على ماله أمال ثابت فى الأوراق. تضمته الردالضمنى المسقط الماساقه الطاهنان من أربه دفاع - المدازعة فى ذلك ، جدل فى تقدير الهكما الدّدة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقش .
- ( ) حدم تقديم الهاهنان مايدل مل تمسكهها أمام محكة الموضوع باداه الأبرة الإضافية
   الحلمون شده ، إفتاد النبي إلى الدليل .

(٦) تخلف المستأمِر عن الوفاء بأى ة رمن الأجرة الممتحقة ، كاف اطب إخمالاً من الدير المؤجرة ،

( v ) ورود النبي على الحبكم الابتدائي دون الحبكم الاستثنافي المعامون فيه · غير مقبرل →

١ - المقرر في قضاء هذه الحكمة أن الاستثناف وفقا لحرالمادتين ٢٣٧٧ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الاستثناف محاتها التي كانت عام قبل صدور الحكم المستأنف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف عامه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجد دفاع ، وتحسير هذه والمك معاروحا أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجد دفاع ، الاستثناف سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت محكمة الدرجة الأولى الفصل فيها أو التي فسلت فيها أبد معاجمته ، وعلى الحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا .

. في ــ إذ استند المطمون ضده أمام محكة الدرجة الاولى في دعه واه بإخلاء الدن المؤحرة للطاعن الأول على مُبين هتى مسدم الوفاء بالأحرة المستحقة على العين المؤجرة ، وتأجيرها من الباطن . فقضت المحكمة لمصاحا الطعود ضده بِالْإِخْلَاءَ عَلَى سَنْدَ مِنَ السَّهِبِ النَّالَي ، وأَفْصَحْتَ عَنَّ أَنَّهَا لَمْ تُر مسوعًا للتعرض للسبب الآخ بعد أن أجيب المعامون فده إلى طابه ، وإذ استاً ف الطاهنان هذا الحدِّ فقـــد انتقلت الدعوى إلى محكما الاستنفاف ما سبق أن أنداه المطمرن ضده أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ، وتعتبر مطروحة أيام ً محكما الاستئناف للفصل فيها ، وكان الثالث مما حصله الحكم المطمون فيه – مماله أصله الثات بالأوراق – أن المطعون ضده لم يتحلى عن طلب الإخلاء المؤسس على عدم الوفاء بالأحرة المستحقة فلى العن المؤجرة ، وأنه تمسك صراحة ِ في مذكرته الماءمة فحلسة ٢٠/٣/٢٠ أمام محكمة الدرجة الأولى بعســـــ حجـــزَّـــ الدعوى للحكم بطلبانه المبينة بصحية، دعواه، ومن بينها طلب الإخلاء أ.دم الوفاء ` بالأحرة المستحقة على العين المؤخرة، فهو لم يتنازل عن هذا الطلب حسكما بدعي الطاهنان – وكان على محكمة الاستثناف أن تعرض له لتقول كلمتها نيه، وهوير. إذ فملت فإن النمي على حكمها تخالفة الفانون والقضاء بما لم يطلبه النصوم يكون هل غه أساس. ب حد المقرر في نضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقم على دهامات متعددة
 وكات إحدى هذه الدهامات كافية لحمل الحكم فإن تعييمه في باقي الدهامات
 الاحرى حر بفرض صحته حريكرن غير منتج .

ع — إذ أقام الحكم الطمون نيسه قضاءه على ما احتفاصه بالاسباب الموضوعية التي أوردها من ثبوت واقعسة التاجير مفروشا في مدد مختلفة ، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الإضافية المستعقة وفقا للحادة ٢٨ من القانون ٧٥ لسنة ١٦٩٩ سائمة البيان مقابل هذا التأجير ، وإذ كان ما استخلصه الحكم له أصله النابث في الأوراق وسائفا وكايا الرد على ما يشديره الطاعنان في هذا النان فإن الذي عليه بما جاء بهذين الوجهان يكون جدلا موضوعيا لا نقبل إثارته أمام عكمة النقض .

إذ لم يقدم الطاعنان ما دل على تسكهما أمام محكمه الموصوع باداء
 الأحرة الإضافية للطمون ضده ليكون نعهما في هذا الحسوس عار من الدليل،
 و بالتالى غير مقبول.

ب حاكان المشرع قد رتب خص الحادة ١٩٢٧ من النانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ الحقيق الحاء الأبرة المستأجر للحوله من أداء الأبرة المستحدة ، فإن التأخير في سداد الابرة الإضافية ذات الآثار المرتبة على التأخير في أداء الأجرة الأصلية إذ الحزاء برتب على الدخلف عن الوفاء بأى قسدر لأحرة المستحدة قافونا .

لا تدائل سناء على أسباب الحكم الابتدائل سناء على أسباب خاصة بد دون أن يحبل عليه في أسباب ، ولـ كان ألدى جدًا السهب منصرفا إلى الحكم الابتدائي فإله – أيا كان وجه الرأى فيه – يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر . والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين ن الحكم المطمون فيه وسار أوراق الطمن - تتحصل في أن المطمون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ مدني. كلى جنوب القاهرة ضد الطاعني بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة إلى أولهما بالمقا المؤرخ ٥٠/٤/٢٦٠ لتأخره في سداد الأجرة منذ شهر أبريل سنة ١٩٧٤ ولقيامه بتأجر العين من الباطن للطاعن الشانى دون إذن كتابى صريح منه ويتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٠ فضت محكة أول درجة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية للطمون ضده ٤ أسيسا على تأجرها من الياطن بغر إذن كتابى صريخ من المالك ١٩٧٨/٢/١ فضت محكة الاستئناف وقم ٩٣ ق القاهرة و يتريخ ١٩٧٨/٢/١ فضت محكة الاستئناف وقم ٩٣ ق القاهرة الحيام الواد، والمتناف وقر ١٩٧٨/٢/١ فضت محكة الاستئناف مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطمن ، عرض الطمن على هذه المحكة الدينة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطمن ، عرض الطمن على هذه المحكة قى غرفة مشورة فحددت جلمية لذكرة وقيها الزمت النيابة وأيها .

وحيث إ، الطعن أنم على خمسة أسباب ينمى الطاعنسان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقضاء بما لم يطلب المجصوم ، وفي سان ذلك يتولان أن المطعون ضره أقام طلب الإخلام على سببين الأول التأخير في سداد لأجرة والتالى الناجير من الباطن ، وأقامت محكم أول درجة قضاءها ياخزه عدين النزاع على السبب الثالى وصاده ، إلا أن المطمون ضده عاد إلى منافشة السبب الأولى أمام محكمة الاستثناف وغم تنازله الصريح منه ، إذ أقام الحكم المطعون فيه فضاءه بالإخلاء على هذا السبب نقط، والذي لم يكل عطروحا أمام أم نافية ويكون قد خالف المانون فضلا عن قضائه المعلمون ضده ، ويكون قد خالف المانون فضلا عن قضائه علم يطلبه الحصوم ،

وحيث إن ه ا الذي غيرسديد، إذ الحور فاقضاء مذه المحكمة أن الاستثناف و وفقا لنص المسادتين ٢٣٣ ، ٣٢٣ م قانون المرافعات بنقل الدعوى إلى محكمة الاستثناف بحالمًا التي كمات علمها قبل صدور الحكم المستأنف بالمسبة لمسارق عنه الاستثناف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع ، وتاميس هذه وتالك مطورحة أمام محكمة الاستمثاف للفصل فها مجرد وفع الاستثناف سواء في ذلك الأومه التي أعفات محكمة الدرجة

الأولى النصل فما أو التي نصات فيما لغر مصلحته ، وعلى الحكم: أن تفصل فيها إلا إذا تنازُل المستأنف دايا هن النَّسك بشيء منها مبراحة أوضمنها . لماكاً ; ذلك ، وكان الثابت من مدوزات الحكم المطعور فيه أر ا طعور ضدم استند أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه باخلاء العسين المؤحر، للطامن الاول إلى سبدين هما عدم الوفاء بالأجرة المستحدّة على العسين المؤجرة ، وتأجيرها من البياطن ، فقضت المحكمة اصلحا المطعون ضده بالإخلاء على سند من السهب الثاني ، وأنصحت عن أنها لم تر سوغا للتعرض للسهب الآخر بعـ د أز أجيب المطمون ضده إلى طلبه، و إد استأنف الطاعنان هذا الحكم فقد التفات الدعري إلى عكمة الاستئناف عاسبق أز أمداه المطعون ضده أمام عكمة الدرجة الأولى من أوجه دناع ، وتعتسير مطروحًا أمام محكمة الاستثناف للفصل فها ، وكان الثابث مما حصله الحكم المعلمون فيه - مما له أصله النابت بالأوراق - ان المطمون ضده لم فيخد لي من طاب الإخلاء المؤسس على عدم الوااء بالاجرة المستحمّة على العين المؤجرة ، وأنه عدل صراح في مذكرته المقدم لحلسة • ١٩٧٦/٣/٢٠ أما ، محكمة الدرجة الأولى بعد هجز اله عوى لاكم بطباته الهينة يصحيفة دعواه ، ومن بينها طلب الإحلاء لعسدم الوفاء بالأحر المستحقة على العمين المؤجرة ، فهو لم يتنازل من هذا الطلب حركما بدعى العاعدان ، وكان على محكة الاسلئناف أن تعرض له لنقول كلمتها فيه ، وهي اذ فعت فإن النعي هلى حكمها عُخالفًا القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السهبين الثانى والنالث من أسباب العامن النعو على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والفداد في الاستدلال ، وفي سبات ذلك يقول الطامنان أنه رغم مسكهما أمام عكمة الرضوع بأر يدع الأمرة مزنة الحكة لم يكن مرده إلى امتناع المطعون ضده هن استلامها وإناكان بسبب توقيع حجز ما لمدين لدى الغ ، وتمسكهما بأنهما ممقتضى إنذارات عرض قاما بعرض الأمرة مقدما على المطامون ضده الدى تسلهها دون اعتراض فلا يستحق عنها فوائد تأخير ، إلا أن الحكم المطموز فيه النفت من حد الدفاع ، وأقام قضاءه عن أد الإيداع غير مبرى، للذمة إذ لم يعقبه إخصار الأجر طبقا المادة

، ٣/١٩ ·ن القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فضه لا عن عدم تضمن الأجرة المعروضة فوائد أتما خير فيكون الحكم فضلا من مخالانه قد شابه فساد فى الاستدلال •

وحيت إن دلما النعى مردود بماهو قرر فيقضاء دلمه لحكمة من أن الحكم ـ
إذا أقم ملى دعاءات متعدة وكانت إحدى دلمه لدعامات كافية وحددا لحمل
الحكم فإن تعبيه فى باقى الدامات الأنبرى ـ بفرض صحتـــه ـ يكون غير منتج ه

وستى كان النابت أن الحكم الطمون فيه فد خلص بأسباب سائفة إلى أن دمة الطاعبين ازالت مشغولة بجزء من الأجرة 6 هى الأجرة الإضفية المستحقة عن التأجير ، أمروشا رفقا المساحة 1970 ، من القانون رقم ٥٢ له منة ١٩٦٩ ، وكان هذا كافيا لحل قفداء الحكم بالإخلاء فإن النمى عليه فى بافى الدعامات من أن إبداع المبالغ غير مبرى ه لذمة رفح يعقمه إخطار المؤجر طبقا المساحة ١٩٦٩ س القانون وقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ س وقر المعروضة ، ولم تنضمن فوائد الناخير ، أيا كان الرأى فيه يكون غير منتج .

وحيث إن الطائمين يتميان بالسبب الرابع من أسباب الطمن على الحكم المطمون فيه النساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم خلص ألى الاعين التزاع قد أجرت مفروشة الاثبت محضر المجزد الموقع في ١٩٧٥/١٢/٥ معيد الشكوى رقم ٧٠ ه له منة ١٠ ه ١ و الدارى مصر القديمة ، وهو استخلاص مميب من أربعة أوجه : الأول : أن و قمة الأجير مفروشا لم تكن محل مناقشة بين طرق الخصومة كما لم يؤسس عليها المطعون ضده دعواه ، والنالى: أن المختم المتوق الأجرة عن مدة التأجير مفروشا دون تحفظ ، والثالث: أن المحتم المعامون فيه لم يبين مدة التأجير مفروشا لتحديد الأجرة المستحقة ، وارابع : أن المحتم والماحين في مفروشا على الطعون فيه الإخلاء على عدم عرض الطاعنين الأجرة الإضافية المستحقة المتاجير مفروشا على الطعون ضده فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ،

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول والرابع بأن البين من مدونات المحتم الطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن المطعون ضده قد أقام دعواه بطلب الإخلاء على سعبين التأخر في سداد المرجم والناجير من الباطن ، وقضت محكة أول درجة بالإخلاء على أساس السبب الناني وهو واقعة الناجير من الباطن في صحيفة عامؤداه أن هذه الواقعة الاستفناف المين العارفين ، وإذ أقام المحكم المعلمون فيه قضاءه على ما استخلصه بالأسباب أوضوعه التي أوردها من شبوت واقعه التأجير مفروشا في مدد نمتلة ، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الإضافية المستحقة وفقا للمانة ١٨ من القائون ٥ السنة ١٩ مسالفة البيان مقابل هذا التأجير ، وإذ كار ١٠ استخلصه الحكر أ أصدل النابت في الأوراق وسا نغا وكافيا للرد على ما يشهيره العامنان في هذا الله أو أوان النعى عليه الميون وهذين الوجهين يكون جلا موضوعيا لا تقبل إثراء أمام هذه المحكمة ما عاجاء جذبن الوجهين يكون جلا موضوعيا لا تقبل إثراء أمام هذه المحكة م

والنعى مردود فى وجهه النانى بأن مستدات العامنين امقدم الم محكة الموضوع شعلقة بعرض الأجرة الإصابيا عن المعامون ضده دون الأجرة الإضافية عواذ لم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكة اوضوع أداء لأجرة الإضافية للإضافية للطعون ضده في هذا الخصوص عاد من الدليل ، وبالتالى غير مقبول ، والنعى مردود فى وجهه الناامة بأنه سلكا المذمرع قدرتب بنص المادة ١/٢ امن اقدانون رقم ٥ لهذا ١٩٦١ الأفر الحق فى طلب إخلاء المستاحر لذكوله عن أداء الأجرة المستجقة فارس للتأخر فى سداد الاجرة الإضافيا ذات الآثار المترتبة على التأخير فى أداء الأجرة الأصلية إذ الحزام يترتب على التخلف عن الوفاء بأى قدر من الأجرة المستحقة فونونا ، إذ كان ذلك وكان الحكر المعامون فيه قد أقام قضاءه ولم ما بين مقدار تلك لا برة ، ويكون أي قدر من الأجرة اللوجة غر منتج .

وحيث إن العاعدين ينعيــان بالسبب الحامس من أسباب العادن عز الحكر المطعون فيه الحطأ في الإسناد ، وفر بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائ أفام قضاءه بالإخلاء على ثبوت التأجير من الباطن بعـــد انهاء الإعارة وانتهاء المـــدة المنصوص عليها فى المـــادة ٢٦ من القانون ٥٢ اسنة ١٩١٩ فى حين أن إعارة الطاعن الأول للحارج لم تنته

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم المطمون فيه قض بتأبيسه المحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة به دون أن يميل عليه في أسباب ، ولما كان النعى : هذا السبب منصرفا بلى الحكم الابتدائى فإنه — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول .

وحيث إنه لمـــا نقدم يتمين رفض الطعن برمته .

## جَلْسَةِ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

والسسة السيد المستشار / محرد حسن زمضان ثائب وابس الحكمة ، وهنوية السادة المستشارين ، أحدكال سالم ، محمد رأف غذاص ، محمر سميد مبد المنادر وماهر الاده ،

# (1 4 8)

### الطعن رقم ٢٣٣ اسنة ٢٥ القضائية :

(١٠) دعوى " ألصفة في الدعوى" ، نقض " شروط قبول الطعن" .
 الصفة. حكم " الطعن في الحكم". " الخصوم في الطعن" .

(٢) حكم "الطعن قبالحكم". "الأحكام الحائز الطعن فيها". إيجار.
 " إيجار الأماكن". "المنشآت الآيلة للسقوط".

الأحكام الداهرة من المحكمة الابتدائيــة يتتكيلها طبقا أعادة ٨٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في اللمن على قرارات لجان المنشآت الآيات السفوط والزميم والسوائة • الطن هايا بطريق الإستئناف عشرمه لقرامد للمامة • فصر تفاق م ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هل الأحكام السمادرة في الطمون على قرارات لجان تحديد الأجرة •

١ — الذص في المكادة وي من القانون رقم و إلسنة ٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — والوارد في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترمم والصيانة على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمكادة السابقة قرار لجنة إصدار القرارات في شأن المذشآت الآيلة للسقوط والترمم والصيانة — وعلى قلم الكتاب إعلان الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن

من ملاك المقارات وأصحاب الحقوق بالطمن في قرار اللجنة و بالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن " . يدل على أن الجهة الادارية القائمة على شعون التنظيم سالتي بمثلها المطعون ضده الرابع تعتبر خصا حقيقيا في الطعن ، يؤيد هذا النظر أن المشرع ناط بهذه الجهة س في المسادة ٥٦ من القانون سالف الذكر سماية و فحص المباني والمنشآت وتقرير مايلزم أنحاذه الاحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الدكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيامة لتأمين سلامتها أو للخفاظ عليها في حالة جيدة لجعلها صالحة للغرض الذي أنشأت من أجله ، كما أمر في المسادة واصدار قرارات في شأنها على وجه الرمة ، فاذا أجله من تلك الجهة ، وإصدار قرارات في شأنها على وجه الرمة ، فاذا المجهة الادارية القائمة على شنون التنظيم انتمل في الطعن ، يكون إعمالا لصحيح المقانون عن تدافع عن هذه القرارات الصادرة المصاحة العامة .

٧ - النص في المسادة ١/١٨ من الفانون ٤٩ لسنة ٧٧ الذي يحكم واقسة الدعوى على أن يكون الطعن على قرارات لحان تحديد الأحرة . أمام المحكة الابتدائية الدكائن في دائرتها المكان المؤجر ، ويايحتى بشكيلها مهندس معارى أو مدى . . . . " والنص في المسادة ٢/١ من ذات القانون على أنه "لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الشار إليها في المسادة ١٨ إلا لخطا في تطبيق القانون " والنص في المسادة ١٥ للوارد في النصل الشامن في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترمم والصيانة بالطويق المدار الفرارات في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترمم والصيانة بالطويق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار - وأصحاب الحقوق " . . . المشار إليه في المسادة السابقة أمام الحكم المنصوص عليها في المسادة ١٩ من هذا القانون . . . " ، يدل على أن المسادة الأخوة قد اقتصرت على الإحالة إلى المسادة ١٨ في بيان المحكمة المختصة بنظر الله عون على قرارات لحال المنشآت الآيلة المسقوط والترمم والعيانة اسا في معان في الأحكام م عانب في ٤ المسادة على الأعام المنت المناز الله المناز ال

المادة ٢٠ من القبانون المشار إليه طريقا خاصا للطعن في الأحكام الصادرة من الكالحكمة ، وقيدت حقاستثنافها وقصرته على حالة الخطأني تطبيق القانون استثناء من مبــــدأ التقاضي على درجتين ، وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي ، مما لا يجوز معه التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه ولما كأنت علة هذا الاستثناء ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ــ هي الاكتفاء فما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبسدئي مع الترخيص والتحديد بمعوفة اللجنة ثم ماقد يصدر من الحكمة الختصة بالطعن في حالة التقدم إليها ، وكانت تلك العــــلة تناقض طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات الهدم والترميموالصيانة التي تنسم بجانب كيير من الخطورة والأهمية ، فإن إغفال المشرع في المسَّادة ٥٥ الإحالة إلى المسادة ٢٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قصر نطاق المسادة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لحان تحديد الأجرة دون تلك ألتى تَصَدَّر فى الطعون على فرارات لِحان المنشآت الآياة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات منحيث جواز العلعن فيها ، و إذ ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف هـــ ذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاسة نناف تأسيساً على أن الحكم الصادر في الطعن على قرار لجنة المنشآت في المادة . ٧ فا م يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

#### الحكمة

بعد الاطلاع هلى الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو ، والمرافعة وبعد المداولة ﴿ إِنَّ

وحيث إن الوقائم - على ما يهن من الحكم المطمونة، وسائرأوراق الطمن - تخصل في أن المطعون ضدهم السلانة (الأول) أقاموا الدعوى رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى الحيزة ضد الطاعنين والمطعون ضده الرابع بطلب الحكم بالغاء القوار رقم ٣٧٥ سنة ١٩٨٠ الصادر في ١٩٨٠/٨/١٩ برمم المبنى المماوك لحم والحكم بهدمه هدما كليا حتى سطح الأرض ، على سند من أن حالة المهنى

موضوع القرار تقتضي الحدم البكابي ، و بعد أن ندبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره حكمت بساريخ (١٩٨١هـ١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الفرار المطعون فيسه و بإزالة العقار جميع وجميع أسواره المشتركة مع الجميان حتى سطح الأرض ، و بازام المطعون ضدهم عدا الراح المصاريف ، إمنا في الطاعنور هسندا الحمكم بالاستئذف رقم ٢٩٣ س ١٧ ق في سويف مأمورية "فيوم ، و بسكريخ ه/ ١٩٨١/١ تضت "كمة الاستئناف بعدم جواز الاستئذف . طعن الطاعنون في هذا الحمكم بطريق النقض ، دفع لمطعون ضده الراح بعدم قبول الطعن باللسبة له ، وقدمت البيابة مذكرة تمسكت فيها بذات الدفع ، وأبحت المنافق ، وفيها التزمت المنافق ، وفيها التزمت البيابة رأيها .

وحبث إن مبنى الدفع بعسدم قبول الطعن بالله بة الطعون هذه الرابع أنه ليس خصا حقيقيا ، إذ لم يوجه إيسه الطاعدين ثمة طابات ، كما لم ينازعهم طلباتهم فلا مصلحا لهم في اختصامه

وحيث إن الدفع في غير محلًا ، قَلَكُ أن النَصَ في المَّادَة ، م من العانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيدم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر وللمستاح – والوارد في تحصل الناني بن البسب الناني من القانون في شأن المنسآت لآياة السقوط والترمم والصيانة على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطن في النوار المشار إليه بالسادة الدابعة تراو لمنة يصدار الزرارات في شأن المنسآت لآياة الدقوط والترمم والصيانة – وعلى لم الكذاب إلهن المجهدة المؤدرية القائمة على شون التنظم و وذوى الشأن من ملاك العقرات وأصحاب الحقوق بالطون في قرار للجنا و بالجلسة المحددة الحلومة الطون " يدل على أن الجمهة الإدارية القائمة على شؤن النظم – التي يمثلها المطمون ضده الرابع تعتبر خصاحتيقيا في العدن ، يؤيد هدفا النظر أن المشرع ماط بهذه الملهة تستخصا حقيقيا في العدن ، يؤيد هدفا النظر أن المشرع ماط بهذه الملهة تست خصاحتيقيا في العدن ، يؤيد هدفا النظر أن المشرع ماط بهذه الملهة تست في المادة ٢٠ من القا ون سهل الذكر – معايمة وحقص المهاني والمنتات في المادة ٢٠ من القا ون سهل الذكر – معايمة وحقص المهام الكالي أوالجزئ

أو الندع أو الزميم أو الصيانة لتأمن سلامتها أو الخفاظ عليها في حالة جيدة لحياتها ما لحة الفرض الذي أنشلت من أجله ، كما أمر في المبادة ٥٧ من القانون بتشكيل لحمان فنية تتولى دواسة القاوير المقدمة من تلك الحهة ، وإصدار قوارات في شأنها على وجه السرعة ، واذا طعن ذرو الشأن في هسذه القرارات طبقا المبارة به ه سالفة الذكر ، فإن اختصام الحهة الإدارية القائمة على شنون التنظيم فنيل في الطمن ، يكون اعمالا لصحيح اتفانون حتى تدافع من هدف الورات العدادرة المصاحة العامة . لما كن ذلك ، يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أتم على سبب واحد ينهى به الطاعنون على الحكم الطعون في الحما في الحكم الطعون في الحما في الحما في الخابق الفانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بعدم جواز الاستثناف على سند من أن المستفاد من بصوص المواد ١٨ ، ١٥ ، ١ من الفاق المانون ، و سن أن الحكم المحادة ، الالحما في تطبق قما ون ، في حين أن المشرع لم يحسل في المسادة ، هه الواردة في الفصل الحاص بالمنشآت الآيلة السقوط والترمم في الطعن على المادة ، ٢ التي نصت ، في عدم جواز اطعن في الحكم الصادر في الطعن على قرار لحنة تقدير الإيجازات إلا للخطأ في تطبق المقارض قابلا للطعن عليه المحادر في الطعن على قرار لحنة المنشأت الآيلة السقوط قابلا للطعن عليه إلاستثناف طبنا للقواعد العامل في قانون المرافعات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر قانه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحر في المسادة ١/١٨ من القانون رقم هع لسنة ١/١٨ من القانون رقم هع لسنة ١/١٨ من الغان عكم ورقمه الدوى و أن يكرن الطعن هل فرارات لمن تعديد الأجرة . . . أمام المحكمة الابتدئية الدكائن في دائرتها المكن المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس مماري أو مد في . . . . " واخص في المسادة ١/٢ من ذات القاند ن على أعد الا يجوز الطعن في الحميكم الصادر من الحكمة المشار باليا في تاجيق الدانون ، واخص في المسادة ١٨ الوارد

في الفصل الثامن في شأن المنشآت الآيلة للسفوط والترميم والصيانة على أنه " يعان قرار الجمنة - لحنة إصدار القرارات في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترمم والصيانة بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار ــ وأصحاب الحقوق . . . " والنص في المادة ٥ ه/١ منه على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه في المسادة السابقة أمام الحكمة المنصوص هايها في المهادة ١٨ من هـ ذا القانون . . . " ، يدل على أن المهادة الأخيرة هُد اقتصرت على الإحالة إلى المادة ١٨ في سيان الحبكة المختصة سنظر الطعون على قرارات لحان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة لم يشمله تشكيل تلك المحكة من جانب فني ، وهو أمر منهت الصَّلة بالقواهد الخاصة بطريق الطمن في الأحكام ، و إذ نظمت المسادة ٢٠ من القانون المشار إليســـــــ طريقا ﴿ خَاصًا للطَّمْنِ فِي الأحكام الصادرة من تلك المحكمة ، وقيدت حق استثنافها وتصريد على حالة الخطأ في طبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتن وهو من المبادئ الأساسية في النظام النضائي ، ممسا لا يجوز معه التوسع في تفسير هذا النص أوالقياس عليه ، ولما كانت على هذا الاستثناء - وعلى مآ أفصحت منه المذكرة الإيضاحية \_ هي الاكتفاء فيما يتعلق تحسديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ماقد يصدو من المحكمة الختصة بالطعن في حالة التقدم إليها ، وكانت الكالعلة تناقض طبيعة المنازعات الناشة: من قرارات الهدم والترميم والصيانة التي تتسم بجانب كبير من الخطورة والأهمية يَ فإن إغفال المشرع في المسادة ٥٥ الإحالة إلى المسادة ٢٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قمر نطاق المآدة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لحاس تحديد الأجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لحان المنشآت الآيلة للسقوط والترمم والصيانة فتخضع للقواهد العامة المقررة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيها ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف هــــذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثناف تأسيسًا على أن الحبكم الصادر في الطعن على قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والرمم والصيانة يخضع للحظر من الطمن المنصوص عليه في المــادة ٢٠ فإنه يكون ود أخطأ في تطبيق الفا ون ، بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

# جلسة ١٨٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاحة المديد المستشار / محمود حدن ومضان نائب رئيس الحكمة ، وعضوية السادة المدتشاوين ، أحمد كاله مالم ، بحد رأفت غناجي ؛ بحد مديد مبد المقادزوماهو للاه .

# (140)

### الطعن رقم . ٤ ٥ لسنة ٨٤ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . " -ق المستأجر في الناجر" . " الإيجار من الباطن " . "

حق المدنابس المصرى المقري فى تأجيز المسكان التوجر له طالبا أو مفروشا ، م ٢٦ / ٢ قد ٢٩/٥٣ تفاقد ، النمي على معالمة الفاله وتونين الدوب المقدين في مسرمعاملة المسرين. فى غان الترطف ، م ٢ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، لا يمند نطقه إلى الحق المفرر اصريين فى علما المشان م ٢٦ ق ١٩٦٢ م علمة ذلك .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . " العلاقة الإيجارية " .

( ۲ ) رب الاسرة 11. تأمير للسكن اعتباره دون أفراد أسرة الطرف الأصيل في هقد الايجار ورجته وأولاده ورالديم المقدوق معه ايدوا مستأمير بن أصلين لا محل لأعمال أحكام النيابة الفستية أو أو لامتراط لمصاحد نمير بر ۲ ، ت ق ۲ ه لسمة ١٩٦٩ .

١ — المذور في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثانية من المسادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ السنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجر بن على أن "والمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة والممات المؤجر له مفروشا أو غير مفروش" بدل على أن المشرع خول المستأجر المصرى المفيم بالخارج بصفة مؤقنة مدون الأجني استتناء للضرورة أن يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مغروشا أو غرمفروش على المالية في الممادة الأولى من الباطن مغروشا أو غرمفروش في الممادة الأولى من الفائون.

وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين العاسطينيين العرب في وظائف الدولة وأ.ؤسسات العامة على أنه ٣ استثناء من حكم البنا. (١) من المـــاد السادسة من الهانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن نظُّم موظَّفي الدولة • يجوز تعيين الفَلسطبذين العُرب في وظائف الدُولة والمؤسسات العامة ويعاملُون في شأن التوظف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة " . يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع نص في المسادة 7 مز القانون وقم ٢٧ لمسنة ١٥٥، في شأن نظام موظفي الدرلة بما يسمح بتربينهم في وظائف الدولة والمؤسسات . وعلى أن يعاملوا في شأر التوظم معاملة رعايا جهورية مصر العربية وذلك إعانا من حمه ورية مصر العربية يتقدم كل عون للفلم طينين العرب الدين سلبت قوى البغي والاستعار وطنهم العربي حتى يتمكنوا من الحياة في ميشة كريمة ، وكان النص سالف الذكر نصا استثنائيا من القواعد العامة التي محكم نظام مُوغَلِّفِي الدولة والمؤسِيسات العامة و يلزم اعمال نطاقه في حدود الهدف الذي ابتناه الم مرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شئون التوظف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا تمتد حقرق الفاسطينيين العرب إلى حقوق المصرين الأخرى التي لا تشملها النصوص في صراحة ، وكان قانون إيجار الأماكن من الفوانين الاستثنائية المؤفنة التي وردت على خلاف الأحكام العامة المقررة في عقد الايجار مما يتعين معه عدم التوسع فى تفريرها شأنها فى ذلك شأن كل تشريع استشائى ، فإن الفلسطينيين العرب الذي يستأخرون مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المدادة ٢١ / ٢ من القانونُ رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأما كن وتنظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجر أن أيا كانت الحنوق الى منحتها لهم قوآنين أنتركى أجازت لهم حقى تملك المقارات في مصر إذ أن هذا النص قاصر على المصريين فقط دون سواهم، لما كان ذلك . وكان الحمكم المطعون فيه قد النهبي إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن النعى عايه بالخطأ في تطبيق الفانون يكون على غير أساس م

٢ - المقرر في قضاء هــذه الحــــــة أنه وائن كان لعقد إيجار المسكن طابع
 عائل بتعاقد فيه رب الأسرة ليرتم به مع باتى أفراد أسرته، إلا أن ذلك لا ينفى
 نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلتزم به غير عافديه الأصلين

الذين يأتمرون بقانون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الاسرة المتعاقد في حدرن افراد أسرته المقيمين معه حده والطرف الأصيل والوحيد في العقد رؤيد هذا النظر أن النص في المسادة ٢١ من القانون رتم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " .. لاياتهى عقد إيجار المسكن بوناة المستاج أو تركه الدين إذا بنى فايرا زرجه وأولاده أو أى من والديم الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الرك . و يلقزم المؤجر يتحر برعقد إيجار المناجر نائبا عن الاشخاص في شغل الدين و و ما كل المشترا و عقد الايجار في مستمرار عقد الايجار المنتأجر نائبا عن الاشخاص الذين أوردهم النص في استمبار الهناجر عند وقاته أو تركه الدين ، وما كان في حاجة لإياد هذا الحكم أو أن المستأجر عند تعاقد من نقسه ونيا بن أفرد أمرته ، ومن ثم فإنه لا يسوغ القول بأن المقيمين ما المستأجر يعتبر يردساجرين أمرية ، ومن ثم فإنه لا يسوغ القول بأن المقيمين ما المستأجر يعتبر يردساجرين أحدين أخراء .

### 高人山

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع سد على ما سين من الحكم المطاون فيه وسائر الأوراق سنة عصمل فى أن المطعون ضده الأول أنام لد وى رقم ١٩٧٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن والمطاون ضدما الثانية بطلب الحكم بإخلاء شقة الزع وتسليدها تأسيسا على تأجيرها من الباطن خلافا للحفل الوارد فى العقد والقانون • و يتاريخ ٢٥ / ١/ ١٩٧٧ أمالت لحكم الدعوى إلى التحقيق ، ويعد سماع الشهود حكت فى ١٩٧٠ / ١/ ١ بالاخلار والنسليم . اسنا ناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٥ سنة ٢٤ فى القاهرة ؛ و يتاريخ ١١/٧٠/١٠ ١

فضت المحكمة بتاييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض الطمن على المحكمة في غرنة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سببين ، يسمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الحكم المطعون فيه الحكم لم يطبق القاون وقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ الذي خول المستأجر المصمى الذي يقيم خارج الجمهورية بصفة مؤقته أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ملى سند من أن النص قاصر على المصم يين وأنه أردني المحلسية في حين أنه فلسطيني ، وقد نص الفانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ على أحماملة المرب الفاسطينين معاملة رعايا الجمهورية المربية المتحدة، كما أن المقوانين متناسبة من حظر تمك الأجاب للمقارات في مصر فيكون له ما للصريين من حقوق ، وإذ خالف الحكم المعامون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غرسديد ، ذلك أن المغرر فى قضاء هذه المحكة أن النس فى النموة النائية من المحادة ٢٦ من الفانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن المجار الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر بن والمستاجرين على أن " والستاجر من واطبى حمورية مصر العربية فى حالة إق منه بالخارج بصفة مؤقنة أن يؤجر المحكان المؤجر المدعم خول المستأجر المصرى المقم بالخارج بصفة مؤقنة سدون الأجنبي ساستناء المستأجر المصرى المقم بالخارج بصفة مؤقنة سدون الأجنبي ساستناء المستأجر المصرى المقم بالخار بعيضة مؤقنة المولى من الماطن مفروشا أو غير مفروش ، المستناء من الماطن مفروشا أو غير مفروش ، المنان والمرب فى وظائف الدولة والمؤسسات العامة على أنه استناء من موظفى الدولة ، مجوز تعين الفلسطيليين العرب فى وظائف الدولة المؤسسات العامة ويعاملون فى شأن النوطف معاملة رهايا الجمهورية العوبية المؤسسات العامة ويعاملون فى شأن النوطف معاملة رهايا الجمهورية العوبية المؤسسات العامة ويعاملون فى شأن النوطف معاملة رهايا الجمهورية العوبية المؤسسات العامة ويعاملون فى شأن المؤسسات العامة ويعاملون فى شأن المشرع موالمة سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع المتحدة سديل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء على أن المشرع على أن المشرع المستحدة سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء على أن المشرع على أن المشرع المستحدة سيدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء على أن المشرع المؤسسات العامة ويعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء المؤسسات العامة على أن المشرع على المؤسسات العامة ويعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاء على أن المشرع على المؤسسات العامة ولى ما أفصحت عنه المؤسلة على أن المشرع المؤسسات العرب على المؤسسات المؤسسات العرب على المؤسسات العرب على المؤسسات العرب على المؤسسات المؤسسات العرب على المؤسسات المؤسسات

نص في المسادة ٦ من ألفانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ في شان نظام موظفيالدولة يما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات رملي أن يعاملوا في شأن النوظف معاملة رَّ عايا جمهورية مصر العربية ، وذلك إيما ا من جمهورية مصر العربية بنقديم كل عون للفلسطينين العرب الذين سابت قوى البغي والاستمار وطنهم أأمر في حتى يتمكنوا من الحياة في عيشة كرُّ بة ، وكان النص سانف الذكر نصا استثنائيا من القوامد العامة التي تحكم نظام ،وظفي الدرلة والؤسسات العا.ة ويلزم إعمال نطاقه في حدود الحدف الذي انتغاه المثبرع من وضعه ودو معاءلة الفاسطينين العرب معاملة المصرين في شئون التوظف فقط ، ومن نم فلا يقاس عليه ولا تمتد حقوق الفاسطينين العرب إلى حقوق المصر بين الأخرى التي لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون إيجار الأماكن من القراين الاستُثنائية المؤقنة التي وردت على خلاف الأحكام "هَامَة القررة في عقد الابجار مما يتمين معه عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي فإن القلسطينين العرب الذين الساح , د اساكر في مم لا سفيدون من حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين أيا كانت الحةوق التي منحتهـــا لهم قوانين أخرى أجازت لهم حق تملك العقارات في مصر ، إذ أن هذا النص قاصر على الصرين نقط دون سواهم ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى إلى هذه الدّيجة، فإنَّ النَّمي عايه بالحطَّأُ في تطبيق القانون. يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب النانى القصور في التسبيب ، وفي سان ذلك يقول الطامن ان المستاح عند تحر بره عقد الايجار يتعاقد عن نفسه وعن أفراد أسرته بوصفهم مستاحر بناصايين مثله وأن زوجته المطمون ضدها النانية مصرية الحنسية فيكون لها الحق في ناجر شقة النزاع مفروشة عملا بأحكام المحادة ٢/٢٦ من الفانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٦٩ وانه تمسك جهذا الدفاع الحومرى وقدم عقد زواجه من المطاوز ضدها النائية للعكمة ، إلا أن الحكم لم يتناول هذا الدفاع ، وأغفل الرد عليه مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي غر سديد ، ذلك أن المقرو في قضاء هذ، الحسكمة أنه وائن كان اهقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم به مع باق أفراد أسرته ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر مقد الانجار من حيث الأشخاص ، فلا ياتزم به ضير عاقديه الأصابين اللذين يأ "مران بقاً ون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد بيق ـ دون أفراد أسرته المقيمين معه ـ هُو الطرف الأصيل والوحيد في العقد يؤيد هذا النظر ان النص في السادة ٢٦ من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه ٣٠ ... لا ينتهى هنمد إنجارالمسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بني فيها زوجه وأولاده أو أى من والديم الذين كانوا يقرمون معا حتى الوفاة أو الترك ... وينتزم المؤجر قرير عقد إيجار لمن لهم الحق في الاستمرار في شغل العين". يدل على أن المشرع لَمْ يِمِنْهِ المستاجِرِ نَاتُبًا عَنِ الْاشْعَاصِ الذينَ أوردهم النص في استثبار الدين ، ولذلك نص على استمرار مقد الابجار لمماحة من يكون مقما ننهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه ألمين ، وأ كان في حاجة لايراد هذا الحكم ، لو أن المستاجر قد تعاقد عن نفسه و نيابة عن أفراد أسرته ، ومن ثم فانه لا يسوغ الغول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصلبين أخذاباحكام النيابة الضمنية سواء كانت إة متهم في بداية الإيجار أو بعد ... وترتيبا على ذلك فان وجود زومجة الطاءن معه بالمين المؤجرة منذ بدء الايجار لا يجمل منها مستأجرة لها ، لمـا كان ذلك ، فانه لا يكون للطاعن أن يتمـك باستفادة زوجيته ألط ون ضدها الثانية بأحكام المساد، ٢٦ من الفانون رقم ٥٢ اسنه ١٩٦٩ الحاص بايجار الأماكن إذ لا يستفيد منها سوىالمستأجر الأصلي ويكون دفاع الطاعن الرارد بسبب النمي دفاعا غير جوهري لا يعيب الحكم أغفال الرد هلية ه يكون النعي عايه بالفصور في التسبيب على غير أساس .

ولما نقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفر سنة ١٩٨٢

برثامة السود المستشار هد البندارى الدثيرى فائب رئيس الحكمة كاوهفوية السادة المستشاوين.» ابراهم فراج نائد وثيس الحكمة ، مبدالعزز نودة ، وليه رؤة، يدوى ، ومد ليبب المفرى .

# (177)

### الأسْمَن رقم ٢ . ٤ ، السنة ٨ ؛ القضائية :

(١) نقض " إيداع ســـند الوكا!" " • " محاماه " • وكا." " أوكا!"
 في الحصومة " .

صدور التركيل إلى المحامى المقرر باللمان بالنقض من وكول يعض العاندين . هدم تقديم تموكن الآسرين . أوم . هده قبول للمان بالنسية لهم .

#### (٢) حكم "حجية الحكم ". قوة الأمر المفض.

المنع من إهاءة النظر في المسألة المنفئ فيها . شرطه • النشاء الآبائي . اكتسابه ترة الأسم المنفض . أثره • ما لم تنظر فيه المحكة بالدمل لا يمان أن يكرن موضوها لحبكم بجوز قوة الأس المنفض .

(٣) تقادم "تقادم مسقط" نقض "بيان الأسباب" " السهب الحدد ".
 المائم من المالة بالحركسب لرفف النقادم ، عدم جواز إثارته لأول مرة أمام

### (٤) محكمة الموضوع " ندب الخبراء " خبرة .

عكة النقض م

طاب ندب خبير فى الدموى ليس حقا للصوم • له كمة الموشوع وفش إجابته من وجدت فى أوراق الدوى ما يكفر لتكريز هتهدتها فيها •

### ( • ) إيجار " انتهاء الإجارة " " انقاص الأجرة " .

الهلاك المؤرق الدين المربعة لا يترب دايه بدائه اشها العلاقة الإعجارية - السناس أن يطلب أشتاص الأجرة يقدرها تقص من الانتفاع أو قسخ الإمجار ذرق إخلال بحقه في القيام بالرسيات فلضرورية فسيانة الدين المؤجرة ، م مجم عهم بعدي م (٦) نقض در بيان الأسباب " در السهب الحديد " .

دفاع چدید لم پسپق مرضه علی محکمة المرضوع ، عدم بنواز إثارته لأول حمة أمام محکمة الانفنى ،

۱ — لما كان المحامى الذى قرر بالطمن بالنقض قدم توكيلا صادرا من من الطاعن الأول عن نفسه و بصفته وكيلا من باقى الطاعن بالتوكيان رقمى / توثيق الاسكندرية ، توثيق عرم بك دون أن يتدمهما في جلسة المرافعة ولا يغنى من تقديمهما مجرد ذكر رقميهما في التوكيل الصادر من الطاعن الأول للمحامى فإن الطعن باللسية للطاعن مدا الأول يكون غير مقبول .

Y — من المقرو أن المنع من إمادة النظر فى المسألة المقضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولانتوافر حذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نبهائيا مسألة أساسية لا تنفسير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرار اجليقائها بينهما بالحكم الأولى استقرار اجاماها ما اما وأن القضاء النهائى لا قوة له إلا فيا يكون قد نصد لى فيه بين المصووم بصفة ضريحة أو بصفة ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . وما لم تنظر فيه الحكمة بالقمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

٣ ـــ تقدر قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر مديا لونف التقادم
 عملا بنص المادة ٣٨٧ من ألما ون المدنى يقوم على عناصر واقعية بجب طرحها
 أمام محكة الموضوع ولا بجوز موضها لأول مرة أمام محكة النقض

 ع - المقرر في تضاء هذه المحكمة أن ندب خبرير في الدعوى ليس حقا شحصوم في كل حالة و إنما هو أمر جوازى للحكة متروك لمطلق تقدرها فلها رفض ما يطليه الخصروم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكدفي لتكوين عقيدتها فيها مما يفني عن ندب الحدير .

مفاد نص المادة ٢٥ ٩٥ من الفانون المسدني أن العلاقة الإيجارية
 لا تنتمي لحبرد هلاك العين المؤجرة ملاكا جزئيا و إنما يكون للستأجرأن يطلب

إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتقاع أو فسخ الإيجـــار ذاته دون إخلال بما له من حق فى أن يقوم بنفسه بتنفيذ النزام المؤجر بأن يتمهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم فى أثناء الأجارة بجميع النزمات الغمرورية .

" ٢ — لما كان ما أثاره الطاعن فى شأن طلب ندب خيرلبيان ما إذا كات آلات ومبانى المطحن قد هلكت وتقادمت مما يؤدى إلى زوال حالة الاندماج فى الشركة هو دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لا ول مرة أمام محكمة الذفض .

#### المحكمة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذي الام ألسيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـ عل ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل في أدف الطاء بن أقاموا الدعوى رقم ٢٩٧٣ سنة ١٩٧٦ مدى كلى الاسكندوية على الشهركة المطعون ضدها بطلب الحكم أولا : بإلزام المطعون ضدها بالسحد المالية بالسداد عضدها بأن تدفع لم ميلغ ١٩٣٥ مع والفوائد القانونية من بدء المطالبة بالسداد ثانيا : بإنزامها بتسليم الحصص العقارية الموضحة بالصحيفة وقالوا شرحا لذلك عبله م يمتلكون عن مورثهم حصصا عقارية وأن المطعور ضده بصفته وضع اليد حليا برخم أن قرار تأميم المطحن المحلوك لمم لم يشدالها قاقام مورثهم الدعوى على الاستنفاع عن تلك المحصص فقضي له بذلك إبتداء من وقت الانتفاع في أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتأبيد هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٨ سنة ٣٣ ق الاستمندرية قاقاموا وتأبيد هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٨ سنة ٣٣ ق الاستمندرية قاقاموا حوام المائلة بطلب مقابل الانتفاع عن المباني المستولى عام أ في المسدة عن المباني المستولى عام أ في المسدة عن الهائي المستولى عام أ في المسدة عن الهائي المستولى عام أ في المسدة عن الهائي المستولى عام أ في المسدة عنه أول دو فبر سنة ١٩٧٥ وجملة ذلك ١٩٣٠ عن المباني المستولى عام المدى عن المباني المستولى عام المدى عن الهائي المستولى عام المدى عن المباني المستولى عام الم المدى عن الهائي المستولى عام المدى عن المباني المستولى عام المدى عن المباني المورضة في المدى عن المباني المدى المدى عن المباني المباني المستولى عام المدى عن المباني المدى المدى عنه المدى ا

( الطاعدين ) في المطالبة بمقابل الانتفاع فيها زاد عن خمس سنوات ثانيا : بإلزام المدعى عليها (المطمون ضدها) بار تؤدى الدعين (الطاعنين) مبلغ ١٠٠٤ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً وحتى تمام السداد ـ استأنف الطامنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤ منة ٣٣ ق مدنى الأسكندوية كما استأغته الشركة المطمون ضدها بالأستثنف رقم ٧٩٤ق الاسكندرية وبعد أن أمرت الحكمة يضم الاستثنافين قضت في ٢٥/١/ ١٩٧ أولا: بتأييد الحكم المستأنف في قضائه برنض طلب تسليم الحصص المقارية ثانيا : بْالْغَاء الْحَكُمُ المُستَأْفُ النَّسية للطَّالية بِمَا قَالَ الْحُسْ سنوات السابقة على رفع الدءوى ويسقوط الحق في تلك المعالبة بالنقادم ثالثا : بالنسبة للخمس صنوات السايقة على رفع الدعوى بتر لديل الحكم المستألف إلى إلزام الشركة المطمون ضدها بأن تدفع إلى الطاعنين مباغ ١ ٣٣١ ج والفوائد القانونية لهذا المبلغ بوائع ٤ / سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ـ طعن الطاعنرن في هذا الحكم يطويق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بمدم قبول الطمن باللسية لجميع الطاعنين عدا الأول لرفعه من غير ذي صفة وفي الموضوع برفضه و إذ عرض الطمن على الحكمة في غولة مشرَّرة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها. .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن فإن المحامى الذي قرر بالطن بالنقض قدم توكيلا عن باقي الطاعنين عدم توكيلا عن باقي الطاعنين بالتوكيان رقمى ٩٩٨ سنة ٧١ اوثيق الأسكندرية ، ٩٧٥ سنة ١٩٧٥ توثيق الأسكندرية ، ٩٥٥ سنة ١٩٧٥ توثيق عمر بك عدد أن يقدمهما حتى جلسة المرافعة ولا يفتى عن تقد يمهما مجرد ذكر رقيهما في التوكيل الصادر من الطاعن الأولى للحدى فإن الطعن بالمسبة للطاعنين عدم الأولى يكون غير مقبول أما بالنسبة للطاعن الأولى فإن الطعن الستوفى أوضاعه الشكاية .

وحيت إن الطس بى على أر بعا أسباب ينعى الطاعن بالسببري الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبرق القانون والقصوو فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان دلك يقول أن الحكم المطعوز فيه كيف العلاقة القانوئية بن مورث الطاعنين وهو من بعده و بين الشركة المطعون ضدها على أنها ملاقة إيجارية وغم أن الحكم وقم ٣١٦ سنة ١٩٦٥ مدنى الأمكندرية واستثنائه وقم ١٩٦٤ سنة ٢٢ ق قد حمم هذا النزاع وقضى لمورثه بالريع لانتفاء الملاقة الإيجارية بينه وبين الشركة المطمون ضدها وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا القضاء النهائي المائر لقوة الأمر المفضى فإنه يكون قد خالف النابت بالأوراق مما أدى به إلى خرافة القانون ، كما أن الحكم المطمون فيه إذ رسب على أن العلاقة بين الطاعن والشركة المطمون ضدها هي علاقة إيجارية طبق على المبالغ المطالب بها قواعد النقادم الحس الحاصة بالحقوق الدورية المتجددة من المائلة على وبع ينطبق عليه حكم المادة د٢/٢٧ من القانون المدنى فلا تتعلده إلا بالقصور في النسبيب فلا تتقادم إلا بالقصور في النسبيب

وحيث إن النبي بهذين السببين مردود ذلك أنه لما كان لمقررأن المنسم من إعادة النظر في المسألة المفضى فيها يشترط له أد تكون المسألة واحدة في الدءويين ولا تتو فر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسيه لا " نمير وأن يكون العارفان قد تنافشا فيها فى الدعوى الأولى واستةرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعاً مانعا ــــ وأن القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قدفصل فيه بين الحه وم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء في المنطوق أوفي الأسباب التي لا يقوم النطوق بدونها وكان النابت من الحكم رقم ٣١٦٧ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الأسكندرية وا ؤيد استثنافيا بالحكم رقم ٧٤٧ سنة ٧٧ ق والمودعة صورتهما ملف الطمن أن مووث الطاعن أقام الدهوى سالفة الذكر المطالبة بقابل الانتفاع عن الحصص العقارية محل النتراع والتي لم يشملها قرار التأمم عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٣ حتى آهر أكتوبر سنا ١٩٦٥ وأن الحصوم لم يماقشوا في أماس المطالبة بالمبلغ هل هو أجرة سببها وجود علاقة إيجارية أم دو ريع سببه شغل حصص الزاع بدون سند وهي مسألة لم يعرض لما الحكم الصادر في الدهوى سالفة الذكر ولم سنف صراحة قيام علاقة إبجارية بين العاعن والشركة المطون ضدها ومن ثم لا يحوز قوة الشيء لمقض به بالذَّمة لطبيعا العلاقة القانونية ن الطرفين و بالنالي لا يكون هناك ما نع من نظرها والفصل فيها في النراع المما ثل ذلك إذ ما لم تنظر فيه

الحكة بالغمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم بحوز قوة الامر المفضى و إذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر وعرض لمسألة العلاقة القا ونيه من ، وورث الطاعن والشركة لمطمون ضدها وانهمى إلى قيام العلاقة الإيجارية بينهما وأعمل قواهد المقادم الخمسى الخاص يالحة وقا الدورية المتجددة طبقا لنص المادة ٧٣٥٥ من الفازن المدنى فإنم لا يكون قد خالب القانون أو أخطا في تطبيفه أو شابه القصور في النسبب والفساد في الاستدلال ويضيعي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطون فيه الخطأ قى تطبق المانون وفي بيان ذك يقول أن المادة ٢٨٧ من الفانون المدنى تنص على أنه لا يسرى الفادم كاما وجد مانه بتعذر معه على الدائن أن يطالب محقه وكانت منازعة الشركة المطعون ضدها في الملكية والتي لا يمكن الحكم بالريع إلا بعد التنبيت منها فهي توجب وقف المطالبة بالريع لم يفصل فيها نهائيا إلا في شهر أبريل سنة ع٩٤، ثم وفعت الدوى الحاليا في ١٩٧١/١٣ أى قبل القضاء الخمس سنوات المسقطة للحق فإن الحكم المطعون فيه وقد قبل الدفع بالتفادم الخمس يكون قسد أخطأ في تطبيق القانون ومن ناحية أحرى ما كان للحكم المطعون فيه أن يقبل الدفع بالتقادم الحمس من الشركة المطعون ضدها نتيجة ذول وجه حق ولا يجوز للاهم أن يخذ لنفسه دليلا من فعله يحاج به المغير .

وحيث إن هـــــذا النبى فير مقبول ذلك أن تقدير قيام اا ــانع من المطالبة بالحق والذي يمتبر سببا لوقف التقادم عملا بنص المــادة ٣٨٣ من الفانون المدنى يقوم على عناصر واقديــة بجب طرحها أمام محكة الموضوع ولا يجوز عرضها لأول مرة أمام محكة النقض . ولحــا كان الثابت من الحـكم المطمون فيه والحـكم الابتدائى أن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بأى سهب من أسباب وقف التقادم أو انقطامه ولم يقدم من جانبه ما يتهت أنه أثار هذا الدنم أمام حكة الموضوع فإن هذا الدنم أمام مقبول .

 افتتاح الدعوى ندب خبير انقدير الربع ومعاينة آلات المطحن ومباينة لهلاكها للحكم بنسليمها ولم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب ثم طلب بصحيفة الامتشاف الحكم احتياطيا بندب خبير لتقدير مقابل الانتفاع وتحقيق ما إذا كانت آلات المطحن أله هلكت وتوافمت عن العمل حتى يحكم بتسليمها ولم يشر الحكم المطمون فيه إلى هذا الطلب ولا محل للقول بأن هذا الطاب غير منتج لتكيبف الحكم للعلاقة بأنها ملاة إنجارية محددة القيمة لأن هذا القول لايستساغ بالنسبة لحلاك آلات المطحن وتهدم المباني الذي يترتب عليـــه زوال حالة الاندماج فالشركة لعدم استغلاله كطيحن ولأز الارض النضاء لأينطبق عليها قوانين الإيجار وحيث إنَّ النعي مردود ذلك أنه من المؤرو في قضاء هــــذه الحكمة أن ندب خبير في الدعوى ليس حقا للخصوم في كل حال و إنميا هو أمر جوازي للحكمة متروك لمطلق تقسديرها فلها رفض مايطلبه الحصوم في شأبه إذا ماوجدت في أوراق الدموى ما يكنى لنكوين ء تيدتها فيها مما يني عن ندب الحبير . ولحــا كان الثابت من الحــكم المطعون فيـــه أنَّ الحكمة رأت في نطاق سلطتها التقديرية كفاية أوراق الدءوى لتكوين عقيدتها بشأن رفض طلب الطامن الأصل بتسلم الحصص العقارية محل الزاع لأنه في غير محله مادامت تلك الملاقة الإيجارية بشأنها لازالت نائمة فإنها نكون قد رفضت ضمنا ماتضمه محيقة الاسنئناف خاصا بالطلب الاحتياملي بندب خير ابيان مدى هلاك الحصص فالشأن العلاقة الابجارية لاننتهي تحرد هلاك المين الوجرة ملاكا جزئيا وإنما يكون السناجر أن يطلب انقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع أو فسخ الإيجار ذاته دون إخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ آلتزام الوَّجر بتعهد العين المؤجرة با'صيانة لتبقى على الحالة التي سلمت عليها ، وأن يقوم في أثناء الآجارة بجميع الترميمات الضرورية ، وذلك طبقا لمـاً تنضى به الفقرة ( ٢ ) من المسادة ٢٦٥ من القانون المدنى ، لمدا كان ذلك . قان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون ملي غير أساس ، وأما ، ا أثاره الطاعن في شأن طاب ندب خبر لبيان ما إذا كات آلات ومبائي المطحن فـد هلكت وتهدمت منه بمـا يؤدى إلى زوال حالة الاندماج في الشركة فهو دفاعجديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة أنقض. واــا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ۲۱ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برياسة المسيد المستشار عد البنداوى الدغرى زائب رئيس الحكة ، وهضو ية السادة المستشارين ؛ أبراهم ة اج نائب رئيس المحكمة ، عبد النويز فوده ، يجد الطنىالسيد ، وجدليهب الخضرى .

## $(1 \vee \vee)$

### اللطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ١ ٥ القضائية :

- (1) حكم . فق هجية الحكم الحنائي " . قوة الأمر المفضى . حجية الحكم للمأد في الدعوى المنافية أمام الهكم المديد . شرطه .
- ( ۲ ، ۳ ) محكمةَ الموضوع . " تقدير الدليل " . حكم . «هيوب التدليل". " ما لا يعد قصورا " . نقض . " السنيب المهرضوعي " .
- (۲٬۲) محكمه الموضوع صاطئها في فهم ما يحتويه المدانلة ومخدير ما يصلح هاته فالاستدلال به قانونا . الا معقب مايها في ذلك من محكم الفقض منى كان امتخدار با صائدا .
- ( ٤ ) حتى قو إساءة استمال الحق ؟ ، ملكية ، مسئولية ، مسئولية ، مسئولية ؟ . و مسئولية ؟ . و مسئولية ؟ .

استمال حق المنسكو ، وحوب أن يكره في صدوه النوانين والمرائع ، الإخلال يذلك . شعاً ي تو سب المستوار: النفاء برية ، مثال لاستمال ها بلء على ارتفاق .

(ه) حكم . " تسبيب الحريم " .

لغامة الحركم قساءه هل ما يكنى لحله فيه الرد القدمى المسقط لما أتماره الطامن من هفاع رحجج .

 ا من المقرر أن الحكم الجنائى اكون له حجبته فى الدموى المدنية أمام اللحكة المدنية كلما كا فصله لازما فى وقوع الفعل المكون الاساس المشترك بين الدعوين الجنائية والمدنية .  لا سفهم ما يحتو به المستند من اطلاقات محكمة الوضوع متى كان استخلاصها سائفا وتقدير ذك مما يصلح للاستدلال به قا ونا من سلطتها المطافقة بلا معقب هابها من النقض .

٣ - مؤدى نص المادة ٩٠، من الذانون المدنى أن حق المسكية ليس حقا مطلقا وأن الماك في استعاله أيا. يجب أن يعمل في حدود الفوانين واللوائح فإذا أخل إلى النزام فوضة، عليه هذه القوانين واللوائع خطا يستوجب المسئولية التتصيرية ومن ثم فإن الجار الذر يخالف القيود القانونية يرتكب خطأ ، الإذا ترتب على خطاء هذا ضرر المجار فإنه يلزم بتعويض الجار عن هذا الضرو ، بهما ضئول ويستوى في ذلك أن يكون العمر ما يا أصاب الحار في معنوياته ومنها شعوره بالاعتداء على حق له .

 إذ كان الحكم حمل قضاءه على ما يكمنى لحمله فلا هليه إذا لم يكن قدرد صراحة على دفاع الطاعن لأنه بما أورده من أسباب يكون قدرد على دفاهه وأسقط حجية ضمنا

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن المعامر ن ضده أقام الدعوى رقم 800 سنة 1909 مدى حركز الحيزه على الطاعن بطلب الحكم بإزالة الدكان الذي قام الطاعن بطائد ، وقال بيانا لحما أن المعامن أقام هذا الدكان على المساحة المفود تركيا فضاء بين عاد بيهما وصحة مركز الحيزة المؤرثية أحالت الدعوى إلى عجكة الحيزة الإيتدائية

حيث قبدت مجدولها برقم ۱۱۳ سنة ۱۹۷۹ مدنى كلى الجيزة . وفع ۱۹۸۰/۱/۱۳ قضت المحكة بندب خبير فى الدءوى لأداء المسأمورية المبينة بمنعاوق الحريم و بعد أن قدم : لخبير نقريره قضت فى ۱۹۸۰/۱۲/۱۸ بإذالة البناء ، استأنف المعاص هذا الحديم أمام محكمة استدافى الفاحرة بالاستثناف رقم ۱۹۸۳/۱۸/۱۷ و بحكسة ۱۹۸۱/۱۸/۱۷ حكمت المحكمة بتأیید الحسكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحسكم ، طوريق النقض ، وقد ت النيابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ومرض العلمن على الحكمة فى غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة بنقض الحكم ، ومرض العمن على الحكمة فى غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة المعرب 1۹۸۲/۱۰/۱۷

وحيث إن الطامن يتمى في الشق الاول — السبب الأول — من أسباب الطامن يتمى في الشق الاول — السبب الأول — من أسباب الطمن على الحكم المطمون فيه الحما في تعابيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر في المنحدة رقم 346 سنة ١٩٧٨ بولاق الدكور بتغريم المطاعن المحامد بناء يدون ترخيص له حجيته أمام القضاء المدنى في أن الطاعن ألمام البناء دون خالفة لأى تعرط من الشروط الفانونية البناء وهذه المجية لم يعملها الحكم المطمون فيه

وحيث إن هذا النمي مردرد ذلك أنه من المترر أن الحكم الجنائي تكون للهجية فىالدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كا كان فصله لازماً فى وقوع الفه ل المكون للأماس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ولما كانت أحقية الطاعن فى أقامة البناء هلى المساحة النشاء المتروكه قانونا بين عقاره وعقار الملعون ضده ومدى حق الأخير فى طلب إزالتها غير ضرورية ولا لازما للفصل فى سهمة البناء بدون ترخيص التي كنت عمد لتلك الحنحة فإن الحكم الجنائية في سهمة البناء بدون ترخيص التي كنت عمد لتلك الحنحة فإن الحكم الجنائية للا يحوز حجية فيها أمام المحكمة المدنية ، وإذ كان ذلك فإن النمي بهذا الشقى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيسمه الحطا في تعابيق الفانون وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده أشار في دفاء في ان سعق الارتفاق يستند إلى حكم المسادة ١٠١٨ من المانون المدنى في حي أن الحالة للعووضة خاصة بقيد قانونى وقد جاءت الشهادة الإدارية المقدمة من المطعون ضده خالية من بيان القانون الذي يستند إليه فضلا عن اصطدامها بالحكم الجنائي الصادر في الجنحة السالفة البيان .

وحبث إن هذا النمى غير سديد في شقه الأول ذلك أن العبرة هي بما يستخلصه الحكم من واقع الدموى و بما يطبقه على هذا الواقع من أحكام القانون و إذ لم أخلا الحكم بما أشار إليه الطاعن في نعيه فإن هذا الذمى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه ٤ كما أن النمى في شقه الثانى مردود ذلك أن فهم ما يحتويه المستند من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا وتقو برذلك فيا يصلح لملاسئدلال به قانونا من سلطنها المطاقة بلا مدقب هايها من النقض والعبرة هي بأن يكون ما استخلصه الحكم من المستند واعتد عليه في قضائه موافقا للفا ون ولا يعبب المستند إغفاله لإشارة إلى رقم أقانون ووصفه — لما كان من عباس المدينة في التحقق من شرط من الشروط القانونية للباني وهي جهة من عباس المدينة في التحقق من شرط من الشروط القانونية للباني وهي جهة استخلاصا سائفا وحكم على مقتضاه ولا نخالقة فيه للقانون على ما سبأي في الرد استخلاصا سائفا وحكم على مقتضاه ولا نخالقة فيه للقانون على ما سبأي في الرد استخلاصا سائفا وحكم على مقتضاه ولا نخالقة فيه للقانون على ما سبأي في الرد

وحيث إن الطاءن يتمى بالشق التانى من الديب الأول و بالديب النالث والنام على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون والفصور فى النسبيب والرابع على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون ضده لا حق له فى طلب إذالة البيناء لأن مقده لا يحوله حق ارتفاق على الأرض التي أقيم عليها البيناء يمنع من إقامته عليها ولا وجود لفانون به قيود تمنع من ذلك فالقرار الوزارى وقر ٢٥٣ سنة ١٩٥٤ النبي مع الفانون من ١٩٥٨ النبي مع الفانون من ١٩٥٨ النبي المنانون ٢٥٦ سنة ١٩٥٤ المنانون ٢٥٦ سنة ١٩٩٤ المنانون ٢٥٦ سنة ١٩٩٢ المنانون وقم ٢٥٦ السنة ١٩٩٢ وأميحت الجهة التي أقيم عليها البناء المتنازع عليه مكتظة بالمصانع والمقاهى والحلات المامة ، ومع ذلك فإن وجود قيود قانونية لا يخول المطمون ضده والحلات المامة ، ومع ذلك فإن وجود قيود قانونية لا يخول المطمون ضده حقا في طلب إزالة البناء إذ هي مجرد الزامات فانونية يشرط لمسئولية الطاعن عن عنافتها أن يترتب عليها ضرو للمطمون ضده ولا يصلح لتحديد هذا المضرو

قول الحكم المطمون فيه هيارة ءامة أن بجرد إقامة البناء على وجه نخا الم الفانون والشكل وحدد ضررا أو أن في ذلك مساسا بالناحية الصحية والجمالية لا نه قول مرسل ، كما أن مسئولية الحار عن العلو في استمال حقوقه تقتضى تحديد نوع الغلو وتحديد الضر والناشىء عند وأن يكون هذا الضر غير مألوف ، رقد خلا الحكم المطمون فيه من بيان ذلك كما لم يجبن الأساس القانوني الذي استند إليه وقد أبدى الطاعن دفاعه أمام محكة الاستثماف على النحو المتقدم البيان قلم يرد عليه الحمكم المطمون فيه فيكون قد طبق القانون تطبيقا غير صحيح وشابه قصوو في المسبيب و إخلال محق الدفاع يقتضى نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المسادة ٦ م من القانون المدني تنص على أن <sup>وه</sup> على المسالك أن يراعى في استمال حقه ما تقض به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصاحة الخاصة " و ؤدى ذلك أن حتى الملكية أيس حقا مُطلقاً وأن المُسألك في استعماله أياه بجب أن يعمل في حدود العوانين واللوائح ، فإذا أخل بأى التزام فرضته عليه هذه العوانين والموائح كان الإخلال بهذا الالنزام خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية ومن ثم فإن الحار الذي يُخالف النبود الممانونية يرتكب خطأ فإذا تُرتب عَلَى خَطَّنَهُ هذا ضرر للجار فإنه ياترُم بتعويض الحار من هذا الغمرو مهمًا صُول وستوى في ذلك أن يكون الضرو ، أديا أصاب الحار في مصلحة ما اية أو أدبيا أصاب الحار في بعنو ياته ومنها شهوره بالاعتداء على حق له ـ ال كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن أقيم في سنة . ٦ في ظل سريان الفانون رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٤ بتنظم المبانى ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦٣٥ صنة ممم ١٩ وثرك الطامن عند إنشائه المسافة الفانونية ثلاثة أمتار أرضًا فضاء بين أرضا وأرض جاره المطعون ضده الذي ترك بدوره مسافة مما ثلة منأرضه وكان الفانوذ رقم ه ٤سنة ١٩٦٢ بتنظم المبانى الذي أننى القانون رقم ٢٥٦٠ صنة £199 وحل محله قد نصر في المسادة 11 منه على أنه ود لا يجوز إقامة بناء. إلاإداكان مطابقا للاعمول فنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية التي تبين بقرار من وزير الإسكان والمرافق \* ، وقد صدر تنفيذا له قوار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ اسنة ١٩٦٢ الأىخوات المبادة ٢٦ منه مجلس المحافظه المختص في شوارع أو مناءلق يحددها وبقرارات تصدر منه تحديد مسافات آرك بين البناء و مدود الأرض بالفدر الذي براء وكذلك الشآن بالنسية المقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بما نص عليه في مادته الرابعة وقد أفادت إدارة التنظيم بحى غرب النابع لمجلس مدينة الحيزة أزمن شروط المباني ترك ثلانةأمتار مزحق المسكية للجار ، وقد استدل الحبكم المالعون فيه من ذلك على استمرار الفيد الدَّى كَانَ منصوصًا عليه في القرار الوزاري رقم ٣٣٥ سَنة ١٩٥٥ ومن ثم فإني الطاعن لايستفيد من إلغاء القرار المذكو بالقانون اللاحق إذ يبتي ذلك القرار ساريا على الوقائع للني نشأت في ظله وهي بقاء منزل الطاعن على حاله وقت إنشأتُه في سنة ١٩٣٠ طالما أن النوان اللاحقة لم تغير من الأحكام الى كان منسوصًا عليها فيه بما يطلق يد الطاعن في مخالفتها ، وأنما أقره! مذاتها فلا تزال صَارِيةَ وَيَتَّمِنُ تَطْمِيْهُمْ ۖ ۖ وَإِذْ كَانَ ذَلَكَ ﴿ وَكَانَ ٱلَّحَكُمُ ٱلْمُطُّمُونَ فِيهِ قدرد على دفاع الطاعن بما أحال فليه من أسراب الحكم المستاف التي تضمنت أنَّ الطأمن أقام الدَّكان موضوع الزاع على المسافه الذَّنو ثيرًا المقروض تركها فضاء و بما جاء في أسبابه من أن مجرد البناء على وج ' خانف الفانون يشكل وحد. ضروا إلا أن فيــه مساسا بالناحية الصحية والحالية التي من أجالها أصلا شرع ترك المسافات بين العقارات المختلفة وكات الفرود القانونية التي ترجب ترك مسامة ثلاثة أمار بن البناء وحدود الأرض الى أفيم عايا من شأنها أن تممل المساحة المروكه ارتة قا إداريا بعدم البناء طيها يفيد منــه الحار نورا وهواء ومنظرا حمَلًا ﴾ وَلا شُكَ فَي أَنْ إِشْغَالُ هَذَ الْفَضَّاءَ بَنَاءٍ هَلَى خُلَافَ الْقَيْدَ الْقَانُونَى مجرم الحار من كل ذلك ويقلل من قيمة عقاره المجاور ومن قيمة الانتفاع به فيضر عصله د مااية له فضلا عن أن حرمانه من هذه المزايا يؤذي شعوره ع ولا يقدح فَى ذَلَكَ إِنَّامَةُ مَصَانِعُ وَمُقَاهِى وَعَمَلَتْ أَنْوَى فَلَى خَلَافَ الْفَاوَنَ إِذْ يُحْسِبُ الحكم أن بين الحقيقة الى انتنع بها ويستخاص منها عناصر المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه بيئهما ثميقضي للضرور بالتعويض الذي يراممناسيا فيكون قــــد طبق الفانون تطبيقا صحيحا وحمل قضاءه على ما يكفى لحمله ولاعليه إذا لم يكن قد رد صراحة على دفاع الطاع لأبه بما أورده من أسباب تكفي لحمل قضائه يكون قدرد على دفاع الطآعن وأسنطحجم ضمنا ويكون النعي طليه رمته عا غر أساس متمن الرفض .

وحيث إنه لما ترَّدم يتَّعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

وثاءة السيد المستشاو / عد البندارى العامرة نائب وتابص الحسكة ، وعضوية الساهة المعتشارين ، ايراهم فواج نائب وثيس الحكمة ، هيد العزيز أودة ، وليم رزق بدرى » وجد لبيب الماضرى .

# (11)

### اللطمن رقم ١٧٣٧ لسنة ١٥ القضائية :

(١) نقض . و إلخصوم في الطعن ، .

الاختصام في العلمن بالنقض ، شرطه .

(٢) إصلاح زراعي . شرُّوع .

ورثة المنفع بأرض الاملاح الزواحى . بقائع م منفعين بأنصبتهم في الأوض ولي الذبوع حتى \_ يتم أيلواتها إلى المستحق منهم اتنه قا أو قضاء - المسادتين ٢٣ ٥ ٢٤ و ١٤٧ صة ٥ ١٥ و ١ .

(٣) شيوغ ، ريم .

الشريك مل الشهوع حتى المطالبة بريع حصته من الشركاء الأخرين الذين يضعون البد علم. ما يزيد من حستهم ، كل تمدر تصيبه في هذه الزياده .

(٤) دعوى . " وقف الدعوى " .

رفت الدموى طبقا للـادة ١٣٦١ مراتمات. جوازى للحكة حسبها تدنيينه ميم جدية المناؤمة. في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها .

( o ) تقادم . دو التقادم المكسب " . ماكية .

هدم جوالو تملك الأمواله الحاصة المملوكة للدولة أو كسب حق هيي هليها بالنقادم •

(٦) محكمة الموضوع ، واقع ، و تقدير الدابل ، .

اتماض اكوضوع العاملة النامة في محث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراء متفقا مع للواقع في كان امتخلاصه صائمنا وله صند. . ١ — المقرر فى قضاء هذه المحكة أنه لا يكفى قيمن محتصم فى الطمن أن يكون طرفا فى الدوى التى صدر فيها الحكم المطمون فيه ، بل بجب أن تكون له مصلحة فى التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه و بين الطاعن منازعة بشأنه زبر اختصامه وإلا كان الطعن الموجه إليه غير مقبول .

٧ - نص المادتين ٢٩ ، ٢٤ من المرسوم بقانون وقم ١٩٨٨ سنة ١٩٥٧ يشان الإصلاح الزراعي قدد عالمج مسألة تفتيت ملكية الأوض الزراعية بأن يتفق ذوي الشأن على من تؤول إليه ملكية الارض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق يتفق ذوي الشأن على من تؤول إليه ملكية الارض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق اليه الأرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوقاء سباق الأنصبة قروت المحكمة بيح الارض من طريق المذاد و كانفصل المحكمة في اليولة الارض غر اللابلة للتجزئة لن يحرف الزراعة من ذوي الشأن فإن بساووا في هذه الصفة اقترع بنهم فإذا على تساووا في هذه الصفة قدم الزوج فالله فاذا تعدد الأولاد انترع بينهم ويبين من ذلك أنه لا تعارض بن حكم المدادين سالفتي الأولاد انترع بينهم الأرض الزراعية على المناولة الأرض الزراعية على المستحق الأرض على الشيوع من يتم المعارف كسب الملكية ومن بينها المرات عما مقاده أنه حتى يتم اتفاقا أو قضاء أيلولة الأرض الزراعية الى المستحق غائهم جميعا يظلون منفعين بأنصبتهم في الأرض على الشيوع .

س - النمار التي تنتج من المدال الشائع أثناء قيام الشبوع في حق الشركاء
 جيما بنسبة حممة كل منهم وللشريك على الشبوع أن يرجم بربع حصته على
 الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه
 الزيادة .

وقف الدهوى طبقا الحادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى
 الله المستمينة من جدية المازء في المسألة الاولية الخارج من اختصاصها من المسئلة ا

من المقرر قانونا عملا بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى أن الأرض
 المملوكة للدولة ملكية خاصة لابجوز عملكها أوكسب حق عين عليها بالنقادم.

له المن الوضوع السلطة السامة في محث المستندات المقدمة له
 وفي استخلاص ما يرام متفقا ع الواقع مني كان استخلاصه سائما وله سنده .

#### 三人

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة و بعد المداوله .

وحيث إن الوقائع ــ حسما يبين من الحكم الطمون فيه وسائر اور ق الطعنــ تخصل فأن المطور و مدهر الأربعة لأول أقاموا الدوى و ترح يرسنه ١٩٧٨ مدني كلى طنطا على الطامن من يُمسه و يعافته والمعامون ضده أنه امس بطلب الحكم أولا: - بفرض الحراسة القضائية على لأطيان الزراعية المتنازع عليهـــا النيا: - إزام الطاعن بصفتية أن بدُّفع لم جمعائة جنيه مقابل لريع المستحق لمم - وقالوا في بيانها أن المرحوم ... بيد تُسلَّم في سنة ١٩٥٤ من الإصلاح الزرعى باعتباره متفعا بقوانيته إطيان زراهية مساجها ٢ فدان و١ قبراط و١٩ سهم ثم توفى في ١٩/٢م، ١٩ عن زوجته وشقيقه مورثهم ووضعت الزوجة يدها على لأطيار ثم زوجت من"طاعن سنة ٩٦١, ورزقت ٨٠٠ بابنه الشه ول بولاينا وتوفيت بنَّاريخ ٢٥/٣/٥٥ فوضع الطامن لده على الأطيان واستأثر بالريم دون مور ُمِم وهم من بده ومن ثم قد أناموا الدعرى وقضت المحكة برفض طلب الحراسة وندبت خبرا في الدعوى و بعد أز قدم تقويره عدل المطعون صدمم لأربعة الأول طلب الريع إلى البلغ الذي أظهره النقوير وبجلسة ١٩٨٠/١١/٦ قضت محكمة أول درجة بانواج المطون صده الخامس بعدة به من الدموى و بالزام "طاعن بأذ يؤدى الطمون ضدهم الأربعة الأولّ مبلغ ٩٦٦ ج و١٨٠ م ، طن الطاعن على هذا الحبكم بالاستُكَّةُ ف رقم ١٦٣ سة ٣٠ق، بجلسة ٢٥، ١٩٨١، قضت لمحكمة برفض الاستلفاف وبتأييد الحكم المستأنف طن العاعن على هذا المكم بالنقض ــ وقدم الطعون ضيده الحامس يصفته مدكرة رفع فيها بمدم قبول الطمن بالنسبة له ، وقدمت النيابة العامة. مذكرة أبدت فيها الرأى بقبول الدفع ورفض الطعن وعرض الطون على ها هاالمحكمة فى فرفة مشورة فحددت جاسه المفاره رفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إله لما كان من المقرر في نضاء دلم المحكة أنه لا يكفى فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحمكم المطعن أن يكون طرفا في المتحوى التي صدر فيها الحمكم المصاحب بنائية وبن العاءن منازعة بشأنه تبرو اختصامه و إلا كان الطمن الوبية إليا غير مقبول الماكن ذلك وكان التابت من الأوراق أن المطوو ضدهم الأربعة الأول اختصدوا المطعون ضده المناخب ليتحدر الحمكم في مواجهته وتضت الحمكة الابتدائية المراجمة منازعا للطامن بحد مصاريف فاختصامه الطاعن في الاستثناف لا أنه لم تبد منه منازعا للطامن ولم يحكم له أوعليه بشيء رمن مم ملا متبرخصا مقبقيا له يجوز اختصامه في الطمن المدين معه القضاء بعدم قبول عامن بالنسية له .

وحيث إن الط-ن بالمسبه للمدامور ضدهم الأر ما قدا تترنى أرضامه الشكلية .

وحيث إن الطامن ينهى على الحسكم المطهون قيه بثلاثة أسياب ساصل الوجهين الأول والتانى من السهب الأول والسهب الخاطف في تطبيق الفانون وتأويله و فيسيره ، وفي بياز دلك ، يهول ان الحسكم قضي للطهون ضدهم بالربع في الوقت الذي كان يتمين عليه أن يقضى بوقف الدعوى حتى يقضى من الحكة فيه من تؤول إليه أرض النزاع من بين ورقة المنتفع إعراد الرسوم بقانون وقم ١٧٨ سنة ١٩٥٧ الخاص بالاصلاح الزراعي لأن زوجة هذا المنتفع ومورثة الطاعن هي التي كانت تحترف الزراعة دورشابقه ورث المطهون ضدهم الذي لم يكن يستحق أرض النزاع وأن طاعن عسك مذا الدفاع أمام الحكة الاستثنافية و ملاحكم بحدا المعاود عليه من الرد لميه وهو د اع جرهوى قد تنفير الرائي في الدعوى .

وحیث ان هذا النعی غیرسدید ، ذلك أن نص المــادتین ۲۳ و ۲۶ من الرسوم بقا ون رقم ۱۷۸ سنة ۱۹۵۲ بشأن الاصلاح الزرامی قد عالج مــالة

ثفة يت ملكية الأرض الزراعية بأن يتفق ذوى الشأن على أن تؤول إليا ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر الانفاق رفع الأمر إلى المحكة المختصة سواء منهم أو من النيابة العامة انفصل فيمن تؤول إليه الأرض، فاذا لم يوجد من يستطيع ألوفاء ساقى الأنصبه قررت الحكمة سمع الأوض دن طويق المزاد – كما تفصل المحكمة في أيلولة الأرض غير القابلة للتجزئة لمن يحترف الزرامة من ذويٌّ الشأن ، فان تساووا في هذه الصفة اقترع بينهم فاذا كان سهب كسب الملكية بالمياث نضل من يُشتغل بالزراعة من الورثة ، فإن ساووا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فاذا تعدد الأولاد افترع بينهم - ويبين من ذلك أنه لَّا تمارضُ بن حكم المـ ادتين صافقي الدكر وانتقال ملكبا الأرض الزراعية طُبِقًا للقواعد العامة للعارق كسعب الملكية ومن بينها الميراث مما مفاده أند حتى يتم انقاقا أو قضاء أبلولة الأرض الزرادية إلى المستحق فإنهم جميعا يظلمون منتقمين بأخدتهم في الأرض على الشبوع، والما كانت الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع بن حتى الشركاء حميما بنسبة حصة كل منهم واشريك على الشيوع أن يرجـ ع بويع حصته على الثمركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد من جصتهم كل بقدر نصيبها في هذه الزيادة . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى بمطالبة المعامون ضــــدم بمصتهم فى الربع باعتبارهم شركاً. غي أرض النزاع ، ضد الطامن بصفنه الذي يضم يده على ما يزيد عن حصته ٤ هَا ذَا دَنَّهَ مَنَ الأَخْيِرِ بأَنْ أَبْلُولُ ۚ أَرْضُ النِّرَاعُ لأَحْدُ الوَوْلَةُ طَبَّقًا للسادتين المشار إليها آنفا تعتبر مسأله أولبة يجب الفصل فيها قبل الحكم بالريع فانه طبقا للسادة ١٢٩ من ة نوزا اوافعات فإن وقف الدهوى هو أمر جوازي للحكمة حسيها تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الحارجة عن [اختصاصها ، لما كان ذلك . فان دمم استجابة محكة الاستثناف لطاب الطاءن . كان لمُسا بِينه الحَمْمُ المَطَّعُونَ فَهِ ضَمَّنيا من مدم جدَّبة المنازعة في نطاق سلطة الحكمة التقديرية بلا تعقيب علمها من النقض ، ومن ثم فان النعي عليه بالإخلال يحق الدفاع أو القصور المبطل يكون على فدر سند متعين الرفض . وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السهب الأول على الحسكم المطمون فيه الحطا فى العانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بملكيته لارض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للمكية هو وزوجته المرحومة ... ... من قبله وهو سبب فائم بذاته من أسباب كسب المكية ورغم ذلك قضي الحكم المطمون فيه باستحقاق المطمون ضدهم الربع دون تحقيق دفاعه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذاك أنه من المارد انونا عملا بالمسادة ٧٠ من القانون المدنى أن الأرض المملوكة ماكية خاصة للدرلة لا يجوز تماكها أوكسب حق مينى عليها بالنقادم ، متى كان ذاك ، وكان الناب من الأوراق أن أرض المناع تدخل ضمن الأراض المستولى عليها بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى ، ومن ثم تعتبر مملوك للدولة من تاريخ إصدار قوار الاستياد النهائي طلها وتوزيعها على المنتفع المرحوم ... .. والتوقيع على المقد الحرر بينه و بن هيئة الاصلاح الزراعى لا ينقل ملكيتها إليه ، إذ أن إلمول عليه قانونا الانتقال الملكية إليه ، وأسميل البيه علم قالما الملكية اليه ، وأسما كات أوراق الدعوى خلوا من أى دابل على ذاك ، فأن الملكية نظل للدولة ولا يجوز للطاعن على خار من أى دابل على ذاك ، فأن الملكية نظل للدولة ولا يجوز للطاعن على بالرفض ،

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المعاون قيه الخطة في الاستاد والفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول أن استمارة البحث وفم ١٦٥٥ الحاصة بأرض النزاع قسد شمات اسمى المنتفع الأصل وزوجته مورثة الطاعن ممساكان يتمين معه اعتبار الأرض منامفة بينهما كمنفعين ورغم ذلك أسندها الحكم المعامون فيه جميمها للمنتفع الأصلى دون الزوجة و بذلك فقد خالف الثاب في الأوراق . وحيث إن هذا التمى غير مقرل ، إذ أنه عما لا تجوز المحادلة به أمام هذه المحكمة ، ذلك أنه من المهور أن لقاض الموضوع الساطه النامة في مث المستندات المهدة له وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع وتى كان استخلاص اسائفا وله سنده ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المتنع الأصلى لارض النزاع هو المرحوم ... ... دون زوجته وأورد في هذا المناخدوس المستندات التى تنطوى هلما الدموى والتى تؤيد صحة استخلاصه سواء منها المقدية من الطاعن أو من المطمون ضدهم وتقرير الخير المنتدب ومحاضر أعماله ، ومن ثم قان مجادلة الطاعن في خلص إليه الحكم غير متبوله ويضحى المنهن حلى غير الماون مدهم والمها المنهن حلى غير الموله ويضحى المنهن حلى غير الماون م

وحيث أنه لمسا تقدم يتمين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفجر سنة ١٩٨٢

رثامه المهد المستشار/ محمد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس الهسكمة رئيسا ، وعضوية السادة المستشاوين ، عبد الرشيء قوفل ، صيد صقر ، عبد المنهم بركه وعل عبد الفتاح خليل،

## (141)

### الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٥ القضائية :

(١) عمل \* تصحيح أوضاع العاملين \* مدة الحدمة السابقة .

مدة المدينة السابقة م ١٧ × ١٨ × ١٩ من ق ١١ سنة ١٩٧٥ وجوب حوضها على لمنة عشون للماملين لاعادها و إصدار قرار وإضافها -

. (۲ )..حکم " تسییب " ما یعد قصورا . عمل .

التملك باعتصاص خنســـة شئون العاملين دون مدير الممنع باعتباد مهة غيرة العامل - ق ١٩٧٥/١١ - دفاع جوهرى إغفال الرد عليه - قصرر -

مؤدى حكم المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العمام الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ أن مدة الحليمة السابقة المطالب بحسابها تعرض على لحنة شئون العاملين بالحهسة التابع لما العامل لامتادها و إصدار قوار بإضافتها وذلك بطلب ياتزم بتقديمه إليها في الميعاد المحمد بالمادة ١٩ منه .

٣ ــ ١٠ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاء بعن مدة الخسدمة موضّع النزاع إلى للسندد الكلية المنصوص عايما في المسادة ١٧ من القانون ١١ سنة ١٩٧٥ المشار إليه وتسوية حالة المظعون ضده طبقا لأحكامه على أن شهادة الخرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة بمكفر الزبات وذلك بغير الرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت بد في مذكرتها المقسدمة لحكة الاستثناف بناريخ

١٩٨١/٤/٤ من أن المختص باعتاد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير عام المصنع حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشايه القصور بما يستوجب نقضه .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

الوَّحَيِّثُ إِنْ الوَقائم — حلى ما يبين من الحكم المطمون فيه وصائر الأوراق — تَحْصَرُلُ فَي أَنْ الْمُطْهُونَ مُسْسِدُه أَمَّام الدَّوي وقم ١٩٨ سنة ١٩٧٦ عمال كلي الاسكندرية على الطاعنة ــ مُركة اسكندرية للزيوت والصابون ـ طالبة الحكم بأحقيته للفئة التاسعة اعتبارا من٣/٦.٧/٣ بيره . واليمامنة من ١٩٧٦/١٢/٣١ ومَا يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الشركة الطائعة أن بدَّفِعُ له فروقا قــدرها ٣/١٠/١٠/ وأنها في تطبيقها للقانون ١١ لسنة ٧٥، قررت له الفئة التاسسة اعتبارا من ١/١١/٨٣٩١ والثامنة من ١/١١/١٩٧٩ بأ مرشهري قدَّرهُ ١٥ آجَّتُها اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ ولم تحسب له الشركة مدة خبرة من ين برسنة ١٩٥٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولذلك أوام الدعوى بطلباته سالفه البيان فندبت المحكمة خبيرًا . و بعد أن أودع تقـــريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٢ برفض الدەوى . استأنف المطعون صده هذا الحكم بالاستلناف رفر ٧٢، سنة ٣٥ قُ أمام محكمة استلناف الاسكندرية التي قضت شاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ إعادة المأمورية للخبيرلنحقيق طابات الطعون ضده تأسيسا على ضم مدة الحبرة المتنازع عليها . و بعد أن دم الحبير تقر بره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٨ بالغـاء الحِيمَي المستأيفِ و بأحقية المطعون ضده في الفئة السابعة اعتبارًا من ١/ /٠٧٠ و إلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٤١ جنيها . طعنت الشركة الطاء، في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحسددت جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ عنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث أن مما تناه الذهر كه الغاعنة بالسبين النانى والمائت من أسباب الطعن على الحكم المطون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في الديب عن بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه باعتبار مدة الحيرة من ١٩٠٩/١/ ١٩٥٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٠٠ كماة خدمة سابقة للطعون ضده واحتسبها عنذ تسوية حالته بالتعابيق لاحكام الفانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ عنن المدد الكلية له على أن شمادة الحرة بهذه المساحة مهتمدة من مدير المصنع في حين أن المقانون لم يحول مديرى المصاغ أو المروع أو الوحدات الإنتاجيه ساحة اهماد تمادات لم يخول مديرى المصاغ أو المروع أو الرقية بل جمل ذلك كله من اختصاص لمنة شئون الله المين دون غيرها وقد تمسكت الطاعنة بهسدا الدناع أمام عكمة المستثناف غير أن الحكم المطور في التسبيب .

وحيث أن هذا النمى في عسله ذلك أنه لما كانت المسادر بالقانون وقرم ١٦ تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام العمادر بالقانون وقرم ١١ السنة ١٩٧٥ تنص على أن " برقى اعتبارا من ... ... الذين تتوافر قيهم الشروط الآتية: أولا ــ انقضاء المدة الذالية على العامل في الحدمة عسو به طبقا للقواعد على حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المسادة السابقة أو في الجداول المرافقة مناه شروط احتساب المدد الكلية المنصوص عليها في المدد الآتية : ... إ ... " وحددت المسادة ١٩ منه من المدد المكلية المنصوص عليها في المدد المائية التي تدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المدار بالمدد المائية التي تدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المدار باحتساب المدد الشار إليها وفقا للقواعد السابقة قوار من لحنة شئون العاملين بالجلية التي يتمها العامل بنساء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه المجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشو هذا القانون . " وهو مامؤداه أن مدة الحدمة المسابقة المطالب بحسابها وفقا لاحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من ذلك القانون

عب أن تعرض على لحنة شئون العاملين بالجهة التابع لها العامل لا ضادها و إصدار قرار بإضافتها وذلك بطلب يانزم بتقديمه إليها في الميماد المحدد بالمادة ١٩ منه لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاءه بضم مدة المحدمة موضوع الزاع إلى المدد الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وتسوية حالة المطمون ضده طبقاً لأحكامه على أن شهادة الحبرة بهذه المدة معتمدة من مديرعام الشركة بكفر الزيات وذلك بغسير الرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئنافي شاريخ على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئنافي شاريخ المماري وليس ما الماري وليس مديرهام المصمع حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغسير به وجه الرأى في الدعوى ؟ عانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه دون قاله المحت باقي أسباب الطعن .

# جلسة ۲۱ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

# $(1 \wedge \cdot)$

الطعن رقم ٢٠٠٢ اسنة ١٥ القضائية :

(١) عمل . تصحيح أوضاع العاملين ٥٠ الصبية ومساعدى الصناع " .

أحكام القانونين ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لمسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل فائون تصميح أرضاع المعاملين بالدولة والنظاع إمام ، تصر صرياتها حل المديني بوظائف العبيسة والافراقات ومباحدى المهناع المبلغ طلعوص عليم في العقرة (ج) من المساحة (٢١) عني القانون وتم إلا لعبة ١٩٧٥

(٢) عمل . تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

تعليات الجهاز الركور للنظيم والإداوة - قوادات تنايسيسة فيرطزنة وليست لهـا صفة فلتشريع -

را — نظرا لما أوجده القانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بن هؤلاه العاملين (الصبية والإشراقات ومساعدى العمناع) بالرغم من أنهم حمياً يقومون بنفس العمل ، وأدوا بنجاح اجتحان مسابقة عند دخو لهم الحدمة لأول مرة واجتازوا الامتحان الفي اللازم للرقيسة إلى درجة الصائم الدقيق دون تفرقة وتوخيا للمدالة بين أفراد هذه الطائمة الواحدة ، واستقرارا لأوضاعهم الوظيفية فقد أصدر المشرع القانون وقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن من وطبيق لحدول الثالث المدحق بقانون تصحيح أوضاع العابلين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبيسة والإشراقات ومساء اللصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة تدامية (٢٠ / ١٣٠) إعتبارا من تاريخ التعين في تلك الوظائف

أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مايترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا نقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغاين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التسالي لمض سنتين من عاويخ التعين في إحدى تلك الوظائف مع مايترتب على ذلك من أثار ، وإشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثانية عثمرة " ثم صدو بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ وجاءت الفقرة الأولى من مَادتُه الأولى مطابقة تمساما لنص المسادة الأولى من القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ ومفاد ما تقدم في مجوعه ، أن أحكام القانون وقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن يعسنده الفانون رقم ٥١ اسنة ١٩٧٩ لا سرى إلا على المعينين بوظائف الصهية والإشراقات ومساءدي الصناع فقط المنصوص عليهم فَى الْفَقْرَةُ (ج) من المهادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم ﴿ إِذْ كَانَ الوَاقِمِ فَى الدَّعَوى أَنْ المطِمُونَ صَدَّه •ن الْماملين اليدويين لدى الطاعنةُ بقهم المصابن وتدرّج في الترقية حتى حصل على أنمئة السادسة تطبيقا للقانون رقم ١ السنة ه٧٥ ، مما ،ؤداه أنه ليس ، والصبية أوالإشراقات أومساعدى الصناع الذين خصهم الشارع دون سواهم بإلتعديل الذي تم بالقانونين رقى ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ١٥ لسينة ١٩٧٩ فيتنجيير احكامهما عنه ٥٠

٧ - ماورد بالكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركن للتنظيم والإدارة من استداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الماركن للتنظيم والإدارة من استداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ إلى العاماين من فيرالصبية والإشراقات ومساهدى الصناع يخانف أحكام القانون في مقام عكمة النقض حمن أن تعليات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرارات تنظيمية غير مازمة وليست لها صفة التشريع ملماكان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وطبق في شأن المطمون ضده التعديل الوارد بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٩ و ٥٠ لسنة ١٩٧٩ و تقني له بالفروق المسالية على هدذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه درن ماحاجة لبحث باقى أسباب الطعن أحد في تطبيقه بما يستوجب نقضه درن ماحاجة لبحث باقى أسباب الطعن أحد المساب العان أحد المساب الطعن أحد المساب الطعن أحد المساب العان أحد المساب العان أحد المساب العان أحد المساب العان أحد المسابق المسا

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكاية .

الطمن تتحصل في أنّ المطمون صده أقام الدعوى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٨ ممال كلى طنطا على الطاعنـــة ــ شركة طنطا للزيوت والصَّابون ــ طالبا الحبكم متطبيق أحكام الفانون رقم ٧٧ سنة ١٩٧٦ عليه وتسوية حالته وتدرج فنتــــه الوظيفية على أصاسه ومِساواته بزملائه و إلزام الطاعنة بصرف مايستحق له من فروق مائية مِن تَأْرِيخُ التعين حتى الحكم ، وقال بيسانا لدعواه ، إنه بتساريخ ١١/٨/١١ (١٩٥١ التحق بالعمل لدى الطاهنة في عمل فني ، وأنه وفقا للقانون رقم ٧٧ السنة ١٩٧٦ يعتبر شاغلا للدرجة التاسمة من تاريخ التعيين ، كما يستحق الدرجة الخامسة ٧٨٠/٤٢٠ ج في ١٩٧٤/٨/١١ ، و إذ قامت الطاعنة بترقيــة زملاء ل. وأبت عليه حقه في الترقية ، فقد أقام الدعوى بطلمانه السالفة البيان . ويتماريخ ١٩٧٩/١/١٥ حِكَمَتُ المحكمة بندب خبيرلأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحِكمُم و بعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١ بأحقية المطعون صده للترقية للفئة ألحامسة اعتبارا من ١٩٧٥/٤/١ وبالزام الطامنة أن تؤدى له مبلغ ٣٨٨ج و ٤١٦م . إستأنفت العاصنة هــذا الحبكم أمام محكة استذاف طنطا ، وقيد استئنافها برقم ٦ صنة ٣٠ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/١ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير الفحص اعتراضات الطاهنة ، و بعد أن أودع الخبر تقريره قضت في ٢٦/٥/٢٦ يتأييد الحريم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحريم يطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الحكمة في فرقة مشورة عفددت انظره جاسة ١٩٨٢/١١/٧ وفيها التزمت النياية وأبها . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاهنة بالسبين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه ، خالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول ، ان المطعون ضده من العاملين الدوية لديها بقسم المصاب ، ممن طبقت على حالاتهم الحدول الثالث المادين الدوية والنطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ، و إذ طبق الحكم في شأنه أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ والذي يقتصر نطاق تطبيقه على حالات الصبية والإشراقات ومساهدى الصناع فحسب وأسس قضاءه على ما ارتآه الجهاز المركن للنظم والإدارة بكتابه رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ من المدل القانون على العاملين من خير الصبية والإشراقات ومساهدى الصناع ، بما يتعارض وصر يح نصوصه ، فان يكون على القانون ،

وَحَدِيثَ إِنْ هَذَا اللَّهُمَى شَاءِيُّكُ ﴾ ذلك لأنه لمسا كان قانون تصحيح أوضاع العاماين المدنيين بالدولة والقطاع العام ألصادريه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ قد نص في المسادة ٢١ منه على كيفية حساب المستدد التكلية المتعلقة بالعاملين المبينين في الوظائف المهنية أو الفتية أو الكِتَابِيَّة في الخاصلين على مؤهلات دراً مَهُ وَالْحَدَدَةُ بِالْحَدُوثِينَ الثَالَثَ وَالْغَامَشُ الْمُرَافَقِينَ لَلْقَانُونَ اللَّهُ كوو ، وامتبر في الفقرة (ج) منها الصبية والإشراقات ومساعدي العناع الذين اجتازوا الامتحان ألفني بنجاح شاغلين للفئة ( ٣٣٠/١٦٢ ) او ماينادلها اعتدارا من أليوم التالى لا نقضاء صبع سنوَات من تاريخ دخولهم الخدمة مالم يكونوا قد شفلواً هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق وكان قد نبين عند تعابيق هسذا القانون على العاملين المعينين بوظائف صبية وإشراقات ومساعدى صناع ـ على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٧٦ ــ أن منهم من هو حاصل على الشمادة الابتدائية القديمة أو الإعدادية واعتبروا في الفئة التأسعة من بدء التعين ومنهم من هو غير حاصل على أيدٌ مؤهلات وهؤلاء اعتبروا ۗ في الفئة التاسعة إصبارًا من اليوم التالى لا الهضاء صبع سنوات من تاريخ دِحَوْلُمْمَ الحدمة مالم يكونوا قد شغلوا هـ لمه الفئة أو مايعادلها في تاريخ سابق ، وتُطَوَّأُ ـــــا أوجده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاء الغاءلين بالرغم

من أنهم جميعا يقومون بنفس العمل وأدوا بنجاح امتحان مسابمه عند دخولمم الحدمه لأول مرة واجتازوا الانتحان الفنى اللزم للترقيمه إلى درجة الصانع الدقبق دون تفرقة ، وتوخيا للعدالة بين أفراد هذه الطائفة الواحدة واستقراراً لِأُوضَاهِهِم الوظيفيه ، فقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واص فى مادته الأولى على أن ° فى تطبيق الجدول الثالث ألماحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المديرين الدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة( ٣٦٠/١٦٢ ) اعتبارا من:'ويخ التعبين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آ ثار ٤ وَبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة من السادسة عشرة عاما أماغير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليومالتالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفقة من الثامنة عشرة . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ اسنه ١٩٧٩ وجاءت الفقرة الأولى من مادته الأولى مطايقة لنص المــادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونصت الفقرة الثانية على أن تحتسب المدة الكلية للعامل اعتبارًا من تاريخ النعين أو بلوغه من الثالثة عشر أيهما أفرب . ولمـا كان مفاد ما نقدم في مجموعه أن أحكام. الفانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ٩٧٦ لا تسرى إلا علىالمعينين بوظ ئف الصبية والاشراءات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم في الفقوة (ج)من الممادة ٢١ من الفا ونرقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم. و إذ كان الواقع في الدوري أن المطعون ضده من العاملين اليدويين لدى الطاعنة بفسم المصابين وتدرج فه الترقية حتى حسل على الفئة السادسة تطبيقا للقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمسا مؤداه انه ليس من الصهية أو الاشراقات أو مساهدى. الصناع الذين خصهم الشارع دون سراهم بالتعديل الذى تم بالغانونين رقمى ٧٧ لســـنة ١٩٧٦ و ٥١ لســـنة ١٩٧٩ ، فتنحسر أحكامهما عنه ، ولا يفيد متها ، ولا يغير من ذلك ما أورده الكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الحهاز المركزى للنظيم والإدارة من امتداد أحكام المقانون رقم ٧٧ لسنه ١٩٧٦ إلى العاملين من فيرالصبية والاشراقات ومساءدى الصناع ،

لما ينطوى عليه هذا النظر من غالقة للفانون ، فضلا عما هو مة رو في فضاء هذه المحكمة حسن أن تعليات الجمهاز المركزى للتنظيم والادارة لا تعدو أن تكون قرارات تنظيمية غير ملزمة ، وايست لها صفه النشريع . لماكان ذلك ، وكان الحكم المعلمون فيه قد خالف هذا النظر وطبق في شأن المعلمون ضده التعديل الحواود بالفانونين رقى ٧٧ لسنه ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ و قعى له بالفروق بالمالية على هذا الأساس فانه يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون ما حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

# جلسة ۲۱ من نوفمرسنة ۱۹۸۲

برقامة السيد المنتشار / بحد عبد الرعم حسب الله نالب رئيس المكنة رئيسا وعضوية اللماة المستشارين : عبد الزهيد نوفل > صيد صتر > عبد المنم بركة وجد فؤاد بنير •

## (1)

### الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٧٥ القضائية :

( 1 ) دعوى . الدفع بعدم قبول الدعوى " تأمينات اجتماعية "

المنفع بعدم ترول المعموى المؤمس عل سمخ المساعة (١٥٧) من تق وقم ٧٩ منة و١٩٧٥ و يؤمدار تة قون النامن الاجتباعى دفع نشكل موجه لإجواءات الخصورة حدم اعتباؤه دفعا بعدم القبول بما نعبت عليه المساءة \*\* ١٩٥٠ \*\* من قانون المرافعات »

(٢) حكم " الحسكم بعدم قبول الدعوى " ولاية المحكة ، تأمينات اجتماعية الحسكة ، تأمينات اجتماعية الحسكم بعدم قبول المحرى المؤسس على سكم المسادة " ١٩٧، " من قد زقم ٢٩ منة ١٩٧٥ لا تستنفذ به المحكة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . النضاء امتثنافها بالنا، دا الحكم وجوب إمادة الدعوى إلى محكة أول درجة لنظر موضوعها .

١ - نص المادة ١٥٥ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفيه الدماوى الخاصة بالمنازعات الناشئة من تطبيق أحكامه ، فيتمين مراهاتها إهمالا للأثر الفورى الخاصة بالمقانون . لماكان ذلك ، وكان الثابت أن المطمون صنده أقام الدعوى بناريخ ١٩٧٧/٧٢٥ بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجمان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لوفعها قبل تقديم طلب إلى الحيثة المختصة لموض المنازعة على تملك اللجمان ، هو في حقيقته دفع ببطلان الإجماء ، فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إجماءات الحصومة وشكلها لإجماءات ، فإن هذا الدفع يهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع الفبول عما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع

م المستومي بقرير أني جذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم الفيول علم ورجة بقبولها عدا معلم الفيول علمة أول درجة بقبولها عدا الدفع الشكلي والحكم بعد قرال الدفوي تأسيسا علىذلك، لاتكون قداستنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم و برفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها الان هذه الحبكمة لحم تقل كانتها فيه ولاتملك محكمة الاستئناف النصدى فلذا الموضوع لهما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات النقاضي على الحصوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى الاه السيد المستشاو المقرر والمرافعة ربعد المداولة .

حيث إن ألطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما سين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراقي الطمن — تحصل في أن المطمون ضده أفام الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٧٧ عمال

كلى جنوب القاهرة على الطاهنة ـ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والحمية التعاونية للبترول ــ طالبا الحكم يتسونة المعاش المستحق له على أساس المرتب الفعلى عن السنتين الأخيرتين قبل إحالته إلى المعاش في ١٩٧٦/٨/١ متضمنا مكافأة الإنتاج والحوافز مع ما يترتب ملى ذلك قانونا من آثار و إلزام الطامنة بالفوائد الفانونية بوافع ١ ﴿ مَنْ تَارَيْحُ الحَكُمُ فِي الدَّمُويُ لَحَنَّ إِجِرَاءُ النَّسُوبَةُ المستحقة وقال بيانا لها ، أنه كان يعمل سائقا بالجمية التعاونية للبترول وانتهت خدمته فى ١٩٧٦/٨/١ لبلوغه السن الغانونية ، وإذ أنكرت عليه الطاءنة حقه فيضم متوسط مكافأة الإنتاج والحوافز إلى أحره وتسوية معاشه على هذا الأساس، فقد أقام الدحوى بطلباته السالفة البيان . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، وبتاريخ ٢٦/٣/٠٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فرفعها قبل الأوان عملا بالمادة ١٥٧ من الفانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ · استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكة استثناف ألقاهرة وقيد استثنافه برقم ٢٥٨ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ حكمت الحكة بالغاء الحكم المستأنف و برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعهًا قبل الأوان ويتدّب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة ف١٩٨٢/١/١٣ بأحقية المطمون ضده طرف الطامنة صافى مهاش قدوه ۱۲۱۹ج و ۱۹۵۶م من الفترة من ۱۹۷۶/۸/۱ حتى ۱۹۸۱/۹/۳۰ و بأحقيته فی معاش قدوه ۹۱ ج و۷۷۶ م اعتبارا من شهو اً کنو پر سنة ۱۹۸۱ . م طعنت الطامنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم ، وموض الطمن على هذه المحكمة في قرقة مشورة ، فحددث لنظره جلسة ١٩٨٢/١١/٧ وفيها النزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطاعنة تنمى سبب طعنها على الحكم المطبون فيه ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي سان ذلك تقول ، أن دفعها بعدم قبول دعوى المطمون ضده المؤسس على حكم المسادة ٧٠ من الغانون وقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ ، هو في حقيقته دفع شكلي ببطلان الإجراءات موجه إلى شكل الخصومة لعدم مراعاته الإجراءات المنصوص عليها في هذه المسادة والتي ستوجب قبل الجوياءات المنصوص عليها في هذه المسادة والتي ستوجب قبل الجوياءات المنصوص عليها في هذه المسادة والتي ستوجب قبل الجوياءات المناسقة الموض النزاع لنسويته بالطرق

الودية على لحان فحص المنازعات المناشئة من تطبيق أحكام هذا الفانووب والتي صدر بتشكيلها قوار وزير التأمينات وقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩٧٩، ومن ثم لم تستنفذ الحكة الابتدائية بقبولها هذا الدفع ولايتها في نظر المرضوع ، مما كان يتمين ممه على محكة الاستشاف وقد ألفت الحكم الابتدائي ، أن تعييسد الدعوى إلى محكة الدرجة الأولى لافصل في موضوعها ، لأن هذه الحكة لم تقل كامتها فيه ، وإذ تصدت محكة الدرجة النائية لنظر الموضوع وفصلت فيه ، مما ترتب عايم تفويت إحدى درجات التقاض ، فإن حكها المطون فيه يكون معيها بخالة الفانون والخطأ ف تطبيقه.

﴿ وحيث إن هذا النعي سدند ، ذلك لأنه لما كات المادة ١٥٧ من قانون التأمن الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به اعتبارا من ١١٥مه و قبع نصب على أن حم تنشأ بالهيئة الختصة لحان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر يتشكيلها وإحراءات عملها ومكافآت أعضائها فرار من الوزير الختص وعلى أسحاب الأعمال والمؤمن طهم وأسحاب المعاشات والمستحقين وغرهم من المستفيدين قبل الجوء إلى القضاء تقديمطلب إلى الهيئة الختصة لعرض الزاع على الجان المشأن الها لتسويته بالطرق الودية ... ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ." وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ويُشر بالوقائع المصرية في ١٩٧٧/١/٩ ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار ، لايجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى المينة الختصة لعرض منازعتهم على تلك اللجان ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إحراءات معينة في شأن رفع الدهاوي الحاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيتعين مراعاتها إعمالا للاثر الفورى المباشر للقانون . لماكان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧،٢٥ بعد شمر القرار الصادر بتشكيل الجان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طَّلْبُ إلى ألهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان ، هو في حقيقته دفع ببطلاق الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ويضحى بهذه المثابة من الدفوع الشكاية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة و١١٥ من قانون المرآفعات ، إذ أن المقصود بالدُّفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة •و 🗕 كما صرحت به المذكرة التفسيرية 🗻 الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لساع الدعوي وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى ، باعتباره حقا مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدءوى بطلب تقريره ، كانعدام الحق في الدءوي أو سقوطه لسبق الصلح فها ّ ، أو لا نقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة و١١٥ مرافعات على الدفع الشكلم الذي يتخذ إسم عدم القبول كما هو الحال فىالدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وسرماه، وإيس بالتسمية التي تطلق عليه، ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية وايس دفعا بعدم القبول عما ورد ذكره في المسادة ١١٥ سالفة الذكر ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها فى نظر موضوع الدوى ، فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستثناف بإلغاء هذا الحكم وبرفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لم تقل كانتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف النصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاض على الخصوم . وإذ عَالفُت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصــدت لموضوع الدموى وفصلت فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما نقض الحكم في خصوصه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتمين القضاء بإحالة القضية إلى محكة جنوب القادرة الابتدائية لنظر الموضوع .

# جلسة ٢١ من نوفمبرَ سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار / عجد البندارى الشرى فائت رئيس المحكة ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهم فواج نائب رئيس المحكة ، عبد العربي فوده ، عبد لطفى السيد وعد ابيب المضرى .

# · (1 A Y)

### الطعن رقم ١٧ لسنة ٧٤ القضائية :

(1) عَكَمَةُ المُوضَوعِ ﴿ مَسَائِلُ الْوَاقِعِ ﴾ .

المُحَمَّةُ الوَسْوعِ عَلَمْهُ فَهِمُ الْوَاتَعَ فَيَ الْعَدُونِي مِنْ كَانَ امْتَخَلَاصِهَا مَالُهَا

( ۲ ) دعوى دو دموى منع التعرض " دو ميعاد رفع المدموى " .

مسافرالسنة الفادة لرفع دجري متبالتموض م الله في يقي أيساني بتنوط أثره . وفع الدعري خلافها أيام بحكة غر غيضة بجو ف تجاني أنقول الفي يرقف عاب تبرقيا \* حلة ذلك .

#### (٣) اختصاص . دعوى وو نفار الدعوى " .

الترام المحكمة المحال إليها الدوى بـ فلرها . أثره . ما تم صحيحا من إحراءات نهل الإح له يَهِ في صحيحا م على الحكمة المحال إليها الدوى منا به الإجراءات من حيث النهت .

#### (٣) نفض <sup>رو</sup> سلطة محكمة النقض "

إنهاء الحسكم ف قضائه إلى المنتيجة الصعيمة قانونا - وشمال أصبابه على أخطاء قانونية لهـ 124 النقش تسميحها هون أن نقضه .

(٤) محكة الموضوع "تقدير الادلة" " نقدير أقوال الشهود " " واقع " " السبب الموضوعي " .

قاضى الوضوع • صطنه فى بحث الدلائل[والمسنندات المقدية والموازنة بينها والأخذ بأفوال هماهد دون بيان أصاب ذلك مادام لم يخرج بنلك الأقواله إلى ما يؤدى إليه مدارلها . (ه) ملكية • تسجيل . سِع " التزامات البائع " " نقل الملكية " و دعوى صحة التعاقد " .

الماكحة فى العقار - لا تنتقل إلا باللدجيل - الحسكم العاهر بصحة ونقاذ عقدالبيع لا يرتبه. يذاته النقال الملكمة . تراغيها إلى ما بعد حصول القدجيل -

العبرة فى فهم الواقع هو بما تستخلصه المحكة من أوراق الدعوى استخلاصها ما ثقا .

٧ — النص في المسادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض و إلا كانت غير مقبوله . فإنه و إن كان هذا الميعاد ميعاد سقوط الايسرى عليه تقادم أوا نقطاع إلاآن رفع المدعوى في خلاله أمام عمكة غير مختصة مجز في تحقق الشرط الذي يتوقف عليه قبول المدعوى إذ أن الشرع في المسادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى محالتها إلى المحكمة المحكمة غير المختصة مؤديا بذاته إلى نظرها وكانه إحراء من إحراءات وفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ ونعها فتعتبر الدعوى أمام المحكمة غير المختصة . ومن المقرو في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة عبر المختصة عالمها ومن تم فإن على المحكمة الحال المها الدعوى وتنابع الدعوى أن نظرها محالتها التي أحيات بها ومن تم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة سبق صحيحا عا في ذلك إجراءات وفع الدعوى وتنابع الدعوى سيرها أمام الحال إليها الدعوى من حيث النهت إجراءاتها ألمام الحكمة التي أحالتها .

أُ ﴿ ذَكَانَ الحُمَّ المُطُعُونَ فَيهُ رَفْضَهُ الدُفْعُ بَعْدُمْ قَبُولُ دَعُونُ مَنْعُ التَّعْرُضُ لرفعها بعد مضى عام قد انهى إلى نايجة صحيحة فى القانون و بحسبه ذلك فلا مؤدى إلى نقض ما ورد فى أسبابه من تقر برات قانونية خاطئة ، ذ أن لحكة النقض، تصحيح ما وقع من أخطاء ع لقاضى الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازئة
 بعضها بالبعض الأخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس بلازم أن يبين
 أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها

ه إذ كان قانون الشهر العقارى قدأ وجب لنقل ملكية العقار بالبيع حصول الشهر طبقا للقانون وكان حكم صحة التعاقد الذى يتمسك به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليه إنجرد القضاء بصحة عقد البيع ونفاذه بل يبقى انتقال المملكية متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل طبقا للقانون

#### المحكمة

بعدُ الْاَطْلاعُ عَلَى الاَّوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و هذا المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع - حسبا سبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تقصل في أن المطعون ضدة أقام اللاغوي رقم ١٠٠ سنة ١٩٠٧ رقم المطربة على الطاعنة بطلب الحكم بمنع المرابة في ماكيته للما الملين بصحيفة الما اللاء على المناد على المناد بعضر النسام المؤرخ ١٩٣/١٧/٢٠ وقال بيانالها أنه يمثك عقار النزاع وأن الطاعنة تعرضت له فيه بزم أنها اشترته من آخر بعقد مؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٧ - حكمت محكمة زقى الهاد بمنتصى محضر تسليم رسمى بتاريخ ١٩٠١/١٢/١٦ ، حكمت محكمة زقى المؤرثة بعدم اختصاصها منظر الدوى و بإحالتها إلى محكمة الفاهرة الابتدائية وقيدت بحدولها برقم ١٩٠٥ المدنى كلى الفاهرة و بناريخ ١١/١/١٢٠ المنازع و وبادائها المائة و بناريخ ١٩٠١/١/١١/١١ وبادائها في النفيذ بمحضر الناع و بادائها الطلب و باحالته الى النفيذ بمحضر النبليم و بادائه الى النفيذ بمحكمة شبرا و وبادائه الى النفيذ بمحكمة شبرا و وبادائه الى النفيذ بمحكمة العالم و باحالته الى قمل النفيذ بمحكمة شبرا وقيدت الدعوى برقم ١٩٧٨ السنة ١٩٧١ المحلية المفرد المنازع و بادائه الى

شبرا ، وفيها أضاف المطعون ضده طلبا جديدا هو طرد الطاعنة من العقار . و بتاريخ ١٩٧٢/١١,٣٠ قضت محكمة شبراً بعدم الاعتداء بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ و بعدم اختصاصها بنظر طلب الطرد و باحالته إلى محكمة شمال الفاهرة . و بتار يخ ١٩٧٤/١/٢٨ قضت المحكمة بطرد الطاعنة من الشقة المبينة بالصحيفة المعلنة لهـــاً بدـاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨ استأنفت الطاعنة حكم منع التعرض رقم ٤٨٥ سنة ١٩٦٩ مدنى كاى القاهرة ، وحسكم الطود رقم ١٧٣٨ سنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا بالاستثناف رقم ٤٧٠٧ لسنه ٨٩ ق القاهرة ﴿ وَكَانْتُ الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ٩٦٤٣ سُنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة علىالمطعون ضده بطلب الحكم يتثبيت ملكيتها للعقار موضوع النزاع وكف منازعته وتعرضه لها فيه ٤ كما أقامت الدعوى رقم ٢٥٧٧ مدنى كلي القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بإخلائه من العين الموضَّحة بالصحيفة. وقالت بيانا للدعويين أنها اشترت العقار موضوع النزاع بعقد عرفي مؤرخ ٢/٢/٢٧ من آخر ، ووضعت يدها هليه من تاريخ الشراء وتملكته بمضى المدة المكسبة لللكية ، وقد نازعها المطعون صْده فى الملَّكية واغتصب العقار ووضع اليدعليه ، وقد قررت المحكة ضم الدعوى النانية للدعوى الأولى وقيدت الدعوى بعد ذلك برقم ٣٤٥٨ لسنة ١٩٧١ أ مدنى كلى جنوبالقاهرة. و بتار يخ ١٩١٣/١/٢٩ قضت المحكمة برفضالدعويين. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالآستثناف رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٠ القاهرة وقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف للأستثناف رقم ٧٠٧٤ لسنة ٨٩ق القاهرة . وَبَتَإِدِيجَ ٨/١١/٨ مِنْ مُصَبِّتُ أُولا ﴿ فَيَ الْاَسْتُثَنَافَ رَقْمَ ٧٠٧٤ مَنْ مُنْ أَمْ اللَّهُ القاهرة (أ) بَعْدُم جواز الاستثناف عن الحكم الصادر في الدعوي رقم ١١٣٨ صنة ١٩٧١ تنفيذ شيرا لسابقة الفصل فيه في الاستنناف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ مستأنف تنفيذ مستعجل شمال القاهرة (ب) بتأييد الحكم المستأنف رقم ٨٤٥ سنة ١٩٦٩ مدنى كلي القاهرة ثانيا ــ في الاستثناف رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٠ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقص . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفص الطعن . و إذ عرض الطعن علىالمحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها . وحيث إن الطعن أقيم على سببن تنعى الطاعنة بالوجه الأول منالسببالأول عَلَى الحَكُمُ الْمُطْمُونُ فِيهُ أَلْحُطَأُ فَي تَطْبِيقُ الْقَانُونَ. وَفَيْ بِيَانَ ذَلَكَ تَقُولُ أَنَا لحكم

قضى بعدم جواز استثناف الحكم الصادر فى الدهوى رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٦ مستأنف تنفيذ شبرا لسابقة الفصل فيه فى الاستثناف رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ مستأنف مستعجل تنفيذ شبال القاهرة، فى حين أن الاستثناف سالف البيان صادر فى مادة مستعجلة وأن أحكام القضاء المستعجل لا حجيه لها أمام قاضى الموضوع إذ لا تحسم الزاع ولا تكتسب قوة الأمر المقضى فيه . ولما كان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا الدى غير سديد ذلك أن الناب قمدونات الحكم المامون فيه أن الحكم نه فيه المحكم المستثناف أمامها من الحكم وقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ تشفيذ شيرا أنه في المنازعة الوقتية وهو فهم صحيح استقته من كون الحكم المستأنف حكما في منازعه وقتية ولا يقبل من الطاعنة المجادلة في ذلك أمام المنقض الدهوى استخلصه المحكة من أوراق الدهوى استخلاصا سائفا حمل كان ذلك حوكان النابت في مدونات الحكم المعافن فيه أيضا أن الطاعنة هي التي رفعت الاستثناف وقم ١٩٧٣/٢٧ مستحمل الوقية في الاستثناف المرتبي المستخبل المتثناف المرتبي المستخبل المتثناف المرتبي المستخبل المتثناف المرتبي المستخبل المتثناف المرتبي المتثناف المرتبي المتثناء مل محكة الحكم المطمون فيه المادة نظره . ويكون الحكم المطمون فيه فيا انتهى اليه قد أصاب مستحم المناذن ، والذي عليه أنه اعتلاق منازء وموقوعية بحكم صادر في منازعة وقيد لا يصادف علا منه فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطهون غيد الخطأ في تطبيق الفانون وتفسيره . وفي بيان ذلك تقول أن الحسكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى متع التعرض لرفعها بعد مضى سنة على أساس أن المطمون ضده رفع الدعوى إلى محكمة زفتى قبل مضى سنة من تاريخ النعرض وأن ذلك من شأنه أن يقطع مدة التقادم بالرغم أن المحكمة المذكورة غير مختصة المسلسل في الزاع ، في حين أن الفانون اشترط أن ترفع دعوى الحيازة أمام المحكمة المنتصة خلال سنة من وقوع النعرض الخائر ولا يرد عليها أحكام الوقف أو الانقطاع بسرب رفعها أمام محكة غير مختصة . و إذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون وتفسيره •

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه و إن كان النص في المـــادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دموى منع التعرض في خلال السنة التالية من وقوع النعرض و إلا كانت غير مقبولة 🕳 فإنه و إن كان هذا الميعاد • يعاد مقوط لا يسرى مليه وقف أو انقطاع ، إلا أن رفع الدموى في خلاله أمام هكة غير مختصه مجز في تحقق الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى ، إذ أن المشرع في المسادة ٢١٠ من قانون الرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى عالتهما إلى المحكمة المنتصة كما يلزم المحكمة الحال إليها الدموى سفارها ممسا يجمل رفع الدموى أمام اله-كمة غير المحتصة مؤديا بذاته إلى نظرها وكانه إحراء من إحراءات رفعها أمامها فتعتبر الدموى وكأنها قَدْ رفيت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في عاريخ رفعهـــا هو برفع الدهوي أمام المسكمة غير المختصة ، ومن المقور في قضاء هذه المحسكمة أن على الحكمة المحال إليها الدموي أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبق صحيحا بمــ ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدموى سيرها أمام الحكمة المحال إليها الدموى من حيث اتهت إحراءاتها أمام الحكمة التي أحالتها - لماكان ذلك - وكان الثالث في مدونات الحكم المطعون فيه أرب التحرض بالنسبة الطعون مسيده بدأ مِن تَارِيخِ مُحضَرِ النِّسليمِ في ١٩٦٦/١٢/٢٥ وأن الدَّوي رقمتِ أمام محكمة زقى غير الختصة في ١٩٦٧/١/١٧ وأن عكمة زقتي قضت بعدم اختصاصها ينظر الدموى وإحالتها إلى عبكة شرا بوأن هذه الحكة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدءوى وإمالتها إلى محكمة القاهرة التي نظرتها وقضت بالحكم المستأنف المؤيد بقضاء الحكم المطعون فيه ، فإن الدعوى تكون فد رفعت في خلال السنة التالية لبدء التموض ويكون الحبكم المطعين فيه برفضه للدنع قداتهي إلى نتيجة صحيحة في القانون و محسبه ذلك فلا ،ؤدي إلى نقضه ما ورد في أصبابه مِن تقريرات قانونيه خاطئة إذا أن يُحكِمُهُ النقِصَ تصحيح ما وقع فيه من أخطاء و يكون النمي غير مقبول ..

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك تقول الدالم الخام القام وفض دعوى تثبيت ملكيتها لعقار النزاع على أساس ما استخلصه من أقوال الشهود من أن الطاعنة لم يكن لها حيازة للمقار المدة الطويلة المكسبة لللكية وأن مستنداتها غير كافية لا ثبات ملكيتها ، في حين أن اقوال شاهدى المطمون ضده جاءت متناقصة مما يسقط الدليل المستمد مثها وأن مستندات الطاعنة وهى عقد البيع الابتدائى والحكم الصادر بصحته وأن مستندات الطاعنة وهى عقد البيع الابتدائى والحكم الصادر بصحته ونفاذه وعضر النسام ولتى أطرحها الحكمة قد نقات ملكية المقار إليها .

وحيث إن هذا النعى غير صديد، ذلك أن البين من مطالعة الحكم الطعون فيه إنه استعرض مستندات الدعوى وأقوال الشهود وأورى بمدوناته أن أقوال شاهدى الطاعنة لآ تكفئ لاقناع الحكمة بصحة ادعائها وأضاف أند لا يغير من هذا النظر ما قدمته من مستندات فقد تكافل الحكم السنانف بالرد على هذه المستندات بما يدحض دلالتها في إنبات الدَّموي ، كما أورد الحكم الابتدائي الذي أحال إلبه الحكم المطمون قيه بإعبابه أن عقد البيع العرق لا ينقل ملكية العَمَّانِ المبيع ، إذ أن المنكية لا تنقل إلا بالتبخيل ، كما أن الحكم بصمة التماقدُ لاينغل ملكا إلا تشتجيل الحكم ... ولا خلاف علىأنَّ المدعة (الطاعنة) لم سجل الحكم الصادر بصحة تماندهما ... وأن ما تفول به المدعية (الطاعنة ) من أنها تملكت عقار النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة لللكية هو قول منها غير صحيح لعدم اكتهال المدة القانونبة لوضعاليدوهي خمسة عنمر سنة حتى تاريخ رفع الدعوى . وقد استخلصت المحكمة من المستندات المقدمة في الدعوى استخلاصًا سانغا إن بدء وضع يد المدهية على عقار النزاع قسد حصل فى ١٩٦٦/١٢/٢٠ تاريخ استلامها للعقار بمحضر النسلم المؤرخ بذات التاريخ وانه من ثم لم يمض على وضع يدها حتى تاريخ ونع الدَّفوي في ١٩٧٠/١٢/١٠ هدة خمس هشرة سنة . لما ركان ذلك ، وكان لقاضي الموضوع السلطة الناءة و من دُلاتُل عَمْم الواقع في الدعوى من الأورّاق وله بحث ما يقدّم له من دّلاتُل ومستندات وموازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح شهادة شاهد ملى شهادة أَخْرُ وَلَيْسَ بِلازِمُ أَنْ يُبِينِ أَسِهابِ هَذَا الترجيحِ مَا دَامٍ لَمْ يَخْرِجِ بِأَقُوالِ الشاهد

عما يؤدى إليه مدلولها ، وله استخلاص ما يراه متفقا من واقع الدهوى ولا وقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سايامستمدا من الأوراق، لما كان ما تقدم ، وكان قانون الشهر المقارى قد أوجب لنقل ملكية المقار بالبيح أن يتم حصول الشهر طبقا القانون ، وكان حكم صحة التعاقدالذي تتملك به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليها بجرد القضاء بصحة مقد البيع ونفاذه بل يحق إنتقال الملكية متراخيا إلى مابعد حصول النسجيل طبقا القانون ولم تفد الطاعنة بأنها سجات الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيع من آخر ، لما كان ما ساف ، وكان الحكم المطمون فيه قد امتند في قضائه إلى ما حصله بأسباب سائفة من أقوال شاهدى المطمون ضده ومن بصوص المستندات والتي من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها من عدم تمسك المطاعنة المكسبة الملكية المطاعنة المكسبة الملكية الما بالشهراء وهي نتيجة التي وصحيح القانون، فإن النعى يكون على غير أساس ،

وَحَيْثُ إِنَّهُ لَمُمَّا تَقَدَمُ يَتَّمَينَ رَفْضَ الطَّعَنَّ .

### جلسة ۲۲ من اوفمرَ سنة ۱۹۸۲

# $(1 \lambda \tau)$

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ – ٢ ) عمل " أجر " . تجنيد "الإستدعاء من الاحتياط" .

(٤) الأمر . الأصل فيد ، اله لقما الدمل ، الإستثناء ، حالات محددة على سيمل الحبير. المؤسّرة المجينة الدامل ، الحسكم الوارد بالمسادة ، ه ق ه ، ه السنة ه ١٩٥ قاصر على جالة الاستثناط ، مها قال .

(٢) تجميلة العامل . أهملة من يعد انهبوت مدم لواقته عابيا . إهتباوه مجمدا في الفترة التي قضاعة.
 با انوات المسلحة . الفضاء له بأحره هن تملك المفترة يتفولة أنه كان تحت بمصرف سلطات الفجيئيد .
 غزا في القانون .

الله لل العبايد بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يمكم وأقدة الدعوى قانون العمل العبايد بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يمكم وأقدة الدعوى أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ٤ ولم يستن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر ونم عدم أداء العمل وليس من بغنها حالة استدعاء العامل لآداء الحدمة العسكية الإزامية ٤ وكان النص في المادة ١٥ من القانون وتم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحدمة العسكية والوطنية على أن (أولا) تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من أن (أولا) تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المان من هذه المادة أجازة استدعاء من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالققراين (ثانيا ٤ على مدة الاستدعاء من الاحتياط المنصوص عليها في المادة القانون هذه المادة الثالثة كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه وما

٧ — لما كان الثابت في الدعوى أن المطمون ضده اجتدى للحدة العسكرية الإلزامية ، وكان صدور قرار من المجلس الط العسكري لايخلع عنه صفة المجند الفترة ألى انحرط فيها في السلك العسكري طبقا للمادين ١٢٧، ١٢٧ من قرار رئيس الجمهورية بالفانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الحدمة والترقية لفساط العرف والمساعدين وضباط العمف والجنود بالقوات المسلحة ، ومن ثم لايستحق أجرا خلال فرة تجنيده ، فإن الحكم المطمون فيه إذ خالف هسدا المنظو وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعنة بأجر المطمون ضده عن الفترة التي تفيي فيها عن العمل لاداء الحدمة العسكرية الإلزامية بمقولة أنه كان شحت تصرف سلطات التجنيد يكون قد خالف القانون وأخطأ .

#### الحكة

بعد الاطلاع على إلاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطمن - تتحصل في أن المطمون ضده أقام على الطاعنة - الشركة ... ... ... الدحوى وقد ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى الحيزة طاليا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ عاج و ١٩٠٠ و بتاريخ ١٩٧٩ إمام ١٩٦٨ باشدعى لأداء الحدمة العسكرية الإلزامية و و ١٠٠٠ و بتاريخ ١٩٧٩ إمام ١٩٦١ باشدعى لأداء الحدمة العسكرية الإلزامية و بعد أن قضى مدة صلدن وأربعة أشهر وحشرة أيام تم شريحه لعدم اللياقة الطبية نعاد إلى عمله وطالب الطاعنة أن تصرف له أجره عن المدة المذكورة غير أنها أنها الحكمة بندب خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم و بعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٥/١٥ بامتجواب العلمون ضده في بعض النقاط الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٥/١٥ بامره المهمة المبينة بمنطون ضده في بعض النقاط الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٥/١٥ بامره المهمة المبينة المفون ضده في بعض النقاط المهمة المبينة المعمق المبينة المحكمة بالزام الطاعنة المبارة عدونات الحكمة بالزام الطاعنة الوام الطاعنة المبينة المحكمة بالزام الطاعنة المبارية عدونات الحكمة بالزام الطاعنة المبارة المبارة المبارة المبارية المبارة ال

بأن تؤدى الطعون ضده مبلغ و ٢٩٠ ج و ٢٠٠ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمةا ستئناف القاهرة بالاستثناف رقم ه ١٤ لسنة ٩٢قو بتاريخ ٢٨/٤/٢٨ حكمت الحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده ميلغ ١٧٩ ج و ١٠٠٠ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت للنياية العامة مذكرة أيدت فبها الرأى ينقض الحكم وعرض الطعن على المحكة في غرفه مشورة وتحددت لنظره جلسة ١٠/٠١/١٠ وفيها التزمت النياية رأيها. وحيث إن مما تنماه الطاهنة بسهى الطمن على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي سأن ذلك تقول أن الأحرهو مقابل العمل ولم يرد بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الحدمة العسكرية والوطنية وقوانين العمل نص يلزم صاحب العمل بأداء أحرالعامل في خلال مدة التجنيد وإذ حال استدعاء المطعون ضده لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية بينه وبس أذاء العمل بالشركة الطاهنة فإنها لانلزم بأجره عن مدة تجنيده ، ولما كان الحبكم الإستدائي المؤيد بالحكم المطعود فيسه قدّ انتهى إلى إزام الطاعنة بأداء أجر المطعون ضده عن مدة تجنيده على سند من القول بأنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد في المدة التي انقطع فيها عن العمل ، فإنه يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه

وحيت أن هذا النبي سديد ، ذَلْكُ لاَنَهُ لما كَانَ الأَصُلُ فَي استعقاق الأجر طبق لنص المادة النالغة من قانون العمل الصادر بالقانون قرم ١٩ لسنة ١٩٥٩ – الذي يحكم واقعة الدعوى – أنه لقاء العمل الذي يقرم به العامل ، ولم يستن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحمر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وكان النص في المادة وق من القانون وقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن اولا – تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لاحكما المادة السائة من العاملين قبالحهات المنصوص عليها بالفقرين ثانيا وثالثا من هذه المستدعات أجازة استثنائية بمرتب أو باحر كامل ... .. "مقصورا على مدة الاستدعات من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ع عن هذا القانون فرد تقامي عليها مدة الاستدعات من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ع عن هذا القانون فرد تقامي عليها عند لاختلاف كل من نوعى الحدمة السكرية في أحكامه ومبناه، لما كانذلك وكان الناب في الدعوى أن المطعون ضده استدعى للخدمة الإلزاءية وكان صدور قواو من المجلس الطبي العسكرى بعدم لياقته بعد "بوت لياقته الطبية لا يخلع عنه صفة المجند من الحبلس الطبي انحرط فيها في السلك العسكرى طبقا للدء بن ١٩٦٤ ف ال ١٩٦٠ من قوار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٦ سنة ١٩٦٤ ف شأن شروط الحدمة والترقية لضباط الشرطة والمساعدي وضباط الصف والجنود بالقوات المسلمة، ومن ثم لا يستحق أجم الحلان قرة تجنيده ، فإن الحكم المطمون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى تأبيد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعنة باجر المطمون ضده من أفرة التي تغيب فيها من العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بمقولة أنه كان تحت تصرف صلطات التجنيد ، يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السهب بغير حاجة ابعث باقي أوجه الطمن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكمايه ، ولمساتقدم فإند يتمين القضاء فيموضوع الاستثناف رقم ١٤٥ لسنة ٩٣ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دموى المعلمون ضده .

## جلسة ۲۳ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برثامة السيد المستشار / عبد عمرد الباجورى فالب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة المستشاوين : جلال الدين الس ، هاهم قراعه ، مرفرق فكرى ، وراصل علاء الدين .

# (111)

### الطعن رقم ه ٢ لسنة ١ ٥ القضائية :

(١٠) أحوال شخصية ﴿ إجراءات الطعن بالنقض \* .

﴾ ﴿ يُوادَّاتُ اللهمين بالتقمل في مسائل الأحرال الشخصية ، عضرعها الدامين ، ، ، ، مرانعات. قديم ، • • • ٢ من قانون المرانعات الحالى ، عدم الآرام الطاعن بايداع صورة وسمية من الحسكم. المعلمون قره ، م • • ٢ مرانعات العدلة بالفائون ، ٢ ٨ لهينة • ، ٩ ٨ .

(٢) أحوال شخصية "طلاق" " إنهار الطلاف " فتوثيق الطلاق " .

أيتمانى أنفها، الشراية الإسلامية على طنع أمانزائم توقيق الفاسلاق عند وتوعد أو لإثبائه . [2] أوقارتهم في أشراط الانمهاو على العلاق . وجوب إشهار العلاق لهى الموثق المختص م « مكور في « ۲۹/۲ « معالى بالفاتون ٤ ٤/٩/٤ » . هدته ، عدم سريان آثار الطلاق با لنسية الزوجة. إلا «ن تاريخ علمها أيه .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة النالثة من قانون المباهة الفضائية وقم ٣٤ اسنة ١٩٦٥ والى كان من شأنها بقاء إجراءات الطمن بالمنقض فى مسائل الأحوال الشخصية خاصمة لحكم المادتين ٢٤٣ ع ١٨٨٨ إن قانون المرافعات المديم وقد ألغيت بقانون السلطة الفضائية الحالى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ ع قان المدرم المنافقة الإجراءات تحضع إمتبارا من تاريخ العمد ل به لحمكم المادة ١٨٨٨ سائلة الإشارة والتي أبق عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المالى والمادة ٢٥٥٠ منه والتي حات محل المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات القديم . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٥٥ المثار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ٢١٨٠ العان المادة ١٤٥٠ المثار إليها بعد تعديلها بالقانون فيه رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ العائم المعلمون فيه

ومن الحكم الابتدائى الذى أحالى إليه فى أسبايه ، فإن الدفع سطلان الطمن لعدم قيامه بايداع هذه الصورة وشم التقرير به فى تاريخ لاحق للعمل بمسـذا القانون يكون على غير أساس .

٧ — إنه و إن اختلف نقهاء الشريعة الإسلامية في استراط الإشهاد على المطلق — فينيا أوجبه اليمض ذهبت الغالبية إلى أنه أيس شرط لوقوعه لأن الأمر به في قوله تعمدالى " فإذا بلنن أجلهن فاسسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم " . • وللندب لا للوجوب ، غير أن أحمدا منهم لم يستازم لوقوع الطلاق أو بروته أن يكون موثقا . لما كان ذلك ، وكان ما نصت عليه الممادة الخاصة مكروا من المرسوم بقدانون وفره ٢ لسنة ١٩٢٩ من وجوب مبادرة المطاق إلى توثيق إشهار الملاقه لدى الموثق المجتصل لم يهذف — وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الإرضاحية طلاقه لدى الموثق المجتصل لم يهذف — وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الإرضاحية الملى وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى الزوج أو على جواز إثباته قضاء بكانة الطرق و إنما هذف إلى مجرد عدم سمريان آثاره باللمسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به ، فإنه لا على عكمة الموضوع إذا استمت إثباتا للطلاق المذع به إلى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحروة هنه .

#### الحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى ثلاء السيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعدالمداولة •

حيث أن الوقائع – على ما يبين من الحبكم المطعود فيه وسائر أوراق الطون – تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم م ٨٠ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية " نفس" أمام عمكمة الزقاز بق الابتدائية ضد الطامن طالبة الحمكم باثبات طلاقه لما على الإبراء . وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد وإذ دب الحلاف يؤمما وأبي أن يرد الها جهازها فقد عرضت عليه أن يطلقها على الإبراء فطلقها على ذلك بتار ع ٢ /٩/٧/٧ على يد المأذون الشرعى و بحضور شهود إلا أنه لم

يوقع على وثيقة الطلاق ومن ثم نقـ د أقامت الدهوى . ويتأربخ ٢٦/١/٢٦ أحالت الحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن طلقها على الإبراء ثم امتنع من التوقيع على وثيقة الطـــــلاق ، و بعــ د أن سممت شهو د الطرفين حكت في ١٩٨٠/١١/١٥ باثبات طلاق الطاعن للطمون عليهـ) ساريخ ٥٠/٧/٧٥ طلقة بائنة . استأنف الطامن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢١ لسنة ٢٣ ق أحوال شخصية « نفس " المنصورة ، وفي ١٩٨١/٢/١٥ حكت عكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحمكم بعاريق النقض، وقدمت النياية مذكرة دامت فيها سطلان العامن تأسيسا على أن الطاعن لم بودع هند التقرير به صورة رسمية من الحكم المعامون فيه ومن الحكم الاشدائي الذي أحال إليه في أسبابه طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون الموانعات القديم التي تحكم إمرا أن الطون بالنقض فرمسائل الاحوال الشيخفية. أمرض الطمن عَلَى الْحَكُمَةُ ۚ فَى تَتُوْفَهُ ۚ ثُمَّنَهُ وَرَةٌ تَخَذَدَتُ جُاسَة لِنظره وفيها الترَّدت النَّيانةُ وأنها وَأَنْ وحيث أن الدفع المبدى مَنَّ النَّيَاية في غير عمله ، ذلك أنه لما كان من المقرو فَى فَضَاءَ هَذَهُ الحَكَمَةُ أَنَّ إلمَــادَةَ الثَالثَةُ مَن أَفَانُونَ السِّلطَةَ القَضَائيَةَ وقم ٣٤ لسنةُ وَ إِنَّ وَالَّتِي كَانَ مَنَ شَامُهَا مِنْهَا مِرْاءًا إِنَّ الْطَعَيْقُ بِالْنِقِصَ فِي مَا عَلَ الأحوالُ الشخصية خاصمه لحكم المسادُّانِ ٢٣٤ ، ٨٨٪ مَنْ قَانُونَ الرَّالمَاتَ القديم وقد النيث بقانون السلطة النضائية الحالى رقم و السنة ١٩٧٧ ، فإن هذه الإحراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سالفة الإشارة والتي أبق هايها القانون رقر ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدارقانون المرافعات الحالى والمسادة ٢٥٥ منة والتي حلت لمحل المـ دة ٣٤٧ من قانون المرافعات القدم . لمـ كان ذلك وكانت المسادة هه٧ المشار إايها بعسد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لستة ١٩٨٠ لا تلزم الطامن بايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الاُستدائي؟ الذي أسال إليه في اسبابه ، قان الدفع ببعالان العامن المسدم قيامه بأيداع مدَّد الصورة رغم النقر بر به في تاريخ لاحق العمل بهذا القانون يكون على غيراساس. . وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان العامن أقم على ثلاثة أسباب ينهن بها الطامن على الحنكم المطاقة فيه النساد في الاستدلال ، و يقسسول في بيان ذلك أن الحكم عَوْلُ في المطاقة بائبات طلاقه المطعون عليها على الوثيقة المؤرخة ١٩٧٩/٧٩٤ وما شهضاله بهم شاهداها وأطرح دلالة ما قدمه من بينة على هذم وتوع الطلاق فى حن أن الإشهاد لا يتضمن سوى المعاوضة من جانب الزوجة مقابل حصولها على الطلاق ليمر قبر قبري منه لهذا المعرض فلم يتم الطلاق لمدم مصادقة الإشجاب من جانبها قبولا من جانبه واتبها محمدت إدخال شهود الواقة خصوما فى السحوى توصلا لمماع شاهديها اللذت أدليا بأقوال تؤدى إلى نتيجة فيرسائفة كما أنها اختافت مع والدما بشأن تحديداليوم الذى وقع فيه الطلاق المدعى به ولم يجب على إنذار الطاعة بما يفيد انفضاء الزوجية وقد توقع حزاء على المأذور الذى حرد وشيقة الطلاق وهو ما سنفى وقوع هذا الطلاق ويعيب الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال.

وحيث ان هذا النعي مردود، ذلك أنه وإن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في اشتراط الإشهاد، على الطلاق - فبيناً أوجبه البهض ذهبت الدلية إلى أنه ليس شرط اوقوعه لأن الأمر به فى قول تعالى <sup>در</sup> فإذا بانمن أجالهن فأمسكوهن لَا الوجوب ، غير أن أحداً منهم لم يستلزم لوقوع العاـ لاق أو ثبوته أن يكون موثقاً . لمما كان ذلك، وكان ما نصت عليه الممادة للمامسة مكررا من المرسوم يَمَانُونَ رقم هَ ٢ لسنة ١٩٢٩ المَصَافَة بالقانون رقم ٤٤ لسنا ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق إلى توثيق إشهار طلاقه لدى الموثق المختص لمرمدف ـــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ـ إلى وضع قبـ د على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته فضاء بكافة العاـرق وإنما هدف إلى مجرد عدم سريا د آثاره بالاسبة لازوجة إلا من الربخ علمها يه ، أَإِنَّهُ لَامَالِي عُمَكَة الموضوع إذا استممت إباتا للطمسلاق المدعى به إلى غير الشهود الموقدين مل الوثيقة الحررة عنه . لمـا كان ما تقسيدم ، وكان للقاضي سـُ وَقَلِي ما حَرَى بِهِ قضاء هذه الحكة ــ السلطة التامة في الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها والأخذ بما يطعثن إليه منهآ و إطراح ماعداه، وَالَـاكَانَ الحَـكُم المطمون فيه إذ اعتد بما شهديه شاهدا المطمون مايرامن أن زوجها الطامن طانقها على الإبراء وأطرح ما شاقه الطامن من بينسة للنفي ورتب على ذلك نضاءه باثبات هذا الطلاق ، فإن ما ينماه العااعن عليه في هذا الخصوص لا يعهدو أن يكون جِدُلًا مُوضُومِياً في تقدير الدُّليل مما لا تقيل إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النمي على غر أساس .

## چاسة ۲۳ من نوفمر سنة ۱۹۸۲

برقاء" السيد الممتشار نائب رئيس الحكة هيد العزيز عبد العاطى إسماعيل وعضوية السادة الأمتشارين : يحيى العدورى نائب رئيس الحكة وعمد المومى فتسمح الله ، وأحسد ضيساء حبسه الزارق ، وجرجس إسحق .

# (-140)

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ القضائية :

﴿ ﴿ ﴾ أَنْفَيدُ لِهِ تَنفيدُ عقارى " . تجزئة .

النزاعُ جولُ صحة أو كَالَان حَمَّ مَرْهَى المزاد وإجراءات التنفيذ فير قابل العجزلة .

(٢) حكم العجية الحكمة.

حجية الحكم ، مناطها .

(٣) ارث. دموی اللصوم فی الدفوی ".

إنصاب الوارث خصاً عن إلى الورثة . شرطه .

﴿ ٤ ﴾ قانُون "مريان أحكام القانون " . تنفيذ " تنفيذ مقارى " .

خنصوع إجواءات التنفيذ على الدقماء لأحكام اللقاقون المقديم عنى كان قد صدر فها حكم برضو «المؤاد فى ظله المساهمين ١/١ من قانون المرافعات ١٣ السنة ١٦٦٨

١ -- من المفرر وعلى ماجرى به قضاء هــــذه الحكة أن الزاع حول محمة أو بطلان حكم مرسى المزاد أو إحراءات التنفيذ مما لا يقبل التجزيد وأن الأمر فيه لا يحتمل إلا حلا واحدا بعينه ومن ثم فإن بطلان حكم إيقاع البيمع بالنسبة للمدنين يستتبع بطلانه باللسبة للباقين .

الله مناط جمية الأحكام التي حازت قوة الأمر المذهبي وحدة الحصوم والسب والموضوع .

القرر أن الفاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصا من باقى الورثة تكون صحيحة لو أن الوارث كان قد خاصم أخاهم طالبا الحكم للزكة تشمها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحدكم على الزكة نفصها بكل ماطها .

إلى الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات وقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٨/١/١٠ تنص على أنه فع تسرى قوازين الموافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو مالم بكن قد تم من الإحراءات قبدل بالاحراءات التنفيذ على العقار يستمو المددة الشائلة من قانون المديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله ٣٠ . ومؤدى هذين النصين أن المقانون المديم جعل الحكم برسو المزاد في ظله ٣٠ . ومؤدى هذين المامنين أن المقانون المديم بعدد تعلق مريان كل من القانونين على إحراءات التنفيذ التي يدأت قبل نفاذ القانون المدد يحيث يمرى طبها هدف المحالم برسو المزاد قبل تاريخ الممل به م لما كان ذلك ، وكان الشابت أن قائمة شروط البيع قد أودعت في ١٩٦٨/١/٢٥ في ظل قانون المراقعات المديم بعراءات المديم المراقعات الحديد فإن المادة ١٤ عامنه هي التي مرى عليها .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع اليقر بر الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافنة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاء، الشكلية •

وحيث إن الوقائم — هلى ما يبين من الحكم المطمون فيسه وسائر أوراق الطمن — تتحصل فى أن المطمون ضدهم عدا الأخيرة أقاموا الدمو بين رقمى ٣١٤ / ٣١٥ سنة ٧٥مدن مصر الذريمة على الطاعنة والمطمون ضدها

الأخيرة بطلب بطلان الحسكم رقم ٣٧٨ سنة ٧٤ تنفيذ بيوح مصر أنقديمة وقااوا بيانا لذاك أن الشركة المطعون ضدها الاخرة انخذت أجراءات نزع ملكية العقار رقم ٣ شارع مجموداً حمد بمنيل الروضة صد ... ... وورثة المرحوم ... ... وفاءا المِلغُ ٩١٦ ق ج و ١٤٠ م والمساريف وذلك بالدعوى رقم ٣٧٨ أسنة ٧٤ التي قضي فيها زاريح ١٩٧٨/٩/٨ إيقاع البيع على الطاعنة لقاء تُمن قدره ثمانية آلاف جنيه ، و إذَّ استأنف المدينونَّ هـ...ذَا الحَبكم بالاستثناف رقم ٢٦٨٤ سنة ٢٢ القاهرة ففد قضى بعدم جراز الاستثناف بالنسية للستأنفين النلاثة ( الأول والسادس والعساشر والحادية عشرة ) باعتبسارهم ليسوا أطوافة في الإجراءات ــو برفضه وضوعا بالنسبة الباقين ، ولما كانوا ــأى المدهون ــ فر مدينين للشركة متخذة إحراءات التنفيذ ، ونظرا ابطلان عقد لرهر الذي تم التمنهيذ بمقتضاه وإزاء صدور الحكم بإيقاع البيع مشويا بالغشر فندل أقاموا دَّعَوْأُهُمْ مُ سَمِّمَتُ مُحْكُمُةً ٱلدَّرْجَةِ الأولى الدَّعَو بين ثم قضت فيهما سبطلان الحسكم فى الدَّمْوَىٰ ۚ رَقْتُمْ ٣٧٨ شَنَّة ۚ ثَوْلَا مَانِيْ مَصْرِ القَّــــدَيْمَة وَاعْتِبَارُهُ كَانَ لَمْ يَكُن إستأنفت الطامنة هـــَــذاءًا لحمكم بالاستثناف رقم ٢٢٩ سنة ه ٩ ق كما استأنفته الشركة المطعون ضدها الأخرة بالاستثناف رقم ٨٦٣ سنة ٩٥ ق ، و بعـــد أن ضمت عكمة استلناف القاهرة الاستثنافين قضت فيهما بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٥ تتأميد الحبكم المستأنف ، طعنت الطَّاءنة ﴿ عَذَا الْحَكُمُ بِطَوْرِيقَ النَّفْضُ وقدمت النيآية مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطَّمَن ، و إذ مرض الطَّمَن على هذه المحكمة. فى غرفة مشورة حددت جلسة لنطره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن أقيم هل أربعة أسباب تنمى الطاعنة بالسهب الأول منها على الحسم المطاون فيه تخالفته القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من الأوراذ أن إحراءات نزع المذكمية تمت صحيحة بالنسيه إلى المرحومة ... ... ... اللي تمثل اسعف العقار المنزوعة ملكيته ، وأن منازعتها حول بطلان الإجراءات المتعلقة بحصتها في العقار قد قضى نهائيا بوسحها بحكم حاز قوة الأمر المقضى التي تعلق على اعتبارات النظام العام ومن مؤدى ذلك أنه بفرض النسلم الحدثي بطلان إجرا ات التنقيذ بالنسبه المعدني مطلان إجرا ات التنقيذ بالنسبة المعدني هذا المورث دون حصة ... ... ... فإن البظلان بجب أن يقتصر على حصة هذا المورث دون حصة ... ... ...

التي لا يجوز أورثها النسك مرة أحرى جذا البطلان ، ولا يغير من ذك القول يأن حكم إيناع البيع لا قبل التجزئة لأن الدين محسل إحراءات التنفيذ قابلة للتجزئة بطبيحها ، وإذ نضى الحكم ببطلان حكم إيقاع البيع بالمسبة لحصة ... .. فإنه يكون قد خالف النانون .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر سوء ما ماسمى المزاد وحيث إن هذا المجكة — أن الزاع حوا صحة و بطلان حكم مرسى المزاد أو إجراءات التنفيذ مما لايقبل التجزئة وإن الأمر مه لا يحتل إلا حلا واحلا بعينه ومن ثم فإن بطلان حكم إيفاع البيع بالنسبة لبحض المدين يستهم بطلانه بالنسبة للباقين و لما كان ذائه ، وكان من المقرر أيضا أن مناط حجيسة الأحكاء التي حازت قوة الأمر المقضى وحدة الحصوم والدوس والموسوع ، وكان الناب المحتفظة الذي تعنى به سدم جواز الاستفاف المرفوع من بعض المطمون صدم عن حد إيقاع البيع باعتبار أثهم لم يكونول أطرافا في اجراءاته و بالتبالي فإنهم يعتبرون من الغير بالعبار أثهم الحكم ويكون من حقهم النمس ببطلائه بطوريق الدعوى الأصلية فدن النمي يكون لفضائه حجية قبلهم ، وإذ النزم الحكم المطمون فيه هسدا المنظر وقضى يكون لفضائه حجية قبلهم ، وإذ النزم الحكم المطمون فيه هسدا المنظر وقضى على أساسه ببطلان حكم إيقاع البيع بالنسبة للمقار حميمه فإنه يكون النص عليه بما ورد في هذا السدب على غير أساس .

 وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه ولئن كان من المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصاع من باقى الورثة تسكون صححه لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالبا الحديم المتركة نفسها بكل حقها أرمطلو با في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ماعليها ، إلا أن النابت من الأوراق ومن الممكم المطنون فيه أن الشركة المطمون ضدها الأخيرة لم توجه إجراءات التنفيذ إلى المدينة المتضاءات أن الشركة قبل ورثة المدين المذكور الامر الذي يستذم وإن باشرت الإجراءات كذلك قبل ورثة المدين المذكور الامر الذي يستذم التنفيذ الم فيه . لم كان ذلك ، وكانت إجراءات التفيذ قد اعذت على المقار باعتباره مملوكا ملكية خاصة المدين الراهنين وايس باعتباره مملوكا ملكية خاصة المدينة القور اليس باعتباره مملوكا ملكية خاصة المدين الراهنين وايس باعتباره مملوكا ملكية خاصة المدين الماهنين وايس باعتباره مملوكا ملكية خاصة المدين المناه فون هدا النمي برمته يكون على فيراساس .

وحيث إن مبنى أأسبب الثالث من أسباب العامن هو الخطأ في تعابيق المانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطمون فيسه إذ طبق أحكام قانون المرافعات الجديد على تقدير الثمن الأساخى التقار وأوجه أن يكون تقديره بمائة وثمانية مماذ بحكم المادس و 18 و من مائة وثمانية مثلا للغير بية المفوضة عاية عملا بحكم المادس و 18 و من قانون المرافعات القليم الذي اتخذت المرافعات رح الملكية في ظله يكون قد أخطأ في تعابيق القانون .

وحبث إد هذا النمى فى غير محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٩ سنة ٦٨ المعمول بم عتبارا من ١٩٦٨/١١، تنص على أنه تعتسرى قوانين المرافعات على مالم يكن قد فصل نيسه من الدعاوى أو مالم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها "كما تنص المسادة الثالثة من قانون إسداره على أنه "إجراءات التنفيذ على الدقار يستمر السير فيها طبقا لأحكام الفانون القديم من كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد فى ظلم،" ومؤدى هذين النصين أن القانون الجميد جمل الحكم برسو المزاد طبقا للسادة ١٦٨ من قانون المرافعات القديم فيصلا يحدد نعاق سريان كل من القانونين على إجراءات قانون المرافعات القديم فيصلا يحدد نعاق سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبسل نفاذ القانون الجديد يحيت يسعى عليها هسذا القانون

ما فم یکن قد صدر فیها حکم برسو المزاد قبل تاریخ العمل به ۱۰ سا کان ذلک ، وکان نشایت آن قائمة شروط البیع قد أودعت فی ۱۹۹۹/۱/۲۰ فی ظل قانون المرافعات الجدید فان المسادة ۶۱۶ منسسه هی التی ،سری علیها وهو ما النزم به الحسکم المطاون فیه ومن ثم یکون النمی فی فیر محله .

وحيث إن حاسل النمى بالسهب الرابع نخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ذلك أن حكم بحكة أول درجة المؤيد بالحكم المطمون فيه ذهب إلى أن عقد الرهن المنفذ به لايمتر سندا "مفيذيا لأنه يضمن دينا احتماليا في محقق الوجود ولاممن المقداو وايس حال الأداء في حين أن النابت من المستندات المقدمة من الشركة المطمون ضدها الأخيرة أنها تتضمن إفرارا من المرحومة ... يتصفية الحساب ينها وبن الشركة ومديونها لها مبلغ م 1800ج و ٢٦٨

وحيث إن هذا النمى قير ، قبول ذلك أنه لما كان يجب مل الطامن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه و إلا كان طعنه غير ، قبول لا نفاره إلى الدليل ، وكانت الطاعنة لم تقدم ذلك الإقرار المنظمين الحساب بين المرحومة ... ... وبين الشركة المرتهنة فان طعنها على الحسكم المطعون فيده بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لمــا تقدم يتمين رفض الطعن .

## علية ٢٣ من أو فير سنة ١٩٨٢

 السهة الدادمار عد عمود الباجوري الشه وارهن الدسكة - وعشورة السادة (احادث الدراء عد إلال الهام رافع > جلال الهام أدى > هادم قراعة رسرووق فكي ...

# ( 111)

الطعن رقم ٥٠ اسنة ١٥ القضائية " أحوال شخصية " :

من إ حر أحوال شخصية و إجراهات الطمن بالنقض ".

أيبراءات العامن بالنقض في مماثل الأحوال الشخصية . خة وجها الساءتين ٨٨٦ من قانون المرافعات القدم > ه و ٧ من قانون المرافعات الحالى ، عدم إلازام الطاعير بإيداع صورة رسمية من اطلح المطمون فيه منم التقرير بالطمن أمام ٧٠٥ مرافعات المدلة بالقانون ٣١٨ لسنة ٨١٨ .

٧ - إثيات "الشهادة" . النسب .

الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي إهبار صادق في مجلس الحمكم بلفظ الشهادة لإليات حق مل الغير ، شوت النسب عند الإفكار ، شرطه

٣ .- إثبات وقالة رائن" .

القرائل إن صلحت لإنبات الحمل . لا تقوم بها الحجة الشرعية على الولادة، وبهوب توافر الميقة الشرهية علمها . ه

١ — المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٥ الن كان من شأنها بقاء إحراءات الطمن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحمكم المادين ٢٣٧ ٥ ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٣ لسنة ٩٧٧ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحمكم المادة ١٨٨٨ سالفة الإشارة والى أبق عليما القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى والمادة ٢٥٥ منه

التي حلت محل المسادة ٣٣٢ من قانون المواقعات القديم ، لمما كان ذلك وكات المسادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بلداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه فإن الدفع ببطلال الطعن لعدم فيامه بإيداع عده الصورة رغم النصر يح به في تاريخ لاحق للعمل بهذا الفانون ، يكون على غبر اساس .

٧ - ا كانت الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي اخبار صادق في بجلس الحمدة بالشهادة لإثبات حق ملى الفرية فرج بذك الاخبار سكاذب والاخبار الصادق في قبر مجلس الحبح و كان المقرر في نفى الحقيقة أنه إذ أدعت الزوجة اللادة وأنكر الزوج حدوثها أو حصل خدف بسهما على تعبين الولدة فإله يكبى في الإثبات شهادة إمرأة مسلمه عدل وذلك لأن أصل الولادة وتعبين المولود من الأمور التي لايطلع علمها إلا المساء عادة فتكفى في إثباتها نصاب الشهادة الكالمة لأدى ذلك فيها ألم الحريج وهو مرافوع شرعا ، أما إذا الرهذا النماع بين الزوج ومعتدته من طلاق رجعي بأن فلا يثبت النسب عند الامام أبي حنيفة إلا نشهدة وجبين من طلاق رجعي بأن فلا يثبت النسب عند الامام أبي حنيفة إلا نشهدة وجبين عدان أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاء الفر ش بانقضاء العدة وجبين الحجة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بأخل أو كان الحل نظاهرا فإن النسب ينهادة إمرأه واحدة عدلي يثبت بشهادة في كل حال وهو رئبت بشهادة في كل حال وهو الرأى المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشيء من اشتراط في كل حال وهو الرأى المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشيء من اشتراطة المناطة الكاملة .

٣ - الحكم المطعون فيه عول في قضائه بنبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن وغم إنكار ولادتها على ما تضمينه تقوير الطبيب المشدب من أن المطعون عليها ليست حقيا وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب أأوحدة المسحية في تقويره من أن المذكروة كانت حاملا وظلت تردد على الوحدة للمسلاحي تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجاك الإدارية تأميدا لما تضمنه تقوير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن

إن صلحت لإثبات حل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم به الجيسة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذ اكتفى بهذه الفرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تنوافر علبها البينة الشرعية يكون قد أخطأ في عطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاو المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

منحيث إن الوقائم - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق العامن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدهوى رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ كلى دسوق قبل المطعون علمها طالبا الحكم منفي نسب البنت على ... .. " إليه وقال شرحا للدعوى أنه تزوج المطعون هايها ودخل بها غير أنها لم تنجب منسه وبعرضها هلى الأطباء الأخصائيين أجمعوا على أنها عقيم لا تلد فطلقها في ١٩٧٧/٨/١٤ بعدأن سلمها كافة حقوقها ومنها نفقة عدتها ولكذنها بعد ذلك أقامت ضده دعوى تطالبه فبها بنفقتها ثمءدات طلباتها فرالك الدعوى إلى طلب الحريم بنفقة لبات أسمتها هم عنه من قراعمة إنجامها منه بتاريخ ١٩٧٨/٢/٤ وقدمت شهادة بميلادها فأقام الدءيي إنكارا لنسبتها إليه. وبتآريخ ٢٥/٢/١٩٨٠ ندبتالمحكمة الطبيب الشرعى النوقيع الكشف الطبي على المطعون مليها لبيان ما إذا كانت ءةما أم هي ممن تلدن وفي الحالة الاخرة لبيان ما إذا كان قد سبق لها الولادة في آاريخ يتفق و يوم ١٩٧٨/٢/٤ . و بعد أن قدم الطبيب المنتدب تقريره حكمت المحكمة في تاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ برفض الدَّموي . استأنف الطاعن هـذا الحكم بالاستثناف رقم ٧ لسنة ١٣ أحوال شخصية و نفس " طنطا ( إلمامورية كفر الشيخ ) وبتاريخ ١٩٨١/٦/٨ حكمت المحكة بتاييد الحـكم المستأنف . طمن الطَّاءن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامةُ مذكرة دفعت فيما ببطلان الطعن ، عرض الطعن في غرفة مشورة وحددت جَلْسَةُ لَنْظُرُهُ وَفَيْهِا التَّرْمَتِ النَّيَايَةُ رَأْبُهَا . وحيث إن منى الدفع ببطلان الطعن المبدى من النيابة أن الطاعن لم يقدم صورة وسمية طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وكذا الحكم الابتدائى صند التقرير بالطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكة أن المسادة التالثة من فانون السلطة الفضائية رقم ع اسنة ه التي كان من شأنها يقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحسكم المسادتين ٤٣٣ ، ٨٨ ، من قانون المرافعات القدم وقد ألفيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ع اعتبارا من عاريخ العمل به لحكم المسادة ٨٨ مسائلة الإشارة والتي أبق عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ من قانون المرافعات الحالى والمسادة ٢٥٥ منه الى حلت عمل المسادة ٢٥٠ من قانون المرافعات الحالى والمسادة ٢٥٥ منه الى حلت عمل المسادة إليها بعد تعديلها بالقانون ١٨ السنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة المساد الحكم المطعون فيه وإن الدفع ببطلان الطعن لعدم المام ياداع هذه وسمية من الحكم المطعون فيه وإن الدفع ببطلان الطعن لعدم المام يكون على والمساد و يكون على أساس .

وحيث!ن الطمن قد استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن نما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطافي تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيسه الذي أبد الحدكم المستأنف عول في بيان ذلك يقول أن الحرامة الدرجة الأولى العمادرة من طبيب الوحدة الصحية . التي نفيد أن المطعون عليها كات حاملا وتحت مباشرة الوحدة الصحية في الذرة من أول أغسطس سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ إلى ١٩٧٨ وهو تاريخ وضعها للطفلة قد ... " وغلى الإقرار الصادر من عمدة وشيخ الفرية الحورخ ١٩٧٨/١/١٤ والمؤيد لما يعبر عما قع بالنبينة الفرية الفرية وهذا خطأ من الحمك في فهم معنى الشهادة التي يعبر عما قع بالينة الشرعة " و

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كات الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي اخبار صادق في مجلس الحكم بافظ الشهارة لإثبات حتى على الغير فخوج

لذلك الاخبار الكاذب والاخبار الصادق في غير مجاس الحدكم وكان المقرر في نني ألحقيقة أنه إذا ادعت الزوجة الولادة وأنكر الزوج حدوثها أوحصل خلاف بينهما على تعين الولد بعد اتفاقهما على نفس الولادة فإله يكفى في الإثبات شهادة إمرأة مسلمة عملوذلك لأن أصل الولادة وتعبين المولود من الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء عادة فتكنفي فيها شهادتتهن وحدها إذ او اشترط في إثباتها نصَّاب الشهادة الكاملة لأدى ذلك إلى الحرب وهو مرفوع شرءًا ، أما إذا ثار هذا النزاع بينالزوج ومعتدته من طلاق,رجمي بائن فلا يتبت النسب عند الامام أى حنيفة إلا بشهادة وجاين عداين أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاء الفراش بانقضاء العدة فوحبت الججة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بالحمل أو كان الجمل ظاهرا فإن النسب ينهت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة إلى تعيين الولد وهو يثهت نشهادة القابلة وحدها وأما الصاحبان فلم يشترطا سوى شهادة إمرأة واحدة مدل في كل حال وهو الرأى المفتى في المذهب دنما للحرج الناشي، من اشتراط الشهادة الكاملة . لما كان ذلك وكان البن من مدونات الحكم المطعوزفيه أنه عول فىقضائه بثبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن رخم إنكار ولا دُتُهَا على ما تضمنه تقرير الطبيب المنتدب من أن المطعون عليها ليستُ عقيما وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحد؛ الصحية في تقريره من أنّ المذكورة كانت حاملا وظلت تُتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وماجاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأبيدا كمسا تضمنه تقرير طبيس الوحدة الصحير أوهي مجرد قرائن إن صلحت لإثبات حمل المطعون طها إلا أنها لا تقوم بها الحجة الشرمية دلى ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذاً كَمَتْفَى بهذه القرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوافر هليها البينة الشرعيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، ولا ينال منذلك ما استطرد إليه الحكم من أن الطاعن إذ لم سادر إلى إنكار نسب الصفيرة فور علمه بولادتها فإنه لا يقبل منسه الانكار اللاحق ذلك أنه بشترط لتوافر القرسة المستفادة وهو ما يخالف واقع الحال في الدعوى .

### جلسة ٢٤ من نوفس سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار همود عثمان درو يش قائب رئيس المحكمة وعضرية السادة المستشارين؟ أحد ميري أحدد 6 وعد إبراهيم خليل 6 أحد ثناي وهد عبد الحيد صنه

# (111)

### الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) شفعة "علم الشفيع بالهيع" .

علم الشقيع بالمبرم · لا يعتبر ثانتا إلا من تماريخ الإندار الرسمى الذى يرجبه إليه البائع · أو المشترى • لا بازام على الشفيح .اء ن رضته إلا يعد ذلك الإبدان ·

(٢) شفعة " النزول الضمني عن الشفعة " .

الزول الضمر عن الحق في طلب اشده . شرطه .

١ - جرى نص المادة .٩٤ من القانون المدنى بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعل رغبته فيها إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى و إلا سقط حقة ، محامفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن المشرع أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازمات التى كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع وأن علمه بالبيع لا يعتبر ثابتا إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ، ولا يسرى مبعاد الخمد ...ة عشر بوما الذى يسقط حق الشفيع إذ لم يعان رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولا إنزام عن الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المبائع أو المشترى .

 الذول الضمن عن الحق فى طلب الأخذ بالشفعة يستلزم – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكة – صدور عمل أو تصرف من الشفيع بفيد حمّا رغبته فى عدم استمال ذلك الحق واعتبار المشترى ما لكا نها تيا للبيع .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضامه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل فى أن الطامن أقام الدموى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٧٧ مدنى قنا الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقيته في أخذ الأرض الزرامية المبينة بالأوراق بالشفمة وقال بيانا للدموى أن المطمون عليهما الثالث والرابع ياها تَمَلَكُ ٱلْأُرْضُ لَأَطْمُونَ عَلَيْهِمَا الأُولِينِ بموجب مقد مؤرخ ١٩٨٠/٦/٢ قضى بصبحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٢١٥ سنة ١٩٧٠ مدنى قنا الاشدائية ، وإذ تموافرت له شروط أخذهذه الأرضُ باكشفمة فقد أعلن رغبته فيذلك إلى المطعون عليهم الأربعة الأول ، غير أن الأولين منهم قررا بأنهما باعا ذات الأرض إلى المطمون عليه الخامس وبقد مؤوخ ١٩٧١/١/٦ دفع المطعون عليهما الأول والثانى بسقوط حق الطاعن في أخَدُ آلارضَ المذكررة بالشفعة . ويتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ حكمت المحكمة وإثبات تنازل الطاءن من الأخذ بالشَّفعة . استأنف الطاءن هذا الحكم لدى محكمة استثناف أسبوط (مأمورية قنا) بالاستثناف رقم ١١٦ سنة ٣٥ ق مدنى . و شار ١٩٧٩/١/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المسنَّانف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أمدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمور فيه ، ومرض الطعن على هذه الدائرة فأغرفة مشورة فرأت أندجدير بالنظر وحددتجلسة لنظره وفيها التزمت النيالة رأمها .

وحيث إن مما يتعاه الطامن على الحكم المطمون فيه الحطاً في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم احتبر أنه تنازل ضمنيا عن طاب الشفعة لاختصامه للحكم في مواجهته في دعوى صحة النعاقد رقم ٢٦١ مسنة ١٩٧٠ مدني قنا الابتدائية للي رفعت من المطعون عليهما الاول والنائي ضدالمطمون عليهما الثالث والرابع،

ولنوقيهه حجز ما المدن لدى الغرعل ما في ذمة المشترين الأوان من باقي الثن وفاء لدبن له على الباءمين لهما وسكوته منذ ذلك الحين عن طلب الشفعة ، فيحين أن الشَّفيع . يمتر عالمًا ببيع العقار المشفرع فيه إلَّا بالإنذار الرسمي المرسل اليه من البائم أو المشيري عصول البيع ، ولا يعتبر متنازلًا عن حقه في الشفعة إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشترى مالكا نهائيا للبيم ، وهو ما لم يصدر من الطاءن، ومن ثم فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في مطبق القانون. وحيث زن هذا النهي في عمُّله ، ذنت أن المــادة ١٤٠ من القانون الدني قد جرى نصها بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رفيته فيها إلى كل من البائع والمشترى خلان خمسة مشر يوما من ناريخ الإنذار الرسمي الذي يوجههإليه البائع أو المشترى و إلا سقط حتمه ، مما مفاده ــ وعلى ما جرى به قضاء هــــذه المحكمة ـــ أن المشرع أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازءات التي كانت تثور في شأن علم الشَّفيع بالبيع و إن دلمه بالبيع لا يُمتبر ثابًا إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إلبه البائم أو المشترى ، ولا بسرى ميعاد الخمسة مشر يومًا الذي يسقط حق الشفيع ﴿ إِذَا لَمْ يَعْلُنَ وَفَيْتُهُ فَيَ الْأَخَذُ بِالشَّفْعَةُ قبل انفضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولا إلزام ملى الشفيع بإعلان رغبته الا بعد إنذاره من البانع أو المشرى ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطمول فيه قد خلص إلى نزول الطاعن ضمنها عن حَمَّه في طلب الأخذ بالشفوذ من مجرد اختصامه في دعوى صحة النعافد آنفة الذكر ايصدر الحكم فيها في مراجهته، وتوقيمه حجز ما لادين لدى الغريحت يد المطنون عليهما الأولين على ما في ذرتهما من باقي الثمن وفاء لدين له في ذمة المطعون عليهما النالث والرابع وسكوته فترة حتى أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة ، وكان النزول الضمني عن ألحق في طاب الأخذ بالشفرة يستلزم ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حمّا رغبته في عدم استمال ذلك الحق واعتبار المشترى مالكا نهائياً للبيع ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتذ بعلم الشفيع بالبيع بغر الوسيلة الى حددها المشرع ورتب علىذلك نزوله ضمنيا عن حقه في طلب الأخذ بالشفعة ، فإن الحكم بكون قد أخطأ في طبيق القانون مما يستوجب نفضه لهذا السبب دون حاجة ليحث واق اسباب الطون ٠

## جِلسة ٢٥ من نوفر سنة A٢ <sup># ١</sup>

يِّنَاسَةُ السهسَدُ المُستَشَادِ / هامم المُواغَى النَّابِ رَايُسِ الْحُكَةُ ﴾ رعشوية السَّافةُ المُستَشَارِنَ : يوسف أبو زيد نائب رئيس الحُكَة ، معلمَ صالح سلم ، ودرريش هيد الحميد، وهد هيد المنتم جار

# $( \wedge \wedge \wedge )$

### الطعن رقم ٩ أسنة ٩٤ القضائية :

(۲،۱) وقف . نیابة عامة . دعوی .

١ أسد منازعات الأخوال الشخصية المابعةة بأصل قونف أو إنشائه أو توافر أو كانه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه بما كانت تمنيص به الهما كم الشرعية • وجوب تدخل النيابة المامة فيها و لو ف دعوى مدنية أثرت فيها إحدى هذه المسائل.

٢ - طلب الحسكم يصعة وتفاذ منه بمع العلمة أرض كانت المسكمة فيها المباشين على بقل بقل الارتفاق الأراع بأصل الوقف الاستحقاق في وقت أهل بمرجة بدرات • عدم إنسال هذا الزاع بأصل الوقف أو إنشاء أو فضمن المستحق فيه أو الهسير شروطه • أثر ذلك • عدم وجنوب تدخل النوابة المعامة في هذا الزاع .

٣ – خبرة . محكمة الموضوع فع سلطتها فى تقدير عمل المهبر "

تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لنقدير قاض الموضوع هون معقب •

عكم و تسبيب الحكم » . محكمة الموضوع . نقض .

إقامة الحسكم قضاءه على أصباب صائفة ولها أصابها الثابت فى الأوراق وتكنى لحمله المغائرة. فى ذلك • مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره رتخسر هنه رقابة محكمة النقض .

١ حمّاد نص الدة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف ... وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة ... أنه كلما كان الزاع متملقا بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر

أركانه التى لا يتحقق إلا بها شخص المستنعق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه هما كانت تتحتص مه الحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للحاكم المدنية عملا بالفانون رقم ٣٦٧ لسنة ٥٥١ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن تدخل النيابة فعامة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع و الاكان الحكم الصادر باطلا يستوى فى ذلك أن تكون المدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تدكمون رفعت باعتبارها دعرى مدنية وأثيرت فيها مسائل متعلقة بالوقف .

٧ — اذ كان الدين من الواقع في الدەوى أن المطمون ضده الأول أقام دءو أه على المطمون ضدها الثانية والثالثة طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرف الصادر إليه منهما ببيعهما مساحة من الأرض آلت الملكية فها المبائمين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فبه نصبب الخيرات . وإذ كان المنازع على هذا النجو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه فإن تدخل النياية العامة في هذا النزاع لا يكون واجها عندنظره.

ُ ٣ ــ مَنَ الْمَقْرُو فَى قَضَاء هذه المحكمة أن تقر بر الخبير هو من هناصر الإثبات في الدعوى التي تحضع لتقدير قاضي المرضوع دون معقب .

إذكان ما أورده الحكم المطمون. هائه الله الله الثانت في الأوراق
 ويكنى لحمل قضاء الحكم المطعون في. فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون
 عبادلة فها تستقل محكة الموضوع بتغامره وتخدم عنه رقابة محكمة النقض

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المةرر والمرافعة وبعد المداولة •

حيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم١٩٧٨ سنة١٩٧٧

مدنى كلى طنعا علىالطاعن بصفته والمطعون ضدها الثائية والثالثة فال شرحالها أنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ اشترى من المطعون ضدهما الثانية والثالثة قطعة أرض فضاء مساحتها ١٨٠ م ظهر من كشف تحديد المساحة أنها ١٤٢٫٧ م موضحة الحدود والمعالم بالعقد وصحيفة الدءوى مثمن مقداره ٧١٠ج و ٣٥٠ م ، وأنتهى إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور في مواجهة العالمين بصفته ناظرا لأن العقار المبيع آل إلى البائمين له بطريق الاستحقاق في وقف . طلب الطاعن بصفته وقف الدعوى لان الأرض المبيعة يدخل فيها حصة وقف خيرات لم يتم فرز لك الحصة بعد 🕳 ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بجلسة ١٩٦٧/١١/٨ بوقف السير في الدعوى لحين صدور قرار من لجنة القسمة بفرز نصيب الحيرات في الوقف. استأنف المطعون ضده الأول هِذَا الْحَكُمُ بِالْاسْتَلَنَافُ رَقْمَ ٢٧٦ صَنَّةً ١٧ قَ ٤ وَحُكَمَةُ اسْتَأْنَافَ طَنْطَا قَضِتْ بجلسة ٢٨/٢//١٢/ ﴿ إِلَمَاءَ الحَكُمُ الصادر بوقفُ الدَّوْيِ و بأعادتُها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها م' و بعد أن حدد المطعون ضده الأول السير فى الدموى ندبت الحكمة خبيرا قدم تقريره وقضت محكمة طنطا الابتدائية بجلسة ١٨/١٢/١٨ ، بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٤/٢/١٩ . استأنف الطاءن بصفته هذا الحبكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق ، ومحكمة استثناف طنطا قضت بجلسة ١٩٧٨/١١/٤ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن بصفته بالنقض في الحكين الصادرين من محكمة استثناف طنطا في الاستثنافين رقمي ٧٦ ع سنة ١٧ ق ، ٥٧ سنة ٢٨ ق وقدمت النيابة ، لم كرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن ملى الحكمة في غرفة مشورة حددت جَّاسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأما .

وحيث إن العامن أقيم على المائة أسباب ، ينعى الطاعن بصفة الأول منها على الحكم المعامون فيه على الحكم المعامون فيه على الحكم المعامون فيه قد صدر في مسألة متعلقة بأصل الوقف دون أن تندخل النيابة العامة أمام محكة الموضوع إذ أنه من المقور قانونا والحرى عايه قضاء النقض أنه يجبأن تندخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف و إلاكان الحكم باطلا — وال كان الحلاف قد الرأدام محكما الموضوع حول خبرية الوقف

وما إذا كان الوقف في قطمة الارض محل النزاع هو وقف خرى أو وقف أهلي رحد هلى مور"ة البائدين ( المطمون ضدهما الثانية والثالثة ) ومن ثم فقد ثارت مسالنان هما من أخص مسائل الوقف هل هو خيرى أو أهلى واستحقاق المستحق فيه ومقدار ذلك الاستحقاق وهي من المسائل المتعلقة بأصل الوقف بما يضحى معه وجوب تدخل الذابة العامة لدى المحكة . وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون باطلا بما دستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي غير سديد ، ذلك أن مفاد نص الحادة الأولى منالقا نون رقم ٦٢٨ لسنة و١٩٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف \_ ' وعلى ما حرى به قضاء هذه الحكمة \_ أنه كلما كان الزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركاله التي لا تنحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت نختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص منظره للحاكم المدنية عملا بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء الهاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكدن وجبا عند نظر هذا الزاع والاكان الحكم الصادر باطلا نستوى في ذلك أن تكون الدءوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون رفضت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف لما كان ذلك وكان البين من الواقع في الدموى أن المُطعون ضده الأول أقام دمواه على المطمون ضدهما الثانية والثالثة بطاب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيح العرفي الصادر إليه منهما ببيمهما مساحة من الارض آلت الملكية فيها للباءمين من طريق الاستحقاق فيوقف أهلى يوجد فيه نصيب للخيرات ، وإذكانالنزاع على هذا النحو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق أيه أو تغيير شروطه ، فإن تدخل النيابة العامة في هذا النزاع لا يكون وأجب عند نظره -و إذ النزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد النزم صحيح الفانون ك و يكون النمي عاليه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعى بالسهب الثانى على الحكيم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه هلى عدم وجود حصة وقف خيرى فى الأرض موضوع النزاع مشايعا فى ذلك الخبر الذي ندب في الدعوى بما أورده في تقريره من أن حصة الخيرات شرطت في الوقف الخاص بالأطيان دون العقارات . و إذ كان الثابت من حجة الوقف المقدم لحكمة الموضوع ان الوقف لم يجعل نصيب الحيرات قاصرا على الأطيان والمقارات وجاء شرط الإنشاء موضحا أوجه العمرف الخيري في عموم ويع الوقف من أطيان وعقارات ولم يقصرها على الأطيان وحدها ومن ثم يكون الحكم لمناطون فيه قد خالف أثنابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحبت إز هذا النبي مردود ، ذاك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الحبير هرمن عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لنقدير قاضي الوضوع دون معقب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون قد أقام قضاءه بصِيحِة ونفاذ مقد سِيع الأرض موضوع "نزاع على ما خلص له من تقرير الخير في الدوري بقوله ... وكان تنمر ير الحبير الأخبر الذي عمل على أسباب سائغة وأسانيد سديدة وأبحاث سليمة تؤدى إلى النتيجة ال انتهى إليها ومؤداها أن القدر موضوع التداعي مملوك للدعي عليهما الأولى والثانية ( المطعون ضدهما التانيه والثالثة ) آلبائمين للدعى ( المطعون ضده الأول ) وأنهما كانتا تضعان اليد عليه ثم باعناه إلى المطعون ضده الأول الذَّى وضع اليد يدوره عليه بإقامة مبان عليه وأجره للفر ، كما انتَّمي ذاك التقرير إلى أنَّه لا توجد حصه للوقف تدخل فالأرض موضوع الدءرى إذ النابت من الحجيج التي اطلع عليها الخبير أن حصة الخيرات فىالوقف بالأطيان الزراعية أى أن الخيرات ليست لها حصة بالعقارات ومنها الأرض المبيعة .وضوع انتداعي وهي أرض فضاء (مباني ) وبؤكد صدق هذا الذي أنَّهِي إليه الخبير ماهو ثابت من الصورة الرسمية منقرار لجنة القسمة الصادر في ١٩٦٣/١/١ المقدمة من المطعون ضده الأول أمام محكمة أول درجة يتضمن أن اللجنة قصرت بحثها على الأعيان الخاصة بوقف العقار بأن الخيرات إنما شرطت في الوقف الحاص بالأطبان الزراءية – وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيــه سانغا وله أصله الثابت فى الأوراق ويكنى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه فإن المحادلة فمذلك لانعدو أن تكون بجادلة فهاتستقل محكمة الموضوع يتقدره وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، و يكون النعي على الحكم المطعون فيه مخالفه النابت في الأوراق لا أماس ل. وحيث إن الطاعن بصفته ينمى بالسبب النالث على الحكم المطعون فيه القصور في النسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي سان ذلك يقول أن يحكمة الموضوع أقادت حكمها على دعامة ظاهرت بها قضاءها إذا عتبرت أن المالك على الشيوع بملك بيم أهبيه مفرزا دون أن يتوقف ذلك لحم فوز أهبيب الشريك على أن يكون الربع معلفا على نتيجة الفسمة ، وقد اكتفت الحكمة بتلك لتقريرات العامة دون أن تواجه دناع الطاعن وتبحث مدى خرية الوقف في أرض الزاع، ومن ثم يكون الحكم المطاور فيه قاصر النسبيب بما يستوجب فقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذاك أن النابت وعلى ما ملف الرد على السهب النانى من أسياب النمى ، أن الحكم المطعون فيه انتهى صحيحا فى حا ود سلطة الموضوعية حاستخلاصا من الأداة المقدمة فى الدعوى حان قعامة الأرض موضوع النزاع لا يدخل فيها حصة وقف خيرات وهو ما يكنى لحل الحكم ومواجهة دفاع الطاعن في هذا الحصوص و يكون النمى على الحكم المطعون فيه بالتصود فى التسهيب والإخلال بحق الدفاع لا أساس له .

ولماً تقدم يتعين رفض الطمن .

## جلسة ro من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار لإمجرد حسن رمضان تائب وئيس المحكمة ، وهضو ية السادة المستشارين ع \$ حد كال مالم ، عد رأات خداجي ؛ عد سمود عبد الفادر وماهر قلادة .

# (114)

المطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٨٤ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطمن » •

الاختصام في العامق بالنقض - شرطه .

(٣٠٢) إنجار « القراعد العامة في الإيجار » « شمان المؤجر » ، محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .

 ۲ -- شمان المؤبر المنابر في تمرث الشخصي . شرطه . لا محل النحدي في عصوصه بالمارتين ٤ ، ٢ - ٨ مدني . هله ذلك .

سـ إستظهار عطا المؤبر الذي ترتبءايه نفس إنتفاع المستأبر بالدين المؤبرة ، منسلطة
 حكمة الموضوع مادام إستخلاصها مائدا ، مثال بشأن إنامة المؤبر محملا بالممر الذي به محلات
 علمتأبرين .

 ١ - لا يكنى لقبول الطعن أن يكون المطمون ضده طرؤا فى الحصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المعامون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قمد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

 ٧ - النص في المسادة ١٧ه من القانون المدنى يدل على أن المؤجر يضمن المستأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان هذا التعرض ماديا أو مبدًا على سبب قانونى ، فلا يجوز الؤجر أن يحدث بالعين المؤجرة أو ملحقاتها أى تغير يخل بانتفاع المستأجر بها . ٣ ـ يشترط فى تعرض المؤجو ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ... أن يكون غير مستند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الحمل الذي يترتب عليه نقص انتفاع المستأجر باله ين المؤجرة هو تقدير موضوعي ستقل به محكمة للوضوع ، ما دام استخلاصها سائفا ، وكان الحكم المطعون فيه قسد خلص إلى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠ / استنادا لتد ضاق من فاحية هرضه وتقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ / بسبب أن الماؤة فقد ضاق من فاحية هرضه وتقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ / بسبب أن الماؤة لن يجدوا فراغا كافيا لمشاهدة معروضات المستأجر بن وأن " النتريئة " المقامة تؤثر على نشاطهم التجاوى وانتهى الحكم إلى أن تعرض الؤجر غير همروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عند تموضه في الانتفاع إلى غير حق له ... فيكون قد استخلاص سائغ له ما يسانده من الأوراق .

### المحكمة

به الاطلاع على الأوراق ــ وسماع النقر ير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ـــ والمرافعة ربعد المداولة

وحيث إن الوقائم حلى ما بيين من الحكم الطعون فبه وسائر الاوراق ح تحصل فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الاول أقاموا الدعوى رقم ٢٥٦٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة ضد بأقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بانقاص أحرة المحلات المبينة بصحيفة الدعوى والى يستأجرونها من مورث المدعى عليهم ، بسبب نقص الانتفاع بما يوازى الثلثين ، تغيجة قيام المؤجر بانساء على تجارى فى المعر الذى تفتح عليه محلاتهم ، و بتاريخ ١٩٧١/٥/٧٠ ندبت المحكة خييرا فى الدعوى و بعد أن قدم تقريره تدخل الطاعن منضا الدعى عايهم لشرائه العقار بعقد مسجل ، و بتاريخ ١٩٧٢/٧/١ قضت المحكة بقبول "دخل الطاعن ، و باحالة المأمورية لمحكتب خبراء وزارة العدل ، و بعد أن قدم تقريره ، قضت بتاريخ ٧/٧/٧/١٧ برفض الدعوى . استأنف المطمون ضدهم الثلاثة الاول هدا الحسكم بالاستثناف رقم ١٤٦٥ سنة ٤٤ قى الفاهرة، و يناريخ ٩/٧/٧/٧ قضت محكة الاستثناف بالغاء الحكم المستأفف و بانقاص الأجوة الشهوية لهلات الزاع بمقدار ٣٠ / عتبارا من ١٩٦٧/١٠/٢٠ . طعن الطاعن في هذا الحكم يطويق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها يعدم قبول الطعن بالمسبة المطعون ضدهم من الرابعة حتى الأخيرة ، وأبدت الرأى في موضوع الطعن برفضه . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره ، وفيها الرّمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النياية بعدم قبول الطعن أن المطعون ضدهم هن الرابعة حتى الأخرة اليسوا خصوما الطاءن ، إذ لم يوجه لهم طلبات ، ولم ينازعوه طلباته ، فلا يجوز اختصامهم في الطعن .

وحيث إن الدفع في محلى ، ذلك أنه لما كان القرر في قضاء هذه المحسكة أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون المطعون ضده طوفا في الخصومة أمام المحكة التي أصدرت الحكم المطمون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعن لم يوجه أية طلبات المطمون ضدهم سالفي الذكر ، ولم ينازعوه أمام محكة الموضوع في طلباته ، فانه لا يكون للطاعن مصلحة في اختصامهم ، ويكون الطعن بالنسبة إلىم غير مقبول .

وحيث إن الطمن بالنسمة لباق المطعون ضدهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سببين ، ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الحجا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أخطأ عندما ذهب إلى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة استنادا لحمر المحادة ٧١٥ من القانون المدنى بمقولة أنه تعرض لهم في الانتفاع عندما أفام محلا في الممر المملوك له ، والذي تقتح عليه هذه المحلات في حين أنه لم يؤثر في نشاطهم، فلم يحجب (الفتر سنات) الخاصة بهم ولم يمنع مرود الأفواد بالمر ، وأن ذلك يعد من قبيل الاستفلال المشروع للملكة ، إذ أن القانون لا يمنع المسئلال عنه المسئلة عن المد المحلك من استغلال المشروع للملكة ، إذ أن القانون

لمساكم ضروا للفير حملا بأحكام المسادتين ؟ ٥ ٢٠٨ من القانون المدنى ، وأنه وغم بمسكد بهذا الدقاع الحوهرى الذي شقير به وجه الرأى فى الدءوى، فار الحكم لم يقم سجت مشروعية الاستغلال، مقروا عدم انطباق المسادة ٥٠٨ سالفة الذكر ، عمل يسيبه أيضا بالقصور فى النسبيب ، هذا إلى أن الحكم أخطأ فى تفسير البيد ٧٠ من حفد الإيجار ، بمقولة أنم يمنع المؤجر من استغلال الممر فى حين أنه يحظر عليه فنط إفامة « فرينات » على الحلات الؤجرة ، كما أخطأ الحكم عندما اعتبر الممر محصصا لمنفعة الهاد ث المؤجرة بفر سند من الأوراق ودون أن يتمسك بذلك الحصور فى التسديب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٧١، من القانون المدنى على أنه « على المؤجر أن يمتنع من كل ما من شأنه أن يحول . ور التفاع المستأجر بالمين المؤجرة، يدل مه أن أنؤجر يضمن استأجر تمرضه الشخص في الانتفاع بالمن الؤجرة ، سواء كان هذا التعرض ماديا أو مبنيا على سبب قانوني ، فلا يجوز للمؤجر أن يحدث بالعين المؤجرة أو ملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها ، الــا كان ذلك وكان يشترط في تعرض الأخير ـــ وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة ـــ أن يكون غير مستند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذي يترتب مليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو تقدير موضوعي تستقل به محكمة الموضوع ، مأ دام استخلاصهاً سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قــد خلص إلى وجود نقص في انتفاع المطمون ضــــدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠ ٪ استنادا لتقرير الخبير وجاء في أسبابه « إنَّ الممر الذي كانت تُطل عايه محلات المستأجرين قسد ضاق من ناحية مرضه ونقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ ٪ بسبب أن المــارة ان مجدوا فراغا كافيا لمشاهدة معروضات المستأجرين وأن « الفترينة » المفامه تؤثر على نشاطهم النجارى ... وانهى الحكم إلى أن تعرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استظهرخطا المؤجر هند تەرضە فى الانتفاع إلىغىرحق له فى استخلاص سائغ له ما يسانده من الاوراق 6 ويكون قد أعمل صحيح حكم القانون . لما كان ما تقدم، فإنه لا محـل للتحدى بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدنى ال تنص على أن لمالك الذيء وحده في حدُود القانون حتى استهاله واستغلاله والتصرف فيه ، والسادة ٤ من القانون المدن التي تنص على أن من استعمل حقه استمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضمرو ، إذ أن استغلال الطاعن للمعو المملوك له انطوى هؤ تدرض للطعون ضده م في الانتفاع بالأهيان المؤجرة وفقا لأحكام المسادة ، ٥٧ من القانون المدنى ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا المنظل ، فانه لا يكون قسد أغفل دفاع الطاعن المؤسس على المسادة ٥٠ ٨ سالفة الذكر ولا يشو به أى قصور . وأل كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام بضاءه بانقاص أجرة المحلات موضوع النزاع على دعامات مستغلة متعددة ، هي تعرض المعان المطعون ضدهم في الاتفاع بالأعيان المؤجرة . وأن حقد الإيجاد بمنع المؤجرة ، وأن حقد الإيجاد بمنع وكانت دمامته الأولى دعامة المحكومة عديمة على ما تقدم وتدكفي وحدها لحل فضائه ، وكانت دمامته الأولى دعامة الاخرى ، أيا كان وجه الرأى نبها ، يكون غير منتج ، وبالتالى غير مقبول .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

# چلسة ۲۸ من نوفر سنة ۱۹۸۲ ·

برئامة السيد الممتشار بجد البندارى الدشرى فا لب رئيس الحكمة كاروضوية السافة المستشاريين. أبراهيم قراج نائب رئيس الحكمة ، مهد العزيز فوفة ، وليم رؤق بدوى و بجد لبيب الخضرى :

## (14.)

### الطمن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٤ القضائية :

#### (١) قانون . وو سريانه من حيث الزمان ٣٠ .

الفافون رقم - 9 استة ۹۷۶ بشأن الدتماعد والتأمين والمعاشات الفوات المسلحة - مريمائد طرحالات الفقد أو الرفاة أر 21ستذياد أشاء نامدايات الحريمة اعتبارا من 9 أكشو بر ۹۹۲ و ۲۲۱ من الفافون المذكور .

- ( ٣ ٤ ٣ ) إختصاص دو إختصاص ولائي " . تعويض . دهوي .
- (٢) إختصاص الحا كرذات الولاية الدامة يتنار دموى المطالبة بمكانأة امتشهاد الجندى
   أثناء العمليات الحويية م علة ذلك هـ
- (٣) الإجراءات التي نعت عليها المادة ٨٢ من القائون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإليات مهيب وفاة المندى لا يمنع من اعتصاص المحاكم العادية بنظر دموى المطالبة بمكافأة الاصلفهاد .
   حلة دلك .
- ( ٤ ) محكمة الموضوع دو تقامير الإداة " . نقض ه السهب الموضوهي " . الفاض الفاض الموضوع السهب الموضوع المناطقة النامة في تقدير ما يقدم أن الأدلة " معدم خضومه في ذلك لوقائج المنافق من كان استخلاصه سائدا ".

١ - إن كان القانون رقم . ٩ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة على النزاع إلا أنه نص في المادة ١٢١ منه على أن تعاد تسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة التي حدثت اعتبارا من ٦ أكنو بر صنة ١٩٧٣ فيا يتعلق بالمعاش والتأمين ومكافأة الاستشهاد .

۲ - ۱ کات نصوص الفانون رقم . و سنة ۱۹۷۵ قد خلت من أى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم فى دعوى المطالبة بمكاف استشهاد الحندى وكات المطالب بهذه المكافأة وهى مبلغ مالى محدد لانعتر منازهة إدارية يختص بها مجلس الدرلة فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة .

٣ — إذ كان إثبات سبب وفاة الجندى هما يتطلب إجراءات خاسة نصر عليها في السادة ٨٣ من القانون رقم ، ٩ سنة ١٩٧٥ فإن الحماكم مازمة يتطبق قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تختص بنظرها ولها في سببل ذلك مرافية الخسوم في إنبات الواقعة و إنبات التخاص منها طبقا لما تقضى به القوانين في هددا الصدد ولا يعوق اختصام با ينظر الدعوى أن يكون إثبات حالة ما يتوقف ها به الحمكم فيها مرعونا بإجراءات قانوئية معينة سواء كانت هذه الإجراءات قانوئية معينة سواء كانت هذه الإجراءات فالعربة ولما تكون به حقيدتها في الدعوى فقية الما انون .

ع -- من المقرر أن لقاض المرضوع السلط، النامة في تقدر مايقدم إليسه
 ف الدموى ن أدله لا تحضع فيها لرقابة محكة المقيض إلا أن ذلك مشروطا بأن
 يكون استخلصه لمسا استخلص سأتفا وله دليل من الأوراق .

#### 1521

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم تخصل — حسبا بين من الحكم المطسون فيـــه وسائر أ أوراق الطمن — في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٠٣٨ لسنة ١٩٧٧ مدى كلى المنيا على الطاعن بصفته بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدى لهما مبلغ عشرة آلاف جنه — والمصاريف والاتماب والنقاذ — وقالا في شرحها أن ابتهما

... إستدعى لأداء الحدمة المسكرية العسكرية في ١٩٧١/١/٣٠ وظل مجندا إلى أن توفي في ه/١٠/٤ . ٩٠ ولمسا كان هذا الإن يعمل ميكانيكيا وهو في ريعان شبابه و يعولهما فإن وفاله ألحقت بهما ضررا اديا وأدبيا كبيرا ممسا حدا بهما الإقامة لدهوى - و بملسة ١٩٧٨/٢/٩ قضت لحكه أول درجه باستجواب المطعون ضدها في أساس الداري وسبب الوفاة وما إذا كانا قد صرفا تعويضا ونوعه ربيفداره وقرر المطمون ضده أله وله بجلسة ٢٩ ٣/٨٧٨. أن نجله توفى أثناء الد زيات العسكرية وأنه يستند قر المب النمو يضر إلى اله انون رقم . ٩ اسنة ١٩٧٥ وأن ما سبق صرف له هو مبنغ هؤج صاريف الجنازة - بهلغ ٣٥ ج و ٧٣٣م منحة العبور ، و مجانسة ١٩٧٨/٦/٨٧ قضت عكمة أول درجة بإلزام المدعى عليه يدلمة بأن يؤدي للسَّمون ضَّا هما مبلغ مائني جنيه والمصاريف. ، ولم زنس الناعن بسفته همذا الفضآء قطعن عليه بالاستشاف رقم : رس اسنا ، ق أمام عجكهُ استلناف بي سويف مأ مورية المنها ، و بجاسه ١٩٧٨/١٢/٩ قضت المعكمة الاستثنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف الأول بصفته (الطاعن) يأنَّ يؤيدي للطمون ضدها مائتي جنيه والمصاريف والانعاب ، طمن الطامن في هذا الحكم عشريق النقض بالطعن الماثل ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى ينقض الحكم يرمرض الطمن على المحكة الهرفة متورة فحددت جِلسة لنظره ، وفيها ألزنت النيابة برأيها .

لتصدر قرارها بعد فحص قرير الحابس الطبي العسكرى والاطلاع على التحقيق تحديد ما إذا كان الجندى قد قتل بسهب العدليات العسكرية من عدمه و بالتالى فان قرار هذه اللجنة يعتبر من القرارات الإدارية و يكون الطعر عليه أمام جهة الفضاء الإدارى .

وحيث إن النمي مردود في وجهه الأول ذلك أنه و إن كار القانون رقم . ٥ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة محلالنزاع إلا أنه نص في المهادة ١٢١ منه على أن "تعاديسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة ... التي حدثت اعتبارا من ٦ أكتو برسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتامين الإضافي ومكافأة الاستنهاد؟ .. لما كان ذلك وكانت دعوى الطعون ضدهما طبقا للتعديل الأخبر بطلب مكافأة استشهاد عن وفاة حصات بعد 7 أكتو بر سنة ١٩٧٣ فإن القانون. ٩ سنة ١٩٧٥ ينطبن عليها بما نص عليه صراحة فيه والنعي مردود في وجههُ النَّاني بأنَّ القانُونَ رُقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في المسادة الثانية من مواد إصداره على أنْ تحل أحكامه محل القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكادآت والتأمين والتعو يضات للقوات لمساحةومن ثم فإند أيا كان الرأى فيا نص عليه القانون ١١٦ سنة ١٩٦٣ في شأن اختصاص الجنة المشار إليها فيه ُ وحجية قراراتها فإن القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ ينطبق باثر. الفوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوي وما لم يكن قد تم من الإحراءات قبل السمل به ولمساكانت نصوصه قد خلت من أىنص يتعلق اختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الحندى وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي مبلغ مالى محدد بالقانون لا تعتبر منازعة إدارية نختص سا مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للماكم ذات الولاية العامة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات سبب وفاة الحندي مما يتطلب إحراءات خاصة نص طبها في المادة ٨٣ من الفانون رقم ٥٠ سنة ١٩٧٥ إذ أن المحاكم ملزمة بتطبيق قوانن الدولة على الواقع في الفضايا الر يختص بنظرها ولها في سبيل ذلك مراقبة الحصوم في إثبات ألواقعة و إثبات التخلص منها طبقا لما تقضيمه القوانين في هذا الصدد ولا يعوق اختصاصها ينظر الدعوى أن يكون إثبات حالة مما يتوقف عليه الحكم فيها صرهونا بإجراءات قانونية معينة سواء كانت هذه الإحراءات قد اتحذت أم لم تتخذ نذلك كله خاضع لتقديرها ونما تنكون به عقيدتها في الدعوى طبقا للغانون ب لحاكان ذلك – فإن النعى برمته بكون ملى غير أساس •

وحيث إن مبنى نعى الطاعن بصفته بالسبب الأول والوجه الثالث من السبب وألنانى على الحمّم المطمون فيه الفساد فى الاستدلال وخالفة قواعد الاتبات وفى بيان ذلك يقول أن الحمّم المطمون نيه أقام قضاءه على مستندين هما شهادة قائد الوحدة التى كان يعمل بها أبن المطمون ضدهما بالحيش النافى الميدائي وشهادة وفاته بمنطق منهما ما أنهى إليه الحمّم المطمون فيه أن وفاة جههما سببا أن يستخلص منهما ما أنهى إليه الحمّم المطمون فيه أن وفاة جههما سببا الاستشباد إذ يمكن أن تكون الوفاة طبيعية أو تتيجه حادث لا دخل للاعمال الحربية فيسه أو تتيجة خطأ الحددى نفسه ، كما أنه طبقا للقواعد الهامة الانبات فإنه يقم على عانق الحكم في المطمون ضدهما إثبات عناصر دعواهما ورقم عدم إثباتها من جانبهما فقد قضى الحكم المطمون فيه بطلماتهما كما بنى على ما ورد يحضر استجواب المطمون ضده الأول الذى قرر نبه أن ابنه قد استشبد دون أن يقدم دليلا على ذلك مما يعد خالفة للقا ون إذ أد أقوال الحمرلان بض دليلا على ما يكون الحكم المطمون فيه مشو با المصور والفساد دليلا على ما يدعيه مما يكون الحكم المطمون فيه مشو با المصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذي في عمله ذاك أنه وائن كان من المقرر أن الهامض الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من أدلة لا يخضم فيا لوقاية عكمة النقض إلا أن ذلك مشر وطا بأن يكون استخلاصه لما استخلص سائفا وله دليل من الأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاء على ماثبت للحكمة منشهادة قائد وحدة الجندي مورث المطمون ضدهما أن الحندي المذكور كان ضمن قوة الوحدة التي تخدم في الخطوط الأمامية لجهة القنال ضمن قوات أفراد الحيش الثالث الميداني وشهادة وفاته التي حدثت بمنطقة كبريت وخلص من ذلك أن الجندي قد استشهد أتناء العمليات العمكرية وقضى المطمون ضدهما بمكامأة الاستشهاد على هذا الاسس حالة أن الشهادة

الأولى لم تتضمن أن الوفاة حصات في أتناه السمايات الحربية ، كما لم تنضمن بيانا بالفاروف التي أحاطت بالإصابة أو بالوفاة طبقاً لما تقضى به المادة ٢٨ من الفانون رقم ، ٩ سنة ١٩٧٥ حتى يمكن التحقق مما إذا كانت الوفاة تعتبر المتشهاد أم غر ذاك وكانت الوفاة تعتبر الملمون فيه استخلاص النتجه التي اليها إذ قد تكون توفاة في الا سوع تلمكم يمنطقه كبريت بجهة الفناه حسس بسبب العمليات المسكرية بأن تكون طبيعيه أو تنج حادث لا عائدة الدبالهما إلى المسكرية أو بسدب خطأ المحيى عليه فقسه و بالتالي لا تمد استه بادا ولم يقدم المطمون ضدها دايلا آخر يفيد ذلك فقسه و بالتالي الحكم المطمون في هذا اشأن إلى الحكم المستأنف من أن الأخير خاراً من دليل على أن الوفاة تتيجة العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك خار عن موز أقرار المطمون ضده الأول محمية العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك على عبد أقرار المطمون ضده الأول محمية العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك على عبد أقرار المطمون ضده الأول محمية العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك على عبد في في أن الوفاة تتيجة العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك على عبد في من أما أحال قايد مشو با بالفصور والفساد في الاستدلال مما يتمين المفيدة في فيه .

## جاسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برياحة السيد المستشار بجد الميتدارى "مشرى فائب راً من الحكمة ، ومنو يَدَّ السَّادَةُ المستشارِجُ ؛ المِراهيم قراج «اللَّه واللَّهِ عند الحكمة ، حمد الزيرَ اوده ، • اليم رزق بدرى، وبحد أبيب "الحضري، «

### 1191)

### الطمن رقم ١٠٤٨ لسنة ٧٤ القضائية :

( ۲۰۱ ، ۳ ، ۶ ) دعوی «قبول الدعوی» حیازة «دعوی منع التمرش». یحکمة الموضوع « تقدر الواقم » .

( ۱ ) وهوی منع النمرش . وجود و فدم اخلال سنة مزالنمرش م ۹۳۹ مدنی . تخلف دلک . للحکه من القام : ندج الن نقس بدرم تبوط ا

 ( ٣ ) التحرض الذي يدع لخائز الدنما رزم دعوى دع التدرض • ماهرته . لا رجه لإشراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدحى • كذاية علمه بالنارض سواء كان ظاهرا أو عفها لا-تداب بداية ميداد الدينة •

( ٣ ) استخلاص واقمة النموش فى وضع الدر رعلم المدحى بها • من ملطة قاضى الرضوع · حتى كان إستخلاصه صاقفا وله سناء من الأوواق •

 ( 3 ) تنابع أعمال النصوص الصادرة من شخص واحد • أره ، أحتماب بماه الممنة من تماريخ العمل الأول الذي ينيره بوضوح هن وقوع اعتداء لى الحيازة •

• - تقادم « التقادم المسقط » دفوغ « الدفع بالنقادم » •

. ( • ) الدقع باليمقاهم أو انقطاعه أو سَقوطه من الدفوع المتباشة بمرشوع الدعوى - أرَّه مـ وجوب التسك به

ب أن المادة ٩٦١ من الفانون المدنى تنص على أن « من حاز عقاراً واستر حائزاً له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته له أن يرنع خلال السنة التالية دعوى منع هذا التحرض » . ومؤدى ذلك أن دعوى منع التحرض يحسب

أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع المهرض و إلا كانت غير مقبولة ومن ثم فإن المحكمة مازه بالنحق من أو فر هذا الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن الدعوى رفست خلال السنة الناليسة لوقوع النعرض تمين عليها أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع «نالخصوم بذاك و إذ إنتزم من سنة الحكم المطعون فيه ذاك وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضى أكثر من سنة من وقوع النعرض فإنه قد أصاب صحيح القانون .

٧ - التعرض الذي يديح لحائر المقار حيازة قانونية رفع دهوى منع التعرض وهو كل محل مادى أو كل تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشم أو بطريق عبر مباشم إدعاء يتمارض مع حق واضع البد فيكفى أن يعارض المدعى هابه حتى المدعى في الحيازة ليكون هناك تعرض واقع من المدعى عليه فلا يشترط أن يكون التعرض قد ألحق ضرر بالمدعى أو أن يكون ظاهرا أو حصل طنا وإنما يكفى أن يعلم به المدعى حتى يبدأ مهماد السنة التي يجوز له رفع الدعوى خلالما .

 م \_ إن استخلاص وافعة النعوض في وضع اليسد على البنحو السابق وهلم
 المدعى بها هو من المسائل الموضوعية المتروكة انتقدير قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق .

إذا تتابعت أعمال التعرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد هإنها تنشىء حالة اعتداء مستمرة يهدأ معها احتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل في هذه الاعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء في الحيازة .

م من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة وضوع الدعوى ، والتابت من مدونات الحكم المطمون فيه ودفاع الطاعدين أمام محكمة الاستثناف أنهم لم يتمسكوا بهذا الدفع أو الدفاع ولم يقدموا الدليل على انتاريخ الذي حصل فيه ذلك المتحدم به أمام محكمة الموضوع أو الدليل على انتاريخ الذي حصل فيه ذلك المتحدد على فرض حصوله بما يعتبر النمي به سببا جديدا كالطه واقع لا يجوز التحدد به لأول مرة أمام محكمة المقض .

#### المحكمة

يعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه أأسيد المستشار المقرر & والمرافعة وبعد المغارلة .

حيث إن الطهن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المعلمون فيه وسائر أوراق الطعن ــ نتحصل فى أن الطاَّعَذين أفاموا الدعوى رقم ٧٠٥ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضدهما بطلب الحكم بمنع تعرضهما لهم في حيازة ع ف وعط و١٩س الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وقالوا شرحاً لذلك أنهم يضعون اليدملي الأرض وصعا ظاهرا هادئا مستموا بنية التملك من شهر يناير سنة ١٩٧٢ حتى الآن استرارا لوضع اليد سلفهم ... ... الذي بدأت حيازته من سنة١٩٥٣ حيازة مستمرة على الأرض وقد تعوض لهم المطمون ضدهما في حيازة الأرض بأن واطأ ميما على تحوير مقد بيع وسمى مشهر يرقم ٤٣٧٤ سنة ١٩٧٢ بمقتضاه · باعت المطهون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثانية مساحة عف و ٧ مل و وس شيوما في رف و و اط وه س ، ولما كان هذا العقد يشمل الأوض التي يضعون اليد عليها فقد نص في البند الخامس منه على الرّام البائعة بتسليم المشترية الأرض المبيعة خلال أسبوع وإلا قامت المشترية بتنفيذ المقد واستلام الأرض المبيعة بالطويق الجبرى وأستنادا لذلك فقد أقاموا دءواهم بطلباتهم السابقة ـ قضت عَكُمَة أول درجة في ١٩٧٤/١١/٢٨ بندب خبير أبيان واضع اليدعلي الارض محلانزاع ومدته وسببه و بعد أزقدم الحبير تقريره قضت المحكَّمة في ٣٠٦/٦،٣٠ بمنع تمرض الطمون ضدهما للطاعنين في الأطيان المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدءوى ــ استأ نفت المطهون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف وقم ١٣٤ لسنة ١٩ ق المنصورة مأمورية الزقازيق ، قضت المحكمة في ١٩/٧/٤/١ بإلغاء الحمكم المستأنف و بعدم قبول دعوى الطاعنين . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وفدرت النيارة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عوض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها الزمت النيابة "رأمها .

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاهنون بالسبب الأول على الحالم المد و ناسب الأول على الحكم المط و ناسب الخطأ في تطبق القانون وفي سان ذلك يقولون أن الحمكم المطعون فيه قضى ن تنقاء نفسه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضى أكثر من سنة من حصور التعرض بغير طلب أو دفع من المطعون صدهما رخم أن هذا الشرط لا يتعلق بالنظام العام فان عن المحمكة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٩٩١ من الفانون المدني تنص على أن قون حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض و حيازته له أن يرفع خلال السدة التالية دعوى منع هذا التعرض " ومؤدى ذلك أن دعوى منع النعرض بجب أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع النعرض و إلا كانت غير مقبولة ومز ثم مإن المحكمة ملزمة بالتحقق من توافر هذا الشرط لذى يتوقف هليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن المدعوى رفعت خلال السنة النالية لوقوع التعرض تعين عليها أن تقضى معدم قبولها دون طلب أو دفع من الحصوم مذلك ، إد التزم الحكم المطمون فيه ذلك وقضى بعدم قبول الدوى لرفعها بعد مضي أكثر من سنة من وقوع التعرض فإنه قد أصاب صحيح الفانون والنهى عليه يكون على فير أحاس .

وحيت إن الط عن ينمون بالسهين الثانى والرابع على الحكم المطهون فيه الحلط أفي تعابيق الفانون والفساد في الاستدلال وشالفه الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يعوله أنه لما كان التعرض لا يبدأ إلا حينها يظهر المتعرضين عن يتعارض مع مق الحائز في حيازته وكار الطاعنون لم فعوا الإشكال رقم ه ه ما المدكية والدى طلبوا فيه بوقف سفيد عقد البيع المشهر رقم ٢٧٤ سنة ١٩٧٧ على أساس سنازعهم في المدكية ولم يعتروا أن هدا أهتمد تعرسا لهم في صيازتهم لعدم شحوله بالصيفة التنفيدة في معان المدهدة والمديمة والمدكية والم يعتركل منها تعرض عديد بعد وفع طعن للاشكال وقم ٥٩ منه تعرض جديد بعد وفع طعن للاشكال وقم ٥٩ مسنة ١٩٧٧ ديب تجم إذ لم تكتف المطون صده الاولى تسجيل عقد الم ١٩٧٣ ميا عدال على وضع الصيغة التنفيذية عليه ثم قامت الاشكار رقم ٢١٤ سنة ١٩٧٣ ديب تجم والذي قف فيه لصالحها بوقف تنفيذا لحكم الصادر لصالح الطاعنين

وإن هذا الاشكال يمتر تموضا جديدا ومستقل عن محرير عقد البيع في فاته ولم تمض هايه سنة قبسل رفع الطاعتين لدعوى منع التعرض وإذ اعتد الحمكم المطمون فيه أن شهرد تحرير عقد البيع يعتبر تعرضا الطاعنين يجرى من تاريخه ميعاد السنه وقع به مدارة بموض نع التعرض دون اعتبار الاشكال رقم ٢٣٦ سنة ١٩٧٣ درس أبي تعوضا حددنا بمستقلا عن تحدير عقد البيع في فاته والذي المعض عليه سنة قل وفع الطاعن دعان منع الدرض فإنه يكون قد اخطأ في عادير عاددا وشاعة النائس في الدورة المخون قد اخطأ

وحث إن هذا انص مرد. ه داك أر التعرض الذي يرج الحاء الدناو حياؤة المانونية رفع دعيث منه النعرض هو كل عمل ماديه أوكل ته م قانوني متصدين يطن تي مهاشر أ**و بطويق غير مباشر اد**عاله يتعارض من سر واسم النياه فيكفي أن يعارض المدعى عليه حق المدعى في الخيازة أير ون عنالله تعرض وأقع من المدنى عليه قلا يُشرط أن يكون الدرض قد ألحق ضرو بالمدي أو أربك تُ ظاهرا أوحصل علنا ، وإنما يكفى أريعلم به المدعى حتى يبدأ معاد السنة التي بجوز لم إن موي خلافًا كما وأن سنخلاص واقمة التعرض في وضع اليد مل النحوأ ابق ونلم الشاي بها هر من لمسائل المرضوعة الم وكا لمقدم قاض المرضوع مني كان استخلاصه سائغا وله مدنده من الاوراد وأله إمّا نتا هنه أعمال أنتهرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد الإنها تنشيء حالة امته اه مستدرة ببدأ معها أحساب مدة أسنة من تاويخ وقوع أول عمل من هذه الاعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمر اعتداء على الحيازة ، مِلمَاكَانُهُ اليهن من مدونات الحسكم المطعون فيه استخلاصه من أوراقالدعوي استخلاصا ساءُنا أنه هـ د صدوتُ من المطمون ضدهما أعمال تمرض لحيازة الطاعنين ترابطت وتنابعت وأن التموض قد حصل للطاعتين في تاريخ سابق هل تاريخ تقسديمهم صحيفة الاشكال وقم ٥٥٩ سنة ٩٧٩١ درب نجم قلم كتاب المسكمة في ٢٥ ١٩٧٢ والمرفوع منهم إطلب وقف تنفيذ عقد البيم المشهر وتم ١٧٧٤ سنة ١٩٧٧ الذي مَا إلى علمهم أن المطعون ضدها الثانية بامت بمُمَتَضاه إلى المطمون ضدها الأولى أرضا غير مملوكة لما وإنما مملوكة لمم بما مفاده أن التعرض للطاعنين في حيازتهم لهذه الأرض حصل لهم بمقتض هذا المقد السابق

فى تاريحه على تاريخ تقديم صحيفة الاشكل سالف الذكر وأن علمهم بهذا الدرض قد أصبح عققا فى هذا التاريخ واله وان كانت واقعاته قد تعاقبت بعد ذك فان السبح عققا فى هذا التاريخ الذى بدأ منه و بتاريخ علم الطاعنين به وأنهم لم يرفعوا الدعوى الحالية بتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب فى ١٩٧٤ / ١٩٧٤ إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ حصول التعرض وعلمهم به عومن ثم فإن الحكم المطمون فيه يكوز قد التزم صحيح الفانون وأقم قضاءه على أسباب سائفة وكافيه لحل قصائه والنبى عليه فى هذا الحصوص فى غريكه .

وحمت إن الطاهنين ينعون بالسوب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق قانون وفي بيان ذلك يقولون إد مدة السنة الى يتعين إقامه دهوى منع التعرض خلالها هى مدة تقادم تسرى عليها قواعدالا نقطاع وأنهم قد تمسكوا بوضع يدهم وطلح تحريم للأرض موضوع النزاع بالنقادم المكسب في الإشكال رقم ٣٠ يستة ١٩٧٧ درب نجم المرقوع من المطمون ضدهما والذي أعانت صحيفته لحم بتريخ ١٩٧٣/٧/١٠ وكات صحيفة دهوى منع التعرض قدمت لفلم الكتاب في المرافع عن المحتل المحتل في المرتبر الدعوى قد أقيمت في المحتل ورقم المحتل المطعون فيسمه على خلاف ذلك يكون قد أضطا في تطبيق وراد قضى الحكم المطعون فيسمه على خلاف ذلك يكون قد أضطا في تطبيق

وحيث إن هسدا النمى غير مقبول ذلك أنه من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقدع أو سقوطه من الدفوع المتعلقه بموضوع الدعوى والنابت مر مدوزات الحديم لمطمون فيه ودفاع الطاهنين أمام محكمه الاستثناف أتهم لم يتمسكوا سهدا الدفع أنه الدفاع ولم يقدموا الدلل على تمسكوه به أمام محكمه الموضوع أو الدليل على انتاريخ الذي حصل فيه ذلك التمسك على مرض حصول بما يعتبر النمى به سببا سبا يخالطه واقع لا مجوز التحدى به لاول مرة أمام محكمه الدفض و يكون النمي به عرد مقبول ه

وحيث إله لما تقدم يتمين رفض أطعن .

### جىسە ٨٨ مىل نوفمىر سىلة ٨٨ م

برتامة قسید انستت، / جد البندازی العام، تأثید زئیس از ـ کهٔ » وحد، « الساحة المستشارین - ابراهم فراح تأثب رئیس الحکمة » حیدالعزیز فوده » ولیم وزق پدری وجد الحاق الدید

### (191)

#### الطعن رم ٤٧٥ لسنة ٧٥ القضائية :

- ( ۲ 6 ۲ ) مسئولية و مسئولية تقصيرية ، م تمويض .
- (١) حلاقة النبعة وجبوب أن يكون النبوع صاد فعليسة ، طالت عدتها أو قصرت في إصدار الأيوام الناح بأداء من مدين غساب المنبوع .
- (٣) تحديد المتدوع . الدمرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التنابع . لايغير فىذلك محضوع النتاج لرقاية وترجيه بتبرع آخر مبل أربعد ذلك .
  - (٣) حكم « عيوب الندليل» . <sup>وو</sup> مايعد قصورا » .
    - إفغال الحكم الزد على دفاع جوهرى ، قصور (مثال ) -
    - (٤) مسئولية "مسئوليه تقصيرية" عمل .

العربة في تعديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحقى في التعربية في العرب المجب لهذا في التعربية وهو وقت وتربع الحلط الذي ترتب عليسه الضرر الموجب لهذا التعربية من ذلك منصوع الحد قبل أثنابه لرقابة وتوجيه منموع آخر قبل أو بعد الذا الدة من المالية المالية الدة من المالية ال

٣ - أذ كان الناس في زيقان الجناية أن الحادث وقع اثناء قيام المطعون ضده اثنار بانعمل لحسب الجهود الحربي وفي منطقة العدل المحتصدة اذلك وفي مريان عد الإجاز المرم بين المناعنة والقدات المساحة كما يشير إلى محبة دلاح المطاعنة حول عدم تيام علاقة الدعية براءما والمطعون ضده المدي وقت الحددث لوجعنته المحكمة المحتمد من الغلامة وحدد ما سبب فيسه لي قبوت عدم توافر علاقة الدعية فندفي بالنافي مسئوليه المطاعنة عنه كتروعة للهو وجدراً إلى أو المحتمد المحكمة المحتمد عن ذلك ولم تردع على دفاع الطاعنة حوما قدمته من مستندات في هذا الحصوص عن ذلك ولم تردع على دفاع الطاعنة حوما قدمته من مستندات في هذا الحصوص عن ذلك ولم تردع على نيسه يكون قد شابه القصور في التسبير. بما استرجيب خفية .

ع - وابطة العمل إلا أثما مجردها الرقابة والتوجية والاشراف من صاحب العمل على العامل إلا أثما مجردها لا تحقى لإنبات علاقة النيمية الملازمة لتوافر شمط المسئولية القصيرة > ذلك لا لا لا يحقى لتوافر النيمية الموجية المسئولية شمط المسئولية والوجية الفعلية الرقابة والوجية الفعلية من قام والمن على إلى المسئولية والوجية الفعلية من قام والمن كالمستمر و المسلم المن كالمستمر و المسلمة الموافرة والإبارة يستدل المنافرة المسئولة على المال الذي يقوم به ألها في العمل الذي يقوم به ألها في العمل الذي يقوم به ألها في العمل الذي الرفوانة في العالم علاقة العمل الأصلية في العمل المناولة عليه على والمنافرة المسئول عنه وإن بن في ذات الوقت عاملا لدي ولمحلق الوقابة والمعال الغمال ال

#### الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة

وحيث إن الطمن اصنوفي اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع \_ على ما يبين من الحكم المطمو زفيه وسائراوراقالطعن-تخصل في أن المطعون ضــدها الاولى ـــ وعن نفسها وبصفتها ادمت مدنيا في الحناية رقم ١٣٤ صنة ١٩٧١ القنطرة غرب على المدمود ضده الثاني -المتهم فيها - عبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عما لحق بهم من أصرار عن موت مورثهم : وعكمة جنايات الإسماعيلية إذ قضت ممانيسة المعمون ضده الثاني وبإحاله الدءري المدنية إلى المحكمة المدنيسة المختصة واصلت الدموي سرها برقم ٨٤ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الإسماعيلية حيث أدخات المطمون ضدها الأولى الشركة الطاعنة كمسئولة عن أعمال تابعها طالبه إلزامها بالتصامن مع المطعون ضده الثاني بالتعويص المطلوب ، كما فامت اشركة الطاعنة بادخال المطعون ضدها النالثة ــ ا لهيئة العامةللتأمينات الإجتماعية ــ صامـة لهافىالدعوى و بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦ قضت المحكمة بإلزام الشمركة الطاصة والمطمور صده الثانى بأنّ يدفعا للطمون صدها الأولى مبلغ . . . ٩ ج و يرفص دءوى الصهان الفرعية . إُستَأْنَفُت الطاعنة هــذا الحكم بالاستثناف رقم ١١٢ سن ٣ و الإسماعيلية ، وبجلسة ١٩٨٧/١/٥ قضت المحكمة ببطلان الحكم المست نف و بالزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني بأن يدفعا متضامنين لاطعون مدها الأولى مبلغ . . . ٧ ج و برفص دعوى العمان الفرعية . طعنت الطاعد في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنفض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيامة رأيها ٠٠

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسببالأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه نحالفة القا من والحطأ في تطبيقه والقصور في النسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن قوام مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه أن تكون للمتبوع على النابع سلطة ارقابة والتوجيه وأن يقع العمل غير المشروع من الأخير أثناء تأديته لعمله لحساب المتبوع و سببه ، و إذ كان الناب من تحقيقات الحناية رقم ١٣٤ سنة ١٩٧١ الانجاءية ) والحكم الصادر فيها أن تعدى المعاهون ضده النانى على مورث المعاهون ضدها الأولى والذى أفضى إن تعدى المعاهون ضده النانى على مورث المعاهون ضدها الأولى والذى أفضى للمقوات المسلحة وأثناء قيامه حكتابع للمقوات المسلحة وأثناء قيامه حكتابع للمقوات المسلحة بالعقد المؤرخ ، ١٩٧٨/١٩١٨ والمتضمنة شروطه تلك النبعية معه علاقة النبعية بن المعاهون ضده النانى والطاعنة أثناء ارتبكابه حادث الاعتداء معه علاقة التبعية بن المعاهون ضده النانى والطاعنة أثناء ارتبكابه حادث الاعتداء وكانك قد تحسكت بهذا الدفاع أمام محكة الاستثناف ، وقدمت إليها مقسد الإيجار وقرارات التبكليف فإن الحبكم المعلمون فيه إذ قضى بالزامها بالتعويض كسئولة عن التابع بمكن فضلا عن غالفة القانون والخطأ فى تعابيقه قد شابه كسئولة عن التابع مهدا الدعوى عن التصور فى النسبيب بعدم الرد على دفاعها ذاك الجوهوى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى عد

وحيث إن هذا النمى سديد داك لان المادة ١٧٤ من القانون المدنى إذ تنص على أنه من القانون المدنى إذ تنص على أنه من كون المنبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع مى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أوبسهما ، وتقوم رابطة النبعية ولولم يكن المتبوع عرافى اختيار تابعه من كانت لد عليه سلطة فى رقابته وفى توجيه " فإن مؤدى ذك أن علاقة النبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والنوجيه بأن يكون لا لتبوع ما لهذ فعلية — طالت مدتها أو قصرت — فى إصدار الأواس إلى النابع فى طريقة أداء عمل معني يقوم به التابع لحسا به المتبوع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأواس وعاسبته على الحموم عليا حتى ولو لم يكن المتبوع عرافى اختيار التابع ، والعرة فى تحديد المتبوع عليا الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا فى النعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا النعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا اليابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قيسل أو بعد هدا الوقت ، وإذ كان النابت من الأوراق أن الطاعنة قد تمسكت

يمذكرتيها المفدمتين لجلستي ١٤/٠١/١٠/١ و ١٩٨٠/١١/١٠ بانتفاء علاقة تبعية المعلمون ضده الثاني لهما بالمني المقصود في المسادة ١٧٤ من القانون المدني أثناء ارتكابه حادث الضرب الذي أودي محيساة مورث المطعون صدها الأولى في ١٩٧١/٧/١ واستندت في ذلك إلى تحقيقات الحناية ٣٤؛ سنة ١٩٧١ القنطرة غرب والحدكم الصادر فيها وما فدمه من مستندات عبارة عن عقدى استثجار النوات المسلحة منها لسيارات مؤرخين ١٩٧١/٣١٣٠ و ١٩٧١/٧/١ وأوامر التكليف للعاملين على تلك السيارات ومنهم المطعون ضده الثانى للعمل بالهجود الحربي في عمليات نقل أتربة ورمال في منطقة القناة ، وتصمنت بنود عَقَدى الإيجار (البند السابع) تعهد الطرف الأول - القوات المسلحة -باستصدار قرار التكليف آللازم للسائقين والعاملين النابعين للطوف الثانى ـــ الشركة العناء: - الذين يعملون بهذه العملية وأن يلتزم حميع السائفين والموظفين باتباع تعليمات الضبط والربط الدسكرى الصادر لهم من منذوبي العارف الاول وكذلك تعلمات التشغيل والتوجيه وخطوط السير وجميع النعليات ( الهند الثامن ) وكان الثات من تحقيمات الحنائية أن الحادث وقع أثنياء قيام المعمون ضده التانى بالممل لحساب الحبهود الحربى وفي منطقة العمل المخصصة لذلك وفسريان عقد الإيجار المرم مين العاءنة والعوات المسلحة مما يشير إلى جدية دفاع الطاعنة حول عدم قيام علاقة التبعية بينها والطعون ضده الثاني وقت الحادث الذي لوبحثته الحكمة على ضوء المستندات القدمة من الطاعنة وحمَّقته وانتهت فيه إلى ثبوت هدء توافر دلاقة التبعية فتنتفى بالتالى مسئولية الطاعنة كتبوعه لنغتر وجه رأيها فى الدعوى ومن ثم فهو دفاع جوهرى و إذ أمسكت الحكمة هن ذلك ولم ترد على دفاع الطاعنة وما قدمته من مستندات فيهذا الخصوص مكتفية بمــا أوردته من أنه كما كان مرة كب الحطأ المسدب للضرر هو أحد عمالها والتابعين لهما وأن فعله المكون للخطأ قدوقع مدء على الحرني عليه مورث المستأنف عابها الأولى بسهب العملومن ثم تصبيح مسئولة من ممل تابعها وهي أسباب لاندل علىجدية محثها لفوام علاقه التبعية بما يحقق مساوليه الشركة الطاعنة عن فعسل المطعون ضده الثانى بعمله غير المشروع ولا نمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون خاصة وأن رابطه العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بجردها لاتكفى لإنبات علاقة التبعيد

اللازمة أنوافر شروط المستمولية "تقصيرية — ذلك لاند لايكفى لتوافر المتبعية الموجبة للسئولية أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه فقد تنقل سلطة الرقابة والمتوجبة المعلية — مع قيام ابطة العمل — إلى شخص آخر غير صاحب العمل كالمستمر أوالمستأخر إذا كانت الإعارة أوالإجارة يستفاد منها أنه في فترة الإعارة أوالإجارة يستفاد منها أنه في فترة الإعارة الإعارة عن الإعارة سنقل المستعمر أو المستأخر خاصة لالحساب صاحب العمل الذي يقوم به العامل لحساب المستمر أو المستأخر خاصة لالحساب صاحب العمل وأن ذلك يتم في نطاق صلاقة العمل الأصلية بين العامل وصاحب العمل الذي أحر أو أعار شخرج العامل محقضى الإعارة أو الاجارة عن نطاق سلطته في فار أعلى أو أعار شخرج العامل محقضى الإعارة أو الاجارة عن نطاق سلطته في فات الحراف الموات العامل المناز بذاته المستوجب نقصه لهذا السهب المعمون فيه يكون قدعابه القصور في التسبيب عما يستوجب نقصه لهذا السهب دون ماحاجة ليحت باق الأساب الطعن و دون ماحاجة ليحت باق الأساب الطعن و

## جلبة ٢٩ من توفير سنة ١٩٨١

رِ 1977 مَا يَا ذَا ذَا مَا أَحَدُ مَا شُوقَ اللَّهِ لِي اللَّهِ وَلَا لِللَّهُ اللَّهِ مِنْ لَمُ الطَّهُ وَلَمُنْكُمُ مِنْ اللَّهِ مِنْ لِللَّهِ مِنْ أَنْ هَامِ عَلَى مَالُمُ مَا لِمُعْرِجُونَا أَحَرَ وَاللَّهِ اللّ

### ( . . . . )

الطعن رقم ١٠١٧ السنة ٧٤ القضالية:

عمل . شركا :، القطاع العام . عمولة .

حق هجلس دارة همركه الفظاع العاجمين تحديد نسب الدسيلة او تدنيانها . هم طه أن يتم في إطار نظام هام العمولة بعرى هل افقا الدمانين دون أنميز مستهدفا تطوير له تتاجرة تمونه م

النص في المسادة ٢٩ من قرار : نيس الجمهورية ، قر ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ إصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، بدأ على أن لجلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسب العمولة أو تعدياعا طالما أن ذاك يستها في تطعم ير الانتاج وتفيقه بشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمدية أيعرى على كافة العاملين دون تميز ،

### 45.41

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع انتقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية -

وحيث إن الوقائع — على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أورافي الطين — تتحصل في أن المعاهون ضده أقام على الطاعنة — الشركة المصرية

لتعبئة الزجاجات - الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى الزفازيق طالبا الحسكم بالزامها بأن تدفع مباغ ٣ دْ٢٥ ج و ٣٥١ م • وقال بيانا لحما اله التحق بالعمل لدى شركه التعبثة آلمرية - أبوت - في وظيفة رئيس فرع الزفازيق ،وتب ثابت وعمولة . وظل يحصل على هــذه الدحولة بعد أن أممت الشركه وأدمجت في شركة القاهرة التعبقة الزجاجات التي نقل فرع المياه الغازية بها إلى الشركة الطامنة ، وإذ ألغت الطامنه نسب المدولة الي كان يتقاضاها وقض بأحقيته لها وامننعت من أدائها في نفسترة من ١٩٦٩/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢,٣١ كما إقتطعت جزءا من أجره ، فقد أقام الدموى بطلبه آنف البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ حكمت الحكمة بندب مكتب الحراء لاداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم. و بعد أن قدم الخبير تقويره-كمت في ١٩٧٧/١٧/٢٧ بالزام الطامنة بأن تدفع للطمون صده مبلغ ٣٥٥٣ ج و ٢٥١ م ، استأنفت الطاهنة هذا الحكم لدى محكمه استثناف المنصورة « مأمورية الزازيق » وقيد الاستثناف برقم ٦٥ لسنة ٣٠ ق . و بتاريخ ٦/٩ ١٩٧٧ ، حكت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذ الحكم بطويق النقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن . ومرض الطعن على الحسكة في غرفة مشورة . فحددت جاسة لنظره ، وفيه التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أفي على ثلاثة أسباب . تنمى الطاهنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون . وفي بيان دلك تقول إنه لما كان الحكم المطعون فيه قسد قضى باحقية الماهور صده للسبة العمول التي كان يتفاصاها لدى حمله بشركة التديمة المعمرية أيوت حمل أساس أن النزاع بن الطرفين قد انحسم بالحكم في الاستثناف وقم ٧ لسنة ١٠ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » باحقية المطعون ضده لهذه اللسبة عن مدة أمرى فإن جمية الأمر المقضى لهذا الحكم تحول دون معاودة النزاع من جمايد أسبه العمولة في المدة محل التداعى ، في حين أن العمولة تعتبر من المحقات الاجر غير الدائنة والحدم لمطعون ضده يها عن مدة سابقة طبقا للنسب التي وضعتها شركه التعيثة المصرية — أبوت — لا مجوز حجية الأمر المقضى

فى دەوى المطالبة بهما عن مدة لاحنة طبقا للنظام الذى وضعته الطاعنة لاختلاف الموضوع فى الدعويين . فإن الحبكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبق القانون .

وحيث أنه وأيا كان وجه الرأى في النعى ، فإنه لما كان الحكم ,قم ٧ لسنة ٦٠ فو المنصورة «مأ.ورية الزقازيق » قد نفض بالحكم محمادر في الطعن وقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ في بتاريخ ٢٣ /١٩٨١ وزالت بذلك كافة الآثار المترتب حليه فان التحدى مججيته في النزاع المماثل يكون على غير أساس .

وحبت أن الطاعنة تمنى بالسبب الناى على الحكم المطمون أيه مخالمه القانون وفي بين ذلك تاءل اله لما كانت المحادة ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين القطاع العام تخول مجلس إدارة الشركة الحق في أن يضع ابتداء نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالسدولة كومن ثم كون له الحق في تعذيل هذا النظام ، فإن الحكم المطمون فيه كإذ جرى في قضائه على عدم أحقيذ الطاعنة في تعديل نسب العمولة الى كان يتقاضاها المطمون ضده لدى شركه النعبئة المصرية أيوت حطة المقلم على معدل في الأحر بغير موافقة العامل فيكون قد حالف القانون .

وحيث إن هذا النحى سديد . ذلك انه لما كان النص فى المادة ٢٩ من قرار رئيس الحمهورية رقم ٢٠٠٩ لسنة ١٩٩٣ بإصدار نظام العاماين بالنطاع العام المعدد بالقرار الجمهوري رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٦٧ الذي يحكم واقعة الدوى حلى أن (يسم جاس الإدارة نظاما الحو فز ما يحقى حسن استخدامها على أس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ... ويجوز لحباس الإدارة وضع نظام للمحل بالقطعة أو الانتاج أو بالمعولة بحبث تضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين و لأحر المقابل لحا وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة ، كما يتضمن النظام كيفيه حساب الأجر عند القياء بالاجازات المعدلات أو التقل إلى وظيفة لا تعمل بنظام الأجر بالانتاج ...) يدل على

أن لحاس إدارة شركة القطاع العام الحق في محديد نسب المحولة أو تعديلها طالما أن داك بستهاف عطور الانتاج وتنها و بشرط أن يم دلك في إطار نظام عام يات الديستية في الدعوى الفقاء عام يات المحرورة على الديست في الدعوى أن المدين المدينة ا

وحيث إن الموضوع صائح للفصل فيه ولما تقدم، ولأن الثابت في الدعوى أن المعلمون صده لا يستحق أنه فروق في المدولة طبقا لنظام العمولة الذي وضعته الشركة الطاعنة » فاله يتعين القضاء في موضوع الاستئناف وقم ١٥ أد تد مع في المناء الحكم الستأنف ويرفض الدعوى .

#### علسه ۲۹ من نوفسير سنة ۲۹۸۲

ونامسة السيد المستشار / أحد شرق المايجي الثهد وتيس الحك . . . . السادة الاستدار . . محود مصافي سالم 6 صلاح محمد أحمد عمد محمد مجمد عي وأحمد طارق فرابل .

#### 1198:

الطعير رقم ٨ ٠٠٨ اسنة ٧٤ قضائية :

(٢٠١) عمل ودعمل إضافي " . أجر .

( 1 ) المتعنق العامله وقتا إضافيا في أياع الدسل المعتاده . استحداق أجرا , هناها يواؤى أبير المتعادد المتعادد المتعادد التعادية و • ه . [\* عن ساعات الدمل النجازية و • ه . [\* عن ساعات الدمل النجازية و • ه . [\* عن ساعات الدمل النجازية و • ه . [\* عن ساعات الدمل النجازية و • ه . [\* عن ساعات الدمل النجازية و • ه . \*

(٣) كالمدل عن يوم الراحة الأسهومية - (عتبار ماهاكه جهدا ساعات ال جنائية - ق. يا به للمنة به م. عام ذلك -

( ٣ ) عمل و أيام الراحة الأسبوعية ، عمل إضاف " ، أجر ،

افتغال الدامل في أيام الراحة الأصوعية -- مدنوعة الأبع -- بمتمعناته أجرابيوم المنقاة مصافعة المجرابيوم المنقاة ممضانا إليه إجرابيوم المنقاة عدويا على اصاص قده أجر اليوم المعتاد على صاعات الدمل الإضافية وأجرا إضافيا مصافعاً هو ٥٠ . " على صاعات الدمل المنادد مضروبا في ساعات الدمل الإضافية وأجرا إضافيا مصافعاً هو ٥٠ . " إن كان العمل أولا • ق ٩١ قدية ٩٠ و ١٩ . إن كان العمل أولا • ق ٩١ قدية ٩٠ و ١٩ المسلمة المنازعة الم

 ١ سـ مفاد نصوص الواد من ٥٥ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٠ من قانون أأممل أتصادر بالفانوق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم و أقمة ألمدوى -آل المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أح العا لم عن عمله فترات إضافيسسة في الأيام المعتاده وفي يوم الراحة بأحكام مفل م لأحكام أجازات العامل وأجره من حمله في الأمياد و بما لاسبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقصى لمساهات العمل اليومية والاسيوعية ومنح العامل واحة أسيوعية لا تمتل من أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل هدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحمر يكون له فيها أن يكاف العامل بالعمل ساهات إضافية عما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا أو بالعمل في يوم الراحة الأسيوعية واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي أؤمه القانون جا عملا إضافيا .

 ٧ - آذا وقع العمل في يوم الراحه الأسبوهية كانت ساهات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إصابية على اعتبار أن العامل لايلنزم أصلا بالعمل فيه.

٣ ـــ كماكان المشرع قد حدد للعامل في الهابل تشغيله وقتا إضافيا في أيام العمل المعتاده وفي يوم الراحة أحرا خاصا مما نص عليه في المسادة ٢١ امن قانون العمل المشار إليه من أن العامل يستحق إذا عمل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة في الحالات المفررة قانونا أحراليوم المعتاد وأجراعن ساءات العمل الإضافية يوازي أحرمثانها محسوبا على أساس قسمة أحرّ اليوم المعتاد وأجرا عن صاعات العمل الإضافية يوازى آج مثانها عسو با على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضرو با فى ساعات العمل الإضافية وأحرأ إضافيا بنسبة ٢٥ ٪ من اجر ساءات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و.ه / من أحر ساعات السمل الإضافية إذا كان العمل ليلا فإذا وقم العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدنوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفا وهذه المضاعفة أنما تردعلي نسبة الإضآنة الواردة بنص المادة سالف الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالحمل في يوم الراحة الأسبومية ـــ مدفوع الأجر ــ زيادة على أجره اليومي ألممتاد أجرا عن ساهات العمل التي يُستغلها في هذا اليوم يوازي أحرمثلها محسويا على أساس قسمه أحر اليوم المعتاد على ساءات العمل المفروة مضروبا في ساءات العمل التي نشتغلها العامل في يوم الراحة وأجرا إضافيا مضاعفا هو . ه / من أجر ساءات العمل إذا كان العمل نهارا و ١٠٠ / ا من أحرساءات العمل إذا كان العمل ليلا .

#### المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوواق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ً والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن أألهمن استوف أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـ على مايبين من السوار المطابون فيه وسائر أوراق الطمن ـ تتعصل في أن الطاعدة - النقاية العامة لعمال الصداعات الغذائية - تفديت لمكتب علاقات عمل شرق الإسكندرية بطلب إلزام المطمون ضدها ـــ الشركة المصرية لنعبثة الزجاجات - بصرف الأجر الإضاف لجميع العالمين مواقع ١٥٠ / من الأحر الاصلى عن العمل في يوم الراحة الاسبوعية نهارا و بواقع ٢٠٠ ٪ من الأجر الأصلى عن العمل في هذا اليوم ابلا علاو، على أ بر اليوم ذاته، وقالت بيانا لذكأن الشركه تقوم بصرف أجربوم واحد على كأبر إصافي علاوة على أحر اليوم ذاته مقابل العمل في بوم الراحة الأحبوعية على فلاب مَّا تقضى به المسادة ١٩٦ من قانون العمل رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ من استحمَّان العامل أحرا إضافيا عن العمل فترة إضافية في أيام الممادة يوازي أحره الأصلى مضافا إليه هم / على الأقل عن ساءات العمل الهارية و ٥٠ / على الأق عن ساعات العمل الليلية فإذ وقع العمل في يوم الراحة الأسروءية المدنوع الأجر حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا أي بواقم ١٥٠/ منساعات العمل نهارا و ٢٠٠٠ عن ساءات العمل ليلا . ولما لم تمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق الى أحالته بدورها إلى هبئة النحكم عِمَمَةُ اسْتَثَنَافُ الاسكندريةِ وقيــد بجدارلها برقم السنة ١٩٧٩ تحكيم الاسكندرية وبتاريخ ١٧ مايو سنة١٩٧٧ فضت هيامُ النحكمِ برفض الطاب.' طعنت الطاءنة في هذا الفرار بطريق النقض وندمت النيابة المأمة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض القرار وعرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحدد تجلسة لنَّظُوهُ وَفَهَا التَّرَمُّتِ النَّيَا لِهُ رَأْيُهَا ۗ •

وحيث إن الطاعنة تنعى إسباب الطمن على القرار المطعون فيــــــه الخطأ فى تطهيق القانون وتقول بيانا لذلك أنالقرار المطمون فيه ذهب فى تفسيرالفقوة ٍ الثانية من المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالفانون رقم ٩ السنة ١٩٥٩ إلى أنه ما را إذا اشتغل في يوم الراحة الأسبه هيه المقرر له بنصر المحادة ١١٩ من هذا الخان و الماد نوع الراحة الأسبه هيه المقرر له بنصر المحادة ١١٩ كثر باها أوان و المحبورة على أجره اليوى أجريوم آخر في الخارة الأولى من هذه المددة بشأن إضافة ٢٥ ٪ من ساحات العمل أنهارى في المختلفة المحاسرة المحلل المحبور على الأجر الإضافي معابر ساحات العمل التي يشتخانه العامل و المحاسرة المحاسرة و المحاسرة المحاسرة و المحاسرة و العمل المشاورة عن ساحات العمل من قانون العمل المشاورة المنافقة و المنافقة و المحاسرة من المحاسرة المحاسرة على المحاسرة المحا

وسيت إن هذا النعي سديد ذلك أن المثمرع في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٥٩. حسلة ١٩٥٩ حدد في المادة ١٣ الأجر الذي يستحق له عند أمامل الخواد من ١٩٥٩ لل ١٣ وحدد في المادة ١٣ الأجر الذي يستحق له عند أنفيل في أرام الأعراد خص تنظيم العمل بالباب النالث منه ونصر في المادة ١٩٤ من الفصل الناف من هذا الباب على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلا نعليا أكثر من ثمان ساعات في الموم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع ... وفي المادة ١٩٥٩ من هذا الفصل على أنه " يحب على صاحب العمل في جميع الأحواد التي لاسمرى في ما الإغلاق الاسبوع ... وفي المادة ١٩٠٥ من الفصل ذاته على أنه " يجوز في المددة ١٩٠٠ من الفصل ذاته على أنه " يجوز في المساحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة في المواد ١٩٠٤ و . . . . و ١٩١٩ في الاسبوع والراحة في الاحواد الآيام المعمل والراحة في الاحواد الإيام المعمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن عمله فترات إضافية في الأيام المعمل وفي يوم الموادة بالحكام منايرة لأحكام أجازات العامل وأجره عن عمله في الأعياد

و بما لاسبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقصى لساعات العمل الرومية والاسبوت ومنح العاسل راحة أسبوعية لا تقل من أربر وعشر بن صاعة متوالية وأجاز أصاحب الدمل عدم التقيد مهذه الاحكاء في أحوالي معينة أوردها على سب في الحصر إكون له في أن يكاب الدامل بالعمل سعان إضافية عالا عاور الحدالأقسى الفرد قانونا أو إلعمل فايرم اراحا الاسيرعية واعتبر اشتغاله المعامل في غير سامات وأيام العمل التي أيزعه العانون إنا عملا إضافيا ومن ثم إ**ذا** وقع العمل في يوم أو لحا الأسبوعية كانت ساءات الدول في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية على اعتبار أن العامل لا يازم أصلا بالعمل فه م لم كان ذلك وكان المشرع قد حدد للمامل في مقابل نشغيله وقتا إضاعيا في أيام العمل. الممتادة وفي يوم الراحة أجرا خاصا بما نس عله في المبادة ١٣١ منة نواء العمل المشار إليه من أنه وحب على صاحب الدمل الاعدم العامل في الحالات المذكورة في الماد السابقة أحرا إضافيا يوازي أحره الذي كان ستحمَّه عي الفرَّة الإضافية مضافا إليه ٢٥ / على الأقل عن ساءات النمل الهارية و ٥٠ / على الأفل حرساعات العمل الليليا فإذا وقر العمل في روم اراحا وكان الناط يتقاض أجرا في أيام راحته حسب الاحر الإضافي في هذه الحالة منه عنما عم ومؤدي ذاك أن اليامل نستحق إذا عمل وقنا إضافيا في أيام أحمل المعادة في الحالات المفررة قانونا أحراليوم المعتاد وأجرا هرساعات العمل الإضافية يوازي أحرمتها محسريا على أساس قسم أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المفر، ة مضروبا في ساعات الممل الإضاف؛ وأجرا إضافيا بنسبة ٢٥ / من أحر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل جارا و ٥٠ ٪ من أحرساءات العمل الإضافية إذا كان العمل مُ لِيلا فإذا وقع العمل فيوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفا وعذه المضاعة، إنما ترد على نسبة لإضافة الوادة عنص الماءة ماايمة الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحه الاسبوء." - مدفوع الاجر ــ زيادة على أجره اليومي المعتاد أجرا عن ساءت العمل الني يستغلها

فى هذا اليوم يوزى أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجراليوم الممتاد على ساعات العمل المقررة مضرو با في ساعات العمل التي يشتغلها العامل فى يوم الراحة وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠٠٠ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل شهارا ٤ ما تقدم وكان القرار المطمون فيسه فد خالف هسذا النظر وجرى في قضائه على أن أجر اليوم الممتاد هو الذي يضاعف فى مقابل اشتغال العامل فى يوم الراحة قياسا على مضاعفة أجر العامل إذا ما عمل فى أيام الأجازات لرسمية فإنه يكون قد خالف القائد وأخما فى تطبية على يوجب نقضه .

# سِلسه ۲۹ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

يرئاسة قسيسه الممتشار / أحمد شوق المايسي نائب وئيس الهكمة ، وعصوية الساهة المستشاريز عمرد صدق خابل ، محرد مصافي سالم ، صلاح عبد أحمد وأحمد دارق البابل .

#### (190)

#### الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٨ القضائية :

( ١ ) عمل « عقد العمل البحرى » . تقادم . إثبات . « يمين » .

المنازهات مناشته من هقه للمدل النجرى . خضوعها انتقام الحول المقرر بالدوة ۲۷۱ يحرى توجهه (ايمين إلى من احتج به ما أثره - وجوب الفصل فى الدهوى وفقا لمسا يسفر هغه توجهه اليمين درن اعمال حكم انتقادم .

( ٢ ) إثبات . يمين . الشخص المعنوى . حكم <sup>دو</sup> ما يعد قصورا <sup>س</sup> .

الهين المقررةبالمدة ٢٧٣ يحرى. جواز توجيهها إلى عمل الشخص الممنوفي حدد نهايته. المقضاء سمكم النقادم في دعوى المطالبة بأس بمقوله عدم جواز تحليف وترس مجلس إدارة الشرقة. عمطة وتعرور

١ — النقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى وإن كان قد شرع لحماية الناقل البحرى من المطالبات الناشئة من مقد العمل البحرى خشية ضياء معالم الإثبات، فإن النص في المادة ٢٧٢ من هذا القانون على أنه \* ومع سقوط الحق في الدعاوى المذكورة بمنى الواعيد المبينة في المواد الآر بعة السابقة بجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تحليف من احتج به به عليه أن يطلب تحليف من احتج به عليه أن يطلب تحليف معلى أنه أذ أوفى بالتقادم على أنه فد أوفى بالتقادم على أنه فد أوفى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو كول بحيث بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو كول بحيث بالتقادم على نتيجته الفضل في الدعوى .

٧ - المربع المده وص علماً في المسادة ٢٧٧ مرى توجه في الأصل إلى الخصم الله له مده منافية والإفراق إلى أنه إذا ذا الحر الانصاء منوياً فيس هناك من دو توسيع في حده الناج في حدود في نده منافي المناف منافية في حده الناج في حدود في نده منافي المناف المدى المناف المنافية وقص بتاميد الحال الإندائي المنافي وقص بتاميد الحال الإندائي بعد أن وقد طلم المناف المنافية وأيس عجس إدارة اللمرادة المحون صدها على أن الشرك قد رسال الناف والم ٧٨٧ جوع ٣ م الناق أطهره الناج في تقريم عمل المنافية المنافية المنافية المنافية المنافق المنافية المنافقة والمنافقة والمنا

## المحكمة

يَّعَدُ الْاطْلاَعِ - لَى الْاَوْرَاقِ وَشَمَاعِ النَّقَوْ بِرِ ٱلَّذِي ثَلَاهُ السَّيَدُ المُستشار المُقَوْرِ وَمَنْ فَعَا وَيَعَدُ الْمُمَاوِنَةُ مَ

حديد المراجع استرقي أرجاعه الشكلية م

 في بعص الرحلات و بواقع ٨٦ج و ١٨٠ م في البعض الآخر مما أدى إلى عفيض أحره كما أدى إلى عفيض أحره كما أدى إلى تخفيضه أيضا أنها خفضت النسبة التي توزع على الطاقم عن ١٠ ٪ من الإنتاج إلى ٥٪ فضلا عراحتجازها لمبلغ سنة جنبهات من ممن يع كل طن بإدعاء أنه تغطية لمصاريف إدارية وأن ماحرم منه من أحر نتيجة لحما تمدم في المددة من ١٩٣٩/١٩٦٩ حتى تاريخ إقامته لدعواه يتمثل في المبلغ المطالب به لذلك فقد أقام لدعوى بطلباته السالفة البيان و بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣ و بعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٦/١٢/٣ برفض الدعوى استانف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٣٣ ق الاسكندرية و بتاريخ ١٩١٨ ١٩٨٨ حدد الحكمة بتأييد مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ٤ وعرض الطعن على الخكمة في غرفة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ٤ وعرض الطعن على الخكمة في غرفة مشرورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيا أدامة و

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسهب النالث منها على الحكم المنطون فيه الحيل في تطبيق القاون ، وفي بيان ذلك يقول أنه استخدم الحق المخول له بمقتضى المحادة ٢٧٧ من قانون أأنجارة البحرى وطلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطمون ضدها ، وإذ وفصت محكة الاستنفاف توجيه اليمين استنادا إلى أن ئبس مجلس الادارة يعد نائبا من الشركة فلا بجوز تعليفه وقصت بتأييد الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى لسقوطها بالتقادم الحولى المنصوص عليه في المسادة ٢٧١ من الفانون المشار إليه فإن الحميم لرئيس مجلس إدارة الشركة المطمون ضدها حخل في نطاق المسائز والتصرفات القانونية التي تصدر من الشيخص الاعتبارى الذي يمثله ولأن المسائز والتصرفات في المادة ٢٧٧ من القانون المذون عاجازته في المادة ٢٧٧ من القانون المذكور للدائر طلب تحليف المدين بكون قد وضع قيدا على عجال مذا على عمال حقم التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧٧ من ذات الفانون .

وحيث إن هذا النمى فى محله > ذلك أن التقادم الحولى المصورس عليسه فى الحادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى و إن كان قد شرع لحماية الماقل البحرى

من المطالبات الناشئة من عقد العمل البحرى خشية ضياع معالم الإثبات ، فإنَّ النصُّ في المــادة ٢٧٢ منهذا القانون على أنه تقومَع سَقُوطُ الحَقُّ في الدعاوي المذكورة بمضى المواميد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تعليف من احتج به . " بدل على أنه إذا طلب الدائن تعليف المدن الذي يحتج عليه بالتقادم على أنه قدأوني بالترامانه قبله محول عمل القاضي من إقرار الأثر المنرتب على سقوط الدموى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما نسفر منه توجيه الهمين من حلف أو نكول حيت يترتب على نتيجته الفصل في الدعوى ، وكانت هذه آليمين توجه في الأصل إلى الحصم الآخر الذي له حق المطالبة بالاثبات إلا أنه إذاً كان هذا الحصر شخصا معنويا فايس هناك ما يمنع من توجيهها إلى ممثله القانوني فيحدود نيأيته عنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هَذَا النظرَ وَقَفَى بِتَأْسِدِ الحَمَ الابتدائي الذي انتهى إلى رفض الدووي إعمالا للأثر المترتب على سنوط الدَّمُوي بالتقاءَم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون صُدَّها عَلَى أن الشركة قد أوفت الطاءن مباغ ٢٨٢ج و\$ ٣١ م الذي أظهره الحبير في تقريره مقولة أن اليمين التي طلب الطاءن توجيهها إليه غير جائزة لورودها على عمل لم يصدر مند شخصيا مع أن أداء النمركة لاجور عمالها هو مما تنسع له نياية وأيس عباس الإدارة عنها عرفيجب بذائ عن توجيه اليمين إليه والفصل فىالدهوى بناء على ما يسفر عنه توجيه اليمين فإنه يكون فضلا ن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باق أسياب الطعن .

### جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار / أحمد شوق الملجس نائب رئيس الهكمة ، وعشوية السافة المشتدرين : محمود مصنفن سالم ، صلاح مجد أحمد ، بحد بحد يمي رأحمد طارق الهابليل .

# (197)

الطعن رقم ٤٠٣٤ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) عمل " الشركات التابعة للؤسسات العامة " . جزاءات •

الجنواءات التأديبية للماملين بالشركات للتابعة الرحسات العامة - خضرهها التافيق 4.9 الحسنة ١٩٥٩ - لا محل لانطباق المسادة ٦٠ من الفراو الجمهرون ٣٣٠٩ لسة ١٩٦٣ - مئة الذاك -

(٢) عمل " بزاءات العاملين بشركات القطاع العام ". اختصاص ،

الفلمون في الميثراءات التأديبية الداملين بالفطاع الدام . اعتصاص الحماكم العاهية بها يعتى م- ١٩٧٢/١ تاريخ الدمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ · الدهاوى التي ترقع بعد ذلك. الحتصاص عماكم عجلس الدولة بها دون فريدا . علد ذلك .

1 ــ لما كان الحزاء ــ وعلى ما بين من الأوراق قد أوقعه الطاعن على المطمون ضده طبقا للمادة . و من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار وثيس الحمووية رقم و ٣٠٠٠ لسنة ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ وكانت المحكمة العايا قسد قضبت في الدهوى رقم و السنة ١٥ ق عاييا (دستورية) بتاريخ ١٩٧٧/٧/٣ بعدم دستورية هذه المسادة لانها عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار حمهورى وهو ما لا يجوز إجراؤه إلا بقانون . ولازم ذلك أنه لا عل تتطبيقها على الجزاء الذي وقع على المطعون ضده ويكون هذا الجزاء خاصا القانون و الموادن قبلا أنه خاصا الماداء الذي وقع على المطعون ضده ويكون هذا الجزاء خاصا العادية الإدارية والمحامات والممينات العامة والشركات والجمعات والحمينات العامة والشركات والجمعات والحمينات

الخاصة لذى كان ساريا فبل الممسل بقرار رئيس الجمهورية رفم ٣٣٠٩ لسنة ٢٦ المشار إيه وكان مفاد المسادة النامنة عشرة اواودة في الباب المثالب من الفانون رق ٧ ١ لسنة ٨٥ وإعادة ننظم النيامة الإدارية والحاكات التأديبة الذي احالت إليها المسادة الثالث من الفانون ١٩ لسنة ١٥ آنف البيان أد الشارع أعطى أنما كم الناديبية سلطه توقيع بعض الجزاءات دون أن يسيغ عرد هذه المحاكم اختصاص آخر وذلك لمي جاب سلط صاحبه العمل في لمنشآت المشار إليها في توقيع الجزاءات المقررة قانونا على موظفي

٣ ــ الاختصاص ينظر المطعون في الجزاءات يشقد للحاكم العادية ذات أولاية العامه . إلا أنه بصدور فانون مجاس الدولة , قم ٤٧ لسنة ٧٧ والنص في البنيد الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدوله دون غيرها بالقصل في الطمون في الجزاءات الموقعة عني الماملين بالقطاع السم في الحدود المقررة فانونا والنص في أسدة الحامسة عشرة منه هلي احتصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعلوي التاديبية ن الخالفات المالية والإدارية التي تقع من الدامان بالمؤسسات الْعَامَةُ وَمَا يَنْبُعُهَا مَنْ وَحِدَاتَ وَعَلَى اخْتِصَاصُهَا لِبُطِّرِ الطَّعُونَ المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه تكون ولاية المحكمة التأديب في م تناولت بجالب الدعوى «ناديبية البندأة العمون في الجزاءات التَّادير الله عنه على مؤلاء العاملين في الحد، قد المقررة طبقا القاد ( , قر ١٩٩ السنة ﴿ ﴿ لَكُو وَذَلِكُ اعْتَبَارًا مَنَ تَارَيْخُ الْعَمَلِ ﴿ لَقَرَّارُ ﴿ لَمَّ أَوْ ﴿ . قَمْ ٤٧ السنة ب ن مجلس الدوله في ٥/٠٠/٧٧ كال كان ذلك ، وكامر قواعد المعداد ير حساص أسرى على ال عاوى التي ترفع في ظلها على ما تقص به المسادة الأور س في نون المرافعات ، كان الطعن في الجزاء الذي أوقع. عداء على المطعرن منده قد رف في ٧٤/٤١٧ في ظن العمل قانون مجلس لد. له اغشار إليه فإن المحاكم التأريبير بالمحاس تىكون ھى المحتصر بنظرہ .

#### 15A1

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمراقب و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشاكلية .

وحرث إلى الوفائع .. عنو مايين من الح ﴿ مَوْدُ فَيْهِ وَسَائِرُ أُووَاقَ الطَّمَنِ ۗ تخصل ف أن المعامة و صدر قارم إله من سينك معمر - الدموى وقر عد لسنة ١٩٧٤ مدر كلي تنا بطلب الحكم بالغاء القرار الصادر من الطاعن في السعالي وتم ١٩٧٠ أسنة ١٩٧٠ مجازاته بمصم ما يه زهر أحر فربر رقال بِيهَا لَا لَمُدَ إِنْ الدَّاهِنِ وَقِعَ هَلِيهِ جِزَاءَ بَخْصِمِ مَا بِهِ أَزِّى أَجِرِ ثَا رَوْ العَبَالَةِ أ الخالفات عمل التحقيق رقم ١٩٠٧ لسماً ١٩٠٠ - و إذ غالم من هذا الجلزاء وريْسَ الطَّاصُ تظلمه فعد أمَّام الدعوى بطَّليه ﴿ نَفُ البيانُ ۚ وَفَعَ الطَّاعَنَّ بِعَدْمُ اخنساص المحكمة ولائيا بنظر الدهوى . وفي ١٩٧٤/٣/٢٨ حكمت المحكمة يرفض اللدفع - ثم حَدَّث بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٧١ بندر مَدَسَب الحبراء لأدا. المهمة المبينة بمطوق الحكمُ . ويعه أن فدم الحبير نقويره حكمت في ١٩،٧٧٣/١٩ بالغاء القرار الصادر بخصم واتب شهر من المتلعود هذه في النحقيق الادارى وقر ٣٩٠ اسنة ١٩٧٠ ( " .. . ) ، استانف العاامن هذا الحكم لدى يحكمة استثناف أسيوط. وقيد الاستثناف برقم ٧٧ لسنة ٧هق ، و شاو يخ ٢٣/٦/٧٧ حَمَّتُ الْمُكُمَّدُ بِتَأْيِهُ الْمُرْمُ الْمُسْتَأْمَةُ ، وَ طُمِنَ الطَّامِنُ فِي مَذَا الْحُكُمُ بطريق أننفص . وعدمت النيابة أنعامة مذكره أبدت قيها الوآم بنقض الحكم ، وعرس الطمن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفيها ألنزمت

وحيث إن العلمن أقم على سهيهن ينمى الطاهن بالمسهب الأولى منهما هلي الحكم المعلموفى فيه الملطأ فى تطبيق القانون . وفيهان ذلك يقول الطاهز أنه لم ا كان موضوع الدهوى هوطلب إلغاء القراوالتاديبي الصادرمن الطاهن مجازاة المطعود ضده يخصر ما يوازى أجر شهر. وكانت محاكم بجاس الدولة هى المختصة بنظر هذه الدعوى طبقا الددين العاشرة والخامسة عشرة من قانون مجلس لدونة ، قم ٤٧ لسنه ١٠٧٠ فإن الحجم المطمون فيه إذ ساير الحجم الابتدائ فيما انتهى إليه من وفصر الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائميا بنظر الدعوى على سند من القول بضرورة توحيدجهات قضاء وأن المحاكم العادية هي صاحبة الاختصاص العام يكون فد أخطأ في تطبيق القانون .

وحث إن هذا النعي سديد . ذلك أنه لما كان الجزاء - وعلى ما يبين من الأورق - قد أوقعه الطاءن على المطعون ضده طبقا للدة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنه ١٩٦٦ المعدل القرار ٨٠٢ اسنة ١٩٦٧ وكانت المحكمة العليا قدد قضت في لدموى رقم ع لسنة ١ ق عليا ( دستوريه ) بتاريخ ٣/٧١/٧٧ بسدم دستورية هذه المأدة لأنها عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار همهورى ومو مالا يجوز إجراؤه إلا بفانون . ولازم ذلك أنه لا عمل لتطبيقها على الجزاء الذي وقع على المطُّمُونُ صَدَّمُ و يَكُونُ هَذَا الْحَزَاءَ خَاصَعًا للقَانُونُ رَقْمَ ﴾. لسنة ١٩٥٩ في شأن صريارأ حكام النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات المعامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي كان ساريا قال العمل بقرار وثبيس الجهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه . وكان مفاد المادة الذمنة عشرة الواودة في الياب الثالث من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والحاكات التأديبية التي أحالت ليها المسادة الثالثة من القانونُ رقم ١٩ اسنة ١٩٥٦ نف البيانُ أن الشارع أعطى للحاكم التادينية سَلَطَة نوفيع بعض الحزاءات دون أن يسبخ على هذه آلحاكم اختصاصا آخر وذلك إلى جانب ملطة صاحب العمل في المتشآت المشار إليها في توقيع الحزاءات المقررة قانونا على موظفى هذه المنشآت ، وأن الاختصاص بنهر الطعون قى هذه الجزاءات ينعقد للحاكم العادية ذات الولاية العامة ، إلا أنه بصدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٢ والنصّ في البند الثائث مشر من المــادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون فيرها بالعصل في الطوون في الحزاءات الموقمة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقروة قانونا والنص في المــادة الحامسة عشرة منه على أختصاص المحاكم التأديبية

وهي أحد فروع عياس الدولة بنظر الدهاوي الذاديبية عن المحالفات المسالية والإدارية التي تفع من العالمين بالمؤسسات العامه وما يتبعها من وحدات ، وحل اختصاصها بنظر العامون المنصرص عابها في البند الخالث عشر من المسادة العامرة المشار إليه تمكون ولاية الحسكة الناديبية قد تناولت بجانب الدءوى التأديبية المبتدأة الطعور في الحزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العامايين في الحدود المقررة علمة المانانين رقم إلى السنة ١٩٥٦ سالف الذكر وذلك اعتبارا من تأريخ العمل بالقرار بقانون رقم ع السنة ١٩٧٦ أساف الذكر وذلك اعتبارا من تأريخ المعلى للاحتصاص تسرى على الدعاوى التي ترفع في ظلها على ما تقضي به المسادة الأولى من قانون المرفعات وكان العمن في الحزاء الذي أوقعه الطاعن على المطمون ضده قد رفع في ٢ ١٩٧٤ في ظل العمل يقانون عجاس الدولة المشار إليه فإن المحاكم انتاد ببة بالمجاس تكون هي المختصة من رفص الدفع بعدم اختصاص المحكة ولائيا بنظر الدعوى قد خالف القانون من رفص الدفع بعدم اختصاص المحكة ولائيا بنظر الدعوى قد خالف القانون عمل يوجب نفضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

وحبث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتدين الحكم فى موضوع الاستناف. قر ٢٢ لسنة ٢٠ ق أسبوط بإلغاء الحكم الستأنف و بعدم اختصاس جهة الفضاء العادى بنظر الدعوى .

# سِلْمَهُ ٢٩ مَنْ نُوفَيْرِ سَنَّةً ١٩٨٢

. برنامهٔ آن به از نظ المکنزو « به افر-یه میاه قامی وا**زمن الحکم**ه و مطویهٔ السادهٔ الس<del>تشاوری</del> قهمی دوش مصله که اینا والول « به الحجیه ک « را شعور دیمیه واقیمی <sup>۱۱</sup>مهاط. «

## (19V)

### العمن رتم ٢٦٢ -نة ٨٤ القضائية

﴿ أَ أَسَوْ نَاتُهُمْ فِوْ الْحُمْومُ فَي نَامُ مِنْ \* . دَوْقِي \* الْخَصُومُ فَي الدَّعْوِي \* .

اختمام أهمد الطائري عاميتم أدام محكمة الاستشافين إهملمان غيث المهاجونية من رقوقه من فالم مومة موقفا مابها, عام المسكريطية فجره ما مرتقانة اللهمن على أساب لا تتدلق به ماأثرهم. همم قبول اختصامه في للعاص النقض م

٢ - استثناف " اعتبار الاستثناف كان لم يكن " . دفوع . نظام عام .
 \*وقة . نقض .

اعتبار الاستفاف كان لمريكن امدم رعلانه خلال الهماد الله توفي سد غير شائل بالنشام الهام. سن حراب عمل نه المدلك به براوكان المرضوع غير قابل النجزانات نميه على الحسكم المطمون فيه عند السمال المستراك علم ذلك الله

المَاجِ مِنْ يَاعِدُهُ مَا يَ فِي السَّمَالَةُ اللَّهِ فِي فَيَّا ﴿ شَرَّالُهُ ﴿ وَحَدُمُ الْمُسْأَلُةُ فِي الْهَالُورِينِ ﴿ مَ

ع - امتراكاء . إيم او " إيجار الأماكن " تعدد المستأجرين " محيازة .
 إخاراته ادو الاستولاء على على م م تق ١٦٦ اسنة ١٩٤٧ . أثره ، اعتباره كأن لم يكو وزوال كان الآباد المنترة عليه وضما الله تق الإيجارية . أحقية من صبق روضم يده عليه في احتراد صوار ته م ١٩٤٣ . مدنى ، علية ذلك .

- . بك به عبد عنصر في الدمن الديدو طرفا في الخصومة البي صدر فيها الحكم المضوو فيه عبل بجب أن أكون لا حصمة في الدفاع عن الحمكم حين صدوره - ولم كن ثابت من الاورق أن المدمون ضدهما الاولوالثاني اختصها المطر، ن صدهما الثالث والرابع ليصدر الحكم في مواجهتهما وأنهما وقفا من الخصومة مدة أسابها ولم يحكم طبيما بشيء من وكانت الطاعنة قد است طعنها على أسب بلا تعلق لها إلا بياتي المطامود ضدهم ، فإنه لا يتمل خصومها في العامن .

٢ — الدف ، عنار الاستشاف كان لميكن لعد إعلان أحد المستأنف عليهم في الميد دفع في منعلق با ينظام العام ، فلا مجوز الهبر من تأثير إعلايه النمسك به ولوكان الموصوء غير قابل للتجزئة ، أو كان هاك فالا تعدد على هذا خر من إجابة لدف ، لمل كان ذلك وكان الواقع أن المط ون ضده الخمس دفع باعتبار الاستشاف خلال لميعاد باعتبار الاستشاف خلال لميعاد المقانوني فإ لا يقر ن عاعنة النمي على الحكم المه عون في العسلم جبته المحاف في الحائم المحاف في الحكم المه عون في العسلم جبته إلى دفع لا يحوز له المناف الطمن على الحكم الذي يقضى برفح هذا الدفع .

٣ - المفرو في قصاء هذه المحكة - أن حجر ادم المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرسطا بالمطوق إرساطا وثيقا ولارما للنتيجة التي انتهى اليها - وكا من شروط الاخذ بقر به قوة الأمر المعضى وفقاً للسائة أحدا من ما ود الأثبات وفره ٢ سنة ١٩٦٠ وحدة الموضوع بن الدعوى الحق سبت تكور المسألة المقصى فها التي سبسق القصل فها والدعوى المطروحة شبت تكور المسألة المقصى فها أساسية لمشتمر وأد يكون الطرفان قد شاقشا فيها ى الدعوى الأولى واستقرت محقيقتها بإنهما بالحكم ادول استقراوا جرمعا منفا وتكون هي مذاتها الأساس فها يذعه بالدعوى ثانية أى من العارفين قل الآخر من حقود متفرءة عالى .

خ – النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٤٧ لى أن الأماكن الصددر فى شائما قرارات استيلاء تعتبر فيا يتعلق بتطبيق أحكام هدا القانون مؤجرة إدر الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها". وكان الخابت من قرار

رقم ١٠ اسنة ١٩٦٧ الصادر روز بر التوين بالاستيده ها الحل المذكور قصالح الشاعنة ، فإن الملاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطمون ضده الخامس هي الر تانوني لقرار الاستيلاء ، ولما كان يترتب على صاور حكم الفضاء الإداري بالغاء قرار الاستيلاء اعتباره أن لم يكن وزواله وكافة الآنارالفانونية المترتبة عايد ومنها العلاقة الإيجارية التي قامت بين الطاعنة والمعامون ضدهما الأول والثاني والمد تأجرين إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المعامون ضدهما الأول والثاني والمد تأجرين إلى مركزهما المانوني السابق على صدور القرار وتعتبر العلاقة الإيجارية التي قامت بين المطمون ضده الحلمين وأن هذه الحيازة المجاوزية عنهما قانونا وإن حال بين مباشرتها ، اديا انع عارض من القسر هو أوار الاستيلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبذلك يكون لهما الأفضاية المستهرماني عدن نيسة المستأجرة الأفضاية المستهرماني المانية عملا بحكم المسابق النظر عن حدن نيسة المستأجرة الأخرى الطاعنة عملا بحكم المسابق من الفانون المدنى .

### 3541

بعد الاطلاع على الأوراق وسجاع النقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المدولة .

حيث إن الوقائع - الى البين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - يتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والنائي أقاما الدوى وقم ٢٨٢٨ لد منه ١٩٥٧ - المن جنوب الفاهرة الابتدائية بطلب الحكم على الطاعنة في واجهة باقي المطعون ضدهم بعدم الاضداد بعقد الإيجار لمؤوخ ١٩٦٣/٢/١ في واجهة باقي المطعون ضده الخالس إلى الطاعنة من الحل الكائن شال المخل المقار وقم ٢٩ شارع الخليفة الخامون عصر الجديدة وتمكيمها من المتلامه وقالا بانا لها أنه بقتضي عقد قورخ ١/١/٤ ١٩٩٤ استاجرا هذا المحل من المطعون ضده الغامس وقد أصدر وزير التوين المطعون ضده النالث القرار وقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ بالاستيلاء على الحل وتسليمه للطاعنة - الجمعية التعاونية لصناعة لسنة ١٩٩٧ بالاستيلاء على الحل وتسليمه للطاعنة - الجمعية التعاونية لصناعة

الأحذية - وقام المطعون ضده الخامس بتحرير هقد إيجار إلى الطاهنة . وقد طَعنا في قرار الاستيلاء وصدر الحكم رقه ٣٣٧ استة ٢٥ ق في ٣١/٣/٥١ قضاء إدارى بإلغاء هذا القرار وما ترتب عليه من آثار ، و إذ كان عقد الإيجاو الصادر للطاعنة ليس إلاأثرا من آثار قرار الاستيلاء الذي قضي بإلغائه فقد أقاما الدهوى ، ثم عدل المدعيان ( المطعون ضدهما الأول والثاني ) طلباتهما إلى الحكم بعدم الاعتداد بعقدى الإمجار الصادرين من المطمون ضده الخامس إلى الطاعنة عن ألحلين الكائنين بالعقار أحدهما المشار إليه آنفا على شهال مدخل العقار وثانيهما على يمينه وتسليمهما لها ، وقالا بأنهما كانا قد استأجرا هذن المحلن من المطعون ضده الخامس ، وأنقرار الاستيلاء انصب على الحل الأول غرأن الطاعنة استولت على المحاين . و بنار يخ١٩٧٦/١٢/٢٣ حكت الحكمة بعدم جواز نظو الدموى اسا بقة الفصل فيها في الدموى رقم ٧٨٣٤ اسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الاشدائية. استأنف المطعون ضدهما الأول والثاني الحكم بالاستلتاف رقم ٢٧١ أسنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطمون صدهمآ الأول والثاني من المحلين الموضحين بالصحيفة وتسليمهما لحا وعدم الاعتداد بعقد الإيجار المؤرخ ٢/١ ١٩٦٧ الميرم وبن الطاعنة والمطعون ضده الخامس . طعنت الطاعنة في هذا الحبكم بطريقي النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون ضدهما الثالث والرابع وأبدت الرأى في موضوع الطعن برفضه، ومرض العَمن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مينى دفع النياية عدم قبول الطمن بالنسبة لأطعون ضدهما الثالث والرابع — وزير التموين ومحافظ الفاهرة — أن المطعون ضدهما الأول والثانى رافعي الدعوى لم يوجها اليهما إلا طلب الحركم في مواجهتهما ولم يقض عليهما بشيء و بالتالى فإنهما ليسا من الخصوم الحقيقين في الدعوى .

وحيث إن الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يكنى فيمن يختص في الطعن أن يكون لم طرفا في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع من الحكم حين صحيدوره ولما كان النابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والتاني اختصا المطعون ضدهما الناأث والرابع ليصدر

الجنكم في مواجهتهما وأنهما وقفا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم هايهما يشيء ما ، وكانت الطامنة قد أسست طعنها على أسياب لا تعلق لها إلا يباق المطعون ضدهم ، فإنه لا يقبل اختصامهما في الطعن ، ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم قبول الطعن بالنسية لها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسوب الأول من أسباب العلمن على الحكم المعلمون فيه غالفة الغانون وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضده الخامس دفع باعتبار الاستلناف كأن لمركن لعدم إعلانه بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وإذ كانت الدوى لا تستقيم إلا باختصام المطعون ضده الخامس المؤجر ومن ثم قامت لها مصاحة في الدفع ولذلك انضمت إليه في دفعه إلا أن الحكم رفض دذا الدفع قولا بأن الناخر في اعلان المطعون ضده الخامس بصحيفة الاستئناف لا يرجع إلى فعل المطعون ضده الخامس بصحيفة الاستئناف لا يرجع إلى فعل المطعون ضدها الأول والثاني بل إلى خدوث تتعالمي ذكر وقم العقاوس على إقام المراد إلى بعد المنافرة في المؤلفة المراد أن نصن المسادة المراد المعلمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف المانون.

وحيث إن النبى مردود، ذلك أن الدفع امتيار الاستثناف كان لم يكن المدم إملان أحد المستأنف كان لم يكن المدم الهلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد، دفع غير متعلق بالنظام العام، فلا يجوز لفر من تأخر اعلانه التسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة، أو كانت هناك فائده تعود على هسدا الغر من إجابة الدفع . لما كان ذلك وكان الواقع أن المطعون ضده الخامس دفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستثناف خلال الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل من الطاعنة الذي يصحيفة الاستثناف خلال الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل من الطاعنة الذي على الحكم المطعون فيه لعدم إجابته الى دفع لا صفة لها أصلا في إبدائه لأن من لا يجوز له إلاالى العامن على الحبكم الذي يقضى برفض هذا الدفع .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسهب التاي على الحكم المامون فيه الخطأ في تطبيق المطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز نظرالدهوى لسابقة المحصل قبها في الدهوى رقم ٢٨٢٤ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القساهم الإسدائية المحصل قبها في الدهوى رقم ٢٨٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القساهم الإسدائية على سند من اختلاف الخدة هو صدور حكم الفضاء الإدارى بالغه قرار الاستيلاء رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ وهو ما لم يكن مطروحا في الدعوى السابقسة وأن وزارة التموين الحديث المدين المحتفية أصلية في المنتصمة في الدهوى مسابقة من جانب المؤجم المطهون ضده الحامس في من أن حكم المدين المسابقة الإدارى وإن لم يصرح في الدعوى السابقة لائه لم يكن قدصدر بعد الأأن في مكنة المطون ضده المواد والثاني أن ميديا ذلك في المدعوى السابقة ع كما أن وزارة أن وين في الدعوى الحديث السابقة ع كما أن وزارة أن وين في الدعوى الحديث المنتي عثها صفة المصيل طرق بالتائل تكون الدعوى السابقة والدعوى الحديدة متحدين موضوها وخصوها وحصوها وحصوه وحصوها وحص

وحيث إن النعى صردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قفناء هذه المحكة أن حجية الآص المقضى ترد على منطوق الحكم وحلى ما يكون من أسبابه سرتبطا بالمنطوق ارتباطا وشيقا والازما للنديجة التى انتهى إليها ، وكان من أسباب سرتبطا يقر منسسة قوة الأس المقضى وقفا المسادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ٢٩٨، وحدة الموضوع بين الدعوى الى سبق الفصل فهاوالدء وما لمطروحة ، عشت تمكون المسألة المقضى فيها مسالة أساسية لم تتذير ، وأن يكون الطوفان عد تناقشا في الدعوى الاولى واستقرات حقيقتها بينهما بالحكم الاولى واستقران جامعا ما نعاوت وتكون هي نداتها الاسامر فيها يدعيه بالدعوى ، من النائية أى من طرفين قبل الآخر من حقوق متفره عنها ، لمناكان فلك وكان شين من الاوراق أن الدعوى وقد من المعلمون ضده الحاس بطلب الحكم مسلبمهما الدي استفادا لى المعاون ضده الحاس بطلب الحكم مسلبمهما الدي السنة الحاس بالمعاون صده الحاس بطلب الحكم مسلبمهما الدي السنة والدارج ولما عادا وجداه مشغولا بآخرين عن طريق المؤجو والسفر الى المحارب على الخاوج ولما عادا وجداه مشغولا بآخرين عن طريق المؤجو السغر الى الخاوج ولما عادا وجداه مشغولا بآخرين عن طريق المؤجو السغر الى المحارب ولما عادا وجداه مشغولا بآخرين عن طريق المؤجو المعارب عن على عادا وجداه مشغولا باخرين عن طريق المؤجو

قضاءها على أن التعرض صدو من جهة حكومية بصدور قرار وزارة التم ين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ بالاستيلاء على الدين وتسليمها للجمعية التعاونية لصناعة الاحدية ( الطاعنة ) و بذلك يكون هذا التعرض قد صدر من غير المؤجر أوتا بعه و بالنالى يخرج عن نطاق الضان وأن ذلك لا يمنع من الرجوع على جهة الحكومة بإلناء قرار الاستيلاء إذا كان مخالها المقانون ، لما كان ذلك وكان التزاع الذي يئور حول حقهما في العودي المائلة يؤور حول حقهما في العودة إلى العين بعد صدور حكم القضاء الإدارى بإلغاء قرار الاستيلاء وهي مسألة لم تكن حطووحه على المحكمة في الدعوى السابقة ولم يعرض لما الحكم إذ قضى برفض الدنم قد الترم صحيح القانون .

وغيث أن العامنة تنمى بالوجه الأول والنانى والنالث من الديب النالث الم بالسب النالث وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطائى تعابيق الفانون وفي بيان ذلك عقر أن الحكم المطعون فيه الخطائى تعابيق الفانون وفي بيان ذلك عقر أن الخام قول النائى مازال قائما في حين أنه إنست بالقوق الفاهره بصدور وزارة التموين رقم ١٠ اسنة ١٩٥٧ - بالاستبلاء على العين وأن صدور حميم القضاء الإدارى بالفاء قوار الاستبلاء المين وأن صده الخامس المحادر للطامنة من هذه الهين وأن الحكم اعتبر وضع يدما على العين بعد صدور حم الفضاء الإدارى بالفاء قوار الاستبلاء عيره من المنافق من حسن النية ويرق إلى مرتبة النس الذي قصدته المحادة ١٩٥٧ من الفانون في حقها أنها كانت وراء صدور هذا الفرار ١٤ أنها حروت عقد إيجاره العين في حقها أنها كانت وراء صدور هذا الفرار ١٤ أنها حروت عقد إيجاره العين من مالكيا المطمون ضده الخامس عما يدى عنها سوء النيه والفش ، هذا إلى أن الحكم فنى في منطوقه بعدم الاعتداد بالعقد وإن كان يعرف عدم الماهادة إذ كان عقدا غيره الفيل .

وحيث إن النمى مردود فيا يتعلق بالمحل الكائن على يساز مدخل العقار ﴾ . ذلك لان النص في الحــادة السايعة من القانون رقم ١٣٦ كسنة ١٩٤٧ على أنْ

الاماكن المهادر في شأنها فرارات استيلاء تعتبر فها متعلق يتطبيق أحكام هـذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاسنيلاء لصالحها ، وكان الثابت من القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين بالاستيلاء على المحل المذكور لصالخالطاعنة فإن العلاقة الإيجارية مينالطاعنة والمطعون ضده الخامس هي أثر قانوني لقرار الاستيلاء ، ولما كان يترتب على صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرارالاستيلاء اعتياره كأن لميكن وزواله وكافة الآثار القانونية المترتبةعليه ومنها العلاقة الايجارية التي قامت بين الطاعنة والمطعون ضده الخامس وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المطعون ضدهما الاول والثاني المستأحرين إلى مركزهما القانوني السابق علىصدور القرار وتعتدالعلاقه الايجارية الى قامت بن المطعون ضده الخامس والطاعنة كأن لم تكن ، و إذ كان المطعون صَّدَهما الأوَّل والثاني قِد سبقا في وضع يدهما على العين وأن هذه الحيازه لم ترتفع عنهما فانونا وإن حال بين مباشرتها ماديا مانع عارض من الغش هو قرار الاستيلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبذلك يكون لها الأفضاية السبقهما في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجرة الأخرى الطاعنة عملا بحكم المادة ١/٥٧٣ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تنازع في أنْ قرار الاستيلاء رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ وحكم القضاء الإدارى أيضاً . على الحرل الواقع على سار مدخل العقار رقم ٢٩ شارع الحليفة المــ أمون بمصر الحديدة المؤجر للطعون ضدهما الأول والثانى وأنه أحد المحلين موضوع الدعوى والذي أجره لها المطعون ضده الخامس بمقتضى عقد الايجار المؤرَّخ ١٩٦٧/٧/١ عُرَّ وإذ انهى الحكم المطعون فيه ضمن منظوقه بمكين المظعون ضدهما الأول والثاني من هذا المحلُّ وعدمُ الْأَعْتَدَاد بعقد الايجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ملزُّما هذا النظر فإنه بِكُونَ قَدَ النَّزُم صحيح القانون ولا يعيبه ما تزيدُ فيه من سوء نية الطاعنة ، إذ لهكمة النقضَ أن تقيمَ الحكم على ما صح من أسبابه وتطوح ماعداها .

وخيت إن الطاعنة تنمى بالوجه الرابع من السبب النالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيأن ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها أن قرار الاستبلاء وقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التوين قاصر على المحل الواقع على بسار مدخل العقار رقم ٣٩ شاريح الخليقة المسامون بمصر الجديدة والذى قام المطمون ضده الخامس بتأجيره لها بمقتضى العقد المؤوخ ١٩٦٧/٢١ ، أما المحلى الآخر الواقع على يمين مدخل ذات العقار فل يشمله قرار الاستيلاء وأنها استأجرته يمقتضى عقد آخر مؤرخ ١٩٦٧/٢١ من المطعون ضده الخامس وقدمت المستندات الدفاة على ذلك إلا أن الحكم انتهى فى قضائه إلى تمكين المطعون ضدهما من الدنين معا استنادا إلى قرار الاستيلاء وصدور حكم القضاء الإدارى بإلغائه دون أن يلتفت إلى دفاعها وهو ما يعيبه بالقصور .

وحست أن النعي سديد ، ذلك أن الثابت من المستندات المودود ملف الطعن أن الطاءنة قدمت مذكرة إلى محكة الاستثناف تمسكت فها بأن قول الاستيلاء اقتصر على محل وأحد هو الواقع على يسا مدخل العقار أما الحل الآخر الواقع على مين مدخل دات العقار فلم شعله قرار الاستيلاء وقدمت صورة رسمية منَّ القَرَانَ وَقَرْمَ ١٠/١٧/٩ الصادر من وزير النَّوين في ١٩٦٧/١/١٩ و بَالاستيلاءَ على عَمَلَ المُطَوِّرُكُ صَنده الأوَّل سِهِ والبِّكائن بالعقار رقم ٢٩ شارع خليفة المأمرن قَشْمِ مَصْرُ الْحَدَيدة - تُصَالَح الجُعْمِيَّةُ النُّمَّا وَنِّيةً لصناعة الأحدية (الطاعنة) وخطابا مؤرَّمًا ١٠/١ معادرًا من مديرية التموين إلى الجمعية الطاعة بأن المحل الذي تم الاستيلاء غليه بناء على قرَّارُ أَلَّاسُتِيلَاءُ زُمُّمْ حَرَّارُ الْكَاسُتِيلَاءُ رُمُّمْ حَرَّارُ المطمون ضُدهُ الأولُ وَيَقْمُ فَ الْعُتَارَ وَقَمْ ﴾ أَمُّ شَارَعُ الخَلِيْفَةُ ٱلْمُسْامَونَ وُهُو الحل الوحيد الملاصق لمدخل العَقَارُ مُبَّاشِرَة وليسَ عَلَى أَنَى عَل آخرَ ثَابَعَ لَجُمَعِيةٌ مِنْفَسِ العقار، وَ اللَّهِ عَلَى الدِّينَ مِن مَدُونَاتَ الْحَكَمُ الْمُطَّمُّونَ فَيَهُ أَنْهُ أَقَامٌ قَصَاءُهُ عَلى أَنَّ المُطَّمُّونَ صدهما الزول والثاني كانا يضعان اليد على الحلين موضوع الدعوى استنادا إلى عَمَدَى لا جَارِ الصادر ين من المطعون ضده الحامس إلى أن أنترعت منهما الحيازة قسرا وجبرا بصدور قرار وزارة التمون بالاستيلاء طهما وسليمهما إلى ألحمية الطاعنة الى وصعت اليدعلهما نفاذا لذلك الغرار دون أن يعنى ببحث دفاسح الطاهنة والستندين اللذين فدمتهما تدليلا على دفاعها بأن قوار الاستيلاء صدر عن محل واحد فقط هو الواقع على يسار مدخل العقار دون المحل الآخر الواقع على يمبنه وهو دفاع جوهرى لو عنى الحكم ببحشـه لجاز أن يتغير وجه الرأى قَ الْدَعْوَى وَإِنَّهُ يَكُونَ مَعْيَبًا بِالْفَصُورِ بَمَا يُسْتُوجِبُ نَفْضُهُ بِزِّيًّا فَي خَصُوصٍ ما تضمنه منظوقه بالنسية لهذا الحل الآخر .

### جلسة ٣٠ من نوفيرصنة ١٩٨٢

برقاءة الديد المستشار عبد الدور عبد الدماطي إسماديل اأتب رئيس الهكمة. وعشوية السادة المستشارين : يحيي الدمووى نائب رئيس الهكمة ومحمد المرص فتسح الله ، وأحدد ضياء عبسه الزازق ، ويعرب من ياسحق .

## (14)

### الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٩٤ القضائية :

- (١) دعوى " تكبيف الدهوى " . محكة الموضوع " تكبيف الدهوى " . لهكة الموضوع أن تعلى الدهوى وصفها الحق رأن تسرغ عليما النكيف الفانوني الصعيع .
- (٢) عقد (\* فسنح العقد " ، بيع (\* مقابل الانتفاع " ، الدعوى (\* الطلبات في الدعوى " .

طلب مقابل الالتقاع من الدين المبيعة ، استقلاله عن طاب فسخ العقد. عدم التلازم بينهما ،

- (٣) إستثناف ( العلبات في الاستثناف » .
- عدم جواز إيداء للطليات الجديدة أمام محكمة الاستثناف م ٢٣٥ مرافعات . مِشَالُ .
- (٤) مقد '' فسخ المقد '' : '' الشرط الصر يح الناصخ '' . محكمة الموضوع
   تفسير العقود '' .
  - صلبُ القاشي كل ساعلة تقديرية عند الانفاق على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه .

۱ - لحكمة الموضوع أن تعطى الدەوى وصفها الحق وأن "سبغ عليها تمكيفها القانونى الصحيح بما لها من سلطة فى فهم الواقع فى الدەوى إلا أنها مقيدة فى ذلك بالوقائم والطلبات المطروحة عليها فلا تملك التغيير فى مضمون همذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الحصوم .

٧ -- طلب مقابل الانتفاع يعدد طلبا قائما بذاته ومستقلا من باقى الآثاو الانتماع ومن باقى الآثاو الانتماع ومنها فسيخ العقد أو اعتباره مفسوخا فهو غير مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يعد بالتالى أثرا من آثاره ومن ثم فلا يسوغ القول بأن طلب أحدهما يتطوى بالضر ورة على طلب الآخر كما يتفى التلازم بينهما فلا يعتبر قيام أولها متضمنا حتما قيام الثانى بل يكون للبائع أن يطاب مقابل الانتفاع مع استموار سريان المعقد ونفاذه .

٧ - أن المطعون ضده إذ ذهب في عريضة استثنافه إلى تعسديل طلباته السائقة في الدموى الابتدائية بإضافة طلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧/ /١٩٧٠ إلى طلب إلزام المعامون ضده بمقابل الانتفاع فإن طلب المشيخ يسدد طابا جديدا يبدى لأول مرة أمام محكة الاستثناف بما كان يستوجب منها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم قبوله إعمالا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافقات من المداهد وهم من قانون المرافقات المستثنات الم

 ع من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح و إن كان ساب القاضى كل ساطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط يتحقق المحكة من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويتمسك باحمالة باعتبار أن القسخ قد شرع في هسذه الحالة لمصلحته وحده فلا تقضى بدالمحكة من تنقاء تعمما ...

#### المحكمة

يعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذي تلاه السيد المستشار المقررَ ، و والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على مايبين من الحسكم المطعون فيسـه وسائر أوراقي الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٥٩ سنة ٧٧ هد. جنوب القاهرة الابتدائية بطاب إنزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ ٥٠٠ج وقال يسانا لدعواه أنه بموجب عقد يع مؤوخ ١٩٧٧/٧/٤ إشترى منه الطاعن الشقة. المبينة بالصحيفة لقاء تمن قدره سنة آلاف و جمعها تهجيبه دفع منهاميلغ ٠٠٠ مقدما واتفق على سداد الباق في ميماد غايته ٣٥٠ /١٩٧٣ عيث إذا تأخر عن ذلك التزم بدفع ميان مائة جنيه شهريا مقابل انتفاعه بالشقة اعتبارا من تاريخ المتاخر و إذ لم يقم بالسداد في الموعد المحدد فقد حتى الزامه بمقابل الانتفاع عن مدا الخيم بالاستئذاف رقم ١٩٧٩ سنة ٩٦ قالقا هرة بطاب إلغاء المحمد هذا الحيم بالاستئذاف رقم ١٩٧٩ سنة ٩٦ قالقا هرة بطاب إلغاء المحمد المستأنف وفسيخ مقد البيسع مع الزام الطاعن باداء مبلغ ٢٣٠٠ بح قيمة مقابل الانتفاع عن المدة من ١٩٧٩/١/١ حكمت المستأنف في هذا الحكم بلورق العامن بأن يؤدى للطعون ضده مبلغ ٢٣٠٠ محمت طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها المؤم بوفيم النيام مرابع المناخ ما الحكمة في غرفة مشورة حددت بهياسة لذفاره ، وفيها النزمت النياة رأيها .

وحيث إنه جما ينعاه العاءن على الحمكم المعامون فيه الخطأ في تعلبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لماكان المعامون ضده قدابدى أمام محكة الاستلناف ولإول مرة طلبا بفسيخ عقد البيسع فقد دفع بعدم قبوله باعتباره طلبا جديدا غير أن الحكم المطمون فيه التفت عن هدا الدفع وقضى ضمن أسيابه بفسيخ العقد محقولة أن طلب الفسيخ في حين أنه يعتبر كذلك - فضلا في أنه لايجوز العجكة أوت تقضي بالفسيخ من تلقام نفمها .

وحيث إن هذا النبي في عله ذلك أ وائن كان لحكة الموضوع أن تعطى المدعوى وصفتها الحق وأن تسبغ مايما تكييفها القانوني الصحيح بمسالحا في فهم الواقع في الدعوى إلا أنها متيدة في ذلك بالوفائع والطابات المطروحة عليا فلا تداك التغيير في مضمون هسذه الطابات أو استحداث طابات جديدة لمي يطوحها عليها الخصوم حولما كان التابت من الحكم المطعون فيه و بالأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه حبد وقص طلب الأمر بالأداء حبطلبات المامون بالأداء حبطلبات التأخير في صداد باقي المنين تقادا البند الرام الطاعن عداليه عن الريخ التاخير في صداد باقي النين وذلك نفاذا للبند الرام من عقد اللبيع ، وكان هسانا

البند من العقد قد نص في الفقرة الثانية منه على أنه عم إتفق الطرفان على أنه إذا تأخر الطرف الثاني المشترى من صداد باقي الثمن في ميعاده يترتب الآتي (أ) ... (ب) يعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى آنخاذ أي أحِراء قَضَائي وَدُونِ حَاجَة إلى الحصول فليحكم قضائي لهذا الفسنخ ... (ج) يصبح من حق ألعارف الأول ( البائع ) استلام الشقة فورا . . . ( د ) يصبح من حق الطوف الاول مطالبة الثانى ألمشترى بمقابل انتفاعه بالشقة من تاريخ التأخير فالسداد . . . ، ممامفاد. أن إلزام المشترى يدفع مقابل الانتفاع هو أحد الآثار أتى رنبها المتعاقدان على التأخير في سداد باقي الثمن وهو في واقعه حسما أورده المطعون ضده في هو يضة استثنافه انفاق يقوم هلي أساس عام جواز استغلال المشترى للمين مع تأخره في صداد باتى الثمن ومؤدى ذلك أن طلب مقابل الانتفاع يمعه بهذه المثاية طليا قائمًا بذاته ومستقلا عن باق الآثار الأخرى ومنها فسخ العقد أو اعتباره مفسوخا 🗕 فهو غيرَ مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يعد بالتاتي أثرا من آ أاره ــ ومن ثم فلا يسوّع القول بأن طلب أحدهما ينطوى بالضرورة على طلب الآخر كما ينتفى وجه التـــــلازم بيتهما قلا يعتبر قيام أولها متضمنا حَمَّا قِيامِ الثَّانَى بل يَكُونَ للبَّائعِ أَنْ يَطْلَبُ مَقَا بُلِّ الانتفاع مع استمرار سريان العقد وتفاذه على نحو ما أفصح منسنة المُطَعُونَ صَدَّهُ في دعواه الابتدائية والتي لم يبدفيها أو يتمسك عسالاتي الإنذار الموجه متشه ولا في مريضة طلب الأمر ولا في صحيفة دهواه وطلباته الابتدائية أو مذكرة دفاعه ــ فيها بإعمال بزاء الفسخ أو باعتبار أاعقد مفسوخا بل اقتصر دون ذلك على طلب مقابل الانتفاع وسلم مُمَا يَحُلُ مِنْيَ تَمْسَكُهُ بِقِيامُ أَلْمُقَدُ لا بِفُسْخَهُ ﴿ لَمَا كَانُ مَاتَفُدُمُ وَكَانَ الثابِتُ مَع هذا أنْ المعاهون ضده إذ ذهب في عريضة استثنافه إلى تعديل طاباتِه السايقة في الدموى الابتدائية بإضافة طاب الحكم بفسخ عقصد البيع الابتدائي المؤرخ ق ١٩٧٣/٢/٢٤ إلى طلب إلزام المطعور صده بمقابل الانتفاع فإن طلب الفسخ يعسمه طلبا جديدا يبدى لأول مرة أمام محكمة الاستثناف بمما كان يستوجب مُهَا أَنْ تَقْضَى وَمِنْ تَلْقَاءَ نَفْسُهَا بِعَدْمُ قَيُولُهُ إَعْمَالًا لَنْصَ الْمُمَادَةُ ٢٣٥ من قانون المرافعات . ولا ينسال من ذلك أن يكون الحكم قدأ ففل الفصل في هذا الطلب يقضاء صريح وبني قضاءه بمقابل الانتفاع على سند من إعتبار العقد مفسوخامن المقد و وفي حاجة إلى أى إحراء أو حكم قضائي إعمالا للشرط اأوارد بالمقد و وذلك أوضوح خطئه سواء فيا ذهب إليه في هذا أصدد باعتبار طلب مقابل الانتفاع متضمنا حمّا طلب الفسخ ومنطو يا عايه أو فيا النهى إليه من اعتبار المقد مفسوخا من الحام نقمه إذ من المقرو أن الشرط الفاسخ الصريح و إذ كان دسلب للقاضي كل ساطة اتدر بة في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بحقق الحكمة من اوافر ذلك الشرط بعد أو، بطالب به الدائن و يتمسك بإعماله باعتبار أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لمصلحته وحده فلا تفضي به المحكمة من المقام المناف و كان الحكم المقاموة، فيسه قد قض بأداء مقابل باعتبار المقد مفسوخا فانه يكون قد أخطأ في تكييف الدموى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكمة وأخطأ في تكييف الدموى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكمة وأخطأ في تكييف الدموى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكمة وأخطأ في تكييف الدموى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكمة وأخطأ في تكييف الدموى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكمة وأخطأ المقاضي بالنقيد في حكمه محدود الطابات المقدمة في الدعوى مما عبه بالذالي من عين مدى استحقاق المطمون ضده المابل الانتفاع في حالة عدم فسخ المقد بما يتمين معه انقض الحكم دون حاجة المحت باقى أسباب الطمن .

## جِلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاء، للسيد السنشلز/ مامم المرافئ نائب وكيس المحسكة ، وهضوية السادة المستشارين ؛ يوصف أبو زيد ؛ مصانى سالح صليم ، إبراهيم زغو و محمد هيد المنع جابر .

# (199)

#### الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٨٤ القضائية :

١ – استثناف " أثر الاستثناف " .

وَ ۚ الْاَصْتُتِاكُ مِنْتُلِ ٱلْدُمُومِى إِلَى مُحَكَّمُةَ الدَرْجَةِ النَّارَةِ بِحَالَمُهَا النَّى كانت عليها قبل صدور الحَمَّمُ المُسْتَانَفُ وَبِاللَّسِيَّةِ تَمَانًا وَفَعْ هَنَّه الاستَفَاقَ فَقَطْ .

٧ ــ بيع ﴿ دءوى صحة التعاقد ﴾ .

دعوى صحه النماقد. المقصود بها - إستحالة تنفيذ لليائم فقل ملكية العقار بسبب أيحتبي -أثره ه

٣ ــ النزام ٣ انفضاء الالتزام: استحالة التنفيذ ٣ .

استمالة التنفيذ ألتي متضى بها الالترام ماهيها ، الترار الصادر بالمدول هن هدم البناه الما أعل الأرض المبيمة لا يمد من تبيل الاستعمالة المطالعة ، حلة ذلك ،

الطمن بالاستثناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستثنافية وفقا لماينص
 مليه المادة ۲۲۳ مرافعات في حدود ما أفيم عنه الاستثناف فقط من الخصوم.

٧ - المقصود بدعرى صحة وتفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائم بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشترى والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . والبائم لايعفى من هذا الالتزام إلاإذا أصبيح تنفيذه مستحيلا، فإذا كانت الاستحالة ترجع إلى سبب أجني لايد للبائم فيه فإن الالتزام بنقل الملكية ينقضى طيقا لمادة ٣٧٧ من القانون المدنى و ينفسخ عقد البيع بسبب ذلك إعمالا لحكم المسادة ١٥٩ من هذا القانون .

س من المقرر في قضاء هذه المحكة أن المقصود بالاستمالة التي ينقضي بها الالتزام هو الاستمالة المطلقة لطروء قوة قاهرة أو حادث جبرى طارى لا قبل الملتزم بدفعه أو توقعه ٤ وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن قرار لجنة مراجعة المبانى بحافظة بور سعيد الذي صدر بالعدول عن قرار هدم البناء القائم على الارض المبيعة من شأنه أن يجمل الوفاء بالتزام المعون ضده بنقل ملكة المبيع مستحيلا استمالة مربيعها إلى سبب تنفيذ النزام اليائم الواود بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبيعة وتسليمها تنفيذ النزام اليائم الواود بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبيعة وتسليمها المستحالة التي بحمل الالتزام منقل الملكية ذاته مستحيلا إذ ليس في القانون ما يحول دون أن ينقل البائم ملكية الأرض المبيعة إلى مشتريها دون المبانى المقامة ملها دون ألمبانى المقامة ملها .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقويرالذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبني من الحكم المعاوز فيه وماثر أوواق الطن و تتحصل في أن الطاعدي أقاماً على المطور ضده الدعوى رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧٧ عام والتسليم و إزالة ماعليما من مبان وقالا بيانا لها أنه بموجب للمقسد سالف الذكر باع لهما المطعور في ضده كامل قطعة الأرض مساحتها بر٢٧وو٣٤ مرا مربعا المبينة الحسدود بصحيفة الدعوى لقاء مساحتها بر٢٧وو٣٤ مرا مربعا المبينة الحسدود بصحيفة الدعوى لقاء تمن ٢٠٠٠ مدر إوالتها الرخصة رقم ٢٥٠ سنة ٢٤ عسنة ١٩٦٥ الاأن

المطاون ضده قام بالإدلاء بيانات غير صحيحة إلى لجنة التهويضات بيور سعيد وأخفى ترخيص الإزالة الحاص بتلك الميا فاصدرت اللجنة قرارها بترصيها وقد أنذرهما المطعون ضده بفسخ العقد الأمر الذى حدا بهما إلى إقامة دعواهما بطلباتهما سالفة الذكر ٤ وأحيلت الدعوى باتفاق العارفين لمحكمة بور سعيد الابتدائية وقيدت برقم ١٩٧٩ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى بور سعيد ٤ دفع الطاعنان بإحالة الدعوى لمحكمة جنوب القاهرة للارتباط ٤ وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٧٨ وقيد استئنافهما يرقم ١١٨ سنة ١٧ ق ببور شعيد وطالبا الحكم أصليا بإحالة الدعوى لمحكمة القاهرة الابتدائية واحتياطيا بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٤/١٠ ٤ القاهرة الابتدائية بطريق المقتناف تأبيد الحكم المستأنف علمن الماعنان في هذا الحكم بطريق المقتناف تأبيد الحكم المستأنف علمن الماعنان في هذا الحكم بطريق المقتناف تأبيد الحكم المستأنف علمن الراب ينقض الحكم المطون فيه وإذ عرض الطن ملى الحكمة في غرقة مشورة الزان ينقض الحكم المترون فيه وإذ عرض الطن ملى الحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره وقيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إنه بما ينداه العاصان على الحمكم المطعوق فيه خالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن عقد البيع موضوع النواع قد تضمن بيع قطعة أرض لها دون ما عليها من مبان والتي الترم المطعون ضده بإزالتها وتسليم الارض المبيعة خالية لها من جميع الانقاض وأن نصوص العقد قاطمة بأن ثية طرفيه قد اتجهت إلى نقل ملكية الارض إلى الطاعنين وتسليمها إليهما وأن حق المطعون ضده قد إقتصر على الانقاض عند إزالتها في ظرف سنة فإذا كان قد استحال إزالة تلك المبانى فلا يترتب على ذلك استحالة تنفيذ النزام المعلمون ضده المبيعة للطاعنين إذ أن هذا الالتزام مازال ممكنا تنفيذه وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن إستحالة تنفيذ المحدون ضده لالنزامه بإزالة المبانى المقامة على الارض المبيعة من شأنه تشبيذ المعلمون ضده لالنزامه بإزالة المبانى المقامة على الارض المبيعة من شأنه وأخما في تطبيقه ه

وحيث إن هذا النمى في عمله ذلك أن الطعن بالاستثناف بنقل الدعوى إلى المحكة الاستثنافية وفقا لمسا تنص عليه المسادة ٣٣٣ مرافعات في حدود

ما أقيم عنه الاستثناف فقط من الخصوم و إذ كان البين من الأوراق أنالطاحنين ة د قصر ا استثنافهما على طلب الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع دون طلب التسليم و إزالة ما على الأرض من مبانى ، وكان المقصود بدوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ الزام البائع سنقل ملكية المقار المبيع إلى المشترى والحصول على حَكمَ يقوم تسجيله مقام تسجيل المقد في نفل المانكيا وكان البائغ لا يعني من هذا الالترام إلا إذا أصبح تنفيذه مستحيلا ، فإذا ما كانت الاستحالة ترجع إلى ميب أجنبي لامد للبائع فبه فإن الالنزام بنقل اللكية ينقضى طبقا المسادة ٣٧٣ من القانون المدنى و ينفسخ على البيع بسبب ذلك إعمالا لحكم ا المادة ١٥٩ من هذا القانون ، وكان من المقرر في قضاء هذه المُعكة أن المفسود بالاستحالة التي ينقضى مها الالتزام هوالاستحالة المطلقة لطروء قدة قاهرة أو حادث جبرى طارئ لا قبل للمازم يدفعه أو توقعه ، و إذ كاز الحكم العامون فيه قد أسس قضاءه برفض دمري الطاعنين على أن قرار لحنه مراجعة المباي عجافظة بور صعيد الذي صدر بالعدول عن قرار هدم البناء القائم على الأرض ألمبيمه من شأنه أن يجعل الوفاء بالتزام المطعون ضده بنقل ملكية المبيع مستحيلا استحالة مرجعها إلى سبب أجنى لا يدله فيه ، لما كان ذلك وكان صدور مثل هذا القرار وإن أدى إلى عرقله تنفيذ التزام البائع الوارد بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبيمة وتسليمها خالية إلى المشترى في اليعاد المتفق عليه للا أنه لا يعتبر مانعا من قبيل الاستحالة المطلقة التي تجعل الالنزام بنقل الملكية ذاته مستحيلًا إذ ليس في القانون ما يحول دون أن ينفل البائع ملكية الأرض المبيعة إلى مشترمها دون المبانى المقامة عليها ودون تسليمها ، وَإِذْ خَالَفُ الحُكُمُ المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تعابيق القانون مما يوجب نقضة . هون حاجة لربحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

# جلسة ۲ من د شمير سنة ۱۹۸۲

رااسة الديد المستشاد / خاصم المواقم الله وابس المحكمة وصفوية السادة المستشارين ؛ يوحف أبو زيد فائب رئيس المحكمة عصعاتي صالح سام ٤ درويش عبد الحبيد 6 إبراهيم وفور

## $( \cdot \cdot \cdot )$

الطُّعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ القضائية :

حيازة « دموى الحيازة » .

. صحةم جوال الحجم بين دموى الحيازة ودموى أسل الحق . شمالفة ذلك . أثره . سقوط الادماء بالحوازة تجرد وليم دموى الجسق ولو أهقيه ثرك المصوما فيها . الاستثناء ، وتوح الاعتداء عل الحيالية بعد وليم دعوى أصل الحق .

من المفور وفقا الصريح الفقرة الأولى من المبادة يميع من قانون الالمبات أنه لا يجوز أن يجم المدعى في دهوى الحيازة بينها و بين المطالبة بالحق و الاسقط أرعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أوالتجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسلما ضمنيا محيازة خصمه وتنازلا عن الحماية التي قروها الفانون لها يما يستبع أن يكون هذا السقوط مرتبا على مجرد رقع الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الحصومة فيها ، مالم يكن المدوان على الحيازة قد وقع من بعد رفع دعوى الحيازة على ألدعوى بأصل الحق فيانذ يجوز الهائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق .

#### 不到

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوفائع ــ على مايين من الحكم المطعون فيـــه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة على المطمون ضدهم قال شرحا لها أنَّه بتاريخ ه ١٩٧٢/٧ اشترت المرحومة ... يد الشقة المينة بصحيفة الدعوى من المطعون منده الخاس بصفته ، ثم قامت بتأجيرها إلى الطاعن على أن يقوم يُسداد أقساط من شرائها خصها من الأحرة المستحقة عليه ، وفي شهر فبرايرسنة ١٩٧٤ تزوج السيدة المذكورة بعقد عرق وانفقا على أن نظل الشقة سألفة البيان على وضعها لسابق الاتفاق عليه ، ويتاريخ ١٩٧٤/٣/٠٤ محرر عقد نشاركة بينه و بن زوجته T نفة الذكر تنازلت له بمقتضاه من ملكية ثائي الله الشقة نظير سداده أباق المنها إلى الشركة البائمة . ويضيف الطاَّ من أنه أثناء سفره إلى حملًا خارج الجمهور ية هخل المطمون ضدهم الأربعة الأول الشفة المذكورة منوة واستولوا على ما بُّها من أثاث رغم وضع لده عليها كرمة أجر ثم مالكا بدر ذلك ، وخلص في صحيفة افتتاح دمواه الى طاب الحكم بصفة مستعجلة برد حيازته لشقسة الزاع وفى الموضوع بتثبيت ملكيته لثاثي الشنة الله كورة ، و بجلسة ٩٧٨/٢/٧ تقررالطاعن " أنه يقصر طَّلباته على طلب رد حيازته لشقة النزاعُ باعتباره طلبا موضوعيا، دفع المطعون ضدء الرابع بعدم فبول الدموى اسقوط آلحق فى الادعاء بالحيازة عملاً عِلَى الله عِنْ عَانُونَ المرافعات ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية قضت بجلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ يعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ۲۲۲۷ سنة ۹۵ ق ومحكمة استثناف الفاهرة قضت بجلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ بتأليدًا الحكم المستأنف . طُعن الطامن في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الطين ، و إذ عرض الطعن على الحكمة في غُرِفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ، ينهى الغامن به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطيبق الفانون ، وفي سانه يتول أنه و إن كانت المسادة \$1/4 من قانون المرافعات تنصى على أنه لا يجوز أن يجع المدعى فى دعوى الحيازة بينها و ين المطالبة بالحق و الاسقط إدعاؤه بالحيازة ، إلا أزهذا النصر مقيد بما ورد في المسادتين 122 ، 122 من قانون المرافعات ، ذلك أنه يجب لكى يسقط

حق المدعى في الادعاء بالحيازة أن يستمو على المطالبة باصل الحق ، أما إذا استممل المدهى الحق المخول له في ترك الخصومة وفقا الحادة ١٤٣ مرافعات ، أو براء أو ورنة من أوراق المرافعات طبقا للمادة ١٤٤ مرافعات ، فإنه يترب على ذلك أما إلفاء صحيفة دعوى المطالبة بالحق أو اعتباو الإجراء كأن لم يكن على ما تفضى به المادتان ١٤٤ ، ١٤٤ سالفتى الذكر ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعمل الأثر المارت على ترك الطاعن الخصومة بالمسية الحكم المدوى الحياة المرفوعة منه مع دعوى أصل الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب مع دعوى أصل الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب مقضه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ذلك بأن من المقرر وفقا لصريح الفقرة الأولى من المبادة على حياز المبادة المبادئ المبادة المبادئ و إلا سقط إدهاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاه الممدى وأنم الدوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حياز ته أن يكون هذا السقوط مترتبا على عبرد رقم الدعوي بأصل أتحق واو أعقبه ترك للصومة فيها أن ما لم يكن المدوان على الحيازة قد وقع من بعد وقع دعوى أصل أفق فيناذ بجوز الهائز أن برفع دعوى الحيازة مع قيام الدوى بأصل الحتى و محيد الفائون ، وكان الحكم المحدون فيه قد الزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ، ويكون قد طبق

ولمنا تقدم بتدين رفض الطعن .

## جلسة ۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السود المستشار / بيمدى المولى نائب رايس الهكمة وعضوية السادة المستشاوية ، عزت حاوره ، على السمدن ، بحد غضار منصور ومحمود نبيل البيتاري .

 $(r \cdot 1)$ 

الطعن رقم ، ٩٧ لسنة ٩٤ القضائية :

(١) شفعة (د إحراءات الشفعة ...

مهماد انخسة مشر يوما للسقط لحق الشفيدع في إعلان رفيته فى الشفعة - بده شريانه من تازيخ إلذاره رحميا من للهائم أو المشترى يوقوع الهيع - علمه بذلك بأى طويق آخرلا يتنى من الانخار. المسادتا ف - 2 4 9 1 1 1 1 مدتى -

(٢) حكم «ما لا يعد قصورا».

إختال الحسكم الرد على الدقاع الذي لا يدتنه إلى أساس قائرتي حصيح • لا تعدو •

(٣) إرث . شهر عقاري .

ا ثنقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورئة - تمامه يجرد الوفاة - عدم دبر حق الارث • يعزا تره - منغ دبر تصرف الوارث فى حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١٤ المستة ١٩٤٦ ه

٩ -- مقاد نص المسادتين .٩٤ ، ١٤٩ من القانون المدنى -- وملى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون -- أن الإجراء الوحيد الذى ينفتح به ميعاد الحمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع إذا لم يعلن خلاله رفيته في الأخذ بالشفمة هو إنذاره وسميا من البائم أو للشرى يوقوع البيع و بالبيانات المشار إليها " بيان المقار والنمن " ، ولا يفنى عنه ثبوت علم الشفيع بذلك بأى طريق آخر .

 ٢ - متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النمى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيــه الرد هليه لا يعد قصورا متحطلا له . ٣ - نص المادة ١٦٣ من القانون وقم ١١٤ السنة ٤٦ بتنظيم الشهرالمقارى، مفاده أن المفروث للي الورثة على مفاده أن المفروث للي الورثة على الشهار حق الإرث كما هو الحال بالنسبة لتسجيل النصرفات المقارية فظل انتقال حقوق المورث إلى الورثة بجرد الوفاة طبقا لقوامد الشريعة الإسلامية وانحصر جزاء عدم شهر حق الارث ملى منه شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و"مماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع سے على ما سين من الحكم المطعون قيه وسائر أوراقي الطعن ستخصل في أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى وقم ٢٩٢٧ سنة ١٩٧٧ مدن كلى جنوب القاهرة ملى ألطاعن والمطعون ضدهما المثانية والتألث طالباً الحكم ياحقيته في أخذ العقار المين بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة الحكمة من ثمن ومصروفات وقال بيسانا للدعوى إن الطاعن اشترى الارض المبينة بالصحيفة من المطعون ضدها المثانية والثالث بالعقد المسجل وقر ٢٥٠٠ سنة ١٩٧٧ القاهرة ، وأنه لمساكان مالكا لعقار ملاحق لهسده الأرض فقد أعام بوغبته في الشفعة عنواج ١٩٧٧ ماودع المترو والصار فحد خزانة الحكمة في المعامل عناد عم المعامن هذا الحمرة لذي عممة ستندف القاهرة بالامتذاف وقر ٢٠٧٠ منة ٥ ومن المحمود والمدين المنفعة ، ومن بالهمة ما والمناب المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن بالهم عادياطيا بسقوط حتى المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن بالهم عادياطيا بسقوط حتى المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن بالهم عناط الكلى برفض الدعوى عناد يخ ١٩٧٨/١٢٥ قضت الحكمة بتأبيد

الحكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطمن ، وعرض الطمن على المحسكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطامن بأولها على الحكم المطعون فيه الحلطة في المهربيق الفارون و في بيان ذلك يقول إنه بتاويخ ١٩٧١/٢/٩٧ أعلن المطعون ضده الأولى بائذار أخبره فيه بالبيع و برقم عقد شرائه المسجل مما يليح له الهم بكافة بيانات هذا البيع ، و إذ قام على أثر ذلك بتقديم طلب الشفعة فإنه يكون بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣ تضمن كافة بيانات الصفقة على طلب الشفعة فإنه يكون من هذا التاريخ قد ثبت علمه اليهيني بهذه الصفقة و ينفتح به ميعاد صفوط حقه في الأخذ بالشفعة الذي اكتمل بانقضاء يوم ١٧ / ٣/ ١٩٧٧ قبل إعلان الرفية في الأخذ بالشلعون ضده الأولى تأميسا على بطلان الانذار المهن اليه من يسقوط حق المطعون ضده الأولى تأميسا على بطلان الانذار المهن اليه من الطاعن لخلوه من بيان الثمن وانه لا يعتد بعلم الشفيع علما يقيليا بذلك يكون قد أخطا في تطبيق القانون عما مستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الدى غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة • ٢١ من القانون المدنى على أنه تع على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن وغبته فيها إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى و الاسقط حقه ... "وفي المساقة على البيانات على أن تعشمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه في المادة السابقة على البيانات والا كان باطلا : (أ) بيان العقار ... (ب) بيان النن ... "مقاده وعلى ما أقصدت عنه الأعمال التعضيرية لحذا القانون أن الإجواء الوحيد الذى ينتتج به عيماد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع إذا لم يعلن خلاله وغيم الأغذ بالشفعة ، هو إنذاره رسميا من البائع أو المشنرى بوقوع البيع وبالبيانات المشار إليها ، ولا يغنى عنه شبوت علم الشفيع بذاك بأع طريق آحر. لما كان ذلك وكان الحكم المطون فيه قد انهى إلى بعالان الإنذار المرجه من العالمن إلى المطون ضده الاول خلوه من بيان الثن و إنه لذلك لا ينفتح به العالمن إلى المطون ضده الاول خلوه من بيان الثن و إنه لذلك لا ينفتح به عيماد سقوط الحق في طلب الشفعة ، وأنه لا أثر في هذا الخصوص لعلم الشفيع ميماد سقوط الحق في طلب الشفعة ، وأنه لا أثر في هذا الخصوص لعلم الشفيع

اليقيقي بذلك البيان من طريق اطلاعه على هقد البيع ، ورتب على ذلك ونض الدفع بالسقوط ، فإنه بكون قد انتزم صحيح القدون وبكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنمى بالسبب الثانى على الحكم المتعمون فيسه الفه ور فى التسبيب وفى بيان ذلك يتول، أنه تمسك أمام محكة الموضوع بعدم المكية المطعون ضده الأولى للعقار المشفوع به لأن كونه أحد ورثة زوجته المساككة أصلا لهذا العقار لا يجعله مالكا فيه طالما لم يشهر حتى الإرث و بالتاتى لا يكون هذا العقار صندا له في طلب الأخذ بالشفم عو إذ لم يعوض الحكم المطعون تبه لهذا الدفاع يكون وديبا با تصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه الحكمة أنه متى كان دفاع الطاءن الوارد سبوب النعي لا ستند إلى أساس قانوني محتج فإن إفقال الحكم المطاءون فيه الرد عايه لا يمد تصورا مبطلا له . وكان النص في المسادة ١٣ من الفانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهو العقارى من أنه " يجب شهر -ق الإرث تلم جبل شهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النَّهَائِيَّةَ أَوْ غَيْرَهَا مَنَ السَّنَا أَتَ الْمَانِيَّةُ لِمَنَّى ٱلْإِرْثُ مِعَ أَوَّائِكُمْ بَرُدُ الرُّكَةَ إِذَا الْمُثَمَّات على حقوق فينيَّة مَفارية وألك بدون رسم و إلى أن يتم هذا انسجبل لا يجوز عمر أي تعمر ف يصدر من الوارث في حق من هذه المعوق "مفاده أن المشرع لم يملق انتفال الحقوق المقارية من المورث إلى الورثة على إشمار - ق الإرث كما هو الحال بالنسبة التسجيل التصرفات العفارية أنهل انتقال حقوق المورث إلى الورثة بجود الوفاه طبقا تقواعد الشريمة الإه لامية وانحصر رزاء عدم شهو حق الإرث على منع شهر أي تصرف يصدر من الوارث في حقمن هذه الحة وق. الماكان ذلك وكان الحكم المطاءون فيه تدانتهي إلى أن العقار المشقوع به كان ، لمورَّة المطعون ضده الأول الذي أصبح مالكا لحصة شائعة فيه بوفاة هذه المورثة من قبل حصول البيع المشفوع فيه ، قبن انهى عليه بالقصور أمدم تعرضه لدفاع الطاعن المؤسس على مدم إشهار المطعون ضده حق إرثه ، يكون · على غر أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسهب النالت على الحكم المطعون فيه خالفةالنا بت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المذكور استند في قيام النلاصق بين المقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه إلى القول بأن ذلك ثابت من البيانات المساحية الصمادرة من مكتب الشهو العقارى عن العقار المشفوع فيه ومن الخويطة المساحية ، وهو استخلاص فير صحيح إذ ليس في بيانات الشهر العقارى ولا في الخريطة المساحية ، ايفيد ذلك ، ومن ثم يكون قد خااف الثابت بالأوراق بما يسترجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غر متبول ذاك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النمى المفتتر إلى الدليل ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رحمية من ورقة الببانات المساحية الصادرة من الشهر المقارى عن المقاو المشفوع فيه ، ولا الخريطة المساحية ، وهما صنده في الادعاء بأن الحركم المطعون في قدخالف الوارد بهما ، فإن الدمى بهذا السهب يكون عاريا عن الدليل ومن تم فر مقبول.

ولماً تقدم يتعين رفض الطمن .

### جلسة و من دىسمىر سنة ١٩٨٢

برگامهٔ السید المستشار / عجد البنداری النشری نائمیه رئیس انحکمهٔ رئیسا و مضویهٔ السادهٔ المستشارین ، ایراهیم فراج نات رئیس انحکمهٔ ، وحید المؤیز فوده ، وغد نطق السید ، وعد ایهب المضری -

### $( \Upsilon \cdot \Upsilon )$

### الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٥ القضائية :

(١) نقض م الحصوم في الطعن " .

المنقسام بعض المطعون ملهم أمام محكة الاحتداف دون توجيه طايات يائيم \_ وقوقهم من الآخيومة موقفًا مَلَيْهَا وَعَامُ الجُمْعُ لَمْ أَمْ عَلَيْمَ بِشَيْءُ أَرْهُ \_ عَلَمْ قَبِولَ اللَّهِنَ بِاللَّهِ بَاللَّمِينَ اللَّهِ بِلَّمْ مِنْ

- ( ۲ ، ۲ ، ۶ ) قرار إدارى . إختصاص " اختصاص ولائى " . دعوى . تمو يض . قانون . ملكية أدسة " منع نداول المطبوعات " .
- (۲) الفراد الإدارى . ماهيته الإسراء الذي لايشتند فيه مصدره إلى تافون أو ترار إدارى.
   چنونه العلقة المقيام به هو حمس لى مادى ، إعتصاص الفضاء العادى يتفار دفوى متسع المتعرض والدو يعنى طاسه .
- (٣) بمم المبعرت الإسلامية . واجبانه . متابعة ما يشتر هن الإسلام والزات الإسلامي من يحوث وهواسمات - سبيله إلى داك . إصدار الترسيات إلى العاملين في الحيثات العسامة والمناصة والأفراه العاملين في مجمل اللقافة الإسلاميسسة . م ١٧ من اللاتجة التنفيلية الفائون ٣٠٣ لمنة ٩٦١ و
- (٤) مجلس الوزراء إختصاصه باصدار قرارات متسدع تداول المطبوعات التي تتدوض للاُديان تعرضا من شأله تنكير العالم الهمام ح ٣٠ ق ٢٠ دسنة ١٩٣٦
  - ( ۲ ، ۵ ) محكمة الوضوع . حكم " تسهيبه " .
- ه محکه الموضوع . حدم الترابها بالرد على دفاع قبر جوهرى لايتغير به وجه الرأى ق الدموى .

- ( A 6 V ) دفوع " الدفع بمدم القبول " · دعوى " الصفة " .
- (٧) الهفع بعسدم تبول الدهرى اراسها على غير ذى صفة جواز إجائه فى أية حالة كات عليما الدهرى • م • ١ ١ / مرافعات

١ — ك كان المطعون ضدهم من الثانى للأخير اختصموا في الاستثناف الموقوع من الطاهنين دون أن توجه لهم طلبات والتزموا من الحصومة موقفا سلبيا فلم تصدر عنهم مناؤهة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو طلبهم بشئ ومن ثم فإن اختصامهم في الطعن يكون غير مقبول .

۲ — القرار الإدارى الذى لاتختص جهدة الفضاء المادى بإلغائه او تأويله أو تعديله أو اليمورى به قضاء هذه أو تعديله أو اليمورى به قضاء هذه المحكة — هو ذلك القرار الذى تفصح به الادارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتفى القوانين بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانون وكان الياهث عليه مصلحة عامة .

٣ — إذكان الثابت من استقراء نصوص قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ٢٩ أمّا قد خلت مما يخول التحفظ على مثل الكتاب موضوع النزاع و إتما فقط جاء في نص المحادة ١٧ من اللائحة التنفيذية الفانون المذكور الصادرة بقرار وئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في بان واجبات مجمع البحوث الاسلامية ما نصب عليه الفقرة السابعة في المحددة سالفه الذكر من تتبع ما نشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من محومة ودواسات في الداخل والخلاج الانتفاع بها بما فيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد، ونص في عجز هذه المحادة على أن للجمع في سبيل تحقيق أهدافه وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى المالمين في عجال النقافة الإسلامية من الهيئات العامة والخاصة والأفراد مـ

ع – أجاز قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ لحباس الوزواء أن يمنع من النداول في مصر المطبوعات التي نتعرض للأديان تعرضا من شانه تكدير السلم العام ونصت المسادة ٣٠ من ذات الفانون على ضبط المطبوعات فى حالة يخالفة ماسلف .

ه ـــ من المقرر أن الحكمة فير ملزمة بالرد على دفاع غيرجوهرى لايتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

من المقرر أذا لحكمة ليست ملزمة بتتيم مناحى دفاع المحصوم إذفى الحقيقة
 إنى استخلصتها وأوردت داياها الرد الكانى المسقط لكل حجة نخالفة

لافع بعدم القبول لانتفاء الصفة يجوز إبداؤه في أية حالة تمكون عليها
 مجلا بنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات .

٨ حد نصت المسادة السادسة من القانون وقم ١٠ ١ لسنة ١٩٩١ على أن 
گكون للازور شخصية مختوية عورية الجلس و يكون له الاهلية الكاملة للقاضاه 
وقصت الفقرة الثانية من هذه السادة على أن شيخ الازهر هو الذي يمثل الازهر 
كما نصت المسادة الثامنة منه على أن الازهر يشمل هيئة مجمع البحوث الإسلامية 
ومؤدى ذلك أن شيخ الازهر هو صاحب العيقة في يمثيل مجمع البحوث الاسلامية 
في النقاض وأن وزير الاوقاف الطاعن الثاني إيست له هذه العيقة .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تخصل في أن المطون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٠٦٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب الفاهرة على الطاعنين و باق المطعون ضدهم بطلب الحمكم بمنع تعرض المطاعنين له في نشركتاب " نظرات في الدين " في مواجهة المعلمون ضدهما الثان المرابع والحامس و الزادع ما يا الهرار في و بالزام الطاعنين والمطعون ضدهما الثان المرابع المناسبة المرابع على سند من القول بأن المراجمة العامة و المتالفة المرابع القال بأن المراجمة العامة المرابع التانية المرابع التانية المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع التانية المرابع المرابع التانية المرابع ال

أمرت بعدم بيم الكتاب المذكور بناه على خطاب من إدارة البعوث الإسلامية وأن المطعون ضدهما الغاس والنالث امتنها عن تشر ما طلبه متهما في خصوص حاوق المطعون ضدهما الغاس والنالث امتنها عن تشر ما طلبه متهما في خصوص حاوق ع و بتاريخ ١٩٨٧/١/٥٨ قضت محكة أول درجة بمنع تعرض الطاعيين في نشر كتاب و نظرات في الدين "وذلك في مواجهة المظعون ضده الأولى والخامس و الزامهما بأن يؤديا له مبلغ ٢٥٦ع – استأنف المطعون ضده الأولى المحلم كما المحلم كما المحلم المستشنافين ونأبيد الحكم المستشنافين ونأبيد الحكم المستأنف سطمن المطاعنان على هدا الحدكم بطريق النقض كه وقدمت النياية المعامد مذكرة أبدت فيها المال بعدم قبول الطمن بالمستبة المطعون ضده عنا المحلم المؤول وقيه المحسومة عناس الحكم المطعون فيه وعرض المطمن على المختمة عى غرفة مشورة درت أسجاس بالنظو وحددت جاسة لنظره كه وفيها المؤمت النياية وأبها و

وحيث إله عن الدفع بعسد، م قبول الطمن بالنسبة لاعلمون ضدهم من الثانى للا ُخرِ فهو سديد ذلك أنهم اختصموا في الاستئناف المرفوع من الطاعين دون أن توجه لم طبا ، وارتموا من الخصومة مرفقا سليباً فلم تممدر عنهم منازعة أو يثبت دفاع ولم يحتم لحم أو عليهم شيء ومن ثم فإن اختصامهم في الطمن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاءن فيها عدا ما سان قد أستوفي أوضاءه الشكلية .

وحيث إن اطمن بني على ثلاثة أسباب ، سنى الطامن الأول بالسهب الإول منها على الحديث إن الطمن بني على ثلاثة أسباب ، سنى الطامن الأول بيسان ذلك يتول أن ماصدر منه بصفته من محفظ على الكتاب موضوع التراع كان لهسنده في فانون الازهر ولا محتمل الفانون المطبوعات وبالنالى المطبوعات وبالنالى لا يعتبر هملا ماديا و إنما يعتبر قرارا إداريا بالتحيظ ومن ثم سنقد الاختصاص ينظر الزاع للحاكم الإدارية دون الفضاء لهادى ، و إذا قض الحكم المطون على مناطا عن عمل مادي يعتبر المانية على اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن ماصدو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف القانون عمل اساس أن عالمه المناس المنا

وحيث إن هذا النعي في فير عله ، ذلك أن القرار الاداري الذي لاتختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعسمديله أو التعويض عن الأضرار المترتبة عليه ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة ــ هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة من إرادتها الملزمة بمسالها من ساطة بمقتضي القوانين وذلك بقصد مصلحة عامة - لما كان ذلك - وكان الثالث من استقراء نصوص قانون الأزهر وقر ١٠٣ لسنة ١٩٣١ أنها قد خلت مما بخول التحفظ على مثل الكتاب موضوع الزَّاع و إنمــا فقط جاء في نص المادة ١٧ من اللائحه التنفيذية للقانون المذ كور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ اسنة ١٩٧٥ في بيان و اجبات مجمع البحوث الاسلامية مانصت عليه الفقرة السابعة من المـــادة سالفه الذكر من تتبعُ ماينشّر مِن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل وألخارج الأنتفاع بها بما فيها مِن رأي صحيح أو مر اجهنها بالتصحيح والرد ، وقد نصر في عجز هسده المادة على أن الجمع في سبل محقبق أهدافه وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى العاملين وبجال الثقافة الإصلامية مزالهيئات العامة والخاصة والأفراد ــ كذلك فإن قانون المطبوعات وقر ٣٠ لسنة ٩٣٦ قه أَجَارٌ لَحِلِمَنَ الوزواء أن يُنعُ مَن التَّداولَ أَنَّ مَصَّر المَطْبُومَات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للا ديان تعرضا من شائه تكدير السلم السام ، ونصت المسادة مع من ذات القانون على ضبط المطبوعات في حالة محالفة ماسلف ، و إذ خات الأوراق مما يدل على صدور قرار من مجاس الوزراء بمنع الكتاب محل النزاع من التداول ، وكان الطاهن الأول قد قام ضبط الكتاب المذكور بناء على خَطاب مجمّع البحوث الإسلامية الذي لا يملك قانونا أكثر من التوصية المشار إليها آنفا ولا يوجد في فانون المطبوعات ما يحول الطاعن الأول ` سلطة التحفظ على الكتاب خاصة وأنه لم يصدر قوار من مجلس الوزواء بمنعه منالنداول فإن الإجراء الذى اتخذه الطاعن الأول بالتحفظ علىالكتاب موضوع النزاع لم يكن مستندا فيه إلى قانون أو قرار إدارى بالمعنى السابق تحديده يخوله صلطة القيام به ومن ثم لا يعدو هذا الإجراء أن يكون عملا ماديا والدعوى بمنهر التعرض وبالتعويض على أساسه تكون من اختصاص القضاء العــادي كم و إذ النهى الحكم المعامون فيه إلى هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون والنمى عليه نخالفة القانون والحطأ فى تعبيقه لا يقوم على أساس سليم .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بالسبب الثالث على الحكم المعاهون فيه القصور في التسبيب وغالفة القانون ، وبيانا لذلك يقول أنه أوضح في دفاعه أن الكتاب احتوى على مايسيء إلى الاسلام والتشكيك في المبادئ التي يقوم هليها مما يتوافر معه المبرر للتحفظ الذي ليس فيه مساس بحرية الراي ، وهذه الحرية ليست مطلقة بل يتعين أن يكون في حدود القانون ، ومع ذلك قضى المحكم المعامون فيه بعدم مشروعية التحفظ على الكتاب موضوع النزاع دور ما ود منه على دفاعه سالف البيان مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور في التسبيب نخالفا المقانون مستوجيا نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير قبول ، إذ أن الحكم الطمون فيه بعد أن جود الإجراء الذي أتخذه الطامن الأول بالتحقظ على الكتاب من أية صفة إدارية باستخلاص واقعى سائغ وله سنده فى الأوراق وتكييم فانونى لا اقم صحيح منتهيا في أنه عمل مادى لا يستند إلى قانون فإنه لا يكون ملزم بجث ما أثاره الطاعن في نعيه لائه على فرض صحته لا يخول الطامن بجه ده سلمه ا آفد هذ الإجراء بنيم لن يكون قد صدر من مجلس الوزراء الهنيم قرار بمنع الكتاب من النداول و إذ خلا دفاع الطاعن من التحدى بعدور مثل هذ القرار فإنه يكون غير منتج فى الدهوى ، والحمكة غير المرمة الرد عايه لما هو مارو من الحكة غير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهرى لا يتغير به وجه الرائح فى الدوى ، وليست عمل ملزمة بالرد على دفاع الحصوم إذ فى الحقيقة التى استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة غالفة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في حيسه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا غير جائز أمام عكم النقص .

وحيث إن الطاعن الثانى ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه غالقة القانون ، ويقول بيانا لذلك أن الحاضر هنه دفع فى المذكرة انقدم منه بعدم قيول الدعوى لرفعها على فير ذى صفة بالنسبة له لانه لا يمثل الازهر اوتجمع البحوث الإسلامية ومع ذلك رفض الحكم هذ الدفع بحقوله أنجدلا حول الصفة ثم يثر أمام عكمة أول درجا أو بالجاسة أمام محكة ثانى درجة مما يعتبر تنازلا عن الدفع المذكور وهذا من الحكم مخالفة الصحيح القانون مما يستوجب نقضه

وحيثإن هذا النعى فى عله ، ذلك أن الدنع بعدم قبول الدعوى لا تنفاء الصفة بجوز إبداؤه فيأيه حالة تكور عايها عملا بنص المسادة و١١ مز قانون المرافعات، لما كان ذلك وكان الناب مدونات الحكم المطمون فيه أن الحاضر عن الطامن النانى دفع بعدم قبول الدعوى لرفهها ملىغير ذى صفة بالنسبة لدلأن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيل مجمم البحوث الاسلامية وانتهى الحكم إلىآن إدارة قضايا الحكومة تمثل وزارة الأوقاف وشيخ الأزهر وقد حضر ممثلها طوال نظر الدفوى أمام محكة أول درجة وأن عدم إثارة الدفه أمامها أوفى محيفة الاستثناف أو بالحاسة أمام محكمة ثائد درجة مفاده النرول الضمني عن التمسك بالدفع وهذا " ن الحكم رد غير صيح في القانود لايؤدى إلى المبيعة التي انهى إليها ، ذلك أن المسادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نصبت على أن يكون للأزهر شخص يةمعنوية عربية الجاس وكيكون لدالاهاية العكاملة للقاضاه، ونصت الفقرة الثانية من المسادة ألسادسة من القانون المذكور على أن شيخ الإزهر هو الذي يمثل ٱلأَزْهِرِ عَكَمَا نِعَامَتِ المَّـ دَهُ الثامَّةُ مَنْهُ عَلَى أَنَّ الأَزْهِرِ يُشْمَّلُ هَيِئَةً مجمّ البحوث وَلَاسَلَامِيةً ﴾ ووقدى ذلك أن شيخ الازهر دو صاحب الصفة في تمثيل مجمع البحوث الاسلابية في النقاضي وأنَّ وزير الأوقاف الطاعن الثاني ليست له هذه ألصفة ويكون الدفع البدي على أساس سليم من القانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب

# جاسة **۲ م**ن ديس*َمبرَ سنة* ۱۹۸۲

يزئامة للسيد المستشار / أحد شبية الحد نائب وئيس المحكمة، وهضوية للسادة المستشادين : محمود مصافى سالم ، صلاح محمد أحمد ، محمد محمد يعبي وأحمد طارق اليابل .

# $(\tau \cdot \tau)$

### الطعن رقم م ١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض . ثيابة . إدارة قضايا الحكومة . هيئة التأمينات الاجباعية . الطمن بالنقش . وفعه من إدارة تضابا الحكومة ثبابة ، مز هيئة النأمينات الاجباءية دوه تقويض خاص صحيح ، علة ذلك . م ٦ ق ٥ ٧ لمنة ١٩٦٣ . اختصاص الادارة الذاتوتية الهيئة بمباشرة الدعاوي امام الهاكم لا بمولد دون ذلك .

#### (٢) تأمينات اجتماعية . عمل ٥٠ علاقة عمل ٣ . حكم جنائى .

القضاء برداءة دمة صاحب المحل من اشتراكات ديئة النامية" عن دترة سابقة على مقد الشركة الهرم بينه دبين، العمال المستعقة عنهم المك الاشتراكات استنادا المرحكم به الى تف براسه جهي تهمة عدم النامين على هزلاء العال في تاريخ لاحق امقد الشركة عنما في الفانون ، مهة ذك ،

### (٣) عمل « علاقة عمل : أجر » شركات .

الشريك المتضامق علاقته بالفركة خاكية شدهاتاً عمل ، ما يأخذ منابل عَمَد سَعَة مُنْ الرَّجِع وقيست أجرا

١ -- مفاد "نصوض المادتين أوض من قانون الإدارات القانونية ٤٧ السادة السادسة من القانون ٤٧ السادة السادسة من القانون ٤٧ السادة السادسة من القانون ٤٧ السلة ٣٣ فيضائ تنظيم إدارة قضايا الحكوفة أنّ اختصاص الإدارات القانونية وأوصدات العامة والمباشرة الدعاوى والوصدات التابعة لما بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازهات عنها أمام المجام المجام المجام المجام المجام المجام المجام المجام المجام المعام المجام المجام المجام المجام المجام المجام المحام ا

ودرجاتها ولدى الجهات الآخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ،
لما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكوم، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
خنصه بحر المحادة السادمه المشار إليها أد تنوب هزالهيئات العام التى تباشر
مرافق الا ولة ولها كيان مستقل وشحصية معنوية معتبره فى القانون العام ، وإن
هذه الإدارة تكون مختصه ،أذ تنوب عن الهيئه العامه للتأمينات الاجتماعية
فها برفع منها أو هلبها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون ساجة أنفو يص خاص فى كل قضية ،

٧ - لما كانالناب من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعنة اسارات مرقعا علما منه بطلب الاشتراك لديما عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع يصفيتهم عما لديه اعتبارا من ١/٠١/١٠١١ بالنسبة للطعون صده الثاني واغتبارا من داع ١٩٦٤. بالسبية المطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه فيه/٥/٧٧ أخطر الطاعنة بانتهاء خدمتهم لديه بعدأن أصِبحوا شركاءمعه يَمْنَتَنَى عَقَدَ الشَرِكَةِ المَبْرِمِ فِي ١٩٦٦/٥/١٥ وَالْنَانِبُ التَّارِيخِ فِي ١٩٦٦/٥/٢٥] و حروجهم بذلك من نطاق تعابيق قانون التأمينات الإجتماعيَّة رقم ٦٣ لسنة ١٤ وكان الحكم الصادر في الجنعة رقم ١٤٥٣ لِسِنَة ٢٦ قِبَا قِدْقِضُ بِبِرَاءة مورثُ المُفَامُونُ صَالَاهِم مِن تَهِمَةً عَدْمُ التَّامَينَ مِن هِمَالًا إِلَيْنَادًا إِلَى قيامَ عِقْدِ الشركة في والمراجعة وكانت الواقعة عل الحاكمة في ١٩٦١/١٢٠ ما لا يتأدى معه الاحتجاج به فى النزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين المطمون صدهم الثاني ً من قانون الاثبات رقم ٢٥ السنة ١٩٦٦ من أنَّ القاضي المدنَّى لا يرتبط بالحكم آ الِحْمَائَى إلا في الوقائع أنتي فصل فيها وكان فصله ضروريا . كما كان ذلك فإنَّهُ المُحْكُمُ الابتدائي المُؤَيِّد بالحُكُمُ المه مون فيه إذ قضى ببراءة ذمة مورث المطعونَ ۖ خُـدُهم من اشترا كات التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثاني أ وألثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيسا على أنهم كانوآ شمركاء لاورث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .'

٣ - لماكانت علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التصامن وفي شركة.
 التوصية ليست و وعلى ما استقرعليه قضاء هذه المحكية ... بطرقه عمل وإنما:

علاقة شركة وأن ما يحصل عليه من الشوكة مقابل إدارته هو فى حقيقته حصه من الربح وليس أجرا .

#### المحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمراحه وبعد المداولاً .

حيث إن الوقائع- على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أورأقالطعن – تتحصل في أن مورث المطمون صدهم - ... ... أقام على الطاعنة -الهيئة العام للتأمينات الاجتماعية َ واحرالدعوى وقم ١٩٥٥ أسنة ١٩٧٣ مدنى كلى قنا بطلب الحكم ببراءة لأمته من مبلغ ٣٧٦ج و ٨٧٠ . وقال بيانا لهـــا إن الطاحنةطالبتة باشتر كات تأمين وفوائد وغراءات ناخير قيمتها ٣٧٦ج. و ٧٨٠م ولمساكات ذمته بريئة من هدا المبلغ لعدم إستخدامه عمالاولأن المطعور ضدهم الثانى والثالث والرابع كانوا شركاءمعه ولم يكونوا عمالا لديه فقدأفام الدهوى يطلبه آنف اليمان . و بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ حكمت الحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدموى وبقولها و مندب مكتب الحراء لأداءالمهمة المبينة بمنطوق الحكم و يعد أن "قدم الخوبر تقريره قضت في ١٨ / ٣ / ١٩٧٥ بيراءة ذِمْهُ مِوْوَيْكُ إِ المطمون صُدَّهم فيا زاد على مبلغ ٧ ج و ١٢٩ م ، استأنفت الطاعنة هذا الحنكم لذي محكة استثناف أسروط . وقيد الاستشاف برقم ١١١ أسنة ٥٠ ق. ويتنويخ والرواهو وحكت المحكة بتعديل الحكم المسنانف وبراء ذمة مورث المُطَّعُونَ مُبْدَهُمْ فِيهَا زَادَ عَلَى مِلْغَ ٢٠ جَ و٢٩٢م ٢ ، طَعْنَتُ الطَّاعَنَةُ و المامة مذكرة بطوق المقض ، وقدمت الميابة العامة مذكرة دامت فيها بعدم قيول الطاهن لرفيد بصحيفة موقع عليها من ممثل إدارة قضايا الحكومة دون أن يكرن لدلة تفويض من الطاعِلة يزفعه . وأبدت رأيها في موضوع الطمن بنقض [ المركة المطعون قير ، وعرض الطعن على المحكة في غرفة مشورة فددت لنظره جلسة ١ (١١/١١) وفيها الزمت النياية وأيها .

وحيت إن مبنى الدفع من المنيابة العامة بعدم قبول الطعن أن إدارة قضاياً الحكوم، أقامت الطعن عن الهيئة الطاعنة في حين أن الإدارة الفانونية للهيئة هي المختصه بمباشرة الدعاوى والمثنزعات أمام المحا تم محملا بنص الحددة الاولى من الفانود وفر 27 لسنة 378. الخاص بالإدارات القانونية وما لم تقدم إدارة قضابا خكومة تفويضة من الهيئة يخولها التقوير بهدا الطعن عمسلا بنص الحددة الثالثة من هذا الفانون ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير في صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من قانون. الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لهي العمادر بالقانون رفي الا استة ١٩٧٢ على أن قع .. تتولى الإدارة القانونية في الحية البشأة فيها مجارسة الاختصاصات النالية (أولا) المرافعة ومباشرة الدماوي وكمنازمات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الحهات الإداري ذأت الاختساس القصائي ومتابعة تنفيذُ الأحكام "أوالنهن في المبادة النالثة مهر ذات الفاءون : ين أن علم تيس بجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسس السامة تمكليم إرار با الفانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التأيعة لها دسمب أهميته وظروفه 6 كما بجوز لرئيس مجلس إدارة اميئة لعامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحال مد الدعاوي والمنازعات التي تكون المؤسسة او الهيئة أو إحدى الومدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فها إلى إدارة فضايا الحكومة لمباشم تبها أو انتفاقد . م علي المحامين الحاصة لمباشرة بعض الدهاوي والمنازعات بسيب أهميتها السرق المادة الثانية من مواد إصدر هسدا القانون على أنه ٣ لا يترّ على مطبيق أحكام القانون المرافق الاخلال باحتصاصات الهيئات النقابية المفرود في قوانيتها ولا بأحكام قانونالمحاماة " والنص في المسادة السادسة من القارن و ر ٧٥ أسنة ١٩٦٣ في شاد تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن وقتور هده الإدارة عن الحكومة والمصالح عالة والحالس المحلية فها \_ فع منها أوعامًا مِن قَسَايًا لَدَى الحاكم على اختلاف أنواعها ودرمامًا ولذي الحهات الأُحْرَى الى خولها القانون اختصاصا قضائيا " مدل على أر اختصاص الإدارات المامة والمحاوى والمنازعات عام المامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومياشرة الدعاوى والمنازعات عام المام المحاكم لا يحل باختصاص إدارة قضايا ولمياشرة الدعاوى والمنازعات عام المام المحاكم لا يحل باختصاص إدارة قضايا والمحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليما في المسادة السادسة من فانونها فيا يرفع من هذه الجهات الانحرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا علما كان ذلك ، وكانت إدارة تضايا الحكومة وهلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة غنصة بنص المحادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مد تقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فان هذه الإدارة تكون غنصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للنامينات العامة المام ، فان هذه الإدارة تكون غنصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للنامينات وون حاجة لنفويض خاص في كل قضية ، ومن ثم يكون الطعن المحائل دون عام في مكل وقضية ، ومن ثم يكون الطعن المحائل في أما على هذا الشان ،

### وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه ثما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول أنه لماكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون ضدهم المؤيد بالحكم المطعون فيد قد أسس قضاء ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم النائي والنائت والراج على أنهم كانوا شركاء للورث وليسوا عمالا لديه واستدل على الم ١٩٦٦/١٢٥ بين الطرفين في ١٩٦٦/١٢٥ والنابت الناريخ في ١٩٦٨/١٢٥ بين الطرفين في ١٩٦٨/١٢٥ والنابت الناريخ في ١٩٦٨/١٢٥ بين العرفين في ١٩٦٨/١٢٥ قد المعمون ضدهما النائي والرابع بين الم المطمون ضدهما النائي والرابع بين المنافق على المنافق والرابع في المنافق المنافق والرابع في المنافق المنافق المنافق والرابع في المنافق المنافق والرابع في المنافق المنافق المنافق والرابع في المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافقة المنافق والمنافقة المنافق المنافقة المنافقة

سالف الذكر في نفى علاقة العمل بين الطرفين لأن الواقعة التي فصل فيها لاحمقة على تاريخ إبرام عقد الشركة . وقد تمسكت الطاعنة أمام محكة الاستاناف بحقها في اقتضاء اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطمون ضدهم النالى والنالث والرابع خلال الفترة من ١٩٦٤/٤/١ حتى تاريخ قيسام الشركة في ١٩٦٦/٦/٢ إلا أن الحكم المطموزفيه النفت عن هذا الدفاع بما يعيبه بالحطة في تطبيق الفانون .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك أنه لما كان المشرع قد أصدر القانون. و المعمولية الما الما الما الما المامينات الاجماعية المعمولية اعتبار امن ١٩٦٤/٤/١ وَالَّذِي لِحَكُّمْ وَاقْعَهُ ٱلدَّوْيَ ﴾ ونص في مادته الثانية على أن ( تسري أحكام هذا القانون على حميم العَامَلُين وكذا المتدرجين منهم فها عدا الفئات الآتيــة : (١) العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحاية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات. (٢) العامان فيالزراءة إلا فيما يرديه تَصْ خَاصْ . (٣) خدم المنازل . ولرئيس الجهورية بناء على اقتراح وزير العُمار و بعسد موافقة عبلس الإدارة أن يصدر قرارا سريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها و سين هذا القرار شروط وأوضاع الآنتةًاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذءالفئات: (١) ... .. (٢) ... .. (٣) ذوى المهن الجرة والمشتغلون لحسامهم وأصحاب. الحوف (٤) أصحاب الأعمال أنفسهم) بما مفاده سريان أحكام هذا القانون عَلَى إلى العاملين عدا من نوهت عنهم تلك المادة ومن وينهم أصاب الأعمال الذين يحرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لميصدو في شأن سريان أحكامه والنسبة لم فحرار بذلك من رئيس الجمهورية ، وكان الناب من الأوراق. أن يورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعنة استمارات موقعا عليها منه بطلب الاشراك لبيها عن المطعون ضدم النان والنالث والرابع بصفتهم عمالا لديد

اعتبارا من ١/١٠|٥١٥ بالنسبة للطعون صده الثاني واعتبارا من ١٩٦٤/٤١١ بالنسبة للطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه في ١٩٦٧،٥/٨ أخطر الطاهنة -بانتهاء خدمتهم لدمه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى مقد الشركة المبرم. في ١/٥/٦٩٦ والتَّابِت النَّاريخ في ٢٥/٥/١٩٦٦ وخروجهم بذلك من نطاق عطبيق قانون النامينات الاجتمامية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكنان الحبكم الصادو في الحمنحة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ قنا قد قضى بيراءة مورث المطمون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله استنادا إلى قيام عقد الشركة في ١٩٦٦/٦/٢٥ وكانت الواقعة عمل المحاكة في ١٩٦٦/٦/٢٨ بما لا يتأدى معه الاحتجاج به في الزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين المطعود ضدهم الناني والنالث والرابع و بن آلمورث قبل هذا التاويخ لمــا هو مقرر بنص المــادة ١٠٣ من قانون الإنبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٦ من أن القاضي المدنى لا يرتبط بالحكم المنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها وكان فصله فيها ضروريا - لما كان دلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى براءة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المستحقة من المطعون ضدهم الثانى والثالثُ والرابع في الفترة السابقة على قيامُ عقد الشركة تأسيسًا على أنهم كانوك شركاء للووث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ ف تطبيق القانون عايوجب نقضه لهذا السبب

وحيث إن الطاعنة تنهى بالوجه النانى من صبب الطعن على الممكم المطمونة فيه الحلطاً في تطبيق القانون والقصور في النسبيب. وفي بهان ذلك تقول أنهل كان الثابت بعقد الشركة أنها شركة توصية بسيطة وأن مورث المطمون ضدهم المدير المسئول عنها فحمع بن صفة الشريك في نشوكة وصفة العامل به و يتعين النالى المشئول فنها فحم الابتدائى لمؤيد بالحضافة في النالي المتعانون التأمينات الاجتماعية. وإذ إنهى اسمم الابتدائى لمؤيد بلا لحم المطفون فيه المناون من تاريخ شوء مقد الشركة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون م

وجيث إن هذا النمى في فيربحله إذلك أنه لما كانت هلاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن وفي شركة التوصية ليست – وعلى م استقر عليه قضاء هذه المحكة حالاقة عمل و إنما علاقة شركة . و إن ما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته هو في حقيته حصة من الربح وليس أجرا . وكان واقع الدعوى أن مقد الشركة النابت التاريخ في ١٩٦٥ تضمن الاتفاق بين مورث المطعون ضدهم و بين المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع على إنشاء شركة توصية بسيطة يكون المورث مديرها و يتخذ إسمه عنوانا لما بما مقاده أن المورث كان مديرا للشركة وشريكا متضامنا فيها ولم يكن عاملا لديها ومن ثم لا يكون خاصا لناون التامينات الاجتماعية رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٤ . فإن النعى جذا الموجه يكون على غير أساس ه

وحيث إنه لما تقدُّم يتمين نقض الحكم المطمون فيه في خصوص ما ورد عَالَيْجُهُ الْأَوْلُ مَنْ سَهِبِ الطَّمِن •

# ملسة ٨ من دسمعر سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار عمود عنمان درويش تألب رئيس الحسكة ، ومضوية السادة المستشار . . . . مد صرى اصل 6 عد ايراهم طنيل 6 عيد الحصف هدتم واحمد طبي .

# ( 4 - 2 )

الطعن رقم ٧٩ السنة ٤٦ قضائية :

حجز . « حجز ما للدين لدى الغير » .

حجير ما قارن لدى الغير - الراء الهجوز لديه بالمبلغ الهجوژ در أجاء ف سالة تقويره هير المفهرة . م ٣ : - مرافعات - شرطه ه

يُشترط لتوقيع ألجزاء المقرر في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات و الزام المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة ، أن تكون مديونيته للحجوز عليه ثابتة وقت التقرير ، وأن يكون المحجوز لديه على علم بثيوتها و بمقدارها وأنه تعمد مجانبة الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذي يسلم بأن ذمته مشغوله به أو أقر بأنه غير مدين أصلا .

#### الحكة

مد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاء السيد المستشار المقرر والموافعة و بعد المداولة .

حيثًا أنَّ الطَّعن استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حــ على ما يبن من الحــكم المطعون فيه وسائر الاوواق – تتحصيل ى أن المطعون عليهم الاو بعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٨٦٤ سنة ١٩٧٣ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعنين والمطعرن عليه الخامس ، بطلب الحكم بالزامهم متضامني بأن يدنعوا لهم وبلغ ١٠٠٠ ج وقالوا شرحا للمدعوى أنه قض لصالحهم في الدعوى رقم ١٩٥٦ سنة ١٩٧٣ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية بقسغ عقد البيع المؤوخ ١٠/٠/١٠ الصادر لهم من المطعون عليه الخامس والزامه بأن يدفع لهم مباغ ١٥٠٠ ج و بصحه إجراءات حجز ما للمدين المدين المغير الموقع منهم تحت يد الطاعنين بتاريخ ١١/٧/٣/١٠ على ما للعلمون عليه الخامس في ذمتهم ، و إذ قرو الطاعنون خلافا للحقيقية وبراءة ذمتهم قبل المطامون عليه الخامس و فقد أقام المطعون عليم الأو بعة الأول هده الدعوى المدين المنافئة البيان و بتاريخ ١٩٧١/١/٧١ حكمت المحكة استثنافي طنطا بطاباتهم سالفة البيان و بتاريخ ١٥/١/١/٧١ حكمت المحكة المنافئة الميان و بتاريخ ١٩٧١/١/٢١ حكمت المحكة الأول مبلغ ما الموادي المامون عليم الأو بعة الأول مبلغ ما المامون عليم الأو بعة الأول مبلغ ما المامة ملكرة أبدت أنه عدى المحكة النافية و بالزام الطاعنين في هذا الحكم بطويق النقض ، وقدمت المحكة النافية علم ما أدامة ملكرة أبدت في هذا الحكم المعامرن فيه . وعرض المعامرن على هذه الدائمة في هذا الحكم المعامرن فيه . وعرض المعامرة على المنافرة على المنافرة أبدت في هذا الحكم المعامرة فيه . وعرض المعامرة على المنافرة على المنافرة ألمامة ملكرة أبدت في هذا الحكم المعامرة فيها المنافرة المنافرة على المنافرة المامة ملكرة أبدت في هذا الحكم المعامرة فيها المنافرة على المنافرة المنافرة على المنافرة الم

وحيث أن مما يتماه الطاعنون على الحسم المعلمون قيسه ، واقصور في النسبب ، وفي بران ذلك يقولون الهم مسكوا أمام محكمة الموجوع بأسهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٤٨ سنة ١٠٧٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الحامس بعالم الحكم بصحة وتقاد عقد البيع الصادر منه إليهم وأوفوه كامل الثمن و مجاسة ١٩٧٣/٣١ ملم بعالماتهم ، كما أقسر مجلسة ١٩٧٣/٣١ وقيم المجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٣/٣١ وهو ما قرنوا به في دين له عند توقيم المجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٣/٣١ وهو ما قرنوا به في دين له عند توقيم المجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٣/٣١ وهو ما قرنوا به في دين له عند توقيم المجز تحت يدهم ما يستوجب الرامهم بالمبلغ اقض به ، في الجلسة آ نفة الذكر ولم يقع منهم ما يستوجب الرامهم بالمبلغ اقض به ، هي أن الحسم المبلغ اقتض به ، هي أن الحسم المبلغ اقتضاء علاقة المدوسة فتى كاست تر بطهم بالمبلغ اقتضاء عليه المناس وهو قالهم بالمطعون عليه المناس وهو قاله المناس

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يشترط لتوقيع الجزاء المفرو في السادة ٣٤٣ من قافون المرافعات وإلزام المحجور لدنه بالمبلغ الهجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة ، أن تكون مديونيته للحجوز عليه ثابتة وقت التفرير وأرَّ يكون المحجوز لديد على علم شبوتها و بمقدارها وأنه تعمد مجانبة الحقبقة بأن أقر بأقل من الدينالذي يعلم ٰبأن ذمته مشغولة به أو أقر بأنه غير مدين أسلا ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطَّاء:ين قرروا يتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ بقلم كناب المحكمة براءة ذمتهم من باق الثمن المستحق الطعون عليه الحامس لوفائهم به طبقا لاقراره في محضر جلسة ٢٤ /٣/ ١٩٧٣ في الدعوى رقم ٨٤٠١ سنة ١٩٧٧ مدني شمال القاهرة الابتدائية قبل إعلامهم بأمر الحجز آنف الذكر ، وقمد تمسكوا بذلك وبدفاعهم سالف البيــان أمام محكمة الموضوع ، غير أن الحكم المطعون فيه أطوح هذا الدفاع الحوهرى عِرْنَا بِالقول بأن الطاهنين لم يفصحوا عن كيفية إنقضاء علاقة الديونية التي كانت تربطهم بالمطمون عايه الحامس ، ورتب الحكم على ذلك إيقاع الجزاء المنصوص عليه في المسادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، وحجب الحكم يفيسه من تحقيق دفاع الطامنين الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى 4 ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى محث باقي أسباب الطعن .

### جلسة ۹ من دیشمبرسنة ۱۹۸۲

برئاسة المسيد المستشار م محموصسيق رمضان نائب رئيس الحكة ، وعضو بة الساد، المستشارين ع أحمد كال صالم 6 عبد رأفت خفاجي 6 عبد صويد عبد الفادر وساهر قلادة

# (4-0)

الطعنان رقما ه ٠ ه و ٤ \$ ه لسنة ٨ \$ القضائية :

(١١) تزوير "الادماء بالتزوير" .

الأدخاء بالزورة ويتوب التتريرية في الم السكتاب ، م 23 إثبات ، عام ملوك علما المسئول ، أثب ، من طروقه المسئول ، أثب أن أن أن أن أن المتحدد مديسا ما داست لم ترمن طروقه المدون أنه مزور ، فضاء المحكة أيضة العقد وفي الرضوع مما ، لا خطأ ، م م المبات ،

(٢) إعلان " أوراق العضرين" . بُطَّلان .

الله الذي الواقة الدكامة المشار المام كاناية النحريات • الله متوو لمصلحة من شرع له • المس اديرة النماك يه •

(٣) محكة الموضوع «مسائل الواقع». حكم ود تسهيب الحكم».

لحكمة الوضوع سطة تحصيل فهم الواقع فى المدعوى • كمتاية إقامة قشامها على أسهاب سائفة وخا أمالها المتايت فى الأوراق • المناؤعة فى ذلك جدل فى تدرر الهكمة الاكولة • معم جوائر إقارته أمام محكة النقش •

ا — أن كان من المقرر وفقا الصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا يجوز للحكمة أن تفضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات محتبه وفى الموضوع معا ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على المحتبة في موضوع الدموى المتبادا بأنه يجمع بين هذه الحالات لاالثلاث استهداف المداف يحرم المحتم الذي تمسك بالمحرد المقضى بتزويره أو يسقوط الحق فى إثبات على المحرد المقضى بتزويره أو يسقوط الحق فى إثبات المحدد المحتمد ا

صحته أو الحصم المحكوم بصحة الورقة قبله ـ من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة فأنرنية أخرى ، أو يسوق دفاعا جديدا ، أخذا بأن الإدعاء بالنزويركان مقبولا ومنتجا في النزاع، إلا أنه لا تجال لاعمال هذه القاهدة إذا كانت المحكمة لم ترفيا ساقه الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه بتزوير السند دون سلوك طريق الادهاء بالنزوير ــ بمـا يقنعها باستعال الرخصة المحولة لها في المادة ٥٨ من ذات الفانون في القضاء برده وبطلانه ، لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الادعاء بالتَّزُو بر ٤ وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكونَ ذلك الادماء يتقرير في قلم الكتاب، وكان القرر أنه يجب على مدعى أنذو بر أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي ينتيج الأدعاء أرَّره القانوني ، وكان الثابت أن الطاءن – وإن أثار أمام عجمَة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التدزل من الإيجار المسطر بالعقد مزور عَلَيْهُ ، إلا أنَّهُ لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فانه يكون من حق تلك الحكمة أن تعتر العقد صحيحا ، ما دامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقا للسادة ٥٨ سالفة البيان أنه مزور ... فلا على الحكمة إذ هي أفضت بصحه ذلك التنازل ، وفي الموضوع بمكم وأحد .

۲ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها أشخص المراد إعلانه أو في موطنه ، وإن كان لا يصح الجوء إليه قبل قيام الممان بالتحريات الكافية الدقيقة عن عمل إقامة الممان إليه ، إلا أن بطلان الاعلان للعاحته، كفاية هذه التحويات لا يجوز أن يحسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصاحته، ذلك أن بطلان الحصومة لعدم إعلان أحد المنصوم إعلانا صحيحا هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — بطلان نسبي مقرر المسلمة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام السام ، فلا يجوز اغير الحصم الذي بطل إعلانه الدخ به ، ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل التجزئة .

الله المفرس في فضائه عذم المحكة أن فحكة الموضوع السلطة السامة في محمد المدين الى ترجيحة

حثهاً، واستخلاص ماترى أنه واقع الدموى، وتقديرها للآدلة وكفايتها فى الإقناع حن شأتها وحدها ، حتى كان هذا التقدير سائفا ولا خروج فيه على ما هو ثابت يؤوراق لدموى •

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقوو والمرافعة و بعد المداولة .

من إن الطعمن استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيت إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ... تُحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدموى رقم ١٧٩٣ مينة ١٩٧٧ مدني كلي شمال القاهرة ينهد الطاعيين العالم الحكم بالحارء عن النزاع وتسليمها ، وقالت شرحاله والعالية تفيّعني فقد إيجار مؤرخ ١٩٦٤/٩/١ استاج منها للطاعن في الطمن الأول الشقة موضوع النداعي ، إلا أنه سخلي عن حمارتها للطاعن في الطُّعَنَّ الثاني أَ سُواءً بِنَاجِيرِهَا لَهُ مَنَ البَّاطَنِ أَوْ تَنَازِلُهُ عن الايجار ، فيحق لها طلب إخلائها طبقا للسادة ٢٣/ب من القانون رفم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . وبتــاريح ٢٩ / / ١٩٧٥ قضت محسكمة الدرجة الأولى بالاخلاء والتسليم . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناقين رقمى ٧٧٢ س ٩٢ ق ، ٣٥٧١ س ٤٤ ق الفاهرة ، و بعد ضم الاستثنافين قصتُ عممة الاستثناف بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٧٨ بتابيد الحمكم الستانف . طون الطاَّمَنانُ في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمي ٥٠٥ ، وهو س ٤٨ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيه الرأى برفضه وصوما . و إذ مَرْضُ الطعنان ملى هذه المحكمة في غرفه مشروة حددت جاسة انظرهما ، فروت فيهاً المحكة مر الطمن الثابي إلى الطمن الأول الارتباط وليصدر فيما حكم وأحده والمذت النيابة وأيها ..

### أولا : عن الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٨ ق

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون غيه شمالفة القانون ، وفي سبان ذلك يقول ان الحكم قضى بصحة التنازل عن عقد الإيجار المنسوب صدوره منه إلى المطمون ضده الثانى ، في حين أنه قرر بتزوير توقيمه على هذا التنازل ، وإذ قضت المحكمة في ادمائه بالتزوير وفي الموضوع يحكم واحد فإنها تكون قد خالفت حكم المادة ٤٤ من قانون الاثبات ، ويكون حكما قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر وفقا لصر يح غص المــادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا بجوز للحكمة أن تلضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع مما ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقًا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارًا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقطى بنزويره أو بسةوط الحق في إنبات صحتـ أو الحصم المحكوم بصحة الورقة قبله ـــ من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة فانوثية أخرى ، أو يسوق دفاها جِديدًا ، أخذًا بأن الادهاء بالنزوير كان مقبولًا ومنتجا في النزاع ، إلا أنه لا تجال لإعمال هذه القاهدة إذا كانت الحكمة لم ترفيها ساقه الطامن من قرائن، على مجرّد إدماله تزوير السند 🗕 دون سلوك طريق الإدماء بالتزويريز 🗝 ما يقنعها باستعمال الرَّحْصة المخولة لها في المسادة ٥٨ من ذات القانون في القضاءُ برده و بطلانه ، ولما كان ذلك وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الاثبات طربق الادماء بالتزوير،، وأوجب في المــادة ٤٩ منه أَنْ يِكُونَ ذَلِكَ الادعاء بتزرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه بجب مل مدعى النزور النا يسلك في الادءاء به الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما يعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الادماء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الط مَن ب وإن أثار أمام عجمة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التنازل من الإنجار المسطور بالمقد مرور عليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذي وسمه القانون ، فإنه يكون من حق تلك الحكمة أن تعتبر العقد صحيحا ، مادامت لم تر ، هي من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٥ سالفة البيان أنه مزور > ذلك أن مؤدى. هذه الممادة التي جاءت خالية من أى قيد أو شرط - وغلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن عكمة الموضوع وهي تفضى برد و بطلان الورقة تطبيقاً لهسا إنما تستعمل حقا خوله لها القانون > فهى ليست ملزمة بنثيبته الحصوم إلىذلك > و بالنالى فإن محكمة الموضوع إذ خلصت في الحمكم المطمون فيه في حدود سلطتها الموضوعية في تفدير الدليل و بأسباب سائفة تتكفى لحمل ما انتهت إليه من صحة حصول التنازل من الإنجار واعتبرته غير مطهون عليه يالنزوير بالطريق الذي وسمه القانون > وقضت تبعا لذلك بتأميد حكم الإخلاء للتنازل > فإنه لاهلى الحكمة الموضوع محكم واعد > ويكون النمى الموضوع محكم واعد > ويكون النمى المنها الله المنها أنها المنها الموضوع محكم واعد > ويكون النمى المنها الله المنها ال

وَحَمِثُ إِنَّهُ لَمُ الْمُقَدِّمِ يَتَهِينُ رَفْضِ الطَّعَنَ .

### ثانيا : عن الطعن وقم وعم مناه ١٨ ق

ورخوب إن الله المعامل أفي عالماته أسباب بنتى العالمين والسهب الاول منها على الحكم المعامل فيه البطان ، وفي بيان ذاك يقول أن للعامون عليه النافي هو المستأجر الأصلى الذي يجب اختصامه في دعوى الإخلاء التأجر من الباطن ، وأن مصاحة و أن الطاعن حسيمة المحدد فيا ، وإذ كات الشركه المطمون ضدها قد سلمت صورة إعلان في التحرى من موطنه ، في حين أن الناب بالمحضر رقم ١٩٠٣ سنة ١٩٧١ في التحرى من موطنه ، في حين أن الناب بالمحضر رقم ١٩٠٣ سنة ١٩٧١ وادى الأز بكية أن الطاعن قرو في حضور ممثل الشركة المؤجرة وجود المطمون عده الناني بأمريكا ، مما كان يتمين معه إعلانه بالطويق الدبلوماسي ، فضلا عن ذكر آخر موطن معلوم له في الجارج في ورقة الإعلان ، ويتكون المحصورة لم تنعقه و سيطل تبعا لذاك المنظنة في الحكم الابتدائي

وحيت إن هذا النعي مردود بأن إملان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في موطنه وإن كان لايصح الجموء إليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن عمل إقامة المرلن إليهه ، إلا أن بطلان الإملان لمدم كفاية هدفه التعريات لايجوز أن يتسك به إلا من شرع هدفا البطلان لمصاحته ، ذلك أن بطلان الخصورة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلانا المعلان لمسي مقرر المصاحة من شرع لحايته وليس متعلقا بالنظام العام ، قلا يجوز المير الحصم الذي بطل إعلانه مشرع لحايته وليس متعلقا بالنظام العام ، قلا يجوز المير الحصم الذي بطل إعلانه المدم به ولو كان له مصاحة في ذلك أو كان موضوع الدعوي شرة بل للتجزئة ، لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي يتمسك به العامن إنما يدعى حصوله في إعلان المعامر ن ضده "غال بصحيقة فتتاح الدعوى ، وكان هذا الاخر سحوله والعامن في العمن الأول سقد حصرا أسباب طعنه في سهد. واحد ، لم ينع هيه على الحكم المعامن أنه البطلان لهذا السبب ، فلا يجوز للطامن إنارة هدذا الدنم أمام عكمة النقص لانتفاء صفته فيه .

وحيث إن الطاهن ضعى بالسبب النانى على الحكم المطمون فيسه الخطئاً على الحكم المطمون فيسه الخطئاً على تعلق المانيق القانون وغالفة الثابت بالأوراق ، وفي بان ذلك يقول إنه لماكان يقاد المساهر في حالة يقاد المساهر وضافة أو غر مفروشة ، وكان إلى المفاون قد أقر بالحيضر الإدارى المشار إليه في السبب الأول أن إظامته بالمقين كانت بمناسبة سفر المستأجر الأصلى للخارج ، فإن هيذا التنازل الإيعدوكوته يمنازلا مؤقتاً الانهائيا ، بمبالا يخرج من جال تعلييق المسادة ١٩٣٣ ب من ذات القانون ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، وفضي والإعلام تأسيسا على هذا السبب فإنه يكون مشريا بالخطأة في تعليق القانون وغالقة الثابت عالموراق .

الله وجهنته إن هذا الذمي مزهود ، ذلك أن المقرو في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة المحكمة الله وترجيح المدون على المسلطة التامة في تجميع الدلائل والمستندات المقدمة إليها وترجيح المتاهلين المائل المسلطة المسلطة المستندان على المستندان الدون عن وتقديرها المائل المستندان المستندان هذا التقدير سائفا ،

ولا خروج فيه على اهو ثابت بأوراق الدعوى . لمب كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحبكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه لثبوت تنسازل المعمون ضده الثاني عن عقــــد الإيجار للطاعن على قوله . . ورغم أن المستأجر ــــ المطعون ضده الثاني ــ إدعى في صحيفة استثنافه وقم ٧١ه، س ع ٩ ق أنه لم يتدول عن بالتزوير على هــذا التنازل المنسوب إليه ، ثم ردد الحاضر عنه الادعاء به : فى محصر الحلسة مقرراً بأنه سيتخذ طريق الطعن بالتروير ، غير أنه لم يفعل ، وغَمُ أن الادعاء بالتزوير له طريق محدد رسمه الشارع في المسدة ٤٩ وما بعدها مَنْ قَانُونَ الإثبات . وَمَتَى كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْحَرَرُ الْعَرْقُ يَعْتَبُرُ صَادَرًا ﴿ نَ المَوْقَمَ الله عن المطعون ضده الثاني ـ وحجة عليه من حيث محنه وصحة البيانات المحرجة فيسكن عملا محجية الأوراق العرفيسة المقررة في المادة ١٤ من قانون الإنبات . . . أَنْ كَالْ ذَاكُ مُ وكان التنازل من عقدالإنجار قد أدرج في ذاك المُستند في هبارة صريحة وألفاظ ظاهرة لالبس فيما ولا غموض ، ودلالته على هذا التازل الصريح الذي أقر به وأيده المستأنف ... من بالطاعن - فالطلب الذي قدمه إلى الشركة المؤرِّرة – المطعرة صدحه الأولى – بتاريخ ٧٣/٤،٢٦ "بأن شَعِل العِينَ المؤرِجَة مُوضِوع النزاع بعد أن تنازل عنها مستأجرها الأصلي ... المعامون ضده الثاني سـ بمناصبة مفره إلى اللارج بضفة مؤنته ، والنفت الحكمة أيضا إلى ادعاء المستأجر الأصلى بأنه لم يتنازل ، و إنما أناب .. . سالطاعن ــ لإدارة الشقة ، لأن كل هــــذا لايستقم وصراحة التنزل ودلالته . . . فإذا كان .. .. الطاعن - قد تسلم من المستأجر الأصلي - المعامون ضده الثاني – النسخة الثانية من عقد الإيجار ، ومده انسخة تتضمن التنازل عن عقد الإيجار ، ثم شغل الشقة بنفسه وأقر يشغلها وبالننازل له عنها. ، وقان كل ادماء يناقض هذا التنازل سواء منه أو من المستأجر الأصلي ، يكون القُصد منه التحايل على هذا انتفازل وإهد ر آثاره القانونية؟ . وكانت هذه انتقريرات موضوعيه وسائنة ولهما أصالها النابت في الأوراق وتكفى لحل قضاء الملكم أَإِنَ النَّمَى عَلِيهِ بَهٰذَا السِّبْبِ لا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ جِدِلًا فَي تَقْسَدُيْرِ عُكُمُ ٱلْمُوضُوعُ الأُدلة الي المتنعب بها مما لا إلى الربه إمام عكم النقض من

وحيث إن حاصل النبى بالسبب الثالث الحطأة في تطبيق الفانون إذ أن الطاعن سدد أجرة شقة الزاع بالمحضر المؤرخ ١٩٧٧/٣/٢١ بناء على محضر المجز التحفظى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٧٧ في حضور وكيسل الشركه الؤجرة ، وتمير إيقاف التنفيذ للسداد، مما يتضمن موافقة الشركة على التنازل عن الإيجاد، وهو ما يقوم مقام الإذن الكتابي من الممالك، ويحول دون الحكم بالمخلاء، وإذ خالف الحكم المحلمون فيه هسدا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون.

وحيث إن هذا النبي غير مقبول ¢ ذلك أن أوراق الدعوى قد خات نما يفيد أن الطاهن سبق أن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن سداد الأحرة يفيد موافقة الشركة انوجرة ضمنا على الننازل عن الايجار وإن كان قد قدم محضر إيقاف. التنفيذ للسد د دون أن يتسك بدلالته وإذكان هذا الدفاع يقوم على واقع لم يسبق التمسك بدأمام محكمة الموضوع ، فإن النعى في هذا الخصوص يكوني صهبا جديدا لايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتدين رفض الطعن .

### جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

ركامة لاسيد المستشار عبد الحيد المنفوطى(اات رئيس الحكمة عوصسوية المساهة المستشاوية « تهدى عوض مسمد » جد ذهارل عبد الحبيد ، ستصرز وجيه وقيمي الخياط ،

# $(\tau \cdot \tau)$

#### الطُّعن رقم ٣٥٣ لسنة ٦٤ القضائية :

. ( ) أيمار قد إنجار الأهاكن " قد التأجير من الياطن " قالتنازل عن الإبجار " المعمد الليمية الماليين بدنش المنع من المندور • م ١٠٥٤ مدنى لا تحول دون ظهوو فيتهام المعرفية من أحدهما دون الإسمى • استفلال محكمة الموضوع باستدلامها متى أقامت قساما على أغباب صائفة •

### (٢) نقض در أسياب الطعن " در السهب ألحديد "

( T) = 3 ( Time 1 1 1 7 )

عدم الحديق مناوق الحكم على ما أثاره الطاعن من عدم قبول الدعوي · ونش هذا الهفم إن الأمهاب يصونة صرحة · لا هوب ،

١ — النص فى المسادة ١٩٥٤م من القانون المدنى على أن حميم المستاجر من باطنه يقتضى منمه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس عن أن يؤجر من باطنه يقتضى منمه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس الا منع — وعلى ما أنصبحت عنه المذكرة الإيضاحية الشمرو التهيدى للقانون الملذ ي — من ظهور أيه صريحة فى المنع من أحد السبين دون الآخر ، وكان من المغرر أن نفسير الاتفاقات والمحررات لنعرف حقيقة القصد منها أمر تستقل بند عكة الموضوع مادام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائفة ولا سلطان لهكة المقض علية من كانت عبارات الانفاق يحتمل المنى الذي حصائد .

٣ - لما كان سهب النمى واردا على قضاء محكة الدرجة الأولى ، وكان الدن من الحمكم المطعون فيه أنه جاء خالياً من هذا الدفاع ، وهو داع مخالطه واقع لما يستلزم من مقارنة ما تناوله قضاء محكة الدرجة الأولى بطلبات المدعى المثنامية أمامها لبيان ما بينها من اطابق و إختلاب ، ولم يندم الطاعل إلى هذم المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه يكون سببا جددا لا يجوز إثارته أمام محكة القض .

مع سد البين من مدونات الحكم المطمون نيه أنه قد عوض في أسبابه للدفع المبدى من الطاءن بعدم قبول الده, ى لرامها من غير ذى كادل صنة وفصل فيه فصلا قاطما برفضه ولا يعيبه عدم تصه في منطوقه على رفض هذا الدفع مادام قد نص عليه في أسبابه بصيفة صريحة .

### المحكمة

يُعد الاَطْلاعَ على الاوراق وسماع النقرير الذي تلاء السيد المستشار المُقْرِقُ والمرافعة و بعد المداولة .

يَحِيث إنَّ الطَّعَن قد استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وشائل أورائي العلمن - تحصير في أن المطمون ضده الأول أقام الدموى وقم 134 لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة طلب الحيم على المطعون ضده من النائى الوابية إخلائهم من الدين القرمة اورتهم الوحوم ..... وذلك في مواجهة العلماء تأسيسا على أن الووث المذكور استاح مته الشقة المبينة بالمسجيفة عجوجب مقد . ويعد ١٩٧٧/٢/١٧ صرح له فيه بالتاجر من الباطن دون التناؤله عن الإيجار ، ويعد وقا به تنازل عنها المطون ضدهم من النائى إلى الرابعة للطاع ينهر موافقته خالف بنائل شموط عند الإيجار والقانون 1 مستة ١٩٦٩ للها ويتاريخ المرابع المنافقة ويتاريخ المرابع المنافقة ويتاريخ المنافقة المنافق

رقم ١٧٤٥ لسنة ٩٣ ق طالبا إلفاء والحكم بعدم قبول الدعوى لرقعها من فرر فرقة عنه المستدن المحكمة بتأسيد فرق المستان عنه أو المستان المستان المستان عنه المستان عنه المستان عنه المستان عنه المستان المستان و المستان و المستان عنه المستان على المحكمة المستودة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن أفي على ثلاثة أسباب ينمى الطاهن بأولها على الحديم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول أن عقد إيجار عن المناع المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٧ ، نص في بنده السادس المطبوع على حظر التأجير الزاع المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٧ ، نص في بنده السادس المطبوع على حظر التأجير بن الباطن أو التنازل عن الإيجار ثم أضاف إليه الطرفان بناريخ المجاه أيتهما يند إلى المعمول عن المغطر الوارد في البند السادس من العقد و يعتبر حطبقا الحدة ١٩٥١ من الفاقون المدنى حسوم المستأجر بالتنازل عن الإيجار ٤ وكانت فية الطوفين قد اتجهت إلى حظر التنازل لنصا على ذلك صراحة ٤ والد الوكان في المناجر بالتنازل عمراحة ٤ والمناجر النائل المناجر بالتنازل عمراحة عن الإيجار ٤ والتأجير من الباطن عبارتين مرادفتين لمنى عن الطنه تضامنين في دفع الايجار وتنفيذ شروط العقد ٤ إلا أن حكم محكة عن الطنه تضامنين في دفع الايجار وتنفيذ شروط العقد ٤ إلا أن حكم محكة أول درجة تهد خالف هذا النظر واعتبر أن التصريح للستأجر بالتأجير من الهاطن الواحكم المطمون فيه فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هسدا النمى مردود ذلك أنه لما كان النص في المادة ١/٥٩٤ من الفانون المدنى على أن تعمن المستأجر من أن يؤجر من باطنه يقتضى منعه من التنازل من الإيجار وكذلك العكس " ، لا يمنع سد وعلى ما أفصحت عنه الملكوة الإيضاحية الشروع التميدى للقانون المدنى سد من ظهور ثبة صريحة في المين أحد السهين دون الأخر ، وكان من المقرر أن تقسير الاتفاقات والمجرف حقيقة القصد منها أمر تستقل به عكمة الموضوع مادام في المناؤة ولا سلطان الحكة التقيير على المنافة من المنافة التقيير على المنافة المنافعة علما من كانت

حبارات الانفاق تحتمل المهنى الذي حصلته ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائ الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قد استدل على قيام الشرط اللمانع من التنازل من الإيجار من النصر بح عليه في البند السادس من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/٣/١٧ ومن قصر الاذن المسنا حرالاصلى في البند الإضافي على التأجير من الباطن نقط ، وهذا الذي احتمد إليه الحكم يتفق مع عبارة المقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه ، ومن ثمان الدى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير العقد مما يستقل به قاضى الملوضوع ولا رقابة لحكة النقض عليه فيه .

وحيث إن حاصل النمى بالسهب الثانى أن المطمون ضده الأول أقام الدعوى طلب الحكم بإخلاء المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة من عين النراع وذلك في مواجهة الطاعن ، إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه حكم بإخلاء العين المؤجرة من المدعى عليهم جميعا ، وفي ذلك قضاء بما لم يطلبه طالحصوم بيحال الحكم .

وحمث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كان هذا السبب واردا الى خضاء محكة الدرجة الأولى ، وكان الدين من الحكم المطمون فه أنه جاء خاليا من أهذا الدفاع، وهو دفاع يخالطه واقع لما يستازم من مقارنة ما تناوله قضاء محكة الدرجة الأولى بطابات المدعى الحتامية أمامها لبيان مانينها من تظابق واختلاف ولم يقدم الطاءن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة النائية ، غانه يكون سهبا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمه النقض .

وحيث إن حاصل النبي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قـد شايه البطلان وفي بيان قلب يقول الطاعن أنه ونع في صيفة الاستثناف بعدم قبول الدموي لرفعها من غر ذى كامل صفة ومع فلك فقد تجاهل الحكم المطمون فيه هذا الدفع ولم ينص في منطوقه على رفضه أو قبوله .

وحيث إن هسدًا النعى فير سديد ، إذ البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه قد ورض في أسبابه للدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدووى لرفعها من غير ذى كامل صفة وقصل فيه فصلا قاطما برفضه ولا يعبيه عدم تصه فى منطوقه على رفض هذا الدفع مادام قد نص عليه فى أسبابه بصيفة صريحة .
ولما تقدم يتمن وفض الطمن .

# جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برياصة لاسيد المستشار أحمد شوق المايجين فائب رئيس الهكمة ٥ وعضو ية الصادة المستشادين ٥ محمود صدق خليل ٥ ومجمود مصطفى سالم ٥ وصلاح عهد أحمد وعد عد يحيي .

# $(Y \cdot Y)$

### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

( ٢-١ ) عمل "نصحيح أوضاع العالمين بالقطاع العام" ومدة خدمة" .

(١) مده الخدمة الممتونة للرقية - ماهيتها . وجوب الاعتداد بده الخيرة الفعلية للى قضاها الطعال في ممل يكسبه حيرة في وظيفته الحالية المبادة إلى ١٨ ، ١٩ ق ١١ أستة ٩٧٠ ا

۲۱) العامل الحاصل على مؤها, عالما أشناء خدمته ومين فى وظيرة مقروة لحلة المؤهلات الدليا تميل ، ۱۹۰۹/۱۵ تار خخ نشر القانون ۱۹ اسنة ۹۷۵ وجوب احتساب عدد هنوات خدمته تلكيلة عند الترقية طبقا الفانون ۱۱ اسنة ۹۷۵ المشار إلية

١ سمقاد نصوص المواد ١٥ و ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع اعتد فالترقية بمدد الحدمة القملية التي قضاها العامل في الحيات المنصوص هلها في المسادة ٨٠ والشروط الوادة بها و بالمسادة ١٩ ومن هذه الشروط ال تكون مدة الحدمة العملية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل بما يكسب العامل خرة في وظيفته الحالية ٥

ب مقاد المسادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أن العامل الذي حصل على مؤهل حال وهو في الحديدة ونفلت فنتسه أو أهيد تعبينه بالفئات الوظيفية المقررة خلة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المسائل ١٩٧٠/٢٠٥ قبل ١٩٧٥/٥٢٠ تاريخ أشر الفانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات المختلفة الكلية الحيدونية في أفدميته التي يعتدبها في الترقية طبقا للقانون وقم ١١ للسنة ١٩٧٥ ملية المؤهلات فوق المنافقة الكلية المنافقة المخلفة المنافقة ا

المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول ملى المؤمل العمالى ثم اعتبارا من هذا التاريخ تطبيق الحدول المتعلق بحمسله المؤهلات العليا بمراعاة الشئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثاني

#### الحكمة

بعدالاطلاع على الأوراق – وسماع التقر ير الذى تلاه السيد المستشارالمقور –. والمرافعة ر بعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فبد، وسائر أوراق العلمن مستحصل في أن المطورن صده أقام على الطاعن - بنك التنمية الزرامية يُحَافِظُهِ الْبِحْيَرَةُ ﴾ الدَّوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى دمنهور طالبا الحكم بتسوية وضعه الوطيفي و بالزام الطامن بأن يصرف له مايترتب على هذه التسوية مَنْ فُووق ماليَّة ، وقال بيانا لم أنه يَعمل لدى البلك الطامن وينطبق عليه ة انون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وقم ١٦ لسنة ٧٥· و إذ طلب من الطاعن تصحيحٌ وضَّمه الوَّلَمْ فَي وَفَقًا لِأَحْكُامُ هَذَا الفَانُونُ وَانْكُرُ أَ فَلَيْنُ الظَّاعِنَ هَٰذِا الحق فقد أقام الدَّعْرَى بطلبه السائف البيان . وبتاريخ ٧٦/٤/٢٩ قَضَتَ أَلِحُكُمُهُ بِنَدُبُ خَبِيرٍ لأَدَاهِ المُهْمَةُ المُبَيِئَةُ مُنْطُوقَ الحَكُمُ ، و بعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/١٢/٢٤ بأحقية المطمون ضده للفئة المالية. الخامسة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٢٩ و بالزام الطاعن بازيدنم له مبلغ ١٦٠ ج. الحكم أمام محكمة استثناف الإسكندوية (مأمورية دمنهور) وقبد الاستثناف برقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق ، و بتاريخ ه/١٩٧٨/١١٥ قضت الحكمة بتعديل الحبكم المستأنف إلى أحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة اعتباوا من ١١٠٠/١/١ ويتأييده أيما عدا ذلك . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق الناض ، وقدم المطورن صَّده مذكرة دفع فيها يستوط الحق فيالطمن لرفعه بعدالميعاد ، وقدمت النيانة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع و برفض الطعن ، وعوض الطعن على الحكة في غرفة بمشورة فحددت جاسة لنظرة وفيها أصرت النياية على رأيها

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطوون ضده أن الحسكم المطعون فيه صدر جاريخ ١٩٧٨/١١/٥ و إذ أودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٩/١/٦ فإن الطعن يحكون قد رفع بعد الميماد .

وحيث إن هذا الدنع غيرصحيح ، ذلك لأنه لما كان مركز إدارة البنك الطامن يقم بمدينة دمنهور وطهن بطريق النقض فى الحكم بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكة ، وكان الناب من دليسل الهيئة العامة للسكك الحديدية أن المسافة بن مديني دمنهور والقاهرة هي ١٧ كيلومترا ، فإنه يتعين طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات أن يضاف إلى ميعاد الطمن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام وإذ صدر الحكم المطمون فيه بتاريخ ١٩٧١/١٧ وأودعت صحيفة الطمن يوم متمنا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أقيم على سبين سنى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المقطون فيه الحطاق تطبيق الهانون ، وفي سيان ذلك يقول إنه يشترط وققا الحدادة ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العامين المدنين بالدولة والقطاع العام المصادر بالقانون وقر ١١ لسنة ١٩٧٥ لحساب مدد الحدمة السابقة المسنة بالمادة ١٨ من الفانون ذاته أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل عمل المحادث العامل خرة في وظيفته الحالية وإذكان التابت أن مدة الحدمة السابقة المعامون ضده قضيت في ندر بس المواد الزواهية بوزارة التربية والتعلم ولا تكسبه خرة في حمله الحلى بحسابات الحميات التعاونية الزواهية الذي التحق به في ١٩/٥/١٤ يعد معهد القطن فإن الحميم المعادر يوس معهد القطن فإن الحميم المعادرة فيه وقد اعتلام عمله السابق المعادرة فيه وقد اعتلام عملة المعانون ضابه فولا بأن عمله السابق يكسبه خرة في وظيفته الحاليات الحميات المعان فيه وقد يكسبه خرة في وظيفته الحاليات المحمدة المعانون ضابه فولا بأن عمله السابق يكسبه خرة في وظيفته الحاليات يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هيدًا الهم في عسله ، ذلك لأنه لما كات المادة ١٥ من قالون مستحير أرضاع العالمان المدنين بالدولة والفطاع العام الصادر بالقانون وقر ٢١ للمنظمة المنظمة على العالم يعتبر من أمضي أو يمضي من العامان

الموجودين بالحدمة إحدى المدد المكلية المحددة بالحداول المرنقة مرقى في نفس مجموعته أوظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . . . ٣٠ وتنص المادة ١٨ نه على أن ق مدخل في حساب المدد الكلية المنصروص علمها في المادة السابقة وفي الحداول الرفقه الدد التي لم يسبق حسابها في الاقدميسة من المدد الآسة : (أ) مدة الحدمة التي قضاها العامل في ... .. (ب) مدة خدمة العامل "فمي أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح ... ... (ج) مدد التعاوع والمجنيد والتكليف .. .. " وتنص المسادة ١٩ من العانون ذاته على أنه: ود بشترط لحساب المهد المبينة في المادة السابقة ما ياتي : (أ) ... (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفه أو عمل مما يكسب العا.ل خيرة في وظيفته المالية و (ج ) مد مد عما مقاده أن الشرع اعتد في الترقية بمسدد الحدمة العَمَلَيَّةُ الَّتِي قَضَاهَا الْعَامَلُ فَي الحَهَاتُ المنصوصِ عليها في المسادة ١٨ و بالشروط الوارد: بالمادة ١٩ ومن مُعَمَّدُهُ الشروط أن تكون مدة الخدمة الفداية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خيرة في وظيفته الحالية . لمسا كان ذلك ، وكان النابت في الدعوى 🗕 ملى ماسجله الحكم الطعون فيه في مدونا بـ أن المطعون صده كان قبل التحاقه بالعمل لدى البيمائة الطَّاون يَعمل بوزارة العربية وَالْتُعَايِمِ فَى وَظُهِمَةَ مَدُرِسَ تربية زِرَاعِيَّة وأنّ وظيفته بَّآآبِيَّكَ الطَّاعِن هَي " رئيس حسابات حممية ممناز " ومؤدى ذلك اختلاف طبعة العمان ، فإن الحكم المطمون فيه إذ اعتد في ترقيته للطمون ضده بمدة خدمته السابقة بوزارة الترسية والتعليم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الثانى للطان ملى الحكم المطعون فيسه الحلطا في تطبيق الفانون وتفسيره ، وبيانا لذلك يقول إن الحكم دول أيضا في قضائه بترقية المطعون ضده على اعتباره بعد إدخال مدة الحدمة التي قضاها في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعلم في حساب المدد المكلية منقولا بفئته إلى مجوعة الوظائف العالمية من تاريخ حصوله على المؤمل العالمي ورتب على ذلك يحموعة الوظائف العالمية من تاريخ حصوله على المؤمل العالمي ورتب على ذلك يعلم الفائل ورتب على المدنيين المقابلة والقطاع العام وقم 11 لسنة 20، في حين أن المطعون ضده لم يلتحق بالعمل لذي العام وقم 11 لسنة 20، في حين أن المطعون ضده لم يلتحق بالعمل لذي العام وقم 11 لعد حصوله على المؤهل العالمي ولا ندخل مدة خدمته العالمة المدنية المدنية المدنية العام المدنية العام وقم 11 لعد حصوله على المؤهل العالمي ولا ندخل مدة خدمته العمل المدنية العام العالم المدنية المدنية العالمة العالمة العالمة المدنية العالمة ا

السابقة التي فضيت في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم في حساب المدد الكلية لانها لانكسبه خرة في وظيفته الحالية لحسابات مما يجمل الحكم المطمون فيه معيها بالحطأ في تطبيق القانون وتفسيره

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٠ من قانوم، تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون وقممم لسنة ١٩٧٥ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ آسنة ١٩٧٨ الذي نشمر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١١/١٥ والعمل به اعتبارًا من تاريخ العمل بالقانون وقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : وتحسب المدد الكلية الحددة بالحداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية . • • إفتبارا من تاريخ النعيين أو الحصول على المؤهل أسما أفرب . وتحسب المدد الكاية المتعلقة مجملة المؤهلات العليا والمحددة في الحدول المرفق مع مراعاة القواهد الآنية : (أ) ... ... ...(ب) ... ... ... (ج) ... ... (د) إحتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئنه أوأعيد تعبينه تجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الحدول الثاني المراق علىحالنه حي تاريخ حصوله على المؤهل المالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الحدول الأول المرنق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ... .. ومفاد ذلك أن العامل الذي حصل ملى مؤهل عال وهو في الخدمة ونقات فئته أوأعيد تعبينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي ( ١٩٧٤ – ٩٣٦ ج ) قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة البكلية المحسوبة في أفدميته التي يعتديها في الترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الحدول النانى الخاص مجملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ وفقا للجدول الثاني ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده لم يكن يعمل لدى البنك الطامن وقت حصوله على مؤهل بكالور يوس معهد الفطن في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ و إنما عن لأول مرة به في ١٤/٥/١٤٧ ، وكانت مدة خدمته السابقة بوزارة التربية والتعليم لاتدخل في حداب المددالكلية على النحو السالف بيانه في الرد على السبب الأول للطعن ، ومن ثم لا يصدق على حالته وصف نقل الفائة أو إمادة التعيين تجمدوه الوظائف العالمية و ينحصر عنه حكم الفقرة (د) من المادة . ٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام آنف الذكر . لما كان ماتقدم فان الحكم المطعون نيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض آلحكم المطمون فيه .

وحيث إن الوضوع صالح للفصل فيه وكما سلف بيانه فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستثناف رقم ٢٨ لسنة ٢٤ قى الاسكندرية ( مأمورية دمثهور ) المُطَافِّة الحِجْمُ المستأنف وبرفض الدعوى .

### جلسة ١٤ من ديستمبر سنة ١٩٨٢

رات عسومه المستشاد / عبد المرزعيد الداخل إساعيل ذائب وتوس الحكة ، وعضويد الساعة المستشد ، يحيى المدوري ثائب وتوس الحكة ، عد الرسى النج الله ، أحمد ضياء عبد الراق وجرجس اسمى .

# (Y - A) ·

الطعن رقم ١٠٢١ اسنة ٤٩ القضائية :

(١) دعوى « إغفال الفصل في الطابات » .

إغفال المحكمة الفصل في يعطى الطالبات - ملاج ذلك الرجوع إلى ذات الحكمة التدبرك مافاتها - م ١٩٣٣ صمافعات - فترطه م أن يكرن العالمب الذي أفغلت أغصل أيه يدخل في جَفَرُوهُ اختصاصها - بالتهوية لاختصاصها بالخالبات الأخرى التي فصات قبها .

(۲) قضاء مستعجل . تزویر .

القضاء المستميل عدم اعتصامه بالفصل في دعوى النزوير الفردية أو اأأملية
 علمة ذاك -

(٣) حكم ه بيانات الحكم " ه سبيب الحِكم " .

الأوراف المدح. ي" و يها ، عتم اعتبار شميما والافالاع عليها من إجهارات المفاحة الذي يؤم. إثبائه في عضرها أو في مفولات الحسكم -

( ٤ ) عكة الموصوع " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .

أي الوضوع الاخذ يتقرر الخدر من القندت بصحة أصابه الحدد التراديا بالرد استقلالا الحدد المستقلالا المستقلالا المستقل من من منوذ أو بالجابة طلب الإحالة إلى التحقيق من رأت فيه ما يكفي الشكورين منابئة إلى إلى المستقل المس

١ — لمن أفغات الحكمة الحكم في بعض طلباته أن ياجأ لملاج هذا الإغقال عالرجوع إلى نفس الحكمة التستدرك ما فاتها الفصل فيه حملا بنص المحادة ١٩٣٣ من فاتون المرافعات، ولوكان هذا الطلب على استقلال لا يدخل في اختصاصها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية لا ختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها ، أما إذا كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها أغصل في موضوعه ابتداء — أما إذا كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها أغصل في موضوعه ابتداء بسواء بالنبعية أو على استقلال — فان المجوء إلى ذات الحكمة الفصل فيه بمدم الاختصاص والإحالة لفو لا مبرر في القانون له و يكون له أن يرفع دعواه به طينداء أمام المحكمة المختصة بنظره ،

و الفضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دووى النروير الفرعية
 أو الأصلية لان الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو يرده وبطلائه
 وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل

٣ من المدرر أن الأوراق المدعى يتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية قلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عابيًا "أسراء من أجراءات الحلسة التي يطرم إشاته في عضمها وجالأحرى في مدونات حكها ، وتلما كان الحلح المطمون في قد أورد في أسبابه أن الخم الوارد في السند منسو با إلى المطمون منده قد اصطنع في تاريخ لاحق الناريخ المعلى للسند مما يفيد اطلاع ضده قد اصطنع في تاريخ لاحق الناريخ المعلى للسند مما يفيد اطلاع الحكمة عليه ولحصه ، وكان هذا الإجراء كما لا يلزم إثباته تحضر الجلسة قوياي عيضر آخر أو بمدونات الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها يوعيت أدوعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبته ، وكان الطماع في يقدم المدليل على أن الحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره فإن نعيه دلك يكون على غيراساس .

 أسبايه وأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بارد استقلالا على الطعون التي وجهت الميه أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى وأت وبه ما يكفى لتكوين مقيد"ما ، كما أنها غير ملزمه بتعقب حجج الخصوم أو ما ساءوه من فرائن والرد استقلالا على طنها ، ما دام حكما دد قام على أسباب كأفيه لجملة وتتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرؤ والمراقعة وبعد المداوله

حيت إن الطعن استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ما بين من الحكم المعامون بيه وسائر أوراق به المعامن حقصل في أن المعامون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٧٣ وحدى كلى الزقازيق على الطاعن يطلب الحكم برد و بطلار الإتواز المؤرخ ١/٥/١٧ المسلموب إليها والمردع علف الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٠٠ مدى مستعجل الزقازيق ، وقالت بيانا لدعواها أنها بمثلك مساحة به في و ١٩٠٨ مدى مستعجل الزقازيق ، وقالت بيانا لدعواها أنها بمثلك مساحة به في و ١٩٠٨ من عالم المعادر من حصة في حقارات أخرى في العادر في مماطله في المدعوى ١٩٠١ سنة ١٤ مدى كلى الزقازيق إلا أنه استمر في مماطله في الدعوى ١٩٠١ سنة ١٤ مدى كلى الزقازيق إلا أنه استمر في مماطله مناذ المدادر ومر ١٤٠ منة المعادر مناد المعادر ومر ١٤٠ مناطله المعادر المستعجل الزقازيق بطلب عزام أمام من عفارات وإبرادات الإقوار الذي ينسب إليها فيه سلمها لكافة ما لها من عفارات وإبرادات في المعادر من ما المعادر في منا الطادر في المعادر مناد المعادر في المناد والمات خوره في المعادر في المعادر في المعادر في المعادر في المعادر في المنادر في المعادر ف

سامورية الزقازيق التي قضت في ١٩٧٩/٣/ بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النياية مذكرة أبدت فيها المرأى يرفض الطعن، و إذ عرض الطعن على هذه المحكمة في فرفة مشورة حددت سياسة لنظره وفيها النزئت النيابة رأيها .

وحيث إن العمن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم اللماه ون فيه الحطأ في معابيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي سان ظلك يقول انه دفع بعدم قبول المدموثى على أساس أن السند المدعى بتزو ره قدمه الطاعن في الدءوى المستعجلة وأن المطعون ضدها انخذت إحراءات الادعاء بترويره فرعيا وطلبت أمام القضاء المستعجل الحكم برده وبطلانه وبين ثم كان يتمين على الله الحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها سنظره و بإحالته إلى محكمة الموضوع المختصة ينظره عملا بالمادة .١١٠ من قانون المرافعات ، و إذا لم يفعل الحكمة المستعجلة ذلك وأغفات الفصل فيه ، فإن الإدهاء فرعيا يَظُلُ قَائَمًا ثَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ الْجُوءُ إِلَى دَمُوى النَّرْوَيْرِ ٱلأَصَائِيةُ الْمُسَائِلَةُ لَشَكْمُ مِرْدُهُ وبطلانه ، إلا أن الحكم المطمون فيه رفض هذا الدفع مقولة أن الفصل عَيْ الادِعاء بالتروير بحرج عن أنعاق الجُتصافق القضاء المستعجل و بالتالى سَمُوْإِنَّ الْمُسَائِدُ يُظُلِّ تَحْتَ السيطرَةُ القانونية للطاءن مما يجيز له الاحتجاجبه قبلها في أي وقت وهو ما بجار لها الالتجاء إلى دموى مبتدأة بطلب وده و بطلانه حالة أن النابت أن المستند المدعى بتزويره ظل مودها خرينة المخكمة إلى أن يقضى في موضوع الإدعاء بالتزوير وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ عليق الفانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه ولن كان لمن أغفلت المحكة الحبكة الحبكة الحبكة الحبكة الحبكة الحبكة المستخدل المائة النائة المائة النائة الن

كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء — سواء بالتهمية أو على استقلال — فإن اللجوء إلى ذات المحكمة للفصل فيه بعدم الاختصاص والإحالة لهو لغو لا مبرو في القانون له و يكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام المحكمة المختصة بنظره ، لما كان ذلك ، وكان الفصل المستعبل لا يختصر بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية ، لأن الفصل فيها يقتض الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعبل ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في الرد على الدفع المثار من الطاعن بعدم قبول الدعوى ، وكان ما استطرد إليه تزيدا من أن السند لا يزال تحت سبطرة الطاعن لا يؤثر في الدعامة الاساسية التي أقام عام! قضاء مما يجمل النمي عليه بخالفة الثابت بالأوراق غير منتبع ، فإن هذا السبب يضحى بشقيه في غر عله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه بالبطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قضت برد و بطلان السند المدعى بترو بره دون أن تطلع عليه إذ خلت محاضر الجلسات ومدوزات الحكم وأسبابه من أية إشارة تفيد ذلك ، وكان كل ما اطلمت عليه هو الصورة الشمسية للسند الماخوذة بمعرفة الخبر المنتدب في حين أنه كان يتمين على المحكة أن تحضر الحرز وتفضه وتطلع بتقممها على السند ، وإذ لم تفمل قان حكمها يكون حشو با بالبطلان .

وحيث إن النمى بهذا السهب مردود ، ذلك أن من المقرر أن الأوراق المدى بنزو يرها لا تعدو أن تكون من أوواق القضية فلا يعتبر الأمر بقسها والاطلاع حليها إجراء من إجراءات الجلسة الذى يازم إثباته في محضرها وبالأحرى في مدونات حكها ، ولما كان الحبكم المعامون فيه قد أورد في أسبابه أن الحم الوارد في السند مما يقيد اطلاع المحكون ضدها قد اصطنع في تاريخ لاحق الداريخ المعطى المسند مما يقيد اطلاع المحكمة عليه وفحسه ، وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته بحضر الجلسة أو أى محضر آخر أو مدونات الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من

يدعى خلاف ذلك أن يثبته ، وكان الطاعن لم يقدم الدلبل على أن الحكمة لم تطلع ملى السند المدعى بتزويره فإن نعيه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمي بالسببين الثالث والرابع القصور في التسهيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه استند في طلب رفض الدووي إلى أن المطمون ضدها تتلاعب بالأختام وتستعمل أكثر من ختم لما مدللا على ذلك بيعض النقود المنسوبة إليها وأنه من المستحيل لمن يصطنع خترآ أن يخطىء في كنابة تاريخه وفي اسم صاحبه كما هو حاصل في شــان الختر الموتم يه على الإقرار المدعى بتزويره وهو ما يقطع بأن المطعون ضدها هي ألتي عمدت إلى اصطناع هذا الختم متضمنا ناريخا لاحقا لتاريخ تحرير الإقرار للايقاع به وآيته في ذلك أن المطعون ضدها نفذت مضمونه بعد تحريره ، ومن ثم فإنه يطلب إحالة الدموى إلى التحقيق لإثبات واقعة " تحرير السند والتوقيم عليه ، إلا أنَّ الحـكم المطاءون فيه رفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق بأسيسا على اطب ثنيان المحكمة إلى ما جاء يتقرير الخبير فَى أَنِ الْحَتَمُ الْمُوقِعُ بِهِ أَصِطْنِعِ فَي الرَّخَ لَاحْقُ لِنَارَ يَخِ السِّمَادِ فِي حَينِ أَن تَبُوت اصطناع الختم أو إعطائه ناويخا لاحقا لتاريخ عرير السند لا ينتفي ممد أن تكون المطعون ضدها هي التي اصطنعته ودون أن يرد على ما ساقه من قرائن مما يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى في غيرعمله ، ذلك أنه الحاكان من المقرر وملى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حال للحكمة الموضوع السلطة النامة في الأخذ بتقرير الخبير الحبين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا ملى الطعون التي وجهت إليه أو بإجابة طلب الإحالة لملى التحقيق متى وأت فيه ما يكانمي اتكوين عقيدتها ، كما أنها غير ملزمة يتعقب حجج الخصوم أو ماساقوه من قوائن والرد استغلالا على كل منها مادام

حكها قد قام على أسباب كافية لحمله وتتضمن الرد المسقط لمسا يخالفها ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطهون فيه أنه استند فى قضائه إلى المشائلة إلى تقوير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن السند مزوو لأن بصمة الحتم المنسوبة إلى المطمون ضدها تحمل تاريخا لاحقا لتاريخ تحرير هذا السند وهو ما يكفى سائفا للقضاء برده وبطلاله فلا عليه بمد ذلك إن هو التفت عن إجابة الطاعن إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو الرد على ما ساقه من قرائن تخالفه ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بما ورد بهذين السبين على غير أساس .

ولمسا تقدم يتمين رفض الطعن .

### جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

والمة السه المشار عد إراهم الدسوق الب وابع الحسكة ، ومضرية المادة المشار بن هبد المنه رشدى ، صعانى روزع ، حسين على حسين والحسيني الكمناني .

# $(r \cdot r)$

#### الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٨٤ القضائية :

(١ – ٢ ) إيجار . " الأرض الفضاء " . عقد . قانون .

 ١ -- إيجار الأرض الفضاء • عدم خضوهه القرانين بجار الأ.اكن • طبيعة الأرض المؤسرة • العبرة فيها بما ورد بالعقد من كان مطابقة للحقيقة والإرادة المتعاقدين .

 ٢ - - تأجر حديمة بها أشجار مثرة لاستمالها فناء . ندرسة بجاورة بعند . منقل م اليس من شأنه أن يؤثر على مديمتها أو يلحقها بالدين ادتوجوة كدرسة ، عند ذلك .

١- ٧ ١ كانت قوانين إيجاو الأماكن قد امتلنت صراحة من نطاق تطبيقها "الأرض الفضاء" وكان المناط في تحديد طبيعة المين الؤجرة هو بما أثبت في العقد بشرط أن يكون ذلك مطابقا للحقيقة ولإرادة المتماقدين وكان النابت في حقد الإنجار موضوع التداعي أن المين المؤجرة وصفت بأنها "حديقة بها بعض الاشجار المثمرة" فإنها بهذا الوصف لا تعد في مفهوم توانين الإنجار مكانا يخضع لأحكامها ، وإنما تعتبر أرض فضاء تخرج عن نطاق تعليق هذه الهوانين وتحكها القواعد العامة في القانون المدنى ، ولا يغير من ذلك العين أحرب لاستمالها فناء المدرسة مجاورة ، فرحرة من ذلت العامن لذات المطون ضدها مقد سابق حال تأثير له على تأجير المدرسة حالة إلحاقها بالمقد المساق بحيث تضمع معه وحدة واحدة ، وإنما نظل مجالها التي أجرت بها ، الساق بحيث تضمع مقد تأجيرها ... المقواعد العامة فتتحده مدته وفقا

#### 15/4

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة وبعد المداولة .

حيت إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائم الدعوى — على ما بين من الحبكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أدب الطامن أقام الدعوى 103 سسنة ١٩٧٥ مدنى بعندر سوهاج على المطعون ضده ما بصفتهما طالبا الحسكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ 119/ 191 وتسايمه العين ، وضوع التعاقد ، تأسيسا على أنه بموجب المقدد المذكور استأجر المطعون ضده الثانى مشاهرة "مديقة بها بعض الانتجار الأماكن وكان غير راغب في تجديده ، فقد أنذره في ١٩٧١/١/١٥ بفسخ التعاقد وتسليم وكان غير راغب في تجديده ، فقد أنذره في ١٩٧١/١/١٥ بفسخ التعاقد وتسليم المبندن ولما لم يستجب أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى الم محكة سوهاج الإندائية وقيدت مجداولها وقم ١٩٧٣ سنة ١٩٧٦ مدى كلى سوهاج ، وتاريخ ١٩٧٧/١/٢/٢ وقف تلك الحكمة بالاستاناف ١٢ سنة ١٤ و ت "د مامورية سوهاج ، المطعون ضدهما هذا الحمكم بالاستاناف ٢٦ سنة ٢٥ ق "د مامورية سوهاج » و بتاريخ ١٩٧٧/١/٢/٢ حكت المحكمة بالغالمة المحكم المستانف و برفض الدعوى المورية المورى المورى المؤلى سنقض الحمكة في غرفة ، مشورة حددت الرأى سنقض الحمكة ، وإذ عرض الطهن على الحكة في غرفة ، مشورة حددت جاسة لفظره وفيها النزمت النباية رأيها .

وحيث إن مما ينجاه الطاعن بأسباب الطمن على الحركم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي سيان ذلك يدول أن الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٩/ ١٩٧٥ موضوع الدموى أنه عقد مستقل بأجرة مستقلة وعملا أرض حديقة باعتبارها وحدة إبجارية مستقلة عن مبنى مدرسة البلينا الجديدة المشتركة المؤرحة منه لذات المطمون عليمها بعقد سابق ، و بالنالى لا يخضع لقوانين إبجار الاماكن رائما تحكمه القواء العامة من القانون المدنى ، و إذ خالف الحكم هذا النظر وخاص إلى أن العين المؤجرة إذ استؤجرت بفرض استعافا حديقة المدرسة فإمها ءمد مكانا عامقا بمبناها و جزءا لا يتجزأ منها . وأخضمها بالتالى لحكم الانتداد الفانونى ، الخكم الانتداد الفانونى ، و المؤلد يكون قد خالف الفانون وأخطا في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت قوانين إبجار الأماكن قد امتثنت صراحة من نطاق نطبيقها هالارض الفضاء" وكان المناط ف تحديد طبيعة الدن المؤجرة هو مما أنبت بالمقد بشرط أن يكون ذلك مطابقا للحقيقة ولإرادة المنه تقدين ، وكان الثابت في عقد الايجار موضوع التداعي أن العين المؤجرة وصفت وأنها لا حديدة ما بعض الانجار المنمرة " فإنها مهذا الوصف لا تعدنى مفهوم قوانين إنجار الأماكن مكانا يخضع لاحكامها وإنما تعتبرأرض فضاء تخرج عن نطاق تطبيق هذا القوانين وتحكمها القواعد العامة في القانون المدنى . ولا يغير من ذلك أن العين أجرت لا ستمالما فناء لمدرسة مجاورة مؤجرة من ذات الطاعل اذات المطمون ضدهما المعقد سابق ، إذ ليس ذلك إلا تحددا للغرض من استنجارها لا تأثير له على طبيع تها ولا يترتب عليه إلحاقها بالمقد السابق بحيث تضحى معسم وحدة واحدة ، وإنما تظل محالتها التي أجرت بها ، مما لازمه أن يخضع مند تأجيرها المؤوخ ١٩/٩،٩/١ والمقواعد العامة فتنحده مدته وفقا للشروط التي اتفتى عليها فيه . و إذ إنقضت مدة هذا النعاقد ، ورغب الطاعن عن تجديده وقام ـــ التزاما منه بشروط التعاقد ــــ بإنذار المطمرين ضدهما بذلك في ١٩٧٥/٩/١٦ ، فإنه كان يتمين القضاء بإنهاء العقد ، و إذ خالف الحكم المطمون هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القاءون وأخطأ في الطبيقه بما يوجب نقضه

وحيث إن الموضوع صالح للفعمل فيه ، ولما تقدم من أحباب .

### جلسة ١٦ من ديستمبر سنة ١٩٨٢

برئاء قالسید المستشار محرد جدن رمضان نائب رئیسانحکمة وعضو یة السادة المستشار بن ه أحمد كال سالم 6 عدر أفت خفاجی 6 عد صدید عبد اتمادر وماهو قلادة واصف .

# (11)

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٨٤ القضائية:

(١) نقض . ﴿ الخصوم في الطعن ﴾ .

الاختصام في الطمن بالقيش . شرطه .

(٢) تزوير . حكم . ق إصدار الحبكم ع . استثناف .

هدم جوال الحدثم بصحة المحرو — أيما كان تره، — وفي الموضوع معا • م ؛ يم إلجات. هجو الفاعن من إثبات تزوير ,هلان الحدكم الذي ببدأ مه دواه اللعن لا يحول دون تمسكم بيطلانه • الحدكم في الادعا. بالزويرون شكل الامتشاف — المبنى عليه معا — خطأ •

١ - لما كان شرط قيول الحصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التداعى حتى تدود على المدى منفعة من اختصام المدى عليه للحكم له بطلباته عمل وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة الفائمة التي يقرها الفانون ، وكان العلمون بالنقص لا يخرج من هذا الأصل فلا يحتى القبوله بجرد أن يكون المطمون ضده طربا في الحصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه بل يجب أيضا أن يكون قمد نازع خصمه ألم المائه في طلباته هو ، ولما كان ألمين من ألمامها في طلباته لموسلم المطمون فيه أن المطمون ضدها الأولى اختصمت المطمون ضدها الأولى اختصمت المطمون من الحصومة ، وقفا سلبيا ، فإنه لا تكون الطاعن مصاحة في اختصامهما أمام من الحصومة ، وقفا سلبيا ، فإنه لا تكون الطاعن مصاحة في اختصامهما أمام مناقفين .

٧ - مفاد نص المدادة ع ع من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحسكم بصحة المحرر - أيا كان نوه و في موضوع الدعوى مما ، بل بجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحديم في الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوع ، وذاك حتى لا يحرر الحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أحرى كان يرى في الادعاء بالتروير ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أحرى كان يرى في الادعاء بالتروير الملان ما يفي عنها ، لمسا كان ذلك ، وكان عجز الطاعن عن إساسة تزوير إملان الحكم المسأنف والذى من تاريخ حصوله بهذا سريان ميعاد الطعن بالاصتشاف المسبحة له ، ويستنبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه ، إذ ايس في القانون ما يحول دون تمسك بيضلان ذلك إعلان بعد الحم بمرفض الإدعاء بالتزوير المؤلف الإدعاء المشبت ذلك البطلان أو نفيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطمون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف وهو ذاته المهني على الادعاء بالتروير معا فإمه يكون فحد خالف القانون بما يوجب نقضه فيا قضى به بالدوير معا فإمه يكون فحد خالف القانون بما يوجب نقضه فيا قضى به شكل الاستثناف .

### الجكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائم حسطى ما بيين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن حست عصل في أن المطهون ضدها أقامت الدعوى وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدى كان المنصورة ضد الطاعن بعلب الحكم بإخلاه المحل المؤود بالإجراداؤرح١٩٧٥ مل سند من أنه لم يقم بالوفاء بالأجرة من ١٠/١٩٧١ حتى آشر ديسمرسنة ١٩٩٩ وغر تتكليقه بالوفاء ١٩٧/١٢/٥٠ وتباريخ ١٩٩٨/١٤/٠٤ قضت محكمة أول درجة بإخلاء العين المبينة بعقما الإيجار وصيفة الدعوى وتسليمها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف وقم ٩٣ من ٢٢ قضت محكمة الاستئناف

(أولا) بقبول إدخال المطمون صدهما الناني والنالث . (نانيا) برفض الدفع بعدم جواز الاستشاف لفلة النصاب . (نالتا) بقبول الطعن باانزوير ومذكرة شواهد النتروير شكلا وقبل الفصل في موضوعه وفي ادفع بسقوط الحق في الاستشاف لرفعه بعد البعاد بشدب مصاحة الطب الشرعي للاطلاع على أبراق الدعوي واله ورة التنهيذية للحكالا بدائي وقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧٠ مدى كلى المنصورة وعضر إعلانه المؤرخ ١٩٧٠/٢١٩ والإخمار سحيحة . كلى المنصورة وعضر إعلانه المؤرخ ١٩٧٠/٢٩ والإخمار صحيحة . وبتاريخ ١٩٧٧/٢١٩ قضت تلك المحكمة قبل الفصل في الدن بسقوط الحق في الاستثناف بإحالة الدعوي إلى النحقيق و بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٩ قضت في الاستثناف بإحالة الدعوي إلى النحقيق و بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٩ قضت (أولا) في موضوع الطمون عليه . وقدمت النيا المحمود الحتى في الاستثناف لرفعه بعدد المبعاد ، طمن الطاعن في هذا الحمكم بطريق النقص ، وقدمت النياية مذكرة دفعت فيها بعدم الطعن بالنسية المطمون ضدهما الثاني والثالث وأبدت الرأي في موضوع جلسة لنظره وفيها الزمت النياية رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المعامون ضدهما النانى والثالث ليسا خصمين للطاهن ، إذ لم يوجه لهما ثمة طلبات ، كما لم ينازعانه طلباته . فلا مصاحة لد فى اختصامهما .

وحيث إن هذا الدفع سديد — ذلك أنه لما كان شرط قبول الجمهومة أمام الفضاء قيام زاع بين أطرافها على الحق موضوع النداعي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عايه للحكم له بطاباته ممما وصفته المادة الثائمة التي يقرها الهانون ، وكان الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها الهانون ، وكان المطعون ضحة طرفا في المحصومة امام الحكمة التي أصدرت الحمكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان الهين من مدونات الحمكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الناني المحلمون ضدها المحلمون ضدها النانية المحلمون ضدها المحلمون ضدها المحلمون ضدها المحلمون ضدها المحلمون ضدها المحلمون ضدها النانية المحلمون ضدها المحلمون فيه أن المحلمون ضدها المحلمون فيه أن المحلمون ضدها المحلم المحلمون فيه أن المحلمون ضدها المحلمون فيه أن المحلمون ضده المحلمون فيه أن المحلمون فيه أنها المحلمون فيه أنه المحلمون فيه أن المحلمون فيه أنه المحلمون فيه المحلمون فيه المحلمون فيه المحلمون المحلم

والثالث ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن الأخيرين وقفا من الخصومة موقفا سلببا ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصامهما أمام عجكة النقض، مما يتعين معه الحكم بعدم فيول الطعن بالنسبة البهما .

وحيث إن الطمن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى امتوقى أوضاعه الشكلية .
وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه نخالفة القانون ،
إذ قفى في الادعاء بالتروير ، وفي موضوع الدعوى يحكم واحد ، على
خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، فحرمه من استكال
دفاعه في الدفع بسقوط الحق في الاستثناف فإنه يكون قد خالف القنون .

وحيث إنَّ هذا النمي في محله ، ذلك أن المــادة ع، من قانون الاثبات تنص على أنه و إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو يرده أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحته. أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لذلك أقرب جاسة ". ومفاد ذلك أنه لا مجوز الحبكم بصحة المحرر أيا كان نوعه ـــ وفي موضوع الدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم في آاوضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحوم الحصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عدي أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالنزو يرما يغني عنها ـــ لمساكان ذلك ــ وكان عجز الطاعن من إثبات تؤوير إعلان الحكم المستانف ــ والذي من تاريخ حصولة يبدأ سريان ميماد الطمن بالاستثناف بالنسبة له ـــ لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإملان ــ بعد الحكم برفض الادعاء بالنُّوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأطة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه . لمــا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد قضى في الادهاء بالتزوير وفي شكل الاستئماني 🗕 وهو ذاته المبنى على الادماء بالتروير 🗕 مما فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب الفسله فيا قضى به في شمكل الاستثناف دون حاجة إلى بحث باق اوجه الطمن

وحيث إن الموضوع غير صالح للفصل فيه . فيتمين أن يكون مع المنقض الإحالة .

### جلسة ١٩٨٧ من ديسمبر هنة ١٩٨٢

برائامة السيد المستشار / محمود حدن رمضان نائب رئيس الهسكة ، وبضوغ السادة المستشارين ء أحمد كال مالم ، وجد رأنت خفاجى ، وعمد مهد هبدالفادر ، وماهر قلادة واصف .

# (111)

### الطعن رقم ٣٦٨ ٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض " أثره نقض الحكم " . " ساطة محكة النقض " . إستثناف . " نطاق الاستثناف : النقض والإحالة" .

أقرض الحسكم الماهون فيه والإسالة · هؤداه . وجوب النزام محكمة الامتداف في قضائها بالماكة القانونية التي قدل فيها حكم النقض · شخالفة ذلك · أثره · تصدى عكمة النقض الفصل. في الموضوع منذ نقض الحسكم للرة الثانية. · م ٢٢٦٩ مرافعات ، عله ذلك ·

۲ - ۳) " إيجار الاماكن". قانون .

( ۲ ) تأجير المستاجر الدي المؤجرة مفرطة فى ظل الفاتون ۱۹٤۷/۱۳۱ م مؤهاه حامنداد منده المعانون به المعاد المعانون به المعاد منده ۱۹۳۱ ما أثره المحساد الامتداد الفائوني الماجر مفروش م ۹۳۵ ۲۹۹۲ منه "مثال" ما

( ٣ ) حتى المسألك فى تأسير وسدات المسى مفروشا • م ١٣ ق ١٩٨١/١٢٦ • ناصح على المبانى التي يبدأ فى إنشائها فى ١٩/١٠ / ١٩٨١ — تاريخ العمل با الهانون •

الصرى في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من فانون الموافعات يدل صوعلى ما جرى به قضاء هــــذه الحكمة على أنه ولئن كان نقض الحكم المطعون فيه نقضا كليا ٤ و إعادة الفضية إلى الحكمة التي اصدرته يقتضى زواله وغو حجيته وبه تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ٤ بحيث يكون لحم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسالك الطلب

والدفع والدفاع ما كان لهم في ذلك قبل إصداره و يكون لحكة الإحالة أن تقيم حكها على فهم جديد لواقع الدءوى الذي تحصله ما قدم لها من دناع وهلى أسس و تونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجب نقضه ، إلا أن ذلك مشروط بالا تحالف المحالة فاعدة في تها محكة النقض فحكها الناقض على كان ذلك وكان الثابت من حكم محكة النقض الصادر في ... فالطمن رقم ... أنها نقضت الحكم الاستثناف الأول الصادر في ... الذي قضى بعدم جواز أنها نقضت الحكم المستثناف وإجازته ، والاستثناف وإجازته ، فإنه كان يتحم على محكة الاستثناف التي أحيلت إليها القضية أن تتبعه في هذه المسالة الذكر ، وإذ خالف الحكم المطون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الشنقناف للرة الثانية وعلى نفس الأساس الأول فإنه يكون قد خالف القانون عمل الحكم المحدون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف المرة الثانية وعلى نفس الأساس الأول فإنه يكون قد خالف القانون عمل وحب نقضه والحكم بقبول الاستثناف شكلا .

(٧) أن كان عقد أيجار عين النزاع مفروشة قد أبرم في ... في ظل القانون وقم ١٢١ لسمة ١٩٤٧ بشار إيجار. الأماكن الذي كرانت أحكامه تسمى على الأماكن المؤجرة مفروشة ، ومنها إمنداد مقود إيجارها امتدادا قانونيا ، إلا أن هذا الامتداد وقد انحسر عها بصدور القانون رقم ٥ سنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ ووالذي استثناها من حكم المادد ٣٣ مه ، ذلك أن المقصود من هذا الاستثناء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة هو إخراجها من حكم الامتداد القانوني لعقود الجار الأماكن لمد كان ذلك وكان القانون رقم ٥ أسنة ١٩٦٩ سالف الذكر مسرى على المنازعات المعاروحة التي لم يفصل فيها ولو كانت ناشئة عن مقود أبرت قبل صدوره اتعلقه بالنظام العام ، فإذ هذا القانون مرى على النزاع المطروح ، عملا بنص المدة ٢٩ منه .

(٣) إن ١٠ نصت عليه المسادة ١٣ من الفانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ف أن بعض الأحكام الحاصة بتاجير و بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ من اعطاء المسالك الحق في تأجير ثلث وحدات الممنى مفروشا إذاكان مكونا من أكثر من وحدة ، هذا الحق فاصر على المبانى

800

التي يرخص في إقامتها أربيدا في إنشائها من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ١٩٨١٧/٣١ حسب صريح نص ملك المسادة •

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تهزه السيد المستشار المقور 6 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحبكم المعلمون فيه وسائر الاوراق – تخصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٨٣١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطاءنة والمطعون ضده الثال بطلب الحكم بفسيخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٧ ، وإخلاء الشفة الؤجرة مفروشة المبينة بصحيفة الدعري وتسليمها مع النقولات ، تأسيسا على أن المطعون ضده الثانى استأجرها مفروشة بموجب العقد سالف الذكر ، ثم تركها للطاعنة – بعد أن طلقها ــ بغير وجه حق ، و إذ كان القا وز رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ يحفار على الملاك تأجير أكثر من شقة مفروشة ، وكانت المطعون ضدها الأولى – الممالكة – تؤجر شفة أخرى مفروشة بنفس العقار الذي تملكه ، فقد أقامت الدموي لتصحيح وضمها طبقاً للقانون . أجابت العاعنة بأن مين النزاع أجوت خالية وأقامت بها مع زوجها المطعون ضده الثانى منذ بده الايجار وتركها لها بعد طلاقها منه . بتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ حكمت المحكمة بالاخلاء والقسلم . استأنفت الطاعنة هذا الحسكم بالاستثناف وقم ٣٦٣٧ صنة ٨٨ ق الفاهرة"، وبتازيخ ١٩٧٣/٣/١١ قضتُ الحسكمة بمدَّم جواز وقم 200 سنة ٤٣ ق و بتاريخ ١٦ /١٩٧٧ ، قضت المحكمة بنقض الحكم المطمرن فيمه والإحالة . وبعسد تعجيل الاستثناف قضت المحكمة يتاريخ ٢٣ /١٩٧٨/١٢ بمدم جوار الاستثناف للرة الثانية . طمنت الطاعنة

فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية أيضا ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جاسة لنظاره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما تنماه الطاعنة على الحكم المطمون فيه مخالفة الفانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الفقرة الثانية من المحادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تحمّ ملى المحكة التي أحيات إليها الفضية بعد ألناض أن تابع حكم محكمة النقض في المسألة الفانونية التي فصات فيها المحكمة ، و إذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، وتعنى بعدم جواز استثناف حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بالإخلاء ، في حرب أن محكمة النقض سبق أن فصلت في هذه المسألة الفانونية في حكمها الصادر في العامن وفم ١٥٨ سنة ٣٣ في فإن الحكم يكون قد خالف الفانون .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أن النص في الفقوة الثانية من المسادة ١٩٦٩ من قانون المرافعات على أن " فإذا كان الحكم قد نقض لفير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعوز فيه لفير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعوز فيه التحكم إلى المحكمة التي أحيات إليا القضية أن تلبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها الحكمة " عدل — وعلى ما حرى به قضاء هذه الحكمة — على أنه والن كان يقتضى زواله وعو حجيته أنتعود الحصومة والحصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، مجيث يكون لم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة فيل إصدار الحكم المنقوض ، مجيث يكون لم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد أواقع الدعوى الذي تحصله مما تقدم لها من دقك قبل إصداره ، ويكون لحكمة الإحالة أن تقيم حكمها الناقض . حكمها الناقض . ما كان من ذلك ، وكان النابت من حكم محكمة النقض في حكمها الناقض . ما كان وناد الله عن حكمه النقضت الحكم المختصال من حكمها الناقض . ما كان من ذلك ، وكان النابت من حكم محكمة النقض في حكمها الناقض . ما كان من ذلك ، وكان النابت من حكم محكمة النقض في حكمها الناقض . ما كانت و على المنافضة الحكمة المنافق المنافضة المنافعة المنافق المنافقة المنافقة

انهائية الحكم المستأنف وجاء في أسبابها ومل كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون مليها الأولى أقامتها بعدصدور القانون رقم٢٥ لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى أن مين النزاع مؤجرة مفروشة ، وأن المادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الإمتداد القانوني خلافا لمساكانت تقضي به المسادة الأولى من القانون رقم ١٧١ أسنة ١٩٤٧ الذي أبرم عقد الايجار موضوع النزاع في ظله ، وأن المــادة ٢٠٢منه أباحت للالك أن يؤخر شفة وأحدةمفروشة فى كَلَّ مَقَارَ عِلْكُهُ ، وهي تؤخِر في ذات العقارِ شَقْسَةً أخرى مفروشة ، وأن المسادة ٢٩ أوجبت على الملاك والمستأحرين تعديل أوضاعهم وفقا لهسذه الأحكام ، وكانت الطاءنة قــــد أجابث على الدموى بأن ممــا أثبت بالعقد من أن الشَّرَّة مفروشة صورى ، وأنها أجرت خالية ، وكان مفاد ذلك النول أن مقد الإيجار محل النزاع يسرى عليه الامتداد القانوني ، فإن مثار النزاع فى الدعوى يكون فى حقيقة الوافع دائرا حول ما إذا كان العقد ممندا امتداداً قانونيا تبعا لتأجير العين خاليه طَبقا لتصوير الطاعنة ، أو أن هذا الامتداد قد انحسر عنه بعد إذ أدركه الغانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بالنظر لتأجير العين مقروشة أخذا بقول المطعون عليها الأولى ، ١٦ كان مما تفدم ، وكمانت المادة ٨/٢٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدءوى متعلقة باستداد العقد، فإن التقدير باعتبار المقابل الذندى السسدة التي قام النزاع على امتداد العقد لمايها ، وكانت المُـــدة المشار إليها في الدموى المطروحة غير تُحدودة، فإن قيمةُ الدموى تعد مندئذ زائدة من مائتين وخمسين جنبها طبقا للسادة ٤٦ من قانون المرافعات ، و يجوز الطعن بطريق الاستثناف في الأحكام الصادرة فيها . وإذلم بساير الحكم المطموز فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثناف فإله يكون قدخالف القانون بممايستوجب نقضه وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذا الحكم في شكل الاستثناف فأجازته ، فإنه كان يتخبر على محكمة التي فصلت فيها المحكمة عملا بالعقرة الثانية من المادة ٢٦٩ سالغة الذكر وإذخالف آلحكم المطعوز فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثماف للمرة الثانية وملى نفس الأساس الاول ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب غفضه ، والحكم بلايول الاستثناف شكلا .

وحيث إنه لمــا كـان ذلك ، وكـان الطمن للـرة الثانية ، فإنه يتعين الحـكم فى الموضوع عملا بالمــادة ٤/٢٦٩ مرافعات .

وحيث إنه لمساكانت المراكز القانونية للخصوم لم تستقر بعد ، فإنه يتعين على هذه المحكمة حتى تفصل فى الدەوى أن تبجث مدى تطبيق النصوص المتعلقة بالنظام العام فى قوانين إيجارات الأماكن المتعلقية .

وحيث إن النابت من الأوواق ، ومن عقد الإيجار الؤرخ ١٩٥٧١٠/٧ أن المطعون ضده النائي استأجر شقة النزاع مفروشة من المطعون ضدها الأولى، وأن الحلاف حول هذا الوصف قسد حسم بحكم محكة النقض الصادر بناريح ١٩٧٧/٣/١٦ في الطعن رقم ١٥٥١ سنة ٣٤ ق ، والذي انتهى إلى أن من النزاع أجرت مفروشة ، لما كان ذلك ، وكانت المسألة الأساسية على فصل فيها هذا الحكم بقضاء بات هي ذات المسألة المثارة في النزاع الماروح ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المنضى ، ومن ثم فإن دفاع الطاعنة القائم على أن الإيجار انصب على مين غير مفروشة يكون على غير أساس .

وحيت إنه ولئن كان عقد إيجار عين النزاع مفروشة قد أيرم فيه/١٠٥٠ في ظل القانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الأماكن الذي كانت أحكامه شمري على الأماكن الذي كانت أحكامه تشمري على الأماكن المؤرجة مفروشة ، ومثها أمتداد عاود إيجارها ابتدادا أنونيا الأفاد الاستداء المعاربية الاستداء المستثناه من حكم الامتداد اللاستثناء وعلى ما مرى به قضاء هذه المحكة سعو إعراجها من حكم الاستداد الفانوني لعقود إجار الأماكن . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٨ سالف الذكر يسرى على المنازمات المطروحة التي لم يفصل فيها وأو كانت ناشئة عن عقود أبرمت قبل صدوره اتعاقه بالنظام العام ، فإن هذا القانون يسرى على الزاع المطروح . وغير سميح ما ذكرته الطاعنة في صحيقة العامن من أن الحكم الصادر من عكمة الدقيض في الطعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٣ ق قد أخضع عقد المحادر من عكمة الدقيض في الطعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٣ ق قد أخضع عقد أيجار عن الزاع المعتداد القانوني ، ذلك أن الدين من مدوناته سائفة الذكر ، المقد م مسألة امتداد العقد ،

كما أنه لا عمل لتمسك الطامنة بحكم المسادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الحاص بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والى يجرى نصمًا على أنه " يحقى المستأجر الذي يسكن في عن استاحرها مفروشة من مالكها لمسدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة. المنفق هايها ، وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ، ولا يجوز للؤجر طلب إخلائه ... ، ذلك أن المناط في اطبيق هذا النص أن يكون عقد إيجار المكان مفروشا مازال قائما ، والثابت أن المطمون ضدها الاولى استندت ف طلب فسخ مقمد إبجار عن النزاع المؤجرة مفروشة لاحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٠ اسنة ١٩٦٩ يشأن إبجار الأماكن التي حفارت على الملاك تأجير أكرثر من شقة مفروشة وأنها ترغب في تعديل وضعها تطبيقا لأحكام المسادة ٢٩ من هذا القانون ، لأنها تؤرِّر شقة أخرى مفروشة في ذات المقار الذي تملكه ، وقدمت تأبيدا لدعواها شهادة رسميـــة من مأمورية توثيق مصر الحديدة تفيد تاجرهاشة قد مفروشة بعقار النزاع بعقد كان يسرى في ١٩٦٤/١٠/١٠ ولم تنازعها الطاعة! فيذلك ، ومن ثم فإن عند آيجار حين النزاع مفروشة موضوع الدعوى ـــ وهو إيجار ثان مفروش من مالكة العين ـــ يُعْضَى حَمَّا وَبَقُومُ القانون في ١٩٧٠/٨/١٨ ، أي بعد مضي سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ ه لسنة ١٩٦٩ سَالفُ الذكر ، عملا بالمادة ٢٩ منه . ولا يغير من هذا النظر أيضا ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتاجير وببع الأماكن وتنظيم ألملاقة بن المؤجر والمستأجر — والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ - من إعطاء المسالك الحقى تأجير ثاث وحدات المبنى مفروشا إذا كان مكونا من أكثر من وحدة ، ذلك أن هذا الحق قاصر على المبانى التي يرخص في إقامتها أو يبدأ في إنشائها من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ١٩٨١،٧/٣١ حسب صريح نص الك المادة، ومن ثم فلا ينطبق هلى عقار النزاع . لما كان ذلك فإنه يتعين فسخ مقد إنجار عن النزاع الصادر للمطمون ضده ألثاني ، واخلائها من الطاعنة التي شغاتها على غير صند من القانون ؛ ومنثم يكون الحكم المستأنف الذىقضي بالإخلاء والنسايم فيمحله ويتعين تأييده م

# جلسة ١٦ من دينتمبر سنة ١٩٨٢

رِثَامَة السهد المستشار / عدى الحول نائب رئيس المسلكة ، ومضوية العمامة الممتشارين : هرت حررة ، على السعاني ، بحد نحار مصور وهجرد ببل البناري :

## (TIT)

#### المعن رقم ٨٨ لسنة ٧٥ القضائية :

(١) ملكية «أسباب كسب الملكية »: « الالتصاق » .

حسن النية في معنى المسادة ٩٣٨ مدنى - العبرة فره بوقت البناء ولو زال بعد ذلك •

(٢) حكم «تسبيب الحكم» «ما يعد فسادا».

امتدلال الحدكم على مو. الدية من قرائن معدية ضمن قرائن آس ى • عدم بيانه اثركل واحدة من هذه القرائن فى تسكو بن عديدته • اعتباره مشو با بالفساد فى الاستدلال • متال بشأن بناه عمل أرضر الفير .

و — النص ق المادة ٩٢٨ من القانون المدنى مل أن « إذا كان مالك الارض ، وهو يقيم طلبا بناء ، قد جار محسن نية على جوء من الأرض الملاصقة ، جاز للحكة — إذا رأت عملا لذلك — أن تجر صاحب هذه الارض على أن يزل لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء وذلك في نظير تعويض عادل » يدل على أن العبرة في حسن النية هو بوقت البناء ولو زال يحد ذلك .

٧ — إذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكة أن الحكم إذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن أخرى استدل بها على سوء النية ، وكان لا يبهن من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن فى تكوين مقيدة الحكة ذائه يكون مشوباً على الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد ساق

للتدلبل على سوء نية الطاعدين قرائن منها أن المطعون ضدهم أنذروا الطاعدين قوو بنائهم على جزء من أرضهم ، وكان أثنات بهذا الإنذار أنه أعلن الطاعديم بعد أن اكتمات إنامة الدور الاول من البناء وشرعوا في إقامة الدور الثانى يما لا يكن أن يدل على سوء تيتم وقت البناء ، فإن الحكم وقد ساق هذه المعرشة المعرشية على سوء ثبية المعانين بما لا يين منه اثركل واحدة منها في تمكون عقيدة المحكمة يكون مشوية بالفساد في الاستدال .

#### المحكمة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاو المقرر & والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المطمون ضدهم أقاموا الدموى رقم ١٥٧٧ اسنة ١٩٧٠ مدنى كلى أسيوط على الطاعتين طالبين الحكم بالزامهم بإزالة المبانى المقامة على أرضهم مبينة الحدود والأطوال بصحيفة الدعوى و إلا يصرح لهم بإزالتها على نققة المطاعنين ، وقااوا بيانا لها أنهم - بحوجب حكم القسمة الصادر في الدعوى المطاعنين علكونها جميعا واختصوا بقطعة منها مساحتها ٣٢ ر ٤٢٦ م لا أرضها علكونها جميعا واختصوا بقطعة منها مساحتها ٣٢ ر ٤٢٦ م لا إلا أن الطاعنين حديدا أقاموا على نصيبهم - جازوا على جزء من أرضهم يطول الحد القبل منها و بعرض ٢٥ سم من الناحية الشرقية و ٥٠ سم من الناحية القريما في الجزء الذي جاروا على بعزء أن الدي جاروا على بعزء الذي الدي جاروا على بعزء الما المعاون ضدهم تقريرا إستشاريا ، بتاريخ - ١٩٧٤/٣٣٥ قضت المحكة بالزام المعاهن ضدهم قضت المحكة بالزام المعاهن نادالة المهانى المقامة على أرض المطعون ضدهم

والبالغ مساحها ۷ و ۳۵ م ۲ س بطول الحدد القبل لحصيهم في المقاو على الزاع في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نهائية الحكم و إلا جاز المطمون ضده م إزائها بمصاريف برجمون بها على الطاهن الأول . استأنف الطاعنون هذا الحديم لدى محكمة استثناف أسيوط بالاستثناف وقم ۱۹۷ استة ٤٩ ق طالمين إلقاءه ووفضر الدعوى ، أهادت المحكمة المامورية إلى الحمير فقدم تقريرا تمكيليا وطلب الطامنون إلزام المطمون ضدهم النزول من ملكية الحزم الحبار على المعامن أولام المطمون ضدهم النزول من ملكية الحجم الحبار المحكم بطريق المحكمة بتأميد الحمكم المستأنف ، طمن الطاهنوز في هذا الحكيم بطريق اللغض ، وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيما الرأى برفض العلمن ، عرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جا. لا ، وفها الزمت النبابة رأيها .

وحيث إن ممسا ينعاه الطامنون على الحكم المطعون قيه بالسهبين الأول والنانى الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يةولون إن الحسكم رفض تمليكيه ماجاروا ديه من أرض المطعون ضدهم طبقا للمادة ٩٢٨ من الفانون المدنى لانتفاء حسن نيتهم مستدلا فى ذلك على أنهم كانوا يعلمون لم يستجيبوا لإنذار المطمون ضدهم بايقاف البناء عند بدئه . وأنهم ظلوا ينكرون ولى المطهون ضدهم حقيهم حتى مرحلة متقدمة من الحصومة أمام محكمة اول هرجة . وَلَمْـا كَانُ هَذَا جَمِيعُهُ لَا يُؤْدَى إِلَى ثَهُوتَ سُوءَ ثُبْرَهُم لأَن المُعَاوِلَين هم الذين يقومون بتنفيذ اعمال البناء والجزء الحبار عليه يسير إذ بلغ ١٥ مم من الناحية الشرقية و ٤٠ سم من الناحية الغربية للمد القبلي لأرض المطمونُ ضدهم وأن العرم في الإنذار الكاشف من سوء النية أن يكون قبل البناء لا بعد بناء الأساس والدورين الأول والثاني حسما جاء بالإنذار ذاته ، وأن إنكارهم حق المطمون ضده أمام محكمة أول درجة لا يدل على انتفاء حسن اليهم هند بدء البناء بمد ما رجح الحبير الحكومي أن يكون العجز ق أرضهم مرجمه خطأ في قياس الحدّن الشرؤ والغربي في مشروع القسمة فإن الحكم المطمون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يستوجب فقضه .

وحيث إن هذا النمي في عله ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٨٨ من القانون المدنى على أن ود إذا كان مالك الأرض ، وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة جاز للحكة -إذا رأت محلا لذلك - أن تجرر صاحب هذه الأرض على أن ينزل لحاره عن ملكية الحزء المشغول بالبناء ، وذلك في نظير تمويض عادل " بدل حلى أن العبرة في حسن النية هو بوقت البناء ولو زال بعد ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن خرى استدل بها على سوء النية ، وكان لا سبن من الحكم أثركل واحدة من هــذه القرائن في تكوين مقيدة المحـكة قانه يكون مشويا بالفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل هلى سوء نية الطاعنين قرائن منها أن المطعون صدهم أنذروا الطاعنين فور بنائهم حلى جزء من أرضهم ، وكان الثات بهذا الإنذار أنه أعان للطاءنين بعد أنّ ا كتملت إقامة الدور الأول من البناء وشرووا في إقامة الدور الثاني ما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فإن الحبكم وقد ساق هذه القريبة المعيبة ضمن قرائن أخرى متساندة استدل بها مجتمعة على سوء نية الطاعنين بما لا يبين منه أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحسكة يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجًا لبحث باقي أسباب الطمن .

### جلسة ٢٠ من ديشمبر سنة ١٩٨٢

براامة السيد الممتشار / الدكترو هيد الرحن عباد ناام. ولوس الحكة ، وهنوية الساهة المستشارين ، فهمى هوض مسمد ، عبد زهاول هيد الحميد ، الدكتور منصور وسهه وقهمى الحياط .

# (414)

### الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ١ ٥ القضائية :

- (١) حكم «ججية الحكم» . قوة الأمر المقضى .
- أصباب الحسكم المرتبطة بالمنطوق اكتسابها ججية الذيء الحسكوم فيه
  - (٢) نقض «أسباب الطعن » « السبب الجديد » •

دناع لم يسبق التملك به أمام محكمة الموضوع ، عدم جواؤه أمام محكمة انقطى الأول عرة ،

#### (٣) إيجار «انتهاء العقد » « تجديد العقد » .

انقضاء مقد الايجاو غير الخاص للمواقيق الاصلابائية بانتياء مدتم . وجوب امراهاة النتيج بالاخلام إذا اتاق النتما قدان مل ذاك ، يقاء المدناجو بالدين بعد افتهاء مدة الدفة برضاء المؤجوء شجاد سمنى الدفد وايس امتدارا له . وجوب مراماة مواهيد الذنبيه الاخلاء في هذه الحالة . م ١٣ ه مدنى .

١ -- المذرر أن اكتساب الفضاء السابق فى مسألة أساسية لقوة الأص المقضى مانع للخصوم من الدودة للتنازع فيها فى أى دعوى تالية ، ولا يمنع من ذلك أن يكرن الفصل فيها قد جاء بأسباب الحمكم السابق إذا ارتبطت الاسهاب بالمنطوق ارتباطا وثيقا لا يقوم المنطوق بدوتها .

۲ — أنمى غير مقبول إذاه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة المدوضوع،
 و بذلك يكون سهبا جديدا لا تجوز إثارته لأول سرة أمام محكمة المقض

٣ — لما كانت قراعد الفانون المدنى هى الى تنظم كيفية انهاء الإيجار بانهاء مدنه باللسية لعنود إيجار الأما كن المفروشة الى لا تحضم لفواعد الامتداد القانونى ، ولما كان مفاد نص المادتين ١٣٥، ٩٥ من الغانون المدنى أن المتعاندين إذا انفقا على تحديد مدة العقد ينتهى بانقضائها الإيجار ، فإنهما يريدان بذلك أن العقد يننهى بجرد انقضاء المدة دون أى إجراء آخر ، فلا حاجة هندئذ للتنبيه بالإخلاء ما دام النلبيه ليس مشترطا فى العقد ، اما إذا عقد الإيجار دون انقاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات الملة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا الفترة المينة لدفع الأجرة ، فإذا اعتبرت مشة الإيجار هى المدة المحددة لدفع الأجرة فإن الإيجار لا ينتهى بجرد انهاء المدة المجددة لدفع الأجرة بل بنبه أحد المنعاة بن على الآخر بالإخلاء في المواحد التحددة المنا المراحد المناة بن على الآخر بالإخلاء في المواحد التحددة المنا المارة المداه المدنى .

#### المحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقوير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمراقعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما سين من الحكم المطون فيه وسائر أوراق الحلمات تتصمل في أن المطمون ضده أقامالدعوى رقم ٥٧٨٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن بطلب الحكم بنسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٧ وتسليمه الشقة المبينه بالمسجيقة والمؤجرة مفروشسة على أساس تأخره في شداد الاجرة والضرائب المستحقة عن الدين اعمالا للشرط الفاسخ العمر يج بعد أن أنذره بالسداد ، وأثناء نظر الدعرى أضاف المطمون ضده أساسا جديد إبلاخلاه وهو انتهاء الإيجار بانقضاء مدند ، و ساريخ ٢٩٨١/٢/١٨٩ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى بصورية المقد صورية سبية لناجير الديم سغالية وليست مفروشة وقسخ الهقد والتسليم حاسنانف الطاعن هذا الحكم سغالية وليست مفروشة وقسخ الهقد والتسليم حاسنانف الطاعن هذا الحكم

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاهن بالأول والرابع منها على الحمكم المطهون فيه الخطأ فى تطييق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان فلك يقول ادءائه بتزو بر مقد المجار المعين موضوع الزاع والزم فى قضائه بأن المدين مؤجرة مفروشة على اسام أن هذه المسائد فصل فيها الحكم الصادر فى الدعوى ١٤ في لسنة ٩٧٧ مدنى بنه والزاق الذى لم يستأ فى وحاز قوة الأسم المقضى فى حين أن هذا الحكم قضى بالزام الطاعن بأداء بعض انتاخر من أجرة الهين الى المطمون ضده و بصحا المجارة على ورد فيه يخصوص هذه و بصحا المجارة كان بجرد ترجيح لانه من عليه مروروا عابرا ولم يكن هو مقطع المذاع فى الدوى .

وحيث إن هذا الدى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن اكنساب الفضاء السابق في مسالة أساسية لقوة الأمر القضى مانع للخصوم من الدودة للتنازع فيها في أية دعوى تااية ولا يمنع من ذلك أن يكون القصل فيها للتنازع فيها في أيه دعوى تااية ولا يمنع من ذلك أن يكون القصل فيها قصد جاء بأسباب الحكم السابق الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المعامون فيه وأحال على أسبابه قد أورد في مدوناته قوله ووإذ قدم المدى "المطعون ضده" صورة تنفيذية رقم ع ٧٧/٤١٤ بندر الزفار بق كسند المدى "المطاعن " هي علاقة الإيجارية عن شقة النزاع بينه و بن المدى عليه "الطاعن" هي علاقة إيجار مفروش وأصبح ذلك الحكم أنه وقد الزمت على المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المحكمة المزئية المدى عليه المحكمة المزئية المدى عليه المحكمة المدى " بأن يؤدى "أن وقد الزمت المحكمة المدني " بأن يؤدى " أن المرار " أن يؤدى المرار " أن يؤلى المرار " أن ي

للدمى ذات المدعى عليه في هذه الدعوى مبلغ ١٩٨٩ و ١٩٨٥م و بصحة المجز التحقظى الموقع صد المدعى عليه في ١٩٨١/٢/١ والمصروفات و ٢٠٠ ق مقابل أتماب المحاماة وسمين أن ذلك المنطوق مرتبط بأسبايد التي جاءت تردد اطمئنان الحكمة إلى أن العقد سند الدعوى ذات العقد في هذه الدعوى وهو حقد إنجار مفروش حيث قد ذكر به ذلك ولم يطعن حيه من المدعى أو على مأتبت به ... ويبين من ذلك أن الحكم السابق الصادر في الدعوى ١٩٧٤ لمسنة ١٩٧٧ مدى بندر الزقازيق قد قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن العنى موضوع النزاع مؤجرة مفروشه ، وإذ التزم الحكم المطمون فيه بحجية النف موضوع النزاع مؤجرة مفروشه ، وإذ التزم الحكم المطمون فيه بحجية كدا الفضاء في هذه المسألة الأساسية وقضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير كدايل سنقضها فانه لا يكون قسد أخطأ في تطبيق القدون أو أخل كدايل سنقضها فانه لا يكون قسد أخطأ في تطبيق القدون أو أخل

وحيث إن حاصل النعى بالسهب النانى أن الحكم المطمون فيه قد خالف الفانون لأنه لم يعمل حكم المادة وي من الفانون وي لسنة ١٩٠٧ التى يجعل من حق المستأجر الين مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات منصلة وسابقة على تاريخ العمل بالفانون البقاء بها واو انتهت المدة المنصوص طبها بالمقد بالشروط الواردة به ولا يجوز للؤجر طلب إخلائه إلا في الحالات المبينة بها .

وحيث إن هــــذا النعى فير مقبول لأنه دَفاع لم يسبق له التمسك به أمام عكمة الموضوع و بذلك يكون شبيا جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسهب النالث على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون، وفى بيان ذلك يقول اله دفع يعــــدم قبول الدموى تأسيسا على انتهاء مدة الإيجار الهسدم سيقها بالتنبيسه بالإخلاء على الوجه المبين بالمسادة ٩٣٠ من القانون المدنى لأن عقد إيجار عين النزاع غير محدد المبين وحس فيسسه على أن الفترة المعينة لدنع الأجرة هي شهره الا أن الحبكم المعامون فيه قضى برفض هذا الدفع وذهب إلى أن هذا الايجار ينتهى بانتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة دون حاجة إلى ننبه إعمالا أنص المسادة ٩٨ ه من القانون المدنى في حين أن هذه المادة وردت بشأن عاود الإيجار محددة المدة .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كانت قواعد القانون المدنى هي التي تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانتهاء مدته بالتدبة امقود إيجار الأماكن المفروشة التي لا تخضع لقواعد الامتداد الفانوني ، ولمما كان مقاد نص المسادتين ٣٢٥ ، ٩٨ من الغانون المدنى أن المتعاقدين إذا انفقا على تحديد هدة في العقد ينتهي بانفضائها الايجار ، فإعما يريدان بذاك أن العقد بنتهي بمجرد انقضاء المدة دون أى إجراء آخر فلا حاجة عندئذ للننبيه بالإخلاء ما دأم التنبيه ايس مشترطا في العند ، أما إذا عقد الإيجار دون اتفاق. على مدة أو عقسد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة اعتبر الايجار منعقدا للفترة المعينة الدفع الأجرة ، فاذا اعتبرت مدة الإيجار هي المدة. المحددة لدفع الأجرة اإن الايجار لا يننهى بجرد انتهاء المسدة المحددة الدفع الأجرة ، بل لا بد من أن ينبه أحد المنعافدين على الآخر بالاخلاء في المواهيد. التي ذكرتها المارة ١٦٣ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطهون ضده قد أقام الدهوى ابتداء بطلب فسخ مقد إيجار مين الزاع على أساس عدم وفاء الطاءن سعض الاجرة وماحقا به المستحقة وأنه سبقها يتنهيه بالقسخ قائم على هذا الأساس وحده ، إلا أنَّه أضَّاف أثباً. نظر المعوى سندا جديدا لطاب إخلاء عين الزاع هو تقرير الفسخ الاتفاق لانتهاء مدة الايجار ففضي الحكم المطمون فيه بالاخلاء على الأساس الثاني وحده. مقررا أن الأجرة مشاهرة قيكون المقد محدد المدة وهي مدة دفع الأجرة ، وأنه من ثم ينتهي بالتهاء هذه المدة دون حاجة إلى تنبيه بالاخلاء إعمالاللك دة ٩٩ من الفانون المدنى ، في حين أن الاتفاق على مدة معينة لدفع الاجرة لا يعنى الاتفاق على مدة للمقد حتى يعتبر منتهيا بانتهائها دون حاجة إلى تنبيه ، وإنما يعنى إذا خلت نصوص المقد من أى اتفاق بشأن المدة أن المتعاقدين لم يفغا على تحديد مدة معينة تمايتهين معه إعمال ما نصت عايه المادة ٣٣ و من القانون المدنى من اعتبار الايجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وعام انتهائه بجرد انقضاء هذه المدة ، بل يتعين لذلك أن ينبه أحد المتعاقدين على الآخر بالاخلاء في المواحيد المبينة بهذه المدادة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه همذا النظر فانه يكون قد خالف الفانون عا يوجب نقضه .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئامسالماسید المستشار / الدکتور عهد ارحن عاه نائب رئیس الحکمة ، رصوبه الدادی: المستشارین ، فهمی دوش مسمد ، وجد زغارل دید الحید ، والدکتور منصور وجیسه » وفهمی المواط ،

# ( 7 1 2 )

## الطُّعَنُّ رَقِّمٍ ٤٤ ٩ لسنة ٨٤ الفضائية :

- ( ٢ ٠١ ) حكم ﴿ ﴿ سَبَيْهِ ﴾ الحبكم " . إثبات . خبرة . محكمة الموضوع . .
- (١) حق الهكمة في الاستمانة بخير ، عدم النزام الحبير بنيسان مصا ر ما انتهى إليه من نتائج تستند إلى خرته العلمية والعملية .
- (۲) تبنى الحركم لتقرير الخييز أثره إعتباره جزءا مكدالا لأسبابه دون ماحاجة لتدعيمه.
   بأساب خاصة .
  - ( ٢ 6 ٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " : " تقدير الأجرة " .
- (٣) شغل البناء لجزء من الأرض . اثره . إحتساب المساحة المبنى عليها نعلا مالم يكن القدو
   اله تصص لمنضة البناء محمدد بفواصل ثابتة م ٢٧/١١ ق ٦٩/٣٦.
- (٤) تقابر أجرة المبنى . عناصره . إحتساب كل قيمة الأوض على الأدوار المقامة فعلا
   المسموح بها وغير المسموح بها . وتوز يعها وقيمة المبانى على وحدات المبنى .

المحكة أن تستمين تجبير فى فوع من فروع المعرفة لا يتسع للقاضى الإلمام به . وليس لزاما على الحبير أن يقصح عن مصدر استخلاصه لمسا يرتثيه من نتائج تستند إلى خيرته الدلمية و"هملية .

ب .ذاه تدمد الحكم المطعون فيه تقرير الحبير لاطمئنانه إليه فإن التيجة.
 تقرير الخبر وأسبابه تعتبر جزءا مكملا لأسباب الحمكم ، ولا موجب على المحكة أن ندعمه بأسباب خاصة .

٣ - مؤدى ما نصب عليه الفقرة الرابعة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - أنه إذا كان البناء الايشقل غير بزء من الأرض المسموح بالباء عليما فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمة الارض إلا الفدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هدذا الفدر إداصل ثابتة . وإلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى علها بالفعل .

٤ - عملا بالفانون وقم ٢٥ اسنة ١٩٦٩ ولا نحده التفيذية تقدر أجرة المؤم الم أشاس تيمة الأرض والمبانى . و إذا كان البناء المرائم إلى المدوح به قانونا أو إلى أكثر من المسدوح به . فإنه بته بن احداد كل قيمة الأرض على الادوار المقامة فعلا، و يشكون من مجموع عنعمى قيمة الأرض والمبانى القيمة الإيجارية الكلية للمبنى بالنسب التي نص عليها المقانون . ثم توزع حدفه القيمة على وحدات المبنى على أساس نسبة مساحة كل وحداة المساحة للمكيسة المبنى وظروفها وصفعها والغرض من استهالها .

#### الحكة

سد الاطلاع على الاوراق ً وسماع النَّارير الذي ثلاه السيد المستشار المغرو » والمراقمة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى اوضاده الشكاية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحمكم المعادور فيه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن الطاعنة أقامت الطعن رقم ١٩٨٦ اسنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط ضد المطعون عليهم - بطلب تعديل قرار لجنسة تحديد الأحرة الذي فدر أجرة المعادن عليهم الأول والنسات والحرابع "المستأحرون" الطعن رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط طعنا على ذات القرار - بطاب تحقيض الأجرة التي قدرتها المجذة - قررت الحكمة ضم العامن ليصدر فهما حكم واحد - وفي ١٩٧٢ حكمت سندب خير هندس لتعديد الأجرة القانونية لوحدات

فلمنى . و بعد أن قدم تقريره حكت في ١٩٧٤/١١/١٣ بتعديل قرار اللجنة ولمعامر نبية به وتعديد الأجرة الشهرية لوحدات النزاع وفقا لبيانها بمنطوق الحكم على المستثناف وقم ١٩٧٤سنة ٦ قد المنصورة "مأمورية هياط " ندبت المحكمة خبيرا هندسيا المعصل اعراضات الطاعنة وتحديد الأجرة الفاتونية الوحدات المبنى ، و بعسد أن قدم الحبير تقريره حكت قي ١٩٧٨/٣/٨ بتعديل الحكم المستأنف وتحديد الأجرة الشهرية لوحدات عقار النزاع طبقا الما ود بمنطوق الحبكم . طعنت الطاعنة في هدا الحبكم بطريق للتقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . وعوض الطمن على هسدة المحكمة في خرفة مشورة فحددت جاسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة باولها على الحبكم المطعون عَيهُ الخَطَأُ فَي تَطْهِيقُ ٱلْقَانُونُ لأنَّ الحَهِيرِ الذَّى اعتمدُ الحَكمُ تَنْوِيرُهُ لَمْ يَهِين مُصدُن عَمْديره لسعر المثل كشمن الأرض . وسعر السوق بالنسبة المباني وطرح مستندات الطاهنة بمقولة أنها صورية . وإذ قرر الحكم المطمون فيه أن تقرير الحبيريتفق مع الواقع وتاريخ إنشاء المبنى والأسعار السائدة فإنه لم يبين ماهية هذا الواقع . وحبيث إن هذا النبي مردود . ذلك أن للحكمة أن تستمين بخبير ف فرع من فروع المعرفة لا يتسع للقاضي الإلمــام بد . وليس لزاءا على الحبير أن يفصح من مصدر استخلاصه لمما يرتايه من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية . لمما كان ذلك ، وكان الخبير الذي انتدبته عجمة الاستثناف . قد قدر قيمة الأرض بواقع أحد عثمر جنيها للتر الواحد وقت البناء ولم تأخذ بالعقود الني قدمها الخصوم للاسترشاد بها للاعتبارات السائنة التي أوردها ثم قدر مكلفة الميانى بسعر السوق وقت البناء ، فلا إزام عليــه أن يبين مصدر تقديره إذ المفهوم أن ذلك جاء استنادا إلى خبرته ، وإذ اعتمد الحبكم المطمون فيســـــــ تقوير الحبير لاطمئنانه إليه فإن ننيج تقرير الحبير وأسبابه تعتبر جزءا مكملا لأسباب الحكمر ولا ءوجب على المحكمة أن تدعمه إسباب خاصة و يكون النمي على غير أساس • وحيث إن الطاعنة تهى بالسهب الثاني على الحبكم المطعون فيسمه الخطأ

فى تطبيق الفانون لعدم احتسايه ثمن الأرض المخصصة لمنفعة المبن والمتداخلة

فى الشوارع المحيطة .

وحيث إن هذا النمى مردود بما نصت عليه الفقرة الرابعة من المسادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى من أنه إذا كان البناء لايشغل غرجزء من الأرض المدموح بالبناء عليها . فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القسدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد حسسنة العقار بفواصل ثابتة و إلا فلا تحسب سوى المساحة المنى عليها بالفعل ، و إذ كان هذا الشرط مفتقرا في الارض التي تقول الطاعنة أنها تداخلت في الشوارع الحيطة ، فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاهنة تنمى بالسبب أننالث على الحكم المطمون فيسه مخالفة القانون. وفي بيان ذلك تقول إن الحمير الذي اعتصد والحكم تقويره خالف ضوابط توزيع ثمن الأرض على عدد الادوار إذ خفض نسبة ماخص الدور السنة السادس إلى ١٠٠/ بدلا من السدس واحتسب ثمن الأرض على الأدوار السنة في حين أن أقصى ارتفاع بسدوح به قانونا للائة أدوار فقط ، ويقتصر توزيع عائد استار المباني على باقي الأدوار .

وحيث إن هذا النمى مردود . ذلك أنه عملا بالقانون رقم ٢ ه اسنة ١٩٦٩ ولا محمته التنفيذية تقدر أجرة المبنى على أماس قيمة الأرض والبسانى و إذ كان البناء قد ارتفسع إلى المسموح به فانونا أو إلى أكثر من المسموح به ، فانه يتين احتساب كل قيمة الأرض على الادواو المقامة فعسلا ويتكون من مجوع علمها القانون ثم توزع هدنه القيمة على وحدات المبنى على أماس تسبة مساحة كل وحدة المساحة الكلية للبنى وعلى أماس تسبة مساحة كل وحدة المساحة الكلية للبنى وظروفها وصقعها والغرض من استمالها . و إذ كان النابت من تقرير الحبير الذي اعتمده الحتم المطمون فيه أنه مندتقديره أجرة المبنى احتسب التهمة الكاملة الأرض والمبانى ثم خص عدد توزيعا على الوحدات الدور المادس بعشرة في المائة من قيمة الأرض بدلا من السدس بالنظر إلى مشقة السكن به و باقى الأدوار بتسمين في المائة من حدد القيمة المائك؛ المائكة الميكون قد خالف القانون علاوة على أنه و المعامة العادات المائكة

فى النمسك بسبب النمى الذى ينصب نقط على توزيع القيمة الإيجارية الكلية للمبنى على وحداته وهى القيمة التي اشتمات على كامل قيمة الأوض . إذ لم تبين الطاعنة وجه الضرر الذى أصابها من همذا التوزيع ويكون النمى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطمن م

# جلسة ٢٠ من ديتنمبرسنة ١٩٨٢

بر ثامة السيد المستشار : الدكتور عبد الرحن عباد تائب رئيس الهكة وعضوية السادة المستشمارين : فهمى عوض سعد » محمد زغاول عبد الحميد ، الدكتور متصور وجيه وفهمى الخياط .

# (110)

## الطعن رقم ٢ هـ ه لسنة ٢ ه القضائية :

حكم " الطمن في الحكم " . إيجار " إيجار الاماكن " " الماشآت الآيلة لمسقوط " •

الطمن على قراوات فحسان المنشآت الآيان السقوط والترسيم والسميانة • م ٥٩ ق 6 ق 6؛ ليسنة ١٩٧٧ • خضوعها القواعه العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطمن في الأحكام • طة ذلك •

النص في المواد ١٨ ، ٢٠ ، ٥ ، من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل وعلى ما جرى يد قضاء هذه المحكة حد على أن المشرع عمد بالإحالة الواردة بنص الممادة ٥ و إلى مجرد تحديد المحكة المختصة بنظر العادون ولى قرارات لجان المنشآت الآيلة السقوط والترميم والصيانة ، و رأى أن تكون هي نفس المحكة الابتدائية المختصة بنظر العادون على قرارات لجان تحديد الأجرة بنشكيلها المنسوط والزميم والصيائة من جواب فنية تتوافر في تلك المحكة بنشكيلها المتميز ، أما ما خص به العلمون على قرارات لجان تحديد الاجرة من قيسه على الحق في استثنافها بقصره على حالة الحلقا في تطبيق القانون وذلك لحكة تفياها في استثنافها بقصره على حالة الحلقا في تطبيق القانون وذلك لحكة تفياها وهي وعلى والخرة من قيسه على الحق وهي وعلى المنتفرة على المتحدة بقياها منتمانية تحديد الأجرة من والحديثة بقياها من يتحديد الأجرة من والحديثة بمراحل التقدير المبدئي تحديد الأرخيص والتحديد بمعرفة فها يتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي تحديد الأرخيص والتحديد بمعرفة

اللجنة ثم ما قسد يصدر من المحكة المختصة بالطمن في حالة التقدم إليها ، فهو إستثناء من مبدأ التقاضي على درجتين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، فلا عمل لسريانه على الطمون على قراوت المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانه والهدم ، التي تظل خاضعة للقواعد المامة في قانون المرافعات المقررة بشأن طوق الطعن في الاحكام .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وصماع التقوير الذى تلاه السريد الستشار المقرو والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث إن الطعن احتوفي أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحسم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن حقصل في أن الطاعن أقام الدوى وقم ١٩٨٢ سنة ١٩٧٧ كلى شمال القاهرة طالبا الحكم بقبول تظامه شكلا وفي الوضوع بإلغاء القرار وقم ١٤ الصادر من حي شمال القاهرة بهدم الشقة المبينة بالصحيفة واتى يقيم بها الطاءن للأسباب التي شرحها في صحيفة تظامه ، و بجاسة ١٩٨٧ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة مندب خبير لمهاشرة المأمورية التي كافه بها ذلك الحكم ، و إذ باشر الحبير المأورية وأودع تقريره عنها .. حكمت المحكمة بجلسة ١٩٨١/١/١ في موضوع الطعن بتأييد القرار المطمون فيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٩٨٨ في الفاهرة بغية المنائه والفضاء له بعالمياته ، و بجلسة ١٩٨١/١/١ حكمت المحكمة يعدم جواز الاستئناف . طمن الطاعن في هذا الحكم بعاريق القض وقدمت المبابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى منقض الحكم ، و إذ هوض الطعن على المحكمة في غوفة مشورة حددت جلسة المؤلم، وفيها الترمت النيابة رايها .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطمون فيسه بالسبب الثانى الحطأ فى تطبيق الفانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أسسرقضاءه استنادا لمادة.٠ من الفانون وع سنة ١٩٧٧ وعلى الفرض الحدلى بانطباق هذا الفانور... قإن المسادة 30 منه هى الواجبة النطبيق، ، وهى تحيل إلى المسادة 10 من ذات القانون فيا يتعلق بتحديد المحكمة المحتصة التي يطعن أمامها في قرار المدم، والنفسير المسجيح لنص المسادة ٢٠ من الغانون ٤٤ لسنة ١٩٧٧ هو أن ما تقصده من نهائية الحميم الصادر من المحكمة المنصوص عليها في المسادر من المحكمة المنصوص عليها في المسادر من المحكمة المنصوص عليها في المسادر من المحكمة المنصوص عليها في المسادة ١٨ منه هو ذلك المناص بتحديد الأجرة ولا ينسحب إلى النظام من قرار المدم .

وحمیث اِن هذا النمی سدید ذلك أنه 🗕 وعلی ماجری به قضاء هذه الحكمة 🗕 فإن القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ عُنه ما تكامرف الفصل الناني مر الباب الأول عن تقدير وتحديد الأجرة نص في المادة ١/١٨ منه على أن س يكون الطعن في قرارات لهان تحديد الأجرة ... أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر و يلحق بتشكيلها مهندس معارى أو مدنى ... " ونص في المادة ١/٢٠ منه على أنه « لا يجوز الطمن في الحكم الصادر من الحكة المشار إليها في المسادة ١٨ إلا لحطأ في تطبيق الفانون ، ومندما تكلم في الفصل الثاني من الياب الثاني في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والنرميم أوالصيانة نص في المسادة ١/٥٩ منه على أنه " لكل من ذوى الشأن أن يطمن في القرار المشار إليه في المسادة السابقة ( قرار لِحان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ) أمام المحكمة المنصوص عليها في المسادة ١٨ من هذا الغانون ، و إذ قصر النص الاحالة على المسادة ١٨ وحدها دون المسادة ١٠ فإن هذا يدل على أن المشرع عمد بهذه الإحالة إلىجرد تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لحان المنشآت الآيلة للسةوط والترميم والصيانة ووأى أن تكون هىنفس الحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لحان تحديد الأجرة بتشكيلها المنصوص عليه في المــادة ١٨ وذلك كما يتمم به موضوع الملشآت الآيلة للسقوط والزميم والصيانة من جوانب فنية تتوافر في تلك المحكمة بتشكيلها المتمز ، أما ما خص به الطعون على قرارات لحان تحديد الأجوة من قيد على آلحق في استئنافها بقصره على حالة الخطأ فى تطبيق الفانون — وذاك لحكمة نغياها — وهى على ماأفصيحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ٤٩ صنة ١٩٧٧ ـ الاكنفاء فيما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والنحديد بمعرف الجنة ثم ما فديصدر من الحكمة المختصة بالطعن في حالة النقدم إليها ، فهو استثناء من مبدأ النقاضي هلدرجنين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس هليه ولا يتوسع في تفسيره فلا محل لسريانه على الطمون على قرارات المنشآت الآيلة للسقوط والرّميم والصيانة والهدم ، التي تظل خاضمة للقواعد العامة في قانون المرافعات المفررة بشأن طرق العامن في الأحكام وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قسد أخظا في تطبيق الغانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## چلسة ۲۰ من ديسمبرسنة ۱۹۸۲

# (117)

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية ° .واهبد الاهتراض».

طلب هرض المنازعة في الحساب على لجنة فحص المنازعات ، وجو به خلال ثلاثين يوما من ود الهيئة على اعتراض صاحب المعلى بالرفض . المادتين ١٢٨ و ٥٥ / ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ود الهيئة يتحديد موصد للسائشة وتجديد المطالبة بحساب آخر صدم اعتباره قرارا بارفض . الفضاء بعدم قبول دعوى المنازعة في الحساب المقامة في ١٩٧٦/١٢/١٠ قبــــل نفاذ القراو. وقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان لحص المنازعات ، خطأ في القانون .

مؤدى نص الحادة ١٩٧٨ من قانون النامين الاجتماعي الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول بد من ١٩١٥/٥١ المعمول بد من ١٩١٥/٥١ المعمول بد من ١٩١٥/٥١ المعمول بد من ١٩١٥/٥١ المعمول بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٨٠ ، أنه إذا اعترض صاحب العمل على الحساب الذي أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الميئة اعتراضه يصبح هو الإجراء المعمول عليه والذي ينفتح به لصاحب العمل ميعاد آخر مدته ثلاثين يوما يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لمنة فحص المنازمات المشار إليها في المحدون منده ألون على المنازع على المنة المطمون ضدها أخطرت الطاعن في ١٩٧٦/٢/٣٠ بحساب اشتراكات التامين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٢/١٠ ومقدارها ١٠٦٦ بحساب اشتراكات على هذه المطالبة في ١٩٧٦/١/٣٠ ثم ودت الهيئة على اعتراض في ١٩٧٦/١/١٧ المتراكات على هذه المطالبة في هديد ١٩٧٦/١٠ أنه هديد المناقشة وطالبته في هديد العراريخ بسداد اشتراكات

التأمين المستحقة عليه عن المدة من أبريل ١٥٥١ إلى ١٩٧٤/١ — ومقدارها و ١٩٤٤ و ١٩٧٨ م — وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موحد المناقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر الايمسد بهذه المثابة وفضا الاعتراض فانه لا تثريب على الطاعن إن أقام دعراه بالمنازعة في الحساب بتاريخ ٢٧/١ ٢/٣٠ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات وقم ٣٣٠٠ السنة ٢٧ بتشكيل لجان لحص المنازعات المنصوص عليها في المحادة ١٥٥ من قانون التأمين الاجماعي المشار إليه سواذ تهي أن الطاعن أفامها بعد الواعيد المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من همذا الفانون فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق الهانون .

### المحكمة

جد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على مايين من الحسم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطمون ضدها - الهيئة العامة للناميذات الاجتماعية - الدعوى وقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحجم بإثبات عدم مديونيته لها وقال بيانا لذلك أن الهيئة طالبته في ١٩٧٦/١/٣٠ ميند ١٠٠٦ و ١٩٧٠ م قيمة اشتراكات التأمين عن العاملين لديه فامترض على هذه المطالبة في ١/ ١٩٧٦/١ وردت عليه المطمون ضدها بتحسديد يوم على هذه المطالب في بالتقادم الجمي فقد أقام الدعوى بطلبه السائف البيان كالدين المطالب به بالتقادم الجمي فقد أقام الدعوى بطلبه السائف البيان كا وتساريخ ١٩٧٧/٤/ محكت المحكمة بياميد الاستثناف برقم ١٩٧٧ لسمة ١٩٣٤ هذا الحسم لدى محكة استثناف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ١٩٧٧ لسمة ١٩٣٤ وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ حكت الحكمة بتأميد الحكم المستأنف و معن الطاعن

فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وعرض الطمن على الحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة النظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالدبين الأول والثالث للطمن على الحكم السو. المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم السو. قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من الفول أنه لم يلتزم الواحيد لم المنصوص عليها في المسادة ١٩٧٥ من قانون التأمين الاجتهاعي رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٥ في حين أنه كان قد اعترض في اليماد على مطالبته باشترا كات التأمين ثم ردت الهيئة على اعتراضه بتحديد يوم ١٩٧٦/١٩/٩ المناقشة وقامت بتعديل مستحقاتها لديه إلى معباني معباني معالمي المتراضة في الحياد أنه الم ترفض اعتراضه وطالما أن الهيئة لم ترفض اعتراضه فإن دعواه بالمنازعة في الحساب تمكون قد رفعت في الميماد .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المدادة ١٢٨ من قانون التأس الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ بمدتمد يلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بمدتمد يلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ بعد المعمول به من ١٩٧٥/٩/١ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٠ بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأول كيفية حداب الاشتراكات نصت في فقراتها الثلاث الأول كيفية حداب الاشتراكات نصت الاستراكات الحسوبة وفقا لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأحرى المستحقة عليسه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول و يجوز لصاحب العمل الاعتراض على استلامه الإخطار وعلى الحية المختصة أن ترد على هذا الاعتراضي خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الإخطار وعلى الحية المختصدة أن ترد على هذا الاعتراضي خلال ثلاثين يوما من تاريخ يوما من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الحيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض الزاع على الخياران المشار إليها في المادة ١٥٥ وتصدر يطاب منها عرض الزاع على الخياران صاحب العمل وتعدل المستحقات وفقا لهذا اللعمل بالقرار بخطاب موصى عابه مع علم الوصول وتعدل المستحقات وفقا لهذا المورو ورو المهنون حدوثه القرار وتكون المستحقات واجبه الاداء بانقضاء موحد الطفن دون حدوثه الوصدور قرار الجنة أو يرفض الهيئة المناة الاداء بانقضاء موحد الطفن دون حدوثه الوصدور قرار الجنة أو يرفض الهيئة الختصة لاعتراض صاحب العمل أو عدم الوصدور قرار الجنة أو يرفض الهيئة المنتراض صاحب العمل أو عدم الوصدور قرار الجنة أو يرفض الهيئة المنتراض صاحب العمل أو عدم

قيامه بعالب مرض النزاع على لحنة فمص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ امتلامه الإخطار بالرفض والكل من الهيئة المحتصة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال النلائين يوما التالية لصدوره و إلا صار الحساب نهائيدا مو ووؤدي ذلك أنه إذا اعترض صاحب العمل في الميعاد على الحساب الذي أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الهيئة لاعتراضه يصبح هو الإجراءُ المعول عليه والذي ينفتح به لصاحب العمل ميعاد آخر مدته ثلاثون يومًا يَكُونَ له خَلَاله أَنْ يَطَلُّب وَرَضَ الزَّاعِ عَلَى لِحَنَّا فَحَصَ المَنَازِعَاتِ المَشَار إلها في المسادة ١٥٧ من هــذا "قانون ، لمساكان ذلك وكان الثات في الدعوى أنَّ الميئة المطعون ضدها أخطوت الطاعن في ١٩٧٦/٦/٣٠ بحساب اشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ٣٠/٦/٣٠ ومقدارها ٢٠١ج و ٢٠٠م فاعترض على عِنِهِ المطالبة في ١/١٠/١٠١٧ ، ثم ردت الهيئة على اعتراضة في ١١/١٠/١٠ ، يتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للمُ أَشْةً وطالبته في هذا التاريخ بسداد أشرًا كات التأمن المستحقة عليسمه عن المدة من أريل سنة ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقدارها ع و ع ج و ٢١٨ م وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن يتحديد موعد للنافشة أو مطاابتها المستجدة بحساب آخر لا يعد بهذه المثابة رفضا للاعتراض فإنه لاتر يب على الطاعن أن أقام دعواه بالمتازعة في الحساب بناريخ ٢٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ فرار وزير التامينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بنشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص علما في المسادّة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه - وإذ أنتهى الحكم المطمون فيه على خلاف همذا النظر إلى عدم قبول الدءوي استنادا إلى أن الطاءن أفاءها بعد المواميد المنصوص عليها في المسادة ١٣٨ من هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ في عطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باتي أسباب الطعن .

## جلسة ۲۰ من دينتمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السيد المستشاد / الدكتور سيد عبد المساجد نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشادين: نائب رئيس المحكمة صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسى ، محمد طدوم رزك المصرى .

# (YYY)

## الطعن رقم ٢٦ ٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض ﴿ الْمُصَـومُ فِي الطَّعْنُ ﴾

الاختصام في الطعن بالنقض • شرطه •

( ٢ ) نظام عام .

#### ( ٣ ) استيراد . نظام عام .

قواهه تنظيم الاستيراد الواردة بالمسادتين الأولى والثانية من الفانون رقم • ٩ لسنة ١٩٦٧ • اعتبارها من النظام العام الاتفاق على نحالفتها أو النحايل عليها · غير جائز . طة ذلك •

#### ( ٤ ) استيراد " تراخيص الاستيراد " . هند " على العقد " . بطلان .

تنازل المؤسسة المطنون ضدها هن تراخيص الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن. الذي ليس له حق الاستيراء أصلا - اتناق باطل - هلة ذلك - مخالفته لقراعد تنظيم الاستيراد. المتطقة بالنظام العام -

#### ( ٥ )حكم و تسبيب الحبكم " . نقض النبي فير منتج

إقامة الحكم قضاءه على دعامة كافية لحميله . تعييه في دعامة أخرى يتموم طيها • نعى غير منتج •

(۱) لا يكدنى لنبول القلمن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — أديكون المطمونضده طرفا في الحصومة أمام المحكة التي أصدرت الحكم المطمور فيه يل يجب أن يكون قد نازع خصمه أما مها في طلبانه أو نازعه خصمه في طلبانه هو سو لحاكان البين من وقائع الدعوى أن المطمون ضدها الثانية المحتصمت لأول مرة أمام يحكمة الاستثناف لتقدم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تعد من جانبها طلبات ووقفت من الخصومة موقفا سلبيا ولم يقض لها أو علها بشيء فإنها لا تعتبر خصا حقيقيا في الدعوى سو يكون المتصامها في هذا الطعن غير مقبول .

(۲) من المقرر أنه إذا دلت عبارة النص النشريعي أو إشارته على اتجاء قصد المشرع من تقرير الفاعدة الفانونية الواردة به إلى نظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الحروج عليه إلزاء بمقتضيات الصالح العام وترجيعاً لها على ماقد يكون لمحض الأفواد من مصالح خاصة مفايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآخرة المنطقة بالنظام العام .

(٣) لما كانت المادة الأولى من الفانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ سـ في شأن تنظيم الاستيراد والذي تم الانفاق في ظله ـ تنص على أن يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو النصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام ــ وكانت المادة الثانية من ذات النا أون تنص على أن تكون تراخيص الاستيرَاد شخصية ولا يجوز الننازل هُمَا إِلَى وَجِهُ مِنَ الأَوْجِهُ أُو بِيعِهَا كَمَا لَا يُجُوزُ تُوكِيلُ الغيرِ في استعالَمًا ـــ ثم جاءت المــادة التالثة ورتبت جزاء جنائيا على مخالفة حكم هانين المــادتين ـــ وكان الفرض من وضعهما - حسما أفسحت هنه الذكرة الإيضاحية للقانون، هو إحكام الرقابة على عمليـــات الاستيراد بقولها نظرا لمــا لشئون الاستيراد من تأثير عميق في انتصاديات البلاد ورفية في إرسا. أسسه و تنظيمه على قواعد سليمة وحمالة للتجارة من الدخلاء المتلامبين فقد رؤى إحكاما للرقابة على همليات الاستيراد قصر الاشنغال بها على شركات الفطاع العام أو تلك ألى يساهم فيها فضلا عما في ذلك من تحقيق للسياسة الاسترادية ألحديدة المنبئةة من الاعامات الاشتراكية المادنة إلى تيسير إنزال الساحسة إلى السوق وتوصيلها إنى المستهلك بأقل تكاليف ... لما كان ذلك وكانت حبارات المادتين بمااشمات عليه من ألفاظ التقييد والنهى كل ذلك يدل عل أن المنهرع قصد من وضعهما تنظيم الاستيراد ملى نحو يحقق مصلحة اقتصادية عامة تتماق بنظام المجتمع وتعلو منظام المجتمع وتما تدخل المجتمع وتماوية المقالم المام مما لا يجوز للانواد الاتفاق على مخالفتها أو التحايل عليها بانفانات تناهض ما تضمنتاه من تنظيم .

(ع) لما كان الطاعن - وهو ليس له حق الاستراد أصلا - قد انفق مع المؤسسة المطعون ضدها الاولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٢٢/١٢/١٩ على أن يقوم باستمال حقها في استراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الانفاقيات في الحسدود التي قررتها وزارة الاقتصاد وهلى أرب تيعه ما يزيد عن اجتها بالسعر المنفق عليه بينهما - قسد حددت احتياجاتها من السلم المستوردة بمهانع ٠٦ ألف جنيه استرايي وفوضت الطاهن في استخدام باقي المبلغ الممرح به المقد على هذا النحو وللظروف التي أحاطت به ، وإن تضمن في ظاهره الانفاق على شراء الطاعن الساع التي تستوردها المؤسسة المطمون ضدها الأولى إلاانه على شراء الطاعن الساع التي تستوردها المؤسسة المطمون ضدها الأولى الاانه عن مراء يعمل الستراد الشخصية المخاص في طاهره الزائم عن تراخيص المستراد الشخصية المقامين ما تع قد تضمن الانفاق والحصول مباشرة على هذه الزاخيص فإن على ما تع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه الزاخيص فإن على ما تع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه الزاخيص فإن على ما تع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه الزاخيص فإن القانون رقم ه هده المناس المتراد وهو ما يترتب عليسه بظلان العقد .

( ٥ ) من المقرر - فى قضاء هذه المحكة - أنه متى أقام الحمكم قضاءه هلى دعامتين مسنقلتين وكانت إحداهما تكنفى وحدها لحمل قضائه - فإن تعييبه فى الدعامة الأثرى - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائم ــ على ما يبين من الحمكم المطعون فيـــه وسائر أوراق الطمن ـــ تخصل فى أن العاءن أفام الدءوى رقم ١٥٦٤ منة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة على المؤسسة المطعون ضدها الاولى بطلب الحكم وإزامها بأن تدنعمه مبلغ ١٥٠ ألف جنيه على سبيل التعويض — وقال بيانا لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ اتفق معالمؤسسة المذكورة على أن تقوم باستيراد مستلزمات انتاج الكتاب في حدود نصف فيمة ما صدرته من الكتب إلى السودان فَى ٱلْفَترة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧١ - وهي النسية التي ممحت وزارة الاقتصاد باستخدامها في هذا الغرض ـــ وقد تعهد بتمويل هذه العماية على أن تبيعه المؤسسة ما يزيد من حاجتها من البضائع المستوردة طبقا اسعرها بالفواتير الأصلية مضافا اليهاكافة المصروفات ونسبة الربح . ٤ / رفعت فها بعد إلى . ٥ / ز و إذ باغت حصيلة انتصدير في تلك المترة . ١٣٨٤ جنيها استراينيا وحددت المؤسسة بكتابها المؤرخ ٢/١/٧٧/ احتياجاتها من السلع المستوردة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه استرايني فيكون الباقي وقدره ٢٠٠٠ ٢٥ جتيها استرابليا من حتى الطاعن ، وإذ لم تنفذ المؤسسة المطمونضدها الأولى ما النزمت به رغم إنذارها فقد أقام دءواه بالطلبات السابقة \_ وبتاريخ ٧/٠/٥٧٥ قضت المحكة بالزام المؤسسة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاءن مباغ عشمرة آلاف جديه ــــــ استأنفت المؤسسة هذا الحكم أرام محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رفم ٣٠٣٧ اسنة ٩٣ ق -كما استأنفه العاامن بالاستثناف وقم ٣٠٧٢ لسنة ٩٢ ق . لموجد أن أدخات الموسسة اليشركة المطعون ضدها أانانية خصا في الدهوى لتقدم ما لديها من مستندات ــ أمرت الحكمة بضم الاستئنافين . و بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ قضت في الاستثناف رقم ٣٠٣٧ اسنة ٩٢ ق بالغاه المبكم الستأنف و رفض الدعوى وفي الاستثناف رقم ٣٠٧٢ لسنة ٩٢ ق برفضه . ط.ن الطاعن في هذا الحسكم بطورق النقض- وقدمت النيابة العامة، ذكرة وأت فم اعدم قبول العامن النسبة للشركة المطعون ضدها الثانية و برفضه بالنسبة للؤسسة المطمر فرضدها الأولى – و إذ مرض الطمن على الحكمة فى غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيهـــا التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من النياية به مده القبول سديد ، ذلك أنه لا يكفى لقبول الطمن وعلى ما جرى به فضاه هذه المحكة أن يكون المطعون ضده طرفا في المحصومة أمام المحكة التي أصدرت الحكم المعاهون فيه ، بل يجب أن يكون قد تازع خصمه أمامها في طلبائه أو نازعه خصمه في طلبائه هو ، ولما كان البين من وقائم الدعوى أن المعلمون ضده الثانية اختصمت لأول حرة أمام عكمة الاستلافي لتقدم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تبد من جانباً، طلبات ووقفت من الخصومة موقاة سابيا ولم يقض لها أو طلبا بشيء فإنها لا تعتبر خصاحة يقيا في الدعوى ، و يكون اختصامها في هذا الطعن غير مقبول .

وحيث إن الطعن — بالنسبة للمؤسسة المعامون ضدها الارلى — استوق أوضامه الشكلية .

وحيث إن الطمن أنم على سهب واحد — ينمى به الطاعن على الحسكم المطمون نيه — غالفة القانون والحطأ في تطبيقه وغالفة الناب في الأوراق وفي بيان ذلك يقول — إن الحكم بنى قضاءه برفض دعوى المستولية المقدية تأسيسا على عدم مشروعية على العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ بمقولة أنه تضمن اتمنيقا على استيراد خامات والدة من حاجة المؤسسة المطعون ضدها الأولى وقصر بيمها على الطاعن وهو عمل مخالف الموانين النقد والاستيراد وتعايات وزارة الاقتصاد والاتحاد الاشتراكي — فضلا من أن عدم تنفيذ ذلك العقد لا يرجع إلى المؤسسة المطعوز ضده الأولى و إنما يرجع إلى اعتراض المهمدية التي فنحها الطاعن لدى البنك الأهلى المصري ، في حين أن على المقد المذكور غير غالف القانون وقم هه السنة ١٩٩٣ في شأن منظم الاستيراد ، لأن المحظور بمقتض هذا القانون هو التنازل عن تراخيص الاستيراد الاستيراد ، لأن المحظور بمقتض هذا القانون هو التنازل عن تراخيص الاستيراد

أو بدمها – وهو ما لم يتضمنه الانفاق ولم يمنع القانون استيراد خامات زائدة من حاجة الشركات المستوردة وليس فيه ما يقصر الاستيراد على الاستمال الخاص أما استناد الحكم الديخالفة العقد ان اجات الاتحاد الاشتراك ومكانبات وزارة الاقتصاد فهو فضلا من خالفته للنابت بالأوراق ينطوى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن كتاب المستشار القانوني الاتحادالاشتراك المؤرخ ١٩٧٧/٦/١٤ وكتاب وكيل وزارة الاقتصاد المؤرخ ١١/٣/١/١ وكتاب وكيل وزارة الاقتصاد المؤرخ ١١/١/١٥ المعتمد على المؤرخ ١١/١ إ١١/١ على المقد على المؤرخ عالما المقد المؤرخ عالما المقد على المقد على المقد على المقد على المقد المؤرخ المستفيدة المنابقة وزارة الاقتصاد قد وافقنا على المقد على المقد على المؤرخ عامل المقد على المؤرخ عامل المقد على المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ على المؤرخ عن المؤرخ ا

وحيث إن هذا النبى مردود — ذلك أنه من المقرو أنه إذا دلت مبارة النبس التشريعي أو إشارته على اتجاه قصد المشرع من عقر ير القاعدة الغانونية الواودة به إلى تنظيم وضع بذاته على أعجو يحدد لا يجوز الحروج عليه النزاما عقصات العمالح العام وترجيحاً لها على ما قد يكون لهمض الأفواد من مصالح خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة عقير من القواعد الآمرة المنعلقة بالنظام العام — خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المنعلقة بالنظام العام — في شأن تنظيم الاستيراد والذي تم الانفاق في ظله — تنص على أن يكون استيراد وهيئات الفطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام — وكانت المسادة وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام — وكانت المسادة النانية — من ذات الفانون — تنص على أن تكون تراخيص الاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها بأى وجه من الأرجه أو بيمها كما لا يجوز توكيل الغير في استمالها — ثم جاءت المسادة النائية ورتبت جزاء جائبا على شائفة حكم هاتين المسادتين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفصحت عنه المذكرة هاتين المسادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفصحت عنه المذكرة عات المسادة على المداري المسادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفصحت عنه المذكرة على الميان المسادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفصحت عنه المذكرة على المدارية على الميان المسادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفسحت عنه المذكرة الميان المسادي المدادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفسحت عنه المذكرة المين المدادين ، وكان المرض من وضعهما — حسيا أفسحت عنه المذكرة المينان الميان المينان المينان المينان الميان الميان المينان المينان المينان الميان المينان المي

الإيضاحيــة للقانون هو احكام الربابة ﴿ عِمَايِــاتُ الاسْبَيْرَادُ بِقُولُما : نَظُرُا لما لشئون الاستيراد من تأثير عميق في اقتصاديات البلاد ورخية في إرساء أسسه وتنظيمه على قواعد سليمة وحمألة للنجارة من الدخلاء المتلاهبين فقد رأى احكاما للرقابة على عمليات الاستيراد قصر الاشتغال بها على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها نضلا عما في ذلك من تحقيق للسياسة الاستيرادية الجديدة المنهفة من الامجاهات الاشتراكية الهادفة إلى تيسير إنزال السلمال السرق توصيلها إلى المستهلك بأقل تكالف للكان ذلك وكانت عبارات الممادتين عما اشتملت عليه من الفاظ التقييد والنبي كل ذلك يدل على أن الشرع فصد من وضعهما تنظيم الاستيراد على نحو يحقق مصلحة أقتصادية عامة تتملق بنظام المجتمع وتعلو على مصلحا الافراد . ومن ثم فان القواعد المقورة جهما تدخل في دائرة الظام العام ـــ ممــا لا يجوز للا ُفرادُ الاتفاق على مخالفتها أو النحايل عليها باتفافات تناهض ما تضمنتاه من تنظيم. لمساكان ذلك ، وكان الطاعن ــ وهو ليس له حق الاستيراد أصلا ــ قد اتنق مع انترسسة المطمون ضدها الأولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ على أن يقوم باستمال حقها في استيراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الانفاقيات في الحدود التي قررتها وزارة الاقتصاد وعلى أن تبيعه ما يزيد عن حاجتها بالسمر المنفق عايه بإنهما - وكانت المؤسسة المطعون ضدها الأولى 🗕 على ما هو ثابت بالأوراق 🕳 قـــدحددت احتياجاتها من السلم المستوردة بمبلغ ٦٠ ألف جتيــه استرليني وفوضت الطاءن في استخـــدام باقى المبلغ المصرح بد وقدره ٢٥١٢٠٠ جنيها استرليابيا وفي القيام بإجراءات الاستيراد ، وكان العقد – من هــــذا النحو – والظروف التي أحاطت به وإن تضمن في ظاهره الاتفاق على شراء العامن السلع التيسته توردها المؤسسة المطعون ضدها الأولى إلا أنه ــ فيحقيقه ــ قد تضمن الاتفاق على تنازل المؤمسة المعامون ضدها الأولى عن تراخيص الاستيراد الشخصية الخصصة لما إلى الطاعن بقصد النغاب على مانع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه الراخيص فإن محــــل ذلك العقد يكون غير مشروع لمخالفته للفراءد المتعلمة بالنظام العام التي تضمنها الفانون رقم • ٩ لسنة ١٩٦٣ - في شأن تنطيم الاستيراد ــ وهو ما يترتب عليه بطلان العقد ، وإذ كان الحكم المعمون فيه

قد أقام قضاءه أساسا على أن العقد ـ عمل النزاع ـ ينطوى على عمل غير مشروع وهو الاتفاق مسبقا على أن تبيع المؤسسة المطعون ضدها الأولى للطاعن ما يزيد عن حاجتها من مستلزمات إنتاج الكتب الني ستستوردها من دول الاتفاقيات وذلك في حدود نصف القيمة النقدية لحصيلة تصديرها الكتب إلى السودان بالخالفة لأحكام القانون رقيمه السنة ١٩٦٣ ورتب على ذلك رفض الدعوى ، فإن الحكم يكون قد النزم صحيح الفانون ، ولا يعيبه ما استطود إليه تزيدا من أن العقد تم أيضاً بالخالفة للتعلمات الصادرة من الاتحاد الاشتراكي ومكانبات وزارة الاقتصاد . وإذ كانت هذه الدهامة كانية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النمي عليه فيها أضافه تأسيسا الفضائه من نقى المسئوليةالمقديةُ للمُوسسة المطعون ضدها الأولى عن تنفيذ العقد ــ استنادا إلى أن عدم التنفيذ لا رجع إليها بلإلى اءراض الجهات المختصة و إلى عدم قبول الموردين في الخارج الامبادات المستندية التيفتحها الطاءن ــ «و نعى غير منتج ذلك أنه من المقرر ـــ فى قضاء هذه الحكمة – أنه متى أفام الحكم قضا.ه على دهامتين مستقلتين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمــل قضائه فإن تعييبه في الدعامة الأخرى ــــ أيا كان وجه الرأى فيه ــ يكون غيرمنتج .. وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض العامن .

# جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

# (XIX)

## الطعن رقر ٣٨٧ لسنة ٤٩ القضائية :

( ١ ) تقل <sup>در</sup> نقل جوى . إتفاقية فارسوفيا " . مسئولية . قانون .

أحكم توثر بع المسئولية بين النــاقل الحرى والشخص المضروو ، خضوعها لقانون القاضو. ٢١٨ إتفاقيــة فارسوفيا ، إنطباق حكم المــادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خ**اص بتنظيم** هذه النقل الحجوى

( ٢ ) : فل " نقل جوى " . مسئرليا . نقض " جدل موضوعي " •

السافة بالنقل الحوى الدرلى الموقدة والمنافية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الحوى الدرلى الموقدة في فارسوفيا في ٢٠/١٠/١٠ والتي انضمت مصر إليها با غانون رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه "إذا أثبت الناقل أن خطا الشخص المضرور قد تسبب عنه الضرر أو أسهم في إحداثه ، فالمحكمة طبقا لنصوص قانونها ، أن تستبعد مسئولية الناقل أو حفف مها "فإنها تكون قد ألت بقاعدة إسناد تحيل إلى قانون القاضى فيا ينملق بأحكام توزيع المسئولية ين الناقل الحدى والشخص المضرور . و كانت المادة ٢١٦ من التقدين المذى هى المنطبقة - لعدم وجود تشريع خاص ينظم عقد النقل الجوى ...

(٢) لم.اكان الحمكم المطمون فيه بعد أن أورد الفاعدة القانونية الصحيحة من أن عقد النقل ياتم النافل بنقل البضاعة سايمة إلى جهة الوصول ، قد أقام قضاء بانتفاء مسئولية المطمون ضدها الأولى (الناقلة) على ما استفاء واطمأن الحد من تقرير خبر المدعوى وف حدود ساطة الحمكة التقديرية حمن أن الطرد موضوع الزاع قد وصل سلما إلى جهة الرصول وأودع نحازن الطعرن ضدها الثانية (شركة مصر للطيران) في ١٩٧١/١٥ وتسلمت الطاعنة إذن التسليم في ١٩٧٥/١٧ الا أنه لم يقم دال على أنها توجهت الاستلام الطرد بموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة تقاصمها عن الاستلام لحدة ثلاثة أشهر أن تقل الطرد الى غزن المهمل ، الأمر الذي استماد مسئولية المطون ضدها الما يرجع إلى خان المهمل ، الأمر الذي استماد مسئولية المطون ضدها الأولى ، ولما كان هذا الاستفلاص شائفا وله أصله النابت بالأوراق ومن أما توجهت الى المتبعد التي النهى البها الحسكم فإن ماشره الطاعنة في نعيها من أما توجهت الى المتسود عات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد العارد لا يعدو من أما توجهت الى المستودعات فور سلمها إذن التسليم ولم تجد العرد و مقال .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وصماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافه: و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وسميث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمصل في أن الشركة الطاهنة أقاءت الدعوى رقم ٤٧٤ اسنة ١٩٥٥ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها الأولى ( شركة الخطوط الجوية الباكستانية) بطلب الزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٨٦٨ ماركا ألمانيا وفوائده المقانونية . وقالت بياما لدعواها أنها استوردت وسالة مستلزمات طبية شحنت في طرد واحد على إحدى طائرات المطعون ضدها الأولى يموجب وثيقة الشيحن وقم ١٩٩٥ ١٤ إلا أنها لم تنسلم الرسالة وغم حصولها على إذن تسليم بها مما يعد هلاكا كليا يرتب مسئولية المطعون ضدها الأولى ، قامت هذه الأخيرة يادخال المطعون ضدها التالية (شركة مصر للطيران) في الدعوى للحكم عليها عسى أن يقضى به ضدها . وبناريخ ١٩٧٧/٢/٨ فضت محكة أول درجة بناب خبر في الدعوى وبعد أن قـم مقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧ الما الما بالمعاون ضدها النائية بأن تدفع للعادون ضدها ليازام المطعون ضدها النائية بأن تدفع للعادون ضدها الأولى ذات المبلغ . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هـذا الحبكم بالاستئناف. وقم ١٩ سنة ٥٠ ق ع إسانفت المطعون ضدها الأولى هـذا الحبكم بالاستئناف. صنة ٥٠ ق و بعد أن ضمت محكة استناف القاهرة الاستئناف الأخير إلى الأولى قضت بساريخ و بعد أن ضمت محكة استناف القاهرة الاستئناف الأخير إلى الأولى قضت بساريخ هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النابة مذكرة أبدت فيها الرأي لوفن الطعن ، عوض الطعن على هده المحكة في غرفة مشورة فحددت جاسة بوفض الطعن ، عوض الطعن ، عوض الطعن ، عوض الطعن ، عوض العامن على هده المحكة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظوه ، وفيها الزرب النابة وأيها .

وحبث إن الطعن بن على سبين تنعى بهما العاعنة على الحكم المطمون فيسه الخطأ في تطبيق الفانون والقصور في النسيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطهون فيه اعتبر الزام الناقل الزاما بوسيلة ورتب على ذلك أن المعامون ضدها الاولى ( الناقلة ) قد أوقت بالترامها بتسلم الطرد موضوع الزاع إلى مستودمات شركة مصر للطيران ( المعامون ضدها الثانية ) في حين أن الزام الناقل هو الزام المتقوق غاية ، فإذا أواد الناقل أن يخلص من المسئولية في حالة امتماع المرسل إلى عن استلام الأشياء تعن عليه أن ياجا إلى محكة المواد المزائية للحصول ولي إذن بإيداعها أو بيع جزء منها طبقاً لما تقضى مد المادة . • • • من الحانون التبارى كما أنه هم حرا ادعته المعامون ضدها النابية تحويل العارد إلى المهمل والما توجهت الى مستودهات المطمون ضدها النانية فور تسديها إذن النسلم وانما توجهت الى مستودهات المطمون ضدها النانية فور تسديها إذن النسلم فلم تجد المطود مما دفعها إلى إقامة اندهوى ، ومن ثم فإن الحكم المعامون فيسه فلم تجد المطود مما دفعها إلى إقامة اندهوى ، ومن ثم فإن الحكم المعامون فيسه

إذ بني قضاءه انتفاء مسئولية المطمون ضدها الأولى (الناقلة) على وقوع خطأ عن الطاعنة إسبب مقصيرها في استلام العارد دون أن يتوخى أسباب ذلك ويبحث مدى مسئولية الشركة المطمون ضدها الأولى (الناقلة) عن تنفيذ المتزامها ومسئوليتها هنأخطاء المطمون ضدها الثانية باعتباره تابعة لها في تنفيذ حقد الدقل فاله يكون قد أخطاء المعابوق الفانون وشابه قصور في التدبيب محقد الدقل فاله يكون قد أخطأ في تعابيق الفانون وشابه قصور في التدبيب م

وحيث إن هذا أننعي مردود ذلك أنه لمما كانت الممادة ٢١ من الانفاقية الخاصة بتوحيد ممض الفواعد المتدلفة بالنقل الحوى الدولي الوقمة في فارسوفيا ف ١٩٢١/١٠/١٢ والى انضمت مصر إليها بالقانون رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص مل أنه ( إذا أثبت النافل أن خطأ الشخص المغمر ور قد تسهب عنسمه المضرو أوأسهم في إحداثه الماءحكمة ، طبقا لنصوص فانونها أن ستيمد وسئواية الناال أو تخلف منها ) فإنها تبكون قد أنت بقاهدة إسناد تميل إلى قانون القاضي فيما يتملق أحكام توزيع المسئولية بين الناقل الجوى والشخص المضرور ، واما كانت المادة ٢١٦ من انقدين المدنى المنطبقة ـــ امدم وجود تشريع خاص ينظم عقد النال الموى ـ تنص على أنه الا يجوز القامي أن ينقص مقدار التمويض أو ألا يحكم سمويض ما إذا كان لدائن بخطئه قداشترك في أحداث الغيرر أو زاد نيه ) ، وكان الحكم المطمون نيه بعد أن أورد القاهدة القانونية الصحيحة من أن عقد القل يلزم الناقل بنقل البضاعة سايمة إلى جهة الوصول ، قد أوْم قضاء، بانتفاه مسئولية المطعون ضدها الأولى ( الباقلة ) على ما استقاه واطمأن إليه من تقرير خبير الدموي وفي حدود سلطة الحكمة النقديرية من أن العارد موضوع النزاع أند وصل سابها إلى جهـــة الوصول وأودع غززن المطعون ضدها الثانية ( شركة مصر للطيران ) في ١٩٧٥/٧/١ وتسلمت الطاعنة ﴿ذِنْ النَّسَلِّيمِ فِي ١٩٧٥/٧/٧ إِلَّا أَنَّهُ لم يقم دلِّيل على أنَّهَا توجهت لاستلام العارد يموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة تقادمها من الاسنلام لمدة ثلاثة أشهور أن ينقل الطود إلى غزن المهمل ، الأمر الذي استخاص منه الحمكم أن عدم الاستلام إنما يرجع إلى خطأ العاعنة ورتب على ذلك استبعاد . سئولية المطعون ضدها الأولى ، ولما كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الناست بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى الـقيجة الني انتهى إليها الحسكم فإن ما نثيره الطاعنة في نعيها من أنها توجهت إلى المستودهات فور تسلمها إذن اتسليم ولم تجداطود لا يعدو أن يكون جدلا وضوعيا لم تقدم الدليل هايه نما يجعله هر مقبول ، كما أنه لا يعلى للتحدى في هذا الصدد يحكم المادة مناء منابرة خالة الزاع ، لما تتعلق بحالة منابرة خالة الزاع ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور كل النسيب يكون على خر أساس نما يتمن معه وفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من ديشمبر سنة ١٩٨٢

رئامة السيد الستشار/ الدكتور سعيد عبد المساجد ذائب رئيس المحكمة ، وحضوية السدة ااستشاوين : صلاح عبد العظيم نائب وايس المحكة ، الهكتور أحمد حسى 6 عهد طموم وزكل المصرى •

# (111)

## الطعنَ رقم ٧٧٦ لسنة ٤٨ القضائية :

#### (١) حكم « سانات الحركم » . بطلان .

البيانات الراجب تضمينها الحميم • إغفال بران المسادة الصادو فيها الحميم . لا بطلان • مادة ٧٨ د مراضات •

#### (٢) عقـــد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

تفسير المقود واستظهار نية طرفها • تستقل به محكمة الموضوع ما دام نضاؤها يقوم على أحماب سانفة .

#### (٣) إثبات « حجية الأمر المقضى » .

جمية الأمم المقض . شرطقيامها . وحدة الموضوع والحصوم والسبب .

(٤) أمر أداء «طلب الأمر» : « التكليف بالوفاء» . نقض « نهي فعر منتج » .

عريضة استصدار أمم الأداء . اعتبارها بديل ورقة التكليف بالحضور . التكليف بالوفاء . شرط لصدور الأمر - عدم تعلقه بالعريضة ذائها ، قصر النمى على التكايف بالوفاء دون العريضة . غيز منتج .

#### (٥) فوائد قانونية . أمر أداء .

الفوائد الفانونية . سريانها من تاريخ المطالبة الفضائية بها . م ٣٦٦ مدتى . احتساب. الفوائد من تاريخ التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .

#### (٦) فوائد قانونية . أوواق مجارية «شيك» .

الذوائد الفنانونية المستحقة على قيمة الأوراق النجارية • سريانها من تلايخ الامتناع عن الوفاء • م ١٨٧٧ تجارى - تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب • إعتباره تاريخا لمهده صريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .

(٧) نقض «أسباب الطمن » . .

الحطأ الذي يضر تصحيحه بالطاءن لا يصلح سببا لنقض الحكم .

ا - أنه وأن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها ما إذا كان صادرا في مادة بجارية أو في مسألة مستمجلة ، إلا أن هذه المادة - كما بين من قفرتها الثانقة - لم ترتب البيطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الحلما الحسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء الفضاة الذين أصدروا الحكم > ومؤدى ذلك أن إففال بيان المادة الصادر فيها الحكم لا يترتب عليه بطلانه.

٢ — إن تفسير العقود واستظهار ثبية طرفيها أمر تستقل به عكمة الموضوع
 ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة وطالمها أنها لم تخوج فى تفسيرها للمقد
 واستظهار ثبة الطرفين عن المدى الظاهر الهبارانه .

٣ - يشرط النمسك عجبة الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة اتحاد المرصوع والحصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فها والدعوى المطروحة ، وإذ كان الطامن والمطمون ضدها مدهى عليهما أمام لحنة التمصل في المنازعات الرراعية ولم يكن أحدهما خصها اللاخر ، فإن شرط اتحاد المحصوم يكون قد تحلف و يكون الحمكم المطمون فيه قسد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعدد عجية قرار اللجنة المشار إلها .

 لصدور الامر وكان الطاعن لم ينع بأى حيب على هذه العريضة وانصب نعيه إ هل إجراء سابق عليها وهو النكليف بالوفاه ، وكانت محسكة الاستثناف قد قضت فى النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء فإنه على فرض صحة ادعاء الساعن بأنه لم يخطو بالتكايف بالوفاء إخطارا صحيحا وأنه بمسك ببطلان إخطاره فى عمل حمله وأن الامر صدر وفي ذلك وأيده الحبكم المحامون فيسه ، فإن النمى ببطلان إعلان التكايف بالوفاء يكون فير منتج .

إن كان الأصل طبقا للمادة ٢٧٦ من القانون المدنى هو سريان الفرائد الفانونية من الريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك ، وكان من المفرر أن البنيية بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعد من قبيل المطالبة القضائية ، فإن الحكم المطون فيه يكون قد خالف القانون باحتسابه الفوائد من تاريخ ذلك التنبية .

٣ - إذ نصت المساده ١٨٧ من الغانون التجارى على ان مع فائدة أصل قيمة الكبيانة المعمول عنها بروتسنو عدم الدفع تحسب من يوم "البروتستو" ، فان حكمها يسمرى على الفوائد الفانونية المستحقة على قيمة السدند الإذى أو الشبك إذا اعتبر عملا تجارية وإذ لا ينتزم سامل الشبك المعتبر ورفة تجارية بعمل بروتستو لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء وإنما له ذلك بكافة طرق الاثبات ، وكان من المقرر أن الشبك يعتبر عملا تجاريا إذا كان من وقعه تاجرا أو كان تحريره مترتبا على عمليات تجارية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المعتبر الطامن تاجرا ، فإن مؤدى ذلك - على خلاف الحكم العتبار الطامن تاجرا ، فإن مؤدى ذلك - على خلاف أدم المد الله الحكم - اعتبار حميم الشيكات موضوع النزاع التي سحبها أورافا تجارية ما دام أنه لم يثبت أنه سحبها لعدل غر تجارى ، و بالثاني سمريان الفوائد الفانونية بالدسية لها بواقع ه را من تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب عاميار الذاريخ الثات للاحتبارة الذائد الدائدة عن الوفاء .

٧ — إذا كان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أن هذا التاريخ الاخير — تاريخ إفادة ألبينك بالرجوع على الساحب — سابق على تاريخ النبيه بالوفاء الذي اعتدبه الحكم خطأ لمريان الفواند، وكان تصحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا تتسع له أسباب الطعن ، ومن شأنه أن يؤدى إلى الاساءة إلى الحاعن الذي طعن وحده في الحكم . وكان من القرر أن الطاعن إذا لم يستفد من طعنه فلا بجوز أن يضار به ، فإن هذا الخطأ لا يصلح سبها لمنقض الحكم .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقى الطمن تخصل في أن المطعون ضدها كانت قد استصدوت أمر الأداء وقم 7 اسنة ١٩٥٥ تجارى كلى شمال الفاء و بالزام الطاعن بأن يدنع لها مبلغ و ١٩٧٥ قبمة أربعة شبكات مسجوية منه أفاد البنك في شأنها بالرجوع على الساحي علم الطاعن من هذا الأص ، و يتاريخ ١٩٧٥/٥/١٣ حكمت عكمة أول درجة بإلفاء أمر الأداء واءتباره كان لم يكن و بطلان الدين الصادريه . إسانفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨ م ١٩٧٨/٣/٢ و بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢ حكمت عكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف و بالزام الطاعن بأن يدفع المعامون ضدها عالم من على هدذا الحكم المطاعن في هدذا الحكم بالاستناف و بالزام بطريق النقص ، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، موض الطعن على هدذه المحكمة في فرفة مشورة فرأنه جديرا بالنظر ، و بالجلسة الطعن على هدذه المؤمن البيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، و بالجلسة الطعن على هدذه المؤمن البيابة رأبها .

وحيث إن الطمن بنى على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها بطلان الحبكم المطعون فيه وفى بيسان ذلك يقول الطاعن أن الحكم رفم فصله فى منازما تجارية إلا أنه قد خلا من بيسان نوع المنازعة التى فصل فيها مخالفا بذلك المسادة ٩٧٨ من قانون المرافعات ممسا يشوبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النمى صردود ذلك أنه وإن كانت المدادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجيت تضمين الحكم بيانات معينة من بنها ما إذا كان صادوا في مادة تجارية أو مسالة مستعجلة ، إلا أن أن هذه المادة حكم بيبن من فقرتها الثالثة حلم ترتب البطلان إلا ملى القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الحطا الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيبان أسماء القضاة الذين أصدووا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إفقال بيان المادة الصادر فيها الحكم لايترب عايده بطلانه ، ومن ثم يكون النمى بهدذا السهب على غير أصاس .

وحيث إن الطاعن ينبي على الحكم المعامرن فيه بالسهب الثاني الحلماً في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولها مخالفة الحديم للمبارات العمريحة للمقلمين المؤرخين ١٩٧٧/٧/١٦ إذ أن أولها صريح في قيام شمركة بين الطامن والمعلمون ضدها لإدارة واستمار الأطيان المملوكة للاخيرة وشقيقها مما مؤداه قيام علاقة إيجارية بين الطرفين تخضع لحمكم المادتين بهم و ٢٦ مكرا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٩٧٨ اسنة ١٩٥٢ اللتين تشرطان أن يحرر مقد الإيجار حراراعة أو نقدا حرم نالاث صور تودع إحداها بالحمية التماونية الزواعية المختصة ويعتبر هذا الإيداع شرطا لفبول المنازهات والشيكات والدهاوي الناشئة من المعقد أمام آية جهة إدارية أو تضائية ملاوة على مانص عليه القانون رقم ١٥ لسنة أعمم آية جهة إدارية أو تضائية ملاوة على مانص علي التوقيمات فيها ، ولما كات الشيكات موضوع النزاع قد حررت استمادا إلى الملاقة الإيجارية المشار إليها قان الدهوى المرفوعة للطالبة بحيمتها تكون عد مانون واذا يحرف الحرف الحرف المحاون فيه عن العبارات الصريحة الاتفاق وأنكر على العافان صفعه كساجي العافان فيه يكون قد أخطأ في تعليق على العافان صفعه كساجي لاراض زواعية فإنه يكون قد أخطأ في تعليق على العافان صفعه كساجيق للعافان في تعليق

القانون . وحاصل الوجه الثال للذي أن الحكم المطمون فيه أهدر القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود سلطتها المقررة قانونا ذلك أنه على أثر تحرير العقد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١ بين الطاعن والمطمون ضدها والذي باعته بموجبه نصيبها بحق النصف في ثمار الحديقة التي استأجراها سويا تقدم الملاك بطاب إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بطردهما وصدر قرار المجنة بالعارد تأسيسا على قيام المطمون ضدها بتأجير نصيبها في الحديقة إلى الطاعن من بالعارد تأسيسا على قيام المطمون ضدها بتأجير نصيبها في الحديقة إلى الطاعن من المناطن في المنافقة المجاورية خاضمة لقانون المحاسبة القرار مما يشوبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيثان هذا النمي مردود فروجههالأول ذاك أن تفسير المقود واستظهاو نية طرفيها أمر تستقل به محكمه الموضوع مادام فضاؤها يةوم على أسباب سانغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارته ، كماكن ذلك وكان العقد المؤرخ ١٩٧٣/٧،١٢ ــ المقدم منالطاعن ضمن أوراق هذا الطعن ــ قد تضمن أنّ شركة قامت بين الطامن والمطعون ضدها لإدارة واستثمار الأطيان المملوكة للاخيرة وشقيقها وأنالطاءن كان يتولى الإدارة ، وتبين من مراجمة حساب الإيرادات والمصروفات أن هناك خسائر خص الطاعن منها ١٥٠٠ ج وأنه اقترض من المطعون ضدها ٢٠٠٠ ج وتم الاتفاق على سداد هذه المبالغ بشيكات على النحو الوارد بالعقد ، وكان آلحكم المطمون فيه قد استخلص من ثبوت العقد على النحو السالف بيانه أن الظاعنُ لم يكن يستأجر الأطيان من المطعون ضدها و إنما كان يشاركها في استغلالها ويقوم يَالإدارةُ مؤسسا قضاءه على ما أورده في مدوناته بقوله " وقد أوضحت المستأنفة ( المطعون ضدها ) عند استجوابها أثها كات تقوم يزوامة هذه الأرض وأن المستأنف ضده (الطاعن ) كان يقوم في بعض الأحيان بالانفاق من ماله الخاص هلى تكاليف الزراعة وكان يقوم ببيع المحصولات الى تزرع بين الاشجار وأنه تبهن من المحاسبة أن في ذمته لها مباخ ٥٠٠٠ ج هي المشار إليها بعقد الاتفاق ــ وترى المحكمة ان مافررته المستأنفة عند استجوابها هو ماينفتي مع عبارات الانفاق الصريحة من أن المستأنف ضده كان يقوم بإدارة الأطيان أأسالف بيانها ، وإذا كانت بعض عبارات العقد المذكور تشير إلى أن المستأنف صده كان يقوم بإدارة الأطيان السالف بيانها ، وإذا كانت بعض حبارات العقد المذكور بشير إلى أن المستأنف صده كان يشارك المستأنفة في استنجار هسدة الإطيان بجوار قيامه بالإدارة فإن المشاركة المنوه هنما لاتضفى عايد صفة المستأبر ، كان عبارة مراجمة حسابات إبرادات ومصروفات الأطيان المذكورة إلى كانت تررع على المدة هذه العبارة الأخرة لانتبت صفة المستأجر على المستأنف ضده (الطامن) بعد أن ثبت من الأوراق أن الأرض المشار إليها بالعقد محملوكة بعضها اشقيق المستأنفة وإنها ، وكان هسدا الذي انتهى إليه الحكم متخلاصا سائفا له أصله المنابت في الأوراق ويتفق مع المعني الظاهر لعبارات العبدوات الاتفاق المشار إليه بالحكم المتفاولة المناز إليه بالخاص في المناز إليه بالخاص في المنازات العربية المقادد يكون على فير أساس .

والذي مردود في وجهه الذاني ، ذلك أنه لماكان الثابت من الدقد المؤرخ ١٩٧٢/٤/١ المفدم ضمن مستندات الطاعن في هذا العامن سوولي نحو ما جاء بمدونات الحمج المطعون فيسه أن العاعن والمطمون ضدها استاسرا من آخرين حديقة مساحتها ، وفدانا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٧ لمسلمة من آخرين حديقة مساحتها ، وفدانا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٧ لمسلمة في أخر مايو ١٩٧٥ وأن المطمون ضدها باعت اللطاعن نصيبها بحق النصف في أو الحديقة بثن قدره ، ٢٧٠ جنها تدفع لها بموجب شيكات من بينها الشيكات موضوع الذاع الحالي ، وكان الحميم المعامون فيه بمدأن حصل الوقائع على النحو السالف البيان هو قيام المستأخة ( ومن ثم يكون سوب المديونيسة في الماوي سالف البيان هو قيام المستأفة ( المعامون ضدها ) بيع نصيبها في تماو الحديقة المستأجرة لها ، لما هو مقرر من أنه يجوز أن يكون على الالزام شيئا الحديقة بالتالى تأجيا مو البياطن أو تنازلا من الإنجار ) ، وكان هذا الذي أورده الوقائم شائه المياوات الصريحة للمقد ، فإن النعى على الحكم تعالفة الفانون على فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون فد صدر قرار نهائي يكون على فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون على فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون على فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون على فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي

من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ضد الطاعن والمطعون ضدها بطردهما من لجديقة التي استأجراها بناء على طلب ملاكها تأسيسا على أن المطعون ضدها أجرت من الباطن إلى الطاعن الجزء الذي تستأجره إذ أن مثل هذا الفرار لايحوق أية حجية فيا بين الطاعن والمطعون ضدها إذ يشترط للنمسك بحجية الأمر المقضى حولي ما جرى به قضاء هذه المحكة حائماد المرضوع والحصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروسة وإذ كان الطاعن والمطعون ضدها مدعى عليهما أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن المعدون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعدد بحجية قرار اللجنة المشار إليه ما المعمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعدد بحجية قرار اللجنة المشار إليه ما

وحيث إن الطاعن يتعى على الحكم المطمور فيه بالدب الثائث القصور في النسبب وتناقض الأسباب وتهازها والخطأ في القانون وذلك من الملائة أوجه حاصل أولها أن الحكم المطمون فيه رغم إشارته إلى بعض عبارات المقسد المؤرخ ١٩٧٣/٧/١ من أن الطاعن كان يشارك المطمون ضدها في احتبار الأطيان بالاصافة إلى قيامه بالإدارة إلا أنه قرر في الوقت ذاته أن هذه الشاركة لا تضفى عليه صفة المستأجر مما يعيبه بتناقض وتها ترأسابه علاوة على أنه لم يرد على دفاع الطاعن مخصوص عدم سماع الدعوى . وحاصل الوجه الثاني أن الطاعن مسك ببطلان إجراءات أمر الاداء لإعلانه بالشكايف بالوفاء في على عمله عليه في إقامته إلا أن الحكم المطمون فيه لم يحث هذا الدفاع الجوهري بما يعيبه بالقصور في النسبيب، وحاصل الوجه الثالث أن الفوائد تحسب طبقا للمادة ٢٧٣ بالقصور في النسبيب، وحاصل الوجه الثالث أن الفوائد تحسب طبقا للمادة ٢٧٣ من المطالبة بالفوائد فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في الفانون باحتسابه الفوائد من تاريخ المؤلذار .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول بما سبق بيانه عند الرد على الوجه الأول من السهب النانى من أن الحكم المطمون فيه قد انتهى سانغا إلى تكيين. العلاقة بين المطربين بأنها شركة وليست علاقة إيجارية مما يخضع لقانون الإصلاح الزراعي ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس و إذ التفت الحميم المطمون فيه عن هذا الدفع ولم ير محلا لإعمال أحكام القانون رقم ٥٧ السنة ١٩٦٩ للطاهون فيه عن هذا الدفع ولم ير محلا لإعمال أحكام القانون والمات عصيح القانون و والنعي هي وجهه الذي غير مقبول ٤ ذلك أن العريضة ألتي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي سه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة سرط التمكيف بالوفاء بالعريضة و بها تنصل الدعوى بالقضاء و إذ لا يتعلق شرط التمكيف بالوفاء بالعريضة و إنما هو شرط لصدور الأمر وكان الطاعن لم ينع بأى عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التمكيف بالوفاء ٤ وكانت محكمة وانسب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التمكيف بالوفاء ٤ وكانت محكمة على الاداء ، فإنه على فرض صحة ادعاء العاعن بأنه لم يخطر بالنكيف بالوفاء المحارا صحيحا وأنه تمه ك سعلان إخطاره في عل عمله وأن الامر صدر وغم يكون غير منتج ،

وحيث إن النعى في وجهه الثالث مردود ، ذلك أنه و إن كان الأصل طبقا اللهادة ٢٦٦ من الفاء ون المدنى هو سريار الفوائد القانونية من تاريخ المطالية الفضائية بها مالم يحدد الانفاق أو العرف التجارى تاريخ أخر لسرياتها أو ينص الفضائية بها مالم يحدد الانفاق أو العرف التجارى تاريخا أخر لسرياتها أو ينص الما أون من غرذلك ، وكان من القرر أن التنبيه بانوفاء السابق على طاب أمر الأداء لا يعد من قبيل المطالبة الفضائية، فإن الحيم المطعون فيه يكون قدخالف القانون باحتسابه الفوائد من تاريخ ذلك التنبيه ، و إذ نصت المسادة ١٨٧ من الفائد من تاريخ ذلك التنبيه ، و إذ نصت المسادة ١٨٧ من الفائد من الفائد أن الدفع تحسب من يوم البرونستو ) فإن حكما يسرى على الفوائد الفائونية المستحقة على قيمة السند الإذني أو الشيك إذا اعتبر حملا تجاريا ، و إذ لا يلتزم حامل الشيك المعتبر ورقمة تجارية بعمل بو ستو الوفاء وإنما له ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملا تجاريا إذا كان من وقعه تاجرا أوكان تحريره مترتبا على عمليات تجارية ،

لحساكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد امتبر الطاعن تاجرا فإن وابر ذلك صعلى خلاف ما ذهب إليه الحكم – اعتبار حميع الشيكات موضوع النزاع التي تعبها أوراقا تجارية مادام أنه لم يثبت أنه سحيما لعمل غير تجاوى ، وبالتالى مريان القوائد الفانونية بالمدمة لها بواقع ه / من تاريخ إفادة البنك بالرجوع هلى الساحب باعتباره الناريخ التابت للامتناع عن الوفاه ، وإذكان البين من مدورات الحكم المطون فيه أن هذا التاريخ الأخير ساق على تاريخ النفيه بالوفاء الذي اعتد به الحكم خطا لعمريان الفوائد، ونان تصحيح هذا الحفا الذي تردي فيه الحكم خطا لعمريان الفوائد، ونان تصحيح هذا الحفا الذي ترديد فيه الحكم خطا لعمريان الفوائد، ونان من المقرر أن الطاعن إذا لم يستفد من طعن وحده في هذا الحكم ، وكان من المقرر أن الطاعن إذا لم يستفد من طعنه فلا يجوز أن يضار به فإن هذا الحفا الا يصاح مبها لقض الحكم .

وحيث إنه لمــا تقدم يتعيز رفض الطعن .

### جلسة ۲۱ من ديسمير سنة ۲۸ م

برناسة السيد المستشار / محمد محرد الباجوري نائب وتيس المحكمة وعضوية السادة المستشار بن : سيملال الدين أنسى ، هاشم قوامه ، مرزوق فكرى و واصل ملاء الدين ،

# (YY-)

## الطعن رقم م ١ لسنة ٢ م القضائية :

را ــ أحوال شخصية و أجانب " . دعوى و إجراءات نظر الدووى " .

دمارى الأحوال الشخصية وجوب نفارها مجلسة سرية • انعقاد إحدى الحلسات في علائرة كلا يخل بميذا السريه طالما فم يترافع فيها الطرفان •

- ( ٣ ، ٣ ) أحوال شخصية « أجانب ٣ . توثبق . قوة الأمر المقضى .
- (٢) عقد زواج الأبياب توثيقه ليس شرطا لساع دداوى المطالبة بالحقوق المترئية
   حيل إبطال الزواج •
- (٣) قوة الذي الدكوم فيه لا يلحق إلا منطوق الحكم رما ند يكون مرتبطا من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطا وثرقا - تعرض المحكمة - تزيدا - إلى مشألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للنصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى .

١ — المقرر في تضاء هذه الحكمة أن الده وي المتعلقة بمسائل الاحول المشخصية يتمين نظرها في غير علانية و بحضور أحد أهضاء النيابة العامة على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك إعمالا انمس المادتين ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردتين في الكتاب الرابع منه والذي أقى عليه المقانون شقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى ، وكان البين من الأوراق أن عضر جلسة ١٩٦٨/١١/٢ — وهي الجلسة الأولى التي نظرت فيها الدعوى أمام عكمة الاستشاف — تضدن ما يفيد عقدها في علانية ولم يثبت فيه حضور أحد أعضاء النيابة العالمة ، إلا أنه لما كانت محاضر الجلسات التالية الني أجلت أحداً عضر الجلسات التالية الني أجلت

المكة نظر الاستثناف إليها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة المشورة كما تضمنت جميع هذه المحاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت في واقع الأمر، بين الطرفين في هذه الجلسات دون الجلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أى من الطرفين طلبات ما وأختتمت بقرار المحكمة بتأجيل الدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعه وتسكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ١٩٨٠/١١/٢ السالفة الذكر في علائية و بغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة بفرض حصوله بد لا يكون قد فوت على الطاعن حقا أو أخل بالدرية الواجب توافرها عند نظر المعوى .

مفاد نصوص الكتتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذي أبقى عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي ، والتي تحكم إحراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجاب ، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إطال الوواج أن يكون العقد موثقا توثيقارسميا .

٣ المقرر في قضاء هذه المحكة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا إيمنطوق الحكم وما كان من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وأنه إذ عرضت المحكة - تزيدا في بعض أسبابها -- إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في المعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا تكون إله قوة الشيء المحكوم فيه .

#### الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

وحيث إن الوقائع ـ على مايين من الحكمين المطعون فيهما وسائرالاوراق ـ عجمل فى أن المطعون عليها ـ وهى قبرصية ـ أقامت اللاعوى رقم ٢٠ عملها م (١٩)م٠

لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية أجانب غير مسلمين أمام محكة الإسكندرية الاندائية ضد الطاعن الايطالي الجنسية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية مقدارها ٣٠ جنيها وتعويضا قدره ١٠٨٠ جنبها وهو ما تساوى نفقة ثلاث سنوات تأسيساً على أنه تزوجها في ٢١/٥/٥/٥ في كنيسة الروم الارثوزكس بالاسكندرية وفقا للطقوس الدينية لتلكالطائفة ثم تبينتأنه متزوج بأخرى فاستصدرت ضده حكما نهائيا بإبطال زواجها منه لهذا السبب وإذ تقضى المادة ١٢٩ مكررا من القانون المدنى الإيطالي \_ الواجبالتطميق \_ بإلزام الزوج المسئول عن بطلان الزواج بتعويض الزوج الآخر حسن النية بماساوى نفقة ثلاث سنوات وبأن يؤدى إليه نفقة شهرية فقدأقامت الدعوي. وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم سماع الدعوى وبإحالتها إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن هو المسئول وحده عن بطلان الزواج وأنها كانت حسنة النية وقت انعقاده ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٨٠/٦/٣٠ برفض الدعوي . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستثناف وقم ١ للسنة ٣٦ ق 🕳 أحوال شخصية أجانب الاسكندرية وفي ١٩٨١/٢/٨ حُكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعوون عليها حالة الطاعن العائلية والاجتماعية والمسالية ومقدار ما تحتاجه من نفقة ، و بعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٨٢/١/٩ بإجابة المطعون علمها إلى طلبها . طعن الطاعن في هذا الحكم ــ وسابقه ـ بطريق النقض وقدَّمت النيانة مذكرة أبدت فها الرأى بنقص الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة الترمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكين المطعون فيهما بطلامهما وفي سان ذلك يقول أمهما صدرا بعد أن نظرت الدعوى في ١٩/١١/١٨٠ بجلسة علنية ودون حضور أحد أعضاء النيابة العامة وذلك بالمخالفة لحكم المادتين ١٩٧١م ١٩٧٨ من قانون المرافعات وتقضى أولاهما بنظر دعاوى الأحوال الشخصية للاعجانب في غرفة مشورة وتانيتهما بوجوب تمثيل النيابة العامة في هذه الدعاوى مما يعيب الحكين بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في غبر ممله ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعاوى المتعلقة تمسائل الأحوال الشخصية متعين نظرها في غير علانية وبجضور أحد أعضاء النيابة العامة على أن يصدر الحُمكَم فيها علنا وذلك إعمالا لنص المــادتين ٨٧١ و٨٧٨ من قانون المرافعات السَّابق الواردتين فى الكنتاب الرابع منه والذي أبق عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي، وكان البين من الأوراق أنْ محضر جلسة ٣ [١١ •٨ -وهي الحلسة الاولى التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستثناف 🗕 تضمن ما يفيد عقدها في علانية ولم شبت فيه حضور أحد أعضاء النيابة العامة ، إلاأنه L كانت محاضر الجلسات التالية التي أجلت المحكمة نظر الاستاناف إلها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بما فىغرفة المشورة كم تضمنت حميع هذه المحاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت فيواقع الأمر بين الطرفين في هذه الحلسات دون الحلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أي من الطرفين طلبات ما وأختتمت بقرار المحكمة تأجيل الدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن تقديم مذكرة بدفاعه و تكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ٢٩٨٠/١١/٠ · السالفة الذكر في علانية وبغير حضور أحد أعضاء النيانة العامة ــ بفرض حصوله – لا يكون قد فوت على الطاعن حقا أو أخل بالسرية الواجب تو افرها عند نظر الدعوى ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الصادر في السبيب ويقول في بيانه أمم عكمة الاستثناف بعدم سماع الدعوى لعدم توثيق عقد الزواج مثار النزاع أو افراغه في الشكل الرسمي طبقا للحدة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٥٤ بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع على سند من أن توثيق زواج الأجاب ليس شرطا لانعقاده وإنما هو شرط لدماع الدعوى به عند الانكار فلا محل لهذا الدفع مادام الزواج مقرا به ، وذلك على أرغم من أن تخلف الرسمية يترتب عليه المعدام العقد ، هذا إلى أنه لم يعرض لشروط محمة الزواج في قانون بلدكل

من الزوجين وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب ، فضلا عن الحطأ فى تطبيق. القــانون .

وحيث إن هذا النبي غير سديد، ذلك بأنه لما كانت مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذي أبق عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات الحالى، والتي تحكم جراءات دعاوى الاحوال الشخصية للاعجاب، لاتستوجب لساع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد رواج الطاعن بالمطعون عليها، فقد تقرر بالحكم النهائي الصادر في الدعويين رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية أجانب الاسكندرية بما لا مجال معه للتمرض لمدى توافر شروط صحة هذا الزواج لما فيه من مساس بحجية ذلك الحكم ، فأن النبي على المحمون فيه رفضه الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم توليق عقد الزواج وعدم تعرض لغدم توليق عدد الزواج وعدم تعرض لشروط صحة الزواج في قانون بلد كل من الزوجين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النحى بالسبين النانى والنالث على الحكين المطامون فيهما الحلما في تطبيق القانون والقضور في النسبيب ، وفي بان ذلك يقول الطاعن أنه طبقا للحادة ١٣٦ مكررا من القانون المدنى الإيطالي يشترط للحكم عليه بالنفقة والتعويض المطالب بهما ثبوت مسئوليته عن بطلان الزواج وأن تكون الزوجة حسنة النية ، وإذ قضت اعكة للطعون عليها بهذين الطلبين دون أن تستظهر حسن نيتها واستندت في إثبات مسئوليته عن بطلان الزواج إلى حجية الحكم السابق صدوره في دعوى الابطال قولا منها أن هذا الحكم قطع في أنه المتسبب في البطلان وأن قضاءه في هذا الصدد حاز قوة الأسر المقضى المدرفها هذا الحكم وأن الفصل في طلب إبطال الزواج الذي كان مطروحا فيها لا يقتضى التعرض لمسئولية أحد الزوجين عن البطلان وأن الحكم لم يعرض لحذا الأمر إلا في مقام بيان من تازمه مصاريف تلك الدعوى فلا يحوز حجية في الدعوى الإنهنة وهو ما يعيب الحكين المطعون فيهما بالحطأ في تطبيق القانون فيلا عن الفصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في ممله، ذلكبائه لمـا كـان المقرر في قضاءهذه الحكمة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ، وما كان من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وأنه إذا عرضت المحكمة ـ تزيدا في بعض أسبامها \_ إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بهـــا حاجة إلىها للفصل في الدعوى ، فان ما عرضَت له من ذلك لا تكون له قوة. الشيء المكوم فيه ، وكان موضوع الدعويين رقمي ؛ و ٥ لسنة ١٩٧٨ كلي أحوال سمصية أجانب الاسكندرية السابق إقامتهما من طرفي الطعن ينصب على طلب إبطال زواجهما تبعا لقيام زوجية سابقة بين الطاعن وأخرى وهو ما ينعارض مع ما تقضى به شريعتهما من حظر تعدد الزوجات وإذ كان. الفصل في هذا الموضوع لا يقتضي البحث في مسئولية أي من الطرفين عن. إبطال الزواج لأنه يترتب على مجود ثبوت قيام الزوجية السابقة، فان ما أُورده الحكم الصادر في هاتين الدعويين في معرض تسبيبه إلزام الطاعن بمصروفاتهما من أنه هو المسئول عن إطال الزواج لا ينطوى على فصل في هذه المسألة التي لم تكن مطروحة على المحدَّةِ ولا يَقتضيها الفصل في النزاع المعروض علمها وبالتالي يحق للطرفين التناضل فبها في الدعوى الحالية التي أقامتها المطعون علما للطالبة يحقوقها القانونية المتربة على مسئولية الطاعن من إبطال الزواج . لم كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكين المطعون فهما أن الحكمة. وإن طبقت حكم المــادة ١٢٩ مكر را من القانون المدنى الايطالي على موضوع الدعوى باعتباره قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج الطاعن ، إلا أنها أغفلت البحث في مدى توافر حسن النية لدى المطعون عليها الأمر الذي جعله القانون المشار إليه شرطا لاستحقاقها النفقـــة والتعويض المطالب بهما ، وإذ كان ذلك ، فان الحكمين المطعون فسهما يكونان معيمين بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب مما يوجب نقضهما على أن تكون. مع النقض الاحالة .

## جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السبد أستشار / محمد محمود الباجووى نائب وثيس الهسكة ؛ وعضوية السادة الهستشارين ؛ محمد جلال الدين وافع وجلال الدين أنسى وهاشم قراعة وواصسال علاء الدين .

## (TTI)

## الطعن رقم ١ ٥ لسنة ١ ٥ق \* أحوال شخصيه ":

.. ( ) بطلان « بطلان الأحكام » . حكم « بيانات الحكم .

خلو الحدكم ، بيانات حضور الخصوم أو غيابهم · م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٢٣ لهـنة ١٩٩٣ ، لا بطلان · ملة ذلك ·

- (٣ ، ٢) أحوال شخصية « غير المسلمين » . بطلان الزواج . العنة . محكة الموضوع « سلطة محكمةالموضوع » .
- (٢) الدنة ماميتها انعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر مانعا من مواقع انعقاد
   الرواج تحققها أنه يطلان الزواج بطلانا مطلقا -
- (٣) تقدير المسافع الطبوبي أو العرضي الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية ما تستقل يتقديره محكمة المنوضوع من إقامت فضاءها على أساس سائغ .

ر - المَدة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ وإن أوجبت تضمين الحكم سبانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم، إلا أن هذه المُدة حكم سبانات معينة من بينها حضور الحطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الحطأ الحسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم سبان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن ياقلل الحكم إثبات حضور الحصوم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلانه.

٧ - مفاد المادتين ٧٧ ، ٤١ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية الاقباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٩٣٨ أن العنة وهي انعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تمتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسي نتيجة عنه عضوية او مرده إلى بواعث نفسية لأن هذا المانع تصل بأمم واقع تعلق بالشخص. ويجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلا بطلانا مطلقاً .

تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجى زواله ويحول دون.
 مباشرة العلاقة الزوجية هو – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة – ممايدخل في سلطة محكة الملوضوع دون رقابة عليها من محكة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائفة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر كه والم افتح وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع حس على مايين من الحكم المطعون فيسه وسائر أور قى الطمن حس تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية أمام محكة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطامن بطلب الحكم ببطلان عقد زواجها منسه . وقالت بيانا لها أنهما قبطيان أرثوذكسيان وتزوجته فى ١٩٧٨/١/١٤ طبقا لشريعهما ورغم احتباسه لها أكثر من ثمانية شهور فقد ظلت بكرا لإصابته بعنه قبسل الزواج أعجزته عن القيام بواجباته الزوجية مما حدا بها إلى الانفصال عنه فى ١٩٧٩/١/١٤ ، وإذ انعقد زواجهما باطلا فقد أقامت دعواها . حكت المحكة فى ١٩٧٩/١/١٠ بنسلب الطبيب الشرعى لتوقيم الكشف الطبي على الظاعن لبيان ما إذا كان مصابا بعجز جنس

وتاريخ إصابته ومدى قالميته للبرء منه 6 وبعد أن قدم الطبيب تقريره حكمت في ١/٩٥ بوفض الدعوى . إستأنفت المطعون عليها هسذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٨ لسنة ١، ٩ ق القاهرة ، وبساريخ ٢٩٨١/٦/٣ حكمت محكة الاستثناف بإله . الحكم المستأنف وبطلان عقد زواجها من الطاعن . طعن الطاعن في عذ الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض عضن ، وعرض الطعن على ا: كمة في غرفة مشورة فحمدت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالوجهين الأولين من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان . وفي بيان ذلك يقول إن المحكم لم يشتمل على بيان المذكرات المقدمة منه إلى محكة الموضوع بدرجتيما وما تضمنته من دفاع جوهرى كما أغف ل بيان حضور الخصوم أو غيابهم غالفا بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك انه لما كانت المادة ١٧٨ من قانون الملافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ وإن أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بنها حضور الحصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة حكم يبين من نقرتها الثانية – لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الحطأ الحسيم في أسماء الحصوم وصفاتهم وكذا عدم قبيان أنماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن إغفال الحكم إثبات حضور الحصوم أو غيابهم لايترتب عليه بطلانه ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين بالوجه الأول ماهية دفاعه الحوهرى الذي أغفل الحكم الإشارة إليه وأثر هدفا الإغفال في قضائه مما يكون نعيه في هدف الحصوص مجهلا غير مقبول ، فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الاول وساقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه سطلان عقد الزواج على سند منأن القول قول الزوجة فى أنها لازالت بكرا وأن الطبيب

الاستشارى أثبت أن غشاء بكارتها سلم لايسمح بحدوث اتصال بإيلاج كامل وأن استمرار العشرة الزوجية بينهما قرّابة خمسة شهور ممك لم يختلفا فيه يقطع بإصابته بعنة نفسية سابقة على الرواج ، في حين أن الأخذ بقول الزوجة بشأن بقاء بكارتها لاسند له من أحكام الشريعة المسيحية وأنه ماكان ممكن للطبيب الاستشاري دون أن يوقع الكشف عليه وبعد أن أثهت الطبيب الشرعي الذي ندبته محكمة أول درجة سلامته من الإصابة بعنة عضوية أن يبنزم بإصابته بعنة نفسية من مجرد الكشف الطبي على الزوجة وتقرير سلامة غشاء بكارتها فضلا عن أن مناط الاستدلان بذلك على إصابته بالعنة النفسية أن يكون قد عجز عن الانصال بزوجته بعد أن مكنته من نفسها . وإذ نازع في بقاء بكارة الزوجة ، وطلب توقيع الكشف الطبي عليها وإحالة لداعوى إلى التحقيق لإثبات أنهما لم تمكينه من نفسها في ظروف نفسية تيسر الاتصال بها على قصر مدة العشرة بينهما التي لم تتجاوز ثلاثة شهور والتفتت محكمة الاستثناف عن هسمذا الدفاع إلحو هرى وعولت في حكمها على ما أثبت التقرير الاستشارى من بقاء بكارة الزوجة رغم استرار معاشرته لها قرابة خمسة شهور بمتمولة أنهما لم يختلفا فيمدة العشرة مع أن هذه الواقعة ليس لها مورد من الأوراق وأطرح الحكم ما لإقامة الزوجة دعوى ببطلان الزواج للإكراه من دلالة على عدم تمكينها لهمن نفسها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٧ من مجوءة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية الاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٩٨ على أنه " لا يجوز الزواج أيضا في الأحوال الآتية (أ) إذاكان الدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضي لا يرجى زواله يمنعه من الانصال الحاسي كالمنة والخنونة والخصاء " . . . وفي المادة ٤١ منها على أن قد كل عقد يقع مخالفا لأحكام المواد . . . ٧٧ يعتبر باطلا . . . والزوجين وكل ذي شأن حق الطعن فيه " . مفاده أن العنة وهي انعام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليب ومتحققة كاعلم سواء كان العجز الجنسي تثييجة عنه عضوية أو مرده إلى بواعث

غفسية لأن هــــذا المــانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص وبجعله غير صالح للزواج فيكون عِقــــد الزواج باطلا بطلانا مطلقا ، وكان البين من الحكم المطعون فيـــه أنه استدل على أن الطاعن مصاب بعنة نفسية غير قابلة للشفاء ومصاحبة لانعقاد الزواج بما أثبته التقرير الطبي الاستشارى من أن المطعون علىها لازالب بكرا وأن التمزق بغشاء البكارة قديم غير كامل لم يحــــدث نتيجة إيلاج ولا يقوم دليــل مادى على مايدعيه الزوج من اتصاله بها بإيلاج كامل وحصول أجهاض وتداخل جراحى لإعادة البكارة واستخلص من ذلك ومن مماشرة الطاعن لزوجته بضعة شهور انه مصاب بعنة نفسية لايرجى شفاؤها صاحبت انعقاد الزواج ورتب على ذلك القضاء ببطلانه ، وكمان تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي لابرحي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجيـــة هو ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ ممــا يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها علىأسباب سائغة . لمـــاكــان ذلك ، وكان ما أفصح عنه الحكم من أن بقــاء المطعون عليها بكرا رغم دوام المعلاقة الزوجية بضعة شهور يدلُ على إصابة الطاعن بعنــة نفسية ، استُدلالاً سائغاً له مورده من الأوراق ويكفي لحمنسل قضائه سبطلان الزواج ، وكان ما اورده تزيدا من أنه لا خلاف بين الطرفين في أن مدة العشرة الزوجية قرابة خمسة شهور وأن القول في بقاء البكارة قول الزوجة لا أثرله في قضائه طالمًا أن الطاعن أقر أن العشرة استدامت ثلاثة شهور وهي مدة كافية للكشف عن عجزه عن مباشرة زوجته خلالها ، وأن دعامة الحكيم في بقاء البكارة ما أثبته التقرُّ والاستشارَى في هذا الحصوص، فإن النعي عليه بالحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . لماكان ما تقدم وكمان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه باشر زوجته بايلاج كامل عدة مرات وحملت منه يتعارض مع ما تمسك به من امتناعها عن تمكينه من نفسها واستدلاله على ذلك بدعوى بطلان الزواج للاكراه التي أقامتها ضده وما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإشبات واقعة الامتناع هذه ، فإنه لا على محكمة الاستثناف إن هي أطرحت دلالة هذا الدفاع ولم تستَجب إلى طلب تحقيقه . و يكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الخموص على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۲۹۸۲

برئاسة السيد المستشاد / عبد العزيز عبد العاطمي اسماعيل نائب رئيس الاكمة ، رعضوية السادة المستشادين: يحييالعموري نائبـرئيس.لمحكة، محمد المرسى فتح الله ، سعد بدر رجوجس.أسحق.

(YYY)

## الطعن رقم ١٦٦ لسة ٣٤ القضائية :

التزام . خلف

التزام الخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه . م ١٤٦ مدنى .

مؤدى نص المادة ١٤٦ من القانون المدنى أن من يكتسب ممن يستخلفه حقا عينيا على شيء معين يلتزم بما تعاقد عليه السلف متعلقا بهذا الشيء متى كان هذا التعاقد سابقا على انتقال هذا الحق العيني إليه وكان ما يرسمه العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستلزمات الشيء وكان الخلف عالما بها وقت النقال الحق إليه ، ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشيء إذا كانت عددة لهبأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية المبيع من رقبة ومنفعة إلى المشترى — ما لم ينص العقد على قصرها على أحدهما — بما يكلها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف عدد النطاق من مستلزمات الشيء يلتزم به الخلف متى كان عالما به وقت النعاقد ، باعتبار المنفعة من مستلزمات الشيء الذي انتقل إليه كاثر من آثار عقد البيع .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع 🗕 على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعين أقاما الدعوى رقم ووع لسنة وو مدنى كلى القاهيرة يطلب إلزام المطعون ضدها الرابعة يتقديم كشوف الحساب الإحمالي بإبرادات سينما كابرو بالاس عن المدة من ١٩٦٤/٨/٠ وبـالزام المطعون ضدهم الثلاثة الأول متضامنين بأن يؤدوا لها نسبـــــة ٣ ٪ من الايراد الإحماليُ الذي تسفر عنه كشوف الحساب مناصفة بينهما عن المدةمن ١٩٦٤/٨/٢ وحتى ٧٧/٤/٣٧ مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية ، وقالا بيانا لذلك أنه تم الاتفاق بين السيدة . . . مالكة العقار رقم ٣ شارع الألفي بالقاهرة هيمين شركة فِوكسَ لِلقَوْن العشرين ﴿ المطَّعُونُ صَدُّهَا الرَّابِعَةَ ) على أن تستغل الشركة دان العرض القائمة على المقار من ١/٠٠/١٠ حتى ١٩٠٠/٤/١٨ مقابل استحقاقها نسبة مئولة من الالراد اليومي تدرجت إلى أن بلغث ١٦ ﴿ ٢ عن المدة من ١٩٥٨/١/٠٥ حتى نهاية العقد على أن يستحق الطاعنان ٣٪ من هذا الايراد اليومي اعتبارا من ١٩/٤/٠٥ ، وأنهما استمرا في قبض مستحقاتهما حتى فرضت الحراسة على المسالكة في ١٨٠/١٠ ثم قامت الحراسة التي يمثلها المطعون ضده الأول بالوفاء بحصتهما حتى ١٩٦٤/٨/١ تاريخ تسليم العقمار إلى شركة القاهرة للتأمنالي أدمجت في شركة القاهرة التأمن الأهلية (المطعون ضدها الثانية) بعـــد شرائها العقار إلا أن الشركة العامة لدور السينها القائمة على استغلاءًا توقفت عن صرف النسبة المقررة لهما. قضت عكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضده الأول ويرفضها بالنسبة للباقين . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستاناف رقم ١٦٤٤ سنة 🗚 ق وبتاريخ

۱۹۷۲/۱۲/۲۸ قضت محكمة استثناف القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ثم قدمت مذكرة أخرى أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها الأخير .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون المدنى وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بتطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدنى التي تقضى بانتقال الالتزام إلى الخلف الخاص متى كان هذا الالتزام من مستلزمات الشيء وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه لا أن الإقرار المؤوخ مهر به أنشأ لها حقوقا شخصية تتممل بدار السينما التي انتقلت إلى المطعون ضدهما الثانية والثالثة وهي من مستلزماتة ويعلم بها المطعون ضدهما مسالفي الذك وجهاه إليها في ١١ ، ١٤/٨/٢٤ قبل بيج العقار إليهما باعتبار أن غانة الشيء من مستلزماته إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر عمير وبدياة أفي تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النحى سديد ذلك أنه لما كانت المسادة ٢٤٠ من القانون المدنى تنسر على أنه إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصيا تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى سلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستازماته ، وكان الخلف الخاص يعلمها وقت انتقال الشيء إليه "وكان مؤدى هذا الذي أن من يكتسب الخاص يعلمها وقت انتقال الشيء اليه "وكان مؤدى هذا الذي أن من يكتسب الشيء متى كان هذا التعاقد عليه السلف متعلقا مهذا الشيء متى كان هذا التعاقد السابق من حقوق أو التزامات من مستازمات الشيء وكان الخلف علما مها تعالى المنقل الحق اليه وكان ما يتبه من حقوق أو التزامات من مستازمات الشيء وكان الخلف علما الشيء وكان تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آنار عقد البيع ملكية المبيع من رقبة ومنفعة إلى المشترى – ما لم ينص العقد على قصرها على أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق عليه أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق عليه أحدهما — بما يكلها و بما يحدها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف عدد النطاق عليه السلف عدد النطاق المناس المقدع المناس المناس المناس الشهر عليه السلف عدد النطاق المناس المناس

انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف مي كان عالما به وقت التعاقد باعتبار المنفعة من مستلزمات الشيء الذي انتقل إليه كأثر من آثار عقد البيع . لما كان ذلك وكان التزام مالكة دار السيما قبل الطاعنين بنسبة معينة من غلة هذه الدار قيدا واردا على منفعتها بها سابقا على انتقال ملكية هذه الدار إلى المشترى فإن هذا الالتزام ينتقل إلى هذا الخلف الخاص باعتباره من مستلزمات هذا الشيء يا وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى على سند من أن غلة دارالسيما ليست من مستلزماتها يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

## ( 7 7 7 )

#### الطّعن رقيم . ٩ لسنة ٨٤ القضائية :

- (۲،۱) إيجار « إيجــار الأماكن » . عقد « سريان العقـــد » . خلف . شيوع .
- (١) سريان مقود إيجار الأماكن على المسألك الجلديد · م. ٣ ق ١٩٧٧ شرطه ·
- ( ۲ ) ثبوت حق إدارة المسأل الشائع الشركاء مجتمعين أو لأغلبي بم المطلقة دون سواهم المسادنان ۲۸،۲۸، ۸۲۸ مدنی - مؤداء -

مؤدى نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ أن عقود الإيجارالتي تمرى في مواجهة المالك الجديد ، ولولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي لا تمكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة ٤٠ له حق التأجير طبقا للقانون .

٢ — لماكات إدارة المال الشائع طبقا لصريح نص الماداين ١٨٦٠٨٢٧ من القانون المدنى لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو فى القليل الاعظيمة المطلقة المشركاء محسوية على أساس الانصباء ، ولا تثبت لسواهم ، فيحق لباتى الشركاء فى اعتبار الإيجار الصادر من أحدهم غير قائم بالنسبة لهم فى حصصهم بل وفى حصة الشريك المؤجر ذاته و باعتبار المستأجر متعرضا لهم فها يملكون

إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقات ملكية الشريك المؤور إلى بافي الشركاء انتقلت غير محملة بذلك العقد، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ . . . . عمل الذاع حسادر لصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان يملك نصف الانصبة شيوعا في العقار الكائن به شقة النزاع ، فأن هذا العقد حتى لو اقترن بموافقة بافي الورثة، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الأنصباء، ولا يسمرى في حق الطاعن باعتباره مال كاعلى الشيوع للنصف الآخر سواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يملك الطاعن في كل ذرة من ذراتها ، وتسكون ملكية حصة الشريك هذه قد انتقلت إلى الطاعن بعد الشراء غير محملة بعقد الإيمار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ سابق على انتقال الملكية ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمنا، وهو الأم النقل ، انتقل هندأ وراق الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و مماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.» والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائر الأوراق – تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ كلى طنطا ، ذهب فيها إلى أنه وآخر كانا يمتلكن العقار المبين بالصحيفة مناصفة وشيوعا ، وإذ شب خلاف بينهما وتقدرت القسمة فقد ابتاع حصة شريكم ، وبعد أن تسلمها فى ١٩٧٢/٢/ ، ورعد إيجار مؤرخ ٨ /٩٧٢/٢ ، عن شقة بذات العقار صادر لصالح المطعون ضده من أحد ورثة شريكه السابق ، بذات العقار صادر لصالح المطعون ضده من أحد ورثة شريكه السابق ،

وإذ كان العقد غير نافذا في حقه لصدوره ممن لا يملك أغلبية الأنصباء في الشيوع ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بطرد المطعون ضده من شقة النزاع والتسليم . بنارخ ١٩٧٩/١٢/٣٣ قضت محكة أول درجة بالطرد والتسليم . استأنف المطعون ضده بالاستئنافي . ٤ لسنة ٧٧ طنطا ، وفي ٤ /١٩٧٧/١١ حكت المحكة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم عطريق النقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الزئير النبابة رأس .

وحيث إن حاصل ما ينعاد الطاعن بسببي الطعن ، أن ما انهي إليه الحكم المطعون فيه من نفاذ عقد الإبجار محل التداعي في حقه ، استنادا إلى أن المؤجر – وهو شريك على الشيوع – يملك في كل ذرة من ذرات العقار فيكرن له حق التأجير ، وإلى ما تقضى به المادة ٢٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٩ من نفاذ العقد في حق المالك الجديد ، ولو لم يك تاريح ثابت سابق على نقل الملككية ، ينطوى على خطأ في تطبيق القانون و تأويله ، ذلك لأن إيجار المال الشائع باعتباره من أعمال الادارة معقود لاصحاب أغلبية الانصباء، وهو الأمم المفتقر في المؤجر ، إذ لا يعدو أن يكون أحد الورثة لمالك النصف شيوعا ، فلا يملك إبرامه ولا يكون العقد نافذا في حق بابي الشركاء ، ولا على لإعمال المادة صحيحا من علكه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال ، إذ افترض علمه بواقعة التأجير ورضائها من تقديم المطعون ضده عقد الايجار في دعوى مقفيض الأجرة أقامها صد الشريك المؤجر له ، دون أن يختصم فيها و بالتالي لم يعلم بأمر التعاقد .

وحيث إن هذا النعى بسببيه سديد ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ ـ المقابل للمادة ٣٠ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ـ المادة ٣٠ من القانون المدى ، قد نصت على أنه « استثناء من حكم المادة ٢٠٤ من القانون المدى ، تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد ، ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ تابت بوجه رسمى سابق على النقال الملكية » بما مؤداه أن عقود الإيجار

لألتى تسمى في مو اجهة المالك الحديد ، ولو لم يكن لها تاريخ ثابت سابق على أنقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي لا تكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة من له حق التأجير طبقا للقانون ، وإذ كآن الإيجار من أعمال الإدارة ، وكانت إدارة المُــال الشائع وطَبقًــا لصريح نص المادتين ٨٣٨ ، ٨٣٨ من القانون المدنى لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو في القلمل للاعليمة المطلقة للشركاء مسوية على أساس الانصباء ، بولا تثبت لسواهم ، فيحق لباقى الشركاء فى اعتبار الإيجار الصادر من أحدهم غير قائم بالنسبة لهم في حصصهم بل وفي حصة الشر يك المؤجر ذاته ،و باعتبارً المستأخر متعرضًا لهم فيما بملكون إذا كنان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقلت ملكية الشريك المؤجر إلى باق الشركاء القلت غير محملة رَّلك العقد ، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك ، وكان أَلْثَابِتُ بِالْاوِرَاقُ أَنْ عَقَــٰ الْإِنجَارُ الْمُؤْرِخِ ١٩٧٢/٢/١٨ ـ محل النزاع ــ صادرًا الصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان عملك نصف الانصبة نشيوَعا في العقار الكائن به شقة النزاع ، فان هذا العقد حتى لو اقترن عِوْ اَفقة باق الورثة ، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الانصباء ، ولا يسرى في حق الطاعن باعتباره مالكا على الشيوع للنصف الآخر ، سواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يمتلك الطاعن في كل ذرة من فراتها ، وتكون ملكية حصة الشريك هذه قمد انتقلت إلى الطاعن بعد للشراء غير محملة بعقد الابجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ ثابت سابق على اشقال الملكية، ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمناً، وهو الأمر الذي تخلو منه أوراق الدَّعوى ، إذ تتعذر أن نسب لهرضاء ضمني دلالته علمه بالعقد االذيأودع دعوى لم بختصم فيها الطاعن، وإذ خالف الحكم المطعونفيه هذا النظر وذهب إلى أن الايجار الصادر من شريك على الشيوع لا يملكأغلبية الانصباء صحيح نافذ قبل باقي الشركاء وفي مواجَّهة من انتقلت إليه الملكمة اعمالا للمادة ٢٢ من القانون٢٥ لسنة ١٩٦٩ ، واستدل على علم الطاعن بالعقد من إبداعه دعوى لم يكن خصها فها ، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شايه فسأد في الاستدلال ، مما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

## جلسة ۲۳ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برناسة السيد المستشار / محدى الحول نائب رئيس الهكمةرئيسا «وعضوية السادةالستشارين» هزت حدود ، على السعدنى ، محمد مختار منصوو ومحمد لبيب المرصفى .

# ( ۲ ۲ ٤ )

## الطعن رقم ٤ ٥٥ لسنة ٩ ٤ القضائية .

- (۲،۱) أعمال تجارية . شركات .
- ( ١ ) تَكُوينَ أَو إنها، الشركات من الأعمالالنجاوية بالنبعة لمن تتموافرشروطها بالنسبة له ~ للة ذلك •
- ( ۲ ) الشريك الموصى في شركة النوصية . ليس تاجرا . اشتراكه في تكوين الشركة أو
   التضائة نصيبه في أزباحها أو في نائج تصفيتها . عدم اعتباره عملا تجاديها .
- (٣) إثبات و الإثبات في التصرفات التجارية المختلطة ». أعمال تجارية .

تجارية التصرف بالنسبة لأحدالطرفين ومدنيته بالنسبة للام و وجوب إتباع قواعد الإثبات. للدنية على من كان النصرف مدنيا بالنسبة له ، عدم جـــواز عاجة الدائر إلا طبقا لقوا عد الاثبات المدنية إذا كان النصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .

(٤) إثبات " الإقرار " . محكمة الموضوع " مسائل الإثبات " .

الإتواق فير القضائى . لهكمة الموضوع أن تعتبره دليلامكنوبا أو مجرد قرينة أولا تعند يعد أصلا دون معقب عليها فى ذلك .

- (ه) التزام.
- الالتزام المسالى ماهيته •
- (٦) استناف . حكم " تسبيب الحكم " .

النا. محكمة الاستثناف الحسكم المستأنف . عدم الترامها بفنيد أسباب ما ألفته أرعدانه منه. أو الرد عليها مني أقامت فضاءها على ما يكفي لحله .

- (٧) حكم " تسبيب الحكم ".
- عدم رد الحكم على دفاع ظاهر البطلان لاءيب.
- ( A ) الترام ( انقضاء الالترام " . المقاصة .
- المقاصة القانونية من شروطها أن يكون الديان متقابلين •

 إذ كانت المادة الثانية من الفانون التجارى عندما عددت الإعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينهما تكوين أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانونى خاص بذلك فن ثم تكون من الأعمسال التجارية بالتبعسية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له .

٢: — إذكان الشريك الموصى فى شركة التوصية ليس تاجرا ولا شأن له
 بعملها التجارى ، فإن اشتراكه فى تكوين الشركة واقتضائه نصيبه فى أرباحها
 أو فى ناتج تصفيتها لا يعتبر عملا تجاريا بالنسبة له .

سي من المقرر فى قضاء هذه المحكمة اله إذا كان التصرف حاصلا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا و بالنسبة للاخرتجاريا فإن قواعد الإثبات فالمواد المدنية هى التي تتبع عَلى من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا .

الإقرار غير القضائى نخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها بعد تقدير الظروف التى صدر فيها أن تحتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتسم به أمار دون معقب علها .

إذ كان الالتزام المالى دينا تنشغل به ذمة الملتزم به قبل دائمه ، وكان المحسرر سند الدءوى قد تضمن التزام الطاعنة بأن تؤدى المبلغ المطالب به إلى المطعرن ضدها فإن النعى على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة مدينة بهدذا المناع إلى المطعر ن ضدها بكدن على غر أساس .

 ب المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستثناف ليست ملزمة ففنيد أسباب ما ألغته أو عدلته من الحكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكمها قضاءه على أسبابه الحاصة الكافية لحمله .

 المقرر في قضاء هـذه المحكمة أنه لا يعبب الحكم المطعون فيه عدم وده على دفاع ظاهر البطلان .

من بين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين
 أى أن يكون كل من طرفهما دائنا ومدينا للاخر بذات الصفة .

#### 122

بعد الإطلاع على الأوراق وسمــاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ﴿ المرافعة · وبعد المداولة .

حيث أن الطنن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حلى ما يبسين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطهن تخصل فأن المطمون ضدها تقدمت بتاريخ ١٩٠٥/١١٠ إلى السيد رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبة إصدار أمر أداء بالزام الطاعنة بأن تؤدى لها مبلغ سنة آلافى جنيه تآسيسا على أم اتداين الطاعنة بهذا المبلغ بموجب إقرار مؤرخ ١٩٠٤/٧/٢ يستحق الوفاء في ١٩٠١/١/١٠ ٥ صدر الأمن يتحديد جلسة لنظر الموضوع وقيمت بالدعوى رقم ٢٨١١ سنة ٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإذ دفعت الطاعنة بعصم وجود سبب لهذا الالتزام ردت المطعون ضدها بأنه قيمة أرباحها من الشركة التي كانت بينهما فندت المحكمة خيرا في الدعوى لبيان حقيقة سبب الالتزام وبيان قيمة ما تستحقه المطعون ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التي كانت بينهما ، وبعدا أن ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التي كانت بينهما ، وبعدا أن عدم الخير تقدريره قضت المحكمة بناريخ ١٩٧١/١/١٧ بالزام الطاعنة بأن تنوى إلى المطعون ضدها مبلغ ٢١٤ جنيه و ٩٣٤ مليا ، فاستأنفت الاخيرة

هذا الحكم لدى محكمة استثنافي القساهرة بالاستثناف رقم ١١١١ سنة ٥٥ ق طالبة تمديله إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ستة آلافي جنيه . بساريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ قضت المحكمة للطمون ضدها بطلباتها . طعنت الطاعنة في هذا المحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرو وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أنه كان محددا لنظرالاستئناف جلسة ٩٧٨/١١/٩ التي صادفت عطلة رسميسة فتحدد إداريا لنظره جلسسة ١٩٧٨/١٢/١ ولم تعلن الطاعنة بذلك فلم تتمكن من الحضور أو إبداء دفاعها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، مما يشوبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لماكان من المقسرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النمى المفتقر إلى الدليسسل ، وكمانت الطاعنة لم تقدم سندا لما أوردته بهذا السبب فإنه يكون عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطاعنة تممى بالأوجه الثلاثة الأول من السبب الثانى على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك تقول أن الإقسرار الكتابي الصادر منها إلى المطمون ضدها خاص بتصفية شركة تجارية كانت بينهما ومن ثم يكون الالتزام موضوع هذا المحرر تجاريا يجوز إثبات عكسه بكافة طرق الإثبات . وإذ رفض الحكم المطمون فيه الإثبات بغير الكتابة على سند من أن هذا الالتزام ليس تجاريا بالسبة للطعون ضدها ، ينما يقرر في موضع آخر من أسبابه أن ذلك الحسور إقرار غير قضائه ولا يعتبر حجة قاطعة وإنما يخضع لتقدير الحكمة ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تعليق القانون وبالتناقض في الأسباب مما يستوجب نقضه ،

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المـادة الثانيــــة من القانون النجارى عندما عددت الاعمال النجارية بطبيعتها لم تورد بينها تكوين

أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانوني خاص بذلك ، فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له وكمان الشريك الموصى في شركة التوصية ليس تاحرا ولا شأن له بعملها التجاري ، فإن اشتراكه في تجاريا بالنسبة له . لمـــاكـان ذلك ، وكـان من المقرر في قضاء هـذه المحكمة أنه إذكان التصرف حاصلا بن شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا وبالنسبة للاخر تجاريا فإن قواعد الإثبات في المواد المدنيـــة هي التي تنبع على من كـان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقا لقــواعد الإثبات المدنية إذاكان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولوكان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا . وأن الإقــرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فها أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لانعتد به أصلا دون معقب عليها . لماكان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الظروف والملابسات التي صدر فيهــا الإقرار الكتالي الصادر من المطالب به ، وخلص إلى عدم جواز إثبات عكس هذا الدليـــل الكتابي بغير الكتابة قبل المطعون ضدها لأن الالتزام الوارديه ليس تجاريا بالنسبة لهــــا لمكونها مجرد شريكة موصية وليست تاحرة ولم يكن هذا الالتزام وليد عمليــة تجارية بالنسبة لها . فإن النعى عليه بتلك الاوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب النانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ونحالفت النابت في الأوراق ، وفي بيان تقلق أن الإقسرار الصادر منها تضمن فقط مجرد التزامها بأن تدفع المبلغ الوارد به إلى المطعون ضدها في تاريخ معسين ومن ثم فهو لا يفيد المديونية ولا يقطع بانشغال الذمة أصلا بالمبلغ ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنة قد أقرت كتابة بأنها مدينة بالمبلغ المذكور، يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون وخالف الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لماكان الالتزام المالى دينــا تنشغل به ذمة الملتزم به قبل دائنه، وكان المحرر سند الدعوى قد تضمن التزام الطاعنة بأن تؤدى المبلغ المطالب به إلى المطعون ضدها ، فإن النعى على الحدكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة مدينة بهذا المبلغ إلى المطعون ضدها ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالرجه الحامس من السبب الشانى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه ان حكم محكمة أول درجة لم يذكر سببا لعدم اعتداده بمقدار الدين الوارد بإقرار الطاعنة سوى أخذه بما انهمى إليه خبير الدعوى في تقريره من أن حصة المطعون ضدها من أرباح الشركة هي مبلغ ٢١٤ جنيه و ٣٤٠ مليم رغم ما ساقته المطعون ضدها من مآخذ على تقرير الحبير لحا سندها خاصة عن مدى انتظام دفاتر الشركة ولم يبين الحبكم المطعون فيه ماهية هذه المآخذ من يعبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كنان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستثناف ليست مزمة بتفنيذ أسباب ماألغته أوعدلته من الحسيم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكمها قضاءه على أسبابه الحاصة الكافية لحمله فان الذي عليه بالقصور فيما تطرق إليه من تفنيد لأسباب الحكم المستأنف يكون غير منتج ، وكان الحكم المطورن فيه قد أقام قضاءه على اعتداده بالإقرار الصادر من الطاعنة باعتباره دليلاكتابيا للاسباب السائغة التي أوردها فان النهى عليه بالقصور فيا رد به على أسباب المسائغة لتي أوردها فان النهى عليه بالقصور في رد به على أسباب الحكم المستأنف يكون غيرمقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في مد كرتها المقدمة لمحكة أول درجة بأن المطعون ضدها هي المدبنة ها بنصيبها في الديون التي للطاعنة على الشركة طبقا لابين بالبنسد الاضافي بعقسم الشركة المقدم وأنه بفرض التسايم الجسدلي بأن الالتزام موضوع الدعوى يقسوم على سبب صحيح لتمين أن تقع مقاصة قانونية بين الدينين ، و إذ أورد الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يرد عليه يكون معيبا بالقصور والإخدل بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث إن همذا النهى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعبب الحسكم المطعون فيه عدم رده على دفاع ظاهر البطلان ، وكان من بين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين أى أن يكون كل من طرفيهما دائنا ومدينا للآخر بذات الصفة ، لما كمان ذلك وكانت الطاعنة قد إستندت في تمسكها بوقوع المقاصة القانونية إلى ما أثبته البند الإضافي من عقدالتخارج المؤرخ ١/١/١٥ من استحقاقها للبالغ المبينة به ، وكان البين من الاطلاع على هذا العقد أن تلك المبالغ تمثل ديونا على الشركة المصالح الطاعنة وآخرين ، وإذ كانت للشركة شخصية معنوية مستقلة عن أشهاء وكانت الطاعنة قد التزمت بالدين موضوع المدوى بصفتها الشخصية ، فإن المقاصة لاتقع بين ماقد يكون لها من ديون على الشركة و بين ماعلى الطاعنة من دين المطمون ضدها لاختلاف شخصية المدين في كل من الديني ومن ثم يكون الدفاع بوقوع المقاصة بين الدينين ظاهر الفساد و يكون النعى على الحكم المطعون فيه لعدم رده عليه على غير أساس ، ولما تقدم يتعين وفن الطعن .

### جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برياسةالسيد المستشار / عجد البندارى العشرى نائب رئيسالمحكمة وعضويةالسادة المستشادين: إيراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فوده ، رايم رزق بدوى ، محمد لطفى السيد .

## (770)

### الطعن رقم ٢٠٠٩ اسنة ٤٨ القضائية

تنفيذ ود اختصاص قاضي التنفيذ . . دعوى دد دعوى البيوع . . .

دعوى البيوع · اختصاض قامَى التنفيذ بنظرها · سريان قواند قانون المرافعات المتبعة . أمام الهكمة الجزئرة في شأنها م ٢٧٤م مرافعات ( مثال في وقف الدعوى واعتبارها كان لمرتدكن)

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه في إعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعالذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنس الممادة ١/٩٦ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضى مدة الوقف كم تقضى بذلك الفقرة الثالثة من الممادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

### الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٣٣ سنة ١٩٣٧ بيوع كلى سوهاج على مورث المطعون ضدهم بطلب الحمكم أبنزع ملكية الأطيان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وقائمة شروط البيع وقال شرحا لدعواه أنه لما-يونية مورث المطعونضدهم وآخرين لمديرية حرجاً في مبلع١٤٨٣ج٧٩٩م عدا ما يستجد من الفوائد والمصاريف فقد أقام الدعوى بطلباته سالفـــة الذكر ... ... وبجلسة ١٩٦٨/٦/٤ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بوقف الإجراءات حتى يقدم الطاعن بصفته شهادة عقارية بالتصرفات المسجلة على العقار موضوع نزع الملكية وبإعلان أحد المطعون ضدهم ، وبجلسة ٢٩/٤/٢٩ قررت محكمة سوهاج الابتدائية إحالة الدعوى إلى السيد قاضي تنفيذ محكمة أتميم الجزئية للاختصاص وكلفت مباشر الإجراءات بإعلان من لم يعلن وقيدت الأوراق رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦٩ بيوع أحميم ، وبجلسة ١٩٦٩/٦/١٤ طلب الطاءن أجلا لإعلان المطعون ضدهم بصحيفة التعجيل فتأجل نظر الدعوى لِحَلْسَةَ ١٩٠١/١٠/١ ثم تأجلت إداريا لِحَلْسَة ١٩٦٩/١٢/٣ وفيها طلب الطاعن التأجيل لإعلان المطعون ضدهم بتعجيل الدعوى فتأجلت الدعوى لحلسة ١٩٧./١.٢١ كطلب الطاعن لتقديم الشهادة العقارية وإعلان المطعون ضدهم ئم تأجلت لحلسات ۲۰۱۸/۳/۱۸، ۲۰۰/۵ ۹۷۰، ۲۰۱۵ ، ۹۷۰،۲/۱۷ ١١١١٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٠/١/٢٠ ، ٩٧١/٣/١٧ ، كطلب الطاعن لتنفيذ القرار السابق ثم قضت محكمة أخميم بجلسسة ١٩٧١/٣/١٨ بوقف الدعوى جزاءا لمدة ستة أشهر وبصحيفة معلنة في ١٩٧١/١٢/٢٧ عجل الطاعن السير فيالدعوى لحلسة ٩٧٢.١/١٩ وفيها كلفته المحكمة بإعلان ورثة المرحوم ... .. بصحيفة وُ البُعجيلِ وتأجلت الدعوى لهذا السبب لجلسات ١٩٧٢/٣/١٥ (١٩٧٢/٤/١٥) ١٩٧٢/٦/٢١ ، ١٩٧٢/١٠/٤ . وبجلسة ٧ . ١٩٧٢/١ قضت محكمة أول درجة باعتبار المعوى كأن لم تكن عملا بنص المادة ٩/٩٩ من قانون المرافعات ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٧٢ س ٤٧ ق سوهاج ، قضت المحكمة في ١٩٧٨/٤/٢٢ بتأبيرًد الحمكم المستأنف - طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت. جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ ف تطبيق القانون و تأويله و في بان ذلك يقول أن محمة المرضوع اعتبرت أن ما يباشره قاضى التنفيذ بخضع للضوابط والإجراءات التي تتبع أمام المحكمة الجزئية دور أن تتبين كنه التفرقة بين منازعات التنفيذ الموضوعية التي نصت عليها المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات وبين إجراءات التنفيذ التي يباشرها قاضى التنفيذ بوصفه مهيمنا على إجراءات التنفيذ فلا يعرض لخصومة قضائية بالمعنى القانوني ولا تعتبر قراراته فى شأنها من قبيل الأحكام التي تحوز قو الشيء المقضى فيه فلا تسرى على قواعد سقوط الخصومة أو اعتبارها كأن قو الشكري وإذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الدعوى كأن لم تكن يكون قدأ خطأ فى تطبيق القانون و تأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الممادة ٢٧٤ من قانون المرافعات. إذ تنص على أنه وحيحى التنفيذ تحت إشراف قاضى التنفيذ يندب في مقر كل حكة جزئية من بين قضاءة المحكة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين وقعيع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك "ممامفاده وعلى ماجاء بالمذكرة الايضاحية أن مشروع القانون استحدث نظاما خاصا لقاضى التنفيذ يلائم البيئة المصرية ونظامها القضائي وبهدف هذا النظام إلى توافر إشراف فعال متواصل للقاضى على المقضائي وبهدف هذا النظام إلى توافر إشراف فعال متواصل للقاضى على يتخد منهم كيا يعدف إلى حمع شتات المسائل المتعلقة به في ملف واحد وفي بدقاضى يخد منهم كيا بالتنفيذ يسهل على الحصوم الالتجاء إليه ومن أجل ذلك خول المشرع لهذا القاضى اختصاصات وسلطات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ في كل المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء في كل المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أو الغير كاخوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عندفصله.

فى المنازعات الوقتية وهى المنازعات التى يطلب فيها إجراء وقتيا ونص المشروع على أن تنبع أمام قاضى التنفيذ الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجزئية. لما كانذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه فى إعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام الحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعا لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ١٩٩٨ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار المعوى كأن لم تمكن لعدم تنفيذ ما أمرت بهالحكمة بعد مضى مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص فى القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة مليها فإيه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على غير أساس خليقا بالوضى.

## جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشاد / محمدالبندارى العشرى نائب وايس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: إلىراهيم فراج نائب وايس المحكمة ، عبد العريز فودة ، وليم رزق بدوى ومحمد لبيب الحضرى .

# ( 777 )

## الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) قانون وو القانون الواجب التطبيق " .

إمالة الفنانون إلى بيان محدد فى قانون آش ، أثره ، اعتباره بزرا من القانون الأول . الإصالة المطلقة - أثرها ، وجوب التقيد بما يطرأ دلى القانون الهال إليه فى هذه الحالة من تحديل أو تغير .

- (۲) تأمين <sup>(د</sup>التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات <sup>9</sup>. قانون . مسئولية . التأمين على سياوات النقل • سريانه لمصلحة الذير والركاب دون عمالها • م ه ق ۲۲ ه الله ١٩٠٥ • لا يغير •ن ذلك إلغا، القانون ٤٠١ سنة • ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة حالفة الذكر •
- (٣) تأمين " التأمين عن حوادث السيارات " . " المستفيد من التأمين". حسئولية .

النامين عن المسئولية المدنية على سيارة النقل • استفادة الراكيين للمسعوح بركوبهما منسه هـون تخصيص بأن يمكونا من أصحاب البضاءة المحمولة عليها أو منالنا ثبين عنهم • م ١٦ ق٤٤٦ صنة ١٩٠٥ • علة ذلك •

۱ – المقرر فى قضاء النقض أن القانون حينا يحدد نطاق بعض أحكامه يألإحالة إلى بيان محدد بعينه فى قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا اللبيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحى هذا البيان جزءا منه يسرى بسريانه دون تتوقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلا. أما إذا كمانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمرا محددا فى خصوص ما أحال به وإنما ترك. ذلك للقانون المحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير .

٢ ... تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٥٥ مشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلترم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذاوقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون. وقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات. المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٥٠ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين. فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور .

٣ - مؤدى نص المادة ١/٩ من القانون رقيه ٤٤ لسنة ١٩٥٥ أن التأمين. عن المسئولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما أينا كانوا في داخل السيارة سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تحصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائبين عنهم ما دام لفظ ٣ الراكب " قد ورد في النص عاما ولم يقي الدليل على تحصيصه و يتعين حمله على عمومه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيــه وسائر أوراق. الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ٩٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على شركة مصر للتأمين الطاعنة والمطعون ضدهما الرابع والخامس بطلب الحكم بإلزام الأخيرين بالتضامن فما منهما وإلزام الشركة الطاعنة بالتضامن معهما أبأن يؤدوا لهم مبلغ . . . ١٥ ج وقالوا سيانا لها بأن تابع المطعون ضدهما الرابعوالخامس تسبب نخطئه في موت مورثهم بتاريخ ١٥١٥/١٥/٥ وحكم بإدانته بالحكم رقم ٤٠٧٠ سنة ١٩٧٥ جنين قسم الجيزة وقد أضحى هذا الحكم باتا ، وإن السّيارة النقل التي نشأ عنها الحادث مؤمَّن عليها تأمينا إجباريا لدى الشركة الطاعنة وإذ لحقت بهم اضرار من جراء وفاة مورثهم فقد أقاموا الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٧ قضت المحكمة بإلزام المطعون صدهما الرابع والخامس فيما بينهما والشركة الطاعنة بالتضامن ببنهما أن يدفعوا للطعون ضدهما الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا عن الضرر المــادى ، والمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ . . . ج تعويضا عن الضرر الأدبى موزع بالسوية بينهم ، ومبلغ ٥٠٠هج تعويضاً مولم .. يوزع علمه حسب الفريضة الشرعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٥٣ لُسنة ٩٧ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضدهم الثلاثة الأول بالإستئناف رقم. ٣٠٠ لسنة ٧٩ ق القاهرة . وبعــد أن ضم الاستئنافين قضت إَلْحِكَة بِتَا بِيدِ الْحَكُمِ الْمُسِتَأْنُفِ. طِعنت الشِيرِكَة الطاعنة على هذا الحكم بالنقض. قُدْمَت النيابة مذكرة أبدت فيها ارأي برفض الطعن ورد عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة عال الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره و تأويله ، وفي سان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أساس أن المكدين الثانية والفقرة ( ه ) من المكدة ١٩ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ أفادتا أن كل ترخيص بمسير سيارة نقـل يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلاف قائدها وعمالها ، وأن نص الشرط الأول من وثيتمة التأمين يلزم المؤمن بتفطية المسئولية عنالوفاة أو أيه إصابة بدئية تلحق أى شخص ، وبسرى هذا الالتزام لصالح الركباب من حوادث سيارات النقل في يحتص بانراكبين المسموح بركوبها ويعتبر الشخص راكبا سواء كان داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ف حين أنها تمسكت أمام محكة المرضوع السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ف حين أنها تمسكت أمام محكة المرضوع

بعدم التزامها بتغطية المسئولية عن الحادث الذي أدى إلى الوفاة تأسيسا على أنه طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ الذي يميل بدوره لاحكام قانون المرور رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٥ الذي يميل بدوره لا يغير من التأمين على سيارة النقل إلا الراكبان المسموح بركوبهما قانونا واللذان يشترط فيهما أن يكونا من أصحاب البضاعة أو من النائبين عنهم ولكي يستفيد الركاب الأخرون من التأمين يجب وفقاً للمادة ١٩٤ من اللائحة ما لتنفيذية للقانون المذكور الذي يحكم الواقعة أن يتم الحصول على ترخيص من قلم المرور المختص بنقل الاشخاص في سيارة النقل موضحاً عددهم ، والمتوفى على مايبين من أقواله وأقوال الشهود عجضر ضبط الواقعة لم يكن من أصحاب على مايبين من أقواله وأقوال الشهود عجضر ضبط الواقعة لم يكن من أصحاب المطعون فيه هذا النظر وطبق قانون المركوب فيها إذ خالف " الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق قانون المرور رقم ٢٤٩ سنة ١٩٥٥ وأغفل المحال قانون المرور وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ المعمول به قبل وقوع الحادث ورتب على ذلك مسئولية الشركة الطاعنة والزامها أداء التعويض فاله يكون قد أخطاً في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المقرر – في قضاء النقض أن المقانون حسبا يحدد نطاق بعض أحسكامه بالإحالة إلى ببان محدد بعينه في قانون آخر ، فإله بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحسكامه هو فيضحى هذا البيان جزء منه يسرى بسريانه وإن توقف على سريان القانون المختردة قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أو يقرره قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمرا محددا في خصوص ماأحال به و إنماترك ذلك للقانون المحال إليه بما فيذلك ما مقد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون مم مهم المحالة المشعولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات إذاوقعت في جمهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ده .٠٠ . فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم

المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٢ من قانون المرور رقم ٢٤٦ السنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البهان. بالغاء قانون المرور المذكور . لما كان ذلك ــ وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابق للنموذج الملحق بقرار وزير المــالية والاقتصاد رقم ١٥٧ لستة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للـــادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقا لما نص عليه في قانون التأمين الاجبارى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو ألة أصابة مدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي، تقع من السيارات المؤمن عليها و يسري هذا الالتزام لصالح الغبر من حوادث السيارات أياكان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح مِرْكُو سَهِما طَبِقا لَلْفَقَرة ( ه ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ٤ مَالَمُ يَشْمُلُهَا التَّأْمَانِ المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ سنة -١٩٥٠ / ١٥٧ سنة -١٩٥ ولا يُغطى التأمين المسئولية المدنية الناشئة عزر الوفاة أو عن أية إصابة بدنية للحق زوجة قائد السيارة أو أبو به أو أبنائه — و يعتبر الشخص واكبا سواء أكان داخل السيارة أو صاعدا إلها أو نازلا منها ولايشمل التامين عمال السيارة . فإن مؤدى ذلك أن التامين عن المسئولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة ( ه ) من المــادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٩٥ آينما كانا فى داخل السيارة سواءً في كابيتها أو في صندوقها 'صاعدين إليها أو نازلين منها ، دون تخصيص بأن يكون من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائبين عنهــــم ولفظ الراكب قد ورد في النص عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه و يتعين حمله على عمومه ــ لما كان ماتقدم ــ وكان الثابت في الأوراق أن مورث المطعون ﴿ ضمم الثلاثة الأولكان راكبا بالسيارة النقل المؤمن عليها لدى الطاعنة وحدثت وفاته بخطأ قائدها تابع المطعون ضدهما ارابع والخامس وكمانت رخصة سيارة النقل تنطوى بمجرد صدورها على الساح بركوب راكبين غير عمالها بها ولم تتخذ الطاعنة بوجود أكثر من رُاكبين بالسيارة متى ارتكبت

الحادث غير عمالها ، فان شركة التأمين الطاعنة تكون ملتزمة قانونا بمقتضى قانونالتأمين الاجبارى وبمقتضى الشرط الوارد فى عقد التأمين بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن وفاته ، و يكون الحمكم المطمون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنة بمقدار التعويض المحكوم به بالتضام مع المطمون ضدهما الرابع والحامس قد المتزم صحيح القانون و يكون النبى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ۲۸ من ديسمىز سنة ۲۸ م

مِثَاسة السيد المستشار عبد العزير عبد العاطى اسماعيل فأب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : يحبي العمووى فائب رئيس المحكمة ، ومحمد المرسى فتسح الله ، و أحمد ضياء عبد الرازق و جوجس اسحق .

# ( \* \* \* )

## الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٩٤ القضائية

دِعْوى . دفوع " الدفع بعدم القبول " . ملكية . وقف .

دصوى تغييت ملكية جزء من أعيان الوقف ه عدم جواز رفعها قبل فيام لحسسنة شعورير الإشرقاف بتقدير وفرز حصة الحيرات فيها - علة ذلك • م ٣ ق ٢٧٦ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأرقاف -

بَا كَأَنُّ القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة أبراء أنها قد قضى في المادة النائقة منه بأن تختص لحنة شئون الاوقاف سالمشكلة وفقا لمحادة النائية منه وحدها بالمسائل التي عددتها ومنها طلبات تقدير وفرز حصة الحيرات ، وكان مؤدى ذلك أنه لايقبل من المستحقين في الوقف أن يوفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لحزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم الجمنة سالفة البيان بتقدير وفرز حصة الحيرات فيها ، إذ أن من شأن إجابتهم إلى طائل منه ، و إذ كان النابت من أوراق الدعوى أن الجمنة لم تقم بتقدير وفرز حصة الحيرات في أعيان الوقف عمل النزاع ، فإن دعوى المطمون ضدهم بطلب حصة الحيرات في أعيان الوقف عمل النواع ، فإن دعوى المطمون ضدهم بطلب تثبيت ملكيتهم لحصة شائمة في القدر المفرز الذي تسلمته الطاعنتان من أعيان .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر يرالذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحـكم المطعون فيه وسائر أوراق. الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى المنصورة على الطاعنين طألبين الحسكم بثبيت ملكيتهم لأرض زراعية مساحتها ٢س و ١ طـ و ٢ف شائعة في مساحة ١٠س و ٢١ط و٢٨ ف. المبينة المعالم والحدود بالصحيفة مع التسليم ، وقالوا بيانا للدعوى أن حجـــة الوقف الصادرة من مورثهم المرحوم ... ... في ١٩٠٠/٧/٠ قد حددت. نصيب الحيرات فيه بقيراطين من ٤٢ قيراطا من مساحة ١٨س و ٧طو٩ و٠ ف وبانتهاء الوقف تسلمت الطاعنة الأولى ومن بعـــدها الطاعنة الثانية مساحة قدرها ١٠س و ١٧ ط و ٢٦ ف وهي تزيد بمقسدار ٢س و ١ ط ٢ف علي نصيب الخيرات فى الوقف و إذ كان هذا القدر الزائد ملكا لهم بإعتبارهم المستحقين في الوقف فقد أقاموا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم له شائعا فيمأ تسلمته الطاعنتان من أعيان الوقيف . ندست المحكمة خبيرا و بعد أن قــــدم ثقريره دفعت الطاعنتان بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وقضت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لمساحة ١١ ط و ١ ف أطيانا زراعية شائعة في مساحة ١٠ س و ٢١ ط و ٢٨ ف المبيسنة الحـــدود والمعالم بالصحيفة مع تسليمها لهم أستأنفت الطاعنتان هذا الحسم بالاستثناف رقم ٣٨٠ لسنة ٣٠ ق المنصورة في ١٩٧٩/١١/٩٩ قضت محكمة الاستثناف بتأليد الحسم المستأنف طعنت الطاعنتان في هذا الحسكم بطو يق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها ارأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيامة رأبها .

وحيث إذ ... الطاعنتان على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفي بيس ذلك تقولان أن الحسكم قضى برفض الدفع المبدى منهما بعدم قبول الدعوى لزيفها قبل الأوان على سند من القول بأن الدعوى هى دعوى تبيت الملكية وليست دعوى قسمة فى حين أن دعوى تبيت الملكية فى جزء من أعيان الوقف يجب أن يسبقها بالضرورة قيام لحسنة شئون الأوقاف ووققا لنص المسادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتقدير وفرز حصة الخيرات فى الوقف كى مخلص ما زاد عنها ملكا لمستحقين فيه و إذ كمان ذلك لم يم بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة رفعها قبل الأوان ، و يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدفع المبدى منهما — قد خالف القانون .

وحيث إن هسذا النبي في عله ، ذلك إنه لما كان القانون رقم ٢٧٢ منه أو به المادة الثالثة عنص الحدة النافة المواقعة المحادة الثالثة عنه المدينة بأن تختص الحدة شئون الأوقاف والأئمة اجراءاتها قدة قضى في المدادة الثالثة منه وصفحه الماسائل التي عددتها و ومنها طلبات تقدر وفرز حصة الحيرات ، وكان تقديم ذكل أنه لايقبل من المستحقيق في الوقف أن يونعوا الدعوى بطلب تبيت ملكيتهم لحزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم المجنة سالفة البيان بتقدير وفرز حصة الحيرات في أن الجمنة لم تقدير أو أن المحتمة الحيرات في أن الجمنة لم تقدير وفرز حصة الحيرات في أعيان الوقف أوراق الدعوى أن الجمنة لم تقم بتقدير وفرز حصة الحيرات في أعيان الوقف على النزاع ، فإن دعوى المطعون ضدهم بطلب تنبيت ملكيتهم لحصة شائمة في القدر المذى تسلمته الطاعنتان من أعيان موقف تكون غير مقبولة لوفعها قبل الأوان ، و إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيسه هذا النظر وقيضي يوفض الدفع المدين من الطاعنين بهذا الحصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لمناكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولمما ، تقدم ، فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستثناف رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق الممنصورة بإلغاء الخمكم المستأنف و بعمدم قبول دعوى المطيون ضدهم لرفعها قبل الأوان .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

مِثَاسَة السيَّد المستشار عمد الراهيم الدسوق نائب رئيس المحَّكَمَة وعضوية السَّادة المُستشادين : عبد المنتم رشدى ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين والحسين الـكناني .

## (YYA)

#### الطعن رقره ٨ و اسنة ٢ ع القضائية :

(١) استثناف . قانونَّ . محكمة الموضوع . قوار إدارى . ° قوارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط " .

جو از استثناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الحزئية في دءوى مبتداة أو طمن في قرار إحدى المجان الإدارية ذات الاحتصاص الفضائي كأصل • ما دام لم يقيدها أو يخالفها قص صريح الأحكام الصادرة من ادبكة الابتدائية في لحان طعون الترميم والصيانة والهذم • في ٢٠ هـ لمنذ ١٩٦٨ • قابلتها للاحتشاف • علة ذك •

(۲٫) حكم . " تسبيه " . خبرة . " الخبير الاستشارى " . محكمة الموضوع . إثبات . .

ملطة عددة للوضوع فى تقدير الأدلة والأخذ برأى الحبير الاستشارى الذي الهبأت إليه دون الحبير المنتدب فى الدعوى • منى أقامت قضاءها على أسباب سأثقة تكفى لحله •

٩ مبدأ التقاضى على درجتين هو أحد المبادئ الاساسية التي يقوم عليها النظام القضائى، وإذ كانت المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية \_ كل فى حدود اختصاصها هو أولى الدرجتين فى جهة القضاء العادى ، فان الاحكام الصادرة منها ، سواء فى دعوى مبتدأة أو فى طمن فى قوار إحدى اللجان الإدارية ، ولو كانت ذات اختصاص قضائى تكون قابلة كأصل للطعن فيها بالاستئناف أمام عاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص يقيد من هذه القاعدة أو بخالفها ،

ولما كان المشرع في القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى حـ قد ناط في الممادة ٣١ منه بالحهة الإدارية المحتصة معاينة و فحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذة للحافظة عليها سواء بالهدم الكلي أو الحزئي أو الخرئي أو الخرض الخصصة من أجله . وعهد في الممادة ٣٧ منه إلى لحنة مشكلة خاصا بدراسة هذه التقارير التي مقدمها الحهة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في الممادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المكمة الابتدائية فان الحكى من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المكمة الابتدائية فان الحكمة في مثل هذه الطعن فيه بالاستثناف وفي نطاق ما تنص صديح صادرا من محكمة أول درجة قابلا للطعن فيه بالاستثناف وفي نطاق ما تنص صريح القواعد العام الوادة في قانون المرافعات طالما يخلا القانون من نص صريح بين ذلك ، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابله لتقدير اقيمتها من المنافئة على قابله لتقدير اقيمتها المتافئة ، فيكون الحكم العمادر فيها المتافئة ،

والموازنة بينها وترجيح ما تطلقان أليه قنها واستخلاص ماتراه متوافقا مع واقع المداورة بينها وترجيح ما تطلقان أليه قنها واستخلاصها سائما، وكان تقرير الدورى دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائما، وكان تقرير الخطون فيه إن اعتد بتقرير بن استشاريين وأطرح رأى الخير المنتدب دون أن يتناوله بود مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجج الحصوم ومناحى دفاعهم وأرد على كل منها استقلالا ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاء على ما يكتى لحمله في استغلاص سائم من واقع العلم مطروحة على الحكمة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

### الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقررُ والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع \_ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق \_ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ كلى جنوب القاهرة \_ طعنا على القرار ٣٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر من لجنة المنشآت الآياة للسقوط ، مهدم المبانى العلوية من عقار النزاع ، وذلك بطلب الحكم بتعديله إلى هدم كامل العقار . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره ، قضت في ١٩٧٨/٢/٩ بتعديل القرار المطعون فيه إلى هدم كامل العقار . استأنف المطعون ضدهم الرابع والسادس والسابع والحادى عشروالثاني عشر والثالث مشر والسابع عشر بالاستثنافات ١٦٥١ / ١٦٢٣ / ١٦٥١ / ١٥٠٥ كست والسادس عشر والسابع عشر بالاستثنافات ١٦٥١ / ١٦٢٣ / ١٦٥٠ / ١٥٥٠ في القاهرة ، وبعد أن ضمت الحكمة الإستثنافات حكمت في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره .. وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الأول من سببي الطعن ، أن الحميم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بقبول الاستثناف شكلا ، ذلك أن مقتضى نصوص المواد ٣٣ ، ٣٣ ، ٣٣ من القانون ٥ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع قن لأعمال الترميم والصيانة والهدم مهجا استثنائيا من حيث تشكيل اللجان الادارية وموعد الطعن في قرار اللجنة ووجوب تنفيذ قرارها الثاني ، وأنه من شأن تتابع حدة النصوص وتلك الإجراءات على النحو المتقدم أن يكون المشرع قد اعتبر حكم المحكمة الابتدائية مهيا لكل خلاف غير قابل للطعن فيه بالاستثنافي .

وحيث إن هذا النبي غيرسديد ، ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي ، وإذ كانت المحاكم الحزئية \_ كل في حدود اختصاصها \_ هي أولى الدرجتين في جهة القضاء العادي ، فإن الاحكام الصادرة منها ، سواء في دعوى مبتدأة أو في طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ولو كانت ذات اختصاص قضائي ، تكون

قابلة للطعن فيها بالاستئناف أمام محاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص صريح يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها ، ولما كان المشرع في القانون ٥٦ . لسنة ١٩٦٩ . المنطبق على واقعة الدعوى ــ قد ناط في المــادة ٣١ منه بالجهة الإدارية المختصة معاينة وفحص المبانى والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للحافظة عليها سواء بالهدم البكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الصيانة للعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله ، وعهد في المــــأدة ٣٢ منه إلى لجنة مشكلة تشكيلا خاصا بدراسة هــذه التقارير التي تقدمها الحهة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في المـادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية ، فان الحكم الذي يصدر من هذه المحكمة في مثل هذه الطُّعُون لا يعدو أن يكون رحيكا ابتدائيا صادرا من محكمة أول درجة قابلا للطعن فيه بالاستئناف في نطاق مُعَا تَقَضِي بِهِ القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، طالما خلا القانون يَمْنَ نَصْ صَرِيمِ يحول دون ذلك ، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابلة التقادر قيمتها ربالتالي تجاوز النصاب في المحكمة الابتدائية فيكون الحكم الصادر فها جائزا استثنافه ، وإذ العزم الحكم المطعون فيه هــذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وَحَيْثُ إِنْ حَاصَلُ النَّبِي السَّبِ الثَّانِي ـ أَنْ تَقَرِيرِ الْحَيْرِ أَوْرِي أَمُورا ووقائع مَجَوْهُ إِنَّ الشَّبِ الحَكْمِ الابتدائي واتحذها أساساً لقضائه ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ، وقد ألغى الحكم الابتدائي أن يتناول هذه الأمور الجوهرية بالود ، وإذ أغفل ذلك وأقام قضاءه على على أسباب مؤداها أن قرار الجمنة عصن من كل طعن ، فالله يكون مشوياً بالقصور ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استحداث مبان في تاريخ لاحق لصدور قرار الحدم ٣٧ لسنة ١٩٤٨ لا سند له في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ها تطمئن إليه منها واستخلاص ما تراه متوافقا مع واقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقص متى كان استخلاصها سائفا ، وكان تقرير الخبر لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات في الدعوى ، فلا على الحكم المطمون فيه ان يكون عنصرا من عناصر الاثبات في الدعوى ، فلا على الحكم المطمون فيه برد مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجج الخصوم ومناحى دفاعهم والرد على كل منها استقلالا ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله في استخلاص سائغ من واقع أدلة مطروحة على المحكمة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة الى انتهى إليها ، والنمى في شقه الثانى عار عن دليله ، إذ لم يقسدم الطاعن رفق طعنه قوار الهدم ٣٢ لسنة ١٩٤٨ حتى صدور قوار الهدم عمل التذاعى .

وحيث آله لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

## حلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ٢٩٨٢

مِهاسة السيد المستشار محمود حسن ومضان نائب رئيس!عكة وعضوية السادة المستشارين؛ أحمدكال سالم ، محمد رافت خناجي، محمد سميد عبد النقادر وماهر قلادة واصف .

# (779)

## الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(1) ايجار " إيجار الاماكن " . " التأجيير من الباطن " . إثبات " مُطِرِق الإنسات " .

التأجير من الساطن . جواز إثباته بكافة طرق الإثبيات . علة ذلك .

َ ﴿ اَلْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ - [الجار الأماكن " .

- (٢) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والفرائن منها . إستقلال محكمة الموضوع به طلل لم تجوج بها من مدلولها وكان استخلاصها سائفا .
- (٧) ترجيخ شهادة شاهد على اخر من إطلاقات قاشى الموضوع ، ماا يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .
  - (٤) تقدير قصد الإقامة في العين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع •
  - (ه) إيجار <sup>دو</sup> إيجار الاماكن " . <sup>دو</sup> التأجير المفروش " .

تأجير المستأجر الدين المؤجرة له منروشة فى فترة سابة...ة على وجوده بالخارج · أثره · فشوه عن المؤجر فى طاب الإخلاء ولو نشأ للستأجر الحق فى تأجير وحدثه فى فترة لاحقة لا على فلتعدى مجكم المبادة ٢٢٦٦ ق ٢٥ لسنة ٢٩٩٩

 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن واقعــة التأجير من الباطن واقعة مادية يجوز إنباً بها بكافة طرق الإثبـات القانونية بمــا في ذلك البينة والقرائل . لقاضى الموضوع السلطة الموضوعية فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مادام لم يخرج عن مضمونها وأن له استخلاص القرائن من أى تحقيق إدارى متى كان استنباطه سائغا .

المقرر فى قضاء هــذه المحكة أن ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر
 هى من إطلاقات قاضى الموضوع لاشأن فيه لغير مايطمئن إليه وجدانه ، وليس
 ملزما أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليها
 مدلو لها .

لقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير قصد الإقامة فى العين المؤجرة
 من سلطة محكمة الموضوع .

• متى كان النابت من الاوراق أن مورث المطعون ضدهم قدأقام دعواه بطلب إخلاء عين النزاع في . . . وسبق ذلك تقديمه لا شكويين . . . وأن الطلب إخلاء عين النزاع في . . . وسبق ذلك تقديمه لا شكويين . . . وأن علم الحاص أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى . . . فإن واقعة التأجير إمن الباطن تكون قد تمت في فترة سابقة على تلك الفترة التي كان الطاعن فيها بالحارب إذ أن حق المؤجر ينشأ بجرد وقوع هذه المخالفة ، ولو تحقق المستأجر الاصلى - في فترة المخالف و من ثم يكون تمسك المطاعن بإعمال حكم الممادة بين المؤجر وبين المستأجرين التي تجيز المستأجر المصرى الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر وبين المستأجرين التي تجيز المستأجر المصرى في حالة إقامته بالحارج بصفة مؤقنة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أوغير مفروشا أوغير أساس .

#### الحكمة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة ".

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يدين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تقصل في أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الاول أقام الدعوى رقم ٢٥٣٤ منة ١٩٥٥ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضده الاخير بطلب إخلاء العين الموضحة بصحيفة الدعوى مع التسليم ، وقال في شرح دعواه أن الطاعن استأجر منه شقة النزاع بموجب عقد ايخار مؤرخ ١٩٦٧/٣/٢١ ، ثم قام بتأجيرها من الباطن المطعون ضده الاخير بغير إذن كتابى منه بالخالفة لاحكام الحظر الواردة في العقد والقانون وبشاريخ ١٩٧٥/١/٣٠٠ حكمت المحكمة بالإخلاء والتسليم . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٥٥ منضا المطعون ضده الأخير خصها منضا المطعون ضدهم الأربعة الأولى في ١٩٧٧/٢/١١ ، وفي ١٩٧٨/٢/٢١ المومى المحالات الدعوى المحالمة المورد قضت بساريخ ١٩٧٨/٢/٢١ ، وفي ١٩٧٨/٢/٢١ المنابذة مذكرة أمدت فها الرأى بوض الطعن .

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها المترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على حمسة أسباب ، ينغى الطاعن بالأربعسة الاول وبالوجه الأخير من السبب الخامس على الحكم المطعون فيسه الخطأ فى تطبيق. المقانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أخطأ إذ اعتبر استضافته للمطعون ضده الأخير تأجير من الباطن ، وأغفل الرد على دفاعه فى هذا الشأن ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسبيب كما شابه الفساد فى الاستدلال عندما استدل من المحضر بن رقمى ٢٠٠٧ ، ٣٩ بعسسة ٥٧ إدارى شبرا وأقوال شاهدى المطعون ضدهم على ثبوت واقعسة التأجير من الباطن فى حين أن شاهدى المحضرين الإداريين أحساسة من المحضرين الإداريين وقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطعون ضده الأخير عكم أطرح وأقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطعون ضده الأخير عكم أطرح وأقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطعون ضده الأخير عكم أطرح

الحكم أقوال شاهديه وهى واضحة الدلالة على نفى واقعة التأجير من الباطن ، ومع ذلك فإنه على فرض ثبوت تلك الواقعة ، فإن الحكم لم يطبق نص المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ التي تجسيز المستأجر المصرى أنشاء إقامته المؤقتة بالحارج أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، على سند من القول بأن الشروط التي يتطلبها هذا النعى غير متوافرة ، في حين أنه قدم محكمة الاستئناف الشهادات الرسمية الدالة على سفره إلى لنسدن ، والسعودية ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

هِ اقعمة التأجير من الباطن واقعمة مادية بجوز إنساتها بكافة طرق الإنبات القانونيــة ، بما في ذلك البينــة والقرائن، وأن لقاضي الموضوع السلطة الموضوعية في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ، مادام لم يُحرج عن استتباطه سائغا . لما كان ذلك ، وكان الثانت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ثبوت واقعة التأجير من الباطن على دعامتين ، أولاهما القرينة المستخلصة من التحقيقات الادارية ، والثانية الدليل المستمد من أقول شاهدي المؤحر، فبالنسبة للدعامة الأولى فقد ثبت من حكم من محكمة الدرجة الأولى أن محضري الشكويين رقمي ٢٠٠٢ ، ٣٩٦٧ سنة ١٩٧٥ إداري شبرا شهد فهما ... .. حارس العقار بأن المطعون ضده الأخبر أدخل منقولاته عنوه بعن النزاع وأقام فها ، وشهد ... .. و ... .. المقيان بذات العقار – بأن المطعون ضدهالأخبريقيم بعين النزاع ، وقد أبد الحكم المطعون فيه الحسكم الابتدائن وأضاف بأنَّ محقَّقُ الشرطة أثبت في تحضر معاينته لعن النزاع أنه وجد المطعون ضده الأخبر بها مرتديا ملابسه المنزلية > فان القرينة المستخلصة من التحقيق الإداري يُكُون لها ما يساندها من الاوراق ، و يكون استنباطها سائغا ، و بالنسبة للدعامة الثانيكة ، فالثابت من الصورة الرسمية للتحقيق الذي أجريَّه محكمة الاستثناف في ١٩٧٧/١٢/١٧ ، أن المطعون ضدهم استشهدوا بحارس العقار ... .. ، الذي شهد بأن المطعون ضده الأخير أدخل منقولاته بعن النزاع وأقام فها ، وارادأن يسدد له أجربها ، وأخبرُه

بأنه استأجرها من الطاعن بمقابل ، وأن ... ... الشاهد الثاني قرر بأنه رأى بعض الأشخاص الغرباء يقيمون بعن التداعى ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون فيه لم نخرج عن مضمون الشهادة عندما استخلص منها حصول واقعة التأجير من الباطن. هذا ولا يعيب الحكم أن يعتد بأقوال شاهد يعمل لدى المطعون. ضدهم أو أن يطرح أقوال شاهدىالطاعن ، إذ أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة شاهد علىشاهد أخرهي من اطلاقات قاضي الموضوع لاشأن. فيه لغير مَا يطمئن له وجدانه ، وليس ملزما أن سبن أسباب هذا الترجيبج مادام. لم نخرُّ ج بأقوال الشاهد عما يؤدى اليه مدلولهـُنَّا ، ومن ثم يكون النَّمي على إ الحسكم بالفساد في الاستدلال في غير ممله . لمساكان ما تقدم وكان المقرر ــــ فى قضاء هذه المحكمة س أن تقد ر قصيد الإقامة في العين المؤجرة من سلطة ومجاهجة الموضوع ، وكان الحسكم المطعون فيه قد انتهى إلى تُبوت واقعة التأبير من الباطن بأسباب سائغة ، كافية لحمـــله ، ولهما أصلها الثابت ﴿ الله وراق، قانه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون، ولا يعيبه بعســد ذلك إغفاله الرد على دفاع الطاعن القائم على استضافته للمطعون ضــده الأخبر في عس النزاع ، إذ أن - المقرر في قضاء هـ أنه متى أقامت محكمة الموضوع قطاءها على أسباب تسوغه ، فأنها لاتكون ملزمة بأن تورد كل الجميم اللي منك بها الخصوم، وتفصيلات دفاعهم، وترد علمها استقلالا، لأنه في قيام ألحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمي المسقط لكل حجـة تخالفها . لمــا كان ذلك ، وكـان الثابت من الشهادات الصادرة من الهيئة المصرية العامةللطيران أنالطاعن منحأجازة دورية خلال المدة من٩/٠١٩٧٥١ حتى ١٩٧٥/١١/٢٧ خارج الجمهورية بلندن ، وأنه منح أيضا أجازة خاصة بدون مرتب للعمل بالمملكة العربية السعودية خلال المدة من ١٩٧٦/٨/١٠ حتى ٨ /١٩٧٨ ، وكان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قد أقام دعواه بطلب إخلاء عن النزاع في ٣١/٥/٥٧٥ وسبق ذلك تقديمه الشكويين ٢٠٠٢ : ٣٩٦٧ سنة و٩٠ ; إداري شبرا ، وإن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى مع شخصه في ١٩٧٥/٦/٣ ، فإن واقعـــــة التأجير من الباطن تكون قد تمت في فترة سابقة مع تلك الفترة الى كان الطاعن فيها بالجارج

إذ أن حق المؤجر في الاخسلاء بنشأ بجود وقوع هذه المخالفة ولو تحقق المستأجر الأصلى - في فترة لاحقه - الحق في تأجير مسكنه خاليا أو مفروشا ومن ثم يكون تمسك الطاعن بإعمال حكم المادة ٢/٢٦ من القانون وقم ٢٥ السنة ١٩٦٦ من القانون وقم ٢٥ التي تجيز للمستأجر المصرى في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش - على غير أساس ، و إذ أخذ الحسكم المؤجر له مفروشا أو غير مفروش - على غير أساس ، و إذ أخذ الحسكم المطعون فيه مهذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون و يكون النهي برمته غير سديد .

وحيث إن النمى في وجهه الأول غير مقبول ، إذ لم يقدم الطاعن ألدليل على تمسكم ببطلان إعلاله بصحيفة افتتاح الدعوى ، فيكون النمى عاريا عن الدليل ، و بالتالى غير مقبول ، فضلا عن أنه غير صحيح ، إذ الثابت مرب الحكم الابتدائى أن الطاعن أعلن مع شخصه بصحيفة افتتاح الدعوى والنمى في وجهه الثانى مردود – بما جرى عليه فضاء هذه الحكمة – بان البطلان المترب على غالفة إجراءات الاعلان بطلان نسبى شرع لمصلحة من وقعت الخالفة فى حقه ، وأنه لا يجوز لغيره من الخصوم من صح إعلانهم التمك بهذا البطلان ، ولو كان موضوع الدعوى لا يقبل النجزئة ، إذ لا تكون إفادتهم من هذا البطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانونى بأن يتمسك به من شرع لمصلحته البطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانونى بأن يتمسك به من شرع لمصلحته و محسكم به المحكمة ، والنعى بالوجه الثالث غير مقبول ولا يجوز في الاستئناف

أدخال من لم يكن خصيا في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف عملا ألمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، ولما كان مورث المطعون ضسدهم للم يختصم شقيقة الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم تتدخل هي في الخصومة ، فن ثم فلا يجوز ادخالها في الاستثناف ، ولا يعيب الحكم التفاته عن الردعلي دفاع الطاعن المنوه عنه في الوجهين الثاني والثالث ، طالما أنه لايستند إلى أساس قانوني سليم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان نائب وئيس المحكة وعضوية السادة المستشاوين به . إحمد كال سالم ، محمد رانت خفاجي ، محمد سعيد عبد القادر وماهو قلادة واصف .

## ( 7 7 - )

## الطعن رقم ٧٥٠٠ لسنة ٢٥ القضائية

- (١) نقض <sup>وو</sup> الخصوم فى الطعن "
  - الاختصام في الطعن بالنقض شرطه -
- (٢) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . محكمة الموضوع .

اعتبار الاستنناف كأن لم يكن • شرطه · م · v مرافعات معدلة بن • v لسنة ١٩٧٦ • لهكمة المرضوع وغم توافره عام الحسكم به علة ذلك •

- (٣) إيجار وقع قدود الإيجار بصفة عامة " إلىرام . وعلى الالترام " عقد .
   مسلم تعين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثر ، طلاله ، التمك به حن لطرفيه
   دن الآخر .
  - ( ٤ ) إيجار ود إيجار الأماكن " قانون و سريان القانون " . إثبات .

إبرام عقد الإيجار فى ظل القانون ١٩٦٩ / عضوعه فى إبنائه للقواعد الواودة فيه · صدوره. محميحا · أثره . يطلان المقود اللاحقة عليـــــه ولو كانت ثابته التاريخ طبقا للسادة ٢٤ قد ١٩٧٧/٤٩ · علة ذلك ·

١ – المقرر فاقضاً هذه المحكم أنه لا يكفى لقبول الطعن ان يكون المطعون ضده طرفا في الحصومة أمام المحكمة الى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه في طلباله أو نازعه خصمه في طلباله هو ٤ وكمان البين من مدونات الحكم ان الطاعنة لم توجه للطعون ضده الثالث

أى طلبات ولم ينازعها الأخبر فى طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لها مصلحة فى اختصامه .

س - لأن كان من المقرر قانونا أن المكان المؤجر بجب أن يكون معينا تعيينا كافيا ، وصف في المقد وصفا مانها للجهالة فإذا لم يتعين وقع الا بجار باطلا لعدم محديد عمل التزام المؤجر إلا أن الثابت من استجواب الحصوم أمام محكمة المدرجة الأولى إن المطعون ضده الأولى قرر بأن عقد الإبجار ينصب على الشقة المبحرية رقم ... الواقعة على الواجهة وان المطعون ضعما الثائية وهي المالة لم تنازعه في ذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا للجهالة ولما النزاع على تعيين المكان المؤجر ألا يكون اصلا إلا بين طرفى عقد ولا يحلى المالة وهي مستأجرة المطعون ضده فلا في مستأجرة المطعون ضده فلأول تكون غير مقبولة .

غ - نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة من المؤجرين والمستأجرين يدل على أن القانون لم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون حقود الإيجار إلا ان تكون مكتوبة ولم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون حذا الإثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الاول فى ظل هذا القانون من البات تاريخ عقده فى أى مأمورية من هذه المأموريات وفقا لا حكام المادة ١٩ من البانون قم ٥٠

ئسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات والتي لم تشترط مأمورية معينة لذلك - ومن ثم يضحى عقده صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تنبعها العين المؤجرة ويكون عقد إيجار الطاعنة الذى حرر في تاريخ لاحق في . . . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة باطلا باطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ولا محل لإعمال حكم المادة ١٩٧٥ من القانون المدنى بإجراء المفاضلة بين العقدين ولا يغير من هذا النظر مانصت عليه المادق من القانون من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر . ذلك أن هذا النص لم يعمل به إلااعتبارا من ١٩٧٧ م ١٩٧٧ اليوم التالى لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ومن ثم فإنه وأياكان وجه الراى في المخاطب به ـ لا ينطبق على عقد إيجار المطمون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ١٩٦٥ م ١٩٧٧ م عليه أحكام القانون رقم ١٩٦٧ ٢٠٠٠ .

#### الحكمة

بعد الالحلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تحصل فى أن المطون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٨ مذى كلى شمال القاهرة ضد المطعون ضدها التانية للحكم بمتكينه من الشقة الكائنة بالدور الثالث على الواجهة بالعارة رقم ٣ شارع النبوى المهندس بالعجوزة ، وقال فى شرح دعواه أنه استأجر عن النزاع من زوج المطعون ضدها الثانية المقارى بالسيدة زينب ، ولم تنفذ المطعون ضدها الثانية الذامها بتسليم العن المؤجرة ، والمحدد له شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ فأقام الدعوى بناريم ١٩٧٤/١٩٧٤ المورية الشهر حكمت المحكمة باستجواب الحصوم ، أجاب المطعون ضده الأول بأن عقد حكمت المحكمة بالشجواب الحصوم ، أجاب المطعون ضده الأول بأن عقد الإيجار ينصب على الشقة البحرية رقم ، ١ بالدور الثالث ، وقررت المطعون

ضدها الثانية بأنها كانت قد وكات المرحوم زوجها فى تأجير وحدات العقار المحلوك لها ، وأنه أجر عين النزاع للطعون ضده الثالث ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/١٥ حكمت المحكمة بإدخاله خصا فى الدعوى ، فمثل وقرر بأن زوجته الطاعنة بما المستأجرة لعين النزاع بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ فى ١٩٧٨/٢/٢٠ بما ممثلت الطاعنة أمام المحكمة ، وطلبت قبول تدخلها فى الدعوى والحكم بمنع تعرض المطعون ضسده الأول لها فى حيازة عن النزاع ، وبتاريخ ١٩٥٥/١٩٨ حكمت المحكمة بقبول تدخلها وبإبطال عقد المجار المطعون ضده الأول وعدم الإعتسداد به ، ومنع تعرضه للطاعنة فى عين النزاع . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم المستأنف رقم ٥٤٠٤ لسنة به قالقاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٣ وقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بعدي الظعون ضده الأول من شقة النزاع . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المطعون ضده الثالث ليس خصا للطاعنة ، ولم يوجه أى منهمًا طلبات إلى الآخر أو نازعه فى طلباته فلا يجوز اختصامه فى الطمن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطنن أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته ، أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعنة لم توجه للطعون ضده الثالث أى طلبات ، ولم ينازعها الأخير في طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لها مصلحة في اختصامه ، ويكون الطعن بالنسبة إليه غير مقبول .

وحيث إنَّ الطعن بالنسبةُ للطعون ضدهما الأول والثانية استوفى أوضاعه. الشكلية . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسبب النالث منها على الحكم المطعون فيسه الفساد فى الاستدلال ونحالفة النابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة ، ٧ من قانون المرافعات أجازت للحكمة بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كان لم تمكن إذا لم يتم تمكيفه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ذلك واجعا إلى فعل المدعى، مما يستفاد منه أنه يتعين على الحكمة إذا تمسك المدعى عليه بهذا الدفع – أن تبين في قضائها الأسباب المبررة لقبوله أو رفضه ، ورغم أن النابت من الأوراق عدم إعلان الطاعنة بصحيفة الاستثناف فى الميعاد القانونى، الا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دفعها بإعتبار الاستئنافي كأن لم يكن على سند من القول بأن المحكمة لا ترى إجابتها له ، وهى أسباب غير كافية طير سحكمها ، مما يعيبه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن \_ المقرر في قضاء هذه الحكمة \_ ان مؤدى نص المـــادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — التي يسري حكمها على الاستئناف إعمالا للــادة ١٤٠ مرافعات أن المشرع بعد آن اشترط لتوقيع ألجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعا إلى فعل المدعى ، وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب الملدعي عليه ، جعلالامر في توقيع الجزاء بعد ذلكجوازيا للحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلها رغم تو افر الشرطين عدم الحكم به ، إذا قدرت أن هناك عذرا للمدعى فيا فعله أدى إلى عدم احترام الميعاد ، فإذا استعملت احكمة سلطتها التقديريّة ورفضت الدفع بأعتبار الاستثناف كأنّ لم يكن ، فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعال الرخصة المخولة لهــا بتلك المــادة . لـــاكـان ذلك وكان الثات من الملف الاستثنافي أن صحيفة الاستثناف 🗕 قدمت لقلم الكتاب في ١٩٨٠/٦/١٢ ، وأن الإعلان بها وجه للطاعنة بمجل إقامتها برلعين المؤجرة بالعارة رقم ٣ شارع النبوي المهندس بالدور الثالث ، واثبت المحضر أنه لم يستدل عليها ، ثم وجه إليها الإعلان عدة مرات في أماكن آخرى ، ولم يتم الإعلان أيضًا ، حتى تم إعلانها بعين النزاع في ١٩٨١/٣/٢٤ في نفس محل الإقامة الذي تعذر إعلانها فيه قبل ذلك ، وجاء بمدونات الحكم المطعون فيسه : « أن امكمة ترى في نطاق السلطة المقررة لها في المسادة ٧٠ مرافعات عدم إجابة

طلب الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن " ، وهو ما يدل على أن المحكمة قدرت الظروف التى أدت إلى تأخير الإعلان . لما كان ذلك ، وكان لا محل للدكر المسوغ لرفض الدفع ، مادام الأمر فى توقيع الحزاء جوازيا للحكمة ويخضع لمطلق تقديرها ، فإن الحكم لا يكون قدخالف الثابت بالأوراق أوشابه الفساد فى الاستدلال ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعي بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى تمكين المطعون ضده الأول من عين النزاع ، في حين أنها تمسكت أمامً محكمة الدرجة الأولى ببطلان عقد إيجاره لعدم تعيين المكان المؤجر تعيينا كِمَافَيا مَاتُمَا لَلْجِهَالَة ، إذ ورد به أن الشَّقة المؤجرة بالدُّور الثالث على الواجهة ، وقد ثبت من المعاينة في الشكوي ٢٩٩٣ لسنة ١٩٧٨ إداري العجوزة وجود وَشَهْتِينِ عَلَى الْوَالْجِهَةِ ، إحداهما بحرية والثانية قبلية ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه عملا بالأثر الناقل للاستئناف أن يتصدى لهذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأى في الدغوى ولكنه لم يرد عليــــه ، مما يَعيبه بالخطأ ف تطبيق القانون فضلا من القصور فالتسبيب. هذا إلى أن الحكم أعتد يعقد الما الطاعون صلاه الأول ، في حين أنه على خلاف عقدها - أي الطاعنة -كم يثبت تاريخه بمأمورية الشهر العقارى التي تتبعها العين المؤجرة ، كما تقضي بَلْكَ الْمَادَة ٢٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ - التي طبقها على واقعة النزاع ، والتي حسمت مسألة تزاحم المستأجرين ففضلت المستأجر الأسبق في إنبات تاريخ عقد إيجاره بمأمورية الشهر العقاري التي تتبعها العين المؤجرة ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه ولئن كان المقرر قانو نا أن المكان المؤجر يجب أن يكون معينا تعيينا كافيا ، فيوصف في العقد وصفا مانعا للجهالة ، فإذا لم يتعين – وقع الإيجار باطلا لعدم تحديد محل الترام المؤجر، الأأن الثابت من استجواب الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى أن المطعون ضده الأول قرر بأن عقد الإيجاد ينصب على الشقة البحرية رقم / ١٠ الواقعة على

الواجهة ، وأن المطعون ضدها الثانية – وهي المالكة – لم تنازعه فيذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا الههالة ، ولم كان النزاع ها, تعين المكان المؤحر لا يكون أصلا إلا بين طرفى عقد الإيجار ، وهما المؤجر والمستأجر ، فإن منازعة الطاعنة – وهي مستأجرة كالمطعون ضدة الأول مما يفيد تنازلها ضمنا عن دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى المؤسس على بطلان عقد المطعون ضده الأول لعدم تعيين الشقة المؤحرة . ك كان ذلك ، فإن دفاع الطاعنة الوارد بسبب النمي يكون دفاعا غير جوهري ، لا يعيب الحكم عدم الرد عليه ، ويُكون النعي على غير اساس . والنعي في شقه الثاني غير سديد ، ذلكأنه يبين من عقد إيجار المطعون ضده الأولأنه ثابت التاريخ في ١٠/٠١٠/١٠ بما يتضمن تحريره في ظل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ــ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - والذي تنص المادة ١٦ منه على أنهُ : ود اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كنابة ، ويازم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت فى عقدالإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأحرة الإحمالية المقدرة للمبني والوَّحدة المؤجِّرة وفقا للَّادة السابعة من هذا القانون . وَبحوز المستاح عندُ المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرقالإثبات القانونية. ويحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبني أو الوحدةمنه»، مُما يلل على أن ذلك القانون لم يكن يشترط في عقود الإمجار إلا أن تكون مكتوبة ولميشترط إثبات تاريخها وأن يكون هذا الإثبات لدىمأمورية معينةمن مأموريات الشَّهُر العقارى ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الأول ــ في ظل هذا القانون - من إثبات تاريخ عقده في أي مأمورية من هذه المـأموريات وفقاً لأحكام المــادة ١٥ من القآنون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات ، والتي لم تشترط مأمورية معينة لذلك ، ومن ثم يضحى عقده صحيحا ومنتجا لآثار. الْقَانُونِية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تتبعها العين المؤجرة ، ويكون عقد إيجار الطاعنة الذي حرر ف تاریخ لاحق فی ۲/۲/۲/۲۰ ــ وعلی ما جری علیه قضاء هذه الحکمة ... باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام، ولا محل لإعمال حكم المــادة ٧٣هـ

من القانون المدنى بإجراء المفاضلة بين العقدين . ولا يغير من هـــذا النظر ما نصت عليه المــادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجرمن أنه : "اعتبارا من تاريخالعمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ويجب إثبات تاريخها عامورية الشهر من ١٩٧٧ حالت العين المؤجرة ، ذلك أن هذا النص لم بعمل به إلا اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ ـ اليوم التالى لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، ومن ثم فإنه حواياكان وجه الرأى في المخاطب به - لا ينطبق على عقد ايجار المطعون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ٢٥/١٠/١٥ وسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ على ما سلف بيانه . وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بعقد المطعون ضده الأول السابق على عقد الطاعنة فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

ول تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برناسة السيد المستشاد عامم المرافئ ناتب رئيس الهكة ، وعضوية السادة المستشاوين : يوسف أبو زيد نائب وئيس الحسكمة ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وابراهيم زغو ه

# (177)

# الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ لسنة ١٥ القضائية ع

(۱) قرار إدارى .

القرار الادارى . ماهيته .

( ٢ ) اختصاص . وو اختصاص ولائي " . قرار إداري .

اختصاص محكمة القضاء الادارى والفصل في طلبات إلغاء القرار الادارى النهائي أو النمويض عنه • المقضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصلا لتعديد اختصاصه في المزاع •

(٣) أمر على عريضة . اختصاص . " اختصاص ولائي " .

الأوامر على عرائض ، ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهة الادارة لا يغير من وصفها ولا يتخض عن قراوات إدارية - عدم التنفيذ لا يعدر أن يكون هملا مادياتختص الحاكم العادمة بنظر التعويض المترتب عليه .

(٤) حكم . ه أسباب الحكم » . «مايعد قصورا » .

انتها. الحمكم إلى مسئولية الطاعنين عن عدم تبنيذ أمر وقّ دون استظهار ما ينيد علمهما يهذا الأمر وما إذا كان يدخل في نطاق عملهما الوظيفي من عدمه ، قصور .

- . ( ه ، ۲ ) مسئولية . « مسئولية تقصر لة » .
- ( ه ) المساءلة عن استعال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى . مناطها .
  - ( ٦ ) وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
    - (٧) نقض . «أثر نقض الحكم » .

اتباء الحدكم إلى مستولية المتبوع عن التعويض على أساس ثبوت خطأ أحد تابعيه دوري هيره من سائر التابعين نقض الحكم شأن مساءلة هذا التابع • أثره • نقض الحسكم بالنسية. للبيوع • علة ذلك •

 القرار الادارى على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة هو إفساح جهة الإدارة في الشكر الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما ما من سلطة بمقتضى القرّآنين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكننا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة .

٧ - خولت المادة العاشرة من قانون عسس المعدلة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ عكمة القضاء الادارى دون سواها الفصل في طلبات الغاء القرار الادارى النهائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما كان القانون – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لم يعرف القرارات الادارية ولم يبين الحصائص الى تمزها والتي مهندى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة ها ولحصائها من تعرض السلطة القضائية العادية فانتعطى القضائية القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المعروض عليها .

٣ ـ الأوام، على العرائض وعلى ما يهين من نصوص الباب العاشر من المكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوام، التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية ، وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على العرائض وتصدر في غيبة الخصوم ودون تسهيب باجراء وقتي

أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى السرعة أو المباغتة ، وهى واجبة النفاذ بقوة القانون بجود صدورها عملا بنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن قيام جهة الادارة بتنفيذ اس صادر على عريضة من قاضى الأمور الموقتية لا ينظر إليه بمعزل عن ذات الأمر، وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأمر باعتباره صادرا من جهة القضاء ، وقد أوجب القانون تنفيذه ، فلا يتمخض بالتالى هذا التنفيذ عن قرار إدارى يتمع بالحسانة أمام المحاكم للا يعدو أن يكون عملا ماديا كاشفة وليس منشئا لمركز قانونى ولا يتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الادارى مما يكون معه نظر التعويض عن الحلطا فى تنفيذ أو عدم تنفيذ أم قاضى الامورا الوقتية الصادر على عريضة منعقدا لإختصاص القضاءالمادى .

غ - إذ كان الحكم المطعون فيه وقد انهى فى قضائه إلى تبوت خطأ الطاعتين فى عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بالساح للمطعون ضده الأول بالسفر دون أن يستظهر ما يفيد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الحوازات وثبوت تقاعمهما وإهماهما فى إنحاد الاجراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الإجراءات تدخل فى نطاق العمل الوظيفى المسند إليهما ، كما أنه ساق القول بأن هذين الطاعتين أخلا بواجبات وظيفتهما بغية مساندة الطاعنة فى الطعن رقم ... فى الكيد لمطلقها ومنعه من السفر فى عبارة مجملة مهمة دون أن يورد الدليل الذى استقى منه قيام التواطؤ ، لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

ه ـ المساءلة بالتمويض قوامها خطأ المسئول ، وتنص المادتان الوابعة والحامسة من التقنين المدنى على أن من استعمل حقه استعالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمل الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصديه سوى الاضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعال الحق ، كما أن حق التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يليج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه المباحة ولا يسأل من يليج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه

الله إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللدد فى الخصومة والعنت مع وضوح كالحق ابتغاء الإضرار بالخصم .

. براير وصف الافعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقاية سحكمة النقض .

٧ - إذ كان النابت من الأوراق أن وزارة الداخلية "الطاعنة" تحد اختصمت من المطعون ضده الأول باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعيها الطاعنين في الطعنين رقمى ... ، .. وكان الحكم المطعون فيه قد أقام هضاءه تحقيدة مسئوليتهما من التعويض تطبيقا لنص المادة ١٧٤ من القانون ورارة الداخلية ، ومن ثم فإن الوزارة الطاعنة تعتبر بالنسبة لهما في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون ، وإذ كانت المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه بشأن مساءلة التابعين المذكورين ، فإن لازم ذلك زوال المطعون فيه بالنسبة لهما أيضا دون حاجة ليجث أسياب طعنها بالتالي نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها أيضا دون حاجة ليجث أسياب طعنها من المساحلة المعامن فيه بالنسبة لها أيضا دون حاجة ليجث أسياب طعنها بالنسبة لها أيضا دون حاجة ليجث المناسبة لها أيضا دون حاجة ليجث المناب المنابعة للمناسبة لها أيضا دون حاجة ليجث المنابة المنابة لها أيضا دون حاجة ليجث المناب طعنه المنابة المنابة لها أيضا المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المناب اللهابة المنابة ال

#### المحكمة

ب بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر حِرَالمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعون استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحدكم المطعون فيه وسائر أوواق قالطين – تتحصل في أن المطعون ضده الأول في الطعنوقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ ق حالطعون المنضمة أقام على الطاعنة في الطعن الأول ... .. .. والطاعنين في الطعنين رقمي ١٨٤٩ ١ ١٩٤٩ لسنة ٥١ ق دد ... ... ... وو ... ... على طلعين رقم ٢٤٤٩ سنة ٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة انتهى فيها إلى طلب

الحسكم ؛ لزامهم بأن يدفعوا له متضامنين تعو يضا مقداره خمسة وخمسون ألف جنيه ، وقالشرحا لها أن الطاعنة في الطعن الأول كانت زوجة لهواستصدرت أحكاما ضــــده سفقة وأحرحضانة كما استصدوت صده الأمر الوقتي رقم ٩٩ سنة ١٩٧٥ من قاضي الأمور الوقتية بمحكمه الحيزة الاستدائية عنعه من السفو حتى تستوفى حقوقها أو يقدم كفيلا عنه فتقدم للقاضي الآمر بكفيل طالبا قبوله والساح له بالسفر فصدر الأس الوقتي رقم ١٠١ سنة ١٩٧٥ بإجابته إلى طلبه إلا أنَّ مطلقته تواطأت مع الطاعنين في الطعنين الثاني والثالث للإضراريه بعرقلة تنفيذ الأمر القاضي بالساح له بالسفر وفو حيٌّ بإنزاله من الطائرة ومنعر من السفر يوم ١٩٧٩/٤/٢٥ فقـــدم تظلما لمصلحة الحوازات التي وافقت يوم ٢٩/٤/٢٩ على رفع أسمه من قوائم المنع من السفر وأنه إذ حاق به ضرر مادى وأدبى نتيجةمنعه منالسفر بغيرحق فقد أقام دعواه ليحكم له بالتعويض جبرا لهذا الضرر وتدخلت وزارة الداخلية الطاعنة في الطعن وقم ١٩٩٩ السنة ٥٥١ مقم في الدعوى طالبه رفضها فاختصمها المطعون ضـــده الأول طالبــا الحـكم. يَالزامها بالتعويض المطلوب متضامنه مع تابعيها ... ... و ... ... و ... دفعت وزارة الداخلية بعـــدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ٢ وبتاريخ ١٨٧٩/٣/١٨ قضت المحكمة برفض الدفع، استأنف الطاعناب فيه الطعنين ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ١٥ ق هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ٤٤٠٠ سنة ٩٩ق.و ٢٦٤ لسنة ٩٩ق و بتاريخ٢٠/٧/٢٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده آلأول هذا الحسكم بالاستثناف رقر ٣٣٨ﻫـ لسنة ٩٧ ق القاهرة و بتاريخ ٢٨/٥/٢٨ قضت محكمة الاستثناف أولا بعدم جواز الاستئنافين رقمي ٧٤٤٠ سنة ٩٦ ق ، ٢٦٤٥ لسنة ٩٧ ق ــ ثانيا : ، وفي موضوع الاستثناف رقم ٢٣٨ ق بالغاء الحكم المستأنف و بالزام الستأنف عليهم " الطَّاعَنين "في الطعول الأربعة متضامنين بأن يؤدوا له مبلغ .... المحددة لنظر طلب وقف التنقيذ أمرت المحكمة بضم الطعون الثلاثة الأخيرة للطعن الأول وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل طعل أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم في الطعون الثلاثة الأول و برفض الطعن الأخير ، و إذ عرضته إ الطعون على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين. في الطعون أرقام ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ١٥ق منعون بالسبب الثالث في الطعن الأول و بالسبب الخامس في الطعن الثاني · بالسبب الأول في الطعن الأخير على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي سان ذلك يقولان أن الحسكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى رفضه الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيًا منظر الدعوي على سند من قلقول بأن عدم تنفيذ الأمرالوقتي الصادر بالساح للطعون ضده الأول بالسفو تمنفيذا قانونيا برفع اسمه من قوائم المنع من السفر يعتبر من قبيل الأعمال المادية قالتي تتعلق متنفيذ الأوامر القضائية ولا شأن له بالقرارات الإدارية التي تتوقف على إرادة جهة الإدارة ، في حين أن المنع من السفر أو التصريح به لايتم إلا عوجب قرار إداري بصرف النظر عن ألسبب القانوني المدر لصدور ذلك القرار وأن دعوى المطعون صده الاول بطلب التعويض تتضمن التعرض ملقرار الإداري الصادر بشأن منع سفره لخارج وهو أمر يخرج عن ولاية المحاكم المادية المنتص بالفصل فيه القضاء الإداري عملا منص المادتين ١/١٥ ، ١٠ مِي قَانُونَ السَّلَطَةُ القَصَائِيَّةِ رَقِمَ ٢٤ سِنة ١٩٧٢ والمـادة ١٠ من قانون مجلس الملدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ وهو مايعيب الحسكم بمخالفة القانون ويستوجب م مضفة

وحيث إن دذا الهى غير سديد ذلك أن القرار الادارى على ما هو مقرر في أضاء دلاه الحكمة دو أفصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون حن إرادتها الملزمة بما لحا من سلطة بمقتضى القوانين واللوائع بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون محكنا وجائزا ابتناء مصلحة عامة ، ولئن كان يمتنع على المجاكم العادية بنص المادة ١٩٧٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ أن تؤول الأمر الادارى أو ترقف تنفيذه وكانت المادة العاشرة من قانون سواها علم طلبول الإداري الماري الدولة رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ علم علم الدول و الإداري المائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما المنصل في طلبوت المناء القوار الإداري النهائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما

كان القانون – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – لم يعرف القوارات الادارية ولم يبين الخصائص التي تمــيزها والتي يهتدي بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية العادية لها يتعطيل ومفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحمامة الأفراد وحقوقهم توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المعروض عليها ، لما كان ذلك وكانت الأوامر على العرائض وعلى ما يبين من تصوص البَّأْبِ العاشر منَّ الكَتَابِ الأول لَّقانونَ ۖ المرافعاتَ هي آلاُوامِّن التَّي يصعرها قضاء الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقسدمة إليهم من ذوي الشأن على العرائض وتصدر في غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء وقتى أو تحفظي في الحالات التي تقتضي السرعة أو المباغتة وهي واجبة النفاذ مقه ة القانه ن عجم د صدورها عملاننص المادة ٢٨٨ من قانه ن الم افعات ومن أَثْمَ فَإِنْ قَيَامٌ جُهَةً الادارة بتنفيذ أمر صادر على ءريضة من قاضي الأمور الوقتية لاينظر إليه بمعزل عن ذات الأمر وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأس باعتباره صادرا من جهة القضاء وقد أوجب القانون تنفيذه فلا يتمخص بالتالى هسذا التنفيذ عن قرار إدارى يتمتع بالحصانة أمام المحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأمر لايعدو أن يكون عملا مادياكاشفا وليس منشئًا لمركز قانوني ولا تتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الاداري مما يكون معه نظر التَّعويضُ عن الخطأ في تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر قاضي الأمورالوقتية الصادر على عريضه منعقدا لاختصاص القضاء العادى و إذا التزم الحسكم المناعون فيه هذا النظر وخلص إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى يكون قد وافق صحيح القانونو يكمونالنعي عليه في هذا الحصوص على غيرأساس.

#### رَجْنُ الطَّمِنِينُ رَقِي ١٨٤٩ ، ١٩٤٩م ١٥ ق ::

وحيث إنه مما ينماه الطاعنان في هذين الطعين على الحسكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أن الحسكم المطعون فيه خلص إلى اسناد الحطأ اليهما على سند من أنهما لم يتخذا إجراءات تنفيذ الأمر رقم ١٠١ سنة ١٩٥٥، الصادر من قاضي الأمور الوقتية مجكمة الحيزة الابتدائية بالساح للطعون ضده الأول بالسفر بأن لم يبلغ الطاعن الأول هذا الأمر لقسم قوائم المنع من السفر بمصلحة الجوازات لرفع اسم هذا الآخير من هذه القوائم وأن الطاعن (الطاعن الثانى) لم يحرر مذكرة بشأن وجوب تنفيذ هذا الأمر دون أن ستظهر الحكم كيفية إتصال علم الطاعنين بذلك الأمر رغم عدم إعلانهما به كم يبين الدليل الذى كونت منه المحكمة عقيدتها فى القول بثبوت تواطؤ الطاعنين مع مطلقة المطعون ضده الأول على الاضرار بمطلقها بمنعه من السفر مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقيصور فى التسبب و يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطآعنين عن عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضه ر الأمور الوقتية عجكمة الحيزة الابتدائية بالساح للمطعون ضده الأول بالسفر عَلَى القُول بإحمال قسم البحوث الفنية والقانونية الذي يشرف عليه الطاعن الثاني ﴿ فِي تَحُرُّ يُرَامُدُكُونَ لِتنفيذُ هذا الأمر على الوجه الذي يتطلبه القانون وأن الطاعن ﴿ لَا وَلَى لَمْ يَبِلُغُ فَشِمْ قُواتُمُ المُنعَ مِن السَّفَرِ بَذَلْكُ الأَمْرِ، حَتَّى يُوضِعُ مُوضعُ التَّنفيذُ و رَفْعُ اللَّهِ ٱلْمُطَّعُّونُ شِدَّهُ الأول من هذه القوائم كما نسب الحسكم المطعون فيه الله عين الفول بأن إخلالهما بواجبات وظيفتهما كان مستهدفا به مساندة مُطَافِعُ المُطَّعُونُ ضُدَّهُ الْإُونَ فِي الكِيدِ. عَطَلَقَهَا والأَصْرارية لمنعه من السفر وَ إِذْ كُنَّانٌ ٱلنَّاسُ مِن مُلفَ مُصَلَّحَةً ٱلْهَجِرةَ وَالْجُوازَاتِ وَالْحُنسِيةِ الْحَاصِ بالمطمون ضده الأول والمتمدم من وزارة اللاخلية أمام محكمة الموضوع ـــ أنَّ الأمر الرقيم ١٠١ سنة ١٩٧٥ الصادر من قاضي الأدور الوقتية محكمة الحسيرة الابتدائية فد أعلنه المطمون ضــــده الأول إلى مطلقته ـــ الط بنة في الطعن رقم ١٨٣٤ سنة . ٥ ق - و إلى مدير عام مصلحةالهجرة والجوازات والحنسية ولم يعلن لأى من الموظفين الطاعنين في الطعنين وقمي ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ١٥ القضائية وكان الحسكم المطعون فيه وقد انتهى في قضائه إلى ثبوت خطئهما في عدم تنفيذ ذلك الأمر الوقتي دون أن يستظهر مايفيسمد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الحوازات وثبوت تقاعسهما وإهمالهما في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الإجراءات تدخل في نطاق العمل الوظيف المسند إلهما ، هذا إلى أن الحسكم المطعور فيه ساق القول بأن حسدين الطاعنين أخلا بواجبات وظيفتهما بغية مساندة الطاعنة في الطعن رقم ١٨٣٤ سنة ٥١ قضائية في الكيد لمطلقها ومنعه من السفر في عبارة مجملة مبهمة دون أن يورد الدليل الذي استغى منه قيام التواطؤ ، لماكان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نفضه دون حاجة لبحث باق أسباب هذن الطعين .

#### عن الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ١٥ ق :

وحيث إن مماتنعاه الطاعنة على الحكم المطغون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحديم المطعون فيه أقام قضاءه يمساءلهما عن الدو يص دون أن يورد بأسبابه أفعالا يسوغ وصفها بأنها حظا فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن أنه لم يبين دليل تواطئها مع أي من موظفي مصلحة الحوازات والحنسية على منع المطعون ضده الاول من السفر مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك أنه يبين من مدونات الحسم المطمون فيه أنه أقاء قضاءه بمسئولية الطاعنة بالنمو يض على سند من القول و المستنفات المثانت من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها من الطرفين أن المستأنف عليها الرابعة الطاعنة واستصدرت لصالحها الأس الوقتي رقم ١٩٧٩ من رئيس محكمة الحيزة الابتدائية بصفته قاضيا الاثمور الوقتية بمنع المستأنف من رئيس محكمة الحيزة الابتدائية بصفته قاضيا الاثمور الوقتية بمنع المستأنف من حقوق ولدته، أحكام النفقة الصادرة لمصلحها أو حتى يقدم كفيلا عنه من حقوق ولدته، أحكام النفقة الصادرة لمصلحها أو حتى يقدم كفيلا عنه خاصة بالنفقة وإسقاطهافي محاولة اطالة أمد اللزاع حتى يظل أمر منعه من السفر بالتعويض قوامه خطأ المسئول ، وكانت المحادث الرابعة والحكمسة من التقدين المدنى قد نصت على أن من استعمل حقه استعالا مشروعا لايكون مسئولا التقدين المدنى قد نصت على أن من استعمل حقه استعالا مشروعا لايكون مسئولا هما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وقو مالا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استمال الحق وكان البناء كل مصلحة من استمال الحق وكان البناء كل مصلحة من استمال الحق وكان حتى التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج المتمال الحق وكان حتى التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج المتمال الحق وكان حتى التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج

أبواب القضاء تمسكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللدد في الحصومة والعنت مع وضوح الحق ابتفاء الاضرار بالحصم وكان وصف الافعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لوقابة عمكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد اقتصرت أسبابه في بيان الحطأ المسند إلى الطاعنة على جرد تقريره بأنها استصدرت الأمن الوقى بمنع المطعون ضده الأول من السفر وأنها التجات إلى خصومات قضائية عاصة بالنفقة واسقاطها لاطالة أمد النزاع حتى يظلل أم منعه من السفر مستمرا وكان ذلك لا يؤدى إلى القول بالمحراف الطاعنة عن حقها الممكفول في التانون ، هذا كما أن الحكم لم يورد بمدوناته دليل تواطؤ الطاعنة من تواطؤ الطاعنة من موظفي مصلحة الحوازات على المكيد المطعون ضده الأول ومنعه من السفر عما يعبه بالقصور في التسبيب أيضا الأمر الذي يوجب نقضه دون حبه لبحث باقي أسباب الطعن .

## عن الطعن رقم ٩٩٩ سنة ٥١ قضائية :

وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية الطاعنة قد المختصد من المطعون ضده الأول باعتبارها مسئولة من أعمال البيم الطاعنين وقمي ١٨٤٩ ، ١٨٤٩ لسنة ١٥ القضائية، وكان الحجم المطعون فيه قضاءه تتحقق مسئوليتها عن النهو يض تطبيقا لنص المهادة ١٧٤ من القانون المدنى على أسلس ثبوت خطأ هذين التابعين دوين غيرهما من سائر مرطفى وزارة الداخلية، ومن ثم فإن الوزارة الطاعنة تعتبر بالنسبة لهما في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون ، و إذ كانت المحكمة قد من المنطق المنطق المنطق على مسئولية الوزارة الطاعنة و يستنبع بالتالى والمنال المنطق ال

وحييته أنه لمنا تقدم يتعنى نقض الحسكم الطعون فيه .

### جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمدى الحمولى نائب رئيس المحكة وعضـــــوية السادة المستشارين : عزت حنورة ، وعلى السعدتي ، ومحمد مخذار منصور ، ومحمود نبيل البنساوي .

# ( 7 7 7 )

## الطون رقم ٢٠٧ لسنة ٩٤ القضائية :

شفعة <sup>وو</sup> دعوى الشفعة " .

يهم المقار من ففس البائع أكثر من عرة . للشفيع أن يشفع في أى من هذه البيوع طللماً يقيت الملككة البائع . إنتقاضا إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبـــل تسجيل إعلان الرقبة اثره ، عدم قبول طلب الشفمة ، علة ذلك ، إدعاء الشفيع صورية ذلك المقلد المسجل ، وجوب اختصام جميع المشترين فيه وإلا كانت دعواه غير مقبولة .

إذا يع العقار من نفس البائع أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع في أى من هذه البيوع طالما كانت ملكية هد ذا العقار مازالت المبائع ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغية في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفي هذه الحالة لاتؤدى إلى انتقال الملكية إلى الشفيع ، فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لا يلتفت إلى ادعائه ما لم يختص جميع المشترين فيه والا يقيت دعواه غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مفياد دفاع المطعون ضده الأول من الشفيع حاله يشفع في البيع الصادر من المطمون ضده السائل عن العالمين وحدهما ويدفع بصورية البيع المسجل الصادر من المس البائع عن ذات العقار إلى الطاعتين و . . . . وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغية في الشفعة ولم يختص في عواه هذه المشترية مع الطاعتين بالعقد المدعى صوريته فإن الدموي تكون غير مقبولة .

#### المحكمة

جمد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أفام الدعوى رقم ٣٢٩٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى طنطا على الطاعس والمطعون ضـــده الثانى طالبــٰ الحكم بأحقيته في أخذ الاطيان البالغ مساحتها ١٦ س ، ١ ط ، ١ ف المبينـــة بصحيفة المليموي بالشفيعة والتسليم وقال بيانا لدعواه أنه قد نميا إلى علمه أن المطعون صده الشاني باع هذه الأنطيان إلى الطاعنين لقاء ثمن قدره ٥٠٠ج، وإذ كان والمناقبة أخذها بالشفعة لأنه جار للاطيان المشفوع فيها من ثلاث جهات وبملك أطيانا تقوق فيمتها نُصفُ ثمن الأطيان المشفوع فيها وأنذر الطاعنين وَالْمُطَعُونُ صَدِّهِ الشَّانِي بِرغْبَيِّهِ فَي الأَخِذِ بِالشَّفْعَةِ وأُودَعَ النَّن خزينــة المحكمة المعرف ليحكم له بطلباته ، دفع الطاعدان بعدم قبول الدعوى لعسدم الحَصْمَامُ \* أَنْ المُشْتَرِيةُ مَهُمَا بِعَقَدَتُمْ تُسْجِيلَةٍ ، طعن المطعون ضده الأول بصورية ُقَدْاً العَقْد ، بتــَاريخ ١٩/٥/٧٠ أقضت المحكة بعدم قبول الدعوى , إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستثناف رقم ٥١٪ س ٢٧ ق طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، و بتساريخ ٢٠/٣/١٣ قضت المحكمة بإلفاء الحكم الستأنف وباحقية المطعون ضده الأول في أخذ الأطيانالمباعة بالشفعة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقص الحكم ، عرض الطعن على المحدة فغرفة حشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ممسايا ما الطاعنان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيسه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيسان ذلك يقولان أنه يشترط لقبول دعوى الشفعة أن يحتصم فيها حميسم البسائعين والمشترين ولو تمسك الشفيع

وحيث إن هذا النعى في محسله ، ذلك أنه إذا بيع العقار من نفس البــائع ملكية هذا العقار مازالت للبائع ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه يتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غىر مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وهي فهذه الحالة لاتؤدى إلى انتقال الملكية إلىالشفيع، فإن هوادعي صورية هذا العقد المسجل لايلتفت إلى ادعائه مالم يختصم جميع المشترين فيـــ وإلا بقيت دعواه غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع المطعون ضده الأول الشفيع – أنه يشفع في البيع الصادر من المطعون ضده الشاني إلى الطاعنين وحدهما ويدفع بصوريّة البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلىالطاعنين و ـــ .. ـــ مــ وكآن المطعون ضده الأول لم يسجل إعلاناالرغبة في الشفعة ولم يختصم في دعواه هذه المشترية مع الطاعنين بالعقد المدعى صوريته فإناالدعوى تهكون غير مقبولة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول الدعوى على سنسد من أن اختصام هذه المشترية غير واجب لصورية عقدها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة إلى يحث بافي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم ف وضوع. الاستثناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

### جلبة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برناسة فلسيد المستشاد عامم المرافى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشاوين : يرسف أبي زيد قائب رئيس الحكة ، مسطنى صالح سلم ، دوويش عبد المحيد راماهيم زفو .

## (777)

### الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

و السبب المفتقر للدليل ود السبب المفتقر للدليل ود .

﴿ النَّرَامُ الطَّاعَيْنُ بِنَقَدِيمُ اللَّهُ لِينَلُّ عَلَى مَا تَمْسَكُ بِهِ مِنْ أُوجِهِ الطَّمَن

( ٧ ) اختصاص . و اختصاص ولائي " .

رقعي احتصاص البحاكم إليادية هل النظر في طلبات النمويين مما يصيب المقاد المستول عليه من تفعين في تنبعه وكذف المتقولات المستولى عليها • ق ١٤٥٨ المدن ١٩٥٩ الممدل بالتالون به المنه ه ١٩٦٩ في شمان البقاع المدنى • ماعدا ذلك من منازعات • احتصاص مجلس الدلة بنظرها

 ١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يناط بالحصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به وإلا أصبح النعى مفتقرا إلى دليله .

٢ - مفاد نص المادة ٧ و ١٦ من الفانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدنى المعدل بالفانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قد أورد قاحدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع في شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته ، وكذلك المنقولات المستولى عليها ، وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص عجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا .

الاستثناء في الحدود المنصوص عليها وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الحصوص مقصورة النظر فيا يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصبب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها، ولا مختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستريز، طبقا المقانون المشار إليه .

#### الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبمد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما سين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى برقم ١٩١ سنة ١٩٧٣ مدى كلى دمياط على الطاعن بصفته قالوا شرحا لها أنه أصدر قرارا وزاريا بالاستبلاء على الفندق المملوك لهم لاقامة مهجرى منطقة بور سعيد وشغلوا منه عشر حجرات ، ولم يعوض أصحاب الفندق عن حمائهم من استغلال تلك الجورات، فضلا عن أن المهجرين ألحقوا بالفندق اضرارا نتيجة سوء الاستمال، تعويضا مقداره خمسة آلاف جنيه دفع الطاعن بصفته بأن بدفع لهم ولئيا بنظر الدعوى - ومحكمة دمياط الابتدائية قضت مجلسة ١٩٧٤/١٤ بلنام المحكمة وبعد أن بقدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى، وندست خبيرا في الدعوى - ومحكمة دمياط الابتدائية قضت مجلسة ١٩٧٤/١٤ بالزام الطاعن بصفته بأن بدفع مهم وبعد أن يقدم الخبير تقريره عادت وقضت مجلسة ١٩٧٧/١٢٠ و بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع الاستثناف رقم ٢٦ سنة به ق ، ومحكمة استثناف الملاعورة (مامورية دمياط) قضت مجلسة ١٩٧٧/١/٣٠ و محكمة استثناف المنصورة (مامورية دمياط) قضت مجلسة ١٩٧٧/١/٣٠ و محكمة استثناف المنصورة (مامورية دمياط) قضت مجلسة ١٩٧٧/١/٣٠ بتعديل الحكم الماستأنف و الإالم

عن مقابل الانتفاع بالغرف الستولى عليها وحما لحق بمبنى الفندق من اضرار . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن على المحكة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن أقير على سهبين ، ينمى الطاعن بصفته بنانيهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيانه يقول انه لا خلاف أن الذي يحكم النزاع هو قانون الدفاع المدنى رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٥ وقد صدر بناء على هذان القراران الوزاريان ١٨٦٩ سنة ١٩٦٩ ما ما ١٥١٥ سنة ١٩٦٩ ما على على تشكيل لحنة لوضع قواعد التعويض لمن يصيبه ضرر نتيجة الاستيلاء على حذه الأماكن ، عماكان لازمه أن يكون تقسيه مرر التعويض على أساس قواعد التعويض بالاستياد إلى قانون الدفاع المسدنى ، و إذ أغفل الحكم المطعون فيه على التقويض على أساس قواعد على التقويض المستندا إلى قانون الدفاع المسدنى ، و إذ أغفل الحكم المطعون ضدهم على أشاس قواعد حين أضرار تقيجة سوء الاستعمال فإنه يكون قد عاره قصور أدى به إلى مخالفة المقانون علم السنوجب نقضه من

أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليسل على ما يتسكون به وإلا أصبح النعى عمر مقدم الحكة لل يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليسل على ما يتسكون به وإلا أصبح النعى مفتقرا إلى دليله ، وإذكان النابت أن الطاعن بصفته لن يقسدم صورة رسمية من قواعد التمويض التي وضعتها المجان المشكلة بالقرارين الوزاريين رقمي ٨١٩ سنة ١٩٦٩ والذي أورد أن الحكم المطعون فيه لم يعملها عند تقسديره عن الاضرار التي لحقت بالفندق المملوك المطعون ضدهم تتيجة سوء الاستعمال من المهجرين الذين شغلوه ، فإن نعيه بهذا السبب يكون عاريا من الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بصفته ينمي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول أن الثابت من أوراق الدعوى أن غرف الفندق المطالب بمقابل انتفاعها قد تمالاستيلاء عليها طبقا لقرارى وزيرالداخلية رقمي ١٩٨٩ سنة ١٩٦٩ ، ١٩١٩ سنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فإن التعويض عن مقابل الانتفاع بتلك الغرف إنما هو تعويض عن القرارين الإداريين الصادر ن بالاستيلاء و ينعقد الاختصاص بنظره إلى محكمة القضاء الإداري تجلس الدولة وفقا للفقرة العاشرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدرلة رقم ٧٤ سنة ١٩٧٧ سن عنير أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا منظر الدعوى إستنادا إلى الفقر 1970 بشأن الدفاع المدنى ، مع أن هذا النص بعقد الاختصاص للحكمة العادية في حالتين فقط هما التعويض عن النقص في يعقد الاختصاص للحكمة العادية في حالتين فقط هما التعويض عن النقص طلي المطعون ضدهم في النزاع المائل مقابل الانتفاع عن إشغال بعض حجرات طلي المطعون ضدهم في النزاع المائل مقابل الانتفاع عن إشغال بعض حجرات الفندى المستولى عليه المقاد كو ولا يجوز الاجتهاد مع صراحة النص . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل الانتفاع عن الغرف المستولى عليا الفانون ما مستولى عليا القانون المستولى عليا القانون من يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد، ذلك أن النص في المادة ١٦ من القانون 1 مل سنة ١٩٥٥ على أن سنة ١٩٥٩ على أن الموزير الداخلية في كل إقليم أو من سديه أن يصلد قرارات بالاستيلاء على الوزير الداخلية في كل إقليم أو من سديه أن يصلد قرارات بالاستيلاء على على العقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة المحافى واتموين. ويعوض المالك عما يميب العقار من نقص في قيمته كا للاسعافي واتموين . ويعوض المالك عما يميب العقار من نقص في قيمته كا المحافى والرئم المعافى والرئم المعافى والمرتبع المقار من نقص في قيمته كما المدون المعافى المستولى عليها ، يدل أن المشرع ألى المحتولي عليها ، يدل أن المشرع المعافى صما يصبب المقار المستولى عليها ، يدل أن المشرع المعمون عما يصبب المقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس المدولة بنظر الطبون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء الدولة بنظر الطبون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء

في الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصررة على النظر فيما يرفع إليها من طلبات التمويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولايختص بنظل من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار إليه للما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم التمويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه لا ينسدرج تحت حالة التعويض عن نقص قيمة العقار فإن الاختصاص بنظره لا ينعقسد للقضاء العادى بل لمجلس الدولة على ماسلف بيانه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه خربيا فيا قضى به في هذا الصدد .

الما المادة ٢٠٩٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم الما المادة ٢٠٩١ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم الماسكية في الفصل عند الماسكية المختصة التي يجب التداعى إليها بالمواعات جديدة حد ولما سلف تنصين إلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من مقابل الانتفاع عن غرف الفسادق المملوك المطعون ضدهم المستولى عليها والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى والاثيا بنظر هذا الشق من النزاع والمختصاص عليها العادى والمنتفادة المنافق من النزاع والمختصاص عليها العادى والمنتفادة المنافق من النزاع

## جلسة ۲۸ من ينايرسنة ۲۸ ۱۹

جرئامة السيد المستشار / سليم عبداقة سليم نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين ع وابح لطفى جمة ، وعبد المنع رشدى عبد الحميد ، أمحمد وأفت خفاجى ومصطمى النصاص عبد الحالق زعزوع .

## ( • • )

الطعن رقم • ٤٧ لسنة ٧٤ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن" : " إمتداد العــــلاقة الإيجارية " أحوال شخصية .

اعتبار الحسكم ذرجة المستأس مستأسرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لصلحة الغير ، خطأ ، علمة ذلك .

(٢) حكم "تسبب الحبكم". نقص "السبب غير المنتج " .

الحكم المطمون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصابية لعن الذاع استنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغسير ، ذلك أن الزوجة لاتمد طرفا في عقسد الإعجار الصادر لمصلحة الزوج التزاما بأسبية أثره ، وأن حقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بعلته وهي استمرار العلاقة الزوجية بحيث إذا انقضمت أنه الإنتات العلمة فلا سبق لها من سبيل على العن (1) .

<sup>(</sup>١) تَقَضَ جَلْمَةً عُرُهُمُ ١٩٨٠ — الطَّمَن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق – لم ينشر ،

٧ - لئن كان الحكم المطعون فيسمه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كماضة على حق الطاعن تمستأجر مع أن قو انين الأحوال الشخصية المعمول بما وقت صدور الحكم اطعون فيسه لايلزم المطلق بالتخلى عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة ، إلا أنه لم كان القانون ع السنة ١٩٧٩ يتعديل معض أحكام قو انين الأحوال الشخصية الذى صدر فى تاريح لاحق للحكم المطعون فيه قد نص فى المادة الرابعة منه على أن دو المطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجيسة المؤجر مالم يهيء لحما المطلق سكنا آخر مناسبا وكان هدا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعب المطعون ضدها مسكنا كلا مسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعب المطعون فيه إذ قضى بتسلم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص في المناسخة المطعون فيه إذ قضى بتسلم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص في المناسخة المطعون فيه إذ قضى بتسلم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص في المناسخة المناسخة المناسخة المطعون فيه إذ قضى بتسلم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص المناسخة ا

### الحكمة

يُعِدُ الإطلاعُ على الأورَاق وسُمَّاع التَّقْرَ يَرِ الذِي تَلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع عند على ماسين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق منضمل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى . ٣٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى بورسعيد على الطاعن وآخر بطلب الحسكم باسليمها الشقة المبينة بالصحيفة ، تأسيسا على أنها كانت زوجة للطاعن مستأجر الله الشقة ، ورزقت منه بثلاثة أولاد ثم طلقها ، و إذكان الطاعن قد أستأجرها بأعتباره نائبا عنهاوعن أولادهة الذين هم في حضائها ، فقد حتى لها رفع هذه الدعوى . أحالت المحكة . الدعوى إلى التحقيق ثم قضت في ١ / ١ / ١ / ١ / ١ طعون ضدها بطلباتها هـ استأنف الطاعن هذا الحركم بالاستثناف . ١ سنة ١٨ قضائية الا محاعيلة كه استأنف الطاعن هذا الحركم بالاستثناف . ١ سنة ١٨ قضائية الا محاعية كه

و بتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييدالحكم المستأنف . طعنالطاعن فيهذا الحسم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مسذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسلم المحسكم المحمدة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما ينماه الطاعن بأسباب الطمن الخطا في تطبيق القانون وخالفة الناب في الأوراق والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المجلمون فيه أقام قضاء على أنه كلا من الزوجين يعتبر مستأجل أصليا لشقة النزاع استنادا إلى النيابة الضمنية والاشتراط لمصاحة الغير ، في حين أن النابت من عقد الابجار أن الطاعن هو المستأجر لحا ، ولايزال يشغلها ، وقد طلق المطعون ضدها فلم يعد لحما من بعد حق الاقامة فيها ، و يضجى بقاؤها بلا سند ، هذا إلى أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأن أحسكام الشريعة بلاسلامية لم تحتم إقامة المطلقة الحاضنة بمسكن الزوجين وقد قضت لها بأجرة مسكن حضانة ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن أحسكام الشريعة الإسلامية تقضى محرمة العشرة بينهما ، لا يؤدى إلى إحلال مطلقة الشريعة في عقد الايجار .

وحيث إنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النيابه الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير، ذلك أن الزوجة لاتعد طرفا في عقدد الايجار الصادر لمصلحة الزوج التزاما بنسبية أثره، وأن حقها في الاقامة مستمد من حقه مقرونا بعلته هي احتمرار العلاقة الزوجية يحيث إذا انفصمت ، انتفت العلمة فلا ببقى لهما من سبيل على العين ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا إذ مكن الملعون فيه قد أخطأ أيضا إذ مكن الملعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كماضنة على حق الطاعن كستأجر، إذ أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحمكم المطعون فيه لاتازم المطلق بالتخلى عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة ، إلا أنه لما كان المناون على الشخصية الذي الدي لاحق الله كما المطعون فيسه قد نص في المادة الرابعة منه على على الموجونة فيسه قد نص في المادة الرابعة منه على

أن '' للطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر مالم يهي علما المطلق سكنا آخر مناسبا ''، وكان هذا النص – والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للا أسرة – متعلقا بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فورى ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحدد بأنه هيأ للحاضنة المطعون ضدها مسكنا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص المادة المذكورة مما يضمحي معه الطعن غير منتج -

وكما تقـــدم فإنه يتعين رفض الطعن ، وترى المحكمة إلزام المطعون ضدها ممصروفاته .

## جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۲۸ من

برئاسة السدالم ششار /محد محود الباجوري رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين نواب... وثيس المحكمة : يوسف كال أبو زيد عطا الله ، محمد المرسى نتج الله ، مصطفى كال محمد صالح سليم ، منصور محمود إبراهيم وجيه ، أحسسة كال سيد على سالم ، يحيى عبد الطيف. الرفاعى ، محمد محمود رامم ، محمد رأفت حدين خفاجى ، والديدان المستشاران ، مصطفى النحاس عبد الحالق زعزوع و فهمى السيد الخياط .

# ( \* )

## الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ١٥ القضائية (هيئة عامة)

- ( ۱ ۲ ) دعوى " الطلبات فى الدعوى " سبب الدعوى " . استثناف " أثر الاستثناف" . إيجار " إيجار الأماكن: " أسباب الاخلاء " تـ " التأجير من الباطن " .
- (١) الطلب . ماهيته ، القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يهته بدعواه .
- (٢) سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد سبا المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره.
   بنغير الأدلة الواقعية أو الحجيج القانونية .
- (٣) الاستثناف أثره ، فقل المعرى إلى عكمة الدرجة الثانية في حدود الطالبات التيم فصلت قبا عكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طلل لم يتم التنازل عبها ، ٣٢٢ م مرافعات ، وجوب ترتيب هذا الأثر ، لا يحول دون تصدى محكمة الاستثناف الاسباب التيم لم تفصل فيها عمكمة أول درجة ، علة دلك .
- (٤) الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العين المؤجرة بالهادة ١٨ من القانون وقم ٩٣٦ لسنة ١٨٦٠ اعتبادها تحديدا للوقائم التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الاخلاء .
- (٥) استناد المؤجر في ذعواه بالأخلاء على أكثر من سبب ، الفضاء الاخلاء على سناسمين أجاها دون التعرض الاسمان الأخرى ، استثناف المستأجر للحكم ، أثره ، فقل المدعوى إلى عكمة الاستثناف بكافة أسهامها طالمنا لم يتنزل المؤجر عن انتسلك بها .

(٦) إقامة المؤجرة دعواها بالاخلاء التأجير من الباطن ولسبين آخرين . القضاء بالاخلاء اللجوت السبب الأول دون التعرض السبين الآخرين . إلغاء الحركم من الحركمة الاستثنافية الانتفاء واقمة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقى أسباب الاخلاء ونم عدم التنازل عنها . حطا في القانون .

الطلب فى الدعوى هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية هيق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه .

٢ — سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق
 ف الطلب. وهر لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجيج القانونية.

٣ - النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات يدل على أن الاستئناف يمنا الدعوى إلى محكة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيما محكة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت في الحدوث أم تتموض له منها وذلك طلك أن مبديها لم يتنازل عن التمسك بها ، فاد وال مدون ترتيب هذا الأثر أن محكة الاستئناف في هذه الحالة تتصدى ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكة الاستئناف في هذه الحالة تتصدى المنافعة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز المنافعة المنافعة الحدوث وفقا لنص المادة و ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغيروا سبب الدعوى المنام محكة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلى على حاله ، فن باب أولى تلتزم محكة الاستثناف بالتصدى لا سبباب السابق انتسك بها في الدعوى إذا على ارتأت إلغاء الحكم المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها ما ارتأت إلغاء الحكم المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها محمد اقتصى الاكتفاء به دون حاجة للتعرض لباق الأسباب .

ي ان ما أوردته المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦٠ السمنة ١٩٦١ من بيان للائسباب التي يجوز معها للؤجر المطالبة باخلاء العين الملوجرة هو في حقيقته تحديد للوقائع التي يستمد منها المؤجر حقه في طلب اللاخلاء.

و \_ إذا استند المرتجر أمام محمكة الدرجة الأولى في دعواه باخلاء العين المؤجرة إلى سبب أو أكثر من هذه الأسباب \_ أسباب الاخلاء \_ فقضته الحكمة بالاخلاء على سند من أحدها وأفصحت عن أنها لم تر مسوغا للتعرض لباق الأسباب بعد أن أجيب المؤجر إلى طلبه واستأنف المستأخر هذا الحكم فأن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستئناف عما سبق أن أبداه \_ المؤجر \_ من أسباب وتعتبر مطروحة أمام المحكمة للفصل فيما مجرد رفع الاستئناف إلا إذا منا لتسلك بأى منها .

٣ - مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أن يعتبر مطروحا على محكمة الدرجة الثانية الأسباب التى أقام المستأنف ضده عليها طلباته بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف سواء فى ذلك الأسباب التى فصل فيها لغير صالحه أو تلك التي لم تعرض لها محكمة أول درجة وأنه على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لها ما لم يتنازل المستأنف ضده عن البسك بأى يمنها صراحة أو ضمنا ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة (المؤجرة) قد أقامت دعواها بطلب إخلاء المطعون ضدهما الأولين من العين المؤجرة على سند من تأجير أولهما العين من باطنه لمطعون ضده النائى بدون موافقتها وتأخره فى الوفاء بالأجرة وصدور عقوار من الحمة المختصة بازالة العين حتى سطح الأرض ، فتكون قد استمدت قوار من الحمة المخلاء على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن دون إذن من المالك وأفصح عن عدم جدوى التعرض إزاء ذلك للأسباب الأخرى وألغت محكة الاستئناف عن عدم جدوى التعرض إزاء ذلك لا شباب الأخرى وألغت محكة الاستئناف عن عدم جدوى التعرض إزاء ذلك لا شباب الأخرى وألغت محكة الاستئناف بناق الإسباب التي لم تتنازل عنها الطاعنة بل تمسكت بها صراحة أمامها فائهة لكون قد خالفت القانون .

#### الحكمة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقالطعن\_ تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية يطلب الحكم ضدالأولين وفيمواجهة الباقين بإخلاء المنزل المملوك لها المبين بالصحيفة وتسليمه إليها ، وقالت شرحا لها أنه بتاريخ ١٩٧٥/٧١٠ غررت لحنة المنشآت الآيلة لاسقوط تجلس مدسة دمنهور إزالة هذا المنزل حتىسطح الأرض فنبهت علىالمطعون ضده الأول بصفته مستأجرا أصليا والثانى بصفته مستأحرا من الباطن والإثنين الأخبرين بصفتهما مسئولين عن تنفيذ ذلك القرار – بإخلاء المنزل حتى تمكن من إزالته إلا أنهم لم يحركوا ساكنا ، وإذ تقاعس المطعون ضده الأول بالإضافة إلى ذلك عن سداد الأحرة من أول يَنُوفِينِ مِنْيَة ١٩٧٦ وقام بتأجر العن من الباطن إلى المطعون ضده الثاني بغير المعلقة المامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٧ حكت المحكمة بإحالة النعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما دون بالمنطوق وبعد أن سمعت شهود الطواين حكت في ١٩٧٩/١٢/٣٠ بالإخلاء استنادا إلى ثبوت واقعة التأجير المباطن بغير إذن كيالي صريح من الطاعنة ، استأنف المطعون ضده الثاني المُعَلِّمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللّ حِنْوَا ١٤٨٤ ١٨٩٨ ﴿ حَكَنْتُ الْحَكَةُ وَإِلَيْهِ الْمُسْتَأْنُفُ وَرَفْضُ الدَّعُوى ، مُطْعِيْتُ الطَّاعِنَة كَى هَذَا ٱلْحَلَمُ بَعِطْرِيقَ النَّفْضَ وَقَدَمِتِ النَّيَامِةِ العامة مذكرة . أبدت فيها الرأى سقص الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على دائرة الإيجارات المختصة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيامة رأمها .

وحيث إن الدائرة المختصة رأت بجلستها المعقودة في ١٩٨٣/٢/١ إحالة قلطعن إلى الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية الفقصل هيه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قلصادر بالفانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وإذ حددت الهيئة جاسة لنظر الطعن هندت من النيابة العامة مذكرة تكيلية تمسكت فيها بالمرأى السابق لهما إبداؤه .

وحيث إنه لما كان الطلب في الدعوى: هو القرائ الذي يطلبه المدعى من فلقاض حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه ، فكان سهب الدعوية

خمو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لايتغير بتغير الأدلة الوافعية أو المجمع القانونية ، وكان النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن " الاستثناف ينقل الدعوى محالتها التي كانت عليها قبلصدور الحسكم المستأنف بالنسبة لمسارفع عنه الاستثناف فقط " مدل على أن الاستثناف منقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانيـة في حدود الطلبات التي فصلت فها محكة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له ومالم تتعرض له منها وذلك طالم أن مبدما لم متنازل عن اتمسك بها،ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستثناف في هذه الحيالة تتصدى لميا لم تفصل فيه محكمة أول درجة من الك الأسباب ذلك أن المشرع أجاز للحصوم وفقا لذس الفقرة الثالثة من المــادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغــــيروا سبب الدعوى -أمام محكمة الاستئناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم نسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلى على حاله فن باب أولى تلتزم محكمة الاستثناف بالتصدى للائسباب السابق اتمسك ما في الدعوى إذا ما أرتات الغاء الحسكمية المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها مما أقتضي الأكتفاء به دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب، لما كان ذلك ،كان ما أوردته المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بيان للاسباب التي يجوز معها للؤ حر المطالبة باخلاء العين المؤخرة هو في حقيقته تحديد للوقائع الي يستمد منها المؤجر حمَّه في طلب الاخلاء ، ومن ثم فإذا استند المؤجرأمام محكمةالدرجة فمضت المحكمة بالاخلاءعلى سندمن أحدها وأفصحت عن أنها لم ترمسوغا ظلتعرض لباقي الأسبابُ بعد أن أجيب المؤحر إلى طلبه واستأنف المستأخِّر هذاً الحسكم فإن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستثناف مما سبق أن أمداه المؤجر من أسبأبو تعتبر مطروحة أمام المحكمة للفصل فيها بمجرد رفع الاستثناف إلا إذا تَمَا َ لَ عَنَ الْتَهِيِّنَاكُ بَأَى مِنها، لمـا كان ما تقدم ، وكانت الأحكام السابق صدورها .

من دائرة المواد المدنيـــة والتجارية فى الطعن رقم ٢٦٣ لسنة دع ق ، يجلسة ١٩٨٣/١١/١ والطعن والطعن وقم ١٩٨٣/١١/١ والطعن وقم ٩٦٣ لسنة ٥١ يجلسة ١٩٨٣/١١/١ متنقة وحذا النظر فلا يكون ثمة بحل للعدول عن المهدأ القانوني الذي قررته .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ثما تنعاه الطاعنة على الحسكم المطمون فيه الحطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها أقامت دعواها أمام محكة أول درجة مستندة إلى ثلاثة أسباب هي التأجير من الباطن بغير موافقتها والتأخير في سداد الأجرة وصدور أو الزائم عقار التداعى فقضت الحكة بالاخلاء استنادا إلى السبب الأول على المنافقة المستنافية ا

وحيث أن هـــذا النمى في عله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ وعلى ما تقدم بيانه ــ أن مقتضى الأثر الناقل للاستثناف أن يعتبر مطووحا على محكمة الدرجة الثانية الأسباب التي أقام المستأنف ضده عليها طلباته بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف سواء في ذلك الأسباب التي فصل فيها لغير صالحه أو تلك التي التي متموض لها محكمة أول درجة وأنه على المحكمة الاستثنافية أن تعرض لها مالم يتنازل المستأنف ضده عن التمسك بأى منها صراحة أوضمنا ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب إخلاء المطمون ضده الثاني بدون موافقتها وتأخره في الوفاء بالأجرة وصدور قرارى المحلمة المختصة بإذالة الدين حتى سطح الأرض ، فتكون قد استجدت حقها في

الطلب من كل هذه الأسباب ، و إذ قضى الحكم المستأنف بالاخلاء على سند من شبوت واقعـــة التأجير من الباطن دون إذن من المالك وأقصم عن عدم جدوى التعرض ازاء ذلك للا سباب الأخرى وألفت محكمة الاستئناف هــــذا الحكم لما ثبت لديها من انتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقى الاسباب التي لم تتنازل عنها الطاعنة بل وتمسكت بها صراحه أمامها فإنها تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقص الحكم المطمون فيه دون حاجة لبحث فاقي أسباب الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائ موضوعى

ثلاً حكام الصادرة قى طلبات رجال القضاء والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثالثة والثلاثون

من بنار إلى ديسمبر سنة ١٩٨٧

# ( ۱ ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الفاعدة	
, u	(1)
	إجراءات . إختصاص . إستقالة
	أقسية . أهلية
	إجراءات
	أولاً : الخصومة في الطلب
	<ul> <li>الصفة فى الطلب ، وزيرالعمدل هو صاحب الصفة</li> <li>فى خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذى أصدره بقبول الاستقالة</li> <li>توجيه الطلب إلى النائب العام . غير مقبول .</li> </ul>
۸	﴿ الطلب رقم ۱۲۸ است ۱۵ ق و رجال القفساء ع ــ جلسة ٤ / ١٩٨٢ ) جلسة ٤ / ١٩٨٢ )
	<ul> <li>حسندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية إعتبارية . توجيه الطلب بصرف الاعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .</li> </ul>
٤	﴿ الطلب رقم ۲۷۷ لسنة ٥٠ق و رجال القضاء ،
/	<ul> <li>راى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض , لا يعدمن القرارات الإدارية النهائية التي تتفقص محكمة النقض بطلب إلغائها أو النعويض عنها . اثره .</li> </ul>
	المُعَادِينَ المُعادِينَ المُعَادِينَ الْعُمَادِينَ المُعَادِينَ المُعَادِينَّ المُعَادِينَ المُعادِينَ المُعَادِينَ المُع

الدفحة	القاعدة	
٥	۲	عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه لا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر ساء عليه . ( الطلب رقم ۱۷۱ لسسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » _ جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )
		ثانيا : تقديم الطاب وميعاده .
*^	۸	طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب. وجوب تقــديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الحريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا
		إختصاص
		المحالف المجلس الأعلى الهيئات النصائيسة ودوره في نص المحادث النصل المحادث المحادث النفويض النامريعي الهنوس لرئيس الجمهورية بالقاون رقم ١٥ السنة ١٩٧٦ . مؤداه اقرار السلطة النشريعية له وصيرورية قانونا قائما . لا ولاية للمحاكم برلغائة .
70	2 4.	( الطلبان رقبا ۸۰ ، ۸۱ لسنة .ه ق درجال القضاه ،
		<ul> <li>رأى المجلس الأعل للهيئات القضائية في تعيين نواب</li> <li>رئيس محكة النقض . لا يعدن القرآرات الإدار ية النبائية التي</li> </ul>

٠,٥		إختصاص • استقالة
مفحة	القاعدة	
4	۲	تختص محكمة النقض بطلب إلغائها او التعويض عنها . أثره . عسدم جواز المطالبة بالغائه أو التعويض عنه إلا من خلال غاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه .  ( الطلب رقم ۱۷۷ لسسنة ۶٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )
orthodiscust of		استقالة
<b>*</b>	\ \ \	<ul> <li>ا ــ طلب إلفء قرار قبول استقالة الطالب. وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا .</li> <li>( الطلب رقم ۱۳۸ لسمة ٥١ ق « رجال القضاء » حيلسة ١٩٥/ ١٩٨٢)</li></ul>
		<ul> <li>الصفة في الطلب. وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذي أصحده بقبول الاستقالة. توجيه الطلب إلى النائب العام. غير مقبول.</li> <li>( الطلب رقم ۱۳۸ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء ».</li> </ul>
**		جلسة ٤/٥/٢٩١)

صفحة	القاعدة إ	1
		إعانة اجهاعية
		﴿ رَاجِع خدمات اجتماعية ﴾
		أقــدمية
		<ul> <li>حلو قرار تخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة مستشار</li> <li>مما يعيبه أو يبطله . طلبه الاحتفاظ بأقدميته الأصلية لحسين</li> <li>حفيوله على تقر ير يؤهله لهذه الترقية . لااساس له .</li> </ul>
١٠	٣	﴿ اَلْطَلْبُ رَقْمَ ٢٦٦ لُسَـنَةُ ٥١ قَ « رَجَالُ القَصْبَاءَ » ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	e.	التسوية بين رجل القضاء وبين من يليه في المقادهما في المقادهما في المقادهما في المقادهما المقادة المقا
70	V	نَّقَ وَطَلِمْهُ رَبُّوسِ مِحْكَمَةُ رُوْبِ ، عَفِي جِائَزٍ . عَلَمْ ذَلِكَ . ﴿ أَلِطُلُوا وَ مَا الْتَصْمَاء ، ﴿ إِلَا اللَّهُ مِمَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُولِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّ
		<ul> <li>م سأساس الاختيار لوظيفة رئيس محسكمة استئناف .</li> <li>الاقدمية مع الاهلية . لجهة الإدارة تخطى من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الاسباب مايدل على انتقاص للموسطي للرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لا يعرر العودة إلى التخطى .</li> </ul>
٤٢	11	﴿ الطلبان رقما ٧٤ لسنة ٥٥٠ ، ١٣٤ لسنة ١٥ڨ ، رجال القضاء ، ـ جلسة ١/١٨/١١/١ )

Tran	القاعدة	
,		<ul> <li>إ - أفدمية القضاة تحدد بالقرار الجمـــورى الصــادر بتعييمهم أو ترقيتهم . تعــــدول أقدمية قاضى بناء على طمنه .</li> <li>لاتتعداه إلى غيره ممن استقرت أقدميته بعدم الطعن عليها .</li> </ul>
ź٧	١٢	( الطلب رقم ۱۳۸ لسينة ٥٦ ق د رجال القضياء ، جلسة ۲۸/۲۲/۲۸ )
		أهلية
		<ul> <li>أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم. تقدير الأهلية. وضع مجلس الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقرير ينمتو اليين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة. لا مجالفة للقانون .</li> </ul>
4.	. 4	﴿ الطلب رقم ٢٦٦ لسـنة ٥١ ق « رجال القضاء » _ جلسة ٢٣/٢٠/٢٣ )
		<ul> <li>أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكمة استثناف.</li> <li>الأقدمية مع الأهلية . لجمهة الادارة تخطى من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديهامن الأسباب مايدل على انتقاص الحليثة . التخطى للرة الشائية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لايبرر العودة إلى التخطى .</li> </ul>
źſ	11	( الطلبان رقما ۷۶ لسنة ٥٠٠ ، ١٣٤ لسنة ٥١ « رجال القضاء ، حجلسة ٩/١//١٩٨ )

تأديب	
لقاعدة اسنحة	11
	( - )
	تأديب ، تأمينات إجتماعية . ترقية تعويض . تعيين
	تأديب
	<ul> <li>بوت أن مانسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات وظيفته . مؤداه . رفض طلب إلغاء قرار وزير العدل بتوجيه التلمية اليه .</li> </ul>
71	( الطلبان رقبا ٢٦٨،٢٦٧ لسنة ٥١ ق و رجال القضاء »
	<ul> <li>٣ - ثبوت أن الوقائح المنسوبة للطالب و إن اقتضت عوجه الثنيية إليه لا تعريق في الترقية . إعتبار قرار التخطى حضو با ياساءة استعال السلطة</li> <li>﴿ الطلبال وقما ٢٦٨،٢٦٧ لسنة ٥١ ق و رجال القضاء</li> </ul>
71	7 (19A7/2/18
	<ul> <li>س - طلب الطالب معاودة النظر في قرار مجلس الصلاحية يتقله إلى جهة أخرى - رغم سبق الفصل في طلبه - إستنادا إلى صدور قرار من الجهة التي نقل إليها مجوعقوبة اللوم السابق توقيعها من جلس التأديب - عدم جواز نظر الطلب، علمة ذلك .</li> <li>تظام محو الحزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين في الدولة . لا يعرفه قانون السلطة القضائية .</li> </ul>
44	( الطلب رقم ٤٤ لسئة ٥٠ ق « رجال القضاء » أسا جلسة ٤/٥/١٩٨٢ ) على السياس السياس المسابق

صفحة	(لقاعدة	
		تأمينات اجتماعية
		°° راجع معاش <sup>،،</sup>
		ترقية
		<ul> <li>١ أحقية رجل القضاء في تقاضى مخصصات الوظيفة</li> <li>المدين فيها أو المرقى إليها . من تاريخ موافقــــة المجلس الأعلى</li> <li>للهيئات القضائية . م ٤٤ قانون السلطة القضائية .</li> </ul>
٥	۲	﴿ الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » ــــ جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )
		<ul> <li>٢ أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع مجلس الهيئات الذضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متواليين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . الانحالفة القانون .</li> </ul>
٠ ١٠	٣	( الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القفساء ) ــ جلسة ٣٢/٢/٢٨)
١.		<ul> <li>٣ ـ تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة متوسط قياء على أسباب مبررة . تحطيه في الترقية . لا خالفة القانون .</li> <li>( الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء ، _ جلسة ٣٠/٢٩/٢)</li> </ul>
١.	۳	<ul> <li>خلو قرار تخطى الطالب فالترقية إلى وظيفة مستشار.</li> <li>مما يعيبه أو سطله. طلبه الاحتفاظ بأقـــدميته الأصلية لحين حصوله على تقرير يؤهله لهذه الترقية . لا أساس له .</li> <li>( الطلب رقم ٢٦٦ لســـنة ٥١ ق « رجـــال القضـــاء » .</li> <li>جلسة ٣٨٧/٢٨/٢ )</li></ul>
1.	7	

7. :	القاعدة	1
4720	0.45(2)	
		<ul> <li>مــ ثبوت أن الوقائع المنسوبة الطالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لاتبرر تحطيه فى الترقية واعتبار قرارالتخطى مشوبا بإساءة استعال السلطة .</li> </ul>
۲۱	٦	( الطلبان رقما ۲٦۸،۲٦۷ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » ــ جلسة ٢١/٤/١٣٨ )
		<ul> <li>۲ - تحطى نائب رئيس محكة الاستثناف عند الترقيسة إلى</li> <li>درجة رئيس محكة استثناف عدم وجوب إخطاره بالتخطى.</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
27	11	( الطلبان رقما ۷۶ لسنة ٥٠ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ق « رجال القضاء ، حبلسة ٩/١١/١٩١ )
٤٢	11	٧ ــ أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكمة استئناف . الأقدمية معالأهلية . لجهةالإدارة تخطىمن حل دوره فالترقية إلى من يليسه متى قام لديها من الأسباب مايدل على انتقاص أهليته . التخطى للرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لايبرر العودة إلى التخطى . ( الطلبان رقما ٤٤ لسنة ٥٠ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ق « رجال القضاء ، ــ جلسة ١٩٨١/١٩٨١ )
		<ul> <li>۸ أقدمية القضاه تحدد بالقرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقياتهم . تعديل أقدمية قاضى بناء على طعنه . لاستعداه إلى غيره من استقرت أقدميته بعدم الطمن عليها .</li> </ul>
٤٧	١٢	( الطلب رقم ۱۳۸ لسـنة ٥١ ق د رجـال القضـاء ، ــ جلسة ٤/٥/٢٩٨ )

11		تعويض • نعيين
صفحة	القاعدة	
		تعو يض
		رأى المحلس الاعلى الهيئات القضائية فى تعيين نواب رئيس محكمة النقص . لايعد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقص بطلب إلغائها أو التعويص عنها . أثره . عـدم جواز المطالبة بالغائه أو التعويص عنـه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بنـاء عليه .
٥	۲	: الطلب رقم ۱۷۱ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » جلسة ٢/٢/٢/٩ )
		تعيين
		١ تعين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه فالأقدمية . قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .
٣	١	رُ الطلب رقم ۱۰ لسينة ٥١ ق « رجال القضياء » _ جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )
		<ul> <li>٢ - أحقية رجل القضاء فى تقاضى مخصصات الوظيفة</li> <li>المعين فيها أو المرقى اليها من تاريخ موافقـــة المجلس الأعلى</li> <li>للهيئات القضائية . م ٤٤ قانون السلطة القضائية .</li> </ul>
0	7	: الطلب رقم ۱۷۱ لسينة ۶٦ ق « رجال القضياء » _ جلسة ۲/۲/۹۹ )

ت اجتهاعیة	تعیین ، خدما	17
تماعدة صفعة		
	۸۰ ، ۸۱ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء ، ــ الم	المحلس الأعلى لله إعداد الأمانة العا مؤداه . أنه لم يخ التي تمكنه من الما تعيين الطالب رغ الذي صدر على مة ( الطلبان رقعا و
	(خ) خدمات اجتماعية ات . أحكام القانون	صندوق الحدم اولا : سريان
	ضو الهيئة القضائية إلى المعاش قبل ١٩٧٥ /٣/ ١٩٧٥ ون صدوق الخدمات ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المحدد المعدد ١٩٧٥ المحدد المعدد المعدد المعدد المعدد المعدد المعدد حتى المحدالا لنص المادة ٢/٦٩ من قانون السلطة	<ul> <li>احالةء</li> <li>تاريخ العمل بقانو</li> <li>بالقو ار الوزارى</li> <li>الإعانة الاجتماعية</li> </ul>
٠, ٨٢	٢٧ لسينة ٥١ ق « رجال القضياء ، _ ٢١ ١٩٨ ) ١٩٨	( الطلب رقم ٢٥ جلسة ٢٣/٣/٢٣

اصفعة	القاعدة	
		ثانيا .الإعانة الاجتماعية .
		<ul> <li>ا - صندوق الخدمات الأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية اعتبارية . توجيه الطلب بصرف الإعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .</li> <li>( الطلب رقم ۲۷۷ لسئة ۵۱ ق « وجمال القضماء »</li> </ul>
1 £	٤	جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣
7 &	٤	<ul> <li>٢ إحالة عضو 'لهيئة القضائية إلى المعاش . استحقاقه الإعانة الاجتماعية على المائة الاجتماعية على المائة الاجتماعة وقاته قبل استغدائه هذه الإعانة . لورثته حق اقتضائها كاملة من الصندوق .</li> <li>( الطلب رقم ۲۷۷ لسئة ٥١ ق « رجال القضاء » جلسة ٣٣/٣/٢٩٢١ )</li> </ul>
		( ص )
		صلاحية
	Varyan de passado de la companya de	طلب الطالب معاودة البظر في قرار مجلس الصلاحية سقله إلى جهة أخرى – رغم سبق الفصل في طلبه — إستنادا إلى صدور قرار من الحبة التي نقل إليها نجو عقو به اللوم السابق توقيعها من مجلس التأديب . عسدم جواز نظر الطلب . علمة ذلك . نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاماين بالدولة . لا يعرف قانون الساطة القضائية .
۲۰۰۰	٩	( الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٠ ق. روجال القضاء ، جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

صفحة	القاعدة	
		( ق )
		قرار إدارى
		1 رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكة النقض . لا يعد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنه الامن خلال أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلامن خلال مخاصة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .  ( الطلب وقم ۱۷۱ لسسنة ٤٦ ق و رجال القضاء ) جلسة ٩٩٨٢/٢/٩١ )
-		<ul> <li>۲ - ثبوت أنالوقائع المنسوبة للطالب وإناقتضت توجيه التنبيه إليه لا تبرر تخطيه في الترقية. للطالب عتبار قرار التخطي مشوبا بإساءة استعمال السلطة .</li> <li>( الطلبان رقما ۲٦٨،۲٦٧ لسنة ٥١ و د جال القضاء ، جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )</li></ul>
*1		<ul> <li>٣ - طلب إلغاء قـــرار قبول استقالة الطالب. وجوب انسسديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجويدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا .</li> <li>( الطلب رقم ١٣٨٨ لسسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ٤/٥/٢٨)</li></ul>
۲,		غ الصفة في الطلب . وزير المدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتهلق بالقرار الذي أصدره بقبول الاستقالة . توجيه الطلب إني النائب العام . غير مقبول . ( الطلب رقم ١٩٨٨ لسمنة ٥١ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )
,		

1.4		درجه التاكانية والمرابي المهيمات المهمانية
مفحة	القاعدة	
		(ك) درجة الكفاية
		<ul> <li>١ - تقـــدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة متوسط . قيامه على أسباب مبررة. تخطيه في الترقية . لامخالفة المقانون .</li> </ul>
١.	٣	ر الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق و رجال القضاء » ــ چلسة ٢٨/٢/٢٨ )
١.	٣	<ul> <li>اساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع على الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لا خالفة للقانون .</li> <li>( الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » _ يسلسة ٢٩٨٢/٢/٢٣ )</li></ul>
		م ) الحجاس الأعلى للهيئات القضائية ــ مرتبات معـاشات
		المجلس الأعلى للهيئات القضائية
		<ul> <li>الحملس الأعلى للهيئات القضائيـة وروده في نص المادة ١٧٣ من الدستور الصدادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧١ و نصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ رغم صدوره في الأصل متجاوزا حدود التفويض النشريعي الهنوح</li> </ul>

صيمذة	القاعدة	
70	١.	رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . إنوار اسلطة التشريعية ل. وصيرونه قانونا قائماً . لاولاية تحاكم بإلفائه . ( الطلبان رقما ٨٠ ، ٨٠ لسنة ٥٠ ق د رجال القضاء ، ــ جلسة ٢٩/٢/٦/١٩ )
٣٥		<ul> <li>ح تعيين مستشارى محدّة النقض . كيفيته . سلطة المجلس الاعلى للهيئات القضائية في الاختيار . مناطها . عدم إعداد الامانة المامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح. مؤداه . أنه لم يتجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التي تمكنه من المفاضلة بن المرشوين . عدم موافقة الحبلس والقرار تعيين الطالب رغم ذلك . أثره . إعتبار قرار المجلس والقرار الذي صدر عني مقتضاه باطلين .</li> <li>( الطلبان رقما ۸۰ ، ۸ ، المسنة ٥٠ ق ، رجال القضاء</li> <li>جلسة ٢٩/٢/٦٩١ )</li></ul>
,		7 - رأى الحملس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكة النفض . لايعد من القرارات الإدارية اللهائيــة التقنس محكة النقض بطلب الفــــة أو التعويض عنها . أو . عدم جواز المطالبة بالفـــة أو التعويض عنه الا من خلال نخاصمة القرار المحموري العمادر بناء عليه
		مرتبات ١ – أحقية رجل القضاء في تقاضي مخصصات الوظيفة

وداوية	القاعدة	
•	۲	المعين فيها أو المرقى إليها ، من تاريخ موافقــة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . م ع ع قانون السلطة الفضائية ( الطلب وقم ۱۷۷ لســنة ٤٦ ق د رجــال القضــاء ، ـــ جلسة ٩/٢/٢/٩
		<ul> <li>ح تعين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الاقدمية . قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائيـــة المضافة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ .</li> </ul>
۲	١	( الطلب رقم ۱۰ لسينة ۵۱ ق و رجال القضياء ) جلسة ۱۹۸۲/۲/۹ )
		<ul> <li>٣ ــ التسوية بين رجل القضاء وبين من يليه في الأقدمية في المرتب والبسدلات . ق ١٩ السنة ١٩٨١ . شرطها . إنحادهما في نفس الوظيفة . طلب رئيس محكة " ا" يساواته بمن يليه في وظيفة رئيس محكة "ب" . غير جائز . علمة ذلك .</li> <li>( الطلب وقم ٢٣٤ لسسنة ٥١ ق « رجال القضاء ، _</li> </ul>
70	٧	جلسة ۱۹۸۲/٤/٫۱۳ ) میراند مع <sup>ا</sup> ش
		<ul> <li>إحالة عضو الهيئة القضائية إلى الماش . إستحقاقه للاعانة الإجتاعية مالم يقم به مانع من موانعالاستحقاق . وفاته قبل استئدائه هـ ذه الإعانة . لورنته حق اقتضائها كاملة من الصندوق .</li> </ul>
١٤	٤	( الطلب رقم ۲۷۷ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء ، ــ جلسة ٢٩/٢٨/٣ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ب إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش قبل ٧٥/٦/٣٦ تاريخ العمل بقانون صندوق الخدمات ٢٦ اسنة ١٩٧٠ المحدد بالقرآن الوزارى ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ . مؤداه . عدم استحقاقه الإعانة الاجتماعية . لايغير من ذلك بقاتوه في الحدمة</li> </ul>
		حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ إعمالا لنص المــادة ٢/٦٩ من قانون السلطة   القضائية .
۱۸	o	( الطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » ـ جلسة ٢٣٧/٣/٢٣ )

## (ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

	القاعدة إ	
nadification.		(أ) اثبات . أجانب . أحوال شخصية . إختصاص ارث . إستثناف . إعلان . إفلاس . التزام التماس إعادة النظر . أمر على عريضة . أهليــــة أوراق تجازية . إيجار
		إثبات
		(أولا ) عب، الإثبات :
		<ul> <li>التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أحرة متفق عليها . عبء إثباته . على عامق المؤجر طالب الإخلاء .</li> </ul>
1 . 1	۲.	(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢)
		<ul> <li>٢ — إلترام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العال إلى هيئة النامينات الاجهاعية . عبء أبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيده علاقة عمل وليست علاقة مقاولة . وقوعه على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . علة ذلك . م ١٨ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٤ .</li> </ul>
411	77	﴿ الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ٢٥/١/١٩٨٢ )

	1	
صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>انضام دولة أجنبية إلى اتفاقية جماعية معينة. واقعة مادية. عدم تقديم الدليل عليما . أثره . لا محل للتمسك بأعمال أحكامها .</li> </ul>
۳۳.	71	﴿ الطعنان رقما ٢٩٥٠ ، ٢١١ لسنة ٥١ حلسة ٢٥/٣/٢٨٢)
		إ - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينة بعوض . وجوب إنطواء هذا التصرف عاغش - تواطؤ - من المدين . م ٢٣٨ مدنى . إلبات الغش . كيفيته . محكمة الموضوع لها إستنتاج وجوده . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك من كان استخلاصها سائغا .
٥٠٨	17	﴿ الطُّعنِ رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٣/٥/١٩٨٢ )
		<ul> <li>الشرط الجزائى عن التأخير فى تنفيذ الالتزام استشناء</li> <li>من قواعد التنفيذ العيني للالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين</li> <li>فى تنفيذ التزامة . لا يزم لاعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء .</li> </ul>
٧٧٤	140	و الطمين رقم (١٩٨٧) لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦١٨١)
<b>7</b> 7£	140	<ul> <li>٦ الشرط الجزائي . تحقیقه یجمل الضرر واقعا في تقدیر .</li> <li>المتعاقدین . صبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدین .</li> <li>الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٤١ ت جلسة ١٩٨٥/ ١٩٨٢ )</li> </ul>
		<ul> <li>حدم ذكر سبب الإلتزام فى العقد . إفتراض أن للعقد سبب الإلتزام المدكور سبب الإلتزام المدكور فى العقد . اعتباره السبب الحقيق . إثبات المدين صوريته . أثره . نقل صبء إثبات مشروعية السبب الحقيق إلى الدائن مهروعية السبب الحقيق الى الدائن المهند مدنى .</li> </ul>
410	177	﴿ الطَّمْنُ رَقِمَ ٤٠٥ لَسَنَةُ ٢٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩٨٢ ) بيسا

مدة صفحة	القاء
	( ثانيا ) إجراءات الإثبات :
	(أ) تطبيقها من حيث الزمان :
	<ul> <li>ا — صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتملقة بالنظام العام. سريانه بأثر فورى على المراكز التى لم تستقر نهائيا وقت نفاذه. تعلق التعديل ببعض شروط الفاعدة الآمرة دون مساس بذائيتها — كما لو استوجب لنطبيقها شروطا خاصة بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل. عدم سريانه إلا من تاريخ ففاذه على الوقائع التى نشأت في ظلله. مادة ٢ مرافعات والمادة ٩ مدنى.</li> </ul>
771	( الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة ، - جلسة ٢٩/٥/٥/٢٥ )
779	<ul> <li>٢ إشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات الاستعال الضيار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيشة عامة ، - جلسة ٢٩٥٥/٥/١٥)</li></ul>
	<ul> <li>٣ – وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعبل الضار بسلامة المبنى أمام محكة الإخلاء . م ١٨ ق ١٩٨١/١٣٦ .</li> <li>وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة الوقانع اللاحقة على صدوره .</li> <li>الطعن رقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق - د حيثة عامة ، _</li> </ul>
1	جلسـة ٢٥/٣/٢٥)

صفحة	لقاعدة	1
<b>441</b>	174	<ul> <li>إلا أداة التي تعدد مقدما للائبات. خضوعها القانون السارى وقت إمدادها أو الذي كان يبغي فيه اعدادها م ه مدنى . نشوء العدوقة الإيجارية في ظل القانون المدنى الملغى ، إثباها لايكون إلا بالكتابة أو بالاقرار أو بالامتناع عن اليمين . مهم مدنى قديم . إثبات هذه العلاقة بالبيد رغم الاعدراض على ذلك و إقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۱۸۲۳ لسنة 20 ق . جلسة ١٩٨٠/ ١٩٨٢)</li> </ul>
1771	۲۳.	<ul> <li>إبرامعقد الايجار في ظل القانون١٩٩/٥٠ . خضوعه في إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره صحيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابته التاريخ طبقا للمادة ٣٤ ق ١٩٧٧/٤٩ . علمه ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٧٧/١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)</li> </ul>
<b>*</b> **		(ب) الإحالة للتحقيق .  ا حق المستأجر في إثبات واقعة التأخير و حميع شروط العقد بكافة الطرق . شرطه . إلا يكون هناك عقد مكتوب أو أن ينطوى العقد على تحايل على قواعد النظام العام وأن يتسك المستأجر بذلك صراحة . م ١٩٧٤ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، م ٢/١٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧
4.0	٧٠	<ul> <li>٣ إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم . للحكة أرب ترفض إجابته متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها مايكفى لتكوين عقيدتها فيها .</li> <li>١١ العامن ترفي عقيدتها فيها .</li> </ul>

صفحة	القاعدة	
		( ج ) الدفع بالجهالة .
		<ul> <li>دفع الورثة بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم . وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الالتزام فى ذائه . م ٢٢ إشات . التزام المحكمة بالفصل فى أمر الدفع قبل نظر الموضوع . م ١٦ إشات .</li> </ul>
٣٨٧	٧٠	« الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٨/٤/٢٨٢١ )
۳۸۷	٧,	<ul> <li>الدفع بالجوالة . تعلقه بالتوقيع الذي يرد على المحرر دون التصرف المثبت به . مؤدى ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٨ )</li> </ul>
	' ]	( \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
		الزام الخصم بتقديم مستند :
<b>Y</b> V1	127	الحزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على الحصم المتخلف عن إبداع المستندات المكلف بتقديمها . ماهيتها . اعتبار المستند غير موجود . شرطه . ( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٩ )
		( د ) ندب الحبراء
		<ul> <li>١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائمًا على على أسباب تبرره .</li> </ul>
77.	114	﴿ الطعن رقم ٧١ه لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢/٦/٦٢ ) ٢ لمحكة الموضوع الأخــــذ بتقرير الحبير متى اقعتنت يصحة أسبابه . عدم إلتزامها بالرد استقلالا على ماوجه إليه من

i. i	القاعدة	1
طبقائلة	الفاعدة	
, 107	۲۰۸	طعون أو إجابة <sup>ح</sup> لب الاحالة إلى انتحقيق متى ر <sup>ن</sup> ت نيه مايكفى لتكوين عقيدتها . ( الطعن رقم ١٠٢/ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٢/١٢/١٤ )
		٣ ــ سطلة محكمة لموضوع في تقدير الأدلة والأخذ برأى
		الخبير الاستشارى الدى اطمأنت إليه دون الخبير المنتدب في
		الدعوى متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
1709	777	الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٢/١٢/٢٩ )
		( ه ) إنتقال المحكمة للمعاسة .
		١ – إتتقال المحــكة للماينة من الرخص المحولة لما .
		لامعقب على سلطها فى ذلك متّى وجّدتٌ فى أوراقُ الدعوى ما يكفى لاقتناعها .
.ሌ٧1	44	﴿ الطَّمَنُ رَقَمَ ٢٧ لَسَنَةً ١٨ قَ مَ جَلَّسَةً ٧ / ١٩٨٢ )
		( و ) ترجمة المستندات .
		تُرجِعُلُة المستندات التي أقم عليها الحكم إلىاللغة العربية. جواز أن تكون عرفية . شرطه. عدم منازعة الحصر في صحيةالترجمة.
440	۵٤	( الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ۸٪ ق ـ جلســة ۱۹۸۲/۳/۸ )
		( ز ) إجراءات الإنبات في مواد الأحوال الشخصية .
		١ - الإجراءات الشكلية للاثبات في مواد الأحو ال الشخصية .
		خضوعها لقَانُون الإنبات . تخلف الخصم عن إحضار شاهده
		أو تكايفه بالحضور في الحلسة الحمددة وفي الحلسة الأحرى رغم
		الزامه من المحكمه . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به . عـلهُ
		ذلك . م ٧٦ من قبانون الاثبات .
٠.,	. س	( الطعن رقم ٥١ لســنة ٥٠ ق د أحــوال شخصــية ۽ ـــــــــــــــــــــــــــــــــ
#11	۲۸	چلسـة ۲٦/١/٢٦ )

الصفعة	القاعب	
,,		٢ — عمّد زواج الأجانب. توثيقه ليس شرطا لسماع دعاوى
477.	۲۲.	المطالبة بالحقوق المنرتبة على إبطال الزواج . ﴿ الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسـة ٢١/٢١/١٩٨٢ )
		( ح ) العدول عن إجراءات الإثبات .
		إجراءات الإثبات التي تأمر بها المحكمة من تلقاء نفسها جواز العدول عنها دون تسبيب . علمة ذلك .
4.1	1.9	(الطعن رقم ۲۵٪ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/٢/٢٨١)
		( ثالثا ) طرق الإثبات : ( أ ) مسائل عامة .
		<ul> <li>١ قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنارلا عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .</li> </ul>
<b>ቔ</b> ፫ ጀ	٤٢	﴿ الطَّعَنْ رَقِمْ ١١٥ لَسَنَةً ٣٤ ق - جِلْسَةَ ١٩٨٢/٢/١٠ )
		<ul> <li>٢ - تقدر الأدلة في الدعوى . من سلطة محكة الوضوع.</li> <li>لها أن تأخذ بأسياب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها بصحة النظر الذى ذهب إليه لا باعتبار أن له حجية نلزمها .</li> </ul>
۲۱۱	٣٨	( الطعن رقم ٥١ الســنة ٥٠ ق د أحــوال شخصــية ) ـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		<ul> <li>٣ ــ تقدير الأدلة . من سلطة قاضى الموضوع دون رقابة</li> <li>من محكمة النقص متى كانت مستمسدة من أوراق الدعوى</li> <li>ومستخصة استخلاصا سائغا .</li> </ul>
781	٤٣	﴿ الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

الصفحة	القاعسة	
728	٦٣	<ul> <li>ع - ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضى الموضوع .</li> <li>الموضوع .</li> <li>الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/٤/٢٩)</li> </ul>
<b>የ</b> ለ ነ		<ul> <li>م تقدر أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على شهادة</li> <li>آخر من سلطة قاضي الموضوع .</li> <li>( الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>٦ - تقدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضى</li> <li>الموضوع دون معقب عليه من محكة النقض . شرطه .</li> </ul>
020		<ul> <li>الطمن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)</li> <li>تقدير أقوال الشهود . لمحكة الإستثناف أن تخالف فيها محكة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .</li> </ul>
۸۰۱	154	<ul> <li>الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ مها.</li> <li>١ تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائ مها.</li> <li>إستقلال محكة الموضوع به طالماً لم تخرج بها عن مذّلولها وكان استخلاصها سائغا .</li> </ul>
1778	779	( الطعن رقم ۷۰۶ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۳۰ ) ۹ ــ ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضى الموضوع . مالم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .
1771		<ul> <li>( الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢١/٣٠ )</li> <li>١ - حق الخصم فى نفى ما تصرح للخصم الآخر بإثباته بشهادة الشهودم ٦٩ إثبات . دلالته .</li> </ul>
٤١٣	. V£	﴿ الطُّعَنْ رَقِم ١٣٤٤ لسَّنَّة ١٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>القضاء بالبراءة تأسيسا على قيام وكالة من المطعون</li> <li>خده للطاعن في إداره أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل</li> <li>في الدعوى الجنائية . أثره . تقيد المحكة المدنية بهذا الوصف</li> <li>في شأن العلاقة بين الطرفين . مثال .</li> </ul>
٠.٩	٧٣	( الطعن رقم ۲۱ لسينة ٤٧ ق _ جلسية ١٤/٤/١٤ )
		١٢ – إشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات الاستعال الضار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
774	,	( الطعن رقسم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق ـ « هيئة عامـة ، ـ ا جلسـة ۲۵/۳/۲۹۸۱)
~1 44		۱۳ – وسيلة الانبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكة الاخلاء م ١٨ رقم ٩٨١/١٣٦ وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره . ( الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق ـ « هيئة عامة ، _ جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ )
		<ul> <li>ع طعن أحد المتعاقدين فى عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية . طعن بالصورية النسبية . عـدم جواز إثباته الا بالكتابة .</li> </ul>
.አፕለ	101	(الطعن رقم ۷۳۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۷/۲/۲۸۲۱)
		<ul> <li>١٥ - تجارية التصرف بالنسبة لأحــــد الطرفين ومدنيته بالنسبة للائم . وجوب إتباع قواعد الإثباث المدنية على من</li> </ul>

صفح	القاعدة	
		كان النصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لنراعد الاثبات المدنيسة إذا كان التصرف بالنسبه له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .
1774	771	﴿ الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/١٢٨ )
1772	444	<ul> <li>١٦ – التأجير من الباطن . جواز إثباته بـــكافة طرق الاثبات . علة ذلك .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٨٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ )</li> </ul>
		(ب) الانبات بالبينة : " البينة الشرعية "
,		<ul> <li>۱ — الشهادة عند فقها، الحنفية . يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . غالفة الشهادة للدعوى . مؤداه . عدم قبو لها إلا إذا وفق المدعى بنهما . لامحل لتو افر هذا الشرط إذا تان تكذيب للمدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .</li> </ul>
٣١٢	۷۵	﴿ الطَّعَنْ رَقْمَ ٤٤ لَسَـنَةَ ٥١ قَ ﴿ أَحَـوَالُ شَخْصَـيَةَ ﴾ جلسـة ١٩٨٢/٣/١٦ ) سي سي سي ـــــــــــــــــــ
VAN	s wa	<ul> <li>۲ - شروط صحة أداء الشهادة فى الفقه الحنفى . رجوب أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به وطرف الخصومة .</li> <li>( الطعن رقم ۱۵ لسنة ۵۱ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥٥ )</li> </ul>
41/ 1	174	<ul> <li>الشهادة في إصطارح الفقها، هي إخبار صادق في عباس الحريم بلفظ الشهادة لإنبات حق على الغير . ثموت النسب عند الإنكار . شرطه .</li> </ul>
1.70	۱۸۲	( الطمن رقم ٥٠ لسـنة ٥٨ ق : أحـوال شخصية ، _ چلسـة ٢٣/١١/٢٣ ) السنة ال

ة صفحة	القاعا	
		( ج) القوائن :
		دو القرائن القانو نيه <sup>دو</sup>
		<ul> <li>اثبات الدائن اعسار مدينه، القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٧٩ مدنى. مؤداها. محكة الموضوع لها تقدر ما إذا كان تصرف المدين قد سبب اعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها فى ذلك لرقابة عمكة النقص ما دام استخلاصها سائفا.</li> </ul>
۸۰۵	47	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمُ ١٦ لَسَنَّةُ ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٢ )
۵۹۳	۱۰۸	<ul> <li>٢ — نظرية الأوضاع الظاهرة . المقصود بها . لا محل</li> <li>لاعمالما في غير الحالات الواردة بالقانون . مثال في إيجار .</li> <li>( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٥/٢٧١ )</li> </ul>
		حجية الأمر المقضى . شرط قيامها . وحدة الموضوع والحمدوم والسبب .
171.	719	( الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٨؛ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/١٢٨ )
		'' <sup>ال</sup> قران القضائية ":
		<ul> <li>١ استسباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع .</li> <li>شرطه . أن يكون سائغا .</li> </ul>
1.1		( الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
١٤٣	۲/	﴿ الطُّمَن رقم ٢١٧ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢٠/١١٨٢٠ )
		<ul> <li>٢ – وضع اليد . واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الاثبات . رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة</li> </ul>
i		T .

صفحة	الزامدة إ	· ·
195	,,,,,,	الفصل فيها . لا ينال من حجية الحكم السابق . جراز الاستناد اليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع أو نفيه . ( الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق ح جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ )
		<ul> <li>٣ - إيراد قوائن بمذكرة شواهد النزوير الإثباته . غير مانع من إضافة قوائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الحديدة .</li> <li>خطأ وقصور .</li> </ul>
717	171	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٢/٢٨١ )
1.80	۱۸۶	<ul> <li>ع - القرائن إن صلحت لإثبات الحمل . لا تقوم بها الحجة الشرعية على الولادة . وجوب توافر البينة الشرعية عليها .</li> <li>عليها .</li> <li>( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٨ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٣ )</li></ul>
		( د ) اليمين .
1.7.	140	ا - اليمين المقررة بالمادة ٢٧٧ بحرى . جواز توجيها الى ممثل الشخص المعنوى في حدود نيابته . القضاء بحد التفاده في دعوى المطالبة بأحر بمقوله عدم جواز تاليف أي بي بحاس إدارة الشركة . خطأ وقصور .  ( الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨/١١/٢٩ ) ٢ - المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها للتقادم الحولى المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها المتقادم الحولى المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . وجوب الفصل في الدعوى وفقة لما يسفرعنه توجيه اليمين وفي المتقادم .
1.7.	140	( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )

صفحة	القاعدة	
~~~		
		(ه) الاقرار:
		١ ـــ الاقرار . شرطه . استخلاصه أو نفيه . من سلطة
		محكمة الموضوع .
777	117	( الطعن رقم ۸۸۸ لسنة ۸٪ ق ـ جلســة ٣/٣/٦٨٢ )
		٢ — الإقرار بالملكية . ماهيته .
<b>7</b> 77	۱۳٥	( الطعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٩٨١ )
		<ul> <li>٣ — الإقرار القضائي . م ١٠٣ من قانون الاثبات .</li> <li>ماهيته .</li> </ul>
۷۹٥	127	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٥٣٨ لُسِنَةً ٤١ قَ _ جلسَّةً ٢١/٢/ ١٩٨٢ )
		<ul> <li>ع - الإقرار غير القضائ . لمحكة الموضوع أن تعتبره</li> <li>دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتد به أصلا دون معقب</li> <li>عليها فى ذلك .</li> </ul>
١٢٣٩	775	( الطين رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٣/١٢/٢٩٨١ )
		إثراء بلا سبب
		دعوى تخفيض أحرة الأماكن الخاضمة للشروعات الاستشائية اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الانصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق بأثره .

القاعدة	
1:0	خضوع الحق فيه للذواعد العامة لدفع غير المستيحق برمنها قواعد التفادم . ١٨٧ مدنى . ( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٧٦/٢/٢٢٢ )
	أجر
196	<ul> <li>إشتغال العامل وقتا إذافيا في أيام العمل المعتادة .</li> <li>استحقاقه أجرا إضافيا يوازى أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا إليه 7. / عن ساعات العمل الزارية و . 0 / عن ساعات العمل الليلية ق ٩٠ اسنة ٥٥ .</li> <li>( الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )</li> <li>٢ سد العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جميما</li> </ul>
195	ساءات عمل إضافية . ق ٩١ لسنة ٥٥ . علة ذلك . ( الطعن رقم ١٩٨٢/١١/٢٩ ت – جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )
	٣ اشتغال العامل فى أيام ازاحة الأسبوعية مدفوعة الأجر استحفاقه أجر اليوم المعتاد مضافا إليه أجرا يوازى أجر ساعات العمل الاضافية عسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا فى ساعات العمل الإضافية وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠/٠ من أجر ساعات العمل الإنافية لذكان العمل ليلا . ق ٩١ لن كان العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
19	﴿ الطعن وقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
	146

صفحة	القاعسة	
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		( أولا ) الزواج .
		١ ـــ الدعوى بطلب عدم تعرض الزوجة لزوجها في أمور
		الزوجية بموجب عند زواج . إساع نطاقها لبحث ما إذا
		كانت عقد النكات بيزهما في زواج سابق قد المحلت عند انزواج   الثاني أم كانت قانمة وقت إبرامه وأثر ذلك .
		﴿ الطُّعنُ رقم ٣٠ لسنة ٥٠ ق ﴿ أحوال شخصية ﴾ _
٣٠٦	۳٠	جِلسـةَ ٢٦٪١٪٢٨٩١)
		<ul> <li>اعتبار الحكمزوجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع إستنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير .</li> </ul>
		خطأ . علة ذلك .
		( الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » -
777	٤٠	جلســة ۲۸/۱/۲۸ ) باســة ۲۸/۱/۲۸
Ì	1	٣ ـــ وقف ثفقة الزوجة في حالة إمتناعها دون حق عن
1		طاعة زوجها. م ٦ مكرر ثانيا. منالقانون رقم ٢٥٠لسنة ١٩٢٩
1	}	المضافة بالقانون رقم £2 لسنة ١٩٧٩ . على المحكمة إتخاذ إجراءات
	j	التبحكيم المنتموص عليها في المواد من ٧–١١ من ذات القانون في حالة استحكام الخلاف بينالزوجين وطلبالزوجة التطليق .
٧٨١	144	( الطعن رقم ١٥ لسينة ٥١ ق ( أحوال شيخصية ) جلسية ١٩٨٢/٦/١٥ )
1	1	زواج الأجانب :
	1	﴿ ـ عَمْدُ زُواجِ الأَجَانُبِ . تُوثيقُهُ لَيْسُ شُرَطًا لَسَهَاعَ
	1	دعاوى المطالبة بالحَقوق المترتبة على إبطال الزواج .
		( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق ( أحوال شيخصية ، س
177.	77.	جلســة ۲۱/۲۲/۲۲)

صفحة	القاعدة	
-		
		( ثاليا ) الطارق : '' التطليق للضرر ''
		١ – الحكم بالتطليق طبقاً للمادة ٦ من القانون ٢٥
		لسنة ١٩٢٩ . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام الده تد أن الذان الده الد
		المشرة وأن يعجز القاضي من الإصلاح بين الزوجين .
711	۳۸	( الطعن رقم ٥١ لسـنة ٥٠ ق د أحـوال شخصـية ، ــ جلسـة ٢٩/٢/١/٢٦ )
, , ,	'''	· ··
		۲ ــ التطليق للضرر . م ۲ ق ۲۵ لسنة ۲۹ . عرض مجمة
		أول درجة للصلح على الزوجين ورفضه من جانب أحدهما .
		كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما دون حاجة ,
		لعرض الصلح مرة أخرى أمام محكمة الاستثناف .
		( الطعن رقم ٤٧ السينة ٥١ ق و أحوال شخصيية ، جلسية ١٨١/٥/٢٨٨ )
370	44	
		٣ – التطليق للضرر . وجوب إثباته طبقاً لأرجح الأقوال
		فى مالِهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مآلك .
		﴿ الطُّمْنُ رَمِّم ٧٤ لسنة ١٥ ق ﴿ أَحُوالُ شَخْصَيةَ ﴾ _
٥٣٤	47	جلسـة ۱۸/٥/۲۹۸ ) وجلسـة
		التطلبق للضر رالذي لايستطاع معه دوام العشرة بين الزوجيع.
		٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩ . شرط. ثبوت الضرر وعجزالقاضي
		عن الاصلاح بين الزوجين .
		( الطعن رقم ٣٤ لسـنة ٥١ ق « أحوال شـخصية » ــــ جلسـة ١٩٨٢/٦/١٥ )
***	147	إشم عار العلاق
		_ , ,
		إتفاق فقهاء الشريعة الإسلامية على عدم إستلزام توثيق
		الفُلاق عند وقوعه أو لإثباته . إختلافهم في إشتراط الإشهار
	•	ı

, -	
قاعدة صفحة	
1.75 14	على الطلاق . وجوب إشهار الطلاق لدى الموثق المختص م مكرر ق ٢٩٧٩/٤ معدل بالقانون ١٩٧٩/٤٤ . هدفه . عدم سريان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمهابه . ( الطعن رقم ٢٥ لسينة ٥١ ق « أحوال شيخصية » _ للسينة ٢٩ ق « أحوال شيخصية » _ للسينة ٢٩٨/١١/٢٣ )
	(ثالثا) النسب:  ١ دعوى إثبات النسب وصحتها . يكفى لمهاعها في المذهب الحنفي . وجود عقد زواج إستوفى أركانه وسائر شروط صحته شرعا سواء ونق رسميا أو أثبت بمحرر عرفى أوكان غير مكتوب .
717 0	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، ـــ جلسنة ١٩٨٢/٣/١٦)
	<ul> <li>حسالنسب. ثبوته فى حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالاقرار. صدوره بالاقرار مستوفيا شرائطه. أثره.</li> <li>لا يحتمل النفى ولا ينفك بحال سواء آكان المقر صادقافالواقع أم كاذبا.</li> </ul>
071 90	( الطمن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق « أحوال شخصية ،
	(رابعا) الإعلام الشرعى : حبية الإعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية .
٣٠٦ ٥٦	( الطعن رقم ٤ لســنة ٥١ ق و أحوال شخصية ، ــ جلسـة ١٩٨٢/٣/١٦ )

صفحة	القاعدة	
		(خامسا) الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . الإحراءات الشكاية للاثبات في مواد الأحوال الشخصية . خضوعها لفانون الإثبات . تخلف الحصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الاخرى رغم إثرامه من الحكمة . أثره . سقوط حقه في الامتشهاد به . عله ذلك . م ٧٦ من قانون الإثبات . ( الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق « احسوال شخصية ع
411	۳۸	جاسة ٢٦/١/١٩٨١)
7.7	٥٦	" حجية الإعلام الشرعى " حجية الإعلام الشرعى " حجية الإعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدرمن المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٩١ من اللائحة الشرهية ( الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « احوال شخصية ،
		'' البينة الشرعية '' ١ ــــ الشهادة عند فقهاء الحنفية . يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى . مؤداها . عدم قبولها إلا إذا رنق المدعى بينهما . لا محل لتوافر هذا الشرط
٣1٢	٥٧	إذا كان تكذيب المدعى الشهوده فى شىء زائد عن الدعوى ( الطعن رقم ٤٤ لىسـنة ٥١ ق و احـوال شخصـية ، ــ جلسـة ١٩٨٢/٣/١٦ )
<b>V</b> A1	184	<ul> <li>٢ - شروط محمة أداء الشهارة فى الفقه الحبنى . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به وطوفى الحصومة .</li> <li>( انطعن رقم ١٥ لسنة ١٥ ق ء أحوال شنخصية م شاجلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )</li></ul>
- 1		

صفحة	القاعد	
٥٣١	90	س النسب · بُوبَه فى حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالإقرار . صدور الإقرار مستوفيا شرائطه . أثره لا يحتمل النفى ولا ينفك بحال واء أكان المقر صادقا فىالواقع أم كادبا . ( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق وأحوال شخصية ، _ بلسنة ١٩٨٧/٥/١٨ )
غ٣٤	47	<ul> <li>إنباته طبقا لأرجع الأقوال في مذهب أبي منفق مذهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك .</li> <li>الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق و أحوال شخصية ،</li></ul>
		<ul> <li>العنة . اهيتها . انعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر</li> <li>مانعا من و انع انعقاد الزواج . تحققها . أثره . بطلان الزواج</li> <li>بطلانا مطلقا .</li> </ul>
3 7 7 7	771	ر الطعن رقم ۱۰ لسنة ۱۱ ق د احوال شخصية ، ــ جلسة ۲۱/۱۲/۱۲۸ )
A PARTY OF THE PROPERTY OF THE PARTY OF THE		<ul> <li>٣ - تقدير المانع الطبيعي أو العرضى الذي يحول دون مباشرة العلاقة الورجية . مما تستقل بتقديره عكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أساس سائغ .</li> </ul>
***	771	( الطعن رقم ٥١ لسينة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ٢١/٢/٢٢)

صفحة	i-ala:	yell.
		دموى الأحوال الشخصية :
		<sup>25</sup> وقف الدعوى و إعادتها للرافعة **
		<ul> <li>ا حاو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات</li> <li>عما يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم</li> <li>لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحدم . أثره</li> </ul>
٣.٦	٥٦	﴿ الطعن رقم ٤ لسـنة ٥١ ق « أحوال شخصـية ، ــ جلسـة ٢١/٣/٢٩١ )
		<ul> <li>إعادة الدعوى الرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحسكم المستأنف · من سلطة قاضى الموضوع .</li> </ul>
٣٠٦	۲٥	﴿ الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » چلسة ١٩٨٢/٣/١٦ )
		<sup>دو</sup> دعوى التطليق ودعوى الطاعة "
٤٣٥	A A	اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق موضوعا وسهها . فانشوز لايسد مانعا من نظر دعوى التطليق . إلتفات محكة الموضوع عن دلالة حكم الطاعة في دعوى التطليق . لاخطأ . ( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )
		دعاوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها بجلسة سرية . انعقاد إحدى الحلسات في علائية لايخل بمبسدأ السرية طالما لم يزاف فيها الطرفان .
177	. 77.	( الطعن رقم ۱۰ لسنة ۲۰ ق د أحوال شبخصية ، حلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۱ )

	·	
صفحة	القاعدة	
		« الطعن في الحسكم »
		ود النقض "
		١ ــ إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحــــوال
		الشخصية خضوعها للــادتين ٨٨٢،٨٨١ من قانون المرافعات
		القديم وللمقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي .
,		الأوراق التي يلتزم الطاعن بايداعها مع التقرير بالطعن . م ٢ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .
		ر الطعن رقم ۱۹ لسينة ٥١ ق «أحوال شخصية» _
٤٠١	VY	رالعن رح ۱۰ سب ۱۰ و ۱۰ «احوان سعوسیه، ـــ جلسة ۱۳/۶/۱۹ )
-		
		<ul> <li>الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشحصية . رفعه</li> <li>المكت أب من بالكتال المكت التأميل ما الكتاب المكت التأميل من المكت التأميل التأميل المكت التأميل المكت التأميل المكت التأميل التأميل المكت التأميل المكت التأميل المكت التأميل التأميل المكت التأميل المكت التأميل التأميل المكت التأميل المكت التأميل التأميل التأميل التأميل المكت التأميل المكت التأميل التأميل التأميل التأميل التأميل التأميل التأميل التأميل المكت التأميل ا</li></ul>
		بصحيفة أودءت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحسكم المطعون فيه صحيح. متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكمة
		النقض في الميعاد علة ذلك . خمق الغاية من الإجراء .
		( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، _
ع٣٤	97	جلسـة ۱۹۸۲/۰/۲۸۳۱)
		٣ ـــ الاوراق التي يلتزم الطاعن بايداعهامع التقو يربالنقض
		في مسائل الأحوال الشخصية . م ٨٨١ مرافعات قـــديم
{	1	والمــادة ٢٥٥ مرافعات المعدله بالقانون ٢١٨ لسنة - ١٩٨ .
		﴿ الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق ﴿ أحوال شنخصية ﴾
اغ۳۵.	٩٦	جلســة ۱۹۸۲/۰/۱۸۸ ) ت
		ع - إجراءات الطعن . بالنقض في مسائل الأحوال
		الشخصية . خضوعها لحكم المادتين ٨٨١ مرافعات قديم ،
	-	٢٥٥ من قانون المرافعات الحمالي الموسدلة بالقانون ٢١٨
!	i	

صفحة	القاعدة	
۸ż۲	104	لسنة ۱۹۸۰ . عدم النزام الطاعن إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . ﴿ الطعن رقم ٤٠ لســنة ٥١ ق • أحوال شــخصية ، ــ حلســه ١٩٨٢/٦/٢٩ )
		<ul> <li>اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحسوال الشخصية . خضوءها الحادتين ١٨١٨ مرافعات قديم ، ٢٥٥ من فانون المرافعات الحالي . عسدم الترام الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحسكم المطعون فيه . م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسة ١٩٨٠ .</li> </ul>
1.70	١٨٤	﴿ الطعن رقم ٢٥ لسمنة ٥١ ق م جلسة ٢٣/١١/٢٣ )
1.80		7- إجراءات العامن بالنقض في مسائل الأحسوال الشخصية. خضوعها للمادتين ١٨٨٨من تانون المرافعات القايم ، دوم من قانون المرافعات الحالى . عدم التزام الطاعن بإيداء صورة رسمية من الحسكم المطعون فيسمه مع التقرير بالطعن . م ٥٥٥ مزافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ٨٥٠ ق. د احوال شخصية ، - لا الطعن رقم ٥٠ لسنة ٨٥ ق. د احوال شخصية ، - يجلسة ٢١٨/١/٢٣ )
		المارضة والاستثناف السام المارضة في الأحسكام الصادرة في السادرة في حسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية . معاد الطمن بالاستثنافي في الحسكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ إعلانه به . احتسابه من تاريخ إعلانه به و العامن رقم ٤٠ لسنة ٥١ في و احوال شخصية و
٨٤	10	جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩ ) جلسة

_		
صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ح قضاء الحكم بقبول الاستثناف شكلا، لاينطوى على</li> <li>قضاء ضمنى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيبابي .</li> </ul>
		عدم تعارض ذلك مع قضاء الحسكم المطعون فيسمه ببطلان الاعلان . ( الطعن رقم ٤٠ لسسنة ٥١ ق « أحوال شسخصية ، _
٨٤٢	107	جلسـة ٢٩/٢/٦/٢٩ )
		حجيسة الحسكم
177.	44.	قوة الشيء المحكوم فيـــه . لايلحق إلا منطوق الحـكم وما قد يكون مرتبطا من الأسباب بمـــذا المنطوق ارتباطا وثيقا . تعرض المحكة ــ تزيدا ــ إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لايموز قوة الأمر المقضى .  ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسـة ٢٠/١٢/١٨٢) جلسـة ١٩٨٢/١٢/١)
	,	مسائل الولاية على المـــال : <sup>وو</sup> الو <b>لاية</b> على القاصر '' نيابة الوصى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى
		حدود بيابتـــه . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى الفــاصر .
۱۷ه	۹.	( الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ )

صفحة	القاعدة	
		" دعوى الحجر "
		3. 93
		١ – توقيع الحجر على صاحب المعاش – الذي ليس
		لديه مال سواه ـــ إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلية
		شرطه . أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمـــادة ٩٨٧
		مرافعات .
		( الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، ــ
2.1	٧٢	جِلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )
- '		
		٧ — النيامة العامة هي جهة تلقي التبليغات وتحقيقها ورفع
		الأمن إلى القاضي في النزاع في مواد الولاية على المـــال بالنسبة
		لعديمي الاهلية أو ناقصيها . لايشترط توافر المصلحة فيمن
		م يتقدم بهذه التبليغات علة ذلك .
		﴿ الطعن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق ﴿ أحوال شخصية ،
1.1	٧٢	جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )
		٣ ــ عدم جواز اسناد القوامة إلى من كان ٍ بينه و بن
		المحجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر ".
- 1		المــادتان ۲۷ ، ۲۹ من قانون الولاية على المــال ۱۱۹
- 1		اسنة ١٩٥٢ .
		•••
		﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٩ لَسَنَّةً ٥١ قَ ﴿ أَحُوالَ شَيْخُصِينَةً ﴾
٤٠١	77	جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )
		<ul> <li>٤ - تصرف الأب فى عقارات القاصر دون إذن المحكة .</li> </ul>
		العبرة في تحديده بقيمة نصيب القاصر في العقار المبيع .
		( الطعن رقم ۷۱ السنة ۶۹ ق « أحوال شخصية »
74.	۱۱۸	جلسة ٦/٦/٦٨٢)

صفحة	القاعدة	
		اختصاص
		(أولا) الاختصاص الولائي :
		<ul> <li>وجوب فصل المحكة فى المسألة الأولية اللازمة للحكم</li> <li>فى موضوع الدعوى طالما أنها تدخل فى اختصاصها . لا يغير</li> <li>من ذلك سبق رفع دعوى أخرى بالمسألة الأولية أمام ذات</li> <li>الدائرة أو دائرة أخرى .</li> </ul>
۰۸۱	۱۰۵	( الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢ )
1.17	1,1	<ul> <li>الترام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . أثره . ما تم</li> <li>صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبق صحيحا . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت .</li> <li>د الطون قد المحكمة . من حدث التهام</li></ul>
1.11	1//1	( الطمن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١ )
		(١) " الخضوع للقضاء الأقليمي " .
		المبعوثون الدبلوماميون للدول الأجنبية ومنهم المستشارين. إعفاؤهم — طبقا للقانون الدولى — من الحضوع للقضاء الاقليمي في المسائل المدنية مطلقا عدا المنازعات المتعلقة فشاط المبعوث المهي أو التجارى أو بأمواله العقارية في الدولة الموفد إليها . شمول الاعفاء المنازعات المتعلقة بايجارة مساكنهم .
1515.4	٦١,	﴿ الطَّمَنَانُ رَمَّنَا ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ١٥قـ جلسة ٢٥/٣/٣٨٢)

منفحة	القاعدة	
		(ب) "هيئات التحكيم".
	l	١ ــ دعوىالضانالفرعية المقامة بين شركة قطاع عاموهيئة
	1	عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر
		الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم. م ١١٠
		مرافعات .
544	*7	ر الطعن رقم ٦١٥ لسـنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
		٧ ــ دعوىالضان المقامة بينشركة قطاع عام وهيئةعامة.
		أختصاص هيئات التحكيم دون غيرها . ق ٢٠ لسنة ١٩٧١ .
		وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم .
147	77	﴿ الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٨٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨٢ )
		(ج) إختصاص محكمة القيم :
}		١ ــ اختصاص محكمة القيم بنظرالمنازعات المتعلقة بالحراسات
	1	التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ،
	j	ما يكون من هذه المنازعات مطروحاً على المحاكم بجميع درجاتها.
	1	وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ الطعن بالنقض في حكم نهائي
l	ı	صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمةالنقض
		بنظره . علمة ذلك .
121	71	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )
1.		( والطعنان رقمها ۲۰۷۵ ، ۲۰۷۱ لسنة ،ه ق ـ جلسة ۲۲/۲۲/۲۹۸ )
۸۰۷	122	

إختصاص \$

صفحة	القاعدة	
		( د ) <sup>دو</sup> الجان القضائية " .
		<ul> <li>١ — إختصاص الجمان القضائية المنصوص عليها فى المادة ٣٩</li> <li>من القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ قصره على المنازعات المتعلقة بتاجير الأراضى الصحراوية وملكيتها .</li> </ul>
117	٣٥	(الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١/١٩٨٢)
		<ul> <li>٢ — القانون ١٠٠٠ لسنة ٩٦٤؛ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . إلغاؤه بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاراضي الصحراوية . أثره . عودة الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضي للقضاء العادي .</li> </ul>
001	١	(الطمن رقم ۱۲۱ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )
A41		٣ - قرارات لحان تقدير أثمان وتعويضات ما يستولى أعلى لضان تموين البلاد بالمواد التموينية الطعن عليها أمام المحاكم الابتدائية المحتصة استثناء لا يجوز التوسيع فيه . ق ٥٠ لسنة ١٩٤٥ . أثر ذلك . عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطاب تقدير التعويض ابتداء .
<b>A11</b>	175	( الطعن رقم ۷۱۰ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/١) اختصاص مجلس الدولة :  ر — الطعون في الجزاءات التأدينية للعاملين بالقطاع العام. اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ . الدعاوى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك .
	197	﴿ الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩ / ١٩٨٢ )
ļ	1	

صفحة	القاعدة	
1771	۲۴۱	<ul> <li>۲ — اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلبات إلغاء الغرار الادارى النهائى أو التعويض عنه . للقضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانونى لهذه القرارات توصلالتحديد اختصاصه فى النزاع .</li> <li>( الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٩٨ / ١٩٨٢)</li> </ul>
1444	۲۳۴	<ul> <li>٣ - اختصاص المحاكم العادية بالنظر في طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها. ق ١٤٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الدفاع المدنى. ما عدا ذلك من منازعات. اختصاص مجلس الدولة بنظرها .</li> <li>أطعن رقم ١٩٠٥ أرسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)</li> </ul>
		إختصاص المحاكم العادية .
		<ul> <li>الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أوراد القوات المسلحة م١١٥٥ ١١٨ السنة ٦٤. نطاقه.</li> <li>دعاوى التعويض الى ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى . عدم سريان هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٧ مدنى .</li> </ul>
724	112	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢/٢/٦٨٢ )
		<ul> <li>٢ - إختصاص الحاك ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحوبية .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
1.07	14.	( النامن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )

إختصاص

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ - الاجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من الفانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لا ثبات سبب وفاة الجندى لا يمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
30.7	19.	( الطمن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق _ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )
		<ul> <li>ع — القرار الادارى . ماهيته . الاجراء الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى يخوله سلطة القيام به هو عمل مادى . إختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .</li> </ul>
3117	7.7	( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/١٢/١٢/١)
		( ثانيا ) الاختصاص القيمي والنوعي .
		<ul> <li>۱ - نهائية الأحكام الصادرة من المحاكر الابتدائية في الدعاوى التي لا تجاوز قيمتها ٢٥٠ ج م٤٧ مرافعات قبل تعديلها بق ٩١٠ لسنة ١٩٨٠ مناطها . أن يكون ٩٠٠ تفتص به تلك الحاكم استثناءا من القواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .</li> </ul>
٠٥٠.	19	(الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۰/٥/۲۰)
		<ul> <li>٢ النزاع حول طبيعة العلاقة الإيجارية وما إذا كانت عن مين خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقد الاختصاص بنظرها للحكة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .</li> </ul>
477	18.	﴿ الطُّعَنِّ رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ المنازعة في صحة الجرد . ما بجريه المحكمة في شأن</li> <li>عريضتها هو أمر ولائي من اختصاص قاضي الأمور الوقتية.</li> <li>جواز النظلم منسه طبقا لأحكام المواد من ١٠٤ ١٩٩</li> <li>مرافعات .</li> </ul>
۸۷۸	17.	( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )
1771	<b>4</b> 171	<ul> <li>ع - الأوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهسة الادارة لا يغير من وصفها ولا يتمخض عن قرارات إدارية . عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملاماديا تختص المحاكم العادية بنظر التعويض المترتب عليه .</li> <li>(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسمة ٠ جلسمة ١٩٨٢/١٢/٣٠)</li></ul>
		إدارة قضايا الحكومة
1144		الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن عيشة التأمينات الاجماعية دون تفويض خاص صحيح ، علمة ذلك . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . إختصاص الإدارة القانونية الهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحائم لاينول دون ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٢/١٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١ ) إر تفسياق
34	١٢٤	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٩١٨٦/٦٩٨١ )

إصفحة	القاعدة	
79.	1 7 8	<ul> <li>حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقادم . الحيازة أساس التقادم هي التي تحدد مداه .</li> <li>( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٩ )</li> </ul>
		إرث
		<ul> <li>ا حمن الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة إعتباره نائب عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية • أساسها ،</li> <li>وحدة التركة واستقلالها •</li> </ul>
144	70	( الطعن رقم ۲۶٦ لسنة ۶٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۸۸ )
<b>1.</b> YA		<ul> <li>۲ — إنتصاب الوارث خصا عن باقى الورثة . شرطه .</li> <li>۲ الطعن رقم ۱۹۲۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٣ / ١٩٨٢/١١/٢</li> </ul>
1.10		<ul> <li>٣ - إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة .</li> <li>تمامه بمجرد الوفاة عدم شهر حق الإرث. جزاؤه . منع شهر تصرف الوارث فى حق من هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
1116	7.1	( الطعن رقم ۲۹۰ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢/٢١/١٢٨)
		إستئناف
		(أولا) رفع الاستثناف :
		<ul> <li>ا عتبار الاستئناف مرفوعا بجرد تقديم صحيفته إلى قلم</li> <li>الكتاب . مادة ٢٣ مرافعات . تراخى قيمد الاستئناف إلى</li> </ul>

		0+
صفحة	القاعدة	
		اليوم النسالى . لا أثرله . القضاء بسقوط الحق فى الاستثماف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيـــده فى السجل لا فى اليوم التسالى لانقضاءالمعياد . خطأ .
٣٦.	٦٥	( الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/٣/٣١ )
۸.۷	122	<ul> <li>انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه الصحيفة الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومة لا ترتب أثرا .</li> <li>(الطعنان رقما ٢٠٥٦ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)</li> <li>٣ — الاستثناف الأصلى . ماهيته . الاستثناف الذي يقيمه أحد الحكوم عليهم . وجوب إقامته بصحيفة . م ٢٣ ، ٢٣٠ مرافعات . إقامته بمذكرة . أثره . عدم قبول الطعن .</li> </ul>
۸۳٥	10.	( الطعن رقم ۱۲٪ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٨٢)
٨٤٢	104	<ul> <li>ع حد ميعاد الطعن بالمدارضة في الأحريم الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية . ميعاد الطعن بالاحتمناف في الحركم المستأنف في المحارضة . إحتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .</li> <li>إلامن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق حسسة ٢٩/٢/٦/٢٩ )</li> </ul>
l	j	

صفحة	قاعدة	11
		<ul> <li>اعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف طيه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب بسبب يرجع إلى المستأنف . جوازى للحكة . م ٧٠ مرافعات معدلة بالفانون ٥٠ لسنة ١٩٧٦</li> </ul>
<b>ጓ</b> ዦ٤	١٦	( الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
<b>1</b> £A	14	<ul> <li>الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميعاد القانوني دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام .</li> <li>م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ٩٧٦ أثرذلك وجوب إبدائه قبل التحكم في الموضوع بقاء هذا الدفع قائما مالم ينزل عنه المتحسك به صراحة أو ضمنا .</li> <li>( الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٨١ ) .</li> </ul>
		<ul> <li>اعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني حير متعلق بالنظام العام . ليس لفير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نميه على الحكم المطعون فيه في هــــذا الخصوص . غير مقبول . ماة ذلك .</li> </ul>
3.4.	147	( الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )
1771	۲۳۰	<ul> <li>۸ – إعتبار الاستثناف كأن لم يكن . شرطه . م .٧ مرافعات معدلة . ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . لحكمة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم يه . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٠ ق – جلسة ٢٠/٢/٢٨٢)</li> </ul>
- (	- 1	

صفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) نصاب الاستثنافي :
		<ul> <li>إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة أثره . إعتبارها زائدة عن النصاب الانتهائى للحكمة الإبتدائية . جواز استثنافى الحكم الصادر منها .</li> </ul>
79	١٦	( الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١١/١/١/١٨ )
		<ul> <li>٢ - نصاب الاستثناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام عكمة أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخيرة . المادتان ٢٣٠ ، ٢٣٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا . عدم احتسابها عند تقصدير نصاب الاستثناف شرطه . رفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الحصم بعض المطلوب منه . تقصدير قيمتها في الاستثناف بقيمة المطلوب كله .</li> </ul>
111	77	( الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١/٢٦ )
		( الثا ) جواز الاستثناف :
		المُنْحِكَامِ الْجِائِزِ اسْتَمْنَافِها .
		الأوامر، على عرائض - النظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر فى النظلم . حكم قضائى قابل للطمن فيه بالطرق المفررة للأحكام .
*11	١١،	﴿ الْطَعَنُ رَقِم ٤٨٠ لَسَنَةُ ٤٩ قَ ــ جِلْسَةً ٣٠/٥/٣٠ )

إستئنان ٣

صفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الجائز استثنافها .
		<ul> <li>بائية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى التي لاتجاوز قيمتها ٥٠٠ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها بق ٩٦ لسنة ١٩٨٠ مناطها . أن يكون مما تختص بد تلك المحاكم استنادا للقواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .</li> <li>د المادة في الاختصاص النوعي أو القيمي .</li> </ul>
00.	44	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٥) ٢ ــ النزاع حول طبيعة العلاقة الإيجارية وما إذا كانت عن عين خاليـــة أم مفروشة و أثره و إعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقدالاختصاص خطرها للحكمة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .
777	14.	( الطعن رقم ۱۰۵۸ لسنة ۵۱ تـ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۰ )
<b>V</b> Y1	179	
		<ul> <li>لا صطلب التنفيذ العبني والتنفيذ بطريق التعويض .</li> <li>قسيمان يتقاسمان تنفيذ إلتزام المدين . جواز الجمع بينهما .</li> <li>إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .</li> <li>( الطمن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)</li> </ul>

	1	
صفحه	القاعدة	
V/\1		<ul> <li>س – طلب الطاعنة إلزام المطعون عليهم بتعويضهاعن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لأحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانبهم إستحال تتفيذه عينا . مغايرة تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثناف في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبولها م ٢٥٥ مرافعات . صحيح .</li> <li>( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق – جلسمة ١٩٨٢/٦/١٥ )</li> </ul>
.,,,	,,,	
		<ul> <li>عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستثناف م ٧٣٥ مرافعات . مثال .</li> </ul>
1.04	148	( الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/١١/٣٠ )
1177	711	•
		٣ - جواز استثناف الأحكام الصادرة من الحاك الإبتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . مادام لم يقيدها أو يخالفها نعرصره . الأحكام الصادرة بمن الحكة الإبتدائية في لجان طعون الترميم والصيانة والهدم . ق٥٥ لسنة ١٩٦٩ . قابليتها للاستثناف . عالمة ذلك .
1701	777	( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٩/١٢/١٢٩ )
	•	

صفحة	القاعدة	
		أثر الاستثناف :
		<ul> <li>١ - الأثر الناقل للاستئناف . ماهيته :</li> </ul>
٥١٧	44	( الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ )
		٧ – محكمة الاستثناف . لا يطرح علمها من الطلبات
		الموضوعية التي فصلت فيها محكمة أول درجة إلا ما رفع عنه
		الاستئناف فقط . م ٢٣٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاء
		مختلطا لصالح وضد أحد الخصوم . عدم استئناف الحكممنهذا
		الحصم . مؤداه . صيرورته ما قضي به لصالح الحصم الآخر
		نهائيا '. مثال في إيجار "
٨٥	۱۸	( الطعين رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		٣ ــ استثناف الحكم المنهى للخصومه . أثره . اعتبار
		الأحكام السابق صدورها في القضية مستأنفة . شرط ذلك .
		الأثر الناقل للاستثناف . المــادتان ١/٢٢٩ ، ٢٣٢مرافعات .
1.1	۲٠	﴿ الطَّعَنُّ رَقُّم ٢١٠٧ لَسَنَةً ٥٥ قَ ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		ع ــ أثر الاستثناف . إنتقالالنزاع إلى محكمة الدرجةالثانية
		بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع أمام
		محكمة أول درجة ما لم يتنازل عنها صراحة أو شهنا .
۷۵۷		-1
701	117	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		<ul> <li>طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة</li> </ul>
		المستحقة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسبب الثاني.
		قضاء المحكمة الاستثنافية بالاخلاء لعدم الوؤاء بالأجرة بعد أن
		تحققت من عدم تخلي المؤجر عن هذا الطلب . لاخطأ .
		علة دلك .
4		
701	۱۷۳	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩٨ )
'	,	

مسفحة	القاعدة	
١١٠٤	144	<ul> <li>٣ - الاستثناف ينقل الدءوى إلى محكة الدرجة الثانية عالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط.</li> <li>( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)</li> </ul>
		<ul> <li>٧ - الاستثناف. أثره نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أفيمت عليه من أسباب طلما لم يتم التنازل عنها .</li> <li>م ٢٣٢ مم افعات . وجوب ترتيب هذا الأثر. لا يحول دون تصدى عكمة الاستثنافي للأسباب التي لم تفصل فيها عكمة</li> </ul>
14.1	٣	أول درجة . علة ذلك . ( الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، ــ جلســة جلسة ١٩٠٦/١٢/٢٢ )
34.1	٣	الأخرى . استثناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى الى محكة الاستثناف بكافة أسبابها طالماً لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها . ( الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ )
		<ul> <li>٩ - إقامة المؤجرة دعواها بالإخلاء للتأجير من الباطن ولسبين آخرين . القضاء بالإخلاء لثبوت السبب الأول دون التعرض للسببين الآخرين . إلغاء الحكم من المحكمة</li> </ul>

منفحة	القاعدة	
\$ W1 ·	٣	الاستثنافية لانتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقى أسباب الإخلاء رغم عدم التنازل عنها • خطأ فىالقانون ( الطعن رقم ١٨٠٦ / ١٩٨٨ لسنة ٥١ و مينة عامة ، ــ جلســة ٢٧/٢٢/١٩٨١ )
		( خامسا ) الطلبات في الاستثناف :
%* <b>∀</b> \	۲۷	طلب الحكم بصحة سعالعين المؤجرة أمام المحكمة الابتدائية. طاب الحكم بصحة ونفاذ عقد الامجار الأصلى أمام محكمة الاستثناف ، الحكم باعتبارهما طلباً واحدا . لاخطأ . ملة ذلك . ( الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣) ( سادسا ) وقف الاستثناف .
		<ul> <li>دولائعة رتيب الحاكم الشرعية وقانون المرافعات</li> <li>يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم</li> <li>لين الفصل في المعارضة المقسدمة من آخر في ذات الحكم</li> <li>أثره</li> </ul>
3"•4	٥٦	( الطعن رقم ٤ لسينة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ـ بجلسية ١٩٨٢/٣/١٦ ) يست سد سد سد سد
		<ul> <li>إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلهاأو وقفها لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحسكم المستأنف. من سلطة قاضي الموضوع.</li> </ul>
84.4	١٢٥	( الطعن رقم ٤ لسـنة ٥١ و أحوال شخصية ، ــ جلسـة ٦٩/٢/٣/١٦ ) ت سس سس سس

	القامدة	
-	القاعدة	
		( سابعا ) الحسكم في الاستثناف .
		<ul> <li>١ – أخذ الحكم الاستثناق بأسباب الحمكم الابتـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
750	٤٢	﴿ الطُّن رقم ١٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥٨٢ ٢٨٨٨ )
		<ul> <li>٢ - تضمين أسباب الاستئناف مالا نخرج في جوهره</li> <li>عما نان مطروحا على محكة أول درجة وتضمنته أسبابها .</li> <li>إقرار محكة الاستئناف هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
770	٤٢	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ١١٥ لُسَنَّة ٤٣ ق ـ جلسنة ١٩٨٢/٢/١٩٨٢ )
۸۰۱ ۸٤۲		<ul> <li>٣ - تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستثناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .</li> <li>﴿ الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ )</li> <li>٤ - قضاء الحركم بقبول الاستثناف شكلا ، لا ينطوى على قضاء ضي بصبحة إعلان المطعون عليها بالحركم الغيابي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحركم المطعون غيه ببطلان الإعلان .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٣/٦/٢٩ )</li> </ul>
		<ul> <li>عدم جواز الحكم بصيحة المحرر - أيا كان نوءه - رف المو ويتما م ع ع إثبات . عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي سدأ منه ميماد الطمن لانحول دون تمسكه سيطلانه . الحكم في الادعاء بالنزوير وفي شكل الاستثناف - المبنى عليه معا - خطا .</li> </ul>
1171	71.	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٧٩ لَسَنَةً ٤٨ قَ _ جلسيَّةً ١٩٨٢/١٢/١٦ )

inis	لقاعدة	
		<ul> <li>إلغاء محكمة الاستثناف الحكم المستأنف. عدم الترامها</li> <li>بتفنيد أسباب ما ألغته أو عدلته منه أو الرد عليها متى أقامت</li> <li>قضائها على مايكفى لحمله.</li> </ul>
? <b>۲</b> ۲ ۴	775	( الطعن رقم ۲۰۶ لسسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۳٪۱۲٪ ۱۹۸۲ )
		استيراد
\$14\	717	قو اعد تنظيم الاستيراد الواردة بالمادين الاولى والثانية من الفانون رقم ٥٥ لسنسة ١٩٦٣ . اعتبارها من النظام العام . الانفاق على خالفتها أو التحايل عليها • غير جائز . علة ذلك . ( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ )
		استيلاء
		<ul> <li>ا - قرارات لجان تقدير أثمان وتعويضات مايستولى عليه لضان تموين البلاد بالمواد التموينية . الطعن عليها أمام الهما كم الابتدائية المختصة استثناء لايجوز التوسع فيه . ق ه السنة ه ١٩٤٥ أثر ذلك . عدم اختصاص تلك الهاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء .</li> <li>( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١) )</li> </ul>
		<ul> <li>لغاء القرار الصادر بالاستيلاء على على . م ٧ ق ١٢١</li> <li>لسنة ١٩٤٧ . أثره . اعتباره كان لم يكن وزوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقيه من سبق ووضع يده عليه في استمرار حيازته م ١٨٥٧ مدنى . علة ذلك .</li> </ul>
1-4	191	( الطمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )

صفحة	القاعدة	
		أشخاص معنوية
١٠٨١	\40	اليمين المقررة بالمسادة ٢٧٣ بحرى . جواز توجيهها لمل ممثل الشيخص المعنوى فى حسدود نيابته . القضاء بالتقادم فى دعوى المطالبة باحر بمقوله عسدم جواز تحليف رئيس مجلس. إدارة الشركة . خطأ وقصور
		إصلاح زراعى
		ورثة المنتفع بأرض الاصلاح الزراعى • بقاؤهم منتفعين بأنصبهم فى الأرض على الشيوع حتى يتم أيسلولتها إلى المستحق منهم اتفاقا أو قضاء . المادتين ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧ السنة ١٩٥٢ .
44.	١٧٨	﴿ الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١)
		أحمال تجارية
1749	772	<ul> <li>١ - تكوينأو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالنبعية لمن تتوانر شروطها بالنسبة له . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/٢٣)</li> <li>٢ - الشريك الموصى في شركة التوصية . ليس تاجرا .</li> <li>إشتراكه في تكوين الشركة أو اقتضائه نصيبه في أر باحها أو في ناجج تصفيتها . عدم اعتباره عملا تجاريا .</li> </ul>
1779	772	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ٢٥٤ لَسَنَّةً ٤٩ قَ ــ جَلَّسَةً ٢٣٪ ١٢٪ ١٩٨٢ )

صفحة	القاعدة	
1749	772	<ul> <li>٣ ـ تجارية التصرف بالنسبة لأحــدالطرفين ومدنيته بالنسبة للاخر • وجوب إسباع قواعد الاثبات المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لقواء ــد الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٨/١٢/٢٣ )</li> </ul>
		إعلان
		(أولا) بيانات الاعلان .
**	٤١	محاضر تنفيذ الأحكام . عدم وجوب إثبات المحضر فيها البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ مرافعات والحطوات والاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١،١٠ مرافعات . ( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١١ ) الاعلان في راح قالها الم
		(ثانيا) الاعلان فى مواجهة النيابة . ١ الاعلان فى النيابة . استثناء . ضرورة أن تسبقه
158	۲۸	المعلومات . تقدير عملة المعلن إليه . تقدير كفاية المعلن اليه . تقدير كفاية المعلن إليه . تقدير كفاية المعلومات . خضوعه لتقدير محكة الموضوع . مثال . ( الطعن رقم ۲۱۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٠/١/٢٠ ) ٢ - الاعلان في مواجهة النيابة . صحيح في كل حالة تكشف ظروفها عن أنه لم يكن في وسع طالب الاعلان بذل من در من الجهد في التجرى .
1 24	7.	﴿ الْطَمَنُ رَقْمُ ٢١٧ لَسَنَةً ١٥ قَ = جلسـة ٢٠/١/٢٠ )

-	القاعدة	
		" إعلان المقيم في الخارج "
		إعلان أوراق المحضرين للشخص الذى له موطن معلوم فى الحارج . قيامه بتسليم الصورة للنيابة . إدلانه بالحسكم الذى يبدأ منه ميعاد الطعن طبقا للمادة ٢١٣ مرافعات . وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه .
40	١٩	( الطعن رقم ۹۳۱ لسنة ٤٧ ق _ جلسـة ١٩٨٢/١/١٣)
		مسائل متنوعه : انعقاد الخصومة
		انعقاد الحصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الحصومة لاتنعقـــد إلا بين أطراف أحياء و إلا كانت معدومة لاترتب أثرا .
۸۰۷	1 £ £	( الطعنان رقبا ۲۰۰۵ ، ۲۰۷۲ لسنة ۵۰ ق ــ جلسه ۱۹۸۲/۲/۲۲ )
		بطلان الإعلان
777	114	<ul> <li>ا بطلان أوراق التكايف بالحضور لسبب في الإعلان.</li> <li>نسني . لصاحب المصلحة وحده التمسك به .</li> <li>( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ٣/٣/٦/٣ )</li> </ul>
		<ul> <li>٢ تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه فى الميعاد القانونى .</li> <li>تمسكه ببطلان إعلانه دون بيان مصلحته فى ذلك . أثره .</li> <li>عدم قبول الدفع .</li> </ul>
404	۱۳۳	( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٢ ق _ جلسية ١٩٨٢/٦/١٤ )

منفحة	القاعدة	
٧٢٨	169	<ul> <li>ب طلان إعلان الرغبة فى الشفعة . عدم جواز التجدى</li> <li>به لأول مرة أمام محكة النقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن وقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>غ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات . نسبي مقرر لمصلحة من شرع له ليس لغديره التمسك به .</li> </ul>
1178	7.0	(الطعنان رقما ٤٩،٥٠٥ لسنة ٤٨قـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
		إفلاس
		<ul> <li>ا سمار الإفلاس لحكة الموضوع أن تقضى به من تلقاء</li> <li>نفسها متى توافرت الشروط الموضوعية . لا يغير من ذلك أن</li> <li>يكون الطلب قدقدم من غير ذى صفة أومن ذى صفة ثم تنازل</li> <li>عن طلبه .</li> </ul>
72	1 21	﴿ الطَّعَنُ رَقَّمُ ٥٩٩ لَسَنَةً ٤٧ قَ _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )
		<ul> <li>٢ - تقـــدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع مي أقامت قضاءها على السباب سائفة .</li> </ul>
72	ا ا	﴿ الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٢/١٩٨١ )
		٣ - إشهار الإفلاس . جزاء يقتصر توقيعه على النجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم ، إحتراف الاعمال النجارية لايقترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع قبل الحكم إشهار الإفلاس التحقق من توافر صفة التاجر في حق المدين .
47	1 17	﴿ الطعن رقم ۲۱۷۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩ )

صفحة	القاعدة	
471	. 4	<ul> <li>ع - إكتفاء الحكم المطعون فيه في ثبوت إحتراف الطاعنين</li> <li>التجارة على ماجاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون</li> <li>تحقيق ذلك . خطأ وقصور .</li> </ul>
111	1 1 7	﴿ الطعن وقم ٢١٧٢ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩١ )
		إلتزام
		(أولا) سبب الإلنزام :
		<ul> <li>١ – عدم تجزئة الالنزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين</li> <li>( مشال في بيع ) .</li> </ul>
*\\	74	ر الطعن رقم ۹۸۸ لسنة ۳٦ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۸ )
		<ul> <li>حلول الشفيع عمل المشترى فى حقوقه والتزاماته م 6 3 ه</li> <li>مدنى . مفاده . تحمل البائع دون المشترى فى مواجهــة الشفيع</li> <li>بكافة التزاماته قبله .</li> </ul>
۳٠١	٥٥	( الطعن رقم ۲۵ه لسنة ۶۸ ق ـ جلسـة ۱۹۸۲/۳/۱۱ )
		<ul> <li>٣ - علاقة البنسك بالمستفيد الذى صدر خطاب ضمان الصالحه . منفصلة عن علاقته بالعميل . إلتزام البنك بالوفاء للستفيد . إلتزام أصيل مستقل لابالوكالة عن العميل . قيام البنك بتثنيت اعماد مصرف بين عميله والمستفيد . عدم اعتباره ضامن أو كفيل لاستقلال التزامه .</li> </ul>
440	٧١	( الطمن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۸۸ ق ــ جلســة ۱۹۸۲/٤/۱۲ )

		·
صفحة	القاعدة	
		الاشتراط لمصلحة الغير
		<ul> <li>للشخص التعاقد بأسمه على التزامات يمترطها لمصلحة الغير. م ١٥٤ مدنى وللمشترط حق المطالبة بتنفيذ ما اشتراطه لمصلحة المنتفع الاستثناء أن يكون العقد قد نص على أن يكون للمنتفع وحده هذا الحق .</li> </ul>
٥٠٥	11	( الطعن رقم ۳۸۹ لسنة ۶۹ ق ـ جلســة ٦/٥/٢٩٨٢ )
		<ul> <li>٢ - اعتبار الحسكم زوجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا لأحسكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير. خطأ ، علة ذلك .</li> </ul>
777	٤٠	﴿ الطَّعَنْ رَقِّمِ ٤٧ لُسَـنَةً ٤٧ ق _ جِلْسَةً ٢٨/١/٢٨٢ )
		'' الترامات المستأجر ''
		<ul> <li>النص فى عقد الايجار طى التنفيذ العينى أو التمويض.</li> <li>لا يحول دون حق المؤجر فى طلب فسخ العقد والتمويض متى</li> <li>كان له مقتص م ٢/٥٨٠ مدنى</li> </ul>
779		<ul> <li>( الطعن رقم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق - د هيئة عامة ، -</li> <li>حلسة ۲۸/۹/۵/۱۹ )</li></ul>
		محل الالتزام :
		عدم تعيين المسكان المؤجر فى عقد الأيجار . أثره . بطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآخرين .
1771	۲۳.	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمُ ١٠٥٧ لِسَنَّةً ٥٢ قَ ــ جِلْسَةً ٢٠/٢/٢٨٢ }
	•	

منبوا	القاعدة	
		( ثانيا ) اوصاف الالتزام .
		" الشرط والأجل "
		الشرط والأجل . وصف يلحق الالتزام · الفرق بينهما .
<b>1</b> 17	٧٥	﴿ الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ )
		« الشرط الفاسخ الصريح »
		<ul> <li>ا سطلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقسد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح . دفع موضوعى فى</li> </ul>
۰۲۰	1.1	الدعوى وليس طلبا عارضا . علّة ذلك . ( الطمن رقم ۱٤٣٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ )
		<ul> <li>الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح فى العقد منسدد التأخير فى سداد باقى الثمن . قبول البائع الوفاء المتأخر . أثره .</li> <li>اعتباره تمازلا عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح .</li> </ul>
70	11.	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق سـ جلسة ٣/٦/٦٨٣ )
		<sup>25</sup> التضامن بين الدائمنين والمدينين <sup>37</sup>
		۱ - التضامن بين الدائنين والمدينين . لايفترض . مصدره . الانفاق أو زس القانون . التزام كل من المدينين
		المتضامنين بالدين كاملا غير منقسم . للدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من يختاره منهم على انفراد أو إليهم مجمعين .
74	v (o)	( الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ )
		<ul> <li>٢ استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة</li> <li>وفي الطعن في الحسكم الصادر فيها</li> </ul>
ź	£ 7	( الطمن رقم ۲۱۶ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ۲۲/٤/۲۲ )

1 .	القاعدة	
		" راجع أيضا تجزئة "
		<ul> <li>۳ — التضامن لايفترض . وجوب رده إلى نص قانونى أو انفاق صر يح أو ضمى . تضامن المسئولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٦٩ مدنى . شرطه .</li> </ul>
۷٥٧	174	( الطعنان رقبا ۹۹۸ ، ۱۷۲ لسنة ٤٠ ق _ جلسة ۱۹۰۰ المسنة ١٤٠ ق _ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۰ المسنة ١٩٠٠ ق
		( ثالثا ) تنفيذ الالتزام .
		دو وسائل التنفيذ ٬٬
		دعوى عدم نفاذ التصرف
		<ul> <li>ا سالدعوى البوليصية. ماهيتها. دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه ، عدم مساس الحسكم الصادر فيها بصحة المقد الصادر من المدين ، بقاؤه صحيحا وقائما بين طرفيه .</li> </ul>
۰۰۸	17	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٢/٥/١٩٨٢ )
		<ul> <li>حلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين ، م ١٣٠ مدنى ، إثبات الغش . كيفيته . محكة الموضوع لها استنتاج وجوده . لارقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك من كان استخلاصها سائغا .</li> </ul>
۸۰۵	97	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ )

_		
صفحة	القاعدة	
		° الحق في الحبس " .
		الحق في الحباس
		. اوا الوال صديا الراع والعالم
		١ ـــ إيجار ملك الغــــير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر
		خبر نافذ في حق المالك الحقيقي . إقامة الغير دعوى بشأن
		ملكيته للعين المؤجرة . أثره . اعتبار ذلك تعرضا قانونيا
		المستأجر يبيح له حبس الأجرة تحت يده حتى يدفسع المؤجر
		التعرض .
۱۸۵	1.0	﴿ الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤٪ ٥ / ١٩٨٢ )
-,		, , ,
		٧ ـــ المدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي
		يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء . ١٦١٠ مدنى .
277	٧.٧	﴿ الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٣/٥/٢٣ )
ורוס	1.1	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٣ ـــ حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب
ı		
		جدی نخشی معه نرع المبیع من یده . سقوط هذا الحق بالنزول
		عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعاله .
1		
		﴿ الطَّعنَانُ رَقَّمَا ١٩٥٥ ، ٢٧٣ كَلَّ السَّنَّةُ ٤٠ قَرَّ جلسية
404	172	( \9\\7\/\0
- [	- 1	
	I	<ul> <li>عق المشترى فى حبس الثمن ، مناطه ، وجود سبب</li> </ul>
		جدى يخشى منــــه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع
- 1	- 1	
- 1	ı	يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضي الموضوع
	[	به متى أقام قضاءه على أسباب سائغة  .
445	177	( الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
- 1	ļ	<ul> <li>الشرط الفاسخ الصريم جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميماد</li> </ul>
	- 1	عادة المسرح الحالا منا المالية
-		المتفق عليه . عدم تحققه إلا أذا كان التخلف عن الوفاء بغير
	I	
•		

١٦٩	حق . قيام حق المشترى في حبس الثمن . لامحـــل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . ( الطعن وقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ ) د الرفاء " القضاء الالتزام : د الرفاء " الوفاء " الأصل فيه أن يكون في محل المدين . عدم اشتراط الوفاء لبن المنبع في مواجهة البائع . تقاعس البائع
174	الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . ( الطعن دقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ ) ( رابعا ) انقضاء الالتزام : قد الوفاء ۱ ـ الوفاء بالدين . الأصل فيه أن يكون في محل المدن .
	عن السعى إلى موطن المشترى لاقتضاء الثمن . لا يترتب عليّه فسخ العقد بموجب الشرط الانفاق .
١١.	( الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٢٨١ )
	<ul> <li>٢ براءة ذمة المدين باقرار الدائن . الوفاء الذى تم للغير أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضو ليا .</li> </ul>
١٥٥	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٧/٣٠ )
	· استحالة التنفيذ ؛ عنه الله
	<ul> <li>ا سيمحالة التنفيذ التي ينقضى بها الالتزام. ماهيتها . القرار الصادر بالعدول عن هدم البناء القائم على الارض المبيعة لايعد من قبيل الاستحالة المطلقة . علة ذلك .</li> </ul>
199	( الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )
	" المقاصة "
772	<ul> <li>٢ ـــ المقاصة القانونية • من شروطها أن يكون الدينان متقا البن</li> <li>١٩٨٢/١٢/٢٣ )</li> </ul>
	100

امنعة	القاعدة	
		تجديد الالترام :
		٣ ــ تجــديد الالترام بتغيير موضوعه م ١/٣٥٢ مدنى .
		ماهيته .
٦٧٧	17.	﴿ الطَّعَن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ٧ /٦/١٩٨٢)
		مسائل متنوعة :
		٤ – إلنزام الخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه .
		م ۱٤٩ مدني ه
۱۲۳۱	777	﴿ الطَّعَن رقم ١٦٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢١/١٢/١٢٨ )
		ه – الإلتزام المسالي . ماهيته .
۱۲۲۰	77	﴿ الطُّعَنْ رَقِمَ ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/١٢) }
		إلتماس إعادة النظر
		الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض.
		شرطه .
١٢	0 1	﴿ إِلَطْعَنْ رَقِم ١١١ لَسَنَةُ ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٧ )
		أمر آداء
		<ul> <li>حريضة استصدار أمر الآداء . إعتبارها بديل ورقة التكليف بالحنبور . التكليف بالوفاء . شرط لصدور الامر</li> </ul>
		عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قصر النعى على السكليف بالوفاء دون العريضة . غير منتج .
		دالطعن رقم ۲۷٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠//١٢/٢٠ ) ١١
14.	,.  4	וון (וואויייייייייייייייייייייייייייייייייי

القاعد	
	<ul> <li>الفوائد القانونية . سريانها من تاريخ المطالبة القضائية بها . م ٢٣٦ مدنى . إحتساب الفوائد من تاريخ التنبيه بالوفاء . السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .</li> <li>الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٢٨ )</li> </ul>
	أمر على عريضة
	<ul> <li>الأوامر على عرائض . التظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر فى انتظلم . حكم قضائى قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام .</li> </ul>
111	﴿ الطَّعَنَ رَقَمَ ٤٨٠ لَسَنَةَ ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/٥/٣٠)
	<ul> <li>المنازعة فى صحة الجرد . ماتجريه المحكمة فى شأن عريضتها</li> <li>هو أمر ولائى من اختصاص قاضى الأمور الوقتية . جواز</li> <li>التظلم منه طبقا لأحكام المواد من ١٩٤ — ١٩٩ مرافعات .</li> </ul>
17.	( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )
	<ul> <li>الاوامر على عرائض. ماهيتها. تنفيذها عن طريق</li> <li>جهة الإدارة لايغير من وصفها ولا يتمخض عن قرارات إدارية.</li> <li>عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملا ماديا تختص المحاكم العادية</li> <li>بنظر التمويض المترتب عليه.</li> </ul>
441	﴿ الطعون أرقــام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لســـنة ١٠ ق جلسة ٢٠/١٢/١٢)
	111

•		Y 1
صفحة	القاعدة	
		أهليــة
		. لوصاية على القاصر
		<ul> <li>الوصى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر .</li> </ul>
617	47	﴿ الطُّعَبِّن رقم ٨٧٢ لسَّنة ٥١ ق _ جلسَّة ١٣٪ ٥/ ١٩٨٢ )
		عوارض الأهلية
٤٠١	٧٣	<ul> <li>ر حدم جواز إسنادالقوامة إلى من كان بينه وبين المحجور عليمه نزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للخطـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		<ul> <li>توقیع الحجر علی صاحب المعاش الذی لیس لدیه</li> <li>ال سواه إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلیة .</li> <li>شرط، أن یزید المحاش عن الحد الأدنی المقرر بالمادة ۹۸۷ مرافعات .</li> </ul>
٤٠١	٧٧	﴿ الطعن رقم ٤ لسـنة ٥١ ق د أحوال شخصـية ، ــ حِلسة ١٣/٤/١٣ )
<b></b> .		<ul> <li>٣ - تصرف الأب في عقارات القاصر دون إذن المحكمة .</li> <li>العبرة في تحديده بقيمة نصيب القاصر في العقار المبيع .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩٨٢/٦٨٢ )</li> </ul>
77.	1,,,	V 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1

صفحة	القاعدة	
		أوراق تحجارية
		(أولا) الشيك :
!		<ul> <li>١ الشيك و الأصل فيه أن يكون مدنيا . إعتباره عملا تجاريا إذا كان الساحب تاجرا أو مترتب على عملية تجارية .</li> </ul>
۲۳٤	44	﴿ الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩٨ )
	•	
		<ul> <li>الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره</li> <li>علا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان ساحيه</li> </ul>
		تاجرا _ مالم شبت أن سحبه لعمل غير تجاري _ لاعبرة بصفة
		المظهر أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير .
۲۳٤	٤٢	﴿ الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٢/١٥ )
		( ثانيا ) التقادم الصرفي .
		١ جميع العمليات التي تجرى على الشيك التجاري من منان
		وتظهير وما ينشأ أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها التفادم الصرفى م ٤٤ تجارى . لاعلاقة لذلك بقاعدة تظهير
		الورقة من الدفوع في العلاقة بين المدين والحامل .
778	٤٢	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ١١٥، لَسَنَةُ ٤٣ قَ ـ جِلْسَـةٌ ١٩/٢/٢٨٢ )
		۲ — القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسي المنصوص عليه
		في المسادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليمين . لاخطأ
772	٤٢	( الطعن رقم ١١٥ لسسنة ٤٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/٢١٥ )

مفحة	القاعدة	
		(ثالثاً ) الفوائد :
171.	419	الفوائد القانونية المستحقة على قيمـــة الأوراق التجارية سرياتها من تاريخ الامتناع عنالوفاء • م ١٨٧ نجارى تاريخ إفادة البنك بالوجوع على الساحب اعتباره تاريخا لبدء سريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية . ( الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )
		امجار
		القواعد العامة في الايجار . (أولا) إنبقاد عقد الايجار : تُعْ تَكِيفُ العقد **
*11	117	أَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ عدم خضوعها لقانون إنجار الأماكن . علة ذك . ( الطَّعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ )
316	114	<ul> <li>٢ اشتمال الايجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان</li> <li>يحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته و بين</li> <li>مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر. أثره. عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن ،</li> <li>( الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)</li> </ul>
		<ul> <li>العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير</li> <li>بشأن استئجار كبائن شاطى المعمورة ليست عقولًا إدارية</li> <li>علة ذلك</li> </ul>
718	-114	﴿ الطَّمَنْ رِقْمُ ١٣٩٣ لَسَنَةُ ٤٧ قَى جلسةُ ١٩٨٢/٥/٣١ }

صفحة	القاعدة	
		° إيجار ملك الغير» .
٠,		إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤبر والمستأجر غير نافذ
		فى حتى المسال، الحفيق . إقامة الغير دعوى بشأن ملكيته للمين المؤجرة . اثره . اعتبار ذلك تعرضا قانونيا للستأجر بييح له
		حبس أرجرة حت يده حتى يدفع المؤجر التعرض .
٥٨١	1.0	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٤)
		( ثانيا ) تأجير الممال الشائع :
		۱ – إدارة أحد الشركاء المـــال الشائع دون اعتراض من النقب أثر احتراب كراه من ( ۱۵ فراه الدر)
۳۷۱	4٧	الباقين . أثره . اعتباره وكيلا عنهم ( مثال فى إيجار ) . ( الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ۶۸ ق ـ جلســة ۱۹۸۲/۳/۳۱ )
		٧ ــ ثبوت حق إدارة المــال الشائع للشركاء مجتمعين
		أو لا غلبيتهم المضلفة دون سواهم . المسادتان۸۲٬،٬۸۲۷مدني. مؤداه .
1700	77.	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ٢٢/١٢/٢٢ )
	4	( ثالثا ) عقد الرثيجار
,		<ul> <li>إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوان إشار الدماكن . طبيعة الرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالمقد مي كان مطابقا المخليقة والإرادة المتعاقدين .</li> </ul>
117.	4.9	( الطمن رتم ۳۰۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلســة ۱۹۸۲/۱۲/۱۰ )
		<ul> <li>تأجير حديقة بها أشجار مثمرة الاستمالها فناء لمدرسة مجاورة بعقد مستقل . اليس من شائد أن يؤثر على طبيعتها أو يلحقها بالدين المؤجرة كمدرسة ، علة ذلك .</li> </ul>
117.	۲۰۹	ر الطعن رقم ۳۰۸ لسنة ۸۶ ق ـ جلسـة ۱۹۸۲/۱۲/۱۰ )

القاعدة صفحة      التهاء مدله . وجوب مراعاة التنبيه بالإخلاء إذا اتفق     المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالعين بعد انتهاء مدة العقد     برضاء المؤجر . تجديد ضمى للعقد وليس امتدادا له . وجوب     مراعاة مواعيد التنبيه بالإخلاء في هذه الحالة . م ١٥٨٨ مدني .      ع عدم تعيين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره .      ع عدم تعيين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره .      ع المعتاب به حق لطرفيه دون الآخر .      ع المعتاب به حق لطرفيه دون الآخر .      ع المعتاب العين المؤجرة .      ع المعتاب به من المؤجرة .      ع المعتاب به به المعتاب به	بب		YŢ
المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالدين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر . تجديد ضمي للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه بالإخلاء في هذه الحالة . م ١٥٨ مدني . مراعاة مواعيد التنبيه بالإخلاء في هذه الحالة . م ١٥٨ مدني . ع حدم تعيين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره . بطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآخر . اثم ١٩٨٠/١٢/١٠ ١٠٠٠ (١٩٨٢/١٢/١٠) ٢٣٠ علم تعيين المؤجرة . وجلسة ١٥٥٠/١١/١٢/١٠) ١٥٠ المعقات العين المؤجرة . وجلسة ١٥٥/١١/١٢/١١ ١٠٠ (١٩٨٢/١٢/١٠) معقات العين المؤجرة . وجلسة ١٥٥/١١/١١ ١٥٠ (١٩٨٢/١٢/١١ ) معقات العين المؤجرة . وجلسة ١٥٥ (١٩٨٢/١٢ ) ١٥ (١٩٨٢/١٢ ) معقات العين المؤجرة الملحقات . واعتبار المحر المؤدى إلى الطريق العام من ملحقات لا الأماكن المؤجرة الواقعة داخل المح . نطاقه . ما خصص له الأمار وهو المرور . هذا المحر وهو المرور . ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ ( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١/١٤ ) ١٥ (١٩ مران علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بتصريح من المؤجره أزه ، اكتساد بالأوس الفضاء مان علمها بالمؤسلة من المؤجرة ألى المؤرد الكتساد باكتساد	منفحة	القاعدة	
ع - عدم تعين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره . وطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآس .  ﴿ البلعين وقع ١٠٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠ ) ١٩٨٢ / ١٩٨١ ) ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٩٨١ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ /	1144	<b>71 "</b>	بانتها، مدنه . وجوب مراعاة التنبيه بالإخلاء إذا اتفق المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالعين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر . تجديد ضمني للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه بالإخلاء في هذه الحالة . م ٢٣٥ مدني .
المواقع المستاجري المؤجرة .  المستاجري المستاجري استعالما المستاجري المستاجري استعمالها المستاجري المستاجري استعمالها المستاجري المستاجري المستاجري المستعمالها المستحاد المحاد الم			<ul> <li>عدم تمين المكان المؤجر فى عقد الإيجار . أثره .</li> <li>بطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآخر .</li> </ul>
المستاجر في استعالما المستاجر في استعالما المستاجر في استعمالها المستاجر في استعمالها المستاجر في استعمالها المستاجر في استعمالها المستاجر في المستاجر في المستاجر في المستاجر في المستاجر في المورق الهام من ملحقات الأماكن المؤجرة الواقعة داخل الحمر . نطاقه . ما خصص له الماكن المؤجرة الواقعة داخل الحمر . نطاقه . ما خصص له المستاجر مبان بالمين المؤجرة . (خامسا) إقامة المستاجر مبان بالمين المؤجرة . (خامسا) إقامة المستاجر مبان بالمين المؤجرة . السائح من المؤجرة . المناجر من المؤجرة ، الكسائد المائح من المؤجرة ، الكسائد المائح من المؤجرة ، مان عليها بتصريح من المؤجرة ، اكسائد المائح من المؤجرة ، الكسائد المائح من المؤجرة المؤجرة المنابع المنابع المنابع المؤجرة المؤجرة المؤجرة المنابع المؤجرة المؤجر	1771	۲۳.	1. 1 Months and 1.
إلى المعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥			
<ul> <li>٢ — اعتبار الحمر المؤدى إلى الطريق العام من ملحقات الأماكن المؤجرة الواقعة داخل الحمر . نطاقه . ما خصص له هذا الحمر وهو المرور .</li> <li>إ الطمن رقم ٧٤٦ لسنة ٣٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٤ )</li> <li>( خامسا ) إقامة المستاجر مبان بالعين المؤجرة .</li> <li>١ — الالتصاق ماهيته . إقامة مستاجر الأوض الفضاء مبان عليها يتصريح من المؤجر ، أثره . اكتساد بالمؤجر ماكة .</li> </ul>			عِنْمُ تِجَاوِزُ الْغَرْضِ مَنْ وَجُودٍ هِذَهِ الْلَحْقَاتِ .
الأماكن المؤجرة الواقعة داخل اله ر . نطاقه . ما خصص له هذا اله و هو المرور . ( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠٥٤ ) ( ١٩٨٢/١/١ ) ( خامسا ) إقامة المستأجر مبان بالعين المؤجرة . ( خامسا ) المتحاف ماهيته . إقامة مستأجر الأرض الفضاء مبان عليها يتصريح من المؤجر ، أثره ، اكتساء بالمؤجر ، المؤجر ، المؤج	77	١٥	
(خامسا) إقامة المستأجر مبان بالعين المؤجرة . ١ الالتصاف ماهيته . إقامة مستأجر الأرض الفضاء مبان عليها يتصريح من المؤجر ، أثره . اكتسار بالمؤجر ، الكتسار بالمؤجر ، المؤجر ، الكتسار ، المؤجر ، الكتسار ، المؤجر ، الكتسار ، المؤجر ، الكتسار ، المؤجر ، المؤجر ، المؤجر ، المؤجر ، المؤجر ، الكتسار ، المؤجر ، الم			الأماكن المؤجرة الواقعة داخل الهر . نطاقه . ما خصص له هذا الهر وهو المرور .
١ الالتصاق ماهيته . إقامة مستأجر الأرض الفضاء مبان عليها يتصريح من المؤجر ، أثره . اكتسار ، الله ح ، اكت	77	10	
مبان عليها يتصريح من المؤجر، أثره . اكتساب المؤجر ماكة			
• •			مبان عليها يتصريح من المؤجر، أنه و اكتساب المؤجر واكتر

		4
V <b>V</b>		إنجاد
صفحة	القاعدة	_
		للؤجر إلا عند انتهاء عقد الإيجار لايعدو أن يكون مجرد إرجاء دسليم المبانى .
۵۹۳م۰	۱۰۸	﴿ الطَّعَنْ رقم ٢٥٥ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢٧/٥/٢٨١ )
, <b>0</b> 9,4	١٠٨	<ul> <li>ملك مؤجر الأرض الفضاء للبانى التى أقامها المستأجر منذ التصافها بالأرض أثره . ليس للستأجر عليها سوى حق شخصى يخوله الانفاع بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض للغير . تأجير من الباطن ينقضى بانقضاء عقد الإيجار الأصلى .</li> <li>إذ الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٥١ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٥/٢٧)</li> </ul>
		(سادسا) النزاع حول ملكية الدين المؤسرة : إدعاء شخص إدعاء جديا بأنه المالك للمين المؤسرة . ماهيته . منازعة في استحقاق المؤسر للأجرة . وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء للتأخير في الوفاء بالأحرة ، سبق الحمكم لصالح المؤسر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير شأن الملكية .
۸۱م	1.0	﴿ الطمن رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٨١ )
		( سابعا ) اعتبار التأجير عملا تجاريا  : اعتبار البيع أو التأجير عملا تجاريا . شرطه  .
7" £ £	77	( الطمن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩/٢/٢٨ )
		( ثامنا ) نظرية الأوضاع الظاهرة :
		<ul> <li>١ - نظرية الأوضاع الظاهرة . المقصود بها . لا محل</li> <li>لإعمالها في غير الحالات الواردة بالقانون . مثال في إيجار .</li> </ul>
۳۶۵	1.7	﴿ الطُّعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسـة ٢٧/٥/٢٨٢ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٢ الو ع الظاهر . قاعدة واجبة الإعمال من توافرت موجبا إمانا واستوفت شراة له تمليرة با . ما دى ذلك .</li> <li>اعتبار النصرف المرم بعو نس بن صاحب الرع الطاهر والوس حسن النيه نادنا ى مواجهة صاحب الحق من أسهم المخير مخطئه سلبا أو إيجابا في ظههر المتصرف بمطهر صاحب الحق .</li> <li>( الطعن رقم ٨٢٦ لسسنة ٥٤ ق و هيئة عامة ، - جلسة .</li> </ul>
474		
		﴿ ﴿ تَاسَمًا ﴾ ثرَع ملكية العين المؤجرة :
		« انفساخ عقد الإيجار »
		نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . إعتباره هلاكا كليا . أثره ، إنفساخ عقد الإيجار بقوة القانون .
240	VV	﴿ الطَّمَن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٢/٤/٢٢ )
		تشريعات إمجار الأماكن ؛
		(أولا) سريان الفانون من حيث الزمان :
	,	4 - الفانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • سريانه بأثر فورى على الموا تو القانونية الفائمة التي استمرت حتى تاريخ نفاذه . عدم السبحابه على المراكز التي نسأت وانتهت قبل العمل به . الوفاء بالإجرة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى عليه . الإثيرة وم بها حالة التكروف التأخير في الوفاء .
, 8	1/	والطبق وقم ١٩٨٥ لسنة ٢٦ ق سر جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

عدة صفحة	القاء
	<ul> <li>صدور تشريع لاحق يستحدث حكا جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام. سريانه بأثر فورى على المراكز الى لم تستقر نهائيا وقت نفاذه . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها .</li> <li>كا لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل . عدم سريانه الامن تاريخ نفاذه على الوقائع الى نشأت فى ظله . مادة ٢ مرافعات والمادة ٩ مرافعات</li> </ul>
~179	( الطعن رقم ٢٢١٩ لسـنة ٥٣ ق - « هيئة عامة ، - بجلسـة ١٩٨٥/٣/٢٥ )
	<ul> <li>٣ - إشتراط الحصول على حكم نهائي لاثبات الاستعمال الطار بسلامة المبني كسبب للاخلاء لا يمس بداتية القاعدة الآمرة.</li> <li>سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء دفعت بها الدعوى أولم تدفع قبل صدوره .</li> <li>لا الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « ميشة عامة » - جلسة ٥٠ ٢٩٨٥ )</li></ul>
744	علست ١٩٨٥/٣/٣٠ ) الله المستعمال الضار عسلامة المبنى أمام محكمة الإخلاء . م ١٥ ق ١٩٨١/١٣٦ . وجوب تقسديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقسة على صدوره
774	( الطعن رقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق ـ « هيئة عامية ، _ جلسية ١٩٨٥/٣/٥٠ )

منفحة	القاعدة	
702	٤٦	<ul> <li>مـــ المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم .</li> <li>خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الحديد . وجوب إعمالها بأثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .</li> <li>( الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>حضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله .</li> <li>الاستثناء ، صدور قانون جديد بتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام .</li> <li>العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل يه بأثر فرري .</li> <li>مثال في إيجار .</li> </ul>
405	٤٦	﴿ اللَّهُ فَيْ مِنْ ١٩٨٢/٢/١٧ )
		لا سعدة جواز الحكم بالإخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الاجرة المتافرة . ق 43 لسنة ١٩٧٧ ، وإعمالا لاحكام الشريعة الإسلامية والدستور . خسالة ذلك . سريان حسادًا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه . ولوكانت ناشئة قبسله طالما لم تسيتقر بحكم نهائى لتعلقه بالنظام العام .
405	17	( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
		<ul> <li>٨ - حق المالك في تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوتة .</li> <li>٢ ١/٢٩ ق ١٩٧٧/٤٠ حكم مستحدث . عدم سرياته على وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .</li> </ul>
۳۳.	71	﴿ الطعنان رقما ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ١٥قسيطنسة ٢٥ ١٩٨٢ / ١٩٨٢

صفحة	القاعدة	
<b>£</b> 7.£	٨٤	<ul> <li>و جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات الأحكام الصادرة فى الطعون فى قرارات لحان تحديد الأجرة خضوعها من حيث جواز الطمن وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك . شمول المادة ٥٨ ق له يا لسنة ١٩٧٧ الفواعد المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام .</li> <li>( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٧/٤/٧)</li> </ul>
1V7 E		<ul> <li>١٠ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		( ثانيا ) القانون الواجب التطبيق .
*11	115	<ul> <li>١ إشتمال الإيجار . على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان يحد ذاته المكان يحد ذاته وبين مقابل الإيكان فيحد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)</li> </ul>
414	1 127	<ul> <li>۲ — العقود المعرمة بشأن استنجار كبائن شاطىء المعمورة.</li> <li>حدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . علة ذلك .</li> <li>﴿ الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ )</li> </ul>

أيجاد	•	N 1
ة صفحة	القاع	
	<ul> <li>العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير استثنجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية للك</li> </ul>	بشأن
711	لعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩/٥/١١٨ )	١ الط
	- سريان عقود إيجار الأماكن على المــالك الجديد . ١٩:٧/٤١ شرطه .	
1700	عن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٢/١٢/٢٢ ) ٢٢٣	﴿ الطّ
<b>*</b> AV	النا) إثبات العلاقة الإيجارية	اللفقة أو أن يتمسك م الطه « الطه لسنة ر
1.4.	ن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٧/١١/٢٩ ) ١٩٧ - تقدير قصد الاقامة في العين الموجرة من سلطة محكمة ع	
1712	نْ دَقَم ٤٠٤ لَسْنَة ٤٨ ق _ جَلْسَة ٣٠ /٢١/٢٨٨ )	

صفحة	القاعدة	
		( رابعا ) تحديد الأجرة .
		<ul> <li>١ - الأرض المسموح بالبناء عليها. المقصود بها مسطح الأرض القائم عليها البناء مضافا إليها مسطح الارتداد الواجب طيقا للقانون • علة ذلك • مثال •</li> </ul>
* 11	٨٤	( الطعن رقم ٣٢٩ لسينة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩/٤/٢٩ )
:€∧€		<ul> <li>٢ - الأجرة المحددة بعقد الإيجارالصادر من المالك السابق حجة على المالك الحديد . لايشترط أن يكون للعقد تاريح ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك السابق والمستأجر أشاء الامتداد القانوني للعقد على أبرة تقل عن الأجرة الفانونية أثره إلترام المالك الحديد مهذه الرجرة مالم يشهت صورية هذا الانفاق . م ١٢ ق ٢٧ لسنة ١٩٤٧ .</li> <li>م ٢٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٩ .</li> <li>( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٢ )</li> </ul>
	''''	٣ الاصلاحات والتحسينات الحديدة التي يدخلها المؤجر
		فى العين المؤحرة . جواز تقو يمها وإضافة مقابل ا. نتفاع بها المى أحرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين مالم يقصد منه التحايل على الفانون .
٧٠١	170	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسـة ٩/٦/٦/١ )
		<ul> <li>الترخيص للستأجربالتأجرمن الباطن مفروشا: ميزة جديدة.</li> <li>جواز تقويمها وإضافتها إلى الأجرة . م ٢٨ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩</li> <li>وم ٥٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .</li> </ul>
7/.1	140	﴿ الطَّعِنْ رِقْمَ ٥٧٥ لَسَنَةً ٤٩ قَ لَـ جَلَسَةً ٩/ ١٩٨٢ )
	,	1

لفحة	القاعدة	
٧٠١	170	<ul> <li>ه - الأجرة المحددة وفقا للقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٩ القصد منها الانتفاع العادى بالعين الموجرة - تخـــو يل المستاح حق التأجير من الباطن مفروشا ، ميزة يحق للؤجر تقاضى مقابل عنها .</li> <li>۱ لطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٦/٩)</li> </ul>
		<ul> <li>ب - الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقا سنطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش . حق المؤجر في القضاء زيادة الأجرة . الأجرة الاضافية تستحق في كل صور التاجر المفروشة . المادتان ٢٨٥٥٨ لسنة ١٩٦٩ ر ٥٤ق ٩٤</li> </ul>
٧٠١		الطفن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٩ )  ٧ ـ إعادة النظر في تقدير أجرة باق وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطن من ذوى الشأن . مناطه . أن يحسكم في موضوع الطن بالقبول . م ١٩٨٧ ق ٤٩ للسنة ١٩٧٧ .
٧٢.		( الطعن رقم ۱۰۵۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱) .  ۸ ـ شغل البناء لجـــزء من الأرض . أثره . إحتساب المساحة المبناء عليها فعلا مالم يكن القدر المخصص لمنفعة البناء عدد بفواصل ثابتة م ۲/۱۱/ ق ۲۹ ۲۹ .
114		<ul> <li>الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٠) ٤</li> <li>١٩ تقدير أجرة المبنى عناصره و إحتساب كل قيمة الأرض على الأدوار المقامة فعلا المسموح بها وغير المسموح ال</li></ul>
114	. 41	﴿ الطَّمَن رَقَم ١٩٤٤ لَسَنَةً ٤٨ قَ _ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ ) كُ

تحف	القاعدة	
<b>*</b> **	٤٠	(خامسا) امتداد العلاقة الايجارية  ١ — اعتبار الحسكم زوجة المستأجر مستأجرة أصلية العين النزاع استنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . علة ذلك .  ( الطعن وقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)
		٧ — الأجرة الخمسددة بعقد الإيجار الصادر من الماك السابق حجة على المسالك الجديد . لايشترطأن يكون المقد تاريخ ثابت سابق على النصرف الناقل الملكية . انفاق المملك السابق والمستأجر أثناه الامتسداد القانوني للمقد على أجرة نقل عن الاجرة القانونية . أثره . الترام المالك الحديد بهذه الاجرة مالم يتبتصورية هذا الانفاق . م ٧٧ ق ٧٩٤ ، ١٩٢٥ ق ٢٥ ق ١٩٢٠ ق ١٩٤٠ .
<b>£ \ \ \ \</b>		( الطعن رقم ۲۲۱ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٧) ٣ — الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار باعتبار أن الشاغلة للعين المؤجرة ليست زوجة لمستأجرها الأصلى الذي تركها . دعوى متيزة عن دعوى الزوجية التي عنها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الإيجار عملا بالمادة ٢٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٥ لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية .
<b>0</b> £0		(الطمن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/ ١٩٨٢) ع - وفاة المستأجر أو تركه للمين . لروجه وأولاده الذينكانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك. البقاء بها . م ٢١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لا يشترط ثبوت الزوجية بوثيقة رسمية. (العلمن وقم ١٥٣٥ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/ ١٩٨٢)

منفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ه — الإمتداد القانونى لعقود الإيجار ونفاذها في حق خلف المؤجر. شرطه أن يكون العقد قائما .</li> </ul>
777	117	( الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣١/٥/١٩٨٢ )
		<ul> <li>٣ رب الأسرة المستأجر للسكن اعتباره دون أفراد أسرته الطرف الأصيل في عقد الإيجار . زوجته وأولاده ووالديه المقيمون معه ليسوا مستأجرين أصلين . لامحل لإعمال أحكام النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصاحة الفير . م ٢١ ق ٥٠ السنة ١٩٦٩</li> </ul>
4٧	۱۷٥	وَ الْطَلَّمِينَ رَقَمْ } عَلَى السنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		(سادسا) تعامل الوحدات السكنية:  أس تبادل الوحدات السكنية سبب طروف العمل قاصر على مدينتي القاهرة والاسكنيرة. تبادل الوحدات السكنية المملوك للدولة والقطاع العمام بموافقتهما بسهب الظروف الصحية والاجتماعية شامل كل مدن الجمهورية. م س قرار وزير الإسكان ٩٧ لسنة ١٩٧٠.
200	۸۲	( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ )
204	٨٧	<ul> <li>حقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائي . عدم إفراغه في النموذج الخاص لا بطلان . عدم إعتداد المحكمة بعقد التبادل لعدم إفراغه في النموذج الحاص خطأ .</li> <li>( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨٨ )</li> <li>( سابعا ) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد : حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستاجراً أكثر من مسكن حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستاجراً أكثر من مسكن</li> </ul>
		دون مقتص في البلد الواحد. مخالفة الحظر . أثره . لكل ذي
I	I	

صفحة	القاعدة	
		مصلحة حق إعمال الجزاء الدنى بإخلاء المخالف. طلب قصر الجزاء على رفع دعوى بتخيير المخالف فالاحتفاظ بأحدالمساكن. خطأ . علة ذاك .
<b>"</b> ለነ	79	( الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٧ )
		( ناسنا ) الاخلاء لعدم الوفاء بالأحرة .
		<ul> <li>۱ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأحرة . جواز توقى الحكم عليه اللاخلاء بسداده الأجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد . ق ٤٠ لسنة ٧٧٥.</li> </ul>
Toź	٤٦	﴿ الطعن رقم ٧٥٤ سسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
		٢ — طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسببالثاني. قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تتققت من عدم تخلى المؤجر عن هذا الطلب . لا خطأ . علمة ذلك .
104	177	﴿ الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
404	104	<ul> <li>٣ - عدم تقديم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع بأداء الأجرة الاضافية للمطعون ضده . افتقار النمى إلى الدليل .</li> <li>( الحلمن رقم ٢٦٥ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)</li> </ul>
		· الإخلاء لعدم سدادالفو اند ؟
	,	عدم جواز الحكم بالاخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة، ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و إعمالًا لأحكام الشريعة

منفحة	القاعدة	
701	٤٦	الإسلامية والدستور. علة ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المراكر القانونية وقت نفاذه رلوكانت ناشئة قبله طالما لم تستقر مجكم نهائى لتعلقه بالنظام العام . ( الطعن رقم ٧٥٤ سسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
		" الإخلاء لعدم سداد المصاريف " .
		الحكم بإخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف ارسمية دون بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفاها . قصور .
702	٤٦	﴿ الطَّيْنَ وَمْ ١٩٨٤ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
		وقاً التكوار في التأخير في دفع الأجرة " .
		<ul> <li>۱ — تكرار المستأجر في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجوة ، وجوب إخلائه من العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير الدعوى . ٢٣ من ق ٥٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء . لا يكفى سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .</li> </ul>
٨	1 14	( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		<ul> <li>الفانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريانه باثر فورى على المراكز الفانو نية القائمة التي استرتحق تاريخ نفاذه . عدم انسحابه على المراكز التي نشأت وانتبت قبل العمل به . الوفاء بالأجرة بالمحمد المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لايسرى عليه . لايقوم بها حالة التكرار في التأخر في الوفاء .</li> </ul>
<b>V</b>	۱۸	﴿ الطَّعِنْ رَقَّمَ ٩٨٥ لَسَنَّةً ٦٤ قَ رَجَلَسَةً ١٩٨٢/١/١٣ )
	1	1

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ - تحرار التأخير في سداد الأجرة الذي يبرر الإخلاء .</li> <li>جواز أن تكون قد أقيمت عنه دعوى موضوعية أو مستعجلة</li> <li>م ١٨ ق ١٣٢ لسنة ١٩٨١ .</li> </ul>
۸٥	١٨	( الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		<ul> <li>ثبوت وفاء المستاجرة بالاجرة بإيداعها خزانة المحكة</li> <li>بعد عرضها قانونا وقبل انعقاد الخصومة فى الدعوى المرفوعة.</li> <li>لاتقوم به حالة تكرار التأخير فى الوفاء بالأجرة .</li> </ul>
A٥	11	( الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		( تاسعا ) التنازل عن العين والتأجير من الباطن .
		<ul> <li>ا — التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته . على عانق المؤجر طالب الإخلاء .</li> </ul>
1.7	۲۰	(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		<ul> <li>التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن . ماهية كل منهما .</li> </ul>
3 24	۱۸	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٣٠/١/٣٠)
		<ul> <li>٣ - سكوت المؤجر مدة طويلة رغم علمه بالتاجير من الباطن ، جواز اعتباره تنازلا من جانبه عن استعمال حقه في طلب الإخلاء ، إنقضاء عقد الإيجار الأصلى ، أثره . إنقضاء عقد الإيجار من الباطن ولوكان التأجير من الباطن ماذونا به من المؤجر .</li> </ul>
098	۱۰۸	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٧/٥/١٩٨٢)

		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ع - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لهـــدم الوفاء بالأجرة المستحفة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسبب الثانى . قضاء الحكة الاستثنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تخلى المؤجر عن هـــذا الطلب . لاخطأ . عنة ذلك .</li> </ul>
104	177	﴿ اِلطُّعَنِّ رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		<ul> <li>حق المستأجر المصرى المقيم بالخارج في تأجير المكان المؤجر لله خاليا أو مفروشا م ٢٠ ٢ ٢ ق ٢٩/٥٢ . نطاقه . النصر على الفلسلة المصريين في مصر معاملة المصريين في أن التوظف م ١ ق ٥٦ لسنة ١٩٦٦ . لا يمتد نطاقه إلى المشتق المقرر المصريين في هـذا الشأن م ٢٦ ق ٥٦ (١٩٦٩ . حلة ذلك .</li> </ul>
141	۱۷٥	﴿ الطُّعَنْ رقم ٤٠٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		التنافي التاجير من الباطن يقتضي المنع من التنازل . م يَهُ ١/٩ مَدْنُ لاتحول دون ظهور نيــة المنع الصريحة من أحدها دون الانحرى . امتقلال محكمة الموضوع باستخلاصها مي أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
7127	4.7	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ )
		<ul> <li>التأجير من الباءلن . جواز إثباته بكافة طرق الاثبات علة ذلك .</li> </ul>
1740	774	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٢٠٤ لسنة ٤٨ ق عـ جلسة ٣٠ /١٢/١٢ )
		<ul> <li>٨ - إقامة المؤجرة دعواها بالاخلاء المتأجير من الباطن والسبين أحرين. القضاء بالاخلاء الثبوت السهب الاول دون</li> </ul>

صفحة	القاعدة	
		التعرض للسببين الآخرين . إلغاء الحسكم من المحكمة الاستثنافية لانتفاء واقعه التاجير من الباطن دون أن تعرض لباقى أسباب الاخلاء رغم عدم التنازل عنها خطأ فى القانون .
34.1	٣	( الطعن رقم ۱۸۰٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة ، ــ جلسـة ٢٢/ ١٩٨٦/ ١٩٨٦ )
		<sup>وو</sup> التأجير لمن يزاول مهنة أو حرفة "
		<ul> <li>ا مستأجر المنشأة الطبية . حقه فى التنازل عنها فى أى</li> <li>وقت يشاء لطبيب مرخو له بمزاولة المهنة دون موافقة المؤجره عنة ذلك .</li> </ul>
21	77	( الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٣/٣١ )
:		<ul> <li>الغرف التجارية لا تزاول مهنة أو حرفة - ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٦. تأجيرها جزء من العين المؤجرة لها لمن يزاول مهنة أو حرفة . عدم انطباق الماءة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</li> </ul>
٦٠١	1.4	( الطعن رقم ۳۶۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧ )
		<ul> <li>ستخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة اصهاره بالعين المؤجرة تأجيره من الباطن، دون بيان دليل تجاوز نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن فساد فى الاستدلال.</li> </ul>
<b>ክ•</b> ነ	۲.	( الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۳ )
		<sup>وو</sup> التأجير الموسمي والمؤقت <sup>،،</sup>
		<ul> <li>ا تأجير المستأجر للعين الكائنة بمدينة الإسكندرية من الباطن في موسم الصيف فقط وفي ظل القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٩ الايعد مبررا للاخلاء. علة ذلك . اعتباره إستغار لا</li> </ul>
i i		

صفحة	القاعدة	
410	77	مألوفا طبقا لما استقر عليه العرف . تجاوز التأجير شهور الصيف . اعتباره مسوغا للاخلاء .  ( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ )
<b>7</b> 70	77	<ul> <li>٢ - إباحة التأجير مفروساخلان الصيف بمدينة الاسكنندرية</li> <li>بأكلها . عرف مستقر . قراری وزیر الاسكان رقمی ۲۷۹ ،</li> <li>۲۹۸ لسنة ۱۹۸۰ . القصد منهما . إضافة مصایف جدیدة .</li> <li>الطعن رقم ۲۲ لسنة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۳/۳۱ )</li> </ul>
<b>4</b> 10	77	<ul> <li>٣ - تأجير المستأجر العين الكائنة بمدينة الاسكندرية</li> <li>الباطن مفروشة في موسم الصيف . لا خطا .</li> <li>( الطفن رقم ٢٦ لسبنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ )</li> </ul>
۳۳.	*1	<ul> <li>ع حق المالك فى تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوته .</li> <li>م ١/٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستحدث . عدم سريائه حلى وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .</li> <li>( الطعنان وقما ٢١٥ ، ٢١٥ لسنة ١٥٥ ـ جلسة ٢٩٥/٣/٣)</li> </ul>
1177	711	<ul> <li>٥ حق المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		<ul> <li>تأجير المستأحر للمين المؤجرة مقروشة فى ظل القانون</li> <li>١٩٤٧/١٢٥ مؤداه المتداد عقدها قانونا صدور القانون</li> </ul>

_ ''		
صفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٩. أثره. انحسار الامتداد القانو يىلتاجير مفروش.
		م ۲۳ ، ۲۷ و ۲۹ منه « مثال » .
۱۲۱٤	444	﴿ الطَّعَنَ رَقَمَ ٤٠٤ لَسَنَةً ٤٨ قَ _ جلسَةً ٣٠/ ١٩٨٢ )
١٢٦٤	444	<ul> <li>تأجير المستأجر العين المزيرة له مفروشة في فترة سابقة على وجوده بالحارج . أثره . نشوء حق المزجر في طلب الإخلاء ولو نشأ للستأجر الحق في تأجير وحدته في فترة لاحقه .</li> <li>لا محل للتحدي بحكم المادة ٢/٢ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .</li> <li>( الطعن وقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)</li> </ul>
	,,,	
		(عاشراً ) إساءة استعال العين والإضرار بسلامة المبنى :
		<ul> <li>١ – وجوب ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسهب لإخلاء المستأجر • ١٩٨١ه ق ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ • قاعدة تتعلق بالنظام العام • سريانها بأنر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر مجكم نهائى .</li> </ul>
774	١	﴿ الطعن رقم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق ـ ﴿ مينة عامة ، ـ ـ جلسية ١٩٨٥/٣/٢٥ )
	,	۳ — إشتراط الحصول على حكم نهائى لإنبات الاستعمال الفضار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة. سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦٦ لسنة ١٨٦ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره.
771	١	﴿ العامن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق ـ د هيئة عامة ، جلسة ٢٥/٣/٥٨٥ )

إصفحة	القاعدة	
		٣ – وسيلة الاُثبات القانوئية لواقعة الاستعمال الضار
- 1		بسلامة المبنى أمام محكمة الاخلاء .م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١.
		وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره
1		( الطعن رقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق - « هيئة عامية ، _
779	•	جِلســة ۲۰/۳/۲۰ )
		ع ـــ النص في ءتمد الإيجار على التنفيذ العيني أو التــويض.
		لا يحول دون حق المؤجر في طلب فسيخ العقد والتعويض
1		متی کان له متنص. م ۸۰۰ م مدی
711	١	( الطفن رقسم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق ـ ، هيئة عامة ، ــ الطفن رقسم ١٩٨٥ )
		و الملاك المؤلم المون المؤرة لايترب عليه بذاته انتهاء
-		العلاقة الإيجارية السناجر أن يطلب انتقاص الأجرة بقدر
		ما نقص من لأنفاع أو فسخ الإيجار دون إخلال يحتمه
		في القيام بالترسمات الضرورية لصيانة العين المؤجرة
		م ۹ و ۲ مادنی .
4	63/4	( الطَّعَن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )
	• • •	* **
		<ul> <li>۲ - ضمان المؤجر الستأجر في تعرضه الشخصي ، شرطه .</li> <li>الا ما الترديم في تعرضه الماديم .</li> </ul>
		لا محل للتحدى فى خصوصه بالمادتين ٤ ، ٨٠٢ مرنى . علة ذلك .
- 21	<b>1 A 1</b>	( الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٥/١١/٢٩ )
1		٧- إستظهار خطأ المؤجرالذي ترتب عليه نقص إنتفاع المستأجر
		بالعين المزحرة . من سلط: محكمة الموضوع مادام إستخلاصها
		سائغا مثال بشأن إقامة المؤجر محلا بالممر الذيبه مجلات المستأجرين
3 - 21	184	﴿ الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق _ خِلسية ٢٥٠/١١/٢٥ ٢. ٢
1		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •

		204.1
صفحة	القاعدة	
		العلاقة الإمجارية :
		<ul> <li>انقضاء الشركة القائمة بين المستأحر وشريكه بالعين المق مرة. أثره فقد الشريك سنده في البقاء بالعين . قضاء المحكمة بإخلائه لا يتناقض وطلب المستأجر طرده علة ذلك .</li> </ul>
٦٨٧	177	( الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
		<ul> <li>الأدلة التي تعد مقدما للاثبات . خضوعها للقانون السارى وقت إعدادها أو الذي كان ينبنى فيه إعدادها . م ممدنى نشوء الملاقه الايجارية في ظل القانون المدنى الملنى . إثباتها لا يكون إلا بالكتابة أو بالاقرار أو بالامتناع عن اليمين . م ٣٦٣ مدنى قديم . إثبات هذه العرقة بالبينة ـ رغم الاعتراض على ذلك ـ وإقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك .</li> </ul>
771	179	﴿ الطَّعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ )
٨١٥	140	<ul> <li>س - دعوى تخفيض أحرة الاماكن الخاضعة المتشريعات الاستثنائية. إختلافها عن دعوى استرداد ما دنعزائدا عن الأحرة القانو نية من حيث الانصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق. أثره . خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . م ١٨٥٧ مدني .</li> </ul>
""]	120	﴿ الطُّعَنْ رَقُّم ٧٦١ لَسَنَة ٤٣ قَ _ جَلَسَة ٢٢/٦/٢٨٢ }
	1	<ul> <li>ع - الأحكام العمادرة من المحكة الابتىدائية بشكيلها طبقا الحادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الطعن على قرارات لحان المنشأت الآيسلة السقوط والترميم والصيانة . الطعن</li> </ul>

منحة	القاعدة	
		عليها بطريق الاستثناف. خضوعه للقواعد العامة . قصر نطاق المسادة ٢٠ ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ على الاحكام الصادرة فىالطمون على قرارات لجسان تحديد الأجرة .
440	148	( الطعن رقم ۲۳۳ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸ )
		<ul> <li>ه - الطعن على قرارات لحان المنشأت الآيلة للسقوط والترسيم والصيانة ، م ٥٥ ق ٤٤ لسنة ١٩٤٧ . خضوعه للقواصد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطمن في الأحكام ، علة ذلك .</li> </ul>
114	110	﴿ الطَّيْنِ رقم ٥٢ السنة ٥٦ ق _ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )
		الابتدائية أو الحزئية في دوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى الابتدائية أو الحزئية في دوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي كأصل مادام لميقيدها أو يخالفها نص صريح ، الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون على قرارات لحان الترميم والصيانة والهدم . قرارات لحان الترميم والصيانة والهدم . قرارات لحان الترميم علمة ذلك .
1101	777	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّمْ ٥٨٥ لَسَنَةً ٤٩ قَ _ جَلَّسَةً ٢٩/٢٢/٢٨ )
34.1	٣	٧ - الاسباب التي تجييز طلب إخلاء العين ا.ؤجرة المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديدا للوقائد التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الاخلاء . (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق د هيئة عامة ، _ جلسـة ( الطعن رقم ١٨٠٦)
	As	<ul> <li>٨ استناد المؤسر في دعواه بالاخلاء على أكثر من سبب .</li> <li>القضاء بالاخلاء على سند من أحدها دون التعرض للاسباب</li> </ul>

	1 1 1 1 1	
صفحة	الماعدة	
		الاخرى . استثناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى الحكمة الاستثناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التسك بها .
17.1	74	(الطعن رقم ۱۸۰٦ لسنة ۵۱ ق د هيئة عامة ، ـ جلسـة   ۲۲/۲۲/۱۹۸۹ )
		مسائل متنوعة
		<ul> <li>ستام العين المؤجرة المستأجر ، كيفية تحققه . مجرد الترخيص المستأجر بالانتفاع مع وجود عائق يحول دويه ولو كان راجعا إلى فعل الغير ، عدم اعتباره تسليما . التسليم الصحيح . ماهيته .</li> </ul>
470	175	(الطعن رقم ٥١ه لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ٣ /١٩٨٢/١)
		<ul> <li>٢ - بيح المالك المبنى أو جزء منه لمشتر ثان يعقد لاحق ،</li> <li>ولوكان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتر آخر ، باطل بطلانا مطلقا ، علة ذلك •</li> </ul>
۸۸۷	١٦٢	( الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۰/۱۱/۱۹۸۲ )
		إيجار الأراضى الزراعية • على المنازعات الزواعية ** الحسان الفصل في المنازعات الزواعية **
		القرارات النهائية التي تصدرها لحسان الفصل في المنازعات الرراعية في حدود إختصاصها لهاحجية أمام المحاكم .
777	114	( الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۳۱/۰/۱۹۸۲ )
		صدور قرار من لجنــة الفصل فى المنازعات الزراعية حائرًا لقوة الامر المفضى . أثره . عدم جواز إعادة منافشة النزاع

المقمة	القاعدة	. '
777	118	وأسانيده مرة أشرى ولوكان القرار معيباً قوة الاس المقضى تعاو على اعتبارات النظام العام . ( الطمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/١٩٨٢ )
		( ب )
		بطلان . بنوك . بيع
		بطلان
۵۲۱	1.1	(أولا) بطلان التصرفات . من المعامين وأعوان الفيامة والمحامين وأعوان الفضاء النيابة والمحامين وأعوان الفقاء الحقوق المتنازع فيها محمد المجيع متنازع فيه محمد المالة . فضاء محمد الموضوع باعتباره كذلك خضوعه لرقابة عجمد المنقض . علم ذلك . ( الطعن رقم ١٩٨٢ المسنة ٤٧ ق ق _ جلسة ١٩٨٢ / ١٩٨٢ )
201		<ul> <li>٢ - عقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائى . عدم افراغه فى النوذج الحاص . لا بطلان . عدم اعتداد المحكة بعقد النبادل لعدم إفراغه فى النموذج الحاص . خطا .</li> <li>( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>٢ - دعوى تحفيض أحرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية. اختلافها عندعوى استرداد مادفع زائدا عن الاحرة القانونية من حيث الانصب ل بالنظام العام والنزول عن هدا</li> </ul>

	1	**************************************
مغمة	الفاعد-	
		الحق. أثره . خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدفع غيرالمستحق ومنها فواحد النقادم . ١٦٧ مدى .
۸۱٥	163	( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٢/٦/٢٢ )
		<ul> <li>ع - بيح الممالك المبنر او جزء منه لمشتر ثان بعقد لاحق.</li> <li>ولوكان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتر آخر. باطل طلان مطلقا . علة ذلك .</li> </ul>
۸۸۷	178	( الطعن وقم ۲۲۰ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ )
		<ul> <li>م أزل المؤسسة المطعون ضدها عن تراخيص الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن الذى ابس له حق الاستيراد أصلا. اتفاق باطن. عله ذلك. مخالفته لقواعد تنظيم الاستيراد المتعلقة بالنظام العام.</li> </ul>
1144	717	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسـة ١٩٨٢/١٢/٢٠ )
٠.		( ثانيا ) بطلان الإجراءات :
		<ul> <li>١ ١٠كية التحكوم عليه للعين محل التنفيذ ليس من شأنها بطه ن إجراءات التنفيذ التي تمت نعاذا لحمكم قائم .</li> </ul>
<b>*</b> * * * * * * * * * * * * * * * * * *	٤١	( الطعن رقم ۲۸ السنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱ )
		<ul> <li>٢ أوجه البطارن في الإجراءات التي يجوز إبداؤه بطريق</li> <li>الاعتراض على قائمة شروط البيع . ماهيتها . الادعاء بانتشاء</li> <li>الدين يعد من هذه الأوجه . علة ذلك .</li> </ul>
٣٤١.	76	﴿ اِلطُّعَنُّ رَقْمُ ٨٣٨ لَسَنَةً ٤٣ قَ لَـ جَلَسَةً ١٩٨٢/٣/٣٠ )

مفعة	القاعدة	
		<ul> <li>عالفة البيانات الواجب ذكرها بقائمة شروط بيسع العقار . أثره . بطلان القائمة . م ٤٠٤ ، ٢٤ مرافعات .</li> <li>عدم امتداد ذلك إلى مخالفة فواعد تقدير الثمن الأساسى .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
171	٧٦	﴿ الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٢/٤/١٩٨٢)
		<ul> <li>ع بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان .</li> <li>نسبي . لصاحب المصلحة وحده الممسك يه .</li> </ul>
*144	117	﴿ الطَّعَنْ وَقَمْ ٤٨٨ لُسِنَةً ٤٨ قَ ـ جِلْسِيَّةً ٣/٦/٢٨٢ )
۸۰۷	188	و - انعقاد الخصومة . شرطه اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى الخصومة لا تنعقد إلا بن أطراف أحياء وإلا كانت معدومة لا ترتب أثرا
		<ul> <li>ب بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات.</li> <li>نسبي مقرر لمصلحة من شرع له . ليس لغيره التمسك به .</li> </ul>
4145	4.0	(الطعنان رقما ۲۰۹،۰۰۵ لسنة ۶۸قــ جلسة ۲/۲/۱۲۸۸)
		( ثالثا ) بطلان الأحكام :
		<ul> <li>احفاء حكم المحكين من اتباع إجراءات المرافصات ليس من شأنه عدم اتباع الأحكام الحاصة بالتحكيم الواردة في ذات القانوزومنها وجوب اشتمال الحكم على صورة من وثيقة التحكيم م ٧٠٥مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم الحكين .</li> </ul>
140	٨٦	﴿ الطُّعَنْ رَقَّم ٧٣٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٤/٥/١٩٨٢)

مفحة	القاعدة	
;		<ul> <li>عموض منطوق الحكم و إيهامه لا يؤدى إلى بطلان</li> </ul>
,		1
		الحكم. عدم جواز الطعن فبسمة بالنقض . سبيله الرجوع ا
		لذات المحكمة لتفسير ما وقع من عموض أو إبهام . م ١٩٢
	١	مرافعات .
295	٨٩	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٢ )
		٣ – وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان
		الحكم . م ١٧٥ مرافعات .
475	114	( الطعن رقم ۱۸۳۳ لسنة ۱ه ق ـ جلسة ٦/٦/٦/١)
j		<ul> <li>عفال كاتب المحكة إخطار النيابة بقضايا القصر .</li> <li>بطلان نسبى . عدم جواز التحدى به الأول مرة أ.ام محكة</li> </ul>
**	١٧.	النقض . ( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
700	11.	
		<ul> <li>و بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى</li> <li>يه لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .</li> </ul>
۸۲۷	1:29	( الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ٢٤/٦/٢/١٩٨٢)
.,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,		<ul> <li>البطلان الناشيء عن عدم اخبار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر. نسي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكة النقض .</li> </ul>
Aos	100	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٣٠/٦/٢٨٢ )
-		<ul> <li>◄ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال بيان</li> <li>المادة الصادر فيها الحكم. لا بطلان. مادة ١٧٨ مرافعات.</li> </ul>
171.	714	« الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠
1	1	

ا صدمة	التماعة.	
1887	771	<ul> <li>۸ خلو الحكم من بيانات حضور الخصوم أو غيربهم .</li> <li>م ١٠١٨ مرافعات معدلة بالفانون ١٢ لسنة ١١٠٧ . لا بالنان .</li> <li>علة ذلك .</li> <li>﴿ الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ ق د احوال شخصية ، _ جلسة ٢٠/٢١/٢٨٢ )</li></ul>
		( رابعا ) بطلان الطعن :
۸۲۷	129	وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيان .وطن الحصم . م ٢٥٣ مرافيات . الغرض منه . محقق الغاية من الاجراء . العرض منه . مثال . العلمان . ٢٠ مرافعات . مثال . العلمان رقم ٢٩٨٢ / ١٩٨٢ . منوك صوك
<b>7</b> 90	ρţ	خطاب الضمان : خطاب الضمان اعتباره حجة على ء قديه ، أثره . ﴿ الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٨ )
		الذاته بها بالمستفيد آنای صابو حفظ . النفران لسا لحه . حفتهانة عن ۱۰: و واقعه ال . أ ام انبنك بالوفاء المستفيد . النام اسبل مسعل الابالوياء عن العميل . قرام البنك باجميت اعتماد مصرفي بن انحياه والمستفيد عدم اعتباره ضامن أو كفيل الاستقلال لزاء .
790	۷۱	١٤٠ الطعن دقم ٦٤٨ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ )
	,	(راجع أيضا أوراق تجارية )

		Ç. J
inio	القاعدة	
		عقد فتح الاعتماد : الدائن المرتهن رهن حيازى إعتباره وكيلا عن المدين الراهن . مؤداه . عايه مهـذا الوصف عب اثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عما وصل إليه من تنفيذ الوكالة وان يقدم حسابا مفصلا عما . م ه ٧٠ مدنى . (مثال لعقد فتح اعتماد محساب جارى مضمون برهن للبضائع) .
<b>40</b> 4	۱۳۳	( الطعن رقم ۱۲۶ لسنة ٤٢ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٦/١٤ )
,		بيـــع أولا : انتزامات البائع :
		<ul> <li>١ حلول الشفيع محل المشترى فى حقوقه والتزامانه. مه ١٤٥ مدنى . مفاده . تحمل البائع دون المشــترى فى مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .</li> </ul>
£0 • 1	00	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٣/١١)
- 1		<ul> <li>لللكية فى المواد العفارية. لا تنتقل سواء بين التعاقدين أو الغير إلا بالتسحيل. دائن البائع للعقار الذى لم بسجل عقده ــ له حق التنفيذ على العقار . علم ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائم .</li> </ul>
۰۱۰ه	١٠٧	على علمه المبع . ( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٤/ ٥/١٩٨٢ )
		<ul> <li>ضبان الاستحقاق شرطه . لا بشترط لقیامه صدور</li> <li>خکم قضائی بنزع ملکیة المبیع من المشتری -</li> </ul>
~૧ દ દ	14.	( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
مفعة	القاعدة	
411	14.	<ul> <li>ع - تصرف البائع في المنقول المعين بالذات لمشتر ثان .</li> <li>تصرف من غير مالك . علمة ذلك . تعرض المشترى الأول للناني حتى الأخير في الرجوع على البائع بضان الاستحقاق .</li> <li>« الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>الملكية في العقار . لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لا يرتب بذاته انتقال الملكية .</li> <li>أثراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل .</li> </ul>
1.17	١٨٢	~﴿ الطِّعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢١/٢١/١١)
		﴿ فَإِنْهَا ءَ التَّرَامَاتِ المُشتَرَى ء
۷۱۵	4,4	<ul> <li>قاعدة استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع بي الشيء على المستحقاق البائع المائد لإنتاج تمرات .</li> <li>مرده / ۱۸دن عدم تغلقها بالنظام العام وجوب تمسك البائع بها .</li> <li>العلمن رقم ۸۷۲ لسسة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۰/۱۹۸۱ )</li> </ul>
		<ul> <li>الانهاق على الشرط الفاصح الصريح في العقد عند التأخير         ق سداد باق الثمن . قبول البائع للوفاء المتأخر . أثره . اعتباره         تنازلا عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح .</li> </ul>
701	110	﴿ الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣/١٩٨٢ ) ٣ — حن المشترى في حبس النمن . مناطه . وجود سهب حبدي نخشي معه نزع البيع من يده. سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد تبوته أو بالانفاق على عدم استعماله .
		يعد سبونه أو بالانفاق على عدم استعماله . ٤ الايداع المبرئ للذمة . شرطه .
		﴿ الطعنيان رقبا ٥٩٨ ، ٧٧٢ لسينة ٤٠ ق _ جلسية
704	178	( \7\7\7\1>

الصفحة	القاعدة	
۷٥٧	١٣٤	<ul> <li>ع - الامداع المبرىء للذمة . شرطه .</li> <li>الطعنان رقما ٦٧٢،٥٩٨ لسنة ٤٠قـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)</li> <li>ه - الشرط الفاسخ الصريح جزاء عدمالوفاء بالثمن فالميعاد</li> </ul>
<b>1</b> 76	179	المنفق عليه ، عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشترى في حبس الثمن - لا محل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريح (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		<ul> <li>حقالمشترى فحبس الثمن . مناطه . وجود سهب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه .</li> <li>نقد ر جدية هذا السبب . إست الال قاضى الموضوع به منى أقام فضآءه على أسباب سائعة .</li> </ul>
176	179	( الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
٥٦	1.1	ثالثا بطلان عقد البيع « بيع الحقوق المتنازع عليها » بطلان شراء القضاء وأعضاء النباية والمحامين وأعوان "قضاء الحقوق المتنازع فيه حالاند. قصاء محكة الموضوع باعتباره كدلك . خضوعه لوقابة عكة النقض . علة ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٢/٥/٢٠ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)
		ربه ، معوري عد بيع . ١ ـــ بيع العقار الصادر من الولى الشرعى إلى أولاده مع تبرعه لهم باثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعا . علة ذلك .
٥١٧	97	( الطعن رقم ۷۷۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٣/٥/١٩٨٢ )
. ر ا	ا زه۲)	

ر پيم			١•٦
بيع	القاعدة		
		النهائى دون العقد الابتدائى هو قانون . أن يكون هذا العقد صحيحا وخاليا من ـ صورية النمن فى العقد النهائى ) .	المتعاقدين . شرطه . المطاعن ( مثال لثبو ب
٥٢٨	104	سنة ۶۹ ق ـ جاسة ۳۱/۱۰/۲۸ )	﴿ الطعن رقم ٣٤٣ ل
		بع وانفساخه :	خامسا : فسخ البي
		ی علیه رفض الدعوی استنادا إلی انفساخ لفاسخ الصریح . دفع موضوعی فی الدعوی علة ذلك .	<ul> <li>الحقد إعمالا للشرط السرط السرط السيران المساحلة</li> </ul>
077	1.4	لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٣/٥/١٩٨٢ )	﴿ الطعن رقم ١٤٣٢
٧٥٧	١٣٤	خ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر الترام المشترى بعد فسخ البيع برد ثمارالبيع. ۲۷۲ لمننة ۲۶۳ جلسة ۲۷۷(۱۹۸۲)	وچعې منذنشوئه . ا
		ل الانتفاع عن العين المبيعة . يستقلاله . عدم التلازم بينهما .	عن طلب فسيح العقد
1.44	۱۹۸	لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/١١/٣٠ )	﴿ الطُّعنُ رقم ٦٨٦
		واع البيوع : كـ الحاصة للدولة :	سادسا : بعض أ: ١ — بيع الأملاك
		مة الخاصة بالمزاد . ركن القبول فيــه ية أو المحافظ . القبار الجمهورى ٧٦/٥٤٩ ظن في سيع أملاك الدولة الخاصة . رسو من مجرد إيجاب من الراسي عليه المزاد .	تصديق وزارة المـــا بشأن الترخيص للحاف المزاد وإيداع مبلغ التأ
٣٢٠	٠ ٥٩	لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٣/٣/٢٨٢)	( الطعن رقم ٣٥٦ )

	1 1 10 28 1	
-	القامدة	
		٧ - بيع المال الشائع :
		سع الشريك حصت فى المال الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنهاء إحراءات القسة. أثره عدم اعتبار البائع ممثلا للمشترى فى دعوى القسمة .
171	71	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٤/١/١٩٨٢)
	-	<ul> <li>٢٠ بيع الشريك المشتاع لحزء من العقار الشائع . ليس الشترى طلب تثبيت ملكية لهذا المبيع قبل إحراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً . م ٢/٨٢٦ مدى .</li> </ul>
٨٧٥	109	( الطعن رقم ۲۳۸۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٤ )
179	۳۱	ك - البيع الحبرى:  الحمكم بايقاع بيع العقار ، لا تنتقل به الملكية إلا بتسجيله المشترى لحصد أحد الشركاء بعقد سجل قبل سجيله حكم إيقاع البيع أو قبل الناريخ الذي يرتد إليه أثر سجيله عدم اختصامه في إحراءات البيع ، أثره ، إنتقال الملكية لهذا المشترى ولو كان تواطئا مع البائع علم ذلك ،  ( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) ع - البيع بالمزاد العلى:  المسلم بطريق الممارسة أو المزايدة ، تمامه وفقا لقواعد والإجاءات والشروط المبينة باللائح - التنفيذية التنفيذية

بيع.		١٠٨
صفحة	القامدة	
۸۸۳	171	<ul> <li>الأحكام التى انتظمتها اللائمة المذكورة بشأن شروط البيع.</li> <li>طبيعتها . جو از نخ الفة الشروط الموضوعية منها . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )</li> </ul>
		<ul> <li>لتزايدون . توقيعهم على قائمة شروط البيع بالمزاد</li> <li>قبل الدخول فيه . م ٢٣٥ من اللائحـــة التنفيذية ق . ١٠ السنة ١٩٦٤ . مفاده موافقهم على شرط المزاد وقبولهم الدخول فيه على أساسها . التقدم بالعطاء . ماهيته . إيجاب وفق شروط المزاد .</li> </ul>
***	171	﴿ الطُّعَنُّ رَقْمَ ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/ )
		<ul> <li>و - بيع السفينة ورهنها :</li> <li>( ا ) إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقدالسفينةصلاحيتها أو صرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية في حجز المنظرة المدينة المنافعة المادية في حجز</li> </ul>
۵۸۵	1.4	المنقول و بیعه دون القانون البحری . ( الطعن دقم ۲۰۷ لسنة ۶۰ ق ــ جلسة ۲۹۸۲/۵/۲۶ )
		(ب) السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحرى . صلاحيتها للملاحة البحرى . صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها حطاما . مؤداه . خروجها عن نطاق القانون البحرى . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥لسنة ١٩٥١ الحاص يحقوق الامتياز والرهون البحرية .
aha	1.7	( الطعن رقم ۲۰۷ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٤)

صفحة	القاعدة	
		٣ – بيع المحل التجارى :
		العلامة التجارية . جزء من المحل التجارى . بيع المحل . الأصل شموله العلامة التجارية مالم يقض الانفاق بغير ذلك . م ٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
***	٤٨	( الطعن رقم ۱۷۰۶ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ )
		∨ ـــ البيع البحرى « البيع فوب »
		البيع البحرى " فوب " F.o.B ماهيته . أثره .
740	٤٥	( الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٨)
		۸ — دعوی صحة التعاقد :
		دعوى صحة التعاقد . المقصود بها . استحالة تنفيذ البائع فقل ملكية العقار بسهب أجنبي . أثره .
41.8	144	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ٩٨٠ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ـ جَلَّمَةً ١٩٨٢/١٢/٢ )
		سابعاً : مسائل متنوعة .
		<ul> <li>١ حدم تجزئة الالنزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين</li> <li>( مثال في بيع ) .</li> </ul>
414	44	( الطعن رقم ۹۸۸ لسنة ۳٦ ق ـ جلسة ۲۸/۱/۲۸۲ )
		٧ ـــ اعتبار البيع أو التأجيرعملا تجار يا شرطه .
. 8 6 8	٦٣	﴿ الطَّعَنْ رَقِم ١٢٩٣ لَسَنَةً ٤٨ قَ _ جَلْسَةً ١٩٨٢/٣/٨ )
		<ul> <li>السلمب الصحيح المكسب لملكية العقار يحيازته حمس</li> <li>سنوات مع حمين الذية ، ماهيته ، عدم جواز تمسك المشترين</li> </ul>
i	ľ	

مفحة	القاعاة	
		المتزاحمين ـ أحدهم قبل الآخر ـ بتملك العقار المبيع بالتقادم الحمسي ، طلما كان البائع لهم واحدا .
777	114	( الطمن رقم ۸۸۸ لسنة ۸۸ ق ـ جلسـة ۳/۲/۲۸۲۱ )
سرم اس	1 47	<ul> <li>إلى الوكالة المستنرة . نطاقها . تسجيل البيع الصادر للوكيل المستخر . أثره . نقل الملكية من الغير للوكل المستنر مباشرة في الملاقة بين الوكيل والموكل .</li> <li>( الطمن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>و — الشفيع ، وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبدل مشترى العقار دون إعتداد بالبيع الصادر منه لآحر طالما كان البيع في تاريخ تال التسجيل إعلان الزغبة في الشفعة ، م ١٤٧ مدنى .</li> </ul>
٨٢٧	129	( الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۸؛ ق ـ جلسة ۲۶/۲/۱۹۸۲ )
		<ul> <li>۳ - بیع المالک المبنی او جزء منه لمشعر ثان بعقد آخر .</li> <li>ولو کان مسجلا - بعد سبق بیعه لمشتر آخر . باطل بطلان مطلقا . علة ذلك .</li> </ul>
۸۸۱	177	( الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ١٠/١١/١٠ )
		<ul> <li>بول الراهسين الدائن المرتهن عن العقار الموهون .</li> <li>إعتباره بيعا . شرطه .</li> </ul>
٤١٢	V 1	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ )
		<ul> <li>٨ القوانين الحاصة بذلك الأراض الصحراوية تعلقها بالنظام العام . اثر ذلك .</li> </ul>
00	١٠٠	( الطعن رقم ۱۲۱ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠/٤/٢٠ )

11	١	تَأْمِينَ عَأْمِينَ
صفحة	القاعدة	
		تاميم ، تامين . تامينات إجــــاعية . تامينات عينيه
		تنجزئة . تحــكسيم . تركة . نزو ير . تسجيل
		تضامن . تعویض . تقادم . تنفید عناری
		تأميم
		١ – التأميم . ماهيته . أثاره .
***	٤٨	( الطعن رقم ۱۷۰۶ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ )
		<ul> <li>الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة</li> <li>عمل . ما أخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا .</li> <li>تأميم الشركة . أثره . إغفال الحسكم بحث علاقة الشريك</li> <li>بالشركة بعد الناميم النصفى ومدى أحقيته فى شء من الار باح</li> <li>باعتبارها أجر . قصور .</li> </ul>
7"77	ጓለ	﴿ الطَّعَنُ رَقَمَ ٦٨٦ لُسنة ٤٦ ق _ جلسة ٥/١٩٨٢ )
		تأمين
		( أولا ) دعوى المؤمن له قبل المؤمن :
		دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكة الحنائية . عود سريان المسئدة بصدور الحكم الحنائي النهائي أو إنهاء المحاكمة . علمة ذلك .
. ۱۸	44	( الطعن رقم ۹۰۰ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۴ )

صفحة	ا القاعدة	
		( ثانيــــ) حلول الخلف في استحقاق التأمين :
401	٤٥	حلول الحلف محل سلفة في عقد د التأمين على شيء معين بالذات . مناطه أن تنتقل إليه ملكية ذات الشيءالمؤمن عليه . ( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		( ثالثا ) التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات
		<ul> <li>التأمين من المسئولية المددنية على سيارة النقل .</li> <li>استفادة الراكبين المسموح بركو بهما منه دون تحصيص بأن</li> <li>يكونا من أسحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائمين عنهم .</li> <li>م ١٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . علة ذلك .</li> </ul>
١٢٥	. 77	( الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٢٢ ١ )
		<ul> <li>٢ التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصاحة الغيير والركاب دون عمالها . م ه ق ٩٦٠ لسنة ١٩٥٥ لايغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة سالفة الذكر .</li> </ul>
١٢٥	. 77	( الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٦/٢١٢/٢٦ )
		تأمينات اجتماعية
		(أولا) نطاق تطبيق القانون :
		قرارات وزير العسمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن حالات الحروج النهائى من نطاق تطبيق القانون • ورودها على ميسيل الحصر استنادا إلى

-		
صفحة.	القاعدة	
		التفويض الوارد فى القانون . م ۸ ق ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل التجارة للمال للاشتغال فى النجارة لحساب نفسه لانعتبر خروجا نهائيا عن نطاق تطبيق قانور التأمينات الاجماعية .
1 \	71	( الطعن رقم ٥٦ سنة ٥٥ ق _ جلسة ٢٥/١/١٨٢ )
		( ثانيا ) الالترام بأداء الاشتراكات :
		<ul> <li>التزام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها لهيئة التأمينات الاجتماعية . مم قرار وزير العمل وقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ . إقتصاره على حالة اسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .</li> </ul>
111	44	ر الطعن رقم ۲۷۳ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )
181	444	<ul> <li>إلتزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء اثبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيده علاقة عمل وليست علاقة مقاولة . وقوء على عاتق الهيئة العامة للتأمينات . علمة ذلك . م ١٨ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤ .</li> <li>( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢٥ )</li> </ul>
		<ul> <li>س - القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بيسنه و بين العمال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات استنادا إلى حسم جنائي قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال فى تاريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ في القانون علة ذلك .</li> </ul>
9174	4.4	﴿ الطُّعَنْ رَقَمُ ١٥ لَسَنَّةً ٤٨ قَ لَـ جَلَّسَةً ٦ /١٩٨٢ )
	i	

	القامدة	
		ثالثا ـــ معاش العامل •
<b>£</b> 7V	<b>Y</b> 4	حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون , أثره . أن الهيئة لاتجبر على الوفاء بالترامها المقرر فى القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه . ( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٤/٢٦ )
		( رابعا ) الميزة الأفضل .
٥٢٦	46	حق المؤمن عليه في صرف ازيادة بين أنظمة المعاشات أو المسكافاة الافضل التي أربط بها أصحاب الأعمال . حق فاشيء عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحسولى . م ٦٩٨ مدنى . الترام هيئةالتأمينات الاجتاعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة صاحب العمل أبها . خطأ في القانون .
		(خامسا) منازعات التأمينات الاجتماعية .  ١ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحسكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المنشأة المنحدسها ونسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء م ١٩٥١ من القانون المذكور . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريح العمل بالفرار العمادر بتشكيل تلك ادان في ١٩٧٧/١/٩ .
140	71	( الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۷ ) ٢ ــ م ١٩٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إمحال حكها عل كل نزاع بين صاحب العمل والهيئة لعامة التأمينات

صفحة.	القاعدة	
3.4.1	44.64	الاجتماعية سواء تعلقت بأرقام الحساب أو بأساس الالتزام . عدم اعتراض صاحب العمل أمام الهيئة المذكورة على الحساب الذى أخطر به لا يخل بحقه الأصلى فى الالتجاء إلى القضاء . شرطه . إلتزام المواعيد المنصوص عليها فى المادة آ نفةالذكر . ( الطمن رقم ۲۷۳ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٠/١/٢١ )
		<ul> <li>الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧</li> <li>من ق وقم ٧١ سنة ١٩٧٥ باصدار قانون التامين الاجتماعى دفع شكلى موجه لا جراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول محمائصت عليه المحادة ١١٥ من قانون الرافعات.</li> </ul>
3V		( الطعن رقم ۱۹۷ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۷/۱۱/۲۱ ) ع ـــ الحكم بعرمقبولالدعوى المؤسس على حكم المــادة ۱۵۵۷ من ق رقم ۷۹ سنة ۱۹۷۵ لا تستنفذ به المحكة ولايتها فى نظر موضوع الدعوى . القضاء استئنافيا بالغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى مح كمة أول درجة لنظر موضوعها . ( الطعن رقم ۱۹۷ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱ )
	101	<ul> <li>م طلب عرض المنازعة في الحساب على لحنة فحص المنازعات . وجوبه خلال ثلاثن يوما من رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل بالرفض . المادتين ١٢٠ و ١٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . رد الهيئة تحديد موعد المناقشة وتجديد المطالبة بحساب آخر . عسدم اعتباره قرارا بالرفض . القضاء بعسدم قبول دعوى المنازعة في الحساب المقامة في ١٩٧٦ / ١٢ / ١٩٧٦ قبل نفاذ القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بشكيل لحان فحص المنازعات . خطأ في القانون .</li> </ul>
3195	717	( الطعن رقم ۷۷۷ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )

مفعة	القاعدة	
		تأمينات عينية
		الرهن :
<b>Y</b> 0 <b>Y</b>	144	الدائن المرتهن رهن حيازةاعتباره وكيلا عن المدين ااراهن. مؤداه . أن عليه بهذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عمل وصل إليهمن تنفيذ الوكالة وأن يقدم حسابا مفصلا عليها م ٥٠٥ مدنى . ( مثال لعقد فتح اعتماد بجساب جارى مضمون برهن البضائع ) .
		تجزئة
		<ul> <li>١ طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة.</li> <li>أعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية. أساسها.</li> <li>وحدة التركة واستقلالها.</li> </ul>
177	40	﴿ الطَّعَنُّ رَقَّمَ ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
		<ul> <li>٢ — إقامة الطمن من بعض المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل المتجزئة . وجوب اختصام باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك. أثره . عدم قبول الطمن . م ٢١٨ مرافعات .</li> </ul>
7.1	1.4	﴿ الطَّعَنُ رَقَّمُ ٣٤٨ لَسَنَةً ٥١ ق _ جلسة ٢٧/٥/٢٩١ )

صفحة.	لقاعسة	3
		٣ ـــ عدم تجزئة الالتزام. جواز تقريره بارادة المتعاقدين.
		( مثال فی بییم )
411	٣4	( الطعن رقم ۹۸۸ لسنة ٣٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ )
		ع ــ الحــكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام
		المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد وقع صحيحا من بعضهم
		و باطلا من الآخرين لا أثر له على شكل الطَّمن المرفوع صحيحاً من الأولين . للا تحرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم.
		قعودهم عن ذلك . وجوب اختصامهم في الطعن .
۸۹٥		علة ذلك .
***	107	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/ ١٩٨٢/١ )
		<ul> <li>انطباق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على</li> <li>كافة طرق الطعن . الاستثناء ما ورد بشأنها نص خاص .</li> </ul>
		سريان حكم الفقرة الثانيسة منها على الطعن بالنقض بالنسبسة
۸۱۵	١.٠٢	لتعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم •
~ '	101	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ )
1		- إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم
		المطعون فيه والصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة ( الاعتراض على قائمة شروط البيع لبطلان الاجراءات) أثره. وجوب الأمر
		على قائمه سروط البيع للبطاري 1. بس المام الرب ربوب الموات المام ا
٨٥٩	١٥٦	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١/٢٦١ )
		٧ – النزاع حول صحة أو بطلان حكم مرسى المزاد وإجراءات
	ĺ	التنفيذ عيز قابل للتجزئة .
۱۰۲۸	۱۸۵	(الطعن رقم ١٦٢٣ اسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٣/١١/٢٣)
- 1	- 1	

	تجز <b>نة</b> .	\\\
ة صنعة	القاعد	
		<ul> <li>۸ — اعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم إعلاله خلال الميماد القانوني — غير متعلق بلطام العام . ليس لغير من شرع له التحسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص . غير مقبول . طلة ذلك .</li> </ul>
1.4.	117	﴿ الطُّعَنُّ رَدُّم ٢٦٢ لَسَنَّةً ١٨ ق _ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
		تحــکیم
		أولاً : قواعد التحكم بصفة عامة .
		<ul> <li>شرط التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه .</li> <li>ليس للحكة أن تقضى بإعماله من تلقاء نفسها . وجوب النمسك به أمامها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه لو أثير بعد الكلام في الموضوع .</li> </ul>
227	٨٠	( الطعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ۲٦/٤/٢٦ )
227		<ul> <li>٢ - جواز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج. شرطه.</li> <li>عدم الساس بالنصام العام.</li> <li>( الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٧٤ ق _ جلسة ٢٦/٤/١٩٨٢ )</li> </ul>
2:1	۸۰	<ul> <li>۳ - المحكم في مشارطة التمكيم . النزامه بكل القواعد</li> </ul>
		المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات . م ٢٠٥ مرافعات. حكم المحكين و وجوب اشتراك جميع المحكين في إصداره . كفاية ٢ رأى الأغلبية عليه . عدم جواز إصداره من هذه الأغلبية في غيبة .

القاء
لاقلية ما لم يأذن لهم أطواف التحكيم أنفسهم . م ٧٠٥ ، ١٢٠ سرافعات . علة ذلك .
( الطعن رقم ۱۱۶۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢/٣/٢٨٢ ) ٢٥
٤ — إعفاء حكم المحكين من اتباع إجراءات المرافعات يس من شأنه إعدم اتباع إلا حكام الحاصة بالتحكيم الواردة لى ذات الفانون. منها وجوب اشتمال الحكم على صورة من رئيقة التحكيم . م ٥٠٥ صرافعات . إغفال ذلك . أثره . لطلان حكم المحكمين .
( الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٤/٥/١٩٨٢ .
ثانيا : التحكيم في منازعات القطاع العام :
<ul> <li>دعوى الضمان الفرعيه المقامة بين شركة قطاع عام هيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا ينظر الدعوى . وجوب الحكم باحالتها إلى هيئات التحكم .</li> <li>١١٠ مرافعات .</li> </ul>
: الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ ) ٢٦
<ul> <li>٢ - دعوى الضان المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة .</li> <li>ختساص هيئات التحكيم بها دون غيرها ق ٢٠ لسنة ١٩٧١ .</li> <li>جوب القضاء باحالتها إلى هيئات التحكيم .</li> </ul>
الطمن وقم ١٩٥٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ ) ٢٦
<ul> <li>سـ القرار الصادر من هيئة التحكيم . جو از الطعن فيه</li> <li>لنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لهـ القطاع</li> </ul>

صفحة	القاعدة	
<b>7</b> £V	٤٢	الممتسكم ضده . علة ذلك . المواد ۲۸ ، ۳۵ ، ۳۰ ق ۳۰ السنة ۱۹۷۱ . السنة ۱۹۷۱ . ( الطعن رقم ۱۳۱۵ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٥/۱۰ ) تركة
144	<b>Y</b> 0	<ul> <li>١ طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .</li> <li>( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>لا حسوفية التركة الأصل فيها أن تكون بإحراءات فردية .</li> <li>تصفيها بإجراءات حماعية . أمن استثنائى لا يجوز المجوء إليه إلا عند الضرورة . علة ذاك . تقدير قيام مبرر إخضاع التركة للتصفية الحماعية . من سلطة قاضى الموضوع . م ٢٨٨مدنى .</li> </ul>
79.	٣٥	( الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/٣/٧ ) ٣ سـ المنازعة في صحة الحرد . وجوب رفعها بعريضة تقدم للحكة من كل ذي شأن في ميعاد اللاثين يوما من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . عدم الإخطار . أثره . الحق في رف المنازعة إلى ما قبل تمام انتصفية . م . ١/٨٩ مدنى .
۸۷۸		( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ ) ع ــ المنازعة في صحة الجرد . ما تجريه المحكمة في شأن عريضها هو أمر ولائي من إختصاص قاضي الأمور الوفتية . جوازالتظلم منه طبقا لأحكامالمواد من١٩٤ـــ١١٩٨ممافعات.
٧٨٧	17.	( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )

ثزویر ۲۲۱

صفحة	القاعدة	
		تزو يو
į		( أولا ) التزوير في المحرر . ﴿ ماهيته " :
1		تغيير الحقيقة المؤدى إلى اعتبار المحرر مزور . ماهيته . الاغفال اندى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فى الصورة المــأخوذة منه لا يعد تزويرا . (مثال) .
AYL	127	( الطعن رقم ۱٤۱۳ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٤/٣/ ١٩٨٢ )
,		( ثانيا ) الإدعاء بالتزوير :
		الإدعاء بالتزوير . وجوب التقريريه فى قلم الكتاب . م 63 أثبات . عدم سلوك هذا السبيل . أثره . لحكة الموضوع الحق فى اعتبار العقد حصيحا مادامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور. قضاء المحكمة بصحة العقد وفى الموضوع معا . لاخطأ . م 10 أثبات .
1748	7.0	(الطعنان رقما ٥٠٥،٥٠٥ لسنة ٤٥ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
		( ثالثا ) إثبات التزوير : إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .
111	174	( الطعن رقم ۲۲٪ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۸۲۱ )

صفحة	القاعدة	
		( رابعاً ) الحكم في الانءاء بالتزوير :
		<ul> <li>١ — القضاء المستعجل . عــــدم اختصاصه بالفصل</li> <li>ف دعوى التزوير الفرعية أو الاصلية . علمة ذلك .</li> </ul>
1104	4.4	« الطنن رقم ۱۰۲۱ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١/٢١/١٢/١٢)
		<ul> <li>٢ ــ عدم جواز الحكم بصحة المحرر ــ أياكان نوءه ــ وفي الموضوع معا . م ع ع إثبات . عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي يبدأ منه مبعاد الطعن لا يحول دون تمسكه ببطلانه . الحكم في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف ــ المبنى عليه معا ــ خطأ .</li> </ul>
1177	۲۱.	﴿ الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١٨ )
		تسجيل
		<ul> <li>١ المحررات التي ثبت تاريخها ثبو تا رسميا قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ . عدم سر يان أحكام قانون الشهر العقارى عليها . م ذه من النانون المذكور .</li> </ul>
117	70	﴿ الطَّمَنُ رَقَمُ ٢٤٢ لُسِنَةً ٣٤ قَ سَـ جِلْسَةً ٢٦/١/١٩٨٢ )
		<ul> <li>الملكية في الهراد العمارية لا تنتقل سواء بين المدافدين أو الغير إلا بالتسجيل . دانل البائع للعمار حالذي لم يسجل له حق التنفيذ على العقار ، علة ذلك ، إن ملكيته ماز التعلى فحمة البائه .</li> </ul>
		﴿ الطُّعَنْ رَمَّ ١٩٨٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٤/٥/٢٨) )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>س ـ بيع الشريك حصته فى الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنتهاء إحراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلا للمشترى فى دعوى القسمة .</li> </ul>
879	٣١	﴿ الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )
379	۳۱	<ul> <li>ع - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية الا بتسجيله . المشترى لحصة أحدالشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم ايقاع البيع أو قبل اتاريخ الذي يرتد إليه أثر تسجيله . عدم اختصامه في إجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشترى ولو كان متواطنا مع البائع . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٢٢/١/٢٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للا سماء لا بمسب العقارات _ لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة.</li> <li>فيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يم ف حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المقيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات.</li> <li>لا مسئولية .</li> </ul>
AEV	107	( الطمن وقم ۱۱۰۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠ ) - بيع المالك المبنى أو جزء منه الشتر ثان بعقد لاحق.
		ولو كان مسجلا – بعد سبق ببعه لمشتر آخر. باطل بطلانا مطلقاً . علة ذلك .
۸۸۷	177	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمَ ٢٢٠ لَسَنَّةً ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ )

صفحة	القاعدة	
1-17	1,14	<ul> <li>٧ - الملكية فى العقار لا تنقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة و تفاذ عقد البيع لا يرتب بذاته انتقال الملكية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل .</li> <li>٢ الطعن رقم ١٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
		تضامن
1.4	71	المتبوع والتابع لإلزامهما بالنضامن بالنعويض . إختسلافها المتبوع والتابع لإلزامهما بالنضامن بالنعويض . إختسلافها خصوما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بهما المتبوع على المتباع عند وفائه للمضرور . (الطعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٤١ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۶) حسالتضامن بينالدائنين والمدينين . لايفترض . مصدره الإتفاق أو نص القانون . إلترام كل من المدينين المتضامنين بالدين كاملا غير منقمم . للدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من بالدين الحين المنافراد أو اليهم مجتمعين .
740	۷۱	ر الطمن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢١/٤/١٢ )
157		<ul> <li>٣ - إستقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصورة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .</li> <li>١٠ الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ )</li> <li>٣ - التضامن لايفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني . تضامن المسئولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٩٨ مدنى . شرطه .</li> </ul>
۷٥٧	178	﴿ الطَّعَنَانَ رَقَّمَا ٩٨٥، ٧٢ لَسِنَةً ٤٠ قَصْ جِلْسَةً ٥١ / ١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		تعويض
		(أولا) الخطأ الموجب للتعويض :
		<ul> <li>١ دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الحطأ الموجب السئولية من سلطة محكمة الموضوع . إستخلاص علاقة السببية من مسائل الواقع التى تقدرها متى كان استخلاصها سائفا .</li> </ul>
14.	۳.	﴿ الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/١/٢٨٢ )
		<ul> <li>۲ — تأخرتشكيل لجان تقدير أثمان وتعويضات مايستولى</li> <li>عليه لضان تموين البلاد بالمواد التموينية . أثره . جواز التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عما يصيبهم من ضرر تتيجة هذا التأخير .</li> </ul>
۸۹۱	174	( الطعن رقم ١٥/٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١١ )
	1	( ثانيا ) الضرر فى التعويض .
V13	174	<ul> <li>التمويض عن الضرر المادى الذي لحق المضرور نتيجة وفاة شخص آخر. شرطه. ثبوت أن المتوفى كان يمول المضرور فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة. إحمال وقوع الضرر . لا يكنى للحكم بالتمويض .</li> <li>الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ح ـ ندب العامل بقرار خاطئ من جانب الشركة .</li> <li>شبوت التمويض للعامل عما أصابه من أضرار نتيجة ذلك القرار.</li> </ul>

پسن		
صفحة	القاعدة	
		أره . وجوب القضاء بالتعسويض الجار لكل ضرر متصل السبب بأصله . إشماله على مافوته الفعل الضار أو التصرف الإدارى الخاطئ من كسب للعامل . القضاء بتعويض إحمالي يشتمل على عناصر لاتدخل في الضرر المقضى بالتعويض عنه . أره .
٧٤١	144	( الطعن رقم ۱۸۰۹ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۲ )
<b>*</b> VY£	184	<ul> <li>٣ ــ الشرط الحزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام . استثناء من قواعد التنفيذ الديني للالتزام . إستحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزاء . لايلزم لإعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء .</li> <li>٢ الطمن رقم ٥٨١ كل لسنة ٤١ ق ــ جلسة ٥٨٠/٦/١٨١</li> </ul>
٧٧٤	120	<ul> <li>إلى الشرط الجزائى . تحققه بجمل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين . عبء إثبات عدم وقوعه على عانق المدين .</li> <li>إلى الطعن رقم ١٩٨١/ السنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)</li> </ul>
418	77	(ثالثا) دعوى النعويض :  ١ الحق في طلب النعويض . ثبوته الاضرور أو نائبه أو خلفه . عدم أحقيمة المضرور في طلب الفضاء مباشرة بالنمويض لحهمة خيرية أو مؤسسة تعمل المصلحة العامة . علمة ذك .  (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
4		<ul> <li>٢ - رجوع المتبوع على التمايع بالتعويض المحكوم به الذى</li> <li>دفعه المضرور . للتابع إنبات اشتراك المتبوع معه فى الخطأ .</li> <li>أثر ذلك . تقسيم التعويض بنهما بنسبة اشتراك كل منهما فى الخطأ .</li> <li>( الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)</li> </ul>
1.4	71	( 1 mi) 1/1/12 mag = 0 1/1 mag = 1 mi ps

تُعويض ١٢٧

صنعة	القاعدة	I
		<ul> <li>٣ - توقيع عقوبة على العامل بسبب غالفة ممينة . لايحول دون طلب صاحب العمل تعويض الضرر الذى أصابه من جوائها بالطرق العادية .</li> </ul>
٣٤٠	77	( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ )
		<ul> <li>على المنبور الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور</li> <li>على المنبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتمويض . إختلافها</li> <li>خصوما وسيبا عن دعوى الحلول التى يرجع بها المتبوع على</li> <li>التابع عند وفائه المضرور .</li> </ul>
1.4	71	﴿ الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨١ )
		<ul> <li>م - رأى الحبلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب     رئيس محكمة النقض. لا يعد من القرارات الادارية النهائية التي     تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره .     عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال     مخاصمة الفرار الجمهورى الصادر بناء عليه .</li> </ul>
اه	Ų	<ul> <li>( الطعن رقم ۱۷۱ لسسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » ــ</li> <li>جلسة ٢/ ١٩٨٢/٢ )</li></ul>
		<ul> <li>التحويض المستحق لافراد النوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الحدمة . ق ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه فى التمويض الكامل الحابر للضرر استنادا إلى المسئولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين .</li> </ul>
754	١١٤	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )
		<ul> <li>٧ - صـــدور قرارالمحافظ باعتماد خطوط التنظيم. م ١٢ ق ٥٤ لسنة ٢٢ . أثره . منـــع إجراء أعمال البناء أو التعلية</li> </ul>

منعة	القاعدة	
V4.)	1 2 1	فى الأجزاء البـــارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق فى التعويض إذا تحقق موجبه . ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ )
		<ul> <li>٨ — التعويض عن نوع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الحجاء نازعة الملكية قد اتبعت الاجراءات التي أوجب القانون عليها اتباعها لتقدير التعويض .</li> </ul>
*/11	121	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ )
		<ul> <li>٩ إختصاص الحاكم ذات الولاية العمامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشماد الجندى أثناء العمليات الحربيسة .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
4.04	14.	( الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۴۳ ق ـ جلسة ۲۱/۱/۲۸ )
		<ul> <li>١٠ - الاجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من الفانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإثبات سبب وفاة الجندى لا يمنسع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد.</li> <li>عاة ذلك</li> </ul>
1-04	14.	( الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸//۱۱/۲۸ )
		<ul> <li>القرار الإدارى . ماهيته . الإجراء الذى لايستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى نخوله سلطة القيام به هو عمل ادى . إختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .</li> </ul>
4117	7.7	( الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )

تەرىش ٢٩

ة صفحة		
	- 1	
		(رابعا) تقادم دعوى التعويض:
		الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات السلحة. م ١١٧ ق١٦ السنة ٢٤. نطاقه. دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدنى . عدم سريان هسدا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٢. مدنى .
724	118	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢/٦/٦٨٢ )
		ا خامسا ) المسئول عن التعويض :
		<ul> <li>ا حسالتضامل لايفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو صحى . تضامن المسئولين عن الفعل الضار في الترامهم بالتعويض م ١٦٩ مدني . شرطه .</li> </ul>
Y0V	١٣٤	(الطعنان رقما ۹۸،۵۲۸ لسنة ٤٠قـ جلسة ١٥/٦/١٩٨١)
		<ul> <li>حديد المتبوع . العبرة فيسه بوقت وقوع الحطأ من التابع . لا يغير من ذلك خضوع التابع لرقابة و توجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .</li> </ul>
1.70	197	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )
		( سادسا ) مسائل متنوعة :
		<ul> <li>التبعية . وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية طائت مدتها أو قصرت في إصدار الأواس للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .</li> </ul>
1.70	197	( الطعن رقم ٧٤ه لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٨ /١١/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ب جمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ماينشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العامان في الهيئات العامة والخاصة والإفواد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيدية للقانون ٢٠، لسنة ١٩٦١</li> </ul>
1117	7.7	( الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/٢/١٢/١ )
		- مجلس الوزراء ، إختصاصه بإصدار قرارات منسع تداول المطبوعات التي تتمرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العــام . م . م . م . م لسنة ١٩٣٩
1117	7.7	( الطعن رقم ۲۰٦۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )
		تقسادم (أولا) التقادم المسقط :
		<ul> <li>١ – تقادم دعوى النمويض من العمل غير المشروع و سقوط الحق في إبطال العائد لحندوله نتيجة إكره . إختازف كل منهما في قواعده وشروطه</li> </ul>
-171.	۳.	( الطعن رقم ١٦ه لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١/١/١٩٨٢ )
		<ul> <li>٢ - الحظر من نظر دعاوى التعويض النائية عن إصابة أو وفاة أحد أفراد التوات المسلحة. م١١٧٥ ق١١٧٥ لسنة ٢٤. نطاقه. دعاوى التعويص التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدنى. عدم سريان هذا الحظر عليها. أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٧ مدنى .</li> </ul>
784	۱۱٤	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢/٦/٦/١ )

۱۳	١	تنادم
منفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ - التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
777	117	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣/٦/٦٨٢ )
		<ul> <li>٤ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم .</li> <li>عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .</li> </ul>
177	۱۷٦	( الطعن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١/١١/١١م٢ )
1.04	111	<ul> <li>الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع</li> <li>المتعلقة بموضوع الدعوى . أثره . وجوب التمسك به .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٨/١١/٢٨ )</li> </ul>
		( ثانيا ) التقادم المكسب :
<b>41</b> Y	114	<ul> <li>السبب الصحيح المكسب لملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية . ماهيته . عدم جواز تمسك المشترين المتراحمين أحدم قبل الآخر ـ بتملك العقار المبيع بالتقادم الخمسي طالما كان البانع لهم واحدا .</li> <li>( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٣)</li> </ul>
44.	11/1	<ul> <li>۲ - عدم جواز مملك الاموال الحاصة المملوكة للدولة</li> <li>أو كسب حق عيى عليها بالتقادم .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
ייי	1 1/1	( ثالثا ) التقادم الحولى :
		<ul> <li>١ حق المؤمن عليه ف صرف الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة الأفضل التي أرتبط بها أصحاب الاعمال . حق</li> </ul>

تقادم		
منحة	القاعدة	
		ناشىء من عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحولى . م ٦٩٨ مدنى . إلدّام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه فى مطالبة صاحب العمل بها . خطأ فى القانون .
170	4 ٤	( الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٨١ )
9-A•	190	<ul> <li>المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى خضوعها التقادم الحولى المقرر بالمادة ٢٧١ بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى و فقا لما يسفو عنه توجيه اليمين دون إعمال حكم التقادم .</li> <li>الطفن وقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق – جلسة ٢٩/١١/١٩١)</li> </ul>
		(رابعا) التقادم الصرق :
***	£ \	۱ - جميع العمليات التي تجرى على الشيك التجارى من ضان وتظهير وما ينشأ أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها للتقادم الصرفى . م ١١٤ تجارى . لا علاقة لذلك بقاعدة تطهير الورقة من الدفوع فى العلاقة بين المدين والحامل .  ( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠ ) ٢ - القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسي المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليمين .
**	٤	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ١/٥/٢/٢/ )

صفحة	القاعدة	
		(خامساً ) بدء سريان التقادم :
		<ul> <li>١ - تقادم الأقساط الدورية لا يبدأ إلا من تاريخ حلولها .</li> <li>اشتراط حلول جميع الأقساط عند التأخير في دفع القسط . أثره .</li> <li>عدم تقادم الأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
₩°£.N	7.8	( الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٣٠/٣/٣٠)
		<ul> <li>٢ - تقادم دعوى المطالبة بأتعاب المحامى . بدؤه من تاريخ</li> <li>انتهاء الوكالة .</li> </ul>
\$14	٧٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/٥ )
		( سلدسا ) وقف التقادم
		دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الحنائي النهائى أو انتهاء المحاكمة . علة ذلك .
311	44	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )
1		(سابعا) مسائل متنوعة :
The state of the s	-	دموى تخفيض أجرة الاماكن الخاضه تللتشريعات الاستثنائية . اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الاتصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق . أثره . خضوع الحق فيها للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . ١٨٧ مدنى .
5/0	١٤٥	( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٢/٦/٢٨ )

-444	يرهني	171
إصفحة	انقاحه	
		تنظيم ١ - صدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم. ٢ ٢ ١ تى ٤٥ لسنة ٢٣ . أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجراءالبارزة عن خطالتنظيم. لأولىالشأن الحق في التعويض يلذا تحقق موجيه .
V9.1	۱٤٠	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٢٦٪ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٦/١٦/١٦ )
**1	1 2 1	<ul> <li>التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى الحكة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الحهة نازعة الملكية قد اتبعت الإ وإمات التي أوجب القانون عليها إتباعها إنقدير التعويض .</li> <li>( الطعن وقم ٣٦٦ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)</li> </ul>
		تغيذ
771	٤١	(أولا) مسائل متنوعة:  ١ - ملكية المحكوم عليه للدين محال التنفيذ ليس من شأنها يطلان إجراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم.  ١ الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ٢ - محاضر تنفيذ الأحكام . عدم وجوب إنبات المحضر قيم البيانات المنصرص عليها في المادة ٩ مرافعات والخطرات والاجراءات المنصرص عليها في المادة ١١٤١٠.
774	٤١	مرافعات . ﴿ الطَّمَنْ رقم ٢٨ه لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١١ )

صفحة	القاعدة	
<b>చ</b> 9.	1.4	<ul> <li>٣ - الملكية في الموادالعقارية . لا تاتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن الهائم للعقار . الذي لم يسجل .</li> <li>له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك. أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .</li> <li>( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ )</li> </ul>
a command and a		<ul> <li>ع - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض .</li> <li>قسمان يتقاسمان تنفيذ الترام المدين . جواز الجمع بينهما .</li> <li>إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر امام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .</li> </ul>
٧٨٦	12.	( الطمن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )  ٥ ــ طلبالطاعنة الزام المطمون عليهم بتعويضها عن ضياع
γ <b>∧</b> ٦	³ <b>{ •</b>	استعقاقها في أعيان الوقف طبقاً لأحكم المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالترام فيجانهم إستحال تنفيذه عينا . مغارته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطون عليهم في ملكتها . قضاء الحكم المطمون فيه بعسدم قبول الاستثناف بالنسبة لطلبي الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبولهما . م ٣٥٠ مراقعات . صحيح .
		(ثانيا) اختصاص قاضى التنفيذ: دموى البيوع. اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها. سريان قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية فى شائها.

صفعة	القاعدة	
		؛ ۲۷٪ مرافعات ( مثال فی وقف الدعوی واعتبارها کان اً، تکن ) .
1727	770	. الطعن رقم ۱۲۰۹ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/٢٦ )
		تنفیذ عقاری
		متأولا ) سريان أحكام القانون :
٣٤١	****	<ul> <li>١ - إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب انتطبيق طبعا . م ٣ من مواد إصدارقانون المرافعات . المقصود باجراءات التنفيذ أو طلب البطائن الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .</li> <li>١ المعن رقم ٨٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) .</li> </ul>
		<ul> <li>الاعتراض على قائمة شروط البيع أو التدخل فيها .</li> <li>رجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالية عليها بائر فورى.</li> <li>ملة ذلك .</li> </ul>
۳٤۰	. ,	الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )
1.4		" - خضوع إجراءات التنفيذ على العقار لأحكام الفانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برســـوالمزاد فى ظله . السادة ١/١ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨٨ ت - جلسة ١٩٣٣/١١/٢٣ )
		ا نائيا ) قائمة شروط البيع الحبرى :
		- الميعاد المحدد الاعتراض على قائمة شروط البيع لا ياتزم به

تنفيذ عقارى

صفحة	القاعدة	
727	46	إلا من أخبر بإيداعها . عدم الاخبار . أثره . إعتبار من لم يخبر من الغبر يجوز تدخله صند نظر دعوى الاعتراض . ( الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )
724	16	
<b>7</b> £ V	<b>લ્</b> ક	<ul> <li>٢ - أوج البطلان في الإجراءات التي يجوز إبداؤها بطريق الإخراس على قائمة شروط البيع ، ماهيما . الإدعاء بانقضاء النابي يعاد من تلذه أ. وجد . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )</li> </ul>
121		
٤٢١	٧,	<ul> <li>٢٠ - خالمة البيانات الواجب ذكوها بتائمة شرور ل بع المناب . اثره . بطلان النائمة . م ١٤٤٥ / ٢١٤ / افعادت . عدم إمتداد ذلك إلى مخالفة قواعد تقدير الثمن الأسامي . خالة ذلك .</li> <li>( الطمن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)</li> </ul>
		( ثالثا ; مسائل متنوعة ،
		<ul> <li>الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتماقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار – الذي المسجل – له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته والاست على ذمة البائع .</li> </ul>
۰۹۰	1.4	( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٨١ )
		<ul> <li>٢ الحكم بايقاع بيمع العقار . لا تنتقل به الملكية الا تسجيله . المشترى لحصة أحد الشركاء بعقد مجل قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر البحيل حكم إيتماع البيم أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر</li> </ul>

124

-		
صفحة	القاعدة	
		تسجيله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشترى ولو كان متواطئا مع البائع . علة ذلك .
174	٣١	﴿ الطَّعَن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )
		<ul> <li>النزاع حول صحــة أو بطلان حكم مرسى المراد</li> <li>وإجراءات التنفيذ غير قابل للتجزئة</li> </ul>
7 • 47	۱۸٥	( الطعن رقم ۱۹۸۳ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۳/۱۱/۲۳)
		( ج ) جمعیات
	1	الإعفاء المقرر للجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . م ٢/١ من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب . شرطه . أجور العاملين بها . حروجها من نطاق الإعفاء .
<b>ግ</b> ለ ሂ	171	( الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣ )
		(ح)
		حجز – حراسة – حكم – حيازة
		جيئز
		<sup>رو</sup> الحجز على السفينة ''
		إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لاحكام القانون
		البحرى . المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها

117	•	
مفعة	القاعدة	
٥٨٥	1.7	أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاحراءات العادية في حجــز المنفول وسيعه دون القانون البحرى . ( الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ )
		''حجز ماللدين لدى الغير''    .
		<ul> <li>١ حجز ما للدين لدى الغير . إلزام الهجوز لديه بالمبلغ</li> <li>أنحجو ز م أجله فحالة تقريره غير الحقيقة . ٣٤٣ مرافعات.</li> <li>شرطه .</li> </ul>
1171	۲۰ ٤	( الطعن رقم ۱۷۹ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٨ )
		حراســة
		الحراسة الإدارية :
1 2 4	44	القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء قرارات إخضاع أشماص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأس العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفة مدير إدارة أمو ل المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم، أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضى إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ . ( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢١ ) ٢ ـ إنهاء الحكم إلى زوال حق مدير إدارة أمو الالمعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للمواسة أمام القضاء بصدور القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أمو اللهيب بعد ذلك ـ والمرسم هذا الحق . صحيح .
1 8 4	14	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )

منفحة	القاعدة	
		<ul> <li>س - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار إليهم في الأمم العسكرى ع لسنة ١٩٥٦ .</li> <li>نيابة قانونية . عدم جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة .</li> <li>علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)</li> </ul>
121	1	(
		ود اختصاص محكمة القيم " .
		١ ــ إختصاص، كمنمة القيم بنظر المنازءات المتعلقة بالحراسات
		التىفرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١،ما يكون
		من هذه المنازعات مطروحاً على المحاً كم بجيع درجاتها. وجوب
		إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها. م ٣
		ق ١٤١ لسنة ١٩٨١. الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل
		العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
124	79	( الطعن رقم ۳۹۰ لسنة ۳۶ ق _ جلسة ۲۱/۱/۲۱ )
		( والطعنان رقمــا ۲۰۰۶ ، ۲۰۷۲ لسنة ٥١ ق ــ جلســة
۷۰/	128	( ) 17/1/77
		" حراسة قانو ثبية " .
		حل الأوفاف على غير الخيرات. ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢.
		أثره . انقضاء الوقف وصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		أو المستحفين . سلطة الناظر كمارس قانوني حتى تسليم الأموال

- · u	القاعدة	1
-	-	
	!	اليهم. نطاقها . وفاته . أثره . عودة الصفة فىالتقاضى للواقف أو المستحقين .
41.	١٦٦	(الطعن رقم ۱۱٦٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١١/١١/١١)
٠		<i>Ş</i> ≈
		حقالحكر. ماهيته .
۹۱۰	177	( الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١١١/١١/١٩١)
		2
		(أولا) سانات الحكم .
		١ — الاوراق المدعى بتزويرها.عدم اعتبار ضمها والاطلاع
		عليها من إجراءات الجلسة الذي يلزم إثباته في عضرها أو في مدونات الحسكم .
1101	۲۰۸	<b>﴿ الطُّعَنْ رَقَمَ ١٠٢١ لَسَنَةً ٤٩ قَ ـ جِلْسَةً ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢ )</b>
		<ul> <li>٢ - البيانات الواجب تضمينها الحكم ، إغفال بيان</li> <li>المادة الصادر فيها الحكم . لا بطلان مادة ١٧٨</li> <li>مرافعات .</li> </ul>
14/1	414	( الطعن رقم ۲۷٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )

منفحة	القاعدة	And the second second
		" ٣ – خلو الحكم من بيانات حضور الخصوم أو غيابهم . م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانول ١٣ لسنة ١٩٧٣ . لابطلان. علة ذلك .
1727	441	« العلمث رقم ۱۰ فسسنة ۱۰ ق و احوال شخصية ، ـ     جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۱ )
		( ن نيا ) إصدار الحكم :
		<ul> <li>١ - الحكم في مشارطة التحكيم . النزامه بكل القواعد</li> <li>المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات. م ٥٠٦ مزافعات.</li> </ul>
		حكم المحكين . وجوب اشتراك جميع المحكمين في إصداره .
		كفاية رأى الاغلبية عليه. عدم جواز إصداره من هذهالأغلبية فى غيبة الافلية ما لم ياذن لهم أطراف التحكيم أنفسهم . م٧٠.٥
		عر ٢ به مرافعات , علة ذلك .
447	٥٢	( الطعن رقم ۱۱٤۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢ )
		<ul> <li>عدم اطلاع الخصم على مذكرة ومستندات خصمه المدينة في فرة حجز الدعوى للحكم. خلوها من أى دوا عجديد.</li> </ul>
		مام نعويل الحدم على شيء هما جاء بها . قبيرل الجوكة لهذه المذارة والمستندارين لريان محق الدفاع
٨٠	17.	( الطعن رقم ١٨٥ استة ٦٠ ن ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		<ul> <li>وجرت توقيع حميع أعضاء الهيئة الى أصدرت الحكم</li> <li>على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان</li> <li>الحكم م ١٧٥ سرافعات .</li> </ul>
77	111	( الطعن رقم ۱۸۳۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

1 3	1	<b></b> ر
صفحة	القاعدة	
		ع — ضم طعن فى قرار لجنة تحديد الايجارات إلى دعوى بطلب الاخلاء ليصدر فيما حكم واحد . ورود اسم المهندس فى ديباجة الحكم ضمن تشكيل هيئة المحكمة الابتدائية عمسلا بشمر المادة ١٩٥٨ في لسنة ١٧٧٩ بالنسبة للطعن فيقرار اللجنة . عدم كفاية فى فاته دليلا على اشتراك المهندس فى المداولة فى دعوى الاخلاء .
***	14.	﴿ الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )
3177	71.	ه عدم جراز الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوء، - وفي الموضوع معا . م ع ع إثبات . عجز الطاعن عن إثبات . تجز الطاعن عن إثبات تور إعلان الحكم الذي يبدأ منه ميعاد للطمن لا يحول دون تمسكم ببطلانه . الحكم في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف المدني عليه معا - خطأ المطمن رقم ٥٩٠ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦) (ثالثا) و إغفال الفصل في بعض الطلبات "
2004		إغفال الحكم الفصل صراحة أوضمنا فى أحد الطلبات . تداركه بالرجوع إلى المحكمة التى أصدرته وليس بالطعن عليه م ١٩٣٣ مرافعات . النص فى منطوق الحكم " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات " لا يعد قضاءا فيا أغفلت المحكمة الفصل فيه . إنصراف لحسب إلى ما كان محلا للبحث من الطلبات .
٧٢٦	17.	﴿ الطُّمن رقم ٥٥٥١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٠/٢/٦/١٠)

الصنحة	القاحة	
		ثانيا . تسبيب الحكم :
		<ul> <li>اقامة الحريم على دعامتين . كذاية إحداهما لحمل قضائه . تعييه في الدعامة الآخرى غير منتج .</li> <li>الطعن رقم ٣٠ لسعة ٥٠ ق د أحوال شخصية</li> </ul>
۲٠٦	14	جلســة ٢٦/٤/٢٨ )
ه ځه	٩٨	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
711	114	( الطعن رقم ۱۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٣١/٥/٣١)
۳۸۷		<ul> <li>٢ إستنادل عمكة الموارع شاسان أداة الدون واستخرص الراقع منها دون رقابة من محكة النفض شرطه.</li> <li>إفصان المحكة عن مصدر الادلة وغواها . وأن يكون لحا مأخذها الصحيح من الاراق ومؤدية إلى انتيجة الى خامت إليها .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)</li> </ul>
177		<ul> <li>٣ - إغذال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد ليها</li> <li>ف قضاله . لا عيب. ما دامت مقدمة للحكمة ومبيئة فيمذ رات</li> <li>الخصير .</li> </ul>
**	٤٩	( الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٧ ق _ جاسة ٢٣/٢/٢٨ )
**	٤٠	<ul> <li>غ - تطرق الثانون على وجهد الصحيح . واجب على القاضى دون طاب من الخصوم .</li> <li>( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ )</li> <li>٥ - انتهاء الحكم إلى نويجة سليمة تتفق والتطبيق الصحيح</li> </ul>
٣٧	1 4	للقانون . النمى عليه بمخالفة النانون . نعى غير منتج . ( الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ ) ا

صفحة	القاددة	
۹.۱	1.9	<ul> <li>۲ - إجراءات الاثبات التي تأسر بها المحكمة من تلقاء</li> <li>نفسها . جواز العدول عنها دون تسبيب . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۳۶۸ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٧٢/٥/٢٥/١)</li> </ul>
		<ul> <li>٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقو ال الشهود .</li> <li>لها أن تأخذ - مض أقوالهم دون البمض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر دون غيره . عدم التزامها ببيان سبب ترجيحها شهادة على أخرى .</li> </ul>
٨٠١	1 2 4	على احرى . ( الطعن رقم ١٧٤٤ لسـنة ٥١ ق ـ جلسـة ٢١/٢/٢٩٨ )
۱۰۸	1 5 4	<ul> <li>۸ — تقدير أقوال الشهود . لححكة الاستئناف أن تخالف فيها محكة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق – جلسة ٢٠/٢/٦/٢١ )</li> </ul>
۸۲۰		<ul> <li>٩ لمحكمة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق</li> <li>أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها</li> <li>( الطعن وقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)</li> </ul>
The second secon		<ul> <li>١٠ - لمحكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائل بغير</li> <li>معقب من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصها ائغا</li> <li>وله سنده من الأوراق .</li> </ul>
٥٢٨	104	( الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ ) ١١ ـ لمحكمة المرضوع أن تأخذ بتقرير الخــــبير محمولا
		علىأسبابه. عدم الترامها الرد استقلالاعلىالطعونالموجهة إليه.
A70	104	( الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/٣١ )

حر		181
ة مفعة	القاعد	
		١٢ – قضاء الحكم على ماله أصل ثابت فى الأوراق . تضمنه الرد الضمنى المسقط لماساقه الطاعنان من أوجه دفاع. المنازعة فى ذلك . جه ل فى تقدير الحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكة النقض .
904	۱۷۳	﴿ الطُّعن رقم ٢٦ه لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
	,	<ul> <li>١٣ — عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع أداء الأجرة الاضافية للطمون ضده . إفتقار النمى إلى الدليسل .</li> </ul>
904	۱۷۴	و الطعن رقم ٢٦ه لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		<ul> <li>١٤ — إقامة الحركم على دعامات متعددة . كفاية إحداها الحمل قضائه . النعى عليه فى باقى الدعامات الإخرى أيا كان وجه الرأى فيه . غير منتج .</li> </ul>
400	۱۷۴	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		١٥ – إنامة الحكم قضاءه على مايكنفي لحمله فيه الردالضمني المسقط لما أثاره الطاعن من دفاع وهميج .
1/5	177	( الطعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١ )
		17 – إقامة الحكم تضاءه على أسباب مائغة ولها أصلها النابت فى الأوراق وتكنفى لحمله. المنازعة فى ذلك . مجادلة فيما تسستقل محكمة الموضوع بتقديره وتحسر عنه رقابة محكمة النقض .
1.27	1.87	( الطعن رقم ٩ لسنة ٩٩ ق ـ جلسة ٢٥/١١/٢٥ )

صفحة	القاعدة	
		١٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع مناحى دفاع الحصوم
		إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافي
		المسقط لكل حجة مخالفة .
		•
3174	7.7	( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٥/١٩٨٢) )
		٨ - محكمة الموضوع . عدم الترامها بارد على دفاع غير
		جوهری لا يتغير به وجه الرأی فی الدعوی ·
9177	ں ں	( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )
411.1	1 ,,,	,
	١.	١٩ – لمحكمة الموضوع ملطة تحصيل فهمالواقع فىالدعوى.
	İ	كفاية إقامة قضائها على أسباب سائغة ولهما أصلها الثابت
		فالأوراق. المنازعة فذلكجدل فيتمدير المحكمة للأدلة . عدم
	1	جواز إثارته أمام محكمة النقض .
3718	7.0	﴿ الطَّمَنَانُ رَقَّمًا ٥٠٥،٥٠٥ لَسنَةً ٤٨ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩
		٧٠ ــ عدم النص في منطوق الحكم على ما أثاره الطاعن
		من عدم قبرل الدعوى . رفض هذا الدفع في الأسباب بصيغة
		من معهم مرن المنطوى . رفض هذا الدفع في الاسباب بضيعه
		صريحة . لا عيب .
4127	7.4	( الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ )
		٢١ – تبنى الحكم لتقرير الخبير . أثره . اعتباره جزءا
	}	مكالا لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .
		دالله ما المام
4116	712	( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )
		٢٢ – حق المحكمة في الاستعانة بخبير . عدم التزام الخبير
		ببيان مصدر ما انتهى إليه من نتائج تستند إلى خبرته العلمية
		والعملية .
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
4115	112	( الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )
	}	

صفحة	القاعدة	
111	414	<ul> <li>٣٣ - إقامة الحكم قضاءه على دعامة كافية لحمله . تعييبه في دعامة أخرى يقوم عليها . نعى غير منتج .</li> <li>الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)</li> <li>٢٤ - إلغاء محكمة الاستئناف الحكم المستأنف . عدم التزامها بتفنيد أسباب ما ألغته أو حدلته منه أو الرد عليها متى أقامت</li> </ul>
۱۲۲۹	772	قضاءها على ما يكنى لحمله . ﴿ الطعن وقم ٢٥٤ لســنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٠٪/١٢/٢٣ )
		<ul> <li>۲۰ شد عدم رد الحكم على دفاع ظاهـــر البطلان .</li> <li>لا عيب .</li> </ul>
١٧٣٩	772	< الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/٢٢/١٢/١٩٨)
		<ul> <li>۲۹ – سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة والأخذ برأى الخبير المستشارى الذى اطمانت إليه دون الخبير المستشارى الذى اطمانت إليه دون الخبير المستشارى الذى اطمانت إليه دون الخبيل المستقد تكفى المسلم.</li> <li>المسلم ملم ما المسلمة على المسلم /li></ul>
170	177	
177	٤ ۲۲	<ul> <li>۲۷ — تقدیر أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها استقلال محکمة الموضوع به طالما لم تخرج بها عن مدلولها وکان استخلاصها سائغا .</li> <li>﴿ الطعن رقم ۲۰۷ لسنة ۶۸ ق – جلسة ۳۰ /۱۹۸۲/۱۲ ) ٨</li> <li>۲۸ — ترجیح شهادة شاهد علی آخر من إطلاقات قاضی علی شهون عیر با قوال الشاهد عمل یؤدی إلیه علی خرج با قوال الشاهد عمل یؤدی إلیه علی المدوضوع . ما لم یخرج با قوال الشاهد عمل یؤدی إلیه المدوضوع .</li> </ul>
		مدلو له .
177	٤ ٢٢	﴿ الطُّعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣٠ /١٩٨٢ ) ٩

الصفحة	القاعدة	
		°° تسبيب الحكم الإستثنافي "
		<ul> <li>أخذ الحكم الاستثناق بأسباب الحكم الابتدائى</li> <li>والاحالة إليها دون إضافة . لا ميب .</li> </ul>
740	٤٢	﴿ الطَّعَنُّ رَقَّمَ ١١٥ لُسنَةً ٤٣ ق - جِلسنة ١٩٨٢/٢/١٩٨٠) سب
		<ul> <li>٢ - تضمين أسباب الاستثناف ما لا يخرج فى جوهره</li> <li>عما كان مطروحا على محكة أول درجة وتضمينته أسبابها .</li> <li>إقرار محكمة الاستثناف هذه الأسباب دون إبداء أسباب جديدة .</li> <li>لا عب .</li> </ul>
770	٤٢	ر الطعن رقم ۱۱۵ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )
		ثالثا : عيوب التدليل :
		(١) القصور :
		<sup>وو</sup> ما يعد قصورا "
		<ul> <li>١ – الحكم باخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية</li> <li>دون بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفاها .</li> <li>قصور .</li> </ul>
402	٤٦	( الطعن رقم ۷۰۶ لسنة ۶٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۷ )
		<ul> <li>الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة</li> <li>عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا .</li> <li>تأميم الشركة . أثره . إغفال الحكم بحث علاقة الشريك</li> <li>بالشركة بعد التأميم النصفي ومدى أحقيته في شيء من الأرباح</li> <li>باعتبارها أجرا . قصور .</li> </ul>
٣٧٧	٦٨	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ٤/٢٠/٢ )

,-		
ن منحن	القامه	
		<ul> <li>سلمقد العرفى . الدفع بجهالة التوقيع الوارد به . شمول التحقيق واقعة التوقيع المادية وموضوع الالترام . خطا .</li> <li>م ه إثبات . فصل المحكمة فى موضوع النزاع دون أن تقول كلتها أولا فى صحة العقد أو بطلانه . خطأ وقصور . م ٤٤ إثبات .</li> </ul>
۳۸۷	٧٠	( الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/٨ )
77.1	79	<ul> <li>القصور في الردعل دفاء قانه في الفص لحكة النقض أن تستكل أسبابه الفانونية إذا شابها خطأ أو قصور مي كان صحيحا في نتيجته .</li> <li>الظعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>و - إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير الأثباته . غير</li> <li>مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن</li> <li>الجديدة . خطأ وقصور .</li> </ul>
717	114	( الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/٦/٦/ ١٩٨٢ )
		<ul> <li>الأداة التي تعد مقدما للاثبات . خضوعها للقانون السارى وقت إعدادها أو الذي كان ينبغي فيه إعدادها . م ه مدنى . نشوء العلاقة الإيجارية في ظل الفانون المدنى الملغى . أيها لا يكون إلا بالكتابة أو بالإقرار أو بالامتناع عن ايمين . م ٣٦٣ مدنى قديم . إنبات هسده العلاقة بالبينة سرغم الاعتراض على ذلك سو و إقامة الحسكم قضاءه على مااستخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك .</li> </ul>
<b>*</b> **1	174	( الطعن رقم ۱۸۲٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٠/٢/٢٨٢)

1.10	القاعدة ا	1
AY£	121	<ul> <li>٧ وجوب اشتمال الحديم بذاته على جميع أسبابه •</li> <li>الاحالة إلى اسباب حكم أخر. شرطها .</li> <li>( الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/٦/٢٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>٩ ـــ التمدك باختصاص لحنة شئون العامان دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل. ق١٩٧٥/١. دفاع جوهرى.</li> <li>إغفال الرد عليه . قصور .</li> </ul>
117	1 1 1 4	﴿ الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢١/١١/٢١)
		۱۰ ــ إغفال الحكم الرد على دفاع جوهوى . قصور ( مثال ) .
1.70	197	﴿ الطعن رقم ٧٤ه لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )
1.41	190	11 - اليمين المقررة بالمادة ٢٧٧ بحرى . جواز توجيهها إلى ممثل الشخص المعنوى فى حدود نيابته . القضاء بحمكم التقسادم فى دعوى المطالبسة بأحر بمقولة عدم جواز تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة . خطأ وقصور . ( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/١١/٢٩)
		١٢ — القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشر كة المبرم بينه وبين المهال المستحقة عنهم الك الإشراكات إستنادا إلى حرة جنائى قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العالى فى تاريخ لاحتى لمقد الشركة . خطأ فى القانون . علة ذلك .
1175	۲.۳	﴿ الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/١٢/١٢٨ )

اصابحة	القاعدة	
1711	771	۱۳ – إنتهاء الحكم إلى مسئولية الطاعنين ,عن عدم تنفيذ أمر وقتى دون استظهار مايفيد علمهما بهذا الأمر وما إذا كان يدخل فى نطاق عملهما الوظيفى من عدمه . قصور . (الطعون أرقام ١٩٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٩٠ )
		" ما لا يعد قصورا "  ١ — إعادة النظر في تقدير أجرة باق وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطعن من ذوى الشأن . مناطه . أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول . م ٢/١٩ ق ٢٩ لسنة ١٩٧٧ .
***	۱۳.	(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۸ )
<b>-4</b> /\£	177	<ul> <li>٢ - محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم ما يحتويه المستند</li> <li>وتقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانونا . لا معقب عليها</li> <li>فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .</li> <li>( الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢١/١١/١١) )</li> </ul>
1111	7.1	<ul> <li>۳ – إغفال الحكم الرد على الدفاع الذي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور .</li> <li>( الطعن رقم ۲۹۰ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲ )</li> </ul>
4.1	٧.	(ب) الفساد فى الاستدلال:  ١ إستخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة أصهاره بالعين المؤجرة تأجيره لها من الباطن، دون بيان تجاوز نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن. فساد فى الاستدلال. ( الطمن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)

	1	
صفعه	القاعدة	
		<ul> <li>الإقامة بالخارج وشغل العين جزئيا بواسطة الغير</li> <li>مع احتفاظ المستأجر بجزء آخر . مؤداه . استخلاص الحكم</li> <li>من هذه الوقائع وحدها تخلى المستأجر عن العين . فساد في الاستدلال . مثال .</li> </ul>
154	71	( الطعن رقم ۲۱۷ لسنة (٥ ق - جلسنة ٢٠/١/٢٠ )
<b>\$1</b> V	۲۱۲ ع	<ul> <li>٣ – إستدلال الحمكم على سوء النية من قرائن معيبه ضمن قرائن أخرى . عدم بيانه أثر كل واحدة . من هذه القرائن في تحوين عقيدته . اعتباره مشو با بالفساد في الاستدلال . مثال بشأن بناء على أرض الغير .</li> <li>( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ )</li> </ul>
		( ج ) الته قض :
		١ – التناقض المفسد للحكم . ماهيته .
*7	1 2	( الطعن رقم ١١٦٥ سبب ٢٤ ق ـ جسب ١٩٨٢/٢/١٨ ) ،
		<ul> <li>لا التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . قضاء الحكم بثبوت صفة المدعى في المطالبة بالتعويض عن ضرر شخص .</li> <li>التهاق إلى انتفاء مصلحته في طلب القضاء بهذا التعويض مباشرة لجهة أخرى لا تربطه بها علاقة قانونية قائمة .</li> <li>لا تناقض .</li> </ul>
31	7	( الطعن رقم ۲۹۱ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )
<b>~8</b> .	V 17	<ul> <li>٣ - التناقض الذي يفسد الأحكام . ماهينه .</li> <li>( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )</li> </ul>
	•	1

صفحة	القاعدة	
		(خامسا) حجية الحكم .
		°° شروط الحجية واطاقها "
		<ul> <li>جية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتمويض . إختلافها خميرما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه لمضرور .</li> </ul>
1.4	71	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ٢٧٨ لَسَنَةً ٤١ ق ــ جَلَسَةً ١٩٨٢/١/١٤ )
17.	٣.	<ul> <li>٢ - حمية الحكم قاصرة على طرق الخصومة حقيقة أو حكا.</li> <li>أسباب الحكم التي تحوز الحجية ، ماهيما ، مالم "ظر فيه الحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قرة الأمر المذخى .</li> <li>( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )</li> </ul>
		٣ - اعتبار المدين ممثلا لدائنه العادى في الخصومة . إفادة
		ندائن من الحكم التمادر فيها لمملمتطلسي بطنائج في المسيقة على دائنه في حدود ما متأثر بالحكم حتى الضان للدائن للدائن أموال مدينسة ، للدائن ولو لم يكن طرفا في الحصومة طعن في الحكم الصادر فيها .
114	74	ا الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٨٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		ع ــ خية الحكم الطاقها .
711	٥١	ر الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/١/٢٦ )
		<ul> <li>المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها • شرطه</li> </ul>
		الفضاء النهائي . اكتسابه قوة الاحم المقضى . اكره ، مالم ننظر

مرنوه	القاعدة	
		فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوءا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
441	177	(الطعن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢١/١١/١١)
		<ul> <li>المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .</li> <li>وحدة المسأله في الدعو بين .</li> </ul>
1.4	194	( الطعن وقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
		ما يحوز ا <del>لج</del> ية :
		<ul> <li>٧ - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية الشيء المحكوم فيه .</li> </ul>
314	117	( الطعن رقم ۲٤۱۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٠/٢١/ ١٩٨٢)
† <b>7</b> 7	. 77.	<ul> <li>۸ - قوة الشيء المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم وما قد يكون مرتبطا من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطا وثبقا تعرض المحكة - تريدا - إلى مسأله خارجة على حدودالنزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى (الطعن وقم ١٥ ١ مسنة ٢٩٨٢/١٢/٢١)</li> </ul>
		حجية أعلام الوراثة .
		حجية الأعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية .
, bet	7 0.	( الطمن رقم ٤ لسـنة ٥١ ق د أحوال شخصـية ، بطسـة ٢١/٢/٢٨١ )

صف <b>حة</b> 	القاعدة	
		« حجية الحكم الجنائي "
		<ul> <li>حجية الحسكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها .</li> </ul>
٤٠٩	٧٣	الطعن رقم ۲۱ لسنة ۷۶ ق _ جلسة ۱۹۸۲/٤/۱۶
		٧ ـــ القضاء بالبراءة تأسيسا على قيام وكالة من المطمون
		· ضده للطاعن في إدارة أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل في المدعوى الحنائية . أثره . تقيد المحكمة المدنية بهذا الوصف في شأن القضاء بين الطرفين . مثال .
٤٠٩	44	﴿ الطُّعن رقم ٢١ لسَّنَّة ٤٧ ق ـ جلسَّة ١٩٨٢/٤/ )
		<ul> <li>حجية الحكم الحنائى أمام المحاكم المدنية . مقصورة</li> <li>على منطوق الحكم بالغراءة أو الإدانة . هذه الحجية لاتلحق .</li> <li>بالأسباب التي لم تكن ضرور ية للحكم .</li> </ul>
777	۱۱۳	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٢٨٥ لُسِنَةً ٤٨ قَ _ جَلْسَةً ٢١/٥/٢١ )
		ع - تعرض الحسكم الجنائى فى أسبابه . فيجريمة انتهاك حربة ملك للغير - لسبب وضع يد الحائز على عين للنزاع وسنده فى وضع يده وانتهائ إلى أنه مستأجر . أسباب زائدة وغير ضيرورية الحسكم . أثره الاحجية لهدسذه الاسباب أمام القاضى المدنى .
777	117	﴿ الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣١/٥/٣١ )
		<ul> <li>حجية الحركم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة اللدنية . شرطه .</li> </ul>
112	١٧٧	﴿ الطُّمَنُّ رَقَّمُ ٢٣٣٣ لُسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/١١/١١ )

صفحة	القاعدة	
		استنفاذ الولاية
1	141	<ul> <li>٢ - الحسكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المسادة "١٥٧ " من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ الاتستنفد به المحكمة ولا إلم فنظر موضوع الدعوى . القضاء استثنافيا بإلغاء هذا الحسكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها .</li> <li>٢ الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
		(سادسا) الطعن في الحسكم .
170	71	الحسكم بشيء لم يطلبه الحصوم أو بأكثر ممسا طلبوه . سبيل الطمن فيه هو التماس إعادة النظر . الطمن فيه بطريق النقص . شرطه
		" مواعيد الطعن "
90	19	<ul> <li>۱ إعـــالان أوراق المحضرين للشيخس الذي له موطن معلوم في الحــارج . تمامه بتسايم الصورة للنيابة . إعلانه بالحــكم الذي بهذا منه ميعاد الطعن طبقالحـادة ٢١٣ مرافعات. وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه .</li> <li>( الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٧ ق - جلســة ١٩٨٢/١/١٣)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ — جهل الخصم بوفاة خصمه . قوة قاهرة . أثره .</li> <li>وقف سريانه من تاريخ</li> <li>العلم بالوفاة .</li> </ul>
۲۷۹	1.4	﴿ الطَّعَنَ رَمَّ ٣٩٩ لَسَنَّةً ٤٩ قَ _ جَلَّسَةً ٣٣/٥/٢٣ )

5=		١٠٨
صفحة	القاعدة	
۷۰۸	1 £ £	<ul> <li>جهل الخصم بوفاة خصمه يعد عــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		<ul> <li>ع - ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصدادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .</li> </ul>
۸٤۲	104	ميعاد الطعن بالاستثناف فى الحسكم الصادر فى المعارضة . احتسابه من تار نخ صــــدور الحسكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به . لا الطعن رقم ٤٠ لســنة ٥١ ق ــ جلســة ٢٩/٢١/١٩٨٢)
****	,-,	" الخصرم في الطعن "
		<ul> <li>اعتبار المدن ممثلا لدائنه العادى فى الحصومة . إفادة الدائن من الحكم على المدين الحكم على المدين حجة على دائنه فى حدود مايتاثر بالحكم . حق الضان للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا فى الحصومة بنفس الطعن فى الحكم الصادر فيها .</li> </ul>
114	۲۳	. و عال من المسلمة الما قد المسلمة ١٩٥٤ . و الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٢/١/١٤ ) ٢ – الدعوى غير المباشرة . المدائن استمال حتى مدينه في صورة دعوى مبتدأة أو طعن في حكم . شرط. أن يكون
۵۹۳	۱۰۸	مباشر لإجراءات دافنه لمن يستعمل الحق بإسمه . مثال في إيجار من الباطن . ﴿ الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق ــ جلســة ٢٧/٥/٢٧ )

مفحة	القاعدة	
157	۸۰	<ul> <li>٣ استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الحصرمة</li> <li>وفي الطمن في الحكم الصادر فيها .</li> <li>( الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ )</li> </ul>
		<ul> <li>عسر إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل التجزئة . وجوب اختصام باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢١٨ مرافعات .</li> </ul>
4.1	١٠٩	( الطعن رقم ۳۶۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/٥/۲۷ )
۸۰۹		<ul> <li>الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليها بالطهن عليه بطدن واحد رفع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين . لا أثر له على شكل الطمن المرفوع صحيحا من الأولين اللاتوين في طلباتهم .</li> <li>قعودهم عن ذاك . وجوب اختصامهم في الطعن . علمة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١/٢١٢) )</li> </ul>
٨٠٦	107	
٨٥٩	١٥٦	<ul> <li>٢ — انطباق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطهن . الاستثناء ما ورد بشأنه نص خاص سر يان حكم الفقرة الثانية منها على الطعن بالنقض . بالنسبة المعدد المحكوم علم يهم دون المحكوم لهم .</li> <li>( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١٠/١٠)</li> </ul>
		<ul> <li>اغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم فى الحكم المطمون فيه والصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة ( الاعتراض على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات ) أثره. وجوب الأمن باختصامهم فى الطعن .</li> </ul>
٨٥٩	١٥٦	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٢٦/١٠/٢٦)

حکر		11.
منغيدة	القاعدة	
٥٢٥	١٧٤	<ul> <li>٨ - اختصام الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن الملشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه. م ٥٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اختصامها في الطهن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للصلحة العامة . صيح في التمانون . م ٥٠ ، ٧٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</li> <li>ر الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٥ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )</li> </ul>
		" الأحكام الحائز الطعن فيها "
		<ul> <li>١ الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . أثره . إنهاء المنازعة فى القرار وحسم الخصومة الأصلية أمام المحكة ، جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافى التركمة إبتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .</li> </ul>
1749	۲۰	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
		<ul> <li>٢ — القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطمن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القصاع المجتم ضده . علة ذلك . المواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٠ السنة ١٩٧١</li> </ul>
721	y	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		<ul> <li>٣ - عدم جواز الطهن استقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصرمة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاءا مختلطا أحدهما يفبل الطعن المباشر والآخر لا يقبله . أثره . جواز الطعن فيه . علة ذلك .</li> </ul>
۲۱	۸,	( الطعن رقم ۱۹۸۳ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲/ه/۱۹۸۲ )

منفحة	القاعدة	
712	111	<ul> <li>إ — الأوامر على العرائض. النظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر في النظلم . حكم قضائى قابل للطمن فيه بالطرق المتررة للأحكام .</li> <li>( الطمن وقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٢٠) .</li> <li>٥ _ الأحكام الشهادرة من انحكة الابتدائية بتشكيلها طبقا</li> </ul>
470	1Vž	للمادة ١٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٠٧ في الطعن على قرارات لحمان المشات الآيلة استول والترم والصيانة الطعن عليها بطريق الاستدان وخضوءه للقواعد العامة . قصر نطاق م ، ق ٤٩ لسنة ٧٠ عن الاحكام الصادرة في الطعرن على قرارات لحان تحايد الأجرة . (اطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
11/4	710	<ul> <li>الطعن على قرارات أن المنشآت الآيلة للسقو او الزميم و الصيانة . م وه ق و و الساء المامة خضوعها للفواعد العامة . في قانون المرافعات شأن طوق الطعن في الأحكام .</li> <li>المادة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٥٩ ٥ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )</li> </ul>
٧٥		ر الطعن رقم ( الحائز الطعن فها " الأحكام غير الحائز الطعن فها " المحكام الصادرة أثناء الحصومة . م ٢١ سرالعات . ( الطعن رقم ١٩٢ / ١٩٨٢ ) )
, 3	. *	<ul> <li>المسلم ورم ١١٠ مسلم و و عليه المراز (١٨٨٠)</li> <li>المسلم على المسلم المسل</li></ul>

منحة	القاعدة	
٧٥	۱۷	برفض الطلب الأصلى وندب خبير لتحقيق باق الطلبات •. قضاء غير منه للخصومة ، عدم جواز الطعن فيه استقلالا • ( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١١ )
		<ul> <li>٣ ــ قضاء الحريم الاستثنافي بسقوط حق الشركة الطاعنة</li> <li>ق الاستثناف بالنسبة للشق الحراص بالعمولة و إحالة باق الطلبات إلى أحد الحبراء ، غير منه للخصومة ، عدم جو از الطعن فيه بالنقض استقلالا ، م ٣٠٣ مرافعات ، صحدور الحريم المنهى للخصومة كلها في تاريخ لاحق لرفع الطعن بالنقض .</li> <li>لا أثرله ،</li> </ul>
177	۳۲	( الطعنان رقبا ٤١١ ، ٤١٢ لسينة ٤٠ ق ـ جلسية ٢٠٠ . ١٩٨٢/١/٢٥ )
		<ul> <li>إلى الاحسكام الصادرة من الحاكم الابتسدائية</li> <li>بوصفها محكمة الدرجة الاولى ، عدم جواز الطمن فيها بطريق</li> <li>النقش .</li> </ul>
۱۷٦	٣٢	( الطعنان رقما ٤١١ ، ١٢٤ لسينة ٤٠ ق ــ جلسية
		<ul> <li>مائية الأحكام الصادرة من الحاكم الابتدائية</li> <li>في الدعاوي التي لاتجاوز قيمتها ٢٥٠ج. م ٤٧ مرافعات قبل</li> <li>تعديلها قي ٩١ لسنة ١٩٨٠. مناطها . أن يكون ١٤ تختص به</li> <li>تلك الحاكم استشاءا من القواعد العامة في الاختصاص النوعي</li> <li>أو القيمي .</li> </ul>
00.	• 44	﴿ الطُّنُّ رَقُّم ١٩٨٤ لَسَنَّةُ ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )

44		حکر . حبازة
منحة	القاعدة	
<b>ደ</b> ጓ٣	۸۹	<ul> <li>جموض منطوق الحــكم أو إبهامه لايؤدى إلى بطلان الحــكم ، عدم جواز الطعن فيــه بالنقض ، سهبه ، الرجوع لذات المحكمة لنفسير ماوقع من غموض أو إبهــام ، م ١٩٢ مرافعات ،</li> <li>( الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٦ )</li> </ul>
۲۰۶	۰٦	<ul> <li>ا حفولاتُحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات</li> <li>ا يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليم</li> <li>لحين الفصل في المعارضة المة ـــدمة من آخر في ذات الحكم ،</li> <li>أثره .</li> <li>( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق د احوال شخصية ، ـــ</li> <li>جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )</li></ul>
٨٤٢	(2)	<ul> <li>۲ صدور حكم بقبول الاستثناف شكلا ، لا خطوى على قضاء ضمى بصحة إعلان المطعون عليم الله بالحسكم الفيان . عدم</li> <li>ته ارض ذلك مع قضاء الحسكم المطعون فيه سطلان الاعلان .</li> <li>( الطعن رقم ٤٠ للسنة (٥ ق - جلسة ٢٩٨٢/١٢٦١ )</li> </ul>
7.51	101	ر است رم ده ست ۱۸۱۸/۱۸۱۱ م
		حبيره ١ - إدعاء شخص إدعاء جديا أنه المالك للمين المؤجرة ماهيته معازعة في استحقاق المؤجر للأجرة وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء التأخير في الوفاء بالأجرة سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بشأن الملكية
٥٨١	۱۰٥	( الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٨٢ )

منط	القاعدة	
		<ul> <li>حماية الحائر القانونى للعقار مناعتداء الغير ولو كانت</li> <li>لا تستند إلى حق م ٣٦٩ عقوبات و استظهار المحكمة أن للتهم</li> <li>حيازة فعلية حالة على العقار دون حاجة إلى بحث سنده فى وضع</li> <li>يده كانى للقضاء بالبراءة و</li> </ul>
777	117	( الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢٩٨٢)
		٣ - أهرض الحكم الجنائى فى أسبابه . فى جريمة إنتهاك حرمه ملك الغير - لسبب وضع يد الحائز على عين النزاع وسنده فى وضع يده وانتهائه إلى أنه مستأجر . أسباب زائدة وغير ضرورية الهكم . أثره . لا حجية لهذه الأسباب أمام القاضى المدنى .
777	114	( الطعن رقم ۱۲۸۵ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۳۱/٥/۲۸)
4.4.	147	<ul> <li>إلغاء القرار الصادر بالاستبلاء على على م م ق ١٢١ لسنة ٧٤٠ م أثره . إعتباره كأن لم يكن وزوال كافة الآثار المرتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقية من سبق ووضع يده عليه في استحرار حيازته م ١٨٥٣/٨ مدنى . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٩ )</li> </ul>
•		<ul> <li>دعوى منع التعرض . تحقق أساسها بمرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها . لا يشترط في التعرض إلحاق ضرر بالحائز .</li> </ul>
141	117	( الطعن رقم ۱۱۷۸ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ )
4.04	111	<ul> <li>۲ - دعوی منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض ، م ۱۱ همدنی . تخالف ذلك . للمحكمة من تلقاء نفسها ان تقضی بعدم قبولها .</li> <li>( الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ۶۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ )</li> </ul>

سفحة	القاعدة	
		<ul> <li>التعرض الذى يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . لا وجه لاشتراط ضرورة إلحاق ضرر بلدعى . كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميعاد السنة .</li> </ul>
10	1 - 141	(الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
4		<ul> <li>۸ استخلاص واقعة التعرض فى وضع اليدوعلم المدعى</li> <li>بها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استحلاصه سائفا وله سنده من الأوراق .</li> <li>( الطعن وقم ١٠٤٨ / ١٩٨٢/١١/٢٨ )</li> </ul>
4.0	1 111	(1111) 111 == 2
1.01	191	<ul> <li>ب تتابع أعمال النموض الصادرة من شخض واحد .</li> <li>أثره . احتساب ميعاد الستة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء بوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )</li> </ul>
		۱۰ – عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الاعاء بالحيازة بمجرد رفع دعوى الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها . الاستثناء . وقوع الاعتداء على الحيازة بعد رفع دعوى أصل الحق .
71·V	۲۰۰	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )

ملط	القاعدة	
		(خ) خبرة ــ خلف
		خرة
		﴿ أولا ) ندب الخبراء :
		<ul> <li>١ - تعيين الحبير في الدعوى من الرخص المخولة القاضي المنزضوع. رفض طلب تعيين الحبير. منى كان ذلك قائما على أسباب تبرره.</li> </ul>
77.	114	﴿ الطعن رقم ٧١ه لسنة ١٩ ق - جلسة ٦/٦/٦٨ )
		<ul> <li>٢ - طلب ندب خبير في الدعوى ليس حقا للحصوم .</li> <li>له كمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لشكوين عقيدتها فيها .</li> </ul>
14	14-	( الطعن رقم ۱۶۰۲ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۱/۱۲/۱۲۸۱)
114		( ثانیا ) أعمال الخبیر : حق المحكفة في الاستمانة بخبیر . عدم الترام الحبیر ببیان مدار ۱۰ الآم الحبیر ببیان مدار ۱۰ الآم الحبیة المامیة المدایة . المدایة . المدایة ۱۹۸۲/۱۲/۲۰ المضن رام ۹۶۶ السنة ۶۹ ت ـ جلسة ۲۹۸۲/۱۲/۲۰ ) ع
11/1	1	( ثالثا ) تقدير تقرير الخبير :
		<ul> <li>الحكة الموضوع أن تأخد بتقرير الحبير على أساله -عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه.</li> </ul>
۲۸	10	« الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ )

17	٧	خبرة · خلف
إصفحة	القاعدة	
7.87		<ul> <li>۲ - تقریر الخبیر من عناصر الاثبات التی تخضع لتقدیر</li> <li>قاضی الموضوع دون معقب .</li> <li>( الطمن رقم ۹ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۲۹۸۲/۱۱/۲۰ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - تنى الحكم لتقرير الخبير . أثره . اعتباره جزءا مكلا</li> <li>لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .</li> </ul>
31/1	415	( الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/٢٢/ ١٩٨٢ )
\$701	777	<ul> <li>ع سلطة ، كمة الموضوع في تقدير الادلة والاخذ برأى الخبير المتشارى الذى اطمأنت إليه دون الخبير المنتلب في الدعوى . متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحسله .</li> <li>إلاطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)</li> </ul>
•		خلف
		" خلف خاص "
		١ - إعتبار الدين ممثلا لدائنه العادى فى الخصومة . إفادة الدائن من الحكم ، الصادر فيها لمصلحة المدين حجة على دائنــه فى حدود ما يتأثر بالحكم حق الضان للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طوفا فى الخصومة بنفسه الطعن فى الحكم الصادر فيها .
311	٣.	( الطَّعَنْ رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١١ )
701	٤٥	<ul> <li>حلول الخلف محل سلفه فى عقد التأمين على شىء معين</li> <li>بالذات . مناطه أن تنتقل إليه ملكية ذات الشىء المؤمن عليه.</li> <li>إلطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)</li> </ul>
1	ł	

		11/
	القاعدة	
		٣ ـ الأحرة المحددة بعقـد الإنجار الصادر من المالك
		اسابق حبة على المالك الحديد الاسترط أن يكون العقد تاريخ
		ثابت على النصرف الناقل لللكية . إ فاق المالك السابق   والمستاحر أناه الامتاد النانوي العقد على أحرة تشل عن الرجرة
		لفدونية . أرد . الزام الماك الجديد بهذه الأجرة مالم يثبت
		صورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ٢١ لسنة ١٩٤٧ ، م٢٢ ق٥٠
		. 1979 -im'
٤٨٤	^^	﴿ الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جاسة ٥/٥/١٩٨٢)
		ع ـــ النزام الخلف محقوق والنزامات السلم . شروطه .
		م ۱۶۹ مدنی .
1771	777	﴿ الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/١٢ ١٠ )
		و المالك الحديد الماكن على المالك الحديد .
		٠ ١٩٧٧/٤٩ . ٣
١٢،٠٥	77.7	﴿ الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٢/٢٢/٢٢ ،
		٣ ـــ ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء مجتمعين
		و أغلق هم المالم دون سواهم المادتان ۸۲۸،۸۲۷ مدني.
		•ؤداه . ۱ الطعن رقم ۹۰ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۲ )
۱۲۳۰	777	, ,
į		'' خلف عام '' إندماء المزسسات . أثره . إنقضاء شخصية المؤسسة
		إندماع المرسسات . الره . إنهضاء صحصيه الموسسه المديمة وخلافة المؤسسة الدائجة لها مما لها من حقوق وما طلبها
		من النزامات .
454	٦٤	﴿ الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )
- 1	1	

دستور ، دعوی

صفحة	القاعدة	
		( د )
		دستور . دعوی . دفوع
		دستور
		<ul> <li>١ - عدم جواز الحكم بالاخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الآجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا لاحكام الشريعة الإسلامية والدستور . عله ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر يحكم نهائى لتعاقه بالنظام العام .</li> </ul>
705	٤٦	( الطعن رقم ۱۷۰۶ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٢/٢/٢٨٢ )
<b>*</b>	ź۸	<ul> <li>۲ — الدفع بعدم دسته، بة القرانس.</li> <li>العام . لا يجوز للحكة أن تعرض له من تنقأ. نفسها .</li> <li>( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢) )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - متمادرة المبالغ مقابا عدم إقامة الدعوى الجنائيــة أو التنسازل عنها م ١٩ ق ٧١/٩٧ عدم دستوريتها . م ٢٩ من الدستور . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالتدلم . شرطه .</li> </ul>
٠٠٠	٩.	( الطمن رقم ۱۷۹۳ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٢ )
		دعوى
		أولا: إقامة الدعوى :
		اعتبار الاستثناف مرفوعا بمجــرد تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب.مادة .٢٣مرانعات . ترانى قيد الاستثناف إلىاليوم

صفحة	القاعدة	
		التالى . لا أثر له . القضاء سقوط الحق فى الاستثناف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيده فى السجل إلا فى اليوم التالى لانقضاء الميعاد . خطأ .
g=4.	٦٥	﴿ الطَّعَن رقم ٢١١ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩/٣/٣/١)
		ثانیا : إعلان الدعوی : ( راجع إعلان )
		ثالثاً : إنعقاد الخصومة :
		انعقاد الحصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة
		الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلابين أطراف أحياء وإلا كانت
ļ		الدعوى . الحصومة لا تنعقد إلا بين اطراف احياء وإلا كات معدومه لا ترتب اترا .
۸۰۷	122	*
۸٠٧	1 £ £	معدومه لا ترب انوا . ( الطعنان رقب العدد ، ۲۰۷۱ لسنة ٥١ ق ــ جلسـة
۸۰۷	1 & £	معدومه لا ترب انوا . ( الطعنان رقما ۲۰۷۵ ، ۲۰۷۳ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۲۹۲ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة (١٥٧)</li> <li>من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين لاجتماعى</li> <li>دفع شكلى موجه لإجراءات الحصومة ، عدم اعتبار مدفعا بعدم القبول</li> <li>ثما نصت عليه المادة د ١١٥ " من قانون المرافعات .</li> </ul>
14	۱۸۱	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ١٩٨٧ لَسَنَّةً ٥٢ قَ ــ جَلَسَةً ٢١/١١/١٩٨٢ )
		<ul> <li>٣ — دعوى منع النه. ض . وجوب رفعها خلال سنة</li> <li>من التعرض م ٩٩٠ مدنى . تخلف ذلك المحكمة من تلقاء</li> <li>نفسها أن تقضى بعدم قبولها .</li> </ul>
1.01	191	( الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )
		<ul> <li>ع — التعرض الذى ببيح لحائز للعقار وفع دعوى منسع التعرض ماهيته لا وجه لإشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدى كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميعاد السنة .</li> </ul>
1.01	141	( الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )
1.09	191	<ul> <li>استخلاص واقعة التعرض فىوضعاليدوعلم المدعى بها .</li> <li>من سلطة قاضى الموضوع مى كان إستخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ــ تة بع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد .</li> <li>أثره . أحتساب ميماد السنة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء</li> <li>بوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة</li> </ul>
1.09	191	( الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )

صفحة	القاعدة	
1707	***	<ul> <li>حدوى تثبیت ملکیة جزء من أعیان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قیام لجنة شئون الأوقاف بتقدیر وفرز حصة الخیرات فیها .علة ذلك . م ٢٥ ت٧٣ لسنة ١٩٥٩ بننظیم وزارة الأوقاف .</li> <li>( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ )</li> </ul>
		خامسا ﴿ الصِفة في لدعوى ''
4.1	٧٠	<ul> <li>۱ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . اقتصار الاستثناف على طلب الاخلاء . أثره . استناع النظر في الدفع .</li> <li>( الطعن رقم ۲۰۲۷ لسنة ٥٠ ق – جلسة ۲۹۸۲/۱/۱۳ )</li> <li>٢ – القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالغاء قرارات إخضاع أشحاص أو شركات أو مؤسسات لأحسكام الأمر العسكرى . ق السنة ١٩٥٠ أثر . ندال و فئا المار العسكرى .</li> </ul>
489	79	رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفةمدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضي إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ . ( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		<ul> <li>٣ - إسّهاء الحسيم إلى زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الحاضع للحراسة أمام الفضاء بصدور القوار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن اسراره في إدارة أمواله - بعد ذلك - لا يكسبه هذا الحق . صحيح .</li> </ul>
1 21	79	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّم ٣٩٠ لَسَنَّة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )

سنسه	القاعسة	
1 24	49	<ul> <li>غ - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والراقبين عن الاشخاص المشار إليهم فى الأمر العسكرى ع لسنة ١٩٥٦ . نيابة غانونية ، عدم جواز التحدى بالأحكام العامة الوكالة . علة ذلك .</li> <li>( الطمن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)</li> </ul>
		<ul> <li>مشيل الحافظ أو رئيس الوحدة المحلية لفروع الوزارات في المحافظات. م ٢٧ ق ٣٤ لسنة ١٩٧٩. قصره على ما نقل اختصاصه للوحــــدات المحلية دون ما تعلق بسلطة الاشراف دون التبعية . المحافط لإيمثل وحدات وزارة الداخلية محافظته . ملة ذلك .</li> </ul>
*11	171	( الطعن رقم ۲۲۲۰ لسئة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
~904	174	<ul> <li>ج مرفق الاسكان بالمحافظات . اعتباره من وحدات الحكم المحلى . عدم تمثيل و زير الاسكان والمرافق له أمام القضاء . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٢٢٩ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>اختصام الجهة الادارية الفائمة على شؤن التنظيم في شأن المنشأت الآيالة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه .</li> <li>م ٥ ق ٤٩ لسلمة المعمد . اختصامها في الطدن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للصلحة العامة . صحيح في الفانون . م ٥ ، ٧٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</li> </ul>
470	۱۷٤	( الطعن رقم ۲۳۳ لسنة ۰۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸ ) ٨ ـ مجمع البحوث الاسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب
4		الصفة في تمثيله في التفاضي. م ٨ ق ١٠٣ لسنه ١٩٦١ . ( الطمن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/)
1117	1,1	

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٩ – الدفع بعدم قبول الدعوى الفعها على غير ذى صفة .</li> <li>جواز إبداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . م ١١٥ مرافعات .</li> </ul>
1117	7.7	﴿ الطَّعَن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/١٢/١٢/١)
		سادسا : قيمة الدعوى :
j		١ ـــ إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة
		الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة الفيمة . أثره . اعتبارها
		زائدة عن النصابالإنتهائى للمحكمة الابتدائية . جواز استثناف الحكم الصادر مها .
71	١٦	﴿ الطُّعَن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ١٩/٢/١/١١ )
		<ul> <li>لا نصاب الاستثناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام عكمة أول درجة وفقا لطلبات المسدعى الأخسيرة .</li> <li>المادتان ٢٢٣ ، ٢٠٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا . عدم احتسامها عند تقديرضهاب الاستثناف . شرطه . رفع الدعوى بطلب واحسد و إقرار الحصم ببعص المطلوب منه . تقدير قيمتها في الاستثناف بقيمة المطلوب كله .</li> </ul>
199	۳٦	﴿ الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١/٢٨ )
		<ul> <li>٣ نهائية الاحسكام الصادرة من الحاكم الابتدائية فى الدعاوى الى لاتجاوز قيمتها ٢٠٠ ج ١٤ مرافعات قبل تمديلها ق ١٩٠ لسنة ١٩٥٠ . مناطها . أن تكون مما نختص به تلك الحاكم لم استثناءا من قواعد العامة فى الاختصاص النوعى أو القيمى .</li> </ul>
• • • •	۹۱	( الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۰/٥/۲۰ )

مفحة	<b>24</b> 61a	
<b>*</b> ***	14.	<ul> <li>على عبن خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا على عبن خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقد الاختصاص بنظرها للحكمة الابتدائية ، و يجوز الطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .</li> <li>( الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )</li> </ul>
		(سابعا) سهب الدعوى : ١ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو الجحــج القانونية .
111	44	( الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق. ـ جلسة ٢٦٪ / / ١٩٨٢ )
14.1	٣	<ul> <li>۲ سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو الحجــــج المقانونية .</li> <li>( الطمن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيشة عامة ، جلسة ( ١٩٨٢/١٢/٢)</li></ul>
		<ul> <li>٣ – الاستثناف . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية فى حدود الطلبات التى فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طال لم يتم النازل عنها . م ٢٣٢ مرافعات . وجوب ترتيب هذا الأثر . لا يحول دون تصدى حكمة الاستثناف للأسباب التى لم تفصل فيها محكمة أول درجة . علمة ذلك .</li> </ul>
17.1	٣	( الطعن رقم ۱۸۰٦ لسنة ۵۱ ق « هيئــة عامة » ــ جلسة ١٨٠٢ )

0,5		
- صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>إ سالسباب التي نج ز طلب إخلاء العين المؤجرة . المادة ١٨ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديد اللوقائع التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء .</li> <li>( الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيشة عامة » _ جلسة ( الطعن رقم ١٩٨٢/١٢)</li></ul>
17.1	7	<ul> <li>استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب.</li> <li>القضاء بالاخلاء على سند من احدها دون التعرض للأسباب الأخرى . استثناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكة الاستثناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التسك بها .</li> </ul>
14.1	٣	( الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « ميثة عامة : ـ جلسة ١٩٠٦ / ١٩٨٢ )
	•	٣ - إقامة المؤجرة دعواها بالاخلاء للتأجير من الباطن ولسفين آخرين . القضاء بالاخلاء لثبوت السبب الاول دون التمرض للسفين الآخرين . إلغاء الحكم من الحكمة الاستثنافية لاتنفاء واقعة الناجير من الباطن دون أن تعرض لبانى أسباب الاخلاء رغم عسدم التنازر عنها . خطأ في انقانون .
17001	٣	( الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة ، ـ جلسة ١٩٠٢/٢٢ )
		أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخرة . المادتان ٢٢٣ ، ٢٥٥ مرافعات . الطلبات غير المننازع عليها والمبالغ الممروضة

صفحة	القاعدة	
		عرضا فعليا . عدم احتسامها عند تقدير نصاب الاستثناف . شرطه . وفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطاوب منه . تقدير قيمتها في الاستثناف بتيمة المطاب كله.
199	44	( الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١/١٩٨٢)
771	٤٧	<ul> <li>٢ تطبيق القانون على وجهه الصحيح. واجب على القاضى</li> <li>دون طلب من الحصوم .</li> <li>( الطعن دقم ١٣٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>طلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ</li> <li>العقد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح. دفع موضوعى فى الدعوى</li> <li>و ليس طلبا عارضا . علمة ذلك .</li> </ul>
۲۲٥	1.7	( الطعن رقم ۱۶۳۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ )
		<ul> <li>ع طلب الحكم بصحة بيع الهين المؤجرة أمام المحكة الاجدائية. طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الابجار الأصلى أمام محكة الاستثناف. الحكم باعتبارهما طلبا واحدا. (خطأ. علمة ذلك.</li> </ul>
771	٦٧	( الطعن رقم ۱۷۲ نسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ )
		" طلب التأجيل . طلب وقف الدعوى "  ا حلو لائمة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات مما يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحمكم .
و- ٦	70	﴿ الطَّعَنْ رقم ٤ لسَّنَة ١٥ ق جلسَّة ١٩٨٢/٣/١٦ )
1	1	•

-	القاعد	_
		<ul> <li>إعادة المدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحكم المستأنف. من سلطة قاضى الموضوع.</li> </ul>
٣٠٦	٥٦	﴿ الطَّعَنْ رقم ٤ لسـنة ١٥ ق جلسـة ١٩٨٢/٣/١٩٨١ )
9.0	170	<ul> <li>حدم التزام المحكة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى</li> <li>تبين لها أن الدعوى مستوفاه . أثره . رفض طلب التأجيل .</li> <li>لا يعد إبداء لدأى مسبقا في الدعوى .</li> <li>لا المعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)</li> </ul>
		<ul> <li>ع – طلب مقابل الانتفاع عن العين المبيعة . استقلاله عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .</li> </ul>
1.49	4.4	( الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/١١/٢٩١)
14.1		<ul> <li>الطلب . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه .</li> <li>الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة ، _ جلسية ١٩٥٧ / ١٩٨٢ )</li></ul>
11 - 1	7	ود الطلبات الختامية » :
		<ul> <li>التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض .</li> <li>قسيان يتقاسمان تنفيذ الترام المدين . جواز الجمع بينهما .</li> <li>إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .</li> </ul>
۸۷.	1 18	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٥/٢/٦/١٩ )

	,	دهوی
صفحة	القاعدة	
		٧ — طلب الطاعنة إزام المطعون عليهم بتعويضها من عياء استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض . لا التزام في جانهم استحال تنفيذه عينا . مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثنائي بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبو لها . م ٢٣٥ مرافعات . صحيح .
٧٨٦	١٤	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )
		( تاسعاً ) الحصوم في الدعوى .
		<ul> <li>الاختصام إلى القضاء . أمر متعلق بوظيقة السلطة القضائية. قبول الطعن بالنقض. شرطه. أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .</li> </ul>
٧٥	۱۷	( الطعن وقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١١ )
		<ul> <li>استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة</li> <li>وفي الطعن في ا +كم الصادر فيها .</li> </ul>
287	۸۰	( الطعن رقم ۷۱۶ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٩ )
		٣ – اختصاء أحد المطعون عليهم أمام محكمة الإستثناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوفه من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه شيء ما . إقامة الطمن علي أسباب لا تتعلق به . أثره . عدم قبول اختصامه في الطعن بالنقض .
1.4.	144	( الطمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/١٩ )

صفحة	القاعدة	
		مرتدخل النيابة في الدعوى، :
		<ul> <li>اغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر .</li> <li>بطلان نسبي . هدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمه النقض .</li> </ul>
777	17.	( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
		<ul> <li>۲ البطلان الناشىء عن عدم اخبار النيابة العامة بالدعارى الخاصة بالقصر . نسي . عدم جواز التحدى به الأول مرة أمام محكة النقض .</li> </ul>
٨٥٤	100	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩٨٢/٦/٣٠ )
		<ul> <li>س منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المما كم الشرعية.</li> <li>وجوب تدخل النيابة العامة فيها ولو في دعوى مدنية أثيرت فيها إحدى هذه المسائل.</li> </ul>
1.51	1 12	( الطعن رقم ۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥ )
-		خ طلب الحكم بصحة ونفاذعتد سع قطعة أرض آلت الملكمة فيها للبائعين عن طريق الاستحقاق في وقف أهل يوجد فيه نصيب خيرات. عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنسائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه. أثر ذلك. عدم وجوب تدخل النيابة العامة في هذا النزاع.
1-8	1 1 1 1 1	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٥/١١/٢٩ )

منفحة	القاعدة	
_		( عاشرا ) نظر الدعوى :
٨٥	14	<ul> <li>الحكة الاستثنافي . لا يطرح عليها من الطلبات الموضوعية التي فصلت فيها محكة أول درجة إلا ما رفع عنه الاستثنافي فقط . م ٧٧٧ مرافعات تضمن الحمكم قضاء مختلطا لصالح وضد أحد الخصوم عدم استثنافي الحمكم من هذا الحصم . مؤداه صيرورة ماقضي به لـصالح الخصم الآخر نهائيا . مثال في إيجار .</li> <li>( الطمن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)</li> </ul>
		<ul> <li>الدعوى بطلب عدم تعرض الزوجة فى أمور الزوجية موجب عقد زواج معين . اتساع نطاقها لبحث ما إذا كانت عقدة الدخاح بينهما فى زواج سابق قد انحلت عند عقد الزواج الثانى أم كانت قائمة وقت إبراء وأثر ذلك .</li> </ul>
۲٠٦	٣٧	( الطعن رقم ۳۰ لسـنة ۵۰ ق د أحوال شخصـية ، ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		<ul> <li>٣ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين - فى دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع مى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .</li> </ul>
721	ازع ا	( الطعن رقم ۳۵۹ لسنة ٤٧ ق ـجلسـة ١٩٨٢/٢/٢٩٨١ )
		<ul> <li>ع - وجوب فصل الحكة في المسألة الأولية اللازمة للحكم</li> <li>في موضوع الدعوى طالماً أنها تدخل في اختصاصها . لايغير</li> <li>من ذلك سبق وفع دعوى أخرى للمسألة الأولية أمام ذات</li> <li>الدائرة أو دائرة أخرى .</li> </ul>
٥٨١	1.0	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٨١ )

ری	-	,
صفط	القاعدة	
		<ul> <li>م- احتجاج الحصوم أو محاجتهم بما انخذ في الدعوى من إحراءات للاثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إقسرارات أو أبدوه من دفوع ودفاع شفاهةبالجلسة . شرطه . أن تكون واردة في محضر الجلسة ومدونة بواسطة الكاسب مثال .</li> </ul>
111	۱۳۸	﴿ الطُّعَنْ رَقَّم ٢٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسنة ١٩٨٢/٦/١٩٨١ )
		<ul> <li>النزام المحكمة الحسال إليها الدعوى منظرها اثره</li> <li>ما تم صحيح من إحراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا . على المحكمة</li> <li>الحسال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت .</li> </ul>
1.14	187	( الطعن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢١ )
		<ul> <li>حاوى الاحوال الشخصية وجوب نظرها بجلسة سرية انعقاد إحدى الحلسات في علاية لا يخبل بمبدأ السرية طلك لم يترافع فيها الطرفان .</li> </ul>
477.	77.	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ١٥ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢١/١٢/٢١ )
•		(حادی عشر ) تکییف الدعوی
•		<ul> <li>عكمة الموضوع غير مقيدة فى تكييف الدعوى بوصف الحصوم لها . إلتزامها بالتكييف القانونى الصحيع .</li> </ul>
<b>4</b> /\7	12.	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )
		<ul> <li>٢ - ليحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانونى الصحيح .</li> </ul>
4 • 4 4	111	( الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )

القاعدة	
	( ثانی عشر) مسائل تعترض سیر الحصومة .
	وو إنقطاع سير الخصومة "
	<ul> <li>١ - انقطاع سير الخصومة . أثره . وقف جميع مواعيد</li> <li>المرافعات . مثال .</li> </ul>
٦٤	﴿ الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٩٨٢/٣/٣٠ )
	<ul> <li>الاستحقاق الواجب فى الوقف لـورثة الواقف الموجودين وقت وفاته . م ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٣ . المحروم من الاستحقاق . حقه فى رفع دعوى مطالبة خلال سنة بن شمسيتين من تاريخ موت الواقف بشرط التمكن وعدم العذر</li> </ul>
	الشرعى . تقدير قيام العذر . متروك لمحكمة الموضوع .
٤٩	( الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٣/٢/٢٨٢)
78	<ul> <li>٣ - الميعاد المحدد للاعتراض على قائمة شروط البيع لايلتزم</li> <li>به إلا من أخبر بإيداعها . عدم الاخبار . أثره . اعتبار</li> <li>من لم يخبر من الغير يجوز تدخله عند نظر الاعتراض .</li> <li>إ الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)</li> </ul>
	<sup>دو</sup> وقف الدعوى "
	وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩م/أفعات . جوازى للحكة حسبا ستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها .
۱۷۸	﴿ الطَّمَن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢١ /١١ / ١٩٨٢ )
	45

صفحة	القاعدة	
		° ترك الخصومة والتنازل عنها "
		<ul> <li>التنازل عن الخصومة أو تركها . شرطه . ألا يكون مقرونا بشرط يفيد التمسك بالخصومة أو بأثر من آثارها .</li> <li>مثال لتنازل مشروط .</li> </ul>
4.0	١٦٥	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٢٦٦ لُسنَةً ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ )
		<ul> <li>النزول عن الحق فالاخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . إشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبوقا بإداء ترك الحصومة . خطأ . علمة ذلك .</li> </ul>
۸۹۷	١٦٤	( الطعن رقم ۱۵۷۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۱ )
		<ul> <li>سالنزول عن الحق في الاخذ بالشفعة . جواز أن يكون</li> <li>صريحا أو ضمنيا . إستخلاص النزول الضمني من سلطة محكمة</li> <li>الموضوع مني كان سائغا مستمدا مما له أصله بالاوراق .</li> </ul>
<b>11</b>	١٦٤	﴿ الطُّعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١١ )
		<ul> <li>النزول الضمى . ماهيته . مساومة الشفيع للشترى .</li> <li>بيع العقار له أو مقاشمته فيه أو إشراكه في جزء منه . مفاده .</li> <li>وضائه بالمشترى مالكا وإسقاط حقه في أخذه الشفعة .</li> </ul>
۸۹۷	178	( الطعن رقم ۱٤٧٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)

صفحة	القاعدة	
		( ثالث عشر) إغفال الفصل في الطلبات :
<b>"</b> 0 <i>[ [</i>	۲۰۸	إغفال المحمدة الفصل في بعص الطلبات. علاح ذلك الرجوع الى ذات المحمدة لتستدرك ما فاتها . م ١٩٣٣ مرافعات . شرطه. أن يكون الطلب الدى اغفلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعيسة لاختصاصها بالطلبات الأحرى التى فصلت فيها . ( الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		(رابع عشر) بعض أنواخ الدعاوى : دو دعوى إثبات النسب ''
<b>የ</b> የ	۰۷	دعوى إئبات النسب وصحتها . يكنفي لسماعها في المذهب الحنفي . وجود عقد زواج استوفي أركابه وسائر شروط صحنه شرعا سواء وثق رسميا أو أئبت بحرر عرفي أو كان غير مكتوب . ( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق د احوال شخصية ، ريسيا
		' <sup>د</sup> دعوى الايجار ودعوى الزوجية ''
		الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار باعتبار أن الشاغلة للعين المتوجرة ليست زوجة لمستأجرها الاصلى الذي تركيها . دعوى متميزة عن دعوى از وجية التي عنتها المسادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الايجار عملا بالمسادة ٢٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٥ . لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية .
7201	4/	( الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨)

مفحة	القاعدة	
-		
		" دعوى ال <b>ضما</b> ن "
		<ul> <li>دعوى الضمان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة</li> <li>عامة . قضاء محكة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر</li> </ul>
		الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكم .
		م ١١٠ مرافعات .
۱۳٦	77	ر الطعن رقم ٦١٥ لسـنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
		٧ - دعوى الضما المقامة بين شركة قطاع عاموهيئة عامة.
		اختصاصهيئات التحكيم دون غيرها بها . ق ٢٠ لسنة ١٩٧١.
		وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم .
۱۳٦	77	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمْ ١٩٨٥ لسَّنَّةً ٤٨ ق _ جُلَّسَةً ١٩٨٢/١/١٨٨ )
		<sup>در</sup> دعوى التعويض "
		١ – ححية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور
		أعل المتبوع والتابع لارأمهما بالتضامن بالتعويض . اختلافها
		خصوما وسبباً عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على
		التابع عند وفائه للمضرور .
۱۰۷	۲۱	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ١٧٨ لَسَنَّةً ٤١ قَ _ جَلْسَةً ١٩٨٢/١/١٤ ﴾
		<ul> <li>۲ — تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط</li> <li>ا لحق في إبطال العقد لحسوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما</li> <li>ف قواعده وشروطه .</li> </ul>
17.	٣.	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٦٥ لَسَنَّةً ٤٨ قَ لَـ جَلَسَةً ٢١/١/٢١ )
		<ul> <li>حدور قرار المحافظ باصمادخطوط التنظيم . ١٢٥ ق.٥٥ السنة ٢٦ . أثره . منع إحراء أعمال البناء أو التعلية في الإحراء</li> </ul>

منفحة	القاعدة	
44)	:· 1£1	البارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق فى التعويض إذا تحقق موجبه • ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ )
<b>¥4)</b>	121	<ul> <li>ع — التعويض عن زع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجماءات التي أوجب القانون عليها إسباعها لتقدير التعويض .</li> <li>( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) )</li> </ul>
		<sup>دو</sup> دعوى التطليق ودعوى الطاعة "
ort	44	اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق موضوعا وسببا. النشوز لا يعد مانعا من نظىر دعوى التطليق . التفات محكة الموضوع عن دلالة حكم الطاعة فى دعوى التطليق . لاخطأ لا الطبق وقم ٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥٢/١٥
		" الدعوى غير المباشرة " الدعوى غير المباشرة ، للدائن استعال حق مدينه في صورة الدعوى مبتدأة أو طعن في حكم ، شرطه ، أن يكون مباشر الإجراءات دائنا بأن يستعمل الحق باسمه ، مشال في إيجار من الباطن
The Property of the Park of th	1.4	( الطعن رقم 800 لسنة ٥١ ق – جلسة ٢٧/٥/١٩٨١ ) " دعوى عدم نفاذ النصرف " ١ – طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش – تواطؤ – من المدين . م ٢٣٨ مدنى . إثبات الغش . كيفيته • محكمة

مسلحة	القاعدة	
۰۰۸	٩٢	الموضوع لها استنتاج وجوده . لارقابة لمحكة النقض علمها فى ذلك متى كان استخلاصها سائغا . ﴿ الطّعن رقم ٦٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ )
		<ul> <li>٢ - إنبات الدائن إعسار مدينه. القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدنى . مؤداها . محكة الموضوع لها تقدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب إعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكة النقض مادام إستخلاصها سائف .</li> </ul>
۸۰۵	17	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٣/٥/١٩٨٢ )
		٣ — الدعوى البوليصية . ماهيتها . دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضرارا بدائمنه . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحا وتائما بين عاقديه .
٥٠٨	٩٢	( الطعن رقم ألَّ لسنة ٩٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٢ )
1.14	147	"دعوی منع التعرض"  ۱ میعادالسنة المحددة رفع دعوی منع التعرض ۱۹۹۰ مدیی میعاد سقوطها أثره و رفع الدعوی خلاله أمام محکمة غیر مختصة بخنر فی تسقق الشرط الذی یتر قف علیه قبو لها . علة ذلك .  ۱ الطعن رقم ۱۷ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱ ۲ ستند فیه ۲ - القرار الإداری ماهیته . الإحراء الذی لا یستند فیه مسدره إلی قانون أو قرار اداری نخوله سلطة القیام به هو عمل مدی . اختصاص القضاء العادی منظر دعوی منع التعرض والتعویض علی أساسه .
1117	7+7	( الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )

مفحة	القاعدة	
		" دعوى البيوع "
		دعوى البيوع . إختصاص قاضى التنفيذ بنظرها سريان قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية فى شأنها . م ٣٧٤ مرافعات (مثال فى وقف الدعوى واعتبارها كان/متكن،
1727	440	﴿ الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١٢ )
		" دعوى تثبيت الملكية "
		دعوى تثبيت ملكية جرء من أعيان الوقف ، عدم جواز وفعها قبل قبام لحنة شئون الاوقاف متقدير وفرز حصة الحيرات فيها . علة ذلك ، م ٢ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .
1707	<b>7</b> 77	﴿ الطَّعَنُّ رَقَّمُ ١٧٢ لَسَنَّةً ٤٩ قَ ـ جَلَّسَةً ٢٨/١٢/٢٨ )
		<sup>25</sup> مسائل متنوعة "
		<ul> <li>١ اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالية بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحربية .</li> <li>علمة ذلك .</li> </ul>
۲۰۰۲	١٩٠	( الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )
		<ul> <li>٢ ـــ الإجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون ٩٠ سنة ٩٠ من الختصاص</li> <li>المحاكم العادية سنظـــ دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
1.07	14.	﴿ الطَّعَنَّ وَمْ ٢٤٢ لُسِنَةً ٤٩ ق _ جلسةً ٢٨/١١/٢٨٨ )

صفحة	القاعدة	
1117	7.7	<ul> <li>٣ - مجمع البحوت الإسلامية . واجباله . متابعة ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والا فواد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .</li> <li>( الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ عالم ١٩٨٢ )</li> </ul>
4114	7.7	<ul> <li>ځلس الوزراء . اختصاصه باصدار قرارات منع تداول المطبوعات التي تنعرض للائديان تعرضا من شأنه ٦٠کدير السلم العام . م ٣٠٠ق ٥٠٠ لسنة ١٩٣٦</li> <li>لطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٣٨)</li> </ul>
.,,		
		دفوع
		دووع ١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستثناف على طلب الإخلاء . أثره . إمتناع النظر في الدفع .
4.1	Υ.	<ul> <li>١ – الدفع بعدم قبول الدعوى الانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار االاستئناف على طلب الاخلاء . أثره .</li> </ul>
•		<ul> <li>الدنع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستثناف على طلب الاخلاء . أثره . إمتناع النظر فى الدفع .</li> <li>الطعن وقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق – جلسة ٢٩٨٢/١/١٣ )</li> <li>الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها .</li> </ul>
1-1	<b>έ</b> Λ	<ul> <li>الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستئناف على طلب الإخلام . أثره . إمتناع النظر في الدفع .</li> <li>الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )</li> <li>الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام</li> </ul>

منفحة	القاعدة	
		الدفع بالتقادم.
		<ul> <li>التقادم المسقط. وجوب التسك به أمام محكمة الموضوع.</li> <li>عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
777	111	( الطعن رقم ۸۸٪ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/٦/۳ )
1.04	141	<ul> <li>۲ ـــ الدفع بالتقادم أو بانقطاءه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . أثره . وجوب النمسك به .</li> <li>&lt; الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨)</li> </ul>
		<ul> <li>ستخلاص النزول، الضمنى عن الدفوع الشكلية من اطلاقات محكة الموضوع . طلب تأجيل الدعوى لتقـــديم</li> <li>مستندات . لا يعد نزولا عن الدفع الشكلى . عدم وجوب إبداء التمسك بالدفع بكل جاسة طالماً أبدى صحيحا .</li> </ul>
411	171	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمُ ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		الدفع بمدم القبول
* * * * *		ا – مجمع البحوث الاسلامية. شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيله في التقاضي . م ٨ ق ١٠ السة ١٩٦١ .
1111	7.7	<ul> <li>( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/٥</li> <li>۲ ـ الدفع بعدم قبول الدءوى لرفعها على غير ذى صفة .</li> </ul>
		جوار إبداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . م ١١٥ مرافعات .
111.	7.7	( الطعن رقم ۲۰۱۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)
	•	•

سفحة	القاعدة	
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميماد القانوني. دفع شكلي غير متعاد بالنظامالعام ، م ٧ مرافعات قبل تمديلها بالقانون ٧٥ اسنة ٢٠ ، ١٩ ، أثر ذلك . وجوب إبدائه قبل الشكلم في الموضوع . بقاء هذا الدفع قائما ما لم ينزل عنه المتسك به صراحة أو ضمنا .
9 2 1	141	( الطعن رقم ۷۰۷ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانونى غير متعلق بالنظام العـــام . ليس لغير من شرع له التسك به ولوكان الموضوع غير قابل لاتجرئة. نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير مقبول علمة ذلك
1.4.	144	﴿ الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
		( د )
		رهن ∙ ريم -
		رهن
		<ul> <li>١ - نزول الراهن للدائن المرتهن عن العقار المرهون .</li> <li>إعتباره بيعا . شرطه .</li> </ul>
٤١٣	٧٤	( الطعن رقم ١٣٤٤ لسينة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ )
		ود رهن السفينة ،
		<ul> <li>السفينة ١ عريفها . شرط خضوعها القانون البحرى.</li> <li>صلاحيتها الملاحة . فقد السفينة صلاحيتها اللاحة أو صيرورتها</li> </ul>

١	
القاعدة	
1.7	حطاماً . مؤداه . خووجها عن نطاق الفانون البحرى . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥ لسنة ٥٦ الخاص محقوق الامتياز والرهون البحرى . ( الطعن رقم ١٩٨٢/٥/٢٤ )
	<ul> <li>٣ - إجراءات حجز السفينة و بيعها . خضوعهالا حكام الفانون البيحرى. المواد - ١ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية في حجز المنقول و بيعه دون القانون البحرى .</li> </ul>
1.7	( الطعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٤٠ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢ )
	ريع .
	للشريك على الشيوع حتى المطالبة بريم حصته من الشركاء الآخرين الذن يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه و هذه الزيادة .
147	( الطعن رقم ۱۷۲۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/ ١/١٩٨٢)
	(ش)
	شركات . شفعة . شيوع . شهر عقارى
	شركات
	الشريك المنضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أحرا . تأمير الشركة . أثره ، إغفال الحكم بحث علاقة الشريك بالشركة
	۱۰۲

مفحة	القاعدة	
		بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته فى شيء من الأرباح باعتبارها أحر . قصور .
4.1	٦,	( الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق ـجلسة ١٩٨٢/٤/ )
		عمل <sup>وو</sup> علاقة العمل <sup>،، وو</sup> أجر <sup>،،</sup> . شركات .
		<ul> <li>١ — الشريك المتضامن وعلاقته بالشركة ، البست ولاقة عمل .</li> <li>ما يأخذه مقابل عمله حصة من الربح وايست أجرا .</li> </ul>
9175	۲۰۳	( الطعن رقم ۱۵ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٦ )
		<ul> <li>ح تكوين أو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية</li> <li>لمن تتوافر شروطها بالنسبة له . علة ذلك .</li> </ul>
9779	772	﴿ الطَّعَنُّ رقم ٢٥٤ لســنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/١٢/
		<ul> <li>٣ — الشريك الموصى فى شركة التوصية . ايس تاجرا .</li> <li>إشتراكه فى تكوين الشركة أو اقتضائه نصيبه فى أرباحها أو فى ناتج تصفيتها . عدم إعتباره عملا تجاريا .</li> </ul>
3759	778	( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٣/١٢/١٣ )
		ä.å.
		حقالأخذ بالشفعة فىالأراضى الزراءيـــة بسبب الحوار . شرطه . ملاصقة أرض الحمار للأرض المبيعة من جهتين . مجاورة الحار للأرض المبيعة بقطعتين منفصلتين يملك كل منهما فى إحدى جهات هذه الأرض . لا يبيح له الأخذ بالشفعة علة ذلك .
474		( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥١ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٢ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>حلول الشفيع محل المشترى ف حقوقه والتزاماته . مه ١٤٥ مدنى . مفاده . نحمل البائع دون المشترى فى مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .</li> </ul>
٣٠١	٠.	( الطعن رقم ۲۵ه لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۱)
۰۷۲	1. "	<ul> <li>٣ - للشفيع الاستغناء عن إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة</li> <li>رفع الدعوى رأسا على كل من البائع والمشترى . شرط ذلك .</li> <li>إعلان صحيفة الدعوى خلال نحمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار</li> <li>وقوع البيع . عالة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٧/ ١٩٨٢ )</li> </ul>
		غ - بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة . للشفيع أن شفع ق أى من هذه البيوع طلماً بقيت الملكية البائع . إنتقالها إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبل سحيل إعلان الرغبة . أثره . عدم قبول طلب الشفعة . علة ذلك . إدعاء الشفيع صورية ذلك العقد المسجل . وجوب اختصام حميع المشترين فيه و إلا كانت دعواه غير مقبولة .
1774	777	( الطمن رقم ۱۲۰۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/١٢)
1.44	١٨٧	<ul> <li>مل الشفيع بالبيع لايعتبر ثابتا إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أوالمشترى لا إلزام على الشفيع إعلان رغبته إلا بعد ذلك الإنذار ( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>۳ — الشفيع . وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبل مشترى العقار دون اعتداد بالبيع الصادر منه الآخر طالما كان البيع فى تاريخ تال لنسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة م ١٤٧٥ مدنى</li> </ul>
۸۲۷	1 2 9	الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٦٨٢١)

: <b>-</b> V
V
لأول مرة الطعن رق
II — A
( الطعن ر
ہ ۔ اا البیع أو با النزول أثنا علة ذلك
( الطعن ر
- ١٠ صريحا أو الموضوع ( الطعن ا
- ۱۱ بيع العقار رضائه بالم
( الطعن ا
14- م في الشفعا أو المشترء عن الإنذا إ الطعن

صفحة	القاعدة	
-		
		شیوع ۱ – بیع الشریك حصته فی الملك الشائع بعدرفع دعوی
		القسمة وقيام المشرّى بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء إجراءات القسمة . اثره . عدم اعتبار البائع ممثلا للمشترى في دعوى القسمة .
179	۳۱	( الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )
		<ul> <li>٢ - الحسكم بإيفاع بيسع العقار . الانتقل به الملكية</li> <li>إلا بتسجيله المشترى لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل</li> <li>تسجيل حسكم إيقاع البيع أو قبل الناريخ الذي يرتد إليه</li> </ul>
;		تسجبله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشترى ولو كان متواطئا مع البائع . علمة ذلك .
471	71	( الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )
۳۷۱	٦٧	<ul> <li>٣ - إدارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين . أثره اعتباره وكيلا عنهم (مثال في إيجار) .</li> <li>( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)</li> </ul>
٨٧.	109	<ul> <li>ع- بیج الشر یك المشتاع لحزء من العقار الشائع، لیس لاشتری طلب شبیت ملکیته لحسداً المبیع قبل إجراء القسمة ووقوعه فی نصیب البائع له ولو كان عقده مسجلا م ۲/۸۳۰ مدنی ( الطعن رقم ۲۳۸۲ السنة ٥١ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/٤)</li> </ul>
		<ul> <li>مــ الشريك على الشبوع حق المطالبة بريع حصته من النبركاء</li> <li>لآخرين الذين يضعون اليد على مايزيد عن حصتهم ، كل</li> <li>بقدر نصبه قى هذه الزيادة .</li> </ul>
۹ <b>٩٠</b>	۱۷۸	( الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١ )

مسفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٢ - ورثة المنتفع بأرض الاصلاح الزراعى. بقاؤهم منتفعين ينصبتهم في الأرض على الشيوع حتى يستم أيلواتها إلى المستحق منهم انفاقا أوقضاء . المادنان ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧ تسنة ٩٥٢ .</li> </ul>
44.	۱۷۸	إ الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٨١)
١٢٣٥	***	<ul> <li>٧ - سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الحديد .</li> <li>٣٠ • ١٩٧٧/١٠ . شرطه .</li> <li>١ الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ )</li> </ul>
		<ul> <li>۸ - شبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء مجتمعين أو لأغلبيتهم المطلقة دون سواهم . المادتان ۸۲۷ ، ۸۲۸ مدنی .</li> <li>مؤداه .ا</li> </ul>
۱۲۳۵	777	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمَ ٩٠ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ــ جَلَسَةً ١٩٨٢/١٢/٢٢ )
		شهر عقاری
		<ul> <li>إ - المسلكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بن المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للمقار - الذي الم يسجل - له حق التنفيذ على العقار . علم ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .</li> </ul>
۰۹۵	.	( الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۶/٥/۲۶ )
		<ul> <li>المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل أول بنابر</li> <li>المنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدوت قبل هذا التاريخ عدم</li> </ul>

7 .		1
منعه	القاعدة	•
		مريانأحكام قانون الشهر العقارى عليها ، م ؛ه من القانون الله كور .
897	٣٥	﴿ الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١/٢٦ )
		راجع أيضا " تسجيل " .
1		الوكالة المستترة . نطاقها . سجيل البيع الصادر للوكيل
		المسخو . أثره . نقل الملكية من الغير للوكل المستتر مباشرة في العلاقة بين الوكيل والموكل .
797	١٧٢	ر الطعن رقم ۱۶۳۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )
		التسجيل نظام شخصي بجرى وفقا للا سماءلا بحسب العقارات _
	1	لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام
. 3		مصلحة الشهر العقارى بجث أصل الملكية أو الحق العيني يم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها.
Ì		إحراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لامسئولية .
ALV	107	( الطعن رقم ۱۱۰۷ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠ )
ĺ	- 1	إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة . تمامه
		يمجردالوفاة . عدم شهر حقالإرث. حراؤه . منع شهر تصرف
	- 1	الوارث في حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦
*///	7.1	﴿ الطَّمَنُ رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/١٢/١٢٨١ )
1		( ص )
		صورية
		١ – الأحرةالمحددة بعقدالإيجار الصادر من المالكالسابق
7		حجة على المالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد تاريخ

صفحة	الناءمة	
		·
		ثابت سابق على التصرف الناقل لللكية . إتفاق المالك السابق
		والمستأحر أثناء الامتداد الفانونى للعقد على أحرة تقل عن الاجرة
		مُقَانُونَيةً . أَرُه . إلزام المالك الجديد بهذه الأبحرة مالم مثبت
		صورية هذا الانفاق . م١٢ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ -
<b>έ</b> Λέ	۸۸	( الطعن رقم ۲۲۱ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٥/٥/١٩٨٢ )
		٢ — طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر
		وصية طعن بالصورية النسبية . عـــدم جواز إثباته
		إلا بالكتابة .
ለሦለ	101	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمَ ٧٣١ لُسَـنَةً ٤٩ ق _ جلسـةً ٢٧/٢/١٩٨٢)
		٣ – عدم ذكر سبب الائتزام في العقد افتراض أن للعقد
		سه بالمشروعا، للدين إثبات عكس ذلك سبب الالتزام المذكو
		في العقد اعتباره السبب الحقيق إثبات المدين صوريته.
		أثره . نَقَلَعْبِ، إثبات السبب الحقيق ومشروعيته إلى الدائن
		۱۱۷ مرنی .
110	171	الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ )
		(ض )
		51 .
		خرائب
		(أولاً ، الضريبة العامة على الإيراد :
		١ مبلغ الإعفاء المقرر للاعباء المالية في ضريبة على
		أنمرتبات . م ٦٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدلة
	1	1

صفحة	القاعدة	·
		بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . استبعاده من وعاء الضريبة العامة على الايراد
		عــلة ذلك . الإيراد الذى لا يخضع لضريبــة نوعيــــة لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الإيراد .
٤٤٩	۸۱	( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )
		( ثانيا ) الضريبة على القيم المنقولة :
		خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المصدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .
۲۷٥	١٠٤	﴿ الطَّمَنُ وَقَمْ ١٩٥٩ لَسَنَةً ٤٩ قَ _ جِلْسَةً ٢٤/٥/٢٨٢ )
		( ثالثا ) ضريبة التركات .
		<ul> <li>ا - طعن الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة.</li> <li>اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها .</li> <li>وحدة التركة واستغلالها .</li> </ul>
١٣٢	70	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
		۲ – طلب الوارث استرداد مادفعه من ضريبة التركات
		استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له. الالتجاء إلى
		القضاء مباشرة – ودون سابق عرض النزاع على لحنـــة الطعن – بغية استرداد مادفع بغير وجه . صيح - علة ذلك .
۸۷۲	101	( الطعن رقم ۱۰۸۱ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)
l	l	

صفحة	القاعدة	
		(رابعا) الطعن الضريبي .
		الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . أثره . إنهاء المنازعة في القرار وحسم الحصومة الأصلية أمام المحكة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافى التركة إسداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
177	1 40	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢ )
		( خامسا ) ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
		الإعفاء المفرر للجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية • م 7/1 من القانون رقم 1۲۸ لسنة ١٩٥٧ نشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب • شرطه • أجور العاملين بها . حروجها من نطاق الإعفاء •
ጓለዩ	171	( الطعن رقم ۱۰۳۰ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
		(سادسا) مسائل متنوعة •
۵۷۲	١٠٤	<ul> <li>١ - خضوع كافة أنواع الفوائد للضرية سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالفانون ٣٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>حفاتر المحول. حق موظفى مصلحة الضرائب ومندويها</li> <li>في الاطلاع عليها . مناطه . المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ من القانون</li> <li>رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تفتيش مسكن المحول و مركز نشاطه .</li> <li>خضوعه للقواعد الخاصةبه الواردة في قانون الإجراءات الجنائية</li> </ul>

منفحة	القاعدة	
		باعتباره إجراء من إجراءات التجقيق . عدم التزام المصلحة بهذه القواعد . أثره . بطلان التفتيش وبطلان الربط المستمد مما أسفر عنه .
970	۱٦٨	( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١١/١١/١٩٨٢)
		<ul> <li>٣ — ربط الضريبة . إلترام مصلحة الضرائب في سبيله بمشروعية الدليل. قو انين الضرائب لاتعفيها من هذا الالترام. القول بغير ذبك نخالف. المدستور .</li> </ul>
170	171	( الطعن رقم ۱۰۹۸ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٥ )
		ع ) عقد . علامة تجارية . عمل
		عقد
		( أولا ) الوعد بالتعاقد. •
		النشرة الداخلية عن مسابقة للتعيين في وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتباره وعدا بالتعامد . علة ذلك .
٥,	17	( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ٢/١/١٨٢)
		( ثانيا ) أركان العقد : '' عيوب الرضا '' .
		<ul> <li>۱ تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعافد أمور واقعية نستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكة</li> </ul>
	ı	I

منحة	القاعدة	
		النقض . طالمـا أقامت قضاءها على أسباب سائفة . الجدل فيها غير جائز أمام محكمة النقض .
۰۰	١٣	( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢ )
		<ul> <li>إلا كراه .لمحكمة الموضوع الاستدلال عليه من أى تحقيق</li> <li>قضائى أو إدارى ولو لم يكن الخصم طرفا فيه . لا رقابة لمحكمة</li> <li>النقض عليها فى ذلك منى كان إستخلاصها سائفا</li> </ul>
17.	٣.	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )
33.	٣	<ul> <li>۳ - تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط</li> <li>الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما</li> <li>في قواعده وشروطه .</li> <li>( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )</li> </ul>
		وو سبب الالتزام في العقد "
		<ul> <li>۱ حدم ذكر سبب الالترام في العقد . افتراض أن للعقد سببا مشروعا. للمدن إثبات عكس ذلك سبب الالترام المذكور في العقد . اعتباره السبب الحقيق . إثبات المدن صوريته . أثره . نقل عبء إثبات السبب الحقيق ومشروعيته إلى الدائن م ٧٧مدني</li> </ul>
410	177	( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		(ثالثا) تفسير العقد .
		<ul> <li>١ – عدم التزام المحكمة بتبرير الأخذ بالمعنى الظاهو لعبارات العقد</li> </ul>
77	١٥	( الطنن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٤ )

سفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٢ - تفسير العقود والشروط للتعرف على قصد المتعاقدين</li> <li>من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .</li> <li>شرطه</li> </ul>
:£\£	٨٨	( الطعن رقم ۲۲۱ لسنة ٤٧ ق جلسة ٥/٥/٢٨٨ )
		<ul> <li>٣ سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات . إلتزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعباراتها .</li> </ul>
<b>~</b> ¶∧∨	177	( الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۸ )
~ <b>\</b> ¶o		<ul> <li>ع — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها. من سلطة محكة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائمة وطالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها .</li> </ul>
770	187	﴿ الطُّعنْ رقم ٣٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٢ )
471.	, Y14	<ul> <li>ه - تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . تستقل بهت حكة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة .</li> <li>( الطمن وقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/١٢/٢٠ )</li> </ul>
		(رابعا ) آثار العقد .
. of had	۲	ا — الوضع الظاهر قاعدة واجبة الإعمال متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . اعتبار التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية نافذا في مواجهة صاحب الحق مني أسهم الاخير بخطنه — سلبا أو إيجابا — في ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . والطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٥ ق « هيئة عامة ، _ جلسة ( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٥ ق « هيئة عامة ، _ جلسة

مفحة	القاعد	
***	٦.	<ul> <li>ل المسترى العقار ولو بعقد غير مسجل ثمار المبيع. م 60 مدى حقه في اقتضاء الثمار قبل مستأجر العقار . شرطه أن يكون قد سجل عقده أو أحال البائع إليه حقه في ذلك وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها .</li> <li>ل الطن وقم ١٠٩٥ لمنة ٧٤ ق - جلة ٢٥ ١٩/٢/٣)</li> <li>٣ - البناء والغراس والتحسينات التي يوجدها المستأجر في العين المؤجرة . له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم يتفق على غير ذلك . الانفاق على أيلولتها إلى المؤجر عند اتتهاء يتفق على غير ذلك . الانفاق على أيلولتها إلى المؤجر عند اتتهاء</li> </ul>
270	٧٧	العقد أثره . إنتقال حقه إلى التعويض عنها عند نزع ملكية الأرض المؤحرة . ﴿ الطّعن رقم ٢٠٨ لسّعنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٠٨/٤/٢ ﴾
		٤ — الاحرة المحددة بعقد الايجار الصادر من المالك السابق مجة على المالك الحديد . لا يشترط أن يكون للمقد تاريخ تابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك السبابق والمستاحر أتناء الامتداد القانوني للمقد على أحرة تقل عن الأحرة القانونية . أثره . الترام المالك الحديد بهذه الأحرة ما لم يثبت صورية هذا الاتفاق . م ١٣ ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، م ٣٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٧ .
٤٨ <b>٤</b>	۸.	( العلمن رقم ۲۲۱ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٥/٥/١٩٨٢ )  ه الدعوى البوليصية . ماهيتها . دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه . عدم مساس الحكم الصادر فها يصمعه البقد الصادر من المدين . يقاؤه صيحا وقائما بين عاقديد
۰۰۸	9.4	

3. 1	القاعدة	1
مسلحات		
		<ul> <li>حقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين شرطه . أن يكون هذا العقد صحيحاو خاليا من الطاعن.</li> <li>مثال لثبوت صورية النمن في العقد النهائي) .</li> </ul>
47¢	۱۵۷	( الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ )
		<sup>در</sup> الدفع بعدم التنفيذ " .
		الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء م ١٩٦ مدنى .
77 و.	1.7	( الطعن رقم ۱۶۳۲ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۳/٥/۱۹۸۲)
		(خامسا) تكييف العقد .
		<ul> <li>١ - تكيف العقد ، مناطه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .</li> </ul>
۰۷۵	۱۷	( الطعن رقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١١ )
		<ul> <li>التعرف على قصد العاقدين من سلطة محكمة الموضوع السكيف القانوي لما عناه المتعاقدان خضوعه لرقابة محكمة النقض .</li> </ul>
۰۷۵	۱۷	( الطعن وقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١١ )
		<ul> <li>العقود المبرمة مع شركة المعمورة للإسكان والتعمير بشأن استنجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية علة ذلك .</li> </ul>
~11	117	( الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢١)

صفحة	القاعدة	
		( مادسا ) إطال العقد :
		تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما في قواعده وشروطه . ( الطعن رقم ٥٦٦ / ١٩٨٢ )
14.	۳۰.	
		(سابعاً ) زوال العقد :
	1	° إنتهاء العقد بالإرادة المنفردة " .
		لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي . م ٢٩٤ ، ٩٥٠ مدنى ، م ٢ ، ٤٠ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
44/	••	﴿ الطعن رقم ۱۸۵۸ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١١٩٨٢ )
	1	<sup>25</sup> فسخ العقد 4
		<ul> <li>١ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه لخطأ من الدائن . أثره .</li> <li>وجوب التجاوز عن شرط الفسخ الإنفاق .</li> <li>( الطعن دقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٥/٢٠ ) .</li> </ul>
٦.	۱۱ ا <sup>۱</sup>	
		<ul> <li>٢ - الوفاء بالدين . الاصل فيه أن يكون في محل المدين عدم اشتراط الوفاء بن المبيع في موطن البائع . تقاعس البائع عن السع الم موطن المشترى لاقتضاء النمن . لا يترتب عليمه فسخ العقد موجب الشرط الإتفاق .</li> </ul>
٠ ٦٠	٧ ١١	( الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٢٨) .

صفحة	القاعدة	
710	110	<ul> <li>الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح فى العقد عندالتأخير فى سداد بافى ائتن قبول البائع للوفاء المتأسر. أثره . إعتباره تنازلا عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح .</li> <li>( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣ )</li> </ul>
		<ul> <li>غ - ثبوت الفسخ ف العقود المازمة للجانبين بنص القانون .</li> <li>م ۱۵۷ مدنی . عدم جواز الحرمان أو الحسد من نطاقه إلا باتفاق صریح .</li> </ul>
٧٥٧	١٣٤	( الطعنان رقبا ۹۸ ، ۱۷۲ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ١٠ م. ١٩٨٠ / ١٩٨٠
<b>V</b> 0V	١٣٤	<ul> <li>القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . إنحلال العقد بأثر رجمى . الترام المشترى بعدفسخ البيع بردثمار البيع .</li> <li>(الطعنان رقما ۹۷،۵۹۸ لسنة ٤٠قـ جلسة ١٩٨٢/٦/٥)</li> </ul>
		<ul> <li>الشرطالفاسخ الصريح جزاء عدم الوفاء بالثمن فى الميماد</li> <li>المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذاكان التخلف عن الوفاء بغير</li> <li>قيام حق المشترى فى حبس النمن . لامحل لإعمال الشرط</li> <li>الفاسخ ولوكان صريما</li> </ul>
445	144	﴿ الطَّمَنُ رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١//١٨ )
		<ul> <li>٧ - سلب القاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق على</li> <li>الشرط الفاسخ الصريح . مناطه .</li> </ul>
1.11	191	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمُ ١٩٨٦ لَسَنَةُ ٤٩ قَ ــ جَلَسَةُ ٣٠ / ١٩٨٢ / ١٩٨٢ )
		<ul> <li>٨ - طلب مقابل الانتفاع عن العين المبيعة ، إستقلاله</li> <li>عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .</li> </ul>
3.44	141	﴿ الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٣٠/١١/٣٠ )

صفحة	القاعدة	
		( ثامنا ) صورية العقد :
		** راجع صور ية "
,		﴿ تاسَّعًا ﴾ أنواع العقود :
		° عقد الإذعان "
۵٠	14	عقد الإذعان . خصائصه . تعلقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها اختكارا قانونيا أو فعليا أو قيام منافسة عحدودة النطاق بشأنها مع صدور الإيجابالناس كافة و بشروط واحدة ولمدة غير محددة . السلع الضرورية ، ماهيتها . ﴿ الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ٢٩٨٢/١/٢ )
		" العقد الإدارى " :
		العقود المرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استثجار كبانن شاطىء المعمورة . ليست عقود إدارية . علة ذلك .
711	114	﴿ الطَّعَنَ رَقَمَ ١٣٩٣ لَسَنَةً ٤٧ قَ _ جلسَةً ١٩٨٢/٥/٢١ )
		علامة تجارية
•		الملامة التجارية . جزء من المحل التجارى . بيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
***	٤٨	﴿ الطمن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٦/٢/٢٨)

,	· ·	ميــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
سنحة	لقاعدة إ	
•		عمل (أولا) علاقة العمل :
***		ا — المؤسسات الصحفية فيا مجاوز مسئولية مديرها ومستخدمها الجنائية ومزاولة الاستيراد والتصدير من أشخاص القانون الخاص . أساس ذلك . علاقة المؤسسات الصحفية بالعاملين فيها . محكمها القواعد المنصوص عليها فى القانون المدنى وقانون العمل علة ذلك . ( الطعن وقم ١٩٨٢/٣/١)
		<ul> <li>الشريك المتضامن . ملاقته بالشركة ليست علاقة على ما ياخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا .</li> <li>تأميم الشركة . أثره . إغفال الحسكم بحث علاقة الشريك بالشركة بعد التأميم النصفي ومدى أحقيته في شيء من الأدباح باعتبارها أجر . قصور .</li> </ul>
***	14	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ١٩٨٦ لَسَنَّةُ ٤٦ قَ _ جلسةَ ٥/٤/٤/٤ )
		<ul> <li>العاملون بالقطاع العام ، علاقتهم بالشركات التي يعملون بها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية . القرارات التي تقررها تلك الشركات ليست من قبيل القرارات الإدارية .</li> <li>اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . صدور قرار نقل العامل أو ندبه من الوزير الختص لايؤثر في تلك العاقلة يها .</li> </ul>
VEI	١٣٢	( الطعن رقم ۱۸۵۹ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ۱۲/۲/۱۹۸۲)

اصفحة	القاعدة	
		٤ — رابطة العمل . عـــدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة
		التبعية اللازمة لتــــوافر شروط المسئولية التقصيرية . علة
		ذلك . انتقال سططة الرقابة على المامل إلى المستعير أو المستأحر. أثره .
}		• ,
1.70	197	( الطمن رقم ۷۶ اسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸۱)
Ì		ه – الشريك المتضامن . علاقتــه بالشركـة لبست
į		علاقة عمل . مَا يَأْخذه مقابل عمله حصة من الربح وليست
		أجرا .
	س ِ ں	﴿ الطمن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ٦/١٢/١٩٨٢ )
1177	1.1	المرابعة وم عاد منت الله والمرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة الم
		٦ – القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة
		التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة الميرم بينه وبين
		الدال المستقدة من الكرالات العام المالات المال
		المال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات استنادا إلى حكم جنائي
		قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العال في تاريخ لاحق لعقد الشركة خطأ في القانون . علة ذلك .
1177	7.7	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢/١٢/١ ١٩٨٢ )
		( ثانيه ) عقد العمل:
	Ì	١ - لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير الحسدد المدة
		بإرادته المنفردة . أثره · انقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم
	1	بالتعسف . الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي .
		م ١٩٥٤ م ١٩٥ مدني م ٧٧ ، ٧٤ ق ١٩ لسنة ١٩٥٩ .
744		﴿ الطُّعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/٣/٢٩٨٢)
1 1/1	1	1

القاعدة	
	<ul> <li>٢ — المفرج عنهم صحيا من المحكوم عليهم فى فضايا سياسية.</li> <li>عودتهم إلى أعمالهم جوازى لجهة العمل . علة ذلك • القرار الجمهورى ١٠١ لسنة ١٩٧٠ .</li> </ul>
٧٨	( الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٥/٤/١٩٨٢ )
	<ul> <li>٣ - عقد العمل . تميزه عن عقـــد المقاولة وغيره من العقود بتوافر عنصر التبمية .</li> </ul>
177	﴿ الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )
	<ul> <li>لمنازعات الناشئة عن عقـــد العمل البحرى .</li> <li>خضوعها للتقادم الحولى المقرر بالمــادة ۲۷۱ يحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى وفقا لمـــــ لمــــــ المــــــــ المـــــــــ المــــــــــ</li></ul>
140	( الطعن رقم ۸۳ السنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢ )
	( ثالثاً ) أجرالعامل
77	العلاوة الاجتاعيسة . صورة من صور إعانة غلاء المعيشة . صدور القرار الجمهوري ١٩٩٣ م لسنة ١٩٩٢ . أثره عدم أحقية العامل في العلاوة الاجتاعية اعتبار امن ١٩٦٢/١٢/٢٥ . غالفة ذلك لاترتب للعامل حقا في صرفها . لا الطعن وقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١١ ) ٢ - بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز منحها بغير الطريق القانوني . م٠٢ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ بدل التفرغ للاخصائيين التجاريين . قصره على العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع
	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\

0-		3/7
السفعة	القاعدة	
*	2.2	العـام علة ذلك . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧٤ السنة ١٩٧٦ . ﴿ الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )
		٣ ــ وقف العامل لحبسه احتياطيا قبل العمل بأحـــكام
:£٣١	٧٨	القرار الجمهورى ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦. وجوب الرجوع فى شأن اقتضاء العامل لسكامل أجره لأحسكام قانون العمل . شرطه أن يكون الاتهام حسيب الوقف حستديير صاحب العمل . م ٧١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
		ع - استحقاق العامل بالقطاع العام بدل طبيعة العمل .
		شرطه . إعباد الوزير المختص للقوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بناء على قرارمجلس الوزراء ، وإقرار وزير الحزانة لهذه القوائم . القضاء بأحقية العامل للبدل مجرد اعباد الوزير المختص القوائم دون النظر إلى موافقـــة وزير الحزانة ، خطأ في تطبيق القانون .
****	171	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٢٩١ لُسنَةً ٥١ ق ــ جلسِةً ١٩٨٢/٦/١٢ )
		<ul> <li>الأجر. الأصل فيه أنه لقاء العمل الاستثناء .</li> <li>حالات محددة على سبيل الحصر ليس مها تجنيد العامل .</li> <li>الحكم الوارد بالمادة ٥٠ ق ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط . علة ذلك .</li> </ul>
4.7.	174	﴿ الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٢/١١/٢٢ )

سنحة	القاع <b>دة</b>	
		<ul> <li>٦ - تجنيد العامل . فصله من بعد لثبوت عدم لياقته</li> <li>طبيا . اعتباره مجندا في الفترة التي فضاها بالقوات المساحة .</li> <li>الفضاء له بأحره عن تلك الفترة بمقولة أنه كان تحت تصرف</li> <li>سلطات التجنيد . خطأ في القانون .</li> </ul>
1.4.	۱۸۳	﴿ الطُّعَنِّ رَقَّمُ ١٠١٧ لَسَنَّةً ٤٧ قَ ــ جُلَّسَةً ٢٢/١١/٢٢ )
		<ul> <li>حق مجاس إدارة شركة القطاع العام في تحديد نسب العمولة أو تعديلها - شرطه . أن يتم في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا تطوير الانتب وتميية .</li> </ul>
1.41	198	﴿ الطُّعَنْ رَقْمَ ١٣١١ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩/٢/١١/٢٩ )
1.70	148	<ul> <li>٨ ــ إشتغال العامل وقنا إضافيا في أيام العمل المعتادة .</li> <li>استحقاقه احرا إضافيا يوازى أحره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥٠/ عن ساعات العمل النهارية و . ٥ / عن ساعات العمل الليلية .ق ٩١ لسنة ٥٥ .</li> <li>﴿ الطعن رقم ١٩٨٨/ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )</li> </ul>
		<ul> <li>مدفوعة الأسبوعية مدفوعة الأسبوعية مدفوعة الأجر استحقاقه أجراليوم المعتاد مضافا إليه أجرا يوازى أجر ساعات العمل الاضافية محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبانى ساعات العمل الاضافية وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠/ من أجر ساءات العمل الإضافية إن كان العمل نهارا و ٠٠/ / إن كان العمل ليلا .</li> <li>قد ١٨ لسنة ١٩٥٩ ٠</li> </ul>
۱۰۷۵	198	﴿ الطُّعَنْ رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩/١١/٢٩٨ )

الفحة	ا القاعدة	
1.40		<ul> <li>١٠ = العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساءاته جميعا ساءات عمــــل إضافية . ق ٩١ لسنة ٥٩ . علة ذلك .</li> <li>٢١ لطمع رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨)</li> </ul>
		( رابعا ) العاملون بشركات القطاع العام : و تعيين العامل "
٥٠	١٣	
		ود تصحيح أوضاع العاملين " .  ١ – المدة اللازمة المترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تمكون مدة خدمة فعلية . إعتداد الحكم بمدة خبرة العامل المحتسبة
*17	٥٨	عند النسكين . خطأ . ﴿ الطعن رقم ١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/٣/٢١ )
		<ul> <li>٢ - مدة الخدمة السابقة م١٧ ، ١٨ ، ١٩ من ق ١١ سنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على لحنة شئون العاملين لاعتمادها وإصدار قرار بإضافتها .</li> <li>لا الطمن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
411	174	(1001711711)

صفعة	القاعدة	
A COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS OF THE PERSON NAMED IN COMMON TO SERVICE AND ADDRESS		
		٣ — أحكام القانونين ٧٧ لِسنة ١٩٧٩ و ٥١ لسنة ١٩٧٩
		بشأن تعديل قانون تصحيح أوضاع العاملين ىالدولة والقطاع
		العام فصر سريانها علىالمهينين بوظائف الصبية والإشراةات
•		ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم في الفقرة (ج) من
		المادة ( ٢١ ) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
3 !	۱۸۰	﴿ الطُّعَنُ رَقَمَ ٢٠٠٢ لَسَنَةَ ٥١ ق ـ جَلَسَةَ ٢١ / ١٩٨٢ )
		ع — العامل الحاصل على مؤهل عال أثنــاء خدمته وعين
		فى وظيفة مقورة لحملة المؤهلات العليا قبل ١٥/٥/١٠ ، تاريخ
		نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وجوباحتساب عددسنوات
		خدمته الكليــة عنــد الترقية طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥
		المشار إليه .
1124	7.7	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩/٢١/١٩٨٢)
		ه – مدد الخــدمة المعتبرة للنرقيــة . ماهيتها . وجوب
		الاعتداد بمدد الخبرة الفعلية التي قضاها العامل في عمل يكسبه
		خبرة في وظيفته الحالية . المادتين ١٨ ، ١٩ ، ق ١١
		لسنة ١٩٧٥
:127	7.4	﴿ الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٣/١٢/١٢)
		وقف العامل لحبسه احتياطيا قبــل العمل بأحكام القرار
		الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . وجوب الرجوع في شأن
i		

الصفحة	القاعدة	
<b>£</b> ٣1	۷۸	اقتضاء العامل لكامل أجره لأحكام قانون العمل. شرطه ان يكرن الاتمام – سبب الوقف بتدير صاحب العمــل – ٢٢ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ )
		<sup>25</sup> ندب العامل "
VEN	177	للب العامل بقرار خاطىء من جانب الشركة . ثبوت التعويض للعامل عما أصابه من أضرار نتيجة ذلك النرار . أثره و وجوب الفضاء بالتعويض الحابر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . إشتماله على مافوته الفعل الضار أوالتصرف الإدارى الخاطئ من كسب للعامل . القضاء بتعويض إحمالي يستمل على عناصر لا تدخل في الضرر المقدى بالتعويض عنه . أثره .
721	11.1	" نقل المامل "
		نفل العامل بالفطاع العام أو نديه من وحدة اقتصادية إلى أحرى . جوازه في نفس المستوى الوظيفي . شرطه . مصلحة العمل وانتفاء التعسف .
711	۱۳۲	
		22 الجزاءات التأديبية "
		<ul> <li>١ - الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة . خضوعها للتأنون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا محل لانطباق</li> </ul>

مفحة	القاعدة	
		المــادة ٩٠ من القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنــــة ١٩٦٦ . علة ذلك .
1.40	117	( الطعن رقم ۱۳۰۶ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
3 • ٨ •	197	<ul> <li>الطمون في الحزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام.</li> <li>اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧/١٠ . الدعاوى التي ترفع بعد ذلك اختصاص محاكم محلس الدولة بها دون غيرها . علمة ذلك .</li> <li>( الطعن وقم ١٩٠٤ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩/١/١٢٨١)</li> </ul>
		( خامسا ) انقضاء عقد العمل -
		لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غر المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره إنقضاء الرابطة العقدية ولو إتسم بالتعسف . الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي . م ١٩٤٤ ، ١٩٥٩ مدنى م ٧٧ و ٧٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
444	••	( الطعن رقم ۱۸۵۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/١ )
		دو الفصل التعسفي »
***		مبردات فصل العامل التي يذكرها صاحب العمل . إعتبارها نافية للنعسف من جانبه مالم يثبت العامل عدم صحتها . ( الطعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٣ )
٤٧.	۸۰	
		(سادسا) مسائل منوعة
		<ul> <li>١ - إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة</li> <li>الاجماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . إعتبارها</li> </ul>
,		1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1

صفحة	القاعدة	017
		زائدة عن النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز استثناف الحكم الصادر فيها .
44	١٦	( الطعن وقم ۲۷ لمسنة ٤٤ ق جلمة ١٩٨٢/١/١١ )
		<ul> <li>٢ - توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يحول</li> <li>دونط مراج الديارة على الغامل بسبب مخالفة معينة لا يحول</li> </ul>
		دونطلب صاحبالعمل تعويض الضرر الذى أصابه من حرائها بالطرق العادية .
٣٤٠	77	ب صون المعلق و الماء المنة ٤٤ ق – جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ )
		<ul> <li>٣ المفرج عنهم صحيا من المحكوم عليهم فى قضايا سياسية.</li> <li>عودتهم لأعمالهم . جوازى لجهة العمل . علة ذلك . القرار الحمورى ١٠١ لسنة ١٩٧١ .</li> </ul>
٤٣١	٧٨	ز الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٧٤ ق – جاسة ٢٠/١٩٨٢/١ )
		<ul> <li>ع - التمسك باختصاص لجنة شئون العاملين دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل . ق١٩٧٤/١١. دفاع جوهرى إغفال الرد عليه . قصور .</li> </ul>
111	174	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢١ )
		<ul> <li>ه – تعليمات الجمهاز المركزى للتنظيم والإدارة . قرارات تنظيمية غبر ملزمة وليست لها صفة التشريع .</li> </ul>
11	١٨٠	﴿ الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢١٪ ١٩٨٢ )

فضالة فدة المدن بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للغير . أثره . وضالة براءة فدة المدن بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للغير . أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضوليا . الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٠٥٠ (١٩٨٢/٦/٣٠) فوائد فوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط وائد الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٤٢/٥/٢/٥/١) ١٠٤ ٢ حضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخيرية ، م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ شأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات . ٣ – عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجورة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٤١ وإعمالالأحكام الفوائد على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة المشريعة الإسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم بالركز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة
فضالة في براءة فرمة المدين بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للفير . أثره . براءة فرمة المدين بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للفير . أثره . اعتبار الفير وكيلا بعد أن كان فضوليا . فوائد فوائد . فوائد فوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط إستحقاقها . برا الفوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط بستحقاقها . برا الطمن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/١٩٨١) ١٠٤ برا الفائد تأخيرية ، م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات . برا الطمن رقم ١٠٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/١٩٨١) ١٠٤ ١٠٥ الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٥ لسنة ١٩٤١ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٩١ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٩٤١ . سريان هذا الحكم المتأخرة المتأخرة . قوائد المتأخرة . قوائد المتأخرة . قوائد المتأخرة . سريان هذا الحكم الأخرة المتأخرة . المتأخرة المتأخرة . قوائد المت
فضالة براءة ذمة المدين بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للغير . أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضوليا . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضوليا . فوائد فوائد . فوعيتها . ووائد فوائد . فوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط إستحقاقها . الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٢/٥/١٥٢) ١٠٤ ٢٠ تعويضية أو فوائد تأخيرية ، م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة سواء كانت والتأمينات . والتأمينات . الخرية ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٢١) ١٠٤ ٢٠٥ العام رقم ١٠٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٢١) ١٠٤ ١٠٥ الفريمة الابرون والودائع الفرائد وأسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٢١)
براءة ذمة المدين بإقرار الدائن الوقاء الذي تم للغير . أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضوليا . والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٥٥ / ١٩٨٢/٦/٣٠ ) الفوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط إستحقاقها . وعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط ٢ – خضوع كافة أنواع الفوائد للضربة سواء كانت ٢ – خضوع كافة أنواع الفوائد للضربة سواء كانت العويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ السنة ١٩٣١ المعدلة والتأمينات . والتأمينات . والتأمينات . والتأمينات الحدم بداد الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفريعة الاسلامية والدستو . عام ذكاك . سريان هذا الحكم الدستو . عام ذلك . سريان هذا الحكم الله الشمورية المتأخرة . ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وإعمالالأحكام المدرية المتأخرة . ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وإعمالالأحكام الشمرية الاسلامية والدستور . عام ذلك . سريان هذا الحكم الشمورية والدستور . عام ذلك . سريان هذا الحكم المتحدد
اعتبار الغير وكيلاً بعد أن كان فضوليا .  ( الطعن رقم ٧٦٦ / ١٥٥ كان فضوليا .  فوائل فوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط إستحقاقها .  ( الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/٢٥٢) ١٠٤ ١٠٤ ١٠٥ ٢٠ ٢٠٥ الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/١٥٢) المعدلة المويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ السنة ١٩٩٩ المعدلة والتأمينات .  ( الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/١٩٨٢) ١٠٤ ٢٠٥ ٢٠٥ الفوائد على الارون والودائع الفرية ٤٩ ق ـ جلسة ٤٢/٥/١٩٨٢) ١٠٤ الفوائد على الأجواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ وإعمالالأحكام الشورية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم الدين هذا الحكم المداد المحكم المداد المحكم الشورية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم المحكم المحك
وائد  استعماقها .  است المعمن رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹ ق. – جلسة ۲۰/۰/۱۹۸۲) المحدلة على الموضية أو فوائد تأخيرية و م ۱۰ ق ۱۰ السنة ۱۹۹۱ المعدلة المعان ۱۰ المعربة على الديون والودائ والتأمينات .  المعمن رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹ بشأن الضريبة على الديون والودائ المعدلة المعربة على الديون الودائ المعربة على الديون الودائ ۱۰۵ المعربة على الديون والودائم والتأمينات .  الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ۱۹ لسنة ۱۹۷۷ وإعمالالأحكام الشوية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم المستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم
ر الفوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط استحقاقها . ( العلمن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٠٢ ) ١٠٤ لا ١٠٤ للطمن رقم ١٠٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٢ ) ١٠٤ للقريفية أو فوائد تأخيرية ، م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات . ( العلمن رقم ١٠٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٢ ) ١٠٤ لا ١٠٤ الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٤ لسنة ١٠٩ وإعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٠٩٧ وإعمالالأحكام الشوائد على الأجرة المتأخرة . ق٤٩ لسنة ١٠٤ وإعمالالأحكام المستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم
إستحقاقها . ( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢) ١٠٤ ١٠٤ و الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢) المحالة ٣ – خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تمويضية أو فوائد تأخيرية ٠ م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ للمدلة والودائع والتأمينات . ( الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢) ١٠٤ و المحالة على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٠٤ و إعمالالأحكام الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٠٤٧ و إعمالالأحكام الشريعة الاسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم الدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم
<ul> <li>٧ - خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواه كانت لعويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .</li> <li>٢ - جلسة ٢٠٢٥/٥/٢٤) ١٠٤</li> <li>٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالالإحكام الشوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالالإحكام الشوائد والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم المستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم</li> </ul>
تمويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ السنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٣١ المعدلة والقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ والتأمينات . والتأمينات . ( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٥/٢ ) ١٠٤ ٣ ٣ ـ عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٠٤٧ وإعمالالأحكام الشويعة الاسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم الدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم
<ul> <li>عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد</li> <li>الفوائد على الأجرة المتاخرة . ق ع السنة ١٩٧٧ و إعمالالأحكام</li> <li>الشريعة الاسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم</li> </ul>
الفوائد على الأجرة المتاخرة . ق6؛ لسنة ١٩٧٧ وإعمالالأحكام الشريعة الاسلامية والدستور . علمة ذلك . سريان هذا الحكم
يا مر هوري علي المرا تو المعانونية وقت تصاده وتو قبله طالما لم تستقر بحكم نهائل لتعلقه بالنظام العام •
<b>و الطمن رقم ۲۰۵</b> مسئة ۶۳ ق ـ جلسة ۲۰٪ ۲۸۸۲/۲ ) ۲۰۱

صفحة	القاعدة	
	,	<ul> <li>عادة إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع</li> <li>من الثمن متى سلم المبيع للمشترى وكان قابلا الانتاج ثمرات .</li> </ul>
		م ١/٤٦٨ مدنى . عدم تعلقها بالنظام العام . وجوب تمسك البائع بها .
٥١٧	94	( الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٨٣)
		<ul> <li>الفوائد القانونية . سريانها من تاريخ المطالبة القضائية بها م ٢٣٦ مدنى احتساب الفوائد من تاريخ التنبية بالوفاء السابق على طلب أمر الاداء . خطأ .</li> </ul>
471.	414	( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )
		<ul> <li>الفوائدالقانونية المستحقة على قيمة الأوراق التجارية.</li> <li>مبريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء . م ١٨٧ تجارى . تاريخ الفادة البنك بالرجوع على الساحب . إعتباره تاريخا لبدءسريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .</li> </ul>
471.	414	﴿ الطُّمَنُ رَقُّمُ ٦٧٦ لُسنَةً ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/١٢ )
		( ق )
		قانون . قرار إدارى . قسمة 🏻 قضاء مستعجل . قضاء
		قوة الأمر المقضى قوة قاهرة
		قانور
:		أولا : دستورية القوانين :
, and		١ — مصادرة المبالغ مقابل عدم إقامة الدعوى الجنائية

منحة	القاعدة	
4	4.	أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧٦/٩٧ . عدم دستوريتها ٠ ٢٦ من الدستور . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالصلح شرطه . ﴿ الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢/٥/١٩٨٢ )
•••		المعلى وفع ١٩٦١ نستة ١٥ و حسسة ١٩٦٩ بشأن المحلس الأعلى للهيئات القضائية . وروده في نص المادة ١٩٦٦ من الدستور الصادر في ٣١ سبتمبرسنة ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وغم صدوره في الأصل متجاوزا حدود التفو يض النشر يعي الممنوح لرئيس الحمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . إقرار السلطة النشر يعية له وصيرورته قانونا قائما . لاولاية للحاكم بالغائه .
٣	1	(الطمنان رقا ٥٠ ر ٥١ ل. بة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩) ثانيا : القانون الواجب التطبيق :
11	Y 4	فى مسائل التأمينات : ١ – المنازعات الناشئة عن تطبيق أحسكام قانون التأمين الاجتاعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٥ ، وجوب عرضها على اللجسان
		المنشأة لفحصها وتسويتها بالطرق الودية قبلاللجوءإلى القضاء.

inia	القاعدة	
		م ۱۵۷ من القانون المذكور ، عدم سريان هــذا الحظر على الدعاوى الرفوعة قبل تاريخ العمل بالقوار الصادر بتشكيل للك اللجـان في ۱۹۷۷/۱/۹ -
170	7 £	( الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۷ )
		<ul> <li>٣ - النزام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها لهيئة التأمينات الاجتماعية م ٨ قوار وزير للعمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ) اقتصاره على حالة إسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .</li> </ul>
۱۸۱	٣٣	( الطعن رقم ۲۷۳ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٥/١/١٩٨٠ )
<b></b> 247	٧٩	<ul> <li>حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون ، أزه ، أن الهيئة لاتجبر على الوفاء بالترامها المقور في القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه .</li> <li>( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ )</li> </ul>
		<ul> <li>ع – قرار وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠ و ١٩١٨ سنة ١٩٧٠ تمان حالق</li> <li>تطبيق القانون، ورودها على سبيل الحصر استنادا إلى التفويض الوارد فى القانون، م ٨ ق ٣٠ لسنة ١٩٦٤، استقالة العامل للاشتغال بالتجارة لحساب نفسه لا تعتبر خروجا نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية</li> </ul>
1/1)	٣	<ul> <li>( الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )</li> <li>في مسائل التنفيذ :</li> <li>إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب التطبيق عليها</li> </ul>
		م٣ من مواد إصدار قانون المرافعات المقصود بإجراءات

صفحة	القاعدة	
<b>7</b> 2V	72	التنفيذ عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ . ﴿ الطعن رقم ۸۲۸ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٣/٣/٣/٣ )
		فى مسائل الإيجار :
71/		اشتمال الإهبار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المسكان ويث يتعذر الفصل بن مقابل إمجار المسكان في حد ذاته وبين مقابل المجارة المسكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره عسدم خضوع الإجارة لقانون إمجار الأماكن .  لا الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨٢/٥/٢١) العقود المسبرمة بشأن استئجار كبائن شاطىء المعمورة . عدم خضوعها لقانون إمجار الأماكن علة ذلك .
		في مسائل الملكية .
		ملكية الأراضي الصحواوية . م ه ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بناء قيامها طلك استندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور الأراضي الصحواوية في ممني القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ بنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هي تلك الواقعــة في المناطق المحـــترة خارج الزمام . م ٢ فقرة ج من القانون المذكور .
197	٣٥)	( الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٢٦/١/٢٩٨٢ )

ة إصفحة	القاعد	
		وق في مسائل التأمين 🛪
		التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ق ٢٦٥ اسنة ١٩٥٥ - لايغير من ذلك إلغاء القانون ٢٤٩ سنة ١٩٥٥ الدى أحالت إليه المادة سالفة الذكر . ( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/١٢/٢ )
1700	777	" في مسائل الأديان "
-1114	7.7	<ul> <li>١ - مجلس الوزراء . اختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التى تتعوض الا ديان تعرضا من شأنه تمكدير السلم العام . م ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .</li> <li>١ الطمن رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٥ ق - جاسة ١٩٢١ )</li> </ul>
2117	7.7	<ul> <li>٢ - مجمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ماينشر عن الإسلام والترات الإسلامي من مجوث ودراسات . سبيله إلى ذلك إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والإفواد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠٧ لسنة ١٩٦١ .</li> <li>( الطن رقم ٢٠٦٢ لمنة ١٥ ق - جلمة ١٩٨١ / ١٩٨٢)</li> <li>" الإحالة إلى قانون آخر "</li> </ul>
* 400	44.	إحالة القانون إلى بيان محدد فى قانون آخر. أثره . اعتباره بوزءا من القانون الأول الإحالة المطلقة . أثرها . وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال إليه فى هذه الحالة من تعديل أو تغيير
. ,,••	''	

صفحة	القاعدة	
		<sup>وو</sup> القانون الأجنبي "
		إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق. مناطه مخالفتها للنظام العام والآداب فى مصر
227	۸-	﴿ الطَّمَنَ رقم ١١٤ لسنة ٤٧ ق ـ جلسـة ٢٦/٤/٢٦ )
ı	•1	<sup>وو</sup> قانون دولی "
,		١ — المبو ثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية ومهسم المستشارين. إعفاؤهم — طبقا للقانون الدولى — من الحضوع للقضاء الإقليمي في المسائل المدنية مطلقا عبدا المنازعات المتعلقة بشاط المبعوث المهي أو التجارى أو بأمواله العقارية في الدولة الموفد إليها . شمول الإعفاء المنازعات المتعلقة بإيجاره مساكنهم .
٣٣.	71	﴿ الطَّمَالُ رقما ١٩٥٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ صيلسة ٢٥ /٣/٣٨١)
۳۳.		<ul> <li>ع قواعد القانون الدولى. تعد مندىمة فى القانون الداخلى دون حاجة لإجراء تشريعي. أثره، وجوب تطبيق قواعدالقانون الدولى فها يعرض من مسائل تناولنها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون الداخلى . شرطه ، ألا يترتب على هذا التطبيق إخلال بنصوص القانون الداخلى .</li> <li>لا المعنان رقدا ٢٩٥٥ ، ٢١١ لسنة ٥١ ـ جلسة ٢٥٥ ـ ٢/٣/٣٨٥)</li> </ul>
•		ثالث ـــ سعريان القانون من حيث الزمان :
		القواعد الموضوعية الآمرة ،
		<ul> <li>١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها أو انقضائها . القواعد الآمرة فى القانون</li> </ul>

منفحة	القاعدة	
Yot	٤٦	الحدید . وجوب إعمالها باثر فوری فیما لم یکن قـد اکتـمل من هذه المراکز من حیث آثارها وانفضائها . ( الطعن رقم ۷۰۶ لسنة ۶۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۷ )
		<ul> <li>حضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله .</li> <li>الاستثناء صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فورى . مثال في إيجار -</li> </ul>
402	٤٦	( الطعن رقم ٥٥٤ سسنة ٤٦ ق ـ چلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
401	£7	<ul> <li>٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا للشريعة الإسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المواكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم نستقر بحكم نهائى لتعلقه بالنظام العام .</li> <li>( الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>إلا نفاقية المرمة بين جمهورية مصر والجمهورية الفرنسية بسأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استثبارات رعايا الدولتين .</li> <li>صيوورتها قانون من قوانين الدولة بصدور القرار الجمهورى رقم ١٣١١ اسنة ١٩٧٥ .</li> <li>على الاستثبارات القائمة فعلا وتلك الى تتم وقت نفاذها .</li> <li>سريانها بأثر رجعى على لاستثبارات التى انقضت وزاات بالتأميم في تاريخ سابق ، علم ذلك .</li> </ul>
۲ ځ ه.	1٧	( الطنن وقم ۷۷۳ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨/٥/١٨ )

اصفحة	- 101211	]
-		
		<ul> <li>وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسهب لإخلاء</li> </ul>
		المستأخر . م ۱۸ ق ۱۳۳ لسسنة ۱۹۸۱ قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سريانها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي التحد ب المراد
		لم تستقر بحكم نهائى .
-579	١	﴿ الطعن وقسم ٢٢١٦ لسينة ٥٣ ق ـ د هيئة عامة ، ــ چلسة ٢٥/٣/٣٨٢ )
		<ul> <li>ب القانون رقم . ٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن النقاعد والنامين والمعاشات للقوات المسلحة . سريانه على حالات الفقد أوالوفاة أو الاستشهاد أثناء العمايات الحربية اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٧ . م ١٩٧٨ من القانون المذكور .</li> </ul>
8.04	14.	( الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )
,		<ul> <li>۷ – تأجیر المستأجر العین المؤجرة مفروشة فی ظـــل القانون ۱۹۶۸ ، مؤداه . امتداد عقدها فانونا . صدور القانون ۲۵ لسنة ۱۹۹۹ ، أثره ، انحسار الامتداد القانونی التأجیر مفروش . م ۲۳ ، ۲۳ و ۲۹ منه « مثال » .</li> </ul>
£177	411	( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١ )
		<ul> <li>٨ حق المالك فى تأجير وحدات المبنى مفروشا . م ١٣ ق المالات التي يبددا فى إنشائها فى الماليات التي يبددا فى إنشائها فى الماليات .</li> </ul>
\$977	711	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ق— جلمة ٢٥/٣/٣) ــ ــ
		عدم رجمية القوانين :
		۱ ـــ القانون ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱ . سريانه بأثر فوری
Alban Annala		على المراكز الفانونية القائمة التي استمرت حتى تاريخ نفذه .

منحة	القاعدة	
		عدم انسحابه على المراكز التي نشأت وانتهت قبل العمل به . انوفاء بالاجرة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى علبه . لا يقوم بها حالة التكار في التأخير في الوفاء .
٨٦	۱۸	ز الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۹۸۲)
<b>~</b> ~1		<ul> <li>حق المالك فى تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوته .</li> <li>م ١/٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، حكم مستحدث عدم سريانه على وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .</li> <li>الغازاء في المدارسة على صدوره . أثر ذلك .</li> </ul>
111	71	(الطميان رف ۲۹ و ۲۱۱ لمدية ۱۰ ق — جلمة ۱۹۸۲/۳/۲۰)
		٣ - الفانون . عدم سريانه بوجه عام إلا على الوقائع وللمراكز القانوئية التى تقع أو تم بعد نفاذه . ثبوت إحالة العامل إلى التقاعد في تاريخ سابق على القانونن ٩٣ لسنة ٩٥ و ٩٣ لسنة ١٦٤ . أثره . عدم امتداد أحكامهما إليه لا يغير من ذلك سبق صدور حكم على صاحب العمل ستقرير أحقية العامل للعاش . علة ذك .
۱۳۷	٧٩	¿ الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٦/٤/٢٩١ )
٩٣٤	174	<ul> <li>ع - سريان أحكام الفانون الحديد . نطاقه . عدم جواز اتسحاب القانون الحديد على ما يكون انعقد قبل العمل به من تصرفات أو يحقق من أوضاع .</li> <li>( الطمن رقم ۲۰۹ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )</li> <li>١ - الاجرائية والانبات :</li> <li>١ - الاعتراض على قائمة شروط البيع أو التدخل فيها . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالية عليها . باثر قورى .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
727	٠ ٤	( الطنن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٥/٥/١٩٨٢ )

4	* . (*)	
	القاءدة	
		٧ — صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، سريانه بأثر فورى على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نقاذه. تعلق التعديل جمض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بناتيتها — كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإحراءات التقاضى أو الانبات لم تكن مطلوبة من قبل — عدم سرياله إلا من تاريح نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله. م ٣ مرافعات والمادة ٩٠دني .
-379	١	لا الطمن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٣ ق - د ميثة عامة ، جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ )
<b>\$78</b>	٨٤	<ul> <li>٣ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المحادة الأولى من قانون المراقعات الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات لحان تحديد الأجرة ، خضوعها من حيث جواز الطعن وي كافة مراحل الدعوى للقانون الذي أقيمت في ظله . علة ذلك. شمول المحادة ٥٨ ق وع لسنة ١٩٧٧ للقواعد المنظمة لطرق الطعن في الأحكام .</li> <li>و للطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٧٧ (١٩٨٢/٤/٢٩) على حكم نهائي لاثبات الاستعال على حكم نهائي لاثبات الاستعال الضاو بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة القمار سلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القماءة دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدي وي أو لم ترفع قبل صدوره .</li> <li>( الطعن وقسم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -</li> <li>جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ )</li></ul>
479	1	جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥

مسنحة	القاعدة	
774	١	<ul> <li>وسيلة الاثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الاخلاء . م ١٨ ق ١٣٦ أسسنة ١٩٨١ وجوب تقديم حكم نهائ بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره .</li> <li>لا المطعن رقسم ٢٢١٩ لسسنة ٥٣ ق - « هيشة عامة » - حيسة ١٩٨٥/٣/٢٥ )</li></ul>
		<ul> <li>ج _ إبرام عقد الإيجار فى ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ خضوعه</li> <li>قى إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره بمحيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولوكانت ثابتة الناريخ طبقا للسادة ٣٤ ق ١٩٧٧/٤ . علة ذلك .</li> </ul>
1771	44.	﴿ الطمن رقم ١٠٥٧ لــنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ )
		(رابعا) قانون بحرى :
٥٨٥	1.5	<ul> <li>إ — السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحرى . صلاحيتها للملاحة . ققد السفينة صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها حطاما . مؤداه . مروجها عن نطاق القانون البحرى . الاستثناء . جو از رهن السفينة تميت الانشاء . ق ٣٥ الحسنة ١٩٠١ الحاص محقوق الامتياز والرهون البحرية .</li> <li>* الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٠ ق _ جلسة ٢٩٨٧/٥/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>۲ — إجراءات حجز السفينه وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى المواذ ۱۰ — ۲۹ منه ، فقد السفينةصلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها الاجراءات العادية . حجز للمنقول وبيعة دون القانون البحرى .</li> </ul>
٥٨٥	۱۰۲	﴿ الطُّمَنَ رَقُّم ٥٠ لَمُنَّةً ٤٩ قَ - جِلَّمَةً ٤٢/٥/٢/ )

صفحة	القاعدة	
		(خامساً) الاستدراك التشريعي :
		الاستدراك فى النصوص التشريعية . ماهيته . اعتباره جزءا من النص التشريعي المصحح وممتعا بذات قوته . شرطه .
٥٨	۱ ٤	عدم انطوائه على تغيير فى النص لفظا ومعنى . ( اللهن رقم ٣٩٣ لسنة ؟؛ ق – جلمة ٣/١/١٧)
		قرار إدارى
		ر ـــ طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب
		تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجويدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا .
71	٨	﴿ الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق ﴿ رَجِالَ القِصْنَاءَ ﴾ الطلب رقم ١٩٨٢ )
		<ul> <li>٢ ـــ ثبوتأن الوقائع المنسوبة لطالب وإن اقتضت توجيه التنبية إليه لا تبرر تخطيه في الترقية • إعتبار قوار التخطي مشوبا بإساءة استعمال السلطة .</li> </ul>
71	٦	وساءه استهدان استنده . ﴿ الطلبان وقبا ۲۲۸،۲۲۷ لسنة ٥١ ق د رجال القضاء ، ــ جلسة ۱۹۸۲/٤/۱۱ )
		<ul> <li>رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى تعيين نواب</li> <li>رئيس محكة النقص . لا يعد من القرارات الادارية النهائية الى</li> </ul>
		ختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها أثره . عدم جواز المطالبة بالغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة
		القرار الجمهورى الصادر بناء عليه . ( الطلب وقم ۱۷۱ لسسنة ٤٦ ق و رجبال القضياء ، . جلسة ١٩٨٢/٢٩ )
.((	ا ۲۹) ر	The same and

منفحة	القاعدة	
		<ul> <li>عدين مستشارى محكمة النقض. كيفيته . سلطة المجلس الأعلى للهيئات القضائية في الاختيار . مناطها . عدم إعداد الأمانة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح . مؤداه أنه لم يتجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التي يمكنه من المفاضلة بين المرشحين. عدم موافقة المجلس على تعدين الطالب رغم ذلك . آثره . اعتبار قرار المجلس والقرار الذي صدر على مقتضاه باطلين .</li> </ul>
340	١.	(الطلبان رقم ۸۰ ، ۸۱ لسنة ۵۰ ق « رجاك القضياء » وجلسة ۱۹۸۲/٦/۲۹ )
1117	۲۰۲	<ul> <li>القرار الادارى . ماهيته . الاحراء الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى يحوله سلطةالقيام به هو عمل مادى . إختصاص القضاء العادى سنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .</li> <li>(العمر من ٢٥٠٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ٥/١٢/١٢)</li> </ul>
1117	۲.۲	<ul> <li>جمع البحوث الاسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الاسلام والتراث الاسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الاسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ .</li> <li>( العلن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥٠ ت - جلة ١٩٨٢/١٧٥)</li> </ul>
1117	7.7	<ul> <li>باس الوزراء . اختصاصه باصدار قرارات منع تداوله المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام ٣٠ م . ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .</li> <li>(الطمن رقم ٢٠ ٦٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢٥)</li> </ul>
ı		

مفحا	القاصة	
1701	474	<ul> <li>٨ - جواز استثناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى الجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . مادام لم يقيدها أو تحالفها نص صرح . الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في لجان طعون الترمي والصيانة والحدم . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٩ . قا بليتها الاستثنافي . علمه ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٢٢/١٢/١٢)</li> </ul>
		» القرار الإدارى . ماهيته .
1771	471	( الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسـة ٢٩٨٢ / ١٩٨٢ )
		<ul> <li>١٠ اختصاص محكة القضاء الإدارى بالفصل فىطلبات إلغاء القرار الإدارى النهائي أو التعويض منه . للقضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذة القرارات توصلا لتحديد اختصاصه فى النزاع .</li> </ul>
1771	771	( الطعون أرقام ۱۸۲۶ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۹۹ ، ۱۹۹۹ لسنة ۱ه ق ـ جلسنة ۱۹۸۲/۱۲/۳۶ )
		قسمة
		دعوى القسمة :
		بيع الشريك حصته فى الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنهاء إجراءات القسمة. أثره . عدم اعتبار البائع ممثلا المشترى فى دعوى القسمة .
179	. +	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٢٤ / ١٩٨٢ )

صفحة	القاعدة	
		قسمة الأعيان الموقوفة .
		قرار ت لحان قسمة الأعيان الموقوفة • ق٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارها بمثاية احكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتمدى إلى غير خصوم الدعوى • يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقافي أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة له نفس الآثار القانونية التي تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية •
77	٣١	( الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١/٢٨ )
		فضاء مستعجل :
		القضاء المستعجل . عدم اختصاصه الفصل فىدعوى التروير الفرعية أو الأصابة . علة ذلك .
1107	۲۰۸	( الطعن رقم ۱۰۲۱ لنسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۶ )
		قضاه
٣٠٦	<b>0</b> 7	حدم صلاحية الفاضى لنظر الدعوى . حالاتها .     ۱۶۶ مرافعات دوودها على سبيل الحصر . ليس من بينها .     انتماءه إلى بلدة بنتمي إليها المتخاصرن .     لا الطعن رقم ؟ لسنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، _ يجلسة ١٩٦٦/٣/١٦ ) ويسلسة ١٩٨٢/٣/١٦ ) ويسلسة ٢٠ سبق حضور عضو الدائرة الاستثنافية التي أصدرت الحكم بعض جلسات الدعوى أمام المحكمة الاستثنافية تدون اشتراك

771	<i>'</i>	قضاه • قوة الأمر المقض
اصفيدة	القاعدة	
		فى إصدار حكم أو اتخاذ أى إحراء شف عن إبداء الرأى و إنما اقتصر الأمر على مجرد التأجيل . لا يفقده الصلاحية .
٣٠٦	۲۵	( الطعن رقم ٤ لسـنة ٥١ ت د أحوال شـخصية ، ــ چلسـة ١٩/٣/٢٨) سـد بُست سـ سـد سـد سـد ــــــــــــــــــــــ
		مسائل متنوعة .
		بطلان شراءالقضاه أو أعضاء النبابة والمحامين و أعوان الفضاء الحقوق المتنارع فيها . م ٤٣١ مدنى . اعتبار الحق المبيع متنزع فيه . حالاته . فضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض . علة ذلك .
180.	1.1	( الطعن رقم ۱۲۹۲ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )
		قوة الأمر المقضى
		الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى :
.~177		<ul> <li>القرارات النهائية التي تصدرها لحان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود إختصاصها لها حجية أمام المحاكم .</li> <li>( الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ )</li> </ul>
		<ul> <li>حدور قرار من لحنة الفصل في المنازعات الزراعية</li> <li>حائزا لقوة الأمر المقضى . أثره . عدم جواز إعادة مناقشة</li> <li>النزاع وأسانيده مرة أخرى ولو كان معيبا . قوة الأمر المقضى</li> <li>تعلو على اعتبارات النظام العام</li> </ul>
777	118	( الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢٨١ )

صفحة	القاعدة	
		٣ ـ قرارات لحان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ السنة ١٩٦٠ و إعتبارها بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن . هجيتها نسبيه لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلب وزارة الاوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانونية التي تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية .
171	۳,	﴿ الطَّعَنْ رَقِمْ ١٩٢٠ لُسنَةً ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١/٢٨٢١)
		<ul> <li>٤ - حجية الحكم الصادر فى الدعوى الحنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه .</li> </ul>
412	177	﴿ الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/٢١/١٩٨٢ )
1.4.	140	<ul> <li>ه - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه.</li> <li>وحدة المسأله في الدعويين .</li> <li>( الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/١١/٢٩ )</li> </ul>
		٦ – أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية
1144	414	الشيء المحكوم فيه . ﴿ الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٠/٢٠/١٢/٢٠ ) الأحكام غير الحائزة لقرة الأمر المقضى :
		<ul> <li>٢ - حجية الحكمة الصرة على طرق الخصومة حقيقة أوحكا.</li> <li>أسباب الحكم التي أبحوز الججية ، ماهيتها ، مالم تنظر فيه المحكة</li> <li>لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .</li> </ul>
. 1	7.	Change of the control

-		
صفحة	القاعدة	.]
		<ul> <li>٢ - تعرض الحكم الجنائى فى أسبابه فى جريمة انتهاك حريمة ملك الدير - لسبب وضع يد الحائز على عين النزاع وسنده فوضع يده وإنتهائه إلى أنه مستأجر. أسباب زائدة وغيرضرورية للحكم أثره. لا حجية فذه الأسباب أمام القاضي المدنى.</li> </ul>
777	111	( الطمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/٥/١٩٨٢)
		<ul> <li>٣ - المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . شرطه. القضاء النهائي. اكتمانه قوة الأمر المقضى. أثره . مالمتنظرفيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .</li> </ul>
:*\VV	۱۷٦	( الطعن رقم ۱۶۰۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢١/٢١/١٩٨٢ )
		<ul> <li>ع وة الشيء المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم وماقد يكون مرتبطا من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطاوثيةا.</li> <li>تعرض المحكمة - تزيدا - إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى .</li> </ul>
-344.	44.	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢١/٢٢/١٩٨١ )
*,,,,		
		قوة قاهرة
		جهل الحصم بوفاة خصمه قوة قاهرة أثره . وقف سريان الميماد فى حق الحصم . بدء سريانه من تاريخ العلم بالوفاة .
7Ve	1.4	( الطعن رقم ۳۹۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٥/۱۹۸۲ )

		12.
ا صفحة	القاعد	
		( ك ) كفالة
1.4	۲۱	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . اساسها فكرة الضان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض . ( المطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )
		(م) محاماه . محكمة الموضوع . محكمة القيم . مسئولية
		معاهدات . معارضة . مقاولة . ملكية . مؤسسات . موطن . محـــــاماه
		أتماب المحامى :
		تفادم دعوى المطالبة بأتماب المحامى . بدؤه من تاريخ إنتهاء الوكالة .
٤١٧	٧٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ 6
		بطلان شراء الحقوق المتنازع عليها مع الموكلين : بطلان شراء القضاة وأعضاء النيانة والمحامين وأعوان القضاء الحقوق المتنازع فيها . م ٤٧١ مدنى . اعتبار الحق المبيع

منفحة	القاعدة	
		متنازع فيه . حالاته . قضاء محكة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكة النقض . علة ذلك .
۱۲۹	1.1	( الطعن وتم ٦٩٢ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠ )
		في الطعن بالنقض :
		<ul> <li>١ – عدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من بعض الطاعنين</li> <li>إلى وكيلهم الذى وكله فى الطعن بالنقض حق تمام المرافعة . أثره .</li> <li>عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .</li> </ul>
۸۰۹	107	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١٠/١٠ )
		<ul> <li>صدور التوكيل إلى المحامى المقرر بالطعن بالنقض</li> <li>من وكيل بعض الطاعنين . عدم تقديم توكيل الآخرين . أثره .</li> <li>عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .</li> </ul>
444	177	( الطمن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢١/١١/١٩٨١ )
		محاموا الهيئات والمؤسسات العامة :
		المحامى العامل بالهيئات والمؤسسات العامسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها. ممارسته المحاماه أصلاعن نفسه أو لحساب غيره . لا بطلان . علة ذلك . م ٥٥ ق ٢١ لسنة ١٩٦٨ .
344	177	﴿ الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٧/٦/٦٢/١ )
		محكمة الموضوع
	j	أولا : التكييف :
		<ul> <li>١ حدوى التعويض. تكييف محكة الموضوع الفعل أنه</li> <li>خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقص.</li> </ul>
.	ł	

صفعة	القاعدة	
14.	٣.	استخلاص الحطأ الموجب للسئولية من سلطة محكمة الموضوع. المتخلاص علاقة السبهية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان استخلاصها سائفا . ( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
1.94	۱۹۸	<ul> <li>٢ - لحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكيف القانونى الصحيح .</li> <li>١ الطعن وقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )</li> </ul>
		ثانيا : تفسير العقود :  ۱ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتفسير الحررات ، سلطة محكة الموضوع فى ذلك مطلقة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها . مناطه ،  « الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢ )
		<ul> <li>٢ التعرف على قصد العاقدين من الطة محكة الموضوع.</li> <li>التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابه محكة النقض .</li> </ul>
٧٥		( الطعن رقم ۱۹۲ لسنة ۱۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۱ ) ۳ – تفسير العقود والشروط للتعرف على قصدالمتعاقدين. من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك شرطه .
<b>£</b> \£		(الطعن دقم ٢٢٤ لسنة ٤١ ق – جلسة ٥/٥/١٩٨) ع – سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات . إلتزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر العباراتها .
784	177	﴿ الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٧/٦/٦٩٨ )

منمة	القاعسة	
<b>V</b> 10	187	<ul> <li>تفسير العقود وإستظهار ثية طرفيها . من سلطة محكمة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وطالما لم تخرج عن اسمى الظاهر لعبارتها .</li> <li>(الطان دفر ۳۸ ه لسنة ٤١ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/٢)</li> </ul>
		<ul> <li>حسلب القاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق،</li> <li>على الشرط الفاسخ الصريح. مناطه.</li> </ul>
1.44	۱۹۸	( الطمن رقم ۱۸۶ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣ )
		<ul> <li>تفسير العقود واستظهار نية طرفيها. تستقل به محكة الموضوع مادام فضاؤها يتوم على أسباب سائغة.</li> <li>المائد مق ١٦٧٦ مقد من المعالمة م</li></ul>
171.	. 414	( الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠٪١٢/١٢٨ )
		ثالثاً : مسائل الواقع :
•		<ul> <li>١ - لحكة الموضوع السلطة النامة في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما تطمئن إليه فيه متى كان استخلاصها سائغا من أجمل ثابت في الأوراق .</li> </ul>
410	۱٦٧	<b>لا الطمن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٦ ق</b> جلسة ١٤/ ١١/ ١٩٨٢ )
9-17	184	<ul> <li>۲ - لحكة الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى متى كان استخلاصها سائغا .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١ / ١٩٨٢ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى.</li> <li>كفاية إقامة فضاءها على أسباب سائفة ولها أصلها النابت فى الأوراق . المنازعة فى ذلك جدل فى تقدير المحكمة للأدلة .</li> <li>عدم جواز إنارته أمام محكمة النقض .</li> </ul>
3716	۲۰۵	لِالطعنان رقما ٥٤٩،٥٠٥ لسنة ٨٤ق ــ جلسة ٩/٢/١٢/١)
		I I

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث المستندات المقــدمة له واستخلاص ما يراه متفقا مع الواقع مى كان استخلاصه سائفا وله سنده .</li> </ul>
99.	۱۷۸	﴿ الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)
		<sup>دو</sup> تقدير وسائل الإكراه "
		<ul> <li>١ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها فى نفس المتعافد أمور واقعية ستقلبها محكة الموضوع بالارقابة من محكة النقض طلك أقامت قضاءها على أسباب سائفة . الحدل فيها غير جائز أمام محكة النقض .</li> </ul>
٥٠	14	﴿ الطَّمَنَ رَقَّمُ ٤٩ ٧ لَسَنَةً ٦ ٤ قَ حَدَ جَلَسَةً ٢ / ١٩٨ ٢ )
		<ul> <li>٢ - الإكراه. لمحكمة الموضوع الاستدلال عليه من أي تحقيق</li> <li>قضائى أو إدارى ولو لم يكن الخصم طرفا فيها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغا .</li> </ul>
17-	۳٠	( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ٢١/١/٢٨٢ ) 
721	۴۳	" تقدير مبرر شهو الافلاس "  ۱ — إشهار الافلاس - لمحكمه الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها مي توافرت الشروط الموضوعية . لايفير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذى صفة ثم تنازل عن طلبه .  المعمن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١)
711	£7	<ul> <li>٢ تقدير مذى جدية المنازعة فى الدين فى دعوى الافلاس</li> <li>من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب</li> <li>سائمة .</li> <li>﴿ الطين رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١ )</li> </ul>
, , ,	"	

157	٣ - إشهار الافلاس. جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديومهم ، احتراف الاعمال النجارية لا يفترض. وقوع عبء إنباته على من يدعيه ، على محمكة الموضوع قبل الحكم باشهار الافلاس. التحقق من توافر صفة الدين في حق المدين .
	<b>﴿ الطعن رقم ۲۱۷۲</b> لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٥ )
170	<ul> <li>ع - اكتفاء الحكم المطعون فيه فى شبوت احتراف الطاعنين</li> <li>للتجارة على ماجاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون</li> <li>تحقيق ذلك . خطأ وقصور .</li> </ul>
	﴿ الطمن رقم ۲۱۷۲ لسنة (ه ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٥ )
144	وقحق المشترى في حيس الثمن " حق المشترى في حيس الثمن ، مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائم يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به . متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . ( الطدن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
	<sup>وه ض</sup> مان التعرض <sup>مه</sup> ۱ — شمان المؤجر للمستأجر فى تعرضه الشخصى - شرطه .
1.44	لا محل للتحدى فى خصوصه بالمادتين ٤ ، ٨٠٧ مدنى . علم ذلك . لا دلك . لا الطعن وقم ٧٧٨ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥ ) ٢ ـ استظهار خطأ المؤجرالذى ترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعينالمؤجرة . من سلطة محكة الموضوع . ما دام

	1 =14	l
4240	القاعدة	
1 - EA	184	استخلاصها سائغا . مثال بشأن إقامة المؤجر محملا بالمعر الذي يه محلات المستأجرين إلا الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥ )
		<ul> <li>٣ ــ دعوى مع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض. م ٩٦١ مدنى . تخلف ذلك . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .</li> </ul>
1.01	141	﴿ الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )
₹ u		<ul> <li>التعرض الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . لا وجه لاشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدعى . كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميماد السنة .</li> </ul>
1.01	. 141	﴿ الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )
1.01	111	<ul> <li>استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد وعلم المدعى</li> <li>من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وله</li> <li>سنده من الاوراق .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)</li> </ul>
1.01	141	<ul> <li>٣ تتابع أعمال التدرض الصادرة من شخص واحد .</li> <li>أثره . احتساب ميماد السنة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء بوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة .</li> <li>إ الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/١١//٢٨)</li> </ul>
		" قصد الإقامة فى العين المؤجرة " تقدير قصــــــد الاقامة فى العين المؤجرة من سلطة محسكة الموضوع
1772	779	( العلمن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ )

منعة	القاعدة	
		النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة "
		١ ـــ النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جوازه قبل
		البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . اشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبوقا بابداء ترك الحصومة . خطأ. عله ذلك .
۸۹۷	١٦٤	(الطعن رقم ۱٤٧٨ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
<b>34</b> Y	178	<ul> <li>التزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنا . استخلاص النزول الضمني من سلطة محكة الموضوع متى كان سائفا مستمدا بما له أصله بالأوراق .</li> <li>( الطعن رقم ۱۶۷۸ لسنة ۵۰ قر – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۱)</li> </ul>
	l	٣ – النزولِ الضمني . ماهيته . مساومةالشفيع للشترى
		بيع العقار له أو مقاسمته فيه أو إشراكه في جزء منه . مفاده
		رضائه بالمشترى مالكا و إسقاط حقه في أخذه بالشفعة .
۸4٧	172	(الطنن دقم ۱٤٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		تقدير الدالي : ١ – تقدير الأدلة في الدعوى . من ساطة محكمةالموضوع.
		لحا أن تأخذ باسباب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها
		بصحة النظر الذي ذهب إليه لا باعتبار أن له حجية تلزمها .
*11	۳۸	﴿ الطُّعَنُ رَمَّ ١٥ السِّنَةِ ٥٠ قَ دَ أَحَـوالُ شَخْصَـيَةً ﴾ والسَّلَّةُ ٢٦/١/١/١٩٨ ) يستر يستر يستر
		<ul> <li>تقدير الأدلة . من سلطة قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض منى كات مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة استخلاصا سائفا .</li> </ul>
721	13	﴿ الطَّعَنُ رَقَمُ ٢٥٩ لَسَنَةً ٤٧ قَ ـ جلسـةً ١٩٨٢/٢/١٥ )
	1	

الصفحة	القاعد	
<b>غ</b> ለኒ	۸۸	<ul> <li>٣ ــ تقدير الأدلة وكفايتها من سلطة محكمة الموضوع .</li> <li>شرطه .</li> <li>لإ الطمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٥/٥/١٩٨٢)</li> </ul>
	·	<ul> <li>إنبات الدائن إعسار مدينه . القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدنى . مؤداها . محكمة الموضوع لها تقسدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب إعساره أو زاد فيه عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقص ما دام استخلاصها سائفا .</li> </ul>
۸۰ھ	47	لا الطبن رقع ٦١ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٢ )
		<ul> <li>ص تصفية التركة و الأصل فيها أن تكون باحاءات فردية و تصفيها باحراءات حماعية و أمر استثنائي لا يجوز اللجوو إليه إلا عند الضرورة و علمه ذلك و تقدير قيام مبرر إخشاع التركة للتصفية الحماعية و من سلطة قاضي الموضوع و ٨٢٠ مدني .</li> </ul>
*4.	۳۰ ا	( الطعن رقم ۹۳۰ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۳/۷ )
		<ul> <li>الاعلان في النيابة. استثناء. ضرورة أن نسبقه تحويات دقيقة عن محل إقامة المعلن إليه . تقدير كفاية المعلومات .</li> <li>خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال .</li> </ul>
9 £ Y	47	( الطمن رقم ۲۱۷ لسنة ١٥ ق - جلسـة ٢٠/١/٢٨٢ )
		<ul> <li>٧ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها . النمى على الحمم فيا</li> </ul>

صفحة	القاعدة	
		استطرد إليه تزيدا تبريرا لقضائه غير منتج . مثال بشأن تأجير
		مفروش ،
777	۱۳۰	﴿ الطُّمَنُ رَقُّم ٥٠٥٨ لَسَنَةً ٥١ ق ــ جلسة ١٠/٦/٦٨١ )
		./ – استخلاص النزول الضمي عن الدفوع الشكلية من
		إطلاقات محكمة المرضوع طلب تأجيل الدعوى لتقسديم
		المستندات . لا يعد نزولاً عن الدفع الشكلي . عدم وجوب
		إبداء التمسك بالدفع بكل جلسة طالمًا أبدى صحيحا .
4 £ A	171	( الطمن وقم ۷۰۷ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸ )
		<ul> <li>٩ - قضاء الحكم على ماله أصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		تضمنه ارد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه
		دفاع . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمةللا ُدلة . عدم
		جواز إثارته أمام محكمة النقض .
404	۱۷۳	﴿ الطعن رقم ٢٦ه لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٨/١١/١٨ آ)
		١٠ - عدم تقديم الطاعنان مايدل على تمسكهما أمام
		محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطعون ضده . إنتقاد
		النعي إلى الدليل .
4.4	177	( الطعن رقم ٢٦ه لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )
		١١ — محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم مايحتو يه المستند
		وتقدير مايصلح منه للاستدلال به قانونا . لامعقب عليها في
		ذلك من محكمة النقض مي كان استخلاصها سائغا .
488	۱۷۷	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ٢٢٣٣ لَسَنَّةً ٥١ ق ــ جلسةً ٢١/١١/٢١ )
- 1		

منفحة	القاعدة	
,		١٢ ــ إقامة الحركم قضاءه على أسباب سائغة ولها أصلها لثابت في الأوراق وتكفي لحمسله . المنازعة في ذلك . مجادلة في تستقل محكمة الموضوع بتقه سدره تنعسر عنه رقابة محكمة النقض .
1.27	۱۸۸	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ﴾ لسنة ٩٤ ق جلسة ٥٠/١١/١ )
		۱۳ – لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير مايقدم له من الأدلة . عدم خضوعه فى ذلك لرقاية محكمة النقص مى كان استخلاصه سائفا .
١٠٥٣	19.	﴿ الطَّمَنْ رقم ٢٤٢ لسنة ٩٩ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨ ›
1777	441	<ul> <li>۱٤ تقدير المانع الطبيعي أو العرض الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أساس سائغ .</li> <li>۱۱ الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ يبلسة ٢١/١٢/١٢/١١/١٨</li> </ul>
		رابعا : مسائل الإثبات :
		شهادة الشهود :
٣٤٤	71	۱ ترجیح شهادة شاهد علی آخو . من إطلاقات قاضی الموغوع . الوغوع . د الطعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۶۸ ق ـ جلســة ۲۹/٤/۱۹۸۲)
		٢ – تقــدر أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر من سلطة قاضي الموضوع .
۳۸'	7	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٢٧ لَسَنَةً ٤٨ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٤/٧ )

Santa.	القاعمة	·
		<ul> <li>٣ ــ تقدير أقوال الشهود والقرائن. مما يستقل به قاضى</li> <li>الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض • شرطه •</li> </ul>
ه ځ د.	٥٨	<b>[الطمن رقم ١٩٨٥</b> لسـنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢٥/٥/١٩٨٢)
		<ul> <li>ع - تخلف الخصم عن الحضور بغير عذر أو امتناعه عن الإجابة تنفيف الحسكم الاستجواب . أثره . جواز قبول الإثبات بالبينة والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . م ١١٣ من قانون الإثبات .</li> </ul>
471	179	( الطعن رقم ۱۸۲٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٠/٢/١٩٨٢)
	-	<ul> <li>حكة الموضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود .</li> <li>لحا أن تأخذ ببعض أقوالم دونالبعض الآخر وبأفوال واحد أو أكثر دون غيرهم . عدم إلتزامها ببيان سبب ترجيجها شهادة على أخرى .</li> </ul>
٨٠١	127	( الطعن رقم ۱۷٤٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/٦/٢٩٨١)
, ,,,		<ul> <li>تاضى الموضوع. سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والاخذ بأفوال شاهد دون بيان أسباب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى مالايؤدى إليه مدلولها.</li> </ul>
3-14	۱۸۲	﴿ الطُّمن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١١ )
		<ul> <li>تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائل</li> <li>منها . إستقلال محسكمة الموضوع به طالم لم تخرج بها عن</li> <li>مدلولها وكان استخلاصها سائغا</li> </ul>
: 772	779	( الطمن وقيم ٢٠٧ لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الصفحة	القاعدة	1
		القرائن :
		<ul> <li>إ استنباط الفرائن من إطلاقات محكمة الموضوع .</li> <li>برطه إن يكون سائنا .</li> </ul>
1.1	۲.	( الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ـ حلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
127	۳۸	( الطعن رقم ۲۱۷ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٠/١/١٩٨٠ )
		<ul> <li>٢ - محكة الموضوع . سلطتها فى تقــــدير القرائن . لهـــا أن تأخذ بها إذا أطمأنت إليها وأن تلتفت عنها إذا تطرق إليها الشك .</li> </ul>
٤٨٤	۸۸	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٥/١٩٨٢ )
,		<ul> <li>س - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين م ١٣٨٠ مدنى . آثات الغش . كيفيته . محكة الموضوع لها استنتاج وجوده . لا رقابة لحكة النقض عليها فى ذلك مى كان استخلاصها سائفا .</li> </ul>
۸۰۵	٩٢	﴿ الطُّنُ رَمَّ ١٦ لَسَنَةُ ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٢ )
`		<ul> <li>إلى الحكة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائن بغير</li> <li>معقب من محكة النقض . شرطه . أن يكون استخلاطها سائغا</li> <li>وله سنده من الأوراق .</li> </ul>
٥٢٨	١٥٧	( الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢١/١٠/٢١ )
		" <b>الإ</b> قرار "
		<ul> <li>١ الإقرار - شرطه - استخلاصه أو نفيه - من سلطة عكمة الم ضوع .</li> </ul>
777	117	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٣ )

	- 441 1	7 · · · · ·
مفحة	القاعدة	
		<ul> <li>۲ — الإقرار غير القضائى . لحكمة المرضوع أن تعتبره</li> <li>دليلا مكتو با أو مجرد قرينة أو لانعتد به أصلا دون معقب</li> <li>رعليها فى ذلك .</li> </ul>
1744	772	﴿ الطُّمَنْ رَقِّمَ ٢٥٤ لُسَـنَةُ ٤٩ قَ ــ جُلسَةُ ٢٣/٢٢//٢٨ )
		ود خبرة ٥٠
		<ul> <li>١ - تعيين الحبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى</li> <li>الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائمًا</li> <li>على أسباب تبرره .</li> </ul>
٦٧٠	۱۱۸	﴿ الطعن رقم ٧١ه لسنة ٤٩ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٢ )
		<ul> <li>٢ - لمحكة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق أن</li> <li>تعتمده استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها</li> </ul>
ለኘዕ	101	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمْ ٣٤٣ لَسَنَةُ ٤٩ قَ _ جَلَسَةَ ١٩٨٢/١٠/٣١ )
	,	<ul> <li>٣ - لهكة الموضوع أن تأخذ بتقر ير الحبير محولا على</li> <li>أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .</li> </ul>
ለኘሩ	101	﴿ الطُّعَنُ وَقَمْ ٣٤٣ لُسِنَةً ٤٩ قَ ـ جِلْسَةً ٣١/ ١٩٨٢/١٠ )
444	104	ك - طلب ندب خبير في الدعوى ليس حقا للقصوم .      خكة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى     ما يكمنى لتكوين عقيدتها فيها .      (العلمن ونم ١٤٠٢ لمنة ٤٨ ق – جلمة ١٩٨٢/١١/٢١)
		<ul> <li>ه که که الموضوع الأخذ بتقریر الحبیر متی إقتنعت بصحة أسبابه عدم التزامها بالرد استقلالا على ما وجه إلیه</li> </ul>

القاعدة	
	من طعون أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت نيه ما يكفى لتكوين عقيدتها .
۲۰۸	( الطعن رقم ۱۰۲۱ لسنة ۹؛ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۹۸۱)
	<ul> <li>٣ - ٣ تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب .</li> </ul>
. 188	﴿ الطَّعَنُّ رَفَّمُ ٩ لُسِنَةً ٤٩ قَ ـ جِلْسَةً ٢٥/١١/١٩٨٢ )
447	<ul> <li>٧ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الادلة والأخذ برأى الحبير الاستشارى الذى اطمأنت إليه دون الحبير المنتدب فى الدعوى. منى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله .</li> <li>٢ الطمن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٩ تن - جلسة ٢٩٨٢/١٢/٢١)</li> </ul>
	الانتقال للماينة
	إنتقال المحكمة للمعاينة من الرخص المخوله لها . لا معقب طى سلطتها فى ذلك منى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لانتناعها .
79	الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٤/٢٩٨٢)
	" الإحالة للتحقيق "
	G
	إجراء التحقيق ليسحفا للخصوم . للحكمة أن ترفض إجاسته متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عفيدتها فيها
	. 100

7 .		
4000	القاعدة	
		خامسا _ إجراءات نظر الدعوى :
		<ul> <li>إعادة الدءوى للرافعة أوتاجيلها أو وقفها لحين الفصل</li> <li>إلى المحارضة القدمة في الحكم المستأنف . من سلطة قاضى</li> </ul>
		الموضوع .
۳۰۶	০৭	﴿ الطَّنْ رَمْ ٤ لَسَـنَةَ ٥١ قَ ﴿ أَحَوَالُ شَخْصَـيَةَ ﴾ جلسـة ١٦/٣/٢٦ )
		<ul> <li>الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هوالدفاع</li> </ul>
4 4 . 11		الحوهري الدي يقدم احصم دييه أو يطلب تمكينه من إسابه .
٤٩٣	۸۹	﴿ الْطَعْنُ رَقْمُ ١٤٩ لَسَنَةً ٤٨ قَ حَجَلَسَةً ٦٥ٍ ٥ /١٩٨٢ )
		<ul> <li>٣ ـ دعوى الفهان الفوعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بظرائدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم .</li> <li>١٠٠ مرافعات .</li> </ul>
177	77	(الطمن رقم ١٦٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ )
		<ul> <li>عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى</li> <li>تبين لها أن الدعوى مستوفاه . أثره . رفض طلب التأجيل لا يعد</li> <li>إبداء للرأى مسيقا في الدعوى .</li> </ul>
4.0	١٦٥	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢، ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ )
		<sup>در</sup> عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع الحصوم "
		<ul> <li>١ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير</li> <li>جوهرى لا يتغيربه وجه الرأى فى الدعوى .</li> </ul>
1117	7.7	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٢٠٦٢ لَسَنَّةً ٥١ ق _ جلسة ٥/١٢/١٢/ )

سفحة	لقاعدة	
		<ul> <li>٢ - عدم الترام محكة الوضوع بتبع مناحى دفاع الحصوم</li> <li>إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط</li> <li>لكل حجة نخالفة .</li> </ul>
3117	7.	﴿ الطُّعَنُ رَقَمَ ٢٠٦٢ لُسنة ٥١ ق _ جلسة ٥/١٢/١٢/١)
,		<ul> <li>اعتبار الاستثناف كان لم يكن شرطه . م ٧٠ مرافعات</li> <li>معدالة بق ٧٥ لسسنة ٩٧٦ . لحكة الموضوع رغم توافره</li> <li>عدم الحكم به . علة ذلك .</li> </ul>
1 TY1	-11	لا الملمن وتم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ قد حلسة ١٠٨٢/١٢/٣٠ ٢
-	-	CAI 455
٧٠٨	122	التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم يجيع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م 3 ق 13 السنة ١٩٥١ . الطمن بالنقض في حكم تهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكنة النقض بنظره . علمة ذلك . ( الطعنان رقما ٢٠٥٢ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ( الطعنان رقما ٢٠٥٢ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق _ جلسة
		مسئولية
		المسئولية العقدية :
		١ — تقاعس الوكيل عن المطالبة بدين موكله . واقعة
		مادية يستفيد المدين من آثارها القانونيَّة . للوكل مساءلة الوكيل عنها .
7.7	110	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٤٣٧ لُسنَةً ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٢٠ )

۲۰	٧	منولة
bow	القاعدة	
		<ul> <li>الشرط الحزائى حزالتا خير فى تنفيذ الالتزام . استشاء</li> <li>من قواعد التنفيذ العينى للالتزام . استحقاقه منى تأخر المدين</li> <li>فى تنفيذ التزامه . لا يلزم لإعماله طلب التنفيذ العينى ابتداء .</li> </ul>
٧٧٤	144	(العلمين دقم ١٥٨١ السنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١)
VV£	187	<ul> <li>الشرط الحزائي . تحقيقه بجعل الضرر واقعا في تقدير</li> <li>المتعاقدين عبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين .</li> <li>(الطعن دقم ١٥٥١ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/١/١٥)</li> </ul>
		<ul> <li>إقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ما ثبت</li> <li>ين وصول الطرد موضوع الزاع إلى جهة الوصول سليا وأن</li> <li>عدم استلامه برجع إلى خطأ الطاعنة الى تقاعست عن الاستلام.</li> <li>صحيح . النمى على الحكم عا تثيره الطاعنة من أنها توجهت</li> <li>لاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعى لم يقم الدليل عليه .</li> </ul>
17.0	414	غیر مقبول (الطمن دفر ۲۸۷ لسنة ۶۹ ق — جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)
	<b>.</b>	<ul> <li>أحكام توزيع المسئولية بين الناقل الحوى والشخص المضرور خضوعهالقانونالقاضى م ٢١ إتفاقية فارسوفيا إنطباق حكم المادة ٢١٦ مدى لعدم وجود تشريع خاص بننظم عقد النقل الحوى</li> <li>( الطدن رتم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨٢/١٢/٢)</li> </ul>
11.0	111	ر الطعن رم ۲۸۷ سنه ۶۹ ق حسيم ۱۹۸۰ ۱۱۲۰ سند التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ه ق ۲۰۵ السنة ۵۰۰ الايفير من ذلك إلغاء القانون ۶۹۹ سنة ۱۹۵۵ الدى أحالت إليه المسافة الدكر .
170.	777	( الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ ،

	_	Y • A
صفحة	القاعب	
designation of the section of the se		<ul> <li>لتأمن عن المسئولية المدنيسة على سيارة النقل .</li> <li>استفادة الراكبين المسموح بركوبهما منه درن تخصيص بأن</li> <li>يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائبين عنهم .</li> <li>م ١٦ ق ٤٤٤ سنة ١٩٥٥ . علة ذلك .</li> </ul>
1701	777	(الطعن وقم ١٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلمة ٢٣/١٢/١٢)
The second secon		المسئولية التقصيرية : مسئولية المتبوع
h desirang bushindan da ang bisabaga bi		<ul> <li>١ - رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحسكوم به</li> <li>الذى دفعه المضرور • المتسابع إثبات اشتراك المتبوع معه فى</li> <li>الحطأ . أثر ذلك . تقسيم التعويض بينهما باسبة اشتراك كل منهما فى الحطأ .</li> </ul>
1.4	۲۱	( الطعن رقم ۱۷۸ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة .</li> <li>مسئولية تبعية مقررة بحسكم القانون لمصلحة المضرور أساسها فكرة الضان القانوني . المتبوع في حسكم الكهفيل المتضامن</li> <li>كفالة مصدرها القانون لا العقد . للتبوع الرجوع على التابع عدث الضرر بما أوناه من تعويض .</li> </ul>
1.4	۲,	( الطعن رقم ۲۷۸ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )
		<ul> <li>٣ – علاقة التبعية – وجوب أن يكون للمتبوع سلطة فعلية – طالت مدتها أو قصرت – في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .</li> </ul>
٧.٧	177	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ٧٧٥ لَسَنَةً ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )

		· ·
صفحة	القاعدة	
1.70	197	<ul> <li>علاقة التبعية . وجوب أن يكون المتبوع سلطة فعلية ،</li> <li>طالت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر المتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .</li> <li>( الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )</li> </ul>
		• — محديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لايغير من ذلك خضوع التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .
1.70	198	( الطعن رقم ۷۶ه لسنة ۵۲ ق _ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ )
		<ul> <li>٦ - رابطة العمل . هـــدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسئولية التقصيرة . علة ذلك . إنتقال سلطة الرقابة على العامل إلى المستعبر أو المستاجر . أثره .</li> </ul>
1.70	147	( الطعن رقم ۷۷۵ لسنة ۵۲ ق _ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ )
		ود مسئولية الشهر العقارى عن التسجيل "
		التدجيل نظام تغضي يجرى وفقاللا مماءلا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشان والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التبحقق من صحة هسده البيانات . لامسئولية
AEV	۱۵۳	( الطعن رقم ۱۱۰۷ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٠/٦/٣٠ )

7		
اصفحة	القاعدة	
		ود استعمال حق الملكية "
		استعال حتى الملكية . وجوب أن يكــون في حدود
		القوانين واللوائح . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطىء لحق ارتفاق .
418	۱۷۷	( الطعن رقم ۲۲۳۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١ )
		" استعمال حق التقاضي "
		. المساءلة عن استعمال حق التقاضى أو الدفاع فى الدعوى . مناطها .
************	741	( الطعون ارقــام ۱۸۳۶ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۹۹ ، ۱۹۹۹ لســنة ۱ه تي جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۳۰ )
		" 1_b±1 »
		١ ـــ الشخص الإعتبارى . مسئوليته عن الاخطاء التي
		يرتكبها ممثلوه بسهب مايؤدونه لحسابه من أعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٥١	१०१	(الطعن رقم ٢٧٥ لمسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		<ul> <li>حصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة العص .</li> </ul>
7779	۲۳۱	( الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسـة ٢٠/١٢/٣٠ )
		" الضرر والتعو يض عنه "
1		١ – التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الوفاه أو العجز بسبب الخـــدمة . ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .
1		j

منعة	القاعدة	
~		لا محول دون مطالبة المضرور بحقه فى التمويض السكامل الحار للضرر استنادا إلى المشولية التقصرية . عدم جواز الحمع بن التمويضين .
4 EV	112	( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٢ ) ٢ ـــ التعويض عن الضرور المادى الذي لحق المضرور تتيجة وفاة تنخص آخر. شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول الذي و ذات و ذاته و ذاته و أن و و و أن و و المعتد ال
<b>V17</b>	۱۲۸	المضرورفعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأزفرصة الاستمرار كالمحققة احتمال وقوع الضرر . لايكفى للحسكم بالنعويض . ( الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٠/١/١٠)
- Control of the Cont		<ul> <li>۳ – التضامن لایفترض • وجوب رده إلى نص قانونی</li> <li>أو اتفاق صر یح أو ضمی • تضامن المسئولینءن الفعل الضار</li> <li>فی الترامهم بالتعویض • م ۱۹۹ مدنی . شرطه •</li> </ul>
VOV	348	(الطعنان رقما ۹۸۲/۲/۲۸ لسنة ۶۰قـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۹۸۰) " علاقة السبية "
		ركن السبب فى المسئولية التقصيرية . مناط تحققه . توافر السبب المنتج الفعال دنون السبب العارض ولو اقترن به ــــ مثال لسبب عارض .
***	127	( العلمن وقم ۱۲٤۷ لستة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ ) دعوى التعويض
Control of the Contro		دعوى النعويص • تكييف محكة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه خضوعه لرقابة محكمة النقض استخلاص الخطأ الموجب للمشولية منساطة محكمة الموضوع

صفحة	القاعدة	
. 17.	۳.	واستخلاص علاقة السبهية من مسائل الواقع التي تقدرها متى اكن استخلاصها سائفا . العدد رقم 10 د لسة 31 ق – جلسة 19۸۲/۱/۲۱ )
		'
	· .	در تقادم دعوى التعويض " دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان المدة بصدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة .
		عله ذلك .
114	75	﴿ الطُّعَنُّ رَقِم ٥٥٥ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ـ جَلَسَةً ١٩٨٢/١/١٤ )
		معارضة
		<ul> <li>با حسيماد الطمن بالممارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الشخصية. بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة الشنفيذية .</li> </ul>
. 8 5		ميماد الطمن بالاستثناف في الحبكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به •
74	101	﴿ الطمن وقم ٤٠ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢٩/٦/٢٩ )
		<ul> <li>۲ - قضاء الحكم بقبول الاستثناف شكلا . لا ينطوى على قضاء ضمى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم المغياني .</li> <li>عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الإعلان</li> </ul>
٨٤٢	101	﴿ الطَّمَنُ رَقِمَ - ٤ المنة ١٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩ ) بعد معد

-	11	معاهدات
صفحة	القاعدة	
		معاهدات
		الاتفاقيات الدولية الجماعية :
		<ul> <li>الانفاقيات الدولية الجماعية لا تازم إلا الدول أطرافها</li> <li>عادقاتهم المتبادلة . الدول إلى لم تنضم إليها . خضوعها</li> <li>علاقاتهم المنبادلة وفى علاقاتها مع الدولة المنضمة لتلك الانفاقيات</li> <li>للقواعد المفررة فى القانون الدولى . علمة ذلك .</li> </ul>
gay.	71	لا الطعنان رقما ه ٢٩ ، ٣١١ لسنة ٥١ ـ جلسة ٢٥/٣/٢٨١)
		<ul> <li>٧ — انضام دولة أجنبية إلى اتفاقية حماعية معينة. واقعة مادية ، عدم تقديم الدليل عليها. أثره الا محل للتمسك بإعمال أحكامها .</li> </ul>
۳۳.	71	( الطنان وقا ه ۲۹ ، ۳۱۱ لمنهٔ ۱ ه ق – جلمهٔ ۲۰ / ۱۹۸۲)
		شروط نفاذ الاتفاقية وأثره .
The state of the s		الانفاقية المبرمة بين حمهورية مصر والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استثمارات رعايا الدولتين . صيرورتها قانونا من قوانين الدولة بصدور القرار الحمهورى ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ مؤدى ذلك . سريانها بأثر مباشر على الاستثمارات القائمة فعلا وتلك التي تتم وقت نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعي على الاستثمارات التي انقضت وزالت بالتأمير من تاريخ مابق . علة ذلك .
<b>३१</b> ४	۹۷	( العلن زقم ۲۷۳ استة ۱۱ ق — جلسة ۱۸/د/۱۹۸۲ )

الصفحة	القاعدة	
		مق_اولة
		عقد العمل . تمييزه عن عقد المقاولة وغيره منالعقود بتوافر عنصر التبعية .
٧٠٧	177	﴿ الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )
		ملكية
		أسباب كسب االكية:
}		الإلتصاق :
		١ - ملكة صاحب الأرض. نطاقها . تخويله آخر بملك ما يقيمه من منشآت عليها . أثره . إنفصال ملكيتها عن ملكية الأرض. عدم الانفاق على مصير المنشآت. مؤداه . لصاحب المنشآت - ما لم يطلب نزعها - الرجوع على المالك باحدى القيمة في إعمالا لحكم المادة ٩٢٥ مدنى .
771	٤٧	( الطبن رقم ۱۲۳۰ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ )
		٣ – الالتصاق . ماهيته . إقامة مستاً مرالارض الفضاء حمان عليها بتصريح من المؤجرة . أثره . اكتساب المؤجر ملكية المبانى منذ الانشاء والالتصاق . الاتفاق على أن المبانى لاتؤول للمؤجر إلا عند انتهاء عقدالإيجار لا يعدو أن يكون مجرد إرجاء لتسليم المبانى .
۰۹۳	1.4	« الطعن رقم 200 لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٥/٢٩٨ )

, ,	-	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
صفحة	القاعدة	
		٣ — تملك مؤجر الأرض الفضاء للمبانى التي أقامها المستأجر
		منذ النصاقها بالأرض . أثره . ليس للستأجر علمها سوى حق
		شخصي يحوله الانتفاع بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض للغير . تأجير من الباطن ينقضي بانقضاء عقد الإيجار الاصلى .
۰۹۳	۱۰۸	( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧ )
		<ul> <li>ع - حسن النية في معنى المادة ٩٣٨ مدنى . العبرة فيه</li> <li>بوقت البناء ولو زال بعد ذلك .</li> </ul>
1175	717	( الطعن رقم ۸۸ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ )
		" الع <u>قب</u> ب
		١ — التسجيل نظام شخصي يجرى وفقا للاعسماء لايحسب
		العقارات – لا يصححاً العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة.
i		قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني
		يتم فى حدود البيانات المقسدمة من أصحاب الشأن والأوراق
1		المؤيدة لها . إجراء الشهو بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .
٨٤٧	108	﴿ الطَّمَنُ وَقُمْ ١١٠٧ لَدَنَةُ ١٥ قَ جَلَّدَةً ٣٠ ﴿ ١٩٨٢ ﴾
		٢ – الملتمية في العقار . لاتنتقل إلا بالتسجيل . الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لايرتب بذاته انتقال الملكمية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل .
1-17	۱۸۲	﴿ الطَّمَنُ رَقَمُ ١٧ لَسَنَةً ٤٧ ق _ جلسة ٢١١١/١١٨ )
		٣ — تصرف البائع في المنقول المعين بالذات لمشترثان .
		تصرف من غير مالك . علة ذلك . تعرض المشترى الأول
		للثانى . حق الأخير فى الرجوع على البائع بضمان الاستحقاق .
122	14.	﴿ الطُّعن رقم ١٩٨٤/١١/١٨ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١١ )
,	٠٢ (٣٠	) (

American .	القاعدة	
		<sup>رو</sup> حقوق الارتفاق "
		<ul> <li>١ حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ماكمية العقار الحادم .</li> </ul>
711	172	﴿ الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٩/٦/٦/١ )
		<ul> <li>حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقادم . الحيازة أساس التقادم</li> <li>هى التي تحدد مداه .</li> </ul>
791	172	﴿ الطَّعَنْ رَقَمْ ٤٦٣ لُسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٩ )
٩٨٤	177	<ul> <li>٣ — استعمال حق الملكية . وجوب أن يكون فى حدود القوانين واللوائع . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطىء لحق ارتفاق .</li> <li>( الطمن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
		إنتقال الملكية :
		<ul> <li>الحكم بإيقاع ببيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بالنسجيل المشترى لحصة أحدالشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرد إليه أثر تسجيله . عدم اختصامه في إجراءات البيع . أثره . انتقال الملكية لهذا المشترى ولو كان متواطئا م البائع . علة ذلك .</li> </ul>
179	٣,	( الطمن رقم ١٩٢٠ لمسنة ، ٥ ق جلمة ١٩٨٢/١/٢٤ )
		<ul> <li>الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائر البائع للعقار – الذي</li> </ul>
- 1		ť

1 ( 4	
لقاعدة منفحة	
	لم يسجل ـــ له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته مازاات على ذمة البائع .
04.	﴿ الطَّعَنُ رَقَمَ ١٩٨٤ لَسَنَةَ ٤٩ قَ ـ جِلْسَةَ ٢٤/٥/٢٨١) ﴿
	ملكية الدولة الخاصة :
	<ul> <li>١ القوانين الخاصة بتملك الأراضى الصحواوية . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .</li> </ul>
001	( الطعن رقم ٦٢١ لسبنة ٤١ ق ـ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )
	<ul> <li>القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . إلغاؤه بالقانون ١٤٣٠ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضى الصحراوية . أثره . عودة الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضى للقضاء العادى .</li> </ul>
001 1	( الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق _ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )
	٣ - ملكية الأراضى الصحراوية . م ٥ ق ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٨ . بقاء قيامها طالما استندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سأبقة على العمل بالة نون المذكور . الأراضى الصحراوية في معنى القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ . بتنظيم تأجير الغقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هي تلك الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام . م ٢ فقرة ج من القانون المذكور .
197 40	( العامن وقم ۲۲۲ لسنة ۲۲ ق — جلسة ۲۹۸۲/۱/۲۳ )

صفحة	القاعدة	
		<ul> <li>عدم جواز تملك الأموال الحاصة الملوكة للدولة أوكسب حق عيى عليها بالنقادم .</li> </ul>
44.	۱۷۸	(الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)
		" اللكية النائعة " .
		بیم الشریك المشتاع لجزء من المقار الشائع ، لیس المشتری طلب تثنیت ملکیته الهذا المبیع قبال إجراء الفسمة ووقوعها فی نمبیب البائع له ولوکان عقده مسجلاً ، م ۲/۸۲۹ مدنی .
۸۷٥	101	( الطعن رقم ۲۳۸۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٤ )
		" الملكية الأدبية " .
1111	7.7	<ul> <li>الفرار الإدارى , ماهيته ، الإجراء المدى لايستند فيه مصاده إلى قانون أو قرار إدارى يخوله سلطة القيام به هو عمل مادى . إختصاص القضاء العادى سنظر دعوى منع التعرض والتمويض على أساسه .</li> <li>(الطين دفر ۱۲ ۲ كانتة ۱ ه ق - جلسة ١٩٨٢/١٧٥)</li> <li>٢ - جمع البحوث الإسلامية . واجبانه . متابعة ما ينشر</li> </ul>
		عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيسله
1111	7-7	إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للغانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ (الطعن وقم ٢٠٦١ لسنة ١٩٦١) ٣٠ جاس الوزواء . إختصاصه بإصدار قرارات منسح تداول المطبوعات الى تتمرض للأديان تعرضه من شاية تمكدر السلم العام . م ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٩٣ .
111	7 7.7	( الطعن , قم ٢٠٦٢ لسنة بره ق جاسة ٥/١٩٨٢)
	•	1

صفحة	القاعدة	
		<sup>وو</sup> دءوى الملكية "
		دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل فيام لحنةشئون الأوقاف بتقدير وفرز حصفا لحيرات فيها . علمة ذلك . م ٢ ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .
1707	777	( الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٨/١٢/٢٨ )
	.,,	° أثبات الملكية " الاقرار بالملكية . ماهيته
414	140	( الطعن رقم ۱۹۲۲/۱۸۸ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٩٨ )
- 1		•
		مسائل متنوعة .
777	٤١.	<ul> <li>١ - ملكية المحكوم عليه للعين محل التنفيذ ليس من شأمها</li> <li>بطلان إحراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم .</li> <li>( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١ )</li> </ul>
- 1	1	
1/00-	1.0	<ul> <li>٧ - إيجار ملك الغير ، صحيح فيا بن المؤمر والمستاجر غير نافذ في حق الممالك الحقيق . إقامة الغير دعوى بسان ملكيته للعين المؤجرة . أثره . إعتبار ذلك تعرضا قانونيا للستاجر يبيح له حبس الأجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعويض .</li> <li>٢ العن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ )</li> <li>٣ - إدعاء شخص إدعاء جديا بأنه المالك للعين المؤجرة .</li> </ul>
- 1	}	ماهيته. منازعته فى استحقاقالمؤجر للاَّجرة . وجوب تصفيته
ı	l	

صفحة ——	القاعدة	
		قبل الفصل فى طلب الإخلاء للتأخير فى الوفاء بالأجرة . سبق الحكم لصالح المؤجر فى دعوى حيازة لا يؤثر فى جدية نزاع الغير بشأن الملكية .
۵۸۱	۱۰۵	« الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٤/ ٥/ ١٩٨٢ )
		مؤسسات
		اندماج المؤسسات . أثره . انقضاء شخصيةالمؤسسةالمندمجة وخلافة المؤسسة الدامجة لها بم الهما من حقوق وما عليها من الترامات .
741	٦٤	﴿ الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٩٨٢/٣/٣٠ }
		موطن
		وجوب اشمال صحيفة الطمن على سان موطن الحصم . م ٢٠٣٣ مرافعات . القرض منه . محقق الغاية من الاحراء . لا بطلان . م ٢٠ مرافعات . مثال .
ATV	1 2 9	الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٢١)
		( · )
		نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقض . نقل
		نزع الملكية للنفعة العامة
		نوع الملكية :
		١ — التعرض الحاصل للستاحر من جهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

	,	فرع ملامه العامه و نظام عام
مسقحا	القاعدة	·
٤٢٥	<b>v</b> v	ملكية العين المؤحرة للمنفعة العامة . إعتباره صادرا في حدود القانون . أثره . إنهاء مقد الإيجار . ( الطنن وتم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢ )
841	121	<ul> <li>٧ — صدور قرار المحافظ باعاد خطوط التنظيم . ٩ ٢١ ق ٥٤ لسنة ٩٣ . أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاءالبارزة عن خط التنظيم . لأولى الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجبه .</li> <li>( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)</li> </ul>
		الإعتراض على تقديرالنعو يض :
		التمو يض عن نرع الملكية للمنفعة العامة . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
¥'4, 5	1 2 1	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ )
		نظام عام
to a to the state of the state		( أولا ) المسائل المتعلقة بالنظام العام ( أ ) القواعد الموضوعية الآسرة. :
		<ul> <li>١ - المواكز القانونية التي نشأت في ظل القانون الفديم .</li> <li>خضوعها له في آثارها وانقضائها . الفواعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
o t	٤٦ .	( الطعن وتم ٤ ٥٥ لسنة ٤٦ ق – جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )

صفحة	القاعدة	
702	દ્ય	<ul> <li>٢ - خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء .</li> <li>صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام .</li> <li>وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فورى .</li> <li>مثال في إيجار .</li> <li>( الطمن دفر ١٩٥٢ لمنة ٢٥ ق - جلمة ١٩٨٢/٢/١٧ )</li> </ul>
, ,		٣ – عدم جواز الحكم بالاخلاء استنادا إلى عدم سداد
<b>*</b> 0 t	٤٦	الفوائد على الأحرة المتأخرة . ق 20 لسنة ١٩٧٧ و إعمالا لأحكام الشريعة الاسلامية والدستور . علمذلك. سريان هذا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه وإن كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائى لتعلقه بالدظام العام . (الطون دتم ٤٠٧ لـ نة ٢٠٤٤)
		٤ — صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق بذاتية القيامدة الموضوعية الآمرة المنعلقة بالنظام العمام ، مسريانه بأثر فورى على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه. تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذائيتها — كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة باجراءات التقاضى أو الاثبات لم تكن مطلوبة من قبل — عدم سريانه إلا من تاديح نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . م ٢ مرافعات والمادة ٩ مدنى .
774	١,	﴿ العَلَمُن رَقِّم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - رهيئة عامة ، - جلسة ٢٠/٢/٥ ) ٥ - وجوب ثبوت الاضرار بسلامة المبني كسبب لاخلاء المستأجر ، ١٨٨ / د قانون ١٣٣١ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق
		ت د وجوب مبوت او صرار بسلامه المبنى تسبب لاخلاء الستة ۱۹۸۱ . قاعدة تتعلق

7.7	۲	است ما
ضفع	القاعدة	·
		بالنظام العام ، سرياتها باثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائى .
779	١	( الطمن رقسم ٢٢١٦ لسينة ٥٣ ق ـ د مينة عامة ، ـ ـ جلسة ١٩٨٥ )
		<ul> <li>القوازن الحاصة تملك الأراضى الصحراوية . تعلقها بالنظام العـــام . أثر ذلك .</li> </ul>
002	١٠٠	﴿ الطَّعَنْ رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ )
117	۸۰	<ul> <li>٧ – استبعاد أحسكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق .</li> <li>مناطه . محالفتها النظام العام والأداب في مصر .</li> <li>( الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٦/٢/٢/٢١ )</li> </ul>
		<ul> <li>۸ — النص التشريعي المتضمن لقواءد منظمة لوضع بذاته على نحو محسدد لا يجوز الحروج علية إلتزاما بمقتضيات الصالح العام وترجيحا لها على مصالح الذفواد . اعتبارها متعلقة النظام العام .</li> </ul>
194	414	﴿ الطَّعَنُ رَقَمُ ٣٣٦ لَسَنَةً ٤٨ قَ ــ جلســة ٢٠/١٢/٢٠)
		( ب ) في الطين بالنقض :
		<ul> <li>إلى المسائل المتعلقة بالنظام العام. حق محكمة النقض</li> <li>أنارتها من القاء نفسها. شرطه</li> </ul>
702	٤٦	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ٤٩٠ لَسَنَّةً ٦٦ قَ حَاسَةً ١٩٨٢/٢/١٧ )
		<ul> <li>حدور قرار من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية</li> <li>حائزًا لقوة الأمر المقضى , أثره . عسدم جو از إعادة مناقشة</li> </ul>
ì	1	

مفحة	القاعدة	
		النزاع وأسانيده سرة أخرى ولو كان القرار معيباً . قوة الاس
		المفضى تعلو على اعتبارات النظام العام .
777	114	﴿ الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/٥/١٩٨٢ )
		في إمجار الاماكن .
		<ul> <li>۱ - ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاءالمستأمر م ۱۸/٥ ق ۱۳٦ لسنة ۱۹۸۱ . قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سريانها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية الى لم تستقر حكم نهائى .</li> </ul>
771		﴿ الطَّعَن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق ـ « ميثة عامة ، جلسة ١٩٨٥/٢/٥١ )
		<ul> <li>اشتراط الحصول على حسكم نهائى الإنبات الاستعمال الضار بسلامة المبى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانود ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ دونًا أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .</li> </ul>
71	<b>.</b>	﴿ الطعن وقسم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ ق و هيئة عامـة ، جلسـة ٢٩٨٥/٣/٢٥ ) سن
		<ul> <li>٢ دعوى تحفيض أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الإساشنائية. إختلافها عن دعوى استرداد مادفع زائدا عن الأجرة الفانونية من حيث الانصال بالنظام العمام النزول عن هذا الحق. أثره . خصوع الحقفية للقواعدالعامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . ١٨٧٥ مدنى .</li> </ul>
٨	10/1	﴿ العلمن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٣/٦/٢٢ ) و

7 7 4	•	الره لاستع
اسة	القاعدة	
		<ul> <li>ع - بیع المالك المبی أوجره منه لمشر ثان بعقد لاحق .</li> <li>ولوكان مسجلا - بعد سبق بیعه لمشتر آخر ، باطل بطلانا مطلقا . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۰ )</li> </ul>
۷٨٧	177	١ ( ١٩٨١ / ١١١ ) السنة على الماء الم
		( ثاني) المسائل غير المتعلقة بالنظام العـــام :
4		١ — الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام
/55	٤٨	المام . لايجوز للحكة أن تعرض له من تلقاء نفسها . (الطن رقم ١٠٧٤ لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		<ul> <li>تواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك</li> <li>الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنازلا عن حقه في الإثبات</li> </ul>
		بالطريق الذي رسمه القانون .
∵″8	٤٢	﴿ الطُّعنُ رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )
		<ul> <li>الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه البلنظام العام . إقتصار الا-تثناف على طلب الإخلاء . أثره . إستاع النظر في الدفع .</li> </ul>
١٠١	۲.	( الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		<ul> <li>غ - شرط التحكيم . عدم تعقه بالنظام العام . مؤداه .</li> <li>ليس للحكة أن تقضى بإعماله من للقهاء نفسها . وجوب المسك به أمامها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه او أثير بعد الكلام في الموضوع .</li> </ul>
1.27	٨٠	( الطعن رقم ۷۱۶ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٦ )

٠ نقض	نظام عام	777
ا منبعة	القاعد	
227		<ul> <li>م جو از الاتفاق على إجراء التحكيم فى النموذج</li> <li>مدم المساس بالنظام العام .</li> <li>الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق ــ جلســة ٢٦/</li> </ul>
441	نظام الدام . ۱۹۷۰ . أثر قدا ه هــــــــــــــــــــــــــــــــــ	سميفته في المبعاد القانوني . دفع شكلي غير متعلق بالد سميفته في المبعاد القانوني . دفع شكلي غير متعلق بالذ م « ٧ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٥٧ لسنة ٦ المنح ق تحك ما لم يتزل عنه المتصلك به صراحة أو ض ( الطن وخ ٧٠٧ لدنة ٩٤ ق – جار ٢٩٨٢/١١٢٨ / ٧ – إعتبار الاستثناف كأن لم يكن المسلم إ المباد القانوني – غير متعلق بالنظام العام . ليس شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتج على الحكم المطعون فيه في هــــذا المحصوص . غير على الحكم المطعون فيه في هـــذا المحصوص . غير على الحكم المطعون فيه في هـــذا المحصوص . غير
1.4.	111	
		نقض
		﴿ أُولًا ﴾ إجراءات الطون
		<sup>رو</sup> رفع الطعن " .
	<b>خ</b> صيــ <b>ة .</b> رت الحكم	<ul> <li>الطعن بالنقض في مسائل الإحوال الشع بقعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصد</li> </ul>

1 * *		~ـــ
عدة صفحة	القاء	
٥٣٤	47	المطعون فيه صحيح مى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكةالنقض فى الميعاد . علة ذلك . تحقق الغاية من الإجراء . ﴿ الطعن وقم ٤٧ لسنة ٥١ ق د احوال شخصية ، _ جلسة ٨١/٥/١٩٨٢ )
۱ ۲۶۸	٥٢	<ul> <li>إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية مخضوعها لحمّ المادتين ٢٨٥١م افعات قديم ، ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالى المسلمة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ ، عدم الترام الطاعن إيداع صورة رسمية من الحكم المطون فيه .</li> <li>إللهمن وقم ٤٠ لسسنة ٥١ ق - جبسة ٢١/٦/٦١/١٩٨)</li> </ul>
		<sup>رو</sup> ميعاد الطون <sup>،،</sup> •
<b>\</b> **\	~ 1	<ul> <li>١ وجوب إضافة ميمادمسافة إلى ميمادالطعن بينموطن الطاهن وبين مقر المحكمة التي أودع بقلم كنة بها صحيفة الطهن .</li> <li>وجوب مراعاة المحكمة ميماد المسافة من تلقاء نفسها .</li> <li>( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/٢/١٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>إقامة الطاءن بمدينة طنطا . إيداء، صحيفة الطعن قلم</li> <li>كتاب محكة النقض . وجوب إضافة ميعاد مسافة .</li> </ul>
17.	۳٠	( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢١ ) صحيفة الطعن :
		تحيفه الطعن:
		وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيكن موطن الخصم . م ٢٥٣ مر فعات . الغرض منــه . تحقق الغاية من الإجراء . لابطلان . م ٢٠ مرافعات . مشال .
A7V 1	٤٩	﴿ الطُّمن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٤/٦/٦٨٢ )

۲۷۸ ٔ نقض

صفحة	القاعدة	
		الوكالة في الطون :
		<ul> <li>١ ٥دم تقديم المحامى التوكيل الصادر من بعض الطاعنين</li> <li>إلى وكيلهم الذى وكله فى الطعن بالنقض حتى تمام المرافعة</li> <li>أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .</li> </ul>
۸٥٩	107	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ١٢ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٢٦/١٠/٢٦ )
		<ul> <li>٢ - صدور التوكيل إلى المحامى المقرر بالطعن بالنقض</li> <li>من وكيل بعض الطاءنين . عدم تقسديم توكيل الآخرين .</li> <li>أثره . عدم قبول الطمن بالنسبة لهم .</li> </ul>
177	١٧٦	( الطعن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )
		( ثانيا ) شروط قبول الطءن :
		: الصفة :
724	££	<ul> <li>القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطعن فيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		<ul> <li>إختصام الجمهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآياة السقوط والترميم والصيانة . مناطه .</li> <li>م ٥٥ ق ٤٤ اسنة ١٩٧٧ . إختصامها فىالطمن بالمنقض للدفاع عن القراوات الصادرة للمصلحة الدامة . صحيح فى الفانون .</li> <li>م ٥٦ ، ٧٥ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ .</li> </ul>
470	١٧٤	( الطعن رقم ۲۳۳ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )

اصفحة	القاعدة	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		٣ — الطعن بالنقض . رفعــــه من إدارة قضايا الحكومة
		نيبًا بة عن هيئة التأميزات الاجتماعية دون تفويض خاص •
		صحيح ، عـــلة ذلك م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . إختصاص
		الإِداَّرة القانونية للهينة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم. لايحول
		<b>د</b> ون ذلك
1178	۲۰۳	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٦ )
		(ب) المصلحة :
		<ul> <li>۱ - ابتناء النعى دلى مصلحة نظرية بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		إلى نقض الحريم .
270		( الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨١ )
٠, ,	1 12	(الطعن رقم ۱۸۱ نسته ۲۱ ق ـ جنسه ۱۸۵/۱۰/۱۰)
		٣ ـــ وجوب توافر المصلحة في الطعن بالنقض . منــاط
		المصلحة . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن .
777	17.	( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
		(ج) الخصوم في الطعن .
		١ — الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
440	٧١	( الطعن وقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق مساجلسة ١٩٨٢/٤/١٢ ) ــــــــــــــــــــــــــــ
		٢ الاختصام إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السلطة
		القضائية . قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون ببن
		خصوم حقيقيين في النزاع .
٧٥	! ! !	( الطعن رقم ۱۹۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩/١/١/١٩ )

7 : .1	القاعدة	
مسحه		
*		<ul> <li>٣ الاختصام في الطعن بالنقض. شرطه. أن يكون</li> <li>المطعون عايه مصاحة في الدفاع عن الحكم. إختصام الطاعنة</li> </ul>
ė.		لآخرين كان مطلوبا إلزامهما معها بالتضامن . غير مقبول طالمــا لم تكن لها قبلهما طابات ولم يحكم عليهما بشيء .
217	۸۰	﴿ الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦ )
		<ul> <li>إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصام باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢١٨ مرافعات .</li> </ul>
7.1	1.9	﴿ الطَّعَنْ رَقَمْ ٣٤٨ لَسَنَةً ١٥ قَ _ جَلَسَةً ٢٧ / ١٩٨٢ )
		<ul> <li>حق الطاعن في اختصام من يرى اختصامه ممن سبق</li> <li>وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصامهم به</li> <li>في الدعوى .</li> </ul>
470	7 £	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ١١١ لُسِنَةً ٥١ قَ ــ جَلْسَةً ١٩٨٢/١/١٧ )
٨٥٩	١٥٦	<ul> <li>الحسكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم و باطلامن الآخرين لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من الاولين . للا تحرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم . وعودهم عن ذلك . وجوب اختصامهم في الطعن . علمة ذلك . و الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/١)</li> </ul>
		<ul> <li>انطباق أحسكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطعن . الاستثناء . ما ورد بشأيه نص خاص بسريان حكم الفقرة الثانية منها على الطعن بالنقض بالنسبة لعدد المحكوم عليهم دون الحكوم لهم .</li> </ul>
۸۰۹	101	( الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١٠/٢٦ )
		1

	القاعدة	
		٨ – إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحـكم
		المطعون فيه والصادر في موضوع غيرقابل للتجزئة ( الإعتراض
		على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات) أثره . وجوب
		الأمن باختصامهم في الطعن .
٨٥٩	107	﴿ الطَّعَنُ رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ )
		٩ ـــ الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
.44.	۱۷۸	( الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )
		١٠ ــ اختصام أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستثناف
		ليصدر الحسكم في مواجهته . وقوقه من الخصومة موقفا سلبيا ا
		وعدم الحكم عليه بشيء ما. إقامة الطعن على أسباب لاتت لق به.
		أثره ، عدم قبول اختصامه في الطعن بالنقض .
· <b>) · 4 ·</b>	117	( الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )
		١١ — اختصام بعض المطعون عليهم أمام محكمه الاستئناف
		دون توجيه طلبات إليهم . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا
		وعدم الحسكم لهم أو عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن
		بالنسبة لهم .
1111	7.7	( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		١٢ – الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
709	٧١	(الطهن وقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)
1177	71.	( الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/١٢/١٣١ )
1111		(والطين رقم ٣٢٦ لمنة ٤٨ ق جامعة ١٩٨٢/١٢/٢ )
1771		﴿ الطَّعَنُ رَقُّم ٥٠٠ لُسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٠/٢١/٢٨٢)
1	1	

<i>O</i>		7 / 7
صفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) حالات الطمن
		<ul> <li>الحكم بشيء لم يطلبه الحصوم أو بأكثر مما طلبوه .</li> <li>سبيل الطمن فيه هو التماس إعادة النظر . الطمن فيه بطريق</li> </ul>
170	7 £	النقض . شرطه . ( الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )
		٢ ـــ التنافض الذي يفسد الحكم . ماهيته .
777	17.	( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ٧ /١٩٨٢/٦) ٣ ـ مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحسكم . ماهيتما .
٧٩٥	127	( الطعن رقم ۳۸ه لسنة ۱۱ ق _ جلسـة ۲۱٪۲٪۲۸/۱۹۸۲ )
		(١) الأحكام الحائز الطعن فيها .
		١ — جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضرعه للقانون
		السارى وقت صدورها. المائة الأولى من قانون المرافعات .
ļ		الأحكام الصادرة فى النلمون فى قرارات لِحان تحديد الأجرة . خنفوعها من حيث جواز الطعن وفى كافة مراحل الدعوى
		المقانون الدىأقيمت ف ظله . علة ذاك . شمول المكدة ٨٥ ق
		٩٤ لسنة ١٩٧٧ للقواءد المنظمة الطرق الطمن في الأحكام.
272	٨٤	( الطمن رقم ۲۲۹ ل.نة ۶۸ ق — جل قه ۲۹۸۲/٤/۲۹ )

-10	القاعدة	
7.4		
		<ul> <li>٢ - اختصاص محكة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١.</li> <li>ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها.</li> <li>وجوبإحالته إلى محكة القيم ١٠ لم يكن قد قفل باب الرافعة فيها.</li> <li>م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١. الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور اختصاص محكة النقض بنظره.</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
۸۰۷	1 £ £	ر الطعنان رقما ۲۰۰۵ ، ۲۰۷۱ لسينة ۵۰ ق ـ جلسة المراجع
		(ب) الأحكام غير الحائز الطعن فيها :
iVī	٣٢.	<ul> <li>١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .</li> <li>٢ الطعنان رقما ٤١١ ، ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ )</li></ul>
		<ul> <li>ح قضاء الحكم الاستثناق بسقوط حق الثمركة الطاعنة في الاستثناف بالنسبة الشق الخاص بالعمولة و إحالة باق الطابات إلى أحد الحبراء . غيرمنه الهجمومة . عدم جوازالطعن فيه بالنقض إستقلالا . م ٢١٢ مرافعات . صدور الحكم</li> </ul>

صفحة	القاعدة	
		المنهى للخصومة كلها فى تاريخ لاحق لرفع الطمن بالنقض . لا أثرله .
177	47	( الطعنان رقبا ٤١١ ، ٤١٢ لسينة ٤٠ ق ـ جلسية ١٢٥ سينة ١٤٠ ق ـ جلسية
		(رابعا ) أسباب الطعن :
		( أ ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
708	٤٦	المسائل المتعلقة بالنظام العام . حق محكة النقض في إثارتها من تلقاء نفسها . شرطه ( الطنن وتم ٤ و٧ لـ ﴿ ٢٠٤٠ )
		(ب) السبب الحديد:
		<ul> <li>١ - السبب الحديد الذي يخالطه واقع . عدم جواز إثارته</li> <li>لأول مرة أمام محكة النقض .</li> </ul>
٤٣١	۸۷	1
		<ul> <li>حفو الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بدفاع أمام</li> <li>محكة الموصوع . عــــدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكة النفس .</li> </ul>
٦٠	۲ ۱۵	( الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق _ جلسـة ١٩٨٢/١١/١٤ )
		<ul> <li>٣ – عدم جواز التحدى أمام محكة النقض بمستند لم يثبت أنه سبق عرضه على محكمة الموضوع .</li> </ul>
٨	٠ ١/	( الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢ )

نقض

17	, •	بسن
ر: معد	القاعدة	-
209	٨	<ul> <li>الادعاء أمام محكة النقض بتزوير ووقة الحكم المطعون فيه بعد النطق به و تعلق الفصل في صحة سبب الطعن على شبوت هذا التزوير من عدمه . جائز . (مثال) .</li> <li>(الطمن دقم ۲۲۹ د بنة ٤٦ ق - جلمة ٢٩٨٢/٤/٢٩)</li></ul>
•- ,		• — التقادم المسقط . وجوب التمسك يه أمام عجـــكمة
		الموضوع . عدم جوازالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
777	111	( الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٨٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )
		<ul> <li>ج إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر .</li> <li>بطلان نسي . عـــدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .</li> </ul>
777	17.	( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )
٨٢٧	1 8 9	<ul> <li>بطلان إعلان الرغبة فى الشفعة . عدم جواز التحدى</li> <li>به لاول مرة أمام محكة النقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>٨ - الدفع ببطلان القرار سنـــدا لدين لصدوره بعد وفاة المدين. دفاع قانوني يخالطه واقع. عدم جواز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض.</li> </ul>
AYA	17.	﴿ الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )
170	١٦٨	<ul> <li>٩ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول</li> <li>مرة أمام محكة النقض .</li> <li>( العلمن وقم ٩٥ ه ١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١ )</li> </ul>

نق <b>ض</b>		<i>F</i> A <b>Y</b>
عدة صفحة	الما	
		<ul> <li>دفاع جدید لم یسبق عرضه علی محکمة الموضوع .</li> <li>عدم جواز إنارته لأول مرة أمام محکمة النقض .</li> </ul>
177	ויייו	( الطعن رقم ۱۲/۲۲/۱۹۸۲ ق ـ جلسة ۲۱/۱۲/۱۲/۱۹۸ )
477		<ul> <li>١١ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم .</li> <li>عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .</li> <li>( الطن رقم ١٤٠٢ اسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢)</li> </ul>
	- 1	· ·
		<ul> <li>۱۲ – ورود النعى على أسباب الحكم الابتـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
1154	7.7	( الطمن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ )
1174	, , w	۱۳ – دفاع لم نسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جوازه أمام محكمة النقض لأول مرة . ( العلمن رقم ۲۶۱۶ لمنة ٥١ ق – جلمة ۲۲/۲۲۲ )
••••	` ' '	(ج) السبب الموضوعي :
270	<b>v</b> v	<ul> <li>١ - تقدير الادلة المفدمة فى الدعوى . الحمل فى ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غيرالتى انهى اليها الحكم. موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكة النقض .</li> <li>١ الطمن دتم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق - جارة ١٩٨٢/٤/٢٢)</li> <li>٢ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها فى نفس المتعاقد .</li> <li>أمور واقعية تستقل بها محكة الموضوع بلارقابة من محكة الموضوع بلارقابة من محكة الموضوع بلارقابة من محكة الموضوع بلارقابة من الحكمة الموضوع بالارقابة من الحكمة الموضوع بلارقابة من المحكمة المحكمة الموضوع بلارقابة من المحكمة /li></ul>
0.	1 %	فيها غير جائز أمام محكمة النقض . ﴿ الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/١/٢ )

منحة	القاعدة	
404	۱۷۲	<ul> <li>٣ - قضاء الحكم على ماله أصل ثابت فيالاوراق. تضمنه الرد الضمنى المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه دفاع .</li> <li>المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة للأدلة ، عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .</li> <li>( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )</li> </ul>
<b>۹</b> ለ ሂ	177	<ul> <li>ع حكمة الموضوع . سلطتها فى فهم ما يحتويه المستند و تقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانونا . لا معتب عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سانغا .</li> <li>( الطمن وتم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جدة ١٩٨٢/١١/٢١ )</li> </ul>
-17	۱۸۲	<ul> <li>ه — قاضى الموضوع . سلطته فى عث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ بأقوال شاهد دون بيان أسباب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدى إليه مدلولها .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)</li> </ul>
		<ul> <li>ج اقامة الحكم قضاءه على أمباب مائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكفى لحمله . المنازعة في ذلك . مجادلة في استقل محكمة الموضوع بتقديره وتنحمر عنه وقابة محكمة النقض .</li> </ul>
• • • •	۱۸۸	(الطنن رقم ٩ لمنة ٩ ؛ ق - جلمة ١٩٨٥/١/٢٥) ٧ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم له عن الأدلة . عدم خضوعه فى ذلك ارقابة محكمة النقض مى كان استخلاصه سائغا .
٣٠	19.	﴿ الطُّعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨ )

صفحة	القاعدة	
,17.0	711	٨ - إقامة الحكم قضاءه بالنفاء مسئولية الناقل على ما ثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليا وأن عدم استلام يرجع إلى خطأ الطاعنة التي تقاعست عن الاستلام صحيح . النعى على الحركم بما تثيره الطاعنة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعى لم يقم الدليل عليه . غير مقبول . ( الطمن وقم ٣٨٧ لمنة ٩٩ ق - جلمة ١٩٨٢/١٢/٢)
		: السبب المجهل ( ٤ )
* ***	0.	<ul> <li>١ عدم بيان موطن العيب بالحكم المطعون فيه وأثره في قضائه . نبى مجهل غير مقبول .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١ )</li> <li>٢ عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع المقول أن الحكم أغفل الرد عليها . نبى مجهل . غير مقبول .</li> </ul>
۲۳۰	٤٢	( الطعن رقم ۱۱۰ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١/٢/٢/١٠ )
٦١/	114	۱۰ - عدم بيان الطاءن وجه الدفاع الذي أغفل الحكم ارد عليه وأثره في قضائه . نعي مجهل . غير مقبول . ( الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ )
٣.		( الطعن رقم ۲۶ه لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۱)

	1 1 1 1	
مفحة	القاعدة	
		( ه ) السهب المفتقر للدليل :
		١ — عدم تقديم الطاعن الدليل على ماتمسك به من أوجه
		الطعن في الميعاد القانوني . نعى لادليل عليه .
٨٥	۱۸	( الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )
		٧ — عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الطعن المشار إليه
		فى وجه النعى للتدليل على سلامته . نعى ءار عن الدليل .
721	٤٣	<b>﴿ الطَّمَنُ رَقَمَ ٢٥٩</b> لَسَنَةَ ٤٧ ق ـ جلسـةَ ١٩٨٢/٢/٢٨١ )
		٣ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكةالاستئناف بأن عقود
		التسليف تتوريد الاقطان يحكمها العرف التجارى . عدم تقديم الدليل على عارعن الدليل .
۲۵	1 177	( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٦/١٩ )
		<ul> <li>عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطعون ضده . إفتقار النمى إلى الدليل .</li> </ul>
40	1 17	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨/١١/١٨ ) ·
		<ul> <li>الترام الطاعن بتقديم الدليل على ماتمسك به من أوجه الطعن .</li> </ul>
174	4 777	الطعن دقم ١٠١٥ لمسئة ٤٩ ق جلمة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ا
		(و) السبب غير المنتج :
		١ – إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحمــــل
		قضائه . تعييبه في الأخرى . غير منتج .
øź	9.4	( الطمن رقم ١٥٣٥ لسينة ٨٤ ق - جلسية ١٩٨٢/٥/١٩
	1	I

صفحة	القاعدة	
414	117	<ul> <li>۲ – إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النجى عليه بشأن دعامة أخرى . غير منتج .</li> <li>( الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٩/٥/٢١ )</li> </ul>
٥٢٦		<ul> <li>٣ - النمى على مانزيد به الحكم من أسباب لم تكن الازمة لقضائه . غير منتج .</li> <li>( الطمن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ )</li> </ul>
017	1	
171	£-£	<ul> <li>٤ - تمكين الزوجة الحاضنة من عين النزاع قبدل العدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - النبي على الحبكم رغم نفاذ هذا القانون بالخطأ في تطبيق القانون . غير منتج . علمة ذلك .</li> <li>٢ الطعن وقبع ٤٧٠ لسنة ٧٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ )</li> <li>٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدر الأدلة المقدمة فهما من المطعة قاضي الموضوع . متى كان استخلاصه سائندا.</li> </ul>
٧٢٦	17.	وكافيا لحمل التنبجة التي انتهى آليها . النعى على الحكم فيها استطرد اليه تزيدا تبريرا القضائه .غير منتج . مثال بشأن تأجير مفروش . ( الطعن رقم ١٩٨٢/٦/١٠ )
٧٥١	, , , ,	<ul> <li>تقديم الطعون ضده مذكرة بدفاعه في المعادالقانوني</li> <li>تمسكه سطلان إعلامه دون سيان مصاحته في ذلك . أثره .</li> <li>عدم قبول الدفع .</li> <li>السلعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ )</li> </ul>
·		<ul> <li>وقامة الحكم على دعامات متعددة ، كفاية إحداها لحل قضائه . النعى عليه فى إقى الدعامات الأحرى أيا كان وجه الرأى فيه ، غير منتج .</li> </ul>
40	<b>V</b>	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ )

صفحة	القاعدة	
	,	<ul> <li>٨ عريضة استصدار أمر الأداء . إعتبارها بديل ورقة التكليف بالحضور . التكليف بالوفاء . شرط لصدور الأمر عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قصر النعى على التنكليف بالوفاء دون العريضة . غير منتج.</li> </ul>
171.	719	( الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/٢١٢ )
1 <b>1</b> 4∨	<b>7</b> 17	<ul> <li>۹ إفامة الحسكم قضاءه على دعامة كافية لحمله . تعييبه في دعامة آخرى يقوم عليما . نعى غير منتج .</li> <li>( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ )</li> </ul>
		(ز) السبب غير المقبول
		اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميماد القانونى غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولوكان الموضوع غير قابل للتجزئة ، نعيـــه على الحمكم المطعون فيه في هـــــذا الحصوص . غير مقبول . علمة ذلك .
1.4.	147	﴿ الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
		(خامسا) مالا يصلح سببا للطمن :  ا ح غوض منطوق الحكم أو ابهامـــه لايؤدى إلى بطلان الحكم . عدم جواز الطمن فيه بالنقض . سبيله . الرجوع لذات المحكمة لتفسير ماوقع من غموض أو إبهام م ١٩٢٧ مرافعات .
297	٨٩	( الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٦/٥/١٩٨٢ )
ı		

صتمحة	القاءد ة	
		<ul> <li>٢ الحسكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه.</li> <li>سببل الطمن فيه هو التماس إعادة النظر ، الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .</li> </ul>
٩٢٥	7 £	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمَ ١١١ لُسِنَةً ٥١ ق _ جَلْسَةً ١٩٨٢ / ١٩٨٢ )
		<ul> <li>٣ – الخطأ الذي يضر تصحيحه بالطاعن لايصلح سببا</li> <li>لنقض الحكم .</li> </ul>
171.	714	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٠٪/١٢/٢٠ )
		(سادسا ) سلطة محكمة النقص :
440		<ul> <li>ا سانطواء أسباب الحسكم على خطأ فى القانون دون أن يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها - لحسكمة النقض تصحيح ذلك الحطأ .</li> <li>( العلمن دقم ١١٠ لسنة ٣؛ ق - جلمة ١٩٨٢/١١/١)</li> <li>٢ - القصور فى الرد على دفاع قانونى للخصم . لحكمة النقض أن تستكل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحا فى نتيجته .</li> </ul>
<b>"</b> ለነ	71	<b>[ الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/٧ )</b>
<b>∀</b> ø	۱۷	<ul> <li>٣ - التعرف على قصد العاقدين من سلطة محكة الموضوع.</li> <li>التكييف القانونى لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكة النقض .</li> <li>( الطنورة ع ١٩٣٠ لسنة ١٥ ق - حاق ١١٠٠ ١١٠ مدر ١١٠٠ ١١٠ مدر ١١٠٠ ١١٠ مدر ١١٠ مدر ١١٠ مدر ١١٠ ١١٠ مدر ١١ مدر ١١٠ مدر ١١ مدر ١١ مد</li></ul>

1, 14	W	بهض .
inic	القاعدة	
		افصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وفحواها وأن يسكون لهـــا مأخذها الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليهـــا .
441	γ.	( الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/٨ )
an É io	4.	<ul> <li>تقــدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به أفاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض . شرطه .</li> <li>( الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)</li> </ul>
∌ .	, T	<ul> <li>حصيل فهم الواقع فى الدعوى وتفسير المحررات .</li> <li>سلطة محكة الموضوع فى ذلك مطلقة . لارقابة لمحكة النقض عليها . مناطه .</li> <li>(الطين رقم ٢٤٥ لدنة ٢٤ ق - جلمة ٢١/١/٢)</li> </ul>
		<ul> <li>◄ – اقتصار الطن بالنقض في المرة الاولى على شـــكل الاستثناف. ورود الطن في المرة الثانية على مافضى به في الموضوع. أزه. للحكة هند النقض الإحالة دون التصدى للوضوع. علمة ذلك.</li> </ul>
ALL	174	﴿ الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨)
		<ul> <li>٨ - إنتهاء الحسكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة فانونا .</li> <li>اشتمال أسبابه على اخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها دون إن تنقضه .</li> </ul>
1.17	174	( الطمن وقم ۱۷ لسنة ۶۷ ق — جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱ )
		(سابعاً) أثر نقض الحكم :
}		ر ــ نقض الحـكم المطعون فيــه والاحالة . أثره . حرية ا
[		المحكمة المحسال إليها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ولو من

	نقض نق	9.97
صنيحة	القاعدة	:
		غير الطريق الى كانت قد حصلته منها من قبل . لها أن تخالف رأيها الأول . وجــوب اتباعها حــكم النقض في المسالة القانونية التي نصل فيها .
۷۰۱	127	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمَ ١٧٤٤ لَسَنَّةَ ٥١ قَ ــ جَلَّسَةً ٢١ / ١٩٨٢ ) ﴿
		<ul> <li>٢ ــ نقض الحــكم المطعون نيه والإحالة . أثره . للخصوم البداء أوج، دفاع ودفوع جديدة أمام محكمة الإحالة .</li> </ul>
۸۰۱	1 27	( الطعن رقم ۱۷۶۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/٦/٦٨٢١ )
		٣ - نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . مؤداه . وجوب النزام محكمة الاستئناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض . خالفة ذلك . أثره . تصدى محكمة النقض المفصل في الوضوع عند نقض الحسكم للمرة الثانية . م٢/٢٩٩ مرافعات . علة ذلك .
1177	711	﴿ الْطَعَنُ رَقَمُ ٣٦٨ لُسَنَةً ٤٩ قَ _ جَلْسَةَ ١٩٨٢/١٢/١٦ )
		<ul> <li>إنهاء الحـم إلى مسئولية المتبوع عن التعويض على اساش شبوت خطأ أحد تابعيه دون غيره من سائر التابعين .</li> <li>نفض الحـم بشأن مساعلة هذا التابع . أثره . نقض الحـم النسبة للنبوع . علة ذلك .</li> </ul>
1774	771	ز الطونان أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ١٥ ق. حلمة ٢/٢/٢٧)
		نفل بحری البیع البحری " فوب ،f o b " ماهیتـــه . أثره .
790	ه ځ	( الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٨ )
	- 1	

المه المحدة	القاعدة	
		نقل جوی
0	,	إقامة الحسكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ماثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سلم وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعنة التي تقاعست عن الاستلام . صحيح . النجى على الحسكم بما تثيره الطاعنة من أنها توجهت الاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعى لم يقم الدليل عليه . غير مقبول . (الطمن رقم ۲۸۷ لمنة ۹۶ ق - جلهة ۱۹۸۲/۲۲/۲۰)
#1.0	11/	( الطدن رقم ۳۸۷ لممنة ۹۹ ق – جلمة ۱۹۸۲/۱۲/۲۰)
<b>* ?</b> · o	711	أحسكام توزيع المسئولية بين الناقل الحوى والشخص المضرور. خضوعها لقانون القاضي. م ٢١ اتفاقية فارسوفيا . إنطباق حسكم المادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الحوى . (الطمن وتم ٣٨٧ لمسئة ٤٩ ق - جلمة ١٩٨٢/١٢/٢)
		نياية عامة
	And the second s	(أولا) التدخل في دعاوى الأحوال الشخصية .  ١ منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شغص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه ١٤ كانت تختص به المحاكم الشرعية وجوب تدخل النيابة العامة فيها ولو في دعوى مدنية أثيرت فيها إحدى هذه المسائل .  (اللمن رقم ٩ لمنة ٩٤ ق - جلمة ١٩٨٢/٢/٢٥)
- 27	100	111/1/1/10 02 20 21 02 1

صنعة	القاعدة	
1.57	344	<ul> <li>للب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قطعة أرض آ لت الملكية فيها للبائعين عن طريق الاستحقاق فى وقف أهلى يوجد فيه نصيب خبرات. عدم انصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فسيه أو تفسير شروطه. أثر ذلك . عدم وجوب تدخل النيابه العامة فى هذا النزاع .</li> <li>(العامن رقم ٩ لسنة ٩٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)</li></ul>
		( ثانيا ) التدخل في دعاوى القصر •
777	17.	<ul> <li>إغفال كاتب المحكمة اخطار النيابة بقضايا القصر .</li> <li>بطلان نسبى . عــــدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .</li> <li>النقض .</li> <li>الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>البطلان الناشيء عن عدم إخبارالنيابة العامة بالدءاوى الخاصة بالقصر نسبي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض .</li> </ul>
٨٥٤	100	﴿ الطَّعَنِّ رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩٨٢/٧/٣٠ )
		( ه )
		يّع العقار الصادر من الولى الشرعى إلى أولاده مع تبرعه لهم الثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعاً . علة ذلك .
۰۰۵	44	﴿ الطَّعَنْ رَقِم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)

ا صنحه	القاعد	
		هيئات عامة
		الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجماعية دون تفويض خاص. صحيح علم ذلك . م ٦ ق ٥ ٧ لسسنة ١٩٦٣ . اختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم لايحول دون ذلك .
1174	7.7	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/١٢/١٢)
		( و )
		وقف ــ وكالة
		وقف
		<ul> <li>آورات لجان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ السنه ١٩٦٦ اعتبارها بمنابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلبوزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانونية التى تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية .</li> </ul>
179	٣٠	( الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١/٢٤ )
		۲ — الاستحقاق الواجب فى الوقف لورثة الواقف الموجودين وقت وفاته . م ٣٤ ق ٨٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم من الاستحقاق . حقه فى رفع دءوى مطالبة خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقب بشرط التمكن وعدم العذر الشرعى . تقرير قيام العذر . متروك لمحكمة الموضوع .
***	٤٩	( الطمن وقم ٥٩٧ (منة ٧٤ ق — جاسة ١٩٨٢/٢/١٢ )

القاعدة	
	وكالة
	(أولا) أهلية الوكيل.
	نيابة الولى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره. عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر .
97	( الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٣ )
	( ثانيا ) الوكالة الضمنية •
	طمن الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكللة قانونية . أساسها . وحدة التركية واستقلألها .
70	( الطِعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )
	( ثالثا) التوكيل في الخصومة .
11.	<ul> <li>ا ح تقاعد الوكيل عن المطالبة بدين موكله. واقعة مادية يستفيد المدين من آثارها القانونية . للوكل مساءلة الوكيل عنها.</li> <li>( الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ )</li> </ul>
	<ul> <li>۲ – تقادم دعوی المطالبة بأتماب المحامی . بدؤه من تاریخ انتهاء الوکالة</li> </ul>
٧٥	( الطعن وقم ٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥ /١٩٨٢ )
	( رابعا ) مسائل متنوعة .
	<ul> <li>ا حلاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه.</li> <li>منفصلا عن علاقته بالعميل . النزام البنك بالوفاء المستفيد .</li> </ul>
	70

اصفحا	ا القاعدة	
		التزام أصيل مستقل ، لا بالوكالة عنالعميل. قيام البنك بنثييت اعتماد مصرفى بين عميله والمستفيد. عدم اعتباره ضامنأو كفيل لاستقلال التزامه .
<b>44</b> 0	٧١	﴿ الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ )
		<ul> <li>۲ — القرار ۳٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالغاءقر ارات إخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لا حكام الا حرالعسكرى السنة ١٩٥٠ .</li> <li>أثره . زوال صفة مديرادارة أموال المعتقلين والمراقبين في مثيلهم أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضى إلى هؤ لاء الأشخاص من ذلك التاريخ .</li> </ul>
1 2 9	79	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ــ جلسة ٢١/٢/١/٢١ )
1 2 4	79	٣ انتهاء الحكم إن زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للحراسة. أمام القضاء بصدور القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أمواله – بعد ذلك – لا تنكسبه هذا الحق . صحيح .
		<ul> <li>غ - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الاشخاص المشار إليهم فى الأمر العسكرى ع لسنة ١٩٥٦ .</li> <li>نيابة قانونية . عد, جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
1 2 4	1 19	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ٢١/١/٢١ )

## موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية وطلبات رجال القضاء السنة الشائلة والثلاثون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
)	خدمات إجتماعية (ص) صلاحية (ق) قرار إدارى (ك)	۳ ٤ ۰	(أولا) طلبات رجال الفضاء (أ) إحراءات إختصاص استقالة اعانة إجتماعية أهدمية أهليسة
15	(م) المجلس الاعلى للهيئات الفضائية مرتبات	V	تأديب تأديب تأديب المستان

		1	
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
V. VI	أمر أداء أمر أداء أمر على عريضة أوراق تجارية	19 71 77	( ثانيا ) المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ( أ ) اثبات
111	بيع (ت) تأميم	£4 £9 £9	إختصاص ـــ ـــ الرث ـــ ـــ ـــ المالية ا
111	تأمينات إجتماعية	09	إستيلاء أشخاص معنو ية
117	بجزئة	٦.	اصلاح زراعی اعمال تجاریة
17.	ترکه مرک	71	اعلان اعلان العلم
171 177	تزوير	7 4	المتزام المتزام الدرة الدنظو
378	تضامن	٧٠	الما ال يعاده المطو

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة <sup>ا</sup>	الموضوع
	(د)	170	تعويض ۵۰۰
117	رهـن ۰۰۰ ۰۰۰	14.	تقادم
117	ريع	188	تنظيم
	(ش)	1772	تنفيذ
198	شرکات **	144	سفید عقاری
14 £	āsām		(ج)
194	شيوع ـــ	17%	يحمعيات
194	شهر عقاری		(ح)
	(ص)	184	-چـــز -چـــز
199	صورية ً ـ	144	حراسة
	(ض)	151	حکر
7	ال ضرائب	31 <b>£</b> N	حکم م
	11	177	حيازة
7.4	(ع) عقاد		( خ )
71.	علامة تجارية	177	خلف
711	عمل		
	-		( د )
	(ف)	179	دستور د
771  -	ا فضر اله ما ا	179 -	دعوى سه مد مد
771 -	ال فوائد ۔ ٠٠ ٠٠٠٠	14.	دفوع
	'	1	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
772 772 7V• 7V•	مقاولة ملكية م مؤسسات موطن	777 777 770 717	(ق) قانون قرار إدارى قضاء قضاء قرة الأمر المقضى
7V • 7V 1 7V 7 74 5 74 0	نزع ملكية للنفعة العامة نظام عام نقض نقل نيابة عامة	Y*4 Y : •	قور قاهرة (ك) كالله
****	هبــة أ ــ ــ ــــــــــــــــــــــــــ	72. 721 707	محاماه محكمة الموضوع مسئولية
79V 79A	وقف وكالة	777	معارضة

## (ب) تصويبات العدد المدنى للسنة ٣٣ القضائية

## " تصويبات الحزء الثياني "

الصروبيات أيسراء أنساني				
الصواب .	الخطأ	وقم اأسطر	رفم الصفحة	
الطعن رقم. ١٠ ه لسنة ٤٦ في	الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٧ ق	٦	۲۲۳ الحزء	
ملغی	التلخيص الثانى	**	الأول ۲۲۱ الحزء الأول	
وغابه	وعاره	٩	701	
المرسل	المبعوث	14	77.	
لتعهد	سيتعهد	77	V-V	
الطلبين	الطبين	14	٧٣١	
الجابر	الحائز	17	٧٤١	
الباجورى	الباجيري	*	VAI	
الأجلبن	الأجآن	19	110	
الاستثنائية	الاسثتنافية	۲	۸۱۷	
الى	اق	٧	471	
٨٢٩	VY4.	٦.	A74	
ببطلان الطعن	ببطلان العلن		۸۲۹	
إخطار	إخبار	V	٨٥٤	
الاخطار	الأحكام	١,	۸٧٩	
المبنى	المبين		۸۸۷	
<b>۱۹۷۷</b> لسنة ۱۹۷۷	ا <b>٢</b> ع لسنة ١٩٧١		۸۸۹	
١٣٦ لسنة ١٩٨١	١٩١١ لسنة ١٩١١		۸۸ <b>۹</b>	
الموجب	الرجب		19 A	
. 1				

الصواب	الخطأ	رقم المسطر	رنم المستعدة
الحبر	الخبير	40	۸۹٤
كا قد يكون تاليا	قد يكون زليا	14	MAN
حددت	حدمت	۲	4
نیر فیان	نيعيان	17	9.8
١٤ لسنة ١٩٣٩	ع لسنة ١٩٢٩	12	44%
١٨	٨	12	474
طمج	برجي المجيرة	17	110
١٢٩ مرافعات	۱۲۱ مرافعات	19	19.0
المادتين ١/١ ، ٣	ألمادتين ١/١	14	1.47
44.4	77.9	14	1.44
وصدور قرار وزارة التموين	بصدور وزارة التموين	12	1.47
لم يكن	. يكن	10	114.
رئيس حسابات	لحسا بات	۲	1101
جاروا	جازوا	14	1110
۲٠	1.	۱۷	1148
قضاه	قضاءه	14	1754
لا يفيد	لا يغير	7	1405
التي	مى	79	1705
على	مع	79	1171
1440/7/27	1940/0/47	12	1800
	1		ايوس
£>-	حکر	المانحة	انسن• ۱٤۱
			حی
			177
			فهرس

طبع بالهيئة العامة لشنتون المطابع الأميرية ( فرع دار القضاء ؛ والقاهرة ·

( رمزى السيد شعبان ) رئيس مجلس الادارة.

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩

